

الجزء الثاني

من شرح المحقق الجليل القاضى المدقق سيدى
أبى عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل
للامام أبى الضياء سيدى خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

(طبع على نمة ملتزمه الراجى غفران ربه الحاج الطيب النازى المغربى)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبى)

(بسم الله الرحمن الرحيم) ﴿فصل صلاة النافلة﴾ (قوله في بيان صلاة النافلة) أي في بيان الأحكام المتعلقة بصلاة النافلة من تأكدها قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعده والغرب ومن نذبه السر من أرا والجهر ليلا إلى غير ذلك وأما قوله وحكمها أي وهو النذبة المشار به بقوله نذبة نفل (قوله لما بينه وبين صلاة الخ) أي لما بين سجود التلاوة وصلاة التطوع من المشابهة في الحكم أي وهو النذبة ولعل الأحسن أن يقول لما بينه وبين صلاة التطوع من الاتحاد في الحكم ويمكن الجواب بأنه لاحظ المغاربة باعتبار الإضافة فالنذبة باعتبار إضافته لصلاة التطوع مغاير لنفسه (٣) باعتبار إضافته لسجود التلاوة لأنه يرد أنه ذكر في هذا الفصل السنة والرغبة

فليس يقاصر على صلاة التطوع ويمكن الجواب بأن صلاة التطوع الكلام فيها أكثر (قوله والمراد به هنا الخ) أي على تقدير ارادة المعنى الغوى وهو بعيد (قوله ولم يداوم عليه) استشكل بآيات عمله وأجيب بأن المراد أن لا يقطع رأسا (قوله نحو الركوع قبل الظهر) أدخل بنحو الركوع قبل العصر (قوله على أربع قبل الظهر) أي وقبل العصر وغير ذلك قال في المدخل في آداب طالب العلم ينبغي له أن يشبثه على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعا لافرائض قبله أو بعده فإظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل عدم موضعين كان لا يفعلهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فثلاثا يكون ذريعة لأهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأن الشخص قد يكون صائما فينظر أهله وأولاده للعشاء ويتشوقون إلى مجيئه فلا يطول عليهم اه (قوله وأظهره في جماعة) أي صلاة في جماعة كـ (أقول) قضية ذلك أن يصلي الوتر في جماعة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿فصل في بيان صلاة النافلة وحكمها﴾ وأنبع هذا الفصل لسجود التلاوة ولما بينه وبين صلاة التطوع من المشابهة في الحكم والنقل لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض والسنة والرغبة بدليل ذكرهما بعد واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه وهذا الحد غير جامع لخروج نحو الركوع قبل الظهر لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم على أربع قبل الظهر والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله عليه الصلاة والسلام وأظهره في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكدة من السنن ما كثرت روايته كالوتر ونحوه والغائب جمع رغبة وهي لغة التحضيض على فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة كصلاة الفجر واقترب بسط ذلك في شرحنا الكبير (ص) نذبة نفل

وتأكد

كالعبد ين مع أنه لا يجمع فيها (قوله التحضيض) ظاهر العبارة أنها نفس الحدث الذي هو مدلول

المصدر وليس كذلك بل هي الشيء المرغوب فيه قال في المصباح والرغبة العطاء الكثير ولعله فسرهاب فرد من أفرادها وانظره ولعل الظاهر أن الرغبة في اللغة ما رغب فيه مطلقا كان خيرا أو شرا إلا أن يجاب بالخيرية ولو باعتبار المرغب (قوله ما رغب فيه الشارع وحده) فيه أنه يصدق على أربع قبل الظهر مثلا فإنه رغب فيه وحده في حديث الترمذي من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ورحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً والجواب أن المراد وحده أي بحيث لو زاد أو نقص فسد والنفل

المرب فيه ليس كذلك فالاحسن أن يفسر الرغبة بالعدد لأنه ليس لنا منه سوى ركعتي الفجر (قوله كظهر) أي بعد ظهر وقوله وقبلها معطوف على بعد المقدرة أي بشرط اتساع الوقت والامتنع (قوله والثناء عليه) عطف تفسيرا وكأنه قال فليبدأ بالثناء عليه لا يمتنع أن هذا ليس فيه إلا مريض خصوص الثناء المعهود من التسبيح والتحميد والتكبير ويمكن أن يقال إن المراد بالثناء عليه أي الثناء المعهود للمبين في الرواية الأخرى (قوله وكذلك يتأكد التنفل قبل الظهر) أي بعد دخول وقتها وقبل فعلها ولا يعارض هذا ما سيأتي من أنه يكره التنفل عند الاذان وكذا بعده إلى أن تقام الفريضة سواء كان أذان جمعة أو غيرها لأن المكروه بالنسبة لمن كان جالساً عند الاذان وأما من كان داخله ذلك (قوله حرمة الله على النار) ظاهر العبارة أنها تكفر الكبار وحقوق العباد مع أن الكبار لا تكفر إلا بالتوبة أو عفوان الله وحقوق العباد لا يكفر إلا بإعطائه أو مسامحته أو إرضاء الله خصمائه عنه ويجاب بأن المراد من حافظ المحافظة على وجهها من كمال الخشوع واتقان العبادة والمحافظة (٣) المذكورة لا تكون من مرتكب

الكبار وعلى فرض وقوعها فتكون سببا في عفوان الله عنه فالتكفير بعفوان الله ونسبة التحريم لها من حيث أنها سبب في العفو (تبيينه) سكت المؤلف عن النقل بعد العشاء للاستغناء عنه بالشفع والوتر وأما النقل قبلها فلم يرد عن مالك وأصحابه فيه شيء وقال سيدي زروق ولم يرد شيء معين في النقل قبل العشاء الا عموم قوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة والمغرب مستثناة (قوله مقوتاله) أي ثوابه أي بحيث لا يكون فيه ثواب أصلا (قوله أو يكون) أي ما ذكر من الزيادة والنقص (قوله ليست للتحديد) أي بحيث يقال لا ثواب أصلا في أزيد أو أنقص أي بل للفضل الخاص المترتب عليها أي أن الخاص المترتب عليها لا يكون على أنقص منها فلا ينافي أنه كما يكون عليها

وتأكد بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر (ش) يعني أن التنفل مستحب في كل وقت يجوز إيقاعه فيه لكن يتأكد بعد صلاة المغرب أي وبعد أن يأتي بالذكر الوارد عقبها قوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى والثناء عليه ثم يصلي على ثم يدعو بما شاء وكذلك يتأكد التنفل قبل الظهر وبعد وقبل أداء فرض العصر كما جاء عنه عليه الصلاة والسلام قال من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار وخبر رحم الله أمرا صلى قبل العصر أربعاً ودعاؤه عليه السلام مستجاب فقول المؤلف وتؤكد أي الندب وعوده إلى النقل إنما هو باعتبار الحكم وهو الندب فعوده على الندب ابتداء أولى وفي التوضيح حكمة تقديم النوافل على الصلاة وتأخيرها عنها أن العبد مشغول بأمر الدنيا فبعد النفس بذلك عن حضور القلب فإذا تقدمت النافلة على الفريضة تأنس النفس بالعبادة فكان ذلك أقرب لحضور القلب وأما التأخير فقد ورد أن النوافل جارية لنقصان الفرائض اه فهي لتكميل ما عسى أن يكون نقص * واعلم أنه لا يتنفل ونيته ذلك لكرهه النقل بهذه النية قال في سماع ابن القاسم وليس من عمل الناس أن يتنفل ويقول أخاف أني نقصت من الفرائض وما سمعت أحداً من أهل الفضل يفعل اه من ابن عرفة (ص) بلا حد (ش) أي أن المطلوب المتأكد من النوافل التابعة للفرائض لا يتوقف على عدد خاص بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه مقوتاله أو يكون مكروهاً أو خلاف الأولى والاعداد الواردة في الأحاديث ليست للتحديد فقوله بلا حد أي بلا حد لازم لا يتعداه ولا ينقص عنه (ص) والضحي (ش) هو معطوف على الضحية المستتر في تأكد كما قاله تث أي وتأكد هو والضحي فهو أرفع من النقل والفصل موجود بأمر كثيرة وعلى أنه معطوف على نفل يكون من عطف الخاص على العام ولا يلتفت إلى كلام الشارح لأنه يجوز عطف

يكون على أزيد منها بالطريق الأولى ألا أنك خير بأن النقص عنه لا يخرج عن كونه مكروهاً وخلاف الأولى أقل ما يكون بخلاف الأولى (قوله لا يتعداه) أي بحيث لو تعداه أي زاد عليه لا يكون له ثواب أصلا وقوله ولا ينقص عنه أي بحيث لو نقص عنه لا تنقص عنه الثواب أصلا فلا ينافي ما ورد من الأحاديث ثم أقول وبعد ذلك هذا منافي للتفسير الأول أي الآن يريد بالزوم خلاف ظاهره بأن يفسر بما تقدم من قوله بحيث يكون الخ (تبيينه) إنما تطلب الرواتب القلبية من ينتظر جماعة لا من الفرد ولا من لا ينتظرها ولا تطلب الامتناع اتساع الوقت ولا خلاف في منعها أن ضاق (قوله أي وتأكد هو والضحي) لا يمتنع أن مفاد هذا أن كلام الضحي والنفل المذكور قبل الظهر وبعداهما أكد ولم يبين هل هما مستويان أو أحدهما أكد ونقول إن الضحي أكد من النقل المذكور (قوله ولا يلتفت لكلام الشارح) حاصله أن الشارح جعله معطوفاً على نفل واستشكله بعطفه وهو معرفة على نفل وهو سنة

(قوله وبهذا سقط اعتراض الشارح) لا يخفى أن هذا فيه تسليم امتناع عطف المعرفة على النكرة مع أنه لا يسلم (قوله مع أن كلامه) أي الشارح أي لأنه عطفه على نفل (قوله كما في بقية الصلوات) أي كأن المراد ببقية الصلوات الصلاة ولا يخفى ما في ذلك من الركة والاحسن أن يقول كما في بقية المعاطيف (قوله عند أهل المذهب ثمان) وفي خارج المذهب اثنا عشر (قوله وأوسطها ست) وانظر ما حكمته مع أن الوسط ما يتقسم بتساويين ويمكن أن يجاب بأن المراد أوسطه في الفضل لا في العدد مثلاً بأن يقال إذا صلى ركعتين له عشر حسنات وإذا صلى ستاً يحصل له عشرون وإذا صلى ثمانياً يحصل له أربعون الآن هذا يتوقف على نص (قوله فما زاد على الاكثر يكره) أي أن صلاة بنية للضحى لا بنية نفل مطلق كذا في عب وفيه أن الوقت يصرف للضحى ويمكن أن يقال إن محل كونه يصرفه للضحى إذا لم يصل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان (قوله وسميت ضحى باسم وقتها) لا يخفى أن وقتها من ارتفاع الشمس فيسدرج إلى الزوال هذا هو الواقع (قوله وذلك عند الشروق) أي شروق الشمس ظاهره لا قبل ولا بعد أي عند طلوعها كما يفيد المختار (قوله وذلك إذا ارتفعت الشمس) أي وقت ارتفاع الشمس عن الأفق أو يسدرج أي لا قبل ولا بعد هذا ظاهره (قوله وذلك إلى الزوال) أي مبتدأ من ارتفاع الشمس إلى الزوال هذا ظاهره فيكون الضحى بالقصر بعض الضحاء بالمدة ويحتمل وذلك مبتدأ من بعد ارتفاع الشمس فيسدرج إلى الزوال فيفيد (٤) المبينة وعلى كل فلا يفيد المدعى لما تقدم أن وقتها يستمر من ارتفاع

الشمس فيسدرج إلى الزوال وقد علمت مقدار الضحى بالقصر وفي القاموس الضحو والضحو والضحو والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فوقه والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار اه المراد منه لا يخفى ما يفيد كلامه من المبينة بين الثلاثة إلا أن يجاب بأن مراد الشارح بقوله وذلك إذا ارتفعت الشمس بيان للبدا أي ويستمر ذلك الزوال إلا أنه بعيد من كلام القاموس وقوله وذلك إلى الزوال أي مبتدأ مما بعده أي مما يقارب نصف النهار إلى الزوال كما يدل عليه القاموس وواعلم أن

المعرفة على النكرة والعكس باجتماع النجاة وبعبارة أخرى معطوف على فاعل تأكد وبهذا سقط اعتراض الشارح مع أن كلامه يفوت أفادة التأكيده وعطفه البساطي على الطرف والتقدير وتأكد أي النفل في الوقت المذكور وفي وقت الضحى وعليه فالضحى اسم للوقت والاحسن أن يراد به الصلاة التي تقع عنده كما في بقية الصلوات وكون الضحى من النوافل المتأكدة نص عليه ابن العربي ومنها ما عند أهل المذهب ثمان وأقلها ركعتان وأوسطها ست فما زاد على الاكثر يكره وسميت ضحى باسم وقتها لأن من طلوع الشمس إلى الزوال له ثلاثة أسماء فأولها ضحو وذلك عند الشروق وثانيها ضحى مقصور وذلك إذا ارتفعت الشمس وثالثها ضحاء بالمد وذلك إلى الزوال والمراد بالوقت الذي ينسب إليه الصلاة ارتفاع الشمس وهو مقصور (ص) وسر به نهاراً وجهر ليلاً (ش) أي ومما يستحب أيضاً السر بالنوافل نهاراً والجهريه ليلاً فقوله وسراج معطوف على فاعل ندب بدليل وتأكد بوتر ولوعبر بأسرار واجهار لكان أظهر وفي كراهة الجهر نهاراً قولان وأما السر ليلاً فخائر ابن الحاجب والسر جائز وكذلك الوتر على المشهور انتهى وإنما استحب الجهر في الليل قبل لأن صلاة الليل في الاوقات المظلمة فينبه بالجهري المارة أن ههنا جماعة تصلي ولأن الكفار إذا سمعوا القرآن لغوا فيه فأمر بالجهري وقت اشتغالهم بالنوم وترك الجهر في حضورهم وإنما جهر في الجمعة والعيسدين لحضور أهل البوادي والقرى

هذه العبارة أصلها لا قفهي والاحسن حذف تلك العبارة

لأنها لا تناسب المعنى المراد (قوله وسر به نهاراً) للنهار من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق قاله في ك (قوله كان أظهر) أي لأن الندب وغيره من الاحكام انما يتعلق بالافعال (أقول) أما جهر فهو صحيح لا حاجة فيه للتأويل فقد قال في المصباح جهر الشيء يجهر بفتحين جهراً وأجهرته بالالف أظهرته ويعدى بنفسه أيضاً وبالباء فيقال جهرته وجهرته وقال الصغاني وأجهر بقرائه وجهراً وأما السر فقد قال في المصباح السر ما يكتم وهو خلاف الاعلان اه فانظر المقابلة فإن مقتضى كونه خلاف الاعلان أن يكون سر بمعنى أسر أو فيكون المعنى عليه صحيحاً إلا أنه ينافيه قوله ما يكتم إلا أن تجعل ما مصدرية وفيه بعد (قوله قولان) أي بالكراهة وخلاف الاولى إلا الورد بعد طلوع الفجر أي فيجهر به (قوله فخائر) بمعنى خلاف الاولى (قوله وكذلك الوتر على المشهور) أي أن الأمر فيه جائز بمعنى خلاف الاولى ومقابله ما قاله الأبياني من أنه ليس بجائز فيقول إذا أسرقه عامداً أو جاهلاً أعاده وإن أسر ناسياً مجدي قبل السلام ثم أقول وقضية كون الجهر يتأكد بالوتر أن يكون السر مكروهاً لا خلاف الاولى (قوله ان ههنا جماعة تصلي) أي لاجل أن لا يروا بين أيديهم أو لاجل أن يقتدوا بهم أي يفعلوا مثل أفعالهم (قوله ولأن الكفار الخ) هذا لا يفيد المدعى (قوله لحضور الخ) فيه أن التغويب وجد حيث وجد والجواب لا بل يقل أو ينعدم حين يحضر ما ذكر وأن ذلك على أقوى

(قوله وتا كدبوتر) أى سواء فعله ليلا أو بعد طلوع الفجر لانه أتى به في وقته الضروري كذا في ك (قوله أعاده) أى لكونه ترك سنة مؤكدة أى بناء على ان الجهر فيه سنة مؤكدة وتر كها عمدا أو جهلا يطل وسهوا يسجد قبل السلام (قوله تحية مسجد) أى تحية رب مسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك انما يحيي الملك لا يتهنئ فينوي بتلك التحية التقرب الى الله لا المسجد وفكر مسجد يشمل مسجد الجمعة وغيره وانظر هل المراد ما يطلق عليه اسم مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لا مسجد لهم من بيت أو غيره ومن اتخذ مسجدا له في بيته أو المسجد المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها حيث أراد من المسجد ولو كان جالوسه في أقصى المسجد وقيل ان المستحب ان يركع عند دخوله ثم يمشي الى حيث شاء واقتصر يوسف بن عمر على الثاني (قوله كفاه ركوعه الاول) أى ان قرب رجوعه له عرفا والا طلب بها نائيا وكلام ابن ناجي الآتي مبين لهذا (قوله لمكان) (٥) الخلاف) أى لوجود الخلاف أى لان منهم

كى يسمعه فيتعلوه ويتعظوا به (ص) وتا كدبوتر (ش) أى وتا كذا الجهر المذكور قبله بوتر وأما الشفع فقد دخل في قوله وجه ليلا وانما كذا الجهر بالوتر لاجل الخلاف الذى فيه فقد قال الايباني اذا أمر فيه سهوا يسجد قبل السلام وعمدا وجهلا أعاده وضعفه عبد الحق وظاهر كلامه ان الجهر في غير الوتر من باقي السنن كالعديد ليس يعتا كدوان حكمه حكم الجهر في سائر النوافل وكذا يقال في السر في السنن المؤكدة (ص) وتحية مسجد (ش) عطف على فاعل نذب أى نذب تحية مسجد لادخل متوضي يريد جالوسا فيه وقت جوازه قاله في توضيحه فان كثر دخوله كفاه ركوعه الاول قاله أبو مصعب والمراد بالكثرة الزيادة على الواحدة كما يفيد كلام الجلاب ابن ناجي ولو صلاها ثم خرج لحاجة ورجع بالقرب فلا تكرر عليه كما قاله ابن فرحون ويكره جالوسه قبل التحية حيث طلبت ولا تسقط به وذ كر سيدى أحمد زروق عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات قامت مقام التحية النووي ينبغى استعماله في أوقات النهي لمكان الخلاف اه وهو حسن اه قاله ح فان قلت فعل التحية وقت النهي عن التسفل منهى عنه فكيف يطلب ببدلها ويثاب عليه قلت لان سلم أن التحية وقت النهي عن التسفل منهى عنها بل هي مطلوبة في وقت النهي وفي وقت الجواز غير أنها في وقت الجواز يطلب فعلها أصلا وفي وقت النهي يطلب فعلها ذكرا أو أن فعلها ذكرا للخروج من خلاف من يقول انها مطلوبة وقت النهي (ص) وجاز ترك ما (ش) أى وهو الذى لا يريد الجالوس وهو مشعر بجواز المرور به كافي المدونة وقيدها بعضهم بما اذا لم يكثر فان كثر منع وانما جاز ترك المار التحية للمشقة ولها نظائر بجامع المشقة وهي سقوط الاحرام عن المتردين لمكة بالفاكهة ونحوها والمراد في السوق لا يلزمه السلام على كل من لقيه وسقوط إعادة الوضوء عن ماس المصحف من معلم أو ناسخ وسقوط غسل ثوب المرضعة وصاحب القرحة والجزار ويسير الدم اه وكلام المؤلف يقتضى أن المار مخاطب بالتحية وأنه انما سقط عنه للمشقة وهو ظاهر قوله وجاز ترك ما ولكن صرح الشارح والمؤلف في التوضيح بأن المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من أنها لا تطلب الا من الداخل المريد للجلوس وحينئذ فلو صلاها المار تكون من النفل المطلق (ص) وتأدت بفرض (ش) يعنى ان ركعتي التحية ليستا امرادتين لذاتهما اذا قصد منهما تيميز المساجد عن سائر البيوت فلذا اذا صلى صلاة أجزأته عن تحية المسجد في القيام مقامها في إشغال البقعة مع حصول ثوابها اذا نوى بالفرض الفرض والتحية أو نوى نيابة الفرض عنها كما في غسل الجنابة

مسن يقول بطلبها وقت النهي كما في ك (قوله) فان قلت فعل التحية الخ هذا السؤال والجواب الاول لا ورود له بعد قوله ينبغى استعماله في وقت النهي لوجود الخلاف أى انما قلنا يستحب هذا الذكر في وقت النهي لاجل أن يكون بدلا عن الصلاة لان منهم من يقول بفعل في وقت النهي صلاة فتدبر (قوله فان كثر منع) أى كره فيما يظهر وهو من أشرط الساعة وهذا كما في ت اذا كان سابقا على الطريق لانه تغيير للجس (قوله لا يلزمه السلام) أى لا يطلب لان السلام سنة وليس لازما فأراد بالزوم مطلق الطلب (قوله من معلم) قد تقدم ان المعلم لا يجب عليه ابتداء ولادواما على الراجح وقوله

أونا سخ ضعيف اذا اعتمد انه يجب عليه تكرار الوضوء عند ارادة مسه (قوله وصاحب القرحة) في المختار القرحة واحدة اقرح بوزن الفلوس والقروح أى الجراح (قوله والجزار) أى والكناف أى اذا كان كل منهما يجتهد في درء الاذى (قوله تكون من النفل المطلق) أى لانه هل يكره أن ينوي بها التحية حينئذ أم لا قال عجم انما يفترق كون ما صلاه المار هل هو تحية أو نفل مطلق ان قيل ان التحية من النفل المؤكد ولم أر التصريح به الا فلا يظهر فرق بينهما أو يفرق فيما اذا طرأت له نية الجلوس بعد صلاتهما فعلى انه تحية أجزأت لاعلى خلافه (قوله أو نوى نيابة الخ) أى حيث طلبت لان صلاها بوقت نهى وأما اذا نوى به الفرض ولم ينو معه التحية ولا نيابة عن التحية فانه لا يحصل له ثوابها ويجرى مثل هذا في قوله نابت عن التحية فان قلت اذا فعل الفرض في وقت النهي ونوى معه التحية فهل يحصل

بذلك ثوابها كما في مجود السهو وأول ما يحصل ثواب الفرق بينهما وبين مجود السهو لأنه لا صلاح خلال الصلاة بخلافها وفي له الثواب
 وإظهار لا ثواب فإن قلت لا فائدة في تأدية التحية بالفرض مع عدم ثوابها إذا لم ينوبه التحية قلت لا بل فيه فائدة وهو عدم الأوم على
 تاركها (تنبية) قال النووي ولا يكتفي عن التحية صلاة جنازة ولا سجود تلاوة ولا شكر على الصحيح عندنا وقال بعض أصحابنا يكتفي
 واستظهره بعض أشياخ مذهبنا (قوله ولا مفهوم للفرض الخ) وهل يأتي ما تقدم في الفرض من أن الثواب يتوقف على نية السجدة
 والتحية أو نيابة السنة عن التحية وهو ظاهر (قوله لأن التحية حق الله الخ) ومن ذلك إذا دخلت مسجد أو فيه جماعة فلا تسلم عليهم
 إلا بعد أن تأتي بالتحية كما ذكره (قوله وإيقاع نفل به) الضمير في به مسجد الرسول وقوله بمصلاه بدل من قوله به ولذا أعاد الجار للبدل
 منه والاولى أن يقول وبمصلاه فيأتي بالواو لأنه مندوب آخر (قوله لكنه أقرب شيء إليه) يصح ترجيح الضمير في قوله لكنه للعود
 المخلق والمعنى لكن العود المخلق أقرب شيء إليه أي إلى المصلي الذي عند مالك ويحتمل العكس إلا أن عبارة التوضيح عن البيان تفيد
 الأول ونصه قال مالك العود المخلق ليس هو بقوله النبي صلى الله عليه وسلم لكنه أقرب شيء إلى مصلاه خلاف قول ابن القاسم العود المخلق
 أي بالزعران هو مصلاه (قوله ويمكن (٦) الجمع الخ) حاصل ذلك أنه ثبت أن كلام من الموضعين مصلاه فكل

واحد منهما ما أصيب وقوله بأن
 الاصطوانات المخلقة أي التي يقول
 بها مالك وقوله بمصلاه المعروف
 اليوم أي الذي يقول به ابن القاسم
 فظهر من ذلك أن العود المخلق
 غير الاصطوانات وتسمى تلك
 الاصطوانات اصطوانات عائشة ثم إن
 قضية ذلك أن الاصطوانات كانت
 معروفة للصحابه وعبارة اللقائي
 تخالفه ونصه وبدء بمصلاه هو
 مجهول حتى في زمن عائشة ولم نعلم
 الناس بالاصطوانات التي كان يصلي
 النبي صلى الله عليه وسلم عندها
 خشية الاقتتان والتزاع عليها وإذا
 قالت لو عرفها الناس لضربوا على
 الصلاة عندها السهمان أي
 القرعة والقرعة محل التزاع وأيضا

والجمعة ولا مفهوم لفرض لأن السنة كذلك وكذا الرغبة وانما نص على الفرض لأنه
 المتوهم لأنها إذا تأدت بغير جنسها فأولى بجنسها (ص) وبدء بمصلاه المدينة قبل السلام
 عليه صلى الله عليه وسلم (ش) أي ونذب بدء بتحية مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام بأن
 يصلي ركعتين قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم لأن التحية حق الله والسلام
 حق آدمي والاولى أكدم من الثاني فقوله وبدء عطف على فاعل نذب لا على فاعل جاز (ص)
 وإيقاع نفل به بمصلاه عليه الصلاة والسلام (ش) يعني أنه يستحب إيقاع النفل بمسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم في مصلاه وهو العود المخلق عند ابن القاسم لا عند مالك لكنه أقرب شيء
 إليه ويمكن الجمع بأن الاصطوانات المخلقة كانت مصلاه وكان أكبر الصحابة يصلون ويجلسون
 عندها وصلى لها عليه الصلاة والسلام بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوما ثم تقدم لمصلاه
 المعروف اليوم فإن قلت هذا يخالف ما تقرران صلاة النافلة في البيوت أفضل قلت يحتمل
 هذا على ما صلاته في المسجد أولى أو على ما صلاته بمسجده بخصوصه أولى كطلاق التنفل للغرباء
 (ص) والفرض بالصف الأول (ش) الفرض مخفوض عطف على نفل المخفوض بإضافته
 إلى المصدر أي ويستحب إيقاع الفرض في الصف الأول من مسجده عليه الصلاة والسلام
 لا في مصلاه عليه الصلاة والسلام بناء على أن ما زيد فيه له حكمه فأولى الصف الأول من غير
 مسجده عليه الصلاة والسلام ومن لا يرى مساواة ما زيد فيه له في الحكم يرى تفضيل ما فعل
 بمسجده عليه الصلاة والسلام ولو بدأ خرف منه على الصف الأول في الزيادة وإليه نحائنا

المسجد حرق وغيره وبدل فعلى هذا الاحتياط إلا أن استيعاب جميع البقعة التي هي مصلاه بالنفل
 وقول مالك في العود المخلق ولكنه أقرب شيء إلى مصلاه أي بحسب الظن لأنه مما يلي الحجرة والنبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس قريبا
 من حجرته والعود المخلق الذي كان في زمن مالك وابن القاسم غير الاصطوانات التي كانت في زمن عائشة وانما عرفتها دون الناس لأن صاحب
 البيت أدري (قوله بضعة عشر) البضع ما بين الثلاث إلى التسع (قوله على ما صلاته في المسجد أولى) أي وهو الرواتب أو النوافل
 النهارية في بعض الأحوال وهو ما إذا كان لا يمكنه في بيته صلاة النفل فخار فسمع ابن القاسم استحباب النفل نهارا في المسجد وإسلا
 في البيت ابن رشد ثلاثا يستغل في النهار بأهله فإن آمن فالبيت أفضل وتنفل الغريب بمسجده عليه الصلاة والسلام أحب إلى لأنه
 لا يعرف وغيره بيته وأكره تطويل مجود النفل بالمسجد للشهرة اه (قوله كطلق التنفل) أي رواتب أو غيرها أو نهارية ولييلية
 والكاف التمثيل استقصائية وكأنه قال وهو مطلق التنفل بالنسبة للغرباء بالمدينة في نفل ولما كانت صلاة النافلة في مسجده عليه
 الصلاة والسلام للغرباء أحب إلى منها في بيوتهم اه (قوله بإضافته إلى المصدر) الأولى أن يقول بإضافة المصدر إليه أو بناء على أن
 الثاني هو المضاف (قوله لا في مصلاه) المناسب لا من مصلاه (تنبية) وهل النفل إذا صلى جماعة كالترابح يكون الصف الأول
 أفضل كالفرض نظر الشيخ أحمد والظاهر أنه كالفرض وأنظر هل يدخل في الفرض صلاة الجنازة أو لا كما يقول الحنفية من استواء
 صفوها في الفضل

(قوله وقد ورد إن الله بكسر هـ مرة أن لان الظاهر أنها من الحديث **﴿تنبية﴾** المشهور أن التضعيف الوارد في الصلاة في مسجده عليه أفضل الصلاة والسلام خاص بالفرائض وبصلاة الزجال دون الأناث وجهه أن فعل النوافل في البيوت أفضل ونهى النساء عن حضور جماعتهن في مسجده لكثرة المزاحجة فيه (قوله أى للقادم بحج) أى للقادم المتلبس بحج أو المتلبس بعمره وقوله أو أفاضة معطوف على حج والمعنى القادم المتلبس بإرادة طواف أفاضة هذا معناه فإذا علمت ذلك فالأحسن حذف أو أفاضة لأن الطواف بالنسبة للمتلبس بالحج شامل للأفاضة كما أنه شامل للقدم والوداع ولا فرق في ذلك بين الآفاق وغيره وظاهر من هذا التقرير أن من طلب بالطواف وجوباً أو ندباً بتحقيقه الطواف سواء كان آفاقياً أم لا (قوله أو المقيم الذي يريد) حاصله أن المقيم إذا لم يكن مطالباً بالطواف لا وجوباً ولا ندباً بالكوفة ليس متلبساً بحج ولا عمره يفصل فيه أن أراد الطواف فتحقيقه الطواف وإن لم يردده فتحقيقه ركعتان إن كان الوقت وقت جواز أو الأفلو لما جعل هذا التفصيل في المقيم أفاد أن الآفاق ليس كذلك أى وإن تحققت الطواف مطلقاً أراد أم لا فالحاصل أن من طلب بالطواف ولو ندباً أو أراد فتحقيقه الطواف لا فرق بين كونه آفاقياً أم لا وكذا إن لم يردده وهو آفاقى فهذه خمس وأما إذا كان لم يردده وهو مقيم فتحقيقه ركعتان (قوله تراويح قيام رمضان) أى (٧) تراويح هي قيام رمضان فالأضافة من

إضافة العام للخاص وشأنها أن تكون للبيان وخلاصته أن التراويح لا تختص بالقيام في رمضان وإنما الخاص بمرضان التأكد فقط (قوله فيقرأ القارئ بالمئين) بكسر الميم وقد تفتح والكسر أنسب بالمفرد وهو مائة وكسر الهمزة واسكان التخمينة أى السور التي تلى السبع الطوال أو التي أولها ما يلي الكهف لزيادة كل منهما على مائة آية أو التي فيها القصص وقيل غير ذلك قاله شارح الموطأ (أقول) وكلام بعضهم يفيد أن المراد في كل ركعة وهل الجماعة ما فوق الواحد أو الثلاث فما فوق (قوله ووقتها وقت الوتر على المعتمد) أى بعد

عرفة وقد ورد إن الله وملائكته يصلون ثلاثاً على أهل الصف المقدم وواحدة على ما يليه (ص) وتخمينة مسجد مكة الطواف (ش) أى للقادم بحج أو عمره أو أفاضة أو المقيم الذي يريد الطواف أما من دخله الصلاة أو للمشاهدة فتحقيقه ركعتان إن كان في وقت تحل فيه النافلة والا جلس كغيره من المساجد قاله ابن رشد وعياض (ص) وتراويح وانفراد فيها إن لم تعطل المساجد (ش) أى ونا كد تراويح قيام رمضان سمي بذلك لأنهم كانوا يطيلون القيام فيقرأ القارئ بالمئين يصلون بتسليمتين ثم يجلس الإمام والمأموم للاستراحة ويقضى من سبقه الإمام ووقتها وقت الوتر على المعتمد والجماعة فيها مستحبة لاستمرار العمل على الجمع من زمن عمره والانفراد فيها طلباً للسلامة من الرياء أفضل والمراد بالانفراد فيها فعلها في البيوت ولو جماعة هذا إن لم تعطل المساجد فإن خيف من الانفراد في التراويح التعطيل فالمساجد أفضل ولا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة فلو قال وفعلها بغير المساجد إن لم تعطل أى المساجد لو في المراد ثم المراد بتعطيل المساجد عن صلاتها فيها في جماعة ويحتمل أن يريد عن صلاتها فيها جملة والثاني استقرار به ابن عبد السلام واقتصر عليه السنهري وبقي للانفراد شرط أن لا يكون فاعلها آفاقياً بالمدينة فإن كان آفاقياً ففعلها في المسجد أفضل وإن لم تعطل المساجد وأن ينشط لفعالها في بيته وما ذكرناه من تأكد التراويح بتعنيفه البساطي والسنهري وس في شرحه وجعله الشارح عطفاً على فاعل ندب وتبعه نت وقول عمر نعت البدعة هذه يعنى بالبدعة جمعهم على قارئ واحد مواظبة في المسجد بعد أن كانوا يصلون أوزاعاً

العشاء ومقابلته ما نقل عن بعض أهل العلم من فعلها قبل العشاء بالصيف كما يفيد الخطاب (قوله والجماعة فيها مستحبة) فهي مستثناة من كراهة صلاة النفل بجماعة فهي كصلاة العبد تصل في جماعة (قوله والانفراد فيها الخ) لا يخفى أنه إذا كان الانفراد أفضل يلزم أن يكون مقابله خلاف الأولى أو مكروهاً فكيف يصح قوله والجماعة مستحبة قلت لا ورود ذلك لأن الاستحباب منوط بالفاعلين لها في المسجد أى أن الفاعلين لها في المسجد يندب لهم أن يجتمعوا على إمام واحد وهذا لا ينافي أن الأولى عدم الذهاب للمسجد وبقية فعلها في بيته (قوله والمراد بالانفراد الخ) فيه إشارة إلى أن هذا ليس تفسيراً بالحقيقة فلذا قال ولو قال وفعلها الخ أى لا جل أن يكون ظاهره في إرادة المقصود من أن فعلها في البيوت جماعة وفرد أفضل (قوله ولا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة) أى حيث قلنا فالمساجد أفضل لا يلزم من ذلك أن يكون فعلها في البيوت مكروهاً لجواز أن يكون خلاف الأولى بفادته أنه ليس هناك تصريح بالمراد بل هو محتمل للكراهة ومحتمل لخلاف الأولى (قوله جمعهم على قارئ واحد) أى صلاتها بجماعة بإمام مع المواظبة على ذلك (قوله أوزاعاً) بفتح الهمزة وسكون الواو فألف فعين مهملة جماعات متفرقون أى فمنهم من يصلي لنفسه ومنهم من يصلي بصلاته الرهط أى ما بين الثلاثة إلى العشرة وإنما فعل ذلك عمر لأنه أنشط لكثير من المصلين ولما في ذلك من اجتماع الكلمة قال الباقي وابن التين وغيرهما استنبط عمر رضي الله تعالى عنه ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره

ذلك لهم فانما كره خشية ان تفرض عليهم فلما مات صلى الله عليه وسلم آمن من ذلك فأقامها وأحيها سنة أربع عشرة من الهجرة وبذل على أنه صلى الله عليه وسلم سن ذلك قوله ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه فنصامه وقامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله لأن الصلاة نفسها) أي باعتبار كونها في جماعة بدليل التعليل (قوله ثم تركها) أي تركها أصلاً ورأساً أي ترك فعلها في جماعة على هذا الوجه الذي صلاها عليه هذا هو المراد كما في (قوله خشية ان تفرض عليهم) استشكل الخطيب أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الاسراء ان الله تعالى قال هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدي فإذا آمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة وأجيب بأجوبة الاول انه خاف جعل التهجيد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنقل بالليل ويؤتى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت خشيت أن تكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصلوا أي الناس في بيوتكم فنعهم من التجميع في المسجد اشفاقاً عليهم من اشتراطه وأمن مع الله في المواظبة على ذلك في بيوتهم من اقتراضه عليهم الثاني انه خاف اقتراضه كفاية لا عيناً فلا يكون زائداً على الخمس بل هو نظير ما ذهب اليه قوم في العيد ونحوها الثالث انه خاف فرض قيام رمضان خاصة وقيل غير ذلك (قوله بدعة) حال أي فوقعت المواظبة في الجمع بهم حالة (٨) كون المواظبة بدعة (قوله والا فليست في الحقيقة بدعة) أي من

لأن الصلاة نفسها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم صلاها جماعة بالناس ثم تركها خشية أن تفرض عليهم فلما آمنوا تلك العلة ومن تجدد الأحكام بوفاته عليه الصلاة والسلام فعلوا ما علموا أنه كان مقصوده فوقعت المواظبة في الجمع بهم بدعة والا فليست في الحقيقة بدعة لأن لها أصلاً في الجواز (فائدة) تراويح على وزن مفاعيل فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع والراجع أفضلية التراويح على الاشتغال بالعلم غير المتعين (ص) والختم فيها سورة تجزئ (س) يعني أنه يستحب ختم القرآن كله في التراويح أي في جميع الشهر أن أمكن ليوقف المأمومين على سماع جميعه والسورة في جميع الشهر تكفي عن طلب قراءة الختم فيسقط الطلب بذلك هذا هو المراد بالاجزاء (ص) ثلاث وعشرون (ش) هو خبر لبند المحذوف ويحتمل أن يكون بدلاً من تراويح أي بدل مطابق أو عطف بيان وإذا كان بدلاً أو عطف بيان من تراويح فادخل الشفع والوتر فيها فيه تجوز وبعبارة أخرى المراد أنه يندب كونها ثلاثاً وعشرين فهو مندوب آخر ولو قال وثلاث وعشرون لا فاد المراد بدلاً كلفة لكنه يرد عليه أنه يقتضي ان الشفع والوتر يجري فيهما ما جرى في التراويح من التفصيل المشار اليه بقوله أيضاً وانفراد فيها ان لم تعطل المساجد وأن الشفع والوتر يندب فعله في الجماعة كالتراويح وإنه من النفل المؤكد وليس كذلك في واحد منها وبأنه في ذلك كله في جعل ثلاث وعشرين بدلاً من تراويح وكذا على جعله خبر المبتدأ المحذوف قنأمله اه قال في النوادر عن ابن حبيب أنه عليه الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فقام الناس وحدها أنا منهم

بيت الجمع (قوله تكفي عن طلب قراءة الختم) أي تكفي عن جنس طلب قراءة الختم من حيث هو وقوله فيسقط الطلب أي جنسه كذلك لا الجنس من حيث تحققه في طلب قراءة الختم ولا الجزئي الذي هو طلب قراءة الختم (قوله خبر لبند المحذوف) أي وهي ثلاث وعشرون (قوله وإذا كان بدلاً أو عطف بيان فادخل الخ) أقول بل ذلك يأتي على أنها خبر لبند محذوف (قوله فيه تجوز) أي من إطلاق اسم البعض الاغلب على الكل (قوله لا فاد المراد بدلاً كلفة) أي بلا كلفة في فهم المعنى المذكور وهو أنه مندوب آخر (قوله وليس كذلك في واحد)

أي ان الشفع والوتر لا يطلب فيهما جماعة بل فرادى كان ذلك عقب تراويح أو لا لأنه يخالف ما تقدم في تعريف السنة وأظهره في جماعة وحاصله أنه يقول ليست الجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس الانفراد بقيد مطلوباً فيهما وليس من النفل المؤكد لان الوتر سنة فهو أعلى من النفل المؤكد لان المراد به ما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فعلوم أنه مندوب وهل هو مؤكد باعتبار كونه شرط كمال أو شرط صحة في الوتر القولين المعروفين أو ليس كذلك بل من النفل غير المؤكد فعلى الاول فالمعنى ليسامعاً من النفل المؤكد فلا ينافي أن الشفع من النفل المؤكد وعلى الثاني فالمعنى ليس كل واحد منهما من النفل المؤكد بل الوتر من السنن والشفع من النفل الخالي عن التأكيدهما وروى من كون التراويح تصلي ثلاثاً وعشرين يفيد أن الشفع والوتر يصليان جماعة (قوله بدلاً) أي أو عطف بيان (قوله رغب في قيام رمضان) أي صلاة التراويح قاله النووي وقال غيره بل مطلق الصلاة الحاصل بها قيام الليل كالتهجيد أي بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه أي ذنبه المتقدم كله فن للبيان لا للتبعض أي الصغار ولا الكبار كما قطع به امام الحرمين والفقهاء وعزاه عياض لاهل السنة وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم تدخل فيه الكبار وقال آخرون لا تدخل فيه الا أن يقصد التوبة والندم وقال بعضهم يجوز أن يخفف من الكبار إذا لم يصادف صغيرة (قوله من غير أن يأمر بعزيمة) أي من غير أن يوجبها أمر ندب وترغيب كذا قاله سراج الموطأ (قوله وحدها أنا)

جمع واحد قال في المختار الواحد أول العدد والجمع وحدان ككشاب وشبان وراوع ورعيان اه وأراد بالوحدان معنى الازواج وقد تقدم (قوله وفي أيام أبي بكر) أي وكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله وصدر الخ) منصوب على نزع الخافض معطوفا على قوله في أيام أبي بكر والمعنى فكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر وفي صدر من خلافة عمر رضي الله تعالى عنهما (قوله فأمر أبا) أي أبي بن كعب اختاراً بالقوله عليه الصلاة والسلام أقرؤهم أبي أي أقرأ أياً من الرجال (قوله وتبعها) هو ابن أوس بن خزيمة (قوله الداري) نسبة الى جده الأعلى الدار بن هاني عند الجمهور وقيل الى دارين مكان عند البحرين أي ان يصلي بالنساء وفي رواية أن عمر جمع الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وجمع بان ذلك يجوز أن يكون في وقتين (قوله إحدى عشرة ركعة) قال الباجي لعل عمر أخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ففي حديث عائشة أنها سئلت عن صلاته في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (قوله في ثمان ركعات) لحديث أفضل الصلاة طول القيام (قوله وربما قام الخ) وجلة القول انه لا حد في مبلغ القراءة (قوله وقيل كان من ثلاثين آية) أي في ركعة واحدة ففي هذا تبين ما يقرأ في الركعة الواحدة (قوله الى وقعة الحرة) أي في زمن يزيد بن معاوية والحرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبة وكلاب كما قاله في المصباح وبعبارة أخرى والحرة بفتح الحاء موضع (٩) بين المدينة والعقيق وقصتها أنه لما

قتل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما خلع أهل المدينة بيعة يزيد بن معاوية وأخرجوا عامله ومن معه من بني أمية فجهز اليهم يزيد جيشاً من أهل الشام وأمر عليهم مسلم بن عقبة فلما نزل بالمدينة ناداهم بأهل المدينة ما تصنعون أتسلمون أم نحاربون قالوا بل نحارب فوقع القتال بالحرة وكانت الهزيمة على أهل المدينة وأباح مسلم المدينة ثلاثاً ثم أخذ البيعة عليهم ليزيد على أنهم عبيده ان شاء أغتني وان شاء قتل انظر تمام القصة (قوله فجعلت ستاً وثلاثين) قال العلماء وسبب ذلك أن الركعات العشرين خمس ترويجات وكل ترويجة أربع ركعات وكان أهل

في نيته ومنهم في المساجد فبات عليه السلام على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم على امام فأمر أبا وتبعها الداري أن يصلي بهم إحدى عشرة ركعة بالوتر يقرؤن بالمئين فتقل عليهم تخفف في القيام وزيد في الركوع فكانوا يقومون بثلاث وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان ركعات وربما قام بها في اثنتي عشرة ركعة وقيل كان من ثلاثين آية الى عشرين الى يوم وقعة الحرة بالمدينة فتقل عليهم طول القيام فنقصوا من القراءة وزيد في الركوع فجعلت ستاً وثلاثين ركعة والوتر بثلاث فبقي الامر على ذلك واليه الاشارة بقوله (ثم جعلت تسعاً وثلاثين) أي ثم بعد وقعة الحرة جعلت الخ وانما أمر عمر أبا وتبعها الداري بأحدى عشرة ركعة دون غيره من الاعداد لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد في رمضان ولا غيره على هذا العدد وحكمة الاقتصار على ذلك العدد أنه الباقي من جلة الفرائض بعد اسقاط العشاء والصبح لا كتنافهما صلاة الليل فناسب أن يحاكي ما عداهما (ص) وخفف مسبوقها ثابته ولحق (ش) يعني أن المسبوق بركعة يستحب أن يصلي الثانية بعد سلام الامام مخففة ويلحق الامام في أولى الترويحة الثانية وهو قول سحنون وابن عبيد الحكم ولا بن الجلاب انه يخفف بحيث يدرك ركعة من الترويحة التي تلي ما وقع فيه السبق ولو الاخيرة وهو قول ابن القاسم وظاهر الذخيرة انه المذهب وفائدة التخفيف حينئذ ادراك الجماعة (ص) وقراءة شفيع بسج والكافرون ووتر باخلاص ومعوذتين الامن له حرب فنه فيها (ش) يعني أنه يندب قراءة الشفع والوتر بعد القائحة في أولى الشفع بسج اسم ربك الأعلى

(٢ خرتني ثاني) مكة يطوفون بين كل ترويحتين سبعة أشواط ويصلون ركعتي الطواف أفراداً وكانوا لا يفعلون ذلك بين الفريضة والتراويح ولا بين التراويح والوتر فأراد أهل المدينة أن يساووهم في الفضيلة فجعلوا مكان كل أسبوع ترويحة فحصل أربع ترويحات وهي ست عشرة ركعة تضم الى العشرين تصير ستاً وثلاثين ومع ركعات الشفع والوتر الثلاث تصير تسعاً وثلاثين ركعة قاله البساطي في شرح البردة والجاعل له ستة وثلاثين عمر بن عبد العزيز وقيل عثمان وقيل معاوية أقوال (قوله لا كتنافهما) أي لا حاطتهما بصلاة الليل علّة للاسقاط أي فلم يعتبر من صلاة النهار (قوله فناسب أن يحاكي ما عداهما) وهو إحدى عشرة ركعة والحاصل أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم يزد في الصلاة على إحدى عشرة ركعة لاجل أن يحاكي بالفرائض واسقط من ذلك العشاء والصبح لا كتنافهما صلاة الليل أي فلم يكونا بذلك الاعتبار من النهاريات (تنبية) الذي صار عليه عمل الناس واستمر الى زماننا في سائر الامصار هو ما جمع عمر بن الخطاب عليه الناس وهو ثلاث وعشرون بالشفع والوتر (قوله وفائدة التخفيف ادراك الجماعة) هذا مرتضى عجب والاول مرتضى اللقاني وهو الذي ذهب اليه نت فانه قال ولحق الامام في أولى الترويحة الثانية اه أي في الركعة الاولى من الترويحة الثانية فالترويحة اسم لجموع الركعتين (قوله وقراءة شفيع) المراد به غنما يصلي بعده الوتر لا مطلق شفيع فلا يندب فيه القراءة (قوله بسج) أدخل حرف الجر على سج وان كان في لفظ التلاوة فعلاً لانه لا أن اسم لانه أريد لفظه (قوله والكافرون)

بالرفع على الحكاية (قوله الى بحث المازري) أي الى ما أدام اليه اجتهاده فلم يرد بالبحث المناقشة في بعض الشراح موافقالت وتبع المصنف في هذا ابن العربي خلاف ما قاله شارحنا وكل منهما صحيح إلا أن الأولى مذهب اليه غير شارحنا وذلك لأن المازري قد يرجع عن هذا البحث ونص المواق المازري وقع في نفسى عدم تعيين قراءة أثره بعد فاهرت به امام تراويح رمضان ثم خفت اندراس الشفع عند العوام ان لم يختص بقراءة فرجعت (١٠) المؤلف اه (قوله ولم يعده مقدم) ظاهره سواء كان ما حصل منه من التنفل

مكروهها أم لا (قوله لان صلاة آخره مشهودة) أي محضورة تحضرها الملائكة (قوله هذا ظاهر كلامه) ووجهه أن المتبادر من قوله لنتبه أي الغالب عليه الانتباه أي لمن غلب على ظننه الانتباه ولو كان عادته عدم الانتباه كنوم يجعل يكثر فيه المسجون بالصوت الرفيع بحيث ينتبه لذلك النائم ولو ثقل قومه غالباً فقتضاه أن من الغالب عليه عدم الانتباه كالافراط في الشبع أو شرب الماء أو استوى الامر ان فالأفضل التقدم (قوله وكلام الرسالة الخ) كلام الرسالة هو المعتمد (قوله أما من جعل الوتر أثناء تنفله) أي وذلك بان ينوي أن يصلي الشفع والوتر ثم يتنفل بعد ذلك (قوله فخالف السنة) أي فهو مكروه واعلم أن محشى تبث نقل نقول استدلال بها على أن هذا القيد أعني قوله حيث حدثت الخ غير معتبر فراجع به (قوله أي وفعله آخر الليل) بيان لوجه التنازع والافقند أعمال الثاني يقول وفعله فيه واعلم أن كلام المصنف مفيد بما إذا كان يصلي الوتر بالارض وأما المسافر إذا صلى العشاء بالارض ونيته الرحيل والتنفل على دابته فاستحب له في المدونة أن يصلي وتره بالارض ثم يتنفل على دابته

وفي الثانية بقل بأيها الكافرون وفي الوتر بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ومحل استحباب القراءة بهذه السور ما لم يكن له حزب أي قدر معين من القرآن يقرؤه في نافلة يفعلها سلافاً كان له ذلك فالاستحباب حينئذ أن يقرأ من حزبه في شفعه ووتره كما قال المؤلف وهو تابع لبحث المازري وما كان ينبغي له العدول عن نقول الأئمة من استحباب قراءة السور المذكورة في الشفع والوتر ولولن له حزب الى بحث المازري هذا حاصل ما نقل ابن غازي (ص) وفعله لنتبه آخر الليل ولم يعده مقدم ثم صلى وجز (ش) وهذا وقت فضيلة للوتر ومباني وقته الاختياري والضروري والمعنى انه يندب فعل الوتر آخر الليل لمن الغالب عليه بحسب العادة من نفسه الانتباه آخر الليل لان صلاة آخره مشهودة فان غلب على ظننه عدم الانتباه أو استوى الامر ان عنده يؤخر فانه قال فيها ومن آخر تنفله ووتره الخ فذلك أفضل يقتضى أن من استوى الامر ان عنده يؤخر فانه قال فيها ومن آخر تنفله ووتره الخ فذلك أفضل له الامن الغالب عليه أن لا يتبه آخر الليل فليقدم وتره ونحو ما في الرسالة لابن يونس كافي المواق وإذا قدم الوتر ثم صلى نافلة فانه لا يعيد الوتر لغيره ولا وتران في ليلة تقديم الخبر انتهى على خبر الامر من قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً عند تعارضهما ويجوز له التنفل بعد الوتر حيث حدثت له نيته أما من نوى جعل الوتر أثناء تنفله فخالف السنة ويستحب لمن بدله نية النقل أن يفصل تنفله عن وتره لقوله في المدونة من أوتر في المسجد ثم أراد أن يتنفل بعده تر بص قليلاً وان انصرف بعد وتره الى نيته تنفل ما أحب انتهى ويكره بلا فاصل عادي قاله سيدي زروق في شرح الارشاد واليه يشير عطف المؤلف صلى بتم المفيدة للمهلة على مقدم وهو من عطف الفعل على الاسم المشبهة كقوله تعالى فالمغيرات صجافاً ترن به نقعا وقوله آخر الليل يتنازعه كل من المصدر واسم الفاعل وهو فعله ومنتهى وأعمل الثاني أي وفعله آخر الليل لنتبه آخر الليل فقوله ولم يعده مقدم أي يكره وقوله ثم صلى أي حيث حدثت له نية التنفل بعد الوتر وهذا يشعر به قوله ثم ولما ذكر أن من قدم الوتر ثم أوقع نافلة لا يعيد الوتر ولم يعلم من ذلك هل حكم ايقاع النافلة في هذه الحالة الجواز أم لا أشار الى أن الحكم الجواز بقوله (وجاز) أي هذا الفعل وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين بل المراد به الطريف الراجح أي يستحب ومحلها إذا طرأت له نية التنفل بعد الوتر أو فيه فان طرأت قبله لم يكن تنفله بعده جائزاً بهذا المعنى بل مكروهاً وما قلناه من أنه إذا طرأت له في أثناء الوتر فهي كطروها بعده ذكره المواق وإنما استحباب جعل الوتر آخر صلاة الليل لان المغرب أول صلاته وهي وتر فناسب أن يكون آخره وتراً أيضاً (ص) وعقيب شفع (ش) عطف على قوله آخر الليل أي ندب فعل الوتر عقيب شفع على ما صدر به ابن الحاجب ويستحب اتصاله بالوتر طال الفصل استحباب إعادة الشفع وشهر الباني أن كونه عقيب شفع شرط صحة وعليه ففي شرط اتصاله قولان المشهور ليس بشرط

ويلغز به فيقال رجل صلى العشاء ونيته التنفل ويقدم الوتر قبل تنفله قاله الخطاب فيقدم الوتر ويجوز له التنفل ولو عقب الوتر لان فعله بالارض كما وساجداً أفضل من فعله على الدابة ايماء (قوله بعد الوتر) أي أوفى الوتر (قوله ولم يعلم الخ) أقول اذا كان الحال ماذ كرفيقتى أن قوله ثم صلى اخبار بحسب ما اتفق واذا كان كذلك فلا تفيد ثم ان المطلوب تأخير صلاة النفس عن الوتر (قوله ندب فعل الوتر عقيب شفع) والظاهر من القولين انه لا يقتصر الشفع لنية خاصة بل يكتفي بأي ركعتين كانتا (قوله على ما صدر به ابن الحاجب) متعلق بقوله ندب ومقابلته شرط صحة (قوله وشهر الباني الخ) هذا مقابل ما صدر به ابن الحاجب

(قوله الاقتداء بواصل) اعلم انه ان علم حين دخوله معه انه يوصل وصل معه ولكن ينوي بالاولين الشفع وبالاخيرة الوتر ولو نوى الامام بالثلاث الوتر ولا تضر هذه المخالفة كنية ظهر خلف جمعة لم يدرك منها ركعة مع الامام وان لم يعلم حين دخوله انه يوصل ونوى خلفه الشفع فقط أحدث نية الوتر من غير نطق به عند فعل الامام له قاله الفاكهاني ومن دخل مع الواصل في الركعة الثانية صار وتره بين ركعتي شفع وفي الثالثة صار وتره قبل شفعه (قوله ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك) ولو فرض انه سلم فقد قال الشيخ سالم ولو أوتر بواحدة شفعها ولو سلم ان كان قريبا (قوله ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك) ظاهره ولو كان سلم عامدا ولعل وجهه انه لما أتت بالشفع الذي قد طلب به صار سلامه وان كان عمدا بمنزلة العدم فلا يؤثر بطلانها (قوله وقال أشهب (١١) يعيد وتره) بتبادر منه انه مقابل

قوله فان تباعد أجزاءه (قوله فانه لا يطلب منه انفصاله) وحيث قد فن دخل مع الامام الواصل في الركعة الاخيرة فاتم اتكون وتره ويأتي بعدها ركعتين من غير فصل يجالس ويكونان شفعه ويلغز فيقال صلى شفعه بعد وتره (قوله بل يتبعه) ظاهره وجوب ابدليل التعليل فلولم يتبعه وسلم على هذا فانظر هل تبطل أو تصح مراعاة لقول أشهب وهو الظاهر وحرره وعبارة المدونة لا بد من شفع قبل الوتر سلم منه في حضور أو سفر ومن صلى خلف من لا يفصل بينهما بسلام يتبعه (قوله اذ كلام المواق يفيد كراهته) ونصه الجلاب الوتر ركعة بعد شفع منفصل منهما بتسليمه ويكره أن يوتر بثلاث بتسليمه واحدة في آخرها اه فائدة الكراهة من حيث اطلاقه وعدم التقيد (قوله لا اشتغاله) لا يخفى أن هذه العلة جارية حتى في النقل (قوله وألف منها عيادة الامثال) والمراد الامثال المتكررة والامثال جميع مثل

ثم ان قوله وعقيب باثبات الياء لغة قليلة والمشهور عقب بحذفها (ص) منفصل بسلام الا لاقتداء بواصل وكره وصله ووتر بواحدة (ش) يعني انه يستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام ويكره وصله مع الشفع من غير سلام كما يكره أن يوتر بواحدة لا شفع قبلها الحاضر أو مسافر صحيح أو مريض قال سند والصحيح انه يشفعه انتهى ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك فان تباعد أجزاءه كما قال في كتاب ابن سحنون وقال أشهب يعيد وتره بأثر شفع مالم يصل الصبح وما تقدم من استحباب الفصل بين الشفع والوتر بسلام انما هو في حق من صلى وحده أو خلف من يفصل بسلام وأما من صلى خلف من لا يفصل بينهما كذهب الخنقي فانه لا يطلب منه انفصاله بسلام بل يتبعه لما يؤدي فصله الى السلام قبل الامام وقال أشهب يسلم انتهى ولو قال ومن فصل بالواو لكان صريحا في كون الانفصال مستحبا مستقلا ان وصله مكرره وانظر هل يكره ابتداء أن يقتدى بمن يصل الشفع بالوتر لانه لا يلزم من قولهم انه اذا اقتدى بمن يصل يتبعه أن لا يكره ذلك ابتداء لانه حكم بعد الوقوع لانهم يغفرون في الدوام ما لا يغفرون في الابتداء واستظهر الشيخ كريم الدين عدم الكراهة وفيه شيء اذ كلام المواق يفيد كراهته (ص) وقراءة ثان من غير انتهاء الاول (ش) يعني اذا صلى اثنان واحد بعد واحد في قيام رمضان ونحوه فانه يكره للثاني أن يقرأ من غير المحل الذي انتهت اليه قراءة الاول ان كان يحفظ ذلك لئلا يتخير كل واحد أعشارا توافق صوته ولان الغرض سماع المصلين لجميع القرآن فان لم يعلم انتهاء الاول فانه يحتاط حتى يحصل لهم سماع جميع القرآن (ص) وتطرع بصحفي في فرض (ش) يعني انه يكره قراءة المصلي في المصحف في صلاة الفرض ولو دخل على ذلك من أوله لا اشتغاله غالباً ويجوز ذلك في النافلة اذا ابتدأ القراءة في المصحف لافي الاثناء فيكره وهو معني قوله أو أثناء نقل لا أوله (فائدة) جلة ما في القرآن من الآي ستة آلاف وستمائة وست وستون آية ألف منها أمر وألف منها نهى وألف منها وعد وألف منها وعيد وألف منها عيادة الامثال وألف منها قصص وأخبار وخسمائة حلال وحرام ومائة دعا وتسيح وست وستون نامح ومنسوح أبو الحسن (ص) وجمع كثير لنقل أو بكان مشتهر والافلا (ش) يعني انه يكره اجتماع الجمع الكثير في النافلة خشية الزيادة ولو في مسجد عليه الصلاة والسلام وهذا في غير التراويح والعيدين والاستسقاء والكسوف وكذلك يكره اجتماع الجمع القليل كالثلاثة لكن بكان مشتهر وأما بكان غير مشتهر فلا كراهة الا أن يكون من الاوقات التي صرح العلماء

والعبادة بالياء المثبتة التحية فكانه قال وألف مكر ومماثل وتكراره محكمة يعلمها الله لانه تكرر احوال عن الفائدة كذا كتب شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (تنبيه) محل المصنف اذا لم تتوقف قراءة الفاتحة على النظر في المصحف والاوجب عليه ذلك ولا يكره والظاهر انه اذا لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا بالانجاء فانه يفعل بل اذا لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا بالانجاء فانه يفعل وأما قراءة القرآن في المصحف في المسجد فقال مالك لم يكن من أمر الناس القديم وأول من أحدثه الحاج وأكره أن يقرأ في المسجد في المصحف (قوله أو بكان مشتهر) فيه حذف معطوف على كثير ومكان صفة له أي قليل كائن بكان مشتهر كذا قاله الشيخ أحمد (قوله يكره الجمع الكثير) أي مع الامام (قوله ولو في مسجده) أي لان التضعيف الوارد في ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام خاص بالفرائض (قوله فلا كراهة) وهل خلاف الاولى أو مندوب انظره

(قوله ببدعة الجمع فيها الخ) لعل وجه الكراهة اتخاذهم ذلك سنة (قوله فلا كراهة فيه) أي الآن الأفضل له ترك المكان المشتهر كذا في (قوله روى ابن حبيب الخ) هذا الحديث ربما يفيد كراهة صلاة الواحد في المكان المشتهر حيث قال كفضل الخ الآن يقال المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (فائدة) الجمع في الرغبة كالجمع في النافلة (قوله في أمور الدنيا) أي الكلام المباح وحاصله أنه يجوز الكلام بعد طلوع الفجر وركعتيه إلى صلاة الصبح ويكره بعد صلاة الصبح لقرب الطلوع كما قاله المصنف ومحل ذلك في غير المسجد وذلك لأنه يكره الكلام بغرض كراهة وبغير العلم بالمسجد الآن الشيخ سالم الما قال وفي المدونة كان مالك يتحدث ويسأل بعد طلوع الفجر حتى تقام الصلاة ثم لا يجيب من يسأله بعد الصلاة بل يقبل على الله كرحتي تطلع الشمس (قوله التبادي في الذكر والاستغفار الخ) ظاهره أن غير القرآن أولى منه وسئل ابن المسيب أعيأ أفضل في الوقت المذكور القرآن أو الذكر فقال تلاوة القرآن الآن هدى السلف المذكور وقال التادلي يقوم منها أن الاستغفار والذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم فيه وقال الأشياخ تعلم العلم فيه أولى قال ابن ناجي قلت وهو الصواب وبه كان بعض من لقيناه يفتي لاسيما في زمننا القلة الحاملين له على الحقيقة كذا قال ابن ناجي (قوله) (١٣) إلى طلوع الشمس الخ) انظره فإنه مخالف للمصنف في قوله لقرب الطلوع في

بعض الشروح ما يفيد أن المعتمد للطلوع قلت والحديث يدل عليه قال بعض الشراح وانظر ما حدد القرب على كلام المصنف (قوله) قعد يذ كراهة حتى تطلع الشمس أي وصلى ركعتي الضحى كما في الرواية (قوله تامين) بقية الحديث قال تامين ثلاث مرات (قوله لأنه أول صحيفة المؤمن) يفيد أن الملتزمين الذين ينزلان عند صلاة الصبح أول ما يكتبون ما يحدث بعد صلاة الصبح لكن يرد أن يكون صحيفة الليل آخرها غير حسنات إذا تكلم قبل صلاة الصبح بكلام الدنيا إلا أن يقال آخرها ما يذكرك في صلاة الصبح لا ما قبله من الكلام المباح (قوله ويستحب أيضا بعد

ببدعة الجمع فيها كليلة النصف من شعبان وليلة عاشوراء فإنه لا يختلف في كراهته وينبغي للأئمة المنع من ذلك قاله ابن بشير وأما صلاة المنفردة فلا كراهة فيه في أي مكان كان لكن روى ابن حبيب عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال فضل صلاة الخلوة في التطوع على صلاة العلانية كفضل صلاة الجماعة في الفريضة على صلاة الفذ (ص) وكلام بعد صبح لقرب الطلوع لا بعد فجر (ش) يعني أن الكلام في أمور الدنيا لا يكره بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح وأما بعد صلاة الصبح فيكره إلى قرب طلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب بآثر صلاة الصبح التبادي في الذكر والاستغفار والدعاء إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها لخبر من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذ كراهة تعالى حتى تطلع الشمس كأنه كأجر حجة وعمره تامين وانما ورد الخ على الذكر ونحوه بعد الصبح إلى الطلوع لأنه أول صحيفة اليوم ويستحب أيضا بعد الاصفرار إلى الغروب لقوله عليه الصلاة والسلام من كان أول صحيفته حسنة وفي آخرها حسنة محال الله ما بينهما (ص) وصحيفة بين صبح وركعتي الفجر (ش) أي ومما يكره أيضا الضجعة بين صلاة الصبح وركعتي الفجر حيث فعلها على وجه السنة لأعلى وجة الاستراحة وهي بالقصم المرة وبالكسر الهيئة وبه يضبط قول الشيخ أبي عمرو والضجعة بعدها غير مشروعة لأن المراد النهي لا المرة ولو قال المؤلف بين ركعتي الفجر وصبح لأفاد المراد (ص) والوتر سنة آ كد ثم عيذ ثم كسوف ثم استسقاء (ش) انما عطف بتم إشارة منه إلى أن مراتب هذه السنن تتفاوت فأكدها الوتر بالثناء الفوقية وهو الركنة الواحدة الموصوفة بالاوصاف الآتية وبلي الوتر صلاة العبدین وهما في مرتبة واحدة ويليهما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء ويأتي أن

صلاة

الاصفرار الخ) هذا يأتي على رواية ملكي الليل ينزلان عند صلاة العصر ثم يأتي

على قول من قال انهما ينزلان عند الغروب قال في شرح الجوهرية روى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعان في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم قال ابن حبان في هذا الخبر بيان واضح بان ملائكة الليل انما تنزل والناس في صلاة العصر وحينئذ تصعد ملائكة النهار ضد قول من قال ان ملائكة الليل انما تنزل بعد غروب الشمس (قوله محال الله ما بينهما) أي من الذنوب الصغار على ما هو مقرر (قوله الاستراحة) بقي ما اذا لم يقصد شيئا وعيارة عجم تفيد عدم الكراهة (قوله أي عمرو) بواو بعد الراء (قوله لان المراد الهيئة) أي أن المراد الضجعة التي على البين فيكون فيه إشارة للقبائل وهو كون الاضطجاع على عيشه وأما على غير عيشه فلم يقل المخالف بشبهه (أقول) وحيث كان المراد الهيئة فالأولى أن يقال وبه يضبط المصنف لأنه الأولى بالاتفاق اضطبطه قال في لـ وانظر هل كراهة الضجعة خاصة بالضجعة الواردة عنه عليه الصلاة والسلام وهو على شقه الايمن وأما الواضطجع على شقه الايسر فلا كراهة في ذلك لأنه لا يتصور أن يقصد بها استئناسا أو الكراهة لا تنقيد بذلك والظاهر الأول (قوله لأفاد المراد) وذلك لأن المراد أن ركعتي الفجر من ذلك اليوم وهي لا تكون بعد الصبح بل تكون قبله ثم أقول وكونه يشوهم بين صبح وركعتي الفجر من ثلثي يوم عيذا وكونه يشوهم أن يكون الصبح قبل الفجر في يوم واحد

بعد أيضا (قوله بوجوبه على الاعيان) أي خارج المذهب وقوله بأنه فرض كفاية أي في المذهب فيعلم من هذا أن الفرض على الاعيان ولو في الخارج مقدم على الكفائي ولو في الداخل (قوله بلا نزاع في الجملة) أي على بعض الاقوال أي فكونه بلا نزاع ليس متفقاً عليه أي فبعضهم حكى أنه متفق عليه بل حكى بعضهم أنه مجمع عليه وبعضهم ادعى أنه مشهور لا متفق عليه فلذا قال في الجملة (قوله ثم ان العمرة آكد من الوتر) أي لأنه قيل بوجوبه في المذهب دون الوتر (قوله وانظر ما بينهما وبين العمرة) في عب وآ كدم من العمرة ركعتا الطواف لحزم المصنف فيما يأتي في العمرة بالسنية وحكاية الخلاف بالسنية والوجوب في ركعتي الطواف (قوله فهي دون الوتر) استظهر عب أن صلاة الجنازة أفضل لحكاية الخلاف أيضا في سنتها ووجوبها بخلاف الوتر (أقول) بل الصواب أن يحزم لأنه منصوص (فان قلت) ما وجه ما ادعاه الشارح (قلت) لأن الوتر واجب على الاعيان خارج المذهب وصلاة الجنازة فرض كفاية في المذهب والعينية ولو خارج المذهب تقدم على الكفاية ولو في المذهب والمخالف لهذا لا يسلم ذلك (قوله كإيلة الجمع للطريق المشهور) ومقابلته أنه يجوز تقديمه ليلة الجمع إذا قدم الفرض فأحرى غيره ورد بان العشاء (١٣) قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة كما قال الشارح (قوله لكون ايقاع الصلاة

الخ) أي بخلاف الوتر فلا يكون تقديمه في أول وقته الاختياري أفضل (قوله فيه نظر) أي بل يحتاج اليه أي فيكون فعل الوتر أول وقته الاختياري أفضل (قوله بل انما غير تفننا) وتعين المبدأ ظاهر بدون من (قوله لصلاة الصبح) أي لوقت يدرك الصبح في مختارها بعد الفجر لأنه عنه أو ناسيه مثلاً كمنار كاختيار مع كراهة تأخيره للفجر كذا في عب والمناسب أن يقول أي لوقت يدرك الصبح في وقتها الضروري كما سيأتي في قوله وان لم يتسع الوقت الخ من أن المراد الوقت الضروري (قوله على إحدى الروايتين) اعلم أنه سيأتي في الامام روايتان رواية بنديب قطع الصبح ورواية بجواز القطع فاذا علمت ذلك فلا يصح هذا الكلام

صلاة خسوف القمر مندوبة على الراجح وانما كان الوتر آكداً لأنه قد قيل بوجوبه على الاعيان وانما كان العيد آكد مما بعده لأنه قد قيل بأنه فرض كفاية وانما كان الكسوف آكداً لأنه سنة بلا نزاع في الجملة بخلاف الاستسقاء فإنه قد قيل انها لا تفعل ثم ان العمرة آكد من الوتر كما أن ركعتي الطواف كذلك وانظر ما بينهما وبين العمرة وأما الصلاة على الجنازة فهي دون الوتر وآ كدم من العيد (ص) ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه للصبح (ش) أي ووقت الوتر الاختياري بعد فعل العشاء الصحيحة والشفق فلا يصح قبل العشاء ولو سهواً ولا بعد عشاء فاسدة أو بعد العشاء وقبل الشفق كإيلة الجمع للطريق المشهور لأن العشاء قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة ولا ضرورة في الوتر وانما لم يقل من بعد كما قال في الاوقات من زوال لان تعيين المبدأ هنا لا يحتاج اليه بخلاف تعيينه هناك فإنه يحتاج اليه لكون ايقاع الصلاة في أول وقتها أفضل وقد عبر ابن عرفة عن مثل ما هناك فقال ووقته من بعد الشفق والعشاء الى الفجر كما قاله ز وفي قوله لان تعيين المبدأ هنا لا يحتاج اليه فيه نظر بل انما غير بينهما تفننا ويمتد اختيار الوتر من صلاة العشاء الصحيحة والشفق الى طلوع الفجر وضروريه من الفجر لصلاة الصبح أي الشرع فيها بالنسبة للامام على إحدى الروايتين ولا نقضاً لها بالنسبة للفرد والاموم كالا امام على الرواية الاخرى وانما قلنا ان المأموم كالنفس لأنه يباح له القطع فلا يفوت الوقت بالشروع لأنه لو فات به لزم أنه لا يجوز له القطع تأمل ثم ان تأخير الوتر لوقتها الضروري مكروه (ص) ونبدب قطعها لفدلاً ومؤتم في الامام روايتان (ش) هذا تقرير على ما ذكره من أن للوتر وقتاً ضرورياً يعني اذا نسي الوتر فلم يذكركها حتى شرع في صلاة الصبح فان كان قد استحب له أن يقطع ما لم يسفر الوقت جدا عقدر كعة أم لا على ظاهر قول الاكثر وعزاء عبد الحق لبعض شيوخه خلافاً لابن زرقون ويأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر

لأنه قد جعل اباحة القطع لانتفوت الوقت بالشروع وهذا على ما في بعض الشراح من حكاية الروايتين على هذا الاسلوب نعم يصح على حل المواقف أنه قال وفي الامام روايتان ابن حبيب ويقطع الامام الا ان أسفر جدا وقال المغيرة لا يقطع فعلى كلام المواقف هذا يكون قول الشارح على إحدى الروايتين أي القائلة بعدم القطع والحاصل أن في الامام ثلاث روايات استحباب القطع وهي رواية ابن حبيب عن مالك والنهي عن القطع وهي رواية المغيرة قائل لا يقطع وظاهر ما منع والتخير وهي رواية الباجي وذكر المصنف في توضيحه الثلاث روايات ولم يرجح شيئاً سوى أنه قدم الاولين (قوله ولا نقضاً لها بالنسبة للفرد) أي لأنه يندب له القطع وقوله والمأموم أي على غير ما مر عليه المصنف وذلك لان الامام كان يقول أولاً لا يندب له القطع ثم يرجع فقل بجواز القطع وقيل يندب عدم القطع ولكن المعتمد أن المرجوع اليه جواز التماسه لا نديه كما نص عليه محشي تب والراجح جواز التماسه لا نديه (قوله وانما قلنا ان المأموم كالنفس) أي معنى أي بقوله الى الفرد والمأموم (قوله لانه يباح) المراد بها الان فتأمل (قوله تأمل) تأملناه فوجدناه قابلاً للبحث كما رأيت (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) صادق بأن لا يسفر أو يسفر لاجداً (قوله خلافاً لابن زرقون) فإنه قال لا يقطع ان عقدر كعة وان اقتصر في كفاية الطالب عليه (قوله ويأتي بالشفع) أي ولو كان قدمه

(قوله فيأتي بها ويعيد الفجر) أي ويصلي الصبح ثانيا (قوله لا يعيدها) أي الفجر لا يظهر الاظهر الاول وذلك لان الفجر بمنزلة أخير في رباعية من الصبح فانخلل في الصبح خلل فيها (قوله على ما رجح اليه مالك) وكان يقول أولا يندب له القطع (قوله خلافا للسند) فانه قال محل كون المأموم لا يقطع اذا كان يقطع ووتره تقوته صلاة الجمع فلو كان يعتقد انه كان يدرك ركعة منها قطع (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) أي بحيث يخشى أن يوقعها أو ركعة منها خارج الوقت الضروري خلافا لعب (قوله أولا يندب له القطع) أي بل يجوز له (قوله روايتان) يظهر من كلام الخطاب ترجيح الاولى لانه عزاه (١٤) لابن القاسم وابن وهب ومطرف وعزا الثانية للباقي ومقتضى كلام المواق

ترجيح الثانية (قوله لابن ناجي وشيخه البرزلي) قال ابن ناجي كنت أقول انه يقطع لانه اذا كان يقطع الصبح في قول فاحري أن يقطع هنا وكان شيخنا يعني البرزلي لا يرتضى ذلك ويعتدل بأنه اذا لم يقطع في الصبح فات الوتر وههنا اذا تمادى على الفجر لا يفوت بل يعيده (قوله ويصلي الصبح على المشهور) ومقابله لا يصبح يأتي بالوتر ويصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر لانه يفوت بعض الفرض لاجل سنة (قوله وكذا الاربع على الرابع) ومقابله يأتي بالشفع والوتر ولو فاتت ركعة من الصبح (قوله وان كان قد تنقل) فيه اشارة الى أن الضمير في ولو قدم ليس عائدا على الشفع المخصوص بل عائدا عليه لانه هذا المعنى بل يعني النقل والحاصل أن الخلاف مفروض في كلام أهل المذهب اذا قدم النقل بعد العشاء (قوله وكان من جملة الوتر عند أبي حنيفة) في العبارة حذف والتقدير وهو أي أبو حنيفة يقول بوجوب الوتر (قوله لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق) أقول أقل ما هناك أن يكون هو الرابع فلا يتم الجواب وبعد كتب هذا رأيت أن الخطاب

ذكر الجزولي كالوذ كرم نسبة بعد أن صلى الصبح فيأتي بها ويعيد الفجر ذكره ابن بونس والمازري عن سخنون وقال التلمساني الظاهر من المذهب لا يعيدها انما الترتيب بين الفرائض وان كان مأموما فلا يندب له قطع الصبح للوتر بل يندب تعاديه على ما رجح اليه مالك وظاهره ولو أيقن انه ان قطع وصلاتها أدرك فضل الجماعة خلافا للسند وان كان اماما فهل يندب له القطع ما لم يسفر الوقت جدا أولا يندب له القطع روايتان ولو ذكر الوتر في الفجر فهل يقطعها له قولان لابن ناجي وشيخه البرزلي وان ذكر الوتر بعد ما صلى الفجر أتى به وأعاد الفجر (ص) وان لم يتسع الوقت الا لركعتين تركه للاثلاث ونجس صلى الشفع ولو قدم ولسبع زاد الفجر (ش) المراد بالوقت الوقت الضروري والمعنى أن من ترك الوتر ونام عنه ثم استيقظ وقد سبق لطلوع الشمس مقدارا ما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان فانه يترك الوتر والشفع ويصلي الصبح على المشهور ويؤخر الفجر الى طلوع الشمس ولا اشكال انه يأتي بالوتر فقط مع الصبح ان اتسع الوقت لثلاث ركعات أي وكذا الاربع على الرابع فان اتسع نجس صلى الشفع والوتر والصبح ويقضى الفجر بعد حل النافلة ان لم يكن تنقل بعد العشاء وان كان قد تنقل فقال أصبغ يصلي الشفع والوتر والصبح أيضا ويترك الفجر واليه أشار بقوله ولو قدم أي صلى الشفع وترك الفجر ولو قدم نفل بعد العشاء أي أول الليل لانفصاله والمطلوب اتصاله ولانه من جملة الوتر عند أبي حنيفة ولم يقل أحد بوجوب الفجر وقيل ان قدم أشقا فالا يعيد الشفع بل يأتي بركعتي الفجر بدله لان الوقت لهما وهما تابعتان للفرض والشفع من توابع الوتر واذا كان الصبح أولى عند ضيق الوقت كان تابعه أولى وحكي ابن رشد الاتفاق على هذا ولهذا قال بعضهم كان الاتفاق بالمؤلف الاقتصار عليه لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت لسبع صلى الشفع والوتر وركعتي الفجر والصبح ومفهوم لسبع انه لو كانت لا يزيد الفجر بل يفعل الشفع والوتر والصبح ويقضى بعد حل النافلة وتبقى ركعة ضائعة وقولنا المراد بالوقت الوقت الضروري يختار به عن الوقت الاختياري فانه لا يراعى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه ولو أدى الى أن يصلي بعد الاسفار مراعاة للقول بأن وقتها الاختياري للطلوع هكذا يستفاد من كلام الشافعي في شرح الرسالة (ص) وهي رغبة (ش) الضمير في هي راجع الى صلاة الفجر أي وصلاة الفجر رغبة وهو أحد قول مالك وأخذه ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ وهو الرابع عند ابن أبي زيد لتصديره بقوله وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن المؤكدة وهذا القول الثاني قول مالك أيضا وأخذه أشهب قال ابن عبد البر وهو الصحيح وحكي للخمعي وغيره القولين عن أصبغ وأشهب ولم يرجح شيئا (ص) تقتقرلية تخصها (ش) يعني أن صلاة الفجر تقتقر الى نية زائدة على نية منطلق الصلاة غير هاهنا عن سائر التوافل كافتقار السنن لذلك قال في

قد قال كان ينبغي للمصنف الاقتصار على هذا القول أو ذكره (قوله لا يراعى فيه هذا التفصيل) يرد الطراز أن يقال ابتغاء الصلاة في وقتها الاختياري واجب فكيف يترك لاجل الشفع مثلا وجوابه أن القول بأنه لا ضروري للصبح قدر جمع أو أنه أرجح من مقابله (قوله وهي رغبة) بمعنى مفعولة أي مرغب فيها القوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فان قلت قدرغب في غيرها من الصلاة قبل الظهر وغيرها قلت كان الترغيب فيها أشد وبعد ذلك صارت علما بالغلبة عليها والرغبة من تيتها دون السنة وفوق الفضيلة وهو اصطلاح (قوله وأخذه ابن القاسم) وهو الرابع

(قوله كالسنن الخمس) العيدين وهما اثنتان والكسوف والاستسقاء والوتر (قوله من حيث الجملة) أى الاجمال (قوله فان كانت في رمضان) أى في ليل رمضان (قوله وكذا سائر العبادات) فان قلت الضحية مقيدة بوقت قلت يمكن أن تسكون الكاف في قوله كالسنن الخمس للتقييد أى بقيد كونها السنن الخمس والفجر أو أن قيام الليل والضحية وتحية المسجد في حد ذاتها عبادات متميزة ركعتان نافلتان وان اختلفت بالصفة بخلاف السنن الخمس والرغبة وقوله والمطلقة ما عداها أى ما عدا الخمس والفجر (قوله لا يقتصر مطلقها الى التعيين) وأما مقيدتها كالحج النذر أو القرآن أو التمتع فانه يقتصر لنية تحضه وانظر ذلك فانه لا يظهر في التمتع لان صدورية الحج على الاطلاق بعد حصول العمرة في أشهر الحج يحصل التمتع وان لم يتوجه خصوص التمتع كما هو الظاهر وأما يوم عرفة وعاشوراء فلا يقتصر لنية تحضه أى مع أنهم ما من المقيدات بأزمانها أو كائنها (١٥) كان كل منهما يوماً من الايام معيناً صار من قبيل المطلق

(قوله فلا بأس) أى ان ظهر أنه صلاهما بعد الفجر أو لم يتبين شيء (قوله الذي ليس بمجتهد) أى ليس بمجتهد وقوله وهذا في المجتهد أى المجتهد وحاصله أن المجتهد قد علمت ان له أحوالاً ثلاثة تجزئ في صورتين ولا تجزئ في واحدة ومثله المتيقن أى الجازم وأما الشاك فلا تجزئ في الاحوال الثلاثة فالصور تسعة جعل عجم ما قبل المبالغة الحزم ولا يظهر لان ما قبل المبالغة أولى بالحكم مما بعدهما فالأولى جعلها للحال وصورة الحزم تفهم من صور التحري أى الظن (قوله وهذا في المجتهد) ظاهر العبارة أن المجتهد يجزئه ذلك في الفرض تبين التأخر عن الوقت أو لم يتبين شيء وقد قررنا الخطاب بخلافه فقال وهما بخلاف الفريضة فانه لا يصلحها حتى يتحقق الوقت وقد تقدم ما فيه (قوله اذا الموضوع مختلف) أى وما كان يتم ما ذكره الا لو كان الموضوع متفقاً (قوله على المشهور) ومقابله يقرأ الفاتحة وصورة من قصار الفصل (قوله فالمصنف جمع بين القولين) الاولى أن يقال هذا مشهور

الطراز النوافل المقيدة بأزمانها أو بأسبابها كالسنن الخمس والفجر لا بد فيها من نية التعيين فن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردّها لهدم تجزئ والمطلقة ما عداها يكنى فيها نية الصلاة فان كانت في رمضان سميت قياماً وعند أول النهار سميت ضحى وعند دخول مسجد سميت تحية وكذا سائر العبادات المطلقة من حج أو عمرة أو صوم لا يقتصر مطلقها الى التعيين بل يكنى فيها نية العبادة (ص) ولا تجزئ ان تبين تقدم احرامها للفجر (ش) يريد أن من شرط ركعتي الفجر أن يقع بعد طلوع الفجر فلا تجزئ اذا تقدمتا عليه ولو بالاحرام قال فيها ومن تجزئ الفجر في غير ركع له فلا بأس به فان ظهر أنه ركعهما قبل الفجر أعادهما بعده واليه أشار بقوله (ولو تجزئ) وقال ابن حبيب لا يعيده ما بعده ابن يونس وقاله ابن الماجشون والتحري الاجتهاد وهو بذل الوسع التحصيل الظن بدخول الوقت ولا يعترض بما تقدم من قوله وان شك في دخول الوقت لم تجزئ ولو وقعت فيه لان ذلك في الشاك الذي ليس بمجتهد وهذا في المجتهد ولا يقال ركعتا الفجر الامر فيهما أخف من الفرائض لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الشاك والمجتهد (ص) ونذب الاقتصار على الفاتحة وإيقاعها بمسجد ونبأت عن التحية (ش) يعنى انه يستحب الاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة على المشهور لانها ما مع الصبح كربعية ركعتان بالجهد وسورة ور كعتان بالجهد فقط ولذلك شرع فيهما الاسرار ويستحب أيضاً إيقاعها في المسجد لانها تنوب عن التحية في اشغال البقعة ففعلها في المسجد يحصل التحية بخلاف فعلها في البيت فانه محل بذلك ثم ان استحباب إيقاعها في المسجد مبنى على القول بأن السنة وهو خلاف ما مشى عليه المؤلف فالمؤلف جمع بين القولين وتقدم أن معنى نيابة عن التحية في اشغال البقعة لافي الثواب مالم ينو التحية بها فان قلت التحية غير مطلوبة منه حينئذ والثواب يتبع الطلب قلت هذا مبنى على القول بطلبها في هذا الوقت كما ذهب اليه بعضهم أو انه فيما اذا صلى الفجر بعد الشمس قضاء (ص) وان فعلها بيته لم يركع (ش) يريد أن من جالف المستحب وصلى الفجر في بيته ثم أتى المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع أى لم يركع ركعتي الفجر أى لم يعدهما في المسجد ولا يركع غيرهما على المشهور (ص) ولا يقضى غير فرض الاهى فلزوال (ش) هذا مما لا اشكال فيه لان الفرائض لها منية على غيرها والاستثناء مما عدا الفرائض ولا يقضى غير فرض الاهى فيكون استثناء من المستثنى ان وقع

مراعى فيه الضعيف وهو انها سنة لان اظهار السنة خير من كتمانها باليقيندى الناس بعضهم ببعض كذا المالک وهو يؤيد أن صلاة الرجل في المسجد الفريضة مع الجماعة أفضل من صلاته مع أهل بيته جماعة ولو لم يصلاة أهل بيته فرادى لان لزوم عدم صلاته بالكلية على أنه قد يقال ان قوله لانها تنوب عن التحية الخ يقتضي طلبها في المسجد ولو قلنا انها رغبة فتأمل (قوله أو انه الخ) الاولى حذفه لان الكلام اتمها هو فيما اذا صلحت في وقتها المهور ثم بعد أن كتبت هذا رأيت محشى تب جعل الصواب حذفه فالجهد لله على الموافقة ونقل النقل الذي يدل لذلك وقوله أو معطوف الخ أى ان قلنا انه معطوف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أى لم يعدهما في المسجد على المشهور ولا يركع غيرهما على المشهور والغير هو التحية وقيل يركع التحية (قوله ولا يقضى غير فرض) أى يحرم كذا كتب والد عب (قوله فيكون استثناء من المستثنى الخ) فيه تسامح بل استثناء من أداة الاستثناء التي هي غير أى من التي

قد تكون أداة استثناء والافهى الآن نائب فاعل (قوله على المشهور) متعلق بقوله حقيقة وقوله من حل النافلة الى الزوال وقوله وقيل انها ليست الخ مقابل الاول وسكت عن مقابل الثاني وهو انها تقضى في كل وقت من ليل أو نهار وعلى المشهور فيقدم الصبح وهو المعتمد (قوله ان لم يخف فوات ركعة) الخوف كالخشية يشمل الظن والشك والوهم كما ذكره في ك (قوله والطرق المتصلة) فيه موافقة لعج ومخالفة لعب فانه اخرج الطرق المتصلة واستدل على ما قاله بكلام الباجي والفيتشي واستدل في ك على ما قاله هنا بنقل المواق مع أن حاصل نقل المواق انه لا فرق بين أن يدخل المسجد أولا في انه ان خاف فوات ركعة دخل مع الامام والا فلا يدخل بل يصلها خارجا عن الاقنية التي هي الرحاب (قوله حالة الاقامة) أي حالة الصلاة المقامة ولو كانوا يطيلونها وعبارة شب وظاهره ولو كان الامام يطيل كامام المسجد الحرام لا طالتها فيه (قوله بخلاف الوتر) أي فيخرج ليركعها بشرط أن لا يخاف فوات ركعة والفرق ظاهر لان الوتر يقوت بالصبح بخلاف الفجر يؤخر ويفعل ولا يقوت (قوله أو طول القيام) استظهر ما بن رشد أي لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ويشهد له (١٦) خبر الموطأ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على

احدى عشرة ركعة يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثاً ودليل الاول عليك بكثرة السجود وخبر من ركع ركعة أو سجد سجدة رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة اه وقال في ك قد دل كلام المؤلف في توضيحه ان السجود أشرف أركانه وأربعاً أشعر تقديعه هنا القول بكثرة السجود بذلك اذا تقدم في الذكر له منزلة والافضل هو الاكثر وأبوا وهذا ينظم أن أفضل أركان الحج الطواف اه (قوله فالأطول زمناً أفضل) أي سواء كان فيه القليل من العدد كالصورة الاولى أو فيه الكثير منه كالصورة الثانية وهي المشار له بقوله أو عكسه وهو أربع ركعات في خمس درج وعشر ركعات في عشر درج (قوله تمهله في المشي) أي المعتاد (قوله النقل المنفصل

بغير حرف عطف أو معطوف على المستثنى أي لا يقضى من الصلوات الا الفرائض والفجر فيقضى حقيقة من حل النافلة الى الزوال على المشهور وقيل انها ليست قضاء حقيقة بل ركعتان تنويان عنهما وعلى المشهور فيقدم الصبح عليهما لمن لم يصل الصبح والفجر حتى طلعت الشمس وقيل يقدم الفجر والقولان لما لك (ص) وان أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها وخارجهما ركعها ان لم يخف فوات ركعة (ش) يريد أن من دخل المسجد وما في حكمه مما تصح فيه الجمعة من رحبته والطرق المتصلة به ولم يكن ركع الفجر فأقيمت عليه صلاة الصبح فانه يترك ركعتي الفجر ويدخل مع الجماعة ثم يركعها بعد الشمس ولا يصلها حال الاقامة ولو كانوا يطيلونها ولا يخرج ليركعها بخلاف الوتر ولا يسكت الامام المؤذن ليركعها ما قاله الباجي ويسكته ليصلى الوتر وان أقيمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد أي وما اتصل به مما تصح فيه الجمعة ركعها ان لم يخف فوات ركعة من الصبح أي ان لم يخف فوات الركعة الاولى فان خاف ذلك دخل مع الامام ثم صلاهما بعد الشمس (ص) وهل الأفضل كثرة السجود أو طول القيام قولان (ش) يعني انه اختلف هل الأفضل في النقل كثرة السجود أو الزكوع أو طول القيام بالقراءة قولان ومحلهم ما مع اتحاد الزمن كعشر ركعات في عشر درج وأربع فيها وأما مع اختلاف الزمن كاربعة ركعات في عشر درج وعشر في خمس درج أو عكسه فالأطول زمناً أفضل سواء كان كثرة السجود أو طول القيام من غير خلاف وفي ح والظاهر أن الطواف وغيره من العبادات كذلك انتهى ومعنى ذلك في الطواف بحسب تمهله في المشي وعدمه وانظر هل يتصور في الصيام وذلك بفعله القليل منه كثلاثة أيام في الزمن الطويل كشهر بؤنة وفعل ستة أيام في الزمن القصير حيث يكون زمنها كزمن الثلاثة الأيام في الطول أم لا وظاهر كلام ح الاول * ولما قرع من الكلام على النقل المنفصل عن الفرائض شرع فيما هو متصل به من الجماعة وأركانها وما يتعلق بذلك من شروط الامام والمأموم وآدابها فقال فصل الجماعة بفرض غير جمعة سنة * (ش) يعني أن اجتماع الجماعة في الفرض

الخ) أي فلم يرد بالنقل العبادة المستقلة بل الامر المطلوب طلبا غير جازم سواء كان عبادة العيني مستقلة أم لا كالجماعة (قوله وأركانها) أي يتكلم الشارع على أركانها وهي امام ومأموم أزيد من اثنين في بلد وان كانا أقل الجمع لعدم الشهرة به ما فيها ومؤذن أي عارف بوقت تتوقف صحة الصلاة عليه ومسجد بني من بيت المال فان تعذر فعلي الجماعة جبراً عليهم كما ان عليهم من أول الامر أجرة امام ومؤذن ان لم يوجد متبرع والفرق بينهما وبين جعل بناء المسجد ابتداء من بيت المال خفة مؤنة أجزهم مادون بنائه فصل صلاة الجماعة * قوله يعني ان اجتماع الجماعة فيه إشارة الى ان السنية وصف لا اجتماع الجماعة لانفسها لانها لا تنصف بها (قوله في الفرض) احتراز به عن غيره فان منه ما للجماعة فيه مستحبة كترابيح وعيدوكسوف واستسقاء ومنه ما يكره فيه كإم من قوله وجع ومثله فيما يظهر رغبة وسنة غير مؤكدة كفجر على القول بسنيته الا أن عياضاً قد صرح في قواعده بسنية الجماعة في العيدين والكسوف والاستسقاء واستظهر بحسبى تت لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك وفعله في

بجماعة حقيقة السنة صادقة على ذلك (قوله العيني) احتراز به عن الجنازة فإن الجماعة فيها مستحبة على المشهور وظاهره ولو على القول
بوجوب صلاة الجنازة على الميت والخمسة سنة فإن صلاوا عليه وحدها استحب أعادتها جماعة ولا ينشأ شرط كالجمعة (قوله سنة) أي
في الجملة أي بقطع النظر عن كل مسجد وعن كل إنسان في خاصة نفسه وكأنه قال سنة في البلد على الأجل أي بقطع النظر عن كل مسجد
(قوله فيسن في حقه طلب الجماعة) أي المنفرد الذي لم يصل وحده (قوله بدليل الخ) وجه الدلالة أن من لم يصل وحده لم يسقط عنه
الفرض والذي صلى وحده سقط عنه الفرض وقد تعلق به طلب الجمع نذبا فليكن الذي لم يسقط عنه الفرض أقوى والوجوب منتف
قطعا فتبقى السنة (قوله بين الأقوال) حاصله أنها أقوال فقيل فرض وقيل سنة وقيل مندوب فأراد ابن رشد أن لا يجعل الخلاف حقيقيا
بل لفظيا فلا خلاف في الحقيقة (قوله من كونها فرضا في الجملة) أي في البلد (قوله فضيلة للرجل في خاصته) أي الذي يأتي بعد إقامتها في
كل مسجد يريد أن يجمع مع غيره فالجماعة لذلك مستحبة وأما على المعتمد فهي سنة (قوله والعلماء والكثير الخ) أو وفيها معنى أو (قوله
لشمول الدعاء) أي عمومها أي كثرة وقوله وسرعة الإجابة من عطف (١٧) المسبب على السبب وقوله وقبول الشفاعة أي

الدعاء وقبول الدعاء أعم من سرعة
الإجابة والحاصل أنه يلزم من
سرعة الإجابة قبول الشفاعة ولا
يلزم من قبول الشفاعة سرعة
الإجابة لجواز أن يتأخر القبول
(قوله لأن الفضيلة التي شرع
الله لها الإعادة) وهي السبع
والعشرون أو النجس والعشرون
(قوله خلافا لابن حبيب) فانه
يقول يجعل الفضائل سببا للإعادة
كما أفاده ح (قوله تفاضل
يطلب لأجله الخ) أي لكون
التفاضل الذي يطلب لتحصيله
الإعادة زيادة في الكمية والذي
يتمتع بالصالح وغيره التفاضل
في الكيفية (قوله تتفاضل من
حيث وصفها بالكثرة) أي في
الكيفية (قوله من حيث أنها
جماعة) أي لأن الكمية واحدة
لا تزيد فيها قطهران الوجه الأخير
مبين للوجهين الأولين فهي

العيني الحاضر أو الفائت سنة مؤكدة وليست واجبة إلا في الجمعة وظاهر كلام المؤلف كغيره
أنها سنة في الجملة وفي كل مسجد وفي حق كل مصل حتى في حق المنفرد فيسن في حقه طلب الجماعة
بدليل أنه يستحب لمن صلى وحده طلب الجماعة خلافا لما جمع به ابن رشد بين الأقوال من كونها
فرضا في الجملة سنة في كل مسجد فضيلة للرجل في خاصته وظاهر كلام ابن عرفة أن طريقة ابن
رشد هذه خلاف طريقة الأكثر وعلى طريقة ابن رشد يحمل كلام المؤلف على إقامتها بكل
مسجد لا على إقامتها بالبلد ولا على إيقاع الرجل صلاته في الجماعة (ص) ولا تتفاضل (ش)
اعلم أنه لا نزاع أن الصلاة مع الصلحاء والعلماء والكثير من أهل الخير أفضل من غيرهم لشمول
الدعاء وسرعة الإجابة وكثرة الدرجة وقبول الشفاعة لكن لم يدل دليل على جعل هذه الفضائل
سببا للإعادة لأن الفضيلة التي شرع الله لها الإعادة لا تزيد على المذهب خلافا لابن حبيب
كما قاله القرافي والعز بن عبد السلام فعنى قول المؤلف ولا تتفاضل أي تتفاضل لا يطلب
لأجل تحصيله الإعادة فليس لمن صلى في جماعة أن يعيد في أخرى أفضل أو أكثر منها وهذا
لا ينافي أنها تتفاضل من حيث وصفها بالكثرة أو الصلاح أو نحو ذلك أو معنى قوله ولا تتفاضل
من حيث أنها جماعة لا من حيث وصفها بالصالح ونحوه أو لا تتفاضل باعتبار الكمية
وان تتفاضلت باعتبار الكيفية (ص) وانما يحصل فضلها بركة (ش) أي انما يحصل فضل
الجماعة الموعود به تلخيص صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين
درجة أي صلاة بادرارك ركعة كاملة تلخير من ادراك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي
فضلها وحكمها أيضا فلا يقتدى به ولا يعيد في جماعة ويلزمه السجود القبلي والبعدي المترتب
على إمامه ويسلم على الإمام وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد
في جماعة ولا يسلم على الإمام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا فضلها أي الموعود
به في الخبر السابق والافلا نزاع أن مدرك التشهد له أجر وأنه مأثور بالدخول مع الإمام في

(٣ - خرشي ثاني) أوجه متغايرة مفهوما فاقطع قطهران مرجع الثلاثة واحد (قوله بركة) بأن يمكن يديه من ركبته أو بما
قاربهما قبل رفع الإمام رأسه وان لم يطمئن إلا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة قبل سلام الإمام فان زوحم أو نعتس عنهما حتى سلم الإمام
وفعلهما بعد سلامه فهل يكون كن فعلهما معه فيحصل له فضلها أم لا قولان لابن القاسم وأشهب (قوله تلخير) اللام بمعنى في (قوله بسبع
وعشرين) وفي رواية بخمسة وعشرين جزءا أو قد جمع بين الخبرين بأن الجزء أكبر من الدرجة أو أخبره أو لا بالقل ثم تفضل بالزيادة فأخبره
بها ثانيا والحاصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة فيكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة لا جزء ثواب الفرد فالاعداد الواردة كلها أعداد
صلوات فصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلاة واحدة لصلاة الفذوسبعة وعشرون لفصلية الجماعة على رواية سبع وعشرين ويخرج
على ذلك بقية الأعداد الواردة في الروايات (قوله فلا يقتدى به) بترتب على قوله وحكمها الخ فهي في المعنى نعتين للحكم (قوله وأنه مأثور
بالدخول مع الإمام الخ) قال عجم من لم يدرك ركعة تلخير بين أن يني على إحرامه فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها فان لم يرجها
فانه يني على إحرامه فذا اتفاقا وظاهر العبارة أن الضمير عائد على مدرك التشهد وحيث فلا يظهر قوله بعد وأنه مأثور بالدخول الخ

(قوله والا فلا يؤمر بالدخول) بل يؤمر بعدمه قال في التوضيح وأما من صلاها ولم يحصل له فضل الجماعة فروي أشهب لا بدخل معه
 قاله في التوضيح وكذا إذا شك فلا يدخل حتى يتحقق أن معه شيئا فان اقتحم ودخل شفع بعد سلام الامام وان لم يعقد ركعة وقطع بعدها
 سواء أحرم بفرض أو نفل ومحل شفعه ان كاذوقت نفل والاقطع واعلم أنه لا يحصل له فضل الجماعة الا اذا فاته لعذر وأما لو فاته ولو
 ركعة اختيارا فانه لا يحصل له فضل الجماعة على المعتمد ولذلك قال اللقاني وقيد الحفيد أي بأن يقوته اضطرارا خلافا لظاهر الزوايان
 لكن له حظ من النظر وظاهر المؤلف كظاهر الروايات ثم ان التقييد المذكور يجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثا من الرباعية وكذا
 فيمن أدرك ركعتين من الثلاثية (قوله لمن لم يحصله) تحقيقا لا شك فيما يظهر تقديما للخطر (قوله مخصوصة بوقت الاداء) ولو الضروري
 بغير مسجد وأما به بعد صلاته مفردا فانه لا إعادة (١٨) مع امامه وأما لو كان خارج المسجد وسمع الإقامة فانه يستحب له اعادةها

وبقيد المصنف أيضا بان يطهره
 نية الاعادة بعد الدخول في الاولى
 يلزمه بها حين نيتيه أنها الفرض
 احترازا من نية اعادة الجماعة قبل
 تلبسه بها مفردا مع جزمها أنها غير
 الفرض أو تردد أو عدم نية فتبطل
 وتكون التي يصليها مع الجماعة
 الفرض ان نوى بها الفرض
 لا تفويضا فقط فلا تجزئه كالأولى
 كذا في عب وقوله ان نوى بها
 الفرض غير لازم اذ يكفي نية
 الصلاة المعينة (قوله وينوي
 بالمعادة الفريضة) فيه اشارة الى
 أن نية التفويض متضمنة لنية
 الفريضة ولذلك قال عجب المعتمد
 أنه لا بد في التفويض من نية
 الفريضة إما على أنها شرط فيه
 أو شرط كإعليه معظم مشايخنا
 وانما لم يكتف بنية الصلاة المعينة
 حيث لم ينو بها الذمالية سواء نوى
 الفريضة أو لم ينوها لانه لما سقط
 الفرض بفعلها أولا لم تحمل نيتيه
 هنا على الفريضة (قوله ويفوض
 الامر) فان ترك نية التفويض

الركوع أو السجود أو التشهد ما لم يكن معيد الفضل الجماعة والا فلا يؤمر بالدخول (ص) ونديب
 لمن لم يحصل له كصلي بصبي لا امرأة أن يعيد مفوضا موما ولومع واحد (ش) يعني أنه يستحب
 لمن لم يحصل فضل الجماعة بأن صلى مفردا في غير المساجد الثلاثة أو لم يدرك من صلاة الجماعة
 ركعة أو صلى معه صبي أن يطلب جماعة يعيد معها مادام الوقت باقيا بخلاف من صلى معه
 امرأة فليس له الاعادة في جماعة لحصول فضلها ولا يلزم من مطالو بنية الجماعة في حق من
 فاتهم صلاة من يوم واحد مطالو بيتا بعد الوقت في حق من صلى فذا لان الاعادة لتحصيل فضل
 الجماعة مخصوصة بوقت الاداء كما قاله ابن عرفة وينوي بالمعادة الفريضة ويفوض الامر
 الى الله في جعله أيها شاء فرضه وليس له أن يعيد ما مابل انما يعيد ما موما لان ذمته برئت
 بصلاته أولا فأشبهت المعادة النفل ولا يؤم متنفلا بفرض وينسب له الاعادة مع أكثر من
 واحد أو مع امام راتب اتقا قبل ولومع واحد غير راتب على ما استظهره في توضيحه قال لانه
 اذا دخل معه صار جماعة ولان الصلاة انما أعيدت للفضل وهو يحصل مع واحد وصحح ابن
 الحاجب قول القابسي بعدم الاعادة معه الا أن يكون راتب المسجد وأنكر ابن عرفة وجود
 القول الذي مشى عليه المؤلف انظر شرحنا الكبير وقولنا في غير المساجد الثلاثة احترازا
 مما اذا صلى وحده في أحدها فانه لا يعيد في غيرها جماعة ومن صلى في غيرها مفردا يعيد فيها
 ولو مفردا ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها جماعة ولا يعيدها مفردا (ض) غير مغرب
 كعشاء يعيد وتر (ش) يعني أن ما ذكر من استحباب اعادة المنفرد مع غيره انما هو بالنسبة الى
 غير المغرب والعشاء بعد الوتر الصحيح أماهما فلا يجوز رأي يحرم كما يفهم من كلام التوضيح حيث
 عبر فيهما بالمانع ونحوه لابن عرفة في اعادة المغرب وصرح أبو اسحق بكره اعادة المغرب وانما
 لم تعد المغرب لعلامة مركبة من وصفين أحدهما انما أعيدت صارت شفعا وهي انما شرعت
 لتوتر عدد ركعات اليوم واليلة ويلزم من اعادةها وتران في ليلة والثاني أنه يلزم من اعادةها
 التنفل بثلاث وهو لأصله في الشريعة وأما العشاء بعد الوتر فلا اجتماع وترين في ليلة ان
 قلنا انه يعيد الوتر وهو أحد القولين وان قلنا انه لا يعيده فقد خالف قوله عليه الصلاة والسلام
 اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا (ص) وان أعاد ولم يعده قطع والاشفع وان أتم ولو

ونوى الفرض صحت وان ترك نية الفريضة صحت ان لم يتبين عدم الاولى أو فسادها والام تضح الثانية أيضا
 (قوله وأنكر ابن عرفة) حيث قال ابن الحاجب ولا يعيد مع واحد على الأصح قال ابن عرفة مقابل الأصح لا عرفه (قوله فانه لا يعيد في
 غيرها جماعة) ويعيد في أحدها جماعة ولو مفوضا بالنسبة لما صلى فيه مفردا (قوله لعلامة مركبة من وصفين) فيه شيء بل كل منهما علامة
 مستقلة (قوله فلا اجتماع وترين) قال المواق سمع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده وأوتر ابن رشد هذا صحيح على أصله
 أن من أعاد في جماعة لا يدرى أيتهما صلاته لانه ان كانت هذه الثانية هي صلاته يطل وتره فان هو أعادها فقال سحنون يعيد الوتر وقال
 يحيى بن عمر لا يعيده اه (أقول) هذا النص يفيد أن العلامة احتمال كون العشاء تنصير بلا وتر لا ما قاله شارحنا (أقول) حاصل ما يقال ان
 ذكر القولين انما يأتي بعد الوقوع والتزول أي فان وقع ونزل وأعاد فقولا لا العلامة المرادة والمناسبت للاحظة العلامة حذف قوله وهو أحد
 القولين (قوله أعاد) أي شرع في الاعادة (قول المصنف قطع) أي وجوبا

وقوله أتى برابعة أى وجوبها وظاهر قوله والاشفع أنه يشفعها مع الامام وهو ما يفهم من كلام النوادر قاله (قوله فأخطأ وأعاد) أى سهوا
احترازا عن اعادته عمدا أو جهلا ولم يرفض الاولى فيقطع عقد ركعة أولا (قوله شفعها) أى ان شاء والقطع أولى كما يدل عليه كلام المواق ونص
المواق سمع ابن القاسم ان ذكر بعد ان صلى ركعة شفعها فان قطعها كان أحب الى ابن رشد استحيابه القطع فيما اذا ذكر بعد ركعة هو الذى
يأتى على ما فى المدونة يعنى فمن أقيمت عليه المغرب وهو بها اه وفي حله كلام المؤلف على غير ظاهره اعتمادا على السماع المذكور وتركه قول
المدونة ومن صلى وحده فلا اعادتها فى جماعة الا المغرب فان أعادها أحب الى أن يشفعها (١٩) اه غاية القصور والعجب من المواق كيف

غفل عن نصها مع أن الغالب عليه الاستدلال بكلامها وأعجب منه تقليد الزرقاني وح له اه محشى
تت (قوله وسجد بعد السلام) أى حيث أتى بالارابعة بعد سلامه فان تذكركم لم يسلم وأتى برابعة ولا سجود عليه (قوله يجب عليه الاعادة فذا) بل وجماعة (قوله وكذا من صلى وحده) هذه هى التى تناسب أن يحل بها لفظ المصنف وحلها الشارح أولا على ما علمت لان شأن المعيد أن يعيد مأموما لا اماما (قوله وهو صادق بالقليل والكثير) أى الا انه باعتبار هذه الحال يراد به الجنس من حيث تحققه فى افسراده (قوله وانما أعيدت افذاذا الخ) الرابع أنهم اتعاد جماعة لبطان صلاتهم خلف المعيد ثم لا يخفى ان هذا التعليل انما يأتى على حل المصنف بقوله وكذا من صلى وحده الخ (قوله على سبيل البحث) واذا كان كذلك فينبغي تأخير ما بعده (قوله أو التفويض) لما تقدم أن نية التفويض تتضمن نية الفرض حيث قال وينبى بالمعاداة الفرض الخ فانه قصد بذلك تفسير التفويض فاندفع بذلك اعتراض الاشياخ المتقدمين حيث قالوا الصواب

سلم أتى برابعة ان قرب (ش) هذا تفريع على المشهور يعنى اذا ثبتنا على انه لا يعيد المغرب فأخطأ وأعاد من غير نية رفض الاولى فان لم يعقد ركعة برفع رأسه قطع ويخرج ويجعل يده على أنفه مخافة الطعن على الامام بخروجه على غير هذا الوجه وان عقد ركعة شفعها بركة أخرى مع الامام وسلم قبله وتصير نافلة وان أتم المغرب مع الامام فانه يأتى برابعة ان لم يسلم بل وان سلم مع الامام ان قرب وسجد بعد السلام ويصير مصليا لم يسلم فان بعد فلا شئ عليه ونحصنا كلام المؤلف بالمغرب دون العشاء بعد الوتر لقوله فى توضيحه عن ابن عبد السلام لم أر هذا التفريع الا فى المغرب ولا أذكره الا فى العشاء بعد الوتر اه وتعميم بعضهم فى كلام المؤلف يحتاج لنقل على انه لا يأتى به التعميم الا فى صدر كلامه كما فعل ابن الحاجب وهو عما انفرد به كما قال ابن هرون وعلى عدم التعميم ما حكم العشاء بعد الوتر هل يشفعها مطلقا أو يقطع فيها مطلقا سواء عقد ركعة أم لا وهو الظاهر والفرق على هذا ان العشاء التى أوتر بعدها قد قيل انه لا ينتقل بعد الوتر فيها ولم يقل أحد بعث ذلك فى المغرب (ص) وأعادم مؤتم بعيدا ابدا فذا (ش) يعنى ان من أعاد نافلة لفضل الجماعة مؤتما ثم ذهب امامه مثلا لكونه مسبوقا فاعتقد شخص انه يصلى منفردا واقترى به وصلى فان من صلى خلفه يجب عليه الاعادة فذا وكذا من صلى وحده وصلى اماما فان من صلى خلفه بعيدا أبدا وأما هو فلا يعيد قاله ابن بونس عن ابن حبيب اه وانما لم يطلب بالاعادة لان فضل الجماعة قد حصل له على احتمال كون هذه فرضه قاله الناصر فقوله وأعاد الخ راجع لفهم قوله مأموما وكان فائلا قاله وان أعاد اماما فما الحكم فأجاب بقوله وأعاد الخ وبعيد نظرف لغو متعلق بمؤتم وأبد نظرف لاعاد وأفذا حال من مؤتم وجمعه باعتبار أن مؤتم أريد به الجنس وهو صادق بالقليل والكثير فالتنوين فيه للنوع أى نوع المؤتم والا فالواجب مطابقة الحال لصاحبها اه وانما أعيدت افذاذا لاتهاما قد تكون هذه صلاته فصحت لهم جماعة فلا يعيدونها جماعة ووجب عليهم الاعادة خوفا أن تكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحتيط للوجهين (ص) وان تبين عدم الاولى أو فسادها أجزأت (ش) هذا راجع لقوله وأعادم مؤتم بعيدا أبدا أى انما يعيد المؤتمون بالمعيد ما لم يتبين للعديد عدم صلاته الاولى بأن ظن أنه صلاته فثبت له انه لم يصلها أو تبين فسادا لاوى بأن تبين أنه صلاتها بغير وضوء مثلا والا فلا اعادة على المؤتمين لا تحصر فرضه فى الثانية فلم يأتموا بمنفصل كما أشار له الخطاب على سبيل البحث ويحتمل أن يكون منقطعاعا قبله ويرجع لقوله ونذب ان لم يحصل له أن يعيد مفوضا أى وان تبين عدم الصلاة الاولى أو فسادها فثبت أن أعاد لفضل الجماعة أجزأته صلاته الثانية ان قوى الفرض أو التفويض لان قوى الفضل أو الكمال وأما ان تبين فساد الثانية فتجزئ الاولى بالاولى وفي كلام المؤلف احتمال آخر انظره فى شرحنا الكبير (ص)

التعبير بالواو وبعضهم يقول قوله أو التفويض أى مع نية الفرض أيضا وأما نية الفرض بدون نية التفويض فلا تجزئ خلافا لما توهمه عبارة الشارح واذا علمت ذلك فهو من عطف الكل على الجزء ولذلك قال فى ك ان اعتبار نية الفرضية فى التفويض على انها شرط فيه أو جزء من حقيقته لا يمنع كونه قسما للقول بأنه ينوب الفرضية لان الشئ مع غيره غير الشئ مفردا اه (قوله احتمال آخر الخ) هو انه يرجع لقوله وان أتم لكن حيث سلم أى انه اذا سلم سواء أتى برابعة أم لا ثم تبين عدم اجزاء الاولى فان الثانية تجزئه وكذا ان تذكركم قبل ان يسلم عدم اجزاء الاولى وسلم وأما ان أتى برابعة ولم يسلم ثم تبين له عدم اجزاء الاولى فلا تجزئه تلك

الصلاة لانه حصل منه زيادة ركن فعلي عمد او ان تبين له ذلك قبل تمام الصلاة اتمها بنية الفرض التي دخل فيها بها وأما لو ثبت كفساد
الاول بعد عدة ركعة مثلاً وشق بنية النقل فلا تجزئه وهذا ظاهر (قوله ربما يفهم من السياق) أي فان الكلام في الجماعة ومن
المعلوم ان الذي يطيل الامام (قوله فان كلامه) المناسب بأن كلامه (قوله يشمل الفذ) وليس كذلك لان الفذ يجوز له التطويل
فالكراهة خاصة بالامام أي لان من وراءه أعظم حقا مني أي أولصرف نفوسهم الى انتظار الداخل (قوله يحصل له الضرر) وانظر هل
الضرر القتل أو ما يحصل به الا كراه على الطلاق وهو الطاهر (قوله المنتصب للامامة) أي ممن له ولاية ذلك من واقف أو سلطان أو
نائبه على وجه يجوز أو يكره لان الواقف اذا شرط المكروه مضى وكذا السلطان أو نائبه لان كلاهما أمر بمكره وتجب طاعته على أحد
القولين والاذن يتضمن الامر كذا في عجم وذكر اللقاني أو اتفق عليه أهل المحلة وهو ظاهر (قوله ونوى الامامة) ولو عند النخعي
لانه لا تتميز صلاته فذاع صلاته اماما (٣٠) الابالية (قوله وأذن وأقام) أي اذا حصل أذان واقامة ولو من غيره فالقصور

تحصيل الفعل بدون تعيين الفاعل
ومقاد غير شارحنا اعتماد كلام
عبد الوهاب من انه لا بد في ذلك من
الاذن والاقامة (قوله في الفضيلة)
يدل من قوله فيما هو يدل اشتمال
ومن المعالم ان الذي هو راتب
فيه نفس الصلوات وأراد بالفضيلة
سنة الجماعة وكأنه قال فانه
يقوم مقام صلاة الجماعة في أداء
السنة وحيث شذف قوله وله ثواب
الجماعة مغاير ويحتمل غير ذلك (قوله
ويجمع وحده ليلة المطر) والظاهر
انه اذا استمر في المسجد لاشفق أن
يعبد العشاء كالجماعة اذا استمر وا
به لشفق ثم ان ظاهر ما تقدم ان
هذه الامور يتوقف عليها كل من
حصول فضل الجماعة وحكمها
بما في شب ولا يعطى حكم الامام في
التخفيف لا تنفاه عنه (قوله من
أقنيت الخ) قال عجم والمراد بأقنيت
رحابة فقط لا هي وطرق المتصلة
به كما هو ظاهر ما يأتي عن ابن عرفة
(قوله وذ كر الخطاب الخ) في

ولا يبطال ركوع الداخل (ش) أي يكره في حق من وراءه مأموم أن يطيل ركوعاً أو غيره لداخل
أو غيره مرآه أو أحسن به وكون ذلك في حق الامام ربما يفهم من السياق لان المؤلف بني بطل
للفعل ولم يبين المزيل من هو فان صح ذلك كان فيه جواب عن المؤلف عن اعتراض
الشارح عليه في الكبير فان كلامه يشمل الفذ وليس كذلك ثم ينبغي أن يقيد كلام المؤلف
بما اذا لم يترتب على ترك التطويل مفسدة كعلم الامام انه اذا لم يطول يعتد الداخل بتلك
الركعة وان لم يدركها أو يحصل له الضرر من الداخل (ص) والامام الراتب بجماعة (ش)
أي ان الامام المنتصب للامامة الملازم لها في مسجد أو مكان جرت العادة بالجمع فيه سواء
كان راتباً في جميع الاوقات أو بعضها اذا صلى وحده في وقته المعتاد ونوى الامامة زاد عبد
الوهاب وأذن وأقام فانه يقوم مقام صلاة الجماعة فيما هو راتب فيه في الفضيلة وله ثواب
الجماعة وهو سبع وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة ولا تعاد بعده ويجمع وحده ليلة المطر
لان المشقة حاصلة في حقه ويقول سمع الله من حده ولا يزيد بنا ولك الحمد وخالف بعضهم في
هذا وقال يجمع بين سمع الله من حده وبنائك الحمد قال سند واذا أقام الامام الصلاة فلم يأت به
أحد لم يندب له طلب جماعة في مسجد آخر بل يكره له ذلك وهو مأمور بالصلاة في مسجده
(ص) ولا يتعد أصلاً بعد الاقامة (ش) أي يحرم على الشخص منفرداً أو متعدياً أن يتعدى
صلاة فرض أو نفل في المسجد وما في حكمه من أقنيت التي تصل في فيها الجمعة بعد الانحد في
الاقامة وبالمنع صرح ابن عرفة وصرح ابن الحاجب بالكراهة وجعلها شراحة على التحريم
لغير اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي الحاضرة وفهم من قوله بعد الاقامة ان
الصلاة المقامة فرض وان الصلاة التي لا اقامة لها ليس حكمها كذلك فمن عليه فريضة يصلي
والامام يصلي ما لا اقامة له كالترأويح والعديد وذ كر الخطاب قولين عن المتأخرين في صلاة
السنة والامام يصلي النافلة عن الزاقي في شرح التهذيب أصحهما المنع لقرب الدرجة من
الندوبات انظر شرحنا الكبير (ص) وان أقيمت وهو في صلاة قطع ان خشي قوت ركعة (ش)
لما ذكر حكم ابتداء الصلاة بعد الاقامة ذكر حكم ما اذا ابتدئت قبلها والمعنى أن من أقام عليه

العبارة تقديم وتأخير والتقدير وذ كر الخطاب عن الزاقي قولين ناقلاً له ما عن المتأخرين أي قولين بالجواز
والمنع كما يؤخذ من كلام بعض (قوله في صلاة السنة والامام يصلي النافلة) بأن كان يصلي الترتب ونحوه والامام يصلي الترتب وأما
صلاته نافلة والامام يصلي نافلة كقيام رمضان في الخطاب آخر القول ما يفيد الخلاف في ذلك بالجواز والمنع أي ويكون الاصح المنع في
هذه الطريق الاولى (قوله لقرب الدرجة من الندوبات) أي لقرب درجة السنة من الندوبات وبقي ما اذا كان الامام يصلي سنة
وهو يصلي نافلة والظاهر المنع (قوله وهو في صلاة) أي بالمسجد أو رحبته (قوله قطع ان خشي قوت ركعة الخ) هذا كما هو ظاهر الامن
كان صلى تلك الصلاة في جماعة أو كانت لا تعاد بغير أو عشاء بعد وتر وقد كان شرع في نفل قبل أن تقام الصلاة فهل يقطع عند اقامة
الصلاة أو ينكها وهو معنى ما في عجم تبعاً لعجم وفي كلام بعض الشارحين القطع قائلاً الاولى التعميم لانه تعارض أمران حق
آدي وهو الطعن على الامام وحق الله وهو لزوم النافلة بالشرع فيها فيرجح حتى لا يبنى على المشاحة

(قوله وبعبارة أخرى وقوله في صلاة الخ) رده محشى ثت بأن هذا الاطلاق غير مرضى بل يفصل فيقال قطع ان خشى بتماديه على اتتمامها ان كانت نافلة أو فريضة غير المقامة كظهر فأقيمت عليه عصر وبان الخروج عن شفع ان كانت هي المقامة وذلك لان غير المقامة يطلب تمامها ان لم يخش فوات ركعة والاقطع ولو أمكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب بتشفيها ان أمكن وهذا قول مالك الذي درج عليه المؤلف ولذا فرق بين المقامة وغيرها فهذا التفصيل الذي قلنا لا بد منه (قوله وهو أنه اذا أتم ركعتين) وسكت عما اذا أتم ثلاث ركعات بسجدة تها من غيرها والظاهر أن (٣١) الحكم كذلك على هذه العبارة وحرر (قوله كالاولى ان عقدها) وعقد الركعة هنا

بالفراغ من سجودها وقول الشارح في الكبير قال في الذخيرة وانعقاد الركعة هنا يمكن البدين من الركعتين عند ابن القاسم ويرفع الرأس عند أشهب اه غير ظاهر كذا في شب ان كان ذلك لمخالفته الراجح في المذهب يتم والافلا (قوله قبل عقدها) أي الثالثة فان عقد الثانية بالفراغ من سجودها على المعتمد لا بما قبله بمعنى رفع الرأس من الركوع كلها فريضة بركة ولا يجعلها نافلة (تنبه) انما امر بالقطع ان لم يعقد الاولى ولم يشفعها كالنافلة المتقدمة لان النافلة اذا قطعها بطلها بالكلية والفريضة يأتي بها على وجه اكمل وبأن نية النافلة لم تتغير وفي الفريضة تغيرت الى النفل فضعفت (قوله لانه أحرم بصلاة وهو في صلاة) ولا تكون نية الاقتداء كافية في الرضى للاولى مع أنه ذكر في المدونة أنه اذا ظن أن الامام كبر فكبر ثم كبر الامام فانه يكبر بعد تكبير الامام بغير سلام فان لم يكبر بعد تكبير الامام وتماذى معه أعاد الصلاة اه فهذا يقتضى أن نية الاقتداء تكفى في المناقاة ويفرق بأن من ظن

الامام الراتب الصلاة وهو في صلاة لا يخلو اما أن تكون التي هو فيها نافلة أو فريضة غير التي أقيمت كالواقيت عليه العصر وهو في الظهر أو هي التي هو فيها نفسها الا أنهم غير المغرب أو هي المغرب فان خشى من التشاغل بانتمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة قطع ما هو فيه بجميع صورته عقدر ركعة أم لا وظاهره ولو أمكنه اتمام ركعتين مما هو فيه قبل ركوع الامام والخروج عن نفل وبعبارة أخرى وقوله في صلاة صادق بما اذا كانت المقامة عين ما هو فيه أو غيره فريضة كانت أو نافلة وصادق أيضا بما اذا كانت التي هو فيها مغربا أو غيرها لكن فيما اذا كانت مغربا بتفصيل مستفاد مما تقدم وهو أنه اذا أتم ركعتين بسجودهما فانه يتمها مغربا ولا يقطعها لنفل فوات ركعة من المقامة (ص) والأتى النافلة أو فريضة غيرها (ش) أي وان لم يخش بانتمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة فان كانت التي هو فيها نافلة أو فريضة غير المقامة أتمها سواء عقدر ركعة أم لا (ص) والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدها (ش) أي وان لم تكن الصلاة التي هو فيها نافلة ولا فريضة غير التي أقيمت عليه بل هي هي وليست مغربا او الموضوع بحاله ان لم يخش فوات ركعة من المقامة فانه ان كان في الركعة الثالثة قبل عقدها رجع فجلس وسلم عن شفع ودخل مع الامام كما اذا عقد الركعة الاولى فانه ينصرف عن شفع وان لم يعقد ها قطع وأما المغرب فالشهور بقطع ولو عقد ركعة ثلثا يصير متنفلا في وقت نهي فيه عن التنفل ومثل المغرب الصبح فليست هذه المسئلة كسئلة من ذكر يسير الفوائت في صلاة فانه يشفع ان ركع ولو كان المذكور فيه صلاة صبح وأما ان كانت مغربا فلا يشفع كما هنا فان عقد الثالثة فانه يكملها فريضة ولا يجعلها نافلة كما يكمل المغرب بعد تمام ركعتين منها فهذه كسئلة من ذكر فائتة المشار اليها بقوله سابقا وكل فذ بعد شفع من المغرب كالثلاث من غيرها (ص) والقطع بسلام أو مناف (ش) أي والقطع حيث قبل به يكون بسلام مما هو محرم فيه أو مناف له من كلام أو كل أو غيره ويدخل فيه الرضى على المشهور بخلاف الشارح (ص) والأعاد (ش) أي والابان أحرم مع الامام من غير أن يخرج من احرامه الاول بشئ مما ذكر أعاد كلاما من الصلاتين لانه أحرم بصلاة وهو في صلاة (ص) وان أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها (ش) المراد بمحصل الفضل من صلى تلك الصلاة مع واحدا كثر فانه اذا أقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد أو ما هو بمنزلة خرج وجو بالان في جلوسه حينئذ في المسجد طعنا على الامام ولا يصلها الا بعد صلاة الجماعة في جماعة ولا غيرها الا يقع في النهي عن صلاتين فالضمير في به راجع الى المسجد ما لم يكن في أحد المساجد الثلاثة والادخل معهم وكذا يصلى فيها اذا على ما مر (ص) والالزمته بمن لم يصلها

تكبير الامام فكبر عقد على نفسه احراما مقيدا بتبعية الامام فلما تبين عدم القيد عدم مقيدته بخلاف المحرم بصلاة قبل الامام قاله الشيخ سالم (قوله خرج ولم يصلها ولا غيرها) فان أقيمت عصر ولم يكن صلى الظهر خرج أيضا ولم يصل الظهر هذا قول وثم قول آخر يدخل معه بنية التنفل أربعة ما قدمه ابن عرفة (قوله أو ما هو بمنزلة) أي من رحله لا طريقه المتصلة (قوله خرج وجوبا) أي واضعا يديه على أنفه كما في شب (قوله ولا غيرها) أي فرضا اذ لو صلى خلفه نفلا جاز كما يدل عليه ما يأتي في قوله الانفلا خلف فرض (قوله وكذا يصلى فيها هذا الخ) هذا بخلاف لما تقدم والذي تقدم هو الراجح (قوله والالزمته) فان كانت مغربا أو عشاء أو تربعا خرج

(قوله كما في المسافر ونحوه) أي المرأة والعبد إذا حضر الجمعة أي فلا يجب عليه الخروج بأقامتها كما في شب واطهره فان حاله يمتحن على الناس فالطعن حاصل كما يحتمل بعض الأشياخ رجه الله تعالى ثم بعد كتي هذا رأيت محشئ فت رد كلام الشارح قائلا لم أر من ذكره بل ظاهر كلامهم الزوم بالأقامة للمسافر أو نحوه (قوله والمراد بالبيت) أي لأحقيقته والا كان الكلام قاصرا (قوله في شروط الإمام) ولا يشترط أن يكون بشرا فيصح الاقتداء بالجن والملائكة وقول المشد إلى لم يرسل إلى الملائكة هذا قول والصحيح أنه أرسل إليهم ويدل له قوله تعالى ومن يقل منهم أني إله من دونه إلا به لانه صلى الله عليه وسلم ما مور بتبليغ ما نزل عليه وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغهم ذلك فهو مرسل إليهم لكننا لم نعلم عين (٣٣) ما كلفوا به (قوله وهو حسن في الاختصار) لا يمتحن أنه لو قال وشرط صحته اسلام

وذكرورة الخ لكان اختصارا (قوله ولا يكون بصلاته مسلما) وينكل ويطل سجنه كانا منا على نفسه أم لا فان قلت ما فائدة كونه بصلاته مسلما قلنا فائدة انه يجري عليه أحكام المرتد حيث أظهر الاسلام (قوله والافسكون مسلما) أي ونصح صلاته ان أقام لا ان تحقق منه النطق بالشهادتين فيها التقيد بجزء منها حال الكفر (قوله كما اذا أذن) وكذا اذا كثرت منه الصلاة فانه يحكم باسلامه بخلاف الصوم والحج والزكاة وانظر ما حد الكثرة بتبيينه قوله كافر متنفقا على كفره بديل قوله وأعاد بوقت في كسر وري واعرابه أنه تميز محول عن الفاعل والتقدير بان كفره أو بان كونه امرأة ولا يصح أن يكون مفعولا به لان بان فعل لازم لا ينصب المفعول به ولا أن يكون حالا لانه ليس المعنى بان في حال كفره وانما المراد بان انه كافر (قوله أولى بقوله) الباء السببية أي أولى بسبب قوله أو مجنوننا وأولى أيضا بمناسبتة لقوله بمن بان كافرا (قوله أن يعطف على باقتداء) الأولى العطف على عن (قوله

وبيته يتما (ش) أي وان أقيمت على من لم يحصل له فضل الجماعة بأن يكون قد صلى وحده أو مع صبي وهو في المسجد أي وهي مما تعاد فانه يلزمه الدخول مع الإمام كما يلزم الدخول معه من لم يكن صلاها أصلا حيث كانت تلزمه بعينها خوف الطعن على الإمام يخرج وجهه أو مكثه فلزومها له لما ذكر فلا يخالفه أن صلاة الجماعة سنة والاعادة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت مغربا أو عشاء أو تر بعد ما خرج ولا يدخل معه وهو مفهوم قولنا وهي مما تعاد وقولنا حيث كانت تلزمه بعينها احتراز عما اذا كانت لا تلزمه بعينها فلا تجب عليه بأقامتها كما في المسافر ونحوه اذا حضر الجمعة وأما لو أقيمت صلاة في المسجد وهو محرم بصلاته بينه فانه يتما وجوبا ولا يقطعها للدخول مع الإمام سواء عشي فوات ركعة أم لا كانت المقامة هي التي هو فيها أو غيرها ولو اقتصر على قوله والالزمتهم لفهم منه حكم قوله كن لم يصلها بطريق الأولى لكن قصده الايضاح والتنصيص على أعيان المسائل والمراد بالبيت ما كان خارج المسجد ورجاهه التي تصح فيها الجمعة (ص) وبطلت باقتداء بمن بان كافرا (ش) هذا شروع منه في شروط الإمام يذكر مقابلهما وهو حسن في الاختصار فذكر أن من اقتدى بشخص فبان كافر ابتوع من أنواع الكفر ان صلاته تبطل ويعيدها أبا الفقد شرط الاسلام ولا يكون بصلاته مسلما ولو كان في مسجد خلافا لابي حنيفة القائل بأنه اذا كان في مسجد حكم باسلامه لانه من شعائر الاسلام وهذا حيث لم يقيم الصلاة أو يتحقق منه النطق فيها بالشهادتين والافسكون مسلما كما اذا أذن كما في الأذان (ص) أو امرأة (ش) هو معطوف على المحرور بالباء ويحتمل أن يكون معطوفا على المنصوب وهذا الثاني أولى بقوله أو مجنوننا الخ ثم لما أراد أن يعطف على باقتداء أعاد الباء في قوله وبعاجز والمعنى أنه لا تصح امامة المرأة سواء أمت رجالا أو نساء في فريضة أو نافلة (ص) أو خنثى مشكلا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى بمن بان خنثى مشكلا لفقد تحقق الذكورة ولو أم مثله وصلاته في نفسه صحيحة (ص) أو مجنوننا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى بمن بان مجنوننا مطبقا أو يتيقأ حيانا ولو أم في حال افاقته كما يفيد نقل ابن عرفة عن ابن القاسم ولعله لاحتمال طر والجنون له في أثناءها أو أنه مظنة ذلك وجل س في شرحه كلام المؤلف على ظاهر ما لا ين عيدا الحكم فقال في قوله أو مجنوننا حال جنونه (ص) أو فاسقا بجارحة (ش) أي ان صلاة من اقتدى بفاسق بجارحة باطلة وظاهره سواء كان فسقه بارتكاب كبيرة لم تكفرا وصغيرة لكن ابن زينة التابع له المؤلف قيد البطلان بما اذا كان الفسق بارتكاب كبيرة فيقيد به كلام المؤلف وسواء كانت الكبيرة لها تعلق بالصلاة

لا تصح امامة المرأة) أي وصلاتها صحيحة ولو نوب الامامة كما هو ظاهره وهل يقال في الخنثى كذلك (قوله أو كالتهاون خنثى مشكلا) ولو اتضح بعد ذلك ذكوره وأما غير المشكل فله حكم ما اتضح به (قوله أو خنثى مشكلا) قال عجم ولو استغنى بقوله خنثى مشكلا لا غنى عن قوله امرأة أو قال شيخنا لا يسلم له ألا ترى انه يكره ذبح الخنثى ولا يكره ذبح المرأة لان المرأة كلمة في جنسها (قوله أو أنه مظنة ذلك) أي موضع يظن فيه وجوده كذا في القاموس فاذا علمت ذلك فتنقول المظنة أقوى من الاحتمال فمن سرت العادة بعدم طر والجنون له في وقت معين فالجنون فيه محتمل لأن ذلك الوقت حينئذ مظنة لذلك (قوله وجل س في شرحه الخ) الحق كلام س وان محصل عدم الاقتداء اذا كان في حال جنونه وذلك لانه في حال افاقته تجري عليه أحكام العقلاء وكلام ابن عرفة الذي أشار إليه

الشارح عاطف على شروط الاقتداء وروى محمد أن من أئمة يسكران أعاد أبدا وسمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه مضمون و يعيد مأمومة الشيخ روى ابن عبد الحكم لا بأس بإمامة المجنون حال إفاقته اه وقد بين ابن رشد أن المعتوه الذاهب العقل وكلام ابن عبد الحكم لم يكن مقابلا لما قبله بل فرع آخر (قوله كالتهاون بها) أي بحيث يحل بركن من أركانها وقوله أو بشرطها كأن يتساهل بالصلاة بدون وضوء أو نحو ذلك (قوله ودفع دراهم الخ) الظاهر أن مثل ذلك ما إذا أقرها على الدخول للحمام ولولم يعطها دراهم (قوله متجردة مع نساء متجردات) أو كانت هي متجردة فقط أو هن متجردات فقط (قوله وإمام أو كاتب لظالم) قال عب ولعل المراد كما يفيد النقل وكاتب ما ينظم فيه لا كتابة كتاب بأجرة ولعل المراد ما لم يخالطه كالإمام وقوله وإمام أو كاتب أي وإمامة إمام أو كتابة كاتب وهو وعطف على زنا (قوله الاقتداء به مكروه) وقال اللقاني يحرم الدخول معه ابتداء ويحرم عليه أن يتقدم للإمامة مع علمه بفسق نفسه (قوله كقصد الكبير بعلمه) أي أو يكون منها ونا بعبا يتوقف عليه صحة الصلاة فإن علم أنه صلى وبه مانع من موانع الصحة أو ظن ذلك فإنه يجب على من صلى خلفه الإعادة أبدا وإن شك في ذلك فقطضى كلام ابن عرفة ومن وافقه أن صلاته صحيحة فإنه ذكر القول ببطالان صلاته مقابلا للقول بصحتها (قوله انظر استدلاله الخ) عبارته في ك وأما قول من قال أنه يمكن أن يقال إن فاسق الجارحة أسوأ حالا من فاسق الاعتقاد كما أشار إليه بعضهم من أن فسق الاعتقاد لا ينفى ظن صدق الفاسق ألا ترى (٣٣) اتفاق أصحاب كتب الصحاح في الحديث على جواز

التحديث من المبتدع الذي يحرم الكذب ولم يكن داعيا إلى مذهبه ولم يكن مارواه يقوى مذهبه بخلاف فسق الجوارح اه فقيه بحث إذا المعنى المعتبر في الصلاة من الاسلام ونحوه غير المعنى المعتبر في قبول الرواية وهو الصدق والاول موجود في فسق الجارحة أقوى من وجوده من فاسق الاعتقاد والثاني بالعكس لان اعتبار الاسلام من جملة ما يعتبر في الإمامة وكذا ما أشبهه ووجوده في فاسق الجارحة قطعاً واختلاف في وجوده في فاسد اعتقاد وأما الصدق فوجوده في فاسق الاعتقاد الذي يحرم الكذب ولم يفعل ما يؤيد بدعته مع اتصافه بصفات قبول الرواية

كالتهاون بها أو بشرطها أولا كزنا وغيبة وعقوق ودفع دراهم لزوجه تدخل بها الحمام متجردة مع نساء متجردات وإمام أو كاتب لظالم ثم إن المعتقد صحة الصلاة خلف الفاسق كما في ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما يأتي من صحة الصلاة خلف المبتدع مع أنه قد وجد فيه قول بكفره ممن يعتمد بقوله وإن كان خلاف الراجح ولم يقع قول ممن يعتمد بقوله بكفر الفاسق بجارحة الاتاركة الصلاة عند الإمام أجد ومن وافقه وعلى المعتقد الاقتداء به مكروه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشرب خمر ونحوه وأما ما يتعلق بها كقصد الكبير بعلمه فإنه يمنع الاقتداء به ولا يصح وفي قول من قال إن فاسق الجارحة أسوأ حالا من فاسق الاعتقاد بحث انظر استدلاله ورده في شرحنا الكبير (ص) أو مأموما (ش) أي وتبطل صلاة من اقتدى بمن بان مأموما فقد شرط عدمي وهو عدم تبعية الإمام لغيره في تلك الصلاة إذ الإمامة أن يتبع مصل آخر في جزء من صلاته غير تابع غيره فتبعية الإمام غيره مبطل للصلاة مأمومة وذلك بأن يكون مسبوقا قام يقضى أو يقتدى بمصل ممن يعتمد إمامته وهو مأموم (ص) أو محدثا أن تعمد أو علم مؤتمنه (ش) يعني أن الإمام إذا صلى بمن خلفه عالمًا بحديثه أو تذكيره فيها وتعمادي جاهلا أو مستحييا فإن صلاة من خلفه باطلة كما إذا تعمد الحديث فيها ولولم يعمل عملا أولم يتعمده بل نسيه لكن علم مؤتمنه بحديث إمامه حال إتمامه وتعمادي فإن تذكر الإمام حديثه ولم يعمل عملا فاستخلف أو استمر ناسيا للحديث ولم يعلم المأموم إلا بعد فراغه صحت صلاة القوم دونه على المشهور وسواء قرأ المأموم أم لا

أقوى منه في فاسق الجارحة فتأمل قال في ك وجد عندى مانصه أو فاسقا بجارحة ولو بالشبهة والظن بذلك يكفي وأما صلاته فصحيحة بلا خلاف اه (قوله آخر) الاولى حذف آخر وقوله مصل نائب فاعل يتبع ولا يصح قراءة يتبع بالبناء للفاعل ومصل فاعل لانه يكون تعريف المأمومية لا الإمامية (قوله عالمًا بحديثه أو تذكيره فيها) يمكن شمول المصنف لذلك بأن يقال أو محدث أن تعمد أي تعمد الصلاة محدثا وقوله كما إذا تعمد الحديث فيها أي إخراجها فيها هذا ظاهر المصنف والحاصل أنه يراد بقوله أو تعمد الحديث ما يشمل الصور الثلاث (قوله وتعمادي) موافق للدونة خلافا لعج وتبعه عب فعنده مجرد علم المأموم مبطل ولو أعلمه فوراً الآن اللقاني قال أو علم مؤتمنه أي قبل الصلاة أو فيها أو علم معه عملا بعد علمه وأما لولم يعمل معه عملا بعد علمه أو علم بعد الصلاة فلا وهو موافق للدونة فيكون هو الراجح وكما تبطل مع علمه في الصلاة وتعمادي على ما تقدم تبطل لو علم قبل دخوله في صلاته بحديث إمامه ونسي عند الدخول فيها والحاصل أن صلاة المأموم في هاتين الصورتين باطلة عليه مطلقا تبين حديث الإمام أو تبين عدمه أو لم يتبين شيء والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شك قبل الدخول فيها تبين حديثه أو تبين عدمه أو لم يتبين شيء مع حرمة الدخول معه وأما بعد الدخول أي ويجب التماضي فتبطل إن تبين الحديث أو لم يتبين شيء لا إن تبين عدم الحديث (قوله على المشهور) ومقابله تبطل عليهم أيضا (قوله وسواء قرأ المأموم أم لا) أي خلافا لمن يقول بالصحة إذا قرأ المأموم

(قوله كانت جمعة أم لا) خلافاً لمن يقول بالصحة في غير الجمعة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من أن الامام اذا أحدث بعد التشهد فتعادى حتى سلم متعمداً أرى أن تجزئ من خلفه صلاتهم (تبيينه) لتبين ان المأموم محدث فهل يعيد الامام في جماعة أى نظر الماتين أولاً أى نظراً لعدم وجوب نية الامامة وان نواها فقولان (قوله وظاهر كلام المصنف) أى بناء على أن قول المصنف أو تعدد الحدث أو تعدد الصلاة محدثاً ومن جملة الصلاة السلام (قوله وبعاجز عن ركن) ظاهره شامل للعاجز عن القيام لكن يقوم باعانة غيره وهى واقعة حال كما أفاده بعض شيوخنا (قوله اختياراً أو لعجز) راجع لقوله أو نقل (قوله لا يأتى به مفترض) راجع لقوله فالجالس في فرض وقوله ولا منتقل راجع لقوله أو نقل أى ولا يأتى به المنتقل قائماً (قوله وفقه) أى كعرفة مفروضها من مسنونها ومعرفة شروط صحتها ووجوبها يحصلها ومن جهل فرضها من مسنونها لم تصح صلاته فضلاً عن امامته الا أن يكون أخذ وصفها عن عالم فتصح صلاته ولو لم يميز فرضها من سننها كذا أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخ تلامذة المؤلف وحاصله انه اما ان يميز المفروض من غيره أو أخذ وصفها عن عالم فأحدهما يكفي وسأبقى بقية الكلام (قوله على معرفة كيفية الغسل والوضوء) أى الصفة التى يحصل بها صحة الصلاة لا كمالها ومعرفة (٣٤) كيفية أى الصلاة أيضاً والمراد معرفة الكيفية المصاحبة لها حصولها لا معرفتها بدون حصولها (قوله ولا يشترط تعيين الواجبات) فيه إشارة الى أنه لا بد أن يعلم بأن فيها فرائض وسنن وغير ذلك الا أنه لا يميز بين الفرض والسنة وأتى بالعبادة على الوجه الصحيح أى بشرط أن يأخذ وصفها عن عالم كما قال زروق وحاصل ما فى عجم ان علم ما تصح به الصلاة على قسمين العلم الحقيقي ظاهر العلم الحكيم هو الايمان بالصلاة على الوجه الذى يتوقف صحتها عليه سواء ميز بين فرائضها وسننها أم لا فكتب بعض الشيوخ عليه فقال أى مع كونه يعلم بأن فيها فرائض وسنن ولم يعتبر عجم ما اعتبره زروق من كونه يأخذ وصفتها عن عالم فلا يعتقد أنها كلها سنن أو فضائل بطلت فان اعتقد أنها كلها فرائض فهل تبطل أولاً اذا سلمت مما يبطلها وهو الظاهر ويجرى على ذلك الباب من اعتقد

كانت جمعة أم لا وظاهر كلام المؤلف أنه متى عمل عملاً بعد ذكر الحدث تفسد عليه وعليهم ولو كان العمل السلام وهو مذهب المدونة فقهه أو علم مؤتمه أى علم يحدث الامام في الصلاة والامام غير عالم بدليل ما قبله وأما علمه بعد الفراغ منها فلا يضر وظاهره ان علم المأموم يبطل صلاته ولو علم قبل الدخول فيها ونسى عند الدخول فيها التفريطه وهو كذلك كما ذكره الشيخ كريم الدين فليس هذا كالتجاسة اذ علم به قبل الدخول في الصلاة ونسيها حين الدخول فيها (ص) وبعاجز عن ركن (ش) أى وبطلت باقتداء القادر في فرض أو نقل بعاجز عن ركن ابتداءً ودواماً من فاتحة أو ركوع أو سجوده فالجالس في فرض أو نقل اختياراً أو لعجزاً لا يأتى به مفترض يقدر على القيام لا قائماً ولا جالساً ولا منتقل قائماً ولا يأتى به المنتقل جالساً فان عرض لامام ما يمنعه القيام فليست خلف من يصلى بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام (ص) أو علم (ش) كان الاولى تأخير قوله وبعاجز عن ركن عن هذا الجمل الاستثناء الذى بعده وهذا المعنى وبطلت باقتداء بجاهل يعلم ما تصح به الصلاة وما تبطل المازرى من موانع الامامة عدم العلم بما لا تصح الصلاة الا به من قراءة وفقه ولا يراى بالفقه هنا معرفة أحكام السهو فان صلاة من جهل أحكام السهو صحيحة اذا سلمت له مما يفسدها وانما توقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الغسل والوضوء ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفضائل (ص) الا كالأقاعيد مثله فحائز (ش) يعنى ان محل بطلان الاقتداء بالعاجز ما لم يساو المأموم في العجز فان ساواه في العجز صح الاقتداء به كالأقاعيد مثله ويشمل الموحى بمثله وهو القياس عند ابن رشد والمشهور من كلام المازرى خلاف ما فى سماع موسى وشهر ثم ان مفاد الاستثناء الصحة فقوله فحائز قيد زائد على ما يفيد الاستثناء وبعبارة أخرى أى الا كل شخص عاجز عن ركن ومثاله شخص آخر في العجز عن ذلك الركن وأما لو لم يتأثراً في الركن المجوز عنه كعجز أحدهما عن القيام والاخر عن الجلوس مثلاً فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وأفتى أبو عبد الله القورى

أن السنة أو الفضيلة فرض أو الفرض سنة أو فضيلة (قوله الا كالأقاعيد مثله) الاستثناء يصح أن يكون متصلاً ان قد رنا الاول عاماً بان قلت وبعاجز عن ركن سواء وافق المؤتم الامام في المجوز عنه أو خالفه ويصح أن يكون منقطعاً بان يقدرا الاول شئ خاص بان يقال وبعاجز عن ركن وهو مخالف للمأموم في المجوز عنه ثم استثنى منه كالأقاعيد مثله (قوله الموحى بمثله) كريض مضطجع صلى بغير مضطجع (قوله خلاف ما فى سماع موسى) أى ابن معاوية أى سماعه ابن القاسم أى بأنه قال بعدم الامامة أى لعدم انضباط فعل الامام ونص ابن رشد وامامة المضطجع المريض بالمضطجع المريض فن ذلك في الرواية والقياس ان ذلك جائز اذا استوت حالتهم (قوله وشهر) وعليه مشى عب فقال ولكن المشهور كما فى المعتمد أنه لا يؤتم منه في الائمة كما لا يؤتم من ركع ويسجد (قوله قيد زائد) الاولى ان يقول في حكم زائد (قوله وأفتى أبو عبد الله القورى) أى وأفتى العبدوسى شيخ القورى بطلان صلاة المقعدى به لانه راكع ورجحه عجم ومفاد كلام بعض شيوخنا اعتماد

(قوله المراد بالأي من لا يقرأ الخ) وأما قولهم النبي الأبي صلى الله عليه وسلم فعنه من لا يقرأ الخط ولا يكتب لبقائه على حان ولادة أمه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن لا نسلم أنهم صاروا تاركين لها اختياراً لأنه لا يوصف الشخص بكونه تاركاً لشيء اختياراً إلا إذا كان يمكنه فعله من قبل نفسه وحمل الامام القراءة قدراً زائداً على العموم في القادر والعاجز (قوله خيف فوات الوقت) الظاهر أنه يأتي ما في التيمم فالأيسر أول المختار فكل كلام سمعوه تقييداً للام (قوله وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً) أي كقراءة ابن أبي عمير له أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت بضم التاء في الجميع والشاذ عند ابن السبكي ما وراء العشرة وعند ابن الحاجب في أصوله ما وراء السبعة وقول ابن السبكي هو الصحيح في الأصول وقول ابن الحاجب قول مرجوح (٢٥) فيها فقهية مسئلة أصولية لا يرجع فيها إلى مذهب

(قوله وكلام ابن عرفة الخ) لا يخالف ما فيه لأن المعتمد الصحة في اللحن (قوله وهذا) أي ما قلنا من كونه يجري على اللحن من الخلاف ومقادير عرفة الصحة (قوله موافقاً لما قبله) أي من صحة الصلاة بالقراءة الشاذة والمراد أنه يكون من أفراد (قوله لعدم وجوبها عليه) فهو بمثابة ما إذا ائتم مقتضى بمنقل (قوله على المشهور) ومقابله ما في المختصر من جواز امامته في النافلة (قوله يجوزها المثل) أي في الفرض (قوله لا يؤمن) تعليل بالظن (قوله ولا يتعرض الصبي في صلاته) أي لا ينبغي له أن يتعرض فإن تعرض للنقل لم تبطل وللغرض فكذلك كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني فإنه قال لا مضره فيه وبعض استظهر البطلان حيث فعل ذلك عمداً أو جهلاً لا لعابه (قوله ان لم تسنوا حالهما) قال الخطاب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس أنه نقل هذا القول عن القاسمي وزاد فيه ان لم تسنوا حالهما قلت ولم أفهم في كلام ابن يونس على هذه الزيادة في هذا القول وانما ذكرها في قول

بصحة امامة شيخ مقوس الظهر من السالمين ذلك قال ق وهو الصحيح (ص) أو بأمي ان وجيد قارئ (ش) المراد بالأي من لا يقرأ يعني أن الشخص الأي إذا أم من هو مثله فان صلاة الامام والمأموم تبطل ان وجد قارئ ابن عبد السلام لان القراءة بحملها الامام فلما أمكن الائتمام بقارئ صار تاركين لها اختياراً وفيه نظرات انتهى فان عدم القارئ صحته على الأصح سمعوه اذا خيف فوات الوقت وظاهره أن ذلك في الابتداء فلا يقطع لانيان قارئ قاله ابن يونس عن بعض القرويين (ص) أو قارئ بكقراءة ابن مسعود (ش) عطف على أي والمراد بكقراءة ابن مسعود كل شاذ يخالف الرسم المصحف كقراءة عمر فامضوا إلى ذكر الله وقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعة وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فان صلاة فاعله لا تبطل ولا يبطل الاقتداء به وان حرمت القراءة به وأما ما وافق الرسم ولم يقرأ به في الشاذ ولا في غيره فيجري على اللحن كذا ينبغي وكلام ابن عرفة يفيد صحة صلاة المقتدي به وهذا انما يتم اذا قلنا ان ثم ما يوافق الرسم ولم يقرأ به وأما اذا قلنا ان كل ما يوافق الرسم يقرأ به فيكون كلام ابن عرفة موافقاً لما قبله وظاهر كلام المؤلف بطلان الاقتداء به ولو لم يوجد غيره والفرق بينه وبين الأي أن الأي لم يأت بكلام أجني في الصلاة بخلافه من شرح الأجهوري (ص) أو عبد في جمعة (ش) يعني أن صلاة من اقتدى بعبد ولو فيه شائبة حربة في الجمعة باطلة لان شرط امامتها الحرية لعدم وجوبها عليه بخصوصها بخلاف الاقتداء به في غير الجمعة وأما صلاة العبد فيصبح الاقتداء بالعبد فيها ولا إعادة لئلا يكره امامته وان لم يكن راتباً يأتي عند قوله وعبد يفرض من أن مثل الفرض العبد فيه بحث اذ في العبد الكراهة حاصلة وان لم يكن راتباً كما في الخطاب (ص) أو صبي في فرض وبغيره تصح وان لم تجز (ش) أي وكذلك تبطل صلاة من اقتدى في فرض بصبي لفقد شرط البلوغ لانه منتقل وأما من صلى خلفه في النفل فصلاته صحيحة وان لم تجز ابتداء على المشهور وسيصرح بجوازها المثل ان ارشد انما لم تجز امامة الصبي للبالغين لانه لا يؤمن أن يصلي بغير طهارة اذ لا حرج عليه في ذلك ألا ترى أن شهادته انما ردت من أجل أنه لا يؤمن أن يشهد بالزور اذ لا حرج عليه في ذلك ولا يتعرض الصبي في صلاته لفرض ولا نفل وانما ينوي فعل الصلاة المعينة قاله سند (ص) وهل يلحق مطلقاً وفي الفائحة (ش) أي وهل تبطل صلاة المقتدي بلا حن مطاقاً أي في الفائحة أو غيرهما سواء غير المعنى ككسر كاف اية وضم تاء نعمت أم لا وجد غيره أم لا ان لم تستو حالهما أو ان كان لحنه في الفائحة دون غيرهما قولان وترك المؤلف القول بالصحة مطلقاً مع أنه

(٤ - خشي ثاني) ابن الابدأ الذي هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو محمد عن ابن الابدأ من صلى خلف من يلحن في أم القرآن فليعدير يد أن لا تستوى حالهما اه (قوله وترك المؤلف القول بالصحة مطلقاً) أي في الفائحة وغيرهما هذا على تقييده محل الخلاف بقوله وحمل الخلاف والافظاظ النقول الاطلاق وأراد بالقول جنس القول المتحقق في ثلاث وهو القول بالصحة مع الكراهة والصحة مع المنع والجواز وبين الاقوال في ذلك فنقول ان المسئلة ذات أقوال ستة القولين الذين ذكرهما المصنف وثالثها البطلان ان غير المعنى لان لم يغير ككسر دال الجدور اربعها أن ذلك مكروه واختاره ابن رشد وخامسها يمنع ابتداء مع وجود غيره ويصح بعد الوقوع وهو مختار اللحن فابن رشد والحنمي متفقان على الصحة بعد الوقوع ومختلفان في الحكم ابتداء وسادسها يجوز ابتداء قال الخطاب

والضعيف منها السادس وبقيتها سبعة وأربعها قول من قال الصحة مطلقا وهو الرابع الذي اختاره ابن رشد والخامس الذي اختاره
 اللخمي وكان على المصنف ذكره ثم ان من قال بالصحة وهو ابن رشد واللخمي على ما قال فقال ابن رشد لان القارئ لا يقصد
 ما يقتضيه اللحن بل يعتقد بقرائه ما يعتقدها من لا يلحن فيها وقال اللخمي ولا يخرج له عنه ان يكون قراؤه لا يقصد موجب
 اللحن (قوله فيمن عجز) أي فحل الخلاف مقيد بقيود أربعة عجز عن تعلم الصواب اضيق وقت أو لعدم معلم وقوله مع قبول التعليم بأن
 وقوله واثم به من ليس مثله ثالث وقوله لعدم وجود غيره رابع (قوله وأما من تعدد اللحن) محترز عجز (قوله لانه أي بكلمة أجنبية في
 صلاته) هذا موجود في حالة العجز فانه قول أي بكلمة أجنبية متعمدا فكان يعمل بتلاعبه وقوله ومن فعله ساهيا هو محترز عاجز ففهو
 عاجز فيه تفصيل (قوله بان لا يقبل) أي بسبب عدم قبوله (قوله فان كان مع وجود من ياتمه) محترز قوله لعدم وجود غيره (قوله ان
 كان مثله) محترز قوله واثم به من ليس مثله (قوله (٣٦) فانه محل الخلاف) هذا الكلام لعج والخلاف المعلوم مطلق غير مقيد بقيد

وأن القول بالصحة هو المعتمد ما لم
 يتمد اللحن (قوله الا أن يترك
 ذلك) أي التميز المأخوذ من عدم
 عدم مع القدرة عليه ولا يخفى أن
 ترك التميز عدا يستلزم القدرة عليه
 فقوله مع القدرة عليه تصرح
 بما علم التزاما (قوله ومحل الخلاف)
 أي فالخلاف مقيد بقيود أربعة
 الأول هو قوله من لم يجد من ياتمه
 به الثاني هو قوله وهو يقبل التعليم
 الثالث هو قوله ولم يجد من يعلمه
 أو ضاق الوقت الخ والرابع هو قوله
 واثم به من ليس مثله فان قلت
 قولكم عجز لعدم من يعلمه مع وجود
 من ياتمه به مثلك اذهب هذا الذي
 اثم به يعلمه هكذا توقف فيه بعض
 شيوخنا مع مشايخه (أقول) بقرض
 فيما أنا كان لك الامام يتعدى
 منه التعليم بوجه من الوجوه (قوله
 وحكي المواق الاتفاق عليه)
 فكان على المصنف الاقتصار عليه
 أي فالصحة مطلقا وجد غيره أم لا

أرجح من القولين اللذين ذكرهما ومحل الخلاف فيمن عجز عن تعلم الصواب اضيق الوقت أو
 لعدم من يعلمه مع قبول التعليم واثم به من ليس مثله لعدم وجود غيره وأما من تعدد اللحن
 فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة بلا نزاع لانه أي بكلمة أجنبية في صلاته ومن فعله ساهيا
 لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعا بمنزلة من ساهى عن كلمة فكثر في الفاتحة أو غيرها
 وان فعل ذلك عجزا بان لا يقبل التعليم فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة أيضا قطعا لانه بمنزلة
 الا لكن كما يأتي وسواء وجد من ياتمه أم لا وان كان عجزه اضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع
 قبوله التعليم فان كان مع وجود من ياتمه به فان صلاته وصلاة من اثم به باطلة سواء كان مثل
 الامام في اللحن أم لا وان لم يجد من ياتمه به فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة ان كان مثله
 وان لم يكن مثله بان كان ينطق بالصواب في كل قراءته أو صوابه أكثر من صواب امامه فانه
 محل الخلاف (ص) وبغير تمييزين ضاد وظاء (ش) أي وهل تبطل صلاة المقتدى بغير تمييزين
 ضاد وظاء ما لم تستويا حالهما وهو قول ابن أبي زيد والقاسمي وصححه ابن يونس وعبد الحق وأما
 صلاته هو فصحة الا أن يترك ذلك عدم مع القدرة عليه أو يصح الاقتداء به وهو الذي حكي
 ابن رشد الاتفاق عليه (خلاف) ومحل الخلاف فيمن لم يجد من ياتمه به وهو يقبل التعليم ولم يجد
 من يعلمه أو ضاق الوقت عن التعليم واثم به من ليس مثله أي اثم به من هو أعلى منه في التميز
 بين الضاد والظاء لعدم وجود غيره كما في المسئلة السابقة هذا وظاهره جريان هذا الخلاف فيمن
 لم يميز بين الضاد والظاء في الفاتحة وغيرها وفي المواق تقييده عن لم يميز بينهما في الفاتحة
 وذكر الخطاب والناصر اللقاني ما يفيد أن الرجوع صحة الاقتداء بمن لم يميز بين الضاد والظاء وحكي
 المواق الاتفاق عليه وحكم من لم يميز بين الصاد والسين كن لم يميز بين الضاد والظاء كما نقله المواق
 عند قوله ولكن وكذا بين الزاي والسين (ص) وأعاد بوقت في كروري (ش) يريد أن من
 صلى خلف مبتدع كروري أو قدرى فانه يعيد في الوقت الاختياري وحروري واحد الحرورية
 وهم قوم خرجوا على علي بن محرز راء قرية من قرى الكوفة ثموا عليه في التحكيم وكفروا

بالذنب

اتسع الوقت أم لا قبل التعليم أم لا (قوله ثموا عليه في التحكيم) هو بالميم بعد القاف

أي عاوا عليه كقوله تعالى وما تموا من قرأه بالصاد فقد صحف وذلك لما طال الحرب بصفتين بين علي ومعاوية اتفق الفريقان على
 التحكيم فرضى جيش علي بابي موسى الأشعري وجيش معاوية بعمر بن العاص وأنه يجب عليهم المصير بما حكاه فعاب الخوارج على
 علي في التحكيم وكفروه فائلين أنت على الحق فلم تحكم لا اعتقادهم أن من فعل ذنبا كفر فقوله كفروا بالذنب مبني للفاعل مشدد
 الفاء وحاصلها كما ذكرنا أنهم اتفقوا على تحكيم أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من جهة علي وعمر بن العاص رضي الله عنه من
 جهة معاوية فقال عمر ولا يباي موسى فاعلم الناس بما اتفقنا عليه فخطب أبو موسى فقال في خطبته أيها الناس انا قد نظرتنا في هذه
 فلم نرأى أصح لها ولا ألسعنا من رأى اتفقت أنا وعمر وعليه وهو أنا نخلع عليا ومعاوية وتترك الامر شورى وتستقبل الامة هذا
 الامر فيقولون عليهم من أحبوه واني قد خلعت عليا ومعاوية ثم تنحى فجاء عمر ووقف أمامه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان هذا قد قال
 ما سمعتم وانه قد خلع صاحبه واني قد خلعت كما خلعه وأثبت صاحبي معاوية فانه ولي عثمان والمطالب بدمه وهو أحق الناس بفائدة

قال البدر المعزلة القائلون بالمتزلة والجهمية أصحاب أبي جهم منكر الرؤية ويقول بخلق القرآن والامامية قدموا امامة علي على غيره والخوارج من خرج على عثمان وعلي والروافض من رفض الصديق وعمر وعثمان وكفر بعض الصحابة اه (قوله يتعاهد فيها الخوارج) أي يتعاهد فيها الخوارج على مخالفة سيدنا علي (قوله فهو مما اختلف في تكفيره) والراجع عدم تكفيره وقوله كذى هوى خفيف أي يكتفيل على علي سائر الصحابة (قوله وكراهه أقطع) وان حسن حاله قطع من جنابة أو لا يميناً أو شمالاً باليد أو الرجل والشل يس في اليد (قوله أن يكون اماماً) أي لولم له (تنبيه) يلزم من كراهة امامة من ذكر كراهته الاقتداء به ومن جوازها جوازها وكذا العكس ولذا عبر ابن شاس بجواز الائتمام به قائلاً يقول ابن وهب لا أرى أن يؤتم فقول عج لا يلزم من كراهة الامامة كراهة الاقتداء غير ظاهر (قوله والمراد بالقطع غير الاعور) (أقول) من المعلوم أن الاقطع غير الاعور وبجواب أن المصنف كنى بالقطع عن مختل عضو فصيح حينئذ قوله أراد به الخ (قوله ويجرى مثله في أقطع اليد) تأمله فإنه لا يده فان أراد بها المعصم فبعيد (قوله وأعرابي الخ) البدوي عربياً أو عجمياً (قوله أولئك الجماعة) قد يقال ان خوف الطعن انما (٣٧) هو من أجل تركه الجماعة والجماعة فلا يصح عطفه عليه المؤذن بأنه عليه مستقلة (قوله

لاجهله بالسنة) أي أحكام الصلاة أولانه من أهل الجفاء والغلظة والامام شافع والشافع ذواللين والرحمة (قوله راجع للثلاثة) وبجواب باننا لانسلم ذلك بل ذلك لعله أخرى وهي الجفاء والغلظة والموافق للنقل ان كراهة الاقطع والاشل ولولم لهما فلا يرجع لغيره لهما بل يقصر على الاعرابي (قوله وصاحب القروح السائلة) القرح ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج في البدن (قوله بناء على عدم تعدى) مقتضى ذلك المنع لكن لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط صححت صلاته مع الكراهة هكذا أفاده بعض شيوخ المغرب واعلم أن عدم التعدى قول مرجوح والراجع التعدى أي وعليه فتجوز الامامة لغيره فيكون المؤلف

بالذنب يتعاهد فيها الخوارج بعد ما من الكوفة ميلان وأدخلت الكاف سائر من اختلف في تكفيره ببدعته وخرج المقطوع بكفره كنكر علم الله أي أن الله لا يعلم الاشياء مفصلة فان الصلاة خلفه باطلة وأما من ينكر صفة العلم ويقول انه عالم بالذات فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفره كذى هوى خفيف (ص) وكراهه أقطع وأشل (ش) يعني أنه يكره الاقطع أو الاشل أن يكون اماماً والمراد بالقطع غير الاعور بدليل قوله الآتي وجازاً أعني فالاعور من باب أولى ومحل ذلك مع وجود غيره والا فلا كراهة والشيخ مشى على قول ابن وهب والمذهب لا يكره الاقتداء بالقطع ولا بالاشل كما قاله الشارح عن ابن الحاجب وابن شاس وغيرهم ما ثم انه على قول ابن وهب لا بد من تقييد كراهة الاشل بما اذا كان لا يضع يده على الارض كما في نقل المواق والشارح ويجرى مثله في أقطع اليد كما يفيد كلام تت (ص) وأعرابي (ش) يعني أنه يكره امامة الاعرابي للحضري ولو في سفروا كان أقرأهم خوف الطعن بأنه ليس فيهم من يصلح للامامة أولئك الجماعة والجماعة لاجله بالسنة كما قيل والامنة امامته وقوله (الغيره) راجع للثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السليم في الاولين والحضري في الثالث وكذا قوله (وان أقرأ من غيره) ثم يحتمل كون ما عنده من القرآن أكثر أو كونه أفصح وأقدر على مخارج الحروف عالمًا بتفاصيلها (ص) وذو سلس وقروح لصحيح (ش) يعني أنه يكره لصاحب السلس المعفوع عنه في طهارة حدث أو خبث وصاحب القروح السائلة أن يؤتم الاصحاح بناء على عدم تعدى الرخص عن ذى السلس والقروح محالها أي أن المعفوع مختص بذى السلس والقروح ولا خصوصية لهما بذلك بل سائر المعفوعات كذلك فمن تلبس بشئ معفوع عنه يكره له أن يؤتم غيره عن هو سالم من ذلك (ص) وامامة من يكره (ش) أي يكره للرجل أن يؤتم قوماً وهم له كارهون أو أكثرهم أو ذوو الفضل

ما شاع على قول ضعيف اذ المعتمد الجواز ورد محشى تت بأنه لا يسلم ضعفه ولا يلزم من تصدير القرأ في عقابه ضعفه على أنه لا يلزم من ضعفه عند القرأ في ضعفه عند غيره فالمشهور والكراهة ونقل عن بعض الشيوخ تقرير أن الكراهة ثابتة ولو على القول بالتعدى (تنبيه) التقييد بالصحيح تبع المصنف فيه ابن الحاجب ووافقه ابن عرفة إلا أن المصنف في توضحه تعقب التقييد المذكور فإنه قال بعد ذكر الخلاف في امامته عن عياض وظاهر كلامه وكلام غيره ان هذا الخلاف لا يختص بامامة الصحيح وهو خلاف تقييد المصنف فانظره (فائدة) نكره امامة المتيمم المتوضي وامامة ماسح الجبيرة لغيره أي اذا كان متوضئاً وضوءاً كاملاً واقتداء ماسح الخلف بماسح الجبيرة وكذلك اقتداء الماسح بالمتيمم لان الماسح متوضي وقد ذكره هو اقتداء المتوضي بالمتيمم واما اقتداء ماسح الجبيرة بماسح الخلف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضي بماسح الخلف والضابط في ذلك ان كل من كان أعلى من غيره يكره أن يقتدى به عن هو ذونه والمتيمم دون المتوضي وماسح الجبيرة دون ماسح الخلف (قوله وهم له كارهون أو أكثرهم) هذا غير مناسب بل محال ذلك اذا كرهه نفر اليسير منهم الذين ليسوا من أهل الفضل والنهي وأما ان كرهه جميعهم أو أكثرهم أو ذوو الفضل والنهي منهم وان قلوا حرم تقدمه وأما ان شك في كراهتهم له وعدمها فيستأذن أهل محلته دون الطارئ (تنبيه) الاصل فيما كرهه لشخص فعله كرهه لغيره

الاقتداء به فالكرهية منعقدة بالمتقدم والمقتدى به (قوله والنهي) جمع نهي وهو العقل لانه ينهي عن القبيح (قوله خصي) فاعيل بمعنى مفعول وأصله خصي بياض من الاولى ساكنة فادغمت في الثانية كما هو شأن كل مثليين كذلك وأطلقه هنا على ما يشمل المحبوب فالمدار على النقص في الخلقة كان مقطوع الذكرواثنين أو أحدهما لان المدار على النقص (قوله في العبد) بالياء الموحدة أي أحد العبد كما هو نص المدونة (قوله انه لا كراهة في السفر) أي انه لا كراهة في شيء من ذلك في السفر ونص ابن الحاجب ويكره أن يكون العبد والخصي وولد الزنا والمأبون والاعف اماما راتبيا في الفرض والعبد بخلاف السفر وقيام رمضان اه وقد اقتصر عب على كلام ابن الحاجب فيفيد انه المعتمد هذا وظاهر كلام المصنف أن الاقتداء بهم غير مكروه لكن النص في مجهول الحال خلافه أفاده عجم ثم لا يخفى أن مقتضى السارح لازمه فهو غير الظاهر (قوله وهو أرذل الفاسقين) فتكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وتقدم أنه ضعيف والراجح كراهة الاقتداء به فتكون امامة من يوثق في دبره مكروهة ولو لم يكن راتبيا فلا تصح ارادته هنا كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بل المراد به المتكسر (٣٨) في كلامه) وهو صالح الحال في نفسه (قوله أو من كان الخ) معطوف على قوله المتكسر

(قوله بحيث يشتمى ذلك) أي يشتمى الفعل فيه (قوله ينفعه ذلك) أي الفعل فيه ولا ينفعه غيره تخرز عن دفع داء أبنته بخشبة كما كان يفعل العين أبوجهل لابنته بها فلا يكون المسلم المتدفع عنه بالخشبة ممن يكره ترتيب امامته ولا يخفى أن من به داء مغاير لما قبله لانه مرض يتضرر به بخلاف الشهوة (قوله أو من كان متصفا بذلك) أي بالفعل فيه ثم تاب (قوله أو المتهم) أي بالفعل فيه كما أفصح به عجم (قوله نأبئه) بضم الباء وكسرها وهذا اشارة الى حديث الصحيحين في الذي رقى سيدا لحي الذي ادغ فقال رجل ما كنا نأبئه برقية (قوله والرقية نوع من الرقى) الأحسن واحدة الرقى كما في عب (قوله وكره ترتيب أغلف) هذا ما قاله ابن الحاجب وهو ضعيف بل الذي في سماع ابن القاسم وأقره ابن رشد

والنهي منهم وان قلوا (ص) ورتب خصي ومأبون (ش) هذا هو القسم الثاني وهو من يكره امامته بحالة دون حالة أي يكره أن يكون الخصي ومن ذكر معه اماما راتبيا في الفرائض أو السنن كما يأتي وظاهره في حضرا وسفرو وهو مقتضى المدونة في العبد وظاهرها في غيره والذي عند ابن الحاجب أنه لا كراهة في السفر وليس المراد بالمأبون الذي يفعل به كراهة ابن عرفة واعترض بقوله ونقل ابن بشير كراهة امامة المأبون لا أعرفه وهو أرذل الفاسقين بل المراد به المتكسر في كلامه كالنساء وهو ظاهر فمن تكلفه لافهم ذلك طبعه أو من كان به علة بحيث يشتمى ذلك أو من به داء ينفعه ذلك أو من كان متصفا بذلك ثم تاب بعد ذلك وبقيت اللسن تتكلم فيه أو المتهم وهو أبين لساعده اللغة العربية في البخاري ما كنا نأبئه برقية قال في الصحاح أبئته بشئ بأبئه اتممه به والرقية نوع من الرقى (ص) وأغلف (ش) أي وكره ترتيب أغلف بالعين المعجمة وبالقاف بدلها وهو من لم يختن لنقص سنة الختان وسواء تركه لعذر أم لا وهو كذلك نص عليه ابن هرون (ص) وولد زنا (ش) أي وكره ترتيب ولد زنا خوفا من أن يعرض نفسه للقول فيه لان الامامة موضع رفعة (ص) ومجهول حال (ش) وهو من لم يعلم هل هو عدل أو فاسق ومثل مجهول الحال مجهول الاب كما قاله سنداء لا يؤذي بالطعن في النسب (ص) وعبد في فرض (ش) أي وكذا يكره أن يتخذ العبد اماما راتبيا في الفرض أي غير الجمعة وأما هي فلا تصح ويعبد هو ومن خلفه أبدا كما يأتي في باب الجمعة من أن شرط وجوبها الحرية وقوله بفرض راجع للسائل الست ومثله السنن لا كتر ووج (ص) وصلاة بين الاساطين (ش) يعني أن الصلاة بين الاساطين وهي السواري مكروهة اذا كان لغرض ضرورة وقيد به منهم بالمصلي في جماعة اما التقطيع الصفوف وفيه نظر لقول أبي الحسن موضع السواري ليس بفرجة أولانه موضع جمع النعال وردبانه محدث أولانه

كرهية امامته مطلقا أي راتبيا أم لا (قوله ومجهول حال) أي وكره الاثتمام بشخص مجهول حال لان كان راتبيا ماوى فلا يكره أن يؤتم به وهل مطلقا أو يقيد بكون تولية ذلك من السلطان العادل تنبيه اعلم أن كل من تقدم انها تكره امامته اما مطلقا أو في حال دون حال انما هو مع وجود من هو أولى منه فان لم يوجد سواء أو لم يوجد الامثلة حازت قولنا واحدا وقوله هل هو عدل أي جواب هل هو عدل (قوله مثله السنن) قال اللخمي كره ابن القاسم أن يكون اماما راتبيا في الفرائض وفي السنن كالعبيدين والاستسقاء اه وقال ابن يونس ان أهمهم في جمعة أو عيد أعادوا قال محشي تت فالظاهر ما قاله ابن يونس اذ هو أعلم بخبايا المدونة ولذا قال ابن ناجي ظاهر الكتاب في العبد أنهم يعيدون ولا عبرة بردا لخطاب عليه فتلخص مما تقدم أن امامته في العبد اماما باطلة أو مكروهة لا يقيد بالترتيب اه كلام محشي تت (قوله وهي السواري) أي الاعمدة (قوله موضع السواري ليس بفرجة) قال عب ولعل المراد الخفيفة كاعمدة الجامع الازهر لا الكثيفة كاعمدة البروقية ولا بناء على صورة الاعمدة كما في جامع عمرو وطالون والحاكم عصر فرجة فاصلة قطع بين الصف غير الاول لما من أن الاول ما وراء الامام ولو فصل بمقصورة أو منبر على الصحيح اه (أقول) بهذا الترجي لا يظهر بل الظاهر من كلامهم العموم (قوله أولانه موضع جمع النعال) أي فلا يخلو من نجاسة (قوله وردبانه محدث) أي لم يكن في زمن

السلف لانهم لم يكونوا يدخلون بالنعال (قوله أولاً لأنه مأوى الشياطين) أي فلا يتحلون من عبثهم أو وسوستهم تأمل (قوله أما الواحد) أي المنفرد الذي ليس بجماعة (قوله وهو ظاهر نقل المواق) وفي بهرام ان تقدموا كلهم فلا يجوز لهم اتفاقاً وفي كذا في صغيره وفي كبره اجماعاً زاد الخطاب عن ابن حزم في شرح الرسالة وتبطل عليه وعليهم ويمكن حل كلام الشارح على الكراهة والراجح الصحة كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله خوف أن يطرأ) فان قلت هذا يقتضي الحرمة لا الكراهة بل البطلان لانا نقول هذا حيث خيف بالتقدم ما ذكر من غير تحقيق كذا ذكره في ك (قوله وقد تدور الخ) أي لا بسبب الدوران بل بسبب عدم مراعاة الامام فلا ينتقض ذلك بما اذا كان المأموم في العلو وهذا يفيد تقييد المصنف بما اذا لم تكن في المرساة فيوافق تقييد بعض الاشياخ المصنف بما اذا لم تكن في المرساة (قوله يعيد الاسفلون في الوقت) هذا يفيد أن مع الامام في العلو طائفة (قوله وليس كالا كان) أي لان الد كان لم توجد فيه تلك العلة الموجودة في السفينة (قوله يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم) (٣٩) مفهومه لولم يكن مع الامام أحد لم تجزئ إلا أن

التونسى قال لو انتدب يصلي لنفسه على د كان فخرج رجل فصلي أسفل منه لجازت صلاتهما لان الامام لم يقصد الكبر وكذا لو فعلوا ذلك اضيق (قوله فافتقرا) أي في الحكم (قوله لان العلو في السفينة) أي فبقية ما يأتي بما اذا كان العلو مظنة كبر (قوله والاجاز) أي والابان كان لضرورة كما في قول المصنف واقتداء من بأسفل الخ ثم يشكّل الكلام بان المصنف صرح بالكراهة في قوله واقتداء الخ لا بالجواز كما هو قضية العبارة (قوله وعبارة الطراز) قال في الطراز فان سها الامام قطع المأموم ولا يدين لنفسه مع وجود الامام اه أي الامام الذي في العلو (قوله أي ويكره صلاة رجل بين نساء الخ) قال في ك ظاهر كلام المصنف صلى كل داخل صف آخر أو بين صفوفه إلا أن الظاهر الاول والا كان عين كلام المدونة (قوله على تفصيل عنده) فانه يقول تفسد

مأوى الشياطين وانظر قول بعضهم أما الواحد فلا بأس به مع هذين التعليين (ص) أو امام (ش) يريد أن الصلاة امام امامه أو محاذاته مكرهة لغير ضرورة كضيق وثخوة فقوله (بلا ضرورة) يرجع لهذه وما قبلها وكلام المؤلف يصدق بما اذا تقدم كل المأمومين وهو ظاهر نقل المواق ولا اثم وعلة كراهة التقدم خوف أن يطرأ على الامام ما لا يعلمونه مما يبطلها وقد يخطئون في ترتيب الركعات اذا تقدموه (ص) واقتداء من بأسفل السفينة بمن باعلائها (ش) يعني أنه يكره لمن بأسفل السفينة أن يصلي خلف من يكون في أعلاها لعدم تمكنهم من مراعاة الامام وقد تدور فيختل عليهم أمر صلاتهم ولذا قال ابن حبيب يعيد الاسفلون في الوقت ابن تونس وليس كالا كان يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم فافتقرا انتهى لا يقال ما ذكره من الكراهة هنا يعارض ما يأتي له من أن علوا الامام لا يجوز لان العلو في السفينة ليس بعمل كبر وأيضاً علوا الامام انما يمنع حيث لا ضرورة والاجاز من غير كراهة وأما عكس كلام المؤلف فسيأتي في قوله وعلو مأموم أي فيجوز فلا يحتاج الى جعله مفهوم كلام المؤلف وعبارة الطراز التي نقلها تت هنا محترفة فليراجع الاصل (ص) كأي قيس (ش) أي ككراهة اقتداء من بابي قيس عن المسجد الحرام قال أبو عمران البغد انتهى فالمتدعي كانه ليس معهم وان كان يسمع تكبير الامام الآن تتصل الصفوف اليه وبالتعليل المذكور يعلم أن هذا لا ينافي ما سيأتي من جواز علو المأموم (ص) وصلاة رجل بين نساء وبالعكس (ش) أي ويكره صلاة رجل بين نساء وصلاة امرأة بين رجال ولا تنفسد على الرجال صلاتهم ولا على نفسهم اخلافاً لابي حنيفة على تفصيل عنده وليس في كلام المؤلف تداعل لان قوله وصلاة رجل بين نساء الرجل مفرد والنساء متعددة وقوله وبالعكس المرأة مفردة والرجال متعددة فاحدهما لا يغني عن الآخر بخلاف قول المدونة ~~بكره~~ صلاة الرجل بين صفوف النساء الخ فانه متداخل لانه يلزم من صلاته بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف الرجال بخلاف كلام المؤلف فانه سالم من ذلك (ص) وامامة بمسجد بلرداء (ش) يعني أنه يكره لأئمة المساجد الصلاة بغير رداء وقد تقدم طوله وأقسامه (ص) وتنقله بحجابه (ش) أي

صلاة واحد عن عينها وآخر عن شمالها وعلى من خلفها من يقابلها الى آخر الصفوف وعلى نفسها ان نوى الامام دخولها في امامتها وعلى الامام (قوله الى آخره) وهو والمرأة بين صفوف الرجال (قوله لانه يلزم الخ) وجه الزوم أنه بعد ذلك الرجل صفوا وقوله صلاة المرأة أي بحسن المرأة المتحقق في متعددين صفوف الرجال الصف المتقدم على صفوف النساء والرجل الذي جاء بين صفوف النساء لانه يعد صفات سمجا (أقول) بحمد الله ان الظن أن المصنف تابع للمدونة وان المصنف فهم أن المراد بالصفوف في كلام المدونة الجنس المتحقق في واحد فيكون عين كلام المصنف على أن المصنف يمكن حله على كلام المدونة وأن معناه صلاة رجل بين صفوف نساء والحاصل أن المصنف والمدونة يمكن حل كل منهما على صورتين بان يقف الرجل بين صف النساء أو صفوفهن والمرأة يكره لها أن تقف في صف الرجال أو بين صفوف الرجال (قوله يعني أنه يكره لأئمة المساجد) وأما المأموم والفسد فلا يكره بل خلاف الاولى وكذا الأئمة في غير مسجد كسفر أو منزل أو غير ذلك (قوله وتنقله بحجابه) أي محراب الامام أي موضع الصلاة كان في مسجد أو غيره في حضر أو سفر شب

(قوله أو خوف الرياء) أى كأنه يظهر أنه في عبادة (قوله أقبل بوجهه) أى ولا يستدبر القبلة فقد قال سعيد بن جبير والمطلوب من الامام أن يخرج أى يشترق أو يغرب ولا يستقبل والافضل أن يجعل وجهه جهة المغرب وعينه جهة المصلين ويسار جهة القبلة وما عدا ذلك من الهيئات فهو خلاف الافضل ومحل ذلك فمن صلى في غير الروضة الشريفة أو المصلى بها فله يجعل وجهه قبالة القبر الشريف ويسار جهة المصلين وعينه جهة القبلة من خط الشيخ النفاوى ناقله عن شيخه عب (قوله وهذا هو السنة) أى تغيير الهيئة (قوله خير) هكذا في خطه بكبيره بنقطة فوق الحرف الأول ونقطة تحت الحرف الثاني فإذا بقدر مضاف أى مدلول خبر وقوله ومخالفة السنة أى ويلزمه مخالفة السنة وفي الخطاب (٣٠) خيران ولا يظهر لان مخالفة السنة ليست خيرا الا أن يقدر مضاف أى عدم

مخالفة وفي عجم بخط بعض الشيوخ خير يخاف ويأمنه تحت وعليه فالأضائة للبيان (تنبيه) يندب للمأموم تنقله بغير موضع فربضته قال الخطاب وعلى قياسه يندب تحويله الى مكان آخر كلما صلى ركعتين ويكرما القيام للنافلة اثر سلام الامام من غير فصل أى بالمعصيات وآية الكرسي أى يكره للامام والمأموم وكذا ينبغى للفرد (قوله بعد الراتب) وكذا قبله وأما معه فحرام (قوله مع مغفور) أى ظنا لا تحقيقا أى والمصلى مع مغفوره مغفوره (قوله ومن فضله) أى الجمع (قوله لانه قد لا يكون في الجماعة مغفوره) أى ويكون في الجمع في الجمعة (قوله ثم شرع العيد) أى لانه قد لا يكون في الجمعة مغفوره (قوله ثم شرع الموقف) أى لانه قد لا يكون في العيد مغفوره (قوله بالعيد) من العبودية لا العيد بالياء المشناة تحت (قوله ومثله) أى ومثل التأخير كثيرا (تنبيه) قال عجم تردد بعض أشياخى في حصول فضل الجماعة لمن صلى بعد الراتب أو قبله ول بعضهم نفيه لان الكراهة

وكره تنقل الامام بمجراب المسجد وكذا جلوسه فيه بعد سلامه على هيئته الاولى اما خوف الالباس على الداخل فيظننه في الفرض فيقتدى به أو خوف الرياء أو أنه لا يستحق ذلك المكان الا في وقت الامامة ويخرج من الكراهة بتغيير هيئته لخبر كان عليه الصلاة والسلام اذا صلى صلاة أقبل على الناس بوجهه قال تعالى وهذا هو السنة ونحوه لان أبى جرة وصاحب المدخل لا يراى بعض أهل التشديد في الدين من قيامه بمجرد فراغه كأنما ضرب بشئ يؤلمه ويفوته بذلك خبر استغفار الملائكة له مادام في مصلاه الذى صلى فيه مالم يحدث يقولون اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومخالفة السنة انتهى (ص) وعادة جماعة بعد الراتب وان أذن (ش) يعنى أنه يكره للجماعة أن يجتمعوا في مسجد وما تنزل منزلته من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كسفينه أو داره امام راتب بعد صلاة امامه ولو أذن في ذلك لان للشرع غرض في تكثير الجماعات ليصلى الشخص مع مغفوره فلذلك أمر بالجماعات وحض عليها فاذا علموا بانهم لا تجمع في المسجد مرتين تأهبوا أول مرة خوفا من فوات فضيلة الجماعة ومن فضله شرع الجمعة لانه قد لا يكون في الجماعة مغفوره ثم شرع العيد لاجتماع أهل البلدان المتقاربة ثم شرع الموقف الاعظم اذ يجتمع فيه أهل الاقطار وفيه اعتناء بالعباد واحترز بالجماعة من الواحد فانه لا يكره له أن يصلى قبل جمع الامام أو بعده مالم يعلم بعدم مخالفة الامام بتقديم أو تأخير فيمنع قاله اللخمي واحترز بقوله امام راتب من غيره فانه لا يكره أن تجمع فيه الصلاة مرتين فاكثروا المراد بالعادة الفعل أى كره صلاة جماعة لا بعد الراتب ولو قال واقامة كان أولى لانهم ليسوا بمعبدين وبعبارة أخرى واعادة أى باعتبار الامام والافهم ليسوا بمعبدين (ص) وله الجمع أن جمع غيره قبله ان لم يؤخر كثيرا (ش) يعنى أن الامام الراتب له أن يجمع ثانيا في مسجده اذا جمع غيره من مؤذن ونحوه قبله بغير اذنه الا أن يؤخر كثيرا بحيث يضر بهم انتظاره ومثله ما اذا أذن لهم في الجمع فليس له حينئذ أن يجمع بعدهم أى يكره له ذلك لسقوط مراعاة حقه وهذا في الحقيقة استدراك على قوله واعادة جماعة بعد الراتب (ص) وخرجوا الا بالمساجد الثلاثة فيصلون بها أفذاذا ان دخلوها (ش) أى اذا اجتمع جماعة في مسجد صلى راتبه خرجوا وبأمنه ليجمعوا مع راتب آخر أو في مسجد لا راتب له ولا يصلون به أفذاذا الفوات فضل الجماعة الا أن يكون اجتماعهم باحد المساجد الثلاثة فيصلون بها أفذاذا الفضل فذهابا على جماعة غيرها هذا ان دخلوها فوجدوا امامها صلى والاصول جماعة خارجها ولا يؤمرون بدخولها وباحت بعضهم في ذلك فائلا ان

تنافيه ول بعضهم يحصل والكراهة لالذات الجماعة بل لا من خارج وهو الاقدام اه والظاهر الثاني ومقتضاه كانت عدم حصولها في الحرام كالصلاة معه (قوله استدراك على قوله واعادة جماعة بعد الراتب) لانه ربما يتوهم أن غير الجماعة المذكورين من الراتب حكمه حكم الجماعة في أنه لا يجمع بعدهم أى لان الغرض تكثير الجمع فقال وله الجمع أو أنه استدراك على مفهومه وذلك لانه يفهم أن الراتب الجمع بعدهم فرما يتوهم مطلقا مع أنه اذا أخر كثيرا لا يجمع فقال وله الجمع ويكون الاستدراك بالآخر العبارة لا باولها (قوله وباحت بعضهم في ذلك) الجواب أنهم اذا دخلوها تقوى جانبها بايقاع الصلاة فيها فاسب أن توقع فيها بعد حصول الجمع فيها وأما اذا لم يدخلوها فلم تقوى جانبها بذلك فلذلك لم يطلبوا بالدخول مع ارادة من فاته الجمع بها الجمع بغيرها وذلك أن في مفهوم دخولها

تفصيلا فان كانوا يضلون بغيرها جاعة فلا يطلبون بالدخول فيها والاطلبوا بالدخول وصلاتهم فيها أفذاذا وتأمل في ذلك (قوله ماعدا القملة) أفاد بعض شيوخنا ان المراد أن القملة اذا كانت في صلاة تكون أشد كراهة اه ولكن الظاهر خلاف ذلك وأن مراده بقوله ماعدا القملة أي انها تحرم (قوله للخلاف في نجاستها) أي ما ذكر من برغوث ونحوه وان كان المشهور أن ميتة طاهرة ماعدا القملة وعبارة نت وكره قتل برغوث وقوله وبقي وذباب ونحوه بسجدة للخلاف في نجاسته (قوله وكذا القاؤها) أي القملة لا كل ما ذكر كما يفيد نص المدونة وأما القاء البرغوث في المسجد حيا فجاز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله ويصرها) أي القملة (قوله وان كان في غير صلاة) مبالغة في قوله ولا يلحقها فيه كما هو مفاد نت لانه قال وفهم من كلام المصنف أنه لا يلحقها فيه حية وان كان في غير صلاة (أقول) ان علته انتهى عن القاء القملة في المسجد الا اذا و ذلك موجود في الصلاة وغيرها على حد سواء فلا وجه للمبالغة الا أن يقال نظر لكون الالقاء فعلا من الافعال التي ينبغي التزعم عنها في الصلاة فلهذا مبالغة في (٣١) قوله ولا يقتل القملة (فان قلت) أي فائدة في قوله ولا يقتل القملة بعد قوله ويكره قتل القملة (قلت) أتى بها للمبالغة وتبيينه في طرح القملة في المسجد بعد قتلها المكروه حرام وصرها بعد قتلها فيه ارتكاب مكروه قتلها فيه وأما رمي القشر فلهما حكم على ميتة القملة بالنجاسة فرميها فيه ميتة حرام لذاته ورمي قشر البرغوث ونحوه حرام ان لزم عنه تقدير والا كره (قوله أي لان فيه تعذيبا) قال في ك وجد عندى مانصه ومقتضى التعذيل بالتعذيب عدم الخصوصية للقملة بذلك اه وتأمله وقوله لانها تصير عقربا أي ان فرض أنها لم تمت وقوله قل من لدغته الا الخ أي اتقى عنه كل شيء الاموته فلم ينتف فهو ثابت تحقيقا (قوله بضع عشرة) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر (قوله ما يشمل خلاف الاولى) أي والمراد بلفظ الجواز معنى يشمل خلاف

كانت الصلاة فيها أفضل ترجحت الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا وان لم تكن الصلاة فيها أفضل فلا ترجح الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا (ص) وقتل كبرغوث بسجدة (ش) أي وكره قتل برغوث وبقي أو بعوض وقتل بسجدة ولو في صلاة ماعدا القملة وانما كره قتل ما ذكر في المسجد للخلاف في نجاستها ولانه محل رجسة وكذا القاؤها فيه ويصرها في طرف ثوبه لقولها ويكره قتل البرغوث والقمل في المسجد ولا يقتل القملة ولا يلحقها فيه وان كان في غير صلاة ابن ناجي وتفاوت الكراهة في القملة أشد لان المشهور أن لها نفسا سائلة ثم ان كلام المؤلف فيما اذا قل والاحرم لانه يقذر المسجد وتقديره حرام وان كان بعض ميتة ما أدخلته الكاف طاهر او تعفيس المسجد بالطاهر مكروه لكن الاستقذار حرام وفرق بين التعفيس والاستقذار لا يقال كلام المؤلف في باب الاحياء حيث قال عطف على الممنوع ومكث بنجس يقتضي حرمة قتل ما ذكر في المسجد لنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به هنا من الكراهة لانا نقول خفف ما ذكر للضرورة أو يقال هذا مبني على ان المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب فيما يأتي يقتضي ترجيحه (ص) وفيها يجوز طرحها خارجا واشتكل (ش) أي لان فيه تعذيبا وذ كر أبو الحسن حرمة لانها تصير عقربا قل من تلدغه الامات والضمير في طرحها للقملة التي دخلت تحت الكاف وأما طرحها فيه فلا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم كما قاله في وفي شرح (ه) وأما طرحها فيه فيكره لقوله فيها ولا يلحقها فيه ولا يصرها في طرف ثوبه (ص) وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع (ش) يعني ان امامة الاعمى جائزة من غير كراهة لاستنابته عليه الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضع عشرة مرة يؤم الناس والمراد بالجواز ما يشمل خلاف الاولى لان امامة البصير أفضل على الراجح وكذا يجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع كصلاة المالكي خلف الشافعي أو غيره من المذاهب ولوراءه بفعل خلاف مذهب المقتدى على ما قاله ابن ناجي ومثله للقرافي في الفروق وأحسن الطرق طريق سنده ونصه وتحقيق ذلك انه متى تحقق فعله للشرائط جاز الاقتداء به وان كان لا يعتقد وجوبها كالمالك

الاولى أي والمستوى الطرفين والمعنى الذي يشمل خلاف الاولى شيء ليس بكمروه (قوله أفضل على الراجح) أي لتوقيه النجاسة لرؤيته ومقابله قولان أحدهما ان امامة الاعمى أفضل لانه شواغل فكره الثاني هما سواء (قوله ولوراءه بفعل خلاف مذهب المقتدى) أي بان رآه يمسح بعض رأسه لكونه شافعا أو يقبل زوجته لكونه حنيفا ثم لا يخفى أن ظاهر عبارة ابن ناجي والقرافي المذكور في الخطاب موافقته لما قاله العوفي من أن ما يرجع لصحة الصلاة فالعبرة بمذهب الامام كما صورنا ويكون ساكتا عما يتعلق بصحة الائتمام ويحتمل أن يعم في قوله ولوراءه بفعل بشموله لما يتعلق بصحة الائتمام كان يجعل اماما وهو منتقل لمن يصلي فرضا عليه يكون طريقة بالثمة مغيرة للعوفي وسنده هو الموافق لظاهر قوله وأحسن الطرق حيث عبر بالجمع المتبادر منه الزيادة على اثنين (قوله وأحسن الطرق) سيأتي أنه اضعيفه فتلك الاحسنية انما هي عند من رجح كلام سنده (قوله للشروط) أراد بها ما يشمل الاركان وهو ما تحتل الصلاة بتركه

(قوله بخلاف لو أم في الفريضة بنية النافلة) أي أم في صلاتنا خلفه الفريضة والحال أنه ناول النافلة أي بأن يكون معيد أي فيكون موافقا للعوفي في أن ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة بمذهب الامام (قوله أو مسح رجله) أي فيمن يرى أن مسح الرجلين كاف عن غسلهما أو يكون ذلك بمثابة مسح الشافعي بعض رأسه فيكون مخالفا للعوفي فيما يرجع لصحة صلاة الامام وذلك لأن العوفي يقول ما يرجع لصحة الصلاة فالعبرة بمذهب الامام فإذا رآه مسح بعض رأسه فالصلاة خلفه صحيحة بخلاف سنده فان العبرة فيه أيضا بمذهب المأموم من حيث الفعل لا من حيث الاعتقاد أي فالشافعي لو مسح جميع رأسه لصح الاقتداء به وإن كان يعتقد أن مسح الكل سنة (قوله العوفي) بفتح العين نسبة لعبد الرحمن بن عوف (قوله مثل المتدلك بمن لا يراه) أو صلى المساكين خلف الخنفي الذي لا يرفع من الركوع والحاصل أن طريقة العوفي التفصيل وقد علمنا وطريقته سند أن العبرة بمذهب المأموم مطلقاً أي فيما يرجع لصحة الصلاة وما يرجع لصحة صلاة المؤتم إلا أنه فيما يرجع لصحة الصلاة فالعبرة بالفعل دون الاعتقاد فعنده لا يصح اقتداء المفترض بالمتفل ولا يصح الاقتداء بالشافعي (٣٣) الذي يمسح بعض رأسه فطريقة ابن ناجي والقرافي بناء على ما مر أن العبرة بمذهب الامام

• مطلقاً أي فيما يرجع لصحة الصلاة
وما يرجع لصحة الائتمام (قوله
مقابلاً للذهب) أي للراجع أي
بل هو المذهب أي الراجع (قوله
الائتمام) بفتح الاء على التاء الأولى
كباراً يتب في القاموس في نسخة
يظن صحتها (قوله والارث) رأيت
بخطه بنقط ثلاث فوق الحرف
الاخير وقوله وهو الذي يجعل اللام
تاء وجدت بخطه نقطتين فقط على
قوله تاء وكذا فيما رأيت في بعض
نسخة الكبير التي يظن بها
الصحة ورأيت في خط بعض الشيوخ
والارث بنقطتين فوق الحرف
الاخير وكذا في قوله تاء (قوله أو من
يدغم حرفاً في حرف) إشارة لخلاف
وكأنه قال وقيل هو من يدغم
حرفاً في حرف (قوله أو من حرف الخ)
من عطف العام على الخاص
(قوله والطمطام من يشبهه)
المناسب أن يقول وهو من يشبه

امسح الشافعي جميع رأسه ولا يضر اعتقاد سنته بخلاف أوام في الفريضة بنية النافلة أو مسح رجليه انتهى و ذكر العوفي ضابطا من عند نفسه وهو كل ما كان من شرائط صحة صلاة المومتم مطلوبها في نفسه فلا ينفعه فيها صحة صلاة من ائتم به مثل أن يكون متنفلا فلا ياتم به مفترض وان كان الامام يعتقد صحة هذا كالشافعي لان هذا شرط في الاقتداء بخلاف ما اذا كانت الشرائط معتبرة في حق الامام مثل المتدلك عن لا يراه أو لا يرى الموضوع من القبلة أو اللبس فان هذه عند المأموم شروط في صحة صلاة المصلي لافي صحة الائتمام به أي فإلحاحه باعتقاد الامام ولا ينبغي أن يجعل كلام العوفي مقابلا للذهب واحتراز بقوله في الفروع عن المخالف في الاصول فان الاقتداء به صحيح وتقدم في قوله وأعاد بوقت في تكروري ما لم يكفر ببدعته (ص) وألكن (ش) يعني أنه يجوز الاقتداء بألكن وظاهره ولو كانت لكنته في الفتحة وهو الصحيح وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيرا فيشمل التمام وهو الذي ينطق أول كلامه بتاء مكررة والارث وهو الذي يجعل اللام تاء أو من يدغم حرفا في حرف والالتغ بالثلثة وهو من يحوّل اللسان من السين الى التاء أو من الراء الى الغين أو اللام أو الباء أو من حرف الى حرف أو من لا يتم رفع لسانه لنقل فيه والطمطم من يشبه كلامه ككلام العجم والغمام من لا يكاد صوته ينقطع بالحروف والاخر وهو الذي يشوب صوت خياشيمه شيء من الخلق وغير ذلك (ص) ومحدود (ش) يعني أن المحدود يجوز الاقتداء به اذا تاب وحسنت توبته بدليل ما تقدم (ص) وعين (ش) لانها ليست بحالة ظاهرة تقرّب من الاثوثة بخلاف الخصاء ثم ان بعضهم فسره بالمعترض وهو الذي لا ينتشر ذكره وبعضهم عن له ذكر صغير ولا مانع من تفسيره بهما (ص) ومجذم الا أن يشد فليخ (ش) الجذاماء معروف بأكل اللحم وقال المواق ابن رشد امامة المجذوم جائز قبل خلاف الا أن يتفاحش جذامه وعلم من جيرانه انهم يتأذون به في مخالطته لهم فينبغي أن يتأخر عن الامامة انتهى فقوله فينبغي الخ فيبعد عدم وجوب تنحيه والظاهر أن

وكذا يقال فيما عُدِّلَ على ذلك عمارة تت لان المراد أن هذه كلمات

وكذا يقال فيما بعد يدل على ذلك عبارة تت لان المراد أن هذه كلمات
يشملها الا لكن (قوله من يشبه كلامه كلام العجم) أي لعدم تبيين الحروف والظاهر أن عدم تمام رفع اللسان من لازمه شبهه كلامه
بكلام العجم وقوله لا يكاد ينقطع بالحروف الادم في لا يكاد زائدة وكأنه يقول من يقرب صوته من الانقطاع وقوله بالحروف أي بعدم
تتابع الحروف وقوله يشوب صوت خياشمة شئ الخ أي فهو منسوب للخياشيم والخلق الا أن جله من الخياشيم والخياشيم عروق في باطن
الانف كما أفاده القاموس (قوله وغير ذلك) وهو الاغن بالغين والنون وهو الذي يشوب صوته شئ من الخياشيم وهو ساءبها والفاء
وهو الذي يكرر الفاء والاعجمي قال ابن عرفة وهو الذي لا يفرق بين الصاد وانطاء قال ابن العربي والسكنة تجمع ذلك كله (قوله ان تاب
وحسنت توبته) أي بناء على أن الحدود لا زجر لا التكفير من الذنب فيجوز مطلقا مع أنه المعتمد والحاصل أن ما قاله الشارح ضعيف إذ
الراجع أن الحدود وجوباً فيجوز الاقذار به أي بالحدود مطلقاً أي سواء تاب عما حذر فيه أو لا

(قوله عن صلى الخ) للتبعيض أى وليس المراد أنه بقدر به ولو لم يصل خلفه (قوله تفسير الخ) أى ان ضابط التفاحش كونه يعلم من جبرانه ولو لم يكن كثيراً في نفسه (قوله وهذا الذي ذكره المواق) المخالفة من جهة أن التنحي على كلام ق على طريق التذنب وأما على كلام الشارح فهو على طريق الوجوب وان كان عبر ينبغي لقوله فان أى جبر وأقول ويمكن جل ينبغي في كلام المواق على الوجوب وهو ظاهر (فان قلت) ان المخالفة من جهة أن التفاحش على كلام المواق علم التأذى ولو لم يكن كثيراً في نفسه بخلاف كلام بهرام فانه عبر بالكثرة (قلت) ذلك يمكن وان كان المتبادر من التفاحش الكثرة (٣٣) وقد فسّر بالعلم المذكور فيمكن تفسير الكثرة بذلك والله أعلم (قوله وعدم الصاق الخ)

المراد بجبرانه من يجاوره عن صلى خلفه وفي كلام بعضهم ما يشير له ثم ان الظاهر أن قوله وعلم من جبرانه الخ تفسير لقوله الا أن يتفاحش جذامه وهذا الذي ذكره المواق خلاف قول الشارح فان كثيراً ذلك أى الجذام وتضرر من خلفه ينبغي له أن يتنحي عنهم فان أى الخ جبرانه انتهى من شرح (هـ) وينبغي أن البرص مثل الجذام (ص) وصبي بمنزله (ش) أى ويجوز للصبي أن يؤم أمثاله من الصبيان (ص) وعدم الصاق من على عين الامام أو يساره عن حذوه (ش) أى ويجوز لمن على عين الامام أو على جهة يساره أن يقف مكانه ولا يلتصق عن خلفه وهو مراده عن حذوه ومعنى الجواز هنا المضى اذا وقع لأنه يجوز ابتداء من غير كراهة (فائدة) يسار بفتح الياء وكسر ها وهو أفصح وليس في كلام العرب كلمة أو لها باء مكسورة الا قولهم يسار الياء (ص) وصلاة منفرد خلف صف ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهما (ش) يعنى أنه يجوز للمنفرد أن يصلى خلف الصف ولا يجذب اليه أحد من المأمومين فان فعل وأطاعه الاخر فهو خطأ منهما أى من الجاذب لفعله والمجذوب لا طاعته ويقال يجذبون لعتان قاله في القاموس وليست مقالوبه ووهم الجوهرى وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على أنه لم يجد موضوعاً في الصف والا كره وقوله وصلاة منفرد الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله والاحصاء له فضيلة الصف أيضاً لانه كان نوايا بالدخول فيه (ص) وأسراع لها بلا خيب (ش) يعنى أنه يجوز الأسراع للصلاة من غير أن يهرول وهو مراده بالخيب وانما جازا الأسراع لها لان المبادرة الى الطاعة والاهتمام بها مطلوب وانما نهى عن الخيب أى نهى كراهة لانه يذهب الخشوع والسكينة وقال في التكميل لا بأس بأسراع المصلى للصلاة ما لم يسرع بخيب ولا بأس بتعريضه دابته ليدرك الصلاة ابن رشد ما لم يتخرج به أسراعه عن السكينة فيهما وسواء خاف أن تفوته الصلاة كلها أو بعضها انتهى (ص) وقتل عقرب أو فأر عسجد (ش) هكذا قال اللخمي ونصه ويجوز قتل العقرب والفأرة في المسجد لا يذاثمها ولانه يجوز للحرم قتلها ما في الحرم في المسجد الحرام لا يقال هذا تكرار مع قوله في باب السهو وقتل عقرب تريد لانه ذكره أولاً فيما لا تبطل به الصلاة ولا سجود فيه وهذا كالحكم وهو الجواز وقيل بالاستحباب لا يذاثمها واعلم أن قتل الفأرة في المسجد جائز سواء كان في الصلاة أم لا كما نص عليه اللخمي وان قتل العقرب في المسجد لمن ليس في الصلاة جائز أيضاً من غير تفصيل وأما من في الصلاة فتقدم ما فيه من التفصيل بين أن تريد فيجوز والا كره فان قيل لم جاز قتل الفأرة في الصلاة مطلقاً بخلاف العقرب قلت لان فساد عام والعقرب انما يحصل منه أذى خاص ولا يكون حيث لم ترده فان قيل لم جاز قتل العقرب في الصلاة بشرطه وكره قتل البرغوث قلت لان ضررها أشد فان قيل لم جاز قتل الفأرة وكره قتل البرغوث

والله أعلم (قوله وعدم الصاق الخ) صورته خلفه واحد محاذ له وعلى عينه واحد وعلى يساره واحد وكل منهما في الصف الذي حذوه فأفاد المصنف أنه يجوز لمن على يمينه أو على يساره أن لا يلتصق عن حذوه وقال المصنف في توضيحه يعنى اذا وقفت طائفة حذو الامام أى خلفه ثم جاءت طائفة فوقفت عن عين الامام أو عن يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلف الامام فلا بأس بذلك (قوله ومعنى الجواز هنا المضى) أى يعنى لا تبطل صلاته الاحسن قول القائل قوله وعدم أى و جاز جوازاً غير مستوى الطرفين والافضل تركه لان الافضل تسوية الصفوف الا أن خير بأن الجواز يرايه ما يشمل خلاف الاولى فقط لا ما يشمل الكراهة وقول الشارح من غير كراهة يفيد أن الحكم الكراهة (قوله يعنى أنه يجوز للمنفرد الخ) أى اذا عسر عليه الوقوف في الصف والا كره (قوله فهو خطأ منهما) قال تلمذ ولم يذكره عن الحكم هل الكراهة أو المنع (أقول) والظاهر الكراهة كما يفيد عن بعض الشيوخ (قوله وليست مقالوبه) أى وليس جذب مقالوب

(- ٥ - خشي ثانياً) جذب (قوله والا كره) أى كره له جلوسه خارج الصف (قوله حيث كره فعله) ظاهر عبارته أن المصنف يحتمل هذه الصورة وليس كذلك لان المصنف حكم بالجواز وهذه مكرهه خارجة عن المصنف لقول الشارح وفي قوله ولا يجذب الخ بقى ان الاولى أن يقول وقوله ولا يجذب ويحجب بأن الدليل هو المعنى وهو المظهر وفي اللفظ (قوله وأسراع لها بلا خيب) وأما ان خاف بترك الخيب فوات الوقت فانه يجب (قوله فيهما) أى في أسراع الدابة وأسراع الرجل (قوله كلها أو بعضها) ولا فرق أيضاً بين الجمعة وغيرها قال اللخمي السكينة أفضل من ادراك الركعة وادراك الصف الاول أفضل من السكينة اه فادراك الصف الاول أفضل من الركعة (قوله بالمسجد) أى في المسجد (قوله فان قيل لم جاز قتل الفأرة وكره قتل البرغوث الخ) هذا علم جوابه من العلم يكون الفأرة أشد من العقرب من حيث

عجم أذنته (قوله من الفواسق) فسق يفسق فسوقاً من باب فعد خرج عن الطاعة فقبل للحيوانات الخمس فواسق استعارة وامتناناً
 لهن لكثرة خبثهن وايدائهن حتى قبل يقتلن في الحل والحرم مصباح (قوله أي يعتل ما أمر به) الأولى حذفها من تفسير لا يعث لان
 مدلول قوله ويكف اذا نهى في المعنى وان كان المصنف عبر بالنهي (قوله وثانيهما الحال) أي من صبي وانما صح محيى الحال من صبي
 لانه وصف بقوله لا يعث والتقدير واحضار صبي موصوف بعدم العث في حال كونه ينكف عن العث بتقدير وجوده اذا نهى أي
 بتقدير وجوده المنتقى عادة (قوله أو عدم الكف عند النهي) أي على تقدير وجود العث (قوله لا واو العطف) أقول لا مانع من العطف
 على جملته لا يعث لان المعنى الآتي على الحالية آت مع العطف اذا المعنى على العطف واحضار صبي موصوف بكونه لا يعث وموصوف
 بكونه ينكف عند وجود العث بتقدير اذا نهى ويدل عليه قوله بشرطين فتلك الشرطية ظاهرة في العطف وكذا قوله بقيد ظاهر في
 العطف (قوله فان فقد) أي بأن كان يعث ولا ينكف اذا نهى وقوله أو أحدهما أي بأن كان يعث وكان اذا نهى ينتهي أو كان لا يعث
 وبتقدير اذا عث ونهى لا ينتهي (تنبية) قد ضعف ما قاله الشارح وأن المعتمد أن الجواز مشروط بأحد شرطين أي فالمعنى على أو أي
 فن شأنه أن يعث ولا يكف اذا نهى لا يجوز احضاره وأما من شأنه أن يعث ولكنه علم من عادته أن يكف اذا نهى ففي ابن ناجي على
 المدونة عن أبي الحسن عليه أنه يكره حضوره ولكن مفاد ابن عبد السلام وابن فرحون وابن عرفة جوازه في ذلك أيضاً (قوله وبصق)
 أي أو يتخيم (قوله به) أي في المسجد (قوله ان حسب) أي فرش بالحصباء فيصق في خلال الحصباء ويدفنه فيها (قوله أو تحت حصيره) أي
 يقول الشارح انه معطوف على مقدر فوق (٣٤) حصائه أو تحت حصيره مفاده أن الضمير في حصيره يرجع للحصباء أي

فقاده اختصاص جواز البصق
 تحت الحصير بالحصباء وهو ما ذكره
 غير واحد من الشراح وكلام
 الطحطاوي يفيد أنه يجري في غير
 المحصب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت
 قدمه ولفظ قدمه مفرد مضاف بعم
 فهو شامل لقدم اليمنى وقدم اليسرى
 قال في كـ وتقدير تحت قدمه مع
 كونه مراداً بوجوب عطفه على
 حصيره وقوله ثم عينه ثم امامه
 عطف على تحت فأتت ترا عطف
 على المضاف اليه ثم عاد للعطف
 على المضاف فقيه قلق اه فاذا علمت

قلت لان الفأر من الفواسق التي يباح قتلها في الحل والحرم للمحرم وغيره بخلاف البرغوث (ص)
 واحضار صبي به لا يعث ويكف اذا نهى (ش) يريد أنه يجوز احضار الصبي في المسجد بشرطين
 أحدهما الوصف بقوله لا يعث لوقوعه بعد نكرة أي يعتل ما أمر به وشأنه أن لا يلعب وثانيهما
 الحال بقوله ويكف اذا نهى أي يعلم من حاله أنه على تقدير وقوع العث منه يمنع اذا نهى عنه بأن
 يعرف ذلك منه قبل دخول المسجد فان علم منه العث أو عدم الكف عند النهي حرم احضاره فقوله
 به بمعنى في الواو وفي ويكف واو الحال لا واو العطف على جملة لا يعث أي واجازة احضار صبي في
 المسجد بقيد أن يعلم أنه لا يعث وبتقدير أن يعث يكف اذا نهى فان فقد أو أحدهما حرم لان
 المقصود تنزيه المسجد عن لعب الصبيان (ص) وبصق به ان حسب أو تحت حصيره ثم قدمه ثم
 عينه ثم امامه (ش) يعني أنه يجوز زلن في المسجد المحصب كان في صلاة أو غيرها أن يبصق أو
 يتخيم فيه فوق حصائه أو تحت حصيره ثم ان لم يتيسر له دفن في الحصباء فعلى ما ذكر تحت قدمه
 اليمنى واليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم ثم جهة يمينه ثم امامه وأما الخط فالظاهر أنه كالضمضة

ذلك في الاتيان ثم نظر وذلك لانه يقتضي أن تحت الحصير مرتبة مقدمة على القدم وليس كذلك بل مراتب القدم كما
 وما بعده انما هي في الذي ليس فيه حصير والحاصل أن المسجد اماما مبلط أو محصب أو مترب فالمبلط لا يبصق فيه مطلقا كان بمحصير أو لا
 وأما المحصب والمترب فان كان بمحصير فيبصق تحت حصيره ولا تأتي المراتب فيه وانما تأتي فيما اذا لم يكونا بمحصير وحاصله أنه أولا يبصق
 في ثوبه فان لم يمكن فتحت قدمه اليمنى أو اليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم فالثالثة أي تحت القدم اليمنى وتحت القدم اليسرى وجهة
 اليسار في مرتبة واحدة والظاهر تأخير القدم اليمنى عن القدم اليسرى وجهة اليسار ثم عينه ثم امامه فلذا كان كذلك فلا وجه للاتيان
 ثم لانها تقتضي ان قبل القدم مرتبة أخرى وهي تحت حصيره وليس كذلك وما أفاده ظاهر العبارة من أن هذا الترتيب يكون في الذي
 حسب وغيره غير ظاهر بل هو قاض على المحصب أو المترب الخالي عن حصير فلو قال المصنف وبصق بمحصب أو تحت حصيره كفي طرف
 ثوبه لمصل وان غيره ثم على يساره وتحت قدمه ثم عينه ثم امامه في محصب فقط لا حصير به لوقي بالمسئلة (قوله أو يتخيم) أي لا يعتل فيكره
 (قوله فوق حصائه الخ) أي أو فوق ترابه ويدفنه في الحصباء أو التراب وهو الذي يأتي فيه المراتب (قوله أو تحت حصيره) أي المحصب (قوله
 ثم ان لم يتيسر له دفن في الحصباء) هذا حل ظاهر المصنف المقتضي أن قبل القدم مرتبة أخرى وليس كذلك بل قوله قدمه ثم عينه الخ تفصيل
 في المحصب الخالي من الحصير فلو حذف ثم لكان أحسن وخلاصته أنه ليس في المحصب المذكور مرتبة متعلقة بالبصق في خلال الحصباء
 قبل القدم الذي قبله مرتبة خارجة عن ذلك وهي البصق في التوب (قوله وأما الخط فالظاهر الخ) قال بعض شيوخنا الذي يظهر حرمة
 الخط في المسجد ولا يصح قياسه على المضمضة أي بشهادة إلقاء الغير بالخط فيه

(قوله وقوله أو تحت حصيره) أى لا فوقها وإن دل عليها قاله مالك وإذا بصق فوق الحصاء دفنهم أو تكره المضمضة فيه وإن غطاها بالحصاء والفرق بينها وبين النخامة أنها تكثر وتتكرر فيشق الخروج لها منه بخلاف المضمضة ويؤخذ من ذلك عدم كراهتها في محل معدل أو موضع حيث يكون للمعسر بالارض ويؤخذ منه النهي بيلاعة في صحن الجامع الأزهر ذكره عب (قوله لأن هذه الأقسام الخ) تعليل للعطف على مقدر المفيد أن قوله أو تحت حصيره أى المحصب (قوله مقيد بالمرة والمرة) قال عب وهل المراد بالمرة والمرة من واحد وفي يوم فقط وأما مرة من واحد ومثله لغيره ففعل كثير فلا يجوز لتأذي الناس غالباً بذلك أم لا اه (قوله لا أكثر لتأذيه) أى لا سيما إن كان ثمة من الوقف (قوله لاستجلاب الدواب) أى إنما كان يؤذى لاستقذاره لاستجلاب الدواب وقوله إن أدى إلى شيء من ذلك حرم وكذلك الخط والمضمضة إنما يكرهان فقط ما لم يؤديا للاستقذار والاحرم كما إذا كان يتأذى بهما الغير (قوله ومقيد أيضاً بما إذا لم يقصد حائط المسجد) إذا كان فرض المسئلة في البصق في المحصب فوق الحصاء أو تحت الحصر فلا يظهر ذلك القيد وكأنه نظر إلى ظاهر قوله أمامه من أنه يبصق بحائط القبلة فأفاد أن المراد بين يديه لا في حائط القبلة والحاصل أن المصلي يبصق بطرف ثوبه أى مطلقاً أى في محصب وغيره (قوله لأنه غير متمكن من الالتفات) هذه الالة لا تنجى الترتيب وتفيد أن الأصل الخلف مع أنه أى فرق بينه وبين اليسار (قوله فإن لم يفعل) بأن لم يتيسر له ذلك أى لقلة الحصاء وقلة التراب (٣٥) فيبصق تحت القدم ليعر كها يقدمه

وهذا يفيد أن يقدم البصق بثوبه على المحصب أو المترب ولذا قال بعض شيوخنا والحاصل أن الثوب يطلب تقديمه على الجميع ويتعين في غير المحصب وهو المبلط فإنه لا يجوز البصق فيه بحال لا على بلاطه ولا في فرشته اه الآن هذا الحديث المروي عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال ما بال أحدكم يقوم فيتنخم أمامه أيحب أحدكم أن يستقبل فليتنخم في وجهه فإذا تنخم أحدكم فيتنخم عن يساره تحت قدمه فإن لم يجد فليقلع هكذا ووصف الأقسام فنقل

كما قاله ح أى فتكره في المسجد فقوله إن حصب أى فرش بالحصاء وقوله أو تحت حصيره عطف على مقدر أى وبصق به فوق حصائه أو تحت حصيره لأن هذه الأقسام في المحصب والجواز في البصق والنخامة مقيد بالمرة والمرة لا أكثر لتأذيه لتقطيع حصره واستقذاره لاستجلاب الدواب فإن أدى إلى شيء من ذلك حرم ومقيد أيضاً بما إذا لم يقصد حائط المسجد والاحرم ومقيد أيضاً بأن لا يتأذى به غيره والامنع كذا ينبغي وبعبارة أخرى هذه المراتب مستحبة في الصلاة للضرورة لأنه غير متمكن من الالتفات لأخارجها إلا للضرورة والحاصل أن المصلي يبصق بطرف ثوبه فإن لم يفعل به وأراد أن يبصق في المسجد فإن كان غير محصب فليس له ذلك وإن كان محصباً فله ذلك على الترتيب الذي ذكره وأما غير المصلي فإنه يبصق في المحصب أيضاً في خلال الحصاء أو تحت حصيره لكن لا يطلب منه الترتيب الذي في المصلي (ص) وخروج متجالة لعيد واستسقاء وشابة للمسجد ولا يقضى على زوجها به (ش) يعني أنه يجوز ويندب للمتجالة المستنة التي لأرب للرجال فيها أن تخرج إلى صلاة العيد والاستسقاء وأخرى للفرض أما متجالة لم ينقطع أرب الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد ولا تكثر التردد كما في الرواية ويجوز جواز امرجوها للشابة أن تخرج للمسجد في الفرض وجنازة أهلها وقرباتها لاذكروا مجالس علم وإن اعزلت كما قاله ابن عرفة وهذا ما لم تكن بادية في الشبَاب والتجاية والأفلا تخرج أصلاً ولا يقضى على زوج الشابة بالخروج للمسجد لصلاة الجمعة إن

في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض اه يخالفه (قوله فإن كان غير محصب) أى ولا مترب أى بأن كان مبلطاً كان له حصير أم لا (قوله وإن كان محصباً) أى وليس له حصير (قوله ويندب) هذا حكم خارج عن كلام المصنف لأن كلام المصنف في الجائز فيتنخم من المصنف أنه جائز غير مندوب مع أنه مندوب (قوله لا أرب) أى لا حاجة (قوله تخرج للمسجد) أى جواز امرجوها كما يدل عليه النص بمعنى خلاف الأولى (قوله ولا تكثر التردد) الظاهر أن المراد تخرج للمسجد في الفرض وغيره ولا تكثر التردد ففارق الشابة الغير المتجالة والظاهر أن كثرة التردد مكروهة (قوله ويجوز جواز امرجوها) أى فذلك بخلاف الأولى كما صرح به شب (قوله وجنازة أهلها) معطوف على المسجد (قوله وقرباتها) عطف تفسير (قوله لا ذكروا مجالس علم) أى فيمنع كافي شب فقال ويمنع خروجها لمجالس العلم والذكروا الوعظ وإن بعدت وإن كانت منعزلة عن الرجال والظاهر أن المراد به الكراهة الشديدة وشرط العلماء في خروجها أن تكون بلبيل وقال بعضهم لا يكون خروجهن ليلاً وإنما يكون نهاراً ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الأزمان وإن يكن غير منيات ولا متطهيات ولا من إحسان الرجال وفي معنى الطيب اظهار الزينة وأن تخرج في خشن ثيابها وأن لا تتحلى بحلى يظهر أثره للرجال بنظر أو صوت ولا فلا بأس به وأن لا يبقى بالطريق ما يتقى مفسدة عياض وإذا منع من المسجد فغيره أولى وإن وجدت الشروط فينبغي أن يخرجن في غير اللباس المقصود بالخروج قال في توضيحه وينبغي في زماننا المنع (قوله بادية) أى ظاهرة (قوله والتجاية) أى السكرم كما يفيد المصباح والمراد الحسن تقول امرأة كريمة أى حسنة ومنه كرائم الأموال خيارها وحسنها وعطفه على ما قبله تفسير

(قوله ثم ظاهر كلام الابي أنه لا فرق) أقول وهو الظاهر (قوله ولو اشترط لها في العقد) أي وهو كذلك إلا أنه ينبغي كافي السماع أن يني به خبر أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج وأشعر قوله ولا يقضى بأن الأولى كما قال ابن رشد عدم منعها خبر لا تمنعوا الماء الله مساجد الله وهو مع الشرط أكد (قوله ولو متجالة) هذا ينافي قوله ولا يقضى على زوج الشابة ووجهه أن قوله ولا يقضى على زوج الشابة يقضى بأن الضمير في قول المصنف ولا يقضى على زوجها فاصر على الشابة وقوله ولو متجالة يقتضي أنه عائد على المرأة مطلقا شابة وغيرها الجواب أن مراده بقوله ثم ظاهر كلام المصنف أي على اعتبار أن الضمير عائد على المرأة مطلقا (قوله ويرى أفعاله) الواو بمعنى أو أي أو يرون أفعاله وحذف النون على لغة (٣٦) كقوله وسلموا على فلان وقوله على المشهور ومقابلته الجواز في المرسى لاني

حال السير (قوله إلا أن يكونوا عملا لأنفسهم) أي كركوع لا كفرافة فهم على مأوميتهم فيتبعونه وجوباً وإن كان هو قد عمل بعدهم عملاً ويجتمع لهم حينئذ البناء والقضاء والحاصل كما كتبه بعض شيوخنا أنهم إذا عملوا عملاً أو استخفوا وإن لم يعملوا شيئاً لا يرجعون إليه وإن رجعوا بطلت صلاتهم وإن لم يعملوا شيئاً لم يستخفوا وجب رجوعهم إليه وإن لم يرجعوا بطلت صلاتهم اهـ (تنبية) ينسب كون الإمام في التي تلي القبلة وانظر لو حصل تقريق الریح لها بعد ما قرأ الإمام هل يعتد بذلك لأن حكم المأومية لم يزل منسحباً عليهم إلى وقت التفریق بل وبعده أيضاً حيث اجتمع من قبل الاستخلاف وحصول عمل أو لا يعتد بها (أقول) الظاهر الأول (قوله بخلاف مسبق ظن الخ) وفرق بأن تقريق السفن ضروري فلذا اعتدوا بما فعلوا بخلاف المسبق فان مفارقتهم الإمام ناشئة عن فوج تقریط فيه وأيضاً لا يؤمن تفرقته تانياً (قوله والمراد بالصغير

طلبته بخلاف المتجالة وفي كلام ابن رشد ما يقيده وظاهر ما ذكره الابي أنه لا فرق بين الشابة وغيرها في عدم القضاء على الزوج وكذا هو ظاهر السماع ثم إن ظاهر كلام المؤلف عدم القضاء ولو اشترط لها ذلك في العقد ولو متجالة ووجه هذا التقرير علم أن النساء على أربعة أقسام (ص) واقتداء ذوي سفن بامام (ش) يريد أنه يجوز لأهل السفن المتقاربة أن يقتدوا بامام واحد إن كانوا بحيث يسمعون تكبيره ويرى أفعاله وسواء كانوا في المرسى أو سائر من على المشهور لأن الأصل السلامة من طرق ما يفرقهم من ریح أو غيره فلو فرقهم الریح استخفوا وإن شاؤوا ولو واحد انما فلو اجتمعوا بعد ذلك رجعوا إلى امامهم إلا أن يكونوا عملاً لأنفسهم عملاً فلا يرجعوا إليه ولا يلغوا عملاً بخلاف مسبق ظن فراغ امامه فقام للقضاء فتبين خطأ ظنه فانه يرجع ويلغى ما فعله في صلب الامام فلو استخفوا ولم يعملوا عملاً فلا يرجعوا أيضاً وقد خرجوا من امامته لأنهم لا يأمنون التقرير تانياً فانه عبد الحق (ص) وفصل مأوم من غير صغير أو طريق (ش) يعني أن المأوم يجوز له الاقتداء بالامام ولو كان بينهما فاصل من غير صغير أو طريق والمراد بالصغير ما يأمنون معه عدم سماع قوله أو قول مأومه أو رؤية فعل أحدهما ومنع أبو حنيفة كل فاصل (ص) وعلو مأوم ولو بسطح لا عكسه (ش) يريد أن يجوز للمأوم أن يصلي في مكان مرتفع ولو كان سطحاً في غير الجمعة ولا يجوز للامام أن يصلي على مكان مرتفع عن مكان المأوم وهو مراده بالعكس وبعبارة أخرى وعلو مأوم أي وكان يضبط أحوال الامام من غير تعذر فلا يشكل بکراهة اقتداء من بأبي قيس عن في المسجد الحرام لأن ذلك قد يتعذر عليه ضبط أحوال امامه فلو فرض التعذر أو عدمه فيهما استويا وظاهر كلام المؤلف أن القول الذي أشار إليه بلو في قوله ولو بسطح هو عدم الجواز وما نقله الشارح ليس فيه إلا الكراهة نعم ما نقله تت عن صاحب الاشراف المنع فقف عليه (ص) ويثبت بقصد امام ومأوم به الكبر (ش) يعني أن الامام إذا قصد بالارتفاع ولو يسيراً التكبر على المأومين أو قصد المأوم به ذلك بطلت صلاتهما وأما مع عدم قصد فلا بطلان للامام وإن حرم عليه كما مر إلا أن يكون يسيراً كما يأتي فيجوز للمأوم مع جوازه وإن كثر وأحسن النسخ نسخة لقصد باللام ويليه نسخة الباء لأنها السببية وأقبحها نسخة الكاف على جعلها التشبيه لأنها تقتضي بطلان صلاة الامام بالعلو ولم يقصد التكبر وهو قول لكنه ضعيف وتصح على جعلها للتعليل على حد قوله تعالى كما هذا كم وقوله به أي بالعلو المطلق لا العلو بسطح وقوله إلا

بكثير

(الخ) فينتد بكون الفصل بالكبر غير جائز كما صرح به بعض الشراح (قوله فلا يجوز للامام الخ)

أي يكره على المعتد وقيل بالمتنع هذا ما لم يقصد الكبر والاحرم قطعاً وبطلت ومحل ذلك بقصد ثلاث أن لا يكون لتعليم وأن يكون دخل الامام على ذلك وأن لا يكون ضرورة فان كان لتعليم كصلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر أو لم يدخل على ذلك بأن كان ابتداء الصلاة وحده على مكان مرتفع فجاء من صلى أسفل منه أو دخل عليه لضرورة كضييق مكان ونحوه جاز (قوله لأن ذلك قد يتعذر الخ) فالتعذر محقق ولذلك كره ولو تحقق أو غلب على الظن حرم (قوله وإن حرم) ضعيف إذ المعتد الكراهة (قوله وأحسن النسخ نسخة لقصد باللام) لأنها ظاهرة في التعليل أقول لا ينبغي أن الباء السببية وهي ترجع للتعليل فأوجه الاحسنة إلا أن يقال إن اللام ظاهرة في التعليل ظهوراً فو بخلاف كون الباء السببية فليست كذلك فتأتي لغيرها كالتعديبه (قوله به أي بالعلو) ظاهرة لو قصد الكبر

بتقدمه الامامة أو قصد الكبر لتقدمه على آخر فلا تكون باطلة والتعليل بنقض التكبير يقتضي البطلان واعتمده بعض الشيوخ (قوله والافضل الخ) أي فيكون قوله وجازت بمعنى خلاف الاولى بمعنى أن الاقتداء به خلاف الاولى (قوله الاقتداء بصوت المسمع) هذه مرتبة وقوله وأولى صوت الامام مرتبة ثانية ورؤية الامام والمأموم مرتبتان لأن أعلاهما رؤية فعل الامام فسماع قوله فرؤية فعل المأمومين فسماع قولهم ﴿تنبه﴾ لا يخفى أن ظاهر المصنف (٣٧) جواز الاقتداء به ولو صغيراً أو امرأة أو غير

مصل أو غير متوض وهو ما اختاره البرزلي واختاره اللقاني وحكي البرزلي عن بعض شيوخه الصحة في الاربع واستظهر الخطاب الصحة في الايمن ليس مصلياً أو غير متوض (قوله فصلاً وتفصيلاً لا تقول به) أي فقالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد ذلك كراهة أو الذكراً والاعلان فصلاته صحيحة وان لم يكن له قصد فباطلة فتدبر (قوله مسامحة) أي لو أريد به ظاهره وأما حيث أريد به المعنى الذي ذكره الشارح فلا مسامحة (قوله أي وشرط صحة الخ) المناسب أن يقول وشرط صحة الاقتداء وقوعه أولاً ومصب الشرطية قوله أولاً (قوله فليس الخ) ظاهره أن المتفرع الصدورتان وليس كذلك بل الثانية لا تدخل لها في التفريع (قوله لانه) تعليل التقدير أولاً وحاصله أنه لا يمكن وجود الاقتداء بدون نية فكيف يقول وشرط الاقتداء نيته المفيد امكان وجود الاقتداء بدون نية وحاصل الجواب أن الشرطية منصبة على الاولية (قوله فهو مأموم) أي مقتضى به وقوله فهو منفرد أي ليس بمقتضى وقوله وحصلت له نية الخ الاولى أن يقول وحصل الاقتداء وقوله

بكثير مستثنى من قوله لا عكسه سواء حمل على المنع أو الكراهة فكان الاولى وصله به لان الموضوع مع عدم قصد الكبر وفي كلام الطخيني نظر حيث جعله مستثنى من قصد الكبر وقد علمت بطلان الصلة مع قصد مولو بالعلو اليسير ثم ان مثل الشبر عظم الذراع من طي المرقق الى مبد الكف وينبغي أن يراعى الذراع المتوسط (ص) وهل يجوز ان كان مع الامام طائفة كغيرهم تردد (ش) أي ان ما ذكره أولاً من عدم الجواز في قوله لا عكسه سواء حمل على الكراهة أو على المنع اختلف هل ذلك مطلقاً سواء كان مع الامام طائفة من المأمومين أو كان وحده وهو ظاهر المذهب أو محل النهي اذا كان وحده في المكان المرتفع وأما ان كان معه غيره فلا منع حيث كان الغير لا من الاشراف بل من سائر الناس أما لو صلى معه طائفة من اشراف الناس فلا يجوز لان ذلك مما يزيد نفراً وعظمة وهذا محترز قوله كغيرهم تردد (ص) ومسمع واقتهاد به أو برؤيته وإن بدار (ش) أي وجازت صلاة مسمع والاقتداء به بصوت المسمع والافضل أن يرفع الامام صوته ويستغنى عن المسمع فانه من وظائف الامام ولا يجوز الاقتداء بصوت المسمع وأولى صوت الامام يجوز الاقتداء برؤية الامام أو المأموم وان كان المقتدى في الاربع بدار والامام خارجها بمسجد أو غيره في غير الجمعة فاشتمل كلامه على أربع مراتب فقوله ومسمع على حذف مضاف أي وجازت صلاة مسمع كما أشرنا له في التقرير بدليل قوله واقتهاد به ومن لازم جوازها صحة العكس فلهذا عدل عن قول ابن الحاجب وتصح وظاهره ولو قصد بالتكبير وسمع الله لمن حده مجرد اسماع المأمومين خلافاً للشاقعية فانهم فصلوا تفصيلاً لا تقول به وفي قوله واقتهاد به مسامحة لان الاقتداء انما هو بالامام أي وجاز للمقتدى أن يعتمد في انتقالات الامام على صوت المسمع ولما فرغ من شروط الامام اتبعها بشروط الاقتداء وهي ثلاثة نية الاقتداء والمساواة في الصلاة والمتابعة في الاحرام والسلام وبدأ بالاول منها بقوله (ص) وشرط الاقتداء نيته (ش) أي وشرط صحة صلاة المأموم نية اتباع امامه أولاً فليس للنفرد أن ينتقل للجماعة ولا العكس فلا فائدة لهذا الشرط الا في عدم الانتقال ولذلك فرغ عليها ابن الحاجب فلا ينتقل منفرد للجماعة كالعكس وكان الاولى أن يفرع قوله ولا ينتقل الخ بالفاء على هذا كما فعل ابن الحاجب لانه لا يتصور وجود الاقتداء بدون نية فان من وجد شخصاً يصلي ونوى الاقتداء به فهو مأموم وحصلت له نية الاقتداء وان نوى أنه يصلي لنفسه ولم ينو الاقتداء به فهو منفرد وصلاته صحيحة ان قرأ وأبطلت من ترك القراءة لا لترك نية الاقتداء في أي صورة يحكم بأنه مأموم ولم ينو الاقتداء وتبطل صلاته (ص) بخلاف الامام ولو بجنازة (ش) أي بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطاً في صحة الاقتداء به ولا في صحة صلاته ولو بجنازة اذا الجماعة ليست شرطاً في صحته بل شرط كمال (ص) الجماعة وجعاً

فهو منفرد أي ولم يحصل الاقتداء (قوله في أي صورة) استفهام انكاري أي لا توجد صورة ﴿تنبه﴾ نية الاقتداء لا يشترط أن تكون حقيقية لان الحكمة تكفي كانتظار المأموم امامه بالاحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لاجاب بأنه مؤتم والاولى أن نية مبتدأ وشرط الاقتداء خبره لان القاعدة في المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين أن يجعل الاعرف مبتدأ ونية أعرف لانه مضاف للضمير وشرط مضاف للحلي بال والضمير أعرف من الحلي بال وهذا على ما في أكثر النسخ وفي أقلها وشرط للاقتداء نيته يجعل شرط فعلاً مبنياً على مفعله (قوله بخلاف الامام) أي بخلاف امامة الامام لان الذي يقابل الاقتداء الامامة (قوله الجماعة الخ) لا يخفى أن النية الحقيقية تكفي فتقدم الامام في الجمعة والاستخلاف دال عليها فاشترط النية في صحة الصلاة في هذه الاربع وفي حصول

فضل الجماعة لا فائدة فيه ويوجب بأن المراد أن لا ينوي الاتفراد (قوله نية الجمع عند الأولى) فلو تركها فصلاته صحيحة لأنها واجبة غير شرط (قوله فلو ترك نية الإمامة) أي فيها ما قلنا تركها في الثانية فقط بطلت الثانية فقط والظاهر أنه لا يصليها قبل الشفق أي للفصل بأربع ركعات التي بطلت وأما أن تركها في الأولى ونيته الجمع فانها تبطل اذ صحتها مشروطة بنية الإمامة هذا ما أفاده في ك (قوله) فإن لم ينو الإمامة) وذكر عرج خلافا فقال ما حاصله أنه إذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته لتلاعبه لأن رضاه بكونه مستخفا يقتضي نية إقامته ما ينافية دونهم بل جواز اتعابهم (٣٨) اذ إذا ولا يضرهم في ذلك اقتداؤهم به وفي البرموني أنه إذا لم ينو

الإمامة في هذه المسائل فصلاة المأمومين باطلة وأما صلاة الإمام فصحيحة في الاستخلاف غاية أنه منفرد وبطلان عليه أيضا في غير الاستخلاف ولم يعز كل لتقل والقياس بطلانها عليه وعليهم لربط صلاتهم بصلاته حين الاستخلاف (قوله لتلاعبه) أي التناقض لأن كونه خليفة يتنافى كونه ملاحظا أنه مأموم وملاحظ أنه مأموم تنافي كونه خليفة الإمام بقول كذا رضاه بالاستخلاف نية الإمامة فعدم نية الإمامة مناف له فهو تلاعب فقضيته البطلان زاد في ك فلا بد أن ينوي عند قصده الإمامة رفض المأمومية (قوله) ان اقتدوا بالإمام) الاحسن بالمستخلف (قوله للإمام) أي ان الإنسان إذا نوى الاتفراد ثم جاء من صلى خلفه حصل للمأموم فضل الجماعة دون الإمام (قوله) في بعض الوجوه) وهو عدم شيء والحاصل أن عدم صحة الصلاة وجه وعدم فضل الجماعة وجه آخر وعدم شيء وجه ثالث وهو المراد (وتتبعه) الزمان عرفة على قول الأكثر ان يعيد الإمام في جماعة ونحوه لابن عبد السلام

وتخوفا ومستخفا (ش) يعني أنه لا يشترط نية الإمامة إلا في أربعة مواضع أحدها إذا كان إماما في الجماعة لأن الجماعة شرط في صحتها فيلزمه أن ينوي الإمامة والابطلت عليه لاتفراده وعليهم لبطلانها عليه فانها بالجمع ليللة المطر خاصة لأنه لا بد فيه من الجماعة وان كان الإمام الراتب يجمع وحده وتحصل له فضيلة الجماعة لأن هذا اختصاصية للإمام بخلاف غيره من بقية الجوع كالجمع بعرفة وغيره فلا يشترط فيها الجماعة إذ لا انسان أن يجمع فيها بنفسه ثم ان المؤلف لم يبين هنا هل نية الإمامة مشترطة لكل من الصلاتين أو للثانية فقط وذكر في التوضيح ان نية الجمع عند الأولى وأما نية الإمامة ففيل تكون عند الثانية لظهور أثر الجمع فيها وقيل في الصلاتين اذ لا يعقل الجمع الا بين اثنين انتهى والمشهور الثاني فلو ترك نية الإمامة بطلت الثانية على الأول وبطلت معها على الثاني ثالثها الصلاة في الخوف الذي أدبت فيه على هيئتها بطائفتين اذ لا تصح كذلك الا بجماعة فان لم ينو الإمامة بطلت على الطائفتين وعلى الإمام رابعها الإمام المستخلف يلزمه أن ينوي الإمامة ليميز بين نية الإمامية والمأمومية اذ شرط الاستخلاف أن يكون خلف الإمام جماعة فلو لم يكن خلفه الا واحد لم يصح له الاستخلاف فان لم ينو الإمامة فصلاته صحيحة غايته أنه منفرد الا أن ينوي كونه خليفة الإمام مع كونه مأموما فتبطل صلاته للتلاعب وأما صلاة من خلفه فتبطل عليهم ان اقتدوا بالإمام والا فلا ولما كانت نية الإمامة في الأربع السابقة شرطا في صحتها بحيث تنعدم بعدمه وفضل الجماعة كذلك ينعدم حصول الفضل للإمام بعدمه عند الأكثر وان لم يكن شرطا في صحة الصلاة نفسها والتشبيه بكون في بعض الوجوه صح تشبيهه بها بهذا الاعتبار بقوله كفضل الجماعة أي شرط حصول الفضل للإمام في كل صلاة نية الإمامة ولو في الاثناء سواء كان راتبا أم غيره هذا هو المراد واختار الخمى من عند نفسه في الفرع الأخير وهو قوله كفضل الجماعة خلاف قول الأكثر وان فضل الجماعة يحصل للإمام أيضا ولا يعيد في جماعة ولولم ينو الإمامة (ص) ومساواة في الصلاة وان بأداء أو قضاء أو بظهيرين من يومين (ش) هذا معطوف على نيته أي وشرط الاقتداء بنية ومساواة ومتابعة أي مساواة في عين الصلاة المقسدى به فيها الا ما يستثنيه بعد فلا يصلي فرض خلف تنقل وظاهره لا يصلي فاذا أربع ركعات خلف مفترض لأنه فرض خلف فرض مغاير له وأما المندورة خلف الساقلة فلا تصح وهو ظاهر المازري تردا أصحابنا في نادر ركعتين صلاهما خلف متنقل وأجزاء بعض شيو خنا على إمامة الصبي ورد بانحدانية الفرض ولا يصلي ظهر خلف عصر ولا عكسه فلو ظن المساواة فأحرم فتبين خطؤه ككتمان الإمام في ظهر فأحرم فاذا هو في عصر ففيل يقطع ويستأنف

ولا أحد يقول بذلك والارجح ما اختاره الخمى قال بعضهم والظاهر على قول الأكثر أن نية الإمامة لا يشترط أن تكون من أول الصلاة فمن افتتح الصلاة وحده قد حبل معه آخر فنوي أن يؤمه في بقية صلاته يحصل له فضل الجماعة (قوله على إمامة الصبي) أي وإمامة الصبي البالغين في الفرض فيها قولان بالصحة والبطلان والراجح البطلان (قوله ورد بانحداد) أي بأن هذا قياس مع الفارق فان إمامة الصبي نية الفرض متحدة ونوقش بأن الصبي لا ينوي الفرض ويوجب بأن المراد نية الصلاة الموصوفة بكونها فرضا في الجملة أو المراد نية الصلاة المعينة (قوله ويستأنف) أي الصلاتين كافي الخطاب (أقول) ذكر عرج فيما تقدم ان من أقيمت عليه العصر وعليه الظهر قبل يخرج ويصلي الظهر وقيل يدخل معه حينئذ نية النقل أربعاه فاذا علمت ذلك فقوله الخطاب ويستأنف

الصلاتين أي خارج المسجد على القول الاول (قوله والذي يأتي على ما في المدونة الخ) حاصله أن الذي في المدونة يتمادى إلى تمام الصلاة وما هنا يتمادى إلى تمام ركعتين أن لم يتذكر بعد ثلاث ولا شفعا بأخرى فإذا علمت ذلك فقول الشارح والذي يأتي على ما في المدونة من التمداد إلى تمام الصلاة أن يتمادى هذا إلى تمام ركعتين انما هو اتيان في الجملة لا من كل وجه والاعتداد بتمام الصلاة وانما لم يأت من كل وجه لاختلاف النية في مسئلتنا لأن نية الامام مخالفة لنية المأموم ويظهر من ذلك ترجيح القول الاول الذي هو القول بالقطع فقد قال في ذلك وجد عندى مانصه وقد يقال ان الظاهر هو القول الاول ولا يقاس على من يصلى العصر خلف الامام ثم يذ كر الظهر لان نيته موافقة لنية امامه بخلاف تلك وفرق بينهما وقوله في الذي يذ كر الظهر حال من ما في قوله ما في المدونة أي حالة كون الحكم الذي في المدونة واردا في شأن الذي يذ كر الخ وقوله يتمادى المقصود منه الحديث وهو خبر لم يتدأ محذوف والتقدير وهو التمداد وقوله أن يتمادى خبر الذي (قوله حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء) وظاهره ولو كان الاداء والقضاء بالنسبة للامام والمأموم كاقتران المالكي في ظهر شافعي بعد دخول وقت العصر اه وجد عندى مانصه لان الظاهر عند الشافعي قضاء والظاهر أن العبرة باعتقاد المأموم وان اقتداءه صحيح والا فيلزم بطلان صلاة الجمعة خلف الشافعي حيث كانت مسبوقه بغيرها اه (قوله أي في عينها) أي كظهر وظهر مثلا وقوله وفي زمنها كيوم أحد مثلا وفي صفتها اداء وقضاء فاذا كانت ظهر من يوم الأحد مثلا وصلى المالكي خلف شافعي بعد العصر مثلا فصلاة المالكي خلف الشافعي باطلة لانهما (٣٩) وان اتفقا في عين الصلاة وفي زمنها الا انهما اختلفا

في الصفة لان الشافعي قاض والمالكي يؤدي ذكره بعض شيوخنا (قوله وفي تقرير الشارح الخ) نصه في الصغير هو عطف على المبالغة أي ويشترط أيضا أن يتحدا في القضاء المقتدى به اه وقال في الاوسط أي وعما هو شرط في الاقتداء أن تتحد صلاة الامام والمأموم في الاداء والقضاء فلا يصلى فائتة خلف من يصلى وقنية ولا العكس ويجوز أن يصلى ظهرا فائتة خلف من يصلى ظهرا فائتة ولو كانا من يومين مختلفين وهما متحدان في الفوات وغيره وهذا هو الصحيح وهو قول عيسى وقال سند

والذي يأتي على ما في المدونة في الذي يذ كر الظهر وهو مع الامام في العصر يتمادى هذا إلى تمام ركعتين عقد ركعة أم لا فان ذكر بعد ثلاث شفعا بأخرى قاله ابن رشد وكتبت بطل صلاة المأموم اذا حصلت المخالفة في عين الصلاة المقتدى فيها لصلاة امامه كما مر تبطل صلاته أيضا اذا اتحدت الصلاة لكن حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء كظهر أو من خلف ظهر اليوم وعكسه أو حصلت المخالفة بظهورين مثلا فائتتين من يومين فلا يصلى قاضى ظهر السبب خلف قاضى ظهر الاحد ولا عكسه ويعيد المأموم فقول المؤلف ومساواة أي في الصلاة أي في عينها وفي زمنها وفي صفتها اداء وقضاء فقوله وان باداء أو قضاء مبالغة في مفهوم قوله ومساواة في الصلاة أي فان حصلت مخالفة في الصلاة بطلت وان كانت المخالفة باداء أو قضاء وكانت المخالفة بسبب ظهورين من يومين ولا مفهوم لظهورين ولو عبر بصلاتين كان أعم وفي تقرير الشارح الكبير والوسط لقوله أو بظهورين بالصحة بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير (ص) الانفلا خلف فرض (ش) هذا مستثنى من قوله ومساواة في الصلاة أي انه يشترط أن يتحد فرضهما الا في مثل هذه المسئلة لا ارتفاع رتبة الفرض عن النفل بناء على جواز النفل بأربع أو في سفر كما في ابن عرفة وهو يقتضى أنه لا يصلى ركعتين نفلا خلف أخيرتي الظهر ولا يصلى النافلة أربع خلف من يصلى الظهر أي انه يكره ذلك لانه من باب الاقتداء بالواصل

لا يجوز الا اذا كانا من يوم واحد اه ونحوه في الكبير قال الخطاب وما جل عليه كلام المصنف في هذين الشرحين فيه نظر والصواب ما في الصغير (قوله هذا مستثنى من قوله ومساواة) أي من مفهومه وكأنه قال ويشترط اتحاد الفرض فلا تصح الصلاة عند عدمه الا في مثل هذه الصورة (قوله أن يتحد فرضهما) المناسب صلاتهما (قوله بناء على جواز) كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يعقل نفل خلف فرض اذا الفرض الذي يأتي وقت النافلة لا يكون الا أربعة مع أن عندنا النفل اثنتان فأجاب بقوله بناء على الخ (قوله بناء على جواز النفل بأربع) أي جوازه من غير كراهة والمذهب أنه مكروه بأربع لان عياضا في قواعد جعل السلام من ركعتين من مستحبات النفل وفي التأخير الاختيار في النفل مثني مثني قاله محشي نت وتأمله وقال عب بناء يحتمل عندنا ويحتمل عند أبي حنيفة فهو كقول المصنف لطهارة الارض بالخفاف (قوله وهو يقتضى) أي من حيث اقتضاه على الامرين المذكورين وهما جواز النفل بأربع أو في سفر (قوله أنه لا يصلى ركعتين نفلا الخ) الظاهر الكراهة ثم هذا حكم الاقدام وأما بعد الوقوع فيصح فاذنواها أربع خلف أخيرتي الظهر فله أن يقتصر عليهما ويسلم مع الامام كما في النفل بل يفيد أنه مأثور بذلك فاذا دخل معه من أولها أتم أربعها وكذا ان نوى اثنتين مع علمه بأنه في أولها فان نوى اثنتين يظن أنه مسافر فتبين أنه مقيم أتم أربعها لان الاعمال أربعها لا يتوقف على نية كما يدل عليه الحمى أو يحدث نية كما اذا اقتدى بواصل وتر غير عالم وقد نوى الشفع فقط (قوله لا يصلى النافلة أربع الخ) فيه شيء بل يقتضى لانه قد بناء خصوصا وقد قال ثم ان قول ابن عازي الخ (قوله لانه من باب الاقتداء بالواصل)

أي عن يصلي النقل أربعاً أي يصل النقل بعضه ببعض فصل ركعتين بر كعتين ولا يسلم بينهما ولا يدمن حذف في العبارة أي من تشبيه باب الاقتداء الخ لأنه هنا الامام مفترض لا منتقل (قوله على ما يظهر الخ) أي من قوله بناء على كذا فيقتضي أن خلاف كذا هو الاقوى (أقول) لا يخفى صحة هذا إلا أن المصنف لما قال الانفصال خلف فرض ثم قال بناء الخ يكون مقادير الانفصال خلف فرض فجائز بناء على جواز النقل أي أن الجواز في مسئلتنا مشهور مبني على ضعف ولا غرابة في ذلك فقوله على ما يظهر قد ظهر خلافه (قوله ومن ظاهر نقل المواق) نص المواق بعد قول المصنف الانفصال خلف فرض التلقين للمأموم المنتقل أن يأتي بمقتضى ابن عرفة بناء على جواز النقل بأربع أو في سفر اه فكللام ابن عرفة من جهة نقل المواق (قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت من أن ذلك جائز) فيه ان تت نقل كللام ابن عرفة بذاته فكيف يظهر هذا وأما قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح فسلم ونصه نقلاً عن الكافي وجائز للتنقل أن يأتي عن يصلي الفرض (قوله مبني على أن الاستثناء في كلام المؤلف يفيد الجواز) وكان المصنف قال الانفصال خلف فرض فجائز بناء على جواز النقل بأربع فيكون مشهوراً مبني على ضعف (قوله وأما على أنه يفيد الصحة الخ) لا يخفى أن هذا هو الذي يفيد المصنف لأن قوله ومساواة (٤٠) معطوف على قول المصنف نية أي وشرط الاقتداء بنية ومساواة أي وشرط

وهو مكره على ما يظهر من كلام ابن عرفة هنا ومن ظاهر نقل المواق وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت وبعضهم من أن ذلك جائز ثم ان قول ابن غازي ابن عرفة بناء الخ مبني على أن الاستثناء في كلام المؤلف يفيد الجواز وأما على أنه يفيد الصحة فلا يظهر (ص) ولا ينتقل منفرد للجماعة كالعكس وفي مريض اقتدى بمثله فصيح قولان (ش) أي انما لم ينتقل المنفرد للجماعة لأن نية الاقتداء فات محلها وهو أول الصلاة وأما العكس وهو كون من في الجماعة لا ينتقل إلى الانفراد عنها فلا نية قد ألزم نفسه حكم الاقتداء وبقولنا لا ينتقل من في الجماعة عنها يندفع الاعتراض بما لو طرأ على الامام عذر ولم يستخلف فانه يجوز للمأموم فيه أن يتم أو إذا لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة واختلف في المريض اذا اقتدى بمثله فصيح المأموم فقبل يجب عليه الائتمام معه قائماً لدخوله بوجه جائز وقبل يجب عليه الانتقال عنه ويتم منفرداً اذا لا يقتدى قادر بعاجز قولان ليعني بن عمر وسحنون وقول تت وجوازه ويتم اذا خلاف النقل وقوله ولا ينتقل منفرد للجماعة مفرع على قوله وشرط الاقتداء نية ليس له محترز الا هذا كما تقدم التنبيه عليه وقوله كالعكس لا يدخله في التفريع والاحتراز وقوله كالعكس أي لا ينتقل عن الجماعة إلى الانفراد أي مع بقاء الجماعة فلا ينتقض بمسائل الخوف والاستخلاف والسهو والرعاف وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله كالعكس على أحد القولين (ص) ومتابعة في احرام وسلام (ش) هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لامامه في الاحرام والسلام أي بأن يفعل كلاهما بعد فراغ الاسام منه ولما كان عدم المتابعة يصدق بصورة السبق المتفق على البطلان فيها وبصورة التساوي المختلف فيها ذكر مختار من ذلك الخلاف بقوله (فالمساواة) للامام في واحد منهما وهي

صحته (قوله قد ألزم نفسه حكم الاقتداء) أي حكمها هو الاقتداء فالإضافة للبيان (قوله لا ينتقل من في الجماعة عنها) سيأتي أن الجواب انما هو بزيادة أي مع بقاء الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة) فيه أنهم انتقلوا عن الجماعة فلا يتم الجواب الا بزيادة أي مع بقاء الجماعة (قوله ويتم منفرداً) والظاهر أنه لا يصح الاقتداء به لانه كالسبوق اذا قام لانعام صلاته واعلم أن مفهوم قول المصنف بمثله أن المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صح المقتدى وان المريض اذا اقتدى بمثله فصيح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بمثله ثم مرض للمأموم فتصح صلاته في الصور الثلاث وأما الصحيح اذا اقتدى بمثله ثم

مرض الامام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن زكن (قوله ولا ينتقل منفرد) أي بأن يحول نيته من القذية إلى المأمومية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير اماماً فجائز واعلم أنه اذا انتقل المنفرد للجماعة وعكسه كما قال المصنف فالصلاة باطلة قال عجم ويؤخذ من هذا صحة صلاة منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يلزم عليه انتقال منفرد للجماعة على أن يكون مأموماً على أنه قد يقال انه لم ينتقل للجماعة لانه حين نية الانتقال لم يكن من انتقل اليه جماعة لتوقف الجماعة على امام كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فلا ينتقض بمسائل الخوف) أي فان الطائفة الاولى انتقلت عن الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والاستخلاف) تقدم قريبا أن الامام اذا حصل له عذر فاللأموم أن يتم منفرداً فهو لم ينتقل للانفراد مع بقاء الجماعة (قوله والسهو) من افرلده ما اذا سها حتى صلى الامام الركعتين الاخيرتين فان المأموم يصلي ما عليه منفرداً فهو انتقل من الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والرعاف) كما اذا ذهب يغسل الدم ووطن أنه اذا رجع لا يدرك بقية صلاته فانه يتم في موضع غسل الدم منفرداً فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقاء الجماعة في تلك الحالة بمنزلة الذين انقضت صلاتهم بالفعل (قوله على أحد القولين) أي ان معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فبرده عليه ان هذا الانتقال عن الجماعة فأجاب بأن المسئلة ذات قولين وهذا

الجواب لا يظهر فلو قال بأن القاعدة ليست كلية بل أغلبية لكان أحسن (تبيينه) وعلى القول الأول فيخص قوله وبما جاز عن ركن بما اذا دخل على ذلك ابتداء (قوله بأن يشرع الخ) لا يخفى أن هذا تصوير للصاحبة تفسير مراد لا بتفسير حقيقة قال في ك وما فسرنا به المساواة من أن المراد بها أن يشرع المأموم قبل انقضاء تكبيرة الامام أو سلامه وليس المراد بالمساواة أن يساويه في الابتداء بحيث لو ابتداء بعده صححت وإن أتم معه أو بعده كما في البيان هو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا فأتى بالفاء المقتضية للتعقيب فإذا شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الامام كان مساواة اهـ والحاصل انه على تفسير المساواة بهذا التفسير يكون معنى السبق أن يفعله قبل فراغ الامام منه وإن شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الامام أي ويتم بعد فراغ الامام كان مساواة هذا على غير كلام البيان وأما على كلام البيان الآخر فالسبق أن يسبق نطقه نطق الامام والمساواة أن يقارن في الزمن نطقه نطق الامام والمتابعة أن يسبقه امامه في الاحرام ولو بحرف وفي السلام كذلك بقيد أن يختم معه أو بعده (قوله وان يشك في المأمومية) هذا اذا كان جازما بالمأمومية قال في ك وانظر ما المراد بالشك هل على بابيه من أنه التردد بين أمرين على السواء كما عليه الاصوليون أو مطلق التردد كما تقدم انه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه قاله البرموني (قوله مبطله) أشعر بأنها لا تحتاج الى سلام كما قال مالك وفي الشيخ أحمد الزرقاني لا بد من السلام لهذا الاحرام كما قال سخنون واختاره (٤١) بعض المتأخرين انظر عب (قوله في كونه اماما

أو مأموما) أي أو هذا أو مأموما أو فذا أو اماما أو مأموما وكذا يقال في قوله وان شك أحدهما الخ ومفهوم ذلك لو شك أحدهما في الامامة والفدية لا تبطل بسلامه قبل الآخر وكذا لو شك كل منهما في الامامة والفدية ونوى كل منهما امامة الآخر صححت صلاتهما سواء تقدم سلام أحدهما على الآخر أم لا وهذا ما لم يقتد أحدهما بالآخر والابطلت صلاة المقتدى لتلاعبه (قوله وحمل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان) ونصه هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لامامه في الاحرام والسلام لان عدم المتابعة

ان يصحب نطق المأموم نطق امامه بأن يشرع المأموم قبل تمام الامام من الاحرام والسلام (ص) وان يشك في المأمومية مبطله (ش) بأن شك كل منهما في كونه اماما أو مأموما كرجلين أتم أحدهما بالآخر فشك في تشهدهما في الامام منهما وسلم معا بطلت عليهما وان تعاقبا صححت للثاني فقط وان شك أحدهما في كونه اماما أو مأموما دون الآخر وسلم الشاك قبل سلام الآخر فصلاته باطلة وأما ان سلم بعده فصلاته صحيحة وكلام المؤلف شامل لذلك وانما بالغ على مسألة الشك المذكورة لئلا يتوهم متوهم فيها الاجراء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس الامر اماما وحمل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي يتعين المصير اليه وحاصله انه ان ابتدأ قبله بطلت صلاته وان أتم بعده وان ابتدأ بعده بان سبقه الامام ولو بحرف وأتم بعده أو معه أجزاء قول واحد فبما وان ابتدأ بعده فاتم معه أو بعده ففعل الخلاف والراجع البطلان والاختيار ان لا يحرم المأموم الا بعد أن يسكت الامام قاله مالك وحكم السلام في ذلك حكم الاحرام (ص) لا المساواة (ش) هذا الخراج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطله في الاحرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فورا وان كان خلاف الاولى كما مر (ص) كغيرهما لكن سبقه ممنوع والا كره (ش) ضمير التثنية راجع للاحرام والسلام وهو مشبه في عدم البطلان والمعنى أن غير الاحرام والسلام كالركوع والسجود ونحوهما لا تبطل الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر ممنوع ومساواته فيها

(٦ - خروشي ثاني) فيهما منافية للاقتداء فلو أحرم معه وهو مراد بالمساواة أبطل على نفسه قاله مالك في كتاب ابن حبيب وهو أيضا قول محمد وأصبح وقال ابن القاسم تجزئه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان والاول أظهر ثم قال وهذا الاختلاف انما هو اذا أتى بتكبيرة الاحرام معه فاتم معه أو بعده وأما اذا ابتدأ بها قبل فلا تجزئه وان انتهى بعده قول واحد او الاختيار أن لا يحرم المأموم الا بعد أن يسكت الامام قاله مالك اذا علمت هذا ظهر أن ما ادعاه الشارح من قوله وحاصله الخ لم يظهر تأمل (قوله أجزاء قول واحد) لا يخفى انه على الطريقة الاولى متى شرع المأموم قبل تمام الامام بطلت صلاته مطلقا ختم معه أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لا تصح الصلاة الا بعد فراغ الامام فقط فالصورتان المحكومتان بصحة الصلاة قول واحد على كلام البيان محكوم ببطلانهما على الطريقة الاولى فكيف يقول صاحب البيان قول واحد او يمكن أن يقال قول واحد من أهل هذه الطريقة أي التي ذهب اليها صاحب البيان (تبيينه) تلك الصور التسع على كلام البيان جارية في كل من الاحرام والسلام عدا أوجهها مطلقا وفي الساهی فيما يتعلق بالاحرام فيلغى احرامه قبله أو معه سهوا أو أمان سلم قبل سهوا فيسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الامع الطول بطلت ومفهوم قول الشارح أتم معه أو بعده لو أتم قبله فسدت (قوله وهي المتابعة فورا) أي يأتي المأموم بالاحرام والسلام بعد انتهاء فعل الامام من غير فصل لطيف فلا تبطل (قوله كما مر) أي في قوله والاختيار أن لا يحرم أي والاختيار والافضل أن لا يحرم (قوله كالمساواة والمساواة) الكاف استقصائية لا تدخل شيئا (قوله لكن سبقه فيما ذكر ممنوع) ولا تبطل به الصلاة حيث أخذ فرضه مع الامام وأما ان لم يأخذ فرضه

فتبطل ووضح ذلك عجم بقوله فبان مما ذكرنا أن من سبق الإمام في فعل الركن عمداً كأن يفعل الانحناء للركوع والرفع منه قبل ركوع الإمام عمداً أو يفعل ما ذكر من الانحناء للركوع قبل ركوع الإمام أو يفعل الرفع بعد انحناء الإمام عمداً أو ينحني بعد انحناء الإمام ويرفع قبل رفعه فيه ما ولم يأخذ فرضه معه فيهما فان صلاته تبطل لذلك وسواء كان خفضه للركوع فيها عمداً أو سهواً وهذا لا شبهة فيه اهـ وقوله لم يأخذ فرضه أي بأن لم يطمئن فالأطمئنان هو أخذ الفرض (قوله أي سبق المأموم) هو من إضافة المصدر إلى الفاعل وقوله أو الإمام هو من إضافة المصدر إلى المفعول (قوله لا سهواً أو غفلة) جعل السهو والغفلة متباينين بناء على ما تقدم له مع أن ذلك لا يصح هنا فالأحسن الذهاب إلى أنهم ما مترادفان لأنه المناسب للقيام (قوله وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق) قال عجم وهو يفيد ترجيحه (قوله على المشهور) سياق مقابلة وإن مقابله هو المعتقد (قوله وإنما المقصود منه الركوع والسجود) أي وحيث كان المقصود الركوع والسجود فلا يرجع حيث انخفض (٤٢) ولاجل ذلك يؤمر الراجع بالعود لاجل حصول المقصود

الذي هو الركوع والسجود والحاصل أنه إنما أمر بتلك التفرقة لأنها مفيدة للمقصود الذي هو الركوع والسجود لأن الرفع إذا رجع يرجع للركوع والسجود وإذا انخفض ينخفض للركوع والسجود (قوله والموضوع أنه أخذ فرضه) هذا أمر تبط بقوله قيل بسن وقيل يجب قال عجم والحاصل أن من رفع من الركوع أو السجود قبل إمامه سواء انخفض لهما أيضاً قبل أم لا فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما مع الإمام وتارة يكون بعده فإن كان رفعه بعد أخذ فرضه معه فإن صلاته صحيحة ولو فعل كلاهما انخفض والرفع عمداً يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وإن كان رفعه قبل أخذه معه فإن كان عمداً بطلت صلاته لأنه متعمد ترك ركن حيث اعتد بما فعل ولم يعده فإن لم يعتد بما فعله وأعاد فقد تعد زيادة

مكرهه كسبقة في الأقوال كما قاله ابن ناجي في شرحه على الرسالة والاولى أن يفعل ما ذكر بعده ويدركه فيها بقوله كغيرهما تشبيه في عدم البطلان على حذف مضافين أي كعدم متابعة غيرهما ما أي غير الاحرام والسلام كالركوع ونحوه وعدم المتابعة هو المساواة والمساواة وقوله لا يمكن سبقة مصدر مضاف لفاعله أو مفعوله أي سبق المأموم أو الإمام في غير الاحرام والسلام ممنوع أي فعله عمداً لا سهواً أو غفلة لأنهما لا يتصفان بالمنع (ص) وأمر الراجع بعوده أن علم ادراكه قبل رفعه لأن خفض (ش) لما ذكر أن السبق في غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك بقوله وأمر الخ والمعنى أن من رفع رأسه قبل إمامه في ركوع أو سجود يظن أن إمامه رفع وقد كان أخذ فرضه معه فإنه يسبق في حقه وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق أن يرجع راجعاً أو ساجداً ولا يفتن بنظره أن علم ادراكه الإمام قبل رفعه والافلا يرجع بخلاف ما لو خفض قبل إمامه ركوع أو سجود بعد أخذه فرضه من القيام المنخفض منه فإنه لا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حتى يأتيه الإمام على المشهور لأن الخفض غير مقصود في نفسه بخلاف في المذهب وإنما المقصود منه الركوع والسجود وقوله وأمر الراجع أي سهواً أو أعمداً فقد تقدم في قوله لكن سبقة ممنوع والا كره ويعلم منه أنه يؤمر بالعود وقوله لأن خفض أي وهو يعلم ادراكه فيما فارقه منه والاستتوت المستثنان وما ذكره المؤلف من التفرقة بين الرفع والخفض هو المشهور كما قاله ابن عمر ونقله الطخيني ولكن مقتضى ما في ابن غازي والمواق أن الخفض كالرفع وهو المفعول عليه كما يفيد كلامه والموضوع أنه أخذ فرضه مع الإمام قبل الرفع فإن لم يأخذ فرضه قبل رفعه وجب عليه الرجوع اتفاقاً فإن تركه عمداً كان كمن تعد ترك ركن فتبطل صلاته وسهواً كان كمن زوحم عنه المشار إليه بقوله وإن زوحم الخ (ص) ونذب تقديم سلطان ثم رب منزل والمستأجر على المال وإن عبداً كأمراه واستخلفت ثم زائد فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم يسن إسلام ثم ينسب ثم يخلق ثم يخلق ثم يلباس (ش) أي ونذب عند اجتماع جماعة كل يصلح للإمامة تقديم

سلطان

ركن وسواء كان خفضه سهواً أو عمداً وإن كان سهواً كان بمنزلة من زوحم عنه سواء خفض سهواً أو عمداً فإن كان ركوعاً قاتياً به حيث كان يدرك الإمام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الأولى فإن كان من هاتركه وفعل مع الإمام ما هو فيه وباقي به أن كان سجوداً لم يعقد الإمام ركوع التي تليها وانظر ما ذكره ابن رشد من أنه إن رفع قبل إمامه سهواً في صلاته كلها قبل أخذ فرضه في الجميع أنه لا صلاة له هل معناه أنها تبطل أو معناه أنه لا يعتد بما فعله من الركعات وبني على إحرامه وهو الظاهر اهـ والحاصل أنه إذا رفع قبل الإمام وكان قد أخذ فرضه فهي صحيحة والركعة صحيحة مطلقاً لنحني قبل الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً أو بعد الإمام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً فهذه اثنا عشر فإن لم يأخذ فرضه فهي باطلة في ثمانية وهي انحني قبله عمداً أو جهلاً أو سهواً وانحني بعده ورفع قبله عمداً أو جهلاً لا سهواً ففيه التفصيل (قوله ثم رب منزل) يجوز رفعه وجره (قوله كل يصلح للإمامة) أي لاستحقاقها لدخول المرأة ورب المنزل ونحوها فإنها لا تصلح مباشرة

(قوله أو نائبه) فيه جل السلطان على حقيقةته وقال القائل المراد بالسلطان من له سلطنة كان السلطان الأعظم أو نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما أفاده شب فان اجتماعا فاستظهر شيخنا الصغير أن القاضي يقدم لانه الذي يتولى أمر العباد بخلق الباشا (قوله ولو أن غيره أفقه وأفضل) وسيأتي في القولة الآتية ما يخالفه فهم أطريقان جع بينهما (قوله ولو كان غيره) فيه ما تقدم في السلطان من أنه سيأتي بحكي خلافه (قوله لانه أدري بقبلته) نقول والافقه أدري بأحوال الصلاة وكأنت وجهه ما سيأتي (قوله لانا منع الخ) المناسب أن يجعله تعليلا ثانيا (قوله أو المستأجر) قال عب احترازا عن مالك منفعته بعارية فان الظاهر تقديم ربه على المستعير لا واقف مسجد ليس له امام راتب لانه لا ملك له فيه بخلاف غير المسجد من بيت مثلا اه وقال شيخنا الصغير الظاهر تقديم المستعير لو جود العلة وقول عب فان الظاهر لا يسلم له (قوله عبد الخ) أي فيقدم على من بيته غير سيده والاقدم لانه المالك الحقيقة (قوله ولذا استخلف من شاعت) وجوبا كما في تت وندبا كما في الشيخ أحد ولا تنافي ان معنى قول الاول أنها لا تتقدم فلا تنافي انه يندب لها أن تقدم رجلا (قوله وغيرها من الذكور) أي ماعد الكافر وماعد المجنون وماعد المغني عليه ومثل الذكور الممنوع الامامة الخنثى المشكل (قوله فزائد فقه) صادق بصورتين الاولى أن يشتر كافي معرفة الفقه وغيره وأحدهما أن يزيد فقها الثانية أن يشتر كافي معرفة الفقه فقط ويزيد أحدهما في الفقه (قوله ثم أب وعم) أي فيقدم الاب على ابنه ولو كان ابنه (٤٣) أن يذمنه فقها ويقدم العم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أز يذمنه من شرح شب

سلطان أو نائبه ولو أن غيره أفقه وأفضل ثم ان لم يكن سلطان ولا نائبه قرب المنزل المجتمع فيه ولو كان غيره أفقه منه وأفضل لانه أدري بقبلته لانا منع أن يؤم أحد في المسجد عن امامه الراتب الا بذنه في داره أولى واذا اجتمع المالك للذات مع مالك المنفعة قدم مالك المنفعة لخبرته بعورة منزله ولو كان رب المنزل أو المستأجر عبدا أو امرأة لكن العبد يستحق التقديم مباشرة والمرأة استنابة ولذا استخلف من شاعت وغيرها من الذكور الممنوع الامامة كذلك ثم ان لم يكن رب منزل بأن اجتمعوا في غيره فزائد فقه وان كان المحدث أفضل منه لاعلميته بأحكام الصلاة وحق المؤلف أن يقدم الاب والعم على زائد الفقه فيقول ثم أب وعم ثم زائد فقه ثم عند التساوي في الفقه يقدم زائد حديث أي واسع الرواية والحفظ ثم مع تساويهم حديثا وما قبله فيقدم زائد قراءة أي أدري بالقراءة أو مكن في الحروف ويحتمل أن يكون أكثر قرأنا أو أشد اتقا لان القراءة مضممة بالصلاة بخلاف العبادة ثم مع تساويهم قراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة من صوم وصلاة لان من هذا شأنه أشد خشية وورعا وتزها ثم مع تساويهم عبادة وما قبلها يقدم بسن اسلام لزيادة أعماله ثم يشرف نسب لدلالته على صيانة المتصف به عما ينافي دينه ويوجب له أنفة عن ذلك ثم يكال خلق بفتح المعجزة وسكون اللام وهو الصورة لان العقل والخير يتبعانها غالبا ثم يحسن خلق بضم المعجزة واللام لانه من أعظم صفات الشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره في توضيحه ويحتمله كلامه هنا بعكس الضبط

ومعنى هذا كله عند المشاحة وأما عند عدمها فيقدم زائد الفقه من ابن وابن أخ على أب وعم كما يفيد كلام أبي الحسن أيضا ولا عقوق في هذا لانه في حالة الرضا وظاهره تقديم الاب والعم ولو كانا عبادين وابناهما حران وأما الاب والعم فهما أخوان فيقدم أحدهما على الآخر عوجب من الموجبات الآتية اه (قوله أي واسع الرواية) أي النقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبيل عطف الخاص على العام لان واسع الرواية كما يصدق به يصدق بكثير ما كتبه عن الاشياخ وضبطه وان لم يكن

حافظا لان الضبط قسمان ضبط صدر وضبط كتاب (قوله أو أشد اتقانا) أي حفظا وانظر لو وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج والثاني أكثر قرأنا والظاهر تقديم الاول وانظر لو كان كل يحفظ البعض الا أن أحدهما أكثر معرفة في الخارج والثاني أشد حفظا والظاهر تقديم الاول ولو كان محفوظا الثاني أكثر وانظر لو كان كل منهما يحفظ الا أن أحدهما أشد حفظا والثاني ليس كذلك الا أن محفوظه أكثر والظاهر الاول (قوله لان القراءة مضممة بالصلاة) علة لتكون زائد القراءة يلي ما قبله ويقدم على زائد العبادة أي لان القراءة جعلت كافلة للصلاة أي جعلت من حيث وجودها كقيلة لصحة الصلاة وكالها (قوله بخلاف العبادة) فليست مستلزمة لصحة الصلاة (قوله خشية) هي خوف مع تعظيم للخوف منه (قوله وتزها) أي وتباعد أعمالها بخل بدينه (قوله بسن اسلام لزيادة أعماله) فاذا وجد ابن سبعين سنة الا أن اسلامه من نحو أربعين سنة وابن خمسين سنة مسلما أصليا فيقدم الثاني على الاول لان الثاني أز يد من حيث الاسلام (قوله أنفة) أي تباعد عن ذلك ثم لا يخفى أن شارحنا جل قوله ثم ينسب على ما علمت من أن المراد شرف النسب وكذا في تت الآن في عب وشب أن المراد بقوله بنسب أي معروف الاصل كان يشرف أو غيرهم وان قصر الدليل وهو خير قدموا قرشا ولا تقدموها على الاول لقياس الثاني عليه (قوله لان العقل) أي العقل الكامل (قوله وقدمه بعض) أي وهو ابن هرون رحمه الله تعالى (قوله ويحتمله كلامه بعكس الضبط) لا يخفى انه جعله وجهها من جوامع أن قضية استظهار المصنف له في توضيحه تجعله وجهها راجحا ذخيره ما فسره بالوارد ويجب أن شارحنا اعتمد في قوة الاول على الاخذ من الاشياخ وكذا اتقاه المصنف عن شيخه كذلك

وان كان استظهر خلافه (قوله ثم يجمل لباس) أي الجمل شرعاً لا كبر وبوالجمل شرعاً هو الأبيض فاذا اجتمع شخصان أحدهما لباس ثوباً أبيض والآخر غير أبيض وكلاهما تطيف فيقدم الأول وما قاله عب من أن المراد الجمل شرعاً ولو غير أبيض يتوقف على نقل كافر به شيئاً (قوله والتظاهر من كلامهم) لا يفتي أن ما تقدم من قوله وغيرهما من ذلك كور الخ قول لبعض الشراح وذكر عب خلافه وهو ما أشار به بقوله والتظاهر من كلامهم غير أن الكافر متفق على خروجه فالتحلاف انما هو في غير الكافر ولكن الظاهر ما قاله بعض الشراح لانه لا فرق بين المرأة وغيرهما من الذكرا الممنوع الامامة (قوله ان عدم نقص منع) أي من فسق وعجز وغيره على ما تقدم (قوله أو كره) أي من قطع وشمل وغيرهما (قوله قد تقدم ما يفيد) أي وذلك لانه تقدم أن المرأة تستحق مع انها قام بها نقص المنع أي والسلطان مثلها أو أولى (قوله أي أنه يستحب تقديم من ذكر) من زائد الفقه وما بعده ان عدم نقص منع أو كره فاذا قام به واحد منهما ما فلا حقه مباشرة ولا استنابة وحاصل الفقه أن رب المنزل والسلطان لهما حق ولو قام بهما نقص المنع والكرهية وغيرهما لا حق له أصلاً عند وجود نقص المنع والكره بقی أن يقال النقص المانع من الامامة مانع من الولاية لانه يقول شرط الامامة الكبرى قسمان قسم يشترط في ابتدائها ودوامها وقسم يشترط في ابتدائها (٤٤) واذا طرأ لا يوجب العزل كآخذ الأموال (قوله بل الحق له الخ) قد علمت ان هذا

لا يناسب لان كلامه في زائد الفقه وما بعده وهو اذا قام به نقص المنع أو الكره سقط حقه أصلاً (قوله مع أن الحق له) من وادى ما قبله إلا ان قوله أي ونذب الخ كلام ظاهر في ذاته إلا أنه لا يناسب ما تقدم له من أن قوله ان عدم نقص منع أو كره في زائد الفقه وما بعده (قوله بأن كان أعلم من السلطان) قد أفدناك أن هذه طريقة أخرى غير ما تقدم ثم لا يفتي أن الموافق لظاهر المصنف انما هو الاول لان المصنف قد قصر الكلام على نقص المنع أو الكره فيستفاد منه أن النقص اذا كان بمعنى خلاف الاول المشار به بقوله بأن كان أعلم من السلطان الخ ليس حكمه حكم نقص المنع أو الكره فتأمل (قوله وفيه بعد التكلف ما فيه) الحاصل أن فيه

ثم يجمل لباس لادلالته على شرف النفس والبعد عن المستفدرات ثم ان المبالغة في قوله وان عبدا الخ في مقدر لا في استحباب التقديم أي ومستحق أمر الامامة رب المنزل وان عبداً كما مر أو أمر الامامة يشمل مباشرتها والنيابة فيها ولا يصلح جعله مبالغة في استحباب التقديم والظاهر من كلامهم أن رب المنزل لو كان كافراً أو به مانع من الامامة غير ما ذكر لاحق له فيها مباشرة ولا استنابة (ص) ان عدم نقص منع أو كره (ش) قد تقدم ما يفيد أن هذا راجع لقوله ثم زائد فقه الخ أي انه يستحب تقديم من ذكر بشرط أن تتحقق الاوصاف المانعة من الامامة والاوصاف المذكورة فان وجد شيء مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل الحق له فيستحب له أن يستناب فان قلت كان المناسب أن يعطى بالاولى وبأن الشرط انتفاؤه ما فالجواب أن المراد الاحد الدائر وانتفاؤه بانتفاء الامر من معاً كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماً أو كفوراً فان قامت هلا اقتصر على قوله ان عدم نقص منع أو كره ولم يذكر قوله (واستنابة الناقص) فالجواب انه لو اقتصر على ذلك لاستفيد منه انه لاحق له بالكلمة حيث قام به المانع مع أن الحق له أي ونذب استنابة المستحق للامامة الناقص نقصاً يجوز معه امامته كما لا يان كان أعلم من السلطان أو من رب المنزل فيندب لهما أن يأذنه فاستنابة مصدر مضاف لفاعله وحذف مفعوله وهو معطوف على نائب فاعل نذب كما أشرنا اليه وجعله بعض معطوفاً على نقص منع نائب فاعل عدم فيصير التقدير ان عدم نقص منع أو كره وعدم استنابة الناقص غيره أما اذا استناب الناقص فنائبه أحق بمرتبة ولو كان نقص المستناب أو وجب منعاً أو كرهاً وفيه بعد التكلف ما فيه ولكن على هذه التمسكية ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان ويدل على ذلك قول ابن الحاجب والسلطان وصاحب

شئين التكلف وأما آخرهما التكلف فبان تردياً بالناقص في قوله استنابة الناقص شخصاً آخر غير هذا الذي المنزل اشترطت فيه عدم النقص والاشكل ولا شك أن هذا تكلف وأما الآخر الذي أشار به بقوله فيه ما فيه انه يفوته الاخبار بنذب الاستنابة من الناقص (قوله ولكن على هذه التمسكية) وجه الاستدراك انه ربما يتوهم تساوي الحالتين في العموم لان الأصل التساوي فأفاد أنه لا تساوي بل ينبغي على هذه التمسكية الخ وظاهر العبارة وأما على غير هذه التمسكية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان مع انه ينبغي اختصاصه بهما على هذه التمسكية وعلى غيرها وهو جعله معطوفاً على المندوبات (أقول) ولعل الاحسن أن يكون قوله ان عدم نقص منع الخ شرطاً في الكل من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي انه يندب تقديم السلطان ورب المنزل وغير ذلك مباشرة ان عدم نقص منع أو كره ويخصص قوله واستنابة الناقص بالسلطان ورب المنزل (قوله ابن الحاجب الخ) لم يشرح المصنف في التوضيح تلك العبارة والتظاهر أن يقال ان المعنى أنه يجوز للسلطان ورب المنزل بمعنى الاذن الشامل لخلاف الاولى والمستحب فهو بمعنى المستحب في حالة نقص الكره والوجوب فيما اذا كان نقص منع وبمعنى خلاف الاولى فيما اذا لم يقم بهما نقص منع أو كره وقد تقدم معنى الوجوب في عبارة من عبر بالوجوب في نقص المنع

(قوله كوقوف ذكر عن يمينه) ويندب تأخره قليلا وتكره المحاذاة فان جاء آخر يندب لمن على اليمين أن يتأخر قليلا حتى يكون خلفه
 فقوله واثنين أي ابتداء أو في الاثناء (قوله عقل القربة) أي الطاعة فعلا أو تركا أي عقل أن الطاعة يثاب عليها أي يحصل الثواب
 لفاعلها وأن المعصية يعاقب عليها أي يحصل العقاب لفاعلها إلا الصبي (قوله ونساء خلف الجميع) فتقف خلف إمام ليس معه
 غيرها وخلف رجلين أو صبيين فأكثر مع الإمام فان كان معه رجل أو صبي بشرطه وقفت خلفهما أي بحيث يكون بعضها خلف
 الإمام وبعضها خلف من على يمينه لا خلف أحدهما فقط (تنبيه) قال في ك ويقف الخنثى المشكل بين صفوف الرجال والنساء
 (قوله أراكم من وراء ظهري) أي بصيرتي رؤية كروية البصر أو بصيرة خرق عادية وما قيل كان له صلى الله عليه وسلم عينان بين
 كتفيه كسم الخياط يرى بهما ولا تحجبهما الثياب لم يثبت ما يدل عليه والاصل عدمه ابن حجر على الهمزة (قوله بأن لا يذهب) الباء
 للسببية وكأنه يقول أي عقل ثوابها بسبب كونه لا يذهب (قوله ويترك) (٤٥) من معه أي كونه لا يذهب بسبب في العلم بكونه
 عقل الثواب ويرد أنه يمكن أن

يكون عدم ذهابه استحياء من
 الناس إلا أن يقال الباء لتصوير
 أي تصوير الشيء بثبوته وما يترتب
 عليه قال عجمي ومن لم يعقل القربة
 وهو ممن يؤمر بالصلاة فيقف حيث
 شاء قاله أبو الحسن الساذلي (قوله
 ولهذا) أي ولكونه أولى بمقدمها
 المبين بعلمه (قوله كما يقضى لكاتب
 الوثيقة) رده ابن عرفة بأن غيره
 يشاركه في هذا التعليل وهو علم
 مدلول كلمات الوثيقة نقله عنه
 الساذلي اه ورده في ك بأن
 القارئ ربما غفل عن بعض الأمور
 التي فيها يخالف الكاتب فانه
 ناظر لكل حرف فهو أقوى علما
 ولذا عبر بأعلم (قوله على الورع)
 أي إلا أن يزيد فقها (قوله وهو
 التارك) راجع للورع وأما الورع
 فهو الذي يترك بعض المباحات خوف
 الوقوع في الشبهات كذا ذكر بعض
 شيوخنا عن بعض شيوخه
 (وأقول) ويمكن أن يكون تفسيره

المنزل الاستنباط وان كان ناقصا (ص) كوقوف ذكر عن يمينه (ش) يريد كما يندب استنباط
 الناقص يندب وقوف ذكر بالغ عن يمين الإمام وان وقف عن يساره أداره إلى يمينه من خلفه
 (ص) واثنين خلفه وصبي عقل القربة كالبالغ ونساء خلف الجميع (ش) يعني أن الاثنين من
 الذكور فصاعدا يقومون وراءه وذلك لأن التصفيف مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام
 أقيموا صفوفكم فأتى أراكم من وراء ظهري والصبي إذا كان يعقل القربة كالبالغ فيقف وحده
 عن يمين الإمام ومع رجل خلفه وأما النساء فيقفن خلف الرجال لأنهن عورة فقوله وصبي
 مبتدأ وسوغ الابتداء بوصفه بقوله عقل القربة أي ثوابها بأن لا يذهب ويترك من معه
 وقوله كالبالغ خبره (ص) ورب الدابة أولى بمقدمها (ش) يعني أنه إذا كثرت شخص من
 رب دابة تجله معه ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر فان رب الدابة أولى بمقدمها بكسر
 الدال مخففة وفتحها مشددة لعله بطباعها ومواضع الضرب منها كعلم رب الدار بقبلتها ولذا
 يقضى بالدابة عند تنازع الراكبين أن يقدمها كما يقضى لكاتب الوثيقة بتقديم شهادته لانه
 أعلم بما احتوت عليه وكل هذا دليل على تقديم الفقه لأعليته بمصالح الصلاة ومفاسدها
 (ص) والاورع والعدل والحر والاب والعم على غيرهم (ش) يعني أن الاورع يقدم ندبا على
 الورع وهو التارك لبعض المباح خوف الوقوع في الحرام وأن العدل يقدم ندبا على الجاهل
 الحال وأن الحر يقدم ندبا على ذي الرق وأن الاب والعم يقدمان ندبا على الابن وابن الاخ ولو
 كانا زائدين في الفضل خلافا للسحنون في تقديمه ابن الاخ الافضل على عمه ولا يلزم مثله في الاب
 لزيادة حرمة قاله المازري خلافا للحمي ويحتمل أن يريد بالعدل الاعل أي ويندب تقديم
 الاعل على العدل لانه لو بقي على ظاهره لا وهم أنه يندب تقديمه على الفاسق لانه المقابل له
 مع أنه لاحق له في الامامة كما مر كما أشار إليه ابن غازي أو أن المراد بالعدل هنا عدل الشهادة ولا
 يلزم أن يكون مقابله فاسقا كما قالوه في باب الشهادة بالمغفل وهو ليس بفاسق وهذا أولى من
 كلام ابن غازي لانه فيه تكلفا ومن كلام تميم المقابل له بالجهول لان العدل لا يقابل بالجهول
 لان الشيء انما يقابل بنقيضه أو المساوي لنقيضه والجهول ليس بنقيض العدل (ص) وإن تشاح

لاورع أي أن الاورع هو الذي يترك بعض المباح وأولى بتركه المشتبه وأما الورع فهو الذي يترك المشتبه خوف الوقوع في الحرام ثم
 بعد كتي هذا رأيت عن بعضهم ما قلته وهو أن الورع تارك الشبه خوف الوقوع في الحرام فقلله الحد (قوله ندبا على ذي الرق) أي غير
 زائد في الفقه الامع سيده فيقدم عليه ولو زائد فقه ولا ترتيب بين رقيق ذي شائبة كبعض فلا يقدم بعض على خالص (قوله ولو كانا
 زائدين في الفضل) ولذا قال عجمي وظاهر كلام غير واحد تقديم الاب على ابنه ولو كان الابن حرا أو زائدا فقه والاب عبدا أو غير زائد
 فقه وكذا العم وفي عجمي أن مرتبة الاب والعم بعد رب المنزل وقيل زائد الفقه وهو يدل على أن رب المنزل والسلطان مقدم على غيره ولو أبا
 اه (تنبيه) تقديم الاب على ابنه ولو حرا أو زائدا فقه عند المساحة وأما مع التراضي فيندب تقديم الابن الحرا أو زائد الفقه
 ولا عقوق بذلك (قوله أي يندب تقديم الاعل) أي الآن يكون العدل زائدا فقه (قوله وهذا أولى من كلام ابن غازي) أي الذي هو
 قوله ويحتمل أن يريد بالعدل الاعل (قوله لا يقابل بالجهول) أي لجواز أن يكون الجهول عدلا (قوله ليس بنقيضا) ولا مساويا للنقيض

(قوله قائماً أو راكعاً) كان ينبغي للمصنف أن يقول راكعاً قائماً أي بالفاء المفيدة للتعقيب أي راكعاً في الأولى فقائماً في الثانية (قوله فخشي فوات الركعة) أي غلب على ظنه فيما يظهر (قوله فليركع) أي ندباً (قوله أفضل منها على الصف) فيه أنه يحصل الصف والركعة فالأولى أن يقول المحافظة عليهم ما أحسن من المحافظة على أحدهما الذي هو الصف (قوله فلا يجوز له) أي بركعه فيما يظهر (قوله وإن فاتت الركعة اتفاقاً) أي اتفاقاً من قول مالك والافلاسئلة ذات خلاف وسيأتي مقابله الذي هو القول الثاني الذي هو قوله وقيل يحرم مكانه فهذا مقابله وأما قوله وقيل لا يحرم هذا فيما يتعلق بما إذا ظن إدراكه لا في ضده فلم يقابل الذي قبله بل كل منهما في موضوع (قوله وقد أساء) أي ارتكب مكرهاً (قوله وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة) فلو شك أنه الأخيرة أم لا فيحتاج بجعلها الأخيرة (قوله وقيل لا يحرم حتى يأخذ مكانه) هذا قول ابن حبيب وروى أشهب أنه لا يجوز حتى يأخذ مقامه من الصف (قوله يدب الصفين والثلاثة) الكافي في المصنف استقصائية فلم تدخل شيئاً فقوله والثلاثة المناسب حذفه (قوله ولا يدب في قيام ركوعه) وانظر لودب في رفعه المذكور والظاهر عدم البطلان مراعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع أن الدب مظنة الطول وهو غير مشروع في القيام من الركوع (قوله ولا يدب الخ) ظاهر تلك العبارة أنه يدب في ركوعه عند أشهب فينفي ذلك قوله بعد ويدب في ركوع أولاه خلافاً لأشهب في أنه لا يدب راكعاً (قوله ويدب راكعاً في (٤٧) أولاه خلافاً لأشهب) عبارة بهرام وفي سماع أشهب لا يدب راكعاً لأن يديه

قائماً أو راكعاً لا ساجداً أو جالساً (ش) يعني أن المسبوق إذا جاء فوجد الإمام راكعاً فخشي فوات الركعة برفع رأسه أن تمادى إلى الصف فليركع بقرب الصف حيث يطمع إذا دب راكعاً وصل إلى الصف قبل رفع الإمام من الركوع لأن المحافظة على الركعة حينئذ أفضل منها على الصف أما إن كان إذا ركع دون الصف لا يدرك الوصول إليها كعاشق حتى يرفع الإمام رأسه فلا يجوز له أن يركع دون الصف ويتمادى إليه وإن فاتت الركعة اتفاقاً فإن فعل أجزأه ركعته وقد أساء وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة والأركع لثلاثتونه الصلاة وما ذكره المؤلف هو المشهور وهو مذهب مالك في المدونة واختاره ابن رشد وقيل يحرم مكانه ترجيحاً لإدراك الركعة وقيل لا يحرم حتى يأخذ مكانه من الصف أو يقاربه وعلى المشهور يدب الصفين والثلاثة وإذا تعددت الفرق دب لا خرفرجة بالنسبة إلى جهة الداخل وهي التي بالنسبة إلى جهة الإمام أولى سواء كانت أمامه أو عن يمينه أو عن يساره وإذا أخطأ ظنه فلم يدرك الصف في ديبه راكعاً دب قائماً في الثانية ولا يدب في قيام ركوعه هذا المسبوق فيه كافي سماع أشهب خلافاً لما في الجلاء ويدب راكعاً في أولاه خلافاً لأشهب في أنه لا يدب راكعاً إذا لو فعل تجافت بداه عن ركعته وأما ساجداً أو جالساً فلا يدب لغير الهيئة (فان قلت) كيف يتصور فيمن يظن إدراك الصف قبل الرفع أن يظن فوات الركعة أن تمادى إلى الصف (قلت) أحجب بأجوبة منها وعليه تقتصر أن يظن إدراك الصف قبل الرفع أن يظن عدم إدراك الركعة أن تمادى إلى الصف بالسكينة والوقار فيركع قبل الصف لأن الحجب حينئذ غير منهي عنه أذهو في الصلاة ولا يجب قبل أن يركع ليدرك الركعة قبل الرفع لأنه خيب للصلاة وهو منهي عنه (ص) وإن شك

وحينئذ فلا منافاة بين ظن إدراك الصف قبل الرفع وبين ظن أن تمادى إلى الصف فاتته الركعة وذلك لأنه إذا ركع دون الصف يحصل له الظمانينة في حال الدب وإذا تمادى إلى الصف يدرك الركوع من غير ظمانينة قبل الرفع ومنها أن خشي بمعنى توهم فهو يتوهم أنه أن تمادى إلى الصف فاتته الركعة ويظن أنه إن ركع دون الصف ودب له أدرك الركعة والصف قبل الرفع فلا اشكال (قوله وإن شك في الإدراك ألغاه) المراد به مطلق التردد الشامل للظن والشك والوهم فهي أحوال ثلاثة تضرب في خمسة حالات الدخول وهي ما إذا تحقق الإدراك أو ظنه أو شك في الإدراك أو تحقق عدم الإدراك أو ظنه ويطلب بالرفع مع الإمام فإن لم يرفع فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عداً أو جهلاً كما أفاده عجم وبقي ما إذا كان عند الدخول متردداً بصورة الثلاث أو جازماً بالإدراك أو جازماً بعدم الإدراك ثم بعد تحقق الإدراك فتجزئ الركعة قطعاً ويرفع برفعه جزماً وأما إذا تحقق عدم الإدراك آخره الأمر فيرفع برفع الإمام في الصورة الخمس حالة الدخول التي هي تحقق الإدراك تحقق عدمه ظن الإدراك توهمه شك ويطلب بالرفع مع الإمام عند ابن عبد السلام فإن لم يرفع لم تبطل وبعد عدم الرفع عند زروق فإن رفع بطلت ويطلب بالرفع في تحقق الإدراك وظنه فقط عند الهواري فإن لم يرفع لا يبطلان لأن تحقق عدمه أو ظنه أو شك فيه فلا يرفع فإن رفع بطلت الرابع أن جزم حال انحنائه

بالادراك أو ظنه أو شك رفع برفع الامام ولا تبطل بعدمه وان جزم بعدمه أو ظن بطلان بطلان ان رفع برفعه على ما استظهره ع (قوله وان شك في الادراك المذكور فالاولى أن لا يحرم) لم يرد بذلك ما قاله المصنف من قوله وان شك في الادراك ألغاه ابل أراد أن الشخص اذا حصل له الشك المذكور في حال قدومه على الامام فاذا علمت ذلك فلا يرد أن يقال ان هذا الكلام لا يناسب لان الشك المذكور الذي المصنف بصدده واقع في صلب الصلاة لأنه خارج حتى يأتي ما قاله (قوله سواء كان مسبوقاً أم لا) أي مسبوقاً بركعة (قوله أي تكبيرة الاحرام) تفسير العقد فالعني نوى بتكبيره في حالة الركوع تكبيرة الاحرام وعبارة غيره أي الاحرام وهي أولى أي قصد بتكبيره الدخول في الصلاة (قوله أي تكبير العقد) لا يناسب ما قبله والمناسب له أن يقول أي تكبيرة الاحرام (قوله أولم ينو واحدا منهما) لانه اذا لم ينو واحدا فنصرف للاحرام (قوله الا هو) أي الركوع (قوله ناسيا للاحرام) أي ناسيا تكبيرة الاحرام فلا ينافي انه نوى الصلاة المعينة (قوله فان كان اما ما الخ) هذا صريح في أن قول المصنف وان كبر لركوع الخ في الامام والمأموم والقذ وليس كذلك بل انما هو في المأموم فقط (٤٨) كما أفاده بعض الاشياخ وهو ظاهر (فان قلت) وهل يعقل ذلك في الامام والقذ

في الادراك ألغاه (ش) لما كان المسبوق مأموراً باتباع الامام على الحالة التي هو فيها من ركوع أو سجود فاذا اتبعه في الركوع وتيقن ادراكه بأن مكن يديه من ركبتيه قبل رفع رأسه اعتد بتلك الركعة وان شك في الادراك المذكور فالاولى أن لا يحرم فان فعل ألغاها وتمادى معه وأتى بركعة بعد سلامه ومجد بعد السلام قال المؤلف كن شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً (ص) وان كبر لركوع ونوى به العقد أو نواهها أولم ينوهما أجزاً (ش) يعني أن المأموم سواء كان مسبوقاً أم لا اذا كبر لركوع في حال انخطاطه وهو راكع ونوى بها العقد أي تكبيرة الاحرام دون الركوع أو نواهها أي تكبيرة العقد والركوع أولم ينو واحدا منهما أجزاً في الجميع واللام في قوله لركوع بمعنى في أو بمعنى عند فلا ينافيه قوله ونوى به العقد (ص) وان لم ينو ناسيا لتمادي المأموم فقط (ش) أي وان لم ينو المصلي بتكبيرة الركوع الا هو ناسيا للاحرام ثم تذكره فان كان اماماً أو قد اقطع متى ذكر وان كان مأموماً تمادى وجوبا ويعيدها وجوبا كما في الجلاب خلافاً لما يوهمه كلام تت ولا فرق بين أن ينوي ذلك في الاولى أو غيرها ولا بين الجمعة وغيرها على ظاهرها ورواه ابن القاسم ومفهوم ناسيا قطع العائد وهو كذلك لانه انما تمادى الناسي من اعاد لقول سند وابن شعبان بالاجزاء (ص) وفي تكبير السجود تردد (ش) محله حيث كبر للسجود ناسيا للاحرام وعقد الركعة الثانية فان لم يعدها فانه يتفق على القطع أي اذا كبر للسجود ناسيا للاحرام فهل يتمادى ان عقد الركعة التي بعده هذا السجود وهو رأي ابن راشد أو يقطع مطلقاً وهو قول سند فتفقان على القطع حيث لم يعقد ركوع ما بعده أو اذا كبر للسجود ونوى به العقد أو نواهها أولم ينوهما فانه كتكبيره للركوع على المعتمد (ص) وان لم يكبر استأنف (ش) أي أن من دخل الصلاة بغير تكبير أصلاً ناسيا ثم تذكر فانه يستأنف الصلاة باحرام ولا يحتاج الى سلام لانه لم يدخل فيها * ولما كان الاستخلاف من جملة منسوبات الامام وكان في الكلام عليه طول أفرده بفصل لذكر حكمه وأسبابه المعبر عنها بالشروط وصفة المستخلف وفعله وبدأ بحكمه مضمناً له أسبابه فقال

(قلت) يعقل نسياناً أو في الذي تسقط عنه الفاتحة وقوله قطع متى ذكر يشعر بالانقطاع والظاهر لا فعله تجوز به عن بطل (قوله) خلاف ما يوهمه كلام تت) عبارة تت ظاهر قوله تمادى المأموم وجوبه وهو مذهب المدونة وجلها أبو الحسن على الاستحباب وهو قول الجلاب ورعياً أشعر قوله تمادى بعدم وجوب الاعادة وفي الجلاب وجوبها اه فاذا علمت ذلك فنقوله خلاف ما يوهمه كلام تت أي من أن التمداد عند الجلاب مستحب مع أن التمداد عند الجلاب واجب اذا علمت ذلك فنقول قوله يوهمه أي يقع في الوهم أي الذهن وذلك يصدق بالجزم لا مجرد الوهم لان كلام تت صريح في الاستحباب عند الجلاب أقول وينبغي مراجعة الجلاب فتعلم الحق ولو قال تمادى وجوبا على الراجح خلافاً لما يوهمه تت

من عدم الرجحان لكان أولى (قوله في الاولى أو غيرها) مثال الغير كما وفاتت الاولى ودخل في الثانية (فصل) فتسبى تكبيرة الاحرام وكبر للركوع فيتمادى ويقضى ما فاته ويعيده كما عند مالك وقال ابن حبيب يقطع بغير سلام ويبتدئ كبر للركوع اولاً وتأمل وجهه (قوله ولا بين الجمعة وغيرها) ومقابلته ما نقل عن ابن القاسم وابن حبيب من أنه يقطع في الجمعة بسلام ثم يحرم بالجمعة الجمعة بخلاف غيرها (تنبيه) قول المصنف وان لم ينو ناسيا له هذه هي المذكورة قبل في قوله كتكبيره للركوع بلانية احرام ذكرها هناك للنظر وذكروا عرج انه يعيد الصلاة على الراجح خلافاً لما يوهمه كلام تت وذكروا الثاني أن الراجح الصحة (قوله وفي تكبير السجود تردد) يستفاد من كلام ابن عرفة أن الراجح القول بالتمادى أي بشرطه وان القول بالقطع مردود (قوله ناسيا للاحرام وعقد الخ) أي ناسيا تكبيرة الاحرام فلا ينافي أنه نوا الصلاة المعينة (قوله أجزاً على المعتمد) وقيل لا يجوز به (قوله ثم تذكر الخ) أي سواء تذكر ركوعه أو بعد ركوعه دون تكبيرة الركوع أيضاً أو بعد سجوده دون تكبيره أصلاً أو بعد ما كبره وقبل عقد الركعة التي تليه وفي قوله استأنف

إشارة إلى أن الإمام لا يحمل عن المأموم تكبيرة الإحرام وهو المشهور بل حكى بعضهم الاتفاق عليه خلافاً لما حكى عن مالك في صلاة الاستخلاف (قوله المعبر عنها بالشروط) أي في كتبهم وقوله وفيه عطف تفسير على صفة من قوله وتقدمه أن قرب وقرأ من انتهاء الأول وغير ذلك وقد قررنا سابقاً خلاف ذلك فظهر أن هذا أحسن (قوله مضمناً لأسبابه) أي ضاملاً لأسبابه (قوله خشى تلف مال) الخشية في عرفهم الظن فادونه كذا قيل فإنه يفهم من كلامهم أنه استعمال لغوي (قوله وثبتت) تفسير (قوله سواء كان وينبغي أن يقدم عمل له بال) أي واتسع الوقت وأما إذا ضاق الوقت فلا يستخلف فظهر أنه إذا كان قليلاً لا يقطع ويستخلف ضاق الوقت أو اتسع وأما إذا كان كثيراً فيفصل هذا كله ما لم يخش هلاكا أو شديداً في الاتعين القطع ضاق الوقت أولاً كثيراً وقل ومثل الإمام في القطع وعدمه المأموم والقد واختص الإمام بنسب الاستخلاف (قوله مع كثرة) (٤٩) (التفصيل) عبر بالكثرة للواقع والافعالدار

على الفصل كما تفسر هذه العبارة حيث قال لكنه لا يغتفر مع الفصل (قوله لأنه لا يعلم الخ) فيه تطريل يعلم منه المستخلف بكسر اللام فتأمل (قوله وأما خروجه الخ) فيه أن الخرج من الصلاة لم يذكروا في العبارة حتى يتوهم أن النيب ينصب عليه إلا أن يقال إن الاستخلاف متضمن للخروج فصح بذلك الاعتبار (قوله وأخرى لوشك في وضوئه) قال في كذا وانظر هذا مع ظاهر قوله فيما سبق وان شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد من صحة صلاته وعدم الاستحباب فينا في جعلهم هنا الشك في الوضوء من أسبابه إلا أن يحمل ما هنا أنه شك هل حصل وضوء أم لا وما تقدم أنه شك في طرو الناقض فلا منافاة اهـ ولذلك قال غيره ومن فوائده شك في الصلاة هل دخل بوضوء أم لا فيستخلف كما نقله ابن عرفة عن سمعون وكذا أن تحقق الحدث والوضوء وشك في صلاته في السابق منهما اهـ (قوله وفيه مخالفة

فصل) نيب لإمام خشى تلف مال أو نفس (ش) أي يندب لمن تحققت إمامته وثبتت الاستخلاف في ثلاثة مواضع الأول إذا خشى تلف مال له أو لغيره كتنفلات دابة أو نفس كخوف على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نار فلا يستخلف من ترك التبة أو تكبيرة الإحرام أو شك في مال له لم يتحقق إمامته بل ولا دخوله في الصلاة وظاهر قوله مال سواء كان قليلاً أو كثيراً أو لغيره ولو كافر أو ذلك نكراً لا كما نكرت نفساً ليشمل نفسه ونفس غيره ولو كافر أو ينبغي أن يقدم عمل له بال أي بحسب الأشخاص أي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لإمام متعاقب نيب يدل عليه قوله وإمام أي ونيب لهم لا باستخلاف خلافاً لت لا يلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر اغتفر تقديمه عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً وجروراً لكنه لا يغتفر مع الفصل وفيه إيهام لأنه لا يعلم منه أن النيب المستخلف ومصب النيب قوله استخلاف وأما خروجه من الصلاة فهو واجب (ص) أو منع الإمامة للعجز (ش) الموضع الثاني إذا طرأ على الإمام ما يمنع الإمامة للعجز عن ركن كعجزه عن الركوع أو عن القراءة في بقية صلاته وأما عجزه عن السجدة فليس من موجبات الاستخلاف (ص) أو الصلاة برعاف أو سبق حدث أو ذكره (ش) الموضع الثالث إذا طرأ على الإمام ما يمنع من تمام الصلاة كرعاف يبيح البناء فيها أو يمنع من جملتها بطلانها كسبق حدث أصغر كرمح أو أكبر كني لعاص خفيف حصل فيها أو ذكر حدث كذلك وأخرى لوشك في وضوئه وجملنا كلام المؤلف على رعاف يبيح البناء تعالى في شرحه وفيه مخالفة لكلام ابن عرفة أنه ليس بمانع للصلاة لزواله بغسله أو بفعله بل مانع للإمامة وانظر الجواب مع أسئلة وأجوبة في شرحنا الكبير وقوله (استخلاف) نائب فاعل نيب وهو متوجه النيب فكأنه يقول يندب للإمام أن يستخلف عند وجود سبب من هذه الأسباب وله ترك الاستخلاف ويدع القوم هملاً فلا يرد عليه أن كلامه يوهم أن الإمام لا يندب له الاستخلاف عند عدم هذه الأسباب بل يجوز له مع أنه لا يجوز وبعبارة أخرى استخلاف نائب فاعل نيب أي يندب الاستخلاف لما ذكر وهذا لا يفيد أنه عند عدم ما ذكر من الأسباب يمنع منه مع أنه المراد فلو قال صح لإمام خشى تلف مال أو نفس الخ استخلاف وهو أولى من تركه لسلام من هذا وانما نيب له الاستخلاف لأنه أعلم بمن يستحق التقديم فهو من التعاون على البر وإتلاف يؤدي تركه إلى التنازع فيمن يتقدم فتبطل صلاتهم وانما يستخلف الإمام نديباً إذا تعدد من خلفه فإن كان

(٧ - خشي ثانی) لكلام ابن عرفة) أي لأن ابن عرفة جعله من موانع الإمامة لا من موانع الصلاة (قوله وانظر الجواب الخ) وحاصل الجواب أن المعنى أو منع إتمام الصلاة ما برعاف ولا يمنع عطف سبق عليه إذ تقديره بدلالة المقام أو منع الصلاة نفسها لأجل سبق حدث قال عجم فان قيل لم يستخلف في الرعاف إذا أوجب القطع بمنزلة من سقطت عليه النجاسة قلت لعل أمر الرعاف أشد إذ قد قيل بنقضه الطهارة فان قيل قد جعلوا المنسبة الحدث الاستخلاف فهذا كان الرعاف مثله قلت لعل منافاته أكثر وفيه شيء وقد يقال إن البناء في الرعاف رخصة فيقتصر فيها على محالها وجل اللقائي كلام المؤلف على رعاف يمنع البناء كالوتر كركع عند ابن زرقون أو زاد عن درهم أو لطنه اهـ (قوله وبعبارة أخرى استخلاف الخ) هذا الاعتراض علم جوابه من الذي قبلها (قوله وإتلاف يؤدي) ليس هذا تحقيقاً بل محتملاً فلا يقال قضيته إن ذلك يجب

(قوله ويبنى على قراءة الامام فيها) أي الثانية (قوله بلا تكبير) أي في السجود أي وبلا تسميع في الركوع (قوله ولا تبطل ان رفعوا برقعته) وكذا ان خفضوا بخفضه قبله (قوله يحتمل رجوعه للاستخلاف) أي بأن حدث الرعاف في الركوع ولم يستخلف في حالة الركوع ورفع (قوله ويحتمل رجوعه لرفع المستخلف) فعلى هذا يكون العذر حصل في حالة الركوع واستخلف في تلك الحالة (قوله وظاهره ولو علموا) أي في صورتين (قوله بعد خروجه) أي فانتصابه ليس لكونه مصليا بل بخروجه من الصلاة (قوله واذا رفعوا برقعته قبل الاستخلاف) أي على الاحتمال (٥٠) الاول وقوله أو بعده أي على الاحتمال الثاني (قوله فانهم يعودون الخ) أي

في الصورتين فان قلت هذا ظاهر في الاحتمال الثاني لوجود الاستخلاف دون الاول لعدمه قلت لا لأنه في الاول وان لم يستخلف في حالة الركوع استخلف بعد الفراغ (قوله فيركعون) هذا صريح في أن المستخلف بالفتح في الصورتين يعيد الركوع ويعودون معه الركوع ولو كان المستخلف بالفتح مع المأمومين أخذوا فرضهم مع الاول (قوله فان لم يعودوا معه) أي في الصورتين (قوله عدم الاجزاء في هذا) أي فيما ذكر من الصورتين (قوله وأما ان رفعوا الخ) شروع في صورة ثالثة (قوله ولم يحصل استخلاف) أي من الامام أصلا بخلاف ما تقدم من الصورتين فانه قد حصل من المستخلف استخلاف لما بعد الرفع أو قبل الرفع وقلنا ولم يحصل استخلاف من الامام أصلا وهل حصل منهم استخلاف وهو ظاهر قوله مع الاول وهو ما فهمه شيخنا عبد الله أولا وهو الموافق لظاهر النقل ويكون هذا وجه الاتفاق (قوله هذا الخ) أي حصل العصة في الصورتين الاوليين بدليل آخر العبارة حيث قال وهذا في غير من استخلفه الخ (قوله اذا أخذوا فرضهم الخ) أي

من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وقيل يقطع ويبتدئ قاله أصبغ وقيل يعمل عمل المستخلف بالفتح فاذا أدرك رجل ثانية الصبح فاستخلفه الامام وكان وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفذ ولا يبنى على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الثانية ويجلس ثم يقضى الركعة الاولى ويبنى على قراءة الامام فيها واذا استخلف على نفسه بعد ما صلى معه ركعة من المغرب فعلى الاول يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ثم يجلس ثم بركعة بأمر القرآن فقط لانه بان في الاقوال والافعال وعلى الثاني فالامر ظاهر وأما على الثالث فيكون يابيا في الاقوال والافعال كالاول الا أنه يبنى على قراءة الامام (ص) وان يركع أو يسجد (ش) يريد أن الامام اذا حصل له سبب الاستخلاف في ركوع أو سجود فانه يستخلف كما يستخلف في القيام وغيره ويرفع بهم الخليفة ويرفع الاول رأسه بلا تكبير لئلا يقتدوا به ومثل الركوع بالجلوس كما يفيد قوله بعد وتقدمه ان قرب وان يجلسه (ص) ولا تبطل ان رفعوا برقعته قبله (ش) الضمير في رفعه للمستخلف بالكسر وأما في قبله فيجتمعا رجوعه للاستخلاف وهو الموافق لما في التوضيح ويحتمل رجوعه لرفع المستخلف بالفتح كما قاله بعضهم وظاهره ولو علموا بحدته ورفعوا معه نعمدا وهو ظاهر كلامهم وقيل تبطل صلاتهم بغيره من اثم عن علم حدته وفيه نظر اذ علمهم بحدته هنا بعد خروجه من الامامة بخلاف ما حررناه علم بحدته حال تلبسه بها واذا رفعوا برقعته قبل الاستخلاف أو بعده وقيل رفع المستخلف فانهم يعودون مع المستخلف فيركعون معه ويرفعون برفعهم فان لم يعودوا معه لم تبطل صلاتهم كما ذكره ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز عدم الاجزاء في هذه وأما ان رفعوا برقعته بعد ما حصل له العذر ولم يحصل استخلاف واعتدوا برفعهم مع الاول فان صلاتهم تصح اتفاقا كما هو ظاهر كلامهم وقاله عبد الحق واقتصار الشيخ عبد الرحمن على كلام عبد الحق بوجه الاتفاق على البطلان حيث استخلف وهذا اذا أخذوا فرضهم مع الامام المستخلف بالكسر قبل حصول المانع فان لم يأخذوا فرضهم معه قبل حصوله فانه يجب عليهم العود مع المستخلف بالفتح فيأخذون فرضهم معه فان تركوا ذلك عمد ابطلت صلاتهم ولعذروقات التدارك بطلت تلك الركعة وهذا في غير من استخلفه وأما من استخلفه فلا بد أن يركع ويرفع ولو أخذ فرضه في الانحناء مع من استخلفه قبل حصول المانع لانه منزل منزله وركوعه غير متسببه فيكون هو كذلك كذا ينبغي كما في شرح (ص) ولهم ان لم يستخلف (ش) أي ونذب لهم أيضا الاستخلاف ان خرج ولم يستخلف عليهم أي ولهم أن يصلوا أفذاذا وليس مقابلة ان لهم الانتظار حتى يعود لهم فان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اشكال ابن غازي (ص) ولواشارهم بالانتظار (ش) أي ان استخلافهم مندوب ولو أشار لهم الاول بالانتظار الى أن يأتي ويتم بهم على ظاهر المذهب خلافا لابن تافع في إيجاب انتظاره

بأن ركعوا واظمأوا قبل حصول المانع ولم يحصل المانع الا بعد ذلك (قوله وأما من

حيث

استخلفه) حاصله ان الخليفة لا بد أن يركع ولو أخذ فرضه بخلاف من خلفه فانهم يؤمرون بالعود ولو أخذوا فرضهم مع الاول فلو لم يعودوا والفرض انهم أخذوا فرضهم صحت (قوله أي ونذب لهم) فيه إشارة الى أن قول المصنف ولهم معطوف على الجار والمجرور في قوله لا امام ويدل له كلام المدونة وأبي الحسن أي يدل ذلك العطف المقضي بالنسبة (قوله ولهم أن يصلوا أفذاذا) أي مع الكراهة (قوله كما هو مبني اشكال ابن غازي) ونصه يقتضي هذا الاغناء أن عدم انتظاره مندوب وهو خلاف قوله بعد كعود الامام لانعماها ٨

(تنبيه) محل اختلافهم ان لم يفعلوا لانفسهم فعلا بعد حصول المانع الاول فان فعلوا لم يستخلفوا لانه لا يتباع بعد القطع (قوله
 أي ونذب استخلاف الاقرب) فان لم يستخلف الاقرب خائف الاولى شرح شب (قوله ودخل بالكاف رعا فغير البناء الخ) لا يخفى ان
 هذا الذي قاله لا يأتي الا على انقول بانه يستخلف واذا فعذره واضح بالرفاع ولا يأتي على ما قدمه من عدم الاستخلاف ويحجب بان العذر
 واضح في قرب لافي بعد وقد تقدم أن القول بعدم الاستخلاف مع أنه يستخلف في سبق الحدث أو ذكره لكون الاستخلاف رخصة
 يقتصر فيها على ما ورد (قوله ويتأخر وجوب بالنية) فان قلت وجوب ائتمامه (٥١) ونيت الاقتداء بنا في ما يأتي من صحة صلاتهم

وحدانا وجوابه أنه هنا الوصل فذا
لبطلت عليه لانتقاله من جماعة
مع المستخلف بالفتح لانفراد بخلاف
مسئلة إتمامهم وحدانا فان الجماعة
زالت بحصول العذر لا امامهم كذا في
عب الا ان هذا ينافي ما يأتي من
قول الشارح أو بعضهم وحدانا
وترك الاقتداء بمن أم الباقيين (قوله
على ما تقدم عند قوله) لم يتقدم ذلك
(قوله وأما تأخره عن محله فندوب)
والحاصل ان تأخر مكانة معلوم من
قوله مؤتمرا وأما مكانا فهو من لفظ
تأخر الا أن تأخر مكانة واجب ومكانا
مندوب كما يفيد قوله أو أمام الامام
الخ (قوله وممسك أنفه في خروجه)
قال الخطابي انما أمر المحدث أن
ياخذ بأنفه ليوهم القوم أن بهر عافا
وهذا من باب الاخذ بالادب في
ستر العورة واختفاء القبيح والتوازي
بما هو أحسن وليس يدخل في باب
الرياء والكذب وانما هو من باب
التجمل واستعمال الحياء وطلب
السلامة من الناس اه ولا يقال
هذا يفيد وجوب ما يحصل به الستر
لانا نقول هذا حيث خيف بتركه
عدم الستر من غير تحقيق ذلك
والاوجب (قوله وكذا من قرب)
أي لانه قد يخفى في تلك الحالة أي

حيث أشار لهم أن امكثوا وعلى المشهور لولا انتظاره حتى عادوا ثم بهم بطلت عليهم كما يأتي في قوله
كعود الامام لانعامها فلا منافاة بينه وبين ما هنا لان المقصود من هذا نيب استخلافهم فلا يلزم
منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق بنحو ازانعامهم اذ اذا هو المراد (ص)
واستخلاف الاقرب (ش) أي ونوب استخلاف الاقرب من الصف الذي يليه لانه أدري بأحوال
الامام وليس سهل لهم الاقتداء به (ص) وترك كلام في كحدث (ش) أي ونوب له ان لا يتكلم في
استخلافه لعذر مبطل لصلاته كحدث سبقه أو ذكره ليستتر في خروجه بل يشترط بتقديمه ودخل
بالكاف رعا في غير البناء أو ما هو فترك الكلام واجب (ص) وتأخر مؤتمنا في العجز (ش) يريد ان
الامام اذا طرأ عليه ما يمنعه الامامة كالعجز عن بعض الاركان فانه يستخلف ويتأخر وجوب بالنية
بان يتولى المأمومية فان لم ينوها بطلت صلاته على ما تقدم عند قوله بخلاف الامام ولو جئنا زلة الخ
واغتفر كون النية في أثناء الصلاة للضرورة وأما تأخره عن محله فندوب كما يفيد كلامه في الفصل
السابق وكلام حاولو يومهم وجوب هذا التأخر (ص) ومسك أنفه في خروجه (ش) أي ونوب له
اذا خرج ان يمسك أنفه ليورى أنه قد حصل له رعا في وبعبارة أخرى وظاهر قوله ومسك أنفه في
خروجه ولو كان العذر رعا فان قلت التعليل المتقدم يقتضي ان العذر اذا كان رعا فالإتيان
فيه هذا ولا يعارضه ما تقدم من قوله في الرعا فيخرج مسك أنفه لان ذلك في رعا في البناء
وليس هو للستر بل لتخف الخجاسة وهذا في رعا في غيره قلت لاشك ان من بعد عنه لا يحصل الستر
منه الا بمسك أنفه وكذا من قرب حيث قطع لزادة الرعا في درهم في الانامل الوسطى (ص)
وتقدمه ان قرب (ش) أي ونوب تقدم المستخلف بالفتح الى موضع الامام ان كان قريبا منه
كالصفيين ليحصل له رتبة الفضل فان بعد اتم بهم موضعه لان المشي الكثير يفسدها ويتقدم للقريب
على الحالة التي حصل استخلافه فيها (وان يجاوسه) بخلاف المحرم خلف الصف فلا يدب جالسا
كما مر لان هنالك عذرا بخلافه هناك وايضا هنا لاجل التمييز لا يحصل لبس على القوم فهو أشد
مما مر ثم ان مفهوم ان قرب نفي استحباب التقدم مع عدم القرب ولا يؤخذ منه المنع مع أنه ممنوع
(ص) وان تقدم غيره صحت (ش) يعني أن الامام اذا استخلف رجلا فتقدم غيره ممن يصلح
للامامة عمدا أو اشتباها كقوله يا فلان يريده واحد او في القوم أكثر منه يسمى باسمه فأتهم
الصلاة صحت وهذا يدل على أن المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى
يقبل ويفعل بعض الفعل (ص) كأن استخلف مجنونا ولم يقتدوا به (ش) التشبيه في الصحة
يعني ان الامام اذا استخلف على القوم مجنونا أو نحوه ممن لا تجوز امامته ولم يعمل بهم عملا فان
صلاتهم صحيحة لما تقدم من أن المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومين عملا في الصلاة

فيمسك أنفه للستر (قوله وان يجاوسه) أى أو سجوده أى فى هيئة السجود والاولو كان ساجدا بالفعل حصلت له المشقة العظيمة (قوله
لأن له عذرا) وهو أن الامام مأور بالتقدم على المأمومين كما تقدم من كراهة الصلاة أمام الامام (قوله لئلا يحصل لبس على
القوم) أى من جهة عدم تعيين المستخلف بفتح اللام (قوله ويقع بعض الفعل) أى بهم مع اتباعهم هكذا قال محبون أى انه لا بد
من العمل وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه انه بنفس الاستخلاف يصير اماما وان لم يعمل علا حتى انه لو أحدث عالما أبطل على
المأمومين (قوله ولم يقتدوا به) قال القانى مفهومه انه بمجرد الاقتداء تبطل والمذهب لا تبطل الا اذا علموا معه علا بعد الاقتداء
وهذا لا ترد على المصنف لان مفهومه غير شرط (قوله ولم يعمل بهم) هذا الحل غير ظاهر المصنف لان المصنف انما قال ولم يقتدوا به

(قوله ولو كان اماما مجردا لا استخلاف) حاصله ان بعض شيوخ عبد الحق يقول انه مجرد الاستخلاف يصير خليفة مطلقا أي في جميع الصور وأما عبد الحق فقد وافق بعض شيوخه فيما عدا المجنون وأما المجنون فقد وافق سجنون على أنه لا بد من الغسل فظهر من ذلك طرقتا ثلاثة طريقتا سجنون وطريقتا بعض شيوخ عبد الحق وطريقتا عبد الحق وظاهر المصنف طريقتا رابعة واليهما ذهب عجم فقال فان اقتدوا به بطلت عليهم وان كانوا غير عالمين كما تقدم في قوله أو مجنوننا (قوله لبطلت عليهم ولولم يقتدوا به) نظر الظاهر لفظ المصنف ولو نظر لعله أو لا يقال ولولم يعمل بهم شيئا إلا ان يقال ان المعنى ولولم يقتدوا به أي فضلا عن الائتمات للعمل حتى يقول ولولم يعمل بهم (قوله وافرقت عبد الحق) أي بين مسألة المجنون (٥٣) والتي قبلها كما بينا (قوله وهو الظاهر) رجوع لكلام عجم ورجوع عما حل به أولا

(قوله حتى يعمل عملا) أي مجرد الاقتداء لا يكفي (قوله البطلان ان اقتدوا به) بمعنى ما قبله الذي قلنا انه كلام عجم أي به للبالغة والحاصل ان الثاني يقول لا تبطل الا اذا عمل بهم عملا وعجم يقول مجرد الاقتداء تبطل وهو الظاهر (قوله أو أتوا وحدا) ولو استخلف الاصل على عليهم لانه لا يثبت له حكم الاصل الا اذا اتبع كما يفيد كلام ابن بشر كذا في شرح عب وظاهره عدم اتهمهم (قوله أو بعضهم وحدا) لكن يأتي كما أفاده شب (قوله وقد أسأت) أي أثمت كما هو مصرح به (تنبيه) اذا صلا وحدا مع كونه استخلف عليهم وصلى المستخلف وحده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فكل أن يعيد في جماعة ويلغز بذلك فيقال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة (قوله ولو بعد ركعة) ومقابلها أنها تصح بعد ركعة لان من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة (قوله محتملة للعطف) أي على قوله استخلف مجنوننا (قوله والحال)

ولو كان اماما مجردا لا استخلاف كما عند بعض شيوخ عبد الحق لبطلت عليهم ولولم يقتدوا به وافرقت عبد الحق بان هذا ليس من يؤتم به فلا يضرهم استخلافه حتى يعمل عملا يأتيون به فيه اه ومقتضى قوله ولم يقتدوا به بطلانهم عليهم مجرد بنية الاقتداء به وهو الظاهر خلاف مقتضى قول عبد الحق حتى يعمل عملا يأتيون به فيه اه ومفهوم ولم يقتدوا به البطلان ان اقتدوا به وان كانوا غير عالمين كما تقدم في قوله أو مجنوننا (ص) أو أتوا وحدا أو بعضهم أو بامامين (ش) يعني وكذلك لا تبطل صلاتهم اذا أتوا وحدا لان أنفسهم وتر كوا خليفة الامام وأولى لولم يستخلف عليهم أو بعضهم وحدا وان ترك الاقتداء بمن أم الباقين الذي استخلفه الامام أو غيره أو أتوا بامامين بان قدمت كل طائفة اماما وقد أسأت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجد واجاعة يصلون في المسجد بامام فقدموا رجالهم وصلوا وهذا كله في غير الجمعة واليه أشار بقوله (الاجعة) فلا تصح للمؤمنين وحدا لان فقد شرطها من الجماعة والامام ولو بعد ركعة على المشهور وليسوا كالسابق لانه يقتضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأتم بها بناء ولا يصح صلاة شيء من الجمعة مما هو بناء فذا ولا تصح للطائفة الثانية اذا صلى جعتان في موضع وتصح لاسبقهما ثم انه يوجد في بعض النسخ وأتوا وحدا بالواو وهي محتملة للعطف والحال الا ان الظاهر منها الحال وصاحبها وصاحب الحال التي قبلها وهي ولم يقتدوا به مجنوننا وهي حال مترادفة أي متتابعة وفي بعضها بابا وهو معطوف على تقدم غيره أو على استخلف مجنوننا وقوله الا الجمعة راجع للفروع الثلاثة وتصح صلاة من صلى مع الامام في الفرع الثاني بشرط توفر الشروط ككون من معه اثني عشر تنعقد بهم الجمعة وأما الفرع الثالث فتصح صلاة من صلى مع من قدمه الامام حيث قدم أحدهما فان لم يقدم أحدا وقدموا اثنين أو قدم هو اثنين فتصح صلاة من سبق بالسلام بشرطه فان استوى بطلت عليهم ما ويعيدون الجمعة مادام وقتها باقيا وقولنا تصح صلاة من قدمه الامام أو من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشروط فان لم توجد فانها تبطل وحيث بطلت فهل تصح الجمعة الثانية حيث وجد شرطها أم تبطل واستظهر هـ في شرحه الاول (ص) وقرا من انتهاء الاول (ش) يعني ان المستخلف بكل على صلاة الاول فيقرأ من حيث انتهى الاول في الجهر وان لم يكن قرأ شيئا افتتح القراءة من أولها فان كانت سرية ابتداء المستخلف القراءة من أولها ولم يكثر في قيامه قدر قراءة أم القرآن لا مكان أن يكون قد نسيتها أو أبطأ في قراءتها ولم يتمها وهذا معنى قوله (وابتداء سرية ان لم يعلم) فان علم بان يكون قد أخبره الامام بانه انتهى

فان قلت الحال وصف لصاحبها والاعمام وحدا ليس وصف للمجنون والجواب ان الوصف

في

في الحقيقة المقارنة لذلك (قوله مجنوننا) خبر صاحبها قصد الحكاية (قوله وفي بعضها بابا والخ) لا يخفى أن نسخة أو أولى من نسخة الواو لقصورها على المجنون أي لقصور نسخة الواو بخلاف نسخة أولعمومها (قوله وهو معطوف على تقدم غيره الخ) لا يخفى ان عطفه على تقدم غيره بوجوب أن في العبارة حذف والتقدير وان أتوا وحدا نا الخ صحت أو ان صحت المتقدم جواب عنهما وان تقدم على المعطوف (قوله قدمه الامام) أي امام المسجد المقام من السلطان أو من الواقف (قوله بشرطه الخ) وهو ككون من معه اثني عشر والاولى حذف بشرطه لقوله بعد وحل الخ (قوله أو أبطأ في قراءتها) فيه ان هذا لا يقتضى البدء وما قاله شارحنا في بهرام بعينه والظاهر أنه أبطأ وعلم أنه يقرأ بشرأ من بعد المحقق له آية أو أكثر (قوله وابتداء سرية) خص السرية بالذكر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال

(قوله قاله بعضهم الخ) وغير بعضهم بقوله وعليه فيقتضي الوجوب وهو المناسب لحرمه التكرير مطلقاً أي ولو من شخصين (قوله وذلك بان يدرك الامام في الركوع) المراد يدخل قبل التمام فيشمل ما اذا انتهى الامام وحصل للامام العذر بعد احرامه معه وقبل الرفع وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر أو في حال رفعه أو بعد رفعه فاستخلافه صحيح أو يدخل في ابتداء رفعه من الركوع ويحصل للامام العذر بعد دخوله وقبل تمام رفعه ويستخلفه ويأتي بالركوع من أوله لانه لما حصل للامام العذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكأنه استخلفه قبل شروعه فيما أتى به من السجود معتد به فلا يؤدي الى اقتداء مفترض بمنفصل ويدخل في ذلك ما اذا أحرق في حال شروع الامام في الانحناء وحصل للامام العذر بعد أن انحنى معه سواء حصل له العذر قبل الطمأنينة أو بعد ها وقبل الرفع أو في حال الرفع أو بعد تمامه وقوله فما قبله أي أو ما قبله يدخل فيه ما اذا أحرق قبل الانحناء الامام ثم انحنى معه وحصل له العذر بعد ذلك قبل الطمأنينة أو بعد ها وقبل الرفع أو بعد الرفع وما اذا أحرق قبل الانحناء الامام وحصل له العذر (٥٣) بعد احرامه وقبل الانحناء أو أحرق معه

قبل الركوع وركع الامام ولم يركع المأموم حتى حصل له العذر فيصح استخلافه والحاصل أنه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع فإنه يستخلف من أحرق معه قبل العذر ولو في حال شروعه في الرفع ويأتي المستخلف بالركوع وأما ان حصل له العذر بعد تمام الرفع فلا يستخلف الا من أدركه معه ركوع تلك الركعة بان ينحنى معه قبل حصول العذر ويدخل في هذا من أدركه معه الانحناء سواء اطمأن فيه في حال انحناء الامام أو بعد ذلك فاذا علمت هذا كله فمفيد كلام الشارح رحمه الله تعالى بما اذا حصل العذر قبل تمام الرفع وأما ان حصل بعد تمامه فإنه لا بد أن يدرك الانحناء ولذا قال عجم اعلم ان الامام اذا حصل له العذر

في قراءته الى كذا أو كان قسرياً منه فسمع قراءته فإنه يقرأ من حيث انتهى الامام كما يفعل في الصلاة الجهرية وقوله وقرأ أي ندباً قاله بعضهم على سبيل البحث وظاهره أن له أن يقرأ الفاتحة حيث قرأها الاول وهو ممنوع لان تكرير الركن القولي لا يجوز وان لم تبطل به الصلاة ودعوى أنه يغفر هذا ذلك لان المعيد للفاتحة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وابتدأ بسرية أي وجوباً (ص) وصحته بأدراك ما قبل الركوع (ش) أي وصحة الاستخلاف بأدراك المستخلف قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها جزأً يعتد به وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو ركن الرأس وذلك بأن يدرك الامام في الركوع قبله كافي توضحه وقائماً من الركعة المستخلف فيها يشمل ما لو فاته ركوع ركعة وأدرك سجودها واستمر مع الامام حتى قام لمبايعة ما وحصل له العذر فإنه يصح استخلافه لادراكه ما قبل تمام ركوع الركعة المستخلف فيها وهو القيام ولا يضره عدم إدراك ما قبلها (ص) والا فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صحت والا فلا كعود الامام لاتمامها وان جاء بعد العذر فكأنه جنبي (ش) أجمع من يعتد به من شراجه على أنه لا يستقيم على هذا المساق ولذا قال ابن غازي حقه أن يفرع قوله والا فان صلى لنفسه الخ على قوله وان جاء بعد العذر فكأنه جنبي كما فعل ابن الحاجب وقرره في التوضيح والا فن لم يدرك جزأً يعتد به يستحيل بناؤه بالاولى اه وقال بعض لاشك أن فيه نقصاً وتقديماً وتأخيراً صدر مثله من مخرج مبيضة المؤلف اه ونحن نشرح على ما صوب ويكون مساقه وصحته بأدراك ما قبل الركوع والابطال صلاتهم دونته وان جاء بعد العذر فكأنه جنبي فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صحت والا فلا كعود الامام لاتمامها فالخلف بعد ذلك والتقديم هو قوله فان صلى لنفسه الى صحت فإنه مقدم عن محله ومحلّه بعد قوله وان جاء بعد العذر والتأخير هو قوله وان جاء بعد العذر فكأنه جنبي فإنه مؤخر عن محله ومحلّه قبل قوله فان صلى لنفسه فقوله والابطال صلاتهم دونته أي وان لم يدرك جزأً يعتد به من تلك الركعة بأن فاته ركوعها إما بأن أحرق بعد الرفع أو قبله وغفل أو نسي حتى رفع الامام فلا يصح استخلافه وان قدمه الامام فليقدم هو غيره فان لم يتأخر وتماذى بالقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور لا اعتدادهم بذلك السجود وعدم اعتداده هو به اذ لم يجب عليه المتابعة الامام فهو كمنفصل أم مفترضاً فبطلت عليهم دونته أي دون صلاته فلا تبطل أي بشرط أن يبنى على ما فعل الامام بأن يأتي بما كان يأتي به مع الامام لو لم يحصل

بعد عقد ركعة سواء كانت الاولى للمستخلف بالفتح أو غيرها وعقد هاتين التام الرفع فانما يستخلف من أدركها معه فان لم يدركها معه لم يصح استخلافه في باقيها ولو أدركه معه ما قبلها فن صلى مع الامام ركعة ثم زوحم عن ركوع ما بعدها ولو أمكنه تلافيه وحصل للامام العذر في حال سجودها بعد رفعه منها وقبل قيامه لم يلبس فإنه لا يستخلف الامام في بقيته الا ان ما فعله المستخلف بالفتح من بقيته لا يعتد به وهم يعتدون به فاقتدأ بهم به كاقتراف مفترض بمنفصل اه (قوله وأدرك سجودها) بل ولو لم يدرك سجودها وأدركه في الثانية ثم حصل له العذر يصح (قوله أن يفرع قوله والا) ليس للفتحة الادخل في التفريع (قوله والا فن الخ) أي ان لم يقبل حقه كذا بل أبقى المتن على ظاهره فلا يصح لان من لم يدرك جزأً يعتد به يستحيل الخ (قوله صدر مثله) مثل زائدة (قوله أو قبله) القبلية ظرف متسع أي بأن أحرق في حالة قيام تلك الركعة ثم زوحم عن ركوعها أو أحرق قبل قيام تلك الركعة بأن كان أدرك الركعة الاولى مثلاً ثم زوحم عن ركوع الثانية (قوله على المشهور) وقيل لانه وان كان لا يعتد به واجب عليه لوجوب متابعة الامام لو لم يحدث وصار باستخلافه كأن الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره

(قوله فيأتي بالرفع) لا يخفى أن الاتيان بالرفع فرغ عن كونه يركع مع أنه لا يركع بل يسجد (قوله فكاجنبي) الكاف زائدة لأنه أجنبي حقيقة (قوله لأنهم محرمون قبله) هذه الالة لا تتبع البطلان (قوله فان صلى لنفسه صلاة منفردا الخ) بأن لا يكمل الركعة في الفرض المذكور وإنما ابتدأ القراءة فاعلا لجميع الركعة فصحت صلاته صلاة منفرد (قوله ولم ين الخ) لازم للذي قبله (قوله بالركعة الاولى) قال الشيخ أحمد الباء في قوله بالاولى الخ ظرفية والجار والمجرور حال أي بنى حال كونه مستخلفا في الاولى أو الثانية (قوله وابتدأ قراءة الفاتحة) تبع الشارح فيه استظهار بعض الشراح وقال الشيخ أحمد ثم مقتضى البناء أنه لو أدرك الإمام بعد أن قرأ الفاتحة أنه يبنى على ذلك وقد يقال بناء على وجوب الفاتحة في الجمل وتردد فيه الخطاب (أقول) ولا تردد لان الفرض أنه جاهل فالمتعين الاقتصار على الاول وهو أنه لو قرأ الإمام الفاتحة فالمراد أنه يبنى على قراءة الإمام (٥٤) كما أفاده بعض المحققين (قوله المأمومية) المناسب الامامية (قوله والاقليس مؤثما)

المناسب أن يقول والاقليس إماما (قوله ان استخلفه على وتر الخ) أي بأن كان الباقي وقرأ أو شفعا (قوله فلا حاجة لما قاله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر) أي بأن كان الباقي وقرأ (أقول) بل يحتاج له وذلك أن معنى قول المازري وشفع المغرب كوتر غيرها ان الباقي شفيع لأن الماشي شفيع وحاصله أن قول سحنون يقتضي أنه لو استخلفه وكان الباقي شفعا ان تصح الصلاة مع أنها باطلة فقال المازري وشفع المغرب كوتر غيرها في البطلان (قوله وظاهر كلام المؤلف) هذا لعج موافقا للقائي وهو تقرير آخر مغاير لما صدر به الذي نهايته فأنهم هم (قوله على ما إذا كان في حديث الخ) أي مطلقا سواء استخلف عليهم أم لا عملوا عملا أم لا فإنه متى رجع بعد زوال حدثه وأنتم

له عذر فيأتي بالرفع والسجود فان تركه بطلت صلاته أيضا (ص) وان جاء بعد العذر فكاجنبي (ش) ما تقدم حكم من جاء قبل العذر وأما ان جاء أي المستخلف بالفتح بعد حصول العذر من الإمام وخروجه من الامامة فكاجنبي فلا يصح استخلفه على القوم وتبطل صلاة المؤمنين به لأنهم محرمون قبله وأما صلاته هو فان صلى لنفسه صلاة منفرد ولم ين على صلاة الإمام ولم يقبل الاستخلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان قبل الاستخلاف على حسب ظنه والحال أنه بنى على صلاة الإمام بالركعة الاولى وابتدأ قراءة الفاتحة أو الثالثة في الرابعة واقتصر كالإمام على الفاتحة وانما صحت صلاته لأنه لا مخالفة بينه وبين المنفرد جلوسه في محل جلوسه وقيامه في محل قيامه والى هذا أشار بقوله (فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صحت) أي صلى لنفسه بنية الفدية أو بنى بالاولى بنية المأمومية أي بحسب ظنه وهذا لا يكون الا جهلا والاقليس مؤثما (ص) والا فلا (ش) أي وان لم ين بين الاولى ولا بالثالثة بل بنى بالثانية في الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الثالثة في الثالثة فقط أو الرابعة في الرابعة فلا تصح صلاته جلوسه في غير موضع جلوسه وهذا معنى قول سحنون ان استخلف على وتر بطات وعلى شفيع صحت المازري وشفيع المغرب كوتر غيرها انتهى ومعنى أن شفيع المغرب كوتر غيرها أنه استخلفه بعد ان مضى منها شفيع لا بعد أن مضى منها ركعة وحينئذ لا حاجة لما قاله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر بطات (ص) كعود الإمام لاتمامها (ش) تشبيهه في البطلان أي كما تبطل الصلاة اذا عاد الإمام بعد زوال عذره لاتمامها بهم سواء خرج ولم يستخلف ولم يفعلوا لانفسهم شيئا إلى أن عادوا واستخلف عليهم ثم عادوا فخرج المستخلف وأنتم بهم وظاهر كلام المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان العذر حذوا أو عارفا استخلف الإمام أم لا عملوا عملا بعده أم لا وليس كذلك بل البطلان محمول على ما إذا كان في حدث أو في عارف بناء على استخلف الإمام أو لم يستخلف وعملوا عملا بعده وأما لو لم يستخلف ولم يعملوا عملا بعده فلا تبطل (ص) وجلس لسلامه المسبوق كأن سبق هو (ش) لما لم يكن من شرط المستخلف إدراك صلاة الإمام من أولها بل إدراك جزء يعتد به من ركعة الاستخلاف وهو صادق عن سبق بما قبل تلك الركعة كما مر تقريره بين هنا كيفية فعل المستخلف المسبوق والقوم بعد اتتمام صلاة الإمام الاصلى سواء شاركه في ذلك بعض من خلفه أم لا والمعنى ان الإمام اذا استخلف مسبقا وكان في القوم أيضا مسبق فأنتم النائب مابق من صلاة الاول أشار اليهم جميعا أن اجلسوا وقام لقضاء ما عليه وجلس من خلفه من المسبوقين على المشهور فاذا كمل صلاته وسلم قاموا للقضاء وكذلك كان المستخلف فقط مسبوقا دون القوم فانهم هم

أيضا

هم فان صلاتهم تبطل فقوله واستخلف الخ راجع لقوله أو في عارف بناء الخ (قوله وكان في القوم) هذا يدل على

أن خلفه مسبوقين وغيرهم وقوله بعد وجلس من خلفه يتأق به الآن يقال أن في العبارة حذف أي وغيرهم وقول المصنف وجلس لسلامه المسبوق أي وغيره (قوله وجلس من خلفه من المسبوقين) وذلك لأنه يصح الاقتداء بالمستخلف فيما فيه بان سواء كان المستخلف بالكسر يفعله أم لا كما اذا كان الإمام المسافر استخلف مقيما ولا يصح الاقتداء به فيما فيه قاض فن أجزم خلف الإمام المستخلف بالفتح فان كان فيما يفعله قضاء عما سبق به المستخلف بالكسر لم يصح اقتداء به فيه وان كان فيما يفعله بناء فإنه يصح اقتداء به سواء كان المستخلف بالكسر يفعله أم لا (قوله على المشهور) مقابلة للخمى بخبرين ان يصلي وينصرف قياسا على الطائفة الاولى في صلاة الخوف أو يستخلف من يصلي به أو ينتظر الإمام فيسلم معه لان كلهم ما قاض والسلامان واحدا أو ينتظر فراغ الإمام من قضاائه ثم يقتضي

(قوله وقد سلم قبله الخ) هذا فيما إذا كان المأموم مسبقاً بأقل مما على المستخلف بالفتح وقوله أو حصل منه أحدهما أي القضاء كماله كان المأموم مسبقاً كثيراً وبساو أو السلام كما إذا كان الذي خلفه غير مسبق أصلاً (قوله ما وجه ابراز الضمير) أقول كان وجهه إشارة إلى أن السبق اختص به وقد أشار به بقوله كأن سبق هو أي وحده (قوله عطف على الضمير) فيه شيء لأنه يصير المعنى المسبوق يجلس لسلام الامام المسبوق لسلام الامام المقيم فيقتضي تقييده هذه بالمسبوق وليس كذلك فالمناسب عطفه على جملة قوله وجلس لسلامه الخ لانها في قوة قوله أي المستخلف المسبوق ينتظر لا المستخلف المقيم وقرئ بين هذه والسابقة بأن هذه لم يدخل فيها على موافقة الامام في السلام فلا يلزم انتظار سلامه بخلاف السابقة (قوله يقومون لانتقام ما عليهم) (٥٥) أفذاذا أي وهي بناء فقول المصنف

للقضاء تسمع (قوله اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدي بالاول في السلام) أي حتى ينتظره المسافرون يسلمون بسلامه (قوله لكرهه اقتداء المسافر) أي الذين هم المؤمنون بالمقيم تقول وكذا بكرهه اقتداء المقيمين الذين خلفه بالمسافر (قوله بأن يكون موجوداً هناك) وانما لم يحمله على العدم أصلاً لقول المصنف فيسلم المسافر وقوله ولا يصلح للامامة أي لكونه عاجزاً مثلاً أو جاهلاً فقول الشارح بعد أول كونه جاهلاً لا يظهر لانه يلزم عليه التكرار إلا أن يخص الاول بماعدا الجاهل بقي أن يقال ان صحته صلاته صح الائتمام به فكيف يتأتى أن يكون جاهلاً وتصح صلاته ولا يصح الائتمام به إلا أن يفرض ذلك في أي وقوله فهو من اضافة المصدر لفعوله أي في الاولين وقوله أول فاعله أي في الثالث (قوله كما يفهم منه) أي مما يأتي في باب السفر ولما كان في ذلك خفاء قال تأمل (أقول) تأملنا فلم نجد ما يفهم منه ذلك إلا الكراهة انما تكون عند الامكان لا عند عدمه فتدبر (قوله من أنهم كلهم يجلسون) أي مسافريهم ومقيميهم ولا يقوم المقيم ليأتي بماعليه خلف المستخلف

أي يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلوا بسلامه على مذهب المدونة لان السلام من بقية صلاة الاول وقد حل هذا محل في الامامة فيه فلا يخرج عنه لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم لفراغه من القضاء أخف من الخروج من امامته وقيل يستخلف من يسلم بهم قبل قيامه لقضاء ما عليه فقوله وجلس لسلامه المسبوق أي والمستخلف في هذه أيضاً مسبق وقوله كأن سبق هو أي وحده دون من خلفه فلم يجلس المقتدي لسلامه فانها تبطل صلاته لانه صار بالاستخلاف امامه وقد سلم قبله وقضى في صلبه أو حصل منه أحدهما فقط وانظر ما وجه ابراز الضمير في قوله كأن سبق هو (ص) لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو جهله فيسلم المسافر ويقوم غيره للقضاء (ش) المقيم بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير إعادة الخافض أي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى أن الامام المسافر اذا استخلف مقيماً على مسافرين ومقيمين رأ كل صلاة الاول فان من خلفه من المقيمين يقومون لانتقام ما عليهم أفذاذاً لدخولهم على عدم السلام مع الاول والمسافرين يسلمون لانفسهم عند قيام المستخلف المقيم لماعليه ولا ينتظرونه ليسلوا معه اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدي بالاول في السلام وقيل يستخلف من يسلم بهم وقيل ينتظرونه ولما كانت السنة أن يستخلف المسافر مثله لكرهه امامة المقيم للمسافر أشار المؤلف الى العذر بقوله لتعذر استخلاف مسافر بأن يكون موجوداً هناك ولا يصلح للامامة وليس من التعذر بعده لا مكان استخلافه مع صلاته في مكانه من غير كراهة لان المحل محل ضرورة أو جهله أي جهل تعيينه من المقيمين أو جهل أنه خلفه أو كونه جاهلاً فهو محتمل لان يكون قوله أو جهله من اضافة المصدر لفعوله أو لفاعله فان قلت كلام المؤلف يقتضي انه اذا استخلفه لغير تعذر مسافر وجهله أن الحكم ليس كذلك مع أنه كذلك قلت مراده بيان الوجه الذي يجوز فيه استخلاف المقيم على المسافر ان اذا استخلفه عليهم في غير ذلك مكروه ولكن الاولى حذف قوله لتعذر مسافر أو جهله ليشمل ما اذا استخلفه مع عدم تعذر المسافر وجهله ويفهم حكم ما اذا استخلفه في هذه الحالة وهو الكراهة مما يأتي في باب السفر كما يفهم منه جواز استخلافه لتعذر مسافر أو جهله تأمل ثم ان ما مشى عليه المؤلف من أن المسافر يسلم ويقوم غيره للقضاء عند قيام المستخلف المقيم خلاف المعتمد من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذه المسئلة أيضاً كالتي قبلها السلام المقيم المستخلف (ص) وان جهل ماصلي أشار فأشاروا ولا يسبح به (ش) أي اذا جهل المستخلف المسبوق ماصلي الامام الاول أشار اليهم ليعلموه وأشار اليه المأمومون بعدد ماصلي فان فهم فواضح ولا يسبحوا به فان لم يفهم بالنسبح كلوه وكلهم على ما في سماع موسى ابن رشد هو الجاري على المشهور من ان الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل وقوله يسبح به أي لاجل

المقيم لانه يلزم عليه الاقتداء بامامه في صلاة ليس أحدهما تابعا عن الآخر نعم لو جاء شخص فوجد الامام في ركعتي الائتمام فله أن يأتم به (قوله أشار فأشاروا) أي ليعلموه بماصلي لا بما يتبع وهو ظاهر قوله وان جهل ماصلي لاتفاق المؤمنين سواء كانوا مقيمين أو مسافرين على ماصلي واختلاف أحوالهم فيما بقي مع أن العلم بأحدهما يستلزم العلم بالآخر (قوله ولا يسبح به) فان قدم التسبيح مع الفهم بالإشارة فقبل بعدم البطلان واستظهر البطلان لان قصد الافهام بالتسبيح في غير محله لغير حاجة يبطل وحيث حصل الفهم بالإشارة صار التسبيح لغير حاجة (قوله كلوه) فلو كلوه مع وجود الفهم بالإشارة والتسبيح لم يطل (قوله لاجل افهام المستخلف أو بسببه) من رجح

التعليل والسببية شيء واحد (قوله من لم يعلم خلافه) قال عب ويعمل المأموم المسبوق العالم مع المستخلف الذي لم يعلم ولكن لا يتبعه فيما زاد عليه ولا يجلس معه اذا جلس في محل لا يجلس فيه فاذا استخلف في ثانية الظهر وقال له الاصل على بعد ما صلى ذلك المستخلف الثالثة أسقطت ركوعا من الاولى فان من علم من المأمومين خلاف قوله لا يجلس مع المستخلف اذا جلس بعد فعل الثالثة التي صارت ثانية ويفعل معه الرابعة فاذا جلس المستخلف بعدها وسجد للسهو فان العالم خلافه يستمر جالسا حتى يأتي المستخلف بركعة القضاء فيتشهد معه ويسلم بعد سلامه كذا في عب (٥٦) ولم يظهر قوله فاذا جلس المستخلف بعدها لان المستخلف لا يجلس بعدها كما يظهر

من تقريره (قوله وفي لزوم اتباع) أي اتباع هذا المأموم الامام المستخلف (قوله بعد) اعلم أن لفظ عقب تدل على المراد دون بعد لان بعد حقيقة في التراخي قال عب فان آخره وسجد بعد كماله صلاة نفسه فالظاهر أنه لا يضر (قوله سجود الامام) أي البعدي (قوله فان كان سهوه بزيادة) أي كان فيما يأتي به قضاء وكان فيما استخلف عليه وقوله وان كان بنقص أي كذلك (قوله ينقلب لهما قبلها) أي القاعدة المعروفة أنه اذا اجتمع نقص وزيادة يغلب جانب النقص على جانب الزيادة (قوله أنه لا ينقلب) أي بل يكتفى بالسجود بعد السلام أي الذي هو لزوم الامام وهو مخالف للقواعد وانظر لم كان النقص الذي حصل فيما استخلف عليه يبقيه الى أن يفرغ من صلاته وهما فعلة عقب كمال صلاة الامام مثل السهو الذي يترتب عليه ويجاب بأنه تطرف فيه لفعله هو والحاصل أن ما قاله الشارح من القولين في السجود بعد كمال صلاة المستخلف بالفتح من كونه يسجد قبل أو بعد انما هو في محض الزيادة من الامام وأما اذا كان المترتب على الاصل سجودا بنقص ثم سها المستخلف بنقص أو زيادة فيما كماله من صلاة امامه فان سجوده لا يغيبه عن سجوده هو أي بنقص أو زيادة ويبقى ما اذا حصل للمستخلف

إفهام المستخلف أو بسببه وانما جهل وجهل وفاته يعمل على المحقق وبلغى غيره (ص) وان قال المسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه (ش) يعني أن الامام اذا قال للمستخلف المسبوق أسقطت ركوعا أو نحوه مما يوجب ابطال الركعة فانه يعمل على قوله المستخلف المسبوق ويعمل عليه أيضا من المأمومين كل من لم يعلم خلافه وهو من علم صحة مقالته أو ظنها أو شك فيها أو ظن خلافها ولا يعمل على قوله من علم صحة صلاة الامام وصلاة نفسه بل يعمل على ما علم وظاهره ولو المستخلف وفي لزوم اتباع من يتقن صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام قولان نقلهما ابن رشد وتقدم نقل طريقة ابن رشد وغيره وهذه المسئلة يغني عنها ما تقدم من قوله وان قام امام الخامسة الخ وأعادها لاجل قوله وسجد قبله الخ وانما فرضها في المسبوق مع أن غيره كذلك في أنه يعمل عليه من لم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه اذ لا تأتي هذا في غير المسبوق ولا منهوم لركوع ولو قال ركع كمالا كان أشمل (ص) وسجد قبله ان لم تتمحض زيادة بعد صلاة امامه (ش) والمعنى أن السجود القبلي يسجد عقب كمال صلاة امامه وقبل تمام صلاته كما اذا أخبره بعد ما عقد الثالثة أنه أسقط ركوعا مثلاً فانه يسجد هنا بعد كمال صلاة امامه الذي استخلفه لان هننا زيادة ونقص السورة لرجوع الثالثة ثانية أو أخبره بذلك في قيام الرابعة أو بعد عقدها ولو في الجلسة الأخيرة لاحتمال أن تكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا ما لم يعين له أنه من الثالثة أو من الرابعة فان عين له ذلك فانه حينئذ تتمحض الزيادة فيسجد بعد سلامه وكذا اذا أخبره وهو في الجلسة الوسطى مثلاً أنه أسقط ركوعا فانه يسجد بعد كمال صلاته لان السجود هنا بعدي تتمحض الزيادة وهذا واضح اذا أدرك مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما يفيد ما تقدم في باب السهو وقد يقال انه لبيانته عن الامام يصير مطاوعا بما يطلب به الامام فيطلب حينئذ بسجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيفيد ما تقدم في السهو بغير ما هنا وحيث كان السجود بعد بالتمحض الزيادة فجعله بعد سلام المستخلف ولو ترتب عليه فيما استخلفه عليه الامام أو فيما يأتي به قضاء نقص أو زيادة أجزاء لذلك سجود الامام فان كان سهوه بزيادة كسهو الامام فواضح وان كان بنقص فقال غير ابن القاسم ينقلب لهما قبلها وظاهر ما في النوادر أنه لا ينقلب عند ابن القاسم فقد تبين أن الظرف من قول المؤلف بعد صلاة امامه متعلق بقوله سجد قال بعض وانما أخره عن قوله ان لم تتمحض زيادة لثلاثه وهم يرجوع الشرط له اذ يصير الترتيب هكذا وسجد قبله بعد صلاة امامه ان لم تتمحض زيادة فيوههم أنه عند تمحض الزيادة يسجد قبل صلاة الامام وهو فاسد * ولما كانت الفريضة تقع مرة تامة غير مجموعة مع فرض آخر ومجموعة ومرة مقصورة بمجموعة وغير مجموعة وقد تقدم حكم التامة غير المجموعة شرع فيما عداها مستد ثانياً بحكم القصر فقال

(فصل) من اسافر غير عاص به ولا بأربعة برد (ش) يعني أن المسافر سفر طويلا

أو زيادة فيما كماله من صلاة امامه فان سجوده لا يغيبه عن سجوده هو أي بنقص أو زيادة ويبقى ما اذا حصل للمستخلف سهو فيما يأتي به قضاء فانهم لا يسجدون معه سواء كان بنقص أو زيادة هذا كماه مستفاد من الخطاب (فصل صلاة المسافر) (قوله غير عاص به) صفة لاسافر أي من يد السفر فهو مجاز من سل من اطلاق اسم السبب على السبب (تنبية) * السفر لغة قطع المسافة مأخوذ من الاسفار ومنه أسفرت المرأة عن وجهها أظهرته وأسفر الصبح ظهر لانه لشقته يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أربعة برد مع ممول لاسافر ولو قطعها في لحظة واحدة كالوطار مثلاً المشهور أنه تحديد لا تقريب فلا يجوز القصر فيما دونها (قوله أربعة برد) وهذا باعتبار المكان

وباعتبار الزمان من حلتان أي سير يومين معتدلين يسيرا الحيوانات المثقلة بالاجال كما في الشيخ أخذ الزرقاني أو سفر يوم وليس له بسير الحيوانات المثقلة بالاجال على المعتاد كما للشاذلي وظاهر بعضهم أنه الراجح قال في له وحده عندى مانصه وانظر هل يحسب اليومان من الفجر أو من طلوع الشمس وهو الظاهر اه (قوله كل ميل ثلاثة آلاف) قيل ومقادير بعضهم أن الراجح أن الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشر ون إصبعاً معترضة معتدلة والمراد به الذراع الهاشمي والاصبع ست شعيرات معتدلة معترضة وكل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون والذراع الهاشمي يتفص عن الذراع الحديد المعروف الا أن الثمن فتكون الستة آلاف خمسة آلاف وسبعمائة وخمسين ذراعاً بالحديد (قوله كل شعيرة ست شعرات) كذا قال (٥٧) القراني واعترض بان الشعيرة بمذاق الوصف وهو

كون بطن احداها مالظهر الاخرى لا يصح لان الشعيرة بمذاق الوصف تكون على جنبها وهذا لا يصح الست شعرات وانما يصحها ظهرا أو بطنها كما هو نقل النووي (قوله يسر في حقه) أي يسر في حقه سنة عين مؤكدة وفي آكديتها على سنة الجماعة وعكسه قول ابن رشد والتمحي (قوله غدير عاص بسفره) وأما العاصي فيه كالزاني وشارب الخمر فيقصر اتفاقا ولا فرق في منع العاصي من القصر بين أن يكون عصيانه مدخولا عليه أو طارئا فلو عصي بالسفر في أثناءه أتم (قوله بالكراهة والجواز) وقيل بالكراهة والحرمه والحاصل أن الراجح الحرمه في العاصي والكراهة في اللاهي فان وقع ونزل وقصر فالراجح لا اعاده فيهما (قوله فلو قصر الخ) الراجح لا اعاده في العاصي واللاهي (قوله ولا بن المـ واز تفصيل) وهو أنه يعلق تقديم مسافة البرأ وتأخر حيث كان السير فيه بمجذاف أو به وبالريح فان كان يسير فيه بالريح فقط لم يقصر في مسافة البرأ المتقدمة وهي دون قصر ادخله يتعدو عليه بالريح

أربعة برداً أكثر كل بر يد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع والذراع مابين طرف طي المرفق الى طرف الاصبع الوسطي كل ذراع ستة وثلاثون إصبعاً كل إصبع ست شعيرات بطن احداها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون يسر في حقه أن يقصر الصلاة الرباعية حيث كان غير عاص بسفره أو لاه فيمنع قصر العاصي كالأبق وقاطع الطريق ما لم يتب فان تاب قصر ويتطير للمسافة من وقت التوبة وفهم من قوله به أن العاصي فيه يقصر وهو كذلك اتفاقاً وفي قصر العاصي قولان بالكراهة والكراهة وفي اللاهي قولان بالكراهة والجواز والراجح الحرمه في العاصي والكراهة في اللاهي فلو قصر العاصي أعاد أبداً على الراجح وان قصر اللاهي أعاد في الوقت كما قاله ق (ص) ولو يجز (ش) مبالغه في طلب هذه المسافة لا الرد على من يقول انه لا يقصر في البحر لان هذا لم يقله أحد أي ولا بد من مسافة أربعة برد ولو كان السفر ببحر مع الساحل أو اللجة على المشهور وقيل يعتبر في البحر سيزيوم وليلا دون المسافة وقيل يعتبر في اللجة بالزمان ومع الساحل بالمسافة ولو اتفق له سفر بر وبحر فيقصر ويلحق من غير تفصيل ولا بن المواز تفصيل وعليه اقتصر شارح قواعد عياض كما اقتصر بهرام عليه واعترضه بعضهم بايهامه أنه المذهب (ص) ذهاباً (ش) اما مفعول مطلق لفعل محذوف أي يذهبها اذهبها فلو كانت ملفقة من الذهاب والاياب لا يقصر أو تميز نسبة أي من جهة الذهاب أو حال من أربعة برد عند من يجوز مجيء الحال من السكره من غير مسوغ لكن يؤول ذهاباً بذهبها أي حالة كونها مذهباً فيها (ص) قصيدت (ش) يريد أن مسافة القصر لا بد وان تكون مقصودة ان لو قطعها من غير قصد لم يقصر كالهائم كما يأتي ولو جاوز مسافة القصر (ص) دفعة (ش) مفعول مطلق لفعل محذوف أي يدفعها دفعة ومعنى يدفعها توقعها واعرابه تميزاً من عدم التميز لان دفعة وطو راومرة ونحوها مصادره منصوبة على المفعولية المطلقة كما قاله ابن الحاجب والمراد يكون الاربعة برد قصدت دفعة أن لا يقيم فيما بينها إقامة توجب الاتمام كأربعة أيام صحاح فن قصداً أربعة برد ونوى أن يسير منها ما لا تقصر فيه الصلاة ثم يقيم أربعة أيام صحاح ثم يسافر باقيها فانه يتم وليس المراد أن يقطعها على ظهر واحد أي أنه يقطعها مرة واحدة أي يسيرها في مسيرة واحدة لان العادة قاضية بخلاف ذلك ودفعه بفتح الدال (ص) أن عدى البلدي البساتين المسكونة (ش) لما كان الاتمام هو الاصل والنية لا تخرج عن الاصل بمجرد اشتراط معها الشروع واشترط في الشروع الانفصال عن حكم محلته ثم قسم المحل المنفصل عنه فان كان بلداً فلا

(٨ - خرشي ثاني) وقصر ان نزل حيث كان فيه مسافة قصر لا أقل وهو الراجح خلافاً لشارحنا ولا يقصر مادام في المرسى انظر عب (قوله شارح قواعد عياض) أي الذي هو العوق (قوله اما مفعول مطلق) وهو الاظهر فلذا قدمه (قوله أو تميز نسبة) ظاهر العبارة ان عندنا نسبة بين شيئين وفيها إيهام كقولك طاب زيد نفساو بنت بالتميز ونقول هنا نسبة السفر أربعة تلك النسبة الاتقاعية فيها إيهام بينت بقوله ذهاباً بالانه يحتمل من جهة الذهاب أو الاياب فأفاد أنه من جهة الذهاب فقط (قوله من غير مسوغ) فيه تطويل المسوغ موجود وهو التخصيص بالاضافة (قوله يريد الخ) تراجم جعل قوله قصدت شرطاً على حدثه وليس كذلك بل هو وقوله دفعة شرط واحد وذلك لان الهائم قد خرج بقوله لمسافر أي لم يرسف وأربعة برد والهايم لا يقال في حقه ان كان مرسفاً أربعة برد (قوله ونحوها) كعبادة (قوله أن عدى البلدي) أي الحضري ويدخل فيه العمودي اذا نوى إقامة أربعة أيام صحاح ثم أراد لا ربحاً فلا يقصر حتى يجاوز البساتين

(قوله أو ما في حكمه) كارتفاق ساكنها بأهل البلد بنار وظنج وخبز وشرا من سوقها وإذا سافر من الجانب الذي لا بساكنين به لم يقصر حتى يجاوز قدر ما هي به أي إذا سافر من الجانب الذي لا بساكنين فيه والقرض المحاذاة كمن سافر من ناحية باب النصر لجهة الشرقية أما بجانب البساكنين أوليس يجازيها إلا أنه محاذيها وأما لو كانت البساكنين من جهة باب النصر وسافر من الجهة الأخرى بأن سافر من ناحية الأزبكية وفرض أنه لم يكن بها بساكنين فيمكن تعدية البناء (وتتبيه) مثل البساكنين القرينتين التي ترتفق أحدهما بأهل الأخرى بالفعل والافتقار لكل واحدة بغيرها بأن كان عدم الارتفاق لنحو عداوة وفي شرح شب وتطر إذا كان بعض ساكنيها يرتفق بالبلد كالجانب الأيمن دون الآخر والظاهر أن حكمها (٥٨) كلها الحكم المتصلة اهـ يحمل هذا على ما إذا كان من جانب واحد

والأفلا (قوله ان كانت قرية جمعة) تقام بها ولو في زمن دون زمن فيما يظهر ثم على التأويل الأول وهو المشهور فاعلم بحسب الأربعة بر د بعد مجاوزة البساكنين قطعا وأما على الثاني فهل بحسب الثلاثة الأميال من الأربعة بر د وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره أولا وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم ما الشيخه (قوله تفسير) أي تقييد (قوله وتوالت على هذه الرواية) هو ما أشار له المصنف بقوله وتوالت وهذا التأويل لابن رشد وهو موجود فنقول من قال لم تؤول المدونة عليه مردود كما أفاده محشي نت (قوله وهذا معنى قوله وتوالت الخ) والظاهر أن المراد بقسرية الجمعة ما تقام فيه الجمعة بالفعل أو ما يوجد فيه شرط إقامة الجمعة هكذا قال عيج وهو مردود بل ظاهر النقل تقام فيه الجمعة بالفعل (قوله فيجري فيه التأويلان) أي فهو محل التأويلين (قوله فانه لا يقصر حتى يجاوز) ومجاوزة مقابله من الطسرف الذي ليس به مثله (قوله والعمودي) سمي بذلك لانه يجعل بينه على عمد (قوله أي

يقصر حتى يتعدى البنيان والبساكن المتصلة به أو ما في حكمه كانت بلدة جمعة أو غيرها ولا عبرة بالمزارع وهذا هو المشهور وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك ان كانت قرية جمعة فلا يقصر حتى يجاوز بيوت بثلاثة أميال من السور ان كان البلد سور والاقن آخر بنيانها وان لم تكن قرية جمعة فيمكن مجاوزة البساكنين فقط واختلاف هل هو تفسير وهو اختيار ابن رشد أو خلاف وهو رأي الباقي وغيره وتوالت المدونة على هذه الرواية لأن حقيقة السفر في هذا الباب وباب الجمعة سواء فكما أن الجمعة لا تسقط عن هودون ثلاثة أميال لانه في معنى الحاضر كذلك لا يقصر حتى يجاوزها وهذا معنى قوله (وتوالت أيضا على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة) انتهى والظاهر أن هذا الخلاف حيث لا تزيد البساكن المسكونة على ثلاثة أميال فان زادت عنها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساكنين وكذا اذا كانت ثلاثة أميال وأما اذا كانت الثلاثة أميال تزيد على البساكنين المسكونة فيجوز فيما زاد من على البساكنين التأويلان في اعتبار مجاوزتهم أو عدمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في بعض الأحيان وهذا أولى من البناء الخرب فانه لا يقصر حتى يجاوز (ص) والعمودي حلت (ش) أي وان جاوز وفارق العمودي ساكن البادية حلت الصحاح هو في حلة صدق أي محلة صدق والمحلة منزل القوم ولوتفرقت البيوت بحيث يجمعهم اسم الحى واسم الدار فلا يقصر حتى يجاوز الجميع ويكون ذلك حكم الفضاء والرحاب وان لم يجمعهم اسم الحى واسم الدار قصر اذا جاوز بيوت حلت هو واذا جمعهم اسم الدار دون اسم الحى فهو كما اذا جمعهم اسم الحى واسم الدار كما هو الظاهر والظاهر أيضا فيما اذا جمعهم اسم الحى ولم يجمعهم اسم الدار بأن كان لكل فرقة منهم دار أن تعتبر كل دار على حدة وهذا ظاهر حيث كان لا يرتفق بعضهم ببعض والافهم كأهل الدار الواحدة كذا ينبغي كما في شرح (هـ) (ص) وان فصل غيرهما (ش) يريد أن من كان في قرية لا أبيات بها متصلة ولا بساكنين فانه لا يقصر حتى يفصل عن قريته وكذا من كان في الجبال فانه لا يقصر حتى يجاوز محله (ص) قصر رباعية وقتية (ش) يعني أنه يسكن قصر الصلاة الرباعية الوقتية ولو في الضرورى في قصر الظهرين من سافر قبل الغروب لثلاث فأكثر ولو أخره عدا ولا أقل من ثلاث إلى ركعة صلى العصر سفرية وترتبت الظهر حضرية ويقصر فائتية السفر واليه أشار بقوله (أو فائتية فيه) ولوأداها في الحضرة خرج بالرباعية الثلاثية والثنائية فانهما لا يقصران اتفاقا فقوله قصر رباعية نائب فاعل سن ومن اد المؤلف بالوقتية الحاضرة بديل قوله أو فائتية فيه ولوعبر بحاضرة لكان أولى لان الفائتية وقتية أيضا

محلة صدق) أي منزلة صدق أي مرتبة هي صدق ويكون ذلك مبالغة في الصدق أو انه جعل منزلة ظرفا للصدق وكأن الصدق جسم من الاجسام مظهر وفا في المنزل ويكون أيضا كناية عن اتصافه بأعظم الصدق (قوله ويكون ذلك حكم الغضاء) أي ويكون البيوت المتفرقة بمثابة الغضاء والرحاب التي يلمسق الانبيسة فكما أنه لا بد من مجاوزة الغضاء كذلك لا بد من مفارقة جميع البيوت المتفرقة (قوله اذا جمعهم اسم الحى) أي يتسبون لاب واحد كبنى ثعلب هذا معناه لغة والشارح تبسع عيج في هذا والنبي يظهر من كلامهم أن المراد بذلك كونهم مجتمعين في موضع واحد ولو من قبائل شتى فعلى هذا اسم الحى والدار شي واحد أفاده محشي نت (قوله والدار) بأن جمعهم الحيرة قرية من قرى مصر (قوله لا أبيات بها متصلة) أي ساكنة أو قرية أي أو منفصلة عن تفرقة (قوله أو فائتية فيه) ولو صلاها تامة أجزأ ولا إعادة لانها خرج وقتها

(قوله لان الوقتية الخ) فيه أن الوقت اذا أطلق ينصرف لوقت الاداء (قوله أو قريبا) أي بأن يكون بينه وبينها أقل من ميل قال عب دخول البساتين المسكونة المنصلة ولو حكما كدخول البلد والقرب بها بأقل من ميل كالقرب من البلد بأقل منه ثم أورد أنه يلزم من الدخول القرب وأجيب بأجوبة الاول أن العطف للتفسير أي ان أو بمعنى (٥٩) الواو والقصد التفسير الثاني ان الدخول ان

استمر سائر أو قوله أو قريبا اذا نزل خارجها أو ان قوله حتى يدخل قول وقوله أو قريبا قول آخر وتظهر مرة الخلاف فمن نزل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلي العصر سقريه وعلى الثاني يصليها حضرية (قوله على منتهى سفره) أي انتهاء سفره (قوله اذا بلغ منتهى) أي انتهاء سفره فانهاء فاعل (قوله ولا قصر بأقل الخ) المذهب أن الاربعة بردها لا يجوز الاقدام على القصر فيما دونها قاله الشيخ سالم وانما الخلاف اذا وقع (قوله الى أربعين) الغاية داخله تحقيقا ثم لا يخفى ان بين مقتضى متعددا والى الانهاء فالمناسب للفظه بين أن يقول وأربعين بل يقول فيما بين تسعة وثلاثين وتسعة وأربعين والذي بين ذلك الاربعون والثمانية والاربعون وما بينهما والمناسب لقوله الى أربعين أن يقول على من قصر من ثمانية وأربعين الى أربعين بادخال الغاية وكذا يقال فيما بعد والثمانية والاربعون ميلا هي أربعة برده (قوله الى ستة وثلاثين) الغاية داخله (قوله فولان) والراجع عدم الاعادة كما هو مفاد الخطاب وقت (قولا أقل من ذلك على المشهور) ومقابله أقوال فقيل اثنان وأربعون ميلا وقيل

لان الوقتية منسوبة للوقت وكل صلاة لها وقت وقوله أو فائتة أي أو باعية فائتة فيه (ص) وان نوتيا بأهله (ش) يريد أنه يسن للمسافر القصر بشرطه المذكورة ولو كان نوتيا معه أهله خلا فلا جد وأخرى غير التوتى والتوتى بغير أهله فتص على المتوهم اذ يتوهم فيه عدم القصر لان المركب صارت له كالدار والتوتى خادم السفينة (ص) الى محل البدء (ش) يعني أن المسافر اذا رجع الى وطنه لا يزال يقصر حتى يرجع الى المكان الذي قصر منه في خروجه فاذا أتاه أتم حينئذ لان منتهى القصر في الدخول هو مبدأه في الخروج وهو خلاف قول المدونة واذا رجع من سفره فليقصر حتى يدخل البيوت أو قريبا الى الدار لان منتهى القصر ليس بمبدأه ونحوه في الرسالة ولذا جعل بعضهم كلام المؤلف على منتهى سفره في الذهاب لا في الرجوع أي يقصر اذا بلغ منتهى سفره الى تطير محل البدء أي وهو البساتين في البلد الذي له ذلك أو الحلة في البدوى ومحل الانفصال في غيرهما ويكون ساكتا عن منتهى رجوعه وهو أولى من جعله على منتهى رجوعه لئلا يكون ما شيا على القول الضعيف (ص) لأقل (ش) معطوف على أربعة برده على حذف الموصوف أي لا مسافة أقل أي لا يباح القصر في مسافة أقل من أربعة برده ان كان اللفظ لا يعطى الا عدم سن القصر ولو قال ولا قصر بأقل لأفاده هذا فان قصر في الأقل ففيه تفصيل قال ابن رشد لا اعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين الى أربعين وفيما بين الأربعين الى ستة وثلاثين في اعادته في الوقت أي وعدم الاعادة أصلا فولان وفيما دون ستة وثلاثين بعيدا (ص) الا لكي في خروجه لعرفة ورجوعه (ش) يريد ان السفر المبيح للقصر انما هو أربعة برده فصاعدا الأقل من ذلك على المشهور ثم استثنى من ذلك مسألة المكي والمحصبي والمنوي والمزدني فانه يباح بل يسن له أن يقصر في خروجه من وطنه لعرفة للنسك ورجوعه منها مكة وغيرهما من تلك الاوطان للسنة وانهم قوله في خروجه ورجوعه أن كل خارج من وطنه يقصر في خروجه منه ورجوعه اليه فانه لا يقصر في مكى ومنوى ومن دني ومحصى بحالهم ويقصر المكي اذا خرج لني ولوادركته الصلاة قبل أن يصل اليها على الاحسن والحاصل أن الراجع الى بلده وعليه شيء من أعمال الحج يقصر حيث كان ما عليه من العمل يعمل في غير وطنه فلذا أتم المنوى لان ما بقي عليه من العمل انما يعمل في وطنه وليس عليه بعده عمل من أعمال الحج ولا يتم المكي في رجوعه فانه وان كان رجوعه لوطنه لكنه بقي عليه شيء يعمل به غير هو النزول بالمحصب ثم ان كلام المؤلف لا يفيد ان العرفي في ذهابه لني لرحى جرة العقبة ولمكة لطواف الافاضة وفي رجوعه لني لرحى يقصر مع انه يقصر وفي كلامه في باب الحج ما يفيد حيث قال وجع وقصر الا كأنها مكى وعرفه وما ذكره من انه لا يقصر غير ظاهر (ص) ولا راجع لدونها ولولشي تنسيه ولا عادل عن قصر بلا عذر ولا هاتم وطالب رعي إلا أن يعلم قطع المسافة قبله (ش) يعني ان الراجع الى موضعه بعد عزمه على سفر مسافة القصر وانفصاله عن وطنه لا يقصر اذا كان رجوعه من دون مسافة القصر ولولشي تنسيه فيه ويعود لان تمام سفره لان الرجوع معتبر سفر انفسه وقال ابن الماجشون اذا رجع لشيء نسيه يقصر لانه لم يرفض سفره وهذا ان لم يدخل وطنه والا فلا شك في انما لم يكن مكان

أربعون ميلا وقيل خمسة وأربعون (قوله ويقصر المكي اذا خرج لني) أي فاصد عرفة (قوله على الاحسن) ومقابله الوقف لمالات (قوله فلذا أتم المنوى) أي اذا طاف طواف الافاضة ورجع الى بلده فبقيت في رجوعه لان ما عليه من العمل وهو الرمي بعمله في بلده (قوله ولا يتم المكي في رجوعه) أي من منى بعد رمي الجمرات وتوجه الى مكة (قوله وهو النزول بالمحصب) أي اذا نواه (قوله ثم ان كلام المؤلف لا يفيد الخ) وذلك لانه جعل القصر منوطا بالخارج لعرفة والراجع منها من نحو المكي فلا يدخل في ذلك من كان يعرفه لانه

لا يصدق عليه أنه يخرج لعرفة (قوله جرى قصره على الخلاف الآتي) الخلاف الآتي أنما هو في حالة الدخول في البلد وأما في حالة الذهاب فيقصر بلا خلاف لما يتبين (أقول) وبعد ذلك فلا حسن أن يتم فيقال قوله ولا راجع لدونها شامل حتى لما إذا نوى إقامة تقطع حكم السفر ولو لم ينو الإقامة على التأيد لانه لا يرجع كما يأتي (قوله وتعليقهم) أي بعدم القصر في الطريق القصيرة (قوله مبني على عدم قصر الإلهي الخ) تقدم أن الإلهي إذا قصر الراجح عدم الاعادة مع أن نقل المواق يفيدان العادل عن القصر بلا عذر بطلت صلته الآن يقال أنه مشهور مبني على ضعف وهو حرمه قصر (٦٠) الإلهي (قوله اللهم الآن يعلم الخ) بأن يجزم الفقير المتجر

بأنه من ميسر سفره إلى الموضع الثاني لا يتسرف فيه طيب العيش (قوله بحاله بال) أي بحسب الامتعة (قوله الآن يجزم بالسردونها) أي قبل إقامة أربعة أيام فيقصر بمجرد تعدده محل بدء القصر وكذا أن تحقق محيثة قبل إقامة أربعة أيام وأما لو عزم على السفر دونها لكن بعد أربعة أيام أو شذاهل يلحقونه قبل أربعة أيام أو لا أتم (قوله والاعتمام هو الأصل) في ك ما يفيد ترجمته (قوله الأعم من وطنه) مقاده أن يراد بالبلد ما هو أعم من أمرين الأول الوطن وهو ما اتخذ فيه الإقامة بنية التأيد الثاني ما مكث فيه مدة طويلة بنية عدم التأيد فصحا الاستثناء المشار به بقوله الأموطن فالمستثنى منه عام لصدقه بصورتين والمستثنى إحدى صورتين ويدل على ذلك أيضا قوله فيما سباني من باب ذكر الخاص بعد العام فلا حسن أن يراد بالبلد ما يشتمل ثلاث صور بلده الأصلية والتي لم تكن أصلا له إلا أنه نوى الإقامة على التأيد وما نوى إقامة تقطع حكم السفر دون نية الإقامة على التأيد (قوله وإذا كفته نيتها) أي المشار لها بقوله ونية دخوله وليس ينييه وبينه المسافة (قوله وسواء يرجع بعد مسافة القصر

خروجه ووطنه وانما تقدم له إقامة جرى قصره على الخلاف الآتي في قوله الأموطن كبكة صرح به اللخمي ولا يقصر من عدل عن طريق قصير ليس فيها مسافة قصر بلا عذر إلى طريق فيها المسافة أما أن كان عذرا لخوف ونحوه فإنه يقصر فقوله قصر صفة لموصوف محذوف أي طريق قصير وانظر لو كان كل من الطريقين يبلغ مسافة القصر واحداهما أطول وسلكه من غير عذر هل يقصر في رائده وتعليقهم بأن ذلك مبني على عدم قصر الإلهي بسفره يقتضي عدم قصره أي في رائد الطويل وأما الهائم وهو الذي لا يعزم على مسافة معلومة فلا يقصر كالفقراء المتجدين فانهم يخرجون ليدوروا في البلدان لا يقصدون مكانا معلوما لكن كيفما طابت لهم بلدة يمكنون فيها ومثل الهائم طالب رعي قال مالك في المجموعة في الرعاة يتبعون الكلاب بمواشيهم انهم يقومون اللهم الآن يعلم كل من الهائم والراعي قطع مسافة القصر قبل البلد الذي يطيب له المقام به وقبل محل الرعي يريد وقد عزم عليه عند خروجه فيقصر حينئذ ثم أنه يصح رفع قوله ولا راجع الخ على أنه فاعل لمقدرا أي ولا يقصر راجع لدونها أي بدون مسافة القصر وجره على أنه صفة لموصوف محذوف عطف على مسافر المقدر قبل أقل إذا التقدير لا مسافر أقل منها ولا مسافر راجع لدونها ثم أنه يجري مثل هذا في قوله ولا عادل وما بعده وصرحوا بأن المكس عذر وينبغي أن يقيده بحاله بال (ص) ولا منفصل ينتظر رفقة إلا أن يجزم بالسفر دونها (ش) يريدان من برز عن البلد عازما على السفر إلا أنه ينتظر رفقة ليسافر معهم فان كان جازما بالسفر على كل حال فإنه يقصر وإن لم يكن يسيرا لا يسيرهم فلا يقصر حتى يسروا وإن كان مترددا فقولان والاعتمام هو الأصل (ص) وقطعه دخول بلده وإن يرجع (ش) الضمير في وقطعه راجع للقصر وليس راجع له بلده بالسنة لأنه يومهم أن السنة تنقطع ويبقى الجواز وليس كذلك وبعبارة أخرى أي وقطع حكم السفر من القصر وغيره كفطر رمضان دخول بلده الأعم من وطنه إذا المراد به الموضع الذي تقدمت فيه إقامة طويلة توجب الاعتمام كانت إقامته فيه على نية الانتقال أو عدمه بدليل الاستثناء وانما قطع دخوله السفر لأنه منطوية الإقامة وإذا كفت نيتها ففعلها المظنون أخرى وسواء يرجع إليه بعد مسافة القصر أو قبلها فإنه يتم إذا دخله وأما اعتمامه أو قصره في رجوعه فتقدم أنه يعتبر سفره بنفسه فليس مراد هنا ولا فرق في قطع حكم السفر بين أن يدخل البلد اختيارا أو غلبة كالوردته الرجوع اللخمي وإن رده غاصب لكان على القصر في رجوعه وإقامته الآن ينوي إقامة أربعة أيام اه أي لأن الغاصب يمكن الخلاص منه بخلاف الرجوع ومثل الرجوع الدابة إذا جعت به وردته (ص) إلا متوطن كككة رفض سكنها وارجع ناويا السفر (ش) أي إن من طالت إقامته في ككة من غير اتخاذها وطنانية عدم الانتقال ثم خرج منها ورفض سكنها وارجع إليها بعد بلوغ مسافة

أولا) أقول يتعين حله على ما إذا رجع بعد مسافة القصر لانه إذا رجع قبل مسافة القصر يتم ولا يتوقف على الدخول ويكون من أفراد قوله ولا راجع لدونها (قوله كالوردته الرجوع) وبالغ عليه رداعلى محنون القائل بجواز قصر مغلوب الرجوع (قوله لأن الغاصب يمكن الخلاص منه) أي بحيلة كأن يتشفع بأخر أو يستعين عليه بأعلى منه فهو بمنزلة عدم إقامة أربعة أيام بخلاف الرجوع فإنه لا حيلة تفعل معه إلا إذا كان أمر من الله وادعى شب أن هذا الفرق يفيد عكس المقصود ولم يظهر لي (قوله بنية عدم الانتقال) متعلق بدخول غير الذي هو اتخاذها وطنانية إن اتخذ الوطن يتحقق بنية عدم الانتقال (قوله ثم خرج منها ورفض سكنها) والجمال أنه نوى بسفره مسافة القصر (قوله وارجع إليها بعد بلوغ مسافة القصر) لأنه موم له بل ولورجع قبل بلوغ مسافة القصر

ويكون موافقا لما تقدم له من التعميم هكذا فهم بعض الشراح وردده محشى تنبأه بتعين محله على ما إذا كان جاعلا مسافة القصر
 انذو رجوع قبل مسافة القصر كما إذا أحرز من الجعرانة أو التعميم فإنه يتم لقول المصنف ولا راجع لدونها وقصره على ما إذا خرج من
 وطنه لا من محل إقامة تقطع حكم السفر بخالف للنقل (قوله ناويا السفر) ليس بشرط بل المراد لم يكن ناويا الإقامة فيصـدق
 بما إذا نوى السفر أو لا نية له وأما لو رجع ناويا إقامة تقطع حكم السفر فإنه يتم كما إذا خرج منها لمحل دون مسافة القصر يجلس فيه
 والحاصل أنه يفتقر دخول بلده ووطنه ودخوله محلا إقامة ما يقطع حكم السفر من وجهين أحدهما أن دخول الأولين يقطع ولودخل
 ناويا السفر حيث لم يرفض سكنها ومحل اشتراط الرفض حيث مات أهل به حين الرفض أو لأهل له وأما الرفض مع وجود الأهل أى
 الزوجة فإنه لا عبرة به ويتم ودخوله محلا الإقامة لا يقطع إلا إذا نوى به إقامة تقطع ثانيهما أن نية دخول محل الإقامة غير ناوية لا يقطع
 ولو كان بينه وبينه دون مسافة القصر أى على ما تقدم من البحث بخلاف نية دخول وطنه ومأمعه فإنه يقطع حكم السفر إذا لم يكن بينه
 وبين ذلك مسافة القصر (قوله على ما رجع إليه مالك) وجه قوله الأول بالانتماء أنه لما أوطنها وأتم الصلاة بها صار لها حكم الوطن
 فكأنه رجع لوطنه ووجه القصر الذي رجع إليه أنها ليست وطنه على الحقيقة (٦١) وإنما نوى الإقامة (قوله أو ما في

حكمه) معطوف على وطنه وفيه
 أنه في حالة الرجوع لا يعتبر البسائر
 في القصر إلا أن يحمل كلام المتن
 على دخول المرور كما يدل عليه
 ما يأتي فقول الشارح من باب ذكر
 الخاص بعد العام الخ لا حاجة له
 لاختلاف الموضوع لان قول
 المصنف وقطعه دخول بلده في
 دخول رجوع وقوله وقطعه دخول
 وطنه في دخول مرور (قوله فلا فائدة
 فيه الخ) جواب عن سؤال مقدر
 وهو أن عطف الخاص على العام
 يحتاج لمنكته وماهى (قوله على
 أصالة) أى أصالة ذلك الخاص في
 قطع السفر أى وأما الذى لم يتخذ
 وطنا أى على التأبيد فليس متصلا
 في قطع السفر وهو ما أشار له

القصر كعتمر من كالحقة ناويا السفر بأن يقسم بهادون أربعة أيام يقصر في رجوعه بلا
 خلاف وفي إقامته على ما رجع إليه مالك (ص) وقطعه دخول وطنه (ش) وعلى ما قررنا
 من أعية البلد يصير قوله وقطعه دخول وطنه وهو موضع نوبت الإقامة نية على الدوام أو
 ما في حكمه من البسائر المسكونة من باب ذكر الخاص بعد العام فلا فائدة فيه إلا التنبية على
 على أصالة في قطع السفر ومحل الاستيطان شبيهه في ذلك أو التنصيص على شرطية دخوله
 ولا يكفي مجرد المرور به ولا الاجتياز من غير دخول أو نية خلافا لما يؤولهمه قول ابن الحاجب
 ومرو به بوطنه أو ما في حكمه كنية إقامته وقد تعقبه في توضيحه بأنه يوشم أن مطلق المرور
 مانع وليس كذلك انما يمنع بشرط دخوله أو نية دخوله لان اجتياز فقط (ص) أو مكان زوجة
 دخل بها (ش) أى وقطعه دخول مكان زوجته التى دخل بها فيه ولولم يتخذ وطنا ولذلك قال
 (فقط) ولا ينبغي أن يرجع للزوجة ليخرج السرية وأم الولد كما فعل بعض فان أخذنا
 يخرجهما وإذا علمت أن ابن الحاجب وابن عرفة أحقا السرية بالزوجة علمت ما في الشارح
 الوسط ولوا انتقلت الزوجة لبلد فإنه يصير وطنا أيضا فلو مات وعلم بها فلا يعتبر موضعها
 حينئذ إذا كان متوطنا غيره ولا يعتبر لان موتها كالرفض والوطن لا يرفض إلا أن يتوطن
 غيره انظر الطخيني وقوله (وان يرجع غالبية) فيد الغلبة مراعى في الرجوع السابقة ثم ان يرجع
 المرور لا يقطع حكم السفر الا اذا انضم لذلك دخول أو نية دخول وفي كلام ابن غازي نظر (ص)

بقوله ومحل الاستيطان فلم يرد بالاستيطان ظاهره بل أراد به الإقامة القاطعة حكم السفر الخالية عن نية المكث على التأبيد (فان
 قلت) أى صورة توجد فيها المشابهة مع قوله الامتوطن كككة الخ (قلت) توجد فيما اذا رجع متوطن لمكة ناويا الإقامة (قوله أو
 التنصيص على شرطية دخوله) فيه أن المصنف قد قال وقطعه دخول بلده والوطن من افراد البلد وجعل عب بلده محلا إقامته
 أصالة فقال دخول بلده أى محل إقامته أصالة وان لم ينو إقامة أربعة أيام حيث لم يرفض سكنها أو لا فلا بد من نية إقامتها وجعل وطنه
 ما نوى عدم الانتقال عنه بل نوى إقامته به على التأبيد وليس بلده أصالة (تنبيه) قال ابن غازي ان الدخول في البلد بالرجوع
 والدخول في الوطن بالمرور (أقول) وهو الذى تفيد عبارة ابن الحاجب الآية فأختلف الموضوع فلا يكون من عطف الخاص
 والحاصل أن المتعين أن قوله وقطعه دخول بلده دخول رجوع وقوله وقطعه دخول وطنه الخ دخول مرور فأختلف الموضوع فلا يكون
 من عطف الخاص على العام (قوله الاجتياز) هو نفس المرور (قوله علمت ما في الشارح الوسط) من إخراج السرية (قوله والوطن
 لا يرفض) أى لا يعتبر رفضه الا اذا توطن غيره وأما اذا لم يتوطن غيره ورفضه فلا يعتبر (تنبيه) انا عزم بعد الإقامة القاطعة
 على السفر فقال سحنون لا يقصر حتى يظعن كالأبشاد أو ابن حبيب يقصر بالعزم رفعا للنية بالنية ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت
 شيخنا يفتي به ولو نوى أن يقيم بموضع ثم رجع به نية قبل الدخول إليه فإنه يقصر قاله في المقدمات (قوله وفي كلام ابن غازي نظر) أى لانه
 قال الدخول في البلد الرجوع والدخول في الوطن المرور (أقول) يمكن أن مراده ان الدخول في البلد يكون في حالة الرجوع والدخول
 في الوطن يكون في حالة المرور فلا اعتراض بل هذا متعين

(قوله وليس بين محل النية) هذا تقرير بقرير يأخذ كرا الشيخ أجد وحاصله أن المراد وليس بينه أي محل بدء سفره لا بين محل النية وتظهر غرر الخلاف بين التقريرين فيما إذا قصد سفرًا أو ادعى بلده وبين ابتداء سفره وبلده مسافة قصر ونوى دخوله أو بعده سفره بعض المسافة بحيث بقي من وقت نيته إلى بلده دون مسافة قصر فعلى ما ذكره الشارح يتم لأن ما بين محل نيته وبلده دون مسافة قصر وعلى الثاني يقصر لأنه لا يعتبر محل النية والراجح (٢٣) الثاني كما أفاده محشى نت (قوله في تليفق يوم الدخول) أي تليفق الباقي من يوم

الدخول وقوله إلى مثله أي إلى مثل الماضي منه من يوم الخروج مع ما بينهما وفي نسخة أخرى الدخول في البلد بالرجوع وفي الوطن بالمرور (أقول) مفاد كلامه هنا أن قول المصنف وقطعه دخول وطنه في مرور لا رجوع ولا يكون من عطف الخاص على العام لاختلاف الموضوع كما تقدم (قوله ولا بد من كون الأربعة الأيام الصبح بلياليها) هذا معتمد على قول نية إقامة أربعة أيام صحاح أي مع وجود عشرين صلاة في مدة الإقامة التي نواها (قوله هي ما كانت في غير السفر) أي بأن كانت في البلد قبل الشروع في السفر (قوله لما بيناه) أي أذيصير المعنى على ذلك أن الإقامة المذكورة تقطع إن كانت في منتهى بل ولو بخلاله كن خرج لسفر طويل ناويا سيرا لا تقصر فيه الصلاة ويقسم أربعة أيام ثم يسير ما بقي فقال ابن القاسم لا يلفق ما قبل الإقامة لما بعدهما وتصير هي والإقامة سفرين فلا تقصر وقال سحنون وابن الماجشون يلفق ويقصر وهو وإن كان فيه على هذا الاحتمال الإشارة بل وإلى خلاف مذهبي لكن يستغنى عنه بتوليه فيما مر فصدت دفعة (قوله الآن يكون العسكر) قال اللخمي الآن يكون العسكر العظيم (قوله

ونية دخول وليس بينه وبينه المسافة (ش) يعني ومما يبطل حكم السفر أيضا نية دخوله بلده أو وطنه أو مكان زوجته أو سريره أو أم ولد له وليس بين محل النية وبين محل النوى دخوله مقدار مسافة القصر فإنه يتم من محل نيته إلى ذلك المحل المنوى دخوله ثم يعتبر باقي سفره فإن كان أربعة برده قصر والأتم أيضا ولو كان بين محل النية والمكان المنوى دخوله المسافة قصر إليه واعتبر باقي سفره أيضا فالصور أربع يقصر قبله وبعده إن وجدت المسافة فيهما لا يقصر فيها إن عذمت المسافة فيهما يقصر قبله إن وجدت فيه لا بعده إن عذمت فيه يقصر بعده إن وجدت فيه لا قبله إن عذمت فيه (ص) ونية إقامة أربعة أيام صحاح (ش) أي ومما يبطل حكم السفر أن ينوى إقامة أربعة أيام في أي مكان من بر أو بحر وانما قال نية إقامة ولم يقل إقامة أربعة أيام لأن الإقامة المجردة عن النية لا أثر لها كما يأتي ووصف الأيام بقوله صحاح لقول ابن القاسم بلغني يوم دخوله المسبوق بالفجر ويوم خروجه خلافا للسحنون القائل باعتبار عشرين صلاة ولا بد من نافع في تليفق يوم الدخول والاعتداد به إلى مثله قال في توضيحه أعلم أن الأربعة الأيام تستلزم عشرين صلاة بخلاف العكس فلو دخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصلي الصبح في اليوم الخامس ثم يخرج فقد نوى عشرين صلاة وليس معه إلا ثلاثة أيام صحاح انتهى ولا بد من كون الأربعة الأيام الصبح بلياليها كما في الجلاب والمعونة وغيرهما ولعل ذلك يؤخذ من قوله في توضيحه إن الأربعة الأيام مستلزمة لعشرين صلاة والأفلا دخل قبل الفجر ونية الخروج بعد غروب الرابع لكانت الأربعة الأيام صحاح وليس معه إلا تسعة عشرة صلاة فالإقامة القاطعة في ذلك أن يخرج بعد عشاء الرابع وليس المراد كمال الليلة الرابعة إلى الفجر كما هو منه التعبير بالليالي وقال ق قوله صحاح بأن يدخل قبل الفجر ويرتحل بعد غروب الرابع ولا يعتبر عشرين صلاة على المذهب (ص) ولو بخلاله (ش) يعني أن نية الإقامة معتبرة في قطع السفر ولو حدثت بخلال السفر أي في أثناءه من غير أن تكون مقارنة لاوله وفيه رد لما يتوهم من أن النية المؤثرة هي ما كانت في غير السفر لا ما كانت في أثناءه لأنها حينئذ كأنها في غير محله وأرجاع المبالغة إلى نية الإقامة الحادثة في أثناء السفر لدفع التوهم المذكور أس بلفظه وأولى من إرجاعها إلى نفس الإقامة لما بيناه في الشرح الكبير (ص) إلا العسكر بدار الحرب (ش) يعني أن نية إقامة أربعة أيام فأكثر تبطل حكم سفر غير العسكر بدار الحرب وأما هو بها فأنهم يقصرون وإن نوا الإقامة المدة الطويلة وأفهم قوله العسكر اتعام الأسير بدازهم ونص عليه في المدونة واتمام العسكر بدار السلام والمراد بدار الحرب محل إقامة العسكر ولو في دار الإسلام حيث لا أمن (ص) أو العلم بها عادة (ش) عطف على قوله ونية إقامة أربعة أيام أي ومما يبطل حكم السفر العلم بالإقامة ولو لم ينوها كما علم من عادة الحاج إذا نزل العقبة أو دخل مكة أن يقسم أربعة أيام فالضمير في بها للإقامة القاطعة لحكم السفر وهناك احتمال آخر أنظره في شرحنا الكبير وعادة مفعول مطلق

وأفهم (قوله العسكر الخ) المراد أفهم قوله العسكر الخ بدليل قوله العسكر بدار الإسلام (قوله أو العلم بها عادة) لفعل احتراز به عن الشك فيها فيستمر على قصره لأن من خوطب بالقصر لا ينتقل للاتمام بأمر مشكوك فيه (قوله وهناك احتمال آخر) أشار به بقوله ويمكن عندى أن يرجع الضمير إلى الأمور المتقدمة من قوله وقطعه دخوله بلده وما بعده بدليل ما وقع في بعض نسخ ابن الحاجب والعلم به ما بالعادة مثلا قال في توضيحه قال ابن عبد السلام وابن هرون أي والعلم بمروره بالوطن أو ما في حكم الوطن كمروره بهما أي ويقيد بأن تكون المسافة أقل من مسافة القصر (قوله وعادة مفعول مطلق) أي واعتيند العلم عادة

(قوله وان قرئ بأخر سفره بالموحدة) أي وذلك انه يتوهم انه اذا كان في آخر السفر فقد انفصل عن السفر فيتم (قوله لاختلاف النية) أي لان نية الاولى نية السفر الموجب للقصر وهذه النية التي حدثت نية الإقامة الموجبة للانعام (قوله لم يخرج وقتها) أي بخلاف ما لو أحرم بالعصر بعد الغروب ثم نوى الإقامة المذكورة فلا يضرو ويتأدى على صلاة سفرية لان الصلاة تقضى على نحو ما فاتته (قوله واختار ق الاحتمال الاول) ضعيف والراجح أنه لا بد أن يعقد ركعة كافي المدونة وأما إذا لم يعقد ركعة فيقطع قال ابن رشد في البيان اختلف في المسافر ينوي الإقامة في سفره مذهب المدونة أن ذلك مفسد لصلاته فهو كمن ذكر صلاة في صلاة يخرج عن نافلة أو يقطع على الاختلاف في ذلك اهـ وتقدم استحباب الشفع بعد عقد ركعة وعلى تخريج ابن رشد يأتي فيه جميع ما تقدم من القطع قبل عقد ركعة والتكليف بعد شفع من المغرب كالثلاث من غيرها وقطع الامام والمأموم (٦٣) قاله محشي نت (قوله الجزم بالنية) النية

هي القصد ولا يتعلق بجزم فالاولى أن يقول اذا النية ويجاب بأنه لم يرد بالجزم الذي هو من قبيل العسالم حقيقة بل أراد به معنى آخر مجازياً بين بقوله بالنية فالجواب لتصوير وقوله لا بد من ترواى ترد وقوله فلعل مبدأ النية أي مقدماتها لان التردد ليس بمبدأ النية بل مقدمة لها (قوله وكره لمخالفة نية) ظاهره ان الكراهية متعلقة بالمقتضى وهل تتعلق الكراهية بالامام تقدم ما يفيد (قوله الآن يكون المقيم ذاسن الخ) فيه اشكال من وجهين الاول ان السلطان اذا اجتمع مع ذى السن فانه يقدم وهذا يقتضى العكس الثانى أنه كيف يترك سنة لتحصيل مستحب وهو كونه مع ذى سن أو فضل ثم بعد كنى هذا رأيت محشى نت اعترضه فقال مانصه قال س أى الشيخ سالم وكره كعكسه أى ولو فى المساجد الثلاثة أو مع الامام الاكبر الآن يكون المقيم ذاسن أو فضل أو رب منزل اهـ وتبعه ج أى عجب قائلاً هكذا يستفاد من كلام الخطاب ويجرى مثل

لفعل محذوف أى واعتمد العلم عادة (ص) لا الإقامة وان تأخر سفره (ش) يريد أن الإقامة المجردة لا أثر لها ألا ترى ان من أقام بموضع شهر وان كثرت الحاجة برجوع قضاءها في كل يوم ونيته السفر من غير نية إقامة أنه يقصر فقوله تأخر سفره بالثناء الفوقية بصيغة الفعل ورفع سفره فاعل له هو نحو قول الباكي وان كثرت ويصدق بأثناء السفر ومنها وان قرئ وان تأخر سفره بالموحدة كان كقول ابن الحاجب والاقصر أبداً ولو في منتهى سفره وقرره في توضيحه فقال أى وان لم يمر بوطنه ولم يعلم بالإقامة قصر أبداً ولو كان في آخر سفره كما لو سافر الى الاسكندرية ودخلها ولم ينو بها إقامة أربعة أيام فانه يقصر بها انتهى (ص) وان نواها بصلاة شفع ولم تجز حضرية ولا سفرية (ش) يعنى أن المسافر اذا دخل في صلاة سفرية ثم عرضت له نية الإقامة القاطعة فيها وهي أربعة أيام فانه ينصرف عن ركعتين نافله يريد ثم يتدى صلاته حضرية لاختلاف النية ولم تجز حضرية ان أتمها أربعة ولا سفرية ان أضاف الى الركعة أخرى ومثل نية الإقامة المذكورة ما اذا أدخلته الریح وهو في الصلاة محلاً يقطع دخوله حكم السفر من بلده أو وطنه أو محل زوجته التي دخل بها فيه وقوله بصلاة لم يخرج وقتها سواء عقد ركعة أم لا ويحتمل وقد عقد ركعة كافي المدونة ربما يشعر به قوله شفع ندباً وخرج عن نافله واختار ق الاحتمال الاول (ص) وبعدها أعاد في الوقت (ش) معطوف على بصلاة أى وان نوى الإقامة المذكورة بعد ايقاع الصلاة والفراغ منها سفرية أعادها حضرية في الوقت المختار استحباباً واستشككت الاعادة لوقوع الصلاة مستحبة للشرائط قبل طرواى النية فيكاد أن لا وجه لها الآن يقال فيها ان الجزم بالنية على جرى العادة لا بد منه من ترواى له فلعل مبدأ النية كان فيها فاحتبط له بالاعادة ولما كان الافضل ان لا يؤم المسافر مقيماً ولا عكسه في غير المغرب والصبح بين الحكم لو وقع فقال (ص) وان اقتدى بمقيم به فكل على سنته وكره (ش) يعنى ان المقيم اذا اقتدى بالمسافر لا ينتقل عن فرضه ويصير كل منهما على سنته فيصلى المسافر فرضه فاذا سلم أتم المقيم ما بقى عليه من صلاته فذا وكره لمخالفة نية امامه (ص) كعكسه وتأكد وتبعه (ش) أى ككراهة اقتداء المسافر بالمقيم ولو فى المساجد الثلاثة أو مع الامام الاكبر الآن يكون المقيم ذاسن أو فضل أو رب منزل لكن الكراهة هنا أشد من الاولى لمخالفة سنة القصر ولزوم الانتقال الى الانعام مع الامام ان أدرك ركعة مع الامام والاقصر ونهى على احرامه صلاة سفر وكذا يتم لو دخل معه فأحدث الامام قبل أن يفعل هذا معه شيئاً فقدمه أو لم يكن وراعه غيره لانه دخل في حكمه ولو دخل معه في الجلوس الاخير لم يصل هذا الا

ذلك في اقتداء المقيم بالمسافر الا أنه لا يأتي فيه أن يكون رب منزل أى وتبعه من بعد على ذلك فاقضى كلامهم ان هذا هو المتمدن فيقيد به كلام المؤلف وليس كذلك بل الكراهية في كلام المؤلف على الاطلاق والخطاب لم يرد كذلك تقييداً الى أن قال وقد أطلق غير واحد الكراهية (قوله ولزوم الانتقال الخ) من عطف اللازم وفيه اشارة الى أن قول المصنف وتبعه مأموه أى وجوباً (قوله ان أدرك ركعة مع الامام) هذا اذا نوى الانعام أو أحرم بما أحرم به الامام وقوله والاقصر يحمل على ما اذا كان نوى القصر فلم يكن الكلام على وتيرة واحدة (قوله وكذا يتم) أى اذا نوى الانعام أو أحرم بما أحرم به الامام (قوله قبل أن يفعل هذا شيئاً) وأولى لو فعل (قوله أو لم يكن الخ) أى أولم يقدمه لكن لم يكن وراعه غيره نقول بل ولو كان وراعه غيره ولم يقدمه فالحكم

الاتمام حيث كان نوى الاتمام أو أحرم بما أحرم به الامام لوجود العلة التي هي قوله لانه دخل في حكمه (قوله سند يريد الخ) ذكر ان ما قاله سند قاله من عند نفسه و ذكر عن النخعي ما يفيد أنه لو نوى الاتمام لظنه ادراك ركعة فحينئذ لم يدركها يقتصر على ركعتين على الخلاف في ذلك (قوله يريد ان لم يدخل بنية الاتمام) أي ولو حكما كما اذا أحرم بما أحرم به الامام أي بأن نوى القصر وأما اذا لم ينو شيئا فسيأتي بيانه عليه المصنف بقوله وفي ترك نية القصر والاتمام تردد والحاصل كما يستفاد من عجم انه ان نوى الاتمام حقيقته أو كماله الاتباع في الاتمام لحق ركعة أم لا وان نوى القصر خلفه ولم يدرك معه ركعة فإنه يصلي صلاة منفردة ويصح له وان أدرك معه ركعة بطلت صلاته ويتبين ما اوضحه أن المأموم خلف المسافر تارة ينوي الاتمام خلفه ومشله الاحرام بما أحرم به الامام وتارة ينوي صلاة سفر وفي كل امان يدرك معه ركعة أم لا ففي القسم الاول يتبعه مطلقا وفي الثاني ان أدرك معه ركعة بطلت صلاته والاصح ويصلي ركعتين هذا حاصل ما افاده عجم فاذا علمت ذلك فنقول لفظ المدونة واذا أدرك مسافر خلف مقيم ركعة أتم وان لم يدركها قصر أي والفرض انه عالم بأن امامه مقيم كما قاله أبو الحسن ثم ان محشى تت ذكر ما حصله أن ما قاله عجم خلاف النقل وان كلام المدونة ظاهر في كونه نوى القصر لا الاتمام وان أبا الحسن (٦٤) توقف في كونه نوى القصر أو الاتمام وذكر بعد ما يفيد انه نوى القصر كما

ركعتين رواه عيسى عن ابن القاسم سند يريد ان لم يدخل بنية الاتمام والاصلي أربعة ثم يعيد في الوقت (ص) ولم يعيد (ش) متعلق بالفرع الثاني لانه محل التوهم اذ يقال انه مسافر قد أتم وسيأتي في المسافر ينوي الاتمام ويتم أنه يعيد في الوقت وأما الفرع الاول فلا يتوهم فيه الاعادة لانه مقيم صلى أربعة وانما لم يعدها وأعاد في الفرع الثاني مع اشتراكهما في كون كل منهما أتم المسافر فيه لان الصلاة هنا قد وقعت في الجماعة وقد قيل ان فضيلة الجماعة أفضل من فضيلة القصر أو مساوية لها وفيما يأتي قد أوقعها منفردا فلذلك لم يطلب بالاعادة هنا وطلب بها هناك (ص) وان أتم مسافر نوى الاتمام وان سهوا وسجدا والاصح اعادته كما مومه بوقت والإرجح الضروري ان تبعه والإبطال (ش) الكلام السابق فيما اذا نوى في الصلاة أو بعدها وهذا فيما اذا نوى قبلها ولا يتطرق لكثرة الصور وقلتها اذ لا يتعلق بذلك غرض والمعنى ان المسافر اذا خالف السنة ونوى الاتمام عمدا أو جهلا أو تأويا ولا واعها فإنه يعيدها في الوقت أربعة ان دخل في الحضر في وقتها ومقصود ان لم يدخل في وقتها ولو شرب فيمات نوى من قصر أو اتمام قال سند فليتم ثم يعيد في الوقت وان نوى الاتمام سهوا عن سفره أو عن اقصاره فإنه يسجد لان اتمامه من معنى الزيادة وسواء أتم سهوا أو عمدا والسجود في الاول ظاهر وفي الثاني مراعاة لحصول السهو في نيته وقيل يعيد في الوقت من نوى الاتمام سهوا أو أتم أي ولا يسجد عليه كما يدل عليه كلام ابن الحاجب وابن عرفة وابن عبد السلام وهو الذي يرجع اليه ابن القاسم ومأموه أيضا يعيد في الوقت مكان مقيما أو مسافرا لكن المقيم يعيد أربعة وغيره ركعتين الا أن يدخل الحضر في وقتها فيعيد أربعين أو هاهنا في الوقت في هذا الباب الاختيارى كما عند الأبياتي أو الضروري كما عند أبي محمد وصوبه ابن يونس وعليه اقتصر المؤلف لكن المأخوذ من

نيته وان ما قاله عجم خلاف النقل وعلى هذا فيكون الكلام على وتيرة واحدة ثم بين بعد ان الشيخ سألنا على نية القصر كما قاله محشى تت فهو المتعين (قوله ولم يعيد) هذا خلاف مذهب المدونة ومذهبنا يعيد في الوقت ذكره محشى تت عند قوله وأعاد فقط في الوقت (قوله وقد قيل ان فضيلة الجماعة أفضل) هذا قول النخعي وطريقه ابن رشد أكذبة القصر والمساواة قول ثالث (قوله وفيما يأتي أوقعها منفردا) فيه نظر بل فيما يأتي أيضا أوقعها جماعة لقول المصنف والاصح اعادته كما مومه بوقت وأجاب عجم بأنه ليس له عن الاتمام مندوحة حيث قصد تحصيل فضل الجماعة وفيما يأتي له مندوحة اذ تركه القصر ونيته الاتمام حصل

منه اختيارا وعن قصده والساهي ملحق به لتفریطه واعادة مأموه للخلل الحاصل لامامه بخلاف ما هنا اه (قوله لا يتطرق لكثرة الصور الخ) أي لا يتطرق لكون الصور قليلة أو كثيرة بل يتطرق لتصوير المسئلة وفهمها وقد يقال ان كثرة الصور وقلتها لازمة لفهم المعنى على وجهه وهو مطلوب فصار النظر لها لازما والصور ست عشرة صورة وذلك لانه اذا نوى الاتمام فتارة ينوي عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا واذا أتم فتارة يتم عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا وأربعة في أربعة بستم عشر (قوله وأتمها) أي في الاحوال الاربعة فهذه اثنا عشر (قوله سهوا أو عمدا) أي أو جهلا أو تأويا ولا فهذه أربع صور (قوله لحصول السهو في نيته) أي باعتبار نيته (قوله وهو الذي يرجع اليه) أي القول بكون الساهي يعيد في الوقت وهو الراجح (قوله ومأموه أيضا يعيد في الوقت) أي تبعا لاعادة امامه فيما تقدم اتفاقا فيما عدا السهو وفيه على القول الثاني قال محشى تت قول المصنف كما مومه سواء كان المأموم مقيما أو مسافرا دخل على القصر وهو كذلك وقول ج أي الاجهوري هذا اذا نوى المسافر الاتمام كما نوى الامام وأما ان دخل على ركعتين طائفا أن امامه كذلك فحينئذ خلافه فالظاهر أن صلاته باطلة لقول المؤلف وان ظنهم سفر الخ وفي المقدمات ما يقتضي ذلك خلاف اطلاقهم اذ لم يقيد بذلك ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف في توضيحه ولا ابن عرفة ولا أبو الحسن ولا ابن رشد ولا غيرهم ممن وقف عليه والمسئلة مختلف فيها في الوقت أو بقاء أو بناء على الخلاف في عدد الركعات هل لابد من تعيينه أم لا

(قوله أنه الاصرار) أي أنه ينتهي في الظهرين للاصرار أي وفي العشاءين للفجر وفي الصبح للطلوع فيكون في العصر الاختباري وفي الظهر الاختباري وبعض الضروري وفي العشاءين والصبح الضروري * واعلم أنه يلزم من طلب الاعادة في الوقت الضروري طلبها في الوقت الاختباري دون العكس (قوله بالاعادة في الوقت والسجود في السهو) (٦٥) هذا حل بحسب الفقه والافكلام المصنف في

الاعادة في الوقت ولم يصرح بسجود المأموم ولا يخفى أن جعله شرطاً في الاكتفاء بذلك انما هو بحسب المعنى وفي الحقيقة يشترط في صحة صلاة المأموم لقوله والابطال (قوله ويعيدون الخ) جمع نظراً لأفراد المأموم (قوله عمداً وهو ظاهر) أي أوجهاً أو تأويلاً (قوله سواء أتم سهواً أو عمداً) أي أوجهاً أو تأويلاً (قوله وعلى اسقاط الخ) أقول يجب أن يكون على نسخة الاسقاط يكون الجواب محذوفاً وقوله وان سهواً مبالغة في مقدار (قوله والظاهر أن حكم الخ) فيكون صورته اثني عشر من ضرب أربعة في ثلاثة وأما إذا قصر سهواً أي وكان نوى الاتمام عمداً أوجهاً أو تأويلاً أو سهواً (قوله والمتأول هنا هو الخ) هذا باعتبار القصر لا باعتبار نية الاتمام أولاً (قوله لأنه قال به جمع) وانظر هل يشترط في كونه متأولاً ملاحظة ذلك أولاً وهو الظاهر (قوله بعدنية قصر) أي عمداً أوجهاً أو تأويلاً أو سهواً فهذه أربعة تضرب في أحوال الاتمام الأربع غير أن البطلان انما هو فيما إذا كان الاتمام عمداً (قوله وسهواً أوجهاً أو تأويلاً في الوقت) أي الضروري شيخنا (قوله والعامل فيهما أتم) أي بقطع النظر عن القيد صرح به السعد وحاصله أنه ان أتم عمداً بطلت وان أتم سهواً فسق الوقت فالأول قيد بالبطلان والثاني لم يجز فيه ذلك القيد شيخنا (قوله وسجبه) أي تسجيحاً يحصل به

تشبيهه في المدونة بالمصلي بالنجس أنه الاصرار وحمل الاكتفاء من المأموم بالاعادة في الوقت أو السجود في السهو والاكتفاء به ان تبع الامام في اتمامه والابطال صلاته ويعيدون أبداً كانوا مقيمين أو مسافرين لمخالفتهم امامهم فقوله وان أتم مسافر نوى اتتماماً عاد بوقت كذا في بعض النسخ بآيات أعاد بوقت وظاهره أنه لا سجود عليه سواء وقع الاتمام عمداً وهو ظاهر أو سهواً لأنه فعل ما يلزمه فعله فقوله وان سهواً سجدة مستأنفة أي وان نوى الاتمام سهواً وأتم وسواء أتم سهواً أو عمداً وعلى اسقاط قوله أعاد بوقت يصير قوله وان سهواً مبالغة فيجتمل في قوله نوى أو أتم فالتقدير وان نوى الاتمام عمداً وان سهواً أو ان أتم عمداً وان سهواً وجواب الشرط سجد لكن يشكك عمومه بأنه لا سجود على المتعمد انما عليه الاعادة ومثله الجاهل والمتأول (ص) كأن قصر عمداً والساهي كالحكام السهو (ش) التشبيه في قوله بطلت وقصر بتخفيف الصاد وتشديد ها وهو الاصح والمعنى ان المسافر اذا نوى الاتمام عمداً أوجهاً أو تأويلاً أو سهواً أتم قصر عمداً فان صلاته تبطل لأنه يشبه المقيم بقصر صلاته عمداً ويعيدها سفره لا حضريه وان قصر سهواً عمداً دخل عليه من نية الاتمام كان كالحكام السهو الحاصل بالمقيم سلم من ركعتين فان طال بطلت وان قرب جبرها وسجد بعد السلام وأعاد بالوقت كسافر أتم والظاهر أن حكم الجاهل والمتأول كالعامدان الاصل في العبادات الحافهم ما به الا في مسائل معينة ليست هذه منها فان قلت يأتي في المسئلة الآتية أن الجاهل والمتأول ملحقان بالساهي فما الفرق قلت انه فيما يأتي فعلهم ما رجوع للاصل الذي هو الاتمام بخلاف ما هنا والمتأول هنا هو من تأول وجوب القصر في السفر لانه قال به جمع من أئمتنا كما ذكره الشارح أول الفصل (ص) وكان أتم ومأمومه بعد نية قصر عمداً وسهواً أوجهاً أو تأويلاً في الوقت (ش) عطف على قوله كأن قصر عمداً يعني ان المسافر اذا أتم صلاته بعد ان نوى القصر فاما أن يتمها عمداً أوجهاً أو تأويلاً أو سهواً فان أتمها عمداً بطلت صلاته لمخالفة ما دخل عليه وصلاة مأمومه تبعه أم لا كان مأمومه مقيماً أو مسافراً سواء نوى مأمومه القصر عمداً أو غير عمداً وان أتمها سهواً أوجهاً أو تأويلاً فلا فيعيد في الوقت ويسجد في حالة السهو والسهو فقوله عمداً معمول أتم وقوله وسهواً أوجهاً أو تأويلاً لا يعطوفان على عمداً والعامل فيهما أتم والتأويل هنا هو مراعاة القول بأن القصر لا يجوز أولن يرى ان الاتمام أفضل (ص) وسج مأمومه ولا يتبعه وسلم المسافر بسلامه وأتم غيره بعده أفذاذاً وأعاد فقط بالوقت (ش) الضمير في مأمومه عائده على الامام المسافر يعني أنه اذا أحرز على القصر ثم قام من اثنتين سهواً أوجهاً فان مأمومه يسجد به ليرجع اليهم فان رجع اليهم سجد لسهوه وصحت وان عمداً لم يتبعوه كما اذا قام لخامسة بل يجلسون لقراءته سواء كان المأموم مقيماً أو مسافراً فاذا سلم سلم المسافر ولا يسلم قبله لدخوله على متابعتهم وقام المقيم ليأتي بما بقي عليه من صلاته فذا لا مقتدياً بأحد لا متناع الاقتداء بما ميني في صلاة واحدة في غير الاستخلاف ويعيد الامام وحده في الوقت السابق دون المأمومين لانه لا يخلل عليهم ان لم يتبعوه فالضمير المحرور يعود عائده على السلام أي وأتم غير المسافر وهم المقيمون بعد سلام الامام أفذاذاً وظاهره أنه لا يكلمه اذا لم يفهم بالتسليم وهذا ظاهر ما تقدم في الخامسة وأراد بالغير الجنس الصادق بمتعدد ولذلك قال أفذاذاً

(٩ - خرشي ثاني) الافهام (قوله وظاهره أنه لا يكلمونه) أي عند محضون وأما عند غيرهم فكلمونه وظاهره أنه لا يشير اليه والعبرة بما تقدم من كونهم يشيرون له أولاً فان لم يفهم سج فان قدم لم يضرب شيخنا فان لم يسجد فهل تبطل كما تقدم في الخامسة أم لا وهو الظاهر لان هذا أخف من شرح عب قال عجب وانظر اذا لم يعلم هل قام عمداً أو سهواً قال بعض الشيوخ والظاهر أنهم يسجدون له

حال قيامه فان رجع فواضح وان لم يرجع يسألونه بعد سلامه ان قال قمت عمدا بطلت عليه وعليهم والا فلا (قوله ظنهم سفرا) جمع لسافر
 لا لمسافر كصاحب خلافا لعب ومفهوم ظنهم أنه ان شكهم مسافر سفرا فان أحرم بما أحرم به امامه صحت ان ظهروا أنه مسافر وكذا
 مقيم ان أتم معه والابطلت كأن لم يتبين شيء وبقي ما اذا شكهم مسافر سفرا فان أحرم بحضرة أو سفرة وفي كل اما ان يتبين أنها حضرة
 أو سفرة أو لا يتبين شيء فالصورست انظرها ولو شكهم مقيم سفرا صحت في الاقسام الثلاثة ان قوى حضرة فان أحرم بما أحرم به الامام
 صحت أيضا ان تبين أنه مقيم لان تبين أنه مسافر أو لم يتبين شيء فبطل (قوله في الوجهين) أي سواء ظهروا أنه مسافر أو مقيم (قوله وأما
 ان لم يظهر شيء) أي بأن ذهبوا حين سلوا من ركعتين ولم يدر هل هي صلاتهم أو آخر تامة (نتيجه) قال س أي الشيخ سالم انظر
 تعليمهم البطلان في هاتين بخالفة نية المأموم ومخالفة فعله نية وقولهم متى أدرك المسافر ركعة مع المقيم لزمه الاتمام والا قصر فظاهره أنه
 يتم مع كونه قوى القصر بل يفيد ذلك قولهم والا قصر اذا دخل بنية الاتمام لأتم من غير تفصيل بين ادراك ركعة أو دونها فينبغي أن يحمل
 الكلام على من لم يوقصر او لا اتما ما اه (قلت) لا معارضة لان نية عدد الركعات ومخالفة النية أصل مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة
 يعتبرونه فالمدونة لم تعتبره في المدرك وان اعتبرته في مسائل وما درج عليه المؤلف رحمه الله تعالى هنا قول ابن القاسم في الموازية ولا
 معارضة مع الاختلاف وقوله مع قولهم (٦٦) متى أدرك المسافر يقتضى أنه متفق عليه وليس كذلك

وانظر لو تبعوه والتظاهر بحرمه على حكم وان قام امام خامسة (ص) وان ظنهم سفرا فظهر خلافه
 أعاد أبدأ ان كان مسافرا (ش) يعني ان من مر بجماعة يصلون فظنهم مسافرين قد دخل معهم على
 ذلك ثم تبين أنهم مقيمون فانه يعيد أبدأ ان كان الداخل مسافرا لانه حين ظنهم سفرا قوى القصر
 فان انتظر الامام الى أن يسلم وسلم معه خالفة نية وفعلا وان أتم صلاته خالفة في النية وخالف فعله
 ما أحرم هو به فهو مكن قوى القصر فأتى عمدا ولو كان مقيما لأتم صلاته ولم يضره ظن المخالفة لان
 الاتمام واجب عليه في الوجهين وقد وافق الامام في النية في نفس الامر فلا مخالفة واحتراز
 بمفهوم ظهر خلافه عما اذا لم يظهر خلافه بأن ظهر ما يوافق ظنه وأما ان لم يظهر شيء فينبغي فيه
 البطلان كما هو منقول في مسألة العكس وان كان ظاهر المفهوم الصدق بالصورتين (ص)
 كعكسه (ش) العكس في الظن باعتبار متعلقه لان الموضوع أن الظان مسافر ولو آخر قوله ان
 كان مسافرا عن قوله كعكسه لكان أحسن والمعنى أن المسافر اذا ظن القوم مقيمين فنوى الاتمام
 فتبين له أنهم مسافرون أو لم يتبين له شيء فانه يعيد أبدأ وأما ان كان الظان مقيما فلا تبطل صلاته في
 الصورتين لانه في الاولى كشف الغيب أنه موافق لنية وفعلا كما مر ولان غاية ما في الثانية أنه
 مقيم صلى خلف مسافر ثم لانه لا إعادة في هاتين الصورتين في الوقت كما يفهم من نقل المقدمات
 فالتشبيه في قول المؤلف كعكسه في الاعادة أبدأ وفي قوله ان كان مسافرا (ص) وفي ترك نية
 القصر والاتمام تردد (ش) أي وفي كيفية ما يفعله من ترك نية القصر والاتمام بل دخل بنية

(قوله كعكسه) وانما بطلت
 صلاته ان كان مسافرا مخالفة نية
 لنية امامه ومخالفة فعله لنيته
 أي ان صلى بصلاة الامام فان
 صلى صلاة مقيم فلم يخالف فعله
 نية فكان القياس العدة كافي
 الناصر فياسا على قوله وان اقتدى
 مقيم به مع أن ظاهر المصنف كظاهر
 كلامهم بطلان صلاته ان كان
 مسافرا كما في هذه ولو صلى صلاة
 مقيم والفرق كافي الشيخ أجدان
 قوله وان اقتدى مقيم الخ دخل على
 المخالفة بخلاف هذه دخل على
 الموافقة فتبين المخالفة (أقول)
 لا يخفى انه اذا اقتدى مقيم بانسان
 يعتقد أنه مقيم فتبين أنه مسافر

ان صلاة المقتدى صحيحة مع أنه دخل على الموافقة فتبين المخالفة (قوله في الصورتين) أي اللتين هما قوله وان ظنهم
 سفرا فظهر خلافه وقوله كعكسه وقوله فالتشبيه هذا معارض صدر حله حيث قال العكس في الظن باعتبار الخ لانه اذا كان الموضوع
 هكذا فلا يقال التشبيه في قوله ان كان مسافرا الخ وقوله العكس في الظن باعتبار متعلقه أي باعتبار مفعوله لا باعتبار فاعله (قوله
 أي وفي كيفية ما يفعله من ترك الخ) اشارة الى أن كلام المصنف لا يؤخذ بظاهره بل لابد من تقدير وهو ما أشار اليه بقوله أي وفي
 كيفية وقد رعب أي وفي موجب بفتح الجيم والمعنى واحد وظاهر المصنف كغيره انه لا يلزمه اعادة كما قال عجم والمتبادر من المصنف
 ما قرره به نت من قوله وفي صحة صلاة من دخل على صلاة ظهر مشلا على ترك نية القصر والاتمام معاسهوا أو عمدا وعدم صحتها
 تردد اه وعليه فحل التردد ان صلاها سفرة والا صحت اتفاقا ويجري ما قاله تب في المأموم أيضا فان قوى الصلاة وترك نية القصر
 والاتمام فان كان الامام يصلي صلاة سفر جرى في صحة صلاة المأموم الخلاف المذكور وان كان يصلي صلاة حضر صحت صلاته اتفاقا
 كما قاله عجم في حاشيته فاذا علمت هذا كله فنقول قد أشار ابن الحاجب الى هذه المسئلة بقوله الثالثة ان أتم أو قصر في العدة قولان
 اه ومراده بالثالثة أن يترك النيتين اما ساهيا أو مضرا بأي عامدا وقرره ابن عبد السلام على ظاهره ولم يتعقبه فحن في غنية عن تقرير
 شارحنا التابع للشيخ سالم والمناسب حينئذ هو تقرير نت ولا يقصر على ما اذا صلاها سفرة كما قال عجم لقول ابن الحاجب المذكور
 أفاده محشى نت

(قوله الرجوع الى وطنه) أي بعد قضاء وطره (قوله ان طال سفره) بالعرف فيما يظهر (قوله وابتدأ دخوله بالمسجد) أي ولا يفعل في الخروج كما في شرح شب (قوله لانه أبلغ في السرور) هذه العلة تقتضي ذلك ولو في غير ذي الزوجة وقوله ويكره أي فيكون مقابل المستحب الكراهة وقوله هذا أي محل كلام المصنف كما في شرح شب (قوله خوف أن يجدي في بيته ما يكره) أي ربما يجدا أهله على غير أهبة من التسطف والتزين المطاوعين من المرأة فيكون ذلك سبباً للفرقة بينهما أو يجدها على غير حالة مرضية والستر مطلوب واقبح من النهي وجلان فوجد كل في بيته رجلاً (قوله وهو انما يكون ليلاً) قال في المصباح وكل ما أتى ليلاً فقد طرق فاذن يكون قوله ليلاً تأكيداً كبد قوله الطروق (قوله المراد بالعشي ما قبل الاصفرار) وأول النهار طلوع الفجر وان كانت عبارة المصنف لا تفيد (قوله فائدة) يستحب اذا خرج للسفر ان يسلم هو على اخوانه وأما اذا جاء من السفر وقدم منه فان المستحب لاخوانه أن يأتوا اليه ويسلموا عليه وأما ما يقع عند الوداع من قراءة الفاتحة فوقع ذلك للتاجوري وأنكره بأنه لم يرد في السنة وقد ذكر ذلك عنه الشيخ (٦٧) الشعراوي في ذيل الطبقات وقال عجم عن

شيخه ابن التبرجاني بل ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في كل أحواله ومن الأحوال حالة السفر ومن الذكر القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأما الفاتحة فله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص في مذهبنا في المسئلة والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عجم واذا لم يوجد في مذهبنا نص فنرجع الى مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمه يحجج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه ولا نذ فيه ولا يتهجم على العظيم الاعمال أذن فيه وهذا لم يأت فيه

الظهر مثلاً من غير قيد بأحد الوصفين ساهياً أو معرضاً عنها متعمداً ترد أي هل يلزمه الاتمام كما قاله سند أو يخير كما قاله اللخمي (ص) ونسب تعجيل الاوبة والدخول ضحى (ش) يعني أنه يندب للمسافر تعجيل الاوبة أي الرجوع الى وطنه ويستحب استحباب هدية بقدر حاله ان طال سفره وابتدأ دخوله بالمسجد والدخول ضحى لانه أبلغ في السرور ويكره الطروق ليلاً خوف أن يجدي في بيته ما يكره وهذا في غير معلوم القدوم بوقت وفي حق ذي الزوجة فالمراد بضحى أن لا يدخل ليلاً لان المنهي عنه الطروق وهو انما يكون ليلاً وفي كتابة أخرى المراد بالضحى هنا ما قبل العشي أي ما قبل الاصفرار * ولما أنهي الكلام على ما أراد من القصر شرع في أسباب جمع المشتركتين وهي سنة السفر والمطر والوحل مع الظلمة والمرض وعرفة ومن دلفة وتسكلم المؤلف على الاربعة الاول وسيد كز الباقي في محله والخوف ولم يتكلم عليه وفيه قولان ثم اعلم أن المسافر تارة تزول عليه الشمس وهو نازل أو راكب وفي كل إمام أن ينوي النزول بعد الغروب أو قبل الاصفرار أو بينهما فان زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول بعد الغروب فيجمع العصر قبل ارتحاله مع الظهر لانه وقت ضروري للعصر فيعتقرا بقاها فيه لمشقة النزول وان نوى النزول قبل الاصفرار فلا يجمع بل يصلي الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر وجوباً للنزول فيوقعها في مختارها وان نوى النزول بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب فإنه يصلي الظهر ويخير في العصر ان شاء جمعها مع الظهر وشهره ابن بشر وان شاء أخرها للنزول واختاره اللخمي قال وهو أخف من تقديمها عند الزوال لان ذلك يخصها ولا يتعلق على المصلي حينئذ نذنب لان ذلك للضرورة اه وان زالت الشمس عليه وهو سائر فان نوى النزول قبل الاصفرار أو فيه آخر الظهر والعصر الى نزوله فيوقعهما في ضروريهما في الثانية لانه معذور بالسفر وفي مختار العصر في الاولى وان نوى النزول بعد انقضاء الاصفرار ودخول الغروب فإنه يجمعهما كما يصور بالاولى في آخر مختارها والثانية في أوله ثم اجمع المذكور حكمه الجواز الغير المستوي الطرفين اذا الأولى تركه من غير كراهة ولا فرق في السفر بين كونه طويلاً لا تقصر فيه الصلاة أم لا بتفسيره فيه لادراك الأمر من مال أو رفقة أم لا على ما شهره ابن رشد وفي المدونة ما يخالفه لكن لا بد من كونه غير عاص به ولا لاه وان يكون يبرأ بحراً الى هذا كله أشار المؤلف بقوله (ص) ورخص له جمع الظهرين يبر

اه (قوله والخوف) أي خوف العدو (قوله قولان) ذكرهما ابن الحاجب حيث قال ولا بن القاسم قولان ووجه الجمع ان مشقته أكثر من مشقة السفر والمطر والمرض وعليه فهو على ضربين كل مرض ان كان خوفاً يتوقع مع تأخير الصلاة جمعهما في أول الوقت وان كان خوفاً يمنع من تكرار الاقبال عليها والافتراء جمع بينهما في وقتها المختار (قوله وشهره ابن بشر الخ) اعلم ان ظاهر تلك العبارة ان ابن بشر شهر الجمع واللخمي اختار التأخير للنزول أي القول بذلك فاذن تكون المسئلة ذات قولين فأين التأخير الذي أفاده المصنف فالمناسب أن لا يأتي بالكلام على ذلك الوجه وذلك أن ابن بشر يقول انه يجمع ويجعله المشهور ونصه ان كان ارتحاله بعد الزوال وكان لا ينزل الا بعد الاصفرار أدى الصلاة حين ارتحاله هذا هو المشهور من المذهب واللخمي يقول بالتخير الا أن تأخيرها الثانية أولى وهناك قول ثالث بتأخير الثانية والصواب ان المصنف ماش على كلام اللخمي فقط (قوله لان ذلك يخصها) أي على تقدير الضيق لانه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة (قوله وهو سائر) إشارة الى أن قوله وهو راكب أي سائر وان لم يكن راكباً (قوله لكن لا بد الخ) استدراك على التعميم (قوله لكن لا بد ان يكون غير عاص به ولا لاه) فلو كان عاصياً ولا هيافه ليجري فيه ما جرى في القصر من أن الرجوع عدم الإعادة وهو الطاهر (قوله يبر) أي لا يجر

لأننا لا نبيح الجمع للمسافر إلا عند جسد السير خوف قوات أمر وهذا معدوم في سفر الریح اه وانظر هل يلزم من لا يشترط الجسد في سفر البر ان يبيح الجمع في البحر فيحصل التعارض بين كلاميه قاله بعض الشراح (قوله وفيها شرط الجسد) لرجل أو امرأة لا مجرد قطع المسافة كذا في لؤ وشب وقال في لؤ والجسد بكسر الجيم الاجتهاد وفي عب رجل تحرز عن المرأة فتجمع وان لم يجدها سير ولم تخش قوات أمر وكلام المواق يقويه (قوله ونوى النزول بعد الغروب) وليس عليه تأخير الجمع بقدر ما يمضي من الزوال ما يصلي فيه الظهر (قوله وقبل الاصفراء أخر العصر) وجوبا كما قيل فان قدمها أجزاء وينبغي أن تعاد في الوقت (قوله خير فيها) والاولى تأخيرها اليه لانه ضروريها الاصل (قوله أخرهما الخ) وجوبا كذا قيل وفيه شيء والقياس ان تأخيرهما جواز في الصورة الاولى وأما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقت الاختيار كذا كتب والد عب والخمى ان تأخيرهما جائز وأي يجوز ايقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعها صوريا ولا يجوز جمعها جمع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء واعدة الثانية في الوقت قال شيخنا رحمه الله تعالى ويمكن الجمع بأن من قال بالوجوب بمعنى لا يقدم العصر فلا ينافي انه يجوز ايقاع كل صلاة (٦٨) لوقتها والجواز في كلام الخمى بالمعنى المتقدم (قوله أي في جوازه) أي الجمع المناسب

أي في تجويزه أي تجويزه الجمع ويجاب بأنه تفسير الشيء بأثره وقوله وأما كونه أي الجمع (قوله وبمنه الخ) الا حسن في هذا كله ما سياتي من أن يبرر متعلق بجمع وبمنه بدل منه لانه اذا جعل قوله يبرر متعلقا برخص ربما يتوهم أن ترخيص الشارع حين صدر منه كان في البر وليس كذلك كما أفاده البدر (قوله مهم) لم يقيد الامر في المدونة بكونه مهم ما فتقيد من وغيره كلام المؤلف به فيه نظر اه مخشى تت (قوله هو محل النزول) أي في هذا الموضع فلا ينافي أنه في الاصل الموضع الذي فيه المأوى عبارة عجم وقال في المصباح والمنهل بفتح الميم

وان قصر ولم يجده بلا كره وفيها شرط الجسد لا بد الأمر بمنه لالت به ونوى النزول بعد الغروب وقبل الاصفراء أخر العصر وبعد خريفها وان زالت را كآخرهما ان نوى الاصفراء أو قبله والافق وقتيهما (ش) كلام المؤلف في الترخيص أي في جوازه وأما كونه راجحا أو مرجوحا فشيء آخر والجواز لا ينافي المرجوحية وقوله بلا كره أي كراهة لا تنافي المرجوحية أيضا والضمير في له للمسافر السابق لا بقية موهي أربعة برد قصدت دفعة الخ بل ببعضها وهي غير عاص ولا فالضمير راجع للقيدين دون بعض قيوده أي رخص للمسافر غير العاصي بالسفر واللاهي به وقوله يبرر متعلق برخص وبمنه متعلق بجمع وقوله ولم يجده معطوف على قصر واسناد الجسد للسير من الاسناد المجازي وهو اسناد ما للشيء الى ملابسه والاف الجسد انما هو المسافر قوله بلا كره متعلق برخص لكن تركه أربح قوله وفيها شرط الجسد أي في السير لا مجرد قطع المسافة بل لا بد الأمر أمر مهم من مال أو رفقة أو مبادرة ما يخاف قواته وان جمع على هذا القول من لم يجده السير فله بعيد الثانية في الوقت قوله بمنه هو محل النزول وان لم يكن فيه ماء وهو متعلق بجمع وقيل برخص وقال ز قوله بمنه الخ بدل من قوله يبرر بدل بعض من كل فهو متعلق بجمع المقدر ويبرر متعلق بجمع المذكور وانما لم يكن متعلقا بجمع المذكور ولا يكون بدلا للزوم تعلق حرفي بمرتحل المعنى يعامل واحد وذلك لا يجوز اه وقوله زالت الخ أي زالت على المسافر حالة كونه به أي بالمنهل وهو محل نزوله لان الشمس انما تنزل في السماء وقوله بعد الغروب متعلق بالنزول لا بنوى لان النية عند الزوال وقبل وبعد معطوفان على بعد قوله خير فيها أي في العصر ونسخة فيهما بثنائية الضمير فاسدة وتقرير تت لها ومحاولته لتخصيصها غير سديد قوله وان زالت را كآخرها أي سا ترا ولو عبر به لكان أحسن ليشمل المأوى على ما في الطرر لابن عات وقوله والافق وقتيهما أي وان لم ينو النزول في الاصفراء ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة وعند أبي الحسن أن حكم نية النزول في الاصفراء حكمه بعد الغروب (ص) يكن لا يضبط نزوله (ش) يعني أن من لا يضبط نزوله من المسافرين حكمه حكم ما قبله في جمع الصلاتين في وقتيهما وقوله (وكالمبطون) ثاني

والهاء المورد وهو عين ما تردده الابل اه وعبر به عن نزول المسافر مطلقا أي سواء كان فيه ماء أم لا (قوله معطوفان اسباب على بعد) فيه ما تقدم من الاعتراض والجواب (قوله فاسدة) فيه نظير بل صحيحة بترجيح الضمير لتأخير وعدمه أو الجمع وعدمه (قوله وتقرير تت) أي لانه قال والثالثة ان نوى النزول بعدم أي بعد دخول الاصفراء وقبل فراغه صورة بين الصورتين السابقتين خريفهما ما بان يجمع بينهما في المنهل أو بعد الاصفراء ونحوه في توضيحه عن الجواهر عند قول ابن الحاجب فان نوى الاصفراء الخ (قوله في وقتيهما جعا صوريا) أي فهو جمع صورة أي مجازا لا حقيقة لان حقيقة الجمع تأخير إحدى الصلاتين أو تقديمها (قوله على كلام ابن مسلمة) وذلك أن ابن مسلمة يقول ان نوى النزول في الاصفراء يؤخرهما لانه معذور بالسفر ولذا لا يأثم واستشكله في التوضيح ثم قال والقياس ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد انه يجمعهما جعا صوريا فاقوله والابان لم ينو النزول في الاصفراء ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة (قوله وعند أبي الحسن الخ) فان حل كلام المصنف عليه فيجعل قوله الاصفراء على تقدير مضاف أي مقارب الاصفراء ويجعل قوله قبله قبلية طويلة وقوله والا أي بان لم ينو النزول مقارب الاصفراء ولا قبله قبلية طويلة أي بان نوى النزول في الاصفراء أو بعده (قوله كن لا يضبط) هذا اذا زالت وهورا كب والاصل الظهر قبل أن يرتحل والعصر في وقتها (قوله حكم ما قبله في الجمع الخ) ويحصل له فضيلة أول الوقت (قوله وكالمبطون)

وتحصل له فضيلة أول الوقت شيخنا (قوله كل من تلحقه المشقة الخ) أي إذا صلى كل صلاة في وقتها ولا تحصل له إذا صلاهما مجتمعين (قوله بربع القامة) أي يحصل من النفل ربع القامة والمعتد الأول وهو الحجل على الجمع الصوري (قوله والعطف يقتضي المغايرة) أي فيقتضي أن الملبطون يضبط أسهال بطنه لأن تقول أن قوله كن لا يضبط نزوله فربما يفتى على أن قوله وكل الملبطون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والمغايرة حاصلة تحقيقاً (قوله بخلاف المسافر) انظر مع قوله بمرجوحية (قوله والمعتد الخ) ويؤخذ ذلك من تصريحه به وحذف مقابله (قوله يستحب أن يقدم على المشهور) الظاهر أن قوله (٦٩) على المشهور متعلق بتقديم بقطع النظر عن قوله

يستحب أي فالتقديم مشهور ثم يحتمل استحباباً ويحتمل جوازاً أي خلافاً لابن تافع القائل بأنه لا يجوز لذلك ويصلي كل صلاة لوقتها فنأنمي عليه حتى ذهب وقته لم يكن عليه قضاءه واستظهر لأنه على تذكير الانغماء فلا ضرورة تدعو إلى الجمع وكما إذا خافت أن يحيض أو تموت فإنه لا يشرع لها الجمع ذكر ذلك به سرام ووفق بين الحيض والانغماء بأن الحيض يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الانغماء فإنه خلافه أو أن الحيض الغالب فيه أن يتم الوقت بخلاف الانغماء وهذا يقتضي مساواة الجنون له (قوله) (قوله) وارتضاء (ق) أفاد أن المراد الجواز المستوي الطرفين (أقول) والظاهر الأول وهو التقديم استحباباً في المواضع فيها لا إذا خاف المريض أن يغلب على عقله جمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس لا قبل ذلك وبين العشاءين عند الغروب اهـ فإن صيغة الفعل أن لم تحمل على الوجوب فلا أقل من أن تحمل على الندب وقال مالك في الميسر جعده عند الزوال أحب إلى من أن يصليها في وقتها فاعدا اهـ ثم بعد كتي هذا وجدت محشى تت قال قال تت لم يذكر

أسباب الجمع عطف على ما قبله مشارك له في الحكم وهو الجمع الصوري وليس الحكم مخصوصاً بالملبطين بل يشارك فيه كل من تلحقه المشقة بالوضوء أو القيام لكل صلاة لقوله فيها وإن كان الجمع للمريض أرفق به أشد مرض أو بطن متخرق من غير مخافة على عقل جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاءين عند غيبوبة الشفق حمل جماعة قولها وسط الوقت على الجمع الصوري وهو آخر القامة ويؤيده قوله عند غيب الشفق وفسره بعضهم بربع القامة وقيل يجمع جمع تقديم في أول وقت الأولى وقوله وكل الملبطون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والافلا ثبت له هذا الحكم بل إمامان يقدم أو يؤخر وكلام المؤلف مشكل لأنه معطوف على كن لا يضبط نزوله والعطف يقتضي المغايرة (ص) وللصحيح فعلة (ش) يعني وللصحيح المقيم أن يجمع بين الظهر والعصر جعاصورياً فالضمير راجع إلى الجمع الصوري وإنما جازله ذلك لأنه لم يخرج إحدى الصلاتين عن وقتها بل أوقع كلامه من مافي وقتها إلا أن فضيلة أول الوقت تفوته بخلاف المسافر وذى العذر فلا تفوته فضيلة الوقت (ص) وهل العشاء أن كذلك تأويلان (ش) يعني أن من غربت عليه الشمس وهو نازل هل حكمه حكم من زالت عليه الشمس وهو نازل من تقديم وتأخير وتخير فينزل الفجر منزلة الغروب والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار فإذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول بعد الفجر جمع العشاء مع المغرب قبل الارتحال وإن نوى الرحيل والنزول في الثالث الأول أخر العشاء وجوباً إلى نزوله وإن نوى الرحيل والنزول بينهما خير في العشاءين شاء قدمهما مع المغرب وإن شاء أخرهما إلى نزوله والمعادل لهل محذوف أي أولاً ليسا كالظهرين وإنما يصلي كل صلاة في وقتها الاختيار لأن وقتيهما ليس وقت رحيل وجعلنا كلام المؤلف على من غربت عليه الشمس وهو نازل لأن من غربت عليه الشمس وهو راكب لا خلاف أن حكمه فيهما كالظهرين فيؤخرهما إن نوى الثلثين الأخيرين أو قبلهما وإن نوى بعد الفجر ففي وقتيهما جعاصورياً والمعتد من التأويلين هو التأويل المصرح به لا المطوى (ص) وقدم حائف الانغماء والنافض والمبد (ش) يعني أن الشخص إذا خاف الانغماء أو الحى النافضة أي المرعدة أو الدوخة عند العصر أو العشاء فإنه يستحب له أن يقدم العصر أول وقت الظهر والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور فقوله وقدم أي استحباباً كما قاله ابن بونس وجوازاً كما قاله ابن عبد السلام وارتضاء (ق) وإنما قيد الحى بالنافضة لأن الحى غير النافضة يتمكن معها من الصلاة (ص) وإن سلم أو قدم ولم يرتحل أو ارتحل قبل الزوال ونزل عند مجمع أعاد الثانية بالوقت (ش) يعني أن حائف الانغماء ومن معه إذا قدم الثانية عند الأولى ثم لم يحصل ما خافه عند الثانية أو قدم المسافر الثانية عند الأولى سواء كان تقديمها واجباً

المؤلف حكم التقديم سبق أن ابن عرفة عبر بالجواز وكذلك في التوضيح وغيره ومن تبعه بالاستحباب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول ابن عبد السلام المشهور بجوازه وقال الزرقاني عن ابن بونس التقديم على جهة الاستحباب نقله بعض مشايخنا واقتصر عليه اهـ وهو لا يعادل الأول فالصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وإن كان تعبيره بالفعل ينبوع ذلك اهـ (أقول) تعبير ابن عبد السلام المشهور بالجواز انما هو في مقابلة من منع وهذا لا ينافي الاستحباب خصوصاً وقد علمت النص الصريح في المبد عند الزوال أحب إلى وقد اقتصر بعض شيوخ البدر على الندب للح (قول المصنف أو قدم) معطوف على مثله محذوف دلالة هذا عليه والتقدير وإن قدم وسلم أو قدم ولم يرتحل (قوله سواء كان تقديمها واجباً) انظر هذا مع ما تقدم من أن من زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول

بعد الغروب يرخص له الجمع والاولى له ترك الجمع أي ويؤخر العصر لوقتها ويمكن الجواب بان يراد بقوله تقديهما واجب أي لا يجوز تأخيرها بعد الغروب وأجاب بعض الشيوخ بحمل ما هنا على من يتعذر عليه النزول في وقتها وما تقدم على ما إذا كان يمكنه مشقة (قوله والا فلا إعادة) أي فان رفض السفر بالكلية حتى نزل عند الزوال أعاد الثانية (قوله لمطر) ظاهره ولو حصل قبل المحي والمسجد ولا ينافي هذا أن المطر الشديد المستوع للجمع مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحة التخلف لاتنافي أنهم يجتمعون اذا لم يتخلفوا (قوله كانت المدينة أو غيرها) أي خلافا لمن خصه بمسجد المدينة أي أو خصه به وبمسجد مكة ومثل المسجد المحل الذي اتخذاه أهل البادية لصلاتهم به جماعة كما أفق به البرزلي (قوله يحمل الناس) أي أو اسط الناس كما في شرح عب (قوله بالمسجد) بكسر الميم لأن هذا ظاهر اذا كان الطين في جميع الطرق وأما اذا كان (٧٠) في بعض الطرق فهل لمن لم يكن في طريقه الجمع تبعاً لمن في طريقهم انظر في ذلك والظاهر

الجمع (قوله ولو مع ربح شديد الخ) لا يخفى ان الظلمة وحدها لا يجمع لها اتفاقا والطين وحده فيه خلاف والمشهور عدم الجمع وأما الظلمة مع شدة الريح فلا يجمع لها عند مالك خلافا لعمر بن عبيد العزيز (قوله معطوف على نائب فاعل رخص) لا يخفى ان نائب الفاعل هو جمع الظهرين المتعلق بالمسافر وهذا متعلق بالحاضر والعطف يقتضي تعلقه بالمسافر فيقال هو معطوف عليه بدون التقيد بقوله غير أن الاول عداة بنفسه وهما عداة هنا أيضا كذلك فيقول وجمع العشاءين والموافق لما في المصباح ومختار الصحاح والقاموس الثاني فاتفقوا على التعدية بحرف الجر أي رخص في كذا ترخيصا وقال البساطي ان في جمع

أوجاز الزوال الشمس عليه نازلا ونوى النزول بعد الغروب أو في الاصفرار ولم يرتحل لامر اقتضى ذلك أو لغیر أمر أو ارتحل قبل الزوال ثم أدركه الزوال راكبا ونزل عند الزوال ونيته عدم الارتحال فظن جواز جمع التقديم فجمع جهلا بعيدا مستجبا بالصلاة الثانية في الفروع الثلاثة في الوقت المختار والاربع الضرورى وما ذكره في الفرع الثاني من الاعادة في الوقت ليس بظاهر والصواب لاعادة عليه أصلا وما ذكره من الاعادة في الوقت في الفرع الثالث مقيد بما اذا جمع غيرنا والارتحال والا فلا إعادة (ص) وفي جمع العشاءين فقط بكل مسجد لمطر أو طينين مع ظلمة لالطين أو ظلمة (ش) يعني انه يرخص في الحضرة بجمع العشاءين فقط بان يقدم الثانية عند الاول بكل مسجد وفي كل بلد كانت المدينة أو غيرها لاجل المطر الغزير وهو الذي يحمل الناس على تغطية الرأس أو الطين الذي يمنع المشي بالمسجد مع ظلمة الشهر لا الغيم ومثل المطر الثلج والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لاجل طين فقط ولا لاجل ظلمة ولو مع ربح شديد فقوله وفي جمع العشاءين معطوف على نائب فاعل رخص أي ورخص في جمع الخ وقوله فقط يعني ان الجمع للمطر وما معه مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر لعدم المشقة فيهما غالباً بخلاف العشاءين لانهم لو منعوا من الجمع لادى الى أحد أمرين إما حصول المشقة ان صبروا لدخول الشقق أو فوات فضيلة الجماعة ان ذهبوا الى منازلهم من غير صلاة (تنبه) المطر المتوقع بمنزلة الواقع كاذ كره الشيخ زروق ونقله عنه الشاذلي فان قلت المطر انما يبيع الجمع اذا كثرت المتوقع لا ينافي فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك بالقرينة ثم انه اذا جمع في هذه الحالة ولم يحصل فينبغي أن يعيد في الوقت كما في مسألة وان سلم أعاد بوقت وقوله لالطين معطوف على لمطر وأعاد الام اشارة الى ذلك ولو حذفها ماضية لانه لا يتوهم عطفه على ظلمة (ص) أذن للمغرب كالعادة وأخر قليلا ثم صليا ولأه الاقيدراذان من خفض المسجد واقامة (ش) هذا شروع من المؤلف في صفة الجمع وهو أنه يؤذن للمغرب على المناس في أول وقت بصوت مرتفع كالعادة ثم يؤخر صلاة المغرب قليلا ندبا على الراجح بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الاول بثلاث بعد الغروب وقال الغرياني في حاشية المدونة يؤخر قدر ثلاث ركعات وقيل قدر ما تحلب فيه الشاة ثم يقيم للمغرب ثم يصليها ثم يؤذن للعشاء اذا كان منخفضا يصح المسجد ويقيم لها ثم يصليها من غير فصل فقوله ثم صليا أي الفرضان ولذلك ذكر الضمير وولا بكسر الواو والمد من غير فصل ولو قال الا بأذان منخفض الخ بدل قوله قدر أذان الخ لكان

متعلق بمحذوف بعد الواو أي ورخص والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل أن يتعلق بأذن اه أي بأذن في قوله وأذن للمغرب (قوله بصوت مرتفع كالعادة) أي فهو سنة (قوله ندبا على الراجح) وقيل وجوبا كما ذكره الخطاب (قوله يؤخر قليلا قدر ثلاث ركعات) بمعنى ما قبله قال بعض السراخ والظاهر ان قدر ثلاث ركعات مقدار ما يسع تحصيلها لمن كان محصل الشروط وأما من لم يكن محصلا لها فيكون قدر الثلاث بعد مقدار ما يسع تحصيلها وانظر ما وجه طلب التأخير قليلا في جمع العشاءين دون الظهرين ولعله لرفق بالمسافر (قوله اذا كان منخفضا) قال بعض السراخ الظاهر أن هذا الأذان مستحب لانه ليس في جماعة تطلب غيرها ولا يسقط به طلب الاذان في وقتها فيؤذن لها بوقتها (قوله يصح المسجد) هذا عند من حبيب وقيل بحجابه كما في المدونة وارتضا ما للفاني أي لا بالمنار ولا بخارج المسجد ثلاثا ينس على الناس فيظنون أن وقت العشاء دخل وهذه العلة تشعر بحرمته فيما ذكر (قوله ثم يصليها من غير فصل) هذا شرط في كل جمع وليس خاصا بالجمع ليله المطر

أحسن

(قوله لان كلامه لا يدل الخ) وكما لا يدل على فعل الاذان لا يدل على فعل الإقامة (قوله اذا الظاهر ان الاذان الخ) الظاهر أنه يختلف قدر فعله (قوله فيحرم) موافق لظاهر قوله وكذا كل جمع يمنع التنفل بينهما الخ (أقول) والظاهر أنه الكراهة ولا وجه للحرمة وان كان ابن عرفة عبر بالمنع لانه قال المشهور منع التنفل بين جمعهما الخ (قوله أو الفصل بينهما يحرم ويمنع الجمع) الظاهر لاحرمته ولا يمنع الجمع (تنبيه) قال الشيخ زروق فلو قعدوا بعد ما جمعوا الى مغيب الشفق أعادوا (٧١) العشاء وقيل لا يعيدون وقيل ان قعدوا لجل

أعادوا لا الاقل اه وهو يفيد ترجيح

الاول ورجح ابن عرفة الثاني (قوله وهذا يرده الخ) أي ان الجواب بالاكتفاء يرده الخ أي لانه ليس فيها امام يكتفي بنيته عن نية المأموم مع أنه يسوغ له الجمع مع كونه لم ينو عند الاول (قوله مع أنه مستحب لتحصيل الخ) أي الاستحباب لاجل التحصيل فلا ينافي أنه يجب عليه لكونه في المسجد مع الامام كما قالوا في قول المصنف ولعكف بالمسجد فان الشارح رحمه الله قال أي وجاز الجمع قالوا المراد بالجواز الاذن فيصدق بالوجوب (قوله وجوبا الخ) قيده عبد الحق بما اذا كان يصلح للامامة غيره والا تقدم ذكره محشى تن (قوله اذا شرعوا) أي ولولم يعقدوا ركعة وكذا اذا انقطع بعد تمام الاول وقيل شروع في الثانية واما اذا شرع في الثانية فيجب التماذي ولا يجوز القطع (قوله فيجوز لهم التماذي) أي جواز امستوى الطرفين قرره شيخنا (قوله اذا لا تؤمن عودته) عبارة غيره وظاهره ولو أمن عوده وهي أحسن (قوله وظاهره ولو ظهر عدم عودته) في العبارة حذف والتقدير ظاهره لا إعادة ولو ظهر عدم عودته لان تلك المبالغة باعتبار الانتهاز الذي قبلها باعتبار الابتداء (قوله فيؤخر) يجوز الرفع

أحسن لان زيادة لقطعة قدر مضرته وذلك لان كلامه لا يدل على فعل الاذان بالفعل كما هو المطلوب وقد يقال ان قوله منخفض مشعر بفعله اذا الظاهر ان الاذان لا يختلف قدر فعله سواء كان منخفضا أو مرتفعا (ص) ولا تنفل بينهما ولم يمنع ولا بعدهما (ش) أي ليس لمن أراد الجمع ان يتنفل بين الفرضين اذا لو شرع تأخير الجمع للتنفل لسكانت العشاء في وقتها أفضل لكن لو وقع وتنفل بينهما لم يمنع الجمع ولا يتنفل بعدهما أيضا في المسجد لان القصد من الجمع أن ينصرفوا في الضوء والنفل يفت ذلك قال زروق وكذلك كل جمع يمنع التنفل بين الصلاتين فيه انتهى وظاهره جمع تقديم أو تأخير فلا خصوصية لمنع النفل بين الصلاتين بجمع العشاء في ليلة المطر وانظر لو فصل بينهما بغير تنفل فهل يكون كالفصل بينهما فيحرم ولا يمنع الجمع أو الفصل به يحرم ويمنع الجمع لان المتنفل اشغل الوقت بما هو من جنسها بخلاف الآخر والظاهر الثاني والظاهر أيضا انه لو كثر التنفل بينهما بحيث دخل وقت الظلمة الشديدة انه يمنع الجمع ثم ان قوله ولا تنفل بينهما يعني عنه قوله ولأه ز وأعاد لم يرتب عليه قوله ولم يمنع أي لم يمنع النفل الجمع وقوله ولا بعدهما عطف على قوله بينهما أي لا يتنفل بعدهما أي يمنع وهذا في جمع العشاء بن وانظر في جمع الظهر والعصر جمع تقديم هل يجوز له التنفل بعدهما أم لا كما اذا فعلهما في وقتها (ص) وجاز لفرد بالمغرب يجدهم بالعشاء (ش) يعني أن من صلى المغرب فذا أو في جماعة ثم وجد جماعة يجتمعون في العشاء فانه يجوز له أن يدخل معهم في العشاء حيث كان يدرك معهم ركعة فافضل الجماعة على مذهب المدونة لاكتفاء نية الامام عن نيته فلا يقال ان نية الجمع تكون عند الاول وقد فات محلها بفعلها من غير ان ينوي الجمع وهذا يرده ما يأتي من جمع المنفرد بأحد المساجد الثلاثة وأوجب أيضا بان كون نية الجمع عند الاول في حق من أدرك الصلاة الاولى ثم عبر بالجواز في هذا مع أنه مستحب لتحصيل فضل الجماعة لاجل المخرجات الآتية وأمانة الامامة فتكون عند كل منهما فاقوله لمنفرد أي عن جماعة الجمع فيصدق عن صلاهما مع غيرهم جماعة وعن صلاهما منفردا كما قررناه وفهم من قوله وجاز لفرد بالمغرب أنه ان لم يكن صلاهما ووجدهم في العشاء أنه لا يدخل معهم ويؤخرها لوقتها لان الترتيب واجب ولا يصلي الاول في المسجد لانه لا يجوز أن يصلي فيه صلاة مع صلاة الامام (ص) ولعكف بالمسجد (ش) هذا معطوف على قوله لمنفرد أي وجاز الجمع أيضا للعكف والغريب بكون في المسجد تبع للجماعة لثلايقوته فضل الجماعة ولاجل التبعية يستخلف الامام المعتكف وجوبا من يصلي بهم على ظاهر التهذيب ابن عرفة وقول ابن عبد السلام استحبابا لا أعرفه (ص) كان انقطع المطر بعد الشروع (ش) أي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المغرب لوجود سبب الجمع وهو المطر فلما صلاها أو بعضها ارتفع السبب فانه يجوز لهم التماذي على الجمع اذا لا تؤمن عودته وظاهره ولو ظهر عدم عودته اما لو انقطع قبل الشروع فلا جمع الا بسبب غيره فالمراد الشروع في الاول (ص) لان فرغوا فيؤخر الشفق الا بالمساجد الثلاثة (ش) هذا مخرج من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب يجدهم بالعشاء أي وان وجدهم فرغوا من العشاء بحيث لا يدرك منهم ركعة

والنصب والجزم لانه عطف على جواب الشرط بالقاء قال ابن مالك والفعل من بعد الجزا ان يقترب * بالفاء والواو بتثنية فن

أي لا يجوز ان فرغوا فيؤخر (قوله بحيث لا يدرك منهم ركعة) فلو دخل ولم يدرك معهم ركعة فينبغي أن يشفعها من غير خلاف لانه لم يصل أولا ما دخل مع الامام فيه ولا يجري فيه ما جرى في معيّد دخل مع امام بدون ركعة من قول القطع والاشفاع واستحسن الموافق الثاني والحاصل أنه اذا وجدهم فرغوا فلا يجوز له أن يجمع لنفسه ولا مع جماعة بامام لان فيه إعادة جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا إعادة عليهم كذا كره في

(قوله الآن يكون الخ) هذا ظاهر في كونه دخلها وأما أن لم يكن دخلها فلا يطلب به دليل ما تقدم من قوله فيصلون أفذاذا ان دخلوها فيقيد ما هنا بما هنالك ذكره في له (قوله وفات جمع جاعتها) ظاهر في كون الجماعة أقيمت بها فاولم تقم بها جماعة فالظاهر ان ذلك أولى (قوله وينبغي أن المرأة الخ) أي المشار لذلك بقوله ولا المرأة والضعيف الخ (قوله الآن يكون اماما راتبا فيجمع) أي اذا كان ينصرف من المسجد ولا يجمع بين التجميع والتحميد بل يقول سمع الله لمن حمده فقط وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم الجمع بينهما (أقول) والصواب عندى الاول وما تقدم من أن الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصلي تبعا لان ذلك في المعتكف الذي لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج للاختلاف بل يجمع بمفرده ويخرج في الضوء (قوله انهم يجمعون تبعا) أي لمن يذهب لبيتته وليس منقطعا بالمسجد مثلهم (قوله اذا كانوا في أما كن (٧٣) متفرقة) أي وان لم يكثروا كما في عب أي فيجمعون اذا كان لهم موضع يجمعون

فلا يجوز له أن يجمع لنفسه لفوات فضيلة الجماعة التي شرع الجمع لاجلها فيؤخر العشاء حتى يغيب الشفق الآن يكون بأحد المساجد الثلاثة المدينة ومكة وبيت المقدس فانه يصلي العشاء قبل الشفق بنية الجمع حيث صلى المغرب بغيرها وفات جمع جاعتها فان كان عليه المغرب والعشاء صلاهما أيضا جعلا العظم فضلهما على الصلاة جماعة في غيرها (ص) ولا إن حدث السبب بعد الاولى (ش) معطوف على قوله لا إن فرغوا يعني أن السبب وهو وقوع المطر اذا حدث بعد الشروع في المغرب وأولى بعد الفراغ منها فانهم لا يجمعون لان نية الجمع قد فاتت بناء على ان محلها أول الاولى فلو جمعوا لاشئ عليهم ابن أبي زمنين وينبغي أن المرأة والضعيف كذلك اذا جعلا تبعا للجماعة التي في المسجد أي مراعاة لمن يقول يجمعهما (ص) ولا المرأة والضعيف بيتهما (ش) يريد أن المرأة والضعيف من مرض أو غيره لا يجوز لهما الجمع بيتهما مع جماعة المسجد المجاورين له قاله أبو عمران وصوبه عبد الحق وقال غيرهما يجمع المرأة وظاهر كلام الشارح أن هذا الخلاف جار في الضعيف أيضا (ص) ولا منفرد بمسجد يجماعة لا خرج عليهم (ش) يعني ان المنفرد بمسجد لا يجمع بين العشاءين اذا كان لا ينصرف منه بل ولو كان ينصرف منه الى منزله اذا لامشقة عليه في ايقاع كل لوقته لان شرط الجمع الجماعة الآن يكون اماما راتبا فيجمع كما أن الجماعة المنقطعين بدرجة أو تربة لا يجوز لهم الجمع اذا خرج ولا مشقة عليهم لعدم احتياجهم الى الانصراف من مكانهم الى غيره لان الجمع انما هو لضرورة الانصراف في الاسفار قبل مغيب الشفق ثم انهم يجمعون تبعا كما يفيد كلام ابن عمر وغيره ومن ذلك أن يكون الامام خارجا عنه فانهم يجمعون تبعا له ثم ان أهل التربة اذا كثروا فيجمعون حينئذ كأهل تربة فابن أبي قحافة قاله الشيخ كريمة الدين قوله اذا كثروا الخ حقه أن يقول بدله اذا كانوا في أما كن متفرقة كما أشاره (هـ) في شرحه

فصل في بيان شروط الجمعة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها ومحرقاتها وموجباتها ومسقطاتها وما يتعلق بذلك وأعقبها بصلاة الفجر لكونها شبه ظهر مقصورة والجمعة بدل في المشروعية والظهر بدل منها في الفعل كما هو الحق ومعنى كونها بدلا في المشروعية أن الظهر شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا منها ومعنى كونها بدلا منها في الفعل أنها اذا تعذر فعلها أجزأت عنها الظهر والاشهر فيها ضم الميم وبه قرأ الجماعة وحكي اسكانها وفتحها وكسرها وقرئ بهن شادا (ص) شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر للغروب وهل ان أدرك ركعة من

للصلاة فيه ويتفرقون الى أما كنهم
فصل صلاة الجمعة سمي بذلك
 لاجتماع آدم مع حواء بالارض
 فيه وقيل لما جمع فيه من الخير
 وقيل لاجتماع الناس للصلاة فيه
 وقيل غير ذلك **فائدة** لا شك
 ان العمل فيها له منزلة على العمل في
 غيرها ولذلك ذهب بعضهم الى انه
 اذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة
 كان لتلك الحجة فضل على غيرها وأما
 ما رواه ابن رزين أنه أفضل من
 سبعين حجة في غير يوم الجمعة ففيه
 وقفة كما نص على ذلك المناوي
 ذكره شب في شرحه (قوله كما هو
 الحق) اعلم أن القرافي قد قال
 المذهب انها واجب مستقل وقال
 الفاكهاني المشهور أنها بدل من
 الظهر واستشكل بأن البديل
 لا يفعل الا عند تعذر المبدل منه
 وقال ابن عرفة الجمعة ركعتان
 يمنعان وجوب الظهر على رأى
 ويسقطانها على آخراه وقوله
 يمنعان وجوب الظهر على رأى
 وعليه فهي فرض يومها والظهر
 بدل منها هذا هو المذهب وقوله
 ويسقطانها على آخره وعليه فهي

بدل من الظهر وهو قول ابن نافع وابن وهب الا انه شاذ ولو كانت بدلا من الظهر لم يصح فعلها مع امكان فعله
 وحينئذ فنصلي الظهر في وقت سعي الجمعة ثم فاتته الجمعة فان صلاته باطلة ولا بد من الاعادة لانه لم يصل الواجب عليه والقول الشاذ
 لا اعادة عليه لانه أتى بالواجب عليه اذا علمت ذلك فقوله كما هو الحق كأنه جمع بين القولين (قوله كلها) استعمل كل المضافة للضمير
 في غير الابتداء والتأكيذ رأى بعض وعلى الآخر قائلو كد محذوف على قلة أي وقوعها كلها (قوله للغروب) حقيقة على الثاني الا في
 أو قبله ركعة على الاول فاطلق الغروب على ما يشمله وما قبله أو يقال جزم بالمشهور وألا ثم ساق الخلاف بعد ذلك ولذلك قال اللقاني
 ان قول المصنف وهل ان أدرك ركعة من العصر ضعيف وظاهر كلام المصنف انه لا بد من ادراك كل الجمعة قبل الغروب وان
 من أدرك منها ركعة قبله لا يتبها الجمعة بل ظهر أو يقطع مع أنه يتبها الجمعة على المشهور قال عجم ويجاب بأن كلامه في وجوب اقامتها

ابتداء أي أنهم هل لا يطالبون بأقامتها الا اذا كانوا معتقدين انهم يدركون ركعة من العصر بعد فعلها قبل الغروب أولا فعلى الاول اذ بقي من الغروب قدر ما يسع خطبتها وفعلها فقط لا يجب اقامتها لكن ان فعلت أجزاء وعلى الثاني يجب والحاصل أن الوجوب منوط باعتقاد ادراك كل الصلاة امام ركعة من العصر أو يدونها فلو دخل معتقدا ذلك ثم تبين أنه لم يدرك الركعة قبل الغروب فإنه يتمها بجمعة بعد الغروب وأما لو علم ابتداء أنه لم يبق للغروب الركعة فلا يصلي حيثئذ وأن من حرمها حيثئذ لا يعتد باحرامه ولو أدرك ركعة هذا هو الصواب خلافا لما في بعض الشراح والوقت المذكور ليس كما اختار يابل هي فيه وفي الضرورى كالظاهر سواء قلنا بأنهم يابل أو فرض يومها (قوله أو اتفق على ذلك) لكن ان كان لغبر عذر بأنهم ومع الذهول لا (قوله وأشبهه برواية ابن القاسم) ظاهر العبارة أن هذا ليس برواية ابن القاسم بل أشد شبهة قال المواق فيها لابن القاسم أن آخر الامام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فلا أن يصلي الجمعة بهم ما لم تغيب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب فادعت ذلك النص فعني كلام الشارح أن ابن القاسم لم يصرح بذلك الا أن كلامه ظاهر فيه ثم قال المواق بعد قوله رويت عليهما ابن (٧٣) رشداختلف في آخر وقت الجمعة فقبل ما بقي للعصر

ركعة الى الغروب وهو ظاهر المدونة وسمعه عيسى وقيل ما لم تغرب الشمس وهي رواية مطرف وما في بعض روايات المدونة من قوله وان كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب اه اذا علمت هذا فنعني رويت باعتبار الاول أن المدونة ظاهرة فيه (قوله وحقيقته) ان أراد المراد منه في نفس الامر فلا يظهر وان أراد معناه الذي يعطيه ظاهر اللفظ فهو عين ما قبله قوله ومحل الخلاف الخ) رده محشى تت بأن ظاهر كلامهم الاطلاق (قوله باستيطان) أي شرط صحتها استيطان من تنعقده لبلدها التي تقام فيها وأما استيطان بلد غير هاقريسة منها كفرسخ من المنار فشرط في الوجوب ولا تنعقده الا أن محشى تت اعترضه في عده الاستيطان من شروط الجمعة فقال ما نصه قوله باستيطان الخ هو شرط وجوب كما في ابن شاس وابن الحاجب وابن

العصر وصحح أول رويت عليهما (ش) لا خلاف عندنا أنها فرض عين وقد ذكر أن من شرط صحتها أن تقع هي وخطبتها في وقت الظهر فلا خطب قبل وقتها ثم صلى في وقتها أو وقع الخطبة في الوقت والصلاة خارجة لم تصح وقد اختلف في آخر وقتها ولم يختلف أن أوله زوال الشمس والمشهور أنه ممتد للغروب كما قاله المؤلف وهو مذهب المدونة وقيل الا صفرار وهذا اذا أخرها الامام والناس لعذر أو اتفق على ذلك وهل امتداد وقت الجمعة للغروب وجوب اقامة الامام لها محله ان خطب وصلاتها وأدرك بعدها ركعة من العصر والاصح الا هاتهما وسقط وجوب الجمعة عنهم وسمعه عيسى وصحح هذا القول عما مضى فقال هو أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك وعليه فلا يرد بقوله للغروب حقيقته أولا يشترط ادراك شيء من العصر قبل الغروب بل حيثما أدرك خطبتها وفعلها قبله وجبت كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواه مطرف عن مالك قولان ورويت المدونة عليهم ما ومحل الخلاف حيث كانت العصر عليهم أمالوقدموا العصر ناسين للجمعة فإنه يتفق على أن وقتها ينتهي للغروب (ص) باستيطان بلدا وأخصاص لا خيم (ش) الباء للبيعة أي شرط صحة الجمعة وقوع كل ما بخطبتها في وقت الظهر الى الغروب مع الاستيطان وهو العزم على الإقامة على نية التأييد ولا تكفي نية الإقامة ولو طالت ولا فرق بين أن يستوطنوا بلدا أو أخصاصا والأخصاص بيوت من قصب لأنه يمكن الثوى فيها والاسـتغناء عن غيرهم بخلاف الخيم لأنه لا يمكن فيها ما ذكر غالبا ولشبهها بالسفن لا تنقلها بخلاف الأخصاص وبعبارة أخرى المراد بالخص هنا العرفي أي ما يسمى في عرف الناس خصا كان من قصب أو خشب أو بناء صغيرا أو غير ذلك لا خصوص الخص اللغوي فإنه ليس شرطا فالمراد بالأخصاص ما قابل الخيم والمراد بالخيم هنا الخيم العرفية أي ما يسمى في عرف الناس خيمة كانت من ثياب أو صوف أو وبر أو شعر أو غير ذلك لا خصوص الخيم اللغوية لأنها ليست شرطا فقوله باستيطان الباء للبيعة وهو متعلق بعامل مقدرا أي وقوعها مع استيطان لا بوقوع

(١٠ - خرشي ثانی) عرفة وغيرهم وهونص المؤلف فيما أتى بقوله المتوطن وليس ذكره هنا على سبيل الشرطية وانما مراده يجب باستيطان البلد والأخصاص لا الخيم فقد تت له من شروط الادعاء صحيح اه (قلت) وكأنهم أرادوا بشرط الصحة هنا شرط الانعقاد (قوله مع الاستيطان) البين زائدة للتأكيد (قوله وهو العزم على الإقامة على نية التأييد) المناسب أن يقول لا على نية الانتقال فيصدق بالذي لا نية له كما أفاده في ذلك وقال في التوضيح المتوطن الإقامة بغيرية الانتقال ولا يخرجهم عن حقيقة الاستيطان كونهم يخرجون في أيام المطر نحو الشهرين فقد نقل أبو الحسن عن تعاليق أبي عمران في الجماعة يقيمون ستة أشهر بموضع وفي آخر ستة أشهر بجمع عوني فيه لأنها صارت كقريتين اذا دخلوا باحداهما أقاموا بها (قوله بيوت من قصب) هذا هو الخص اللغوي الذي يتكلم عليه (قوله الثوى) هكذا بخطه بغير ميم وهو بالناء المثلثة أي الإقامة وأما بالثاء الفوقية فهو الهلاك كذا في الشيخ سالم بخط الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله كان من قصب) وهو الخص اللغوي كما تقدم (قوله لا خصوص الخيم اللغوية) وهي بيت تنبيه العرب من عبيد أن الشجر قال ابن الاعرابي لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد ثم يسقف بالثمام كذا في المصباح وقال النووي ولا يكون الا من أربعة أعواد ويسقف بالثمام قال أهل اللغة ولا تكون الخيمة من ثياب وصوف ووبر وشعر اه (تبيينه) يجب الجمعة على أهل الخيم اذا كانوا على كفر مخ من منار قرية جمعة تبعا (قوله وهو متعلق بعامل مقدر) هذا يعارض مقتضى حله السابق والاولى أن يقول ووقوعها

(قوله وكلام ز فيه نظر) لانه قال لا باستيطان خيم (قوله تحتل الطرفية والمعينة) المناسب الطرفية (قوله وقيل شرط فيهما) أي لتوقف الوجوب عليه والصحة أيضا لان الصواب أن شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة وبهذا المعنى يصح اجتماع الوجوب والصحة هذا ما كتبه شيخنا عن بعض شيوخه (قوله أنه لا يكون مسجدا) أي تقام فيه الجمعة (قوله الا ما كان له سقف) أي وبناء على وجه مخصوص (قوله لانه قد يعدم) أي المسجد على هذه الصفة صادق بعدم وجوده أصلا وبوجوده بدون سقف (قوله فيكون من شرائط الوجوب) أي من الشرائط التي يتوقف الوجوب عليها وفي العبارة حذف والتقدير لانه يعدم على هذه الصفة فلا يجب الجمعة فيظهر حينئذ كونه شرط وجوب لان الوجوب يتوقف عليه (قوله وقد يوجد) أي على هذه الصفة في العبارة حذف والتقدير فتصح الجمعة فيه فيكون من شرائط الصحة والحاصل أن معنى كونه شرط وجوب وصحة أن الوجوب يتوقف عليه والصحة تتوقف عليه وعلى هذا القول فلا يجب على أهل القرية بناء مسجد ليصاوا فيه الجمعة وعلى هذا القول فقول المصنف مبنى الخ وصف كاشف (ثم أقول) وظاهر الشارح أن الوجوب والصحة باعتبارين لا باعتبار واحد فالوجوب باعتبار حالة العدم والصحة باعتبار حالة الوجود مع أن ما كان من شروطهما الاعتبار فيهما واحد كالعقل فانه شرط وجوب وصحة أي يتوقف الوجوب والصحة على وجوده (٧٤) فكذا نقول هنا يتوقف الوجوب والصحة على وجود الجامع الآن يقال ان الاعتبار

فيهما وان كان واحدا الا أنه ظاهري وأما بالنظر للتحقيق فهما اعتباران (قوله ومنهم من قطع بأنه من شروط الصحة) هذا الذي صدر به الشارح أي أن الجامع الموصوف بتلك الصفات من شروط الصحة أي لا تصح الجمعة الا فيه (قوله وهذا مبنى) أي القول بأنه بالصفات المذكورة من شروط الصحة حاصله أن وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفة فيه فصار الوجوب متوقفا بالاصالة وأن صحته ليست منوطة بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل

المذكور لانه لا يصح تعلق حرفي برمتدي المعنى بعامل واحد اه وإضافة استيطان الى بلد على معنى في وقوله لا خيم بقدر له عامل يناسبه أي لا بالاقامة في خيم وكلام ز فيه نظر لان الخيم لا يمكن فيها الاستيطان (ص) وجامع (ش) هذا ثالث شروط الصحة وبإثباته تحتل الطرفية والمعينة وقيل شرط وجوب وقيل شرط فيهما ابن رشد وهذان بناء على قول من يرى أنه لا يكون مسجدا الا ما كان له سقف لانه قد يعدم على هذه الصفة فيكون من شرائط الوجوب وقد يوجد جد فيكون من شرائط الصحة ومنهم من قطع بأنه من شروط الصحة وهذا مبنى على قول من يرى أن الفضاء من الارض يكون مسجدا بتعيينه اذ لا يعدم موضع يصح اتخاذ مسجدا على هذا اه ولا بد في الخطبة أن تكون في الجامع (ص) مبنى (ش) صفة للجامع أي لا يكفي المسجد حتى يكون مبنيا فلا تصح في براح حجر أو خط حوله والمراد بالبناء المعتاد لاهل تلك البلاد فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعاً من بوص ونحوه فتصح فيه الجمعة (ص) متحد (ش) أي لا بد في الجامع الموصوف من أن يكون متحدا فلا يجوز التعدد على المشهور ولو في الامصار وفائدة هذا أنه لو تعدد لم تكن الجمعة الا للعتيق كما يقول المؤلف (ص) والجمعة للعتيق (ش) جواب عن سؤال مقدّر كأن قائل قال له قد شرطت في الجامع أن يكون متحدا فما الحكم اذا تعدد فأجاب بأنها عند التعدد في البلد الواحد أو ما في حكمه صحة لاهل الجامع العتيق من تلك الجوامع

باطلة

بأوصافه المشار لها بقوله مبنى الخ (قوله لا يكون مسجدا) أي جامعاً

بتعيينه أي بالوجوب منوط به أي بما كان جامعاً موصوفاً بالأوصاف المذكورة لا يكون الا شرط صحة (قوله اذ لا يعدم موضع) علة لقوله وهذا مبنى الخ أي وانما صح ذلك البناء لان كل موضع يصح اتخاذ مسجدا بمجرد التعيين والوجوب منوط به فلا يكون بالأوصاف المذكورة لا يكون الا شرط صحة لا شرط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) الا أن ظاهره أنهم اذا عينوا موضعاً يتعلق الوجوب بهم فاذ لم يعينوا موضعاً فلا يجب وعلى هذا القول يكفون بيناته لاجل صحة الصلاة وأما على أنه شرط وجوب وصحة فلا يكفون بيناته نعم اذ بناء واحد وجبت وعلى هذا فاقوله مبنى لا كاشف بقول من يقول أنه شرط وجوب فقط (أقول) لا يخفى أن معنى الكلام أنها لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد تصح الصلاة في غيره لو وقع لما ذكرنا أنه انما هو شرط في الوجوب فقط وعبارته في لظاهر كلام المؤلف أن غير المبنى يسمى جامعاً كالقضاء من الارض اذا عين وجس وعلى من لا يرى أن القضاء من الارض لا يكون مسجداً يكون قوله مبنى صفة كاشفة وهو الموضع المبنى فالقضاء لا يسمى جامعاً اه (قوله أو خط حوله) عطف على حجر (قوله فلا يجوز التعدد على المشهور) أي ولو عظم رعاية لما كان عليه السلف وجعل الكل وطباً لخالص القلوب ومقابله ما قاله يحيى بن عمر من جواز التعدد ان كانت البلد ذات جانبين ومثله للوفاء في مثل مصر وبغداد قائل لا أظنهم يختلفون فيه قال القاني وقول المؤلف لا أظنهم الخ فيه نظر فان الخلاف موجود في مثل مصر وبغداد والمعول عليه عدم التعدد اه (أقول) وهذا المشهور الذي حكاه الشارح قد جرى العمل بخلافه

(قوله بل هي صحيحة) خلاصة ما قيل ان الجمعة للعتيق مقيد بقيود ثلاثة الاول أن تقام به وبالجديد فان هجر العتيق وهو لوها في الجديد فقط صحت الثاني أن لا يحكم الحاكم بصحة ما في الجديد تبعاً لنذر بانه عتيق عبد بعينه ان صحت صلاة الجمعة فيه فان وقع ذلك وحكم مخالف بعتق العبد لصحته صحت فيه اذ حكمه الداخل في العبادات تبعاً لعتق كما أفتى به الناصر لا ينقض وصورة ذلك أن يقول باني الجامع ان صحت الجمعة في مسجدى هذا فعبدى فلان حرقته صلى فيه الجمعة فأتى العبد الى من يقول بالتعدد كالحنفى فيثبت عنده أنه صلى في المسجد الجمعة صحيحة فيحكم الحاكم بعتقه لوقوع المعلق عليه فيلزم من ذلك الحكم بصحة الجمعة ضمناً فتصير حينئذ الصلاة بالجامع المذكور وغيره صحيحة وذلك لان الغورى حين بنى مسجده أرسل للناصر اللقاني وقال له أفت بصحة الصلاة في مسجدى هذا أى صلاة الجمعة قال له الناصر قل ان صحت صلاة الجمعة في مسجدى هذا فعبدى حرقته فعل ثم انه رفع الامر للقاضي الذي يرى صحة صلاة الجمعة بالمسجد الذي حصل به التعدد وهو الحنفى فيحكم بصحة العتيق فحاصله ان حكم الحاكم (٧٥) يرفع الخلاف ولو كان الحكم بطريق

الزوم لحكم آخر تبعاً والحاصل ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات الاتباعاً وحققه القرافي وخالفه تلميذه ابن راشد فجوز دخوله فيها اه وصرح القرافي المذكور بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف سواء كان بالمطابقة أو بالتضمن أو بالاتزام بحكمه بصحة بيع العبد الذي أعتقه من أحاط الدين بماله فانه ملتزم لنقض العتيق الثالث أن لا يحتاجوا للجديد لصيق العتيق عنهم والا صحت في الجديد ويبحث في ذلك شيخنا بأنه لا يتأتى الاحتياج لانه يوسع ويجبر من يجانب المسجد على البيع ولو كان وقفاً للتوسعة وأخذ الثمن من بيت المال فان تعذر فعلى جماعة المسلمين الآن يقال بأن من حيث اذا وسع لم يمانع تعدد المسجعين فيه فيحصل الخلل في الصلاة (قوله حكم بفسادها) الا أنهم في حالة الجهل يعيدونها طهر الاحتمال صحة الجمعة المعيد والجمعة لا تصلى مرتين (قوله ليس شرطاً الخ) نقول والزرقاتي معترف بأنه ليس شرطاً لقوله كما اذا بنى الخ حيث أتى بالكاف

باطلة لاهل الجديد وهو ما حصل به التعدد وان صلى فيه الامام وأما ما أقيمت في الجديد وحده صحت والمراد بالاقدم ما أقيمت فيه الجمعة أولاً في تلك القرية وان تأخر بناؤه عن بناء غيره واذا ثبت كونه عتيقاً بالجمعة الاولى ثم تأخر أداء الصلاة فيه عن غيره في غير الجمعة الاولى فلا يخرج عن كونه عتيقاً واليه أشار بقوله (وان تأخر أداء) أى وان تأخر أداء عن الجديد في غير الجمعة الاولى التي أثبتت له كونه عتيقاً وأخرى ان سبقه أو ساءوا وليس المراد ان الجمعة لا تصح الا بالجامع العتيق حتى لو تركت أقامته بانه وأقيمت بالجديد وحده لم تصح فان هذا غلط ظاهر بل هي صحيحة ولو أنشئ جامعان في قرية وأقيمت فيهما الجمعة فالجمعة لمن صلى فيه بتولية السلطان أو نائبه والا فالسابق بالاحرام ان علم فان أحرمهما حكم بفسادهما وأعادوا الجمعة لبقاء وقتها ولا تجزيمهم طهرامع بقاء وقتها وان لم يعلم السابق حكم بفسادهما أيضاً كذات الوليين (ص) لا يبنى بناء خف (ش) هذا محترز الصفة المقدرة أى مبنى بناء معتاد لا الذى بناء خف ولو كان البناء من الجهات الاربع وكلام ز حيث قال لا يبنى بناء خف أى كما اذا بنى في المسجد حائط مثلاً اه ليس شرطاً (ص) وفي اشتراط سقفه (ش) أى وقع تردد فيما اذا هدم سقف المسجد هل تصح فيه الجمعة أم لا فالعنى وفي اشتراط دوام سقفه هذا مقتضى كلام من أشار اليه بالتردد وعليه فالو بنى من غير سقف لم تصح فيه بلا نزاع انظر السنهورى وقد استظهر الخطاب عدم اشتراط السقف ابتداء ودواماً (ص) وقصد تأييدها به (ش) أى هل يشترط في الموضع الذى ابتدئت فيه أو نقلت اليه العزم على ابقاء الجمعة فيه على التأييد أم لا فذهب الباجي الى أن ذلك شرط وأنه لو أصابهم ما يمنعهم من الجامع لعذر بهم لم تصح لهم الجمعة في غيره الا أن يحكم له الامام بحكم الجامع وتنقل الجمعة اليه ووافقه ابن رشد مرة في بعض كتبه وخالفه في المقدمات قال وقد أقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبي عثمان دون ان تنقل اليه الجمعة على التأييد والعلم متوافرون على ذلك من غير زكرك قال ولو تنقل الامام الجمعة في جمعة من الجمع من المسجد الجامع الى مسجد من المساجد من غير عذر لكانت الصلاة مجزئة ونقل بعض الشراح ان محل التردد حيث نقلت الجمعة من مسجد الى آخر أو ما اذا لم تنقل بل أقيمت ابتداء فالشرط أن لا يقصد وعدم التأييد بأن يقصد والتأييد ولم يقصد واشياء أصلاً (ص) واقامة الخمس (ش) أى وفي اشتراط اقامة الصلوات الخمس فلا تصح اقامة الجمعة فيما يتخذ

ومثلاً (قوله بلا نزاع) أى ان التردد انما هو في الدوام وعدمه وأما سقفه ابتداء فهو متفق على شرطية هـ ذات تقرير السنهورى والذي قرره الشيخ سالم والتتائى والاجهورى ان التردد في الابتداء والدوام والذي رجحه الخطاب عدم اشتراطه ابتداء ودواماً أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله عدم اشتراط السقف) المراد كافي الشيخ أحمد سقفه المقصود منه غالباً وعلى القبلة وما والاها لا يصحبه اذ هو غير مشروط والمعتمد كلام الخطاب (قوله وتنقل الجمعة الخ) بيان لما يحكم به الحاكم وقوله وتنقل الجمعة أى على التأييد (قوله دون ان تنقل) أى انها نقلت من مسجد كان في قرطبة بهذا المسجد (قوله متوافرون) أى مجتمعون (قوله قال ولو تنقل الامام الخ) أى بدون ان يقصد والتأييد أى ولا يقصد وعدمه أى كما فعل بمسجد قرطبة أى وهذا القول هو الظاهر (قوله ونقل بعض الشراح الخ) هذا الحل هو المتمد كما أفاده محشئ نت وغيره خلاف الحل الاول (قوله واقامة الخمس) ظاهر قوله الخمس أن حل الخمس ليس كالخمس

ولعله مثله وانظر في ذلك قاله في له غير ان قول الشارح فيما يتخذ لخصوصها يقتضي أن المراد جنس الجنس المتحقق في واحد وان القول الاول لا يمنع الا فيما يتخذ لخصوص الجمعة ويكون قول الشارح وتعطل الجنس أي كل الجنس فعلى ذلك لو فرض انه يصلي فيه صلاة واحدة من الجنس تكون صحيحة باتفاق فليجرب النقل (قوله منزلة تصریحهم بعدم اشتراطه) وهو المعتمد أي ان القول باشتراط اقامة الجنس ضعيف (قوله وصحت برحبته) أي لمقتضى لا امام فلا تصح له ولا لهم والحاصل ان محل صلاة الامام والخطبة ليس الا المسجد ولومع الضيق أو اتصال الصفوف (قوله متصلة) أي لم يحل بينها وبين أرضه غيره ولو فيها أرواث الدواب وأبوالها ومثله المدارس التي حول الجامع الأزهر بالقاهرة قاله الشيخ سالم وظاهره انه لو فصل بينها وبين الطرق حوائط كجامع الأزهر بمصر من ناحية بابي المغاربة والمقصورة لا تصح فيها الجمعة وبعض الشراح نظروا فيها نعم اذا صلي في نفس مصاطب الحوائط جاز (قوله ان ضايق الخ) الظاهر ان الضيق يستلزم اتصال الصفوف وبعد كني هذا رأيت (٧٦) اللقائي قال مانصه وتصوره يبق المسجد مع عدم اتصال الصفوف

لا يعقل ومعنى اتصال الصفوف أن يكون صفائي صفا وقال البدر والمراد اتصالها من المشرق الى المغرب لا من جهة الامام وتأمل وقال عجم والمراد اتصالها برحبته (قوله أو اتصال الصفوف) أي اتصال المعتاد أو كالمعتاد قاله الزرقاني (قوله لم تصح الجمعة بواحد منها) هذا ضعيف في المواق ابن رشد ظاهر مذهب مالك في المدونة وسمع ابن القاسم ان مسالته صحيحة في الطرق المتصلة مع انتفاء الضيق والاتصال ولكنه أساء (قوله كبيت القناديل) وفي معنى ذلك بيت بسطة وسقايته لانه محوز وظاهره ولومع الضيق ونظر فيه صاحب الطراز بان أصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه (قوله لا تصح على سطح المسجد) سواء ضاق أولا كان المؤذن أو غيره ويفهم منه صحتها بدكة المبلغين والفرق بين السطح والطرق أن الطرق المتصلة متصلة بأرضه (قوله أو عشرة) يقتضي انها تصح في العشرة اذا تقررت بهم

لخصوصها وتعطل الجنس به وهو قول ابن بشير سمعت أنه لا بد من أن يكون الصف دائما فيه الا أن تزيله الا عذرا التي لا بد منها اه قال بعض وسكت غيره عن اشتراط ذلك فلو كان معتبرا لنهوا عليه فقول المؤلف ذلك منهم منزلة تصریحهم بعدم اشتراطه فصح قوله (تردد) لهؤلاء المتأخرين في الفروع الثلاثة وما ذكره ابن بشير ذكر سند عن المختصر ما يوافقه نقول ابن غازي لا أعرف ما ذكره ابن بشير لغيره فيه نظر (ص) وصحت برحبته وطرق به متصلة ان ضايق أو اتصلت الصفوف لا انتفيا (ش) أي وصحت صلاة الجمعة للمقتدى في رحاب الجامع وطرقه المتصلة به أي التي لم يحل بينها وبين أرضه غيره ومحل الصحة المذكورة ان ضايق الجامع اتصلت الصفوف أم لا أو اتصلت الصفوف من غير ضيق والمراد بالرحاب ما زيد خارج محيطه لتوسعته كالسنانية بيولاقي ولا رجة للجامع الأزهر لان ما زيد خارج بابيه الكبير انما هو لمنع الدواب لا لتوسعته فهو من الطرق فان انتفى الضيق والاتصال فلا تصح الجمعة بواحد منها (ص) كبيت القناديل وسطحه ودار وجانوب (ش) أي ان من صلي في بيت القناديل لا تصح له الجمعة وظاهره ولومع الضيق وكذا لا تصح الجمعة على سطح المسجد وكذا لا تصح في الدار والجانوب بالطرق المتصلة المحجورين ولو أذن أهلها ما وأما الحوائط والدور التي تدخل من غير اذن فحكمها حكم رحاب المسجد والطرق المتصلة به هكذا قاله في المدونة (ص) وبجماعة تتقري بهم قرية أو بلاجد (ش) هذا معطوف على قوله وبجماعة والباء فيه محتمل أن تكون للبيعة أي بشرط الجمعة وقوعها في الجامع مع جماعة وتحتمل أن تكون للطرفية أي شرطها أن تكون في جامع وجماعة تستغني وتأمّن بهم قرية بأن يمكنهم الثوى بالثلثة أي الاقامة فيها صيفا وشتاء والدفع عن أنفسهم في الامور الكثيرة لا المادرة وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخوف والفتن وقتها بلاحد محصور من خمسين أو ثلاثين أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منها قال بعضهم وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر لا تتقري بهم قرية اه فعلى هذا فقول بلاحد أي فيما بعد الاثني عشر واشتراط حضور الجماعة المذكورة انما هو في الجمعة الاولى وهو المراد بقوله أولا في كل جمعة بل تجوز فيما بعد اثنى عشر واليه أشار بقوله (ص) والاقبوز باثني عشر باقين لسلامها (ش) أي وان لم تكن الجمعة الاولى بل كانت غيرها فيجوز ابتداء اثنى عشر رجلا أحرارا ذكورا متوطنين غير الامام باقين لسلامها أي مع صحة

قرية وليس كذلك (قوله وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أفهم من كونه جعل الاثني عشر كافية صلاتهم في غير الاولى فيقتضي أن الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى منافاة هذا القول أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منهما فالمناسب أن يأتي به على طريق الاستدراك كأن يقول لكن كلامه فيما بعد يفهم ان الاثني عشر الخ ثم أقول وظاهره ان الثلاثة عشر تتقري بهم قرية وأي فرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب ولا بد من تتقري بهم القرية اثنى عشر إشارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الثوى في الامن والخوف اه (قوله فقبوز باثني عشر) احرارا ذكورا متوطنين بما لكين أو خنفيين كشافعين قلدوا واحدا منهم فمأذ كر لان لم يقلدوا فلا تصح جمعة المالكي باثني عشر شافعيين لم يقلدوا لانه يشترط في صحتها عندهم أربعون يحفظون الفاتحة بسداتها

(قوله فلو فسدت صلاة الخ) أى ولا يضر عاف بناء لاحد منهم لعدم خروجه من الصلاة (قوله على أولية احرامها والدخول فيها الخ) أى وان كان في غير ابتداء اقامتها في البلد بل اول الشروع فيها كل جمعة وانه لا بد عند الاحرام من خضور كل من تتقرب به ولو حصل انقضاء بعضهم بعد الدخول في الصلاة ولم يبق مع الامام الاثنا عشر فيصح (قوله وقال ح والذى يظهر الخ) وهو المعتمد (قوله فتى وجدت الجماعة المذكورة صح بالقرية) لافرق بين الاولى وغيرها فلو كان في القرية جماعة تتقرب بهم قرية ثم سافر منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تتقرب بهم قرية فان سافر وابنية الانتقال سقطت الجماعة عن الباقي وان سافر وابيوضع قريب بنية العود فالظاهر ان الجماعة تجب على الباقي أى حيث كانوا اثني عشر والامام وكذلك ان كانوا دون ذلك وجاء من خرج بنية العود ما يكمل به العدة المطلوبة ولو جاء على العود والظاهر ان المراد بالقرية من يحصل لهم بهم الاستعانة حيث استعانوا بهم ويحصل بهم كفاية الاذى عن يريدون رغبة عن الحمل القريب أفاده عيج (قوله ويمكن حل الخ) فعنى كلام المؤلف على الاول والابان كانت الجماعة غير الاولى وعلى الثاني بأن تفرقوا بعد الاحرام وأما على الثالث فتحمل الاولية في كلامه على أولية (٧٧) اقامته او وجوبها على أهل البلد وخطابهم بها

أى شرط خطابهم بها أول أمرهم كونهم ممن تتقرب بهم القرية وليس ذلك شرطاً في حاضرها فعنى والا عليه أى وان لم يكن وقت الوجوب والخطاب بل وقت الحضور فتجوز بانثي عشر (قوله بامام مقيم) وانما اشترط في الامام الإقامة ولم يشترط فيه الاستيطان كما اشترط في جماعة لان نائب عن الخليفة وهو لا يشترط فيه الإقامة (قوله بجعل نوى الخ) أى نوى لا اجل الخطبة فقط فتصح ولو سافر من غير طر وعذر بعد ما أى والفرض أنه لم ينو لا اجل الخطبة (قوله الا الخليفة) أى المسافر يمر بقرية جمعة من قرى عمله قبل صلاتهم احترازاً عما اذا قدم بعدها في الوقت فلا يقيمها على الاصح فلو حضر ولو بعد الشروع في الاحرام بل ولو بعد عقد ركعة تبطل ويصلى هو أو غيره بآذنه وقيل تصح به عدد عقد ركعة كما ذكره في ك (قوله

صلاتهم فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد ما سلم الامام بطلت صلاته وصلاتهم وما قررناه كلام المؤلف من أن المراد بالاولية أول جمعة تقام مطابق لما فهمه في توضيحه من كلام ابن عبد السلام وقرر بعض الاولية على أولية احرامها والدخول فيها أى تشترط الجماعة التي تتقرب بهم القرية أولاً أى عند الدخول فيها لا دواماً فلو تفرقوا عنه بعد الاحرام بانثي عشر وقال ح والذى يظهر من كلام ابن عبد السلام خلاف ذلك كله وانه انما أراد ان الجماعة التي تتقرب بهم القرية شرط في وجوب اقامة الجماعة وفي صحته في كل مسجد فتى وجدت الجماعة المذكورة بالقرية وجبت اقامة الجماعة وصحت وان لم يحضر منهم الاثنا عشر والامام ولا فرق بين الجماعة الاولى وغيرها في ذلك ويمكن حل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة انظر شرحنا الكبير (ص) بامام مقيم (ش) هذا حال من جماعة أو من قوله بانثي عشر والمراد بالاقامة المقابلة للسفر فيصح أن يؤمهم غير مستوطن من نوى اقامة أربعة أيام لوجوبها عليه اذ كل من وجبت عليه تصح امامته وبعبارة أخرى بامام مقيم وان لم يكن متوطناً فتصح امامته المسافر في الجماعة بحمل نوى به اقامة تقطع حكم السفر وكذا الخارج من قرية الجماعة على كفر سخ وأما الخارج منها على أكثر من كفر سخ فحكمه حكم المسافر على ما عليه ابن علاق والشيخ يوسف بن عمرو في حاشية الطرابلسي لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجماعة في الجماعة (ص) الا الخليفة يمر بقرية جمعة ولا تجب عليه ويغيرها بنفسه عليه وعليهم (ش) هذا مستثنى من مفهوم الوصف أى فلا تصح امامة المسافر الا أن يكون المسافر خليفة وهو مساو لقول غيره الا الامام وعبارة الام تقتضى تعيين ذلك في كل أمير يمر بقرية جمعة من قرى عمله توفرت الشروط في أهلها فليجمع بهم أما لو مر بقرية من قرى عمله لم تتوفر الشروط في أهلها فصلى بهم الجماعة جهلاً فانها تبطل عليه وعليهم والمراد بالخليفة من له الحكم والصلاة وأما القضاة الا أن فليس لهم نيابة في الصلاة فيخطب بحضرتهم (ص) ويكونه الخاطب الاعذر (ش) يعنى أنه يشترط أن لا يصلى غير من خطب الا ان حصل للخاطب عذر من مرض

وعبارة الام تقتضى الخ) ثم لا يخفى أن الامام نص في المدونة فقال لا جمعة على الامام المسافر الا أن يمر بمدينة في عمله أو بقرية تجمع فيها الجماعة فيجمع بأهلها ومن معه من غيرهم لان الامام اذا وافق الجماعة لم ينبغ له أن يصليها خلف عامله أهـ فهي مساوية لقول المصنف الا الخليفة فان كان قصده الاعتراض على المصنف فلا يظهر لما علمت من المساواة وان كان قصده غيره فلم يتبين وأيضاً قوله في كل أمير لا يظهر مع كونها في الخليفة الذى هو واحد (قوله فليجمع بهم) أى ندبا (قوله والمراد بالخليفة الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالخليفة السلطان الاعظم بل كل حاكم (قوله وأما الآن الخ) أى ان الحاكم الا أن كالقاضى ليس له الحكم والصلاة من السلطان بل ما جعل لهم السلطان الا الحكم فقط والحاصل أن قوله والمراد الخ انما يكون في نحو القاضى والباشا وأما السلطان فمن المعالوم قطعاً أن له الحكم والصلاة بطريق الاصاله (قوله ويكونه الخاطب) وصف ثان لامام أى امام مقيم موصوف بكونه الخاطب (قوله لعذر) أى حصل بعد الشروع في الخطبة أو بعد الفراغ احترازاً من عذر حصل قبل الشروع فيها فينتظر الى أن يبق للدخول وقت العصر قدر ما يدركونها جمعة ان قدر واعلى الجمع دونه والى ما يبق مقدار ما يصلون به الطهر ان لم يقدر واعلى الجمع دونه ويصلون الطهر أفذاذا

لأنهم لما كانوا من أهل الجمعة امتنع عليهم الجمع تشبيها لهم عن فاتته وهو من أهلها أنظر عجم (قوله فإن لم يستخلف استخلفوا) فإن تقدم واحد من غير استخلاف أحد صحت (قوله تفسيراً) أي تقييداً للمدونة بأن تحمل المدونة على حالة البعد (قوله والحكم أنه يجب الاستخلاف) وما تقدم من نفيه فهو في غير الجمعة (قوله والقرب قدر أولتي الرباعية) انظر هل العصر أو الظهر أو العشاء أو الظاهر العشاء (قوله وبخطبتين قبل الصلاة) ولا بد أن تكونا في المسجد ويندب كونهما على المنبر (قوله وقال ابن الماجشون) مقابل المشهور (قوله هو المشهور) ومقابلته أقله حمد الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام وتحذير وتبشير وقرآن وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم والقرآن مستحب وسيأتي بصرح المصنف باستحباب القراءة وأما الدعاء المستحب فبدعة مستحسنة وأما ذكر السلاطين والدعاة لهم (٧٨) فبدعة لكن بعد أحداثه واستمراره في الخطب في أقطار الأرض بحيث يخشى

على الخطيب غوائله ولا تؤمن عاقبته صار راجحاً أو واجباً ما لم يكن مجاوزة في وصفه أذ يستحب الدعاء بصلاح السلاطين (قوله مسجع) فإن أتى بكلام نثر فظاهر كلامه أنه يعيد قبل الصلاة ويجزى بعدها وهل كذا إذا كانت نظاماً أو يقال إن التظم قريب من السجع حرر (قوله لا بد أن تكون بالعربية) فوقوعها بغير العربية لغو فإن لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت فإن لم يعرف الخطيب عربية لم تجب ولا بد أن تكون جهرراً فاسرارها كعدمها وتعاد جهرراً ولا بد من كونها لها بال ولو قدم الخطبة الثانية على الأولى لكني كما أفاده في لئ والحاصل إن أركانها ثلاثة كلام مسجع مشتمل على تحذير وتبشير وكونها بالعربي وكونها جهرراً فاسرارها كعدمها (قوله تحضرهما الجماعة) الانسب جعل الجماعة حالاً لأن التكرار خصصت (قوله الذين تعقد بهم الجمعة) قال للعهد الذي كرى وهذا يفيد أن حضور

أوجن أو نحوهما فهو وصف ثانٍ للإمام فكأنه قال شرط صحته أن تقع بإمام مقسم موصوف بكونه الخطيب فلا يصلي غيره إلا لعذر (ص) ووجب انتظاره لعذر قريب على الأصح (ش) يعني أن الإمام إذا حصل له عذر يزول عن قرب فإن الجماعة يجب عليهم انتظاره على الأصح وهو قول ابن كنانة وابن أبي حازم والقول الآخر أنه يستخلف من يتم بهم فإن لم يستخلف استخلفوا من يتم بهم ولا ينتظروهم وهذا القول هو ظاهر المدونة وإنما اقتصر المؤلف على ما صححه هنا لقوله في توضيحه عند قول ابن الحاجب فإن عارض بينهما عذر يزول عن قرب ففي استخلافه قولان أظهرهما عدم الاستخلاف ووجوب انتظاره وهو لابن كنانة وابن أبي حازم انتهى وعزاه ابن يونس لسحنون قال بعض وعزاه سند الجلاب ورواه ابن حبيب عن مالك ونحوه في الموازية وقاله أشهب في المجموعة وكان صاحب الطراز جعله تفسيراً وبه جزم ابن الكدوف في الوافي فلذلك صححه المؤلف فلا يعترض عليه بأن ظاهر المدونة أنه لا ينتظر ويستخلف أو يستخلفون قريب العذر أو بعد اهـ ومفهوم قول المؤلف قرب أنه إن لم يقرب لا يجب انتظاره وهو كذلك والحكم أنه يجب الاستخلاف كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب قاله البساطي والقرب قدر أولتي الرباعية وقراءتهما (ص) وبخطبتين قبل الصلاة (ش) هو أيضاً معطوف على ما قبله من شروط الجمعة أي ومن شرط صحة الجمعة الخطبة الأولى والثانية على المشهور فلوتركها أحدهما لم يصح وهو مذهب ابن القاسم وقال ابن الماجشون بسنتين فما ويشترط على الأصح كما في الشامل أن يكون قبل الصلاة فلا يخطب بعدها أعاد الصلاة وحدها وفي أبي داود كانت الخطبة بعد وانما ردت قبل من حين انقضا (ص) مما تسميه العرب خطبة (ش) أي والمجزئ من الخطبة عند ابن القاسم أن تكون متصفة بما ذكر ابن بزيرة وهو المشهور قال بعض وهو نوع من الكلام مسجع يخالف النظم والتشريع على نوع من التسذكرة فإن هال وكبر لم يجزه وفي قوله مما تسميه العرب خطبة أشعار بأنها لا بد أن تكون باللغة العربية إذ غيرها لا تسميه العرب خطبة وهذا هو الذي ينبغي (ص) تحضرهما الجماعة (ش) يعني أن الجماعة الذين تعقد بهم الجمعة يجب عليهم حضور الخطبتين مستمعين لهما كما قال بعضهم من شرطهما اتصالهما بالصلاة واستماعهما فالالف واللام في الجماعة للعهد الذي كرى ويدل على ذلك قول سند فلو فرغ المؤذن ولم يأت أحد تطرفاً كان في المسجد جماعة تعقد بهم الجمعة خطب والانتظار الجماعة وعبر هنا بالحضور دون السماع وعبر في باب

العيدين

الخطبتين ليس بفرض عين على كل من يجب عليه فهو فرض كفاية أن زادوا

على العهد المذكور وفرض عين أن لم يزدوا عليه (قوله مستمعين) لا يحنى أن الاستماع هو الاصغاء والذي من شرط الصحة انما هو الحضور لا الاصغاء فحق الحضور صحت الجمعة ولو لم يحصل اصغاء ذلوا ثم ذلك لما كان فرق بين الجمعة والعيد فإنه في العيد عبر بالسماع ومن المعالوم أن المراد به الاستماع فالأحسن آخر العبارة المقيد بأن الذي هو شرط في الصحة انما هو الحضور فقط بخلاف العيد فإن المطلوب الاستماع وما قلنا من أن شرط الصحة الحضور ولو لم يستمعوا كما أفاده بعض لا ينافي أنهم يطلبون بالاستماع بعد الصلاة الجمعة (قوله ويدل على ذلك) أي على كون العهد الذي كرى كما أفصح به شب (قوله تعقد بهم) هذا محل الشاهد (قوله وعبر هنا بالحضور الخ) الحاصل أنه انما عبر المؤلف بالحضور إشارة إلى أنه يكفي مجرد الحضور ولو لم يصغ بأن اشتغل في قلبه بفكرة حسانية

(قوله بالسمع) أي الاستماع والاصغاء كما يقول حضرة هاشم في أمر فلم يأت بالمستحب بخلاف الجمعة فلا يشترط ذلك بل المدار على الحضور وعدم وجود ما يشغل من كتابة وقراءة (قوله واستقبله غير الصف الأول) أي عند نطقه بالخطبة (قوله من يلى القبلة وغيرها) في عب أن غير الصف الأول يستقبلون ذاته وجهته وأما الصف الأول فيستقبل جهته لذاته قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد أنه لا فرق بين الأول وغيره في استقبال الإمام قال شيخنا ولا أعرف بعد ذلك هل تستقبل ذاته أو تكنى الجهة (أقول) وفي كلام عجم ما يفيد أن المراد تستقبل ذاته فيغيرون جلستهم التي كانت للقبلة بل التمساني كما أفاده في كـ صرح بأن المراد استقبال الذات هذا والقول القوي أن الاستقبال ليس بواجب كما يفيد النقول بل سنة كما يفيد الموطأ وغيره وقيل بالاستحباب كما أفاده محشي نت رحمه الله تعالى (قوله لاكثر) راجع للقول بالشرطية أي فلا أكثر على أن القيام لهم ما واجب كما قال ابن عرفة وقوله وابن العربي راجع للسنية وقوله وقال عبد الوهاب لا يخفى أنه موافق لابن العربي فالناسب أن يعطفه على ما قبله مع ابن القصار وعبد الوهاب ولعله إنما أفرد لتعبيره بقوله أساء الظاهر أنه أراد الكراهة وإن كان المتبادر الحرمة وحرر وإذا كان المازري موافقا لاكثر فأى داع لا نفراده وهذا اكتفى بذكره لا أكثر عنه ويكون مندرجا فيهم ولعله لكونه من أجل المذهب وقد اشتهر عنه ذلك القول أو أنه قول الأكثر ممن تقدمه لا قول الأقل وكان قد اختاره ورعا يؤخذ هذا من بعض الشراح بقى أن يقال (٧٩) وابن العربي وابن القصار يعطف ابن القصار على ابن العربي ولعله لكون القول اشتهر عن ابن القصار ووافق عليه ابن العربي (قوله تقدم الكلام على ذلك) لم يتقدم له في ذلك الشرح بل تقدم له في كـ ونصه ومن يجد وجوبها كفر ومن امتنع من فعلها كسـ لا يقتل وليست كالظهور يؤخر بقدر ركعة قال سحنون ولا يجرح الأمن تركها ثلاث مرات متواليات بلا عذر خلافا لاصبح القائل بأن ترك الفريضة مرة وثلاثا سواء في العصيان وتعدى الحدود كن ترك الصلاة وقتها مرة ابن رشد وقول سحنون باشتراط الثلاث أظهر إذ لا يسلم المسلم من موافقة الذنوب فوجب أن لا يجرح العدل بما دون الكافر إلا أن تكثر منه فيعلم تهاونه اهـ والحاصل أن

العبيدين بالسمع حيث قال وسماعهما فافهم بذلك أنه لا يجب سماع خطبتي الجمعة والواجب الحضور في الجامع وأنه يستحب في العبيدين السماع ولا يكتفى في الاستحباب الحضور في الجامع (ص) واستقبله غير الصف الأول (ش) المذهب أنه يجب على الناس استقبال الإمام بوجوههم على أهل الصف الأول وغيرهم ممن يسمعه ومن لا يسمعه ومن يراه ومن لا يراه فقول المؤلف غير الصف الأول وأما هو فلا يجب استقبال من هو فيه لأنه لا يتأتى لهم ذلك إلا بانتقالهم عن مواضعهم تبع فيه الخشي قال ابن عرفة وجهه بعض من لقيت خلاف المذهب وخلاف نص الموطأ لقوله فيه من يلى القبلة وغيرها اهـ (ص) وفي وجوب قيامه لهم ما تردد (ش) أي وفي وجوب قيامه للخطبتين على جهة الشرطية كما عند المازري وسنيته تردد لا أكثر وابن العربي مع ابن القصار وقال عبد الوهاب السنة القيام فان خطب جالسا أساء وصحت (ص) ولزمت المكلف الحر الذي كـ بلا عذر (ش) لما أنهى الكلام على شروط الجمعة وهي على ما تمحصل من كلامه خمسة شرع في الكلام على شروط الوجوب وهي أيضا خمسة فتى وجدت لزمت ووجب اثم تركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة أو ثلاثا تقدم الكلام على ذلك فقال ولزمت الخ أي ولزمت الجمعة عينا المكلف ولو كافر على المذهب من خطابهم بفروع الشريعة لا الصبي والمجنون وهذا الشرط ليس مخصوصا بالجمعة ولذا لم يذكره غير المؤلف في شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي وانما ذكره المؤلف لتيسير الكلام على شروطها وتوطئة لقوله الحر لا الرقيق ولو بشائبة ولو أن سيده على المشهور لو حوذيها بخلاف غيرها من الصلوات وظاهر هذا الشرط وما بعده نفي الوجوب عن اضدادها عينا وتخيرا وانما تجزئ حاضرهم منهم بدلا عن الظهور والقرا في هنا كلام انظره ورده في شرحنا

المعتمد أن ما دون الثلاث من الصغائر ولا يفسق الا بتركها ثلاث مرات متواليات (قوله لتيسير الكلام على شروطها) لا يظهر ذلك لما قاله من أن ذلك الشرط ليس خاصا بالجمعة والقاعدة أنه لا يعدم من شروط الشيء إلا ما كان خاصا بذلك الشيء (قوله عينا وتخيرا) أي أن الجمعة ليست واجبة على الاضداد وليست واجبة تخيرا بأن نقول الواجب عليه أحد الأمرين الجمعة والظهور كالكفارة الواجب أحد الأمور (فان قلت) ان كلامه لا يفهم الا نفي الوجوب عن اضدادها عينا لان المصنف قال ولزمت الخ أي عينا احتراز من العبد فليست واجبة عينا فكيف يقول ذلك ويمكن الجواب بأن ذلك متطور فيه لظاهر اللفظ أي لزمت الحر لا العبد فلا يلزمه فان ظاهر اللفظ الاطلاق وإن كان المراد نفي الوجوب العملي (قوله والقرا في هنا كلام الخ) ونصه وقال القرا في يلزم من ذلك خلاف الاجماع من عدم اجزاء النقل عن الفرض فيجب أن يعتقد أن المراد نفي الزوم العملي وبقاء الوجوب المخير فالواجب على العبد مثلا إحدى الصلاتين والخيرة له في التعيين كخصال الكفارة فهو متطوع بالتعيين فقط والحر مفروض عليه فليس من باب اجزاء النقل عن الفرض وما قاله القرا في من التخير فيه تطرأ لان التخير انما يكون بين متساويين اهـ والظهور والجمعة ليسا متساويين اذا الواجب عليهما الظهور لا الجمعة إذ لا اثم عليهما في تركها بخلاف الظهور (أقول) ولا اثم في ترك أحد أفراد

الواجب المخبر وفعل غيره فتدبر (فائدة) ان أدرك ركعة من الجمعة أتمها جعة ودون ركعة أتمها ظهرا (قوله بلا عذر) فلا تجب على من به العذر وانما يستحب له أن يحضرها (قوله التواء) بالثلثة وأما بالنساء المشاة فهو الهلاك (قوله وانما أعاد الخ) فيه تناف لان المبالغة بعد التكرار لان المبالغة يكون هذا أهم من الذي تقدم ودفع التكرار عب يجعل ما قبل المبالغة النائية بأقل من كفر سخ ولذا قرر بعض الاشياخ خلاف شارحنا وان الصواب لا تكرار لان الاستيطان المتقدم في شروط الصحة استيطان ببلد الجمعة ولذا قيل هناك ان التنوين في قوله باستيطان بلد عوض عن المضاف اليه أي استيطان ببلدها وأما الاستيطان الذي ذكر هنا في شروط الوجوب بقوله المتوطن فهو استيطان ببلد غير بلدها بل خارج عن بلدها ولكن داخل كفر سخ من المنافق هذا يجب عليه ولا تنعقد به وقال اللقاني المتوطن هو المستوطن السابق وأعادته للإشارة الى أنه من شروط الوجوب والصحة باعتبار جهتين مختلفتين لان الاستيطان العزم على الإقامة والمتوطن المراد به المتوطن (٨٠) بالفعل فهناك عزم وهنا فعل (قوله من ربع ميل أو ثلثه الخ) قال في المدونة

يشهدا من على ثلاثة أميال أو أزيد يسيرا من المدينة ابن ناجي فسر أبو الحسن المغربي الزيادة البسيرة ربع ميل وثلثه وانما اعتبرت الزيادة البسيرة تحقيقا للثلاثة أميال اه (أقول) قضيته ولو كان على طرف ماذكر وهو مفاد مانقه عب عن عجم في حمل قول المصنف كأن أدرك الخ لأنه خلاف ما قرر به بعض شيوخنا من أن المعنى حال كونه في كفر سخ من المنار فينبذ لا بد أن تكون تلك القرية داخلية في كفر سخ فان كانت على طرفها لا تجب عليه غير من نضي كلام عجم (تنبية) يراد من شخصه لا مسكنه فنخرج عن مسكنه الداخل ثلاثة أميال فأخذ الوقت خارجها فلا تجب عليه ونحب على من منزله خارج الثلاثة وأخذ الوقت داخلها وحالف يوسف بن عمر في الثاني فقال لا تجب عليه الا اذا دخل مقبلا لا مجتازا وهو الظاهر (قوله أو المعتبر المنار الذي في وسط البلد الخ) في شرح شب من المنار

الكبير الذي كرفلا تجب على المرأة وان حضرته أجزأتها اجاعا وأشار بقوله بلا عذر الى أن هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتفق العذر وأما مع العذر فلا وستأتي الاعتذار المسقط لها (ص) المتوطن (ش) هو أيضا من شروط الوجوب يعني انه يشترط في وجوبها الاستيطان ببلد يتوطن فيه ويكون محلا للإقامة يمكن الشوا فيه وان بعدت داره من المنار سمع النداء أو لا ولو على خمسة أميال أو ستة باجاء فلا تجب على مسافر ولا مقيم ولو نوى إقامة زمنا طويلا لا تبعها كما أتى وانما أعاد قوله المتوطن واباستغنى عنه بقوله سابقا باستيطان ليرتب عليه قوله (ص) وان بقربة نائية بكفر سخ (ش) أي تجب على المستوطن وان كان توطنه بقربة بعيدة عن قرية الجمعة بثلاثة أميال وما قاربها من ربع ميل أو ثلثه وابتداء الفرسخ (من المنار) وانظر لو تعدد المنار هل المعتبر المنار الذي يصل في جامع من يسعى أو المعتبر المنار الذي في وسط البلد (ص) كان أدرك المسافر النداء قبله (ش) تشبيه في لزوم الجمعة للثاني بالفرسخ والمسافر مفعول مقدم والنداء بكسر النون وقد تضمن بالمدا فعل مؤخر والمراد به الاذان الثاني ومراد المؤلف ان من سافر من بلد الجمعة وهو من أهلها أو مستوطن بها وأدرك النداء قبل مجاوزة فرسخ وكان يدرك منار ركعة ان رجع فانه يجب عليه الرجوع وما ذكرناه من حمل المسافر على من انشأ السفر من بلده أو وطنه هو الذي يفيد النقل وأما من أقام ببلد إقامة تقطع حكم السفر ثم خرج عنها وسمع النداء قبل مجاوزة الفرسخ فانه لا يطلب بالرجوع (ص) أو صلى الظهر ثم قدم (ش) عطف على أدرك يريد أن المسافر اذا صلى الظهر قبل قدومه من السفر في جماعة أو فدا أو صلاها مع العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غيره ناويا إقامة تقطع السفر فيجد الناس لم يصلوا الجمعة فانه يلزمه أن يصلها معهم عند ما لا تبين استحجاله (ص) أو بلغ (ش) يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك منار ركعة مع الامام فانه يلزمه ولا ينبغي أن يختلف فيه كما في توضيحه لان ما وقع به نقل وبالبلوغ خطوبته (ص) أو زال عذره (ش) هذا وما قبله معطوف على أدرك أي وكان بلغ الصبي أو زال عذر المصلي والمعنى أن من صلى الظهر لعذر من سجن أو مرض أو ورق ثم زال

الذي في طرف البلد اه (قوله من بلده أو وطنه) البلد غير الوطن لان الوطن هو ما سكن فيه ونوى الإقامة عذره على التأيد والبلد ما كان منشأه ولا صلة له ولو لم ينو الإقامة على التأيد لان الاصل المكث فيه على التأيد فلا يتوقف على نية (قوله قبل مجاوزة الفرسخ) أي لا قبل كفر سخ كما هو ظاهر المصنف لصدقه بالرجوع حيث أدرك النداء في مسافة قدر ثلاثة أميال مع أن كلامهم يقتضي عدم الرجوع قاله الشيخ أحمد وجعل شب أن كلام الشيخ أحمد هو الذي يفيد النقل قال عجم وقديقال من أدرك النداء بعد الفرسخ قبل مجاوزة ربع الميل أو ثلثه كالمساكن يعمل كذلك أو أولى فيجب عليه الرجوع اه (قوله فانه يلزمه أن يصلها معهم الخ) فاذا كان قد صلى العصر فأنظر كما قال بعض الشراح أنه يعيد العصر استحبابا لا وجوبا بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر ناسيا اه فان لم يعدها معهم فهل يعيدها ظهر قضاء عزمه من أعادتها جمعة أو لا تقدم صلاته لها قبل لزومها لجمعة وظاهر قوله الآتي وغير العذور ان صلى الخ الثاني لعذره بالسفر الذي أوقعها به (قوله يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ) مفهومه لو صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جمعة أخرى فأنظر وجوبه عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جمعة أخرى صلاها ظهرا (قوله أو زال عذره) انظر من صلى

الجمعة بمحل إقامة تجب عليه فيه تبعاً ثم قدم وطنه قبل إقامتها فيه هل يجب عليه إعادتها (قوله أسفرت) أي أظهرت (قوله مع قطع النظر عن الضمير) أي الذي في قدم أي لأن ضمير قدم للمسافر والضمير في قوله أو زال عذر من قام به العذر ولك أن تقول إن الضمير في قوله أو صلى عاتد على المصلّي المطلق ويصرف في كل مسألة لما يناسب بأن تقول ثم قدم أي المسافر وقوله أو زال عذر أي عذر ذي العذر (قوله وجعل ثياب) أي وليس جميل ثياب وقوله وطيب أي واستعمال طيب (قوله وقراءة الجمعة) أي لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك غالباً (قوله وجاز بالثانية) أي وجاز في القراءة في الثانية بسج الباء زائدة وفي نسخة سج بدون باء (قوله وسواء) أي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئة لأن فيه تنظيف القسم من الزوجات وقد يجب أن كل كتوم يومها وتوقف إزالة رائحته عليه فان لم يزلها سقط حضوره (قوله أو يكون له شعر عانة) هذا دخل في قوله ونحوها (٨١) (قوله ولبس الثياب الجميلة) فيه إشارة إلى أن قوله

المصنف وجعل ثياب من إضافة الصفة للموصوف (قوله وأفضلها البياض) يقتضي أن الجميل شرعاً يكون أبيض وغير أبيض إلا أن الأبيض أفضل وفيه شيء بل الجميل شرعاً هو الأبيض خاصة وإن عتقاً بقي أن قوله وأفضلها البياض بمعنى ذو البياض (قوله الجميلة عند الناس) الا وضع أن يقول وهو الجديد ولو أسود فالثياب الجميلة يوم الجمعة لله صلاة لا ليوم بخلاف العيد فليوم لا للصلاة فإن كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجسد غير الأبيض أول النهار والأبيض بعد وقت الجمعة (قوله ولو بالطيب الموث) أي كالسند والمذكر كالورد (قوله وهذا وما قبله) القلبية طرف متسع فيصدق بكل ما قبله (قوله بتبنيه) انما طلب الطيب والسواك يومها لأجل الملائكة الذين يكونون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول ورعاً صافوا أولسوه وفي رواية ابن خزيمة على كل باب من أبواب المسجد يوم الجمعة مكان يكتبان الأول فالأول (قوله ومشى في ذهابه) اذ هو عبد ذهب إلى مولاه

عذره قبل الجمعة بحيث يدرك مع الإمام ركعة بأن خلى سبيل المسجون أو صرح المريض أو عتق الرقيق فأنها تجب عليه لأن العاقبة أسفرت أنه من أهلها وعطفهم البساطي على قدم مع قطع النظر عن الضمير (ص) لا بالإقامة الاتباع (ش) معطوف على المعنى أي لزمنا بالاستيطان لا بالإقامة أي من نوى إقامة أربعة أيام فأكثر من المسافرين فإنها لا تجب عليه إلا بطريق التبعية وفائدة ذلك أنه إذا كان لا يتم العدد إلا به فلا يعتبر ولا تقام الجمعة وأما ما منته فأنها جائزة وقال ابن علاق وهو البين كانفاله المواق وجزم بذلك الشيخ سليمان البحري في شرحه للإرشاد (ص) ونذب تحسين هيئة وجميل ثياب وطيب ومشى وتمجير وإقامة أهل السوق مطلقاً لوقتها وسلام خطيب ندروجه لاصعوده وبعلاوسه أولاً وبينهم ما وتقصيره وما والثانية أقصر ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرها وقراءة فيه ما ونظم الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ اذ كروا الله ذكركم وتو كؤ على كفوس وقراءة الجمعة وإن لم يسبق وهل أتاك وجز بالثانية سج أو المنافقون وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدير أذن سيدهما (ش) هذه مستحبات للجمعة منها تحسين الهيئة لمريد حضورها من قص شارب وظفر وتغلب وسواك ونحوها لمن كان له أظفار تحتاج إلى القص وشارب يحتاج إلى القص أو يكون له شعر عانة فان لم يكن له شيء من ذلك يومها بأن كانت هيئته حسنة فلا يتعلق بها التحسين إذ تحصيل الحاصل محال ومنها لبس الثياب الجميلة شرعاً وأفضلها البياض بخلاف العيد فإن المراد بالجميلة فيه الجميلة عند الناس ومنها النظيف بأي رائحة طيبة ولو بالطيب الموث وهذا وما قبله خاص بغير النساء ومنها المشي في غدوة للجمعة لما فيه من التواضع لله عز وجل ولقوله عليه الصلاة والسلام من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على البار ومنها التهجير وهو الراح في الهجرة وهي شدة الحر ويكره التبكير لأنه لم يفعل عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده وخيفة الرياء والسمعة والمراد بالهجرة الانتيان في الساعة السادسة فالمراد بالساعات المذكورة في قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أجزاء الساعة السادسة كما ذهب إليه الباجي وغيره وشهره الرجاخي خلافاً لاختيار ابن العربي من

(١١ - خرشي ثاني) فيطلب منه التواضع له ليكون سبباً لاقباله عليه بقبوله صلواته ودعائه وأما في الرجوع فلا يطلب بالمشي لأن العبادة قد انقضت (قوله من اغبرت) أي في طاعة الله تعالى أي وشأن المشي الاغبرار وان اتفق عدم الاغبرار فمن منزله قريب واغبرار قدمي الراكب نادراً ومظنة لعدم ذلك غالباً فلا يرتفع (قوله حرمه الله على النار) أي كان سبباً لعني أن من فعل ذلك قاصداً أمثال أمر الشارع كان سبباً في عقوبة الله عن ذنوبه فلا ينافي أن الكبائر لا تكفرها إلا التوبة أو عفو الله (قوله وخيفة الرياء والسمعة) أي أو السمعة فالأول فمن رآه والثاني فمن يسمع به (قوله غسل الجنابة) أي كغسل الجنابة (قوله أجزاء الساعة السادسة الخ) خبر المراد بالساعات المتعارفة المنتظمة إلى أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار (فان قلت) جل الساعة الواقعة في الحديث على أجزاء ساعة من ساعات النهار مجاز بلا قرينة وجلها على ساعات النهار كما ذهب إليه الشافعي جل لها على حقيقة فيجب البصير إليه فالجواب أن المجاز لازم

على كلا المذهبين وبيان ذلك أن الشافعي جل الساعات على ساعات النهار الحقيقية والرواح على الغدو أول النهار وهو مجاز وحله مالك على حقيقته وهو الذهاب بعد الزوال أو قر به والساعات على أجزاء الساعة فتحقق الشافعي في لفظ الساعات ونحو زفي الرواح وتحقق مالك في الرواح ونحو زفي الساعات ورجح ما قاله مالك لقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية والنداء إنما يكون بعد الزوال وبالعمل أيضا وجاء في حديث بعد الكسب بطة ثم دجاجة ثم بيضة وفي رواية النسائي دجاجة ثم عصفور ثم بيضة واستنادهما صحيح وعليه فتكون الساعات ستا وفي النووي شرح مسلم ما نصه اختلف أصحابنا هل تعتبر الساعات من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس والأصح عندهم من طلوع الفجر وكذا ذكرهما غير واحد من المالكية والشافعية فلا عبرة عن أنكر ذلك قائلا إن مذهب الشافعية أن الساعات عندهم من طلوع الشمس فقط وغلط من نسب القولين للشافعية فقط كالقرا في وغيره من كبار المالكية والخلاف في المسئلة مشهور بيننا وبين الشافعية قال النووي في شرح مسلم البدنة والبقرة يعان على الذكر والأنثى باتفاقهم والهاء في مالوحة كقصة وشعيرة ونحوهما والدجاجة بكسر الدال وقتها الغتان مشهورتان ويقع على الذكر والأنثى وقال البساطي الدجاجة بتثنية الدال والفتح أفصح ثم الكسر واطلاقهم في التهجير يشمل الامام وقال السيوطي في حاشية الموطأ استنبط الماوردي من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا خرج الامام حضرت (٨٣) الملائكة أن التبكير لا يستحب للامام قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه إلى

المنبر والماوردي شافعي فلذا عبر بالتبكير على مذهبه ووزانه على مذهبه لا يستحب له التهجير وقوله صلى الله عليه وسلم لم حضرت قال النووي بفتح الضاد وكسر هاتين مشهورتان الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن فقال وإذا حضر القسمة اه (قوله والاول أصح) لان الامام يطالب بخروجه اول السابعة ويخرج وجهه فحضر الملائكة وجهه على أزمنة من السابعة في غاية الصغر بأبواب الحديث والقواعد لأن البدنة والبيضة لا بد أن يكون بينهما من التعجيل والتأخير وتحمل المكلف من المشقة ما يقتضي هذا التفصيل والافلام معني للحديث قاله الشيخ سالم (قوله أو يستبد) أي يستقل (قوله فالاقامة

أنه تقسيم الساعة السابعة والاول هو الأصح ومنها أنه يشدب للامام أن يقسم من في السوق عند دخول وقت الجمعة من تلزمه ومن لا تلزمه لئلا يشغل من تلزمه أو يستبد بالارباح ثم إن اللام في لوقتها تحمل التعليل والطرفية أي لا أجل وقتها أو عنده لا قبل ذلك فالاقامة مستحبة وأما قسام من تلزمه إذا خشي قواها فهو واجب والنقل كذلك فلا يحتاج إلى جعل اقامة بمعنى قيام أو ان الاستحباب منصب على مطلقا أي على المجموع اه ووقتها هو الاذان الثاني ومنها سلام الامام عند خروجه على الناس لرق المنبر وان كان أصل السلام سنة ويكره تأخيرها السلام لانتهاء صعوده على المنبر ولو كان كما دخل المسجد لعدم خبر صحيح به فالاستحباب متعلق بوقوعه عند خروجه لا بأصل فعله فاللام في لخروجه بمعنى عند ومنها جالوس الخطيب بأثر صعوده على المنبر لفراغ الأذان وكذلك جالوسه بين الخطبتين للفصل والاستراحة من تعب القيام قدر الجالوس بين السجدين ابن عات قد رقل هو الله أحد لكن النقل عن ابن عرفة أن الجالوس بينهما سنة اتفاقا وأن الجالوس في أولهما سنة على الراجح ومنها نقصير الخطبتين بحيث لا يخرج جهماعا تسميه العرب خطبة ونقصير الخطبة الثانية عن الاولى ومنها رفع الصوت بالخطبة ولذلك استحب للخطيب أن يكون على منبر لأنه أبلغ في الاسماع وممراده برفع الصوت زيادة على الجهر لقول ابن عرفة اسرارها كعدمها ومنها أن الامام يستحب له إذا حصل له عذر بعد الخطبة وقبل الصلاة أو في أثناءها أن يستخف من حضر الخطبة كما يستحب له إذا حصل له العذر في أثناء الصلاة أن يستخف من حضر الخطبة قال فيها وأكرهه أن يستخف من لم يشهد الخطبة وكذلك القوم إن لم يستخف عليهم الامام يستحب لهم أن يستخفوا حاضرهما فقلوه

مستحبة) أي كونه يقيم الناس أي يستحب للامام أو نائبه أن يقيم رجلا نائبا عنه يقيم الناس من السوق حاضرها وقتها كما في شب (قوله ويكره تأخير السلام الخ) أي ولا يجب رده كما يجزم به البرموني على نقل عجم وظاهره ولو شافعي يقول به قال أبو الحسن يسلم الخطيب والمؤذن الذي يناوله العصا إذا دخل قال بعض فيؤخذ منه أن يكون معه مؤذن يناوله العصا (قوله ولو كان كما دخل) أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها فالكاف معني على (قوله لعدم خبر صحيح) قصد بذلك الرد على ابن حبيب حيث قال إن كان كما دخل فليس إذا جلس للخطبة ويرد عليه من معه ولو كان في المسجد ركع مع الناس أو لا ركع لم يسلم إذا جلس للخطبة أي فالصواب أنه لا يسلم كان كما دخل أو كان في المسجد لانه لم يرد ذلك في شيء من الروايات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو شئ محدث وهو مذهب الشافعي اه وفيه اشارة الى ورود خبر غير صحيح (قوله لا بأصل فعله) أي لان أصل فعله السنة (قوله قدر الجالوس) أي الجالوس الشرعي الذي فيه اعتدال وطه أئينة (قوله ابن عات قد رقل هو الله أحد) الظاهر أنه قريب مما قبله أو مفسره ويستأنس لذلك بعدم اتيانه بالعاطف فيه فلم يقل وقال ابن عات (قوله لكن النقل) أي وهو الراجح (قوله ونقصير الخ) أي فهو مندوب آخر وكذا ينوب تقصير صلاته لما مر من أن التخفيف لكل امام مجمع على نديه (قوله أو في أثناءها) أي الخطبة وخطب الثاني من انتهاء ما وقف عليه الاول ان علم والابتدأها كذا ينبغي كما في عب (قوله أن يستخفوا حاضرهما) قال شب كلها أو بعضها

(قوله ابن يونس الخ) يستفاد من نصه أن المراد بقوله قراءة فيه ما أي في مجموعهم ما وعبارة شب واستحب أهل المذهب سورة كاملة في الأولى من قصار المفصل فخصوا استحباب القراءة في الأولى ويكون ما يقرؤه سورة من قصار المفصل ونحوه للسواق وانظر لم عدل أهل المذهب عما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من قراءة يا أيها الذين آمنوا الخ ولعله للعمل وإشارة إلى أن فعله لبيان الجواز (قوله لكنه دون الأولى في الفضل) أي فكل منهما مستحب إلا أن ذلك أقوى في الاستحباب (قوله وليس كذلك) أي بل كلاهما أحسن لكن الأولى أحسن وحاصله أن ما حللناه كلام المصنف وإن كان معنى صحيحا لكن عبارته لا تنفذه وقوله وجه جواب عن ذلك وقوله فيه تكلف وإن كان هو المراد ونقول لا تكلف فيه والمعنى وأجزأ في أصل الاستحباب (قوله فظاهر كلامه أنه غير مطلوب) أي ويكون ما ورد عن عمر بن عبد العزيز خلاف ما عليه عمل أهل المدينة وقوله غير عود المنبر فيه حذف أي وغير ذلك غير عود المنبر (قوله المهدي) بفتح الميم وهو ابن أبي جعفر المنصور (قوله وهو من الأمر القديم) أي قبل الإسلام في الجاهلية أو في الأمم السابقة قال البدر وانظر هل اتخذوا الخلوة مندوب وهل تجعل علي يسار المنبر (٨٣) أو عينه (قوله أو غير ذلك) أي قبل أن ذلك تهيب

للحاضرين وأشعار بأن من لم يقل تلك الموعظة فله العصا فان عمادى قتل بالسيف أو القوس والمراد القوس العربية أطولها واستقامتها بخلاف الرومية فانها قصيرة غير مستقيمة فلو لم يتوكل فلا سنة له فيما يصنع بيده فان شاء أرسلها أو قبض اليمنى باليسرى أو عكسه (قوله وإنما استحباب كون العصا الخ) أراد بالعصا الشيء الممسوك لا خصوص العصا لان عود المنبر لا يقال له عصا عرفا (قوله خوف سقوطه) تعليل للنفي لا مدخوله (قوله فالقوس أو السيف) أي فكلاهما على حد سواء (قوله لانه يقضى القول وصفته) هذا التعليل يقتضي أنه لا يقرؤها إلا إذا قرأها الإمام وظاهر المصنف كالدونة أنه يقرأ الجمعة وإن لم يكن الإمام قرأها فيؤول ذلك التعليل

حاضرهما هو محط الاستحباب وأما الاستخلاف من أصله فواجب ولو قال واستخلاف الخ بحذف الضمير لكان أولى ليشمل الإمام والمأموم عند عدم استخلاف الإمام ومنها القراءة في الخطبتين ابن يونس ينبغي قراءة سورة تامة في الأولى من قصار المفصل وكان عليه الصلاة والسلام يقرأ في خطبته يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى قوله فوزا عظيما ومنها ختم الخطبة الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ أن يأتي مكان ذلك قوله اذكروا الله بذكرهم لكنه دون الأولى في النضل وتعبير المؤلف بالأجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي أنه منهي عنه ابتداء وليس كذلك وجهه على أن المراد وأجزأ في الاستحباب اذكروا الله بذكرهم فيه تكلف وأما قوله إن الله يأمر بالعدل والإحسان الآية عمر بن عبد العزيز وأول من قرأ في آخر الخطبة وملائكته يصلون على النبي المهدي العباسي ومنها أن يتوكل الخطيب في خطبته على عصا أو قوس غير عود المنبر ولو خطب بالارض ويكون في عينه وهو من الأمر القديم وفعله النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده خوف العبث بمسحطته أو غيرها وقيل غير ذلك وإنما استحباب كون العصا غير عود المنبر لانه لا يمكنه إرساله خوف سقوطه بخلاف عود المنبر فانه يمكنه أن يرسله ولا يسقط والعصا أولى فان لم توجد فالقوس أو السيف ولو ذكر المؤلف العصا لكان أولى لأنها المذكورة في المدونة فهي الأصل وسوى ابن حبيب بها القوس ومنها قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى ولو لم يبق لانه يقضى القول وصفته وفي الثانية بملأناك حديث الغاشية على ظاهر المذهب وأجاز مالك أن يقرأ فيها أيضا بسجدة اسم ربك الأعلى أو المنافقون ومنها حضور المكاتب ولا يتوقف ندب حضور الجمعة على إذن سيده لسقوط تصرفه عنه بالكاتب وكذا استحباب حضورها للصبي إذا لم يبلغه أم لا يعتاده ويستحب للمسافر حيث لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه وأما العبد والمدير فيستحب لهما الحضور وإن

بأن يقال لانه قاض للقول وصفته المنسوب فيها وإن لم يفعله الإمام فلو فات الإمام قراءتها في الأولى فلا يندب له قراءتها في الثانية على ظاهر المذهب إلا أن يكون قرأ في الأولى من فوقها لانه يكره تنكيس القراءة قاله سند (قوله وأجاز مالك) أي في تحصيل الندوب كذا في عب فيكون حاصلا أنه يخبر في الثانية بين الثلاثة وقد اعتمد التخيير محشى تت فقال التخيير هو المتعين وفي كلام غيره ما يفيد أن المسئلة ذات قولين وأن الاقتصار على سيج قول المدونة والتخيير بين الثلاثة قول الكافي (أقول) هذا ما يفيد شارحنا لان قوله على ظاهر المذهب أفاد أن المسئلة ذات خلاف ويكون قوله وأجاز مالك أي في مقابل ذلك والحاصل أن المستفاد من المصنف التخيير وإن كلاً يحصل به أصل الندب لكن هل أتاك أقوى في الندب (قوله حيث لا مضرة عليه) والآخر كذا ينبغي قاله في التوضيح والظاهر أنه يختلف الحال باعتبار تلك المضرة فقد يجب التخلف (قوله العبد والمدير) وانظر هل يندب الاذن لسيدهما أم لا هكذا انظر بعض الشراح (أقول) والظاهر أنه يندب الاذن لانه وسيلة الواجب (تنبيه) إذا حضرها المكاتب لزمته فيما يظهر لئلا يطعن على الإمام بخلاف المسافر والانشى والعبد فلا يلزمهم إذا حضروها الدخول مع الإمام هكذا استظهر عب الزوم في المكاتب وفيه نظير بل الظاهر عدم الزوم أي فرق بينه وبين المسافر فتدبر

(قوله متصل بالروح) في ك وجد عندى مانصه قال الازهرى يقال راح الى المسجد أى مضى قال وتوهم كثير من الناس أن الروح لا يكون إلا آخر النهار وليس ذلك بشئ لأن الروح والغد وعند العرب يستعملان في السرى سواء كان في ليل أو نهار يقال راح في أول النهار وفي آخره لأنه شرع لازالة الاوساخ والاقدار وعدم الاتصال مؤذن بمحصل ذلك (قوله على المشهور) ومقابلته القول بالوجوب وإن ذكره بالمسجد استحب خروج وجهه وإن فاتته الخطبة وإن كان يشق عليه بعض الصلاة فلا يخرج ويصلي بغير غسل قاله في تعاليق ابن هرون وفي الأكمال ما يقتضى عدم الخروج لظاهر انكار عمر على عثمان ولأن سماع الخطبة واجب ولا يترك لسنة قال بعض وهو الظاهر وما في التعاليق جار على عدم وجوب سماع الخطبة اه (قوله وصي) أورد البدر أن الصبي ومن معه مخاطب بالجمعة على جهة الاستحباب فكيف يكون الغسل سنة لما هو مستحب (قوله أى اللحام) تفسير القصاب وقوله والسمك راجع لقوله والحوات يقال قصبت الشاة قصصاً بمن باب ضرب قطعها عضواً (٨٥) عضواً والقاعل قصاب أفاده في المصباح

فمعنى القصاب القطاع الشاة عضواً عضواً (قوله بمن لارائحة له) أى تضرب بالناس وقيدته ظاهر (قوله وصفته) يحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً وأن يكون صفة معطوفاً على الضمير في قوله يكون (قوله وأن يكون متصلاً بالروح) فيه إشارة إلى أن الاتصال ليس من تمام السنة وإنما هو شرط قال ابن عرفة والمشهور شرط وصله برواحها ولا ينافي ذلك جعله صفة لغسل أى بالروح المطلوب عندنا وهو التهجير فلوراح قبله متصلاً به لم يجزه وفيه خلاف قال أبو الحسن قال ابن القاسم في كتاب محمد أن اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزئه وقال مالك لا يجزئني وقال ابن وهب يجزئه واستحسنه أهو يسير الفصل عفو كما في شرح شب (قوله أعاده) أى استأنانا وكذا يعيده إذا حصل عرق أو صنان أو خروج من المسجد متباعداً (قوله أو تغذى في المسجد) اعلم أن الغداء بالمهمة

وذلك لا يحصل فعله فلا يجزئ عن الواجب اه زاد ابن غازي وفي النفس من هذا التعليل شئ وجهه أنه جعل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة فيما إذا أمنوا مع أن النص وجوب اقامتها ولو قال المؤلف واستئذان امام بالمصدر لكان أولى من التعبير بالفعل المشعر بالوجوب والصواب ضبط لم تجز يضم التاء وسكون الجيم من الاجزاء لا بفتح التاء وضم الجيم من الجواز كما ضبطه أبو عبد الله القوري إذ لا يتأتى بعد التصريح بالضمير في قول الطراز عن مالك لم تجزهم لانهم محل اجتماع الخ ولما فرغ من مندوبات الجمعة شرع في مسنوناتهم واجازاتها ومكروها ثم أعذر تركها على هذا الترتيب فقال (ص) وسن غسل متصل بالروح ولولم تلزمه وأعاد ان تغذى أو نام اختياراً لا لا كل خف (ش) والمعنى أن غسل الجمعة سنة مؤكدة على المشهور على كل من حضرها ولولم تلزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذارائحة كالقصاب والحوات أى اللحام والسمك أولاً وقيد اللحمى سنة الغسل عن لارائحة له والا وجب كالقصاب ونحوه وشرط الغسل المذكور أن يكون نهاراً فلا يجزئ قبل الفجر بنية ومطلق وصفته كغسل الجنابة وأن يكون متصلاً بالروح الى الجامع وهو الصلاة لا اليوم فلا يفعل بعد الصلاة فإن فصل بين الغسل والروح الى الجامع بالغذاء أو النوم اختياراً أعاده وظاهره سواء كان عامداً أو ناسياً أما لو اتصل الغسل بالروح ونام أو تغذى في المسجد فلا يطلب بإعادة الغسل وبعبارة أخرى وظاهر كلام شراحه ان قبيل الاختيار راجع للنوم فقط لكن ربما يقال ان من أكل لشدة جوع أو أكل كراهة أو عذر من نام غلبة وظاهره سواء فعل ما ذكر في طريقه أو بعد دخوله المسجد وظاهر كلام الام أن فعله بعد دخول المسجد لا يضر في الاتصال لقولها وان تغذى أو نام بعد غسله أعاده حتى يكون غسله متصلاً بالروح اه وكذا في السنهورى وأما الا كل الخفيف الذى لا يذهب الغسل فلا يضر فقوله لا لا كل خف معطوف على معنى ان تغذى أى وأعاده للتغذى أو للنوم لا لا كل خف (ص) وجاز تخبط قبل جلوس الخطيب (ش) يعنى أنه يجوز للداخل يوم الجمعة الى الجامع تخطي رقاب الجالسين فيه قبل جلوس الخطيب على المنبر لفرجة ويكره لغيرها وأما بعده فيجزم ولولفرجة

والمد هو ما يؤكل قبل الزوال وأما الغداء بالذال المجهمة هو ما يغذى به سواء كان أول النهار أو آخره فإذا قرأناه بالمهمة يكون قاصراً على ما إذا كان أول النهار وإذا قرأناه بالمجهمة يكون شاملاً لما قبل الزوال وما بعده فقراءته بالمجهمة أولى كما أفاده بعض الشيوخ (قوله لكن ربما يقال) قال عب وينبغي تقييد الا كل به أيضاً ليخرج من أكل لشدة جوع أو أكل كراهة (قوله ان فعله بعد دخول المسجد لا يضر بل وظاهرها أن أكله ما شياً لا يضر كثيراً ما شياً واستظهره بعض الشيوخ (قوله وأما الا كل الخفيف) قصر الخفة على الا كل وكلام ابن حبيب يفيد أنه لا فرق في الخفة بين الا كل والنوم فالنوم اذا لم يطل لا يضر فانه قال بعد قول المدونة ان تغذى أو نام هذا اذا طال أمره وان كان شيئاً خفيفاً لم يعد وكذا لا يطل ينقض وضوئه ولوقبل دخوله المسجد واستظهره تقضيه بالجنابة وكذا لا ينتقض باصلاح ثيابه وتغييرها ونحو ذلك ولا يشرائه ما رآني طريقه ان خف (قوله أى وأعاده للتغذى أو للنوم الخ) هذا يفيد أنه لا يقال له غداء الا اذا كان كثيراً (قوله وأما بعده فيجزم ولولفرجة) فظاهره ولوفي حال لغوه قال عجم وينبغي أن يجزئ فيه ما جرى في الصلاة قال عب وقد يفرق بأن علة منع التخطي وهي أذية الجالسين موجودة حتى حال لغوه وعلة جواز الكلام والصلاة عند لغوه عدم حرمة على سامعيه اه

(أقول) الظاهر كلام عجب لان ما قاله عجب موجود فيما بعد الخطبة وقبل الصلاة مع أن الحكم الجواز حينئذ (قوله وأما بعد الخطبة) ويدخل في بعد وقت الترضي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك (قوله بين خطبتيه) وكذا أولى فيهما أن خطب جالس العذر كغيره بناء على سنة قيامه فيهما (قوله إدارة الخ) أي جعل الجالس ثوبه مدبراً أي محيطاً بظهره وركبته ولا مفهوم لثوبه بل شيء يعتمد عليه (قوله ثوبه) ليس المراد به ما يسلك في العنق بل المراد به نحو ملحقة (قوله وهي وان لم يتقدم لها ذكر) أي قريباً فلا ينافي أن المصنف قال وبخطبتين الخ (قوله لكن دل عليها) فالمرجع تقدم معنى (قوله لان الخطبة بمثابة ركعتين) أي ففي قول المصنف وكلام بعدها للصلاة رد على من يقول ان الخطبة بدل من ركعتين ووجه الرد أن الخطبة لو كانت بدلاً من ركعتين لم يجوز الكلام بعدها للصلاة لانه لا يجوز الكلام في الصلاة وأفهم جواز الكلام في حال الترضي عن العجب والدعاء للسلطان ونحو ذلك مما يقع بعد الخطبة (قوله بلاذن) قال الثاني أي بلاذن من الامام الاعظم أو نائبه ان كان لان امام المسجد لا يعتبر اه وانظره وفي شرح عجب خلافه لانه قال بلاذن من الخطيب (قوله يعني انه يجوز الاقبال على الذكر) قال عجب وهذا ليس مما استوى فعله وتركه كما يوهمه المصنف بل هو مندوب اه وهو سبق قلم بل هو بخلاف (٨٦) الاولى كما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وقرره غيره وعليه نت في كبره وشبه

وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فجائز ولو لغير فرجة ويجوز المشي بين الصفوف ولو في حال الخطبة (ص) واجتباء فيها (ش) أي يجوز للأموم الاجتباء والامام يخطب من غير كراهة وكذا اجتباء الامام في جلوسه بين خطبتيه والاجتباء إدارة الجالس ثوبه بظهره وركبته وقد يكون باليدين عوض الثوب فالضمير في قوله في الخطبة وهي وان لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليها قوله قبل جلوس الخطيب أي في خطبته كقوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب للتقوى (ص) وكلام بعدها للصلاة (ش) يعني أنه يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو في حال نزول الخطيب لزوال مانعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانما نص على جواز ما ذكره لئلا يتوهم منع الكلام حينئذ كما نقل عن عطاء ومجاهد لان الخطبة بمثابة ركعتين فكأنه تكلم في صلب الصلاة وبعبارة أخرى قوله للصلاة أي لا قامتها ويكره من أخذه في الإقامة الى أن يحرم الامام ويحرم اذا أحرم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة (ص) وخروج كحدث بلاذن (ش) يعني أن من طرأ له حدث في الخطبة أود كره أو رعاى أو نحو ذلك من الامور التي تبيح له الخروج من الجامع فانه يجوز له أن يخرج من غير أن يستأذن الامام فالجواز موصيه قوله بلاذن فلا ينافي أن الخروج واجب لتحصيل الطهارة (ص) وإقبال على ذكر قبل سرا (ش) يعني انه يجوز الاقبال على الذكر بحركة اللسان عند السبب وغيره اذا قل والامام يخطب ويمنع الكثير أو الجهر باليسير ولعل المراد بالمنع الكراهة وقوله (كتأمين وتعوذ عند السبب) تشبيهه لا تمثيل لانها غير مقيدين باليسارة (ص) كحمد عاتيس (ش) هو كقول المدونة ومن عطس والامام يخطب حمد الله سرا في نفسه ولا يشتمه غيره وفصله بكاف التشبيه لانه سنة بخلاف ما قبله فان جوازه مستوى الطرفين وقوله سرا قيد فيه وفيما قبله ويكره جهر او به يعلم رد قول الزرقاني المناسب هنا الوامكان الكاف لان الحمد من الذ كر فلا ينبغي أن يشبهه بالمثل لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء والحمد مطلوب هنا (ص) ونهي خطيب أو أمره (ش)

(قوله أو الجهر باليسير) وأما الجهر بالكثير فيحرم قطعاً (قوله ولعل المراد بالمنع الكراهة) مفاد النقل حرمة الجهر انظر محشي نت (قوله تشبيه لا تمثيل) الكاف داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء اعلم أنه اختلف في جواز النطق بالذ كر وعدمه واتفق على جواز النطق بالتأمين والتعوذ عند السبب وانما اختلفوا في صفة من سر وهو قول مالك وصحح أبو جهر وهو قول ابن حبيب قال يؤمن الناس ويجهرون بجهرا ليس بالعالي والراجع أن التأمين والتعوذ عند السبب مستحب بخلاف ما يفيد الخطاب من أنه مستوى الطرفين بخلاف الذ كر فهو بخلاف الاولى كما تقدم تنبيه على مثل التأمين التصلية والاستغفار عند سبب كل من ذكره عليه الصلاة والسلام وأمره باستغفار (قوله ولا يشتمه

غيره) أي لا سرا ولا جهر الحق الخطبة كما أفاده بعض الشراح قال أبو الحسن أي نطقاً أي لا يشتم نطقاً بل يرد السلام نطقاً بل يرد مشيراً بقى أن شب قال ولا يشتمه غيره الحق الخطبة أي فقاده ان التسميت حرام (قوله لانه سنة) أي لان حمد العاطس سنة في عجب. الراجع أنه مندوب وكذا في شب الا أن محشي نت أفر كلام نت الحاكم بالسنية (قوله فان جوازه مستوى الطرفين) الراجع ان ما قبله من التأمين والتعوذ مستحب وأما الاقبال على الذكر بخلاف الاولى (قوله ويكره جهر) انظر من نص على الكراهة وظاهر كلامهم يأتي فيه ما في الذ كر قاله محشي نت (قوله وبه يعلم) أي بكونه سنة لكن تقدم أن الراجع أنه مندوب على ما في عجب (قوله رد قول ز الخ) حاصل ما استفاد من عبارة ز أن الكاف في قوله كتأمين للتمثيل والحمد من جملة الذ كر فيعطى على مثال الذ كر أي الذي هو قول كتأمين لانه تمثيل للذ كر (قوله فلا ينبغي أن يشبه) أي مثالا من أمثلة الذ كر بمثل من أمثله وقوله لان المشبه الخ نقول له والامر هنا كذلك لان الامثلة للشيء متغايرة فالاولى أن يقول لانه يقتضي أنه ليس من أفراد الذ كر مع أنه من أفراد (قوله والحمد مطلوب) يستفاد من الشيخ أن هذا دفع لما يتوهم من أن

قال

الانسان مشغول بسماع الخطبة فلا يحمد كالمصلي فأجاب بقوله والحمد مطلوب هنا أي بخلاف الصلاة فإنه ليس مطلوباً فقد قال المصنف في باب سجود السهو يندب له ترك الحمد سرا وجهراً لأن ما هو فيه أهم بالاستغفار وهنا انتهى كلام ز (قوله وجاز أن يتكلم الخطيب في خطبته لا أمر أو نهى) أي لقوله صلى الله عليه وسلم الذي يحطى رقاب الناس اجلس فقد آذيت (قوله ولا يكون لاغياً) أي المحجب أي لا يكون متكماً بكلام ساقط باطل أي لأن إجابته مطلوبية أي يجوز إجابة الإمام فيما للإمام التكلم فيه أي وجاز لمن كلفه الخطيب في أمر أو نهى إجابته فاجابته مصدر مضاف لفعله وإذا وقف الخطيب فلا يرد عليه أحد لأنه إجابة للإمام من غير أن يطلب منه الكلام (قوله الذي المعتمد فيه أنه مستحب الخ) هذا والذي نهىنا عليه سابقاً وقوله أي فيقتضي الخ يفيد أن الكاف الداخلة على تأمين التمثيل وليس كذلك بل هي للتشبيه فتدبر (قوله نزل للغسل) أي وجوباً (قوله وانتظروه ان قرب) انظر هل القرب يحجب عن تقدم من قوله والقرب قدراً ولتي الرابعة وقراءتهما وهو (٨٧) الظاهر (قوله وتماذى) أي مرتكباً للحرمة والحاصل

أنه يتعلق به الكراهة لجهتين مختلفتين (قوله إذا تركه تعظيماً) أي اليوم (قوله لسببهم) أي اليهود وقوله وأحدهم أي النصارى ثم لا يخفى أن المصنف في ترك العمل وأما العمل فنه ما هو مندوب وهو العمل في وظائف الجمعة واشتغاله بالعلم فيملازداً على ما يعمل فيه وظائف الجمعة ومنه ما هو مكروه وهو العمل الذي يشغله عن وظائف الجمعة ومنه ما هو جازئ وهو العمل الذي تركه جازئاً (قوله ونحوه) أي كتطيب (قوله في وقت الخطبة) ويدخل وقتها بلبس الإمام على المنبر لا قبله ولا بعد الفراغ من الصلاة (قوله فيدخل عليهم الضرر) ولم يكن ذلك مقتضياً للحرمة (قوله الحرمة مع من تلزمه) أي لأنه أشغل من تلزمه قال في المدونة إذا تباع اثنتان من تلزمهما الجمعة أو أحدهما ان البيع يفسخ وان كانا ممن لا تلزمهما الجمعة لم يفسخ

قال فيها وجاز أن يتكلم الإمام في خطبته لا أمر أو نهى ولا يكون لاغياً ثم قال ومن كلفه الإمام فرد عليه لم يكن لاغياً وهذا معنى قوله وإجابته أي ويجوز له إجابة الخطيب فقوله ونهى بالرفع عطف على فاعل جاز لا بالجرائد لا يكون معطوفاً على تأمين الذي المعتمد فيه أنه من المستحب أي فيقتضي أنه من جملة أمثلة الذكرو وليس كذلك (ص) وكره ترك طهر فيهما (ش) ضمير التثنية عائداً على الخطبتين أي وكره للخطيب أن يترك الطهارة الصغرى والكبرى في الخطبتين إذ ليس من شرطهما الطهارة على المشهور لأنه ذكر قدم على الصلاة وإن حرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجناية في المسجد ابن يونس عن معن أن ذكر في الخطبة أنه جنب نزل للغسل وانتظروه ان قرب وبني وقال غيره فان لم يفعل وعمل في الخطبة واستخلف في الصلاة أجزأهم (ص) والعمل يومها (ش) أي يكره ترك العمل يوم الجمعة إذا تركه تعظيماً كما فعله أهل الكتاب لسببهم وأحدهم وأما تركه للاستراحة فباح وتركه للاشتغال بأمر الجمعة من تنظيف ونحوه فحسن ثاب عليه فقوله والعمل مجرور بالاضافة عطفاً على المضاف اليه وهو طهر أي وكره ترك العمل يومها أي يوم الجمعة (ص) وبيع كعبه بسوق وقتها (ش) معطوف على السرفوع وهو ترك أي وكره بيع العبد ومن هو مشله في سقوط الجمعة عنه كالصبي والمرأة في وقت الخطبة والصلاة بالسوق مع مشله وهو ظاهر المدونة لاستبدادهم بالربح دون الساعين فيدخل عليهم ضرر دفعه وامتنع له صلاح العامة وهذا إذا تباعوا في الأسواق وأما غير الأسواق فجاءوا للعبيد والنساء والمسافرين أن يتبايعوا فيما بينهم ومفهوم مع مشله الحرمة مع من تلزمه (ص) وتنقل امام قبلها (ش) هو مرفوع عطف على ما قبله أي وكره تنقل امام إذا جاء وقد حان وقت الخطبة وليرق المنبر كما يدخل إلا ان بكر قبل ذلك فلا بأس أن يركع ويجلس مع الناس (ص) أو جالس عند الأذان (ش) هو مجرور عطفاً على امام أي وكره تنقل جالس في المسجد يوم الجمعة عند الأذان الأول لها قبل خروج الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات وأبداً صلاة بخروجه وكذا يكره للجالس التنقل وقت كل أذان للمساوات غير الجمعة نص عليه في مختصر الوفاة وقال ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ

فعدم فسحجه دليل على أنه غير حرام كـ (تعبیه) قال محشي نت انظر ماذا كره المصنف من الكراهة في كالعبد مع قولها وإذا قعد الإمام على المنبر وأذن المؤذن حرم البيع ومنع منه من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه فقال الواوغي قيده ابن رشد في رسم حلف بطلاق امرأته بما إذا كان في الأسواق ويجوز في غير الأسواق لمن لا تجب عليه ويمتنع في الأسواق للعبيد وغيرهم واليه أشار ابن عرفة بقوله سمع ابن القاسم ترفع الأسواق حينئذ ابن رشد يمنع تباع من لا تجب عليهم لها ويجوز له -م غيرها اه (قوله وقد حان وقت الخطبة) أي والجماعة حاضرون (قوله إلا ان بكر قبل ذلك) أي أو جاء وقت الخطبة إلا أن الجماعة لم تحضر (قوله فلا بأس الخ) لا بأس لما هو خير من غيره لأنه يندب له في تلك الحالة النجاسة (قوله الوفاة) بفتح فوق القاف بدون تشديد وهو محمد بن زكريا أبو بكر بن أبي يحيى الوفاة وله مختصران في الفقه الكبير منهما في سبعة عشر جزءاً تفقه بأبيه وابن عبد الحكم وأصبح (قوله ويكره قيام الناس للركوع) قال عج واطاهر أن الكراهة تنتهي بفعل الصلاة التي أذن لها أو بخروجه من المسجد أو بوضوئه ولو تجديداً اه

(قوله أن يعتقد) بالبناء للفاعل (قوله وأما من فعله معتقداً أنه من النفل المندوب) أي والفرض أنه لا يقتدي به (قوله وهذا مراد الخ) أي من قوله ولو فعله انسان في خاصة نفسه مراده أنه مع ذلك يعلم أنه من النفل المندوب (قوله أن يعتقد فرضيته) بالبناء للفاعل أفاده عجم (قوله ولو فعله انسان في خاصة نفسه) أي انسان يعلم أنه من النفل المطلوب كما أفاده عجم (قوله إذا لم يجعل ذلك استثناء) أي لم يجعله على أنه مطلوب بخصوص ذلك الوقت كذا ينبغي كذا قال عجم (أقول) ويمكن أنه أراد استثناء أي لم يفعله على أنه أمر أكيد زائد على الندب وأما النفل لغير الجالس عند الأذان كالدخول للمسجد أو كان متنفذاً قبل ذلك فلا يكره ولو فعله على أنه مطلوب بخصوص ذلك الوقت كما هو ظاهر كلامهم ويجري مثل ذلك كله في التنفل بعد الجمعة كذا قال عجم وقال ابن عبد السلام ويعتد وقت الكراهة بعد الجمعة حتى ينصرف أكثر المصلين لا كهم أو يجي وقت انصرافهم وان لم ينصرفوا ويحتمل أنه يكره لكل مصل أن يتنفل بعد الجمعة في الجامع حتى ينصرف وهذا هو المتصور وهو لا امام أشد كراهة اهـ (قوله والا كره) وهل يقيد بما إذا كان غيره حاضراً من الجهال الذين يقتدون به أو مطلقاً لأنه مظنة الاقتداء به انظره (قوله وكره حضور شابة الخ) وأما التجالة التي لأرب الرجال فيها فائز (٨٨) وانما كره حضور الشابة للجمعة وجاه حضورها لفرض غيرها لكثرة من يحضر

الجمعة وهو مظنة لزاحجة الرجال وجاهلها فرض غيرها لعدم المظنة المذكورة والظاهر أن التجالة التي للرجال فيها أرب كالشابة التي لم تكن مخشية الفتنة (قوله على المشهور) ومقابله مارواه ابن زياد وابن وهب من اباحته إذا لم يتناول الخطاب (قوله على المعروف) ومقابل المعروف الكراهة حكماء اللخمي كما أفاده ت (قوله أقصر سفره) أي فهو عازم ولو حكماً على صلاة الجمعة في البلد الذي يسافر لها وهل ولولم ينو إقامة أربعة أيام وهو والظاهر وانظر هل مثله من يعزم على أنه يدخل بلداً في طريقه يصلي فيها الجمعة فلا يحرم السفر بعد الزوال والظاهر لا فرق وحرر (قوله لكن أجاب بعض الخ) مردود ذلك الجواب فكلام الخطاب ظاهر فالعقد أنه لا يحرم السفر يوم العيد بعد طلوع الشمس (قوله واحترزه) أي بما ذكر أي من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكره فإذا كان كذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الاولى أن يقول والظاهر حذفه للعلّة التي ذكرناها (قوله لا يهاجمه أن القيام يحرم) أي لأن قوله بقيامه بدل من قوله في خطبته ومحط القصد البدل وقد يقال إن هذا لا يهاجم إلا على البدلية أي كما قلنا وأما لو جعل بقيامه صفة لقوله في خطبته وكأنه قال ككلام في خطبته الكائنين في قيامه فينتقي الإيهام الاول (قوله يجب استماعهما) أي الأصغاء لهما وانظر هل أراد به عدم التكلم وعدم الفعل فلو كان غافلاً عن سماع الخطبة وفكر لا مراً آخر لا يحرم أو أراد به عدم الفكرة في غيرها والظاهر الاول (قوله طرق) لعلها ما أشار لها في التوضيح الاولى الحرمية في خارج المسجد رحاباً وطرفاً متصلة وداخله وهو مارواه ابن المواز عن مالك الثانية ما قاله مطرف وابن الماجشون من أنه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد الثالثة يجب إذا دخل رحاب المسجد التي يصلي فيها الجمعة فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخ بل تقول مراده بخارج المسجد ما يشمل الطرق المتصلة لا خصوص الرحاب

المؤذنين من الأذان يوم الجمعة وغيرها انتهى ومحل الكراهة حيث فعل ذلك من يخشى منه أن يعتقد وجوبه وأما من فعله معتقداً أنه من النفل المندوب فلا يكره ذلك وهذا مراد الشارح بقوله قال الأصحاب ويكره أي التنفل للجالس عند الأذان خشية أن يعتقد فرضيته ولو فعله انسان في خاصة نفسه فلا بأس به إذا لم يجعل ذلك استثناء انتهى وينبغي أن يقيّد ذلك بما إذا لم يكن الفاعل من يقتدي به والا كره (ص) وحضر شابة (ش) أي وكره حضور شابة يريد غير مخشية الفتنة والامنع حضورها (ص) وسفر بعد الفجر وجاه قبله وحرم بالزوال (ش) أي وكره السفر يوم الجمعة لمن تأخره بعد فجره على المشهور إذا لا ضرر عليه في الصبر لتحصيله إذا الخير العظيم وأما قبله فائز وحرم بالزوال قبل النداء على المعروف لتعلق الخطاب به إلا أن يتحقق عدم ترك الجمعة بسفره لقصر سفره فيجوز ومحل الحرمه ما لم يحصل له ضرر ورة بعدم السفر عند الزوال من ذهاب ماله ونحوه كذهاب رفيقه فإنه يباح له السفر حينئذ ابن رشد ويكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر انتهى لكن أجاب بعض بأن كلام ابن رشد مبني على القول بأن العيد فرض عين أو كفاية حيث لم يقم بها غيره ولا غرابية في بناء مشهور على ضعيف (ص) ككلام في خطبته بقيامه وبينهما ولولغير سماع (ش) هذا تشبيه في التحريم والمعنى أن الكلام والامام يخطب محرم لوجوب الانصات ولا خلاف فيه والضمير في خطبته وقيامه عائد على الامام والباء فيه ظرفية واحترزه به عما قبله فإنه جائز قبل الشروع فيها قال بعض والظاهر الاستغناء عن قوله بقيامه بقوله في خطبته لا يهاجمه أن القيام يحرم من غير أخذ في الخطبة واختصاص الحكم عن خطب قائماً وليس كذلك ولما كان كلام المؤلف هوهم أن التكلم في حال جلوسه على المنبر لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك بقوله وبينهما أي أن الكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما ابن عرفة يجب استماعهما والصمت لهما وبينهما وفي غير سماعهما ولو خارج المسجد طرق الاكثر

كذلك قاله عند أنه لا يحرم السفر يوم العيد بعد طلوع الشمس (قوله واحترزه) أي بما ذكر أي من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكره فإذا كان كذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الاولى أن يقول والظاهر حذفه للعلّة التي ذكرناها (قوله لا يهاجمه أن القيام يحرم) أي لأن قوله بقيامه بدل من قوله في خطبته ومحط القصد البدل وقد يقال إن هذا لا يهاجم إلا على البدلية أي كما قلنا وأما لو جعل بقيامه صفة لقوله في خطبته وكأنه قال ككلام في خطبته الكائنين في قيامه فينتقي الإيهام الاول (قوله يجب استماعهما) أي الأصغاء لهما وانظر هل أراد به عدم التكلم وعدم الفعل فلو كان غافلاً عن سماع الخطبة وفكر لا مراً آخر لا يحرم أو أراد به عدم الفكرة في غيرها والظاهر الاول (قوله طرق) لعلها ما أشار لها في التوضيح الاولى الحرمية في خارج المسجد رحاباً وطرفاً متصلة وداخله وهو مارواه ابن المواز عن مالك الثانية ما قاله مطرف وابن الماجشون من أنه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد الثالثة يجب إذا دخل رحاب المسجد التي يصلي فيها الجمعة فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخ بل تقول مراده بخارج المسجد ما يشمل الطرق المتصلة لا خصوص الرحاب

(قوله ولولغير سامع) أي وان كان خارج المسجد تت (قوله ابن حارث اتفاقا) هذا مقابل الاكثر وكأنه يقول ابن حارث لا يقول بأن الاكثر كذلك بل يقول اتفاقا وهذا تمة كلام ابن عرفة ووسط الشارح بين كلام ابن عرفة وقوله واليه أشار الخ (قوله وما في المدونة مقدم على غيره) أي أن ما في المدونة من وجوب الانصات مقدم على غيره من عدم وجوب الانصات (قوله ما ذكره ابن رشد في شرح السماع) أي سماع ابن القاسم مالك (تنبه) يحرم الكلام على من كان بالمسجد أو رجبته مع من هو باحدهما وظاهره ولولنساء أو عبيدا أو مع خارج عنهما ويباح لخارجين عنهما ولولسمع الخطبة على المعتدلين يستحب الانصات عند السماع وكذا يحرم غير الكلام من تحريك ماله صوت كخدي وثوب جديد ولا يشرب أحد الماء ولا يدور به والحاصل أن الكلام وما معه يجوز قبل الشروع في الخطبة وحال جلوس الإمام قبل الخطبة وآخر الخطبة الثانية عند شروعه الخطيب في الدعاء للصحب والخليفة ونقل البرزلي عن ابن العربي رأيت الزهاد عديته النبي صلى الله عليه وسلم والكوفة إذ بلغ الإمام الدعاء لامرأه أو أهل الدنيا فأما وافصلا أو يتكلمون مع جلسائهم فيما يحتاجون اليه من أمرهم أو في علم ولا يصغون اليهم لأنه لغو وهذا صريح في أنه لا يحرم (٨٩) الكلام ولا التنفل إذا غاب الإمام (قوله المفيد الخ) مسلم أنه يفيد إلا أن الخلاف

موجود في عبارة التوضيح (قوله الآن بلغوا) ومن جلس الدعاء للسلطان وليس من الخطبة وكذا الترضي على الصحب كما أشرفنا له ومن البدع المكروهة التي ابتدعتها أهل الشام وهم بنو أمية الترقية وما يقوله المرقى من صلاوا عليه وآمين ورضي الله عنهم فهو مكروه وكذا قوله الحديث عند فراغ المؤذن قبل الخطبة اغما تبعوا في ذلك أهل الشام وخالفوا أهل المدينة من عدم فعلهم ذلك وهو من أعجب العجائب (قوله بأن يخرج إلى سب) أي أو يخرج إلى غير محرم كقراءته كتابا غير متعلق بالخطبة وتكلمه بما لا يعني وبذلك يعلم أن قوله أو مدح من لا يجوز مدحه لا مفهوم له لأن مدح من يجوز مدحه خروج عن الخطبة لأنها وقت تحذير وتنشير وجعله من التبشير بعيد تأمل

كذلك واليه أشار بقوله ولولغير سامع ابن حارث اتفاقا انتهى قال في المدونة ومن أتى من داره والإمام يخطب فإنه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز له أن يصلي فيه اه قوله الذي يجوز أن يصلي فيه أي عند الضيق والمراد رجا به فقط كما يدل عليه ظاهر كلامهم وما في المدونة مقدم على غيره ولعل مراد ابن عرفة بخارج المسجد رجا به فقط ليوافق ما ذكره ابن رشد في شرح السماع المفيد أنه لا يجب الانصات على من كان خارج الرجا به ولولسمع الخطبة اتفاقا (ص) الآن بلغوا على المختار (ش) يعني أن الانصات واجب أن يخرج الإمام إلى اللغو فإن لغا فليس بواجب فهو مستثنى من قوله كلام في خطبته وبلغوا أي يتكلم بالكلام اللاغى أي الساقط من القول أي الخارج عن نظام الخطبة بأن يخرج إلى سب من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه (ص) وكسلا م ورويه (ش) ابن عرفة لا يسلم ولا يرد ولا يشرب ولا يمشي والإمام يخطب قال ويحمد العاطس في نفسه (ص) ونهى لا غوص به أو إشارته (ش) يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة أن ينهي من لغا ولا أن يرميه بالحصباء زجره عن لغوه ولا أن يشير لمن لغا لأن الإشارة بمنزلة قوله أصمت وذلك لغو وكذا الإشارة لرد السلام (ص) وابتداء صلاة بخروجه وان داخل (ش) يعني أن الخطيب إذا خرج على الناس من دار الخطابة أو من باب المسجد للخطبة فإنه يحرم ابتداء صلاة ونقل حينئذ ولوليجلس على المنبر ولولا داخل المسجد حين خرج الإمام وهذا حكم النقل وأما إذا ذكر المستمع للخطبة منسوبة فإنه يصليها قال البرزلي في أول مسئلة من مسائل الصلاة إذا ذكر صلاة الصبح والإمام يخطب فليصلها بموضعه ويقول لمن يليه أنا أصلي الصبح إن كان ممن يقتد به والأفليس عليه ذلك والضمير في خروجه عائد على الإمام والباء بمعنى بعد أي بعد خروجه قاله الشارح والمراد به توجهه إلى الخطبة (ص) ولا يقطع أن دخل (ش) يعني أن من أحرم بنقل جاهلا للحكم أو غافلا عن كون الإمام يخطب أو عن خروجه للخطبة فإنه لا يقطع ما هو فيه عقدر كعة أم لا على المذهب ولا يعارض هذا قوله فيما سبق وقطع محرم بوقت نهى لأن ذلك في المتعد

(١٣ - نرشي ثاني)

(قوله ولا يسلم ولا يرد) أي لا يجوز لمن كان يسمع الخطبة أن يسلم أو يرد (قوله ونهى لاغ) أي بالنطق (قوله يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة) احتراز بذلك من نفس الخطيب فإنه الذي يأمر من لغا بالترك (قوله وان داخل) بالغ عليه ردا على المخالف ودفعاً لما يتوهم من أن الداخل مطلوب بالتحية فيأتي بها (قوله من دار الخطابة) جلوس الإمام في دار الخطابة أهيب له من جلوسه بين الناس والأهيب يقبل كلامه (قوله ويقول لمن يليه) الظاهر أنه يقوله وجوبا (قوله أن دخل الخ) وأما الجالس قبل فيقطع مطلقا ابتداءها عامدا أو جاهلا أو ناسيا خروجه أو الحكم عقدر كعة أم لا فهذه ست هذا غير ما يفيد قول الشارح لأن ذلك في المتمسك بذلك لأنه يفيد أن الجالس إذا أحرم جاهلا أو ناسيا لا يقطع وذلك خلاف ما يفيد آخر العبارة المفيد أنه يقطع الجالس ولولغافلا أو جاهلا الموافق فيه لعب (قوله أو غافلا) أي ساهيا عن كون الإمام الخ أي أو ساهيا عن الحكم أو جاهلا كونه يخطب أو جاهلا بحجته (قوله عقدر كعة أم لا) هذه أربع صور وحاصلها أن الداخل إن كان جاهلا أو ناسيا لا يقطع ما هو فيه عقدر كعة أم لا وأما لو كان متعمدا فيقطع عقدر كعة أم لا فهذه ست صور (قوله على المذهب) ومقابلها ما لابن شعبان من أنه يقطع

(قوله وأولى لو أحرّم قبل دخول الإمام) سواء أحرّم عمداً أو سهواً أن يخرج عليه أو جهلاً باعتدركعة أم لا فهذه ستة وينبغي أن يتحقق
 في هذه الصورة ثمانية عشر (قوله يرجع لصلاة النفل) أي ويحمل على أنه كان داخل المسجد فوجد جالساً على المنبر أو متوجهاً له
 وأحرّم جاهلاً أو غافلاً لا عامداً ولا أن كان جالساً وأحرّم حينئذ فيقطع مطلقاً ويصح جلّ كلام المصنف على الست التي لا قطع فيها والمعنى
 ولا يقطع أن يدخل عليه الإمام وهو يصلي اعتدركعة أم لا أحرّم عامداً أو جاهلاً أو ناسياً (قوله وإفالة) في طعام ونحوه لا في غيره أذهبي بيع
 فتدخل في الأول أو يقال حقيقة الإفالة غير حقيقة البيع وإن تزلت منزلته (قوله أو شفعة) أي أخذ الأثر كما (قوله بأذان ثان) أي عند
 الأذان الثاني أي عند الشروع فيه فالبايع معني عند مجازاة سماء ناسياً باعتبار الفعل وإن كان أولاً في المشرعية وهذا إذا وقع الأذان
 الثاني بعد جلوس الإمام على المنبر (٩٠) كما هو سنة والعبرة بأوله فإن أذن متعديون اعتبر سماع أولهم في وجوب السعي وحرمة

المذكورات انظر له (قوله
 وتفسخ) أي حيث كانت
 من تازمه الجمعة ولو مع من
 لا تازمه (قوله إن لم تفت)
 أي وحيث لم ينتقض وضوءه
 وقت النداء أو لم يجد ماء
 إلا بالشراء فيجوز وهل
 الفسخ ولو كانا مشايخين
 للجماع أو لا قولان (قوله
 وقيل يعضى العقد) أي أنه
 يفسخ ما لم يفت فإن فات
 بتغير سوق مضى بالثمن
 كذا قال المغيرة وهنالك قول
 آخر يقول لا يفسخ والبيع
 ماض ويستغفر الله (قوله
 كالمستغنى عنه بقوله) فيه
 أنه لا استفاد من قوله فسخ
 الفوات بالقيمة فأفاد بقوله
 ذلك أن الفوات بالقيمة
 (قوله ولو كان الخ) أو لو
 الحال (قوله لا نكاح) مبني
 على أن النكاح من العبادات

وأولى لو أحرّم قبل دخول الإمام المسجد ثم دخل عليه قبل انتمامه أنه يتمادي قال سندا أنه إذا فاعفول دخل
 يرجع للصلاة أي لصلاة النفل ويحتمل صرف قوله أن دخل المسجد والمعنى حينئذ ولا يقطع المحرم وقت
 الخطبة أن دخل المسجد لأن كان جالساً فيه فيقطع ولو جاهلاً أو ناسياً (ص) وفسخ بيع واجارة وتولية
 وشركة وإفالة وشفعة بأذان ثان فإن فات بالقيمة حين القبض كالبيع الفاسد (ش) يعني أن هذه الأمور
 إذا وقعت عند الأذان الثاني إلى انقضاء الصلاة لا تجوز وتفسخ ومحل الفسخ لهذه الأمور وردها من يد
 المشتري إن لم تفت بيده فإن فاتت على ما يأتي في محله فيلزم المشتري القيمة حين القبض على المشهور وقيل
 يعضى العقد وقيل بالقيمة حين البيع ثم إن قوله فإن فات الخ كالمستغنى عنه بقوله فسخ وانما ذكره ليسين
 وقتها بقوله حين القبض وقوله كالبيع الفاسد أي كالبيع الفاسد غير ما ذكره الذي موجب فساد غير
 وقوعه وقت الأذان الثاني فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه أو يقال كالبيع الفاسد المتفق على فساد كإفالة
 الشيخ عبد الرحمن وهذا يقتضي لزوم القيمة في الفاسد المذكور ولو كان مختلفاً في فساده وحينئذ فهو
 مستثنى من قوله في باب البيع فإن فات مضى المختلف فيه بالثمن مع أن هذا يعضى بالقيمة وهو مختلف فيه
 كما هو مقتضى كلام الشارح (ص) لا نكاح وهبة وصدقة (ش) يعني أنه لو وقع عند الأذان الثاني واحد مما
 ذكر فلا يفسخ وإن حرم ابتداء والفرق بين ما ذكر وبين البيع وما معه من أنه يفسخ إن وقع ونزل أن البيع
 ونحوه مما فيه العوض يرجع لكل واحد عوضه بالفسخ فلا كبير ضرر بخلاف ما لا عوض فيه فإنه يبطل
 أصلاً لو فسخ انظر أبا الحسن ومقتضى هذا أن هبة الثواب كالبيع وأما الكتابة فالظاهر فيها مراعاة كونها
 من باب العتق وأما الخلع فينبغي أمضاؤه على مقتضى العلة المتقدمة (ص) وعذر تركها والجماعة شدة
 وحل ومطر وجذام ومرض وعقر يض وإشراف قريب ونحوه (ش) لما أجمل في العذر المسقط لفرض الجمعة
 المشار إليه سابقاً بقوله ولزمت المكاف إلى قوله بلا عذر أخذ بينه والاعذار المبيحة لتركها أربعة ما يتعلق
 بالنفس وبالأهل وبالمال وبالدین فقال وعذر الخ والمعنى أن من الاعذار المبيحة لترك الجمعة وترك الجماعة
 في الصلوات الخمس شدة الوحل وهو الطين الرقيق وبعبارة أخرى وهو الذي يحمل الناس على ترك المداس
 ومنها شدة المطر وهو الذي يحمل الناس على تغطية رؤسهم ومنها شدة الجذام بحيث تضر رائحته بالناس

(قوله أن البيع ونحوه مما فيه العوض يرجع لكل واحد عوضه) أو لعل أخرى وهي حصول
 الضرر بفسخه فربما يتعلق أحد الزوجين بصاحبه (قوله بخلاف ما لا عوض فيه) كالهبة فإن قلت النكاح فيه العوض فالجواب
 لأنها تنفع بالتزويج فالوطء لها نفع فليس عوضاً حقيقة (قوله على مقتضى العلة المتقدمة) وهي أنه يبطل أصلاً لو فسخ (قوله والجماعة)
 إمام منصوب عطف على المفعول وهو مضاف إليه أو مجرور لتقدير المعطوف مضافاً بعدد أو العطف من قوله والجماعة أي وترك الجماعة
 للسلامة من العطف على الضمير المحقوض من غير عادة الخافض أو ارتكبه لذهب الكوفي للاختصار وانظر لم عطف بعض الاعذار بأو
 وبعضها بالواو (قوله وهو الطين الرقيق) هكذا فسره أهل اللغة فغير الرقيق أخرى لأنه أشد كذا وقال في المصباح ما حاصله أن الوحل
 بفتح الحاء يأتي مصدراً من باب تعب ويأتي اسماً فيجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وبالسكون اسم مثل فلس وفلس في شرح شب
 وحل بالتحريك على الأنصح (قوله ترك المداس) بكسر الميم أي يحمل أو اسط الناس وكذا يقال في قوله الذي يحمل الناس على تغطية
 رؤسهم (قوله شدة جذام) لا تشترط الشدة والمدار على تحقق كونه جذاماً ولو لم يتضرر من رائحته ورد ذلك مخشي نت فقال كلام الآفة
 فبين تضرر رائحته ظاهر في اشتراط الشدة فالصواب ما قاله بهرام للتضرر برائحته

(قوله وتجمع الجذمي) أي يصابون الظهر جماعة جمع أجذم (قوله إذا كان المكان تجزئ فيه الجمعة) ولو بالطرق لما تقدم ان المعتمدان الجمعة تجزئ في الطرق (قوله بحيث يشق عليه الاتيان) تصوير لشدة المرض وان لم يشق جدا كما في شرح شب ومن باب أولى اذا تعذر معه الاتيان (قوله ومثله كبر السن) لكن ينبغي لزومها القادر على مركوب لا يحجف كالحج قاله المنوفي (قوله فائدة) المرض قيل نقصان القوة وقيل اختلال الطبيعة (قوله ويخشى عليه الضيعة) الواو بمعنى أو كما أفاده شرح شب والمراد بالضيقة ان يخاف عليه ان يقع في نار مثلاً أو يخاف عليه العطش بل خوف الضيعة أعم (قوله اشرف قريب) وأولى موت كل قال عجم والحاصل ان شدة مرض أحد الابوين أو زوجته أو ابنته ونحو ذلك يبيع التخلف وأولى اشرف من ذكر على الموت وأما الصديق فلا يبيع شدة مرضه التخلف ويبيعه الاشرف (قوله من صديق) قال تت ولا يدخل فيه صاحب غير الصديق كما هو ظاهر كلام ابن عرفة قال عجم ولقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يخطب اذا بلغه ما يخشى منه الموت وقد استصرخ عمر (٩١) على سعيد بن زيد بعد تأهبه للجمعة

فتركها وذهب اليه بالعقيق اه قلت وفي المدخل مانصه وقد وردت السنة ان من اكرام الميت تعجيل الصلاة عليه ودفنه فقد كان بعض العلماء رحمه الله تعالى ممن كان يحافظ على السنة اذا جاؤا بالميت الى المسجد صلى عليه قبل الخطبة ويأمر أهله ان يخرجوا الى دفنه ويعلمهم ان الجمعة ساقطة عنهم ان لم يدركوها بعد دفنه فجزاه الله خيراً عن نفسه على محافظته على السنة والتنبية على البدعة اه وقوله وقد وردت السنة الخ فيه تصديق لقول بعض علماء عصرنا ان من اكرام الميت دفنه وتكذيب لمن كذبه ممن يدعي العلم بل أنه لا أعلم منه ثم ان ظاهر كلام صاحب المدخل ان السنة ما ذكر وان لم يخش تغير الميت ولا يخشى عليه الضياع وهو ظاهر من مسألة الاشرف وكلامه يفيد انهم اذا دخلوا وقت الخطبة يأمرهم بالصلاة عليه والذهاب لدفنه وجره قاله في ك (قوله مما يدهم القرابة) أي

لثلاثين آذي بعضهم من بعض وتجمع الجذمي في موضعهم بلا أذان وأوجب ابن حبيب عليهم السعي اليها قال ولا يمنعون من دخول المسجد فيها خاصة والسلطان منعهم من غيرها المازري بعد ذكره الخلاف المذكور وهذا على انهم لا يجدون موضعاً يتميزون فيه أما لو وجدوه بحيث لا يلحق ضررهم بالناس وجبت عليهم اذا كان المكان تجزئ فيه الجمعة لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ومثل الجذام البرص المضر الرائحة ومنها شدة المرض بحيث يشق عليه الاتيان ومثله كبر السن ومنها التمرريض لمن يخاف عليه الموت ويخشى عليه الضيعة لكن غريص القريب الخاص وان لم يخف عليه الموت ولم يترتب على تركه ترريضه ضياع وأما القريب غير الخاص فظاهر كلام ابن الحاجب أنه كذلك وكلام ابن عرفة يفيد أن ترريضه كترريض الاجنبي وظاهر كلام الشامل ان التمرريض المسقط هو ما يحصل بترك هلاك المريض ولو قرباً خاصاً وهو خلاف ما يفيد كلام ابن عرفة وابن الحاجب فلا يعول عليه ومنها اشرف قريب على الموت ونحوه من صديق وشيخ وزوجة ومألول ولو لم يحج اليه لان تخلفه ليس لاجل ترريضه بل لما علم مما يدهم القرابة بشدة المصيبة ابن القاسم عن مالك ويجوز التخلف للنظر في أمر ميت من اخوانه مما يكون من شأن الميت ابن رشد ان خاف ضياعه أو تغيره وبهذا ظهر ان قوله واشرف قريب غير قوله وترريض (ص) وخوف على مال أو حبس أو ضرب (ش) أي ومن الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة الخوف من ظالم أو غاصب أو نار على مال له أو لغيره بشرط أن يكون المال له بالبان يحجف به وكذلك خوف على عرض أو دين كن خوف الزام قتل رجل أو ضربه أو عين بيعة ظالم أو خوف حبس أو ضرب فقلوه أو حبس وما بعده بالرفع عطف على خوف بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا بالجر عطف على مال لفساد المعنى فالتقدير أو خوف حبس أو ضرب قال بعض وكان سبب عطفهما بأو خوف توهم ان كل واحد لا يكفي منفرداً (ص) والظاهر والاصح أو حبس معسر (ش) يعني ان من الاعذار المبيحة للتخلف خوف الغريم المعسر أن يسجنه غرماءه ليشب عسره لانه يعلم من باطن حاله ما لو تحقق لم يجب عليه السجن فهو مظلوم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر كما قاله ابن رشد وقال سجنون لا عذر له في التخلف وتظرفه ابن رشد والخمى بما تقدم بحق المؤلف أن يقول

الا قارب قال في المصباح ذههم الامر يدهمهم من باب تعب وفي لغة من باب نفع فاجأهم فيقرأ بفتح الياء وفتح الهاء وقوله بشدة الباء معني من أي لما يفجأ الا قارب من شدة المصيبة أو ان الباء للتصوير (قوله ابن رشد الخ) لا يخفى ان كلام ابن رشد هذا خلاف ما يفيد كلام صاحب المدخل (قوله أو حبس أو ضرب) ظاهره ولو قليلاً (قوله أو غاصب) هو نفس الظالم (قوله أو عين بيعة ظالم) معطوف على قتل رجل أي كن خوف الزام عين بيعة ظالم بأن يقول الذي يريد التولية احلفوا لي على أنكم لا تخرجون من تحت يدي ولا من تحت حكمي وهو تشييل للدين ومثال العرض خوف من سب أو قذف (قوله لفساد المعنى) أي لانه يصير التقدير أو خوف على حبس الخ (قوله والظاهر والاصح) خبر لمبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف أي وهو اظهر وأصح (قوله ليشب عسره) فلو كان ثابت العسر فلا يجوز له التخلف لانه لا يجوز حبسه فلو علم أنه يحبس لفساد الحال فيجوز له التخلف فيما يظهر (قوله ونظرفه ابن رشد والخمى بما تقدم) أي قال وفي ذلك نظر لانه يعلم من باطن حاله ما لو تحقق لم يجب عليه السجن لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فهو مظلوم الباطن محكوم

عليه بحرق الظاهر (قوله اطلاق النقل) من حيث ان هذا ليس الاختيار اللغوي لاختيار غيره كما يفيد التعبير بالاصح وقوله وكان أظهر
 أي من حيث ان قوله والاظهر الخ متعلق بحبس المعسر لا بمن تقدم (قوله عدم وجدان ما يستتر به عورته) قضية كلام شارحنا انه لو وجد
 ما يستتر به السوا تين فقط يجب عليه الذهاب للجامع وهو تابع في ذلك الثاني وهو بعيد وقال شيخ عجم أي لم يجد ما يستتر به عورته فقط اذ
 هو الواجب لاجتماع الجسد فان وجده ولو بكرأ أو اعارة وجب عليه ذلك وحضور الجمعة وظاهر كلامه ولو على القول بأن ستر العورة ليس
 بشرط للصلاة اه (أقول) وحاصله ان المراد ما بين السرة والركبة فقط قال عجم قلت وما ذكره شيخنا وذكرناه من أن العذر عدم
 ما يستتر به العورة فقط لاجتماع الجسد يفيدان من وجدثو بايستر جسده ولكنه يزري بثلثه يجب عليه حضور الجمعة فما وجد بخط بعض
 الفضلاء من أنه لا يجب عليه حضور الجمعة في هذه الحالة غير ظاهر اه وقال محشي نت كل من وقفت عليه من شراحه وغيرهم يفسرونه
 بأنه لا يجد ما يستتر به عورته (وأقول) مقتضى المحافظة على العرض صحة ما قاله بعض الفضلاء وبعد كفي هذا رأيت أن بعض من شرحه
 فسر العري بأنه عدم ما يلبس مثله وقال بعض ٩٣ انه مع العري لا يجوز له الخروج وهل عليه ان يستعير أو يستتر بالنجس

كما تقدم في قوله وان باعارة أو طلب
 أو نجس وحده أو لا كونها لها
 بدل فهو أخف مما تقدم وإذا
 أعطى له ما يستتر به عورته ولو اعارة
 من غير طلب فالظاهر وجوب
 قبوله من غير نظر لانه اه (قوله
 ونحوها) أي كحد القذف اذا بلغ
 الامام (قوله وأكل كرم) ما لم يكن
 عنده ما يزيل به الرائحة (قوله فهل
 يجوز أو يكره قولان) فسر
 القولين انه لا يريد جماعة من درس
 ونحوه كما يفيد بعض الشراح
 والاحكام أي اذا نأذوا برأئحته ولم
 يقدر على إزالته بمنزلة وانظر ولو
 باسبيل يجوز أو لا يحرمها على
 الرجل على الاصح وقيل يكره
 أو يستأن بها للجمعة فقط لتعينها
 لا غيرها وقال ابن عرفة الاظهر
 كراهية كل البصل والثوم يوم

موضع الاصح المختار بل لو قال نجس معسر على الاظهر والمختار اطلاق النقل وكان أظهر (ص)
 وعري (ش) يعني ان من الاعذار المبيحة للتخلف عدم وجدان ما يستتر به عورته التي تبطل الصلاة
 بتركها (ص) ورجاء عفو قود (ش) يريد انه اذا خشى ان يظهر على نفسه من الالهالك بسبب دم
 ترتب عليه ويرجو بتخلفه العفو عنه فانه يجوز له التخلف عن حضور الجمعة والجماعة ثم ان القود
 يشمل النفس وغيرها وكذا سائر ما يفيد فيه العفو من الحدود كحد القذف على تفصيله بخلاف
 ما لا يفيد فيه العفو كحد السرقة ونحوها (ص) وأكل كرم (ش) يعني ان من الاعذار المبيحة
 للتخلف عن الجمعة والجماعة كل ما تؤذي رائحته كنوم قبل انضاجه بالنار أو قبل لا بداعجسته
 ونحوهما مما علمه رائحة خبيثة وأكل ما ذكر في المسجد حرام قولاً واحداً أو ما اذا أكل شيئاً من ذلك
 خارج المسجد فهل يجوز لا كاله الدخول فيه أو يكره قولان ثم انه يحرم أكل شيء من ذلك خارج
 المسجد يوم الجمعة قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يزيل به رائحة المأكول فلا يحرم وما يزيل رائحة
 الثوم ونحوه مضغ السعف والسعر (ص) كريح عاصفة بلبيل (ش) هذا من الاعذار المبيحة للتخلف
 بالنسبة الى صلاة الجماعة لا بالنسبة الى الجمعة اذا لا تكون لبلا (ص) لا عرس (ش) هو بالكسر اسم
 امرأة الرجل وبالضم طعام الوليمة يذكر ويؤث قاله الجوهري وقال الخطيب الشربيني العرس بضم
 العين والراء وسكونها الابتغاء بالزوجة فان قرئ بالكسر قاله الكلام على حذف مضاف أي لا ابتغاء
 عرس وان قرئ بالضم فلا تقدير على ما ذكره الخطيب لا على ما ذكره الجوهري وبعبارة أخرى أي
 لاحق للزوجة في إقامة زوجها عندها بحيث يبيع ذلك تخلفه عن الجمعة والجماعة اذا مشقة في
 حضوره ولا مضرة عليها فلا وجه للتخلف قاله مالك (ص) أو عجمي (ش) يريد ان العجمي لا يكون عذراً
 يبيع التخلف عن حضور الجمعة وهذا اذا كان ممن يهتدى الى الجامع أو عنده من يقوده اليه والا
 فيباح له التخلف ولو وجد قائداً بأجرة وجب عليه حيث كانت الأجرة أجرة المثل (ص) أو شهود

عيد

الجمعة وفي عب وفي جواز دخول آكله المسجد بغير جعة وجماعة وكراهته قولان

وصرح ابن رشد في المقدمات والبيان بأنه يحرم على آكله دخول المساجد وهو الظاهر (قوله فلا يحرم الخ) قال بعض الشراح ووراء
 ذلك الكراهة والجواز قولهم يجد ما يزيل به الرائحة فتسقط عنه (تبيينه) قال بعض الشيوخ يؤخذ من قول المصنف وأكل كرم
 اخراج بنى اللسان من المسجد كبعض المجاورين بالآزهر ونقله عن أهل الاندلس (قوله عاصفة) أي شديدة وليس منها شدة البرد ولا شدة
 الريح والشمس الا أن تكون ريح حارة بحيث تذهب بعماء القرب والاسقية فيكون عندها من هو خارج المصر اه (قوله يذكر ويؤث)
 راجع للطعام فقط كما يفهم من مختار الصحاح ولم يتكلم على ذلك في حالة الكسر وكأله لانه اذا كان اسماً لامرأة الرجل يكون مؤثلاً لا غير
 و يطلق العرس بالكسر على رجل المرأة على قلة وهو خلاف ما في المصباح فانه يجعله يذكر فقط اذا أريد منه طعام الوليمة (قوله لا على
 ما ذكره الجوهري) في أنه يحتاج لتقدير والتقدير لا الدعوة الى طعام وليمة من الولم وهو الاجتماع (تبيينه) انما به المؤثف على ذلك
 لقول بعضهم لا يخرج عنها اذ هو حق لها بالسنة قاله في الطراز (قوله أو عنده من يقوده) ومن ذلك ما اذا علم انه يرشد الى المساجد اذا خرج
 لسكة (قوله ولو وجد قائداً بأجرة) أي لا تجفيفه

(قوله لمن شهد العيد) أي صلاة العيد (قوله أو خارجه) أي بأن كانت صلاة العيد بالصحر أو هذا ظاهره وليس مراد ببل مراده كان يشه داخل البلد أو خارجه (قوله وان أذن الامام في التخلف الخ) أي فلم يتفقههم اذنه لهم في التخلف ومقابله مارواه ابن حبيب من أن له أن يأذن وانهم يتفقهون وظاهر الشارح ان الخلاف جار سواء كان في البلد أو خارجه وعبارة تت أو شهود عباد أضحى أو فطر اذا وافق يومها لا يباح التخلف عنها ولو أذن الامام في التخلف وسواء كان مسكن من شهد العيد داخل المصر أو خارجه خلافا لاجد وعطاء في الاول ولطرف وابن الماجشون وابن وهب في الثاني أي لما في رجوع أهل القرى الخارجة عن المدينة من المشقة على ما به من شغل العيد ٣ (قوله وهو أحد قول مالك الخ) أقول وبه يعلم أن الخلاف عندنا إنما هو في الخارج عن المصر أي وكان على ثلاثة أميال أو داخلها كما أفاده بعض الشيوخ فاذن قول الشارح على المشهور يفيد ان الخلاف داخل البلد وقد علمت أنه في داخله وخارجه والتعبير بان يفيد أنه خارج المذهب **فصل صلاة الخوف** لم يحد المصنف ولا ابن عرفة صلاة الخوف ولا غيرها قال بعض الاشياخ ويمكن رسمها بأنها فعل فرض من الخمس ولو جمعة مقسوما فيه المأمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال جائز (قوله جمعها لا اشتراط) لاشك ان ذكره عقب الجمعة جمع لهما اذ من المعلوم ان جمعها ذكر أحدهما عقب الآخر وظاهر عبارته خلافه فلو قال اعلم انه قد جمع صلاة الخوف والجمعة ليكون كل منهما من المغيرات ويشترط الجماعة فيهما وآخره عنها الشدة تغيره لكان أحسن (قوله يعني انه يباح الخ) تبع الشيخ أحمد فانه جعلها مباحة وقال ليست سنة ولا فرضا وهو ضعيف والراجح انها سنة وقيل انها مندوبة (قوله قسمين) تساويا أولا كثر أو قلا كثلاثة يصلي اثنان ويجزئ الثالث قاله في الطراز (٩٣) والذخيرة (قوله كقتال أهل الشرك) أي

الكفار (قوله والبقى) أي المسلمون البغاة أي الخارجون عن طاعة الامام (قوله أو مباح كقتال مرید المال) فان قلت حفظ المال واجب قلت معنى وجوبه لا يجوز اتلافه بنحو اوراق وأما تمكن غيره منه فلا ما لم يحصل موجب التحريم كأن يخاف تلف نفسه ان يمكن غيره منه (قوله أو الهزيمة الممنوعة) هي الفرار من الزحف عند بلوغ المسلمين النصف وهو الفرار المحرم فلا يحل لهم القسم واحتراز المحرم عن الجائز ومثل شيخنا الهان لم يبلغ المسلمون النصف على ما تقدم

عيد (ش) يعني انه اذا وافق العيد يوم جمعة فلا يباح لمن شهد العيد داخل البلد أو خارجه التخلف عن الجمعة والجماعة (وان أذن) (الامام) في التخلف على المشهور اذ ليس بحق له ولما كان الخوف من جملة ما يغير صفة الصلاة ذكره عقب الجمعة التي هي من المغيرات أيضا جمعها لا اشتراط الجماعة فيهما وآخره عنها الشدة تغيره ويا حقه ما لم يبع لغيره من مفارقة الامام ونحوه فقال **فصل** يذكر فيه حكم صلاة الخوف وصفتها وما يتعلق بها * وليس المراد بقوله صلاة الخوف ان له صلاة تخصه كالعيد ونحوه وانما المراد الصفة أي كيفية صلاة الخوف ولما كانت صلاة الخوف نوعين كما قال ابن الحاجب أشار الى الاول بقوله (ص) رخص لقتال جائز يمكن تركه لبعض قسمهم (ش) يعني انه يباح قسم المقاتلين قسمين لقتال واجب كقتال أهل الشرك والبقى أو مباح كقتال مرید المال لا حرام كقتال الامام العدل والهزيمة الممنوعة بخضر أو سفير يد أو بحر والجمعة وغيرها سواء على الأشهر بشرط أن يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين بأن يكون فيه مقاومة العدو وخاف خروج الوقت على أقسام التميم من راج ومتردد وآيس فان لم يمكن التفرقة وخافوا ان اشتغلوا بالصلاة دهمهم العدو وانهم مواصلة على ما يمكنهم رجالا أو ربكنا كما يأتي ولا فرق بين أن يكون العدو عينة أو يسيرة أو خلف أو مقابلة القبلة

فصل في جماعة وتمكث جماعة تنتظر العدو ولكن على تقدير لوجاء لغزوا * واعلم ان الهزيمة الجائرة تابعة لاقتال حقيقة وظاهره انه لا يدخل فيه المكروه كما أشار له المتن في الباغية بقوله وكراهة للرجل قتل أبيه وورثه (قوله على الأشهر) يستفاد من شرح شب والشيخ أحمد انه راجع لقوله بخضر أو سفير ومقابله ما نقل عن مالك من انها لا تصلى في الحضر (قوله بشرط أن يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين) اعلم ان قول المصنف لبعض يصح تعلقه بإمكان وبتركه لكن ان علق بإمكان كان البعض هنا تاركا أي أمكن لبعض تركه اقيام البعض الاخر به وان علق بترك كان البعض هنا متروكا الا أنه على حذف مضاف أي تركه لقيام بعض به واللام على الاول معدية وعلى الثاني للتعليل (قوله بأن يكون فيه مقاومة العدو) أي في البعض التارك مقاومة العدو كما يشترط في الطائفة التي دخلت معه أولا أيضا أنها تقاومه (قوله خروج الوقت) أي الذي هو فيه قال عجم ولا تصلى صلاة الخوف على الوجه المذكور الا حيث لم يرج انكشاف العدو وقبل ذهاب الوقت فان رجي انكشافه انتظر ما لم يخرج الوقت (قوله وربكنا الخ) كما يأتي لكن في حالة عدم امكان قسمهم يصلون أفذا مطلقا ربكنا أو مشاة وأما في حالة امكانه فان لهم أن يصلوا على دوابهم ايماء وبامام * اعلم أن صلاتهم على الدواب انما تكون حيث احتاجوا لذلك والحاصل أنه اذا لم يمكن قسمهم وهي الآية في قول المصنف وان لم يمكن الخ يصلون أفذا ولو على خيولهم وان أمكن قسمهم فيصلون ولو بامام ربكنا أو مشاة (قوله عينة) أي عينة القبلة طاهر العبارة عينة القبلة ويسيرة القبلة وخلف القبلة ومقابل القبلة ومعنى خلف القبلة أن العدو مستدبر القبلة ومعنى مقابلة القبلة أن العدو مستقبل القبلة فعليه يكون

قول المصنف وان وجه المعناه وان كان العدو ولكن يلزم تشديد الضمير فالمناسب ترجيح الضمير لمن يقسم والمعنى وان كان من يقسم وهو الامام والمسلمون ووجه بضم الواو وكسر هاء بمعنى مستقبلين القبلة قال في المصباح قعد واتجاهه ووجهه أى مستقبلين له والحاصل أن ظاهر حل الشارح أن قول المصنف وان وجاه القبلة معناه وان كان العدو ووجه القبلة فيلزم عليه تشديد الضمير فاذا كان المعنى ولو كان من يقسم مستقبل القبلة لم يلزم تشديد على أن القصد الرد على المخالف القائل بأن المسلمين اذا كانوا مستقبلين القبلة والعدو في قبلتهم انهم لا يقسمون ولا يأتى ذلك الرد الا لو جعل قوله وان وجاه القبلة أى المسلمون القاسمون وجاه القبلة أى مستقبلى القبلة ولورجح الضمير للعدو وكان المعنى وان كان العدو ومستقبل القبلة وهذه صورة اتفاق على التقسيم فيها (قوله كما كان بعسفان) بضم العين وسكون السين المهملتين قرية بين مكة والمدينة على مرحلتين من مكة حين كان على المشركين خالد بن الوليد والحاصل أنه في غزوة عسفان كان المسلمون وجاه القبلة (قوله أو على دوابهم) قال عجم وامامهم يصلى ايماء وهذه مستثناة من قولهم فيما تقدم ان المومى لا يؤم المومى لان المحل محل ضرورة وحاصل ما هناك أنهم هنا يصلون على الدواب ايماء مع القسم لامكانه بخلاف ما سأتى فانهم يصلون على دوابهم أفذاذا لعدم (٩٤) امكان القسم (قوله ومعهم مسافرون) أى كثيرون (قوله الاباحة) تقدم ان

الراجح أنهم سنة (قوله ولكن يندب) أى يندب له أن يعلم ان تحقق أنهم يعلمون كيفية الاحتمال نسيانهم في تلك الحالة الفظيعة (قوله وصلى بأذان) في شرح عب وشب بأذان استثناء في حضر كسفر ان كثروا أو طلبوا غيرهم والافنديا اه ثم قال شب واقامة لكل صلاة على طريق السنة اه (أقول) وهذا خلاف ما تقدم في الاذان فان الذى تقدم فيه أن القوم في السفر يندب لهم الاذان اذا لم يطلبوا غيرهم وظاهره ولو كثروا (قوله استثناء) بيانها اعترضه اللقاني بأن الاستئناف البيان لا يقتصر بالواو أى فالمناسب أن تكون للاستئناف النحوى (قوله والواو للاستئناف)

كما كان بعسفان وسواء كان المسلمون مشاة أو ركباناً على دوابهم ان احتاجوا لذلك وتكون صلاتهم ايماء الى هذا أشار بقوله (وان وجاه القبلة أو على دوابهم قسمين) واذا كان الخوف في الحضر ومعهم مسافرون فيستحب أن يكون الامام من أهل السفر لثلاثي تغير حكم صلاتهم لانهم يصلون ركعتين ولو كان أهل السفر الاثني والثلاثة لتقدم الحضري انتهى وتقديم السفرى يفهم من تأكيده الكراهة كما مر وبما فرنا يعلم أن المراد بالرخصة هنا الاباحة (ص) وعلمهم (ش) أى يجب على الامام أن يعلم القوم كيف يفعلون حيث خاف التخليط كما في ح والظاهر أن الخوف يشمل ما اذا شك في ذلك أو توهمه وفهم منه أنه اذا لم يخف التخليط لا يجب ولكن يندب (ص) وصلى بأذان واقامة (ش) الظاهر أنه معطوف على قوله وعلمهم أى والحكم أنه يصلى بأذان واقامة ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كان قائلاً قال اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله صلى والواو للاستئناف وفاعل صلى هو الامام كما أشار له (ص) بالاولى في الثنائية ركعة والاخر كعتين (ش) هذا متعلق بصلى كما أن قوله بأذان كذلك والباء في بأذان بمعنى مع وفي بالاولى للملابسة فلا يلزم نعلق حرف جر متحدى المعنى بعامل واحد والمعنى أن الامام يصلى بالطائفة الاولى ركعة فيما اذا كانت الصلاة ثنائية كالصبح والسفريه اذا كان مسافراً ولو كان المأموم حاضراً أو بعضهم ثم يأتى المسافر عن خلفه في السفريه بركعة والحاضر بثلاث كما يأتى وان لم تكن الصلاة ثنائية بل كانت ثلاثية كالغروب أو رباعية بالنسبة الى الامام ولو كان خلفه مسافر ويلزمه الاتمام فانه يصلى بالاولى ركعتين (ص) ثم قام بياناً وداعياً أو قارئاً في الثنائية وفي قيامه بغيرها ترد (ش) هذا شروع في كيفية ما يفعل الامام وهو

ظاهر العبارة أنها للاستئناف البيانى وقد علمت أنه لا يقتصر بالواو

انه

وان أراد النحوى فاقى الموضوع (قوله وفي بالاولى للملابسة) انظر فان الملابس الشئ مصاحب له فترجع للمعية (قوله كالصبح) أى ودخل تحت الكاف الجمعة والظاهر أن الطائفة الاولى يصلون الركعة الثانية أفذاذا ولا يستخلفون لانهم بمنزلة من حصل له رعايا بناء في الثانية حتى فاته فعلها مع الامام فانه يأتى بها وحده والظاهر أنه لا بد من حضور كل من الطائفتين الخطبة والظاهر أنه لا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر غير الامام من تعقد عليهم ولا يكتفى أن يكون في الطائفتين اثنا عشر لان الامام بقيامه للثانية انقطع تعلقه بالاولى بحيث لو تعدى بطلان تبطل صلاتهم والظاهر أنه يسرى الخلل في صلاتهم لصلاة الامام لانه امام بكلا الطائفتين (قوله ثم قام) أى بهم مؤتمنين الى أن يستقل ثم يفارقونه فان أحدث قبل استقلاله عمداً بطلت عليهم ككهور وسهواً أو غلبة استخلف هو أو هم من يتم بهم ثم ثبت المستخلف ويتم من خلفه ثم تأتى الطائفة الاخرى فيصلى بهم ركعة ويسلم بخلاف ما اذا أحدث ولو عمداً بعد تمام قيامه فصلاتهم تامة (قوله أو داعياً) الاولى بالنصر والفتح (قوله في الثنائية) ان جعل متعلقاً بتمام كان ساكتاً عن حكم غيرها على القول بالقيام وان جعل متعلقاً بشارتها أفاده فالاولى تعلقه به ولو زادوا وقالوا أو وقارئاً في الثنائية كان أولى (قوله وفي قيامه بغيرها) وهو المشهور والمناسب الاقتصار عليه

(قوله أو ينظرها وهو جالس) وعليه ففارقة الأولى بتمام تشهد الشهادتين كما في تنوع يعلمهم ذلك بإشارة أو جهره بآخره (تنبيه) لم يبين حكم قيامه في المسئلة الأولى وفي هذه وجلسه فيها على القول به وبعبارة البدر عن بعض مشايخه قوله وفي قيامه أي هل يتعين الجلوس أو يتعين القيام (قوله وانصرف) والمعتبر من دخل معه من الطائفة أول صلاته ولا ينتظر بصلاته مع الثانية إتمام صلاة المسبوق من الأولى وهذا هو المتبادر من النقل (قوله فإن أمهم أحدهم) أي باستخلافهم أم لا أي مع نية الإمامة كما يتبادر من قوله أمهم أحدهم وكان القياس البطلان ويجاب بأن نية الإمامة قد لا تضر كما ذكره في المرآة إذا نوت الإمامة وما نأتى به الطائفة الثانية قضاء لائناء كما ذكره المواق فيقرؤن فيه بالقائمة وسورة (قوله ولو صلاوا بامامين) أي أو بأئمة وكان (٩٥) ينبغي تقريره بالفاء كما هو صنيع

ابن المواز فيكون مفرعا على قوله رخص وقال عجب ثم إن المأموم من الطائفة الأولى لا يسلم على الإمام وانما يسلم على من على يمينه وعلى من على يساره ولا يسلم على الإمام لأنه لم يسلم عليه اهـ (قوله جاز) أي مضى والافكره والخالفه السنة بناء على أن الرخصة هنا معنى السنة وأما على كلام الشارح سابقا فعناه استواء الطرفين (قوله أو صلى الجميع أفذاذا) إشارة إلى أنه لا مفسهوم لقول المصنف بامامين أو بعض فذا (قوله لا خرا اختياري) الذي في النص لا خرا الوقت قال المصنف والظاهر أنه الاختياري واستظهر ابن هرون الضروري فكان ينبغي للمصنف أن يبين المنصوص ثم يذكر بحقه فيقول لا خرا الوقت والظاهر أنه الاختياري (قوله وصلوا

أنه في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قائما لأنه ليس محل جلوس لكن بخيرين ثلاثة السكوت والدعاء ومثله التسبيح والتهيل والقراءة بما يعلم أنه لا يتهاجن تأتى الطائفة الثانية وأما في غير الثانية كاللثانية والرابعة فهل ينتظر الطائفة الثانية أيضا قائما وعليه فيسكت أو يدعو ولا يقرأ لأن قراءته هنا بأم القرآن فقط فقد يفرغ منها قبل مجيء الطائفة الثانية وهي لا تكرر في ركعة أو ينتظرها وهو جالس لأنه محل جلوس ساكتا أو داعيا وإن كان الدعاء في الجلوس الأول مكروها فقد يتفق هنا على جوازه تردد للتأخيرين في النقل فحكى صاحب الكمال وابن بشير في ذلك قولين الأول لابن القاسم مع مطرف وهو المشهور ومذهب المدونة والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عبد الحكم والاتفاق على قيامه في الثانية وعكس ابن بزيرة فحكى الاتفاق على استمراره جالسا هنا وفي قيامه في الثانية قولين قال بعضهم والطريقة الأولى أصح لموافقتها المدونة (ص) وأعت الأولى وانصرفت ثم صلى بالثانية مابق وسلم فأتموا لأنفسهم (ش) هذا بيان لما تفعله الطائفة الأولى والثانية يعني أن الطائفة الأولى إذا صلى بهم الإمام الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فأنتم مابق عليهما من الصلاة أفذاذا وسلمت وانصرفت وجاء العدو فإن أمهم أحدهم فصلاته تامة وصلاتهم فاسدة قاله في الطراز عن ابن حبيب كما ذكره الثاني (ص) ولو صلاوا بامامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان إيقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جائزا اتفاقا أشار إلى صفتين آخرتين وان كانتا غير مختصتين بالخوف وهو أن القوم إذا صلاوا بامامين بأن صلت الأولى بامامها الصلاة كاملة والأخرى وجاء العدو ثم سلمت وقامت وجاء العدو وجاءت الأخرى بامامها وصلت الصلاة كلها أو صلى بعض فذا والباقي بامام قبله أو بعده أو صلى الجميع أفذاذا جاز (ص) وإن لم يمكن أخروا لا خرا اختياري وصلوا إيماء (ش) هذا إشارة إلى النوع الثاني من صلاة الخوف وهو صلاة المسابقة فهو قسم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وإن لم يمكن قسم الجماعة ولا تفرقتهم لكثرة عدو ونحوه ورجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه أخروا استجابة إذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة صلوا إيماء على خيولهم ويؤمنون ويكون السجود أخفض من الركوع ولو كانوا طالبيين لأن أمرهم إلى الآن مع عدوهم لم ينقض ولا يأمنوا رجوعهم أي فهم خائفون فوات العدو ولحصول الخوف في المستقبل وقال ابن عبد الحكم إن كانوا طالبيين لا يصلون إلا بالارض صلاة أمن قوله وصلوا إيماء أي منفردين وهذا حيث لم يمكنهم الصلاة ركعتين وساجدين ذكره في الرسالة وشرحها وتنظير بعضهم بقوله وانظر هل بامام أو أفذاذا وهو ظاهر كلامهم قصور (ص) كأن دهمهم عدو بها

إيماء) فإن قيل لم يصلون هنا إيماء أفذاذا وفيما تقدم في قوله أو على دواهم يصلون إيماء متدين بالامام قلت لأن مشقة الاقتداء هنا أشد من مشقة في الأولى (قوله ورجوا الانكشاف) وأما إذا لم يرجوا الانكشاف فيقدمون (قوله أخروا استجابة) أي كذا ينبغي قياسا على الراجى للماء في التيمم تقرير بعضهم (قلت) وما يأتي من أن هذه المسئلة مشابهة لمسئلة الرعاف أي بمن رجع قبل دخوله في الصلاة فيفقد أن التأخير على جهة الوجوب أقول ابن ناجي لا يبعد إرجاؤه على الرعاف يتبادر به الدم وخاف خروج الوقت انظر عجب (قوله فوات العدو) أي خائفون أن يفوتهم العدو أي خائفون أن لا يمكنهم غلبته وقهره (قوله لحصول الخوف) أي لاحتمال حصول الخوف أو متعلق الخوف وهو فوت غلبة العدو في المستقبل (قوله أي منفردين) أي لأن القرض انهم لا يمكنهم الصلاة قسما (قوله وهذا حيث الخ) أي وما قلنا من انهم يصلون إيماء حيث الخ (قوله وتنظير الخ) الأولى التفسير أي حيث كان في الرسالة وشرحها فتظير الخ وانظر إذا كان لا يمكن القسم ويمكن القوم أن يصلوا طائفتين كل طائفة بامام والظاهر

أنه يصلي كل طائفة بامام (قوله من ايماء أو غيره) لا يتم مع قوله فبادر والى ركوب دوابهم لان صلاتهم على دوابهم لا تكون الا ايماء وينبغي مراجعة الجوهر أو يقال فبادر وأي جنسهم المتحقق في البعض أي والمراد بمبادرة البعض لاحقية الجنس (قوله وهذا مالم يشرع في النصف الثاني) هذا ما يتعلق بالقسم الاول أصل هذا الكلام لابن بشير بأوضح من ذلك فقد قال لو صلى بهم صلاة آمن فطراً الخوف وهم في الصلاة فالحكم أن تقطع طائفة وتكون وجاء العدو ويصلي الامام بالنهي معه ثم يفعل معهم على ترتيب صلاة الخوف وهذا ان لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة وأما ان شرع فيه حتى ركع أو سجد فلا بد من قطع طائفة ويتم بالاولى وتصل الثانية لانفسها إما أفذاذاً أو بامام آخر (قوله كتحذير الخ) اشارة الى أن الكلام لا بد أن يحتاج له فيما يتعلق بذلك كالتحذير ودخل تحت الكاف التسجيع والافتخار عند الرمي والرجز ان ترتب على ذلك توهين العدو والالم يكن من المحتاج اليه (قوله كان في غنية عنه أم لا) الا أن ابن شاس قد قال الا أن يكون في غنى عنه (٩٦) ولا يخشى عليه ومشي عليه وبظاهر محشى نت اعتماده (قوله على ما رجع اليه

ابن القاسم) أي بعد أن قال تصلي بامام ولا يدخل معه ابن رشد ولا وجهه ووجهه في الطراز بأنه لما عقد الاحرام صلاة خوف وكان اتمامها أمناً بحكم الحال صار كمن أحرم جالساً ثم يصح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم أحد خلفه قائماً (قوله رجع اليه من لم يفعل) يحصل على ما اذا كان مسبوقاً مع الطائفة الاولى (قوله ومن صلى بعض الصلاة) أي عقد ركعة انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدى به فيما بقي ولو السلام فان خالف بأن فعل ما بقي عليه أو سلم قبله بطلت صلاته فان خالف وأعاد مع الامام ما فعله حال المفارقة جله الامام عنه ان

(ش) يعني انهم اذا افتتحوا صلاتهم آمنين ثم فجأهم العدو في أثناءها فبادروا الى ركوب دوابهم فانهم يكملونها على حسب ما يستطيعون من ايماء أو غيره قاله في الجوهر والباء فيهما اللطيفية والضمير فيه عائداً على الصلاة وقال ق كان دهمهم أي بغتهم والتشبيه تام أي في قوله رخص اقتال جائزاً يمكن تركه لبعض وان وجاء القبلة قسمهم قسمين كان دهمهم عدو بها أي فيقسمهم قسمين ان أمكن وفي قوله وصلوا ايماء كان دهمهم عدو بها فيكونها على ما تقدم من صلاتهم فيصير بعضها ركوع وسجود وبعضها ايماء خلافاً لما قال انهم لا يبدون على ما تقدم ويقطعون وهذا مالم يشرع في النصف الثاني والاوجب القطع على طائفة وطائفة تثبت معه (ص) وحل للضرورة مشي وركض وطعن وعدم توجه وكلام وامسالك ملطخ (ش) هذا راجع لقوله وان لم يمكن أي وحل في صلاة المسابقة ما هو حرام في غيرها من مشي كثير وركض وهو تحريك الرجل وهو أشد من المشي ولذا عطفه عليه وطعن برسخ ورعى بنبل وعدم توجه للقبلة وكلام لغير اصلاحها ولو كثر كتحذير غيره عن يده أو أمره بقتله وامسالك ملطخ بفتح الطاء وظاهره كان يدم أو غيره كان في غنية عنه أم لا لان المحل محل ضرورة (ص) وان آمنوا بها أتمت صلاة آمن (ش) ضميرها عائداً على صلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسابقة أو قسم ونائب فاعل أتمت ضمير مستتر أي ان سفرية قسرية وان حضرية فحضرية وصلاة آمن حال أما صلاة المسابقة فيحكمها ظاهر يتم كل انسان صلاته وأما صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى قبل مفارقتها استمرت معه ولا بأس بدخول الثانية معه على ما رجع اليه ابن القاسم وان حصل الامن مع الثانية وقد فارقتها الاولى رجع اليه من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن أتم منهم صلاته أجزأته ومن صلى بعض الصلاة أمهل حتى يصلي الامام ما صلاه المأموم ثم يقتدى به (ص) وبعد هذا إعادة (ش) معطوف على الجار والمجرور أي وان آمنوا بعد هذا فلا إعادة عليهم في وقت ولا غيره فكان ينبغي ادخال الفاعل على الجملة الاسمية لان حذفها شاذ ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والاستمتع بها والجواب أن المبتدأ محذوف مع الفاء وهو غير شاذ أي فالحكم لا إعادة ولا فرق في المبتدئين أن يكون ضميراً كما في الحديث أو ظاهراً كما هنا (ص) كسواد

كان سهواً لا عمداً أو جهلاً كذا في عب وقضيته أنهم اذا فعلوا ما بقي عليهم أو سلموا قبله تبطل مطلقاً ظن
عامدين أو جاهلين أو ناسين وانظر الفقه في ذلك فانه بعد البطلان مع التسيان (تبيينه) انظر هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجتمعت فلا يرجع الى الامام من عمل لنفسه شيئاً أو استخلف قال عيج ويمكن الفرق بأنهم هنالم يمكن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام أشد من فرقهم الريح في السفن واذا حصل للطائفة الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا له فالظاهر أنه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدى بعد سلامهم وانظر لوسمها الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه هل يسجدون معه تبعاً ولا (قوله أمهل) في المصباح أمهله أنظره فتقول أمهله أي أنظره أي أخرت طلبه اه فيكون على هذا الاستعمل الشارح انظر في معنى انتظر على طريق التجوز أو يقرأ بالبناء للفعل والمعنى انظر أي أخر أي أمره الشارع بالتأخير (قوله ومنه حديث اللقطة) أي ومن المذهب الشاذ من حيث هو وان لم تكن الجملة اسمية حديث اللقطة (قوله ولا فرق في المبتدئين الخ) عبارة لـ ويمكن أن يجاب بأن المحذوف هنا القامع المبتدأ وهو غير نادر أي فالحكم لا إعادة ويجري مثل ذلك في الحديث أي والافان استمتع بها ووقع الجملة الطليعية خبراً جازوا في كلام الزرقاني ما يفيد هذا (تبيينه) وعارضها ابن ناجي بالمضطر للصلاة بالنجاسة ثم وجدوا بظاهر افاته بعيد في الوقت وفرق اللقاني بأن صلاة الخوف ورد الاذن فيها بالنص الصريح

قرأنا سنة فلذلك لم بعدا إذا أمنوا بخلاف الصلاة بالنجاسة للضطر لم يرد فيها الاذن بالصراحة من القرآن والسنة وانما هي باجتهاد
 الاثمة فلذلك كان اذا زال الاضطرار بالوقت صلى وافرقت بينهما (قوله فسر الخ) عبارة نت فسر السواد في الصحاح بالشخص ثم بالعدد
 الكثير أيضا زاد في القاموس ومن الناس عامتهم اه ولعل الثاني هو المراد هنا نت وقرر شيخنا رحمه الله تعالى أنه يصح أي معنى من
 تلك المعاني الثلاثة والعامه خلاف الخاصة والجمع عوام مثل دابة ودواب قاله في المصباح والمعنى حينئذ كسواد أي جماعة من العوام
 ظنوا عدوا (قوله نفيه) أي الظن معناه يتبين أنه لم يكن عدوا والافالظن واقع ورفع محال أي فظهر نفي متعلق الظن أو أراد بالظن
 المظنون (قوله بأن تبين الخ) راجع لقوله أو نفي الخوف منه قرر شيخنا أي تبين نفي الخوف منه والافالخوف واقع ورفع الواقع محال
 (قوله فيؤخذ منه الفرق الخ) وفرقا آخر بأن العدو يطلب النفس واللص (٩٧) يطلب المال غالبا وحرمة النفس أقوى من

حرمة المال ولا يرد السبع لانه وان
 كان يطلب النفس لكن دفعه
 عن مطلوبه يحصل بأيسر مما يدفع
 به العدو فان السبع يدفع بصوت
 الديك ويخسوه كتنقر الطست ومن
 الهزو يتحير عند رؤية النار ولا
 يدنو من المرأة الطامث ولو بلغ
 الجهد وكذلك بغض البصر مع
 التشع وباعطائه ما يجزئه من اللحم
 وجر حبل بين يديه قاله ع (قوله
 الخائف من لص) أي المتقدم في
 باب التميم اذا خاف سبعا على الماء
 فبين أنه لا سبع (قوله سجدة بعد
 ا كمالها) فان لم يسجدوا وسجده
 بطلت صلاتهم ان ترتب عن
 نقص ثلاث سنن وطال ثم ان كان
 موجب السجود مما لا يخفى كالكلام
 أو زيادة الركوع والسجود وشبهه
 فلا يحتاج لشارته لها وان كان
 مما يخفى أشار لها فان لم تفهم
 بالاشارة سجد لها فان لم تفهم به
 كلها ان كان النقص مما يوجب
 البطلان والافلا كذا ينبغي قرره
 ع (قوله أي وان كان
 المخاطب الخ) هذا حل بحسب التقه
 لا بحسب ظاهر لفظ المصنف

ظن عدوا فظهر نفيه (ش) أي لا فرق في عدم الاعادة بين كون الخوف محققا ومظنونا
 كسواد فسر بالشخص وبالعدد الكثير وبالعامه من الناس ظن برؤيته أو باخبار ثقة عدوا
 يخاف فصولا صلاة الاتهام أو صلاة القسم فظهر نفيه أي نفي الظن أو نفي الخوف منه بأن تبين
 أن بينهما تورا أو نحوه فلا اعادة فان قلت لا عبرة بالظن البين خطؤه قلنا نعم فيما يؤدي لتعطيل
 حكم لا فيما غير كيفية قلت فيؤخذ منه الفرق بينه وبين التيمم الخاص من لص ونحوه ثم يظهر
 نفيه فانه يعيد لانه أدخل بشرط (ص) وان سها مع الاولى سجدت بعدا كمالها (ش) يعني أن
 الامام اذا سها مع الطائفة الاولى سهوا يرتب عليها سجود سجدت للسهو بعد كمال صلاتها
 لنفسها القبلي قبل سلامها والبعدي بعده وجاز سجودها قبل امامها للضرورة واذا ترتب عليها
 بعد مفارقة الامام سجود قبلي وكان ما ترتب عليها من جهة الامام بعد ايقانها تغلب جانب
 النقص (س) والاسجدت القبلي معه والبعدي بعد القضاء (ش) أي وان كان المخاطب
 بالسجود الثانية بأن سها معها أو مع الاولى لما تقدم من لزوم السجود للمسبوق المدرك لركعة
 ولو لم يدرك موجب سجدة كما يسجد المسبوق القبلي معه قبل اتمام ما عليها والبعدي بعد قضاء
 ما عليها ولا يلزم الاولى سجود للسهو مع الثانية لانفصالها عن امام حتى لو أفسد صلاته
 لم تفسد عليها والحاصل أن الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سها الامام معها وأن الثانية
 تخاطب به سواء سها مع الاولى أو معها أو بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (ص) وان
 صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الاولى والثالثة في الرباعية (ش) هذا مفهوم القسم
 المسنون وهو قوله فيما سبق قسمين والمعنى أن الامام اذا قسم القوم أقساما عددا أو جهلا
 وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية أو الرباعية فان صلاته صحيحة وأما صلاة القوم فتبطل
 صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية لان السنة
 أن يصلي بهاركتين وأيضاً قد صاروا يصلون الركعة الثانية أفذاذا وقد كان واجب أن
 يصلوها مأمومين والطائفة الثالثة في الرباعية لما تقدم من التعليل وتصح صلاة الطائفة
 الثانية في الثلاثية والرباعية اذا صاروا كن فاته ركعة من الطائفة الاولى وأدرك الثانية
 فوجب أن يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فذا فقد فعل هؤلاء كذلك وكذلك تصح صلاة
 الطائفة الثالثة في الثلاثية لموافقتهم بها سنة صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة
 الرابعة في الرباعية لانهم كن فاته ركعة من الطائفة الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضاء

(١٣ - خرشي ثاني) ولعل عدول الشارح عن ظاهر المصنف لكون ظاهر المصنف تفوته صورة ما اذا سها مع الاولى فان
 الثانية تخاطب بالسجود فيها ولو نظر لظاهر المصنف لم يعلم منه مخاطبة الثانية بالسجود فيها (قوله بأن سها معها أو مع الاولى) أي أو بين
 الاولى والثانية أي بأن كل أو شرب سهوا (قوله القبلي معه) وانظروا آخره واطاهر أنه يجري فيه ما تقدم في المسبوق ثم انها تسجد
 القبلي ولو تركها امامهم وتبطل صلاته فقط ان ترتب عن ثلاث سنن وطال كما تقدم (قوله وأن صلى الخ) وصلاة الامام صحيحة على القول
 الاول باطالة عن الثاني (قوله هذا مفهوم القسم المسنون) الذي قدمه الاباحه فهو مناف لما قدمه وهذا هو الراجح شيخنا عبد الله (قوله
 عددا أو جهلا) أي لا سهوا لا يخفى أن صدور مثل ذلك سهوا بعيد

(قوله لقول الاخوين) مطرف وابن الماجشون


فصل صلاة العبد (قوله حكما) أي بقوله سن وكيفية بقوله واقتح سبيع تكبيرات الخ ومخاطبها وهو من يؤمر بها بقوله لأموال الجمعة ووقتها بقوله من حل النافلة للزوال ومنذروا بقوله وندب الخ وموضعها بأن أراد موضع إيقاعها بقوله وندب إيقاعها به أي بالفضاء لا بمكان (قوله مشتق) أراد الاشتقاق الأكبر (قوله والمعادة) عطف تفسير (قوله يتكرر لا وقاته) أي في أوقاته لا يخفى أن يوم العيد وقت والوقت ليس له وقت ولو قال لأنه يتكرر (٩٨) وسكت لكان أحسن وبعد كتبني هذا رأيت في شرح شب لتكرره في نفسه ويحجب

بأنه تسمع في قوله لا وقاته بأن يراد بالوقت ما لا صفه كآخر يوم من رمضان (قوله فن باب التشبيه) أي لأنه من باب التشبيه علة لقوله فلا يقال بالنظر للجملة الحالية التي هي قوله وإن كان الخ فتدبر (قوله بدليل) أي أنه من باب التشبيه بدليل وقوله إذ لا يلزم الخ علة لقوله ولا يرد الخ وانما يلزم اطراد وجه التسمية أي علة التسمية لأنه ليس علة يلزم اطرادها بل مجرد ابداء مناسبة (قوله وقيل لعوده بالفرح) أي وقيل تفاؤلا بأن يعود على من أدركه من الناس وليست الأقوال المذكورة متباعدة (قوله والعيد) أيضا ما عدا من هم الخ) ظاهر أنه مقول بالاشتراك على اليوم المعروف وعلى ما عاد ويدخل في الغير يوم الجمعة لأنه يعود وقد تقدم أنه من باب التشبيه ولا تقصر أو غيره على الفرح والظاهر أنه مجاز للعلة المتقدمة وهو المتبادر أو تشبيه بحذف الاداة (قوله عيد الفطر) ولم يتكلم على عيد الاضحية (قوله وهي سنة مشر وعيها الخ) لم يبين المتقدم من التأخر من تلك الامور وما قدر الا كذا المذكور

وقد فعلوا ذلك هذا قول الاخوين مطرف وابن الماجشون وقول أصبغ وصححه ابن الحاجب وقال سحنون تبطل صلاة الجميع الامام وبقية الطوائف لمخالفة السنة ابن يونس وهو الصواب واليه أشار مشبه في البطلان بقوله (كغيرهما على الأرجح) أي كبطلان غير الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية وكذا صلاة الامام أيضا على ما عند ابن يونس وأشار بقوله (وصحح خلافه) الى تصحيح ابن الحاجب لقول الاخوين وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية دون ما عداها وما دون الامام وهو القول الاول المصدر به فهو عنده المنهوب

(فصل) يذكر فيه صلاة العبد حكمها وكيفية ومخاطبها ووقتها ومنذروا وموضعها * قبل مشتق من العود وهو الرجوع والمعادة لأنه يتكرر لا وقاته ولا يرد فشاركه غير له في ذلك كيوم الجمعة ويوم عرفة فلا يقال لشي من ذلك عيد وإن كان قد جاء أن يوم الجمعة عيد المؤمنين فن باب التشبيه بدليل أنه عند الاطلاق لم يتبادر الذهن الى الجمعة البتة إذ لا يلزم اطراد وجه التسمية وقيل لعوده بالفرح والسرور على الناس والعيد أيضا ما عدا من هم أو غيره وهو من ذوات الواو قلبت ياء كيزان وجعل بها وحقه أن يرد لا صلة فرقا بينه وبين أعواد الخشب وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وهي سنة مشر وعيها مشر وعية الصوم والزكاة كالأحكام واستمر مواظبا عليها حتى فارق الدنيا (ص) سن لعيد ركعتان لأموال الجمعة من حل النافلة للزوال (ش) يعني أنه اختلف في حكم صلاة العيد فالشهور كما قال أنها سنة عين وقيل كفاية ويؤمر بها من تلزمه الجمعة فيخرج العبد والصبي والمرأة والمسافر ومن هو خارج ثلاثة أميال من المصر فلا تسن في حقهم لكن يستحب كما يأتي ويخرج الحاج بمعنى لكن لا يستحب له صلاتها لأن صلاتهم يوم النحر وقوف المشعر الحرام بل ولا للقيمين بمعنى عن لم يخرج ووجهه بأن الحاج بمعنى ليس بمنزلة المسافر والمقيم بها

(قوله لعيد) أي في عيد وفي شرح شب لاجل عيد وهو متعلق بسن أي جنس عيد فطر أو أضحية وليس أحدهما أكد من الآخر (قوله لأموال الجمعة) المراد أمورها وجوبها وهو الذكرا الحر المتوطن غير المعذور والداخل ثلاثة أميال (قوله سنة عين) وقيل بفرضيتها عينها وكفاية (قوله لكن لا يستحب) استدراك على ما يتوهم من استحبابها نظير المسافر والمرأة ومن معها (قوله لأن صلاتهم يوم النحر الخ) أي وقوفهم بالمشعر الحرام قائم مقام صلاة العبد (قوله بل ولا للقيمين بمعنى) ظاهره لا يستحب ولا يسن مع أن أشبه قال من صلاها من أهل منى الذين ليسوا بالحجاج فلا بأس به والظاهر أنها مستحبة على كلامه ثم أقول لا حاجة لقوله ووجهه لأن صلاتهم يوم النحر الخ

(قوله من على كفر سخ) أى من فى كفر سخ كما تقدم فى الجمعة وفى شرح شب وغيره ويجوز الاقتداء بالشافعى الذى صلاها عقب الطلوع بمنزلة الاقتداء بالخالف فى الفروع وان لم يقلده فيما يظهر أقول ولا يظهر ذلك لعدم وجود السبب نعم كتب شيخنا فقال الآن يقال ان دخول الوقت شرط لا سبب ثم لك أن تقول أى مانع من أن يكون جاريا على النفل فيصبح بعد طلوع الشمس الآن ما تكره قبل ارتفاع الشمس فلعل قولهم وقتها ارتفاع الشمس الخ أى وقتها المستحب فيكون موافقا للشافعى (قوله من حل النافلة للزوال) ولو أدرك منها ركعة قبله (قوله أول وقتها طلوع الشمس) أى بعد الطلوع وان لم ترتفع قيد رح لا عند الطلوع ويسن عنده تأخيرها لارتفاعه وعبارة المنهج ووقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها (قوله يؤخذ الخ) أى وذلك لأنها لو كانت سنة عين لكان من فائتة تسن فى حقها مع أنها لا تسن بل تسحب فى حقها (قوله بشرط إيقاعها مع الإمام) لا يفتى أن المعنى حينئذ تسن فى حق مأمور بالجمعة إذا أراد أن يوقعها مع الإمام أى أنه إذا أراد إيقاعها مع الإمام تسن فى حقها وأما إذا لم يرد إيقاعها مع الإمام فلا تسن فى حقها بل تندب فقول الشارح بشرط إيقاعها أى إرادة إيقاعها وذلك لأن الخطاب بالشئ قبل حصول ذلك الشئ وكون المراد تقع سنة إذا حصل إيقاعها مع الجماعة لا يصح لأن المراد الطلب على جهة السنية وهو سابق على الفعل وبعد هذا يرد أن يقال إن الجماعة مندوبة فى السنن ولوراتبه كوتر وعبد فلا يظهر جعلها شرطاً فى السنية وحينئذ فيقال أنه قبل صلاتها بجماعة يسن فى حق كل أحد ان يصلها مع الجماعة فلو وقع أنه صلاها وحده فقد فاتته السنة فلو كان ذلك قبل أن تصلى فيندب له أن يعيدها (٩٩) فى جماعة فيما يظهر وحرر  تبيينه

ليس بمنزلة أهل غيرهما من البلاد ولا منهم تبع للحاج وشمل كلام المؤلف من على كفر سخ من المنار فإنه مخاطب بها استنبأنا مذهبنا ومذهب أجددنا والجمهو رأون وقت العيد من حل النافلة وهو بارتفاع الشمس قيد رح وانتهأؤه للزوال فلا تقضى بعده وقال الشافعى أول وقتها طلوع الشمس فإن قلت يؤخذ من استحباب إقامتها المن فائتة أم سنة كفاية مع أن المعتقد أنها سنة عين قلت قد يقال إنها سنة عين على من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط إيقاعها مع الإمام فلا ينافى استحبابها لمن لم يحضرها مع الجماعة (ص) ولا ينادى بالصلاة جامعة (ش) أى لا يندب ولا يسن بل هو جائز وقول ابن ناجي أنه بدعة يرد الحديث فإنه صح أنه عليه الصلاة والسلام نادى به فيها وفى الصلاة جامعة أربعة أوجه نصبها على أن الأول منصوب على الأغراض والثاني على الحال أى الزموا الصلاة حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء ونصب الثاني على الحال والخبر محذوف أى الصلاة حضرت حال كونها جامعة ونصب الأول على الأغراض ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى الزموا الصلاة وهي جامعة والصلاة جامعة نائب فاعل ينادى وهو مرفوع بضمه مقدرة على آخر جزء منه منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ص) وافتتح بسبع تكبيرات بالأحرام ثم بخمس غير القيام موالى

تابع للقائى الذى هو الشيخ إبراهيم وحاصله أنه اختلف فى صحته وعدمها فعج بنكرها أى ينكر الصحة ويقول بوروده لأنه ليس بصحيح واللقائى يشنها وحل عب يقتضى ترجيح كلام عجم وعجم بقول أنما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فى صلاة الكسوف ومعنى الصلاة جامعة أى طلبة جمع المكلف إليها واسناد الجمع لها مجاز عقلى لأن الطالب هو الشارع (قوله وافتتح) أى ندباً وهو الظاهر وجزم به اللقائى وعجم والمراد بالافتتاح الاتيان والافهول لا يفتح الابتكيرة واحدة (قوله ثم بخمس الخ) أى ثم افتتح الثانية بخمس فلا حاجة لقوله غير القيام لأن تكبيرة القيام سابقة على الافتتاح ولا يتبع الإمام ان زاد على السبع أو الخمس سند لأنه غير صواب والخطأ لا يتبع فيه وظاهره زاد عمداً أو سهواً ولا يتبع أيضاً نقص التكبير بل يكمل المأموم كما يفيد كلام مختصر الواضحة وأما لو كان الإمام يرى الزيادة على السبع فى شرح شب الظاهر أنه يزيد وليس كتكبير الجنائزة لأن تكبير الجنائزة انعقد عليه الاجماع اه أقول الظاهر عدم الزيادة ابن ناجي اتفقت الشيوخ على قولهم يكبر فى الأولى سبعاً بالأحرام وفى الثانية خمساً غير القيام ولم يناسبوا بينهما بأن يقولوا يكبر فى الأولى ستاً غير الأحرام أو يقولوا يكبر فى الثانية ستاً بالقيام وكان شيخنا يجيب عن ذلك بأن تكبيرة القيام لما كانت يوتى بها فى حال القيام فهى كالمغايير لما بعد ما فتناسب التعبير فيها بغير بخلاف تكبيرة الأحرام لما كانت متصلة بالتكبير والجميع من قيام ناسب ان يجمعها بخلاف تكبيرة القيام فإنها فى حال القيام قبل الاستقلال وأيضاً تكبيرة الأحرام فرض فلا يشوبهم كونهم من التكبير المختص بالعيد بخلاف تكبيرة القيام فإنها سنة فتناسب ان تراجمها من نوعها (قوله موالى) أى ويكون التكبير موالى أو حال على محبى الحال من النكرة أى حال من التكبير فى الأولى والثانية لكن لا على لفظه بل باعتبار معناه وهو الجمع وكله

قال يجمع في التكبير والاقبال مواليات وأصله مواليا تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين
وهما الألف والتنوين أي لا ينصل بين أحاد التكبير نداء فيما يظهر كافي عب (قوله الابتكير المؤتم) قال شب فيستحب للإمام أن
يسكت بقدره ولا يتابع خشية الخلط على المأموم (قوله بلا قول) أي من تسييح وتحميد وتهليل وتكبير فيكره أو خلاف الأولى
(أقول) وهو الظاهر ونذب متابعه أمام فيه كما يفيد التهذيب (قوله وتحرأ مؤتم) انظر على سبيل السنية أو الاستحباب كذا في شرح
شب والظاهر أنه مستحب للتابعة وقوله لم يسمع أي لا من أمام ولا من مأموم ولا من مسمع قد ير (وتنبية) كل واحدة من تكبيره
سنة مؤكدة يسجد الإمام والمنفرد لنقص واحدة سهو واقبل السلام ولزادتها بعدة بخلاف تكبير الصلاة (قوله فالظاهر كما قال بعض
تأخير الخ) البعض هو الخطاب ورد بأن الظاهر أنه يقدمه على القراءة ولا يلتفت لإمامه ويفرق بأن مخالفته للقنوت يلزم عليها عدم
تبعيته في ركن فعلى وهو الر كوع بخلاف ما هنا وحاصل ما في ذلك ما قاله عجم من قوله قلت ظاهر إطلاق أكثرهم أو جميعهم إلا ما شذ
أنه يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية (١٠٠) خساً قبلها سواء اقتسدى بمن يزيد أو ينقص وسواء كان يؤخر التكبير عن

القراءة أولاً وقال شارحنا في ك
وانظر لو رجع بعد أن انخفض
للتكبير ينبغي بطلان صلاته
(وتنبية) انظر لو نسي بعض التكبير
حق قرأ هل ينبي على ما فعله قبلها
أو يتدئ وهل يعيد القراءة بعدما
يأتي بما تركه أم لا وعلى الأول ما حكم
أعادة القراءة وإذا ذكره في أثناء
القراءة وفعله هل ينبي على ما قرأ أو
يتدئ وهو الظاهر وانظر ما حكم
أعادة القراءة حيث قلنا بها اه عجم
(قوله ولا يصح أن تكون الباء السنية)
يقال إن الجزء سبب في الكل أي
سبب داخلي أي لأن حصول جزء
الشيء سبب في حصول ذلك الشيء
(قوله لأن المصاحب والملاصق)
لا يخفى أن الملاصق مصاحب فلا
حاجة (ثم أقول) لا مانع من أن
يقال إنه من مصاحبة الكل للجزء
وكذا يقال في غيرها (قوله والا
تعمادي) فإن رجع لتكبيره فانظر

الابتكير المؤتم بلا قول وتحرأ مؤتم لم يسمع (ش) هذا شروع في كيفية صلاة العبد
والعنى أن المصلي صلاة العبد يكبر سبع تكبيرات بتكبيره الأحكام قبل القراءة في الركعة
الأولى وخمس قبل القراءة غير تكبيرة القيام في الركعة الثانية إلا أن يكون مأموماً
عن يؤخر التكبير عن القراءة كالحقيقة فالظاهر كما قال بعض تأخيرته تبعاله كتأخير القنوت
والسجود القبلي بمن يرى ذلك ويكون التكبير موالى من غير فصل بين أحاده إلا أنه يفصل
بينها بقدر تكبير المأموم بلا قول بين كل تكبيرتين كتحميد وتهليل ويكون تكبير المأموم
بعد تكبير الإمام أن سمعه منه أو من المأموم أو من المسمع فإن لم يسمعه من ذكر لخفاء صوته
أو بعده فإنه يتحرأ أي يقدر بعقله ويفرض لنفسه أن الإمام قد كبر في هذه اللحظة
وأنه فصل بقدر تكبير المؤتم وهذا بخلاف التأمين فإن المأموم لا يتحرأ ولا يؤمن خلف
الإمام حيث لم يسمعه لانه تأمين على فعل الغير والتكبير مطلوب من كل أحد وأيضاً لما
كان التكبير سنة كان أقوى مطلوباً من التأمين ولم يصرح المؤلف بكون التكبير قبل
القراءة اكتفاءً بذكر الافتتاح لا شعاره بأنه قبلها وبأنه بالأحكام للصيرورة أي صيرورة التكبير
سبباً بالأحكام ولا يصح أن تكون الباء السنية لأن الأحكام ليس سبباً للسبع تكبيرات
ولا للمعية ولا للمصاحبة ولا للملاصقة لانه يقتضي أن تكون التكبيرات ثمانية كالشافعي
لأن المصاحب والملاصق والملابس غير المصاحب والملاصق والملابس (ص) ويكره تأسيه إن
لم يركع ومجدي بعده والاعتمادى وسجد غير المؤتم قبله (ش) يعنى أن من نسي تكبير العبد كلاً
أو بعضاً حتى قرأ فإن لم يركع بالانحناء فإنه يرجع إلى التكبير لأن محله القيام ولم يفت فاذا رجع
فكر أعاد القراءة ومجد بعد السلام لزادة القراءة لأنها انما شرعت بعد التكبير واستغنى
عن ذكر إعادة القراءة بذكر السجود لانه لا سبب له غير إعادة القراءة وعن تقييد الساجد بغير
المؤتم لوضوح أنه لا قراءة عليه فانحنى عمادى اماماً كان أو غيره وأخرى لو رفع من الر كوع

هل لا تبطل صلاته بتركه الجلوس الوسط سهواً ورجع له بعد استقلاله لانه في هذا رجع من
فرض لسنة أم تبطل وهو الذي ينبغي كما قاله في ك لأن الركن المتلبس به هنا أقوى للاتفاق عليه من الركن المتلبس به هناك
الاختلاف في وجوب الفائحة في كل ركعة (قوله أعاد القراءة) في شرح شب وانظر ما حكم إعادة القراءة (أقول) الظاهر الاستحباب
لانه تقدم أن الافتتاح مندوب باتفاق اللقاني وعجم فان تركه أعادتها لم تبطل صلاته (قوله لزادة القراءة الخ) هذا يفيد أن القراءة
الزائدة الموجبة للسجود هي الأولى وبوافقه آخر العبارة لكن ينافية قوله لانه لا سبب له غير إعادة القراءة والفرق بينهما وبين من زاد
سورة في آخره أن تركهما غير متفق عليه فقد استحبهما بعض العلماء فلم تكن زيادتهما موجبة للسجود فان قلت إن من قدم السورة
على الفائحة بعيداً ولا سجود عليه مع أن زيادة القراءة موجودة أيضاً والجواب أن من قدم السورة لم يقدم شيئاً على غير جنسه بخلاف
الذي قدم القراءة على التكبير (أقول) والذي ينبغي أن يقال إن الموجب للسجود زيادة الركن القولي فلا يرد شيء (قوله وعن تقييد
الساجد الخ) يمكن أن يقال إن قوله غير المؤتم يتنازع فيه قوله سجد بعده ومجد قبله أي يقطع النظر عن قوله قبله

(قوله ولا سجود على المأموم) أي وأما المأموم فلا يسجد بسبب ترك التكبير خلف الإمام ولو تركه عمدًا لانه يحمل العمد ومن باب أولى لو كان الترك من إمام لا يرى السجود لنقص التكبير كالشافعي والحنفي فإذا سها شافعي عن جميع التكبير صحت صلاة المالك خلفه ولا سجود عليه لقول المصنف وسجد غير المأموم سواء أتى به المأموم أو تركه كتبه بعض شيوخنا (قوله ولا مضموم تناسيه) أي بل وكذلك متعمده يؤمر بالتكبير ثم يعيد القراءة ولكن لا يسجد هنا لانه لم يترك التكبير سهوا بل تركه عمدًا (أقول) ان إعادة القراءة إنما هي عمد وهو مطالب بها على كل حال فالمناسب صدور العبارة من أن الموجب (١٠١) القراءة الأولى التي وقعت سهوا (قوله لأجل قوله

ومجد الخ) أي لأن السجود إنما يكون للنسيان لا لعدم (قوله فانه يكبر على المشهور) ومقابله لابن وهب لا يكبر لفوات وقته لأجل سماع القراءة (قوله وأولى مدرك) أي فيتابعه فيما أدركه ثم يأتي بما فاته ولا يكبر ما فاته في خلال تكبير الإمام وانظروا أن الخلاف جار (قوله ويعد الاحرام من الست) أي الست التي تطلب منه في الثانية لان الأولى يفتتحها بسبع والثانية بخمس غير القيام فيصير بتكبيره ستة هذا في غير المسبوق وأما المسبوق فيأتي بخمس وتكبيره الاحرام فقد حصلت الستة وتسقط تكبيره القيام (قوله ويقضى سبعا) أي بالقيام (قوله ويقضى خسا) أي غير القيام (قوله وأجاب بعض عنه بما يغلم الخ) والجواب انه إنما كبر للقيام لأجل حصول عدد تكبير الرابعة باسقاط تكبيره الجلوس لأنها تتبع للإمام لموافقته (قوله وان فاتت قضى الخ) قال بعض فان لم يدركه الإمام في الأولى أو في الثانية لم أرنا سريحا قاله الشيخ سالم قال عجم الظاهر تكبيره سبعا بالاحرام ثم ان تبين انها الأولى قطا وان تبين أنها الثانية قضى الأولى بست

ويسجد الإمام والفد ترك التكبير كلا أو بعضا قبل السلام ولا يسجد على المأموم لأن إمامه يحمله عنه وكان يمكنه الاستغناء عن قوله غير المأموم بقوله فيما سبق ولا سهوا على مؤتم حالة القدوة وقوله وكبر على سبيل السنة ولا مضموم تناسيه وإنما اقتصر على النسيان لأجل قوله ومجد بعده (ص) ومدرك القراءة يكبر فذكر الثانية يكبر خسا ثم سبعا بالقيام (ش) يريد أن المأموم إذا جاء فوجد الإمام قد فرغ من التكبير وهو في القراءة فانه يكبر على المشهور خلفه الأمر فليس قضاء في صلب الإمام وأولى مدرك بعض التكبير ثم يكمل بعد فراغ الإمام ولما شمل قوله ومدرك القراءة يكبر مدرك الأولى والأمر فيه واضح من أنه يكبر سبعا بالاحرام ومدرك الثانية فيه خلاف بين مختار منه بقوله فذكر الثانية يكبر خسا غير تكبيره الاحرام اللغوي بناء على أن ما أدركه آخر صلته فتكبيره القيام ساقطة عنه ويعد الاحرام من الست ويقضى سبعا وعلى أن ما أدركه أول صلته يكبر سبعا ويقضى خسا ثم إذا قام لقضاء الأولى قضى سبعا بالقيام وهذا مشكل مع ما تقدم من أن من أدرك ركعة لا يقوم بتكبير وهذا قلتم يقوم به وأجاب بعض عنه بما يعلم من شرحنا الكبير (ص) وان فاتت قضى الأولى بست وهل غير القيام تأويلان (ش) أي وان فاتت الثانية برفع الإمام من ركوعها كبر الاحرام وجلس ولا يقطع خلافا لابن وهب ثم بعد سلام الإمام قام وقضى الركعة الأولى بست تكبيرات لكن اختلف هل يقوم بتكبير كما يفعل كل من أدرك تشهد الإمام وعليه فيكون التكبير سبعا وهو فهم ابن رشد وابن راشد وسند أولايكبر بل يقوم من غير تكبير ويأتي بست تكبيرات فقط ويعتد بالتكبير التي كبرها قبل جلوسه فلا يعيدها وهو فهم عبد الحق قال في توضحه ولعل الفرق بين هذا وبين من جلس في تشهد الفريضة أنه إذا قام هنا كبر لا يعيد فلم يخل ابتداء قيامه من تكبير بخلافه في الفريضة فانه مبتدئ فيها بالقيام ولا بد ان ابتداء القيام في الصلاة من تكبير فاستحب له التكبير للقيام انتهى وحذف المؤلف هذا التأويل لدلالة قوله تأويلان عليه فلا يعترض بقول ابن غازي ظاهر كلام المؤلف أن تكبيره القيام موجودة وإنما التأويلان هل هي معدودة من الست أولا وليس كذلك بل التأويلان في وجودها كما في التوضيح ولما فرغ من كيفية الصلاة شرع في مندوبات العيدين فقال (ص) ونبأ حيا عليه غسل وبعد الصبح وتطيب وتزين وان لغير مصل ومشى في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حيثئذ لأقله وصحح خلافه وجهه وهل لمحى الإمام أو لقيامه الصلاة تأويلان (ش) يعني أن من مندوبات العيد حيا عليه عدى الفطر والنحر لغير من أحيا ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب وفي لفظ من أحيا الليالي الأربع وحبته الجنة ليلة العروبة

ويجوز فيه ما يأتي ولا يحتسب بما كبره حين دخوله الاحتياط (قوله ويعتد بالتكبير) أي التي هي تكبيره الاحرام (قوله فلا يعترض) الاعتراض بشوجه على كل حال أي إذا علمت ما قررناه من انه في الأولى يكبر للقيام دون الثانية (قوله وغسل) ومبدأ وقته السندس الأخير (قوله وان لغير مصل) كتب والد عب ينبغي أن يرجع للاحياء أيضا (قوله ومشى) والخالف الأولى فقط بدون كراهة لأن يشق عليه لعله ونحوها (قوله وصحح خلافه) ولو خرج قبل الفجر عند بعضهم (قوله وجهه) ولا يرفع صوته حتى يعقره فانه بدعة (قوله لمحى الإمام) قيل لحل اجتماع الناس بالمصلى وقيل لظهوره لهم ولو قبل دخوله والأولى أقوى (قوله ليلة العروبة الخ) هي ليلة الجمعة

من الاعراب وهو الحسن (قوله والمراد باليوم الزمن الخ) أي الزمن الشامل لتلك المواضع الثلاثة لانه يحصل له التكبير فيها كما أفاده محشى نت ولا يخفى أن هذا أحسن مما قبله الذي هو قوله عند التزوع ولا في القيامة لكونه لم يذكر فيه حالة القبر وقيل لم يمت قلبه يجب الدنيا حتى تصدده عن الآخرة وعليه فالمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحسب الدنيا (قوله والاحياء يحصل بعظم الليل على الاظهر) هكذا استظهره ابن الفرات ومقابله أنه يحصل بساعة ونحوه للتزوي في الآخرة وقيل يحصل بحصول صلاة العشاء والصبح في جماعة (قوله بالصلاة والذكر) ويدخل قراءة القرآن بل هو أعظم (قوله على المشهور) ومقابله أنه سنة واقتصر عليه ابن الحاجب (قوله ونحوه) كخلق عانة الفاكهاني والمراد بها الشعر الذي فوق ذكرك الرجل وحواليه وحول فرج المرأة وعن ابن شريح انها الشعر النابت حول حلقة الدبر ابن ناجي عز غير واحد كالفاكهاني الخلاف للعلماء في جواز خلق حلقة الدبر ولا أعرفه منصوصا في المذهب (قوله والغسل) بل ولا احياء كما تقدم (قوله يستحب كونه وتران أمكن الخ) ظاهره أن الأمرين مستحب واحد وفي رواية أخرى تقديم الرطب لان في رواية أحمد والترمذي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر على رطبات فتمرات فان لم يكن حسا حسات من ماء وانظر هل تقيد (١٠٣) الرواية الثانية التي فيها تقديم الرطب بكونه وترأولا وعلى الاول هل هو مستحب واحد

وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر ومعنى عدم موت قلبه عدم تحييره عند التزوع ولا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت التزوع وزمن القبر ويوم القيامة والاحياء يحصل بعظم الليل على الاظهر بالصلاة والذكر ومنها الغسل على المشهور ويستحب كونه بعد صلاة الصبح فان اغتسل قبل ذلك ولو ليلاته هذه الفضيلة وحصل فضيلة الغسل ووقته وقت اذان الصبح الاول ولا يشترط فيه الاتصال لانه مستحب ومنها التطيب والتزين بالتياب الجسدية وتحسين هيئته من قص شارب ونحوه لأنه من كمال التطيب بل لا يظهر له فائدة اذا كان البدن دنسا وهذا في حق غير النساء أما النساء اذا خرجن وان كن عجايز فلا يتطيبن ولا يتزينن خوفا لافتنان بهن ثم ان المبالغة راجعة للتطيب والتزين والغسل ومنها المشي في ذهابه للعيد ما لم يشق عليه لافي رجوعه من المصلي لفراغ العبادة ويستحب رجوعه من طريق غير التي أتى للمصلي منها لانه هو الطريق يقين له بذلك ولا فرق بين الامام والمأموم ومنها فطره في عيد الفطر قبل الذهاب للمصلي ويستحب كونه بقر وتران أمكن ليقارن أكله اخراج زكاة فطره المأمومين باخراجها قبل صلاة العيد ومنها تأخير الفطر في عيد النحر ليكون أول طعامه من لحم قربته ومنها خروج المصلي غير الامام لصلاة العيد بعد طلوع الشمس لمن قرب منزله والاقبلها بقدر ما يكون وصوله المصلي قبل الامام قاله اللخمي ثم لو قال المؤلف وبعد الشمس بالاول كان أحسن لانه مندوب ثان واذا خرج بعد طلوع الشمس استحبه التكبير لان خرج قبل الطلوع لبعده منزله ونحوه فيؤخر التكبير الى أن تطلع الشمس على مذهب المدونة لانه ذكر شرع للصلاة فلا يثبني به الا في وقتها كالأذان ولما كان في المبسوط يكبر من انصراف صلاة

كما ذكرنا في الرواية التي اقتصر فيها على النحر وهو الظاهر أم لا أنظر والذي أقوله أن الظاهر ان كل واحد منهما مندوب فكونه بتمر مندوب وكونه وترأ مندوب آخر (قوله ليكون أول طعامه من لحم قربته) أي أول مطعمه أي ما كوله من لحم قربته لخبر الدارقطني أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم النحر حتى يرجع ليا كل من كبد أخصيته وهل ذلك لان الكبد أيسر من غيره أي أسرع نضجا من غيره أو تفاؤلا كما جاء ان أول ما يأكل أهل الجنة عند دخولها كبد النور الذي عليه الارض فيذهب ذلك عنهم مرارة الموت كذا قال نت والصواب الخواتم كما ذكره أبو الحسن وفي

الحديث نزل أهل الجنة زيادة كبد ثور والنزول بضم النون والراي طعام النزول الذي يهيا كذا في ك ثم قال الصبح وهذا ظاهر فمن يضحى كما يدل عليه التعليل المذكور وأما من لا يضحى فهل هو كذلك وهو الظاهر حفظا لفعله صلى الله عليه وسلم من الترك إشارة عجم (قوله غير الامام) أي وأما الامام فينبغي أن يؤخر خروجه عن خروج المأمومين اذا كان منزله قريباً من المصلي فيؤخر حتى ترتفع الشمس وتحمل النافلة أو قبل ذلك قليلا لان كان ذلك أرفق بالناس لانه ينبغي للمأمومين أن ينتظروه في المصلي ولا ينبغي له أن ينتظر أحدا بل اذا وصل صلى وان كان منزله بعيداً منها أمر بالخروج بقدر ما اذا وصل أقيمت الصلاة (قوله لانه مندوب ثان) أي فانه خروج لصلاة العيد والصحراء مندوب لان كونه في الصحراء مندوب ووسيلة المندوب مندوبة (قوله استحبه التكبير) أي فرادى وخلاصته أن كل واحد يكبر في الطريق على حدته لاجتماعه فانه بدعة كما في نت وأما في المصلي فقال ابن ناجي افرقت الناس بالقيصر وان فرقتين بمحض أبي عمران القاسمي وأبي بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت احداهما من التكبير سكنت وأجابت الاخرى بمثل ذلك فستلا عن ذلك فقال انه حسن واستمر العمل عندنا على ذلك باقر بنية بمحض غير واحد من كبار الشيوخ (قوله لانه ذكر شرع للصلاة) فيه أنه ليس وقت صلاة الا أن يقال وقت صلاة في الجملة نظر المذهب الشافعي ولك أن تقول هذا مما يقوى ما يجنبناه سابقا (قوله ولما كان في المبسوط الخ) هو الذي أشار له المصنف بقوله وصح خلافة كما أفاده الخطاب

(قوله تحقيقا للشبه بأهل المشعر) الحرام لانهم يكبرون عنده لا سفار ويدعون لقوله تعالى فاذا كروا لله عند المشعر الحرام (قوله وفي حينئذ الخ) فيه تسامح لانه لا ضمير فيه (قوله غير النساء) أي فالمرأة تسمع نفسها فقط (قوله وفوق ذلك قليلا) أي فلا يرفع صوته حتى يعقره فانه بدعة ويخرج عن حد السمعت والوقار (قوله حتى يقوم للصلاة) أي حتى يدخل في الصلاة كذا فسر عجم واعترضه نحشي نت بأن الموافق لابن الحاجب والجواهر وغيرهما أن القول الثاني يقول بقطع بمحاول الامام محل صلاته وان لم يدخل في الصلاة والقول الاول بقطع بمحاولة محل اجتماع الناس (قوله جاز وكان صوابا) ظاهره أن فيه الثواب فيكون قوله جاز أي أذن فيه فله الاجر ويظهر حينئذ أن كلام من ذبح الامام وذبح غيره مندوب إلا أن الامام أكد (قوله وهذا في الامصار الكبار) أي قول المصنف ونحوه الخ في الامصار الكبار (قوله وأما القرى الصغار) المناسب أن يقول (١٠٣) وأما غيرها من الامصار غير الكبار والقرى

مطلقا والظاهر أنه أراد بالامصار الكبار ما لم يعلم من ذبحه في البلد ذبحه وأراد بالقرى الصغار ما يعلم من ذبحه ذبحه (قوله والصغراء) مرادف (قوله بدعة) أي مكروهة (قوله لا تتفاضل الخ) علة لقوله ولا للفضل (قوله لا تتفاضل الخ) أي لانه مقطوع بقبليته ومسجده أفضل من مسجد مكة (قوله ستون للطائفتين) ظاهره أنه يقسم على جميعهم ويحتمل أنه ينزل على كل واحد ستون رجة وهكذا يقال فيما بعد ويقويه حديث أنه ينزل على كل متصاخين مائة رجة تسعون للبادي وعشرة للآخر فأفاده شب في شرحه وبعبارة أخرى أي تقسم على جميع الطائفتين وان اختلف قدر طواف كل ستون هذا هو المتبادر واحتمال أنه ينزل على كل واحد ستون وأربعون وعشرون بعيد من لفظه (أقول) الظاهر أن ذلك كناية عن كتب حسنة للطائفتين والمصلين والمشاهد (قوله من الحيض) جمع حائض كرا كع

الصحيح ابن عبد السلام وهو الاول لاسيما في الاضحية تحقيقا للشبه بأهل المشعر فالضمير في فيه للخروج في الفطر والاضحية وفي حينئذ لطلوع الشمس وفي خلافه لعدم التكبير للخارج قبل طلوع الشمس أي وصحح خلاف مذهب المدونة من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لكل أحد غير النساء بقدر ما يسمع نفسه ومن يليه وفوق ذلك قليلا اظهارا للشعيرة وبذلك خالف تكبير الصلاة واختلف هل يستمر تكبير من المصلي لمجيء الامام اليها فيقطع حينئذ وهو فهم ابن يونس أو يستمر يكبر ولو جاء الى المصلي حتى يقوم للصلاة وهو فهم اللخمي وأويلان (ص) ونحوه أضحيته بالمصلي (ش) فيها استحباب مالك للامام أن يخرج أضحيته في ذبحها أو ينحرها في المصلي يبرزها للناس اذا فرغ من خطبته ولو أن غير الامام ذبح أضحيته في المصلي بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا وقد فعله ابن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الامصار الكبار وأما القرى الصغار فليس عليه ذلك لان الناس يعلمون ذبحها ولو لم ينحرها انتهى أي ليس عليه على جهة الاستحباب (ص) وابقاها به الا بمكة (ش) أي يستحب ايقاع العيد بالمصلي ولو بالمدينة والمراد بالمصلي القضاء والصغراء وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا خلفاء بعده هذا في غير مكة وأما من في مكة فالأفضل أن توقع في المسجد لا للقطع بالقبلة ولا للفضل لا تتفاضل بمسجد المدينة بل لمشاهدة الكعبة وهي عبادة مفقودة في غيرها الخ ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجة ستون للطائفتين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين اليه وانما استحباب في غير مكة البروز الى المصلي لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك حتى النساء من الحيض وربات الخدور فقالت احداهن يا رسول الله احدا أنا لا يكون لها جلباب قال تعبيرها اختها من جلبابها يشهدن الخير ودعوة المسلمين ونحوه باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال ولبعدهن عن الرجال لما فرغ من خطبته وصلاته جاء اليهن فوعظهن وذكرهن فلو كن قريبا لسمعن الخطبة والمسجد ولو كبر يقع الحصر فيه وفي أبوابه بين الرجال والنساء دخولا وخروجا فتوقع الفتنة في مواضع العبادات (ص) ورفع يديه في أولاه فقط (ش) الضمير فيهما عائد على المصلي ومراده أنه يستحب للمصلي أن يرفع يديه في التكبيرة الاولى وهي تكبيرة الاحرام وأما في غيرها فاما أن يكون خلاف الاول

وركع أقامه المصباح والمراد الحائض بالفعل لا من بلغت سن الحيض ولم تحض كما توهمه بعض الناس لان ما قلناه هو الذي في كتب الحديث والاولى أن يقول حتى الحيض وربات الخدور من النساء (قوله الخدور) جمع خدر وهو ستر يكون في ناحية البيت تفعد البكر ورأه (قوله جلباب) قيل المراد به الجذير أي تعبيرها من ثيابها ما لا يحتاج اليه وقيل المراد تشر كهامعها في لباس التوب الذي عليها وهذا ينبنى على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وموحدين بينهما ألف قيل هي المقنعة أو الخمار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الازار وقيل المحفة وقيل القميص (قوله ونحوه باعدوا) معطوف على قوله لا أمره (قوله والمسجد ولو كبر الخ) جواب عما يقال المباحة يمكن وجودها في المساجد الكبار فلا ينتج هذا الحديث طلب الصلاة في الصغراء (قوله فائنة) قال في المدخل ابن حبيب ان لم يستطيعوا الخروج الى المصلي لمطراً وغيره صلوا في المسجد الجامع على سنة العيد في المصلي قال مالك ولا يصلي بموضعين في مصر خلافا للشافعي (قوله ورفع يديه في أولاه) لا ينبغي أن في إطلاق أولاه على تكبيرة الاحرام مجاز علاقته بالمجاورة

(قوله ونحوهما من قصر المفضل) زاد في ذلك أن الكافي فعله عليه الصلاة والسلام اه فأراد بالقصر ما عدا الطوال فيشمل المتوسط (أقول) ويظهر من الاقتصار على سج والشمس آكديةتهما على غيرهما فتدبر (قوله وخطبتان كالجمعة) ابن حبيب يذكر في خطبة الفطر الفطرة وفي الاضحية الضحية وما يتعلق بها ويتمادي اذا أحدث فيهما أو قبلهما بعد الصلاة ولا يختلف واحد بعضهم الجالس بين الخطبتين بقدر الجالس بين السجدين وهل يتخذ لهما منبر قولان (أقول) وظاهره أنه يسن الجالس في أولهما ما وفي وسطهما كما تقدم مع أن الخطبة في حد ذاتها (١٠٤) مندوب راعى الظاهر أنهما مندوبان (قوله ومن الجهر بهما) أي فامرارهما

كعدمهما وانظر هل يندب قيامه لهما أم لا (قوله أي وندب استماعهما والاصغاء) أي فمن كان يتغافل لم يأت بالمستحب (قوله وليس من تكلم فيهما) أفاد محشي تب بالنقل أن الكلام فيها كالكلام في خطبة الجمعة وإن هذا هو المعتمد خلاف ما قاله عجم وغيره وما قاله ذلك المحشي ظاهر من النص الذي ذكره رحمه الله تعالى (قوله أي وندب استقبال الامام) أي ذاته ولا يكفي بجهته (قوله لانهم ليسوا منتظرين الصلاة) أي حتى يفرق بين الصف الاول وغيره (قوله أساء) أي ارتكب مكرها (قوله كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة) قد تقدم أنه بالعرف أو بالخروج من المسجد (قوله وذكره المسواق) مقتصر عليه أي فيكون هو الراجح فيقول على أن البعدية سنة والاعادة مستحبة (قوله بالأحد الخ) أي خلاف الاعم ذلك وندب لتبعيه تكبيرهم تكبيره ففي الرسالة ويكبرون أي سرًا تكبير الامام (قوله واقامة من لم يؤمر بها) في ذلك وندب لسيد العباد ذنبه فيها (قوله وهل في جماعة) القولان في كل من المستثنين والقول الاول

أو مكرها (ص) وقراءتها بسج والشمس (ش) أي وندب قراءة صلاة العيدين بعد الفاتحة بسج اسم ربك الأعلى والشمس ونحوهما من قصر المفضل (ص) وخطبتان كالجمعة (ش) أي وندب خطبتان كالجمعة في الصف من الجالس في أولهما وفي وسطهما وتقصيرهما ومن الجهر بهما ونحو ذلك قال بعض وانظر هل هما مندوب واحد أو كل واحدة مندوب مستقلة انتهى (ص) وسماعهما (ش) أي وندب استماعهما والاصغاء لهما وإن كان لا يسمعهما ولو عبر بالاستماع لكان أولى لان السماع ليس من قدرته وليس من تكلم فيهما مكن تكلم في خطبة الجمعة (ص) واستقباله (ش) أي وندب استقبال الامام في الخطبتين من في الصف الاول وغيره لانهم ليسوا منتظرين صلاة بخلاف الجمعة (ص) وبعديتها (ش) أي ويندب أن تكون الخطبتان بعد الصلاة فلا يبدأ بالخطبتين أعادهما استحبابا فان لم يفعل أساء وأجر أنه صلته لأن الخطبة ليست شرطاً في صحة الصلاة واليه أشار بقوله (ص) وأعيد تأييداً (ش) أي إن قرب والظاهر أن القرب هنا كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة وهذا على أن قوله وبعديتها من المستحب كما هو ظاهر كلام المؤلف وأما على أنه سنة وهو ما اقتصر عليه ابن عرفة وذكره المواق مقتصر عليه فيكون أعادتهما سنة كما هو الأصل في نحو هذا ولكن رأيت في ابن بشير التصريح باستحباب الاعادة وهو لا يخالف سنة بعديتها كما في أقامتهما من فاتته كما أشاره (هـ) في شرحه (ص) واستفتاح بتكبير وتخليلهما به بالأحد (ش) أي وندب استفتاح الخطبتين وتخليلهما بالتكبير بالأحد في الاستفتاح بسبع والتخليل بثلاث بخلاف خطبة الجمعة فإن افتتاحها وتخليلها بالتحميد وسماي أن خطبة الاستسقاء تكون بالاستغفار (ص) واقامة من لم يؤمر بها أو فاتته (ش) أي بأنه يستحب لمن لم يؤمر بالجمعة وجوباً أو فاتته صلاة العيد مع الامام أن يصلحها وهل في جماعة أو أفذاذا قولان فمن أمر بالجمعة وجوباً أمر بالعيد سنة ومن لم يؤمر بها وجوباً أمر بالعيد استحباباً والضمير في بهما عائداً على الجمعة من قوله للمأمور بالجمعة لا على العيد ثم إنه يستثنى من قوله واقامة من لم يؤمر بها الحاج فانهم لا يؤمرون باقامتها لا بدوا ولا سنة (ص) وتكبيرها ثلثين أو خمسة عشر مرة وسجودها بالعيد من ظهر يوم النحر لا نافله ومقتضية فيها مطلقاً (ش) أي ويندب لكل مصل ولو امرأة أو مسافراً أو أهلاً بادية صلى في جماعة أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة وقتية أولها صلاة الظهر من يوم النحر وآخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق على المشهور ولا فائنة ولومن أيام التشريق ولا نافله ولو تابعة للفرص وإذا ترتب على المصلي للفرص سجود بعدى فإنه يقع التكبير المذكور عقب السجود المذكور

صححه في ذلك ثم إن في تعبيره بالاقامة إشارة إلى أن غير المأمور بالجمعة لا يؤمر بالخروج إليها قال فيها ولا تجب فقوله صلاة العيد على النساء والعبيد ولا يؤمرون بالخروج إليها اه فلو حضر أحد من لم يؤمر بها صلى مع الامام في المدونة عقب ما تقدم ومن حضرها منهم لم ينصرف الا بصلاة الامام اه (قوله لا على العيد) ويحتمل أن يعود على العيد (قوله ثم إنه يستثنى الخ) وأما أهل منى غير الحاج فلا يقيمونها جماعة كذا في شب أي ويقيمونها أفذاذا (قوله لا نافله الخ) في شرح شب ظاهر كلام الشارح الكراهة وكذا يقال في قوله ومقتضية اه (قوله فيها مطلقاً) وأخرى لو قضى فائنة أيام التشريق في غيرها (قوله ولو امرأة) ولو صبياً كما في الزهني والمرأة تسمع نفسها فقط والرجل يسمع نفسه ومن يليه (قوله على المشهور الخ) ومقابلته ما نقله ابن بشير من أنه يكبر

عقب ست عشرة مكتوبة يختتم بظهر اليوم الرابع (قوله وكبرنا سيه ان قرب) في ك ولا يؤمر بالرجوع الى الله وضعه الذي صلى فيه اه (قوله وفي الامهات) هي أربع المدونة والموازية والعينية والواضحة والمدونة لسحنون والعينية للعنبي والموازية لمحمد بن المواز والواضحة لابن حبيب (قوله ولقطه الخ) قال في ك وجد عندى مانصه ولقطه الا تيان به هذا اللفظ مستحب والتكبير يدر الصلوات في حد ذاته مستحب (قوله المرة بعد المرة) في العبارة حذف أى بأن يقولها المرة بعد المرة فيقول الله أكبر ثلاثاً ثم يعيدها مرة أخرى فقط كما تدل عليه عبارة ك فليس قوله المرة نظراً للتكرير (١٠٥) والا اقتضى أنه لا يكتفى في العهدة الا

اذا قال الله أكبر تسبعا وأراد بالسنهوري على (قوله لكن اعترضه ق) أى بأنه لا يعرف من نص عليه (قوله والمذهب الاول) اشارة الى أن قول المصنف فحسن معناه أحسن اذ لو بقي على حقيقة لما حصل منافاة ولما صح قوله والمذهب الاول والحاصل أن الذي يفيد النقل كافي ك أنه وقع اختلاف في أصل التكبير في المدونة ما يفيد أنه الله أكبر ثلاثاً وفي غيرهما ما يفيد أن أفضلها ما أشار اليه المصنف بقوله وان قال الخ اه فيكون المصنف أشار لقولين (قوله وكبره تنقل) (فرع) المصلى ليس لها حكم المسجد فيجوز المكث بها للجنب ونحوه هكذا نقل عن ابن عرفة (قوله المعروف كراهة التنفل في الصلوات) ومقابله ما نقله بهرام عن ابن حبيب من اجازة ذلك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أى ان عدم كراهة التنفل في المسجد مذهب المدونة كما أفاده بهرام ومقابله ما قاله ابن حبيب من أنه يكره كالمصلى وأجاز في رواية ابن وهب وأشهب بعدها لا قبلها وقيل بالعكس اه المقصود من بهرام الا أن نقله عن ابن حبيب

فقوله وتكبيره أى المصلى كان ممن يؤمر بصلاة العيّد أم لا وقوله اثر بكسر الهمزة أى عقب يقتضى أنه يكبر قبل التسبيح وقبل قراءة آية الكرسي وهو كذلك وقوله وسجودها الخ عطف على خمس عشرة أى واثر سجودها البعدى وقوله لا نافلة عطف على خمس لا على عشرة ولا على فريضة لغساق المعنى (ص) وكبرنا سيه ان قرب (ش) لا مفهوم لناسيه وكذا امتعمده كما استظهره بعض لقول الجلاب من ترك التكبير خلف الصلوات أيام التشريق كبر ان كان قريباً انتهى والقرب هنا كالقرب المتقدم في البناء كما ذكره سند وأشار بقوله (والثامن تركه امامه) لقول المدونة وان سها عنه الامام كبر المأموم انتهى وأولى ان تمتد الامام تركه ولم يعلم من كلام المؤلف والمدونة هل ينبيه الامام أم لا وفي الامهات وأما لو لم يتنبه الامام فانهم ينبهونه بالكلام لا بالتسبيح لانهم خرجوا من الصلاة (ص) ولنظنه وهو الله أكبر ثلاثاً (ش) ظاهره انه يخرج من عهدة الطلب بقوله الله أكبر الله أكبر وان لم يعده هذه الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر ما نقله المواق والحديث وعليه جهور الشراح وذكر السنهوري ما يفيد أنه انما يخرج من عهدة الطلب بتكرير هذه الثلاثة المرة بعد المرة لكن اعترضه ق (ص) وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فحسن (ش) هذا في مختصر ابن عبيد الحكم والمذهب الاول وقوله ثم تكبيرتين يريد وتكون التكبيرات الثلاثة معطوفة على التهيئة بالواو وهذا لا يظهر من كلام ح (ص) وكبره تنقل بعلى قبلها وبعدها لا يسجد فيهما (ش) المعروف كراهة التنفل بالصلاة أى المصلى للامام والمأموم قبل الصلاة وبعدها لعدم ورود ذلك فان صليت العيّد في المسجد فلا يكره التنفل فيه لا قبل الصلاة ولا بعدها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك أن الخروج لصلاة العيّد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر فكما لا يصلى بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك لا يصلى قبل صلاة العيّد نافلة غيرهما هذا وجه كراهة التنفل بالمصلى قبلها وأما وجه كراهة فيها بعدها فخشية أن يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها خلف الامام غير المعصوم ولا يقال كل من هذين يجري في التنفل قبلها وبعدها في المسجد مع أنه لا يكره ذلك فيه لا نأقول لان سلم ذلك اذا المسجد يطلب تحيته ولو في وقت النهي عند جمع من العلماء وأما جوازها بعدها في المسجد فلانه ينذر حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد فتأمل

(١٤ - خشي ثاني) الكراهة هنا بنا في ما تقدم (قوله الخروج لصلاة العيّد) أى في الصلوات (قوله لا نأقول لان سلم ذلك) فيه شئ لان التعليق موجوداً ما قاله من أن التحية تطلب ولو في وقت النهي فليس بشئ على أنا نقول ان قوله الخروج لصلاة العيّد معناه أى في الصلوات فلا يتأني في المسجد (٣) (قوله لان الخروج لصلاة العيّد) أى للصلاة (فصل صلاة الكسوف) (قوله مبين للعلوم والجهول) لا يخفى أنهم اذا كانوا مبينين للعلوم يكون كسفاً بمعنى انكسفاً واذا كانوا قول المحشي قوله لان الخروج الخ كأنه يرجوع منه لقول الشرح ووجه ذلك أن الخروج الخ اه صحيح (٣)

مبين للفعول يكون الفاعل بما ذلك هو الله تعالى والاصل كسفهم الله تعالى أي غيرهما فظهر أن كسف يأتي لازما ومتعديا كما أفاده المختار (قوله وان لم يردى) المناسب حذف اللام والتقدير من لأمر الصلاة هذا اذا كان بلديا بل وان عموديا (قوله لم يجتسره) ظاهره وان لم يكن لادراك أمر أي بان كان لمجرد قطع المسافة كما في المواق أو يقيد بان يجتد لادراك أمر كما يفيد شرح الرسالة والسنهوري وتنت حيث قال لأن ذلك يقوت عليه مصلحة ما جدد السير لاجله ومفاد عب انه الراجح وهذا الثاني هو الظاهر فنقول فقوله لم يجتسره كأن جدد قطع مسافة لا لادراك أمر يخاف فواته في المفهوم تفصيل (قوله لكسوف الشمس) أي ذهاب ضوئها كله أو بعضه إلا أن يقل جدا بحيث لا يدركه (١٠٦) الأهل المعرفة بذلك فلا يصلي له (قوله ركعتان) أي صلاة ركعتين (قوله بزيادة

قيامين) أي مع زيادة الخ وهذه الزيادة سنة مؤكدة لأن سند انص على انه اذا ترك القيام أو الركوع الزائد سهوا وسجد قبل السلام وأما القيام والركوع الاصل فهو فرض فلا يجبر بالسجود (قوله والمشهور كما قال انه سنة عين) ومقابلته يجب على من يجب عليه الجمعة (قوله على المشهور) ومقابلته قول ابن حبيب الجماعة شرط فيها (قوله وهذا مما يستغرب) لا غرابة لان الصبيان لصغرهم وعدم ارتكابهم للخطاات يرجى قبول دعائهم أكثر من غيرهم فقوله والفرق الخ هذا يدفع الاستغراب (قوله رهب) بفتح الهاء أي خوف (قوله لحدوث آية من آيات الله الخ) أي لاجل الخ ولذلك قيل سبب كسوف الشمس ان الله تعالى اذا أراد ان يخوف عباده حبس عنهم ضوء الشمس ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينته زرع ولم يحف (قوله فيؤمر بها بالدعاء العمودي) المناسب أن يقول فيؤمر بها الصبي لكونه لما كان غير مكلف يرجى قبول دعائه قال

ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه كان أولى بالكسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس وخسف القمر (ص) سن وان لم يردى ومسافر لم يجتسره الكسوف الشمس ركعتان سرا بزيادة قيامين وركوعين (ش) ابتداء المؤلف ببيان حكم صلاة كسوف الشمس والمشهور كما قال انه سنة أي عين مخاطب بها النساء والعبيد المكلفون والصبي الذي يعقل الصلاة وساكن البادية والمسافر الذي لم يجتسره وصفته ركعتان في كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما يأتي يقرأ فيهما سرا على المشهور اذا خطبة لها وعن مالك جهر او استخسسه اللخمي ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لئلا يسأم الناس انتهى وعلى المشهور يتأكد ندب الاسرار فيهما كما كندب الجهر في الوتر وليس من شرطها الجماعة على المشهور بل هي مستحبة قوله سن أي سنة عين حتى في حق الصبي الذي يؤمر بالصلاة كما هو مفاد كلام ابن عرفة وغيره وهذا مما يستغرب وهو أن الصبي يؤمر بالصلاة الخمس ندبا ويؤمر بالكسوف استثناء لو قال المؤلف سن لأمر الصلاة وان مسافر لم يجتسره لكان أحسن والفرق بينها وبين صلاة العيد التي لا يخاطب بها الا من يخاطب بالجمعة أن صلاة الكسوف صلاة رهب لحدوث آية من آيات الله فيؤمر بها بالدعاء العمودي وغيره بخلاف صلاة العيد فانها صلاة شكر يتجملون فيها بالثياب ويقصدون المباهاة (ص) ور كعتان ركعتان لخسوف قمر كالنوافل جهر ابلاجع (ش) يعني أن حكم صلاة خسوف القمر السننية على ما صرح به اللخمي وشهره ابن عطاء الله في البيان والتقريب واقتصر عليه المؤلف هنا وانما قال ركعتان ركعتان مكررا لانه لو اقتصر على لفظ واحد من ذلك لأوهم أنها ركعتان فقط وليس كذلك فذكر أنها تصلى كذلك حتى تتجلى وظاهره أن السنة لا تحصل بصلاة ركعتين فقط ولكن النقل يفيد حصولها بصلاة ركعتين فقط سند ووقت الليل كله فان طلع مكسوف ابدى بالمغرب وان كسف عند الفجر لم يصلوا وكذا لو خسف نهارا فلم يصلوا حتى غاب بليل خلافا للشافعي فيهما ويكره الجمع لها فلمها في البيوت فقوله ور كعتان فاعل فعل محذوف أي وسن ركعتان كما هو ظاهره أو ونذر كعتان لخسوف قمر وهو الصحيح وما شهره ابن عطاء الله من سنيتها ضعيف والجملة معطوفة على الجملة الاولى أو مستأنفة وكانوا قل حال (ص) ونذر بالمسجد (ش) هذا راجع لكسوف الشمس وكان الاولى أن يتم الكلام على كسوف الشمس ثم يأتي بخسوف القمر كما فعل أهل المذهب ولا نكتة فيما فعله والمعنى أنه يستحب في صلاة كسوف الشمس أن تفعل في

في ذلك وظاهر ما تقدم أن كلام من الصبي والعبد مخاطب بها ولم يأذن وليه (قوله لخسوف قمر) أي ذهاب المسجد ضوئه أو بعضه إلا أن يقل جدا (قوله كالنوافل) أي الليلية بقيام واحد وركوع واحد في كل ركعة قال القاني وقوله كالنوافل يعني عن قوله جهر ابلاجع ومقصوده التصريح بالاحكام وظاهر قول مالك عدم انتقارها لنية تخصها كسائر النوافل بخلاف خسوف الشمس فتقتل لنية مخصوصة (قوله حتى تتجلى) أي فقول المصنف ور كعتان ركعتان أي ور كعتان وهكذا فليس القصد خصوص الاربع (قوله ولكن النقل يفيد الخ) أي وكلام المصنف مخالف للنقل وأحسب بأن أصل السنة أو الندبة يحصل بركعتين وهذا لا ينافي بطلب زائد كصلاة الضحى فان أصلها يحصل بركعتين مع انها أكثر من ذلك لأن أكثرها ثمان (قوله أي وسن ركعتان) لا حاجة لذلك بل يعطف على ما تقدم من قوله ركعتان على انه يلزم عليه حذف الفعل في غير المواضع المعروفة فالاحسن انه على المعتمد يجعل قوله ركعتان مبتدأ وقوله كالنوافل خبرا أي حكما وكيفية (قوله ولا نكتة فيما فعله) يحسب بأن فيه نكتة وهو اجتماع الحكيم في

موضع واحد (قوله تظر الفعل) أي نظر الفعل المقدّر الذي يضاف إليها ويسند فقوله أي ونذب فعلها أي فعل صلاة الكسوف والمناسب للفظ المصنف أن يقول تظر الفعلها والتقدير ونذب فعلها ما بقي أن الفعل المضاف بمعنى الإيقاع وكأنه قال ونذب إيقاعهم بالمسجد فإذن الإيقاع أمر اعتباري محض لا يتعلق به النذب ولا غيره والجواب كما أفاده ابن قاسم على المحلى أنه يجوز أن يسند الحكم للعنى المصدرى لأنه سبب (قوله الشيخ وهذا إذا وقعت الخ) أراد به المصنف رحمه الله تعالى لأن هذا كلامه في توضيحه كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله ولا ينادى الصلاة الخ) أي يكره (قوله وهو قول الشافعي) وهو الراجح لأنه أقوى المدرك (قوله ثم موالياتها الخ) ولا يرد عليه أنه يقتضى أن يكون القيام الثاني أطول من الأول مع أن النص نذب كون كل قيام أقصر مما قبله لأن سورة النساء مع اسراع قراءتها يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران مع الترتيل كما قال بعض الشراح (١٠٧) ويحتمل أن يقال المندوب تقصير الركعة الثانية عن الأولى والنساء والمائدة أقصر

من البقرة وآل عمران لكنه خلاف الظاهر (قوله يعنى أنه يندب الخ) انما قدر نحو كما قال بعض الشراح لأن ظاهر المصنف أن النذب لا يحصل إلا بقراءة البقرة ثم موالياتها وليس كذلك بل مذهب المدونة والرسالة أنه إذا قرأ قدرها من غيرها أتى بالمطوّل إلا أنه خلاف ما ذكره في كونه ونصه وجد عندى مانصه وإذا حملنا النحوى قول المدونة يقوم قياما طويلا نحو ما من سورة البقرة على الشئ نفسه كما قاله ابن عرفة في كلام الرسالة المتقدمة فلا يحتاج في كلام المؤلف هنا إلى تقدير وإن قراءة ما ذكر من السورة هو الأولى كما هو ظاهر ولا اعتراض حينئذ (قوله تسن فيه القراءة) ٢ عليهما القولين أن تطويل القراءة سنة وأما على المعتمد من أنه مندوب فلا (قوله أي ونذب الوعظ الخ) أي فينبذ كرههم بالعواقب وبأمرهم بالصيام والصلاة والصدقة والعنف ونحو ذلك (قوله إذا ورد بعد الآيات

المسجد وانما ذكر الضمير نظر إلى الفعل أي ونذب فعلها في المسجد مخافة أن تخلى قبل الاتيان إلى المصلى وقال ابن حبيب إن شأؤا فعلوها في المصلى أو في المسجد الشيخ وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحب فاما القذفه أن يفعلها في بيته ولا أذان لها ولا إقامة لاهم من خواص الفرض ابن عمر ولا يقال الصلاة جامعة ابن ناجي نقل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام بعث مناديا ينادى الصلاة جامعة ويكبر في افتتاحه كالتكبير في سائر الصلوات (ص) وقراءة البقرة ثم موالياتها في القيامات (ش) يعنى أنه يندب أن يقرأ بنحو سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى ثم ينحوي موالياتها وهي آل عمران والنساء والمائدة في القيامات الثلاثة الباقية بعد قراءة الفاتحة في كل قيام على المشهور لأن من سنة كل ركوع أن يكون قبله فاتحة ولأن كل قيام تسن فيه القراءة فحب فيه الفاتحة وقال ابن مسleme لا تكرر الفاتحة في القيام الثاني لأن الفاتحة لا تقرأ في ركعة مرتين (ص) ووعظ بعدها (ش) أي ونذب الوعظ بعد الصلاة لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يربح تأثيره وليس هنا خطبة وإن كانت عائشة سمعت ما وقع من الوعظ من النبي صلى الله عليه وسلم حيث أقبل على الناس فحمدواثنى على الله خطبة لأن جماعة من أصحاب الرسول عليه السلام منهم على ابن أبي طالب والنعمان بن بشير وابن عباس وجابر وأبو هريرة نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم يذكر أحد منهم أنه عليه السلام خطب فيها ولا يجوز أن يكون خطب وأغفل هؤلاء كلهم مع نقل كل واحد ما تعلق بتلك الحال فوجب جل تسمية عائشة رضي الله عنها خطبة على معنى أنه أتى بكلام منظوم فيه حمد الله وصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام على طريق ما يأتي في الخطبة فلذلك سميت خطبة وكان ينبغي تأخير قوله ووعظ عن قوله كالركوع (ص) وركع كالقراءة وسجد كالركوع (ش) أي وركع ركوعا يقرب من القراءة أي وركع كل ركوع كالقراءة التي قبله أي قريبا منها في الطول ولا يساويها فيه وبهذا يوافق المدونة وكذلك يسجد كل سجود ركوعه ولو ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود سهواً لم يندب بل السلام لأن التطويل سنة مؤكدة وأما عدا فحجى على تارك السنن متعمدا وفي كآبة أخرى وذكّر صاحب الباب والشامل وغيرهما أنه إذا ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود وسجد

أي ورد بعد الآيات والصلاة لقول المصنف ووعظ بعدها أي بعد الصلاة التي هي بعد الآيات التي من جملتها الكسوف (قوله يقرب من القراءة) أي لأنه مساو له ويسجد في ذلك الركوع ولا يقرأ ولا يدعو (قوله وكذلك يسجد كل سجود ركوعه) أي يسجد كالركوع الثاني أي يقرب منه في الطول لأنه كرهو سند ولا يطيل الفصل بين السجدين إجماعا قال ابن عبد السلام وينبغي أن تكون الإطالة في السجود دون الركوع كما في الركوع دون القيام ثم كذلك في بقية السجود أي تكون السجدة الثانية دون التي قبلها والثالثة كذلك والرابعة كذلك (قوله ولو ترك التطويل) قد أشار الخطاب إلى أن السجود لترك التطويل في القيام أو الركوع أو في السجود مبني على القول بسنية كل واحد منها على وجه التأكيد ٥ إلا أنه خلاف ما في المدونة من أن تطويل السجود مستحب وكذلك التطويل في القيام والركوع كما يدل على كلامه المواق وعليه فلا يسجد وهو المعتمد (٢) عليهما القولين أي هذا على أحد القولين من أن التطويل الخ كذا ما مش

(قوله خلافا أنت الخ) ونصه ومحمد كالأرواح يحتمل في الطول ويحتمل في القرب منه وهو اختيار ابن عبد السلام قال في التراتفان
سها عن طوله مسجد لأنه من سننها كتبه كبريات العبد وقد بين التقصير إذا ضاق الوقت والحكم في تطويل القيام والركوع يجري على
ما ذكرنا في السجود إذا علمت ذلك فقوله خلافا أنت أي من أنه لم يصرح بالنأ كيد مع أن كلامه متضمن للتأ كيد (قوله قلت الخ)
لما كان ظاهر كلام ابن ناجي شكلا ومخالفا (١٠٨) للقواعد من أفادته أن المشهور يطول ولو أضر عن خلفه أراد عجم أن

يصرف العبارة إلى معنى لا يخالف
القواعد وحاصله أن القولين اتفقا
على عدم الضرر بالأول القول الأول
الذي هو المشهور يقول بالتطويل
وأنه محدود والثاني يقول بالتطويل
إلا أنه ليس بمحدود (قوله لأنه
الواجب) أي فلا يقضى من أدرك
الركعة الأولى شيئا ويقضى من
أدرك الركوع الثاني من الركعة
الثانية الركعة الأولى فقط بقيامها
ولا يقضى القيام الثالث ومثل
فرضية الركوع الثاني القيام
الذي قبله والركوع الأول سنة كما
في الشيخ سالم كالقيام الذي قبله
وظاهر أن الفاتحة كذلك سنة في
الأول وفرض في الثاني وظاهر
المواق وابن ناجي فرضيتها قطعا في
أول كل قيام من الركعتين والخلاف
في سنتها في كل قيام فإن وفرضيتها
كذا في شرح عب وفيه شيء فإن
المفهوم من المواق أنها فرض في
الأول قطعا وأما الثاني فهل يقرأ
أولا يقرأ قال بعض شيوخنا
والحاصل أنها ثلاثة فرض فيهما
وهو المشهور وفرض في الأول ولا
يقرأ في الثاني الفاتحة لأنها
لا تتكرر وفاقا للشيخ سالم قال في ذلك
أن قيل كيف يكون القيام الأول
سنة والثاني واجبا مع أنهم اتفقوا
على وجوب الفاتحة في الأول من

وعدايدل على أن التطويل فيها سنة مؤكدة خلافا أنت والبساطي وح فقوله كالقراءة
على سبيل السنة وفي شرح (٥) أن التطويل مقيد بما إذا لم يضرب بالمأمومين كما في المواق وبما
إذا لم يخف خروج الوقت ولكن كلام ابن ناجي يفيد أن المشهور خلاف هذا فإنه قال في قول
المدونة ويقوم قياما طويلا نحو البقرة إلى آخر ما ذكره وهو المشهور وقيل يطول الإمام
بحيث لا يضرب عن خلفه من غير تحديده قاله عبد الوهاب وبه أقول انتهى لفظه قلت لعبد
الخلاف في كون التطويل محددا أم لا وأما حيث حصل الضرر فيتفق على عدم التطويل
انتهى (ص) ووقتها كالعيد (ش) يعني أن وقت الكسوف كوقت صلاة العيد من حل
النافلة إلى الزوال (ص) وتذكر الركعة بالركوع (ش) أي وتذكر الركعة من كل من ركعتيها
بالركوع الثاني من الركوعين لأنه الواجب بدليل أنه يوثق به في محله فيصلى أوله بالقراءة والرفع
منه بالسجود بخلاف الركوع الأول لأنه في أثناء القراءة وهي محمولة عن المسبوق فوجب
أن يكون محمولا عنه ولو ركع بنية الثاني فسها عن الأول سجدة قبل السلام وإن ركع بنية الأول
وسها عن الثاني حكمه حكم من ترك الركوع أي فيفصل فيه بين كونه ثاني الركعة الأولى
أو الثانية فإن كان ثاني الأولى فانت بالرفع منه وقضاها بعد سلام الإمام أو ثاني الثانية أي به
مالم يرفع الإمام من سجودها على ما سبق في قول المؤلف وإن زوجه مؤتم الخ (ص) ولا تكرر
(ش) أي يمنع من تكرار صلاة الكسوف في اليوم الواحد حيث لم يتكرر السبب فيها لأنها
صلاة مشتملة على فعل لو فعل في غيرها لا بطلها لزيادة القيام والركوع فلا يجوز فعلها إلا في
محله ورودها وأما إذا كسفت بيوم وفعلت ولم تجلس ثم استمرت مكسوفة فتصلي في اليوم
الآخر وأما لو كسفت فصلى لها فأنجلت ثم كسفت وكان ذلك قبل الزوال فأنها تكرر (ص)
وان أنجلت في أثناءها في اتعابها كالنوافل قولان (ش) يريد أن الشمس إذا أنجلت كلها
في أثناء الصلاة هل تصلى على هيئتها بركوعين وقيامين من غير تطويل أو انما تصلى كالنوافل
بقيام وركوع واحد وسجدة من غير تطويل وأما لو أنجلت بعضها فقط أتمها على سنتها باتفاق
كما لو أنجلت بعضها قبل الدخول ومحل الخلاف أن أنجلت بعد تمام شطرها أو أما أن أنجلت قبل
تمام الشطر فحكمي فيه ابن زرقون قولين القطع وانماها كالنوافل والراجح الثاني لحكاية
ابن حجر بالاتفاق عليه ولو أراد المؤلف هذا لقال في اتعابها كالنوافل وقطعها قولان ويمكن
حل الاتعاب على ما هو أعم من الشطر فيصدق بالصورتين أي وإن أنجلت في أثناءها مطلقا في
اتعابها كالنوافل أي وقطعها أن أنجلت قبل تمام شطرها الأول أو اتعابها على هيئتها من غير
تطويل أن أنجلت بعد تمامها فالنقص في المقابل وقوله كالنوافل هو أحد قولين في القسمين
وانظر إذا زالت عليه الشمس وهو في أثناءها هل يكون بمنزلة ما إذا أنجلت في أثناءها فيجوز
فيه الخلاف أو يتمها على سنتها أن أدرك ركعة لأن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك

الركعتين واختلفوا في تكريرها في الثاني الجواب لا يلزم من وجوب القيام وجوب القراءة اه (قوله ولو ركع بنية الثاني) الوقت
يأتي في الفذوالإمام والمأموم نعم السجود لا يخاطب به إلا الفذوالإمام (قوله وإن ركع بنية الأولى الخ) هذا يأتي في المأموم ولا
يأتي في الفذوالإمام (قوله فيجوز فيه الخلاف) أي على الوجهين المذكورين من كونه نارة يكون بعد تمام شطرها ونارة قبل
تمام شطرها (قوله أو يتمها الخ) أي أو يفصل بين كونه يتمها على سنتها أن أدرك ركعة لأن الوقت يدرك بركعة وأما أن لم يدرك
ركعة فيجوز أن يقال بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني أي التفصيل بين كونه يتمها على سنتها ما ذكرنا أن الوقت يدرك بركعة

(قوله يعني انه يجب الخ) فيه اشارة الى أن الترتيب بين هذه الامور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله ويستحب تقديم الكسوف على العيد) أي وان كان العيد آتيا كدنه بالخوف انجلاها بتقديم الاكد عليه ألا ترى الى تقديم حكاية الاذان على قراءة القرآن مع افضليتها على الحكاية لان حكايته تقوت باشتغاله بالقراءة فكذلك الكسوف يخاف فواته بصلاة العيد واستشكال اجتماع الكسوف والعيد بأن الكسوف انما يكون يوم التاسع والعشرين من الشهر والعيد لا يكون فيه اذ هو اما أول يوم من الشهر أو عاشره بل أحال أهل الهيئة اجتماعهما عقلا كما بين القرافي كلامهم ورد ابن العربي (١٠٩) كلامهم بأن الله أن يخلق كسوفها في أي وقت شاء أي لان الله فاعل مختار يتصرف

في كل وقت بما يريد (قوله ويؤخر الاستسقاء الخ) أي ان لم يضطره بسببه الا في والا فعمل مع العيد بل مع الكسوف أيضا بعده (قوله وما أشبه ذلك) أي كان قاذأ عي وصون مال خيف تلفه (قوله من حصول اشراف) أي اطلاع منا على المريض (قوله أو المراد خصوص صلاة الجنائز) تذكريها به أي أو فائتة تذكريها بعد طلوع الشمس وخاف ان آخرها تنفوت لظن موت أو قتل

فصل صلاة الاستسقاء (قوله وسقى وأسقى لغتان) وهل معناهما كل واحد من المعنيين الا تيسين أو واحد منهما (قوله الشرب) بكسر الشين الخط من الماء قاله في المختار وذكر أن مصدر شرب بكسر الراء شر بإضم الشين وفتحها وكسرها أي ناوله بيده (قوله وأسقاد جعل له سقيا) أي أعد له ما يشرب منه وهو بضم السين (قوله لثبط نزل بهم الخ) لثبط احتباس المطر (قوله للجل والجذب) المحل والجذب شي واحد وهو انقطاع المطر ويس الأرض وقال بعض الشيوخ يقال لزراعة أصابه محل أو جذب ولا يقال للحيوان أصابه

الوقت (ص) وقدم فرض خيف فواته ثم كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر (ش) يعني انه يجب تقديم الفرض الذي خيف فواته على الكسوف ويستحب تقديم الكسوف على العيد عند الاجتماع ويؤخر الاستسقاء عن العيد نذبا ليوم آخر لان العيد يوم زينة وتجميل والاستسقاء على الضد والمراد بالفرض هنا فرض العين كفج العدو وما أشبه ذلك ولا يقال المراد بالفرض صلاة الجنائز لاننا نقول خوف الفوات متعسرفها اذ لا تقوت بالدفن فيمكن أن تدفن ثم يصلى عليها بعد ذلك وقد يقال يصور بالجنائز والمراد بها جميع ما يتعلق به من حصول اشراف وتجهيز وغسل وكفن وتشيع ودفن ونحو ذلك لا خصوص الصلاة كما فهم المعترض أو المراد خصوص صلاة الجنائز لان الصلاة عليها قبل الدفن واجبة مع التمكن وهي هنا كذلك لان صلاتها فرض وثم هنا الترتيب الاخباري أي ثم أخبر أن الكسوف مقدم على العيد عند الاجتماع وأما الاجتماع الاستسقاء والكسوف فيفعل لان معا يؤخر الاستسقاء ولما ذكر المؤلف الاستسقاء في الفصل السابق ناسب أن يعقده فصلا بذكريه حكم صلاته وهيته وما يتعلق بذلك فقال

فصل في ذكر الاستسقاء وهو بالمد طلب السقي اذ هو استفعال من سقيت ويقال سقى وأسقى لغتان وقيل سقى ناوله الشرب وأسقاء جعل له سقيا والاستفعال غالباً بالطلب الفعل كالاستفهام والاسترشاد لطلب الفهم والرشد وشرعا طلب السقي من الله لثبط نزل بهم أو غيره ثم ان الاستسقاء يكون لاربعة الاول للجل والجذب والثاني عند الحاجة الى الشرب لشفاهم أو دوايهم ومواسيهم في سفر في صحراء أو في سفينة أو في الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة الى الشرب وقد أتاهم من الغيث ما ان اقتصر واعليه كانوا في دون السعة فلهم أن يستسقوا ويسألوا الله المزي من فضله والرابع استسقاء من كان في خصب ان كان في محل وجذب وهذه الاربعة في الحكم على ثلاثة أقسام فالوجهان الاولان سنة لا ينبغي تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى وستأتي الاشارة الى هذا الرابع بقوله واختار اقامة غير المحتاج لمحتاج وقد أشار المؤلف هنا الى حكم القسمين الاولين بقوله (ص) سن الاستسقاء (ش) أي صلاته لاجد شيئين بينهما بقوله (لزرع) أي لاجل احتياج زرع ويقال له محل وجذب بالادال المهمة ولا يستعملان في احتياج الحيوان أو لادى أي (أو) لاجل احتياج آدمي أو غيره من حيوان الى (شرب) بسبب تخلف (نهر أو غيره) من مطروعين ولا يختص الاستسقاء بمن كان في القرى والصحراء بل يشرع ذلك لمن في السفينة أيضا عند حصول شيء مما هو بأن يكون في بحر ملح أو عذب لا يصل اليه واليه الاشارة بقوله (وان بسفينة) وقوله (ركعتان) خبر مبتدأ محذوف أي وصلاة الاستسقاء ركعتان (جهرًا) لانها

محل أو جذب بل أصابه هزال أو ضعف وقال في المصباح محل السيل محل من باب تعب اه فالجاء في المحل مفتوحة والحاصل أن المحل والجذب هو عين قوله لثبط وما بعده عين قوله أو غيره (قوله لشفاهم) جمع شفة أي أنفسهم (قوله خصب) بكسر الخاء كما في شب (قوله أي لاجل الخ) أي فقوله لزراعة طرف لغو وقوله الاستسقاء أي سواء كان احتياج الزرع لاثباته أو بقاءه (قوله بسبب الخ) اشارة الى أن قوله بنهر على حذف مضاف والباء السببية ويجوز أن تكون الباء بمعنى من أي شرب من نهر (قوله مما هو) أي بعض مائة وهو احتياج آدمي أو غيره بسبب تخلف مطر وقوله بأن يكون الباء السببية وقوله لانها ذات خطبة أي الصلاة

(قوله ويخطب بها الذكر البالغ) ظاهره مرأ أو عبدا (قوله وأما الصغير الخ) الفرق بين الاستسقاء والكسوف حيث يطالب بصلاة الكسوف استئناوا والاستسقاء سنة أن الكسوف عام في سائر الاقطار بخلاف الاستسقاء قد لا يكون عاما (قوله كلامه يفيد أنه مطلوب) أي على طريق السنة بسبب المار في أيام لا في يوم واحد وعلى طريق الندب فيما ينسب فيه أن تأخر حصول المطلوب بأن لم يحصل منه شيء أو حصل دون الكفاية (قوله والذي في المدونة أنه جائز) أي فانها قالت وجائز أن يستسقى في السنة مرارا ثم أقول قول المدونة جائز أي ما دون فيه فيصدق بالمطلوب المراد فلا ينافي المصنف والاحسن أن يقال وكرر سنة وتندبا وجواز أعلى أحوال الاستسقاء الثلاثة وكتب محشيت فت فقال تعبيره بالفعل ظاهر في مطلوبيته وفي المدونة وجائز أن يستسقى في السنة مرارا وفي النواذر عن ابن حبيب لأبأس به أياما واقتصر عليه ابن عرفة وصاحب الجواهر فيحمل المؤلف على الجواز فقول الخطاب ومن تبعه وكرر على وجه السنة خلاف ما قاله اه أقول كون عبادة يعقل أنها جائزة مستوية الطرفين بعيدا فظاهر أن مرادهم بالجواز الاذن (قوله الى المصلي) أطلق المصنف كالاصحاب في (١٩٠) طلب الخروج والظاهر تقييده بن غير مكة فان أهلها يستسقون في المسجد

بالعباد (قوله متخشعين) وهو تكلف الخشوع وينشأ منه ظهور الخشوع فأشار به الى أنه اذا لم يكن حاصلهم فانهم يتكفون (قوله الى مصلاهم) أي خائفين وقوله الى مصلاهم متعلق بقوله الخروج (قوله اذا رأى مخايل العقوبة) أي أمارات العقوبة كاحتباس المطر (قوله والبذلة ما عتق من الثياب) والظاهر أنه يتطرق في ذلك الحال لا به قاله في (تبيينه) حتى السبوطي ان السلطان المؤيد خرج للاستسقاء في جبة بيضاء وطاقيته بيضاء ولم يركب ولم يجلس على شيء وأمر الامام بعدم الدعاء له (قوله لأمن الخ) معطوف على محذوف أي وصية يعقلون لأمن لا يعقل وقوله لا يوم معطوف على محذوف أي انفراد يوم لا يوم (قوله ولا يمنع) أي بكره وقوله وانفرد أي

ذات خطبة كالعباد وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهر الا لجمع بعرفة فان القراءة فيها سرا لان الخطبة للتعليم لا للصلاة فقوله من أي سنة عين ويخطب بها الذكر البالغ وأما الصغير الذي يؤمر بالصلاة فيخطب بها تديبا وكذا المتجالة (ص) وكرران تأخر (ش) كلامه يفيد أنه مطلوب والذي في المدونة أنه جائز (ص) وخرجوا ضحى مشاة ببذلة ونخسح (ش) أي وخرجوا استجابا الى المصلي ضحى أي أن وقتها وقت العيدين من ضحوة الى الزوال ومن سننها أن تخرج الناس مشاة في بذلتهم لا بلبس ثياب الجمعة بسكنية ووقار متواضعين متخشعين وجلين الى مصلاهم فاذا ارتفعت الشمس خرج الامام ماشيا متواضعا في بذلته لان العبد اذا رأى مخايل العقوبة لم يأت مولا الا بصفة الذل والبذلة ما عتق من الثياب (ص) مشايخ ومتجالة وصية لأمن لا يعقل منهم وبهمة وحائض ولا يمنع ذبي وانفرد لا يوم (ش) الجوزي في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام قسم يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبادة والمتجالات من النساء وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء في حال حيضهن ونفاسهن لانهم مخجوسات وكذا الشابة الناعمة لان خروجها ينافي الخشوع وقسم اختلف فيهم وهم البهائم والصبي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعة وأهل الكتاب انتهى ابن شاس والمشهور أن اخراج الصبيان والبهائم غير مشروع وكذلك الشابة التي لا يخشى منها الفتنة وأباح في المدونة خروج أهل الذمة ومنعه أشهب ثم انا اذا قلنا بالاباحة فهل يتفردون بيوم أو يخرجون مع الناس ويكونون على جانب خشية أن يسبق قدر بسقيهم فيفتن ضعفاء المسلمين بذلك فيه خلاف فقال القاضي أبو محمد لأبأس بانفرادهم بيوم ومنعهم ابن حبيب وهو المشهور ابن حبيب واذا خرجوا فلا يمنعون من التطويق بصلبانهم ويكونون في ناحية مفصولين من المسلمين ويمنعون من اظهارها في الاسواق وفي جماعة المسلمين في

تديبا وقوله لا يوم أي بكره (قوله الذين يخرجون) أي يتعلق بهم الخروج اثباتا ونفيا (قوله وهم الرجال) أي على سبيل الاستسقاء السنة وقوله والصبيان والمتجالات من النساء أي على سبيل الاستحباب كما في شرح شب أي المتجالات التي لا أرب للرجال فيها احترازا عن غيرها فلا تخرج أي لا تؤمر بالخروج فان خرجت لم تمنع * واعلم ان النساء عند اللحمة على ثلاث مراتب متجالة بحسن خروجها وشابة طاهر بكره خروجها وان خرجت لم تمنع وحائض تمنع من الخروج اه والمصنف تابع للحمي (أقول) ظاهره أنه يحرم على الحائض الخروج ولا وجه للحرمة اذا خرجت للصحراء بل الظاهر الكراهة نعم لو أرادت الخروج لصلاة لسكانت الحرمة ظاهرة وكذلك الشابة الناعمة يحرم خروجها ان كان يؤدي للفتنة (قوله في حال حيضهن الخ) أي حال جريان دمهن وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بل هي الآن أولى بالبيع لقدرتها على الغتسال اه وأما الجنب فانه يخرج ان كان فرضه التيمم أو وجد ماء يغتسل به والا فلا (قوله غير مشروع) الظاهر أنه أراد الكراهة (قوله وكذلك الشابة) أي بكره (قوله وأباح في المدونة) المراد أنه يسوغ لنا عدم منعهم (قوله ومنعه أشهب) أصل المنع الحرمة والظاهر أنه أراد الكراهة (قوله ويكونون على جانب) أي تديبا والتعليل بالظن فلا يقال انه يقتضي الحرمة كما في عب (قوله وبانفرادهم بيوم) أي بمن لا يقبل ولا بعد فلم يرد باليوم المعروف (قوله من التطويق) أي بجعلونه

في طوقهم (قوله يحتمل النصب على الحال) قال البدر وهو المحفوظ عن المصنف وقوله لا المشايخ بالمعنى المذكور وهم من بلغ السنين (قوله ثم خطب) في ذلك فلو قدم الخطبة فيستحب اعادة الصلاة وقوله خطب معطوف على مقدر أي صلو ثم خطب وعبر بتم لانه يجلس بعد الصلاة جلسة مستقبلا للناس ثم يخطب كما في المدونة (قوله ولا يدعو لامير الخ) أي يكره فيما يظهر أي الانخوف منه (قوله أن يجعل الخ) هذا بيان للفعل في ذاته فلا ينافي أن الاولى أن يبدأ بجعل ما على يساره على يمينه لأنه يبدأ بجعل الذي على جهة يمينه على جهة يساره (قوله وبطونهم الى الارض) ورفع اليدين بقرب أحد اليدين من الآخرين وهل يلاصق أو يفرق قليلا خلاف بين المغاربة والمشارقة أشار له في شرح الحصن الحصين (قوله والناس معه) أي حاضرون معه (قوله على المذهب) الظاهر انه راجع لقوله في خروجه الخ رداعلي عبد الملك القائل لا يكبرون في الغدو اليه اولا (١١١) يستغفرون الا في الخطبة قال بهرام وينبغي أنه

إذا استغفر في الخطبة أن يستغفروا كما يكبر وامعه في العيد اه (قوله والباع الخ) وقد تدخل على المتروك خلافا لمن عين دخولها على المتروك (قوله وبالغ) أي ندبا الامام ومن بعد عنه من القوم وأما من قرب منه فيستحب له أن يؤمن على دعائه (قوله مباغتة) أي اطالته أو أتى بأجوده وأحسنه أو هما معا والمراد بأجوده وأحسنه ما جاء عنه عليه الصلاة والسلام ويكون الدعاء جهرا كما في الطراز وذكر الزرقاني انه يدعو سرا ولا يرفع يديه لسماع ابن القاسم لا يعجبني رفع يديه في الدعاء (قوله في آخر الخطبة الثانية) ظاهر العبارة ان الدعاء من جملة الخطبة الثانية وليس كذلك بل لما كان متصلا بها كانه من آخرها (قوله فجعل يمينه يساره الخ) أفاد أن قول المصنف يمينه يساره الخ مفعول بمحذوف والتقدير يجعل يمينه يساره ويحتمل أن يكون بدل بعض وعلى كل فالضمير في يمينه ويساره عائذ على الرداء ويجوز أن يكون قوله يمينه الخ

الاستسقاء وغيره فقوله مشايخ وما بعده يحتمل النصب على الحال والرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره أي خرجوا حال كونهم أو وفيهم مشايخ ويجوز الرفع على أنه بدل من الواو في وخرجوا أو الفاعلية بناء على أن الواو في وخرجوا حرف على لغة من يلحق الفعل علامة جمع أو تنبيه وهي لغة أكنوني البراغيث والظاهر أن المراد بالمشايخ ما قابل الصبيبة لا المشايخ بالمعنى المذكور في الوقف (ص) ثم خطب (ش) أي ثم بعد صلاة ركعتين يخطب خطبتين يجلس في أولهما ووسطهما ويتوكل على عصا أو أفاد ذلك كله بقوله (كالعيد) ولا حذف في طول ذلك وإن كنه وسط قاله الاقفهسي وقال ابن عمر الجالس بين الخطبتين على قدر الجالس بين السجدين ويدعو في خطبتيه لكشف ما نزل بهم ولا يدعو لامير المؤمنين ولا لاحد من المخوفين فاذا فرغ الامام من خطبته استقبل القبلة مكانه فحول رداءه تقاولا لا تحويل حالهم من الشدة الى الرخاء وصفته أن يجعل ما على منكبيه الايمن على منكبيه الايسر وما على منكبيه الايسر على منكبيه الايمن وليفعل الناس مثل الامام وهم جالس والامام قائم ثم يدعو كذلك وهو قائم مستقبل القبلة جهرا أو يكون الدعاء بين الطول والقصر ومن دعائه عليه الصلاة والسلام اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت ويستحب ان يقرب منه أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه وبطونهم الى الارض وروى الى السماء ثم اذا فرغ الامام والناس من الدعاء فانه ينصرف وينصرفون على المشهور (ص) وبدل التكبير بالاستغفار (ش) يعني أنه يخطب خطبتين يخطبتي العيد ويبدل التكبير هناك بالاستغفار هنا والناس معه لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ففعل المطر جزاء الاستغفار وبعبارة أخرى وبدل ندبا في خروجه وخطبتيه التكبير بالاستغفار لا في صلاته على المذهب والباء الداخلة على الاستغفار لا تأخوذ (ص) وبالغ في الدعاء آخر الثانية (ش) أي ويندب مباغتة بالدعاء في آخر الخطبة الثانية حال كونه (مستقبلا) للقبلة وظهر للناس (ص) ثم حول رداءه يمينه يساره بلا تكبير وكذا الرجال فقط قعودا (ش) أي ثم بعد فراغه من الخطبة واستقبل القبلة على المشهور حول رداءه قبل الدعاء فجعل يمينه يساره يبدأ بيمينه فيأخذ ما على عاتقه الايسر ويمر به من ورائه ليضعه على منكبيه الايمن وما على الايمن على الايسر تقاولا بأن يحول الله ساعة الجذب بساعة الخصب وساعة العسر بساعة اليسر ولا

منصوبين على نزع الخافض أي يجعل ما على يمينه على يساره وعليه فالضمير لنداعل التحويل أفاد كل ذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان للتحويل في ذاته فلا ينافي أن الاولى أن يبدأ بجعل ما على اليسار على اليمين فيأخذ كما قال الشارح ما على عاتقه الايسر ما رايه من ورائه ويجهله على عاتقه الايمن وما على الايمن على الايسر تقاولا ولا يلزم من هذا التحويل قلبه فيصير ما يلي ظهره للسما وما يليها على ظهره تنبيه ظاهر المصنف أن التحويل من الامام وغيره مرة واحدة وهو كذلك كما في قوله يبدأ بيمينه أي يبدأ باستناع يمينه بالمثل عاينها دليل قوله فيأخذ فائدة مهمة اعلم أنه لم يتحرر في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شي ثم قال أنه نقل عن عائشة انها سبعة أذرع في عرض ذراع ثم قال نعم وقع الخلاف في الرداء فقل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقل أربعة أذرع ونصف أو شران في عرض ذراعين وشر وقل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الازار الا القول الثاني ذكره الشيرازي في جواهر شي

الرمل (قوله ولا الغفار) هي شي يجعل من الجوخ على شكل البرنس (قوله ما لم يلبس) عائد على ما ذكر من الغفار والبرانس (قوله وبعبارة أخرى ظاهر الخ) أجاب الشيخ أحمد عن ذلك بقوله والجواب عن ذلك أن ترتيب في الذكرا في الزبنة وقد وقع الجواب بذلك في كلام بعض المحققين اه (قوله ونذب خطبة بالارض) أي لا ينبغي فكيره والظاهر أن الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحب آخر ولم يتكلم على شيء من ذلك (قوله ويخرجون مفطرين) هذا مستفاد من الظرف (قوله والاقلاع عن الذنوب) من أجزاء التوبة لأن التوبة تدم على المعصية لاجل قبحها ثم عا ولا يضره استحسانها طبعاً وعزم على أن لا يعود والاقلاع عن المعصية في الحال أي إذا كان متلبساً بها وقوله والآن نام هي مسببة عن الذنوب أي التي هي المعاصي وقوله والمظالم هي المشار لها بقول المصنف ورد تبعة وتفقد عبارته أن رد التبعة ليس داخل في التوبة وليس ذلك على إطلاقه فمن غصب شيئاً وعينه بأفية فصحة التوبة متوقفة على رده وأما إذا استهلكته عينه فردد عوضه (١١٣) واجب آخر مستقل بنفسه يحتاج لتوبة كما أفاده السنوسي كدسليم النفس

يجعل أسفله أعلاه ولا خلاف أن النساء لا يحوان أرديتهن لأن ذلك يؤدي إلى كشفهن ولهذا قيد التحويل بالرجال وبعبارة ذلك فعودوا ولا تحول البرانس ولا الغفار أي ما لم يلبس كالرداء وبعبارة أخرى ظاهر كلام المؤلف تأخير التحويل عن الدعاء وهو قول لكنه ضعيف والمشهور تأخير الدعاء عن التحويل فيخطب ثم يستقبل ثم يحول ثم يدعو وهذه الأربعة مرتبة (ص) ونذب خطبة بالارض (ش) أي إيقاع خطبة وهو من باب إطلاق البعض على الكل أي خطبتان (ص) وصيام ثلاثة قبله وصدقة ولا يأمر بهما إلا ما قبل التوبة ورد تبعة (ش) يعني أنه يندب الصدق وصيام ثلاثة أيام قبل يوم الاستسقاء ويخرجون له مفطرين التقوى على الدعاء كيوم عرفة ويستحب أن يأمر الإمام قبله بالتوبة والاقلاع عن الذنوب والآن نام والمظالم وأن يتحالف الناس بعضهم من بعض مخافة أن تكون معاصيهم سبب منع الغيث ويأمر بالتقرب بالصدقات لعلمهم إذا أطعموا فقراءهم أطعمهم الله فان الجميع فقراء الله فأنظر هذا مع قول الشيخ أن الإمام لا يأمر بالصدقة بل حتى الجزولي الاتفاق على أنه يأمرهم بالصدقة وأما الأمر بصيام ثلاثة أيام قبلها فليس من سنتها قاله في الجواهر واستحب ابن حبيب وهو قول مالك وأبي والمغيرة فاذكروا المؤلف مسلم في الصوم وأما الصدقة فلا بل يأمر بها كما مر وتبعة بفتح المشنة وكسر الموحدة ويقال تباعة (ص) وجاز تنقل قبلها وبعدها (ش) أي أنه يجوز التنقل بالمسجد والمصل قبل صلاة الاستسقاء وبعد ما بخلاف العبد فانه يكره قبلها وبعد ما بالمصلي لا بالمسجد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الاقلاع عن الخطايا والاكتناز من فعل الخير ولذا استحسب فيه العتق والصوم والصدقة والتذلل والدعاء فكان التقرب بالنفل ألبق (ص) واختار إقامة غير المحتاج للمحتاج (ش) أي واختار الخمى ندب إقامة المخصب غير المحتاج صلاة الاستسقاء على سنتها بمجعله للمحتاج محسب وقاله الشافعي وظاهره سواء أقامها غير المحتاج مجتمعاً معه أو أقامها وكل بمجمله ولو في زمنين مختلفين بسبب حصول جذب لانه من التعاون على البر والتقوى وقال المازري لما تكلم على المسئلة وكلام الخمى قال وفي ذلك عندي نظر لانه لم يقم على أقامتها بصلاحتها دليل لانه لو كان مطلوباً بالفعل الصدر الاول فمن بعده

في القصاص والشرب وكسليم ماوجب في الزكوات وقضاء الصلوات فهذا كله واجب آخر كما أفاده في شرح المقاصد وقلنا لقبحها شرعاً أي ولا يضر استحسانها طبعاً وأما الندم لخوف النار أو لطمع في الجنة فوقع تردد ومبنى ذلك هل هو ندم عليها لقبحها أي شرعاً ولكونها معصية أم لا وكذا وقع التردد في الندم عليها لقبحها ولا أمر آخر والحق أن جهة الفح أن كانت بحيث لو انفردت لتحقيق الندم عليها فتوبة والا فلا كما إذا كان الفرض مجموع الأمرين أي أن كل واحد منهما بانفراده لا يتحقق به الندم وكذا وقع التردد في التوبة عند أمر مخوف * واعلم أن توبة الكافر بإسلامه مقبولة قطعاً وكذا المسلم من عصيانه على المشهور وقبل تناولوا ذنب بعدها لا يعود ومحل القطع بقبول توبة الكافر أن لم يغرغراً أي يشاهد ملائكة العذاب وأن لم تطلع الشمس من مغربها

والا لم يقبل إسلامه فيهما والجهور على عدم القبول من المؤمن عند الغرغرة وبعد الطلوع وما درج عليه عجم وتبعه ولو عب مقابله أفاده بعض شيوخنا (قوله فان الجميع الخ) تعليل لقوله أطعمهم الله (قوله فليس من سنتها) بل يكره (قوله بل يأمر بها) وإذا أمر بها وجبت طاعته فقد قال سيدي أحمد زروق يجب طاعة الإمام في كل ما يأمر به ما لم يأمر به بحرم مجمع عليه وهل يدخل هوفي أمره فيجب عليه بناء على قول من يقول المنكح يدخل في عموم كلامه (قوله وتباعة) بكسر التاء كما ذكره في المختار (قوله لأن المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان التقرب بالنفل ألبق) أي لما في الصلاة من عظم التذلل والخشوع الذي يرجى به الإغاثة (قوله وقاله الشافعي) أي فالخمى اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام الخمى) معطوف على المسئلة (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره أن النظر متوجه إليه سواء أقامها بمجمله أو أتى للحل المحتاج وهو كذلك إلا أن الثاني يقيد بما إذا لم يجيء إليه منتقلاً وأما إذا جاء إليه منتقلاً ناوياً للسكنى به فيجبر عليه حكمهم (قوله لانه لم يقم على أقامتها الخ) أي فهي لا يجوز أن تكرر

(قوله وجل ابن الصباغ الخ) أي ابن الصباغ الشافعي ٢ بالجواز وان لم يأت محل بنية الإقامة **فصل الجنازة** فائدة ترد بعض هل شرعت الجنازة بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث أنه بالمدينة (قوله ذات أحرار وسلام) فإن قيل صلاة الجنازة قد قيل أنه لا أحرار لها وإنما تكبيراتها كل ركعات ولذا إذا سبق الإمام المأموم بتكبيره أو أكثر فلا يكبر حتى يكبر الإمام لأنه لو كبر قبله لمكان قاضيا في صلبه فتج من هذا أن فيها تسليما فقط لا أحرار وسلاما فلا تدخل تحت الرسم قلنا هذا لا يصح إرادته لأن تكبيرات الأحرار غير الأحرار والأحرار وسلام موجودان في هذه الصلاة على كل قول وإن لم يكن لها تكبيرات أحرار (قوله وجودية) وصف كاشف وذلك لأن الكيفية لا تكون الا وجودية ودليله الذي خلق الموت إذا العدم لا يخلق ورد بأن معنى الخلق التقدير وقيل عدم الحياة فقابليته للحياة من قبيل تقابل العدم والمليكة (قوله فلا يعرى الخ) المناسب ولا يعرى بالاول لان الضدين يجوز ارتفاعهما والتفريع يقتضي أنه لا يجوز ارتفاعهما (قوله أنه معنى) ظاهران في العبارة حذف (١١٣) أي مسبب معنى خلقه الله تعالى وذلك

لأن الموت صفة للميت وصفة الشيء قاضية به فلا تكون قاضية بغيره من ملك الموت (قوله ان الله خلقه) فيه ما تقدم أي خلق سببه في صورة كبش والظاهر أنه جزء سبب فلا ينافي ان الملائكة تعالج خروجه من البدن وليس كل الناس يشمون ذلك بل من قرب أجله وذ كبر بعض المعترين من أهل المذهب مانعه المازري الموت عرض من الأعراض عندنا أيضا الحياة الى ان قال ولا يصح أن يكون الموت كبشا ولا جسما من الاجسام وإنما المراد بهذا التشبيه والتشليل وقد يخلق الله سبحانه وتعالى هذا الجسم ثم يذبح ويجعل هذا مثالا لان الموت لا يطرأ على أهل الآخرة اه (قوله جسم لطيف) أي فهو جسم ذو بدن ورجلين وعينين ورأس وأورد عليه أن من قطع يده يلزم عليه قطع يد الروح وأجيب بأنه يعود على الشخص المقطوع بسرعة بدون قطع أو مع قطع ويلتصم

ولو فعلوه لنقل أمداء لهم فندوب وجل ابن الصباغ قول الشافعي على أنه أقامها معه لا يجعله لان ذلك بدعة لم يفعلها أحد من تقدم ولما فرغ من الكلام على الصلوات المطلوبة علينا فرضا ونفلا شرع في الكلام على ما يطلب كفاية وهو ما يحتاج اليه الموتي من غسل وغيره فقال **فصل** فيما ذكره تقدم دخول صلاة الجنازة في رسم مطلق الصلاة من قول ابن عرفة ذات أحرار وسلام والموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يعرى الجسم الحيواني عنهما ولا يجتمعان فيه وصريح كلام الأشعري أنه عرض لان الكيفية عرض وفي بعض الأحاديث أنه معنى خلقه الله في كفن ملك الموت وفي بعضها ان الله خلقه في صورة كبش لا يعرى شيء يجدر بوجه الامات والروح جسم لطيف مختل في البدن تذهب الحياة بذهابها (ص) في وجوب غسل الميت عطره ولو بزهر من الصلوة عليه كدفنه وكفنه وسنيتهم ما خلاف (ش) يعني أنه اختلف هل غسل الميت المسلم المتقدم له استقرار حياة وليس بشهيد ولا فقد أكثره واجب كفاية وشهره ابن راشد وابن فرحون أو سنة وشهره من بزرة وكذلك اختلف هل الصلاة عليه واجبة وجوب الكفاية وعليه الاكثر وشهره الفاكهاني وغيره أو سنة وأما دفن الميت أي مواراته وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف الا ابن يونس فإنه حكى سنة كفنه ولذا قدم المؤلف ذكر الدفن على الكفن وان كان متأخرا عنه في الوجود ويكون الغسل بعماء مطلق على المشهور بناء على ان الغسل تعبد كما يأتي فيحمل قوله والغسل سدر على غير الاولى كما صرح به ابن حبيب وماء زمزم كغيره لكن مع الكراهة بناء على نجاسة الأذى بالموت وعلى طهارته يجوز ابن هرون الا ان يكون في جسده نجاسة فقول ابن شعبان لا يغسل بعماء زمزم ميت ولا نجاسة ان حمل على الكراهة كان وفاقا وان حمل على المنع فلا وجه له عند مالك وأصحابه فقله في وجوب خبر مقدم وخلاف مبتدأ مؤخر وقوله بظهر متعلق بغسل ولو بزهر من أي مع الكراهة ان قلنا بنجاسة الأذى فالمبالغة في الجواز الغير المستوي الطرفين فهو رد على ابن شعبان القائل بالحرمة أو في الجواز المستوي ان قلنا بطهارته وقوله والصلاة عطف على غسل الميت فهو من محل الخلاف أيضا وقوله كدفنه وكفنه تشبيه في القول بالوجوب فقط وهو

(١٥ - خشي ثاني) وروح كل انسان على صفته (قوله في وجوب الخ) أي وهو الراجح أي ان الراجح القول بالوجوب (قوله وكفنه) أي وضعه في الكفن وادراجه فيه (قوله المسلم) أي ولو حكما أي لاجل ان يدخل المحكوم باسلامه تبعالا لاسلام سائيه من مجوس وغيرهم كذا في شرح شب وعب وانظر ما سيأتي في قوله ولا يحكم بكفره (قوله بعماء مطلق على المشهور الخ) ومقابله ما قاله ابن شعبان من أنه للنظافة قال ويجوز غسله بعماء الورود ماء القرنفيل (قوله فيحمل قوله الخ) لا يخفى انها أي الا نسبة بعماء مطلق كما سيأتي بيانه وذلك لان السدر يجعل في وعاء ويحضر ثم يعرك به جسدا لميت ثم يصب الماء المطلق (قوله وعلى طهارته يجوز) أي بل أولى لرجاء بركته (قوله كان وفاقا) أي بناء على نجاسة ميتة الأذى (قوله فلا وجه له عند مالك) أي سواء قلنا بنجاسة ميتة الأذى أو قلنا بطهارتها (قوله فالمبالغة في الجواز الغير الخ) الاولى الجواز مطلقا (قوله القائل بالحرمة) أي ان حمل كلامه على الحرمة (قوله ان قلنا بطهارته) فهو رد عليه على تقدير أن يكون قائلًا بالكراهة

(قوله وتلازما) أي وجودا وعدما (قوله لان التيمم قائم مقام الغسل) فان لم يمكن تيممه أيضا لم يصل عليه وكذا من ترك غسله لكثرة الموتى ومن تقطع جسده بالفعل حيث لم يمكن غسله ولا تيممه ويحتمل ان يقال بالصلاة في الجميع لوجود الاوصاف (قوله ان من تقطع جسده) أي خيف تقطع جسده (قوله ثم على الايسر) في شرح شب وهذا كله على جهة التندب والحاصل على القول المعتمد انه بعد أن يتوضأ يغسل رأسه ثم رقبته ثم يغسل شقه الايمن الى ركبته اليمنى ثم الايسر الى ركبته اليسرى بطناً وظهراً ثم يأخذ من الركبة اليمنى الى الاسفل ثم من الركبة اليسرى الى الاسفل (قوله أي حال كون الغسل) المفهوم من غسل تعبد أي متعبد به أي مأموراً به من غير علة وقوله أولاً لاجل التعبد لا يظهر لان المعنى انما وجب الغسل لاجل أننا امرنا به بدون علة ولا ظهور له ومما ادنا بالعله الحكمة والحاصل كما قاله بعض شيوخنا (١١٤) ان التعبد عند أكثر الفقهاء ما لعله له أصلاً وعند أكثر

ظاهر من كلام المؤلف لقوله بعد وسنتهما أي الغسل والصلاة (ص) وتلازما (ش) يعني ان غسل الميت والصلاة عليه متلازمان فمن وجب له التمسيل وجبت له الصلاة بان كان الميت مسلماً حاضراً تقدم له استقرار حياة وليس بشهيد ولا فقيداً كثره فان فقد شيئاً من ذلك سقطا ولا برداً من تقطع جسده يصل عليه ولا يغسل لان التيمم قائم مقام الغسل (ص) وغسل كالجناية (ش) الاجزاء كالأجزاء والكمال كالكمال الا ما يختص به غسل الميت كالتمكيد ولا يكرر وضوءه على الراجح ويستفاد مما قلناه من معنى التشبيه انه يبدأ بغسل يديه بالميت أولاً ثم يزيل الاذى ان كان ثم يوضئه مرة مرة ويثلمت رأسه ثم يفيض الماء على شقه الايمن ثم على الايسر (ص) تعبد (ش) أي حال كون الغسل تعبد أو لاجل التعبد بدليل تيممه عند عدم الماء قاله اللخمي وعلى التعبد فلا يغسل الذي المسلم اذا لم يوجد مسلم وعلى النظافة يغسله قال مالك يعامه النساء الغسل ويغسله وانظره مع قوله وكناية الاجتزاة مسلم ولما ذكر ان الغسل تعبد خشى أن يتوهم انه يحتاج الى النية لان كل تعبد يحتاج الى نية فقد ذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله (بلا نية) لان ما يفعله في غيره لا يحتاج اليها كغسل الاناء من ولوغ الكلب والنضج بخلاف ما يفعله في نفسه كغسل يديه في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان صح النكاح الا ان يفوت فاسده بالقضاء (ش) يعني ان كل واحد من الزوج أو الزوجة اذا مات الاخر يقدم في غسله على سائر الاولياء ويقضى له اذا نازعه الاولياء لان من ثبت له حق فالاصل ان يقضى له به هذا ان صح النكاح بينهما حصل بناءً أم لا لان فساداً المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً الا ان يفوت فاسد بوجه من المفوتات الاتية كالدخول في بعض صورته والطول في بعضها فيلحق حينئذ بالصحيح فيقدم فيه الزوجان كما في الصحيح ثم ان محل تقديم الزوجين حيث لم يكن الحي منهما محرماً والا فلا يقدم لقوله في المدونة لا ينبغي أن يغسل أحد الزوجين المحرمين الا آخر فان فعل كرمه وأهدى ان أمذى ثم ان الاستثناء من المفهوم أي لان فساد الا ان يفوت فاسده ولو قال ولو يفوت فاسده لكان أظهر (ص) وان رقيقاً أذن سيده (ش) يعني أن الحي من الزوجين اذا كان رقيقاً يقدم على الاولياء في غسل الميت ان اذن له سيده في التمسيل ولا يكتفى الاذن له في النكاح وسواء كان الميت رقيقاً مثله أو حراً وظاهره انه يقدم بالقضاء مطلقاً وقاله ابن القاسم وقال محققون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقاً فانه يقدم بغير قضاء الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وهو رقيق وأذن له

أهل الاصول ما لعله لم يطلع عليها وهذا الخلاف مبني على الخلاف في كونه سبحانه وتعالى جميع أفعاله الموجودة في الدنيا لا يختص عن مصلحة تفضلا منه أو يجوز خلوها عنها (قوله اذا لم يوجد مسلم) وأولى لو وجد (قوله وانظره) أي انظر قوله تعبد مع قوله فيما يأتي أي فان بينهما تنافياً وحاصله أن ما يأتي مشهور مبني على ضعف (قوله وقدم الزوجان) ولو أوصى بخلافه فان كن أكثر من زوجة اقرعن فيما يظهر كذا قيل (وأقول) الظاهر التشارك وظاهر كلامهم ان تقديم أحد الزوجين بالقضاء حيث كان مباشراً ذلك بنفسه وأما ان لم يباشره وأراد أن يستنيب من يفعل ذلك فلا يقضى له (قوله ان صح النكاح) ظاهره ولو كان فيه خيار كنكاح المحجور عليه من غير اذن وليه لـ (قوله بالقضاء) ويندب لهما المباشرة (قوله في غسله) وكذا يقدم الزوج على اولياء زوجته في انزالها قبرها وفي حياها ويقضى له به ما لا زوجة فلا تقدم (قوله والا فلا يقدم) بل الحق

للاقارب وقوله أي لان فساد الخ في الحقيقة أن المستثنى منه عام أي لان

فساد في كل حالة الا في حالة الفوات وقوله كالدخول أي وكولادة الاولاد في البعض (قوله لكان أظهر) أي لان المعنى حينئذ ولو كانت الصيغة لاجل فوات الفاسد فقوات الفاسد موجب للصحة فلا يضطر لعله استثناء من المفهوم (قوله وهي ما اذا كانت الخ) وأما اذا كان كلاهما رقيقاً فلا يقضى للميت منهما وكذا اذا كانت الزوجة رقيقة والزوج حراً ومات الزوج فلا يقضى لها بتغسله اذا مات الزوج ولو أذن لها سيدها في التمسيل * اعلم ان ما ذكر عن محققين نقله عنه ابن بونس وظاهر ما نقله في التوضيح عنه أنه لا يقول بالقضاء فيما اذا كانا رقيقين أو أحدهما في صورة من الصور قال عجم ويمكن حل ما في التوضيح على ما لابن بونس ولعل الفرق على نقل

ابن يونس أنه إذا كان كلاهما رقيقا ومات أحدهما فليس الميت شدة ارتباط يمنع القضاء الآخر ولو كانت الزوجة رقيقة والزوج حرا فلا يقضى لها لان العصمة ليست لها بخلاف العكس فالعصمة بيد الزوج والغسل من توابع الحياة (قوله وكلام الخطاب) أي وكذا كلام الشيخ أجد يفيد ان كلام سحنون مقابل وهو ظاهر المصنف أيضا ولا ضعف بعض الشيوخ كلام سحنون فيكون المعتمد كلام ابن القاسم (قوله أو وضعت بعدموته) لانه حكم ثبت بالموت فلا يتقيد بالعتة كلبراث ولا يعلى بأن الغسل من توابع الحياة لاقتضاء جواز رؤيتها لفرجه بعدموته مع انه ممنوع على ما يأتي فيه من الكلام (قوله لان فيه) أي في التغسيل جمع وليس في عدمه الجمع المذكور ومراعاة محرمتي الجمع أي بحسب ما كان وأما الآن فلا حرمة جمع بينهما وهذه علة كافية في ذاتها وقوله وقد عوت تعليل لقوله جمعا أي انما كان جمعا لانهم قد تموت أختها الخ (قوله يحرم في حال الحياة) أي حياتهما معا (قوله ويكره في الممات) أي مماتهما معا والحاصل ان في الغسل جمعا بين محرمتي الجمع ولو بحسب ما كان وانما كان جمعا لانه الخ فلذلك أمر بعدم الغسل خيفة أن تموت الثانية فيكون جمعا بينهما في الممات والجمع بينهما في حياتهما معا ومما معناه عنهما إماما كراهة أو تحريما (١١٥) (قوله وظاهر كلام المؤلف) أي لانه قال ان تزوج الخ (قوله لانه قد حرم

سيده في الغسل فيقضى له وكلام ح يفيد ان كلام سحنون مقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقتضي انه الرابع (ص) أو قبل بناء أو بأحد هما عيب أو وضعت بعدموته (ش) هذا في حيز المبالغة يعني ان أحد الزوجين يثبت له التقديم على الاولياء ولو حصل الموت قبل بناء أو بأحد هما الخ أو الميت عيب بوجوب الخيار لانه بالموت صار كالعدم لقوات الرد أو وضعت بعدموت زوجها فهي أحق بتغسله وان حدث للغير بالوضع سواء تزوجت أم لا والمبالغة في المسائل الثلاثة إشارة لخلاف فيها (ص) والاحب نفسه ان تزوج أختها (ش) أي والاحب نفي الغسل حيث ماتت فتزوج أختها أو من يحرم جمعه معها قاله ابن القاسم وأشهب لان فيه جمعا بين محرمتي الجمع وقد عوت أختها فيجمع بين غسلها ما وجعهما ما يحرم في الحياة ويكره في الممات وهذا يفيد ان فعله مكروه لا خلاف الاولى ويفيد انه اذا وطئ أختها تلك الميمين فان الاحب له نفي غسلها أيضا وظاهر كلام المؤلف خلافاه وأشار بقوله (أو تزوجت غيره) الى قول ابن يونس وكذلك اذا ولدت المرأة وتزوجت غيره فأحب الى أن لا تغسله لانه قد حرم عليه تزويجها أن لو كان ذلك طلاقا وكان حيا كما قاله ابن غازي وفيه تنكيت على المؤلف في عدم تعبيره برج لانه اختيار منه من نفسه (ص) لارجعية (ش) معطوف على المعنى أي ويغسل أحد الزوجين صاحبه لارجعية ولا تغسل لواحد منهما على الآخر وهو مذهب المدونة ويصح رفعه على انه فاعل لفعل محذوف وهو فعله معطوف على قدم الزوجان من عطف الجمل أي ولا تغسل رגיעية لكن لا تعطف الجمل الاعلى قول ضعيف عند النحويين وكان الاولى قرنه بالواو ويصح جر معطفا على فاعل المصدر المحذوف ويكون هذا محترزه والتقدير في وجوب غسل المتأهل الميت لارجعية الخ (ص) وكتاية الإيجزة مسلم (ش) أي فتغسل زوجها بحضرة مسلم ويقضى لها بذلك ولو ماتت هي لم يغسلها زوجها المسلم وقوله لا بحضرة مسلم أي شخص مسلم ذكر أو أنثى عارف بأحكام الغسل وهذا بناء على ان الغسل للنظافة وأما على القول بانه للتعبد فلا تغسله ولو بحضرة مسلم لان الكافر ليس أهلا للتعبد لانه قربة مع ان المؤلف قال فيما تقدم تعبدًا وهو مشكل مع حكمة هنا ان الكتابة تغسل زوجها المسلم بحضرة مسلم (ص) وإباحة الوطء للموت

عليه تزويجها) أي لانها صارت زوجة للغير (قوله وفيه تنكيت على المؤلف الخ) وحاصله أن المصنف عيب بالاسم وهو الاحب المتسلط على هذا المعطوف مع انه يرجحه من نفسه فالمناسب رجح والجواب ان معنى كلامه في أول الكتاب انه اذا عير برجح فهو إشارة الى أنه من عند نفسه لانه متى كان من عند نفسه يشير به بالفعل هذا والمنقول للتقدمين أنها تغسله وبه قال ابن الماجشون وابن حبيب (قوله أي ويغسل أحد الزوجين صاحبه لارجعية) لا يخفى ان هذا من عطف المفرد لان رגיעية معطوف

على أحد وقوله ولا تغسل الواو والتعليل وفيه ان شرط معطوفها أن لا يكون داخلا فيما قبله ويجاب بأن يراد بأحد الزوجين أي زوجية لا خلل فيها (قوله أي ولا تغسل) حل معنى وذلك لان الواو ليست للمصنف **تبيينه** المظاهر منها يقضى لها وله وكذا المولى منها لان السبب في كل منهما وهو الزوجية قائم به وان كان مطلوبا بوطء الثانية دون الاولى فانه ممنوع منه قبل الكفارة (قوله لا بحضرة مسلم) ظاهره ولو صديقا (قوله ولو ماتت هي لم يغسلها) وينبغي ولا يدخلها في غيرها الا أن تضيق فليوارها (قوله عارف بأحكام الغسل) زاد عب ويؤمن معه اقرارها على خلاف ما يطلب في تغسله (قوله مشكل الخ) والجواب لا اشكال أي فلا مانع من مراعاة كل من القولين فتدبر هكذا أجاب بعض الشيوخ ثم ان محشى تت أقام ما حاصله ان التحقيق ان هذا جار ولو على القول بالتعبد أي فكون الغسل تعبدًا لا ينافي موالاة الكافر على ما مشى عليه المصنف فالك يقول بأن الغسل تعبدية قول بتغسل الكافر زوجها المسلم (أقول) ولعله لانه لا يتوقف على نية (قوله وإباحة الخ) فيه إشارة الى أن مجرد الإباحة كاف وان لم يحصل وطء بالفعل

(قوله بيع الغسل الخ) السيد عليها ولها غسله من غير قضاء على عصبة السيد اتفاقا فلا بد من انهم لها فان لم يكونوا أولم يمكنهم الغسل فالظاهر أنها أحق و يقضى للسيد بتغسيل أمته فيما يظهر لانهم ملكه مع اباحه وطئها له أفاده محشى نت (قوله وأمة المدون بعد الحجر عليه) أى لمنعه من وطئها الحق الغرماء قال البساطى وفي منعه من تغسيلها نظر (قوله والامة المتزوجة) وينبغي منع الخدمه كالزوجة وكذا الامة المولى منها ان قيل بدخول الابلاء فى الاماء معنى الخلف على ترك وطئها لا الميؤب له كذا فى عب وفيه نظر بل الامة المولى منها تغسله كما قال شيخنا وأما المستبرأة فى زمن استبرائها فان كانت ممن تتواضع فلا تغسل من اشتراها ولا يغسلها بخلاف بائعها أى يغسلها ولا تغسله وان كانت ممن تستبرأ فقط ان ماتت غسلها المشتري وان مات هو غسلته وأما المبيعة بالخيار فلا يطؤها واحد منهما ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان مات وان ماتت غسلها لا تقطع حق المشتري منها بالموت (قوله وأظهار) قد علمت ان مثله الابلاء الا أن محشى نت (١١٦) قد حقق منع الغسل فى الامة المظاهر منها والمولى منها مقتدا للخطاب

فى استظهاره المنع لقول النوادر وكل من لا يغسل له وطؤها تغسله ولا يغسلها وأما الزوجة المظاهر منها والمولى منها فيقدم كل منهما فى تغسيله صاحبه بالقضاء ويدخل فى كلام المؤلف والفرق بينهما وبين الامة ان الغسل فى الامة منوط باباحه الوطء وفى الزوجين بعد الزوجية (قوله ثم أقرب أوليائه) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله ثم أجنبي) ولو كافرا بحضرة مسلم (قوله وهل تستره أو عورته) فان لم يوجد سائر عورته غسلته مع غرض البصر ولا يستترك الغسل كذا ينبغى (قوله كما عند ابن عرفة) أى فى الصهر وهو المعتمد خلافا لسنن (قوله ويقدم محرم

برق بيع الغسل من الجانبين (ش) يعنى ان من أبيع له الوطء بسبب الرق واستمرت الاباحه للموت فذلك يبيع الغسل من الجانبين للسيد عليها ولها عليه فيدخل فيه القن وأم الولد والمدبرة ولو كان السيد عبدا واحترز بقوله اباحه الوطء من المكاتبه والمبعضة والمعتقة لاجل وأمة القراض وأمة الشراكة وأمة المدون بعد الحجر عليه على المنصوص والامة المتزوجة خلافا لما فهمه اللخمى عن محشون فيها ولا يضر تحريم عارض من حيض أو نفاس أو ظهار كما قاله البساطى (ص) ثم أقرب أوليائه ثم أجنبي ثم امرأة محرم وهل تستره أو عورته تأويلان ثم يعمل رفيقه (ش) أى وان لم يكن أحد الزوجين أو كان وأسقط حقه أو غاب فالرجل الميت أحق بغسله أقرب أوليائه على أبعدهم كالصلاة على الجنائز والنكاح فيقدم ابن فائه فأخ فائه فجذ فعم فائه والشقيق وعاصب النسب على غيره ويقرع بين المتساويين ثم ان لم يوجد من ذكر فرجل أجنبي مسلم أو ذمى بحضرة مسلم ثم ان لم يوجد الا جنى فمرأة محرم ولو كافرة بنسب أو رضاع أو صهر كما عند ابن عرفة كأم زوجته أو زوجة ابنه ويقدم محرم الرضاع على الصهر عند التنازع لكن اختلف اذا غسلته المحرم هل تسترجع جسد الميت بثوب وهو فهم اللخمى وغيره وهو الذى فى الامهات واختصروها عليه أو انما تستر عورته أى بالنسبة اليها وتقدم أن عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو فهم التونسي وبعضه جواز رؤيته للمساعدة فى الحياة تأويلان ثم ان عدم من تقدم ولم يوجد الا النساء الاجانب يعم لرفقيه على المشهور على حد ما يرين منه حيا و قيل لكوعبه ثم ان تقديم الاقرب على القريب بالفضله وظاهر كلام المؤلف ان الا جنى بعد أقرب أوليائه وفيه نظر لان الا جنى بعد جميع الاولياء فتجعل الاضافة بيانية وأقرب ليس على باب أى ثم قريب هو أولياؤه فينتقل من الفساد للاجبال وهو أخف من الفساد ويعلم التفصيل وهو تقديم الاقرب على أبعدهم قريب بالوقوف على كلام أهل المذهب (ص) كعدم الماء (ش) يعنى ان الميت اذا لم يوجد ماء يغسل به فانه ييمم وجهه ويديه لرفقيه وهذا مما يؤيد القول بأن الغسل للتعبد لا للنظافة فلو ييمم ثم وجد الماء فان وجد قبل الصلاة غسل والا فلا (ص) وتقطع الجسد وتزليه (ش) أى يعم عند خوف تقطع الجسد وترلعه من صب الماء عليه ومعنى تقطيعه انفصال بعضه من بعض ومعنى تزليه تسليخه وأما لو كان مقطعا فهو ما يأتى فى قوله ولادون الجبل وكان ينبغى أن يقول وتقطع وتزله بلاياء (ص) وصب على حجروح أمكن ماء كهدور ان لم يخف ترلعه (ش) يعنى

الرضاع الخ) أى ومحرم النسب يقدم على محرم الرضاع كما أفاده فى ل (قوله لكن اختلف الخ) ان قال عب انظر العز والمتقدم هل يقتضى تساوى القولين أو الاول أرجح (أقول) أما العز وفتضاها أن الاول أرجح الآن الثانى أرجح بحسب المعنى (قوله يعمل رفيقه) وجوبا كما هو ظاهر اطلاقهم ولا يقتدر لنية كالغسل (قوله فتجعل الخ) هذا كلام اللغاني وهو بعيد فالاحسن أن يقال ان أقرب مستعمل فى حقيقته بالنظر لما قبل القريب الا خيرا لان كل واحد أقرب مما بعده بخلاف الاخير فهو قريب لا أقرب فأقرب مجاز فيه (قوله والا فلا) بأن وجد بعد الصلاة أو فيه وهذا التفصيل يجري فيما اذا عمت الرجل الاجنبية ثم جاء الرجل قبل صلاتها أو بعدها أو فيها (قوله وتقطع الجسد) أى أو بعضه والظاهر أن المراد بالخوف الشك فاقوفه لا ما يشمل الوهم ويرجع فى خوف ذلك لاهل المعرفة (قوله أى يعم عند خوف الخ) رد محشى نت بالنقل الدال على ان المراد بالتقطع بالفعل لا خوفاً وأما قوله فهو ما يأتى الخ ففيه نظر لان الآتى لم يوجد كله بل وجد بعضه وهو ادناهما مقطع بالفعل وجد كله (قوله أمكن ماء) أى بأن لم

يخفف التزاع فقول المصنف ان لم يخفف ترلعه لاحاجة له (قوله أو خشي الخ) المناسب بأن يخشى من صب الماء والخوف كما تقدم (قوله الجدرى) بفتح الجيم وضمها وأما الدال ففتوحة فيهما قروح تنقط عن الجلد ثمة ماء ثم تنفتح مصباح وقوله وأول ما ظهر الجدرى أى السبب في حصول هذا الداء قصة أصحاب القيل المشار إليها بقوله تعالى ألم تركبوا القيل الخ لكن يعارض ذلك ما قاله في المصباح حيث قال ويقال أول من عذب به قوم لوط ٢ ثم بقي بعدهم اه (قوله ولف شعرها) أى أدير على رأسها كالعمامة (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد بفوق خلف أو ان المعنى حالة كونه ناظرا فوق الثوب ثم لا فرق في المحرمين أن تكون محرمة نسب أو رضاع أو صهر كما في شرح شب (قوله لان تشوق الرجل (١١٧) الخ) ولا يرد أن شهوة المرأة أقوى

لان كثرة حياتها تمنع من اظهار آثارها (قوله وانظر كيف جاز للرجل الخ) في عب وانما جاز مسهما للاجنبي دون الحياة لندور اللذة هنا ولا يتيم المصلى الا بعد فراغ تيم الميت لانه وقت دخول الصلاة عليه (قوله وأشار بقوله ولا يضفر الخ) أى ان قول المصنف ولا يضفر معناه لا يضفر وجوبا فلا ينافي انه يضفر ندبا (قوله آية الرسول الخ) هي زينب رضى الله عنها (قوله ناصيتها) شعر مقدم رأسها وقوله وقرنها جانبها فان كانت الناصية شعر مقدم الرأس فيكون أراد بالقرنين الشعر الذى على جانبي الرأس ثم ظاهره ان مقدم الرأس وحده ضفيرة ويكون أراد بالجانبين الشعر من الناحيتين بدون أن يتخللها ضفيرة فلا وسط بين القرنين (قوله غير أنه لا يحلق) من حلق

أن الجذور والمحسوب والمجروح وذو القروح ومن تهشم تحت الهدم وشبههم ان أمكن تغسيلهم غسلوا والاصب عليهم الماء من غير ذلك ان أمكن فان زاد أمرهم على ذلك أو خشي من صب الماء ترلع أو تقطع عموما والمجدور بالدال المهملة والمجعة وأول ما ظهر الجدرى في قصة أصحاب القيل ولم يكن قبلها (ص) والمرأة أقرب امرأة ثم أجنبية ولف شعرها ولا يضفر ثم محرم فوق ثوب ثم عمت لكو عيا (ش) يعنى ان المرأة فيما تقدم كالرجل قبل تغسيلها الزوج أو السيد فان عدا ما لا قرب اليها من أهلها النساء ولو كتابية بمحضرة مسلم على ترتيب العصابة في الرجل فبنتها قبلت ابنها فالام فالأخت قبلت الاخ فالجدة فالعمة قبلت العم وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من أقاربها النساء أحد فالمرأة الأجنبية ولو كتابية بمحضرة مسلم ثم المحرم من أهلها الرجال يغسلها من فوق ثوب وصفته على ما قال بعض أن يعلق الثوب من السقف بينهما وبين الغاسل لينع النظر ويلف خرقة على يديه غليظة ولا يباشرها بيده ثم ان لم يوجد محرم عمت في وجهها ويديها الكوعيا وانما عمت الرجل لمرفقيه والمرأة لكو عيا لان تشوق الرجل للمرأة أقوى من عكسه وانظر كيف جاز للمرأة والرجل الاجنبيين لمس وجهه الا تخريبه لانه لا يجوز في حال الحياة فان قلت يحمل على أن يجعل على يديه خرقة ويضعها على التراب قلت لو كان كذلك لما اقتصر في التيمم على الكوع وأشار بقوله ولا يضفر الخ لقوله في العتية سئل ابن القاسم عن المرأة ذات الشعر كيف يصنع بشعرها يضفر أم يفتل أم يرسل وهل يجعل بين الا كفان أو يعقص ويرفع مثل ما ترفعه الحية بالجار فقال ابن القاسم يفعلون فيه ماشاوا وأما الضفر فلا أعرفه ابن رشيدريد لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله حسن من الفعل لما روى عن أم عطية قالت توفيت آية الرسول عليه الصلاة والسلام فلما غسلناها ضفرنا شعر رأسها فجعلناه ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنها ثم ألقيناها من خلفها وقدر روى يصنع بالميت ما يصنع بالعروس غير أنه لا يحلق ولا ينور اه والضفر نسج الشعر وغيره عريضا وعقصة ضفره وليه على الرأس (ص) وستر من سرته لركبته وان زوجا (ش) أى وستر الغاسل الميت من سرته لركبته وان سيدا أو زوجا لكن الستر وجوبا بالنسبة للاجنبي واستحبابا بالنسبة للزوج والسيد فالباغاة مشكلة لان ما قبلها الستر فيه واجب الا أن تحمل على ما اذا كان مع أحد الزوجين معين (ص) وركبها النية وأربع تكبيرات وان زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وان والا أو لم يعد ثلاث أعاد وان دفن فعلى القبر وتسليم خفيفة وسمع الامام من يليه (ش) الضمير في ركنها تدعى الصلاة على الميت المتقدم ذكره في أول الباب وذكر المؤلف ان أركانها أربعة منها النية وهي قصد الصلاة على هذا الميت خاصة واستحضار رأسه بحلقه بخفيف اللام (قوله وعقصة ضفره وليه على الرأس) لا يخفى ان الضفر أعم من حيث صدقه بالشعر وغيره ولا فرق في الشعر بين كونه غير مضمفر على الرأس أو لا بخلاف العقص فإنه مضمفر على الرأس والظاهر ان قوله وليه تفسير لقوله وضفره فظهر ان العقص فيه خصوص من حيث الشعر ومن حيث كون الشعر ملوبا على الرأس (قوله واستحبابا بالنسبة للزوج) في عب وان زوجا وجوبا وما مشى عليه شارحنا كلام ابن ناجي وما مشى عليه عب قول الساذلي (قوله واستحضر كونها فرض كفاية) هو واجب ولا يضفر الغفلة عنه شيئا وكذا لا يضفر بعد تركه زاد بعض الشراح كما لا يضفر ذلك في فرض العين وانظر هل ذلك فرض أو مستحب قال التونسي لان قصد عين الشخص فلا يضفر جهل صفته (أقول) والذي يتقدح في الذهن انه مستحب لا واجب وقضية كلام الشارح انه بعض ركن لكن لا يضفر الغفلة عنه نظير الفاتحة فانها ركن وأما ترك بعض منها سهوا فإنه لا يضفر وقضية قوله غفل أنه لو تركه

عدا أو جهلا أنه يضرب والظاهر أنه لا يضرب (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) وكذا الوصل ولا يدري أرجل هو أو امرأه فالصلاة
 مجزئة إن شاء كروى الشخص أو الميت وإن شاء أنثى ونوى الجنابة أو النسيئة وإن علم أثناء الصلاة بتعيينه خصه فيما بقي بما يدعي
 له وإن حصل التعدد ولم يعلم من صلى عليه قال من أصلى عليه لوقوع من على الذكر والمؤنث والمفرد والجمع والخنثى والمشكل
 حيث كان خنثى (أقول) والظاهر أنه إذا صلى على أنه زيد فتبين أنه عروا وبالعكس لا يضرب ما لم يقصده بالخصوص وفي شرح عب
 ولو كانت الجنابة واحدة وطن المأموم كالأمام أنهم جماعة فإن الصلاة تجزئ لأن الجماعة تتضمن الواحد وأما لوطن الإمام أنها
 واحدة وطن المأموم أنهم جماعة فإذا هم جماعة فأنما تعداد حتى من المأموم لأن صلاتهم من تبطة بصلاة إمامهم وكذا تعداد إن كان في النعش
 اثنين وطنهما واحدا ونوى الصلاة عليه فقط فتعداد عليهم ما إن لم يعينه باسمه لا يلزم الترجيح بلا مرجح فإن عينه أعيدت على غيره
 (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) أقول ما لم يقصد خصوص كونها أنثى فيما يظهر (قوله وانعقد الإجماع في زمن عمر الخ) اعلم أنه
 قد اختلفت الصحابة فيه من ثلاث إلى تسع ثم انعقد الإجماع في زمن عمر على أربع وإن زاد الإمام خامسة عمدا في شرح شب والزيادة
 مكروهة (قوله ولا ينتظره) أي لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه وأيضا الخامسة في فرض العين زائدة إجماعا والزيادة
 هنا قيل بها للاختلاف في تكبيراتها من ثلاث إلى تسع فإن انتظر فينبغي عدم البطلان وهل انتظره حرام أم مكروه وهو الظاهر وحرر
 (قوله وإن زادها سهوا) ومثل السهو الجهل (١١٨) فيما يظهر فإن لم ينتظر على ذلك فينبغي الصحة وانظر لو لم يعلم هل زاد عمدا

أو سهوا والظاهر أنه يعمل
 على ما إذا زاد سهوا كما قال
 عجم وكلام محشي تت
 يقوى كلام السهوي فإنه
 قال أما لو زاد سهوا فإنه
 ينتظر وجوبا ويسحب به كن
 قام لخامسة هذا مقتضى
 المذهب اه (قوله كما
 قاله بعض) وهو الشيخ
 سالم (قوله يحمل على ظاهره
 الخ) ويدخل في كلامه
 المسبوق فيأتي بما سبق به
 ولا ينتظره حتى يسلم فإن

كونها فرض كفاية ولا يضرب إذا غفل عن هذا الأخير ولو صلى عليها على أنها أنثى فوجدت ذكرا
 أو بالعكس أجزاء ومنها أربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة ركعة وانعقد الإجماع في زمن عمر رضي الله
 تعالى عنه على الأربع حتى صارت الزيادة عليها شعار أهل البدع فإن زاد الإمام خامسة عمدا أو براها
 مذهباً فإن المأموم يسلم قبله ولا ينتظره وإن زادها سهوا انتظره حتى يسلموا بسلامه كما قاله بعض بلفظ
 ينبغي وهو خلاف ظاهر ما نقله المواق عن الخمى وخلاف ظاهر كلام المؤلف فإن كلامه شامل لمن زاد
 عمدا أو سهوا وعلى هذا فقول المؤلف وإن زاد لم ينتظر يحمل على ظاهره من شموله لمن زاد عمدا أو سهوا
 وهو يرى الزيادة مذهباً أم لا وفي بعض التفاريه إن زاد خامسة عمدا ومذهبه أنه أربع إن صلاته
 تبطل دون صلاة مأمومه اه وفيه نظر ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على مختار
 الخمى وأقل ما يجزئ في كل تكبيرة اللهم اغفر له فقولهم فيما يأتي يوالي المسبوق التكبير إن لم تترك
 أي ثلاث تكون الصلاة على غائب فأغفر والذالك ترك الدعاء ابن ناجي يحمل نقل عبد الحق عن اسمعيل
 القاضي قدر الدعايين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسورة على المستحب لا الوجوب اه وكان أبو هريرة
 يتبع الجنابة فإذا وضعت كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم قال اللهم انه

انتظر فينبغي الصحة كما تقدم (قوله وفيه نظر) لأن الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارح عما إذا نقص وحاصله كافي بعض
 الشراح أنه إن نقص انتظر حيث كان سهوا ولا يكلمونه بل يسجدون قال سحنون فإن لم يتبته وتركهم كبروا وصحت صلاتهم إن تبته عن
 قرب والابطلت صلاتهم تبعا لبطلان صلاته كما هو الأصل كذا في عب وفيه خلل لأنه على مذهب سحنون الذي لا يقول بالكلام إن
 صلاتهم صحيحة وإن لم يتبته عن قرب ويكلمونه على كلام غير سحنون فإن نقص عمدا وهو براه مذهباً لم يتبع وأتوا أربعاً وانتظر إذا نقص
 عمدا دون تقليد فهل هو بمنزلة نقصه سهواً إن ثم من يقول بأن التكبير ثلاثاً أو تبطل عليهم ولو أتوا بأربعة لبطلانها على الإمام اه لكن
 سيأتي عند قوله أو سلم بعد ثلاث ما يفيد الثاني كما أفاده في ك (قوله ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة) أي حتى من المأموم فليس كالفاتحة
 في حق المأموم لأن المقصود كثرة الدعاء قال في ك وجد عندى مانعه والدعاء كله هو الواجب إذا كان خاصاً بالميت وأما ما كان متعلقاً
 بالغير فمستحب اه (قوله) تنبيه ظاهر المذهب كراهة الفاتحة فإذا قرأها للخروج من خلاف الشافعي أي قرأها بعد التكبيرة الأولى
 فالتعين عليه طلبه بدعاء قبلها أو بعدها (قوله حتى بعد الرابعة) أي وجوباً والمشهور خلافه وهو أنه لا يدعو بعد الرابعة وهو قول
 الجمهور فذكر المصنف اختياره للتنبيه على قوته فقط في الجملة لا لكونه هو المشهور عنده لأن الظن أنه لا يخالف الجمهور (قوله
 فأغفر والذالك ترك الدعاء) فإن قيل الدعاء واجب من غير نزاع والصلاة على غائب مكروهة فكيف ترك الواجب خوفاً من ارتكاب
 مكروه فالجواب أن يقال لعل ترك الدعاء مبنى على حرمة الصلاة على غائب وهو أحد قولين (قوله وكان أبو هريرة يتبع الجنابة) قال في
 ك ثم إن ظاهر ما تقدم أن دعاء أبي هريرة هذا بعد كل تكبيرة وذكره ابن عرفة بعد التكبيرة الأولى وذكره كل من الثلاث غيرها
 دعاء يخصه فراجع إن شئت وظاهر ما تقدم أيضاً أنه في الصغير والكبير وينبغي اختصاصه بالكبير وأما الصغير فيسجد بدعائه

وانظر أدعية الصغير وغيره في عب (قوله هذا أحسن ما سمعت من الدعاء) أي لقصره وأفادته (قوله فان سوى عليه التراب) انظر ما المراد بالتسوية هل هي تمام وضع التراب أو مجرد وضعه والظاهر أن المراد وضع أغلبه (قوله فيصل على القبر) ولا يخرج وان لم يطل وهذا أي قوله وان دفن خاص بالثانية وأما الأولى وهي الموالاة فليس معها عادة كما نقله الشارح وغيره خلافاً لتت وارتضى ذلك محشى تت ثم ان كلام المصنف في الثانية ضعيف إذا المعتمدان في الثانية وهي ما إذا اقتصر على بعض التكبيرات أو ما إذا لم يدر فأن دفن ترك كما يعلم من نص المواق وقواه محشى تت والحاصل أن قوله أعاد عام في الأولى وغيرها وقوله وان دفن الخ خاص بالثانية ومع الخصوص هو ضعيف وهذا خلاف ما عليه شارحنا من رجوع قوله وان دفن لهما معاً (قوله ومثله ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات) أي أو اثنتين سهواً وطال ومثله جهلاً والحاصل أنه إذا والى أو سلم من اثنتين مثلاً سهواً أو جهلاً وقرب الأمر يرجع بالنسبة وان طال بطلت وكذا عبد الله مطلقاً وإذا قلنا يبنى في الأولى فالظاهر أنه يبنى على تكبير متواحدة لأن الرابعة صارت أولى لبطلان ما قبلها كما في الصلوات الخمس كذا في شرح شب (قوله وصوب ابن ناجي أنه يرجع بتكبير) والظاهر أنه يحسبه انظر هل رجوعه بتكبير

(١١٩)

على الأول حرام أو مكروه وكذا على قول ابن ناجي هل رجوعه بتكبير واجب أولاً (قوله ويسمع الإمام بها نفسه) هذا معنى خفيفة والحاصل أن الخفة إنما هي بالنسبة للمأموم وأما الإمام فيسمع جميع من خلفه وارتضى عجب أن المراد من يليه أي في الصف الأول فقط لا جميعهم ولا يرد المأموم على إمام ولا عن يسار وعلى كلام عجب فيصف الوصف بالخفة بالنسبة له بمعنى أنه لا يزيد على من في الصف الأول (قوله وإذا سمع من يليه فلا بأس به) ليس المراد أنه جازم مستوى الطرفين أذهو خلاف

عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزد في أحسنه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده قال مالك هذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنازة اه وان والى التكبير ولم يفصل بينهما بدعاء وان قل أعاد الصلاة ما لم تدفن فان سوى عليه التراب فيصل على القبر ومثله ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات أو أقل سهواً وطال أما لو قرب فانه يرجع بالنسبة ويتم التكبير ولا يرجع بتكبير لثلاثين الزيادة في عدده فان كبر حسبه في الأربع قاله ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي أنه يرجع بتكبير كما في الفريضة ومنها تسليمة واحدة يسمع الإمام بها نفسه ومن يليه ويسمع بها المأموم نفسه فقط وإذا سمع من يليه فلا بأس به وظاهر كلام المؤلف أن الركن تسليمة خفيفة وليس كذلك فإن الركن هو التسليمة والخفة مندوبة وكذلك تسمع من يليه والمراد بمن يليه جميع من يقتدى به كما يفيد كلام المواق (ص) وضرب المسبوق للتكبير (ش) يعني أنه إذا جاء شخص وقد كبر الإمام وتبعه بأداء ما فرغ المأمومون من التكبير فلا يكبر إلا أن والإمام مشغول بالدعاء بل ينتظره ساكناً أو داعياً إلى أن يكبر الإمام فان كبر دخل معه لأن التكبيرات كالركعات ولا يقضى ركعة كاملة في صلب الإمام وقيل يكبر ويدخل كصلاة العبد ورؤاه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند ومفهوم قوله للتكبير أنه لو سبق بالارابعة أي سبقه الإمام والمأمومون بتكبير الاربعة ولم يبق إلا السلام لا يدخل معه وصوبه ابن بونس قال سند لانه في حكم التشهد والداخل حينئذ كالقاضي لجميع الصلاة بعد السلام وعن مالك يدخل ويكبر أربعاً (ص) ودعا ان تركت والأولى (ش) يعني أن المسبوق إذا سلم الإمام فانه يدعو بين تكبيرات قضائه ان تركت الجنازة ويخفف في الدعاء لأن يؤخر رفعها فيتمهل في دعائه وان رفعت فوراً فانه يوالى بين التكبير ولا يدعولثلاً تصير صلاة على غائب ويؤخذ من هذا التعليل ان الدعاء حينئذ مكروه (ص) وكفن بلبوسه لجمعة

الأولى أو مكررها علمت من أن الخفة مندوبة وهي بالنسبة للمأموم ويمكن أن يكون الشارح أراد بالخفة أنه يخطفها ولا يهدأ قرره شيخنا (قوله وضرب المسبوق للتكبير الخ) وجوباً أي بصيرته إذا تبعه واليد فرغ المأمومين من التكبير كما أفاده محشى تت فان لم يصبر لم يطل صلاته ولكن لا يعتد بها عند الاكثر (قوله بأن فرغ) احترازاً عما إذا أدركهم في التكبير فانه يكبر ويدخل معهم من غير صبر (قوله كالقاضي لجميع الصلاة) أي فيلزم عليه تكرير الصلاة على الميت ويظهر أنه يطالب بالقطع حينئذ وقوله عن مالك يدخل قال بعض الشراح والأول هو المناسب للذهب لثلاث تكرار الصلاة لانه يكون كالمفتتح لصلاة على جنازة صلى عليها وانظر لو شك أي ثالثة أو هي رابعة هل يدخل أو يترك لتحقيق انها رابعة وإذا دخل في هذه الحالة على أنه لا يدخل فأنظر هل تصح صلاته (قوله ودعا ان تركت) أي وجوباً كما في شرح شب (تنبيه) ما ذكره المصنف من التفصيل مخالف المذهب المدونة الذي هو المعتمد كما يفيد ابن عرفة من أنه بواله مطلقاً وبقى على المصنف ركن خامس وهو القيام وظاهر سندانه فرض على القولين في صلاتها (قوله وكفن الخ) فيه تقرير ان في الشارح حاصل الأول ان الميت لو كان صاحب مال فقال القاضي أو أحسد الورثة يكفن في الثياب الشريفة وقالت الورثة أو بعضها فكفنه في ثياب ليست بتلك الصفة فينظره باعتبار حال حياته فان كان يلبس الثياب الشريفة في الجمعة فيقضى بثياب شريفة يكفن فيها والا فيقضى بما قالته الورثة

أو بعضها الثاني أن معنى كفن أي نذب أن يكنن والمعنى أن من كان يشهد مشاهد الخيرو مات وعند الشياطين التي كان يشهد فيها مشاهد الخير فإنه يستحب للورثة أن يكفونه في تلك الشياطين وظاهر ذلك ولو كانت قدسية وحيتشذ فلا قضاء في تلك الصورة ولا معنى للقضاء بذلك لأنهم لو اختلفوا في تلك الحالة وكانت قدسية فلا يقضى بها إذا كان يشهد مشاهد الخير في الشياطين الجديدة كما قرره شيخنا (قوله ويحتمل أنه بيان لما يستحب الخ) أي والنذب في المصنف متعلق بالورثة (قوله أما ما يتعلق بالاعيان) مختار الزمة ثم في عبارته شيء وذلك أن أول حله يقتضي أن دين المرتين انما يتعلق بالزمة وآخره يقتضي أنه يتعلق بالاعيان إلا أنه لم ينحصر فيها ويمكن أن يقال إن فيه شائتين تتعلق الزمة وتعلق العين فتعلق العين من حيث إن المرتين مقدم على غيره وتعلق الزمة من حيث أنه لو فضل له فضله من دينه يرجع بها على المدين بخلاف العبد الجاني فهو منحصر وذلك لأنه لو فضل للجاني عليه فضله لكون العبد الجاني المسلم للجاني عليه لم يوف بارش الجناية فإن الجاني عليه لا يرجع بالفاضل (قوله أو نبش) (١٣٠) المناسب أن يقول بأن نبش (قوله عوض) مفهومه لو وجد قبل أن يعوض يكفن

فيه البساطي إن أمكن تداركه والاورث ولو جمع له ثمن كفن فكفنه رجل وقما جمع لأبيه ولا يأخذه الورثة ولا الغرماء إلا أن يدعه أربابه لهم فإن لم يعرف أربابه تصدق به عنهم لقول مالك ومن عليه دين لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله ورث إن فقد الدين) قال في ذلك أنه عليه على ذلك مع العلم أنه لا ارث مع الدين خشية أن يتوهم أنه لما لم يكن للغرماء المنع منه فقدم على ديونهم لا يتعلق لهم به حق وانظر هل تدخل الوصايا فيه (قوله من أب على ابنه أو ابن على أبيه) فلو اجتمعوا كالأهل زمن وله ابن وأب لم تسقط عنه نفقته لزمانته قال الجزولي

(ش) يحتمل أنه بيان لصفة الكفن أي إذا تشاح الورثة في الكفن قضى بتكفينه بملبوسه في الجمعة ويحتمل أنه بيان لما يستحب له أن يحرص على التكفين فيه وعلى الأول يقدر مضاف أي بمثل ملبوسه الجمعة وعلى الثاني كان ينبغي له أن يقول لك الجمعة ليدخل ثياب جمعة وصلاته وأحرام حجه وأعياده وما شهد به مشاهد الخير والاحتمالان صحيحان (ص) وقدم كونه الدفن على دين غير المرتين (ش) يعني أن الكفن يقدم من رأس المال لا بقيد كونه ملبوس جمعة كونه المواراة من غسل وجل وحفر وحراسة إن احتج بها على كل ما يتعلق بالزمة من الديون غير دين المرتين الجاني له منه أما ما يتعلق بالاعيان سواء انحصر فيها كالعبد الجاني وأم الولد وزكاة الحرث والمأشئة أو لم ينحصر فيها كدين الرهن فقدمه على الكفن ومؤن التجهيز ولو كان الكفن مرهونا فالمرتين أحق به لأنه حازه عن عوض والام يكن للحوز فائدة وأشار بقوله (ولو سرق) إلى أن الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كفن به أو لا أو نبش القبر ولو بعد قسم المال ابن القاسم ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه (ص) ثم إن وجد وعوض ورث إن فقد الدين (ش) يعني أن الكفن إذا وجد بعد أن سرق أو ضاع وقد كان الورثة أو غيرهم عوضوه فإنه يورث إن لم يكن على الميت دين والافالدين أحق (ص) كأكل السبع الميت (ش) تشبيه في الحكم مع قلب الصورة وهي ما إذا فقد الميت وبقي الكفن فيورث مع فقد الدين (ص) وهو على المنفق بقراءة أورق (ش) يعني أن ما ذكر من الكفن ومؤن التجهيز يجب على المنفق على الميت بسبب قرابة من أب على ابنه أو ابن على أبيه أو بسبب رق من قن أو من فيه شائبة ولو مكاتباً لأن نفقته على سيده تركه فيها جزاً من الكتابة ولومات شخص وعبد لم يخلف السيد إلا كفناً واحداً كفن به العبد لأنه لا حق له في بيت المال بخلاف السيد له حق فيه والمراد بالاتفاق القدرة عليه لا الجارية بالفعل بدليل قوله والفقر من بيت المال ويلزم مالك البعض من الكفن بقدر ملكه منه (ص) لأزوجة (ش) يعني أن الكفن ومأمعه من المؤن لا يكون تابعا لنفقة الأمن جهة القرابة والرق وأما من جهة الزوجية فلا ولهذا لا يجب على الزوج أن يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وهو قول ابن القاسم ونسبه في الجواهر لسجنون

فكفنه على ابنه وهو يفيدها النفقة لو كانت أوالا على الأب لزمانته الولد ثم حدث للزمن ولد موسر فإن نفقته تنقل على ابنه ولومات والشخص وولده فقال الشارح بهرام وغيره في النفقات قيل يتخاصان وقيل يقدم الابن اه وهو الصواب اه ثم التخاصص في الكفن إذا كان يحصل لكل ما يستر به عورته أي يحصل لكل مما يكفن به ما يستر عورته (قوله كفن به العبد) أي إذا ماتا معاً أو تقدم موت أحدهما على الآخر ولم يعلم عين المتقدم أو علم عين المتقدم وكان العبد وأمالو كان السيد فيكفن العبد من يملكه بعد موت سيده بناء على انتقالها بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسأني القولان في المين (قوله بدليل قوله والفقر) أي لأن قوله والفقر من بيت المال معناه والشخص الذي لا مال له ولا نفقته لازمة لا حد فإن كان لا مال له ونفقته تلزم أناساً ولم يجرها عليه بالفعل ثم مات فإن كفنه ومؤن تجهيزه تلزم ذلك إلا أن اعتبارا بوجوب الاتفاق لا بالأجراء بالفعل فهو ليس فقيراً بالاعتبار المذكور (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما مالك من أنه تلزمه لأنه من لوازم العصمة وله أيضاً أن كانت موسرة فلهما والأفعليه ونسبه في الرسالة لسجنون ومحل الخلاف إذا دخل أو دعي الدخول وهي مطيقة والافه وعليه باتفاق وذكر في له عن

الخمى ان فقد سائر كله بدى يستعورنه الى ركبته وما فضل الى ما فوق ذلك الى صدره اه (قوله ولا مرصد) بضم الميم من أرصد (قوله) يعنى أنه يندب لمن حضرته أسباب الموت الخ) فيه إشارة الى أن الضمير في قوله ظنه أى الميت لا يعنى من قام به الموت بل يعنى من حضرته أسباب الموت وعلامته وأطلق عليه ميتا باعتبار المال (قوله وعلاماته) عطف تفسير (قوله يستحب غلبة الخوف) أى ما لم يؤد الى بأس والا كان مذموما وربما كان كفرا ثم اعلم أن هذه طريقة الجمهور ورجح بعضهم تقديم الرجاء مطلقا لاحتمال طروق الموت فى كل نفس وهجومه فى كل لحظة وبعبارة أخرى وهل الأفضل للشخص تغليب الرجاء لئلا يغلب عليه اليأس من رحمة الله أو الخوف لئلا يغلب عليه داء الأمن من مكر الله أو أن كان عاصيا فالخوف أفضل وإن كان مطيعا فالرجاء أفضل أو أن كان قبل الذنب فالخوف أفضل وإن كان بعده فالرجاء أفضل أو أن كان صحيحا فالخوف أفضل وهو المختار عندنا والذي عند الشافعية أنه يكون رجاءه وخوفه مستويين وإن كان مريضا فالرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم لا يموتن أحدكم الا وهو محسن الظن بالله تعالى أخرجه ابن أبي الدنيا فى كتاب حسن الظن (قوله لان ثمره الخوف تتعذر حينئذ) أى التى هى العمل الآن قضية التعذر أنه كان ينتفى الخوف رأسا مع ان قضية التعبير ان هناك خوفا (قوله لانهما) كذا فى نسخة أى الرجاء والخوف كجناحي (١٢١) طائر اذا مال أحدهما أى انخفض وتلف سقط الطائر كذلك الرجاء

والخوف اذا مال أحدهما أى ذهب وتلف هلك الشخص (أقول) وبعد فهذا يدل للذهب الشافعي أنهم ما يكونان على حد سواء لا المذهب الذى هو مذهب الجمهور أن يكون الخوف أفضل (قوله) وتقبيله عند إحداه) كان ينبغى أن يقول وعند إحداه بالواو لأن هذا مندوب ثان كفى له وسببه نظر السلم الذى ينزل فيه الملائكة لقبض الروح أولان الروح اذا خرجت يتبعها البصر كما ورد فى الخبر وروى ابن القاسم كراهته لأنه لم يفعل به صلى الله عليه وسلم (قوله) وشخصه) أى ارتفاعه وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله وظاهره) أنه

نظرا الى انقطاع العصمة (ص) والفقير من بيت المال والافعلى المسلمين (ش) هكذا قال ابن شاس ونصه ومن لا مال له يكفن من بيت المال فان لم يكن بيت مال يريد أو كان ولا يمكن الوصول الى شئ منه فكفنه على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا مرصد ولما انتهى الكلام على الواجبات شرع فى الكلام على المندوبات وبدأ منها بمندوب المريض ومن حضر وقت موته وبعدة فقال (ص) ويندب تحسين ظنه بالله (ش) يعنى أنه يندب لمن حضرته أسباب الموت وعلاماته أن يحسن ظنه بالله تعالى عياض يستحب غلبة الخوف مادام الانسان فى مهلة العمل فاذا دنا الاجل وانقطع الامل استحب غلبة الرجاء قال غيره لان ثمره الخوف تتعذر حينئذ اه ان قيل لم كان تحسين الظن بالله مستحبا مع انه يجب تحسين الظن بالله تعالى أبدا لانهما كجناحي الطائر اذا مال أحدهما سقط فالجواب انه يزيد تحسين ظنه بالله عند الموت فلا تعارض (ص) وتقبيله عند إحداه على أئمن ثم ظهر (ش) أى ويندب لمن حضر عند مريض تقبيله على شقه الايمن الى القبلة عند إحداه بصره وتخصو صه الى السماء فان لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه للقبلة وظاهره انه لا يجعله على شقه الايسر ونحوه فى الطراز وما فى التوضيح من جريه على القولين فى صلاة المريض يقتضى انه يجعل على أئمن ثم أيسر ثم ظهر وانما أسقط الايسر واقتصر على الايمن تغاؤلا لأنه من أصحاب اليمين لا من أصحاب اليسار (ص) وتجنب حائض وجنب له (ش) أى ويندب تجنب الحائض والجنب والكلب والتمثال وكل شئ تكرهه الملائكة والصبي الذى يعبت ولا يكف اذا نهى للميت ويندب كونه طاهرا وما عليه طاهرا وأن يحضر عنده طبيب وحضور أحسن أهله وأصحابه سمنا وخلفا ودينا

(١٦ - خشى ثانى) لا يجعله على شقه الايسر) أى قبل الظهر (قوله من جريه على القولين فى صلاة المريض) اعلم أن الاقوال فى صلاة المريض أربعة قيل الجنب الايمن ثم الايسر ثم الظهر قاله ابن الموارز وغيره وقيل الظهر مقدم على الايسر قاله ابن القاسم وقيل ان الظهر والجنب الايمن سيان لاهمية لاحدهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجنب الايمن نقله ابن حجر عن أشهب وابن مسleme وكلها على جهة الاستحباب اه وهذه الاقوال ذكرها ابن الحاجب فى صلاة المريض ثم لما جاء فى ذلك الموضع قال وكيفية التوجه كالقولين فى صلاة المريض فقال المصنف فى التوضيح أى بتقديم الايمن على الاستلقاء أو الاستلقاء وأشار الى قولين من الاقوال الاربعة باعتبار مبداء ما يفعل فاذا علمت ذلك فلا يظهر قول الشارح وما فى التوضيح الخ ولو قال ولو جرى على صلاة المريض المتقدمة لقال على أئمن ثم أيسر ثم ظهر لكان أحسن وظهر من ذلك أن المصنف انما مشى على قول ابن القاسم فى صلاة المريض من حيث تقديمه الظهر على الايسر ويكون فى عبارته حذف أى ثم أيسر (قوله وانما أسقط الايسر) أى كأن يقول ثم ظهر ثم أيسر الذى هو أحد الاقوال (قوله) الحائض) ومثله النفساء (قوله والكلب) غير المأذون فى اقتحامه أو مطلقا على الخلاف فى ذلك (قوله للميت) كذا فى نسخة ملحقه متعلقة بتجنب أى تجنبها للميت لا الميت وهو من تبط بالصبي وما أشبهه كالثوب النجس وليس راجعا لما قبله لان المراد بتجنب الحائض والجنب له أن لا يكونا فى البيت الذى هو فيه وكذا يقال فى تجنب الكلب والتمثال وأما الثوب النجس والصبي الذى يعبت ولا يكف اذا نهى فالمراد بتجنبهما بعدهما عنه وكذا يقال فيما أشبههما (قوله كونه طاهرا) أى من النجس (قوله سمنا) أى هيئة (قوله وخلفا) كذا فى نسخة

لفظة واحدة وبغدهى محتملة لفتح الخاء وضمها وفى لـ تكرارها فيكون أحدهما بفتح الخاء والآخر بضمها وكان السمت يرجع لسكون الجوارح والرزاة فيكون مغاير للخلق بالوجهين (قوله وان لا يترك من يبكي) أى يبعدهما عنه لاعتن البيت كما استفاد من عبارة لـ (قوله برفع صوت) أى وأما إذا كان يبكي لا برفع صوت فإنه لا يبعد (قوله اللهم أجرني الخ) قال فى المصباح من بابى ضرب وقتل وأجره بالمدلغة الثالثة إذا أتابه (قوله وأعقبني) من أعقب فهو يفتح الهزمة وكسر القاف (قوله بأن يقال بحضرته) ولا يقال له قل لثلاثا بوافق ذلك قوله لا لدفتنة الفتانين أو بليس وأورد على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال لأبى طالب قل لا إله إلا الله كلمة أحاج إليها عند الله تعالى ورد بأن هذا لم يكن سبق منه قولها بالكفره وإذا قالها لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بكلام أخفى فتعاد لتكون آخر كلامه لخبر من كان آخر (١٣٣) كلامه من الدنيا لا إله إلا الله محمد رسول الله دخل الجنة ولا يضجر

وتلقينه كلمة التوحيد برفق وكثرة الدعاء وللخائرين لأن الملائكة يؤمنون وهو من مواطن استجابة الدعاء وأن لا يترك من يبكي برفع صوت وقول إن الله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني فى مصيبتى وأعقبني خيرا منها وأبعدا للنساء لقله صبرهن وإظهار التجلدان حضر من الرجال (ص) وتلقينه الشهادة وتغميضه وشده لحيه إذا قضى (ش) يعنى ومما يستحب أيضا تلقينه الشهادة بأن يقال بحضرته أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله الحديث لقنوا موتاكم لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ليكون ذلك آخر كلامه وليطردبه الشياطين الذين يحضرونه لا دعوى التبديل والعباد بالله تعالى ولا يلحقن الأبالغ وظاهر الرسالة مطلقا وينبغى أن يلقنه غير وارثه أن وجدوا الأبالغ أفهم به ولا يلج عليه ولا يقال له قل ويسكت بين كل تلقينه سكتة ومما يستحب أيضا تغميضه لأن فتح عينيه يحصل به قبح منظره ومما يستحب أيضا أن يشده لحيه الأسفل مع الأعلى بعصابة عريضة ويربطها من فوق رأسه لثلاثي عشر خيلا فيفتح فاه فيدخل الهواء منه إلى جوفه ويقبح بذلك منظره فقوله إذا قضى راجع لهما أى إذا تحقق قضاؤه أى موته ولذا عبر بأذا دون أن لأن إذا التحقق وعلامات الموت أربع انقطاع نفسه وإحدا بصره وانقراج شفتيه فلا ينطبقان وسقوط قدميه فلا ينتصبان ومن علامات البشرى للميت أن يصفى وجهه ويعرق جبينه وتذرف عيناه دموعا ومن علامات السوء أن تحمر عيناه وترتد شفتاه ويغط كغطيط البكر اه وترتد بالباء الموحدة بعد هاء ال مشددة قال فى القاموس الرينة بالضم لون إلى الغبرة (ص) وتلين مفاصله برفق (ش) أى عقب موته فيرذرا عيه لعضديه وتخذيه لبطنه تسهلا على الغاسل (ص) ورفعته عن الأرض (ش) أى كسرى برخوف وإسراع الفساد والهوام فيحصل له التشويه ونحو ما مورون بحفظه قبل الدفن (ص) وستره بثوب (ش) أى ونادى ستره بثوب زيادة على ما عليه حال الموت وقال بعضهم إنما أمر بتغطية وجه الميت لئلا يمتدحى بتغير تغير أو حشام من المرض فيظن به من لا معرفة له ما لا يجوز (ص) ووضع ثقل على بطنه (ش) أى ومما يستحب أيضا وضع شئ ثقل على بطنه كسيف أو حديدة أو غيرها فان لم يمكن فطين مبال قال حلو فى قوله وتلين مفاصله برفق ورفعته عن الأرض ووضع ثقل على بطنه ما ذكره من هذه المندوبات لم أر من تبعه عليها من الأصحاب وهى منصوبة للشافعية وأنكر ابن عرفة ما ذكره ابن عبد السلام عن المذهب من وضع الحديد على بطنه اه وما ذكره حلو وأخص بما ذكره ابن عرفة (ص) وإسراع

من عدم قبول المتضرر لما يلقنه لانه يشاهد ما لا يشاهدونه (قوله أشهد الخ) أى فأراد المصنف بالشهادة الشهادتين فاكفى بذكر أحدهما عن الأخرى أو أن الشهادة صارت علما على مجموعهما معا ولا يشترط قوله أشهد لقوله فى الحديث لقنوا موتاكم لا إله إلا الله (تنبيه) التلقين مندوب كقائ متوجه على أهل البيت ثم على غيرهم على التدرج الأقرب فالأقرب أفاده الألبى (قوله ولا يلحقن الأبالغ) بالبناء للفعول هذا للنوى والمعتمد الاطلاق كما تنفذه عبارة عجم (قوله ولا يلج عليه) بالجيم كذا فى نسخة وفى غيره من الشراح بالحاء المهملة (قوله ومما يستحب أيضا تغميضه) قال فى لـ وينبغى أن يلى ذلك أرفق أوليائه بأسهل ما يقدر عليه عن النوى من لم يغمض عند موته وبقي مفتوح الجفنين والشفتين جبينه شخص بعضديه وآخر بابها على رجله فائهما ينطبقان (قوله منظر) بفتح الظاء (قوله ومن علامات

تجهيزه

البشرى) الظاهر أنه أراد بها علامات أهل الخير الذين لا يلحقهم عذاب وأراد بعلامات السوء

الموت على الكفر ويكون ساكنا عن علامات السوء مع الإسلام (قوله وتذرف) من باب ضرب أى دمعت (قوله ويغط) من باب ضرب صوت كل ذلك من المصباح (قوله البكر) بفتح الباء الفتنى من الأبل (قوله خوف إسراع الفساد) رده اللقائى بأن الفساد لا يتأذى لا يدخل لوضعه على الأرض ولا عدمه فى الفساد اه (قوله وستره بثوب) أى حتى وجهه (قوله زيادة على ما عليه حال الموت) فى عب خلافه وستره بثوب بعد نزع ما عليه من الثياب قاله سند وفى المدخل ينزع ما عليه من الثياب ما عدا القميص ويمكن حل كلام سند عليه اه (قوله وحشا) كذا فى لـ بفتح الواو وكسر الحاء (قوله ووضع ثقل الخ) خوف انتفاخه (قوله فان لم يمكن فطين مبالول) قال فى لـ واتظر ما وجه هذا الترتيب (قوله وأنكر ابن عرفة) مردود بأنه مذكور لابن حبيب (قوله وما ذكره حلو) أى بالنسبة لطرف وهو

قوله ثقيل والاولى أن يقول أعم لان ثقيل أعم من حديد الا أن يقال أخص في الاخراج أي ما خرج بثقل أو أخص مما خرج بمحذ (قوله وتأخيره) اعلم أن موته عليه الصلاة والسلام كان ضحوة الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه هاشم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وصلى عليه فرادى لانه لم يكن خليفة يجعل اماما (قوله ويجوز الدفن ليلا) أراد به ما يشمل خلاف الاولى في ذلك والنهار أفضل اذا لم يكن عذر اه قال النووي والنهار أفضل (قوله أيام التشريق) أي تقديد اللحم (قوله الا الغرق) مفادا لاستثناءه لا يندب اسراع تجهيزه وهو صادق بنسب تأخيره ووجوبه وفي كلامهم ما يفيد الثاني بل رأيت التصريح بذلك في (قوله لكان أشمل) أي فيبقى أي ولو أنى عليه يومان أو ثلاثة كما في شرح شب (قوله ليشمل الصعق) هو الغشي عليه من سماع صوت شديد (قوله فجأة) في المصباح فجئت الرجل أخفوه منه وزمن باب تعب وفي لغة بفحنتين جثته بغنة والاسم الفجأة بالضم والمد اه وحينئذ (١٢٣) فيقرأ فجأة (١) بأوجه ثلاثة تأمل

(قوله ومن به مرض السكنة) أي فلا يترك شيئا (قوله من كل غاسول) كذا في نسخة أراد بالغاسول ما يغسل به لا خصوص المعروف عندنا بالغاسول بمصر فيدخل فيه ما ذكره بقوله كاشنان أو صابون (قوله كاشنان) بضم الهمزة والكسر لغة كذا في المصباح (قوله عند الجهور الخ) ومقابله ما قاله ابن حبيب من كون الاولى بالماء والسدر والثانية بالماء القراح (قوله والثانية بالماء والسدر الخ) وهو في الثانية مطلق خلافا لما قاله بعضهم لان السدر يتم ويجعل في الاناء ثم يؤخذ منه شيء فيشئ ويحك به جسده ثم يصب الماء ولا يقال انه يتغير لاننا نقول اذا وصل الماء للعضو طاهرا ثم تغير بالسدر فلا يضر في كونه مطلقا وأراد بالثانية المختل بين الاولى وغيرها فيصدق بأكثر من واحد

تجهيزه (ش) أي وندب اسراع تجهيزه ودفنه خيفة تغيره وتأخير عليه الصلاة والسلام للامن من ذلك أولا لاهتمام بعقد الخلافة أو ليلبلغ خبر موته النواحي القصرية فيحضروا للصلاة عليه لا غنم الثواب ويجوز الدفن ليلا كما فعل بفاطمة وأبي بكر وغيرهما واستثنوا من قاعدة العجلة من الشيطان ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهيز الميت عند موته ونكاح البكر اذا بلغت وتقديم الطعام للضيف اذا قدم وقضاء الدين اذا حل وزيد تعجيل الاوبة من السفر ورعى أيام التشريق واخراج الزكاة عند حلولها (ص) الا الغرق (ش) أي فلا يسرع به خوف غمر الماء قلبه ثم يفيق فيؤخر حتى يظهر موته أو تغير مولود داخل الكاف على الغرق لكان أشمل لي يدخل الصعق ومن يموت فجأة ومن به مرض السكنة ومن مات تحت الهدم (ص) وللغسل سدر (ش) أي وندب للغسل سدر وهو ورق شجر النبق وقيل نبت باليمن له رائحة ذكية وانما خص السدر بالذكروان كان غيرهم عند عدمه من كل غاسول كاشنان أو صابون أو نحوهما يقوم مقامه تفأولا بالعروج بروحه الى سدره المنتهى التي تنتهي اليها ارواح المؤمنين عياض وليس معناه عند كافتهم أن تلقى ورقاته في الماء فانه فعل منكرومن فعل العامة بل يطعن ويجعل في الماء ويحضر حتى تبدله رغبة ويعرله به جسد الميت وتكون الغسلة الاولى عند الجهور بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء السدر للتطيف والثالثة بالماء الكافور للتطيب (ص) وتجريده ووضعه على مرتفع وايتاره كالكنف لاسبع ولم يعد كالوضوء لخاصة وغسلت (ش) أي ومما استحجب أيضا تجريده للغسل ووضعه على شيء مرتفع سريرا وغيره وانما استحجب تجريده من ثيابه التي مات فيها لانه أمكن الاسراع عورته وهو مذهب مالك وظاهره أنه يجرد ولو أنحل المرض جسمه خلاف قول عياض استحجب العلماء غسله تحت ثوب لتغيره بالمرض وكراهية أن يطلع عليه بتلك الصفة وانما استحجب أن يوضع على مرتفع لانه أمكن ولثلايقع من ماء غسله على غاسله شيء وليس من سنة الغسل استقبال القبلة بل يستحب حينئذ الجور لثلاثين منه الرائحة الكريهة واشتغال الغاسل بالتفكير

(قوله والثالثة بالماء الكافور) صورته يجعل الكافور في الماء ثم يطل به وعبارته في ك لا الاظهار أن معنى قوله في الحديث واجعل في الآخرة كافورا أن يخلط الكافور بالماء فيغسل بدن الميت فلا يتبع بعد ذلك كما أفاده بعض شيوخنا بخلاف غسلة السدر فانما صلب الماء بعد عرله بدن الميت لا خلطه بالماء كما فهم النحوي عن المدونة وأخذ منه غسله بالماء المضاف كذهب ابن شعبان وتقدم قول بعضهم خلط الماء بالسدر بضيفه وصبه على الجسد بعد حكمه لا بضيفه واختاره أشياخ ابن ناجي فقال ان الماء الطهور اذا ورد بالعضو طهورا وانضاف به لا يضره اه وهل يقوم المسك مثلامقام الكافور ان تطر الى مجرد التطيب نعم والا فلا وقد يقال اذا عدم الكافور قام غيره مقامه اذا ما ثله ولو بخاصية واحدة قاله الخافظ (قوله وهو مذهب مالك) أي وأبي خنيفة وأحمد قولي الشافعي والمستحجب عند أصحابه تغسله في قبصه لانه الذي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة هل تجرده كما تجرد موتانا دليل لنا وان الشأن عندهم في زمنه التجريد وانما لم يجرد صلى الله عليه وسلم تعظيما له وتوقيرا (قوله خلاف قول عياض) مرتبه بقوله وظاهره انه يجرد الخ يدل عليه قول بعض الشراح وظاهره انه يجرد ولو أنحل المرض جسمه وهو كذلك خلافا لعياض (قوله ولثلايقع الخ) لا تطهر تلك العلة

(١) بأوجه ثلاثة كذا في الأصل وانظر ما الوجه الثالث في حقا وليس فيها الاوجهان وسرركيه معجبه

(قوله على الدكة) بفتح الدال المكان المرتفع وتجمع على دكك كقصعة وقصع (قوله وما يستحب أيضا إيتار الغسل) واستحباب الإيتار انما هو اذا حصل الانتقاء بما قبله كما اذا حصل السادسة فتندب السابعة فان لم يحصل الانتقاء بالسابعة فلا يطلب الوتر بعدها (قوله ثلاثا أو خسا) خبر كان محذوفة تقديره أن يكون ثلاثا أو خسا قال به راجع ويستحب إيتار الغسل بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال في أمر ابنته اغسلها ثلاثا أو خسا أو أكثران رأيت ذلك بماء وسدر الحديث قال في المدونة وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خسا بماء وسدر اه اذا علمت ذلك فقول الشارح ثلاثا أو خسا تبعا للمدونة أي رأ أكثر اذا احتاج الحال الى ذلك ولم يبين خلاف الاحسن من الذي جاء ونظايرهم أن ما عدا الاخير بالسدر ولو الاول فيخالف ما تقدم ورعا يفهم من كلام الخطاب أن المراد ما عدا الاول والاخير وهو المتعين كما يفهم من مجموع النصوص (قوله وكذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم) وهل غسل صلى الله عليه وسلم ثلاثا أو خسا أو غير ذلك (قوله لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب) اختلف الأبياني وابن حبيب في الأثواب ففهم الأبياني كلام الامام أن المراد بالثلاثة الأثواب القميص واللفافتان وسكت الامام عن العمامة والمئزر وفيهم ابن حبيب كلام الامام أن المراد بالثلاثة الأثواب العمامة والمئزر والقميص وسكت عن اللفافتين (١٢٤) ولذلك قال ابن حبيب ويلف في ثوبين من خط بعض شيوخنا ومفاده أن الضمير في فيها يعود على الثلاثة الأثواب ويكون المعنى ويعتد فيها كل من العمامة والمئزر والقميص فقول المصنف كالكفن تشبيه في الإيتار فقط لا فيه وفي السبع خلافا لت اذ لا يأتى في الرجل لأن كفته خمسة فقط وانما يستحب الإيتار فيما زاد على اثنين وقول المصنف لسبع متعلق بالإيتار ولو قدمه لتوهم أنه كالكفن تشبيه فيه وفي الإيتار وفي كتابة أخرى راجع لهما تكنه في الكفن لسبع في المرأة وفي الرجل

والاعتبار وكثرة الذكر لا هذه الاذكار المبتدعة لكل عضو فاهم ابدعة ويكره وقوفه على الدكة ويجعل الميت بين رجله بل يقف بالارض ويقبضه حين غسله وهذا الارتفاع غير الارتفاع السابق لان ذلك لثلاثه الهوام وهذا لثلاثه شيء من ماء غسله على الذي يغسله وليتمكن غاسله من تغيبه وما يستحب أيضا إيتار الغسل وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خسا بماء وسدر ويجعل في الاخير كافورا ان يسر وهكذا روى ابن وهب عن مالك ابن حبيب السنة أن يكون الغسل وترا وكذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يحصل الانتقاء بالسابعة فلا يطلب بعدها وتر وما يستحب إيتار الكفن قال مالك أحب الى أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب إلا أن لا يوجد ذلك الأبياني يريد غير العمامة والمئزر ابن حبيب تعد فيها العمامة والمئزر والقميص ويلف في ثوبين والسبع للمرأة واذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة أو وطئت الميتة فإنه لا يعاد غسله ولا وضوءه بل تغسل النجاسة فقط عن بدنه وكفته لا تقطع التكليف بالموت والقدر المأمور به تعبد اذ قيل (ص) وعصر بطنه برفق وصب الماء في غسل مخرجه بخرقه وله الإفضاء ان اضطر وتوضئته وتعهد أسنانه وأنفه بخرقه واماله رأسه لمضمضة وعدم حضور غير معين وكافور في الاخير ونشف واغتسال غاسله (ش) هذا أيضا من مستحبات الغسل قال فيها ويعصر بطنه عصر اخفيا قال أشهب واذا عصر بطنه فليأمر من يصب عليه الماء أن لا يقطع مادام ذلك يغسل ما أقبل وما أدبر ويلف على يديه شيئا كئيفا لا يجدمه لين ما تمر عليه اليد ثم يغسل تلك الخرقه ويغسل يده ويأخذ خرقه أخرى على يده ويدخلها في فمه لينظف أسنانه ويدخل في أنفه الماء ثلاثا واذا اضطر الى الإفضاء

الى خمس وفي الغسل عام فيهما وكلام المؤلف موزع (قوله فإنه لا يعاد غسله الخ) أي يكره فيما يظهر كذا والمباشرة في شرح شب (قوله بل تغسل النجاسة فقط) أي من بدنه أو كفته وجوبا أو استئنا على ما مر في إزالة النجاسة (قوله وصب الماء) أي ونذب صب الماء متابعا فالندبية مصيها للتتابع والافاضل الصب واجب (قوله بخرقه) متعلق بمحذوف أي ويغسل وجوبا بخرقه كيفية ويغسل المخرجين يساره وبقية الجسد يمينه (قوله وتوضئته) أي قبل الغسلة الاولى وبعد إزالة الاذى مرة (قوله وتعهد أسنانه الخ) هذا قبل الوضوء فيما يظهر (قوله وأنفه بخرقه) أي مبالوة (قوله واماله رأسه) أي برفق (قوله لمضمضة) أي وكذا الاستنشاق فيما يظهر (قوله ونشف) وانظر لم عدل عن قوله وتشف مع أنه يستحب ولفظه يقتضي الوجوب (قوله مادام ذلك) أي الغاسل أي مادام ذلك الغاسل (قوله ما أقبل) أي وهو القبل وقوله وما أدبر أي وهو الدبر وهو مفعول قوله يغسل (قوله ويلف على يديه) أي في حال غسل دبره وقبله (قوله ثم يغسل تلك الخرقه) أي ندبا فيما يظهر إما لانه يحمل على انه قصدا لا تنفعا بها في أمر رائد وأنه وان طرحت لا ينبغي طرحها وهي متلوثة بالقدر لما فيها من الاذى وهذه العبارة التي ذكرها الشارح لهرام وقوله في فمه لينظف أسنانه أي وكذا أنفه لينظفه وقوله ويدخل الماء في أنفه ثلاثا الظاهر أن ذلك لأجل الاستنشاق فتكون الاولى سنة والثانية والثالثة مستحبان إلا أن ذلك يكون في حال الوضوء فيكون الاولى تأخير لا ذكرها (قوله واذا اضطر الى الإفضاء الخ) قال في ل وظاهره يشمل ما اذا غسل المحرم المرأة من محارمه أو غسلت المرأة رجلا من محارمها

الى خمس وفي الغسل عام فيهما وكلام المؤلف موزع (قوله فإنه لا يعاد غسله الخ) أي يكره فيما يظهر كذا والمباشرة في شرح شب (قوله بل تغسل النجاسة فقط) أي من بدنه أو كفته وجوبا أو استئنا على ما مر في إزالة النجاسة (قوله وصب الماء) أي ونذب صب الماء متابعا فالندبية مصيها للتتابع والافاضل الصب واجب (قوله بخرقه) متعلق بمحذوف أي ويغسل وجوبا بخرقه كيفية ويغسل المخرجين يساره وبقية الجسد يمينه (قوله وتوضئته) أي قبل الغسلة الاولى وبعد إزالة الاذى مرة (قوله وتعهد أسنانه الخ) هذا قبل الوضوء فيما يظهر (قوله وأنفه بخرقه) أي مبالوة (قوله واماله رأسه) أي برفق (قوله لمضمضة) أي وكذا الاستنشاق فيما يظهر (قوله ونشف) وانظر لم عدل عن قوله وتشف مع أنه يستحب ولفظه يقتضي الوجوب (قوله مادام ذلك) أي الغاسل أي مادام ذلك الغاسل (قوله ما أقبل) أي وهو القبل وقوله وما أدبر أي وهو الدبر وهو مفعول قوله يغسل (قوله ويلف على يديه) أي في حال غسل دبره وقبله (قوله ثم يغسل تلك الخرقه) أي ندبا فيما يظهر إما لانه يحمل على انه قصدا لا تنفعا بها في أمر رائد وأنه وان طرحت لا ينبغي طرحها وهي متلوثة بالقدر لما فيها من الاذى وهذه العبارة التي ذكرها الشارح لهرام وقوله في فمه لينظف أسنانه أي وكذا أنفه لينظفه وقوله ويدخل الماء في أنفه ثلاثا الظاهر أن ذلك لأجل الاستنشاق فتكون الاولى سنة والثانية والثالثة مستحبان إلا أن ذلك يكون في حال الوضوء فيكون الاولى تأخير لا ذكرها (قوله واذا اضطر الى الإفضاء الخ) قال في ل وظاهره يشمل ما اذا غسل المحرم المرأة من محارمه أو غسلت المرأة رجلا من محارمها

(قوله والمباشرة) عطف تفسير (قوله ولا يكره الوضوء) أي يكره فيما يظهر (قوله أي تفقدها وإزالة ما فيها) هو عين ما تقدم في قوله يدخلها في فقه لينظف أسنانه (قوله إماله رأسه لمضمضة) أي بعد تنظف الأسنان ولا يخفى أن تنظف الأسنان والافتقار يكون سائغا على الوضوء المحتوي على المضمضة والاستنشاق (قوله لكن مخالفة المندوب) الأولى أن يقول لكون مخالفة المندوب تصدق الخ (قوله فلو قال الخ) سند لا ينبغي أن يكون الغاسل الآتية أمينا صالحا يخفى ما يراه من عيب وإن استغنى عن أن يكون معه أحد كان أحسن لك (قوله في الغسلة الأخيرة) كتب بعض شيوخنا أي يضع الكافور في الماء المطلق لا ماء الورد (قوله لأنه لشدة برده) من ذلك يؤخذ أن الأرض التي لا تبلى أفضل عندنا من التي تبلى خلافا للشافعية (قوله والملائكة) أي الذين يحضرون غسله أو يصلون عليه أو يسألون أو الجميع وهو الظاهر قال في المدخل وصقته أن يأخذ شيئا من الكافور فيجعل في أنفه فيه ماء ويذيه فيه ثم يغسل الميت به فإن لم يتيسر فغيره من الطيب ولو غبيرا وإن صح أنه تقذفه دابة من دواب الجحيم فإنه طاهر كافي لك (قوله الخمى) الراجح الطهارة ولو قلنا إن ميتة الآدمي نجسة كما في شرح شب وقوله وعلى قول ابن القاسم أي الذي يقول به ابن (١٣٥) عبد الحكم وذلك لأن قوله وهل ينجس

أي أولا ينجس وقوله قول الخ لف ونشر مرتب فابن عبد الحكم يقول بالأول الذي هو النجاسة وحنون بعدمها (قوله ونقل الشيخ عن ابن العربي) انظره فإن الشيخ إذا أطلق ينصرف لابن أبي زيد نفعا الله تعالى به فيقتضي أن ابن العربي متقدم على ابن أبي زيد وليس كذلك بل مات ابن العربي في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ومولده ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربع مائة ومات ابن أبي زيد سنة ست وثمانين وثلثمائة وكون المراد بالشيخ شيخه ابن عبد السلام خلاف عاده (قوله خلاف قولهم الخ) وذلك لأن الغسلة التي ليست متغيرة طاهرة فينبئ ذلك لا يعول على ما نقل عن ابن العربي (قوله يغسل جميع جسده) أي لا ثباته كما أفاده في ذلك عن تقرير

والمباشرة للعورة فله ذلك وما يستحب أيضا وضوء الميت قبل الغسلة الأولى وبعد إزالته الذي مر مرة ولا يكره الوضوء على الراجح كما مر وما يستحب تعهد أسنانه أي تفقدها وإزالة ما فيها وأنه بخرقه مبالغة لإزالة ما يكره ريحه أو روثه وما يستحب أيضا إماله رأسه لمضمضة ليخرج الماء بما فيه من الأذى وما يستحب عدم حضور غير معين للغاسل لصب أو تقليب بل يكره حضوره وكلام المؤلف لا يفهم منه الكراهة لكن مخالفة المندوب تصدق بخلاف الأولى كما تصدق بالكراهة المرادة هنا فلو قال وكره حضور غير معين لا فاد المراد وما يستحب جعل كافور في الغسلة الأخيرة أيا كانت ثالثة أو غيرها ونخص الكافور لأنه لشدة برده لا يسرع به تغيير الجسم ولتطهير رائحة الميت للمصلين والملائكة عليهم الصلاة والسلام وما يستحب أن ينشف الميت بعد الفراغ من تغسيله وهل ينجس الثوب المنشف به قول ابن عبد الحكم وحنون الخمى وعلى قول ابن القاسم نجاسة الميت تجس ثوب التنشيف ابن عرفة ونقل الشيخ عن ابن العربي لا يصلح به ولا بما أصابه من مائه خلاف قولهم في الغسلة غير المتغيرة وما يستحب أيضا اغتسال غاسل الميت ولو مات ضاع فراغه لثلاثين يوما يصيبه منه فلا يكاد يبالغ في أمره ليحفظه فإذا وطن نفسه على الغسل فيمكنه أكثر فالمراد باغتساله أن يغسل جميع جسده بالتنظيف فلا يحتاج لذلك ولأنه كما يفيد التعليل (ص) وبياض الكفن وتجميره وعدم تأخره عن الغسل والزيادة على الواحد ولا بقضي بالزائد أن شيخ الوارث الآن يوصي في ثلثه وهل الواجب ثوب يستتره أو ستر العورة والباقي سنة خلاف (ش) لما فرغ من مستحبات الغسل شرع في مستحبات التكفين ثم يتكلم بعد ذلك على مستحبات التشيع وغيره وهو يديع في الترتيب منها يبيض الكفن قطناً أو كتانا وعدل عن أن يقول والكفن يبيض كما قال وللغسل سدر لعدم حسنه فيما عطف عليه من قوله وتجميره بالجيم وفيه شيء أي تخيره وترائلا ما أو حسا أو سبعا بالعود وغيره لأن المقصود عبوق الرائحة وصحة بعضهم

(قوله كما يفيد التعليل) أي بالتنظيف (قوله يبيض الكفن الخ) وما فيه من علم أو حاشية لا يخرج عنه عن البياض أي يستحب جعل الكفن أبيض فليس المستحب نفس البياض وقوله عدم تأخره أي الكفن بمعنى التكفين في العبارة استخدام أو في العبارة حذف أي التكفين بالكفن (قوله وفيه شيء) أي في عدم حسنه شيء أي في هذا التوجيه وهو قوله لعدم حسنه شيء أي بل هو حسن والمعنى وندب الكفن أي فيما يتعلق به تجميره بقطع النظر عن الضمير (قوله ثلاثا أو حسا أو سبعا) أي بحسب الحال وظاهره أنه لا يزداد على السبع والظاهر أن التخخير في ذاته مستحب وكونه وترامستحب آخر (قوله وصحفه بعضهم تخمير) وجه التخصيف كما في شرح شب أن التخخير التغطية ولا يصح إرادته هنا فإن قيل يقال وجدت خمر الطيب أي ريحها فالجواب أن هذا خاص بلفظ خمر والذي هنا تخمير اه وحاصله أن التخصيف ليس متعلقا بالمعنى الذي أراد به بل متعلق باللفظ وإن كان المعنى الذي أراد به محتملا أن سنده أشار به بقوله تبسط إلا كفاً ويجعل الميت عليها فإن قلت غاية ما فيه أنه استعمل اللفظ في مجاز ولا بعد تعديفا قلت لعله جعله تجميعا لكونه ثبت عنده أن نسخة المصنف تخمير بالجيم

(قوله وأفضل الخ) محط الأفضلية قوله من القطن لأن الأبيضية قد تقدم استحبابها (قوله لانه أستر) قال عجم فيه نظرا لمن الكنان ما يكون كهو في الستر وأستر منه فلو علمت أفضلية القطن على الكنان بأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيه لم يرد عليه ما ذكر اه المراد منه (قوله خوف خروج شيء منه) في ك لا يقال هذا موجود مع عدم تأخره لا نقول هو نادر أو أنه فعل ما هو المقدور ووجه قوله هو نادر أنه إذا دبر بالتكفين يلزم منه عرفا المبادرة بدفنه فيقل خروج الخارج بخلاف ما إذا لم يبادر في تأخر عن الدفن فيحصل الخروج وقوله أو أنه فعل ما هو المقدور هذا يقتضي أنه لو خرج بعد التكفين نجاسة لا تغسل وليس كذلك (قوله وسما) أي عيبا (قوله هذا هو المذهب الخ) في شرح شب ولا يقتضي على الورثة بالزائد في الصفة على ما يلبسه في جمعه وأعياده ان شيخ الوارث وأما الزائد في العدد فيقتضي به ولو شخ الوارث لأن تكفينه (١٣٦) في ثلاثة حق واجب لخلق كما قال الأقفهسي هذا هو المعتمد ولا ينافيه قوله قبل

أن الزائد على الواحد مندوب وهو لا يقتضي به وقوله الآتي وهل الواجب الخ لحمل المحلين المذكورين على حق الله وهل الواجب لحق الله ثوب بستره الخ انظر عب واعتمد شيخنا الصغير كلام شارحنا وضعف كلام عب (قوله ما لم يوص بسرف) أي فلا يكون في ثلثه الزائد (قوله كما لو أوصى) بيان للسرف أي بالنسبة للرأ (قوله فالسداد من رأس المال) قال في ك والظاهر ان مرادهم بالسداد الواجب وهو الواحد لقولهم رأس ماله ونبتل الوصية كلها (قوله للتقييد والتقسيم) اسم كتاب لابن رشد (قوله وعلى كل حال يقتضي بستر جميع الجسد) قال في القول بستر الجميع هو المذهب فكان ينبغي الاقتصار عليه لأن القول الثاني لم يشهر وعليه يقتضي وحمل قولهم السنة لا يقتضي بها في سنة لم تشهر فرضيتها وظاهر قوله ان شيخ الوارث أي أو الغريم انه إذا لم يشخ الوارث يقتضي بالزائد وليس كذلك لانه

بالهاء المعجمة ويدها ميم فقال والمراد جعل الثياب بعضها فوق بعض ويدرج فيها الميت وأفضل الثياب الأبيض من القطن أو الكنان والقطن أفضل من الكنان لانه أستر وكفن فيه عليه الصلاة والسلام ومنها عدم تأخير التكفين أي الادراج عن الغسل خوف خروج شيء منه قبل التكفين وحكم تأخيره عن الغسل مكروه وكلام المؤلف لا يفيد هذا كما مر ومنها الزيادة على الكفن الواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق بالاثنتين فقوله بعد ووتره أي غير الواحد فالواحد مفضل بالنسبة لجميع المراتب فالاثنتان فيه مستحب واحد أي من حيث الزيادة على الواحد والثلاثة فيها مستحبان وكذا الخمسة والسبعة للزيادة والوترية ولو أوصى أن لا يزداد على الواحد فزاد بعض الورثة آخر لم يضمن لأن عليهم في الواحد وصحها وإذا شخ الوارث أو الغريم ومنع الزائد على الثوب الواحد فلا يقتضي عليه بذلك لأن الزائد مستحب وهو لا يقتضي به هذا هو المذهب وقول عيسى بأنه يجبر على ثلاثة أبواب ضعيف وان استظهره ابن عبد السلام خلافا للمواق إلا أن يوصى بالتكفين في أربعة من واحد ففي ثلثه الزائد إذا لم يكن دين مالم يوص بسرف كما لو أوصى بأكثر من سبعة فالسداد من رأس المال أي ونبتل الوصية كلها واختلف هل الواجب في كفن الرجل ستر جميع بدنه بخلاف الخي وهو ظاهر كلامهم وصحح ابن بشيرني اختلاف فيه أو الواجب انما هو ستر عورته فقط كالخي وستر الباقي سنة قاله أبو عمر ابن عبد البر ونسبه في توضيحه للتقييد والتقسيم قولان وكان اللاحق التعبير بذلك لا بخلاف لانهم لم يشهروا على كل حال يقتضي بستر جميع الجسد كما نقله الشيخ كريم الدين وقيدنا الخلاف بالرجل لأن المرأة يجب ستر جميع جسدها قول واحد يدل عليه قولهم كالخي (ص) ووتره (ش) أي وما يستحب في عدد الكفن أيضا الوتر الخمي يستحب أن يكون وثران ثلاثا إلى فوق سبع أو خمس ولا يكفن في واحد إلا أن لا يوجد غيره والاثنتان وان كانا شفعاء أولى من الواحد وان كان وثران لانه يصف والاثنتان أستر وثلاثة أولى من أربع وخمس أولى من ست ولا أرى أن يجاوز السبع لانه في معنى السرف وهذا معنى قوله (والاثنتان على الواحد والثلاثة على الأربعة) أي والاثنتان مقدمان ندبا على الواحد والثلاثة مقدمة على الأربعة لحصول الستر والوتر في الثلاثة وكذلك الخمسة على الستة والسبعة عليها وقوله ووتره مكررم مع قوله سابقا وإيتاره كالكفن وأعاد لي ربطه بقوله والاثنتان على الواحد الخ (ص) وتقميصه وتعميمه

لا يقتضي به مطلقا وأيضا هو مستفاد من قوله ولا يقتضي بالزائد لأن القضاء لا يكون الا عند التشايع فلو أسقطه كان أخضر وأحسن لأن مفهومه صار مشوشا وقوله في ثلثه يستفاد من قوله إلا أن يوصى إذا الوصية انما تكون في الثلث اه (قوله ستر جميع جسدها) ظاهره ولو الوجه والكفين (قوله سبع) بالنسبة الى المرأة وقوله أو خمس بالنسبة للرجل (قوله ولا يكفن في واحد) بل صرح الجزولي بكراهة الاقتصار على الواحد (قوله والثلاثة على الأربعة) في كلامه اشعار بأن الأربعة أفضل بالنسبة للثنتين وأولى الواحد هل تفضل الثلاثة الستة أيضا وهو مقتضى التعليل بأن فيها الوتر والزيادة على الواحد وهو الظاهر أولا وهو المتبادر من قولهم الثلاثة على الأربعة والخمسة على الستة كذا في بعض شروحه (قوله وتقميصه) أي يجعل له قميص من جملته أ كفافه الخمسة قوله وتعميمه) وموضعها للمرأة خمار وظاهر الرسالة أن هذين من قبيل الجائز وسئل مالك رضي الله تعالى عنه كيف

وعذبة

لا يقتضي به مطلقا وأيضا هو مستفاد من قوله ولا يقتضي بالزائد لأن القضاء لا يكون الا عند التشايع فلو

أسقطه كان أخضر وأحسن لأن مفهومه صار مشوشا وقوله في ثلثه يستفاد من قوله إلا أن يوصى إذا الوصية انما تكون في الثلث اه (قوله ستر جميع جسدها) ظاهره ولو الوجه والكفين (قوله سبع) بالنسبة الى المرأة وقوله أو خمس بالنسبة للرجل (قوله ولا يكفن في واحد) بل صرح الجزولي بكراهة الاقتصار على الواحد (قوله والثلاثة على الأربعة) في كلامه اشعار بأن الأربعة أفضل بالنسبة للثنتين وأولى الواحد هل تفضل الثلاثة الستة أيضا وهو مقتضى التعليل بأن فيها الوتر والزيادة على الواحد وهو الظاهر أولا وهو المتبادر من قولهم الثلاثة على الأربعة والخمسة على الستة كذا في بعض شروحه (قوله وتقميصه) أي يجعل له قميص من جملته أ كفافه الخمسة قوله وتعميمه) وموضعها للمرأة خمار وظاهر الرسالة أن هذين من قبيل الجائز وسئل مالك رضي الله تعالى عنه كيف

يعم أي هل يلف من اليمين أو اليسار فقال لأدري الآن من شأن الميت (قوله وعذبة فيها) وأكثرها ذراع وأوسطها شبر وأقلها أربعة أصابع قال بعضهم صارت اليوم شعار قوم يسمون الصوفية فلا ينبغي أن يتخذها إلا من كان على طريقهم والاسكان كاذبا (قوله كما يفعل بالحى) أي كما هو موجود في بعض المغاربة الذين يقدمون مصر والحاصل أن العذبة مستحبة للحى فإن لم يكن عذبة فمكروه (قوله ذؤابة) الذؤابة بالضم مهموز يطلق على الضفيرة من الشعر وعلى طرف العمامة وهو المراد هنا فإذا كان الحال ماذكر فيكون قوله ذؤابة حالا مؤكدة (قوله فائدة) قال في ك وهل يخطط القميص ويجعل له أ كما أم لا والظاهر الأول لأنه محل السنة (قوله وازرة) تحت القميص ولو جعل بدل الازرة سراويل كان أسوأ والمراد بالازرة هنا ما يستتر من حقويه إلى نصف ساقه وكان ينبغي أن يقول ومترر كما قاله ابن عرفة (قوله ما يؤثر به) قال في الازرة ما يستتر العورة والمراد به هنا ما يستتر من حقويه إلى أنصاف ساقه كمنثر الحى وفي عب وازرة تحت القميص أو سروال وهو أسوأ ويزاد على الخمس والسبع الحفاط (١٣٧) الذي يجعل على القطن المجهول بين الفخذين

خيفة ما ينزل من أحد السيلين ويجعل أسفلها أي الموالى للارض لا لجسد الميت أحسنها لأن أحسن ثياب الحى يكون ظاهرها ولا تخاط لفائفه إجماعا أي خلافا لابن شعبان أشهب يشد الكفن من عند رأسه ورجله ثم يحل ذلك في القبر وإن ترك عقده فلا بأس ما لم تنتشرأ كفاته اه (قوله تنبيه) قال ابن فرحون على ابن الحاجب هذا أي ماذكر في الاكفان في الكبير أو المراهق وأما الصغير فالخرقة تجزئه قاله أشهب ومخنون قاله البدر (قوله وحنوط) ويقال حنوط بوزن كتاب (قوله والكافور الخ) معناه أنه يشد بان يكون كافورا وليس معناه كما هو المتبادر أن يجعل الكافور في الحنوط وعليه فلو قال المؤلف وكونه كافورا لكان أحسن وجعل البدر ضمير فيه لا قطن والحاصل أن الحنوط

وعذبة فيها (ش) أي إن كل واحد من هذه مستحب والضمير في فيها العمامة المستفاد من قوله وتعممه قال في المدونة والشأن في الميت أن يعم مطرف ويعم تحت لحية كما يفعل بالحى ويترك منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه وكذلك يترك من خمار الميت كذلك كذا نقله في النوادر قاله الشارح والمراد بالشأن المستحب (ص) وازرة ولفافتان والسبع للمرأة (ش) الازرة بالضم والكسر ما يؤثر به كما هو المراد هنا لا الهية فانما بالكسر لا غير ولفافتان يدرج فيهما فهذه الخمسة عدة اكفان الرجل وتجعل العليا أوسع من السفلى وينتهي كفن المرأة إلى السبع فتبدل العمامة بخمار وتزد لفاقتان ولا يحسب في شئ من ذلك الحرق ولا العصائب التي تشد على الوجه والوسط وغيرهما (ص) وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى عنافه والكافور فيه وفي مساجده وحواسه ومراقه (ش) أي ويندب حنوط يجعل داخل كل لفافة من لفائف الكفن لأفوقه ويذر منه على قطن يلقى في منافذ الميت عينيه وأذنيه وأنفه ووقه ومخرجيه من غير ادخال فيها ويستحب الكافور قال في التوضيح الحنوط ما يطيب به الميت ولا بأس فيه بالمسك والعود والكافور أولى لأنه مع كونه طيبا يشد الأعضاء كما يجعل الحنوط الذي أفضل الكافور داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى عنافه يجعل أيضا في مساجده جبهته ويديه وركبتيه وأطراف قدميه في قطن وحواسه الأذنين والعينين والقدم والآنف ومراقه بفتح الميم وشد القاف مارق من جلده كابطيه وورغيه وعكن بطنه ومخرج ركبتيه وجميع جسده إن كثرت الحنوط فإن ضاق بالمساجد (ص) وإن حرم ما معتد به ولا يتولى به (ش) يعني أنه يطلب تخنيط الميت بكل نوع من أنواع الطيب وإن مات محرما ومعتد به من وفاة للعمل ولا تقطاع التكليف بالموت ولذا لا يتولى المحرم ولا المعتد تخنيط الميت لبقاء التكليف ولو كان الميت زوج المعتد بل تغسله وتكفنه ولا تخطه لأنها حادثة إلا أن تكون وضعت بعد موته أو بموضع ليس فيه من يتولى تخنيطه فلتفعل وتحتال بعود أو غيره ولا تمسه بيدها فقولها ولا يتولى به أي حيث وجد غيره ما يتولى ذلك ولا يتولى به ويحتمل في عدمه كما قاله

في ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر (قوله وفي مساجده) ليس معطوفا على قوله فيه بل معطوف على قوله عنافه أي يلقى بمساجده وظاهره أنه يقطن وعليه حل شارحنا ولكن في شرح عب وشب تبعا للعج أنه بدون قطن في المساجد والمراق ويقطن في المنافذ التي من جلته الحواس وعبارة شب ثم إن الحنوط تارة يكون بدون قطن كالذي في المراق وتارة يكون بقطن كالذي في الحواس وباقي المنافذ كما يفيد كلام الخطاب اه وإنما اختلفت هذه الأماكن بالحنوط على الوجه المذكور مع تعمير غسل جسده بالكافور لما فيها من اسراع التغير بهادون غيرها من باقي الجسد فعلى كلامهم هو معطوف على منافذ بحسب المعنى والتقدير وفي منافذه لكن على قطن وفي مساجده أي بدون قطن وقوله وحواسه أخص من المنافذ لشموله المنافذ لا قبل والدبر وليس من الحواس فلو حذف حواسه لكان أحسن والأصل ومحل حواسه ومن جلة محل الحواس حاسة اللمس ومحلها جميع البدن وهو غير مراد هنا (قوله ويذر) بالذال المعجمة يقال ذرت الريح التراب إذا فرقته (قوله وجميع جسده الخ) هذا كلام أبي عمر فلو قال بعض الشراح أبو عمر وجميع جسده فإن كثرت الحنوط فإن ضاق بالطيب فالمساجد اه (قوله لأنها حادثة) أي مطلوبة بترك الزينة

(قوله وتقدمه) أي وشان الشافع أن يتقدم (قوله وتاخر راكب) أي ليخفف عن الناس (قوله وسترها بقية) مثل بعضهم لم اختصت بذلك وهي في حياتهم الا يلزم اخفاء شخصها بل يستريح جميع جسدها فقال لما حلت على الاعناق وتعين شخصها زيد في سترها حتى لا يعلم طولها من قصرها ولا هزلها من سمها وهي في حياتها محتلمة فلم تتعين وقال غيره لانها لا تملك أمرها جعل لها أتم الستر (قوله فاعلموا خير) حديث الموطأ أسرعوا بجنازة كم فاعلموا خير تقدمونه اليه أو شتر تضعونه عن رقابكم قال شارحنا بعد قوله اليه أي الخير باعتبار الثواب أو الاكرام المصالح في قبره فيسر عيه ليلقاه قريبا وذكر بعد قوله أو شراخ ما نصه فلا مصلحة لكم في مصاحبتة لانها بعيدة من الرحمة وجوابه فاعلموا أي الاسراع سبب خير تقدمون الميت اليه ولا يخفى انه باعتبار هذا الحل لا مناسبة بين المتقابلين (أقول) اذا علمت ذلك فان كان شارحنا أراد ذلك الحديث فقد أسقط شيئا منه وهو قوله اليه وان لم يكن أراد ذلك فقد أراد حديثا آخر ورد على ذلك فاما ان يقال ان فيه حذفًا والتقدير تقدمونه (١٣٨) اليه لاجل الموافقة أو لا تقدير والمعنى فاعلموا أي ما ذكر من الجنازة خير باعتبار

ما يترب على موتها من الثواب لان موتها مصيبة وإما شرا أي الجنازة أي الاموات شر باعتبار شقوتها فلا خير لكم في مصحبتها ولا يخفى ان فيه الثواب أيضا لكن لم ينظر له انما نظر لدفع الشر لان دفع الفساد مقدم على جلب المصالح (قوله وهو في المرأة أكد) يقتضي انه مطلوب في الرجل الا أنه في المرأة أكد فيكون قوله لا بأس لما هو خير من غيره مع انه يلبس على المصلي (قوله وما أكره الخ) أي فهو جائز مستوي الطرفين (قوله وابتداء محمد) أي بعد كل تكبيرة وهو ابتداء حقيقي وقوله وصلاة الخ وهو ابتداء اضافي (قوله على المشهور) ومقابله مارواه ابن وهب من انه يجنبه الرفع في كل تكبيرة وروى عن ابن القاسم لا يرفع في الاولى ولا في غيرها وفي سماع أشهب ان شاء رفع بعد الاولى وان شاء لم يرفع فهي أقوال أربعة (قول لا السورة الملهودة) أي

عبد الملك وابن الماجشون (ص) ومشي مشيع واسراعه وتقدمه وتاخر راكب وامرأة وسببها بقية (ش) هذه مستحبات التشيع فيستحب ان يشيع الميت ماشيا في ذهابه للصلاة والدفن ويكره الركوب ولا بأس به بعد الدفن ويستحب اسراع المشيع حاملا أو غيره من غير أسرعا ويجنازة كم فاعلموا خير تقدمونه أو شتر تضعونه عن رقابكم وهذا الايضافي ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشي بجنازة كم لان المراد بالاسراع ما فوق المشي المعتاد ودون الخبيب وهذا هو المراد بالقصد فليس المراد بالاسراع ما يشمل الخبيب لان في شموله للخبيب منافاة لحديث عليكم بالسكينة ولان فيه اضرارا بالميت واضرارا بالمشيعين ويستحب تقدم المشيع ان كان غير راكب والا تأخر كما يستحب للنساء التأخير وراءها الاستر ابن شعبان ويكن وراء الركبان فاذا مشى المشيع وأسرع وتقدم حصل له ثلاث فضائل وان تأخر الراكب حصل له فضيلتان وان تقدم حصل له فضيلة التشيع فقط ويستحب أن نجعل قبة على ظهر نعش المرأة للستر ولا بأس بذلك في نعش الرجل وهو في المرأة أكد أشهب وما أكره أن يستر القبر في دفن الرجال وأما في المرأة فهو الذي ينبغي (ص) ورفع اليدين بأولي التكبير وابتداء محمد وصلاة على نبيه عليه السلام واسرار دعاء (ش) يعني انه يستحب رفع اليدين في التكبيرة الاولى خاصة على المشهور اماما أو مأموما والرفع في غيرها خلاف الاولى وكذلك يستحب الابتداء بعد كل تكبيرة بالحمد وهو الثناء على الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام لا السورة الملهودة فان قراءتها مكروهة القرافي يقرؤها ورواها للخروج من الخلاف ويستحب له الاسرار بالدعاء لانه أوقع في النفس من الجهر لانه يجتمع على ثناء وصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم والاسرار بذلك أفضل (ص) ورفع صغير على أكف (ش) أي يندب جله في الذهاب به الى المصلي والقبر على الايدي ولا يحمل على دابة أو نعش لان في ذلك ضربا من المفارقة والمراد بالصغير من يمكن حمله على اليدين من غير مشقة فادحة ولو ذكر المواقف هذا في مستحبات التشيع لكان أولى (ص) ووقوف امام بالوسط ومنكبى المرأة (ش) أي ونذب ووقوف امام عند وسط الرجل وعند منكبى المرأة على المشهور لثلا

يتذكر

التي هي الفاتحة (قوله من الخلاف) أي خلاف الشافعي القائل بوجوبها بعد التكبيرة الاولى (قوله لانه أوقع في النفس) وينبغي أن يسمع بها نفسه للخروج من خلاف الشافعي لانه يقول اذا لم يسمع فيه نفسه كالعدم ابن عرفة يدعوا للميت ولو كان ابن زنا لان أمور الآخرة تنبئ على الحقائق وأمور الدنيا تنبئ على الظواهر (قوله ولا يحمل على دابة أو نعش) أي فيكون ذلك مكروها فمما يظهر وكونه ضربا من المفارقة انما ذلك بحسب المتظنة (قوله ووقوف امام بالوسط) قال الطبراني أجمعوا على أن لا يلاصقها بل يكون بينهما فرجة اه زاد ق قيل قدر شبر وقيل قدر ذراع وليس بينهما كبير تفاوت لان المراد بالذراع عظم الذراع ك (قوله على المشهور) وقد حكاه في المدونة عن ابن مسعود ومقابله مارواه ابن غانم عن مالك انه يقف أيضا عند وسط المرأة كل رجل اللخمى وثبت في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قام في امرأة عند وسطها قال البدر ولا يرد على ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم على المرأة عند وسطها كما في الصحيح لانه معصوم فلا يتوهم في حقه ما يتوهم في حق غيره اه وقال أبو هريرة

لأنه يسترها عن الناس وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة جاز (قوله والتعليل) أي المتقدم وهو التذکر (قوله جملة حالية) قال البساطي ولو أتى بالواو لكان أولى ليشعر بالندوب (قوله مسنما) أي وسطه كهيئة السنام أي سنام البعير (قوله ليعرف به) فيه أن المعرفة تأتي بالتسطيح أيضا كما يأتي بيانه (قوله وان زيد على التسليم) أي من حيث كثرة التراب بحيث يكرن جرم مسنما عظمها وقوله فلا بأس به أي أولى من غيره أو جاز مستوي الطرفين (قوله وعلى هذا) أي استحباب التسليم كأقناء البساطي وغيره (قوله وهو أثبت من رواية تسطيحها) أي تسليم قبور هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أثبت من رواية تسطيحها أي فقد رويت قبور هؤلاء بروايتين التسطيح والتسليم ورواية التسليم أقوى (قوله وتوالت على كراهته) أي كما توالت على عدم الكراهة وقال تت وفهم بعضهم قول مالك في المدونة أكره تخصيص القبور والبناء على البناء الذي (١٣٩) يكبرها إلا ارتفاع ترابها عن الأرض كالشبر

على هيئة السنام ومن تأولها على هذا، ياض إلى آخر ما ذكره تت وقوله وشعار الزى والشعار شئ واحد (قوله فيسطح) أي ولكن لا يسوى بالأرض وهل كسيرا أو قليلا قدر ما يعرف خلاف استفاد مما ذكره المواق وحاولوا ذكره عجب وتبعه شب وفي عب ولكن لا يسوى بالأرض بل بكسبر أيضا على المذهب وقيل قليلا بقدر ما يعرف اه وعلى كل فالراجح التأويل باستحباب التسليم (قوله لا تارها) أي المنقولة عن السلف أقولها روى ابن وهب عن بكر بن سواد أن القبور كانت تسوى بالأرض وقوله لا لا جوابتها أي أجوبة مالك عن الأسئلة التي قدمت له أو أجوبة ابن القاسم لسحنون أو همام عن أي والمعول عليه الأجوبة لا إلا كما رآني تنقل في المدونة وخلاصة ما يفيد عبارة الشارح للمدونة لفظ وقع فيه التأويل وهو غير اللفظ المصرح فيه بكراهة التسليم (قوله وحشو قريب) في النوادر من الشأن صب الماء على القبر ليشتد وفعل

بتذكر أن وقف وسطها ما يشغله أو يفسد صلانه ونما حذف المؤلف الرجل استغناء عنه بذكر مقابلة وهو المرأة وأما المنفرد فصفة وقوفه مثل الامام وأما المأموم فوقوفه على ما تقدم في صلاة الجماعة في قوله ووقوف ذكر عن يمينه وأما المرأة إذا وصلت على امرأة فتقف حيث شئت وأما على الرجل فظاهر كلامهم أنه كذلك والتعليل يقتضي أنها تقف عند منكبي الرجل (ص) ورأس الميت عن يمينه (ش) جملة حالية يعني أن المصلي يجعل رأس الميت عن يمينه وكلام المؤلف فبين صلى عليه في غير الروضة الشريفة وأما فيها فيجعل الامام رأس الميت عن يساره لتكون رجلاه لا غير جهة قبره عليه الصلاة والسلام وفي كلام أئمتنا ما يؤخذ منه ذلك (ص) ورفع قبر كسبر مسنما (ش) أي يجعل وسطه كهيئة السنام وانما استحباب ذلك ليعرف به وان زيد على التسليم فلا بأس به وكراهة مالك لرفعه محمولة على رفعه بالبناء لا رفع ترابه على الأرض مسنما وعلى هذا تأولها عياض لأن قبره عليه الصلاة والسلام مسنم كما في البخاري وكذا قبر أبي بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطيحها لأنه زى أهل الكتاب وشعار الروافض وفهم اللغوي المدونة على كراهة التسليم واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا على كراهته فيسطح) وضعفه عياض لأن كراهة التسليم المذكور فيها انما هو لا تارها لا لا جوابتها فان المعروف من مذهبننا جواز التسليم بل هو سنة ولم ينص في الامهات على خلافه (ص) وحشو قريب فيه ثلاثا (ش) يريد أنه يستحب لمن كان قريبا من القبر أن كان على شفيره أن يحثي فيه ثلاث حثيات من تراب بالدين جميعا ويقول في الأولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى ابن حبيب وقد فعله صلى الله عليه وسلم في قبر ابن مظعون مالك لا أعرف حثيات التراب عاين ثلاثا ولا أقل ولا أكثر ولا سمعت من أمر به والذين يلبون دفنها يلبون ردا للتراب عليها فانظر كيف اقتصر المؤلف على قول غير مالك لكن اقتصر عليه صاحب العمدة قال بعض وانما نفي مالك معرفته وسماعه فلو سمعه لم ينكره (ص) وتهيشة طعام لا هـ له (ش) ابن رشد ارسل الطعام إلى أهل الميت لاشتهائهم بميتهم اذالم يكونوا اجتمعوا للنياحة من الفعل الحسن المرغب فيه المندوب اليه (ص) وتعزية (ش) أي وندب تعزية لخبر من عزى مصابا كان له مثل أجره قال الجوهري هي الجل على الصبر بوعدا لاجر والدعاء للميت والمصاب ابن حبيب في التعزية ثواب كثير ابن القاسم فيها ثلاثة أشياء أحدها تهوين المصيبة على

(١٧ - خشي ثاني)

ذلك بقبره عليه الصلاة والسلام قال بعض ويكره من القبر بعد رش الماء عليه (قوله لكن اقتصر عليه صاحب العمدة) أي فالصنف تبعه (قوله وانما نفي مالك معرفته) اعتذار عن المصنف وحاصله كيف يليق بالمصنف أن يقتصر على قول غير الامام وترك كلام الامام وحاصل الجواب أنه لا يأتي الاعتراض الا لو كان الامام أنكره رأسا وانما أنكره معرفته (قوله اذالم يكونوا اجتمعوا للنياحة) أي والا فيكرم لانهم عصاة وأما جمع الناس على طعام بيت الميت فهو بدعة مكروهة لم يتفصل فيه شئ وليس ذلك موضع ولائم وأما عقرب البهائم ونحوها على القبر فن أمر الجاهلية مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا عقرب في الاسلام قال العلماء العقرب الذبح على القبر (قوله كان له مثل أجره) أي مثله في مطلق الاجر لأن الاجرين متساويان ومما ورد في لفظها عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لبيك وأمد هاتلثة أيام ولا يعزى بعد ذلك الا أن يكون غائبا

(قوله وتسليمته) عطف تفسير وقوله واحتسابه معطوف على الصبر وكذا ما بعده ومعنى احتسابه الاجر أى ادخاره الاجر عند الله تعالى وتلك الاشياء ما لها شئ واحد وكذا الامور المذكورة في الثالث ترجع لامر واحد فلا يرد ما يقال كيف يقول ابن القاسم فيها فلا يناسب مع أن فيها أكثر (قوله موته) بضم الميم موضع بالشام (قوله أى ومما يستحب عدم عمق) قال عمر بن عبد العزيز لا تعمقوا قبورى فان خير الارض أعلاها وشرها أسفلها وسيأتى أن أقله ما منع رأتخته وحرسه (قوله أضيق من أعلاه) أى ثم يغطى فم الشق ثم يصب التراب (قوله اللحد لنا) معشر هذه الامة المحمدية (قوله والشق لغيرنا) معشر أهل الكتاب (قوله في السليمانية) تأليف في الفقه لسليمان بن الكحلان من تلامذة سحنون (قوله فعلى حسب الامكان) أى كوضعه على شقه الايسر مثلاً (قوله باسم الله) أى أضعه على باسم الله وملة رسول الله أى مصاحباً لذلك (١٣٠) (قوله اللهم تقبله) أى تقبل عمله أو تقبل ذاته بأن تريحه ما يسر تفضلاً بدون الالتفات

للعمل (قوله بأن لم يسؤ عليه التراب) كذا قال الشيخ سالم يفسره ما قاله تلميذه اللقاني حيث قال والمراد بالحضرة أن لا يفرغ من تمام دفنه ابن عرفة سمع موسى ابن ذكروا بعد أن ألقوا عليه يستر تراباً أن وضعه على شقه الايسر لغير القبلة تحول لها وبعد فراغ دفنه لم ينش ابن رشد لان وضعه للقبلة مطلوب غير واجب (قوله تنكيس رجله) أى كتنكيس رجله في دفنه بأن جعلت موضع رأسه وجعلت رأسه موضعها فانه يتدارك ولو قال كتنكيس رأسه اكان أخصر (قوله فان سوى عليه) بأن فرغ من دفنه (قوله وفي ارجاعه للجميع الخ) هو الصواب أى أن الصواب ان قوله ان لم يخف التغير راجع لقوله وكترك الغسل الخ وأن من دفن بغير غسل يخرج ما لم يخف تغيره وعليه جهل المواق لانه قول سحنون وعيسى وروايته عن ابن القاسم ونص المواق ان رشد ترك الغسل والصلاة معاً أو الغسل دون الصلاة أو الصلاة دون الغسل سواء

المعزى وتسليمته عنها وحضه على التزام الصبر واحتسابه الاجر والرضا بالقدر والتسليم لامر الله الثاني الدعاء بأن يعوضه الله من مصابه جزيل الثواب الثالث الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفاره ويجوز أن يجلس الرجل للتغزية كما فعل عليه الصلاة والسلام حين جاءه خير جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم بموته واسع كونها قبل الدفن وبعده والادب عند رجوع الولي الى بيته (ص) وعدم عمقه والحد (ش) أى ومما يستحب عدم عمق القبر ومما يستحب اللحد دون الشق وهذا في الارض الصلبة التي لا يخاف تهملها والافالشق وهو أن يحفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت وانما فضل اللحد لغير اللحد لنا والشق لغيرنا (ص) وجميع فيه على أيمن مقبلاً (ش) قال في السليمانية ويجعل الميت في قبره على شقه الايمن الى القبلة لانها أشرف الجهات وتخل عقده كفته وتعد يده اليمنى على جسده ويعدل رأسه بالتراب ويرجلاه رفق ويجعل التراب خلفه وأمامه ثلاثاً بقلب فان لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فعلى ظهره مستقبلاً القبلة بوجهه فان لم يمكن فعلى حسب الامكان ويقول واضع الميت باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وان دعا بغيره أو ترك فواسع (ص) وتدورك ان خولف بالحضرة كتنكيس رجله وكترك الغسل ودفن من أسلم بعبارة الكفار ان لم يخف التغير (ش) يعنى أن الميت اذا خولف به الوجه المطلوب في دفنه ولم يطل ذلك بأن لم يسؤ عليه التراب فانه يتدارك استنجاباً ويحول عن تلك الحالة كما اذا وضعت رجلاه موضع رأسه ومثله ما اذا دفن من غير غسل أو صلاة فان سوى عليه التراب فات التدارك وأما دفن من أسلم بعبارة الكفار فانه يخرج الا أن يخاف عليه التغير والافلا فقوله وتدورك أى استنجاباً ان خولف بالحضرة وهي عدم الفراغ من الدفن والطول يكون بالفراغ منه وقوله كتنكيس رجله مثال للمخالفة وقوله وكترك الغسل مشبه به ومثله ترك الصلاة وأعاد الكاف لان التشبيه ولا يغنى عنها كاف التمثيل وعطف على ذلك قوله ودفن من أسلم الخ لتشارك بينهما في مطلق التدارك وان اختص هذا بما قبله بعود الشرط اليه من قوله ان لم يخف التغير تحقيقاً أو ظناً فانه بشهادة النقل خاص به كما صرح به الشارح في الصغير وفي ارجاعه للجميع كما في الكبير نظر واذافات التدارك كن دفن بغير صلاة فانه يصلى على القبر

في الحكم ونقل ابن رشد أن الفوات التي يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو أن

كما

يخشى عليه التغير قال محشي نت والنجب من الخطاب كيف يجعل القيد خامساً بالاخيرة وان بقيت المسائل تفوت بالفراغ من الدفن الذي هو الحضرة وقال انظر ابن عرفة ولم يتنبه أن ذلك قول ابن وهب فقط وجل عليه أيضاً قوله الا أن يدفن بغيرها وتبعه الشيخ سالم اه ثم قال محشي نت وبكلام ابن رشد أن حكم ترك الغسل حكم ترك الصلاة يعلم أنه اذا فات التدارك صلى على قبره اذ هو حكم ترك الصلاة خلافاً لاجتهورى ومن تبعه انه اذا فات تدارك من لم يغسل أن يصلى عليه محتجاً بتلازمهما فلما سقط سقطت وفيه نظر لان المراد بتلازمهما طلباً أى من طلب غسله طلبت الصلاة عليه ومن لا فلا لأنه مهمال يفعل أحدهما لعدم امكانه لا يفعل الآخر اه ومن جله من تبع عجب شارحنا في قوله وليس مثل الخ ومثل كلام محشي نت قرر بعض الاشياء أيضاً ذلك

(قوله وسده بلين) ونذب سدا لخل الذي بين اللين (قوله ثم قرمود) ومنه قمردت البناء طينته بالقرمود يفتح القاف أي بالخص يحرق على لامية ابن مالك كذا كتب بعض شيوخنا وضبط نسخته بفتح القاف بالشكل مع أن المحفوظ انما والضم وقوله ثم أجرى ثم حجر أي فرتبه بعد الأجر وقوله وسن التراب الخ كان الأولى ثم سن قال شيخنا رحمه الله تعالى والذي عليه وجهه ورا الشارحين أن المراد بقوله وابن مطلقا مع مولا بالقالب أم لا والذي ليس معمولا بالقالب يكون قطعاً مكينة وانما كان اللين أولى مطلقاً من القرمود ولأنه أقوى منه وقال عجب وانما قدم اللين على القرمود وان كان كل منهما مصنوعاً لآن السد باللين أحكم (قوله وهو الطوب النى) ظاهره مطلقاً مصنوعاً بالقالب أم لا (قوله كما فعل به الخ) هذا توجيهه بتقديم اللين على غيره وقد علمت وجه تقديمه على القرمود وما وجه الترتيب في غير ذلك (قوله صبه بيباب اللحد) وحيث لا يعتلى القبر تراباً إلا بعد ملء اللحد تراباً (قوله أولى من التابوت) الذي يجعل فيه الميت أي فقد قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل من زى الأعاجم وأهل الكتاب ويكره جعل منسوبة تحتة أو مخدة تحت رأسه لأنه لم ينقل عن السلف وما روى من جعل قطيفة جراً في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت أنها أخرجت (قوله المغربي وثمان) هذا ما دخل تحت الكاف والمغربي هو أبو الحسن الصغير كما ذكره الخطاب (قوله ابن العربي ما لم يؤمر مثله بستر العورة) أي يجوز تغسيل الصبي ما لم يكن من أهقافان الذي يؤمر مثله بستر العورة المراهق (١٣١) فاذن تغسل على هذا القول ابن اثني عشرة سنة لأنه ليس براهق وأولى ما لم يصل إلى اثني عشرة ولا تغسل ابن ثلاث عشرة سنة لأنه مراهق (قوله لأنه يجوز لها) أي انما جاز لها أن تغسله لأنها يجوز لها أن تنظر إلى بدن غير المراهق وفيه أن في التغسيل جسا فلا يلزم من جواز النظر التغسيل فكلام ابن العربي ضعيف كما هو ظاهر المصنف وظاهر كلام غيره وكذلك قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فقال وحاصل الفقه أنه يجوز لها أن تنظر غير المراهق حياً أو ميتاً ولكن تمنع من الجنس لأنه أقوى ويحرم عليها أن تنظر المراهق أه والاصل في ذلك قول القرطبي يجوز تنظرها العورة غير المراهق أي في حياته ومنع في موته

كما يفيد قول المؤلف فيما يأتي ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها وليس مثل دفنه بغيرها دفنه بلا غسل كما يفيد ما تقدم في قوله وتلازما (ص) وسده بلين ثم لوح ثم قرمود ثم أجر ثم قصب وسن التراب أولى من التابوت (ش) أي ونذب سدا للحد بلين وهو الطوب النى كما فعل به عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر فان لم يوجد اللين فباللواح فان لم يوجد فقرمود وهو شئ يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل بجمع قراميد فان لم يوجد فآجر بجمزة ممدودة فجيم الطوب المحروق فان لم يوجد فقصب فان لم يوجد فسدا للحد بالتراب أولى من دفن الميت بالتابوت أي في الخشبة المسماة بالسحلية في زماننا فقوله وسن بفتح السين مهملة ومعجمة وشدة النون صبه بيباب اللحد ليس به عند عدم ما تقدم أولى من التابوت الخشب الذي يجعل فيه الميت (ص) وجاز غسل امرأة ابن كسبع ورجل كرضيعة (ش) لما فرغ من ذكر المنذوبات شرع في ذكر المباحات المتعلقة بتجهيز الميت فن ذلك جواز تغسيل المرأة الصبي كابن ست وسبع سنين المغربي وثمان ابن العربي ما لم يؤمر مثله بستر العورة وقال بعضهم لأنه يجوز لها أن تنظر إلى بدنه لقوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء الخمي والمناهر ككبير وهذا يقتضى أن ما قبل المناهر للحلم لها تنظر عورته وهو يصدق بمن عمره نحو اثني عشرة سنة لأنه غير مناهز للحلم وأما تنظر غير المناهر للمرأة فليس في كلامه ما يدل على عين الحكم فيه وفي كلام القرطبي ما يفيد أنه لا تنظر ما عدا الوجه والكفين منها أه ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضيعة وما قاربها اتفاقاً والمطابقة يمنع من أن يغسلها اتفاقاً واختلف فيما بينهما

بازد من ثمان لأن فيه جسا وهو أقوى من النظر أه (قوله لقوله تعالى) استدلال بطريق اللزوم وذلك لأن سياق الآية في جواز نظر الصبي لها لا في نظرها للصبي الذي الكلام فيه قال القرطبي في هذه الآية طفل لم يراهق الحلم ويظهره معناه يطيق والوطء أي لم يكشفوا عن عوراتهن للجماع لصغرهن وقيل لم يبلغوا أن يطيقوا النساء (قوله والمناهر ككبير) أي أن المراهق حكمه حكم البالغ في وجوب الستر ومثله الشيخ الذي سقطت شهوته اختلف فيه أيضاً على القولين كافي الصبي والصحيح بقاء الحرمة قاله ابن العربي هذا ما أفاده شب والحاصل أنه لا يجوز لها أن تغسل المراهق ولا تنظر لعورته وهو يمنع من النظر لعورتها أي يزجر ويضرب لأنه يحرم عليه (قوله وهذا يقتضى الخ) وبعضهم قال لا لأنه قد يشتهى وقد تشتهى أيضاً (قوله وفي كلام القرطبي ما يفيد) ظاهره شمول ما بين السرة والركبة كما في شرح عب (أقول) ولكن لا ينبغي ذلك وإذا جاز له أن يرى من المرأة ذلك جاز للمرأة أن ترى منه ذلك كما في شرح شب (قوله ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضيعة وما قاربها) أي كشهريين زائدين أماً على الحولين وأما على الشهرين المحققين بعد الرضاع كما في شرح شب (قوله والمطابقة يمنع من أن يغسلها اتفاقاً) عبر في الرسالة مكان المطابقة عن تشتهى له (قوله يمنع الخ) أي ويجوز له النظر والحاصل أن الرجل يجوز له تنظر عورة الرضيعة وتغسلها ولا يجوز له تنظر المطابقة ومن تشتهى وأولى التغسيل وأما غير الرضيعة وما ألتحق بها ولم تبلغ حد الشهوة فيجوز له النظر لعورتها لا تغسلها للزوم لجسها وتنظر

المراهق لعورة غير البالغة يجري على نظر البالغ لعورة غير البالغة (قوله ومذهب المدونة المنع) هذا العزو غير صحيح كما أفاده محشى نت
اذ لم يذكر في المدونة غسل الرجل الصغيرة وانما فيها ولا بأس بغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وشبهه فقط ولم أر من عزاه للمدونة غير
انفا كهاني ومن تبعه قال القلشاني في قول الرسالة المتقدم لا يغسل الرجل الصبية قبل هذه المسئلة زادت بها الرسالة على المدونة
اذ ليست فيها اه (تنبية) علمت من ذلك حكم نظر المرأة البالغة لعورة الذكركم مطلقا وحكم نظر الرجل لعورة الانثى مطلقا ومن المعلوم
انه اذا جاز للرجل أن ينظر عورة من لا تشتهى يجوز لها أن تنظر لعورة أى لا تمنع من ذلك وقد علمت أنه لا ينظر عورة من تشتهى وهل
تتبع هي من أن تنظر لعورة أى تزجرها ونكفها وان كان لا حرمة عليها وهو الظاهر وأما نظر الرجل لعورة الذكركم الغير البالغ الشامل
للمراهق فيستفاد من كلام عجم جوازها وانظر في ذلك ومثله رؤية المرأة البالغة عورة الانثى التي ليست ببالغة من اهقعة أم لا (قوله
لانه يسكن الميت) يخالف قاعدة مذهبهم (١٣٢) أن الارض التي تبلى أفضل الا أن يجيبوا بأن المراد يسكنه قبل الدفن وهو بعيد لان

الغالب عدم التغير قبل الدفن كما
هو العادة (قوله أى ويصلى عليه)
هذا هو المعتمد خلافا لعجم ونص كلام
محشى نت قوله وعدم الدليل بل
وعدم الغسل أصلا لكثرة الموتى
جدنا نص عليه في الجواهر وابن عرفة
وغيرهما ثم يصلى عليهم حسبما
تقدم (قوله وهل تقيد بكونها
فادحة) الظاهر أنها تقيد بكونها
فادحة والمراد بها الخارجة عن المعتاد
كما أفاده عجم (أقول) وهذا معنى
قول محشى نت لكثرة الموتى جدا
نص الخ فيكون التنظير قصورا
(قوله يلبوس) غير متوخى ولم يظن
نجاسته وسالم من قطع بكشف العورة
ولم يشهد فيه مشاهد الخيرو الا كره
في الاوابن ومنع في الثالث وتنب
في الرابع ولم يعلم من كلامه هل هو
أفضل أم الجديد والمذهب أن
الجديد أفضل (قوله وجل غير
أربعة) ظاهره جواز غسل النساء
حيث أثبت العدد ولم يقل أربع وقضية
قول المصنف فيما سبق واسراع

ومذهب المدونة المنع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحه ان بنت ثلاث ليست كالرضيعة
وانه يمنع تغسيلها كن تشتهى (ص) والماء المسخن وعدم الدليل لكثرة الموتى (ش) أى ومما
يجوز أيضا غسل الميت بالماء المسخن خلافا للشافعي القائل بأجسية البارد لانه يسكن الميت
وكذلك يجوز اذا كثرت الموتى ترك الدلك أو الغسل أى ويصلى عليه ويشكل عليه قوله فيما سبق
وتلازم ما في قديم ما تقدم بما عدا الامور الحادثة كما قاله ق وفي شرح (ه) أنه اذا سقط الغسل
لكثرة الموتى لا يصلى عليه وهذا حيث لم يسكن التيمم والايحوا وصلى عليهم والمراد بالكثرة
الموجبة للشقة وهل تقيد بكونها فادحة أم لا (ص) وتكفين يلبوس أو من عفر أو مورس
(ش) أى وكذلك يجوز تكفين الميت يلبوسه وان كان الجديد أفضل وهذا اذا لم يشهد فيه
مشاهد الخير كالجمعة ونحوها والا كان تكفينه فيه مندوبا كما مر وكذلك يجوز التكفين
بالمصبوغ بالزعفران والورس وهونبت بالين أصفر يتخذ منه الحبرة للوجه لانهم مامن الطيب
وسأنى انه يكره التكفين بكاخضر ونحوه حيث أمكن غيرهما اذ ليس في صبغهما طيب (ص)
وجل غير أربعة (ش) يعنى انه يجوز غسل النعش على ما أمكن ولا منية لعدم على عدد قاله في
المدونة وهو المشهور وقيل يستحب أن يحمله أربعة اثنى عشر وقد شهره ابن الحاجب واعتراض
عليه (ص) وبدعي بأى ناحية والمعين مبتدع (ش) أى وجاز في غسل النعش بدعي بأى ناحية شاء
الحامل من اليمين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره داخل عوديه أو خارجه ما والمعين للجهة
كقول ابن حبيب يبدأ بمقدم عين الميت وهو مقدم يسار السرير ويختم بمقدم يسار الميت وهو
مقدم عين السرير وقول أشهب يبدأ بمقدم عين السرير ثم مؤخره ثم مقدم يسار السرير ثم يختم
بمؤخره مبتدع بدعة مذمومة قاله مالك في المدونة وانظر هذا مع نقل ابن حبيب له عن غير واحد
من الصحابة والتابعين فاعلم لم يبلغ ما لك أو بلغه ولم يصحبه عمل وقال ق مبتدع لتخصيصه في
حكم الشرع ما لأصل له ولا نص فيه ولا إجماع وهذه سمة البدعة وما وقع لس في شرحه مما
يخالف ما تقدم عن ابن حبيب وأشهب فيه نظرا لظن شرحنا الكبير (ص) وخروج متجالة
أو ان لم يخش منها الفتنة في كاب وزوج وابن وأخ (ش) يعنى انه يجوز للتجالة وهي التي

كراهة جلهم ونقل النووي في شرح مسلم عن مذهبه كراهته وانظر هل مذهبنا كذلك أولا ويكره حمله على الدواب قعدت
(قوله واعترض عليه) قال في ك وأجيب عما تسلك به المخالف بأن يحمل اثنان بقائتيه المتقدمين أو المتأخرتين ويحمل الثالث بين
القائتين وليس هنا ميلان اه (قوله وبدعي بأى ناحية) أى بكل ناحية واستعمال أى بمعنى كل البدلية لا الشمولية مجازا وليس من
معانيها الخمسة وهي الشرط والاستفهام والموصولة والموصوفة ووصلة لتداعيا فيه أل (قوله ويختم الخ) قال عجم وليس في كلام ابن
حبيب تعيين ما يبدأ به من جهتي المؤخر ولعل ذلك لجواز البدعة بما عنده اه (قوله انظر شرحنا الكبير) ونصه بعدم ما تقدم وبهذا
يتبين لك أن قول س في شرحه انه يبدأ بمقدم عين الميت ثم مؤخر الايمن أى يمين الميت ثم المقدم الايسر ثم المؤخر الايسر غير صواب
(قوله أو ان لم يخش) في العبارة حذف أو بشابة ان لم يخش منها الفتنة (قوله كاب الخ) قال في ك وجد عندى مانصه أدخلت الكاف
في كلام المؤلف الام والبنت اه (قوله وأخ) شقيق أولاب أو لام وفي شرح عجم وتبعه شب ولا يخرج لجنائزهم وان ورد أنه كلاب

في الاحترام والتعظيم لافي الحسن والشفقة فلم يكن يذن ذكروده محشى تت بان مفاد المدونة كما يفسدها من عرقه خروجها عنها ثم أقول ولم يفصلوا هنا في المنجالة بين أن يكون فيها أرب للرجال أم لا والظاهر أن التي فيها أرب للرجال كالشابة وحرر (قوله وجالوس قبل وضعها) قال في ك وفيهم من كلام المؤلف جواز البقاء على القيام حتى توضع اه (قوله ولم يعول المؤلف رحمه الله تعالى على تقييد ذلك بالماشي) قال تت ونقل السارح عن ابن أبي زيد تقييد ذلك بالماشي وأما الراكب فلا ينزل حتى توضع لم يعول عليه المصنف (قوله بل يستحب حينئذ) أي حيث كان بين أقاربه كذا صرح في ك ومثله ما إذا كان بين قوم صالحين (قوله ولا تنتهك حرمة) أي بحيث يتقاون على وجه فيه تحقيره وعدم الانتهاك يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن واتعام الجفاف مع اللطف في جله (قوله ويحتمل بقاؤها يجعل من يعنى الى) قال الكرمانى وورود من يعنى الى شاذ فلا يدخل في الفصح (قوله واستظهره تت) فيه أن تت جزم حيث قال وظاهر كلامه ولو بعد الدفن وهو كذلك اه (قوله ما لم تدع حاجة لنقله) هو معنى قوله ويشترط أن يكون مصلحة الخ (قوله فهو من جملة ما يستثنى الخ) أي ما تقدم من قوله ونقل وان من بدو وقوله من جملة ما يستثنى لان الذي يستثنى أكثر من ذلك كما سأتى في قول المصنف الا أن يشحرب كفن غصبه الخ (قوله وبكاء عند موته) (١٣٣) قال في ك ثم ان بكافى كلام المؤلف مقصور وما بعده كالصفة الكاشفة

قعدت عن المحيض الخروج لجنائز كل أحد وللصلاة عليها وتشييعها وللشابة التي لا يحشى منها الفتنة لجنائز من عظمت مصيبتها كآب وما بعده ويكره في غيرهم ويحرم ان تحشى منها الفتنة (ص) وسبقها وجلوس قبل وضعها (ش) يعنى أنه يجوز سبق الجنائز الى القبر تخفيفا على المشيعين لا الى موضع الصلاة عليها لانه خلاف الاولى وكذلك يجوز لمن مع الجنائز من ماش وراكب جلوس قبل وضعها عن أعناق الرجال بالارض ولم يعول المؤلف على تقييد ذلك بالماشي (ص) ونقل وان من بدو (ش) أي وجازت نقل الميت من مكان الى آخر قريب بحيث تربي بركة الموضع المنقول اليه أو يكون بين أقاربه بل هو حينئذ مستحب وبحيث لا ينفجر ولا تنتهك حرمة اذا كان المنقول منه حضر البدول وان كان من بدو لحضر ولعل قلب المبالغة أحسن ويحتمل بقاؤها يجعل من يعنى الى واطلاق المؤلف يشمل ما قبل الدفن وبعده واستظهره تت ولا يقال يعارضه قوله ولا ينش مادام به لانا نقول معنى قوله لا ينش مادام به ما لم تدع حاجة مبيحة لنقله فهو من جملة ما يستثنى (ص) وبكاء عند موته وبعده بل ارفع صوت وقول قبيح (ش) يريد أنه يجوز البكى على الميت عند موته وبعده بالشرطين المذكورين ويحرم معهما أو مع أحدهما ما ليس من حلق وخرق وذلق وصلق الاول حلق الشعر والثانى خرق الثوب والثالث ضرب الخدود والرابع الصياح فى البكاء وقبح القول وكلام المؤلف محله حيث لم يكن مع اجتماع نساء كما سأتى فى كلام المؤلف النص على كراهة اجتماع النساء البكى فيقيد كلامه بما ذكره بدليل ما أتى (ص) وجع أموات بقبر ضرورة (ش) يعنى أنه يجوز جمع أموات فى لحد واحد بقبر وكفن واحد ضرورة من ضيق

بدعة يجب النهى عنها كما نقله س فى شرحه ك ول بعض الاشياخ قوله بل ارفع صوت أى عال وما أتى فى قوله وصياح خلفها هو فى صوت متوسط فلا تعارض وذكر القفانى أن القول القبيح أى كالقتل والنهب والظلم وغير ذلك حرام ورفع الصوت مكروه وسأتى فى قوله وصياح خلفها والصحيح أن ضرب الخد حرام (قوله ليس من الخ) أى ليس على ستناو طر يقناور بمأطن العوام ظاهره فزعوا أن من خرج من ثوبه بشقه خرج من دينه وهو ظن فاسد (قوله وذلق) فى خطه فى ك نقطة فوق صورة الدال فتكون ذالا معجزة الا أن الموجود فى نسخة بعض شيوخنا بالدال المهملة وليس فى القاموس ومختصر الصحاح والمصباح دل على معنى ضرب لافى مادة الدال المهملة ولا مادة الدال المعجمة فليراجع شرح الحديث نعم فى القاموس ناقة دالقة ودلقاء متكسرة الاسنان وذلك فى باب الدال المهملة ولا يخفى انه معنى مناسب لقراءة الدال المهملة والحاصل أن يقرأ دلق بالدال المهملة (قوله وسلق) كذا فى عب بالسین المهملة الا أن فيه الوجهين الصاد والسين وقال بعض شيوخنا ويفهم من قوله بل ارفع صوت جواز صوت خفى وهو كذلك (قوله بقبر وكفن) أى بقبر أو بكفن ويلزم من وضعهم فى كفن واحد وضعهم فى قبر واحد لا العكس واعلم أنه اذا أمكن جعله بجانب الاصل وجب ذلك ولا يجوز لم عظامه متصلة أو منفصلة ولا تقطع العظام المتصلة ولها وقرر شيخنا أنه اذا أمكن أن يجعل بجانبه فلا يجوز وضعه عليه وأما اذا لم يمكن يجعل عليه اه تقريره وفى شرح شب وكذا يجوز اجعهم فى كفن ٧ قول المحشى ويحرم معه كذا فى نسخ يابينا وليتأمل مصحح

واحد ضرورة وأما الغير فافكره وان كانوا أجنب اه وقرر جده ع وكذا العلى أنه يجوز جمع أموات ولو واحد بعد واحد وعليه
 فيستثنى ذلك من حرمة الدفن اه بدر (قوله ولا يد عند ابن القاسم) أى على جهة الذنب أفاده شيخ شيوخنا (قوله كان يجمع بين
 الرجلين) أى بامر بالجمع (قوله أيهم) أى القتل كان أكثر أخذ القرآن أى حفظ القرآن أى من حيث كمية المحفوظ (قوله فاذا أشير إلى
 أحدهم الخ) لعله أراد بالاشارة ما يشمل انقول كما إذا قيل له فلان أى أكثر أخذ القرآن (قوله قدمه في اللحد) أى قدمه النبي صلى
 الله عليه وسلم في اللحد أى ما يلي القبلة أى امر بتقديمه (قوله في تعدد قبورهم) أى فاذا وجدنا قبورا متعددة في القبلة الأفضل
 ر قوله وفي اقبارهم) أى ادخالهم (١٣٤) في القبر أى أن القبرا كان واحدا أو متعددًا وأردنا اقبارهم فيقدم

أو تعذر حافر ونحو ذلك وان كانوا أجنب وأما الغير فافكره وان كانوا محارم ولا يد عند ابن
 القاسم من جعل شئ من التراب بينهم وقال أشهب يكتفى الكفن (ص) وولى القبلة الأفضل
 (ش) يعنى أنا إذا جعنا أمواتنا في لحد واحد فانه يلى القبلة الرجل ثم الصبي ثم المرأة لخبر أن النبي
 عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول أيهم كان أكثر
 أخذ القرآن فاذا أشير إلى أحدهم قدمه في اللحد ويجرى مثل قول المؤلف وولى القبلة
 الأفضل في تعدد قبورهم في محل واحد وفي اقبارهم فيقدم قبره الأفضل إلى القبلة ويقدم اقبار
 الأفضل ولو مؤخرًا (ص) أو بصلاة (ش) عطفًا على بقوله لا بقيد الضرورة يعنى أنه يجوز جمع
 الجنائز في صلاة واحدة بل هو أفضل من افراد كل جنازة بصلاة (ص) بلى الامام رجل فطفل
 فعبد خصي نخنى كذلك (ش) ذكر المؤلف اثنتي عشرة مرتبة فيلى الامام الاحرار الذكور
 البالغون ثم احرار الذكور والصغار ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصغار ثم الخصى الحر
 البالغ ثم الخصى الحر الصغير ثم الخصى العبد الكبير ثم الخصى العبد الصغير ثم الخنثى الاحرار
 البالغون ثم الخنثى الاحرار الصغار ثم الخنثى العبيد الكبار ثم الخنثى العبيد الصغار
 ولم يذكر مراتب النساء الاربع للعلم بتأخرهن عن الجميع وهى حرة بالغة فصغيرة فأمة بالغة
 فصغيرة وزاد ابن محرز بعد الخصى وقبل الخنثى أربعًا للجبين فقال فحبوب حر رجل فطفل
 فعبد رجل فطفل وعلى هذا فالمراتب عشرون حر كبير ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير
 ثم خصي حر كبير ثم خصي حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم محبوب حر كبير ثم صغير ثم
 عبد كبير ثم عبد صغير ثم خنثى حر كبير ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم حرة كبيرة
 ثم حرة صغيرة ثم أمة كبيرة ثم أمة صغيرة فقوله المؤلف رجل حر مراده فيه وفيما بعده
 الجنس ابن رشد فان تفاضلا في العلم والفضل والسن قدم الى الامام أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم
 فعنى قوله كذلك حر بالغ ثم صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير فى كل من الخصى والخنثى ثم ان هذا
 الترتيب مستحب فان حصل تساوى من كل وجه أقرع الا أن يتراضى الاولياء على أمر (ص) وفي
 الصنف أيضا الصف (ش) أى ويجوز في الصنف أى الجنس الواحد رجال فقط أو نساء
 فقط أحرارا أو أرقاء المختلف بالصفات من العلم والفضل والسن أن يجعل من الامام الى القبلة
 على ما تقدم بلى الامام الأفضل فالأفضل ويجوز فيه أيضا الصف من المشرق الى المغرب
 ويقف الامام عند أفضلهم وعن عيسى الذي يليه فى الفضل رجلا المفضل عند رأس الفاضل

اقبار الأفضل أى ادخاله في
 قبره على غيره (قوله نخنى الخ) أى
 الخنثى المشكل وأما الخنثى المتضح
 فان اتضح ذكوره فهو من
 الذكور فهو اما ذكر غير خصى ولا
 محبوب واما ذكر خصى واما محبوب
 وفي كل امة عبد أو حر كبير أو صغير
 فمرتبته اثنتا عشرة مرتبة وان
 اتضح أنوثته فن الاناث وحيث
 فهو اما كبير أو صغير أو عبد
 ويبقى التطوير في شئ وهو الخنثى
 المتضح ذكوره وهو ليس بخصى
 ولا محبوب هل يقدم على الحر
 الصغير الذى ليس بخصى ولا خنثى
 ولا محبوب وعليه فيكون بين
 الحر الكبير الذى ليس بخصى ولا
 محبوب وبين الحر الصغير كذلك أو
 يكون بعد الحر الصغير ويجرى
 هذا في باقى المراتب وكذلك يجرى
 مثله فى المتضح أنوثته (قوله فان
 تفاضلا) أى أصحاب صنف واحد
 (قوله فى العلم والفضل) أما العلم
 فظاهر وأما الفضل فبان يكون
 عنده تقوى وقال فى لـ قوله فعبد
 رجل ابن رشد فان تفاضلا أيضا

فى العلم والفضل والسن فعلى ما تقدم فى الاحرار وقال بعد ذلك لا تقدم مرتبة لاحقة على سابقة

ومن

كعبد على حر وأنثى على ذكر ولو فضلها فى العلم والعبادة والسن اه والحاصل أن أصناف الرجال الاحرار يقدم العلم على الأفضل ثم
 الأفضل على الاسن وكذا يقال فى صنف الاطفال الاحرار يقدم العلم على الأفضل ثم الأفضل على الاسن وكذا يقال فيما بعده
 ويقدم كل واحد على من بعده وان كان من بعده أفضل فيقدم الرجل على الصغير ولو كان أعلم وأفضل من الرجال ويقدم الحر الصغير
 على العبد ولو كان العبد أعلم وأفضل وأسن وهذا كذا (قوله أى الجنس الخ) لاجابة لتأويل الصنف بالجنس بل يسبق الصنف
 على حقيقته ويمكن أن يجاب بأنه انما أوله اشارة الى أن الصنف والجنس فى عرفهم بمعنى خلافا لاصطلاح المناطقة من الفرق بين
 الصنف والجنس

(قوله فان كان رابع دون الثالث الخ) زاد في ك ومقتضى كلام المؤلف أي ابن الحاجب كابن شاس والشمسي اختصاص الصنف بالجنس الواحد ومقتضى كلامه في البيان عدم الاختصاص ومقتضى كلامه اختصاص عين الامام بفضول واحد وباقي الفضولين عن اليسار بقوله فان كان رابع جعل عن يساره ومقتضى كلام ابن رشد عدم الاختصاص بل يفرقون فعن عيونه فعن يساره أبدأ والراجح طريقة البيان وأفاد عج أنها جارية في الصنف الواحد وفي الاصناف ويمكن حمل المصنف على الاصناف خلاف ما أفاده الشارح بان يقال وفي جنس الصنف المتقدم فيشمل المراتب المتقدمة كلها وهي العشرة ونفيقف الامام عند أفضلهم ويجعل عند رأسه رجلا مفضوله وهو الحر الصغير ثم مفضوله عند رجله الافضل وهكذا الى آخر المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد الغبشي دون ما ذكره الشارح (قوله من أتبع) بفتح الهمزة وسكون التاء (قوله إيماناً) أي مصداقاً بالاجر الموعود واحتساباً أي أجره على الله لا رياء أو غيره من مكافأة أو خوف (قوله فانه يرجع من الاجر بقيراطين) قال في ك ووقت استحقاق الاول وقت الفراغ من الصلاة ووقت استحقاق الثاني بالفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام حتى تدفن فان ظاهره يقتضي الفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره والقيراط مثل جبل أحد جبل بالمدينة وانما خص التمثيل به لانه أكبر الجبال فانه بلغ الى الارض السابعة وان كنت تراه صغيراً لان كل عرق منه يتشعب منه عروق تتصل بكل جبل من جبال الدنيا فالمعنى أنه لو كان هذا الجبل من ذهب أوفضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط وهذا ما عليه الاكثر ويحتمل (١٣٥) أنه لو جعل هذا الجبل في كفة والقيراط في كفة

لساواه قال الجزولي وانظر هل يحصل للصلي على الجماعة دفعة واحدة من القراريط بعد دهم قال الفقيه أبو عمران يحصل بكل ميت قيراط واحد ونحوه للشيخ سليمان في شرح اللع اه (قوله ومن صلى الخ) ظاهره بشيد الاتباع ولذلك قال القسطلاني ومقتضى التقييد بقوله في رواية أحد وغيرها فشي معهما من أهلها أن القيراط يختص بمن حضر من أول الامر الى انقضاء الصلاة ليكن ظاهر حديث البرار السابق حصوله أيضاً لمن صلى فقط لكن يكون قيراطه

ومن دونهما في الفضل عن شماله رأسه عند رجله الافضل فان كان رابع دون هذه الثلاثة جعل عن يساره رأسه عند رجله الثالث الخ وفي صحيح البخاري قال الرسول عليه السلام من أتبع جنازة إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى ثم يرجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط من الاجر وقال الشيخ أحمد زروق عن التادلي ظاهر كلام الشيخ صاحب الرسالة أن القيراط في الدفن يحصل وان لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر قول المدونة وبارئ أن يسبق وينتظر ثم ان حضور الجنازة امار غيبة أو رهبة أو مكافأة فالاول فيه الاجر والاخر ان لا أجر فيه ما يدل له حديث البخاري المتقدم لكن ذكر الشيخ سليمان في شرح اللع عن ابن العماد في شرحه على عمدة الاحكام أنه لا يقصد في نقص الاجر من القيراط كون الانسان يتبع الجنازة لاجل أقاربها لان ذلك مأمور به فلا يدخله الرياء كما توهمه بعضهم وقد وجد في الخلية لابي نعيم عن ابن سيرين أنه سئل عن ذلك فقال ان فيه صلاة الخي والميت فيكون ذلك أعظم أجراً (ص) وزيارة القبور بلاحد (ش) يعني أنه يجوز بل ينسب زيارة القبور بلاحد في المقدار من الايام كيوم في الاسبوع أو أكثر أو في قدر المكث عندها أو في التعيين كيوم الجمعة أو فيما يدعي به

دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل أحد ففيه دلالة على أن القراريط متفاوت أيضاً وفي مسلم أيضاً من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط قطاها حصول القيراط وان لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البرار ضعيف اه قلت ويجري مثل هذا البحث في قيراط الدفن من حيث ان الحديث يفيد أن حصوله مقيد بالاتباع والظاهر يجري فيه ما جرى في قيراط الصلاة واستظهر الحافظ ابن حجر حصول القيراط بمجرد الصلاة لان ما قبل من المشي وسيلة لها (قوله ظاهر كلام الشيخ الخ) أي يخالف لظاهر الحديث (قوله امار غيبة) أي في الاجر وقوله أو رهبة أي خوفاً وقوله ويدل له الحديث المتقدم أي يدل على أنه لا ثواب في المكافأة والخوف لانه لم يكن محتسباً (قوله لاجل أقاربها) أي لاجل مكافأتهم أو لاجل خاطرهم أو لاجل خوف أقاربها وقوله لان ذلك مأمور به أي في نفس الامر ولا يضر كون الباعث ما ذكر (قوله فلا يدخله الرياء) أي بواحد مما ذكر وظاهر العبارة أن فعل كل مأمور به لا يدخله الرياء ولا يظهر ذلك والام يكن الرياء محلاً أصلاً لان كل ما يقع فيه الرياء مأمور به ولو ندباً (قوله لابي نعيم) بضم النون (قوله فيكون ذلك أعظم أجراً) حاصله اذا تبع الجنازة للمكافأة أو غيرها مما ذكر يكون ثوابه أعظم من ثواب من كان الباعث له قصد وجه الله تعالى وحده ولا يخفى بعده (قوله أو في التعيين كيوم الجمعة) انظره مع ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من زار أبيه كل جمعة غفر له وكتب باراً وعن بعضهم أن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وعن بعضهم عشيبة الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت الى طلوع الشمس قال القرطبي ولذلك يستحب زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها وبكرة يوم السبت فيما ذكر العلماء لكن ذكر في البيان قد جاء أن الارواح باقية في القبور وأنهم اطلع برؤيتها وان أكثر

اطلاعه يوم الخميس والجمعة وليلا السبت (أقول) ويمكن الجواب عن الشارح بأنه عبر بالنعين فافصل كلامه أن يوم الجمعة لا يتعين لزبارة فيه إلا أنه وان كان لا يتعين إلا أنه أفضل من غيره وفي القرطبي من حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للاموات أعطى من الأجر بعدد الاموات (قوله أو في الجميع) هذا هو الأول (قوله الدفن ليلا) إلا أنه أفضل نهارا فيكون دفن الصديق ومن ذكر معه ليلا لا عرض وقوله ليلا راجع لكل من الصلاة والدفن كما أفاده بعض الشراح صريحا (قوله وكره خلق شعره) أي وختنه وذلك لأنها كالجزء من الميت وليس جزأ حقيقة كما هو الحق وقوله وهو بدعة كائنه بشر إلى تأكد تلك الكراهة (قوله مما يجوز خلقه الخ) احتراز بذلك عن اللحية والشارب فإنه يحرم خلقهما في حالة الحياة (قوله بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتا) في شرح عب وغيره ويتبغى ضمه معه قياسا على مسألة المصنف وانظر إذا لم يكن قصده شيئا والظاهر أنه مثل ما إذا قصد أن يكون (١٣٦) على هذه الحالة ميتا لاطلاق المصنف (قوله جمع بينهما) أي ليفيد أنه مكروه

وبدعة قال عجم لكن الغرض انما يتعلق هنا ببيان حكمه لا ببيان بدعته (قوله لأنه يفعل المكروه) أي في حق غيره وأما بالنسبة له فليس بمكروه بل إما واجب أو مندوب (قوله لأنه جزء منه) لا يخفى أنه ليس جزأ حقيقيا كاليد والرجل فلا يعطى حكمهما فالظاهر كلام اللقاني (قوله وينهى أن تنكأ قروحه) أي على وجه الكراهة (قوله وبثرات) قال في ك والبثرة بفتح الباء وسكون الثاء وبفتحهما أيضا خراج صغير اه (قوله وهو مكروه) أي خروج ما فيها هذا ظاهره إلا أن المراد به الإخراج أي وإذا كان الإخراج مكروها يكون الانكاء مكرها وفيه أن الإخراج نفس الانكاء (قوله ما سال) أي بغير نكء كما هو الموافق لبهرام من قوله ويؤخذ عفوها أي ما سال منها مما هو معفو عنه اه وقد اعترضه بعض أشياخ عجم بأنه

أو في الجميع وبقي من الجائزات على المؤلف الصلاة والدفن ليلا كما قاله مطرف عن ابن شهاب وابن أبي حازم وقد دفن الصديق وفاطمة وعائشة ليلا وبقي عليه تقبيل الميت وهو جائز وقد فعله أبو بكر بالنبي والنبي عليه السلام بعثمان بن مظعون قاله ابن حبيب (ص) وكره خلق شعره وقلم ظفره وهو بدعة وضم معه أن فعل ولا تنكأ قروحه ويؤخذ عفوها (ش) هذا شر وعمنه في مكروها هذا الباب بعد أن فرغ من جائزاته والمعنى أنه يكره خلق شعر الميت ك رأسه ونحوه مما يجوز خلقه في الحياة وتقليم أظفاره ونقي وسخها ولا يفعله هو قبل موته بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتا وأما أن كان قصده راحة نفسه فلا يكره ولما لم يلزم من كراهة شيء بدعته ولا من بدعته كراهته جمع بينهما لأنه عليه السلام يفعل المكروه للتشريع وإذا وقع وفعل أو سقط بنفسه أو خرج في مشط بتسريح لحيته أو رأسه ضم معه وجوبه لأنه جزء منه وقال ق الضم على سبيل الاستحباب لأن هذه الأجزاء لا يجب مواراتها وأيضالو كان الضم واجبا حرمت أزالته والمؤلف حكم بالكراهة وينهى أن تنكأ قروحه كدما مل وبثرات لأنه سبب لخروج ما فيها وهو مكروه ولكن يؤخذ عفوها أي يزال منها ما سال من الدم والقح مما يسهل أزالته وانما كان يزال عفوها وان عني عنه للحي قصد النظافة وظاهره أنه يؤخذ عفوها ولو كان قبحا دون درهم فهو مخالف للحي وقد اعترض على قول بعض الشراح لأنه من النظافة وأزالة النجاسة بأنه يفيد أن المراد بقوله ويؤخذ عفوها أنه يغسل وهو خلاف ظاهر كلامهم (ص) وقراءة عند موته (ش) يعني أنه يكره أن يقرأ بسورة يس أو غيرها عند المحتضر إذا فعل ذلك استئنا أو الأفلا وكذلك يكره أن يطاف في الدار بالخور وهو المراد بقوله (كتمير الدار) وأما عند خروج روجه وغسله فستحب كتمير ثيابه وانما كرهه أن يطاف في الدار بالخور لأن فاعله يفعل بقصد زوال رائحة الموت غالبوا يفهم منه أنه لو قصد بفعله إزالة ما يكره من الرائحة لم يكن مكروها وأشار بقوله (وبعدوه على قبره) إلى أن القراءة ليست أيضا مشروعة بعد الموت ولا عند القبر لأنه ليس من عمل السلف (ص) وصباح خلفها وقول استغفر والها

بقتضى أن ما سال منها ينكأ ليس حكمه كذلك مع أنه كذلك أي وحيث فلا فرق سواء كان نكء أم لا وقوله مما يسهل أزالته مأخوذ من لفظ العفو وخذ العفو أي مما يسهل على الناس من أموالهم والحاصل أن المعنى ما سال سواء كان نكء أم لا وكانت تسهل أزالته فإنه يزال وانما لم يعصر لان الغسل انما يتعلق بالظاهر كالجنب وانما عصر بطنه خشية خروج شيء منها في الاكفان وإذا أخذ عفو القروح لم يبق مادة بسرعة لضيق مجاري الدم بذهاب الحياة وظاهره أن أخذ العفو واجب والظاهر أنه يجري فيه ما جرى في إزالة النجاسة (قوله فهو مخالف للحي) أي فيكون زوال دون الدرهم واجبا على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (قوله إذا فعل ذلك استئنا) أي على أن قراءة سورة يس سنة عند الموت وقوله والأفلا أي وإن لم يقصد أنها سنة بل قصد مجرد حصول البركة أولا قصد له فلا كراهة بل ربما كان مندوبا عند قصد حصول البركة (قوله لأن فاعله يقصد الخ) مفاد التعليل أنه يكره ولو لم يكن قصده شيئا وهو كذلك (قوله رائحة الموت) أي بحسب ما يتخيل والأفلا الموت عرض لرائحة له الآن يقال رائحة الكبش على ما تقدم (قوله لأنه ليس من عمل السلف) أي فهو مكروه وظاهره سواء فعله استئنا أم لا فهو مخالف للقراءة عند موته وعبارة تت

وانصرف

وكره قراءة عند موته سورة يس أو غيرها لأنه ليس من عمل الناس ولأن المقصود هنا تدبر أحوال الميت لينتظ بها وهو أمر يشغل عن تدبر القرآن إلى أن قال وأجازها ابن حبيب لحبها قرأ يس على موتاكم ولعله لم يصح عند مالك سئلنا صحته فتحمل الكراهة على فعله استئنانا وظاهر كلام المؤلف الإطلاق اهـ وذكر بعضهم أن الشيخ ابن أبي جرة قال مذهب مالك كراهة القراءة على القبور وقال أنا مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وما لقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن قال الأمر إلى إسقاط أحد العاملين اهـ (أقول) وحيث كان المقصود تدبر أحوال الميت لينتظ بها فلتكن القراءة عند موته مكروهة مطلقا قصد به استئنانا أم لا لأنها منافية لما هو المقصود فتكون الأحوال الثلاثة التي عند الموت وعلى قبره وبعده مستوية في الكراهة مطلقا استئنانا أم لا وان ما قاله ابن حبيب مقابل لمذهب مالك إلا أن ابن رشد ذكر في نوازه إن قرأ الرجل وجعل ثواب قراءة الميت جاز ذلك وحصل للميت أجره ووصل إليه نفعه إن شاء الله تعالى وفي الآية أن قرأ ابتداء نية الميت وصل إليه ثوابه كالصدقة والدعاء وإن قرأ ثم وهبه لم يصل لأن ثواب القراءة للقارئ لا ينتقل عنه إلى غيره ونقل ابن الفرات في شرح قول المصنف في باب الحج وتطوع ولبه عنه يغيره عن القرائي الذي يتجه أن يحصل لهم بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة للميت وإن حصل الخلاف فيها (١٣٧) فلا ينبغي إهمالها فاعمل الحق الوصول

فإن هذه الأمور مغيبة عنا وليس الخلاف في حكم شرعي إنما هو في أمر هل يقع كذلك وكذا التهيل الذي عادة الناس يعملونه اليوم ويعتمد في ذلك على فضل الله تعالى اهـ أي الذي هو لا اله الا الله السبعين ألفا المعروفة قال في المدخل من أراد وصول ثواب القراءة بلا نزاع فليجعل ذلك دعاء بأن يقول اللهم صل ثواب ذلك اهـ (قوله خلف الجنائزة) لا مفهوم له ولعله إنما ذكره ليكون العادة جارية بذلك (قوله أي من غير قول قبيح الخ) لا ينبغي أن يمتنع لفهم قوله سابقا وبكاه عند موته بلا رفع صوت وقول قبيح وأجاب بعض الشراح إجابته على أن ما هنالك من الرجال وما تقدم من النساء أو أن ما تقدم في الصباح

وانصرف عنها بلا صلاة أو بلا إذن إن لم يطولوا (ش) يريد أنه يكره الصباح خلف الجنائزة أي من غير قول قبيح والاحرم وقول القائل استغفروا لها تخالفه فعل السلف ومما يكره أيضا الانصراف عن الجنائزة بلا صلاة عليها لأنه مؤد للطنع في الميت أو بلا إذن من أهلها بعد الصلاة عليها حتى تدفن لأن لهم حق في حضوره ليدعوليتهم ويكره عددهم ولأن فيه إبطال العبادة وهي حضور دفنها إلا أن يطول ذلك فينصرف قبل الإذن وأما الانصراف قبل الصلاة عليها فمكره ولو بلاذن أهلها ولو لحاجة لما فيه من الطعن على الميت فقوله أو بلاذن أي بعد الصلاة وقوله إن لم يطولوا راجع للثاني فقط وأما الأول فيكره لهم الانصراف قبل حصوله ولو طولوا (ص) وجلها بلا وضوء (ش) يعني أنه يكره لمن على غير وضوء أن يحمل الجنائزة لينصرف إذا بلغت المصلى لأنه مؤد لا انصراف عنها بلا صلاة لأنه ليس من عمل الناس ومحل الكراهة ما لم يعلم أن بموضع الجنائزة ما يتوضأ به والام يكره له حملها بلا وضوء (ص) وأما ما لم يعلم من الهاء في عليه (ش) يعني أنه يكره إدخال الجنائزة المسجد أو الصلاة عليه فيه ولو كان الميت خارج المسجد إلا أن يضيق خارجه بأهله فلا بأس أن يصلي عليها من المسجد بصلاة الإمام فقوله فيه ظرف لغو متعلق بالصلاة أي ولو كان الميت خارجه لأنه وسيلة لإدخاله المسجد لا حال من الهاء في عليه (ص) وتكرارها (ش) يريد أن إعادة الصلاة على الميت مكروهة إذا صلى عليه أو لاجاعة والاستحب أعادتها جاعة اتفاقا لأن الجماعة فيها مستحبة يستحب تداركها ما لم تفت بالدفن كما قاله ابن رشد (ص) وتغسل جنب (ش) هو من باب إضافة المصدر إلى الفاعل أي يكره لمن يكون جنباً أن يغسل ميتاً لأنه عمل طهره

(١٨ - خشي ثانی) مع البكاء وهذا في صباح ليس معه بكاء (قوله إلا أن يطول ذلك) ويكون ذلك عذرا في ترك العبادة التي هي الحضور للدفن (قوله ولو لحاجة) وينبغي ما لم يترتب على تركها ضرر أشد من خوف الطعن (قوله من الطعن) أي مظنة ذلك (قوله إن يحمله الجنائزة الخ) لا مفهوم للحمل بل والذهاب معها كذلك للتعليل المذكور (قوله وإدخاله المسجد) ولو غير صلاة خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه ولو على القول بطهارته وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بالتصغير كما ضبطه شارح الموطأ ابن بضاء في المسجد فلم يعجبه العمل (قوله بأهله الخ) أهل الخارج (قوله إذا صلى عليها أو لاجاعة) أي فيكره تكرارها جاعة وأذا ذاق هذه ثلاثة (قوله والاستحب أعادتها جاعة) أي والابان صلى عليها فذا الاستحب أعادتها فها تان صورتان لا فذا ولا فذا فها هي أربعة فالجملة تسعة وإنما كره تكرارها لأنها فرض كفاية فإذا قام بها البعض سقط عن الباقي فكانت الصلاة تأبياً كالنفل وهو لا ينتقل عليه ولأن الميت إذا غسل لا يعاد غسله فكذا الصلاة ابن رشد أعلم أنه إذا صلى على الجنائزة واحد فقط فإنه يصلي عليها باتفاق أي جماعة واختلف هل ذلك على طريق الوجوب ما لم تفت الصلاة عليه وهو قول ابن رشد القائل باشتراط الجماعة فيها وعلى طريق الاستحباب وهو قول النخعي القائل باستحباب الجماعة فيها فإذا علمت ذلك فقول الشارح كما قاله ابن رشد المناسب أن يقول كما قاله النخعي قد بر

(قوله ولذا لا يكره تغسيل الحائض الخ) وانظر هذا مع ما تقدم من قوله وتجنب حائض وجنب له وقد يقال مفاد ما هنا أن تغسيل الحائض غيره كروه وهذا لا ينافي أنه خلاف الأولى فيوافق ما تقدم إلا أنه يقال إن ما تقدم في حالة التزع فلا يرد ما ذكر (قوله يغسل السقط) أي التغسيل الشرعي فلا ينافي ما يأتي من أن (١٣٨) السقط يغسل دمه ويلقى في خرقه ويؤثر في أن في سين السقط ثلاث لغات

مشهورات ذكره في له
(قوله كانت كالجنب)
وينبغي تقييد الكراهة
بعدم خشية تغير الميت
فإن خشى يتشاغلها
بغسلها ما غسله قبل حيث
لم يوجد غيرهما (قوله أو)
مظهر كبيرة) وكذا إذا اشتهر
بها ولم يظهرها (قوله تردد)
لأبي عمران والبخمي الخ)
فالخمي يقول بعدم الصلاة
وهو لا يظهر وأبو عمران
يقول بها ومن مشمولات
التردد ما إذا مات بالجنب
للقول المذكور خلافا لعب
فقد جعله محل نظر تأمل
(قوله بحرير) أي ونزولو
بعض الأكفان (قوله
ونجس) ولم يحرم لأنه آيل
للنجاسة ويقدم الحرير على
النجس عند اجتماعهما
(قوله لا تقطع التكليف
عنه بالموت) هذا التعليل
لا يظهر لأن الحكم منوط
بالحي لا بالميت إذا الكراهة
في حق من كفته وهو مكاف
(قوله وقرنه بكاف التشبيه
الخ) فيه أن كاف التشبيه
لا تدخل شيئا ويجاب بأنه
تمثيل لمحدوف والتقدير
وشيء كاخضر (قوله

ولذا لا يكره تغسيل الحائض لانها لا تملك طهرها كما يأتي (ص) كسقط وتجنيطه وتسميته وصلاة عليه
ودفته بدار وليس عيبا بخلاف الكبير (ش) هذا مصدر مضاف الى مفعوله وهو تشبيه في الكراهة
والمعنى أنه يكره أن يغسل السقط والمراد به من لم يستعمل صار خائفا من أن يكون ولد قبل تمام الحمل أو
بعده أو يخطأ أو يسمي أو يدفن في الدار لأنه لا يؤمن عليه أن يتنفس مع انتقال الاملا لكن ليس بعيب
إذا وجد قبره في الدار المبيعة لأنه ليس له حرمة الموتى وأما دفن الكبير والمراد به من استعمل صار خائفا لا يكره
وجود قبره في الدار المبيعة عيب يوجب للشترى الرد واعتراض بأنه يسير وهو لا يوجب الرد وأجيب
بأن ذلك العيب لما يمكن إزالته صار ضرورة كثيرة (ص) لاحائض (ش) بالجر عطف على جنب
أي لا يكره أن تغسل الميت لعدم قدرتها على رفع مانعها ولذا لا تقطع عنها كانت كالجنب (ص) وصلاة
فاضل على بدعي أو مظهر كبيرة (ش) صلاة بالرفع عطف على المكروهات أي وكراهة صلاة فاضل من
امام أو غيره كعالم وصالح على بدعي كحروري ونحوه أو مظهر كبيرة من زنا ونحوه ردع عالم هو بمثابة مالم
يخف ضيعتهم (ص) والامام على من حده القتل بقود أو حد (ش) يريد أنه يكره للامام أن يصلي على
من حده القتل كالزاني المحصن والمحارب وتارك الصلاة أو بقود كقتل مكافئ واحتراز عن ليس حده
القتل كالفاذل والزاني البكر ونحوهما إذا مات أحد منهم بسبب الحد فان الامام يصلي عليه قاله في المدونة
ولا مفهوم للامام وكذا أهل الفضل وهذا النهي نهى كراهة وعلات بالردع والزجر لا مثاله وانما خص
المؤلف الامام بالذكري عود الضمير عليه من قوله (وان تولاه الناس دونه) أي وان تولى القتل الناس دون
الامام أي دون ذاته لأنه نص في المدونة على أن المحارب إذا قتل الناس دون الامام أنه لا يصلي عليه أي
الامام (ص) وان مات قبله فتردد (ش) يعني ان من وجب عليه القتل فمات قبل إقامة الحد أو
القصاص عليه فهل للامام أن يصلي عليه أو ليس له ولا لأهل الفضل الصلاة عليه ردعاً لغيره تردد لأبي
إمران والبخمي (ص) وتكفين بحرير ونجس وكأخضر ومعصفر أمكن غيره (ش) يعني أنه يكره
التكفين بما ذكر حيث أمكن غيره والافلا كراهة وكراهة الحرير ولو محض الرجل لا تقطع التكليف
عنه وانما لم يبح للمرأة تظهور قصد الفخر والعظمة وانما قرن الاخضر بكاف التشبيه ليعم ما عدا الابيض
من الألوان ويستثنى من العموم ما تقدم النص على جوازه وهو المزعفر والمورس لأنه من ناحية الطيب
بخلاف المعصفر من ناحية الزينة وقوله أمكن غيره راجع للجميع أي أمكن غير ما ذكر (ص)
وزيادة رجل على خمس (ش) يعني أنه يكره للرجل الزيادة على خمسة أثواب وهي العمامة والمئزر
والقميص ويلقى في ثوبين وصرح بالكراهة في الطراز وبهذا يسقط قول ابن غازي لم أر من صرح
بكراهته وكذلك يكره الزيادة على السبع للمرأة لان سندا قال في الطراز والمرأة كل رجل (ص) واجتماع
نساء على كاهل امرأة (ش) يعني أن إرادة الاجتماع للبكاء مكروهة للنساء وان سراوا بالغ على ذلك لثلاث
يتوهم جواز إرادة ما ذكر بقيد السر وحيث علق الكراهة بالارادة حسنت المبالغة وفهم منه
أنهم لو أوردن الاجتماع للبكاء فعرض لهن ما يوجب كراهة وهو كذلك والبكاء بمدود العويل
والصراخ ومقصود ارسال الدموع من غير صوت فان قيل إذا كان البكاء مقصودا بالدمع كان قوله

حسنت المبالغة) حاصله أنه اعترض بأن المبالغة لا تحسن لان المعنى هذا إذا كان الاجتماع للبكاء جهرا
بل ولو سرا مع أنه خلاف ما يدل عليه خبر لعن الله الصالحة وهي الرافعة لصوتها بالبكاء هذا ما أفاده الشيخ سالم وحاصل الجواب أن عدم
الحسن حيث علق الكراهة بالاجتماع كما هو ظاهر المصنف وأما إذا علق بالارادة فتحسن (وأقول) فيه شيء لأنه ولو جعلت الكراهة
متعلقة بالارادة الاعتراض يتوجه لان إرادة الشيء تعطى حكم ذلك الشيء فاذن لا فرق بين أن تكون المبالغة في اجتماع أو إرادته فالمناسب
جعلها الحال (قوله فان قيل) هذا لا يأتي الا إذا جعلت الواو والعال للمبالغة كما هو سياقه

ولا يخفى أنها إذا جعلت للباغية يكون قوله وبك بالقصر يستعمل في مطلق البكاء من استعمال المقيد في المطلق (قوله بما فوق الحاجة) أي بحيث يكون مظنة المباهاة أو عظم المصيبة فإن كانت زيادة ليست كذلك فلا كراهة (قوله وكذا يكره فرش النعش بحريز) ولو لم أره (قوله أن السترا لا يكره) أي الآن يكون أحرم ملونا والا كره ولو لم أره (قوله ثوب ساج) (قوله بثوب ساج) (الاضافة للبيان أو بدل والساج قال في المختار الساج طيلسان أخضر وظاهر أن المراد هنا مطلق طيلسان سواء كان أحمر أو أخضر أو نحو ذلك وظاهره ولو حرير فهو محتز فرش (قوله فكراهة ثانية للسرف) فيه نظير كراهة واحدة قرر شيخنا ويدل عليه شارح عبارة الموطأ (قوله فذلك جائز باجتماع) أي الاستكثار من الصلاة عليه بل هذا التعليل يقتضي ندبه لأن وسيلة (١٣٩) المطلوب مطلوبة (قوله هذا) أي الموت أو الحالة القائمة بهذا وهي الموت

وان سرا غير مفيد قلت فائدة التوكيد دفع أن يراد به الصراخ مجازا (ص) وتكبير نعش وفرشه بحريز واتباعه بنار ونداءه بمسجدا وبابه لا يخلق بصوت خفي (ش) يعني أنه يكره أعظام النعش بما فوق الحاجة وكذلك يكره فرش النعش بحريز ومفهوم فرش أن السترا لا يكره قال ابن حبيب ولا بأس أن يستركفن بثوب ساج ونحوه وينزع عند الحاجة وكذلك يكره اتباع الميت بنار للتناول ولأنه من فعل النصارى وإن كان فيه طيب فكراهة ثانية للسرف وكذلك يكره أن ينادى بالميت في المسجد أو على بابه وأما الأعلام بهم من غير نداه فذلك جائز باجتماع وهذا معنى قوله لا يخلق بصوت خفي وخلق بكسر الخاء ففتح اللام جمع حلقة بفتح فسكون وقيل الجمع بفتحين وقيل بفتحين فيهما وعلى هذا فهو من أسماء الاجناس المفرق بين مفرد هلو جمعها بالتاء فائدة من رأى جنازة فكبر ثلاثا وقال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماننا وتسليما كتب الله عشر حسنات من يوم قالها إلى يوم القيامة (ص) وقيام لها (ش) أي يكره القيام للجنازة وهذا صادق بثلاث صور أحدها أنه يكره للجالس غربة جنازة أن يقوم لها الثانية أنه يكره لمن يتبعها أن يستمر قائما حتى توضع الثالثة أنه يكره لمن سبقه للمقبرة أن يقوم إذا رآها حتى توضع وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بنسخه غير صحيح وفعله على رضى الله عنه وقال قليل لا خينا قيامنا على قبره وأما القيام للحى فقد أطل القرائى فيه في فروقه وحاصله أنه يحرم لمن يحبه ويحب به ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ويجوز لمن لا يحبه ولا يحب به ويستحب للعالم والصهر والوالدين ولن يزل به هم فيعزى أو سرور فيهن أو للقادم من السفر وهذا كله مالم يترتب على تركه فتنة ولا فيجب (ص) وتطين قبر أو تبيضه (ش) أي وكره تطيين قبر بأن يلبس بالطين وكذا تبيضه بالجير وهو معنى التخصيص (ص) وبناء عليه أو تحوير وان يوهى به حرم وجاز للتمييز كحجر أو خشبة بلا نقش (ش) يعني أنه يكره البناء على القبور نفسها والتحوير لموضعها بالبناء حولها وهذا إذا عرفت هذه الأمور عن قصد المباهاة ولم يبلغ إلى حد يأوى إليه أهل الفساد فإن قصد عاذ كرم من التطين فإبعده المباهاة أو رفع إلى ما يأوى إليه أهل الفساد حرم ولا تنفذ الوصية به قاله ابن عبد الحكم فحين أوصى أن يبقى على قبره ميت ابن بشير وظاهر هذا التحريم والألو كان مكروهاً نفذت الوصية أي كما تنفذ وصيته بضرب خباء على قبره وضربه على قبر المرأة أجوز منه على قبر الرجل لما يستمر منها عند إقبارها وقد ضربه عمر على قبر

أو الحالة القائمة بهذا وهي الموت (قوله ما وعدنا الله ورسوله) جعله وعدا لأنه خير باعتبار ما يترتب من نعم الآخرة (قوله وصدق الله ورسوله) أي في وعده لأنه قد تحقق (قوله إيماننا) أي تصديقنا وعدك بالموت أو بما هو أعم وقوله وتسليما أي وانقياد الحكمك بالسوت أو لأحكامك كلها بأن نقبلها بغاية الرضا ولا تشكدر بشئ منها (قوله من يوم قالها إلى يوم القيامة) أي يكتب له كل يوم عشر حسنات من يوم قالها إلى يوم القيامة أو أن الكتابة الآن وكل يوم من الأيام الآتية طرف للاعطاء لا للكتب وقوله إلى يوم القيامة يجوز أن يكون للتحديد ويجوز أن يكون كناية عن عدم الانقطاع ولو في يوم القيامة (قوله صادق بصور ثلاث الخ) قال ابن رشد كان القيام مأمورا به في المواضع الثلاثة ثم نسخ (قوله وأما القيام عليها حتى تدفن) أي يكون قائما معينا ما يفعل بالميت من وضع

بقبر وسدلين وهذا فيه اعتناء بالميت ولذا قال على القول المذكور وقوله قليل خبر مقدم أي شيء قليل يفعل لأجل أخينا وقوله قيامنا مبتدأ مؤخر (قوله ويحب به) قال في المصباح وأعجب زيد بنفسه بالبناء للفعول إذا ترفع وتكبر اه فعلى هذا يقرأ بالبناء للفعول بمعنى البناء للفاعل أي بتكبره وأما إذا كان يحبه ولا يحب به فيكره ويلزم من كونه يحبه أن يكون يحبه (قوله ولا يحب به) أي ولا يتأذى منه (قوله ويستحب للعالم الخ) أي عند الخلو عن المانع الموجب للنهي عن القيام (قوله ولن يزل به هم الخ) أي كأن قدم عليك من قام به الهم أو السرور فيسب أن تقوم له تعزیه أو تهنيه وسئل مالك عن قيام المرأة زوجها فقال لا تفعله قبل هي من أقوم الناس طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اه (قوله مالم يترتب على تركه الخ) أي بأن غلب على ظنه حصول فتنة إن لم يقوم له ولو كان المقوم له يحبه (قوله أجوز منه) لا يخفى أن تلك الاجوزية ترجع للتدبئة ويدل عليه التعليل المذكور

(قوله زينب بنت جحش) أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فلما قضى زيدا من امرها وطرا الخ (قوله فأجيز وكره) وذلك كتب بعض شيوخنا قال فرع في ضرب الجلاء والقبعة على القبر قولان فيجعل بالوصية بذلك بخلاف الوصية بالصوم والصلاة اه زاد في ذلك على ما ذكره هنا فقال وعن كرهه أبوهريرة وأبو سعيد وابن المسيب ونسبه محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس وقام عليه ثلاثة أيام ابن حبيب لأبأس بالبقاء عليه اليوم واليومين ويبات فيه إذا خيف من نيش أو غيره ابن عتاب وتتقد الوصية كوصية القراءة على القبور وإجارة الحج اه (قوله وهو الذي يفهم من كلام الخ) أي وشأن الذي للتمييز أن يكون يسيرا ثم نقول ذكر الخطاب ما حاصله ان البناء حول القبر أي أو عليه إما في أرض مملوكة للباني أو لغيره وأذن في البناء فيها أو مباحة أو موقوفة للدفن مصرحا بوقفيته أو مرسدة له من غير تصرف بوقفيته أو حكم الثلاثة الأول سواء وهو حرمة كثير البناء فيها كالقبعة والمدرسة والبيت بقصد المبادأة اتفاقا وبغير قصد ما كما هو ظاهر كلام اللخمي والجواز لابن القصار والكراهة لصاحب المدخل ولظاهر كلام المازري وابن رشد لفتواه بأنها لا تهمد ويجوز السير للتمييز اتفاقا كالحائط الصغير وحكم الأخيرين حرمة البناء الكثير كالبيت والمدرسة والحائط الكبير فيهما اتفاقا وان لم يقصد المباهاة (١٤٠) وجواز السير للتمييز كما ذكره عياض ولكن في المحبسة اه

وتبيينه ما بنى في مقابر المسلمين ووقف فان وقفه باطل وأنقاضه باقية على ملك ربها ان كان حيا أو كان له ورثة ويؤمر بنقلها عن مقابر المسلمين وان لم يكن وارث قبستاجر القاضي على نقلها منها ثم يصرف الباقي في مصارف بيت المال (قوله ومفهومه بلانقش الكراهة) أي ان الكراهة مع النقش أي وان يوهى بهرم (قوله بذكر أضدادها) أراد بالضد مطلق المناق (قوله شهيد معتزك) قال الشيخ سالم مراده المقتول بسبب ما هو مظنة عراك بدليل قوله ولولم يقاتل لكن لو قال معتزك العدو كما قال ابن الحاجب ولا يصلي على شهيد قتال العدو ولخرج معتزك للصوم والبغاة وفتنة المسلمين والدفع عن الحرم والمال والاهل لكان أحسن ويكون

زينب بنت جحش وأما ضرب به على قبر الرجل فأجيز وكرهه خوف الرياء والسمعة فان قصد بالبناء والتحوير التمييز جاز وظاهره سواء كانت الأرض مملوكة أو مباحة أو مسجلة للدفن وهو الذي يفهم من كلام اللخمي وغيره وكما جاز البناء والتحوير للتمييز وأولى التطيين والتبيض بجوز وضع حجر أو خشبة أو عود على القبر ليعرف به إذا لم ينقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والا كره فقوله وجاز أي البناء ويحتمل التحوير وأفراد الضمير لان العطف بأو وغيرهما من التطيين والتبيض أخرى وقوله كجراح تشبيهه في الجواز ومفهومه بلانقش الكراهة وظاهره ولو قرأنا وينبغي الحرمة لانه يؤدي الى إتهامه ولما قدم الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وكانا متلازمين كما ذكرنا وكانا مطلوبين لكل مسلم حاضر تقدم له استقرار حياة غير شهيد ولا فقد أكثره شرع في الكلام على أضداد تلك الأوصاف استغناء بذكر أضدادها عنها ونقي أحد المتلازمين وهو الغسل عن نقي الآخر وهو الصلاة وأطلق النقي من غير بيان لعين الحكم فقال (ص) ولا يغسل شهيد معتزك فقط (ش) يعني أن شهيد المعتزك بسبب الكفار سواء قاتل لأعلاء كلمة الله أو للغميمة لا يغسل ولا يصلي عليه قال بعض ينبغي تحريم ما لم أقف عليه وسواء غزا المسلمون العدو أو غزاهم وسواء المقتول في بلدنا أو في بلد أو بينهما واليه أشار بقوله (ولو بيلد الاسلام) على المشهور ومقابله يغسل ويصلي عليه لان درجته انحطت عن درجة الشهيد الذي دخل بلاد العدو وسواء قاتل العدو أو لم يقاتل بأن كان غافلا أو ناعسا أو قتله مسلم بظنه كافرا أو دأسته الخيل أو رجع سيفه عليه أو سقط عن دابته أو جل على العدو وقد ردى في ثرا أو سقط من شاق واليه أشار بقوله (أو لم يقاتل) وهو قول ابن وهب ونص المدونة وأشار بقوله (وان أجنب) الى ما في النوادر عن أشهب من أن الشهيد اذا قتل في المعتزك وهو جنب فإنه لا يغسل ولا يصلي عليه وقاله ابن الماجشون وقال سحنون يغسل ويصلي عليه والأول هو الأقرب واليه أشار بقوله (على الأحسن) ولان غسل الجنابة عبادة

مراده مظنة العراك لا حصوله بالفعل ليشمل من قتله

متوجهة

العدو في منزله من غير ملاقات ولا عراك وهو قول ابن وهب وأصبغ ومجنون وسواء كانوا رجالا أو نساء أو صبيانا (قوله ولم أقف عليه) بعض الشراح جزم بالتحريم (قوله وهو قول ابن وهب ونص المدونة) مقابله ما لابن القاسم من أنه يغسل ويصلي عليه ثم ان ظاهر الشارح ان الخلاف جار في كل الصور المذكورة وليس بظاهر وبعد كتبني هذا رأيت الخطاب أفاد أن الخلاف فيما اذا قتل العدو المسلمين في منازل المسلمين من غير عراك ولا مقاتلة وكلام بهرام يفيد صريحا أن الخلاف فيما اذا قتل العدو شخصانا (قوله واليه أشار بقوله على الأحسن) ظاهره رجوع قوله على الأحسن للاخيرة التي هي قوله وان أجنب والذي يفيد كلام ابن ناجي ان قوله على الأحسن راجع لقوله ولو بيلد الاسلام وما بعدها واعلم ان ظاهر كلام سندان الحائض كالجنب وأما ما عليه من نجاسة وروث فيزال بخلاف دمه خاصة لانه شهيد على خصمه ويتزع ما عليه من جلد الميتة والخنزير اجماعا (قائده) انما يصل على الشهيد لانه مغفور له أو لكافة واعترض بالانبياء فانهم كذلك وقد غسلوا وصلى عليهم وأجيب بأن الزينة لا تنقض الافضلية اه وقال في ذلك وجد عندي

مانعه فرع نقل الشيخ نور الدين الزياي أن السؤال عام في كل مكلف ولو شهيدا أو شهيدا الحربي ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد ونحوه على عدم القنينة في القبر خلافا للسيوطي (قوله ولو أنفذت مقاتله) المذهب أن من نذرت المقاتل لا يغسل رفع مغمورا أم لا وكذا غير منفوذها وهو مغور اه (قوله الذي لم يأكل ولم يشرب) أي إلا ما كان من غمرة الموت ولم يأكل ولم يشرب فليس قوله الذي لم يأكل ولم يشرب أه (قوله يعني أن الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه) أي ثيابه المباحة وغير المباحة يجري على قوله وتكفين بجرير (قوله ولا يزيد عليها) أي تمنع الزيادة وهذا أحد قولين أشار لهما الشيخ سالم بقوله وهل تمنع الزيادة أو لا بأس به أقولان حكاهما صاحب الطراز قال والاول أحق بالاتباع اه كلام الشيخ سالم واقتصار (١٤١) شارحنا على ما اقتصر عليه يفيد أنه الراجح

(قوله كما أنه يكفن إذا وجد عرياناً) وذلك قال في ك ولو عراه العدو وجب ستره بثوب ولا يجري فيه الخلاف المتقدم في الكفن (قوله الباء للصاحبة) أي دفن بثيابه مصحوبة بخف ومن جعله كت بدلا من ثيابه رد عليه أن دفنه بها واجب ويخف وما معه مستحب أي دفن بثيابه وجوبا والباء في ثيابه بمعنى في وظاهر كلامهم أن الاعتبار أن يستريح جميع جسده فلا يجري فيه قوله وهل الواجب الخ (قوله الشاشية) أي الطربوش (قوله وليست هي (١) البيضاء) أي التي هي الخود لأنها سلاح (قوله وخاتم) ولا بد في الخاتم من كونه على الوجه الشرعي والازرع ومفهومه أن الذهب لا يدفن معه ولا غيره أي كالنحاس والرصاص كما في شرح شب (قوله ولادون الجمل) قال في ك والنهي على سبيل الكراهة اه ولا يصح عطفه على شهيدان دون لا تصرف فيجعل المعطوف الموصول المحذوف أي ولا مادون الجمل لكن رأيت في بعض مقدمات ابن هشام أنها تصرف قلبا

متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت بالموت (ص) لأن رفع حيا (ش) يعني أن من رفع حيا من المعتزل ثم مات في أهله أو في أيدي الرجال فإنه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع منفوذ المقاتل واليه أشار بقوله (ولو أنفذت مقاتله) وقوله (الامغور) الذي لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات فله حكم الشهيد وسواء أنفذت مقاتله أم لا مستثنى من قوله لأن رفع حيا (ص) ودفن بثيابه إن ستره ولا يزيد (ش) يعني أن الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه التي مات فيها ولو بنفسه وتكفينه بغيرها ولا يزيد عليها شيئا أن سترت جميع جسده ولا يزيد عليها ما ستره كما أنه يكفن إذا وجد عرياناً (ص) يخف وقلنسوة ومنطقة قل عنها وخاتم قل قصه لادرع وسلاح (ش) الباء للصاحبة متعلقة بدفن أي دفن بثيابه مصحوبة بخف وقلنسوة وهي التي تقول لها العامة الشاشية وليست هي البيضاء كما توهمه بعضهم فقد ذكر في الجواهر أنها تزرع ومنطقة قل عنها وإن تكون مباحة وخاتم قل عن قصه وهل القلة في هذا وفي عن المنطقة بالنسبة للمال في نفسه أو بالنسبة للمالك والاول هو الموافق لما نقله أبو الحسن عن العتبية ولا يجوز دفن الدرع وهو اسم لما يتقي به السلاح وهو اسم لما يضرب به (ص) ولادون الجمل (ش) أي إن الإنسان إذا وجد منه دون الجمل من الجسد فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه والجسد ماعدا الرأس فإذا وجد نصف جسده ورأسه لم يغسل ولم يصل عليه وهذا موافق لظاهر المدونة والرسالة وليس مراده جل الذات لأنه يقتضي غسل ما ذكر وكلام المؤلف يقتضي أنه يصلى على ما فوق نصف الجسد ودون ثلثه ولكن نص ابن القاسم على ما نقله شارح الرسالة ابن عمر يفيد أنه انما يصلى على ثلثي الجسد أو أكثر ولا يصلى على ما نقص عن ثلثي الجسد وزاد على نصفه ولو كان معه الرأس وانما يصلى على ثلثيه ولم يصل على مادون ذلك لأن الصلاة لا تجوز على غائب عند مال وأصحابه واستحقوا إذا غاب اليسير منه الثلث فدون الصلاة عليه أي لأنه تبع لثلثيه أو أكثر وفي تعليل تت نظريه علم بالتأمل (ص) ولا يحكم بكفره وإن صغرا ارتد (ش) يعني أن المحكوم بكفره من زنديق وساحر وساب لم ينب ومرتد ولو صغرا لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه ولا يتبع سايه أو ماله في الإسلام واليه أشار بقوله (أو نوي به سايه) أو ماله (الإسلام) الآن يسلم قال فيها ومن اشترى صغرا من العدو أو وقع في سهمه فمات صغرا لا يصلى عليه وإن نوي به مشرته الإسلام الآن يجب إلى الإسلام بأمر يعرف اه ولما كان حكم الخرج بالآ أو إحدى أخواتها وإن كان من باب المفهوم على الأصح لكنه لقوة ينزل منزلة المنطوق حتى قيل أنه منطوق شبه بمفهوم قوله (الا

قوله وفي تعليل تت نظريه) عبارة تت ولادون الجمل من ميت غيره ولو رأوا نصفه فلا يغسل ولا يصلى عليه على المشهور لاحتمال أن يكون غسل كله وصلى عليه أو لاحتمال كون صاحب ذلك العضو حيا فيصل على حي اه ووجه النظر أن التعليل الثاني يقتضي أنه لو وجد الرأس وحده أو مع نصف الجسد أنه يصلى عليه وليس كذلك لا يقال كيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب إذ هي مكروهة لأننا نقول ما هنا مشهور مبني على ضعف وهو القول بسنيتها (قوله ارتد) أي لأن رده معتبرة من تلك الحثية لأن حيث قتله لعدم قتله قبل البلوغ كما في الإسلام المميز فانه مغتبر من حيث نذب الصلاة وجوب الزكاة في ماله وتغسله إذا مات (قوله لم ينب) راجع لكل ما ذكر من الزنديق وما بعده (قوله من العدو) أي اشتراه من العدو

(قوله أي فإن أسلم الصغير الخ) هذا هو مفهومه الآن يسلم وكان المصنف يقول ولا يحكم بكفره الخ عن عدم الاسلام أي وأما عند الاسلام الخ (قوله اذ لو بقي في دار الحرب الخ) قال في ك بعد هذا وعلى هذا إذا أسلم أولاد اليهود والنصراني حكم باسلامهم في بيوت آبائهم (قوله وانظر الجواب) أي بأن هذا في الكتابي ولو غير محيز وما يأتي في باب الردة من أنه يحكم باسلامه تبعاً لاسلام سائيه فهو في المجوسى محيزاً لأمه أبوه أم لا وذلك لأن الكتابي لا يحيزه سائيه على الاسلام كما هو رواية ابن القاسم عن مالك وأخذ به وظاهر رواية ابن نافع عن مالك في كتاب التجارة الى أرض الحرب من المدونة أنه يجبر عليه فلذا فرغ المصنف على الاول انه ان مات قبل النطق بغسل وأما على الثاني فلا يغسل كذلك ان مات قبل الجبر واعلم ان المجوسى يجبر على الاسلام كيرا كان أو صغيراً والكتابي الحربى لا يجبر مطلقاً (قوله والنفقة عليهم من بيت المال) أما تكفين المسلم من بيت المال فظاهر وأما الكافر فلا وإنما هو من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب أي فلا يتم الواجب الذي هو غسل المسلم الا بغسل الكافر فيصير غسل الكافر من بيت المال (قوله جبر له ما كفى به الاخر من بيت المال) هذا ظاهر اذا ثبت المال للذي وأما اذا ثبت المال للمسلمين فهل تؤخذ حصة الذي من علماء أهل الذمة لانه لا حق له في بيت المال أي مال المسلمين (قوله لم يستل أي لم يصح عند ولادته وهو وصف كاشف موضع لان السقط هو الذي لم يستل والالم يكن سقطاً وحينئذ فقولهم صار حالاً مؤكدة (قوله ولو تحرك) أي حركة قوية لانها محل الخلاف وأما الحركة الضعيفة فلا تعتبر اتفاقاً (قوله أو عطس) من باب ضرب وعلم (قوله الا أن تحقق الحياة) أي الا أن يأتي من تحركه أو عطاسه أو بوله أو رضاعه أو طول مدته ما يدل على تحقق الحياة فانه لا يقضى وقال أيضاً لو قال المصنف الا أن تستمر الحياة لكان أولى لانها المعبرة لا المستقرة (قوله يكون من الريح) أي من الهواء الخارج لا ريح منعقد في الباطن (قوله استرخاء المواسك) جمع ماسكة أي التي تمسك البول تمنعه من الخروج

أن يسلم) أي فإن أسلم الصغير المميز اعتبر باسلامه وحكم له بحكمه من الغسل وغيره (كان أسلم ونفر من أبويه) الينا لكن لا مفهوم لقوله ونفر من أبويه اذ لو بقي في دار الحرب فالحكم كذلك وانظر الجواب عن معارضة ما هنا في باب الردة من أنه يحكم باسلام الصغير لا سلام سائيه في شرحنا الكبير (ص) وان احتلطوا غسلا وكفوا وميز المسلم بالنية في الصلاة (ش) يعني اذا مات مسلمون وكفاروا اختلطوا ولم يتميز المسلمون من الكفار بأن ماتوا في ولاء أو غرقوا مثلاً فانه يصلى عليهم بعد ما يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين والنفقة عليهم من بيت المال من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب لكن عيى المسلم بالنية في الصلاة والدعاء ولو وجد معهم مال لا يعلم مال الكه أنفق عليهم منه ووقف باقيه فان استحقه ورثة أحدهم جبر له ما كفى به الاخر من بيت المال وان ادعاه ورثتهما ولا ينفق حلفاء وقسم بينهما (ص) ولا يسقط لم يستل ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع الا أن تحقق الحياة (ش) هذا معطوف على قوله ولا يغسل شهيداً ولا يغسل سقط ولا يصلى عليه أي بكره ذلك كما قدمه المؤلف وانما أعادها هنا ليرتب عليها باقي أحكام المنقوس وهو أن تحركه وعطاسه وبوله لغولان حركته كركه في البطن لا يحكم له فيها بحياة وقد تحرك المقتول والعطاس يكون من الريح والبول من استرخاء المواسك وأما الرضاع فاليسير منه لغو والكثير معتبر وهو ما نقوله أهل المعرفة لانه لا يقع مثله الا من فيه حياة مستقرة (ص) وغسل دمه ولف بخرقة وورى (ش) أي وحيث عدت علامات الحياة فيه غسل دمه عنه استحباباً ولف بخرقة وورى وجوباً فيهما (ص) ولا يصلى على قبر (ش) أي لا يصلى على قبر من صلى عليه أي يحرم فان لم يكن صلى عليه أخرجهما ما لم يفت بأن فرغ من دفنه فيصل على قبره واليه أشار بقوله (الا أن يدفن بغيرها) فيصل على قبره وجوباً ما لم يطل حتى يذهب الميت بفناء أو غيره كالسبع الميت (ص) ولا غائب (ش) يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب من غريق

بذهاب القوة التي جعلها الله فيها (قوله غسل دمه) استحباباً وبعضهم قال غسل دمه وجوباً واستظهره عجم والظاهر أنه مستحب (قوله أي يحرم الخ) عبارة ك بعد هذا وجد عندى مانصه ولا يصلى على سبيل الكراهة لانه من باب تكرار الصلاة وظاهر كلام ابن عرفة يقتضى المنع على قبر صلى على صاحبه أو لا جماعة الا أن يدفن بغير صلاة فيصل عليه وجوباً ما لم يفت والظاهر ما قاله في ك من الكراهة وانهم قيل التكرار وكون التكرار قبل الدفن مكروهاً وبعد حراماً في غاية البعد ثم انه قد تقدم ان محل كراهة التكرار اذا صلى عليه أولاً لاجتماعه لا فساداً لا فيستحب فيمكن أن يقال هنا الصلاة على القبر مكروهة اذا صلى عليه أولاً فذاً والا بأن كان جماعة فيحرم كما هو مفاد ابن عرفة ويختلف حكم التكرار قبل الدفن وبعد موته بعد (قوله ما لم يفت بأن فرغ من دفنه) الموافق للتحقيق المتقدم أن يقول ما لم يفت بأن خيف التغير (قوله حتى يذهب الميت بفناء أو غيره) زاد في ك وهل يكفي الظن بذلك أم لا بد من العلم به اهـ ك (قوله يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب) قال في ك وما ذكرنا من أن النهى للكراهة هو مقتضى كلام ز لكن تقدم عن (هـ) في شرحه اعتراضه بأن ابن رشد قال لا يجوز الصلاة على الغائب عند مالك وأصحابه اهـ وفي شرح

واكمل

بذهاب القوة التي جعلها الله فيها (قوله غسل دمه) استحباباً وبعضهم قال غسل

دمه وجوباً واستظهره عجم والظاهر أنه مستحب (قوله أي يحرم الخ) عبارة ك بعد هذا وجد عندى مانصه ولا يصلى على سبيل الكراهة لانه من باب تكرار الصلاة وظاهر كلام ابن عرفة يقتضى المنع على قبر صلى على صاحبه أو لا جماعة الا أن يدفن بغير صلاة فيصل عليه وجوباً ما لم يفت والظاهر ما قاله في ك من الكراهة وانهم قيل التكرار وكون التكرار قبل الدفن مكروهاً وبعد حراماً في غاية البعد ثم انه قد تقدم ان محل كراهة التكرار اذا صلى عليه أولاً لاجتماعه لا فساداً لا فيستحب فيمكن أن يقال هنا الصلاة على القبر مكروهة اذا صلى عليه أولاً فذاً والا بأن كان جماعة فيحرم كما هو مفاد ابن عرفة ويختلف حكم التكرار قبل الدفن وبعد موته بعد (قوله ما لم يفت بأن فرغ من دفنه) الموافق للتحقيق المتقدم أن يقول ما لم يفت بأن خيف التغير (قوله حتى يذهب الميت بفناء أو غيره) زاد في ك وهل يكفي الظن بذلك أم لا بد من العلم به اهـ ك (قوله يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب) قال في ك وما ذكرنا من أن النهى للكراهة هو مقتضى كلام ز لكن تقدم عن (هـ) في شرحه اعتراضه بأن ابن رشد قال لا يجوز الصلاة على الغائب عند مالك وأصحابه اهـ وفي شرح

شب ولا يصلي على غائب على سبيل المنع الى أن قال والمعمد التحريم خلافاً لقول عياض بالكراهة (قوله النجاشي) بفتح النون على المشهور وقيل بكسر ها وخفة الجيم وأخطأ من شدد ها وتشديد آخرها ولقب لكل من ملك الحبشة واسمه أحممة أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجر اليه (قوله وذلك أن الأرض رفعت له) أي رفعت جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سألته قریش عن صفته فتكون صلاته كصلاة الامام على ميت رآه ولم ير المأمومون ولا خلاف في جوازها كذا قال شراح الموطأ وفيه انه حينئذ لا تكون صلاة على غائب (قوله ونعاه الخ) أي أنحبرهم بموته (قوله ولا صلى أحد على النبي بعد ان ووري) حكى الواقدي لما كفن صلى الله عليه وسلم وضع على سريره ودخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين بقدر ما يسع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلموا صفاً صفاً لا يؤمهم أحد ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قيل انهم صلاوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثله يوم الثلاثاء وقيل مكثوا ثلاثة أيام يضلون عليه وصلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد يجمع عليه واختلف فيه فقيل تعبد وقيل ليباشر كل واحد من الصلاة عليه منه اليه ولتكرار صلاة المسلمين عليه مرة بعد مرة من كل فرد من أفراد الصحابة رجالهم ونسائهم وصبيانهم حتى (١٤٣) العبيد والاماء قال عياض الذي عليه الجمهور

أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقية لا مجرد الدعاء فقط اه نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد (قوله وذلك فبين قبر) أقول فيه نظر وذلك انه حكم على التكرار بأنه مكروه وحكم في الصلاة على القبر بالحرمة (قوله أو هذا) فيه انه يفهم من الذي تقدم بطريق الاولى وما ذكره أحد قولين في الفرق بين التكرار والتكرير والقول الثاني عكس ذلك (قوله واللاحق) أي ويقضى له وليس المسرا بانه مندوب كالأوصى أن يدفن بمكان فيجب أن يتبع فلا يدفن في غيره يتقل ما لم تنتهك حرمة على ما تقدم قاله في لـ (قوله تعلق الحكم) مفاده ان الحكم هو الاوصاء والذي يظهر انه الاولوية (قوله والاقدم الوصى) فيه ان تعلق الحكم بمسئق يؤذن

وأكيل سبع وميت في محل أو بلد وصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشي من خصوصياته وذلك أن الأرض رفعت له وعلم يوم موته ونعاه لاصحابه يوم موته وخرج بهم فأمهم في الصلاة عليه قبل أن يوارى ولم يفعل ذلك بعده أحد ولا صلى أحد على النبي عليه السلام بعد أن ووري وفي الصلاة عليه أعظم رغبة فدل ذلك على الخصوص (ص) ولا تكرر (ش) يعني انه يكره تكرار الصلاة على الميت وهل هذا مكرره مع قوله وتكرارها أو هذا فبين لم يقبر وذلك فبين قبراً وهذا من التكرار وهو كون المصلي تابعاً للمصلي أولاً وذلك من التكرير وهو كونه غيره (ص) والاولى بالصلاة وصي (ش) أي واللاحق بالصلاة اماماً على الميت من وليه وصي أو صاه بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم بمن يشنع له هناك الا أن يعلم ان وصيته موجباً لعداوة بين الميت وبين الولي فلا تجوز وصيته والولي أولى واليه أشار بقوله (رجى خيره) وهذه الجملة صفة لوصي وتعلق الحكم بالوصف يشعر بالعلية فكأنه قال أو صاه لرجاء خيره فيفيد انه لو أو صاه لعداوة بينه وبين الولي لا يكون الحكم كذلك فيقدم الولي ان رجي خيره والاقدم الوصى ولو قال موصي لكان أحسن (ص) ثم الخليفة لا فرع الامع الخطبة (ش) أي ثم ان لم يكن أو صي الى أحد فالاولى واللاحق الخليفة من الولي وأما نائسه على الحكم من اماره حكم أو جند أو قضاء أو شرطة وهو المراد بالفرع اذا حضر مع الولي فإنه لا يقدم على الولي اللهم الا أن يكون ولده شيئاً من ذلك مع الخطبة للجمعة وصلاتها فيكون كالخليفة (ص) ثم أقرب العصبية (ش) أي ثم ان لم يكن خليفة ولا فرع المذكور فالاولى بالصلاة أقرب العصبية من ابن وابنه وان سفل وأب وأخ وابنه وان سفل وجد وعم وابنه وان سفل كولاية النكاح وميراث الولاء فان استووا في العلم والفضل والسن فأحسنهم خلقاً بضعين فان تساوا في ذلك

بالعلية يخالفه (قوله موصي) أي موصي له بالصلاة (قوله لكان أحسن الخ) أي لان المتبادر من وصي وصيه على التركة أو أولاده مثلاً (قوله اماره حكم) أي اماره منوطة بحكم كالامير الذي يرسله السلطان لبلد يحكم فيها وقوله أو جند أي اماره منوطة بالجند أي كأن يجعله رئيس الجند يوصل الارزاق اليهم ويتكلم عليهم وقوله أو قضاء أي اماره متعلقة بالقضاء وهو القاضي المعروف وقوله أو شرطة أي اماره متعلقة بشرطة في ملابسهم أي علامة يتميزون بها في ملابسهم عن غيرهم كالخاويش في مصر ولا يخفى أن الاربعه نائبون في الحكم الا أن كل واحد له حكم يخصه (قوله من ذلك) أي من اماره حكم أو جند أو غير ذلك (قوله للجمعة وصلاتها) أي لا لاحدهما فقط وحاصله انه بوليّه على أن يخطب بنفسه ويصلي الجمعة كما كان في الزمن السابق بخلاف هذا الزمن فان الخطبة انما هي للسلطان والقضاء انما هم أن يقرروا في الوظائف المستحقها فقط وليس لهم صلاة فان وكله على حكم دون الصلاة أو على الخطبة مع الصلاة دون الحكم فلا حق له في الجنائز ذكره في لـ (قوله ثم أقرب العصبية) وظاهره تقديم العاصب في موت الرقيق على سيده وظاهر قول ابن الحاجب ترتيب الولاية كالنكاح أن السيد يقدم فانظره (قوله فان استووا في العلم) الاولى أن يقول فان تعدد الاولاد مثلاً يقدم أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم

(قوله وهو مختار ابن محرز الخ) قال كما يؤم رب المنزل العبدان غشبه فيه وفي السليمانية لا يتقدم الا اذا كان الذين كانوا معه عبدا (قوله ثم ان كلام ابن رشد الخ) وانظر هل يجريان أيضا في الخليفة أولا اه (قوله سواء باسرا وأراد الخ) وانظر على هذا القول هل تقدمه اذا لم يباشر حيث كان يصلح للمباشرة أو مطلقا اه (قوله بتبني) قول المصنف الا قرب أى وقت الصلاة (قوله الا فضل بزيادة فقه الخ) فان تساوا وقيمتي اجر او على قوله وان تشاح متساوون الخ قاله في ك (قوله ويندب تقديم أب وعم الخ) أى اذا كان جنازة متعددة والاب ولى جنازة والابن ولى الاخر فيقدم الاب على (١٤٤) الابن ولو كان الاب مفضولا وكذا يقال في العم فابنه وقوله وهذا الخ راجع لقول المصنف

وأفضل ولى الخ (قوله وقدم ابن المباحشون) ضعيف (قوله وصلى النساء دفعة الخ) ثم ان قدمت واحدة فبكرها ان تصلى بعدهن قال في ك ويفهم من تعليل تت في كسيرة بقوله وانما فرغن لم يجز لمن فاتت منهن صلاة لانه قد صلى عليه أن الرجل المنفرد كالمرأة في الكراهة ويستحب اذا وجد الرجال اعادتها جماعة (قوله لا يتصرف فيه بغير الدفن) قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شئ منه موجودا فيه حتى يفنى فان فنى فيجوز حينئذ دفن غيره فيه فان بقي فيه شئ من عظامه فالمرمة باقية لجميعه ولا يجوز أن يحفر عنه ولا يدفن معه غيره ولا يكشف عنه اتفاقا اه فاذا علمت ذلك فقول الشارح لا يتصرف

وتشاحوا أقرع بينهم وظاهر كلام المؤلف ان أقرب العصابة أحق ولو كان عبدا وهو مختار ابن محرز ثم ان كلام ابن رشد يقتضى ترجيح القول بأن أقرب العصابة يقدم على من بعده سواء باسرا أو أراد تقديم غيره وكلام ابن تونس يقتضى ترجيح القول بتقديم الأقرب على من بعده حيث باسرا (ص) وأفضل ولى (ش) يعنى اذا اجتمع أولياء الجنازة أو جنازة فالأولى بالصلاة من أولئك الأولياء الا فضل بزيادة فقه أو حديث أو غيره مما من المرجحات السابقة في باب الامامة ويندب تقديم أب وعم على ابن وأخ ولو كانا مفضولين كما مر وهذا الخلاف فيه حيث من كان فيه وصف الافضلية ولى الميت الذكرك حيث اجتمع ميتان ذكر وأنثى أما لو كان ولى الميت الأنثى أفضل من ولى الميت الذكرك فالمنقول عن مالك انه يقدم الا فضل على ولى الرجل المفضول اعتبارا بالفضل واليه أشار بقوله (ولو ولى المرأة) لان الناس يتخرون بجنازة هم أهل الفضل وقدم ابن المباحشون ولى الرجل اعتبارا بفضل الميت (ص) وصلى النساء دفعة وصحح ترتيبهن (ش) يعنى اذا لم يوجد من يصلى على الميت الا النساء فانهن يصلين عليه أفذاذا دفعة ولا نظرتفاوت تكبيرهن ولا سبق بعضهن بعضا بالتسليم وقيل تؤمهم واحدة منهن كما نقله اللخمي عن أشهب لانه محل ضرورة أو مراعاة لمن يرى جواز امامة المرأة النساء وصحح ابن الحاجب القول بصحة ترتيب صلاة النساء واحدة بعد أخرى ورد بأن ذلك في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وأيضا فانه يؤدي الى تأخير الميت والسنة التعميل وقال ق وقوله وصحح ترتيبهن أى يجوز ذلك وهو ضعيف (ص) والقبر حيس لا يعيش عليه ولا ينش (ش) أى قبر غير السقط أى من لم يستهل صارخا ولو نزل بعد غم أشهره ابن عرفة قبر غير السقط حيس على الدفن بمجرد وضع الميت فيه بئى أوفى لا يتصرف فيه بغير الدفن ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العافية لبناء قنطرة أو مسجد وعليه فلا يجوز حرقها ولكن لو حرقته جعل كراؤها في مؤنة دفن الفقراء وقال ابن عبد الغفور تحرق المقبرة اذا ضاقت عن الدفن بعد عشر سنين ثم ان النهى الاول وهو المشى على القبر على سبيل الكراهة والثانى على التحريم أى الالنقل والافى الامور الآتية وقوله (مادام به) جزء محسوس مشاهد وعجب الذنب لا يحس ولا يشاهد قيد فى الاخيرة وكراهة المشى عليه ان كان مستمرا والطريق دونه والاجاز (ص) إلا أن يشعرب كفن غصبه أو قبر عليه أو نسي معه مال (ش) استثنى المؤلف مواضع يجوز فيها تنش القبر منها اذا كفن الميت بكفن غصبه الميت أو غيره وثبت ذلك بيينة أو تصديق أهل الميت له وشع المغصوب منه فى شيته فانه يخرج الا أن يطول بحيث يعلم منه فساد الكفن والافلاو يعطى رب الكفن قيمته فالضمير فى قوله غصبه للكفن وأما غصبت عنه أو مظهر بتمنه فلا

فيه بغير الدفن راجع لقوله أوفى وأما اذا كان باقيا فلا يجوز التصرف فيه بالدفن ولا بغيره (قوله لبناء قنطرة) يسوغ قال بعضهم لا يجوز لاحد أخذ حجارة المقابر القانية ولا أن ترال عنها لانها حق لاهلها ولا تنشأ منها قنطرة ولا مسجد (قوله فلا يجوز حرقها) المراد حرقها للزراعة (قوله تحرق المقبرة) أى للزرع كما قال عجم لا للدفن وان كنت قد سمعته من بعض الشيوخ فانه خطأ (قوله مادام به) أى ظن دوام شئ من عظامه (قوله قيد فى الاخيرة الخ) أى التى هى قوله ولا ينش والاحسن أن يكون قيد فى الشئين لافى قوله حيس لانه حيس ولو لم يبق فيه الا عجب الذنب فلا يجوز بناؤه جدارا ولا حرقه للزراعة وانما يجوز تنش الدفن حينئذ لعدم منافاته لكونه حيسا ومن ذلك يعلم أن ما قاله عبد الغفور ضعيف (قوله والاجاز) ولو بالنعال الخمسة كما فى ك وشب وزاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهى عن الجلوس عليه فمحمول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا فسر مالك وكان يتوسدها على ويجلس عليها قاله الخطاب وانظر هل يقيد الجلوس عليها بغير المشى أم لا وانظر مشى الدواب على القبور (قوله غصبه) نائب الفاعل ضمير عائدة على الكفن والنقيد يرغصب الكفن منه وهو من باب الحذف والابصال (قوله فالضمير فى قوله غصبه) أى المستتر والتقدير

غصبه منه (قوله أخرج مطلقا الخ) محل إخراج الثوب ونحوه من العرض وغيره النفيس مطلقا وغيره إذا كان للغير إذا لم يطول بحيث يتلف ولم يروح فيه ما والابدئ بقيمته على الوارث ولم يخرج (قوله تعديا) يفهم منه أنه لا يجوز الدفن فيه ابتداء وهو كذلك (قوله أمر عرفي فكأنه أوصى به) ومن ذلك القبيل ما جرى به العرف مما يفعل بعد الموت من (١٤٥) قراءة وفعل أظمة ثلاث جمع كما عندنا

عصر قال الشيخ سالم ويؤخذ من هذا أن من أوصى بدفنه يمكنه أن يعمل بوصيته كما إذا أوصى أن يصلى عليه (قوله وأقله) أى وأكثره لاحدله (قوله وهل نصاب الزكاة الخ) استحسن بعض الاشياخ الاول وهو نصاب الزكاة (قوله صحيح) هكذا نسخة الشارح صحيح من الصحة (قوله وقيد ابن بشير) أى قيد الخلاف (قوله ولو يشاهد وبين) فإن تبين بعد البقر كذب عزر فقط ولا قصاص عليه (قوله لا عن جنين) ولكن لا بد من تحقق موته قبل دفنها به ولو تغيرت قبل موته ارتكابا لاخف الضررين (قوله يطلق على ظاهرها) ونص المدونة لا يقرر عن جنين الميتة إذا كان جنينا يضطرب في بطنها اه اذ لا شك أن ظاهرها انها لا تبقر ولورجى (قوله تغليا) لاحاجة له لان هذا امر اصطلي عليه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله من خاصرتها اليسرى) أى حيث كان الحمل أنثى أما إذا كان ذكر فانه يكون من خاصرتها اليمنى لنص علماء الطب ان الذكر يكون من الجهة اليمنى والانثى من جهة اليسار قاله عياض (قوله وهذا مما لا يستطاع) لأنه لا بد له من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة لا الخرق العادة (قوله يريدان المنصوص) فيه اشارة الى أن المصنوع بمعنى اسم المفعول أى المنصوص المعول عليه

يستوعب ذلك وقوله غصبه بالبناء للجهول ليعم غصب الميت وغيره ومنها أن يشح رب قبر حفر بملكه بغير إذنه ودفن فيه فانه يخرج ومنها إذا نسي معه مال نحو ثوب أو خاتم أو دينار لكن ان كان لغير الميت أخرج مطلقا وان كان له أخرج ان كان نفيسا (ص) وان كان بملك فيه الدفن بقي وعليهم قيمته (ش) يعنى فان حفر شخص قبر الميت في مكان غير ملك لاحد بل ملك فيه الدفن كل أحد دفن فيه شخص ميتا متعديا فان الميت لا يخرج بل يبقى على حاله ويلزم المتعدي قيمة الحفر فالضمير في قوله قيمته عائدا على الحفر فقوله بما أى يمكن ولو تشاح الورثة في دفنه في ملكه أو مقابر المسلمين فالقول قول من طلب المقابر بخلاف تشاخيهم في تكفينه من تركته أو مال بعضهم فان القول لمن طلب تكفينه من تركته لان الدفن في المقابر المسبلة أمر عرفي فكأنه أوصى به وبقي على المؤلف من مسائل جواز إخراج الميت ما إذا اقتضت ذلك مصلحة للمسلمين كفعل معاوية في شهداء أحد لما أراد إجراء العين بجانب أحد أمر مناديا فنادى في المدينة من كان له قبيل فليخرج اليه ولينبشه وليخرجه وليحوله قال جابر فأتيناهم فأخرجناهم من قبورهم رطابا (ص) وأقله ما منع رائحته وحرسه (ش) أى وأقل القبور عما يمنع رائحة الميت وحرسه من السباع وغيرها (ص) وبقر عن مال كثر (ش) البقر عبارة عن شق جوف الميت يعنى أن من ابتلع ماله أو غيره ثم مات فانه يشق جوفه فيخرج منه ان كان له قدر وبال بأن يكون نصابا وهل نصاب الزكاة أو السرقة قولان وقال ابن حبيب بعدم البقر قال في التوضيح قال شيخنا ينبغي أن يكون الخلاف إذا ابتلعه لقصد صحيح كخوف عليه أو لداواة أو ما ان قصد قصدا مذموما كحرمان وارثه فلا ينبغي أن يختلف في وجوب البقر لانه كالغاصب وقيد ابن بشير بما إذا كان للميت مال يؤدى منه والا فلا ينبغي أن يختلف في استخراجيه ولا فرق بين أن يثبت الابتلاع بينة أو يشاهد ويحلف المدعى لذلك معه واليه أشار بقوله (ولو يشاهد وبين لا عن جنين) أى لا يقرر بطن أم الجنين عنه لاجل إخراج عنه عند ابن القاسم خلافا للمحنون فيها لا يقرر عن جنين الميتة إذا كان يضطرب في بطنها وظاهرها ولورجى ولما كان المؤلف يطلق على ظاهرها مقرونا بالتأويل الذى هو حمل الظاهر على المحمل المرجوح تأويله تغليا قال (و) كما تؤولت المدونة على عدم البقر مطلقا (تؤولت أيضا على البقر) من خاصرتها اليسرى لانه أقرب للجهة الجنين وهو قول سحنون وأصبح تأويلها عليه عبد الوهاب (ان رجى) خلاصه حيا ويكون في السابع أو التاسع أو العاشر وحسنه مسند وأشار بقوله (وان قدر على إخراجيه من محله فعل) الى ما وقع لما لك في المبسوط وذكره في النوادر وهو أن النساء إذا قدرن على إخراجيه برفق من مخرج الولد كان حسنا اللخمى وهذا مما لا يستطاع انتهى وانما يقرر عن المال وجرى في الجنين خلاف لان المال محقق بقاؤه وإخراجه على ما هو وينبغي ان محل الخلاف في جنين الأدمى وان غيره من الانعام إذا رجى الولدان يقرر عليه قول واحد (ص) والنص عدم جواز أكله لمضطرب (ش) يريدان المنصوص لاهل المذهب أن المضطرب لا يأكل من ميتة الأدمى شيئا ولو كافرا اذ لا تنهك حرمة آدمى لا خروفا ولا كل ابن عبد السلام وهو الظاهر واليه أشار بقوله (وصحح أكله) خرج الجواز على جواز القول بالبقر قال والجواز هنا أولى لان حياة

(١٩ - خرشي ثانی) (قوله وصحح أكله) وظاهره ولو كان الميت مسلما والمضطرب كافرا وانظر هل يطبخ وللشافعية يحرم طبخه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرورة (قوله قال) أى ابن عبد السلام وقوله لكن هذا ليس من كلام ابن عبد السلام تحقيقا وقوله هل ذهاب الجزم مع تحقق الحياة يوازي أى فيجوز أو لا يوازي فلا يجوز

(قوله ودفنت مشرقة) أى كافرة وذلك لما قال النووي المشرك يطلق على كل كافر من عابدين وصنم ويهودى ونصرانى وعلى هذا فلا يحتاج الى من قال لو قال المؤلف ودفنت كافرة لكان أشمل (قوله أو أسلم عنها) لا يخفى ان شمول المصنف لهذه الصورة انما يكون بجعل قوله أسلم مستعملا في حقيقة ومجازة وذلك انه مسلم ما لا في هذه الصورة وفيه تأمل (قوله وحق قوله الخ) ويمكن صحة ذلك في هذه المسئلة بأن كان يلزم ضياعها ان لم يوارها المسلم (١٤٦) أى ولا يستقبل بالمدكور من المرأة (قوله غير متقل) استحسن

الآدى محقة بخلاف الجنين ~~الجنين~~ كان هنا فيه اذ هاب جزء من الآدى وليس في البقرة الا الشق فينظر هل ذهاب الجزء مع تحقق الحياة يوازى الشق مع عدم تحقق الحياة والضمير في أكله عائد على الآدى الميت المفهوم من سياق الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول وأما الضمير في أكله الثاني فيحتمل أن يكون عائدا على ما عايناه الاول ويكون أيضا من باب اضافة المصدر الى المفعول أى وصحح كل الميت للمضطر ويحتمل أن يكون عائدا على المضطر ويكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل أى وصحح كل الميت الميت الآدى (ص) ودفنت مشرقة حلت من مسلم بمقبرتهم (ش) يعنى ان المشركة اذا حلت من مسلم زوج فيما يتصور فيه كيهودية ونصرانية أو غيرهما كجوسية من وطء شبهة أو أسلم عنها فانها تدفن بمقبرتهم اذ لا حرمة للجنينها حتى يولد لانه عضو منها حتى يرايها وحق قوله (ولا يستقبل به قبلتنا ولا قبلتهم) أن يتصل بقوله الا أن يضيع فليواره لان هذا انما هو في المسلم يوارى أباء الكافر اذا خاف عليه الضيعة وهذه انما يلى دفنها أهل دينها بمقبرتهم ونحن لا نتعرض لهم فلفعل نامخ المبيضة خرجه في غير موضعه (ص) ورعى ميت البحر به مكفنا ان لم يرج البر قبل تغيره (ش) أى ورعى ميت البحر به مغسلا مخنطا مكفنا صلى عليه مستقبل القبلة على شقه الا عين غير متقل قاله أصبغ وابن الماجشون وعلى واجده دفنه بالر وقال مخنون يتقل هذا ان لم يرج البر قبل تغيره والاوجب التأخير حتى يدفنه بالر والاضافة في قوله ميت البحر على معنى فى أى ميت فى البحر أى على ظهر البحر وقوله به أى فيه (ص) ولا يعذب بكاء لم يوص به (ش) يعنى ان الميت لا يعذب بكاء حتى عليه من رفع صوت أو فوح مثلا اذا أوصى بذلك فانه يعذب بما نيج عليه يوم القيامة ومثل الايصاء ما اذا علم من حالهم أنهم سيكون ولم يوصهم بتركه ويجب عليه أن يتناهم عن البكاء اذا علم أنهم يمتثلون أمره والا فلا يجب عليه وقيل معنى تعذيبه سماع بكاء أهله عليه والرقلة لهم وقد جاء تفسير بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه (ص) ولا يترك مسلم لوليه الكافر (ش) أى لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق بمؤون تجهيزه لوليه الكافر من غسل أو غيره بل يليه ولديه المسلم أو المسلمون ابن القاسم وأما سيره معه ودعاؤه فلا يمنع منه (ص) ولا يغسل مسلم أباه كافرا ولا يدخله قبره الا أن يضيع فليواره (ش) يعنى أنه لا يجوز للمسلم أن يغسل أباه الكافر وأولى غيره من قريب أو أجنبي لان الغسل تطهير وتابع للصلاة وهو ليس من أهلها ما ولا يتبعه ولا يدخل قبره بل يوكفه الى أهل دينه يلوئه الا أن يخاف أن يضيع بترك أهل ملته فليواره بالتكفين في شئ والدفن لكن لا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لانا لا نعظم قبلتهم (١) بل يقصد مواراته لجهة مخصوصة ولا خصوصية للاب مع خوف الضيعة بل كل كافر يجب أن يوارى وتستر عورته اذا خيف عليه الضيعة ولو حريا وقال بعض يترك الحربى (ص) والصلاة أحب من النقل اذا قام بها الغير ان كان نجارا أو صالحا (ش) يعنى أن الصلاة على الجنائز أحب الى مالك من صلاة النافلة والجلوس في المسجد بشرطين الاول أن يقوم بها الغير اذ فرض الكفاية تسقط فرضيته بقيام الغير به بناء على أنه

هذا بعض الشراح وهو الظاهر (قوله يوم القيامة) أراد قيامته فتدخل مدة القبر (قوله والا فلا يجب) أى بل يجوز تدبير (قوله وهو أولى ما يقال فيه) هذا مشكل اذ لا شك أن التباحة حرام والايصاء بالمحرم لا يكون الا محرم ما والمحرم يستحق به العذاب الحقيقي لا التألم فتدبر (قوله ولا يترك مسلم الخ) لانه لا يؤمن على غسله ودفنه الى مقابرهم أو تقبيله بقبلتهم (قوله أو المسلمون الخ) معناه انه يليه ولديه المسلم ان كان له ولي مسلم وأما اذا لم يكن له ولي فليليه المسلمون (قوله وأما سيره الخ) مقاد ذلك انه لا يحضر غسله ولا تكفينه وليس كذلك اذا لامع من الحضور لغسله أو تكفينه كأن يعاون باتيان ماء أو نحو ذلك ولذلك قال القاتنى قوله لوليه الكافر أى فقط بل يشارك المسلم الكافر أى ان ولية المسلم يتولى تغسيله مثلا بحضرة ولية الكافر ولا يمكن الكافر من ذلك اه (قوله الا أن يخاف أن يضيع) أشار الى أن قول المصنف الا أن يضيع لا يؤخذ بظاهره لانه لا يعقل مواراة بعد الضيعة بالفعل (قوله بل يقصد مواراته لجهة مخصوصة) فيه انه يدخل في هذا قبلته وقبلتنا وذلك لان فعل الفاعل اختارى (قوله وقال بعض يترك الحربى) انظره فانه لا فرق بين كافر وكافر

وكونه غير محترم في حال الحياة لا يوجب تركه بعد الموت ويجب بانه لما يكن محترما حال الحياة فاستحب بعد الموت بحيث يتعين تأكله الكلاب (قوله تسقط فرضيته بقيام الغيره) أى بالشروع في القيام به وذلك لانه حين الشروع لم يقم به لكن لا يخفى أن القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع ضعيف اذ المذهب لا يسقط الا بالانعام فاذا كره المصنف مشهور مبنى على ضعف وانما

بناء على القول الضعيف ولم يبينه على المشهور لانه لو بناء عليه بأن يكون المعنى قام بها أى فرغ منها بشكل كيف تستحب الصلاة لقطع ان تكرارها مكروم وبه يسقط ما يقال أيضا كيف يكون النفل أحب من فرض الكفاية أو سقتها (قوله بالمسجد الجامع) أى الذى تصلى فيه الجمعة الا أن الشيخ سألنا ما اقتصر على الاول فيفيد ترجيحه وقوله قال فى المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج ظاهره ولو جارا أو صالحا ولعله فيما إذا لم يكن جارا أو صالحا وذلك لأن سياقه فيما إذا عدم الثانى بوجهيه ﴿باب الزكاة﴾ (قوله بعد الايمان) أى دال الايمان وهو الشهادتان (قوله اذا نما وطاب وحسن) عطف الطيب والحسن على النعم من عطف الرديف على مرادفه فلا يقال الاول للشارح أن يقول وهو النمو والطيب والحسن (وأقول) وأراد بالنمو ما يشمل العظم والحسن وقوله اذا بورك فيها أى وقعت البركة فيها ولا تقل من حيث ان الله أوقع البركة فيها وان كان الله فاعل ذلك لانه باعتباره لا تكون البركة فاعلا والبركة فى البقعة ترجع لكثرة الخير فيها فيكون من أفراد النمو وكذا قوله وزيادة الخير (فان قلت) وعلى هذا لا يحتاج لقوله والبركة وزيادة الخير لما قلنا انهم ما من أفراد النمو (قلت) لان النمو فى الاول من حيث النمو فى الذات كموال الزرع بخلاف النمو فى الاخيرين فليس كذلك فتدبر (قوله وسميت به) أى وسميت الزكاة بمعنى الجزء أو اخرج الجزء وقوله به أى بلفظ زكاة (قوله لنموه فى نفسه) أى بسببها عند الله تعالى وذو العندية اشارة الى أن المراد بذاته ثوابه لا حقيقة فى العبارة تسامح وكان سبب في الثواب سبب (١٤٧) فى عدم تلفه حسا ومعنى والحاصل أن زكاة

بمعنى من كية أى منية أى سبب فى النماء (قلت) وهذا لا يوجب أن يكون ذلك حقيقة فلذلك قال بعض الشراح قسمى المال المأخوذ زكاة وان كان منقصا حسا لنموه فى نفسه عند الله تعالى من مجاز التشبيه أى من التسمية بمجاز التشبيه أى مجاز هو التشبيه اه أى فالمعنى انها كالزكاة أى كالنمو حسا وذلك لان تسميتها ترجع لما قلنا فهو يشير الى أن الحقيقة للفظ زكاة مانع حسا (قوله لغة وشرعا) أى فى اللغة والشرع (قوله اسما) منصوب على اسقاط الخافض قال شارح الحدود وهو أقرب الالة قليل وقيل على التميز وهو مردود وانما ذلك لان اللفظ المشترك لا يصح

يتعين بالشروع ويبقى ندبه الثانى أن يكون الميت ممن له حق بخار وقريب وصديق أو ممن ترجى بركة شهوده بأن يكون صالحا فان عدم الاول بأن لم يقم بها الغير تعينت أو عدم الثانى بوجهيه كان النفل والجلوس فى المسجد أى مسجد كان أفضل وخصه ابن العربى بالمسجد الجامع قال فى المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنائز وقال ق أحب أى أفضل أى أكثر ثوابا ولما أنهى الكلام على أعظم أركان الاسلام بعد الايمان بالله تعالى وهو الصلاة شرع فيما يليه رتبة وهو الزكاة ولم يفصل بينهما بفصل لانهم عالم يقعان فى كتاب الله الا هكذا وهى لغة النمو يقال زكاة الزرع اذا نما وطاب وحسن والبركة زكاة البقعة اذا بورك فيها وزيادة الخير فلان زكاة أى كثير الخير وسميت به وان كانت تنقص المال حسا لنموه فى نفسه عند الله وشرعا اسما جز من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصابا ومصدر اخراج جزء من المال شرط وجوبه الخ قاله ابن عرفة ومتعلقات الزكاة شرعا ستة الماشية والحراث والنقدان والتجارة والمعادن والفطر وقدم المؤلف كابن شاس زكاة الماشية والحراث على النقد عكس ترتيب المدونة وابن الحاجب لشرف ما ينمو بنفسه وقدم الحيوان لشرفه على الجاد فقال

﴿باب تجب زكاة نصاب النعم﴾

(ش) هذا فى قوة قولنا كل نصاب من أنواع النعم تجب فيه الزكاة وزكاة يحتمل المعنى المصدرى

نصب التميز بعده للفرق بين الانبهام الذاتى والانبهام العرضى (قوله جز من المال) هذا يناسب الاسمية لانه من مقولاتها وجز من المال يشمل الخمس فى الركا وغيره وقوله شرط وجوبه الخ مخرج الخمس وما شابهه وقوله فى الحد الثانى اخراج مناسب للمصدرية وأراد الشرط اللغوى فلا ينافى أن النصاب سبب فى الوجوب لانه شرط فيه لان حد الشرط لا يصدق عليه وأورد على التعريف بأن الحد غير مانع لدخول صورة ما اذا قال الله على اذا بلغ مالى عشرين دينارا خمسة دنانير فان قلت النصاب غير معلوم للناذر قلت لما ذكر مقدار بعد تسامح فى ذكره فى الحد لا يقال يرد على حد ما ان الدين اذا قبض منه دون النصاب بعد قبض النصاب يصدق فى زكاة غير النصاب انها زكاة ولم يبلغ مالها نصابا لاننا نقول المزكى مضاف للقبوض تقدير اقاله شارح الحدود (قوله ستة الخ) هكذا قال ابن شاس والصواب اسقاطه أو يقول سبعة لان الركا يرتبط به الزكاة فى بعض أحواله قاله محشى نت (قوله نصاب) هو لغة الاصل وشرعا ما فيه الزكاة وسمى النصاب بذلك لان الفقهاء فيه نصيبا (قوله فى قوة قولنا كل نصاب الخ) أخذ من جعل اضافة نصاب الى النعم للعموم وأقاده هذا أن النعم اسم جنس فحتم أنواع الابل والبقر والغنم أى كل فى حد ذاته اسم جمع فحتم أنواعه هى جوع أى دال على جماعة الابل والبقر والغنم والابل اسم جمع كما صرح به فى المصباح وكذا الغنم كما يؤخذ من آخر عبارة المصباح وأما البقر فنصرح فى المختار بأنه اسم جنس وجعل واحده بقرة وانها تطلق على الذكر والانثى وأراد به اسم جنس جمعى

(قوله أولى الخ) لا يخفى ان تعليلا ينتج التعيين الاولوية ويجاب بأنه يشير الى أنه يصح بالمعنى الاسمي لكن مع تقدير مضاف أى اخراج زكاة (قوله ولا تكليف الا بفعل اختياري) أى لا يتعلق تكليف الا بفعل اختياري (قوله بملك وحول الخ) انفقوا على ان الحول شرط واختلفوا في الملك فقيل سبب وقيل شرط وهو الراجح وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشكل جعل الباء للسمية لانها لا تعين لجواز ان تكون للبيعة (قوله لعين النصاب) أى لذات النصاب (قوله وأصله كالامهات الخ) لا يخفى انه في تلك الصورة يصدق عليه أنه مالك لذات النصاب عند آخر الحول والمصنف أطلق في كمال الملك فيصدق بآخره (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله عن ملك الدين) أى عن ملك ما كان ديناً وقوله كن قبض دية الخ لا يخفى انه يصدق عليه انه مالك ذات النصاب تحقيقاً واستقبالة انما هو لكونه لم يمر عليه الحول من يوم ملك ذات النصاب فالاولى (١٤٨) أن يقول كن لدية أو سلم عندنا فانه في تلك الحالة يقال له مالك للدين لا للعين

(قوله عن ملك الغنمية) أى قبل قسمها على الجيش وبعد حوزها وقوله لعدم استقرارها أى لم يتميز له ما يخصه (قوله فلا تجب قبل مجيئ الساعي) الاول أن يقول فلا تجب قبل مجيئ الساعي فيما فيه ساع ولا قبل مضي العام فيما لم يكن ساع (قوله لان ما قارب الشيء الخ) المناسب أن يقول ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وهي التي ترى) أى في الكلا والعشب النبات بنفسه (قوله اذا توفرت فيها الشروط) أى شروط الزكاة المتقدمة بقوله بملك وحول كلاً (قوله لنا عموم الخ) فيه نظر لان الاول مطلق ومفهوم الثاني مقيد والقاعدة رد المطلق الى المقيد (قوله في كل أربعين)

وهو الاخراج ويحمل المعنى الاسمي وهو المال المخرج ولكن حمله على المعنى المصدرى أولى لان الوجوب من الاحكام التكميلية ولا تكليف الا بفعل اختياري (ص) بملك وحول كلاً (ش) يعنى ان شرط وجوب الزكاة كمال الملك لعين النصاب وأصله كالامهات المكمل بالنسل والحول واحترز بقوله بملك عما لا ملك له كالغاصب والمودع وملك العين عن ملك الدين كن قبض دية أو سلم بعد أعوام فيستقبل واحترز بكلمة الملك عن ملك الغنمية لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شائبة رفق لعدم تمام تصرفه لا تسلط سيده عليه لا تقاضيه بالمكاتب ومن في معناه من ليس للسيد انتزاع ماله واحترز بكلمة الحول عن عدم كماله فلا تجب قبل مجيئ الساعي وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا ساعي فيه قبل الحول فرخصة لان ما قارب الشيء يعطى حكمه كما سيأتى (ص) وان معاوفة وعاملة (ش) لا خلاف ان الزكاة تجب في الساعة وهي التي ترى اذا توفرت فيها الشروط واختلف في المعاوفة في الحول أو بعضه والعاملة في حرث أو جمل ونحوهما فذهبنا وجوب الزكاة فيهما أيضاً خلافاً لابي حنيفة والشافعي لنا عموم منطوق قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة وفي أربع وعشرين فدونها الغنم في كل خمس شاة وهو مقدم على مفهوم قوله في ساعة الغنم الزكاة أو لخروجه مخرج الغالب قوله وان معاوفة أى وان كان النعم معاوفة وعاملة الخ وكان الاولى التذكير بقوله وان معاوفة وعاملة لا منه لكن في اسم الجمع لغة ضعيفة بتأنيث الضمير وعليها مشى المؤلف والعامة يقابلها المهملة والهاملة عبارة مهملة (ص) وتاجاً (ش) أى وان كانت كلها تلجأ فان الزكاة تجب فيها لان هذا محل الخلاف ولا يلزم من وجوب الزكاة في النتاج الاخذ منه بل يكفدها أن يشتري ما يجزئته والنتاج بكسر النون ليس الا يقال تجب الناقة والشاة بضم النون وكسر الشاء تنتج نتاجاً ولدت وقد تنجبها أهلها بفتح النون نتاجاً وظاهر قوله ونتاجاً ولو كان النتاج من غير جنس الاصل كالأول نتجت الابل غنماً وعكسه فتزكى على حكم أصلها (ص) لا منها ومن الوحش (ش) أى لا من المتولد من الانعام ومن الوحش ومعنى ذلك اذا ضربت فحول الطباع في اناث الغنم أو العكس ان الزكاة لا تجب في النتاج المتولد منها لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت جنس بهيمة الانعام وظاهر قوله لا منها ومن الوحش يشمل ما كان منها مباشرة أو بواسطة أو بآكل (ص) وضمت الفائدة له وان قبل حوله يوم

لا

كذا في نسخته والمناسب اسقاط كل (قوله وفي أربع وعشرين) أى من الابل (قوله الغنم) مبتدأ مؤخر

وقوله في أربع الخ خبر مقدم (قوله أو لخروجه مخرج الغالب) أى قول النبي صلى الله عليه وسلم في ساعة الغنم الزكاة مخرج الغالب لان الغالب في غنم أهل الحجاز السوم (قوله لا منه) أى من النعم (قوله عبارة مهملة) فيه نظير بل وردت (قوله ونتاجاً) قال داود لا زكاة في النتاج أصلاً (قوله تنجب) بالبناء للفعل كما رأيت مضبوطاً بالقلم في نسخة يظن بها الصحة من المختار الا أنه بمعنى المبني للفاعل فلذا قال الشارح ولدت (قوله تنجبها أهلها) أى استولدها (قوله فتزكى على حول أصلها) مثلاً لو كان عنده ناقة ولدت أربعين شاة فتزكى شاة عن الأربعين شاة نظراً لحول الام وحاصله أنه يزكى زكاة الفرع ناظر الحول الاصل (قوله لا منها ومن الوحش) وقيل بالزكاة مطلقاً بالثما الفرق بين كون الام وحشية فلا زكاة والا فالزكاة وشهره الجزولى في شرح الرسالة وهو الجارى على الاضحية (قوله وضمت الفائدة له) وهي هنا ما تجدد ولو بشر أو دية لا ما يأتى في قوله واستقبل الخ (قوله حوله) يحتمل رجوع الضمير للآكل ويحتمل رجوعه للنصاب قال في لا وجد عندى مانصه المراد بالحول أعم من أن يكون بالاهلة فيما لا ساعى له أو مجيئ الساعي بالمعنى الآتى اهـ

(قوله لا أقل) معطوف على الضمير المجرور وأعاد الخافض لزوم ذلك عند البصريين (قوله لا أقل) ولو صارت أقل قبل الحول يوم أو بعده وقبل ما يجي الساعى قاله محشى نت (قوله ولو بلحظة) فيه إشارة إلى أن المصنف أطلق اليوم على مطلق الزمن كما في قوله تعالى كل يوم هو في شأن **تنبيه** كلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فأنم الاتضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حالها والفرق أن الماشية موكولة للساعى فلم تضم فائدتها لزوم خروج الساعى أكثر من مرة في السنة وهو مشقة والعين موكولة إلى امانة أربابها فلا مشقة عليهم في تكرار الإخراج وهذا الفرق ذكره عبد الحق واعترضه الأخمى وغيره بأن في العتية هذا الحكم جارفين لاسعاه لهم أو استحوق ولعلها كان الحكم هكذا في السعاه صار أصلا وطردا وهذا هو المشهور وقيل حكم من لاسعاه لهم أن تبقى كل فائدة على حولها كالعين اه محشى نت (قوله الابل) لو قرنه بالفاء لكان أحسن وهذه الفاء هي الفاء الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر رأى اذا أردت تفصيل قولنا زكاة نصاب النعم فالابل فيها كذا الخ (قوله ضائنة) بتقديم الهمزة على النون لانهم من الضأن وهو مهموز وليس هنا به خلافا للهراهم ومن تبعه (قوله وان خالفته) أى وان خالفت (١٤٩) غنم المالك جل غنم البلد ويصح رجوع الضمير المستتر إلى

لا أقل (ش) الضمير في الموضعين عائد على النصاب يريد أن من كان له ماشية ثم أفاد ماشية أخرى فان الثانية تضم إلى الاولى ولو حصل استفادته لها قبل كمال حول الاولى بلحظة اذا كانت الاولى نصابا وتركى على حول الاولى وان كانت أقل من النصاب فلا تضم الثانية لها يريد ويستقبل به من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن وان كن أقل من نصاب اتفاقا ثم ان ضم الفائدة للنصاب مقيد بما اذا كانت من جنسه أما لو كانت بخلاف جنسه كابل وغنم لكان كل مال على حوله اتفاقا كما قاله في توضيحه فاذا كان عنده أربعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل مجي الساعى ملك خمس من الابل استقبل بها حولها من يومئذ وكلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فانها لاتضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حولها (ص) الابل في كل خمس ضائنة ان لم يكن جل غنم البلد المعز وان خالفته (ش) بدأ المؤلف من الحيوان بالابل كما في كتاب أبي بكر ولأنها أشرف أموال العرب والمعنى أن في كل خمس من الابل شاة ضائنة ولائى في أقل من خمسة وتؤخذ الضائنة ذكرا أو أنثى وجوبا اذا غلب شأن البلد على معزها أو تساويا ولا يعتبر غنم المزكى أما اذا غلب معز البلد تعين أخذها منه الا أن يتطوع بدفع الضأن ابن عرفة المازرى ان عدم محله الصنفان طوبى بكسب أقرب بالذ إليه فقوله الابل مبتدأ وفي كل خمس خبر وضائنة معمول الطرف أو ضائنة مبتدأ ثان وفي كل خمس خبره والجملة خبر للاول وعلى كل حال فلا بد من تقدير العائد وقال ز في كل خمس ضائنة مبتدأ وخبر والجملة خبر للمبتدأ والرابط محذوف أى في كل خمس منه ضائنة (ص) والاصح اجزاء بعير (ش) يعنى انه اذا دفع بعيرا عن خمس أبعة بدلا عن الشاة الواجبة عليه أجزأ لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه وهو قول عبد المنعم القروى من أصحابنا ابن عبد السلام وهو الاصح والبعير في اللغة يطلق على الذكر والأنثى وتعبيره بالأجزاء يفيد أنه ليس بجائزا ابتداء هو كذلك ولا بد في البعير أن تفي قيمته بقيمة الشاة قاله ابن عرفة وظاهره ولو كان سنه أقل من عام خلافا لما عليه بعض الشراح ولا يجزئ بعير عما يجزئ فيه

رجوع الضمير المستتر إلى جل غنم البلد لا كسبابه التأنيت من المضاف إليه وهو مبالغة في المفهوم أى فان كان جل غنم البلد المعز أخذت منه وان خالفت غنم المالك جل (قوله ذكرا كان أو أنثى) يتبادر منه ان ضائنة تصدق بالذكر والأنثى وان التاء للوحدة وليس كذلك بل ذلك انما هو حاصل بحسب الفقه وكأنه يشير إلى أنه لا مفهوم لقول المصنف ضائنة الذى هو فاصر على الاثنى وذلك لان الاثنى يقال لها ضائنة والذكر يقال له ضائن ثم بعد كنى هذا رايت محشى نت صرح بأن الفقهاء يستعملون ضائنة في الذكر

والأنثى بل وصحح لغة أيضا قال ابن الاثير في النهاية الضائنة هي الشاة من الغنم خلاف المعز اه (قوله أو تساويا) يشير إلى أن قول المصنف ان لم يكن الخ سالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق بما اذا لم يكن هناك جل واعلم أن المصنف تبع في عبارته ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بأن ظاهره اذا تساويا يؤخذ من الضأن والا قرب في هذه تخيير الساعى وكذا قال ابن هرون وزادا ويخسر رب المال وقد نقل في توضيحه هذا الاعتراض ثم ارتكبه هنا قاله محشى نت **تنبيه** لا بد أن تكون تلك الضائنة بلغت السن المجزئ بأن تكون جذعة أو جذعا ولعل المؤلف انما ترك ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة الغنم **تنبيه** قال زروق وهل يلحق غنم الترك بالضأن أو المعز لم أقف على شيء فيه (قوله الا أن يتطوع) وأما عكسه وهو ما اذا وجب عليه شاة من الضأن فأخرج عنها واحدة من المعز فانها لا تجزئ لانها مفضولة بالنسبة للمزمنة شيخنا عبد الله (قوله فان جرت جلة) هذا اذا قدرت المتعلق فعلا فتكون ضائنة فاعلا وما اذا قدرته اسما أى وضائنة فاعل به فهو مفرد (قوله وقال ز الخ) هو داخل فيما قبله (قوله لانه مواساة) أى اعانة هذا التعليل صادق حتى عند زيادة قيمة البعير اذا أخرج عن شاتين مع أنه لا يجزئ (قوله من أصحابنا) أى معشر المالكية وهل يتوهم خلافه (قوله خلافا للخ) كأنه قال وهو كذلك خلافا للخ

(قوله ولو زفت قيمته الخ) مع ان العلة المتقدمة وهي قوله مواساة بما كثر موجوده هنا كما ينهنا عليه (قوله فان لم توجد بنت مخاض الخ) هذا يشبه المصنف وذلك ان سلمية حال من فاعل تكن بمعنى توجد والمعنى فان لم توجد في حال كونها سلمية وهو صادق بعدم وجودها أصلاً ووجودها معيبة أو مشتركة لان السالبة تصدق بنقي الموضوع فان كانت بنت مخاض ككرمة فهل ينتقل لابن اللبون لانهم عن أخذ كرائم الناس أولاً لا مكان الاصل فلا ينتقل الى بدله وهو ظاهر المصنف (قوله فان لبون) أي ويجزئ عن ابن لبون بنت لبون بالاولى وهل يجبر الساعي على قبولها خلاف (قوله فان آناه بابن لبون) مرتبط بقوله أي بنت المخاض والحاصل أنه اذا وجد أحد السنين تعين وان وجد اعماع تعينت بنت مخاض وان فقد اعماعا كف رب المال بنت مخاض فان آتى بابن لبون فله أخذها ان رأى ذلك نظرا هذا ما ذكره محشي نت (قوله ورأى ذلك نظرا الخ) أي اما لانه أكثر غنا أو لانه لهم بأكلونه لكونه أكثر لجماله أكبر سنا وليس لنا في الابل ما يؤخذ فيه الذي ذكر عن الاتي الا ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله ولولم يلزم الساعي الخ) شروع في قول اللخمي مقابلا لكلام ابن القاسم في المدونة الذي هو قوله ان آتى بابن لبون فذلك الساعي الذي هو الراجح وقد تبع ح والشيخ سالماني هذه العبارة المفيدة أنه ليس بكلام آخر مخالف (١٥٠) لما قبله مع أنه مخالف له كما به عليه محشي نت (قوله وفي ست وثلاثين بنت

لبون) ولا يقوم مقامها حق وانما قام ابن اللبون مقام بنت المخاض لانه يمنع نفسه من صغار السباع و رد الماء ويرعى العشب فعادلت هذه الفضيلة فضيلة أنثى بنت المخاض والحق ليس فيه ما يزيد على بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة أنثى بنت (قوله الخيار للساعي وتعين الخ) فان اختار الساعي أحد الصنفين وعند رب المال أن الصنف الآخر أفضل أجزاءه ما أخذ الساعي ولا يستحب له اخراج شيء زائد فله سند وان وجد الصنفان معا وكان أحدهما معيبا كان كالعدم وكذا ان كان من الكرائم ويتعين الصنف الآخر الا ان يشاء رب المال دفع الكرائم والمعتبر في الزيادة على المائة والعشرين زيادة واحدة كلمة

شأن ولو زفت قيمته بقيمتها كما هو ظاهر كلامهم (ص) الى خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن له سلمية فان لبون (ش) تقدم ان نصاب الابل خمس فاذا بلغت ففيها شاة الى تسع فاذا بلغت عشرة ففيها شاتان الى أربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه الى أربع وعشرين فاذا بلغت خمساً وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض أصلاً أو وجدت معيبة فان لبون ذكر ان وجد عنده فان لم يكن عنده أيضاً أي بنت مخاض أحب أو كره فله ابن القاسم فجعل حكم عدم الصنفين حكم وجودهما فان آناه بابن لبون فذلك الساعي ان أراد أخذه ورأى ذلك نظرا والا لزومه ابنة مخاض ولولم يلزم الساعي صاحب الابل بالاتيان بنت مخاض حتى جاءه بابن اللبون أجبر على قبوله وكان بمنزلة لو كان فيها وعلى أصل أصبح لا يجبر بقله اللخمي (ص) وفي ست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحد وستين حقتان ومائة واحد وستين الى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعي وتعين أحدهما منفردا (ش) يعني ان بنت المخاض تؤخذ هي أو بدلها الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة على خمس وأربعين ففيها بنت لبون ولا يؤخذ عنها حق فان زادت واحدة على خمس وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فلو دفع عنها بنت لبون لم يجز خلافاً للساعي فان زادت واحدة الى خمس وسبعين ففيها جذعة فان زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فان زادت واحدة على تسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين فان زادت على عشرين ومائة واحدة كان الساعي بالخيار في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون على المشهور ان وجد أو فقد افينظر فيما يراه أحظ للسالكين فياخذها الى تسع وعشرين ومائة وان وجد أحد السنين تعين أخذه رفقا بأرباب المواشي (ص) ثم في كل عشر يتغير الواجب في كل

أربعين

فلو زاد بجزء من بعير لم يؤثر ذلك خلافاً للساقية في قولهم ان ذلك يؤثر

(قوله طروقة الفحل) بفتح الطاء ففعولة بمعنى مفعولة أي بلغت ان يطرقها الفحل وفي بعض روايات المدونة الحبل بكسر الحاء بدل الفحل أي مطبقة الحبل فاده محشي نت (قوله على المشهور) هو قول مالك حلاً لقوله في الحديث فاذا زاد اي بعد المائة والعشرين على الزيادة في العقد خلافاً لقول ابن القاسم ما زاد على مائة وعشرين ففيه ثلاث بنات لبون فقط الى تسع حلات منه لقوله في الخبر فاذا زاد على مطلق الزيادة لا العشرات بعد ان اوجب في المائة والعشرين حقتين ثم قال عليه الصلاة والسلام فاذا دفتي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون فاشق مالك وابن القاسم على حقتين في مائة وعشرين لنص الحديث على ذلك وعلى حقة وبنت لبون في مائة وثلاثين وانما اختلفوا في مائة واحد وستين الى تسع كما علمت ووجه قول مالك الذي جعل فيه الساعي مخيراً انه لما كان في الحديث فما زاد في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وكان زيادة الواحدة يطلق عليها اسم الزيادة وجدنا الواحدة والعشرين ومائة تصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات لبون اذ فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث أربعين واجب تخيير الساعي هذا ما ذكره ابن يونس

(قوله في كل تمام أو تحقق عشر الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله خير الساعي على المشهور الخ) اختلف على أقوال أربعة قيل يرجح جانب الساعي وقيل يرجح جانب رب المال وثالثها ان وجد اخيرا الساعي والاخير رب المال ورابعها وهو المشهور وهو ما ذكره الشارح (قوله وتعين أحدهما منفردا) أي فان وجد أحدهما وقد لا آخر أخذما وجد ولم يكلف ما فقد (قوله هي الموفية سنة) وتسمى قبل تمام السنة حوارا ولا يأخذها الساعي عن بنت الخاض مع زيادة ثمن ولا ما فوق الواجب ويؤدى الثمن قال ابن القاسم وأشهب وأن نزل ذلك أجرا (قوله مخض الجنين بطنها) أي تحرك كما يؤخذ من المصباح (١٥١) (قوله البقر) انما يعطفها فيقول والبقر والغنم لان هذه نصب مستقلة

ليس فيها تابع ولا متبوع قال في ك ثمان النسخ هنا مختلفة في نسخة البقر في كل ثلاثين وهي فاسدة لانها تعطى أن هذا ضابط كلي وليس كذلك بل هو بيان لاقول نصاب البقر في نسخة البقر كل ثلاثين بغير في وينصب كل على نزع الخافض وذلك مقصور على السماع التقدير في كل وهذه كالاولى وفي نسخة كل بالجرو ذلك على حذف حرف الجر وابقاء عمله وذلك مقصور على السماع أيضا وفي نسخة البقر في ثلاثين وهذه أحسنها اه (قوله تبيع) وان أعطى تبعة كان أفضل لان الاتي أفضل من الذكر فيجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك عليها (قوله ذو سنتين) أي أكل سنتين ودخل في الثالثة وهي تبعا لانه تبيع أمه أو تبيع قرناه أذنيه (قوله ذات ثلاث) أي أكملت الثلاث (قوله بقر الارض) من باب قتل

أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (ش) أي ثم في كل تمام أو تحقق عشر يتغير الواجب ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وبنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات فاذا زادت عشرة ففيها أربع بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وبنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات وبنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها أربع بنات لبون وتعين أحدهما منفردا فاذا زادت عشرة ففيها حقة وأربع بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وثلاث بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقات وبنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها خمس حقات فاذا زادت عشرة ففيها حقتان وأربع بنات لبون وهكذا على ضابط المؤلف ولا يقتض بشئ مما أورد على ضابط ابن بشير وابن عرفة مما يعرف بالوقوف على كلامهما فجزاه الله عن المسلمين خيرا وقولنا في صدر المسئلة ثم في كل تمام أو تحقق عشر الخ ليدخل في كلامه المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها لانها تمام عشر (ص) وبنات الخاض الموفية سنة ثم كذلك (ش) لما ذكر القدر المأخوذ في النصب شرع في بيان سنة فذكر ان بنت الخاض هي الموفية سنة ودخلت في الثانية وسجيت بذلك لان الابل سنة تحمل وستة تربي فأمها حامل قد مخض الجنين بطنها ثم كذلك بقية الاسنان المرتبة فبنات لبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة لان أمها صارت ترضع فهي لبون والحقة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحقت الحمل وان لم يحمل عليها والجدعة ما أوفت أربعة ودخلت في الخامسة والذ كر جذع لانها تجذع سنها أي تسقط (ص) البقر في كل ثلاثين تبيع ذو سنتين وفي أربعين مسنة ذات ثلاث (ش) البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانها تبقر الارض أي تشقها وهو اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلت الهاء لانها واحد من جنس والجمع البقرات والباقر بجماعة البقر مع رعاتها والبيقر البقر وكتب النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لاهل اليمن في ثلاثين باقورة بقرة قاله الجوهري والتبيع الذ كر من البقر والانثى تبعة والجمع تباع وتبائع وقال الازهرى ابن السنة تبيع وفي الثانية جذع وجدعة وفي الثالثة ثني وثنية وهي المسنة لانها ألفت ثنية أو في الرابعة باع لانها ألفت رباعيتها وفي الخامسة سدس وسديس لالقائم السن المسمى سديسا وفي السادسة ظالع ثم يقال ظالع سنة وطاق سنتين الخ والمعنى ان البقر اذا بلغ ثلاثين ففيه تبيع ذو سنتين الى تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففيه بقرة مسنة ذات ثلاث سنين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان فاذا زادت عشرة ففيها مسنة وتبيع فاذا زادت عشرة ففيها مسنتان فاذا زادت عشرة ففيها ثلاثة أتبعه فاذا زادت عشرة ففيها تبيعان ومسنة فاذا زادت عشرة ففيها تبيع ومسنتان فاذا زادت عشرة ففيها ساعي بين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات ان وجد أو فقد أو تعين أحدهما منفردا كما أنه يخير في مائتي الابل في أربع حقات أو خمس بنات لبون واليه أشار بقوله (ومائة وعشرين كائني الابل) أي في التخير وشبهه

(قوله وهو اسم جنس) جعي قد لوله جمع (قوله رعاتها) بضم الراء جمع راع (قوله تباع وتبائع) أي كعصاف وصحائف فتباع بكسر التاء (قوله رباع) بفتح الراء والاكتر على انه يعرب منقوصا فتقول هذا رباع ورب رباع ورب رباع وقد يعرب اعراب الناميات فخر كات الثلاث في العين قاله في التسهيل (قوله سدس) بفتح السين والذال (قوله وسديس) بفتح السين في المصباح السديس الملقى سنة بعد الرباعية (قوله ظالع سنة) يقال ظلع البعير والرجل ظلع من باب نفع غمر في مشبه وهو شبيه بالعرج ولذا يقال هو عرج يسير فأفاده المصباح (قوله تبيع ذو سنتين) يخالف كلام الازهرى فتأمل

(قوله جذع أو جذعة) الأولى أن يزيد أو تثنى كافي المدونة والرسالة والجواهر وابن عرفة وغيرهم وعليه يأتي هل الخيار للساعي أو لا. قال ابن عرفة وفي كون التخيير بين الجذع والثني للساعي أولر بها قولاً أشهب وابن نافع قاله محشي نت (قوله ولومعزاً) راجع إقراره جذع أو جذعة لأن الخلاف (١٥٣) موجود فيه ما لقول ابن حبيب لا يجزى الجذع ولا الجذعة من المعز

(قوله إلا أن يرى الساعي) نحو في المدونة فقال أبو الحسن ظاهره وإن لم يرض ربهما ابن المسواز ذلك بتراضيهما والقول بعدم اشتراط رضاهما لابن القاسم وهو ظاهر الحديث إلا ما شاء المصدق فحين رواه بالكسر وهو الساعي وأما من رواه بالفتح وهو اختيار ابن رشد فهو رب المال وهذا سبب الاختلاف وقوله إلا أن يرى الساعي جار في ما فيه الوسط وما انفرد بالخيار والشرار وتخصيص ج بغير الأولى مخالف لا مطلق أهل المذهب ونظراهم نصوصهم ونصوص الأحاديث قاله محشي نت (قوله كما خض الخ) أي التي ذريته بالطلاق كافي المختار والمصباح وأراد شارحنا التي دنت ولادتها لخصوص التي ضربها بالطلاق ثم بعد كتي هذا رأيت محشي نت فسرهما بالتي دنت ولادتها والله الحمد (قوله وتيس وهو الذ ك الخ) أي الذ ك من المعز فلا يجوز أن يرضى به الساعي لأنه دون حقه وهو ظاهر المدونة لعدم مع ذوات العوار هكذا نقل الخطاب

بما تثنى الأبل وإن لم يتقدم له ذكر التخيير فيها إلا أنه يؤخذ من ضابطه المتقدم له في قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه حواله على مجهول (ص) الغنم في أربعين شاة جذع أو جذعة ذوسنة ولومعزاً وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة (ش) يعني أن الغنم إذا بلغ أربعين ففيه شاة ذكر أو أنثى ولازكاة في أقل من ذلك إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه ثم بعد الأربع مائة لا يتغير الواجب إلا بزيادة المئين فيجب لكل مائة شاة في الخمسمائة خمس وهكذا فقه الغنم مبتدأ وفي أربعين خبر مقدم وشاة مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الأول ولم يقل في كل أربعين لفساده أي لما يلزم عليه أن في الثمانين شاتين وليس كذلك كما علمت والتلف في شاة للوحدة كتاء بقرة لا للتأنيث فلذا أبدل منها المذكور والمؤنث بقوله جذع أو جذعة بالمعجمة المفتوحة فيهما (ص) ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار لأن يرى الساعي أخذ المعية لا الصغيرة (ش) يعني أن الأنعام من نوع أو نوعين إذا كان فيها الوسط فلا إشكال في أخذها فإن لم يكن فيها وسط بل كانت خياراً كلها كما خض وأكولة وهي شاة اللحم تسمن لتؤكل ذكر أو أنثى أو شراراً كلها كسحاة أي صغيرة وتيس وهو الذ ك الذي ليس معه الضراب وذات مرض وعيب فإن الساعي لا يأخذ منها شيئاً ويلزم ربه بالوسط إلا أن يتطوع المالك بدفع الخيار إلا أن يرى الساعي أخذ المعية أخطأ الفقهاء فله أخذها بالوفاة من الأجزاء وأما الصغيرة فليس له أخذها لنقصها عن السن (ص) وضم بخت لعرب وجاموس بقروض أن لعز (ش) لما تسكلم على زكاة النعم أجالاً وكان تحت كل نوع منها صنفان شرع في الكلام على حكم اجتماعهما وكما النصاب منهما والمعنى أنه يضم لتكميل النصاب بخت أبل ضخمة ماثلة إلى القصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق لعرب بوزن جراب بخلاف البخاتي وكذلك يضم لتكميل النصاب جاموس دون نصاب خمسة عشر بقرة مثلها ويجب فيه تبيع والجاموس بقرة سود ضخمة صغيرة لا عين طويلة أطرافهم مرفوعة الرأس إلى قدام بطيئة الحركة قوية جداً لا تكاد تفارق الماء بل ترقد فيه غالب أوقاتها يقال إذا فارقت الماء يوماً فكثر هزلت رأيناها عصر وأعمالها قاله زروق وكذلك يضم لتكميل النصاب ضأن كعشرين وهو الحيوان ذو الصوف لمعز مثلها وهو الحيوان ذو الشعر فيجب في المثال شاة وانما ضم ماذ كرتقارب المنفعة كافي أنواع الثمار والذهب مع الفضة ثم إن ظاهر قوله وضم الخ يشعر بأن المضموم فرع والثاني أصل وليس بمراد وانما كل منهما أصل (ص) وخير الساعي أن وجبت واحدة وتساًويها (ش) يعني إذا اجتمع صنفان من ضأن ومعز أو من بخت وعرب أو من جاموس وبقرة وتساًويها كعشرين ضأن ومثلها معزاً أو خمسة عشر بقرة ومثلها جاموساً فإن الساعي يخير في أن يأخذ الواجب من أي الصنفين شاء مع مراعاة الاحتياط ابن رشد اتفاقاً إذا لم يرض به لأحدهما على الآخر وقوله وخير دليل الجواب وقوله وخير الخ مقرر على قوله وضم بخت لعرب أي وإذا ضم أحد الصنفين للآخر فتارة تجب واحدة وتارة يجب أكثر (ص) والآخرين إلا أكثر (ش) أي وإن لا يكونا متساويين كعشرين عرباً أو جاموساً أو ثلاثين ضأناً وعشرة من الصنف الآخر فليأخذ بنت الخاض والتيس والشاة من الأكثر وهو العشرون من أحد

الصنفين

عن أبي الحسن عن ابن رشد وفي قوله لا يجوز أن يرضى به الساعي تطر مع قول المدونة وإذا رأى المصدق

أخذ التيس أو الهزيلة أو ذات العوار فله ذلك (قوله ضخمة) الغليظة (قوله الخراطيم) جمع خرطوم كعصفور وعصافير والخراطيم الأنف

كافي المصباح أي طويلة الألف

(قوله لان الحكم للغالب الخ) قال ابن عبد السلام وهو متجه اذا كانت (١٥٣) الكثرة ظاهرة وأما اذا كانت كالشاة

والشائين فالظاهر أنهما
كالتساويين اه (قوله وثنتان
الخ) نائب فاعل محذوف أى وأخذ
ثنتان وقوله أو الاقل نصاب مبتدأ
وخبر ولا بد من تقدير كان الشانية
لان ان الشرطية لا تدخل الاعلى
الجملة الفعلية (قوله لكان أظهر)
وذلا ليكون نصافي أن المأخوذ
منه ثنتان لأكثر ولفظ كل تصدق
به (قوله وان لم يكن فيه عدد الزكاة
الخ) هذا المثال لم يكن فيه عدد
الزكاة وهو وقص والاولى ان يمثل
بما اذا لم يكن وقصاومالم يكن فيه
عدد الزكاة كجاءة من الضأن
وثلاثين من المعز (قوله قاله ابن
القاسم) ومقابل ما للسجنون من
ان الحكم للاكثر مطلقا واعلم ان
قوله هذا تذكرة وله وهو مذهب
ابن القاسم فالمراد بواحد (قوله
فيعتبر الخالص) الاولى الواو (قوله
أما بعد تقررها) لعل الاولى ان يقول
أما عند تقررها أى انتهاء كافي الغنم
أو ابتداء كافي البقر فان النصاب
مستقر في عدد لا يتغير وهو ان في
كل ثلاثين تبيعاً وفي كل أربعين
مسنة فتعدد المخرج في البقر
مستلزم لتقرر النصاب (قوله ان
يستقر النصاب) أى الموجب
أى ان الموجب تقرر أى تحقق في
شيء معين كجاءة من الغنم بعد الثلاث
فان المائة موجبة لشاة والثلاثين
موجبة لتبيع والاربعين موجبة
لمسنة فقوله لكل ما أى قدر وقوله
بأنفراده راجع لكل أى لكل قدر
بأنفراده (قوله بابدال ماشية)
الباء الاستعانة لآباء السبيبة والآباء
المصاحبة أى هرب من الزكاة

الصنفين الاولين والثالثون من الثالث ولا يأخذ من العشرة شيئاً لان الحكم للغالب (ص)
وثنتان من كل ان تساوى أو الاقل نصاب غير وقص والافلا أكثر (ش) في هذا التركيب
حذف شرط وجوابه أى وان وجبت ثنتان أخذت من كل أى أخذت من كل صنف شاة أو تساوى
كثمانية وثلاثين عراباً وثلاثين بقراً وغناتين ضأناً ومثل ذلك بخناو جاموساً ومعزاً أو لم يتساوى
فكذلك يؤخذ من كل بشرطين أن يكون الاقل نصاباً وهو غير وقص أى موجب للثانية كجاءة
ضائنة وأربعين معزاً أو بالعكس لان الاقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية صار كالتساوى
فان كان الاقل دون نصاب لم يؤخذ منه ولو كان غير وقص كجاءة من الضأن وأحدى وعشرين من
المعز وكذا ان كان نصاباً وهو وقص بأن لم يوجب الثانية فإنه لا يؤخذ منه أيضاً كجاءة وأحدى
وعشرين ضأناً وأربعين معزاً وكذا ان كان غير نصاب وهو وقص كجاءة وثلاثين ضأناً وثلاثين
معزاً فتؤخذ الشاتان في المسائل الثلاث الداخلة تحت قوله والافلا أكثر ولو قال وثنتان منهما
اكان أظهر (ص) وثلاث وتساوى بينهما وخير في الثالثة (ش) أى ثلاث فرائض كانت من
ابل أو بقراً أو غنم وقوله فغنىما أى أخذت من غنىما بديل قوله وخير في الثالثة أى وان وجبت
ثلاث في حال كون الصنفين قد تساوى فائتاتان منهما وخير في الثالثة كجاءة وواحدة ضأناً ومثلها
معزاً (ص) والافكذلك (ش) أى وان لم يتساوى فان كان في الاقل عدد الزكاة وهو غير
وقص بأن يكون هو الموجب للشاة الثانية أخذت منه شاة وأخذ الباقي من الاكثر كجاءة وسبعين
ضائنة وأربعين معزاً أو بالعكس وهو مذهب ابن القاسم وان لم يكن فيه عدد الزكاة كجاءة
وشاة ضائنة وثلاثين معزاً أو كان فيه عدد الزكاة وهو وقص بأن لم يوجب الثالثة كجاءة وشاة
ضائنة وأربعين معزاً أو بالعكس أخذت الثلاث من الاكثر قاله ابن القاسم فأجاب بقوله فكذلك
ان الثالثة تؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصاباً وغير وقص والاثنان يؤخذان من الاكثر على
كل حال (ص) واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة (ش) أى فيعتبر الخالص على حدة فان
كانت أربع مائة منها ثلثمائة ضأن ومنها مائة بعضها ضأن وبعضها معزاً خرج ثلاثة من الضأن
واعتبرت الرابعة على حدة كما لو انفردت في التساوى بخير الساعى والاثنى الاكثر وبعبارة
أخرى واعتبر في الشاة الرابعة فأكثر كالجاموسة والسادسة كل مائة على حدة من خلوص
وضم فالمائة الخالصة تؤخذ كاتهامها شاة عن كل مائة والمضمومة يعتبر الحكم فيها كما لو انفردت
فان تساوى صنفها خيراً في شأنها وان اختلفا أخذت من أكثرهما (ص) وفي أربعين
جاموساً وعشرين بقرةً من غنم (ش) يعنى ان من له أربعون من الجواميس وعشرون من البقر
يخرج من كل نوع تبيعاً وذلك لانه لما أخرج تبيعاً من الجواميس سقط ما يقابله وهو ثلاثون
فالفاضل منها عشرة والبقر عشرون والحكم في مثل هذا لاكثر وهو البقر فيؤخذ التبيع
الثاني منها كأربع مائة فيضم الخالص منها ثلثمائة والرابعة مجمعة فيستظر فيها على حدة
كما لو انفردت ولذا عقب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة فان قيل
ما ذكره المؤلف مخالف لما مر من انه لا يؤخذ من الاقل الا بشرطين ان يكون الاقل نصاباً وغير
وقص مع ان الاقل هنا دون نصاب قلت لا مخالفة لان ذلك حيث لم تقرر النصاب أما بعد تقررها
فانه انما ينظر لكل ما يجب فيه شيء واحد بأنفراده فيؤخذ من الاكثر حيث اختلف عدداً
ومتفاوتاً بخير حيث استوى عدداً واختلف صنفاً ألا ترى انه في المائة الرابعة في الغنم تطرأ لها
وقطع النظر عن غيرها لتقرر النصاب بها والمراد بتقرر النصاب أن يستقر النصاب في عدد
لا يتغير فيه (ص) ومن هرب بابدال ماشية أخذت بكاتها (ش) يعنى ان من أبدل ماشية

مستعينة على هربها بابدال ماشية فالابدال مهروب به والمهروب منه الزكاة

(قوله أو بقرائن الاحوال) كما اذا سمع الهارب يقول يريد الساعي أن يأخذ مني الزكاة في هذا العام هيئات ما أبعد منها (قوله وان كانت زكاته أفضل) أي لقوله في المدونة ومن باع بعد الحول نصاب ابل بنصاب غنم هر يامن الزكاة أخذ منه المصدق زكاته ما أعطى وان كانت زكاته الذي أخذ أفضل لان ما أخذ لم يجب فيه زكاة بعد اه (قوله أي بقريب) إشارة الى ان كلام المصنف فيه شيء لان قبل طرف متسع فالاولى للمصنف ان يقول ولو قيل الحول (قوله على الأرجح) أي خلافا لابن الكاتب في قوله انما يعد هارب بان كان بعد الحول وقبل مجيء الساعي وأما بعدهما فلا فرق بين الفار وغيره في الاخذ بزكاة المبدل (قوله أي انه لا يكون الخ) لا يخفى ان هذا ينافي مصدر عبارته المفيد انه اذا كان قبل الحول يعد ولا يؤخذ بزكاة المبدل ولو أقر بالهروب فاذا علمت هذا فنقول نص ابن يونس بقيد ان الابدال قبل الحول بقرب دال على الهروب في حد (١٥٤) ذاته فكلام ابن يونس وابن الكاتب في مجرد التهمة العارية عن القرينة

فضلا عن الاقرار بدليل قياس ذلك على الخليطين ونصه ذكر عن ابن القاسم ابن الكاتب القروي انما يعد هارب متى باع بعد الحول فان باع قبل الحول فلا يعد هارب باقرب الحول أو بعد ذلك بخلاف الخلطاء عند الحول وقربه فان ذلك لا ينفعهم ما لان هؤلاء قد بقيت مواشيم بأيديهم حتى حل الحول والذي باع قبل الحول ليس في يده شيء ابن يونس وليس ذلك بصواب لان بيعها بعد الحول وقبل مجيء الساعي مثل بيعها قبل الحول اذ حولها مجيء الساعي فلا فرق ولان المختلطين انما الحكم الافتراق لانهم ارادوا بذلك اسقاط شيء من الزكاة والفار انما اراد اسقاط الزكاة فهذه العلة الجامعة بينهما كما افاده محشى تن (قوله ولو كان البديل نصابا) الاولى ان يقول وأما لو كان المبدل دون النصاب فلا زكاة فيها ان كانت للقنية وأبدلها بنصاب فان كانت للتجارة وأبدلها

وهي نصاب سواء كانت للتجارة أم لا ماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت نصابا أم لا أو عرض أو نقد هرب يامن الزكاة ويعلم ذلك باقراره أو بقرائن الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ بزكاته معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة المبدل وان كانت زكاته أفضل لان الذي أخذ لم يجب فيه زكاة بعد وسواء وقع الابدال بعد الحول أو قبله بقريب فقوله (ولو قبل الحول) أي بقريب عند ابن يونس واليه أشار بقوله (على الأرجح) وكلام المؤلف لا يفيد تقييد الابدال قبل الحول بالقرب ولا بد منه فان قلت عزوه لابن يونس يدل على ذلك قلت انما يدل على ذلك العالم بكلام ابن يونس فان وقع قول الحول بكثير لم يعتبر أي انه لا يكون الابدال بمجرد دليلا على الهروب وسيأتي الخلاف في حد القرب في الخليطين وأما اذا كان المبدل دون نصاب فلا زكاة ولو كان البديل نصابا على ما يظهر من كلامهم وأما لو لم يكن أبدلها هروبا فسيأتي فيه التفصيل المشار اليه بقوله كبديل ماشية تجارة الخ ثم ان المبالغة في الابدال وليست في الاخذ بالزكاة قبل الحول اذ لا يزكى مال قبل الحول وقد اعترض قوله على الأرجح بأن فيه مجعنا اذ ليس ما ذكره ابن يونس هنا اختيارا له من الخلاف بل من نفسه مقابل له فكان الواجب ان يعبر عنه بالفعل (ص) ويخفى في راجعة يعيب أو فليس (ش) ضمير بني راجع لمبدل الماشية بعين أو نوعها أو بمخالفها سواء كان فارا أو غير فار وما ذكره نت من أن فاعل بني البائع الغير الفار وان وافق ما في الشامل غير ظاهر اذ لا شك ان الفاري بني فيما ذكر أيضا بل لو قيل ان فاعل بني ضمير المبدل الفار لكان مطابقا لظاهر كلام المؤلف وبناء غير الفار مستفاد من بناء الفار بالاولى ولو قال بكعيب وحذف الفلس لكان أحسن اذ يدخل هو والفساد تحت الكاف وقد يقال ان الفساد يفهم مما ذكره المؤلف بطريق الاولى لان الملك قد انتقل للمشتري في مسألة العيب والنفس قطعاً بخلاف الفساد وسواء كان الفساد مختلفا فيه أو متفقا عليه والمعنى ان من باع ماشية بعد ان سكنت عنده نصف عام مثلا ثم أقامت عند المشتري مدة ثم ردت عليه بفساد أو ردها البائع بفلس المشتري فان البائع يبنى على حولها الذي عنده فيزكيها عند تمام حوله من يوم ملكها أو من يوم زكاتها وكأنهم لم يخرج من يده بناء على ان رجوعها له فيما ذكره نقض للبيع من أصله وهو المنصوص وعلى القول بأنه ابتداء

بنصاب أخذ بزكاتها بالاولى من غير الفار لا في قوله كبديل ماشية

بمع
تجارة الخ (تنبه) قول المصنف ماشية مفهومة انه لو هرب بأبدال عين بعرض قنية لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك فلا زكاة عليه ولو أقر على نفسه بالفرار لان عرض القنية لازكاته فيه أفاده في ك واعلم ان تلك العلة لا تظهر لوجودها في ابدال الماشية بعرض قنية (قوله وبني في راجعة يعيب الخ) فهم من قوله بني أنهم ارجعت قبل تمام الحول فان رجعت بعده زكاتها حين الرجوع فان زكاتها المشتري عنده ثم ردها رجوع على البائع بما أدى ان لم يكن دفع منها وكذا يقال فيما اذا أقامت عنده عامين أو أكثر حيث كان للمشتري رد فان لم يكن له ردها لكون البيع فاسدا فزكاتها عليه لانها على ملكه من حين فوات الرد (قوله غير ظاهر) بل ظاهر وذلك لانه انما جعل الضمير هنا عائدا على غير الفار لان الفار تقدم الكلام عليه وان الكلام هنا في غيره لأن مراده ان الفار لا يبنى لانه يؤخذ بزكاة المبدل اذا لم يرجع له فاحرى ان يرجع (قوله مختلفا فيه الخ) أي ولم يفت (قوله وعلى القول بأنه ابتداء بيع) عبارة بهرام وعلى أن الرد بالعيب بيع حادث اذاذن يجب ان يستقبل به حولا

(قوله كبديل ماشية تجارة) قال في لـ وجد عندى مانصه والمراد بالعين ما قابل الماشية فيشمل العروض ويشكل على دون نصاب ما تقدم من قوله وضمت الفائدة للآقل والمشتراة فائدة كما تقدم فالنصاب الاستقبال لا البناء حيث كانت الأولى أقل من نصاب اللهم إلا أن يقال جعلوا هذه الفائدة كالنتاج أو أن هنا خرجت من يده وغناك لم يخرج من يده تأمله ولو كان أصل ماشية التجارة عرضا فإن كان عرض تجارة فحولها من يوم ملك العرض وإن كان عرض قنية فمن يوم اشتري الماشية به تأمل والقنية بكسر القاف وضعها وسكون النون الإدخار اهـ (قوله كما يفيد قوله وبني) أى لانه شامل لما إذا أبدلها بمختلف أنواعها ولما إذا كان الأبدال على وجه الفرار أو غيره (قوله كما إذا أنلفها شخص وتقررت عليه القيمة) والحال أن ذلك بحسب دعواه ولم تقم عليها بينة فإن قامت على دعواه بينة فإنه يستقبل اتفاقا بما أخذه فيها من يوم أخذه ولا يفتى على حولها كما يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله فقال ابن الحاجب بيني اتفاقا) عبارة ابن الحاجب وأخذ الماشية عن استهلاك كبديل بها ابتداء قال شارحه يعنى أن من استهلك له ماشية فأخذ عنها ماشية كان حكمه حكم من أبدل ماشية بماشية فأجره على ما تقدم من أخذه النوع عن نوعه أو غير نوعه وفاقا وخلافا ثم قال ابن الحاجب وأخذ العين كالمبادلة باتفاق قال المصنف وإن أخذ عينا عن الماشية المستهلكة فإنه يكون كالأبدال ماشية يعين بيني على قول ابن القاسم ولا يفتى على قول أشهب وقوله باتفاق أى أن الشيوخ اتفقوا على إجراء خلاف (١٥٥) ابن القاسم وأشهب فيها ولولا الاتفاق

لامكن أن يقال إن المبادلة أمر اختياري يوجب تهمة من وقعت منه في مكان التهم وذلك يقتضى البناء بخلاف الاستهلاك فأنما تؤخذ كرها فينبغي الاستقبال اهـ ما قاله المصنف في التوضيح إذا علمت ذلك تعرف أن المعنى الذي فهمه شارحننا من كلام ابن الحاجب غير المعنى الذي أراد ابن الحاجب وذلك أن شارحننا فهم أن المراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب على البناء مع أن ذلك غير مراد كما علمته وكلام شارحننا من كلام الشيخ عب تأمل ﴿تبيينه﴾ جعل شارحننا المبالغة على ماشية التجارة وعلى ذلك قرره الخطاب وأطلق في المدونة

بيع الآن فإنه يستقبل حولاً من يوم رجعت إليه (ص) كبديل ماشية تجارة وإن دون نصاب يعين أو نوعها (ش) هذا شروع في بيان الأبدال على وجه الفرار والتشبيه لفائدة البناء حيث لم يحصل فيها رجوع بعيب ونحوه ولا يصح أن يكون لفائدة البناء فيما إذا رجعت إليه بعيب ونحوه لأنه يقتضى أنه إذا أبدلها بمختلفها ورجعت إليه بعيب ونحوه أنه يستقبل وليس كذلك إذ بيني في هذه أيضاً كما يفيد قوله وبني في راجعة بعيب الخ والمعنى أن من أبدل ماشية تجارة سواء كانت نصاباً أم لا فأنما ان يبدلها يعين أو بنوعها فإن أبدلها يعين بنى على حول الأصل أى الثمن الذى اشتريت به أن أبدلها قبل جريان الزكاة في عين الكونه دون نصاب أو لم يحصل عليها الحول وعلى حول زكاة عينها أن أبدلها بعد أن زكاه لان تركيبة عينها أبطلت حول الأصل وإن أبدلها بنوعها كخبت بعرب وبقر بجاموس ومعز بضأن بنى على حول المبدلة مطلقاً سواء زكى عينها أم لا على حول الأصل فقد ظهر أن في كلام المؤلف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل يعين وكيفية بناء المبدل بنوعها وقوله (ولو لاستهلاك) مبالغة في قوله أو نوعها أى ولو كان الأبدال بنوعها لاستهلاك كما إذا أنلفها شخص وتقررت عليه القيمة فأخذ عنها ماشية من نوعها فكأنه أبدل ماشية بماشية أمالوا أخذ عنها عينا فقال ابن الحاجب بيني اتفاقاً والمؤلف قال ويلو إلى خلاف مذهبي انظر الطخني خلافاً لـ في ترجيعه للنوع والعين (ص) كنصاب قنية (ش) يعنى أن من كان عنده نصاب ماشية للقنية فأبدلها بنصاب عين

والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة قال في المدونة ومن استهلك غنمه بعد الحول وقبل محي الساعى وهى أربعون فأخذ في قيمتها دراهم زكاهما مكانه لأن حولها قد تم ابن يونس يريد إذا كانت الدراهم التى أخذ فيها نصاباً وكانت الغنم للتجارة فإن كانت للقنية فهل يزكاهما مكانه أو يستقبل حولاً قولان اهـ وأما إذا أخذ النوع ففي البناء والاستقبال قولان ابن القاسم في المدونة ثم اختلف الشيوخ فطريق ابن أبي زيد وهو مذهب محنن الخلاف سواء ذهبت العين أولاً وقال محنن القول بالاستقبال أحسن وطريق جديس أن قول ابن القاسم اختلف في عيب يوجب الخيار في أخذ العين أو القيمة فتارة جعل المأخوذ عوضاً عن القيمة فلا زكاة كمن أبدل عينا بماشية وتارة جعله عوضاً عن العين فينبى كمن أبدل ماشية بماشية وأما لو ذهبت العين حتى لا يكون له إلا القيمة فلا يختلف أنه لا زكاة فيها وهذه طريقة ابن رشد قال في المقدمات إن فانت أعياهم لم يرك قولاً واحداً واستقبل بالمأخوذ حولاً وإن فانت فوتاً يوجب التخير بالرضا أو تضمنينه القيمة فهنا اختلف قول ابن القاسم وطريقة عبد الحق أيضاً وزاد هنا إذا ثبت الاستهلاك بينة والازكى الغنم التى أخذ لانه يتهم أن يكون انما باع غنماً بغيره من النكت إذا علمت هذا ظهر لك أن المؤلف أطلق كابن الحاجب في الاستهلاك على طريق أبي محمد ومحنن واقتصر على قول ابن القاسم بالبناء تبعاً لقول ابن الحاجب وأخذ الماشية عند الاستهلاك كالمبادلة بها ابتداء مع أن القول بالاستقبال هو مختار محنن ولذا تعقبه المواق بأنه لم يفصل تفصيل جديس وابن رشد ولا اقتصر على مختار محنن ولا أتى بقول ابن القاسم معاً اهـ قاله محشى تب (قوله خلافاً للخطاب) الصواب ما للخطاب ومن تابعه كما قرره بعض شيوخنا

(قوله أي من يوم ملك رقابها) فتمضاء أنه لا ينتظر لحول الأصل الذي هو عن الماشية المتخذة للقنية وهو المتعين وذلك لأن اشتراط النصاب في الأبدال بالعين في القنية يدل على الغاء الثمن الأصلي وأنه لا ينتظر الأحول المبدلة التي هي الماشية النصاب فبعض الشيوع من البحث هنا والجواب معتمد على ظاهر كلام عجم لا يسلم وفي ذلك وفي شرح (هـ) مانعه وحاصل ابدال غير الفار أنه إذا كان البديل من النوع وهو نصاب فانه يبنى سواء كان البديل نصاب تجارة أو دونه أو نصاب قنية أو دونه وان كان البديل عينا فان كان البديل منه نصابا ولو قنية فكذلك وان كان البديل دون نصاب فان كان من التجارة فكذلك وان كان للقنية استقبل ويشير المؤلف لهذا الأخير بقوله كثر مقتني وقد علمت ان فائدة البناء انما تظهر حيث كان البديل نصابا (قوله وهو تشبيه) أي تشبيه تام أبدال بعين أو نوعه ولو كان الأبدال بوجهيه لاستهلاكه (١٥٦) كذا في محشى نت (قوله فلا اعتراض) لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل

لا يعترض به (تنبية) مفهوم قوله ماشية أنه لو كان نصاب عين ولو قنية فأبدله بعين فيبنى أيضا على حول الأصل فان كان العين دون نصاب أبدالها بعين فكذلك أيضا ان كانت الأصلية للتجارة فان كانت للقنية استقبل بالبديل (قوله وروايته عن مالك) ومقابل ما في الجواب من روايته بأنه يبنى على حول الأصل (قوله ان يضيف ذلك الى ماله) أي الموافق للبديل في النوع (قوله والبيع) الانسب الشراء بدل البيع لان البيع اخراج والشراء ادخال ويكون المراد أنهم ارجعت مالك مستأنف بخلاف ما يبنى فيه فانها رجعت بالملك السابق (قوله من المشتري نفسه) أي لا من غيره فلا يبنى فتدبر (قوله فيجرب على ما تقدم) من كونها للقنية

أو بنصاب من نوعها فانه يبنى على حول الأصل أي من يوم ملك رقابها أو زكاهما فالتشبيه في صورتين ولو أبدالها بدون نصاب من العين فانه لازم كآلية اتفاقا فنقله في التوضيح وكذا اذا أبدالها بدون نصاب من نوعها ومفهوم نصاب أنه لو كان عنده دون النصاب للقنية وأبدله بنصاب أنه لا يبنى ويستقبل وهذا بالنسبة الى العين صحيح وأما بالنسبة الى نوع الماشية فلا يبنى كعشرين بقرة للقنية أبدالها بثلاثين جاموسا فيزكيه على حول من يوم ملك البقر وبعبارة أخرى منطوق قوله كنصاب قنية مسلم وهو تشبيه في قوله كبديل ماشية تجارة بعين أو نوعها ولو لاستهلاكه يعني فانه يبنى اذا أبدالها بعين أو نوعها ولو لاستهلاكه والبديل في كل منهما نصاب وفي مفهومه تفصيل وهو انه ان أبدال دون النصاب بعين استقبل مطلقا وان أبدله بنوعه يبنى ان كان البديل نصابا وان كان دون نصاب استقبل فلا اعتراض (ص) لا يخالفها (ش) هذا مفهوم نوعها أي لان أبدال ماشية التجارة أو القنية بنوع مخالفها كابل يقرأ أو غنم فانه يستأنف عند ابن القاسم وروايته عن مالك ابن رشد قياسا على الماشية تشتري بالدرهم والدنانير وهذا كله حيث كان في البديل نصاب والافلاز كآلية عليه اتفاقا وقال التونسي ينبغي اذا كانت نصابا فباعها بدون النصاب ان يضيف ذلك الى ماله ويبنى (ص) أو راجعة باقالة (ش) قال ق قوله لا يخالفها مخرج من قوله وبني لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة باقالة معطوف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعيب فهو من باب الف والنشر المشوش والتقدير وبني في راجعة بعيب لا في راجعة باقالة كبديلها بنوعها لان أبدالها بخالفها والمعنى ان من رجعت له ماشية بعد أن باعها باقالة من مئبعاها فلا يبنى بل يستقبل لانها بيع سواء وقعت الاقالة بعد قبض الثمن أو قبله ومثل الاقالة الهبة والصدقة والبيع (ص) أو عينا بماشية (ش) يعني ان من أبدال عينا نصابا بماشية بعد ثلاثة أشهر مثلا فانه يستقبل بالماشية حولا من يوم اشتراها سواء اشتراها للقنية أو لتجارة فقوله أو عينا مفعول لفعل محذوف دل عليه ما قبله والتقدير أو أبدال عينا (تنبية) المراد بقوله أو عينا بماشية أن تكون العين عنده فيشتري بها ماشية كافي كلام ابن رشد أمالو كانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذ فيه ماشية من المشتري نفسه فانه كبديل ماشية بماشية فيجرب على ما تقدم قاله ابن رشد ولما كانت زكاة الخلطة تشارك زكاة الانفراد في بعض شروط وتختلفها في بعض أفرد بها بالكلام وهي كما قال ابن عرفة اجتماع نصابي نوع نعم مالكين فأكثر فيما يوجب تزكيتهما على ملك واحد فقال (ص) وخطاء الماشية كالك فيما يوجب من قدر وسن وصف (ش)

(قوله اجتماع نصابي الخ) يفيد انه اذا كان المجتمع نصابا فقط وعند كل ما يوجب لا يكون خلطة مع انه يعني خلطة عند سند وغيره وهو الراجح خلاف ما يأتي عن التوضيح فانه خلاف الصواب كما أفاده محشى نت (قوله فاكتر) إشارة الى انه يصح ان يكون الخلطاء أكثر من اثنين وفي كلام المصنف إشارة الى ذلك لانه جمع بقوله خطاء وثني بقوله واجتماع إشارة الى ذلك (قوله فيما يوجب تزكيتهما) الموجب هو المشاركة بقوله واجتماع ملك ومنفعة في الأكثر أي في حالة توجب تزكيتهما الخ ولو قال فيما يوجب تزكيتهما لكان أظهر ليشمل ما اذا كان كل منهما عنده نصابان فأكثر وخالط كل واحد صاحبه بنصاب فقط وهذا على ان الضمير في تزكيتهما يعود على النصابين وأما على انه يعود على المالكين فلا يحتاج اليه وعلى معنى في على الأول وعلى حالها على الثاني (قوله من قدر) لضرورة ذكره مع قوله فيما يوجب ولو قال المصنف عقب قوله كالك في الزكاة لكان أظهر (قوله وسن) لا يخفى ان ما يوجب

من سن وصنف مستلزم للأول وهو ما وجب من قدر ويدل على ذلك قول الشارح تنقيص في القدر وتغيير في السن فيكون قوله من قدر أي بدون سن وصنف ثم أن قوله وسن الواو بمعنى أو وكذا قوله وصنف (قوله بل هو) (١٥٧) صادق الخ) فديجاب عنه بأن قوله آخر

فما يوجب الخ يدفع ذلك (قوله ان نويت) كأن الخطاب لم يرض ذلك وحاصل كلامه انه يقول المعتبر أن لا ينوي الفرار أو أحدهما نوى الخلطة أم لا على ان توجههما للخلطة نية لها حكما والنية الحكيمة تكفي على ان تلك النية لازمة لوجودها فلا معنى لاشتراطها (قوله ويسقط ما على العبد على المشهور) ومقابله انهما يزكيان زكاة الخلطة ويسقط ما على العبد (قوله واو الحال) وصاحبها الفاعل محذوف أي نوى كل الخلطة في حال كون كل حراما مسلما والمحذوف مراعى لا يقال شرط الحيرية والنصاب والحول يفهم مما تقدم أول الباب لا نأقول لما كان يحتمل اذا اتصف أحد المالكين بالشروط أن يكون الآخر تبعاله وتجب الزكاة تعرض للشروط (قوله وحر وما بعده خبر بعد خبر) أي المجموع محذوف على خبر بعد خبر وزاد الخطاب شرطا أيضا فتصير سبعة وهو أن لا يقصد

بمعنى أن الخطاء في الماشية المتحدة النوع كابل أو بقرا وغنم فلا أثر للخلطة نوعين كابل وغنم كمالك واحد لكن لافي كل الوجوه التي يوجبها الملك من ضمان ونفقة وغيرهما فان حكم الخلطة في ذلك حكم الانفراد بل كمالك واحد فيما وجب من قدر كثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فان الواجب عليهم شاة واحدة على كل واحد ثلثها وسن كائنين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهم ما معاذعة على كل واحد نصفها وكان على كل واحد لولم توجد الخلطة بنت لبون فحصل بها تنقيص في القدر وتغيير في السن وصنف كائنين لو احدث ثمانون من المعز ولا آخر أربعون من الضأن فان عليهم ما واحدة من المعز على صاحب الثمانين ثلثها وعلى الآخر ثلث وليس في تعريف ابن عرفة للخلطة دلالة على أن كل نصاب للمالك بل هو صادق بما اذا كان نصف النصاب مثلا لاحد المالكين ولا آخر نصاب ونصف نصاب وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير (ص) ان نويت (ش) هذا شروع منه رحمه الله في شروط الخلطة وذكر انها ستة الاول أن يكون أربابها قد نوهوا أي قصدوا الخلطة وأصل ان نويت ان نواها كل واحد منهما فنية أحدهما دون الآخر اغووا والضمير في نويت للخلطة المفهومة من خلطاء (ص) وكل حر مسلم (ش) الثاني من الشروط أن يكون كل من الخلطاء حرا فلا أثر للخلطة عبد وحر وركي الحرز كاة الانفراد ويسقط ما على العبد على المشهور الثالث أن يكون كل مسلمان فلا أثر للخلطة كافر ومسلم وركي المسلم على حكم الانفراد ويسقط ما على الكافر ثم ان الواو في وكل الخ واو الحال وكل مبتدأ وسوغ الابتداء به العموم وحر وما بعده خبر بعد خبر أي ان نويت في هذه الحالة أي في حالة كونها على هذه الاوصاف (ص) ملك نصابا (ش) الشرط الرابع أن يكون كل ملك نصابا ولولم يخالط بجميعه فاذا كان عند أحدهما نصاب وخالط ببعضه صاحب نصاب ضم ما لم يخالط به الى مال الخلطة وزكي الجميع وكذا لو كان عند كل نصاب وخالط كل بعض نصابه ببعض نصاب الآخر بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هذا ظاهر كلام المؤلف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خالط بنصاب وهو موافق لظاهر تقرير ابن عبد السلام ولكنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من أن شرط الخلطة أن يكون لكل واحد نصاب وأن يخالط به لكن اقتصر من في شرحه على ما لظاهر كلام المؤلف وقواه في بقوله قوله ملك نصابا ولولم يخالط ببعضه اذا حصل من مجموعهما نصاب ولولم يكن خالط بنصاب لان هذا لا يشترط وما أفهمه قول ابن عرفة اجتماع نصابي من أن الخلطة بجميع النصاب فليس شرطا (ص) بحول (ش) الباء للجائز وهو الخامس أي ملكا تجاوزا للحول ولولم يخالط به الا في بعض الحول مالم يقرب جدا كأقل من شهر على ما عند ابن حبيب فلا زكاة على من لم يجاوز ملكه نحو لا وزن كي مجاوزة زكاة الانفراد فلوز كي أحدهما غنمه ولبث ستة أشهر ثم خالط رجلا قد تم حوله فأتى الساعي في شهر الخلطة زكي من تم حوله ولا زكاة على الآخر حتى يحول الحول على صاحبه من يوم يزكي الآن يخرج غنمه منها قبل ذلك وبعبارة أخرى الباء في بحول بمعنى مع وهي متعلقة بملك أي وكل واحد منهما ملك نصابا ملكا مجموعا بحرور وحول فالحول مصاحب للملك لا للخلطة فاذا ملك الماشية ثم مكثت عنده ستة أشهر ثم خالط بها ومضى ستة أشهر من الخلطة زكي لان الحول مصاحب

بالخلطة الفرار من تكثير الواجب الى تقليله فان قصد ذلك فلا أثر للخلطة ويؤخذ ان بما كانا عليه وبثبت الفرار بالقرب والقرينة على المشهور انظر عجم (قوله لكن اقتصر من في شرحه) وهو المتمد (قوله مالم يقرب جدا) اختلف في حد القرب فقبل اذا أطلهم الساعي كما قال ابن المواز وقيل الشهر وقيل أقل من الشهر والشهر فأكثر بعيد وقيل القرب شهران (قوله فلوز كي أحدهما غنمه ولبث ستة أشهر) قال في لئ انظر كيف يتصور مجيء الساعي بعد ستة أشهر من زكاة أحدهما وبعد حول الآخر لان الساعي لا يخرج في العام الواحد مرتين اه شرح من حاصله أن الزكاة لا تجب الا بمجيء الساعي ولا يخرج في العام الا مرة واحدة فلا يتم هذا الكلام

(قوله ذكره الخطاب والمواق) زاد في كذا نقال ابن رشد لا يكون الرجلان خليطين ويكرهان زكاة الخلطة حتى يكون الحول قد حال على ماشية كل منهما فلو كانت ماشية أحدهما مائة وقد حال عليها الحول وماشية الآخر خمسون لم يحل عليهما الحول فأخذ الساعي منهما شاتين ذن أخذهما من صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين شيء لأن الواحد واجب عليه والثانية مظلمة وقعت وإن أخذهما من صاحب الخمسين رجع بالواحدة على صاحب المائة وكانت الثانية مظلمة وقعت وإن أخذوا واحدة من غنم صاحب المائة وأخذت من غنم صاحب الخمسين رجع بالواحدة على صاحب المائة رجوع بالشاة التي أخذت منه لأنهم مظلمة رقت عليه ولا تترادف عند الاختلاف فيه بخلاف ما إذا زكاهما زكاة الخلطة وماشية أحدهما أقل من نصاب اهـ وهو يفيد أن الأخذ من غنمهما في الفرض المذكور بتأويل كالأخذ من غير تأويل وليس كسئلة تأويل الأخذ من نصاب لهما الخ لأن أخذ الزكاة في هذه الحالة لم يقل به أحد كما أشار به بقوله إذا اختلف فيه بخلاف مسألة تأويل الساعي لأن فعله فيها موافق لقول بعض العلماء اهـ كذا وفي عب الاعتراض على الخطاب بأنه يوهم أو يقتضي أنه إذا حال الحول على مال أحدهما ثم حال على مال الآخر لم يأت الساعي إلا بعد مرور الحول الثاني فانهم مالا يكونان خليطين وليس كذلك ولو قال يعني إن يمر على (١٥٨) كل حول لسلم من هذا ووافق ما نقله عن ابن رشد اهـ وقد يقال إن الحول اتفق فيهما

لأن الحول عوججي الساعي فصل اتفاق باعتبار العام المار عليه مامعا (قوله واجتمعا) أي المالك كان أو الخليطان وفي الحقيقة المجتمع في الخمسة أو أكثرها انما هو الماشيتان ولا يدفعه قوله بأنهما العود على ما يصلح له من مال الغنم (قوله ولو لعموم الناس) أي كان يكون الماء مباحا والمراح في أرض الموات المباحة (قوله حيث تجمع الغنم للقائلة) القائلة وقت القيلولة وهو النوم نصف النهار كذا في المصباح فاذن تكون الام في القائلة زائدة وهذا التفسير هو الظاهر

لأن الخلطة ولا بد من اتفاق حوايهما فلا يتم اتفاقهما تصح خلطتهما كره والمواق (ص) واجتمعا بك أو منفعة في الاكثر من مراح وماء ومبيت وراع باذن ما وغل برفق (ش) هذا هو السادس من شروط الخلطة وهو أن يجتمع الخليطان بمالك للرقبة أو منفعة باجارة أو اعاره أو اباحة ولو لعموم الناس في الاكثر وهو ثلاثة فأكثر من خمسة أشياء الاول المراح بضم الميم وقيل بفتحها قيل هو حيث تجمع الغنم للقائلة وقيل حيث تجمع للروح للبيت الثاني الماء ومعنى اجتماعهما في الماء بالمنفعة أن يستأجرا بئرا على أخذ قدر معلوم لكل يوم مائة دلو مثلا أو يستأجرا أحدهما من الآخر لأنه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين الثالث المبيت وعبر عنه بالمسرح وموضع الخلاب الرابع الراعي بأن يكون واحدا رعى الجميع أو لكل ماشية راع ويتعاونان بالنهار على جميعها باذن المالكين له أولهما في ذلك لكثرة الغنم ولو كانت من القلة بحيث يقوم كل راع بماشية دون عون غيره لم يكن اجتماع الرعاة على حفظها من صقات الخلطة وكذا لو كان تعاونه من غير أن أربابها قاله الباجي الخامس الفحل بأن يكون واحدا مشتركا أو محتصا بأحدهما يضرب في الجميع أو لكل ماشية فحلها ويضرب في الجميع أيضا بمحضول الاجتماع فيه برفق بعضهم من بعض وقد علم مما مر أن المراد بالالاكثر ثلاثة من الخمسة فإن كان أحدا الثلاثة الفحل فلا بد أن تكون الماشية كلها من صنف واحد كضأن أو معز ولا يجوز أن تكون من صنفين لأنه يعتبر برب الفحل في جميعها وأما أن لم يكن أحدهما الفحل فيجوز أن تكون من صنفين كضأن ومعز وجاموس وبقر وهذا يرد توهم من توهم أنه لا بد أن تكون الماشية في الخلطة من صنف واحد كما وقوله برفق راجع للجميع كما ذكره والمراد بالرفق بالنسبة للمبيت والمراح الحاجة اليه حيث تعدد وبالنسبة للماء الاشتراك في

منفعة

(قوله وقيل حيث تجمع للروح للبيت) أي المحل الذي تجمع فيه ثم تساق منه

للمبيت كما أفصح به بعض السراح (قوله أو يستأجرا أحدهما من الآخر) أي شرب يوم أو يومين أي بقريته التعليل (قوله بالمسرح) موضع السروح أي الخروج للرعي قال في المصباح سرحت الابل سرحا من باب نفع وسروح خرجت للرعي بالغداة وبعبارة أخرى السراح بفتح السين الاوسال (قوله ولو كانت من القلة الخ) أي من أجل القلة المعتمد أن المدار على تعاونهما وان لم يحتاج لهما خلافا للباجي (قوله لم يكن اجتماعها) أي فلا يصح عدده من الثلاثة (قوله الحاجة اليه حيث تعدد) الظاهر أن يقول ارتفاق كل منهما بالموضعين حيث تعدد كما قيل في الراعيين قال عجم وانظر هل تجري الاباحة في المبيت والمراح لكون كل منهما بأرض موات ليست بيد واحد وهو الذي قدمناه أولا بد من الاشتراك بالاجارة أو اعاره والظاهر أن الاشتراك في منفعة الرعي يتبرع به لهما كالاشتراك فيها بالاجارة أو اعاره وعلى هذا وما استظهرناه في الروح والمبيت يكفي اجتماعهما في السقي من البحر وكون مراحهما ومبيتها بأرض موات ليست بيد أحدهما ومنفعة راع يتبرع لهما شخص بمنفعة الفحل الذي تحتاج اليه الماشية سواء اتحد أو تعدد اهـ وقوله واجتمعا معطوف على قوله إن نويت أي هما كالمالك الواحدان نويت الخلطة واجتمعا في الاكثر في الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما حرا مسلما الخ (قوله الاشتراك الخ) لا يخفى أنه لا معنى لاجتماعهما في الماء الا اشتراكهما فيه سواء كان الماء مباحا أو نحو ذلك

وقوله وفي الفعل لا يخفى انه لا معنى لاجتماعهما في الفعل الا كونه يضرب في الجميع باذن مالكه (قوله ما أشرنا اليه من التعاون الخ) لا يخفى أنه لا معنى للاشتراك في الراعي الا التعاون فيه عند التعدد ويدل على ما قلنا قوله سابقا برفق بعضهم من بعض (قوله وراجع الخ) فاعل بمعنى فعل اذ هو قد يأتي بمعنى فعل وعبر به رومالا اختصارا لانه لو عبر به لاحتاج الى أنه يزيد على فيقول ورجع على شريكه وقوله في القيمة متعلق براجع وقوله شريكه أي خليطه المشاركة له فيما أخذ ولو عبر بالخليط بدل الشريك لكان أولى وقوله بنسبة عددهم ما يؤخذ منه ما شرط اتحاد جنس الماشية لان هذا انما يكون مع اتحادهم (قوله وفي كلام الشارح نظري) لانه قال فلو أخذ من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة عليه بأربعة أتباع اذا الشاة التي أخرجها صاحب التسعة عن خمسة ويبقى معه أربعة غير (١٥٩) من كاهم خمسة الا آخر فأخذت الشاة عن

التسع رجع عليه بنسبة ما بقي من ماشيته (قوله لكن باتفاق ان كان الواجب جزء شاة) كما اذا كان لواحد تسعة وللاخر خمسة فان الواجب على صاحب الخمسة جزء شاة وكذا على صاحب التسعة باعتبار الزائد على خمسة وقوله وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة كما اذا كان لكل واحد خمسة فقط وأخذ شاتين من واحد (قوله فالقيمة يوم الاخذ) هو مذهب ابن القاسم أي بناء على ان المرجوع عليه كالمستهلك وقوله بناء الخ راجع لقول أشهب وذلك أن من نسلف شيئا ثم عند الاجل أراد ان يرد قيمته فانه يعتبر قيمته يوم التراجع بخلاف من استهلك شيئا يعتبر قيمته يوم الاستهلاك (قوله وزاد الخلطة) مفهومه انه لو لم يزد لها فلا تراجع كما ان يكون لاحدهما سبعون من الغنم وللاخر

منفعة ما هو مباح للجميع الناس وفي الفعل جعل مالكه اياه يضرب في الجميع وفي الراعي ما أشرنا اليه من التعاون حيث تعدد وقوله واجتماع الخ معطوف على قوله ان تويت أي هما كالمالك الواحدان فوي بالخلطة واجتماع في الاكثر من الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما ماسما لمالك النصاب حل حوله وأتى بالجمع أولا وبضمير التثنية ثانيا إشارة الى أنه لا فرق بين الاثنين والاكثر من ذلك (ص) وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عددهم ما ولو انفرد وقص لاحدهما في القيمة (ش) هذا ثمر الخلطة والمعنى ان الساعي اذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب عليه ما فان المأخوذ منه يرجع على صاحبه بنسبة عددي ماشيته ما ان كان لكل وقص اتفاقا كأن يكون لاحدهما تسع من الابل وللاخر ست فتقسم الثلاث شياه على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسة أسباع وكذا ان انفرد أحدهما بالوقص على المشهور من ان الاوقاص من كاه كأن يكون لاحدهما تسع وللاخر خمس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعاً من قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما أربعة عشر سبعاً أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من قيمة الشاة التي دفعها وفي كلام الشارح نظري وعلى القول بأن الاوقاص غير من كاه يكون على كل شاة والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب جزء شاة وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة لانه بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة لا العين وعليه فالقيمة يوم الاخذ لا يوم التراجع خلافا لأشهب بناء على أن المرجوع عليه كالمستهلك (ص) كناول الساعي الاخذ من نصاب لهما أولا واحدهما وزاد الخلطة (ش) تشبيه في التراجع بنسبة العددين والمعنى ان الساعي اذا أخذ من نصاب لهما ان كانا اثنين أو أكثر بأربعة نفر لكل عشرة فأخذ عن الاربعين من أحدهم شاة قومت بأربعة دراهم رجع على كل من خلطائه بدرهم ابن القاسم فان أخذ الساعي من أحدهم شاتين كانت لاحدهما مظلة وترادوا في الثانية بينهم ان استوت قيمتهما وان اختلفت فنصف قيمة كل شاة مظلة وترادوا النصفين الاخرين أو كان لاحدهما نصاب وللاخر دون النصاب كمالو كان لاحدهما مائة من الغنم وللاخر خمسة وعشرون وزاد الساعي على شاة الخلطة فأخذ شاتين وقد علمت أن المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان أخذه بالتأويل أشبه حكم الحاكم في مسائل الخلاف لم ينعض ويتراجعان في الشاتين على صاحب المائة أربعة أخماسهما وعلى الاخر خمسة ما هو وقول محمد وسحنون وقيل على صاحب المائة شاة وتقسم الثانية على مائة وخمسة وعشرين وهو مذهب ابن عبد الحكم اه وذكروا هذا لتأتى في كلامه في بيان القول الاول تحريف (ص) لاغصبا (ش) معطوف على معنى ما تقدم أي كاخذه تأويلا لاغصبا فتكون

ثلاثون فأخذ شاة زائدة محض ظلم (قوله رجع الخ) أي عتد من يرى تأثير الخلطة به دون النصاب اذا كملت نصابا وقد نسب به بهرام لابن وهب (قوله وقد علمت ان المذهب) مقابله ما قاله ربيعة من انه يلزمه اثنتان الخ وأراد بالمذهب مذهب مالك فالقائل بالرائد خارج المذهب وهو ربيعة فليحذر (قوله على صاحب المائة أربعة أخماسهما) وذلك لان الشاتين أخذتا عن المجموع وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح ولذا قدمه (قوله وقيل على صاحب الخ) أي لان اجتماعهما مائة وأوجب الخلطة في الاخرى (قوله الا أنه وقع له في بيان الاول تحريف) فقد قال نت في بيان القول الاول مانصه وفي الثانية على خمسة على صاحب المائة أربعة أخماسها وعلى الاخر خمسة

(قوله لا بد من التقصد) أي لأجل ما في ذلك من الخلاف (قوله ذوي ثمانين الخ) لوقال ذوي أربعين لكان أنظهر لان كلامه يقتضي ان كل واحد بيده ثمانون على حد قوله تعالى ذوي عدل منكم وليس كذلك لكن قوله وعلى غيره نصف بالقيمة يدل على ان لكل واحد أربعين واحترز بقوله بنصفها عما لو خالط أحد الطرفين بأقل من نصفها كثلاثين وآخر بأكثر من نصفها كخمسين فان خلطة الأول كالعدم على ما تقدم (قوله الأول الخ) ولم يذكر بقية الأقوال القول الثاني ان كل واحد من الطرفين لا خلطة بينهما وبين الطرف الآخر بناء على ان خلط الخليلط ليس بخلط فيكون على صاحب الثمانين أيضا شاة لان كل ثمانين فيها شاة عليه نصفها وعلى كل من الطرفين نصف شاة القول الثالث ان صاحب الثمانين يعد خلط الكل واحد من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين خلط لصاحب الثمانين بالأربعين فقط فالواجب شاة وثلثان على صاحب الاكثر ثلثا شاة وعلى كل نصف شاة لان صاحب الثمانين اذا عد خلط الكل واحد منهما بجميع ما كان هو صاحب الاكثر فعليه ثلثا شاة وعلى كل واحد نصف شاة لان كل واحد منهما انما يعد مخالطا لصاحب الثمانين بالأربعين التي خالطته فقط والفرض ان له أربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين بقدر خلط الكل واحد من الطرفين بجميع ما شئته وان كل طرف لا خلطة بينهما وبين الآخر فالواجب شاة وثلث على صاحب الثمانين

(١٦٠)

ثلاثا شاة وعلى كل واحد ثلث ووجه ذلك ان اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الآخر كان الواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التقدير مع الاربعين الثانية ولكن صاحب الثمانين انما ترك في فرض واحد وهو واضح (قوله ان الخليلطين كاخلط) أي الخليلطين أي صاحبي الاربعين أي المخالطين لصاحب الثمانين بمثابة المخالط الواحد لان خلط الذي هو أحد

مصيئته من أخذ من نعمة ولا رجوع له على صاحبه بشئ والجاهل حكمه حكم الغاصب وقوله (أول يكمل لهما نصاب) المعطوف محذوف أي أو من لم يكمل لهما نصاب أي كأخذه غصبا وأخذه من لم يكمل لهما نصاب كالأول كان لكل خمسة عشر من الغنم فان من أخذ من غنمه لا يرجع على صاحبه بشئ والاخذ من ذكر غصب محض والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهرة لان الغصب في المعطوف عليه لا بد من القصد وأما في المعطوف فهو حاصل من غير قصد وهذا مفهوم من كلام ابن بشير (ص) وذو ثمانين خالط بنصفها ذوي ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين كاخلط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة (ش) اعلم انه ذكر مسألتين الأولى اذا كان عند شخص ثمانون من الغنم خالط بأربعين منها صاحب أربعين وبالأربعين الأخرى شخصه أيضا أربعون من الغنم وهو معنى قوله خالط بنصفها أي بنصف الثمانين وهو أربعون وأربعون ذوي ثمانين بفتح الواو أي صاحبي ثمانين وقد اختلف في ذلك على أقوال أربعة الأول ما ذكره المؤلف وهو قول ابن القاسم وأتاه عن ابن شاس وابن راشد وغيرهما قال ابن بزيّة وهو الأصح ان الخليلطين كاخلط بناء على أن خلط الخليلط خالط فالواجب شاتان على صاحب الثمانين شاة لان له نصف الماشية وعلى كل واحد من خليلطيه نصف شاة بالقيمة وكذا الحكم على القول ان خلط الخليلط ليس بخلط لا يختلف اهـ ثم يظهر الفرق بين القولين في رجل له خمسة عشر بعيرا خالط بخمسة منها رجلا صاحب خمسة وبالعشرة صاحب خمسة فعلى الأول المشهور في مسألة المؤلف على الجميع بنت مخاض وعلى الثاني عليهم خمس شياه على صاحب الخمسة عشر ثلاث شياه وعلى كل واحد من الطرفين شاة المسألة الثانية اذا خالط من الثمانين بأربعين رجلا له أربعون شاة فقط وأبقى الأربعين الأخرى بيده يولد واحد أو بلدين وقد اختلف فيها أيضا على ثلاثة أقوال الأول وهو مذهب المسدونة واختيار ابن المواز

ان

صاحبي الاربعين الخليلط أي صاحب الثمانين لانه مخالط

لصاحب الاربعين الأخرى وقوله خلط أي لصاحب الاربعين الأخرى فكأنهما كاخلط الواحد لصاحب الاربعين ثم أنت خير بأن هذا نص يرجح بأن المشبه بالخليط الواحد هما الخليلطان والمصنف مخالفه لانه أسند الخبر الذي هو قوله كاخلط الواحد لصاحب الثمانين ولا يخفى انه على كلام المصنف يقتضي ان صاحب الثمانين خلط متعدد حقيقة الا أنه كالأحد حكاه ولا ظهور له فالاحسن ما في الشرح (قوله نعم يظهر) بل يظهر الفرق في أخذ الساعي فان قلنا ان خلط الخليلط خلط يأخذ من الثمانين منه ما شئنا وان قلنا ليس له ذلك بل يأخذ من كل ثمانين شاة على حدتها (قوله يولد واحد) أي كان ذلك أي ما ذكر من كونه خالط بأربعين ذا أربعين وأبقى الأخرى وقوله أو بلدين أي بأن تكون الأربعون التي لم يخالط بهما يولدوا التي حصل فيها المخالطة يولد أخرى وقد وجد شروط الخلطة من اتحاد الراعي والمراح وغير ذلك في الجزء الذي فيه الخلطة (قوله على ثلاثة أقوال) القول الثاني ان على صاحب الثمانين شاة وعلى صاحب الاربعين نصف شاة لان الساعي يأخذ منهما شاة عن الثمانين المخالطة ثم يأخذ عن الأربعين التي لا خلطة فيها نصف شاة لانه يضيفها الى الأربعين التي قدرها مع خليلطه وهو قول عبد الملك ومحقنون وقال ابن المباحثون على صاحب الاربعين نصف شاة وعلى الآخر ثلثا شاة فالواجب شاة وسدس مححقنون وهو أحب

الى (قوله أن الجميع) أى الذى هو مجموع الاربعين التى خالط بها والى لم يخالط بها (قوله وهو جواب عن المسئلتين) قال فى ك والمراد بكونه جوابا للجواب الحكيم لا الاصطلاحى اذ لا شرط هنا يكون جوابا عنه (قوله لانه خليط حكما) فى العبارة حذف والنقد يرانما قلنا كان الخليط الواحد الحقيقى ولم نقل مخالطا حقيقيا لانه خليط حكما باعتبار الاربعين التى لم يخالط بها (قوله لانه خليط حكما) أى باعتبار التى لم يخالط بها خليط حكما باعتبار صاحب الاربعين لا حقيقة وقوله لان معه خليطا أى حقيقيا باعتبار التى خالط بها وقوله وخليط خليط أى خليط المخالط لشيء فالخليط الاول واقع على نفسه باعتبار التى لم يخالط بها والمخالط واقع على نفسه باعتبار الاربعين التى خالط بها والشيء واقع على صاحب الاربعين والقاعدة أن المخالط للمخالط لشيء مخالط لذلك الشيء فنفسه باعتبار الاربعين التى لم يخالط بها المخالط لنفسه حقيقة باعتبار الاربعين الاخرى من حيث انهم فى ملكه فعدد اثنى عشر اعتبارا ونفسه باعتبار التى خالط بها خليط حقيقة لصاحب الاربعين فيكون باعتبار التى لم يخالط بها خليطا حكما لصاحب الاربعين وخليطا حقيقة لنفسه باعتبار الاربعين التى خالط بها من حيث انهم فى ملكه فقد خلط خمسة بخمسة من حيث الجمع فى ملك واحد وخمسة الثانية مخلوطة بخمسة الغير وقوله وهى الاربعون أى أنه باعتبار الاربعين التى لم يخالط بها خليط خليط (قوله وخليط خليط) وهو الاربعون (١٦١) (قوله وان استصعب البساطى) أى

بقوله ان خليط الخليط لا يجري
في المسئلة الثانية لأن معناه أن
المخالط لشيء خالط آخر فيكون ذلك
المخالط مخالطاً لا آخر كالمسئلة الاولى
فان صاحب الثمانين مخالط لكل
من صاحب الاربعين قطعاً فيكون
بين كل من صاحبي الاربعين خلطة
بناءً على أن مخالط المخالط لشخص
مخالط لذلك الشخص ولا يأتي هذا
في المسئلة الثانية لانه ليس هنالك
الاخالط واحداً لا آخر هذا بيان
ما أشار اليه البساطي بقوله لان
الثانية ليس فيها الاخليط واحد
أي فليس فيها خليط خليط وحاصل
الجواب أن فيها اخليط خليط باعتبار
الاربعين التي لم يخالط بها والحق أنه
استصعب حق (قوله وحذف
جواب الثانية) وأحسن منه أن
في كلامه حذف الواو وما عطف

أن الجميع خليط فالواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر الثلث الباقي وهو مذهب
مالك بناء على أن الاوقاص من كاهة وعلى عدم زكاتها يكون على كل نصف شاة فقوله كالخليط
الواحد خبر المبتدأ وهو ذوو وهو جواب عن المستثنين ومعناه بالنسبة للثانية كالخليط الواحد
الحقيقي لانه خليط حكما لان معيه خايطا وهو صاحب الاربعين وخليط خليط وهي الاربعون
التي لم يخالط بها فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه وان استصعبه البساطي وقوله عليه شاة الخ جواب
الاولى وحذف جواب الثانية لانه لم يه من جواب الاولى لانه لما علم منه أن المقاسمة على حكم
النصف علم منه أن المقاسمة في الثانية على حكم الثلث وقوله وعلى غيره أى كل واحد من غيره
وانما صرح بحكم الاولى وهو قوله عليه شاة الخ مع علمه من قوله كالخليط الواحد قوله الخ لاف
فيه وليس قوله بالقيمة تكرار امع قوله وراجع المأخوذ منه شر يكة لان تلك في تراجع الخلطاء
وهذه في الساعى بمعنى أنه اذا وجب له جزء من شاة أو بعير يأخذ القيمة لاجزا وعليه يقدر له
عامل يتعلق به أى وان وجب للساعى جزء شاة أو جزء بعير على أحد الخليطين أخذ القيمة والباء
زائدة على حذف قول الشاعر * وتأخذ بعده بذناب عيس * (ص) وخرج الساعى ولو يجذب طلوع
النير يا الفجر (ش) أى وخرج الساعى لجباية الزكاة كل عام خصب أو جدد لان الضيق على
الفقراء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به وسنة خروجه طلوع الثريا مع الفجر فان الثريا عدة
نجوم معروفة طلوعها يكون تار مع الغروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه
وتارة عند غير ذلك من أجزاء الليل بحسب الأزمنة من شتاء وصيف وخر يف و ربيع
وتارة مع طلوع الفجر ولا يكون الا في أول الصيف وبعبارة أخرى وطلوع الثريا هو النجم
المعروف بالفجر حين تسير الناس بمواشيهم الى مياههم وطلوعها بالفجر متصف بانار

(٣١ - خرشي ثانی) . بدلیل قوله كالخليط الواحد تقديره عليه شاة وثلاثاها أى شاة فى الأولى وثلاثاها فى الثانية وقوله وعلى غيره الخ أى نصف ما وجب على صاحب الثمانين وهو نصف شاة فى الأولى وثلاث فى الثانية (قوله بمعنى أنه إذا وجب له جزء شاة) لا يتصور وجوب الجزء مع ما مر عليه المصنف من أن خليط الخليط خليط فلا يتصور الأعلى مقابله (قوله عامل يتعلق به) أى الذى هو أخذ الذى هو جواب عن شرط مقدر (قوله ولو يجذب) الباء للعاية أو الظرفية أى المصنف بذلك رد على أشهب القائل لا يخرج سنة المجاعة ثم فى سقوطها وأخذها سنة الخصب للعامين قولان (قوله طلوع الثرى الخ) ليس ظرفا وإنما هو مصدر نائب عن الظرف أى وقت طلوع الفجر والمصدر ينبى عن ظرف الزمان بكثرة قال ابن مالك وقد ينبى الخ ونفقة السعاة من أموالهم بخلاف الأجرة فمن الزكاة كفاي ك (قوله خصب) بكسر الخاء المعجمة والجذب بالذال المهملة وأما بالنال المعجمة فهو ما تقدم فى قوله ولا يجذب أحدا (قوله وسنة خروجه) أى طريقة خروجه وليس المراد بالسنة حقيقتها (قوله فان الثرى عادة بنجوم) أى أحد عشر (قوله وتارة مع طلوع الفجر الخ) الحاصل أن الثرى ما موجود دائما الانحوشهر فى كل سنة فانها تغيب وتكون فى ذلك الزمن موجودة فى النهار وتسمى العامة ذلك بالجناسين (قوله هو النجم المعروف) بجملة معترضة وقوله حين خروجه وطلوع وقوله بالفجر متعلق بطلوع

(قوله على حساب المتقدمين) أراد اصطلاح أهل الروم (قوله وعلى حساب المغاربة والفلاحين) أنت خير بأن هذا كما اشهر اصطلاح قبلي فكيف يستدل بالفلاحين والمغاربة ويمكن الجواب بأنه لعله أراد فلاح مصر لانه لم يقط في الأصل ويفهم منه ان اصطلاحهم حادث وان اصطلاح الروم قديم ويعلم من ذلك أن المغاربة وافقت أهل مصر في هذا الاستعمال (قوله ونيط الحكم به) هو طلب خروج الساعة (قوله فن أعوزه) أي احتاج اليه في المختار أعوزه الشيء اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفي المصباح أعوزه أعجزه وتأمل (قوله يحمل الخ) أي المشقة الخاضعة بسبب جل الزكاة (قوله أو تعب) معطوف على المشقة (قوله واختاره ابن عبد السلام) وذلك لانه يلزم على تعاليق الحكم بالسنين الشمسية اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما قال والصواب البعث أول المحرم لان الاحكام انما هي متعلقة بالعام القمري لا الشمسي ابن عرفة يرد بأن البعث حيثئذ لمصلحة القرية لا اجتماع الناس بالمياه لانه حول لكل الناس بل كل على حوله القمري فاللازم فيمن بلغت أحواله الشمسية ما تزيده عليه القمرية حولا كونه في العام الزائد من تخلف ساعيه لا سقوطه ومن تخلف ساعيه وأخرج أجر أعلى المختار وقال اللقاني قوله ونخرج الساعي ولو أدى الى اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما أي ثلاثة وثلاثون كما قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وهذا هو الذي جزم به المصنف في التوضيح ومثله للقرافي في فروقه لان ما تكلمنا على الحكم هنا بالسنين الشمسية علم أنه يؤدي الى اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما ويبحث ابن عبد السلام وابن عرفة ضعيف اهـ * (فائدة) اعلم أن كل سنة من السنين الشمسية (١٦٣) تزيد على السنة القمرية بأحد عشر يوما (قوله فأصل خروج الخ) أي لانه

وسيلة لواجب (قوله فيجتمه ل أن يكون الخ) ولا يتأق فيه قول المدونة سنة الساعة أن يخرجوا أول الصيف عند اجتماع أرباب المواشي بمواشيهم على المياه للتخفيف عليهم وعلى الساعة لان معناه طريقتهم وقوله والتعليل يفيد أي تعليل المدونة بالتخفيف على أهل المواشي وعلى الساعة (قوله كالنصاب على المشهور) أي أن يجي الساعي شرط في وجوب الزكاة على المشهور ومقابلة لافرق بين الماشية وغيرها وان زكاتها تجب بمرور الحول سواء جاء الساعي أو لم يجي وهو مقابل المشهور

على حساب المتقدمين وعلى حساب المغاربة والفلاحين السابع والعشرون من بشنس والشمس في عاشر درجة من برج الجوزاء وهو أول فصل الصيف وانما طلب خروج الساعة في هذا الوقت ونيط الحكم به رفقاً بالناس لا اجتماع المواشي على الماعقين أعوزه سن يجده عند غيره وتحق المشقة عنهم يحمل الزكاة الى الساعة أو تعب الساعة بالسير اليهم وهم متفرقون على المياه والمرعى لو خرجوا في زمن الربيع وان كان الأصل اناطة الاحكام بالسنين القمرية وبه قال الشافعي هنا واختاره ابن عبد السلام وانظر نصه واعتراض ابن عرفة عليه والرد على ابن عرفة في شرحنا الكبير فأصل خروج الساعي واجب وأما خروجه في الوقت الخاص فيجتمه ل أن يكون واجبا بحيث يتنع التقديم عليه والتأخر عنه ويجتمه ل أنه سنة والتعليل يفيد (ص) وهو شرط وجوب ان كان وبلغ (ش) يعني ان يجي الساعي شرط في وجوب الزكاة كالنصاب على المشهور لعل أهل المدينة ان كان ثم ساعة ويمكنهم الوصول الى أرباب المواشي وعدوا أخذ أمان لم يكن أو لم يصل الى قوم فالزكاة بمرور الحول اتفاقاً أو وصل ولم يعد أو عد ولم يأخذ فزادت أو نقصت بموت أو ذبح لم يقصد به الفرار فالتعسير ما وجد كما يأتي في قوله وان سأل فنقصت أو زادت ولم يصدق أو صدق ونقصت فالمرور جود والضمير في قوله وهو راجع لمجي الساعي لا لخروجه فهو عائد على غير مذكور ولا للساعي لانه اسم

حكمه ابن بشر ثم ان كلامه صريح في أن النصاب شرط مع أنه سبب (قوله ويمكنهم الوصول) فيه إشارة الى ذات أن قول المصنف وبلغ معناه وأمكن بلوغه أي وصوله لانه لو أريد به حقيقة فهو واجبي للزم عليه أن يكون الشيء شرطاً في نفسه لان الضمير في وهو راجع لمجي الساعي (قوله وعدوا أخذ) فيه ثلاثة أمور وهي أنه يقتضي ان أخذها أخذها قبل وجوب العدم امكان وجود الشرط قبل وجود شرطه وأنه اذا مات المالك بعد بلوغه وقبل عدمه أو بعده وقبل أخذه يستقبل الوارث مع أنه انما يستقبل كما يأتي بموته قبل تمام العام أو بعده وقبل بلوغ الساعي وأنه اذا نقصت ولو بذبح فرار قبل الأخذ لا يحسب على ربه وليس كذلك اذا تلف أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام وقبل مجي الساعي بقصد الفرار يؤخذ به معاملة له بتقيض قصده باتفاق بخلاف ما تلف أو ضاع بتغير صنعه ولو بعد بلوغ الساعي وعدمه فلاز كفة فيه باتفاقهما وكذا اتفاقاً على عدم الزكاة فيما تلف أو ضاع بصنعه بتغير قصد فرار بعد تمام وقبل بلوغ الساعي فان كان بعده وقبل أخذه فاختلفا فان عبد السلام لاز كاه وابن عرفة تجب كذا في عب الآن قوله أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام يرد على المصنف فالأولى أن يقول أو ضاع بتفريطه بعد مجي الساعي وبقي ما اذا ذبح قبل العام بقرب فرار فقبل بالوجوب وهو المعتمد وأجاب الشارح بأن فائدة تلك الزيادة انما هي بالنظر لزيادة والنقص كما أشار له الشارح بقوله أو وصل ولم يعد الخ والحق اسقاط تلك الزيادة أعني عدواً وأخذوا الزيادة والنقص فيها انما هي مسألة أخرى أشارها المصنف بقوله وان سأل الخ (قوله فهو عائد على غير مذكور) أي لان المجي لم يذكره المصنف بخلاف الخروج فانه في كلامه معنى وذلك لانه قال

وخرج الساعي والفعل يدل على المصدر نحو اعدوا هو أي العدل ثم أقول والمحجج لذلك أنه جل قوله وبلغ على معنى الامكان والتقدير وهو أي المحجج شرط وجوب ان كان هناك ساع وأمكنه المحجج وقد يقال لا داعي لذلك بل ابقاء المتن على ظاهره حسن والتقدير وخروج الساعي شرط وجوب لكن لا مطلقا بل بعد وجوده ووصوله بالفعل (قوله أو العرض) عطف خاص على عام وذلك لان العرض لا يكون الا حادثا بخلاف المعنى يكون قديما (قوله وقبله) المناسب للتفريع أي قبله وقوله قبله ظرف لمقدرا أي ويستقبل الوارث اذا مات مورثه قبل بلوغ الساعي (قوله فلا يجب على الوارث الاخراج) زائد في ذلك لكن يستحب الاخراج في مسألة موت مورثه (قوله بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال) وعلى الورثة أن يفرقوها في المساكن الذين تحمل لهم (١٦٣) الصدقة وليس للساعي قبضها لانهم لم يجب على الميت وكأنه مات قبل حلولها

ذات وهو لا يكون شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى أو العرض مثلا وقوله ان كان وبلغ فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحل اتفاقا وكذا ان كان ولم يمكن بلوغه كما أفاده كلام الشارح فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فان الزكاة لا تجب بمرور الحول (ص) وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ ان أوصي بها (ش) أي واذا فرغنا على المشهور من أن محجج الساعي شرط وجوب فوات رب الماشية بعد الحول وقبل محجج الساعي أو أوصى ربه باخراجها فلا يجب على الوارث الاخراج لان المورث مات قبل الوجوب ويستقبل الوارث حولا من الآن ولا تبدأ الوصية على ما يخرج قبلها من الثلث من فلك أسير وصادق مريض ونحوهما بل تكون في مرتبة الوصية بالمال المعلوم مما يأتي آخر الوصايا في قوله وقدم الضيق الثلث فلك أسير الخ لا يقال هذا يعارض ما يأتي من قوله كثر ماشية وان لم يوص أي فتخرج من رأس المال لان ما هنا محمول على ما اذا كان ساع وما يأتي على ما اذا لم يوجد ساع أو وجد ساع أو وجد ومات بعد محججه ومحل استقبال الوارث اذا لم يكن عند الوارث نصاب فان كان عنده فانه يضم له ويركي الجميع كما يفيد قوله وضمت الفائدة الخ (ص) ولا تجزئ (ش) أي ولا تجزئ ذلك كله من أخرجهما قبل محجج الساعي ولا يختص تفريع هذا على كون محجج الساعي شرط وجوب بل ولا على انه شرط صحة لان ما فعل قبل حصول شرط الاداء لغو وما يأتي من قوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية محمول على من لا ساعي لهم أو لهم ولم يبلغ (ص) كمرورهم ناقصة (ش) تشبيهه في الاستقبال والضمير المجرور بالمصدر عائد على الساعي والمجرور بالحرف عائد على الماشية أي كمرور الساعي بالماشية ناقصة عن نصاب (ص) ثم رجع وقد كملت (ش) بولادة أو ابدال من نوعها فانه يستقبل ربه ما يحول لان حولها انما هو مرورهم بعد مرور الحول عليها ولا ينبغي للساعي أن يرجع على الماشية ولا يمر عليها في العام الامرة ابن رشد لانه لو كان يرجع بعد أن يمر بها ثم كذلك لم يكن لذلك حدود ولا انضبط لها حول وقيدنا كمالها بولادة أو ابدال لانه محل الخلاف أما لو كملت بفائدة من شراء أو هبة أو وارث فانه يستقبل قولاً واحداً لكن ليس في كلامه بيان الوقت الذي يستقبل منه وفيه تفصيل وهو انما ان كملت بولادة أو ابدالها بماشية من نوعها فانه يستقبل من يوم مروره لان مرور الساعي أو لا بمنزلة الحول وتقدم ان النتاج حوله حول أمه وتقدم ان مبدل الماشية بماشية يبنى على حول المبدلة وان كملت بغيره أو شراء أو نحوهما فانه يستقبل من يوم كملت كما مر عند قوله وضمت الفائدة له (ص) فان تختلف وأخرجت

حولها محجج الساعي مع مضي عام والاولى في الحل أن يقول بعد قوله فوات رب الماشية بعد الحول وقبل محجج الساعي فانه لا يجب على الوارث الاخراج وعلى فرض انه يوصى فلا يجب من رأس المال ثم من الثلث لكن في مرتبة الوصية بالمال المعلوم (قوله ومحل الخ) لا يحتاج لهذا التقيد لان كلامه هنا في استقبال هذا المال بخصوصه وأما الضم فقد تقدم ولا يصح أن يراد وقبل الوجوب الذي يتوقف على البلوغ والعد والاخت يستقبل الوارث لانه يقتضي انه اذا مات بعد البلوغ وقبل العد أو بعده وقبل الاخت يستقبل الوارث بما ورثه وليس كذلك فلذا أفاد الشارح ان الضمير في قوله وقبله راجع لمحجج الساعي (قوله ولا تجزئ ذلك كله من أخرجهما) اذا اصل انه لا يجزئ تطوع عن واجب (قوله ولا يختص الخ) فيه أن المصنف لم يسقه تفريعا وانما ساقه حكما مستقلا لان التفريع لا يصح لانه لا يلزم من ثبوت الوجوب ثبوت الصحة وقد يقال

لا حاجة لذلك لان من المعلوم ان ما كان شرطا في الصحة متى فقد فقدت الصحة (قوله أولهم ولم يبلغ) أي لم يمكن بلوغه (قوله لان حولها) تعليل لقوله يستقبل وكأنه قال وانما كان يستقبل لان حولها مروره بها أي وقد كانت ناقصة (قوله لانه محل الخلاف) وقد علمت أن الراجح انه يستقبل أي وما مر من ضم النتاج ولولا قل فقيما قبل الحول وما مر أيضا من قوله كبديل ماشية تجارية وان دون نصاب يعني أو نوعها وان التشبيه في البناء لا يعارض ما هنا في الاستقبال في الابدال بنوعها لان ما هنا انما حصل ابدال بعد تمام الحول بمروره بها ناقصة وما مر فيه الابدال قبله (قوله فانه يستقبل من يوم كملت) كتب شيخ بعض شيوخنا مائنه قوله فانه يستقبل الخ ثم ان جاء الساعي في ثاني عام بعد أن مضى من يوم الكمال اثنا عشر شهرا فلا اشكال وان جاء قبل ذلك بأن جاء أو ان خروجه وهو طلوع الثريا بالفجر ثانيا عام قبل تمام اثني عشر شهرا فالظاهر انه يأخذز كالماء ويكون بمثابة ما اذا قدمت قبل الحول بشهر أو بشهرين لانه ان لم يأخذها في هذه

الحالة يلزم عليه ما نروجه عند تمام اثني عشر شهرا فيلزم عليه خروجه مرتين في العام وهو لا يجوز وان لم يخرج وأمرناه بالصبر لثاني عام ففيه ضياع على الفتراء وهو لا يجوز اه والذي أقول ان الظاهر الامر بالصبر واعتد رضاء حق الفقراء في ذلك لمصلحة السعة (قوله اجزا) أي الانحراج أي مع ثبوته بينة فلا يصدق بدونه اقاله ابن ناجي ولعل المصنف انما عبر بالاجزاء لمقابلة قول عبد الملك بعدمه والا فالرواية مصرحة بالجواز وقضيته أيضا (١٦٤) انما لا تجب عمود الحول ولا يعارض هذا قوله ولا تجزئ ان أخرجهما قبله لانه فيما اذا

بالغ بعد ذلك في عامه وما هنا تخلف (قوله لشغل) أي بلهاد أو فتنة (قوله) وعكس ابن راشد في المذهب ضعيف كما قاله اللقاني (قوله على المشهور عرف عددها الخ) ومقابله ما قاله ابن الماجشون من انه انما يأخذ كل عام مضى على ما قال صاحبها انها كانت عليه (قوله ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه) أي لا يضمن رب الماشية فليس الفاعل الساعي ونص ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه ولا نقصها ولو بذبح أو بيع الباقي ما لم يرد فرارا اه (قوله ولا يبدأ بعام حجته) أي فلو قلنا يبدأ بالعام الحاضر لا خذ جميع ما تقدم ولو نقص الأخذ النصاب لانها ترتبت في ذمته فيأخذ منه السك (قوله وهذا بخلاف) أي ما تقدم من كون التبدية بالعام الاول أمر متفق عليه فحين تخلف عنه السعاة وأما الهارب ففيه خلاف أفاد ذلك عبارة الخطاب والراجح ان الهارب يعتبر فيه تبدية العام الاول (قوله ولو قال ولا عمل على ما وجد في الماضي الخ) وفيه اشارة الى أنه لا ينظر لقول المالك ولو أقام بينة قاله في له قال بعض الاشياخ والظاهر قبوله بينة بالاولى من قبول بينة الهارب (قوله هذا فائدة الخ) لا يخفى ان هذا يؤذن

أجزاء على المختار (ش) يعني اذا كان السعاة موجودين وشأنهم الخروج وتختلفوا في بعض الاعوام لشغل فأخرج رجل زكاة ماشيته أجزاء وحلنا كلام المؤلف على ما اذا تخلف لعذر لانه محل الخلاف على ما قاله الرجائي وأما ان تخلف لا لعذر فانهم يخرجون زكاتهم ولا خلاف في هذا الوجه وعكس ابن راشد في المذهب حكى أن المشهور عدم الاجزاء فيما اذا تخلف لا لعذر مع ان الرجائي حكى فيه الاتفاق على الاجزاء (ص) والاعمل على الزيد والنقص للماضي بتبدية العام الاول (ش) يعني ان الساعي اذا تخلف والماشية نصاب ولم يخرج الزكاة في مدة تخلفه فانه يعمل على الزيد الموجود لعام حجته اتفاقا ولماضي من الاعوام على المشهور عرف عددها في كل سنة أو لم يعرف وهو قول ابن القاسم وأشهب ومحمد وابن حبيب ومحمون وعليه عمل أهل المدينة فلو تخلف عن خمس من الابل أربعة أعوام فوجدها عشرين أخذ ست عشرة شاة ويعمل على النقص أيضا للماضي ولو بذبح أو بيع لم يقصد به فرارا كما لو تخلف عن عشرين أربعة أعوام فوجدها خسا فلأخذ أربع شياه ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه قال في المدونة وان رجعت الى مالاز كاه فيه فلا صدقة فيها وكل ذلك بتبدية العام الاول في الأخذ ثم ما بعده الى عام حجته ولا يبدأ بعام حجته ثم يطالب بزكاة مقابلة في ذمته التعمي وهذا بخلاف فمن تخلف عنه الساعي واختلف قوله في الهارب ولو قال ولا عمل على ما وجد في الماضي لكان أخصر وشمل ما اذا وجدها بمجالها (ص) الآن يتقص الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر (ش) هذا فائدة القول بتبدية العام الاول وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد والنقص ولو أتى به بقاء التفريع فيقول فان نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر لكان أنسب والمعنى ان الساعي يأخذ الزكاة عما وجد له لماضي الاعوام مبتدئا بالاول الآن يتقص الأخذ للاعوام الماضية النصاب كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم وجدها اثنتين وأربعين أو يتقص الصفة كتخلفه عن ستين ابلا خمسة أعوام ثم وجدها سبعا وأربعين أو خسا وعشرين فيعتبر ما بقي في الاول تسقط زكاة العام الرابع لنقص النصاب بعد أخذ ثلاث شياه للثلاثة الاعوام وفي الثاني يأخذ ثلاث بنات لبون عن العام الثالث والرابع والخامس لقصوره عن سن الحقائق بعد أخذ حقتين للعامين الاولين وفي الثالث ست عشرة شاة لقصوره عن بنت الخاض بعد أخذها للعام الاول وأوفي قوله أو الصفة مانعة خلولا مانعة جمع فيصدق بما اذا نقص الأخذ النصاب والصفة معا وأما على القول بأنه يبدأ بعام حجته المقابل لما ذكره المؤلف فانه يأخذ زكاتها على ما وجدها عليه في عام حجته ولا يراعي تنقيص الأخذ النصاب أو الصفة فاذا كانت عام حجته ثلاثا وأربعين شاة وقد تخلف عنها أربعة أعوام فانه يأخذ عن كل عام شاة ولا يعتبر النقص الحاصل بأخذ الثلاث شياه (ص)

بأن المناسب التفريع فالمناسب ان يقول فيما بعد فلو أتى بقاء التفريع (قوله وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد) استثناء كتخلفه منقطع من محذوف وهو في الحقيقة مستغنى عنه بقوله بتبدية العام الاول لانه لا فائدة في التبدية بالعام الاول الا أنه اذا نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر وانما جاء به لزيادة الايضاح والبيان (قوله فيصدق بما اذا نقص الأخذ النصاب والصفة) مثله بعض بقوله كما لو تخلف خمس سنين ثم جاء فوجدها خسا وعشرين من الابل فانه يأخذ الاول بنت مخاض وغيرها ست عشرة شاة اه أقول لا يخفى ان هذا مماثل به الشارح لتنقيص الأخذ بالصفة ويكون معنى قوله تنقيص النصاب في هذه الصورة أي النصاب التي تركي فيه من نفسها لانها نقصت أصلا (قوله وقد تخلف عنها أربعة أعوام) أي وجاء في العام الخامس (قوله بأخذ الثلاث شياه) الاولى أن يقول بأخذ

أربع شياء (قوله وصدق) أي من غير عين متهم أو غير متهم في عام الكمال فإذا أخبر أنها كملت في العام الأول منها (والثاني صدق شب (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقابله ما لا شبهة فأنه ألحقها في الأعوام كلها بالكمال (قوله ولكنه يعمل) الأولى الغاء وقوله ولكنه الاستدراك بالنظر لقوله إلا أن ينقص (قوله على ما وجد فيه) أي في وقت الكمال أي لو كان الكمال ولو حذف في لكان أحسن (قوله إلا أن ينقص الخ) مثال ذلك كذا ثلاثين شاة أربعة أعوام فكل النصاب في تخلفه وصارت مثلاً أحدي وأربعين وأخبر أنها كملت في العام الثاني أخذ منه للعام الثاني والثالث وسقط الأول لعدم كماله والرابع لنقصه عن النصاب فهو تشبيه في اعتبار وقت الكمال (قوله وهو المرتضى) خلافاً لما ذكره الشيخ وتم ونص الشيخ أي الشيخ عبد الرحمن قوله كتخلفه الخ مشبهة في مطلق الاعتبار فإن هذه تعتبر في كل سنة ما فيها كما نقله الشارح وفي المشبه بها يعتبر ما بقي بعد النقص ١٤ (قوله تشبيه بما تضمنه) أي فيما تضمنه وقوله وهو الكمال هنا بخلاف ما تقدم فإن فيه كمالاً ونقصاً لقوله عمل على الزيد والنقص فالشبهة المتخلف عنه الساعي (١٦٥) لا ما تضمنه بل هو وجه شبه وقوله وبقوله الباء

عني من معطوف على قوله من العمل أو مما تضمنه قوله بتبدئة الخ وكوننا نبداً بالعام الأول من أعوام الكمال وقوله لأنه حيثئذ تشبيه بذكر كور أي في مذكر كور أي أن الجامع موجود وعلى كل حال فالشبهة المتخلف عنه الساعي (قوله بما تضمنه) أي فيما تضمنه لأن هذا وجه شبه وأما المشبهة فهو من تخلف الساعي عنه وهي كاملة ونقصت قال عجب تشبيه قد علم بما ذكرنا أن مفاد التقريرين في التشبيه واحد وان كان الثاني أحسن لأنه تشبيه بذكر كور في كلام المصنف وأفاد المصنف تصديقه في تعيين عام الكمال على التقريرين بقوله وصدق أي وصدق في عام الكمال أي في تعيينه (قوله على ما وجد) أي على زكاته كل عام من يوم كملت على ما وجد إلا أنه يزكي كل عام ما فيه (قوله لأنه حيثئذ تشبيه بذكر كور) أي بخلاف ما إذا جعل تشبيهاً في اعتبار وقت الكمال فإنه لم يتقدم وقت الكمال ذكر كذا قرر والمبادر

كتخلفه عن أقل فكل وصدق (ش) يعني أن الساعي إذا غاب مدة كسلاث سنين مثلاً عن أقل من نصاب كسلاثين غنماً ثم وجدها كملت بولادها أو بدل من نوعها نصاباً وصارت خمسين مثلاً فإن المعتبر وقت الكمال عند ابن القاسم ومالك ويسقط ما قبله ويركع من حين كملت ويصدق ربه في وقت الكمال ولكنه يعمل على ما وجد فيه إلا أن ينقص الأخذ بالنصاب أو الصفة فيعتبر هكذا فيفسد ما في ح وهو المرتضى ولو كملت بفائدة لم يجب إلا من حين الكمال اتفاقاً وبعبارة أخرى التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قيل أنه تشبيه بما تضمنه قوله والأعمال على الزيد والنقص الخ من العمل على ما وجد وهو الكمال هنا بقوله بتبدئة العام الأول من أعوام الكمال لكان أحسن لأنه حيثئذ تشبيه بذكر كور (ص) لأن نقصت هارباً (ش) هذا مخرج من قوله والنقص أي فإنه لا يعمل على النقص وإنما يعمل على ما قبله إلا في عام القدرة فعلى ما وجد ولا يصدق في النقص وهذا هو حكمة تأخير هذه عن قوله وصدق بل لو لم يبق شيء أخذت منه لأن الفارض من لز كانه فاذا هرب بها وهي ثلثمائة ثم بعد ثلاثة أعوام قدرنا عليه ووجدناها أربعين فيؤخذ منه على حكم ما هرب به في الأعوام الماضية وأما في عام القدرة عليه فيؤخذ منه على ما وجد وراعى هنا كون الأخذ ينقص النصاب أو الصفة بالنسبة للأعوام الماضية لا بالنسبة لعام الأطلاع لأنه يعمل فيه على ما وجد قبل إخراج ما وجب للأعوام الماضية فلما اطلعنا عليه في الفرض المذكور بعد خمس سنين فأننا أخذنا من الأعوام الماضية اثنتي عشرة شاة ونأخذنا من العام الخامس شاة وبما قررنا علم أن قوله بتبدئة العام الأول راجع لهذه أيضاً كما ذكره ح وأنه بالنسبة لما مضى الأعوام للأعوام الأطلاع (و تشبيه قولهم لا يصدق الهارب في النقص يريدون إذا لم تقم له بينة كما صرح به في النوادر وأيضاً فقد قال ابن عبد السلام هذان بين أن قدرنا عليه وأما أن جاء ثانياً أو قامت له بينة فينبغي أن لا يؤخذ منه الأعلى ما ادعاه من النقص واعترضه ابن عرفة في التائب ولم يعترضه فممن قامت له البينة فقال وفيها القدرة عليه كتوبته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لا أعرفه إلا في عقوبة شاهد الزور والزندق والمال أشد من العقوبة لسقوط الحد بالشبهة دونها انتهى

من كلام عجب أن خلاف الأحسن تقرير الشيخ عبد الرحمن وذلك لأنه تشبيه في مطلق الاعتبار وهو لم يتقدم له ذكر (قوله هارباً) لا يتمشى على العربية إلا يجعله حالاً سيئة أي هارباً راجعاً إليها لا سيئة يلزم عليه سذف الفاعل والفاعل لا يحذف إلا في مواضع وليس هذا منها ولو مشى على العربية لقال لأن نقصت ماشية الهارب (قوله هذا مخرج من قوله صدق ليفهم منه أنه ان قامت بينة عمل عليها بخلاف إخراجها من النقص كذا ذكره محشي تمت وحاصل مسألة الهارب أنه لا يعمل على النقص وإنما يعمل على ما هرب به في الأعوام الماضية وعام الحضور يعمل على ما فيه كان عام الحضور نصاباً أو أقل ويراعى تبدئة العام الأول (قوله ويراعى الخ) مثال ما إذا نقص الأخذ بالنصاب أن يهرب بها وهي مائتان وشاتان ثم قدر عليه في العام الخامس وهي أربعون فتؤخذ واحدة عن عام الأطلاع وثلاث عن أول عام من الأربع سنين قبله ثم عن كل سنة من الثلاث سنين شاتان لتنعيم الأخذ بالنصاب الثلاث شياء بالنسبة لما مضى مع تبدئة الأول (قوله عقوبة الخ) عقوبة شاهد الزور والتعزير بما يليق بحاله وعقوبة الزندق القتل وقوله والمال وهو الزكاة فيما نحن فيه وقوله لدر الحد أدراك الحد التعزير بالنسبة لشاهد الزور والقتل بالنسبة للزندق (قوله إلا في عقوبة الخ)

أي إن شاهد الزور إذا جاء تائباً لا يعاقب والزاني إذا جاء تائباً لا يقتل (قوله وهو) أي كلام الخطاب يفيد أنه إذا جاء الخ أي رجلاً (قوله كما يصدق في الزيادة) أي أي كما يصدق في الزيادة حذف انتظ أي (قوله على أحد القولين) هذا ظاهر في أن القولين الاثنين في التائب مع أنه سيأتي له أن التائب باتفاق يصدق (قوله وإن زادت له فلكل ما فيه يتبدل الخ) اعلم أن قوله يتبدل راجع للهارب لوجهيه من نقص وزيادة (قوله أحسن حالا) لأن الذي (١٦٦) يختلف عنه السعاة لا يتهم ومع هذا على الزيادة لماضي الأعوام فكان هذا بالاولى منه

ويعمل بالزيادة على ماضي الأعوام (قوله أولاً يصدق) أي ولا بد من إقامة بينة ويكتفي بالشاهد واليمين خلافاً لتطهير الزرقاني والابن على الكمال لماضي الأعوام إلا أن الفرار شب (قوله بلايين) وهذا القول رأي الأكثر اللخمي وهو أحسن فكان ينبغي للمصنف أن يقتصر عليه لقائل أن يقول لم يسأوا المصنفين المختلف عنه الساعي والفارفي ذكر الخلاف في التصديق بل جعل الأول لا يصدق حيث قال عمل على الزيد أي ولا يلتفت لقوله وحكي في الثاني قولين وكان ينبغي العكس اه وفرق بأن الهارب لما شهد عليه حال النقص فحذف عليه حال الزيد واستشكل البساطي الثاني قائلاً لا أدري كيف لا يصدق والفرص أنه لا يثبت ولم يعلم حاله في تلك الأعوام الامنه (قوله كما يفيد ابن عبد السلام) فيه أن ما تقدم يفيد أن الخلاف إذا جاء تائباً (قوله أو ذبح لم يقصد به الفرار) الصواب حله على ما إذا تلف بسماوي وقد تبع الشارح المصنف في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ورد ابن عرفة فقال وقول ابن عبد السلام على تصديقه

كلام ح وهو يفيد أنه إذا جاء تائباً لا يصدق في النقص وكلام ابن عبد السلام يفيد أنه يصدق في النقص كما يصدق في الزيادة على أحد القولين وقد ذكر الطنجي وت كلام ابن عبد السلام هذا في شرح قوله لأن نقصت هارباً كما فعل ح وكذا فعل في التوضيح ولم يذكره في شرح وإن زادت الخ وأعله لفهم التصديق في الزيادة حيث جاء تائباً بماطريق المساواة أو بطريق الأولى (ص) وإن زادت له فلكل ما فيه يتبدل العام الأول (ش) الضمير المحرور باللام عائد على الهارب بما شئته والمعنى إن الهارب إذا زادت ماشيته عن القدر الذي هرب به فإنه يركب لكل عام من الأعوام الماضية ما فيه فاذا هرب وشاؤه ستون ثلاث سنين ثم أفاد بعد ذلك ما تقي شاة ضمها اليها ثم أقام كذلك سنين مثلاً ثم وجده الساعي فإنه يأخذ عن كل عام زكاة ما كان فيه من قليل أو كثير ولا يأخذ زكاة ما أفاد آخر في العامين الآخرين لما مضى من السنين وهو قول مالك اللخمي وهو قول جميع أصحابنا المدنيين والمصريين إلا أشهب فإنه قال يؤخذ لماضي على ما وجد ولا يكون الهارب أحسن حالا ممن تخلف عنه السعاة قال سندوبسكي في رده اتفاق أهل الآفاق على خلافه وعلى المشهور فإن قامت له ينة بأن الزيادة إنما حصلت في هذا العام مثلاً فلا كلام أنه يعمل عليها وإن لم تقدم له ينة بذلك وادعى أن الزيادة حصلت في عام كذا فهل يصدق وهو قول ابن القاسم ومحنون اللخمي وهو أحسن لأن الزكاة لا تجب عليه إلا باقراره أو بيينة ثبتت عليه وليس نسقه بالذي يعضى عليه الدعاوى دون ينة أولاً يصدق وهو قول ابن الساجشون وتؤخذ منه زكاة سائر الأعوام على ما هي عليه الآن إلا أن العام الفرار فإنه يؤخذ على ما قرره فقط بخلاف واليه أشار بقوله (وهل يصدق قولان) ويعتبر بتبدل العام الأول على القولين كما يعتبر في مسألة ما إذا نقصت هارباً فإن نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر كما هو ظاهر كلامهم أن تصديقه على القول به بلايين ومحل القولين بتصديقه وعدم تصديقه حيث لم يجز تائباً ولا افتتفقان على تصديقه كما يفيد كلام ابن عبد السلام كما أشرنا إليه سابقاً (ض) وإن سأل فنقصت أو زادت فالوجودان لم يصدق أو يصدق ونقصت وفي الزيد ترد (ش) يعني أن الساعي إذا سأل رب الماشية عن عددها فآخبره عنها ثم تغيرت عما كانت عليه لنقص عوت أو ذبح لم يقصد به الفرار من الزكاة أو لزيادة ولادة أو فائدة ثم رجع الساعي فعده عليه الماشية فوجد هارباً قد تغيرت عما أخبره فإن كان الساعي لم يصدق رب الماشية بما أخبره أولاً فالاعتبار بما وجد وان صدقه وتغيرت إلى نقص فكذلك وإن تغيرت إلى زيادة ففي ذلك طريقان الأول أن الاعتبار ما صدقه عليه والثانية أن الاعتبار بما وجد وهو مراد المؤلف بالتردد ولعل منشأه هل تصديقه بعد حكم الحاكم أم لا والراجح منهما العمل بما وجد (فرع) لو عزل من ماشيته شيئاً للساعي فولدت لم يلزمه دفع أولادها قاله سند قال ولو عين له طعاماً تعين

نقص ما بذبح غير فاز كونه لا أعرفه اعتماداً كراين بشير نقصها بالموت انظر محشي تب فإنه سوى بينهما (قوله ولادة) ولا أي أو ابدال (قوله والثانية أن الاعتبار بما وجد) اعلم أن الطريقة الأولى ما ذكرها الشارح والثانية تحكي قولين أحدهما كالطريقة الأولى والثاني العمل على ما وجد فالشارح رحمه الله حذف شيئاً من الطريقة الثانية (قوله هل تصديقه الخ) فإن قلنا تصديقه بعد حكم الحاكم فيعتبر ما صدقه عليه ولا يعتبر ما وجد وان قلنا ليس حكم الحاكم فالعبرة بما وجد (قوله قاله سند) أي لأن الواجب عليه الأصل إلا الزائد ولأنه لا يلزم الساعي أخذ ما عزله للمالك بل له أخذ غيره أي ولا يلزم رب المال دفع ما عزله إنله أن يعطى بيله (قوله ولو عين له طعاماً) أي مما يجب عليه من الخمسة أو سقي ولا يقال لم تعين المشلي كالطعام دون المقوم كالشاة والقياس العكس لأننا نقول بخلاف ذلك

لزوم الوسط في المقوم لا بعينه ولزوم المعين في المثلي لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده هكذا في شرح غب ووجهه أن قوله حقه يدل على حقيقة شئ فاذا عين شئ من الطعام فكأنه لحقيقته انحصرت فيه (قوله فجازلن هي في يده) أي كما إذا كان عليه خمسة أرا د ب قعا من سلم فهي أهارل بهم فيجوز له أن يتصرف فيها ويعطيه بدلها وانظر ذلك فانه ينكد على قوله ولوعين طعاما تعين (قوله كتسلف) أي كتسلف متسلف ثم لا ينبغي أن تسلف الوديعة إذا كانت مقومة بحرم ويكره إذا كانت نقدا أو مثليا وهذا كله بدون إذن ربها والا فيجوز ولا توهم فيه وكأنه أراد بالخوار عدم الحرمة فيصدق بالكراهة ويحمل على ما إذا كانت الوديعة نقدا وتسلف بغير إذن وكان غير معدم (قوله وتسلف الوصي) انظره هل هو جائز أو مكروه (قوله وهم الذين يرون الخ) أي من النقض في التحكيم والتكفير بالذنب وانظر أي داع لذلك أي لخصوص هذا التفسير والظاهر أن المراد مطلق طائفة خارجة على الامام (قوله فانها تؤخذ منهم الخ) هذا من ثمرات العمل بحال الهارب (قوله وينبغي الخ) أي فتؤخذ منهم بتبذنه الاول (١٦٧) إلا أن ينقص الاخذ بالنصاب أو الصفة بالنسبة

للاعوام الماضية وأما عام القدرة فتؤخذ منهم على ما فيه ولو قال أي فيعاملون معاملة الهارب لكان أحسن (قوله إلا أن يزعموا الاداء) أي يدعوا الاداء (قوله إلا أن يخرجوا المنعها) أي فقط أو مع غيره (قوله أي بالطوائف) أي لا بمعنى الذوات الخارجات (قوله على معنى طائفة خارجة) أي لاذات الخارجة وكأن المانع من ذلك انه تعورف استعمال هذا الجمع في الطوائف (قوله وفي خمسة أوسق) جمع وسق يفتح الواو على الافصح مصدر بمعنى الجمع واصطلاحا مكيال معروف هو ستون صاعا وهو الذي أراد المصنف والصاع أربعة أمداد والمدمل اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين فالنصاب بالكيل ثلثمائة صاع وهي ألف مدموما تامة وقد رزق مختلف باختلاف الامكنة والازمنة (قوله ألف الخ) هذا بيان للنصاب بالوزن الشرعي وأما مقداره بالرطل

ولا يبيعه فان باعه ضمنه بمثله ولا يفسخ البيع لان الزكاة في حكم الديون فجازلن هي في يده التصرف فيها بشرط الضمان كتسلف الوديعة وتسلف الوصي من مال تحجوره (ص) وأخذ الخوارج بالماضي (ش) يعني ان الخوارج على المسلمين وهم الذين يزون ما رآه الخارجون على علي رضي الله عنه اذا امتنعوا من اعطاء الزكاة أو امانهم قدر عليهم فانها تؤخذ منهم في تلك الاعوام الماضية عن العين والحرق والمأشية وينبغي أن يعاملوا فيها معاملة من تخلف عنه الساعي لمعاملة الهارب ولهذا قال (الأن يزعموا الاداء) لما عليهم فيصدقوا ولو في عام القدرة قال أشهب لانهم متأولون بخلاف الهارب وقيد بعضهم تصديقهم بما إذا لم يكن خروجهم امتناعا من دفعها وإليه أشار بقوله (الأن يخرجوا المنعها) أي الزكاة فلا يصدقون في الدفع وتؤخذ منهم لاتهم حيث تدون ينبغي أن يعاملوا حيثئذ معاملة الهارب قوله الخوارج صفة لموصوف محذوف أي الطوائف الخوارج جمع خارجة على معنى طائفة خارجة (ص) وفي خمسة أوسق فأكثر وان بأرض خراجية ألف وستمائة رطل مائة ثمانية وعشرون درهما مكيال كل خسون وخساجية من مطلق الشعير (ش) هذا معطوف على قوله أول الباب يجب الزكاة في كذا وكذا أي والواجب في خمسة أوسق فأكثر لانه لا وقص في الحبوب كالعين العشر ان سقى بلا آلة ونصفه ان سقى بالآلة على ما يأتي وسواء كانت الارض خراجية أو غير خراجية كما نص عليه ابن شاس وغيره ونحوه في المدونة ومبلغ الخمسة الاوسق بالكيل المصري ستة أرا د ب وثلاث أرا د ب وربع أرا د ب بالقاهرة ومصر قال المؤلف حرر كذلك سنة سبع أو ثمان وأربعين وسبعمائة بعد معير على مد النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة شيخنا عبد الله المنوفي رحمه الله انتهى ولك أن تقول فوجد ستة أرا د ب ونصفا ونصف وبنه ومبلغها بالوزن ألف رطل وستمائة رطل وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكيال وكل درهم خسون وخساجية من الشعير المطلق أي ما يصدق عليه اسم الشعير من غير قيد بمن ولا ضمور وهو المتوسط وكان ينبغي أن يقول من متوسط الشعير والدينارا ثمان وسبعون حبة على المعتمد ولما كان الكيل لا ينضبط لانه يختلف باختلاف الازمنة والامكنة ضبط المؤلف النصاب بالوزن

المصري إلا أن فهو كما قال عجم ألف رطل وأربعة مائة رطل وخمسة وثمانون رطلا وجزم سند في الطراز أنها التقريب حتى لو نقصت اليسير وجبت الزكاة لان التبعص اليسير كالعدم والرطل يكسر الرء وفتحها قاله النووي وقوله ألف يحتمل كونه من فوعا على أنه خبر لبند محذوف ومجروا على أنه يدل من خمسة أوسق ومنصورا على انه معمول لعامل محذوف تقديره أعني على لغته أربعة الذين يفتقون في المنصوب على السكون ولا يقال هو ليس محل وقف لاننا نقول الاصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداع بها والوقف عليها اه وقوله مائة على حسب ما قبله من رفع فقط وقوله ثمانية حذف منه العاطف وهو جائز واعلم أن الدرهم المصري يزيد على الدرهم الشرعي بحبة خروب وبعشرها ونصف عشرها (قوله القاهرة ومصر) القاهرة هي الموضع الذي فيه الازهر وأرا د ب مصر العتيقة (قوله فوجد ستة أرا د ب ونصفا) والأرا د ب بكسر الهمزة مكيال لاهل مصر وقال عياض يفتحها وظاهر القاموس أن فيه لغة بالضم (قوله وكان ينبغي له) أي لان مطلق الشعير معناه مطلق شعير كبير أو صغير اضاهر أم لا على حد مطلق الماء المطلق

(قوله ان الكيل الآن) هذا تحرير عج فقد ذكر أنه حرر النصاب في أوائل سنة اثنتين وأربعين وألف بكيل مصر فوحده أربعة أراذب وروية وذلك لان المدة كما تقرر ملء اليد من المتوسطين اللتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وقد وجدت القدح المصري بأخذ مئلاهما ثلاث مرات كما حررت ذلك بأيدي جماعة ومن المعلوم أن النصاب ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب بالقدرح المصري أربع مائة قدح وهي أربعة أراذب وروية (قوله الحب) حب معروف بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة أيضا عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين والترمس وزان بنديق الواحدة ثمرة وقوله والكزبرة بضم الباء مفتوحها كل ذلك من المصباح والفلقل بضم الفاءين وقوله الحبة السوداء هي الكون الاسود (قوله الزيتون) أدخله في الحب قال ابن غازي كأنه أدرج فيه الزبيب بطريق المقايضة لا بطريق النص (١٦٨) وعن صريح بأن الزيتون يطلق عليه أنه حب ابن يونس في أول كتاب الجبوب (قوله السمسم)

بكسر السين (قوله وحب الفجل) بضم الفاء وقسوله أي الاحمر (٢) صفة للفجل أي احترارا من الفجل الابيض وهو ما يشير اليه آخر العبارة بقوله ولا في حب الفجل فان المراد به الابيض (قوله في التمر) بالثناة فوق وعليه لا يلتزم مع قوله مقدرا لجفاف الا بالارتكاب المجاز في قوله وتغر ولو حذف المصنف قوله وتغر واستغنى بشمول الحب له ماضره وكذا الواو ابدله بيلم لسلم من هذا وكلام المصنف يقتضي انه يقدر جفاف ما يحجب بالفعل وان لم يؤثر كل قبل جفافه ومثله يقال فيما ليس بالفعل وهو خلاف كلام أبي عمران ويجب بأنه يحمل ما قبل المبالغة على ما اذا أريد كل ما يحجب بالفعل أو يبيس بالفعل (قوله كقشر الخ) أي الا اليسير الذي لا يتفك عنه غالبا (قوله فيقال الخ) هذا فيما لم يكن شأنه أن يبيس أو يحجب بالفعل كرتب مصر وغنها أو يكون شأنه ذلك وأريد أكله قبل جفافه كرتب غير مصر وغنها

لأنه لا يختلف ولذا قيل ان الكيل الآن كبر عما كان في زمن سيدي عبد الله المنوفي فالنصاب الآن أربعة أراذب وروية فقط (ص) من حب وتغر فقط (ش) هذا صفة الخمسة الاوسق واعلم أن الز كانه يجب في عشرين نوعا فيدخل تحت قوله حب تسعة عشر القطاني السبعة الحب والقول واللوبياء والعدس والترمس والجلبان والبسيلة ويدخل أيضا القمح والشعير والسلت والعلس والارز والذرة والدخن والزبيب ويدخل أيضا الاربعه ذات الزيتون وهي الزيتون والجامح لانه أي السمسم وحب الفجل والقرطم فهذه تسعة عشر داخله في قوله من حب ويجب أيضا في التمر فهذه عشرين فلا يجب في التين على المعتمد ولا في قصب وبقول ولا في فاكهة كرمان ولا في حب الفجل ولا العصفور والكائن ولا في التوابل وهو الفلفل والكزبرة والانيسون والشمس والكون والحبة السوداء ونحو ذلك (ص) منق (ش) أي حال كون القدر المذكور منق من تينه وصوانه الذي لا يخرج به كقشر القول الاعلى وأما قشره الذي لا يزال به فانه يحجب كما يأتي في قوله وحسب قشر الارز والعلس وهو راجع لقوله من حب (ص) مقدرا لجفاف وان لم يحجب (ش) فيقال ما يتقص العنب والتمر والزيتون اذا جف وفي السلمانية لا يتظر الى الزيتون في وقت رفعه حتى يجف ويتناهي حال جفافه فان كان فيه خمسة أوسق بعد التجفيف ففيه الز كانه وهذا اذا كان عاداته أن يحجب كالجبوب وتغر وعنب وزيتون غير مصر بل وان لم يحجب كالثلاثة بمصر قال مالك فان كان رطب هذا النخل لا يكون تمر او لا هذا العنب زيبا فلخرج من ان لو كان فيه ممكننا فان صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه كان ثمن ذلك عشرين دينارا أو أقل ابن الموارز وليس له أن يخرج زيبا (ص) نصف عشره (ش) هذا مبتدأ خبره تقدم في قوله وفي خمسة أوسق أو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب نصف عشره وهو بيان القدر المخرج وصفته وذكر أنه نصف العشر بشرطه الا أني لكن يخرج من التمر والزبيب اللذين يجب ان الحب الذي لازيت لجنسه وأما الذي لجنسه زيت كالزيتون فيخرج من زيته ان كان في بلادله فيها زيت وان كان في بلاد لا زيت له فيها فيخرج من ثمنه وكذلك ما لا يحجب كرتب مصر وعنها والقول الذي يباع أخضر وذكر الضمير في قوله نصف عشره باعتبار ان الخمسة أوسق قدر أي وفي قدر المذكور نصف عشره

(ص)

وكقول وجص أخضرين وكشعير زمن مسغبة ونحوها فهو راجع لبعض

ما شمله قوله من حب وأما ما يبيس أو يحجب بالفعل ولم يؤثر كل قبل يبيسه وجفافه فانما يتركى بعد يبيسه وجفافه من غير تقدير والى هذا أشار صاحب السلمانية في قوله وفي السلمانية الخ (قوله ما يتقص العنب والتمر) لاشك أن التمر بالثناة الفوقية لا يعقل فيه جفاف الا باعتبار ما كان (قوله في وقت رفعه) أي قطعه (قوله وهذا اذا كان الخ) أي قوله مقدرا لجفاف عاداته أن يحجب أي وأكل قبل جفافه والا فلا تقدير بل يتظر له بعد يبيسه (قوله أن يحجب) من باب ضرب وعلم (قوله ان لو كان فيه ممكننا) أي ان لو كان الجفاف فيه ممكننا (قوله تقدم في قوله وفي خمسة أوسق) لوقال وهو خمسة أوسق لكان أحسن (قوله بيان القدر المخرج وصفته) فيه نظير بيان القدر المخرج فقط (قوله والحب الذي لازيت لجنسه) كالقمح والشعير وبقية أنواع الجبوب ما عدا نوات الزيتون (قوله فيخرج من زيته ان كان في بلادله فيها زيت) ولا يجرى الاخراج من حبه الا السمسم والقرطم فتجزئ من حبه وحب

الفعل الاجر ماعدا الزيتون كذا في خط بعض الشيوخ (قوله ان كان مما لازيت له) أي الذي هو المشبه به (قوله اخرج نصف عشر زيتيه) أي وهو قول المصنف كزيت ماله زيت والمضاف المحذوف هو لفظ ذاته فالجامع هو المشابهة في مطلق أخذ النصف وان كان المأخوذ في المشبه به نصف ذات الحب وفي المشبه نصف زيت هذا اذا عصره أو أكله ويتحري قدر ما يخرج منه ويخرج بحسبه فان لم يمكن نحر به سأل أهل المعرفة فان لم يمكن أخرج من قيمته وان باعه قبل ذلك لمن يعصره سأل المشتري عن قدر ما يخرج ان وثق به والا فاهل المعرفة فان اختلفوا أخذ بقول الاعرف والافق كل جزء على الظاهر فان تعذر ذلك زكى عنه وظاهر التثاني أنه لا يتحري وذ كر بعض شيوخ عجم أنه يعمل بنحر به بل قدمه على سؤال المشتري وحكم ما وهبه لثواب حكم ما باعه وأما حكم ما وهبه لغير الثواب فان وهبه لمن يأكله فالتظاهر أن حكمه حكم ما باعه لمن يعصره لكن اذا تعذر نحر به من كل وجه يخرج من قيمته بقى ما اذا باع الزيتون الذي له زيت لمن لا يعصره وفيه تردد عجم والتظاهر أنه مثل الذي يأكله لكن اذا تعذر التحري يخرج من ثمنه ^{وتقريبه} هذا اذا كان غير جملان فان باعه وهو جملان لمن يعصره فهل كذلك أو يجزئ اخراج زكاته من حبه ولو علم قدر ما فيه من زيت لانه يراد لغير الزيت من زراعته وأكله حبا فخنق أمره قولان وهل له في ذلك الاخراج عنه من ثمنه مع معرفة قدر ما يخرج منه من زيتيه من أهل المعرفة تردد عجم (قوله وثمن غير ذي الزيت) هذا اذا بيع وكذا قيمته ان لم يبيع أو ان المراد (١٦٩) بالثمن العوض فيشمل القيمة وهذا اذا بلغ حبه

خسة أو سقى بلغ ثمنه نصا بأولا ولا يجزئ الاخراج من حبه وقيمته تعتبر يوم طيبه أو ازهائه (قوله وثمن مالا يحيف) أي اذا بيع ونصف عشر قيمته ان أكله أخضر بلا بيع (قوله فلا يتوهم) أي جواز الاخراج أي بل يجزئ بغيره (قوله حيث يتعذر بيعه) أي حيث جرت العادة بعدم بيعه وكان الاولى التعبير به (قوله وان شاء أخرج يابسا من جنسه) أي جنس ما ذكر من الفول والجص وكان الاولى حذف قوله أو غلب لانه داخل في قوله مالا يحيف فهو لا يجزئ الاخراج من حبه الذي هو الزبيب وان كان يحيف فسيأتي أنه يتعين الاخراج

(ص) كزيت ماله زيت (ش) مشبه في نصف عشره لكن على حذف مضاف أي نصف عشر ذاته ان كان مما لازيت له فان كان مما له زيت أخرج نصف عشر زيتيه ولا يجزئ الاخراج من حبه ولا من ثمنه على المشهور ومذهب المدونة ومذهب الرسالة حيث قالت فان أخرج من ثمنه أجزأ ان شاء الله ضعيف (ص) وثمن غير ذي الزيت ومالا يحيف وقول أخضر (ش) هذا معطوف على زيت لاعلى الهاء من عشره لان التشبيه يمنع منه أي ونصف عشر ثمن غير ذي الزيت مما لنفسه زيت كزيتون مصر سواء بلغ الثمن عشر بن دينار أم لا قاله في المدونة ونصف عشر ثمن مالا يحيف كزبيب مصر وعنبها ولا يجزئ الاخراج من حبه أي بان يخرج ثمر أو زيبا وأما رطباً أو عنباً فلا يتوهم ونصف عشر ثمن قول أخضر أو حص أو غلب حيث يتعذر بيعه وبيع أخضر وان شاء أخرج يابسا من جنسه وظاهر كلام المؤلف أنه يتعين الاخراج من ثمنه كافي الذي قبله وليس بمراد بل المراد أن له أن يخرج من ثمنه ان شاء وان شاء أخرج عنه حبا يابسا كافي الغنية ومفهوم مالا يحيف أن ما يحيف لا يخرج من ثمنه وهو كذلك ويخرج من حبه سواء أكله أو باعه وهذا اذا باعه لمن يحفقه وأما ان باعه لمن لا يحفقه فانه يجوز أن يزكى من ثمنه كما يفيد كلام المواق وهو ذاتي قول أخضر لا يترك حتى يبيع وهو الذي يسقى بالسواقي فان كان كذلك فحكمه حكم ثمر النخل والغلب الذي يبيع كل منهما فيخرج عنه حبا ولا يخرج من ثمنه انظر (ز) فان قلت وجوب الزكاة في الفول

(٣٣ - خرشي ثانی) من يابسه ولو أكله أو باعه فان ترك المسقاوي حتى يبيع أخرج من حبه كذا في عب فان قلت ما الفرق بين الفول الأخضر الذي أشاره المصنف بقوله وقول أخضر وبين ما قبله في أنه يخرج في القول الأخضر دون ما قبله فيتعين الاخراج من ثمنه قلت أنه لما كان يمكن فيه البيع جاز له النظر إلى ما يشتريه من أكله أخضر بخلاف المستلثين قبله (قوله أن ما يحيف) أي كعنب أو بل الواحات (قوله وهذا اذا باعه لمن يحفقه) أي أو أريد أكله بعد التحفيف (قوله وأما اذا باعه لمن لا يحفقه) أي أو أريد أكله قبل التحفيف فيه تطر بل يتعين الاخراج منه ولا يصح من ثمنه فقد قال محشي تن مانصه ابن رشد قال مالك في القول والجص يبيعه أخضر ان شاء أخرج من ثمنه ولم يقل ذلك في النخل والكرم لان ثمر النخل والكرم انما يشتريه المشتري ليبسه فهو ينقص في ثمنه لذلك والجص والفول لا يشتري كذلك فلا تنقص في الثمن فاذا أعطى من الثمن لم ينقص المساكين اه وهذا الذي قاله ابن رشد باعتبار الغالب فلا يؤخذ منه أن الكرم والنخل اذا اشترى ثمرهما مالا لتبيس حكمهما كذلك خلافا للمواق وتبعه الاجهوري وزاد الفريكي وهو غير ظاهر بل يتعين فيما ذكر الاخراج من الحب على المشهور (قوله وهذا في قول أخضر الخ) أي قول المصنف وقول أخضر (قوله فان كان كذلك) أي شأنه أن يترك حتى يبيع وظاهره ولو أكله أخضر أو بيع للا كل فيخرج عنه حبا ولو أكل أو بيع أخضر وتقدم أن المسقاوي اذا ترك حتى يبيع يخرج من حبه (قوله ولا يخرج من ثمنه) غير أنه تقدم أنه ذكر في الذي شأنه أن يحيف وباعه لمن لا يحفقه يجوز الاخراج من الثمن والتظاهر أن الحكم واحد ثم ان بعض الاشياح ذكر أن النصوص في الذي شأنه أن يترك حتى يبيع أنه يجوز الاخراج حبا وثمرها كما

أنه جار في الذي شأنه عدم اليبس كالقول المسقاوي أي إذا كـه أخضر ثم وجدت في نص ابن رشد ما يقويه (قوله والافالعشر) لقلة المونة وما يجب فيه العشر ما يزرع من (١٧٠) الذرة ويوضع عليه عند زرع قليل ماء (قوله السقي) جمعه سبوح وهو الماء الجاري

الاخضر والحبس الاخضر والقريل يكخالف قوله والوجوب باقرا الحب قلت لان سلم أنه مخالف لانه حصل في كل الافراك والليل على أن الافراك يكون قبل اليبس قول المؤلف في باب تناول البناء والشجر ومضى بيع حب أفرك قبل يديه بقبضه فان قلت الراجح أن الوجوب يبيس الحب لا بالافراك قلت هذا مبني على القول بأن الوجوب باقرا الحب (ص) ان سقي بالة (ش) هذا شرط في قوله نصف عشره أي ونصف العشر واجب في كل ما ذكر ان سقي بالة كالدواليب والايدي ويدخل في الالة النقاالت من البحر (ص) والافالعشر ولو اشترى السقي أو أنفق عليه (ش) يعني أن الواجب فيما لم يسقي بالة العشر كاملا ولو اشترى السقي عن نزل بأرضه أو أجراه إلى أرضه بنفقة لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون العشر (ص) وان سقي بهما فعلى حكميهما (ش) معناه اذا تساوى أي تساوى مدة السقي بالة مع مدة السقي بغيرها أو تساوى عدد السقي بهما على ما ينسبه والمسقي بهما شيء واحد وما قارب التساوى وهو ما دون الثلثين له حكم التساوى وجعلنا كلامه على ما اذا لم يكن أحدهما أكثر بدليل قوله وهل يغلب الخ والمراد بكونه على حكميهما أن يقسم الحث نصفين فيؤخذ من أحدهما النصفين العشر على حكم سقيه بالسقي ومن النصف الآخر نصف العشر (ص) وهل يغلب الا أكثر خلاف (ش) أي وهل يغلب الا أكثر عند اجتماعهما فيخرج من الجميع وشهره في الجواهر أو لا يغلب الا أكثر ويعطى كل على حكمه وشهره في الارشاد خلاف وهل المراد بالة أكثر الا أكثر مدة ولو كان السقي فيها كالسقي في الأقل أو دون أو أكثر أو لا أكثر سقيا وان قلت مدة كالأكثر كانت مدة السقي ستة أشهر منها شهران بالسقي وأربعة بالة لكن سقيه بالسقي مرتان وسقيه بالة مرة فانه يكون كله كما يسقي بالسقي دائما والاول ظاهر كلام المواق ترجحه ودرج عليه بعض الشراح وعزاه لابن عرفة والثاني قول الباجي وظاهر كلام (ز) ترجحه وعلم مما قررنا أن الموضوع أن المسقي بالة والسقي زرع واحد سقي كله مدة بالسقي ومدة بالة وعدد سقيه بأحدهما أو مدة سقيه بأحدهما الثلث فأقل (ص) وتضم القطاني (ش) يعني أن القطاني يضم في الزكاة بعضها البعض فاذا اجتمع من جميعها خمسة أو سق زكاهما على أنها جنس واحد في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيع فانها فيه أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا بيد كما يأتي والقطاني كل ما له غلاف كالقول والحبس واللوية والبسيلة والجبلان وحب الفجل والعفس والجلبان (ص) كقمع وشعير وسلت (ش) تشبيه في الضم أي فنضم كأنضم القطاني فنرفع من جميعها خمسة أو سق فليزك ويخرج من كل صنف بقدره والسلت حب بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة بشعير النبي عليه السلام (ص) وان يبلدان ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر (ش) يعني أن هذه الاشياء يضم بعضها إلى بعض سواء كانت من روعة في بلد واحد أم يبلدان بشرط أن يزرع الثاني قبل حصاد الاول لان الحصد في الحبوب كالحول سواء كان في فصل أو فصلين وهذا الشرط أطلق الضم أي حيث قلنا بالضم كان يبلدا أو أكثر خلافا لت حيث خصه بما يزرع يبلدان والضمير في أحدهما المضمومين المفهومين من قوله وتضم القطاني لانه يقتضي مضموما ومضموما إليه أو الطرفين المفهومين من قوله لهما أي الطرفين وانما قال أحدهما

على وجه الارض (قوله وهل يغلب الاكثر) المراد بالة أكثر الثلثان فما فوقهما وهو الظاهر وقوله والاول ظاهر كلام المواق أي فيكون ذلك القول هو المعتمد فيقال بالنظر للمقابل يخرج ثلثا الزرع فيخرج نصف عشره ويخرج ثلث الزرع ويخرج عشره وأما على القول الثاني فيخرج ثلثا الزرع فيخرج عشره والثلث الآخر نصف عشره (قوله وظاهر كلام ز ترجحه) فيه ان زانما قال ظاهرا لا أكثر في السقي وحينئذ فلا يعتبر مدة كل من الزرع والتمر (قوله وتضم القطاني) أي ويخرج من كل بحسبه وان لم يكن في كل واحد نصاب وليس معنى تضم تخط وكذا قوله فيضم الوسط لهما بل المعنى تضم في الحساب ليكمل النصاب فعلى هذا لو كان في كل نصاب فلا حاجة إلى الضم ويجزى اخراج الاعلى أو المساوى عن الأدنى أو المساوى لا الأدنى عن الاعلى قاله ح وظاهر القطاني وغيرها لكن في المقدمات ما يفيد تخصيص الاعلى والأدنى بالنصف الواحد لا فتح عن عدس والظاهر أن الأدنى والاعلى والمساوى يعتبر جماعدا أهل محل الاخراج (قوله ويسبى بالباء وبلونهما من الجن العامة كما في شرح شب (قوله والجبلان) المناسب الترمين وقوله وحب الفجل أي الاجسر والصواب اسقاطه لانه من ذوى الزبوت (قوله والجلبان) يضم الجيم

وسكون اللام كما في التنبيه (قوله قبل حصاد الآخر) أي ليجمعهما في الحول وهو شرط في الضم وقوله لان الحصد في الحبوب حتى كالحول أي كتمام الحول من غير الحبوب فان زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجمعهما في الحول فلا يضم أحدهما الآخر (قوله حيث خصه يبلدان) ففاده أنه اذا كان في بلدة واحدة لا يشترط أن يزرع أحدهما قبل حصاد الآخر مع أنه يشترط قطعاً (قوله أو الطرفين الخ)

فيه تظر اذ يلزم عليه فساد يعلم بالتأمل (قوله أن يجامعه) أي في الحول بأن يزرع الثاني (١٧١) قبل حصاد الاول والثالث قبل حصاد

الثاني (قوله ولو بالقرب) أي بأن
أفرك خلافا للخمى القائل بأنه
لا يكفي أن يكون زرع أحدهما قبل
حصاد الآخر بالقرب بل لابد أن
يكون ذلك بعيد (قوله قال بهض
ينبغي الخ) عليه حمل القول
الاول أي قوله الى حصاد الثاني
أي استحقاق حصاده والحصاد
بفتح الحاء وكسر هاء فرجع القولان
الى قول واحد (قوله الاجتماع في
الارض) أي ليجتمع في الملك
والحول (قوله ان كان فيه مع كل
منهما نصاب) أي لاجتماعهما في
الملك (قوله ان بقي حب السابق
لحصول لاحق) أي بأن يبقى الاول
لثاني والثاني لثالث والتاثير ان
مثله لو بقي حب الاول لثالث (قوله
فالحول لثاني) أي لانه المضموم
اليه والحاصل أن الحول للمضموم
اليه مطلقا لانه صار باعتبار كونه
مضموما اليه الاصل وقوله مع كل
منهما أو مع الاول هـ هذا لا يظهر
(قوله لانها أجناس على المشهور
الخ) والحاصل أن المشهور وانها
لا تظم لما تقدم ولا يظم بعضها
لبعض وحكي ابن الفا كهاني قولا
بضمهما لما تقدم من القمح وما
بعده وقال ابن حبيب يظم العلس
فقط لما تقدم وقيل انها تظم بعضها
لبعض ان قلنا انها صنف واحد
(قوله اذ معناه كضم) هذا ينافي
مقتضى قوله أو لا يعني ان هـ هذه
الاربعة الخ (قوله الا أن يقال انه
لما فاته الخ) لا يخفى ان هـ هذا يدل
على ان الكاف داخله على المشبه
لقصد افادة الحكم مع أنه لا يصح

حتى يفيد أنه لابد في الضم أن يجامعه ولو قال أحدهما بالافراد لم يقدر هذا المعنى بل لو قال كذلك
لا فاد أن الثلاثة المضمومة يكفي في ضمها ان يزرع واحد منها قبل حصاد الآخر وقوله قبل
حصاد الآخر أي ولو بالقرب وكلام اللخمى ضعيف ثم انه لابد ان يبقى من حب الاول الى
حصاد الثاني ما يكمل به النصاب على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في الفائدتين انهما
يزكيان اذا جمعهما الملك وكل الحول قال بعض ينبغي أن يعتبر بقاع حب الاول الى وجوب
الزكاة في الثاني فقط لا الى حصاده بالفعل (ص) فيضم الوسط لهما (ش) أي فبسبب اشتراط
الاجتماع في الارض لو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانيا قبل حصاد الاول وثالثها بعده وقبل
حصاد الثاني يضم الوسط لهما أي للطرفين على سبيل البدلية اذا كان فيه مع كل منهما نصاب
مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما وسقان فزكي الجميع ان بقي حب السابق لحصول لاحق
فان لم يكن في الوسط مع كلا الطرفين على البدلية نصاب وفيه معهما على المعية نصاب فقال
اللخمى وابن رشد لازكاة في الجميع واليه أشار بقوله (لا أول لثالث) مثل أن يكون في كل
وسقان فلو كمل النصاب من الوسط مع أحدهما وهو مع الآخر فاصرمثل أن يكون في الوسط
ثلاثة وفي الاول اثنان والثالث واحد أو بالعكس فنص اللخمى لازكاة على القاصر وظاهر
ابن بشير ونص ابن الحاجب كخليط الخليط والذي استظهره ابن عرفة ان كل النصاب من
الاول والوسط زكي الثالث معهما وان كمل من الثالث والوسط زكاهما دون الاول قال بعض
ولعل الفرق انه اذا كمل من الاول والثاني فالاول مضموم لثاني فالحول لثاني وهو خليط
الثالث واذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني لثالث فالحول لثالث ولا خلطة للاول
به وهو فرق جيد ويمكن أن يحتمل قول المؤلف فيضم الوسط لهما على ما اذا كمل النصاب من
الوسط مع كل منهما أو مع الاول وقوله لا أول لثالث على ما اذا لم يكمل مع واحد منهما أو كمل
من الوسط والثالث فيدخل فيه ما فاته ابن عرفة في هذا الباب (ص) لا لعكس ودخن وذرة
وأرز وهي أجناس (ش) يعني ان هذه الاربعة لا تظم لما سبق من القمح وما بعده وبعضها
لا يظم الى بعض لانها أجناس على المشهور وتباعد منافعتها فقوله لا لعكس الخ معطوف على
معنى قوله كضم الخ اذ معناه كضم قحاشعير لا لعكس الخ وانما شبهه على ذلك لانه لما كان يقرب
من خلقة البرر بما يتوهم انه كالتباعد يظم للقمح كما قيل به فتفي ذلك وأما عدم ضمه للقطاني
فغير متوهم (ص) والسهم ويزر الفجل والقرطم كالزيتون (ش) كان الاول أن يقول
والسهم ويزر الفجل والقرطم أجناس ويسقط الزيتون أي فلا يظم واحد منها للآخر لان
هذا بحث الضم لا الانحراج لانه سبق في قوله كزيت ماله زيت اللهم الا أن يقال انه لما فاته
النص على الزيتون بالصراحة فيما سبق نص عليه هنا أي انه يجب تحجب فيه الزكاة وان كان
الحكم وهو الانحراج ليس مراداهنا والخ تقرير آخر يدفع الاعتراض به ولقطه وليس فيه
تكرار مع ما تقدم لان قوله من حب بيان لما فيه الزكاة من الحبوب ودخل تحته الزيتون
كما مر وقوله كزيت ماله زيت بين فيه صفة الخرج فقط وهنالك على حكم الذي له زيت غير
الزيتون فقال ان السهم ويزر الفجل يعني الاحمر والقرطم حكمها كالزيتون لا لكان فانه
لا زكاة فيه وكلام الشارح بهرام خصوصاً في الشرح الصغير قريب من هذا الكلام والمعنى
ان هذه الاشياء تكون كالزيتون في انه اذا بلغ حب كل واحد خمسة أوسق أخرج من زيته
العشر أو نصفه قل الزيت أو كثر ولا يريده كالأجناس الواحد فتضم انتهى المراد منه (ص)

ذلك الا اذا كان المصنف نعم الحكم فيما تقدم والمصنف لم يتم الحكم بل المتبادر منه أن الزيتون مشبه به وان حكمه معلوم وحكم غيره من
أجله (قوله حكمها كالزيتون) أي في وجوب الزكاة (أقول) في ذلك نبى وذلك انها كلها دخلت تحت قوله من حب

(قوله على المشهور) راجع المكان وما بعده من السلجم والجوز كما يعلم بالاطلاع على أقوال أهل المذهب والسلجم عصر والجوز بخراسان (قوله وحسب قشر الارز والعلس) أي اللذان يخزنان به فليس تكرار مع قوله منقح لان ذلك منقح من تنسعه وصوانه الذي لا يختزن به (قوله وله ان يخرج الخ) أي وان كان دون نصاب اذا كان بقشره نصابا (قوله وما تصدق به) أي أو أهـ داء أو وهبه لاحد وقوله بعد طيبه أي وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسب فيسقط عنه زكاته (قوله المعطوف محذوف) أي معطوف على قشر لان المعطوفات بالواو تكون على الاول وقوله وقتا منصوب بنزع الخافض لا يظهر لان ما استأجر به هو نفس القوت الا أن تجعل الخافض بمعنى بابه التصوير فلا يظهر جهله حاله على انه

(١٧٣)

لا المكان (ش) أي ان بزر المكان لاز كافيته ولا في زيته وليس واحد منهما بطعام ولا في زيت السلجم والجوز على المشهور (ص) وحسب قشر الارز والعلس (ش) أي حسب ليكمل النصاب فاذا كان الارز مثلاً أربعة أوسق وبقشره خمسة كانت الزكاة واجبة فيه فيخرج منه العشر أو نصفه بعد قشره أو عشرة أو نصفه بقشره ولا يتعين الاخراج منه من غير قشره كما قاله بعض شيوخ ز (ص) وما تصدق به (ش) أي ان ما تصدق به بعد طيبه ولم ينوبه الزكاة يحسب ويخرج عنه (ص) واستأجر قنا (ش) المعطوف محذوف أي وما استأجر واستأجر صفته أو صلته والمعطوف عليه قشر وقتا منصوب بنزع الخافض أي بقوت أو حال ولو أسقطه كان أخصر وأحسن أي قنا أو أنما أو أو كلاً ويحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لقط اللقاط الذي تركه به على أن لا يعود اليه وهو حلال لمن أخذه قاله أبو الحسن (ص) لا كل دابة في درسها (ش) يعني ان ماتا كله الدواب في حال دراسها فلا يحسب لمشقة التخرز منه فنزل منزلة الاقوات السماوية وأكل الوحوش والطيور وأما ماتا كله الدواب في حال استراحتهما فانه يحسب ليزكي عنه وأكل بضم الهمزة يعني المأكول (ص) والوجوب بافراك الحب وطيب الثمر (ش) أل في الوجوب عوض عن المضاف اليه وأصله وجوب الزكاة كائن بافراك الحب والمراد بالاقرار أن يبلغ حد يستغنى معه عن السقي وذهاب الرطوبة وعدم النقص وذلك انما يكون ببسسه والمراد بطيب الثمر بلوغه الحد الذي يحل بيعه فيه وقد ذكره المؤلف في بابه بقوله وهو الزهوالخ فالمراد بالاقرار ليس بقوله والوجوب بافراك الحب الخ فائدة ثان فائدة سبقت وهي قوله وحسب قشر الارز والعلس كما تقدم التنبيه على ذلك وفائدة ثالثة وهي قوله (ص) فلا شيء على وارث قبلهما لم يصره نصاب (ش) الضمير في قبلهما عائداً على افراك الحب وطيب الثمر والمعنى ان الانسان اذا مات قبل الافراك والطيب المذكورين فلا زكاة على وارثه اذا لم يصره في حصته نصاب ولو كان المتروك أكثر من نصاب لان الموت كان قبل الوجوب أما لو مات بعد افراك الحب وطيب الثمر لوجب الزكاة في المتروك ولو لم ينب كل وارث نصاب اذا كان في المتروك نصاب وفي قوله على وارث إشارة الى أنه حصل للوارث أموال مات قبلهما وقد اغترق ذمته دين فليس الحسب كذاً وهو كذلك فيزكي على ملك الميت لانه باق على ملكه لا ميراث للوارث فيه لكون الدين مقدماً وقوله على وارث خبر لا وقوله قبلهما متعلق بوارث وقوله لم يصره نصاب صفة لوارث ولو قال

القاط الذي يلقط السنبل من الارض لنفسه مما لا يتساع فيه لغيره يحسب ويخرج منه لانه من جملة أجرة الحصاد الذي يحصل بالكراء فهي اجارة يجره مجهول فهي فاسدة فيها أجرة المثل لان رب الزرع ما تساع الصبي في ذلك اللقط الا لكون وليه يحصل عنده بخلاف ما تركه به فلا يحسب الا ترى أنه لو أباح زرع عه كله للفقراء من غير استئجار فعليه لم يطالب بزكاته هذا هو المتن في تقريره كما يفيد اللقائي فاذا رأيت خلاف ذلك لا تعول عليه (قوله لا كل دابة في درسها) بضم الهمزة نسبة شيخنا عبد الله للشارح ولا يلزم بتكليفها لانه يضر بها (فرع) قال البرزلي لاز كافيته يعطيه للشرطة وخدمة السلطان وهو بمنزلة الخائجة (قوله وذهب) معطوف على قوله أن يبلغ (قوله وذلك انما يكون ببسسه) أي فقول المصنف والوجوب بافراك الحب أي بتناهيه وبعد ما اعتمد ان المراد بالاقرار حقيقة انظر محشي نت (قوله وهي قوله وحسب قشر الخ) أي لانه اذا كان الوجوب

منوطاً بالاقرار وقشره متعلق به في حالة الافراك الذي هو سبب الوجوب منوطاً بالحب وما كان سائرته كوارث في قشره وفيه ان ذلك موجود في قشره الذي لا يختزن به (قوله اذا لم يصره في حصته نصاب) أي الا أن يكون عنده زرع فيضمه له ويرزى (قوله لان الموت الخ) لان الشر كذا في الزرع أو غيره لاز كافيته على من لم يبلغ حصته نصاباً (قوله لوجب الزكاة في المتروك) أو صيهاً أم لا فان كان المجموع أقل من نصاب فلا زكاة على الوارث فيما ينوبه الا اذا كان عنده من الزرع أو الثمر ما يكمل به النصاب وانظر لولاختلف زمن طيب زرع الوارث والموروث هل يضمن أو ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر أو قرب زمن طيبهما أولاً حرره نقلاً (قوله الى أنه حصل للوارث) أي ما ذكر من الحب والتمر (قوله حصل للوارث) أي ورثته وانتقل للملكة بمجرد موت الموروث على أحد الطريقتين أو بعد تجهيزه وذلك فيما لا يمكن عليه دين

(قوله وكذا اذا اعتق العبد الخ) تشبيه باعتبار مفهوم قوله لم يصرفه نصاب أي فاذا صار في حصته نصاب فيزكى أي ومثل ذلك ما اذا اعتق العبد الخ ولو قال لشموله كذا وكذا كان أحسن (قوله أو وهب الزرع) لمعين وأما اذا كانت الهبة أو الصدقة لغير معين فزكى على ملك ربه على ما يأتي في الوصية (قوله أو تصدق به على معين) أي قبلها فالزكاة على الموصي له المعين (قوله أو استحق النصف الخ) أي والحال أن الزوج كان أصدق زوجته حائطا أو زرعاً ثم طلقها قبل الدخول وأخذ الزوج نصفه قبل طيب الزرع فإنه يزكى إذا بلغ نصابا (قوله فتجب الزكاة) أي في جميع ذلك ان كان فيه نصاب (قوله لم يتغير الحكم عما كان عليه) فلا كان عبداً أو كافراً فاعتق أو أسلم فلا زكاة عليه ما وفي الهبة والصدقة الزكاة على الواهب والمتصدق وفي صورة الاتزاع لازكاة على السيد وقس على ذلك مثلاً العبد كان قبل عتقه لازكاة عليه بعد الطيب فكذا بعد عتقه والكافر بعد الطيب لازكاة عليه وكذا اذا أسلم بعد الطيب والمراد لازكاة عليه مع الصحة فلا يخالف ما تقرر من أن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة والواهب كان يجب عليه الزكاة بعد الطيب اذا لم يهرب وكذا اذا وهب بعد ما يجب عليه الزكاة وقس له (قوله والزرع كذا على البائع) دل كلام المصنف صريحاً على أنه لا يجب إخراج زكاة الزرع في عينه ونص عليه ابن جماعة أيضاً ويجوز اشتراطها على المشتري ان كان (٧٣) ثقة لا يهتم في إخراجها (قوله اذا باع زرعه بعد افراكه) أي ويبيعه لانه وقت

حل بيعه أو بعد الافراكه وقبل البيع ولم يشترط حتى قبضه المشتري فإنه يشترط والزرع كذا على البائع وأما لو بيع بعد الافراكه وقبل البيع ولم يقبضه المشتري فإن البيع يفسخ (قوله ويكون المشتري مأموماً) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قيل كيف يخاطب بزكاة ما لم يعلم قدره (قوله يتحصر ذلك) زاد عجم وينبغي أن يتحصر هنا ما سبق فيما يبيع من ذي الزيت من تحرى البائع ثم سؤال المشتري ان وثق به ثم سؤال أهل المعرفة والا أخرج الزكاة من الثمن وقال في له ويخرج البائع من نوع المبيع عنه ولو قد عا عن جديد ولا يعطى شعيراً عن كقمح (قوله الآن عدم) يقال أعدم وعدم مجردا

كوارث كان أحسن ويصير المعنى فلا شيء على كوارث الخ لشموله لما اذا اعتق العبد قبلهما أو أسلم الكافر أو وهب الزرع أو بعضه أو تصدق به على معين أو استحق النصف كافي الطلاق أو اتزاع السيد مال عبده فتجب الزكاة واذا وقع شيء من ذلك بعد ما لم يتغير الحكم عما كان عليه (ص) والزرع كذا على البائع بعدهما (ش) يعني أنه اذا باع زرعه بعد افراكه أو شجره بعد طيبه فإن الزكاة في ذلك على البائع لتعديده لانه باعه بعد تعلق الزكاة فيه والفقر اعترفاً بكونه في ذلك بالعرض أو نصفه فهو كبيع الفضولي وسواء باع الزرع قائماً أو لاجزأاً ولا يكون المشتري مأموماً في قدر ما يوجد في الزرع فان لم يكن مأموماً فاعلى البائع أن يتحصر قدر ذلك ويزيد عليه ليسلم من الخطأ فان باع ذلك من نصرائي فإن البائع يتحصر ذلك حتى يعلم ما خرج منه ويزكيه من عنده (ص) الآن عدم فعلى المشتري (ش) يعني أن ما تقدم من أن الزكاة تؤخذ من البائع محله اذا لم يكن معدماً والافعل المشتري على مذهب ابن القاسم في المدونة ان وجد عنده ذلك الطعام بعينه ويرجع على البائع بما يتوب ذلك من الثمن ابن رشد ويرجع بما يتوبه أيضاً من النفقة التي أنفقها في عمله انتهت أي لان السقي والعلاج على البائع فيرجع المشتري بما يخص ذلك من الثمن أي فان لم يوجد عند ذلك الطعام بعينه اتبع به البائع ان أيسر يوماً وترديد تت فاسد وبعبارة أخرى قوله فعلى المشتري أي ان كان المبيع باقياً بعينه عند المشتري أو أتلفه المشتري وأما ان تلف بأمر سماوي فإن الزكاة لا تؤخذ من المشتري قاله أبو الحسن وكذا لو أتلفه أجنبي وما في تت مما يخالف ذلك لا يعول عليه (ص) والنفقة على الموصي له المعين بجزء لا يساكن أو بكيال فعلى الميت (ش) يعني ان من أوصى لشخص معين بجزء معين من ثمره أو زرعه كالربع ونحوه يريد قبل طيبه فان نفقة القدر الذي وقعت الوصية به من سقي

ومن يدا فيفتح أول مضارع المجرد ويضم في المزيد ومعناه فيهما افتقر والمجرد معنى آخر لا تصح ارادته هنا وهو الفسق فأد ذلك الصحاح (قوله على المشهور الخ ٢) مقابلة لابن القاسم لا شيء على المشتري يجوز بيعه مخنون هو عندي صواب (قوله أي لان السقي والعلاج) أي فيما اذا كان بعد الطيب يحتاج لسقي قوله فان لم يوجد ذلك الطعام بعينه) ظاهره ولو أكله المشتري فيكون مخالفاً للتقرير الثاني (قوله وترديد تت فاسد) حاصل ترديده أنه يقول هل اذا عدم تسقط عن المشتري أو لا وحاصل الرد اذا عدم ذلك الطعام بعينه تسقط عن المشتري قطعاً وتؤخذ من البائع وأما ان تلفت بأمر سماوي فإن الزكاة لا تؤخذ من المشتري ظاهره وتؤخذ من البائع أي اذا تلفت بعد ما خازنه وقوله وكذا لو أتلفه أجنبي والظاهر أن الرجوع يكون من البائع على الأجنبي (قوله فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري) أي وتؤخذ من البائع بعد بصره (قوله وكذا لو أتلفه أجنبي) أي لا تؤخذ من المشتري (قوله وما في تت الخ) تقدم حاصل ما في تت (قوله أو بكيال الخ) أي لان ذكر الكيل قرينة على القيام بالثبوت من ماله وتسليمه للموصي له من غير نقص (قوله قبل طيبه) في عجم خلافه ونصه ولا فرق بين كون الوصية في الصور كلها قبل الطيب وقدمات الموصي قبله أو بعده وبين كونها بعد الطيب كما يفيد التوجيه المذكور في المسائل كلها وصريح بعض شيوخنا اه ٢ قول المحشى قوله على المشهور ليس ذلك في نسخ الشرح التي بأيديشا

(قوله أي بمقدارها وقد تقدم ذلك) تقدم له في ذلك فقال مانصه قال فيها ومن مات وقد أوصى بركة زرعه الأخضر قبل طيبه أو بتمر حائطه قبل طيبه فهو وصية من الثلث غير مبدأة ولا تسقط هذه الوصية عن الورثة زكاة ما بقي لهم لانه كرجل استثنى عشر زرعه لنفسه وما بقي فالورثة فان كان في حظ كل وارث وحده ما تجب فيه الزكاة زكى عليه والا فلا وان كان في العشر الذي أوصى بها المساكين خمسة أو سقفاً أكثر زكاة المصدق وان لم يقع لكل مسكين الامداد ليسوا بأعيانهم وهم كالك واحد ولا ترجع المساكين على الورثة بما أخذ منهم المصدق وان حمل ذلك الثلث لانه كشيء بعينه أوصى لهم به فاستحق هو أو بعضه اهـ وهذه المسئلة يلغز بها لان المال قد زكى مرتين وزكى بعضه مرة ثالثة اهـ (قوله كانت الوصية بجزء الخ) المناسب أن يقصره على ما اذا كان يجوز والالزم التكرار (قوله وسكت المصنف عن الزكاة على من) وكان الاولى بالباب ذكرها وهي فان كانت الوصية بعد الطيب أو قبله وتأخر مونه بعده فتكون من رأس مال الميت مطلقاً بجزء أو بكيل لمعين أو لغيره وان كانت الوصية قبل الطيب ومات قبله ففي ماله أيضاً بكيل لمساكين أو لمعينين فان كانت بجزء كربع لمعين زكاهما المعين ان كان نصاً باولو بانضمامه لماله ولمساكين زكى على ذمتهم نصاً باولو لا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة وقوله وان كانت قبله ففي ماله غير مشكل مع ما مر من أنه لازم كاه عليه بموته قبل الوجوب لان ما مر لم يتعلق به وصية (قوله وانما يخرج من التمر والعنب) قال في (١٧٤) لـ وجد عندى مانصه لاشك أن المناسب للعنب الرطب والتمر الزبيب

وكأنه أراد ما يصير غرا لانه بعد
صير ورته لا يتخرص لانه يقطع
وينتفع به ففي تخريصه الآن انتقال
من معلوم لجهول وقد ينفع ضبطه
بالمثناة فوق بل يضبط بالمثناة
ويكون من اطلاق العام واردة
الخاص وهو غرا النخل اذا كان رطبا
اه ثم نقول أراد التمر الذي لوبقى
تتمر بالفعل والعنب الذي تربب
بالفعل أن لوبقى فخرج بل مصر
وعنيها فانه لا بد من تخريصهما
ولولم تكن له حاجة أكل ونحوه
لتوقفت زكتهما على تخريصهما
مع حل بيعهما وورده محشيت
بأن قال هذا غير صحيح اذا لوبقى
منه تقدير بحفافهما و الفرق بين تقدير
الحفاف والتخرص لوصف الزيتون

وعلاج يلزمه لانه بمجرد الايصاء والموت يستحقه وله فيه النظر والتصرف العام فصار شريكاً واحترز بالمعيز من غيره كالساكنين فانه اذا اوصى للساكنين بجزء لانفقة عليهم لعدم التعين ولاتهم لم يستحقوه الا بعد الافراك والطيب وبقوله بجزء مما لو اوصى بكل خمسة أو سق أو نحوها فان النفقة على الميت كالساكنين ويدخل في الجزء وصيته لزيد مثلاً بركاة فزرعه أي بمقدارها وقد تقدم ذلك فقوله لا الساكنين كانت الوصية بجزء أو كيل وقوله أو بكل عام في الموصى له سواء كان معيناً أو غير معين ولو قال والنفقة على الموصى له المعين بجزء أو لا فعلى الميت اكان أخصر وسكت المؤلف عن الزكاة على من انظر الحكم في شرحنا الكبير (ص) وانما يخص التمر والعنب (ش) الخرص بفتح الخاء وسكون الراء صدر خرص يخص بضم الراء وكسر ها وهو خرز ما على التخل من الرطب تمر أو بكسر الخاء الشيء المقدر فيه يقال خرص هذه التخلّة كذا وكذا وسقا والمعنى ان التخريض خاص بالتمر والعنب على المشهور وفي الحاق الزرع بهما عند عدم أمن أهله عليه أو جعل أمين عليهم قولان صحح كل منهما واختلف في سبب مشروعية التخريض فيهما فقل الحاجة أهما اليهما وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخص الا العنب والتمر للحاجة الى أكلهما رطبين انتهى وعلى هذا يلحق غيرهما بهما ابن عباد السلام لاسيما في سني الشداقد وقيل لتيسر خرزهما الشدة ظهورهما وقيل تعبد لوروده فيهما فيقتصر عليهما كما تقتصر القرعة على محالها وبني ابن الحاجب القولين في تخريض غيرهما وعدمه على التعليلين بالحاجة وامكان الخرز قال في توضيحه وفيه نظر لانه علل

ونحوه لا يخرص ويقدر جفاقه فعنب مصر ورطبها ان خرصا فعلى رؤس الاشجار وان لم يخرصا كيلا تم قدر
جفافهما واعترض حصر المصنف بالشعير الاخضر اذا افرك وأكل أو بيع زمن المسغبة وبالفول الاخضر والخص الاخضر وبالبلح
الخصارى فان كلا يخرص كما مر أكلت الثلاثة أو بيعت زمن مسغبة أو لعل على المشهور في كل وان كان قبل يبسها على ما مشى عليه
المصنف من أن الوجوب بالا فرك وأجيب بأن حصره من نصب على أول شروطه اه ورد محشى تحت بما حاصله أن تخريص الشعير
زمن المسغبة آت على غير المشهور وان الفول الاخضر والزرع لا تخريص فيهما لانه وان كان بحسب ما كل منه لكن فرق بين ما كل
بالتخريص وبين خرص الشئ قائما على أصوله (قوله خرص الخ) خرص من باب قتل كما في المصباح ولكن قول الشارح وكسرها يؤذن
أيضا بأنه من باب ضرب (قوله أوجب الخ) معطوف عن الحاق حاصله أن هذا التخريص ليس لاجل احتياج أهل الزرع للأكل منه كما
في التمر والعنب وانما وللخوف من أكلهم من الزرع فيضيع حق الفقراء وظاهر كلام المصنف القول الثاني الذي هو جعل الامين
(قوله وعلى هذا يلحق غيرهما بهما) أى من الزيتون ونحوه (قوله لاسمى فى سنى الشدائد) اشارة الى أن تخريص غيرهما على هذا
القول لا يختص بسنى الشدائد (قوله لتيسر) أى لا مكان حرزهما (قوله فيقتصر الخ) تفريع على قوله تيسر حرزهما وعلى التعبد

(قوله فيلزم على ما قال) أي على ما قاله ابن الحاجب البناء على أنه لا يلزم من كونه قال إذا دللنا بالحاجة يخرص غيرهما أن يكون ذلك مشهورا لأن المشهورية صفة زائدة لا تثبت بالأدليل كأن يثبت أنه قاله إلا كثيرا وما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة على ما تقدم من الشارح في أول الكتاب إلا أن يقال زروا رايته أولى ونعم في روايته أي نصا أو قايما ثم إذا علمت هذا تعلم أن المشهور عدم تخريص الشعير زمن المسغبة وغير ذلك كما ينبغي عليه (قوله والذي ينبغي أن يقال إنما اعتبر في المدونة الخ) أي فلم يعتبر مطلق الحاجة وفيه أن المدونة قالت للحاجة إلى أكلهم مارطين ويحجب بأن الحاجة المنوطة بالغيب والتمر لا تكون الاشدية أو أن أكل الكمان على أنه نص في التوضيح على أن علة التخريص فيهما التوسعة على أهلهم ما على مذهب المدونة والموطأ أي لأن الحاجة داعية إلى أكلهم مارطين اه فهم منه أن العلة هي التوسعة والحاجة علة للتوسعة (١٧٥) وقال بعض الشراح والظاهر أن يقال العلة

التوسعة على أهلهم واختصت التوسعة بهم مادون الجبوب لأن شأنهما أن يؤكلا ويأعاقبل كمال الطيب بخلاف الجبوب فإنه لا ينتفع بها كمال الانتفاع إلا بعد كمال الطيب (قوله وفي التعليل الثاني نظر) أي وفي البناء على التعليل الثاني نظر (قوله لأن الزيتون الخ) حاصله أنه بني على كون العلة تيسر الخرز أي إمكانه أنه لا يخرص غيرهما ومن المعلوم أن مقتضى ذلك كونه لا يمكن تخريص غيرهما وحاصل النظر أنهم صرحوا بجواز بيع الزيتون والجلب وما ذاك إلا أنه يمكن خزرهما فلا يمكن الخزر لهما لم يجز بيعهما والتالي باطل فكذا المقدم وحيث يمكن خزر غيرهما فكيف يصح أن يقال ينبغي على الثاني عدم تخريص غيرهما (قوله وطابت) عطف تفسير (قوله وتقدم أن الخ) فيه أن الذي تقدم إنما هو الحاجة على أنه اعترض التعليل باختلاف الحاجة بأنه إنما ذكر في البيع وأما هنا فالعلة الحاجة

في المدونة بالاول فيلزم على ما قال أن يكون المشهور تخريص غيرهما إذا احتج اليه وليس كذلك والذي ينبغي أن يقال إنما اعتبر في المدونة شدة الحاجة في غالب الأوقات والأزمان والزيتون ونحوه وليس كذلك وفي التعليل الثاني نظر لأن الزيتون والجلب يجوز بيعهما إذا لا فلزم يمكن الخرز فيهما لم يجز بيعهما اه (ص) إذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلهم (ش) هذا بيان وقت الخرص وهو نحو قول المدونة ويخرص الكرم غنبا إذا طاب وحل بيعه والتخل إذا ذهت وطابت وحل بيعها أي لأن حلية البيع عندها يحصل حل منفعة أرباب الشيء المخرص من أكل ومعاوضة لا قبل وتقدم أن علة التخريص اختلاف الحاجة فتم مراد البيع ومراد الاكل ومراد التيسر وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخرص إلا التمر والغنم للحاجة إلى أكلهم مارطين اه وحيث نذير على المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا شرطامع كونه علة والأقرب نصب قوله (نحلة نخلة) على الحال بتأويل مفصلا مثل بابايا أي لا يجمع الخارص الحائط في الخزر ولا يميز به بل يحرز كل نخلة على حدة لأن الجمع أقرب إلى الخطأ وأما أكثر من نخلة فإن اتحدت في الجفاف جاز والافلاقي المفهوم تفصيل (ص) باسقاط نقصها لاسقطها (ش) يعني أن الخارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة أنه إذا جف التمر أو الزيت ينقص منه بفعل ذلك في كل نخلة يقول مثلاً قدر ما على هذه كذا وإذا جف ينقص كذا فيعمل على قوله أن كان عدلا وأما ما يرميه الهواء أو بأكله الطير وما أشبه ذلك فإنه لا يسقط لأجله شيئا تغلب الجانب الفقراء وهو هذا أمراده بقوله لاسقطها وإذا لم يسقط عنه هذا فالعربة والصلة والالا وكل والعلف من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح الشاف ويكون بمعنى مفعول وبسكونها ويكون بمعنى فاعل (ص) وكفي الواحد (ش) يعني أنه يكفي خارص واحد أن كان عدلا عارفا لأنه ما كم فيجوز أن يكون واحدا وكان عليه السلام يبعث عبد الله بن رواحة وحده خارصا إلى خيبر بخلاف حكى الصيد فلا بد من التعدد والفرق أنهم لما كانوا يخرجون عن الشيء من غير جنسه أشبه بالمقومين والتقويم لا يكفي فيه واحد ولنصر الآية (ص) وإن اختلفوا فالاعرف (ش) يعني أن آخرص ثلاثة في زمن واحد فإن اتفقوا فلا كلام وإن اختلفوا فقال أحدهم مثلاً ستة وآخر ثمانية وآخر عشرة أخذ يقول

كافي نص المدونة وإن لم يختلف اه فالمتعين أن يقول واحتاج أهلهم أو احتياج أهلهم ما وأجيب بأنه أطلق المألوم وهو الاختلاف وأراد لازمه وهو الوجود لانه يلزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال لوجود حاجة أهلهم ما على أن وجود الحاجة بالفعل ليس بشرط بل المراد المظنة أفاده محشى تت (قوله وحيث نذير الخ) وأجيب بأن إطلاق الشرط عليهم لا اعتبار توقف المألوم على علته كوقوف المشروط على شرطه (قوله والأقرب الخ) فيه إشارة إلى أن هناك غيره وهو كذلك فقيل منصوب على التمييز من محل التمر وقيل بعامل محذوف أي ويكون التخريص وإنما كان أقرب لإفادته التفصيل المحوظ في المقام (قوله بل يحرز) وكذا يحرز شجرة شجرة في الغنم (قوله فإن اتحدت في الجفاف) أي ولو اختلفت الأصناف (قوله والصلة) عطف عام على خاص (قوله أن كان عدلا عارفا) فهم من كلامه أنه لا بد من كونه مسلما (قوله والفرق أنهما لما كانا يخرجان عن الشيء من غير الخ) من بمعنى إلى ويخرجان من خرج أي يخرجان في حكمهما عن الشيء إلى غير جنسه

(قوله سوا رأى الأقل أو الأكثر) قيد ابن عبد السلام بما إذا رأى إلا أكثر وأما إذا رأى الأقل ففي هذا الأصل اختلاف في الشهادات
قوله الثاني والمذهب في الشهادات تقديم الناقلة على المستحبة وعليه فيقدم غير الاعرف لانه ناقل لان الأصل عدم الزكاة كذا قال
اللقاني وانظر هل يسلم كلام ابن عبد السلام (قوله والا فكل جزء) أي وان لم يكن أعرف (قوله وان استووا في المعرفة) لا يخفى أن
السالبة تصدق بصورتين بنفي المعرفة رأسا ونفي (١٧٦) المفاضلة مع وجود المعرفة إلا أن الشارح أفاد أن المقصود الثانية فقط

(قوله على ما يبيع بعد الطيب) أي
أنه إذا يبيع بعد الطيب ثم أصابته
جائحة فإن كانت ثلثا فلا تسقط
من البائع ما أبيع لوجوب رجوع
المشتري بحصته من الثمن على
البائع ونظر لما بقي فإن كان نصيبا
زكاة والا فلا وان كان دون الثلث
زكي جميع ما باع وظاهره ولو كان
الباقى بعد هادون النصاب وقوله
لو جوب رجوع المشتري ظاهره
وان لم يرجع بها ووقع في أثناء كلام
الخطاب حتى يرجع المشتري
ومقتضاها الرجوع بالفعل وأنه
ان لم يرجع بالفعل لم يسقط عن
البائع زكاته ما أبيع فانظره وانظر
عب وقديقال الاولى حمل كلام
المصنف على العموم فيقال يحمل
كلام المصنف على ما يبيع بعد
الطيب وعلى ما يبيع قبل وعلى ما لم
يبع أصلا كالمذهب اليه شارحنا
فان كان الباقي في القسمين الآخرين
نصا بازكي والا فلا وقديقال حمله
على غير ما ذكره الشيخ عبد الرحمن
يؤدي الى نوع تكرار مع مفاد قوله
وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء
سقطت ولا يخفى ان اعتبار الجائحة
وعدمه انما يظهر فيما خرص قبها
وعلى تقرر شارحنا لافرق بين
أن تأخذ الجائحة الثلث أو أقل

الاعرف ان كان سوا رأى الأقل أو الأكثر وقولنا في زمن واحد احترازا عما اذا وقع التخريف
منهم في أزمان فانه يؤخذ بقول الاول (ص) والا فكل جزء (ش) أي وان استووا في المعرفة
أخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وهكذا
فلا رأى أحدهم مائة وآخر تسعين وآخر ثمانين يركي عن تسعين وليس ذلك أخذًا بقول
من رأى تسعين انما هو لواقعة ثلث مجموع ما قالوه وعبارة المؤلف تصدق بغير المراد اذ تصدق
بأخذ الثلث من قول أحدهما ومن الآخر الثلثين مثلا فكان ينبغي أن يقول فمن كل بنسبة
فأثله لمجموعهم (ص) وان أصابته جائحة اعتبرت (ش) الضمير في أصابته لما وقع فيه الخرص
أي وان أصابت الجائحة ما وقع فيه التخريف قبل جذائه اعتبرت فان بقي بعدها ما يجب فيه
الزكاة كما والا فلا وليس هذا يبيع وحله الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب انظر
نصه في شرحنا الكبير (ص) وان زادت على تخريف عارف فالأحب الاخراج وهل على
ظاهره أو الوجوب تأويلان (ش) تقدم أنه يشترط في الخرص أن يكون عند عارفا
فاذا خرص الثمرة فوجدت أكثر مما خرص فانه يأخذ زكاة الزائد قبل وجوبا وقبل استحبابا
قال فيها ومن خرص عليه أربعة أو سق فوجد خمسة فأحب الى أن يركي لقلة أصابة الخرص
اليوم فقول الامام أحب الى أن يركي حمله بعض الاشياخ على الوجوب كالحاكم يحكم ثم يظهر
أنه خطأ صراح وهذا حمل الاكثر وحمله بعض على الاستحباب كمن رشد وعياض لتغليبه بقلة
أصابة الخرص فلو كان على الوجوب لم يلتفت الى أصابة الخرص ولا الى خطئهم ومفهوم
زادت لو نقصت الثمرة عن تخريف العدل العارف فان ثبت النقص بالبينة العادلة عمل بها
والالم تنقص الزكاة ولا يقبل قول ربه في نقصها لاحتمال كون النقص منه قاله الجلاب
ومقتضى التعليل أنه لو تحقق أن النقص من خطأ الخرص لنقصت الزكاة وهذا الموضع أحد
مواضع من المدونة حمل فيها أحب على الوجوب ومنها ولا يتوضأ بشئ من أبوال ابل والباقيها
ولا بالعسل المزوج ولا بالنبيذ والتيمم أحب الى من ذلك ومنها قولها في العبد يظهر أحب الى
أن يصوم ومنها قولها في السلم الثاني اذا باع الوكيل بغير العين أحب الى أن يضمن وفي السلم
الثالث في النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله أحب الى أن لا يشتريه مسلم
حتى يقبضه من النصراني ومنها قوله في اشتراء الامه الرائعة يغيب عليها غاصب أحب الى أن
يستبرئها وفي الحج الثالث أحب الى أن يصوم مكان كسر المديوم وفي الصلاة وان صلى بقرقرة
أو شوهها أو بشئ مما يشغل أحييت له الاعادة أبدا وفي الحجر ولا يتولى الحجر الا القاضي قيل
فصاحب الشرطة قال القاضي أحب الى وفي السرقة أحب الى أن لا تقطع الآباء والاجداد
لانهم آباء ولان الدية تعلق عليهم (ص) وأخذ من الحب كيف كان (ش) يعني أن الزكاة تؤخذ
من كل نوع من أنواع الحب اذا اجتمع من الأنواع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره فان كان

الحب

لان الجميع على ملأ ربه (قوله وان زادت على تخريف عارف) أي وعدل فان لم يكن عارفاً أي

أولم يكن عدلا وجب الاخراج باتفاق (قوله وهذا على حمل الاكثر) يعلم منه ترجيحه (قوله يبيع الطعام) أي يريد بيبعه قبل قبضه لقوله
أحب الى أن لا يشتريه مسلم الخ (قوله حتى يقبضه) أي المشتري من النصراني يحتمل البائع الاول ويحتمل من بائعه أي بأن يقبضه
من بائعه ثم يعطيه لمن يريد الشراء منه على أنه لا يتوقف الحال على قبض المشتري بل يكفي قبض بائعه من بائعه ويحتمل حتى يقبضه
بائع المسلم وقوله من النصراني أي الذي هو البائع الاول وأولى لو كان مسلما

والفصة وما أشبههما ومن جملة ذلك الحول (قوله فيحمل كلام ابن غازي الخ) أي القائل بأن وقت بمعنى بعد (قوله أي وقت الخ) الأولى أن يقول والمراد وقت تقرر الشراء جواب آخر (قوله لا يوم الحصول) أي لأنه لو كان المراد يوم الحصول لم يضم ما أنفق بعد الشراء وقبل البيع ولو قلنا يوم الحول يضم ما أنفق قبل الشراء وبعد الحول مع أنه لا يضم على المعتمد (قوله خلافاً لشهب) حاصله أن المعتمد كلام ابن القاسم وهو أن الرجح موجود يوم الشراء والمغيرة قد مره موجود حين الحول وأشهب قد مره حين الحصول فالخاص أن المعتمد أنه لو أنفق الخمسة قبل مرور الحول أو بعده وقبل شراء السلعة ثم اشتراها بالخمس الباقية فباعها بخمسة عشر فلا يضم (تبيينه) قد علمت تعريف ابن عرفة وأما الغلة فقال ابن عرفة ما نفع من أصل قارن ملكه غنوة حيوان أو نبات أو أرض فقوله ما نفع من في الجنسية لأن المراد عرفاً بالغلة المال وهو أحسن من عبارة ابن الحاجب في قوله غنوة لأن النفع مصدر وقوله عن أصل أخرج به الفائدة وقوله قارن ملكه غنوة أخرجه الرجح لأنه لم يقارن غنوة الملك بل

(١٨٥)

النوع بعد انتقال الملك ثم بين الأصل الذي نفع عنه ووضحه بقوله حيوان أو نبات الخ وقوله قارن أي بالقوة لأنه نام عنه (قوله واستقبل الخ) ومنها فيما يظهر ما يقبض من وظائف وجوال لم يشترها ولا في الاقتضاآت ويحتمل ولو اشتراها لان المبدول فيها في مقابلة رفع يد مالكة كالعدن لا شراء حقيقي وهو المتعين ومن الفوائد ما يحصل للانسان من عمل كأجرة كتابة أو صنعة أو امامة أو نحو ذلك (قوله لا عن عوض ملك لتجر) يصدق بصورتيه بأن لا يكون عن عوض أصلاً أو عوض غير تجر بأن يكون عرض قنية (قوله وهو معنى قوله وهي التي تجددت الخ) فيه شيء بل أزيد معني الآن يريد الخ (قوله أي وميراث) بيان لما دخل تحت الكاف (قوله أدخله الخ) أي أدخله في الفائدة من ادخال

كما قاله ح أي لان الذي يأتي بمعنى بعد انما هو عند فيحمل كلام ابن غازي على أنه تقدير بمعنى لا تقدير اعراب أي وقت تقرر الشراء ومتى كان وقت تقرر الشراء كان بعد الشراء بالضرورة ولو أنفق قبل الشراء لم يضم على المشهور بناء على تقدير الرجح موجود يوم الشراء وهو مذهب المدونة لا يوم الحصول ولا يوم الحول خلافاً لشهب والمغيرة فإذا مضى لعشرة دنائير عند شخص حول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أو سنة أو سنتين بخمسة عشر فإنه يزكى عن عشرين فلوا أنفق الخمسة قبل شراء السلعة ثم اشتراها بالخمس الباقية فباعها بخمسة عشر فلا زكاة عليه حتى يبيعهها بعشرين ولما قرع من الكلام على حكم الرجح شرع في بيان حكم الفائدة مقدماً له على تصويرها لانه المقصود بالذات فقال (ص) واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال (ش) عرّف ابن عرفة الفائدة بقوله هي ما ملك لا عن عوض ملك لتجر وهو معنى قوله وهي التي تجددت لا عن مال فقوله لا عن مال خرج به الرجح والغلة ومثلها بقوله (كعطية) أي وميراث ولما لم يكن ذلك شاملاً لثمن عرض القنية وهو أحد نوعي الفائدة أدخله بقوله (أو غير من كى) أي أو تجددت عن مال غير من كى فهو معطوف على معنى قوله لا عن مال ومثله بما لا فرد له في الخارج غيره فقال (كثن) عرض (مقتنى) واحتزبه عما تجددت عن مال من كى كثن سلعة التجارة فإنه يزكى لحول أصله كاهن وبما قررنا من جعل قوله تجددت صلة موصول حذف مع مبتدئه لاصفة لفائدة انحصرت الفائدة في النوعين وان دفع الاعتراض عنه بأنه بوجه ان الفائدة أعم مما ذكر ثم ان كلام المؤلف مقيد بما اذا كان المقتنى غير ماشية فان كان ماشية وأبدلها بغيره أو نوعها بنى على حول الأصل وهو المبدل ان كان نصاباً وان كان دون نصاب فان أبدله بعين استقبال وان أبدله بنوعه بنى على حول المبدل ثم انه يستقبل بثمن المقتنى حولاً من يوم قبضه سواء باعه بنقد وفيضه فوراً أو باعه وأخر قبضه ولو فراراً أو باعه بمؤجل ولو أخر قبضه فراراً هذا هو ظاهر كلام المؤلف هنا وهو موافق لظاهر كلام المدونة وقوله بعد لا عن مشتري للقنية وباعه لأجل لكل إشارة لطريقة ابن رشد وهي مخالفة لظاهر المدونة (ص) وتضمن ناقصة وإن بعد علم

(٣٤ - خشي ثاني)

الجزئ في الكل بقوله (قوله فهو معطوف على معنى قوله لا عن مال) اذ المعنى تجددت عن غير مال أو عن مال غير من كى ويجوز أن يكون قوله لا عن مال معطوفاً على محذوف والتقدير وهي التي تجددت عن غير مال لا عن مال لان تجددت عن مال فلا يستقبل والمعطوف عليه بلا يجوز حذفه اذا علم كقولك أعطيتك لالتظلم ويكون قوله أو غير من كى معطوفاً على المحذوف والمناسب وهو معطوف لانه لم يتقدم ما يفرع عليه (قوله صلة موصول) أو صفة موصوف وانما حذف المبتدأ والموصول أو الموصوف للعلم به ما اذ ليس لنافائدة غير هذه وحذف ما يعلم جائز كما قال ابن مالك وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأن قائل قال له ما الفائدة فأجاب بقوله وهي الخ (قوله ثم ان كلام المؤلف مقيد بما اذا كان الخ) تأمله مع مفهوم كلام المصنف وذلك لان الماشية من كاهن أي الشأن فيها الزكاة والمصنف قد قال أو غير من كى فاذن لا حاجة لذلك التقيد (قوله بنى على حول المبدل الخ) والفرق ان الابدال من النوع شبيه بالنتائج بخلاف العين أفاده بعض شيوخنا (قوله وتضمن ناقصة) اعلم أن الناقصة لا تضم لما بعده اذا حصل له ارجح كمل به النصاب قبل حول الثانية سواء حصل الرجح قبل وجود الثانية أو بعده واعلم أن أقسام الفوائد أربعة إما كاملة

أو ناقصان أو الأولى كاملة والثانية ناقصة أو عكسه الكامل لا يضم والناقص الذي بعده كامل يضم إليه والناقص بعد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص كما يضم للكامل (قوله الثانية أو الثالثة) المعنى تضم ناقصة وإن بعد تمام لثانية فقط أو ثانية وثالثة (قوله ويصير لما بعده ١٨٦) حول مؤتلف ولو كان ناقصاً من نصاب لأنه بعد تمام النصاب

لثانية أو ثالثة (ش) يعني أن الفوائد يضم بعضها البعض فإذا استفاد فائدة بعد أخرى فإن كانت الأولى ناقصة ابتداء كعشرة مثلاً أو كانت كاملة أولاً ثم رجعت إلى عشرة مثلاً قبل جريان الزكاة فيم أفادها إذا استفاد ما يكمل به النصاب فأنضم إلى الثانية ويصير حولها من حول الثانية فإن نقصت الأولى والثانية عن النصاب كخمس وخمس فأنضم ما يضمنان إلى ثالثة ناقصة مكملتهما نصاباً أو كاملة كعشرين ويصير حول الكل من يوم أفاد الثالثة وهكذا تضم الثالثة والرابعة إلى ما يكمل النصاب مما بعده فإذا كمل النصاب وقف عن الضم ويصير لما بعده حول مؤتلف فقوله وتضم ناقصة لثانية رفقا برب المال وقوله ناقصة حال من نائب فاعل تضم أي تضم الفائدة حال كونها ناقصة أو نائب فاعل تضم أي فائدة ناقصة وقوله وتضم أي يجب ضمها وقوله وإن بعد تمام أي وقبل الحول بدليل الاستثناء أي وإن بعد تمام النصاب لا الحول خلافاً للشارح ولو قال وتضم ناقصة لم تكن أخصر وهذا كله بالنسبة للعين وأما الماشية فقد تقدم أن ما حصل من فائدتها بعد النصاب يضم كما مر في قوله وضمت الفائدة له (ص) إلا بعد حولها كاملة فعلى حولها (ش) يعني أن الأولى إذا عرض لها النقص تضم الثانية بحاله إذا لم يحل عليها الحول وهي كاملة أما إذا كان النقص انما عرض لها بعد أن حال عليها الحول كاملة فأنضم حينئذ لا تضم لما بعدها بل تركى على حولها يريد إذا كان فيها وفيما بعدها نصاب والافيضمان إلى ما بعدهما فقوله إلا بعد الخ مستثنى من قوله وإن بعد تمام استثناء متصل لأنه مستثنى من التمام وبعد متعلق بالمستثنى المقدر بعد الأعمى تنقص الذي دل عليه المستثنى منه ويرى أن الأولى عند حولها بالنظر للثانية والثانية على حولها بالنظر للأولى لكن يلزم على ما ذكر في الثانية قبل مرور الحول عليها حيث زكيت الأولى حيث لم تضم بالنظر لما بعدها إلا أن يقال روى قول أشهب الذي يشترط الاجتماع في الملك وبعض الحول وأشار بقوله (كالكاملة أولاً) إلى أن الفائدة الأولى إذا كانت كاملة من أول الأمر واستمرت على كمالها فأنضم إليها ما بعدها ولا يضاف إليها وكان الأولى إسقاطها لاتهم استفادة من قوله إلا بعد حولها كاملة (ص) وإن نقصت أفرج فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله فعلى حولهما وقض ربحهما وبعد شهر ربحه والثانية على حولها وعند حول الثانية أو شك فيه لا يهمل فأنضم إليه (ش) يعني أنه إذا استفاد فائدة بعد أخرى ونقصت عن النصاب بعد جريان الزكاة فيهما كصيرورة المحترمة خمسة والربحية مثلها فإن حال عليهما الحول ثانياً وهما ناقستان بطل حولهما ورجعتا كمالاً واحداً لا زكاة فيه ثم إن أفاد من غيرهما ما يتم به معهما ما فيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من يوم أفاد المال الثالث هذا ما لم يتجر فيهما أو في إحداهما ما يكمل النصاب أما لو تجر في ربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب فلا يخلو وقت كمال النصاب من خمسة أوجه أشار إليها بقوله فإن حصل الكمال عند حول الأولى محرم أو قبله كذى الحجة فعلى حولهما محرم ورجب وتختص صاحبة الربح به ويرى معهما وإن تجر فيهما ما بعده خلطهما فاض ربحهما على حسب عددهما فيزكى ربح كل واحدة على حولها وأما إذا لم يخلطهما زكى كل واحدة بربحهما وإن حصل بعد شهر مثلاً من حول الأولى كربيع فهي منه

يصير ما يحصل من الفوائد على حوله ولا يضم لما قبله ولا يضم ما قبله له لأنه لا يضم إلا الناقص وأما الكامل فلا يضم لما بعده حيث استمر على كماله أو نقص بعد تمام حول وكان فيه مع ما بعده نصاب (قوله فعلى حولها) أي ولا تضم لثانية يكمل بها مع الأولى نصاب بل تبقى الأولى على حولها وأما التي لم يعربها حول بل كانت ناقصة ابتداء أو عرض لها قبل مرور الحول فأنضم لما بعدها وهي المتقدمة في قوله وتضم ناقصة ولكن محمل الضم ما لم يتجرب في الأولى ويربح فيها ما يكملها والا فتبقى على حولها ولا تضم لما بعدها لأن الربح خوله حول الأصل قال ابن عرفة وبلغ أحدهما نصاباً بربح قبل اجتماعهما في حول ناقصتين كبلوغها أيام ابتداء إن كان قبل مضى حولها والأخولها من يوم بلغته اهـ (قوله يريد إذا كان فيها مع ما بعده نصاب) ولا يضم كل منهما للأخرى (قوله والافيضمان لما بعدهما) هذا إذا مر عليهما الحول ناقصتين وأما إن كلنا قبل مرور الحول بقيت كل على حولها (قوله مستثنى من قوله الخ) في الحقيقة المستثنى منه محذوف والتقدير وإن بعد تمام في كل حالة من الحالات إلا في حالة نقصها (قوله

والثانية

رى الثانية قبل مرور) كان في أصل نسخته تركية ثم ضلحها

للقطة رعى (قوله لاتهم استفادة) أي بالأولى الآن يقال كما في الشيخ أحمد هذه كالدليل للأول (قوله فعلى حولهما) أي فيهما باقستان على حولهما أو فيقيان على حولهما لكن جعل الجواب جملة اسمية أكثر قاله البدر (قوله هذا) أي ما ذكرناه ما لم يتجر فيهما أي قبل مضى الحول عليهما ناقصتين (قوله وأما إن لم يخلطهما الخ) فإن ربح في إحداهما وعلمت اختصت به فإن جهل عنها حصل للثانية للأولى

لأنه يلزم كانه قبل حول محقق (قوله أي وليس فيهما أي مع ما بعدهما) الاولى اسقاطها لانها تنفي أن هناك شيئا بعدهم أنهم ليس بعدهما شيء (قوله فإن ربح فيهما وفيما حدث) الواقعة أي أو فيما حدث بعدهما أي على تقدير أن يكون هناك بعد وقوله ويفهم أنها نقصت بعد الكمال أي بعد الحول (قوله كما يفهم الخ) جواب عن سؤال وهو أنه لو حذف قوله وان نقصنا كما قلنا لم يعلم ذلك فأجاب بأن ذلك يعلم من كذا (قوله ويضمن لما بعدهما) أي ويصير الحول من هذا البعد المتيقن (قوله وانظر تحصيل مسألة الشك) حاصله ان اللام في قوله لا يفيهما يعني عند أي الشك في الربح عند حول أيهما حصل هل عند حول (١٨٧) الاولى أو الثانية أو بينهما أو بعدهما فانهما

يركيان عند حول الثانية وأما لو شك هل حصل الربح في الاولى أو الثانية ففيه تفصيل في الناقصين ابتداء أو قبل جريان الزكاة في واحدة منهما يجعل الثانية ولو حصل عند حول الاولى أو قبله أو بين الحولين فتضم الاولى لثانية لانها دون نصاب ولم يتحقق فيها أي الاولى ربح وأما الراعيان بعد جريان الزكاة فيهما أو في أحدهما فإن الربح المشكوك فيه يضم لثانية أيضا لكن الاولى لا ينتقل حولها لثانية (قوله خلافا لما عليه المواق) عبارة لك وأما ما حصل به المواق من أنهما فائدتان تضم أحدهما للآخرى فغير جيد لا تنفاه حول الثانية مع أن المؤلف صرح به ونص المواق الخمس اختلف إذا جمع الفائدتين الملك ولم يجمعهما الحول مثل أن يستفيد عشرة فتيقن بيده ستة أشهر ثم أقاد عشرة فأقامت بيده ستة أشهر فقال الحول على الاولى فانفقها ثم أقامت الثانية ستة أشهر فتم حولها فقال ابن القاسم لازكاة عليه لانهم لم يجمعوها حول ثم أقول وقوله لا تنفاه حول الثانية الخ لعله لا تنفاه حول الاولى ويمكن أن يقال مرادهم وان مر عليها الحول

والثانية على حولها وان حصل عند حول الثانية وجب انتقلت الاولى اليه وز كتماما عند حول الثانية فقوله وان نقصنا أي وليس فيهما أي مع ما بعدهما نصاب بدليل قوله فربح تمام نصاب وأما لو كان فيهما مع ما بعدهما نصاب فكل على حوله حصل فبحرور ربح أو لا قوله وان نقصنا أي رجعتا للنقص بعد التمام وجريان الزكاة في كل منهما لان الكلام فيما اذ بقي كل مال على حوله ولا يكون ذلك في الناقصين ابتداء لان الاولى تضم لثانية كما أشار إليه ابن غازي * واعلم أن هذا التفصيل على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذه الحالة بل يجري أيضا فيما اذا نقصت الاولى فقط بعد جريان الزكاة فيها واستفاد بعد فائدة ناقصة لتقرر الحول لكل واحدة فالمدار على تقرر الحول لكل منهما فلو قال المؤلف وان تقرر الحول لكل وربح فيهما الخ لشمعل الصورتين المذكورتين وكذا لو حذف قوله كالكاملة أو لا وقال عقب قوله الا بعد حولها كاملة فعلى حولها ما نصه فإن ربح فيهما وفيما حدث بعدهما أو في أحدهما تمام نصاب الخ لا فاذ ذلك مع الاختصار ويفهم أنها نقصت بعد الكمال من قوله الا بعد حولها كاملة كما يفهم من قوله فربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب ان ما بعدها أخرى ناقصة وأما لو رجعتا للنقص بعد التمام واستمرتا على نقصهما حولا كاملا فان حولهما يبطل ويضمن لما بعدهما وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من فائدتين وانظر تحصيل مسألة الشك المشار اليها بقوله أو شك فيه لا يفيهما فيه في شرحنا الكبير وقول المؤلف كبعده تشبيه في مطلق النقل الى المتأخرى اذا حصل الربح بعد حول الثانية فان حول الاولى والثانية يضم الى ذلك البعد (ص) وان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة (ش) يعني اذا كان لشخص فائدتان لا تضم أحدهما للآخرى كالأول كان عنده عشرة وعشرون محرمة حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في ربح عشرة فانه اذا جاء المحرم وعنده العشرون فانه يزكيا أي العشرة المحرمة بالنظر الى العشرة الرجسية فاذا أنهقها بعد الزكاة أو تلفت فلا زكاة عليه للعشرة الرجسية لقصورها عن النصاب لانها انما كانت تركي نظرا للاولى وجعلنا كلامه على الفائدتين اللتين لا تضم أحدهما للآخرى تبعاً لبعضهم خلافا لما عليه المواق من أنهما فائدتان تضم أحدهما للآخرى لا تنفاه حول الثانية والمؤلف أثبت لها حولاً ولكن جعل كلام المؤلف شاملاً للصورتين (ص) وبالمجديد عن سلع التجارة بلا بيع كغلة عجد وكتابته وغرة مشترى (ش) هذا عطف على قوله واستقبل بفائدة تجددت الخ فيشعر انه غير فائدة لان العطف يقتضي المغايرة مع أنه فائدة ولذلك قال بعضهم هذا غلة لا عن وحيث لا اعتراض والمعنى ان الغلة الناشئة عن سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد المشتري للتجارة فأكرامه وكبحوم كتابته لان المأخوذ من النجوم غلة لا عن عن رقبته والا لا أخذه العبد اذا عجز وغلة

فأضافه الحول اليها باعتبار أنه مر عليها لانه حولها ثم عا ولوقال ولو مر عليها الحول لتسلم من هذا ويمكن أن يقال ماذا كره المؤلف ابتداء على الظاهر أي ان لكل واحدة منهما حولاً بحسب الظاهر وان لم يكن ذلك للاولى شرعا (قوله عن سلع التجارة) وأولى انه يستقبل بالمجديد عن سلع القيمة أو السلع المذكورة للقيمة وأما المذكورة للتجارة فان غلتها كالربح (قوله هذا عطف على قوله واستقبل الخ) فيه تسامح بل معطوف على قوله بفائدة (قوله ولذلك قال بعضهم) أي ولورود هذا الاعتراض قال بعضهم في دفعه هذا غلة فاذن لا حاجة لقوله وحيث لا اعتراض فلو قال نعم قال بعضهم هذا غلة وحيث لا اعتراض لكان أحسن (قوله والا لا أخذه العبد الخ) وجهه ان الكتابة لو كانت في

مقابله رقبته لرجع به ان عجز لانه لم يملك رقبته نفسه بل رجع عبد افعل انه اليست غوضا عن الرقبة وانما الكتابة عتق على مال (قوله المشتراة الخ) أي المشتري أصلها لان الشراء انما وقع على الشجر والثمر حصل عنده بعد الشراء أو حصل قبل الشراء الا أنه غير مأثور (قوله لانه من قبيل الفوائد) علة لقوله يستقبل (قوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور) خلافا لمن قال انما يرجع (قوله ولهذا) أي ومن أجل قوله على المشهور (قوله هل هي من قبيل الارباح) ويترتب على كونه من قبيل الارباح ان حول الربح حول أصله وقوله أو من قبيل الفوائد أي فيستقبل ثم هذا مخالف لما تقدم من أن الغلة مغايرة للفائدة الا أن يقال المغايرة طريقة ابن عرفة (قوله أي وعن كتابة) يخالف قوله الاول وكبحوم كتابة والمعنى صحيح على كل حال في ذلك وقوله وكتابة وكذا لو باعها على المذهب كما استظهره الخطاب بقوله والظاهر أن عنهما غلة بمنزلة ما قبله وكتابه أي وعن كتابته اهـ (قوله باعها مفردة) وحاصله أن موضوع المصنف كانت الثمرة ما غير موجودة أو موجودة غير مؤثرة ثم اذا جازها فنقول يستقبل بثن تلك الثمرة باعها مفردة أو مع الاصول وسواء كانت ممايز كي ثمرته كمنخل وعنب أو لا كنوخ وورمان سواء وجبت زكاة (١٨٨) في عينها أو لا وقوله قيمياً أي وان وجبت زكاة في عينها زكي لا يرجع لهذه وانما

يرجع لما بعد الاستثناء وما ناب الأصل فيزكيه لحول الأصل وأما ان لم يجزده ولم يفارق الاصول فان باعها مفردة فكذلك وان باعها معها فهي تبع للاصول ان باعها قبل الطيب سواء كانت ممايز كي أو لا ويكون ربحها زكي لحول الأصل وان باعها مع الاصول بعد الطيب فيستقل بثنها حولاً من يوم قبض الثمن لان يوم التزكية ان وجبت زكاة في عينها لان قوله وان وجبت زكاة الخ لا يرجع لهذه خلاصته انه يستقبل بالثمن حولاً مطلقاً وجبت زكاة في عينها أو لا والموضوع أن الثمرة يوم الشراء لم تكن موجودة أو موجودة غير مأثورة وأما ان كانت مأثورة فانه يزكي الثمن لحول الأصل لان كانت ممايز كي وز كاهوا باعها فالحول من يوم التزكية هذا ما اقتضاه لفظ المصنف

الدور وكثمن الثمرة المشتراة للتجارة وما أشبه ذلك يستقبل بذلك حولاً من يوم حصوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور ولذا قيد المؤلف بغلة سلع التجارة للاختلاف في علمها هل هي من قبيل الارباح أو من قبيل الفوائد بخلاف غلة سلع القنية فانها متفق على انها من قبيل الفوائد وقوله بلا بيع أي الذوات والافهور يرجع يضم لأصله وقوله بلا بيع أي حقيق والكتابة بيع حكى لانما عتق وقوله وكتابة أي وعن كتابة وقوله وثمره مشتري أي وعن ثمره باعها مفردة أو مع الأصل لكن ان باعها مع الأصل فض الثمن على قيمة الأصل والثمره فاناب الأصل زكاة حول الأصل وما ناب الثمرة استقبل به حولاً من يوم قبضه فيصير حول الأصل على حدة والثمره على حدة (ص) الا المؤثرة والصفوف النام (ش) هذا يخرج من قوله وبالمجدد عن سلع التجارة والمعنى ان اذا اشترى أصولاً للتجارة وعليها يوم عقد البيع ثمره مأثورة أو اشترى غنماً للتجارة وعليها يوم عقد البيع صوف قد تم أي استحق الجزاء فانه اذا باع ذلك لا يستقبل بثنه حولاً بعد قبضه كالفوائد بل يزكيه لحول أصله أي لحول من يوم زكي أصله الذي اشترى به الاصول لانه كسلعة ثانية اشترى بها للتجارة نص على ذلك عبد الحق والخممي وهذا في الثمرة حيث لم يجز ان زكاة في عينها إما لكونها ممايز كي كخنوخ أو ممايز كي وقصرت عن النصاب فان وجبت الزكاة في عينها سيأتي في قوله وان وجبت زكاة على ما بينه (ص) وان اكرى وزرع للتجارة زكي (ش) يعني أنه اذا اكرى الارض بعمال التجارة وزرع فيها أيضاً للتجارة وكان الخارج منها دون النصاب يدل عليه قوله وان وجبت زكاة في عينها زكي فاذا باع هذا الخارج بنصاب من العين فانه يزكيه لحول من أصله وهو تزكية الكراء ان كان زكاه والا فبن يوم ملكه فقوله زكي أي عن ما حصل من ذلك الربح الذي لم يبلغ النصاب لحول الأصل قال بعض ويفهم أن المزكي الثمن من فرض ان الخارج لازكاه فيه بدليل قوله وان وجبت زكاة في عينها

ورده محشيت بأن هذا الاستثناء الذي هو قوله الا المؤثرة الخ يخرج لا يعول عليه وقال حالاً للمصنف ما نصه قوله ويفهم وثمره مشتري للتجارة ولا غرض فيه فأمر عنده أو فيه ثم لم يطب سواء أبرأ أو لا ثم جزم في صورتين وباعه قبل الطيب أو بعده منفرداً أو مع الأصل سواء كان ممايز كي ثمره أو لا فانه يستقبل بثنها ولو زكي عينها على المنصوص وان لم يفارق الاصول فان باعها مفردة فكذلك وان باعها معها فهي تبع للاصول ان باعها قبل الطيب سواء كان ممايز كي أو لا أو بعده وهو ممايز كي أو ممايز كي وقصرت عن النصاب فان كان فيها النصاب فض الثمن على قيمتها وقيمة الاصول واستقبل بما نابها وزكي ما ناب الاصول على حول الأصل وعليه الا أن زكاة الثمرة العشر أو نصفه قاله في كتاب محمد ففرق كما ترى بين ما يجب فيه الزكاة وغيره فجعل غير ما يجب فيه الزكاة لا يكون غلة الا بالجد وقوله يكون تابعاً للاصول وان طاب وبيس وما يجب فيه الزكاة يكون غلة بالطيب (قوله الا المؤثرة الخ) الاستثناء منقطع لان هذين لم يتجددا وانظر لوشك في كونها مؤثرة يوم الشراء وينبغي حملها على أنها غير مؤثرة (قوله وهذا في الثمرة) أي في زكاة الثمرة لاني الكلام على زكاة عينها لان هذا يأتي (قوله وان اكرى الخ) يفيد أنه لو كان اكرى الارض للقنية ثم بدله وزرعها للتجارة فانه يستقبل أيضاً حولاً من قبضه عن ما باعه (قوله بعمال التجارة) الظاهر أن ذلك ليس بشرط بل ولو كان المال جامعياً أو صدقة

(قوله انه لو اشترى الخ) الفرق بين الكراء والشراء وذلك لان ما اشترى للتجارة الغرض حصول الربح في ذاته حيث يبيعه وامام انشاعه فهو فائدة بخلاف ما اشترى للتجارة فان الغرض من انشاعه ولذلك كان ما انشاعه ربحا ومثله هذه المسئلة مالوا كثرى دار التجارة واكرها من غيره فان الكراء الحاصل منها ربح فاذا اشتراها للتجارة فان ما يحصل من الكراء يكون فائدة (قوله المشتراة) أى اصولها (قوله وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا) أى قوله فيما تقدم كغلة مكثرت للتجارة قال الشارح هناك احتزبه عن غلة مشتري للتجارة (قوله وما في ابن الحاجب معترض) هو انه اذا اشترى يكون الحكم كذلك (قوله وهل يشترط كون البذر الخ) هو بالذال المجعومة ما عزل للزراعة من الحبوب بذر وبذر (قوله لان الزرع مستهلك) أى لان (١٨٩) بذر الزرع مستهلك أى ناهب فلا يشترطه وبعد

كتبي هذا رأيت عب قال مانصه لان البذر مستهلك فله الحمد (قوله في رجوع قولها الخ) عبارة المدونة ومن اكرى أرضا واشترى طعاما فزرعه فيها للتجارة فاذا حصد زرعه أخرج زر كانه العشر أو نصف العشر الخ (قوله حيث كان أحدهما للقنية الخ) لا يخفى أن مفاد المصنف ان اتفق كون واحد للتجارة ففاده وان كانا معا للقنية فيفيد أنه اذا كان واحد للتجارة وواحد للقنية لا يستقبل فينافي مفاد قوله وان اكرى مع انه يستقبل (قوله وتخصيص الشارح بالغلة) أى المشار إليها بقول المصنف وان اكرى وزرع للتجارة كما هو معلوم من مراجعة بهرام (قوله وهذا خاص الخ) أى وأما المتجدد عن سلع التجارة فإنه يستقبل به حولا من يوم قبض الثمن وسكت عنه لانه علم من قوله وبالتجدد عن سلع التجارة ولا فرق بين كونه مدبرا أو محتكرا (قوله أى ان دين المحتكر الخ) حل لقول المصنف أو عرض تجارة على عرض الاحتكار ثم قال بعد أو عرض من عروض التجارة

ويفهم انه لحول الاصل لا لحول مستقبلي من المخالفة بينه وبين المتجدد عن سلع التجارة اه ومفهوم اكرى أنه لو اشترى لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم الثمرة المشتراة فيستقبل بثمن ذلك حولا من يوم القبض وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا وما في ابن الحاجب معترض (ص) وهل يشترط كون البذر لها تردد (ش) أى وهل يشترط في زكاة ما ذكر لحول الاصل أن يكون البذر أيضا أى المبدور للتجارة فان بذرها مما اتخذته للقوت فإنه يستقبل بثمن ما حصل من زرعها حولا بعد قبضه وإليه ذهب أكثر القرويين وابن شبلون وفهم عليه ابن يونس المدونة أولا يشترط ذلك فيزكاه لحول الاصل ولو كان البذر مما اتخذته لقوته لان الزرع مستهلك فلا يضر كونه لقوته وهو رأى أبى عمران وفهم عليه المدونة تردده لولا المتأخرين في رجوع قولها للتجارة للجميع أولا ككراء الزرع فكان الاتق باصطلاحه أن يقول أو يبلان وقوله (لان لم يكن أحدهما للتجارة) أى فإنه يستقبل بثمنه حولا حيث كان أحدهما للقنية وأولى لو كانا للقنية فان قلت ما النكته في التصريح بفهم الشرط هنا قلت لعله لرفع توهم أن الواو بمعنى أو (ص) وان وجبت زكاة في عينها زكى (ش) أى وان وجبت زكاة في عينها يبلوغ النصاب وهي من جنس ما يزكى أى في عين المذكورات وهي الثمما المتجددة عن سلع التجارة والخارج من الزرع والاككراء للتجارة أو للقنية أو غير ذلك زكى العشر أو نصفه في جميع ما تقدم وتخصيص الشارح لهذا بالغلة وتبعه نت قصورا عما ذكره هذا وان علم مما تقدم ليرتب عليه قوله (ثم زكى الثمن لحول التزكية) وهذا خاص بقوله الا المؤثرة وبقوله وان اكرى وزرع للتجارة أى أن ما كان من الثمر مؤثرا يوم الشراء ووجبت الزكاة في عينه قبل بيعه فزكاه ثم باعه بنصاب فإنه يزكى الثمن اذا مر به حول من يوم زكى عينه وكذا يقال فيما اذا اكرى وزرع للتجارة وقد علمت مما قررنا أن قوله ثم زكى الثمن الخ لا يرجع لقوله وعشرة مشتري وانما يرجع لما يزكى لحول الاصل وهو ما اكرى وزرع للتجارة وما اشترى مؤثرا * ولما فرغ من الكلام على زكاة الربح والفوائد والغلة أتبعه بالكلام على زكاة الدين فقال (ص) وانما يزكى دين ان كان أصله عينيا بيده أو عرض تجارة وقبض عينا (ش) أى ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا انما يزكى ثمنه من يوم زكى أصله أو ملكه ان لم تجب فيه زكاة ولو أقام عند المدين أعواما بشرط منها أن يكون أصل هذا الدين عينيا بيده أو بيد وكيله فأقرضه لا يبدل غيره من ارث ونحوه أو عرض من عروض التجارة من إدارة أو احتكارا

من إدارة أو احتكارا حل له على ما هو أعم ولكن على هذا التقرير ينبغي أن يقال قوله من إدارة أى على تفصيله الآتى وهما تقريران والمناسب الاول (قوله أى ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا) فيه ان المزكى انما هو العين فقط كما يتبين (قوله لا يبدل غيره من ارث الخ) فلا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه ولو أخرجه قرارا ولو بقيت العطية بيد معطيها قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لماضى الاعوام على واجد منهم الا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند محضون لانه بقبول المعطى بالفتح تبين أنها على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكون له الغلة من يوم العطية خلافا لرواية محضون عن ابن القاسم لا تسقط زكاتها لماضى الاعوام عن ربها لانها لا تخرج عن ملكه الا بالقبول ووجه قول محضون أن الصدقة قبل القبول موقوفة فاذا قبل علم أنها خرجت عن ملك المتصدق من يوم الصدقة فان لم تقبل فالزكاة على المعطى بالكسر لماضى السنين (قوله أو عرض من عروض التجارة) قال الزرقاني أى سواء ملكه

بهية أو إرث أو غيرهما وقصد به التجارة واحترز بذلك عن عروض القنية (قوله أو قبضه عرضا فان حوله الخ) ولو فرار من الزكاة وينبغي أن يجري فيه ما جرى في قبض عن عرض التجارة عرضا فرار من الزكاة وسيأتي فقال شب في شرح قول المصنف أو يبيع بعين وقوله بعين احترز به من البيع بالعرض فالمحتكر والمدير إذا كانا يبيعان العرض بعضهما بعضا فلا زكاة عليهما ما لم يقصدا بذلك الفرار من الزكاة ولا زكاة على كلتا العوام اتفاقا (١٩٠) (قوله ولو كان القبض بسبب هبة الخ) لا يخفى أن القبض الذي بسبب الهبة القبض

الحكمي مع أنه لا بد من القبض الحسي فاحتاج إلى أن يقول وقبضه الموهوب له (قوله إذا قال الواهب أردت ذلك) وهل مطلقا أو أن حلف وإن لم يكن أراد ذلك فالزكاة على الواهب (قوله فقد قال ابن القاسم الخ) حاصله أنه إذا لم يحصل شرط في مسألة البيع حكم بأن الزكاة على البائع فكذا إذا لم تحصل إرادته هنا وفي مسألة الهبة يكون على الواهب والحاصل أن زكاة الموهوب منه إن فوى ذلك الواهب أو شرط على الموهوب أن يخرج زكاتها وإن لم ينو ولا شرط فإن الواهب يزكها من غيرها ولا يعارض هذا ما يأتي في آخر العارية في قولها وزكاتها على المعري بخلاف الواهب فانها على الموهوب له حيث فوى ذلك الواهب أو شرط والافعل على الواهب كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله بخلاف الخ) والفرق بين

أن كان من عروض القنية والميراث وما أشبه ذلك فلا زكاة في ذلك إلا بعد تحول من قبض عنه بعد بيعه ومنها أن يقبض دينه عينا لأن لم يقبضه أو قبضه عرضا فان حوله من يوم قبض العرض فإذا باع من كاه لسنة من يوم قبضه إلا أن يكون مديرا فانه يقومه كل عام ولا فرق في القبض بين الحسي والحكمي واليه أشار بقوله (ص) وإن بهية (ش) أي ولو كان القبض بسبب هبة لغير المدين وقبضه الموهوب له فإن صاحبه يؤدى زكاته منها لا من غيرها ابن محرز قال شيخنا أبو الحسن إذا قال الواهب أردت ذلك وإن لم يكن أراد ذلك فقد قال ابن القاسم في بيع الزرع بعد وجوب الزكاة أن الزكاة على البائع إذا لم يشترط ذلك على المشتري اه وجعله انقياء للقبض يدل على أنه موهوب لغير المدين فلو وهبه للمدين فلا زكاة عليه لأنه لا قبض فيه بل هو إبراء ولا على المدين إلا أن يكون عنده ما يجعله فيه وكما أن الهبة قبض حكما كذلك الإحالة واليه أشار بقوله (أو إحالة) لكن لا بد في زكاة الدين الموهوب من قبضه للموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فإن الزكاة تجب بمجرد حصول الحوالة الشرعية وإن لم يقبضه المحال فإذا كان لشخص على آخر مائة دينار قد حال عليها الحول وللشخص الآخر مائة دينار على شخص آخر قد حال أيضا حولها فأحال بالتي عليه على التي له فعلى المحيل زكاتها بمجرد الإحالة لأن الإحالة قبض بخلاف الهبة لأنها لا تتم إلا بالقبض ثم إن الدين المحال به يزكاه ثلاثة أحدهم المحيل لكن يزكاه من ماله لا من الدين الثاني المحال ويزكاه منه الثالث المحال عليه إذا كان عنده ما يجعله في الدين فانه يزكاه أيضا فالمراد من تزكاه الثلاثة أنه يخاطب بزكاته ولو من غيره ثلاثة لأن المراد يخرج زكاته منه ثلاثة وعلم مما قررنا أن مصب الحصر قول المؤلف لسنة من أصله الآتي لأن المحصور قينة بانما انما يكون متأخرا والمحصور يزكاه دين وأما قوله إن كان يده الخ فهذه شروط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه وخلصنا كلام المصنف على دين المحتكر هو الأولى وأما دين المدير فسيأتي في قوله والازكاه عينة ودينه النقد المحال المرجو الخ وعلى جملة عليهما ما يتكرر مع ما سيأتي (ص) كل بتقسيه ولوتلف المثل (ش) يعني ومن شروط وجوب زكاة الدين المذكور أن يكون المقبوض من الدين قد كل بنفسه أي بذاته من غير انضمام شيء إليه كعشرين دينارا دفعة أو دفعات عشرة وعشرة وحيث قبض نصابا فانه يزكاه ولو تلف بعضه قبل كماله وهو مراده بالتم اسم مفعول كما إذا اقتضى من دينه عشرة فتلقت منه بضياح أو اتفاق ثم اقتضى منه أيضا عشرة فانه يزكاه عن العشرين ولا يضرب تلف العشرة الأولى لأن العشرين جمعها ملك وحول وانما أخرت زكاة العشرة الأولى مخافة أن لا يقتضي بعدها فيكون قد سقطت زكاة ما قصر عن النصاب ثم إن قوله ولو تلف المثل مقيد بما إذا تلف بعد إمكان تزكياته أن لو كان نصابا فلو تلف قبل ذلك لم يزك ما قبض بعده إلا أن يكون ما قبضه بعده نصابا كما قاله ابن رشد ولا مفهوم لقوله ولو تلف المثل بالفتح أي أو المثل بالضم أوهما (ض) أو بفائدة جمعها ملك وحول (ش)

الحوالة والهبة أن الهبة وإن كانت قد تلزم بالقول قد ينظر أعليها ما يطلبها

عطف

من فليس أو موت بخلاف الحوالة (قوله أحدها المحيل لكن يزكاه من ماله) وهذا الذي قصد به المتن في شرح شب ولو شرط الواهب زكاته على الموهوب له أو المحيل على المحال اتبع شرطه وأخذت منه قبضه بخلاف قول الواهب كلام تت من أنه مقابل (قوله ولو تلف الخ) أشار المصنف بالرد قول ابن الموارنة إذا تلف المثل من غير سببه تسقط زكاته وتسقط زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب (قوله أي بذاته) فيه إشارة إلى أن المراد بالنفس الذات لا النفس التي هي تو كيد (قوله مقيد بما إذا تلف بعد إمكان تزكياته) اعلم أن اعتبار الاداء وعنده انما هو فيما إذا تلف بعد الحول وأما ما تلف فيه فانه لا يمكن فيه هذا (قوله ملك) لا حاجة لعموله ملك لأن الفائدة لا تكون فائدة إلا إذا كانت مملوكة والدين لا يكون إلا مملوكا وقوله وحول أي وكل الحول وقوله جمعها ملك وحول أي فائدة لومر للفائدة عنده

ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصيرها نصاباً أكثر فانه لا يزكى ما اقتضاء الا اذا بقي لتمام حول الفائدة وبقيت أيضاً يحصل جمع الحول للفائدة والاقتضاء وجع الملك له - ما فيه فلو اقتضى عشرة فأنفقها بعد حولها وقبل حول الفائدة أو استفاد فأنفق بعد حولها ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاة (قوله عطف على كل بنفسه) المناسب أن يقول عطف على قوله بنفسه (قوله كما اذا أفاد عشرة الخ) لا يشترط تقدم الفائدة اذا لفرق بين أن تكون تقدمت أو تأخرت لكن ان تأخرت يشترط بقاء الاقتضاء حتى يتم حولها (قوله أو بعدن على المقول) عز ابن عرفة بمقابلة الصقلي (قوله لان مراده الخ) أي فلا حاجة لقوله جمعهم املاك الخ لانه خارج عن مراده - لم له ذلك في قوله ملك وأما قوله وحول فيقال يحتاج اليه لا يتوهم الا ككتفاء في بعض الحول وأيضاً شرط المبالغة أن يكون ما بعد ما دخل فيما قبلها ومن المعلوم أن قوله (١٩١) وإن بفائدة لم يدخل تحت قوله

بنفسه فلو قال الشارح وانظر لم يقل كل بنفسه أو بفائدة جمعهم ما حول أو بعدن لكان أولى على أنه لا يظهر قوله كل بنفسه وإن بفائدة الخ لان ما بعد المبالغة لا بد أن يكون داخل فيما قبلها وهنا لا يدخل (قوله لسنة من أصله) حل الشارح يقتضي أنه متعلق بقوله يزكى وليس متعلقاً بقبض وقول الشارح لا من حين قبضه معطوف على قوله من أصله وجعله عب متعلقاً بزكى وبقبض قائلاً اذا ما قبض قبل مضي سنة من أصله لا يزكى ولا يضم لما قبض بعدها وظاهرها ولو بقي أشهراً (أقول) الظاهر تقييده بما اذا لم يبق والا لا يزكى (قوله ان لم تجز فيه الزكاة) فان وجبت قبل افراضه ولم يجز جهاز كاه لماضي

عطف على كل بنفسه أي كل بنفسه أو بفائدة أي بعين من فائدة جمع الدين والفائدة ملك وحول كما اذا أفاد عشرة وحال عليها الحول عنده ثم اقتضى من دينه عشرة بعد حول فانه يزكى عن عشرين ديناراً نصف دينار يريد ولو تلفت الفائدة قبل أن يقبض العشرة من دينه كما يأتي للمؤلف حيث قال فان اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكى العشرتين والاولى اذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجددت لا عن مال بل المراد بها هنا أعم من أن تكون عن مال أو غيره (ص) أو بعدن على المقول (ش) أي وكذلك يضم ما اقتضى من دينه لما أخرج من المعدن مما يكمل به النصاب ويزكى حينئذ لان خروج العين من المعدن كمال حال حوله اذا لا يشترط مرور الحول في الخارج منه على ما استحسنته المازري وانظر ما الحكمه في عدوله عن أن يقول كل بنفسه وإن بفائدة أو بعدن لان مراده أن شرط الزكاة كمال النصاب مع أنه أخصر (ص) لسنة من أصله (ش) يعني ان الدين يزكى زكاة واحدة اذا قبضه صاحبه لسنة من أصله أي لسنة من حين زكى أصله أو ملك أصله ان لم تجز فيه الزكاة لا من حين قبضه وسواء أقام عند المدين سنين أو سنة أو بعضها كما اذا أقام عنده أي عند مالكه بعد زكاته ستة أشهر ومثلها عند المدين (ص) ولو فر بتأخيرها ان كان عن كهبة أو ارش استقبل (ش) هكذا في بعض النسخ المصلحة اذ لم ينقلها أحد عن المؤلف والمعنى ان دين الميراث والعطية والارث وما أشبهه لا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه حالاً كان أو مؤجلاً ولو فر بتأخيرها وعلى اسقاط قوله استقبل يكون الكلام مستأنفاً والشرط في مقدراً أي ولو فر بتأخير الدين استقبل ان كان عماداً كرومفهومه عدم الاستقبال ان لم يكن عن ذلك وهو الزكاة لكل عام على قول ابن القاسم ويحتمل أن يكون مبالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله ان كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة أي فان لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فر بتأخيرها به يستقيم قوله ان كان أصله عن كهبة أو خلع أو ارش مما ليس أصله بيده قال في المقتضىات الدين على أربعة أقسام من غصب وقرض وتجارة قال وحكمها سواء في الزكاة لعام واحد قال بعض وتؤخذ الثلاثة من كلام المؤلف فالغصب من قوله لا مغصوبة ودين القرض والتجارة من قوله ان كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة ثم قال ابن رشد ودين الفائدة وهو أربعة أقسام أولها الميراث والعطية والارث والمهر والخلع وما أشبهه - فهذا لا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه حالاً كان أو مؤجلاً ولو فر بتأخيرها ثم قال ابن رشد الثالث أن يكون عن ثمن

الستين التي قبل افراضه ويراعى فيها تنقيض الاخذ النصاب كما ذكرت عن ابن القاسم (قوله وهو الزكاة لكل عام على قول ابن القاسم) حاصله ان رب الدين اذا لم يكن الدين عماداً كرقق زكاة تأخير قبضه سنين عند المدين لم يقتضه فانه يزكى له عام واجد على رأي غير ابن القاسم وقال ابن القاسم يزكى له لماضي الاعوام معاملة له بنقيض مقصوده وتعقب الشيوخ قول ابن القاسم بأن ذلك لا يظن بعامل اذ لو قبضه وتجز به لم يح فيه بمقدار الزكاة كثيراً وقرره بعض من تكلم على هذا المثل بأنه خاص بالمحتكر قال ابن عرفة ولو أخره أي المحتكر فراراً زكاة لعام واحد وجمع أصنع ابن القاسم لكل عام ويستفاد من كلام ابن عرفة ترجيح القول بالزكاة لعام واحد (قوله من غصب الخ) هذه ثلاثة والرابع ما يشترطه بقوله ودين الفائدة (قوله أولها الميراث الخ) أي ان الميراث وما أشبهه كله قسم واحد وقوله الثالث أي من الفائدة وأما الثاني والرابع فهما ما أشار اليه المصنف بقوله وعن اجارة أو عرض فالثاني هو ما أشار اليه بقوله وعن عرض مفاد والرابع ما أشار اليه بقوله وعن اجارة أفاد كل ذلك بهرام (قوله ان يكون عن ثمن عرض) المناسب أن يقول أن يكون عن ثمن عرض

(قوله اشتراء) أى اشترى العرض (قوله من هذه الوجوه) أى المشار لها بقوله ان باعه بالنقد وقوله أو بالتأخير وقوله فان ترك قبضه الخ (قوله والى آخر كلام) أى المشار له بقوله فان ترك قبضه فرار الخ (قوله مع ان ظاهر كلامه) أى لان قوله فان آخر قبضه فرار اراجع للنقد والتأخير (قوله فلو ملك عرضا الخ) وسكت عما اذا كان اشترى العرض المذكور بعرض قنية فان ظاهر أنه اذا كان اشترى الاصل بناض فحكمه حكم ما اذا اشترى العرض المذكور بناض وان كان اشتراه بعرض جاءه من عطية فحكمه حكم ما اذا كان العرض المذكور عطية (قوله وهو نص المدونة) ونصها (١٩٣) قال مالك كل سلعة اشتراها رجل لقنية دارا كانت أو غيرها من السلع ثم باعها

عرض اشتراه للقنية بناض عنده فهذا ان باعه بالنقد استقبل به حولا بعد القبض أو بالتأخير فقبضه بعد حوله زكاة فان ترك قبضه فرار از كالمضى الاعوام ولا خلاف في وجه من هذه الوجوه والى آخر كلام ابن رشد في هذا القسم أشار المؤلف بقوله (ص) لاعتنى المشتري للقنية وباعه لاجل فليس كل (ش) أى لان ترتب الدين عن عرض مشتري للقنية بثمن ناض وباعه لاجل وأخر قبضه فرار فيزكاه عند القبض لكل عام من الماضية لكن تقييد المؤلف بالاجل يوهم انه في كلام ابن رشد مع أن ظاهر كلامه انه يزكاه للمضى الاعوام حيث فر بناخيره سواء باعه بالنقد أو بالتأخير ولا بد من كون الثمن المشتري به العرض ناضا كما أشرنا له كما هو في كلام ابن رشد فلو ملك عرضا غير آت أو نحوه من وجوه العطية فاشترى به عرضا للقنية ثم باع ذلك العرض بدين مؤجل وأخر قبضه فرار فانه يستقبل ثم ما مشى عليه المؤلف طريقة لابن رشد والمعتمد خلافها وأن غن المشتري للقنية بثمن ناض انما يزكاه اذا قبضه ومضى عليه حول من يوم القبض سواء باعه بنقد أو مؤجل وسواء أخر قبضه فرار أم لا كما ذكره ابن يونس واقتصر عليه وهو نص المدونة وما في التوضيح من حمل المدونة على غير ظاهرها لا يعول عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وعن اجارة أو عرض مفاد قولان (ش) يعني ان الدين اذا كان عن اجارة كاجارته لبعده أو متاعه مثلا أو كان عن غن عرض أفاده بوجه من وجوه الفائدة وترك قبض ذلك قرار من الزكاة بعد استيفاء منافع الاجارة ثم قبضه بعد أعوام فقبل يزكاه لكل عام مضى وقبل يستقبل به حولا من يوم قبضه ومن كون الكلام في الزكاة لماضى السنين يعلم أن تلك الاجرة قد ترتبت وأيضاً من قوله فر من الزكاة بقبضه وذكر القولين بعد ذكره الاستقبال به والتعدد للسنين يدل على ان الخلاف في ذلك وبه يعلم ما في قول الشارح وقبل لسنة واحدة وقوله أيضا وليس في كلام المؤلف ما يدل على قيد الاستيفاء ولا على معنى القول بعدم أخذ لماضى الاعوام (ص) وحول المتم من التمام (ش) يعني أنه اذا اقتضى من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به النصاب فان حول الاول وهو مراده بالتم اسم مفعول من يوم اقتضى تمام النصاب فيزكاه جميعا حينئذ فاذا اقتضى عشرة في محرم ثم أخرى في ربيع فحول العشر من ربيع على المشهور خلافا لاشبه في بقاء المحترمة على حولها (ص) لان نقص بعد الوجوب (ش) يريد انه اذا قبض من دينه عشرين ديناراً مثلاً فزكاه ثم قبض عشرة أخرى فزكاه ثم حال الحول الثاني وليس في الاول نصاب لكونها مع الثانية نصاب فان الاول تبقى على حولها ولا تنتقل ويزكاه عند حولها مادام النصاب فيهما فلو نعتنا عنه بقي الاول على حوله ان بقي من الدين على المدين ما يكمل به النصاب (ص) ثم زكى المقبوض وان قل (ش) راجع لقوله وحول المتم من التمام ولقوله لان نقص بعد

بنقد ومطله بالنقد أو باعها لاجل فمال حول الاجل مطله بالثمن سنيين أو آخره بعد الاجل ثم قبضه فيستقبل به حولا بعد قبضه ولا زكاة فيه فيما مضى كان مديراً أو غير مديراً نص المدونة ولم أر أحداً ممن تكلم عليها جعلها على غير هذا الظاهر وقول التوضيح الآن تحمل أى المدونة على غير قاصد الفرار اه لا يعول عليه مع انقضاء من تكلم عليها على ظاهرها اه (قوله وعن اجارة أو عرض مفاد قولان) محل القولين حيث أخر قبضه فرار والا استقبل حولا بعد قبضه اتفاقاً والمذهب من القولين في الفرعين أنه يستقبل به حولا من يوم قبضه ولو أخر قبضه فراراً (تبيينه) قوله وعن اجارة الخ معطوف على مدخول لا وتقدير كلامه ولا عن اجارة أو عن عرض فلا يستقبل به فقط والثابت في ذلك قولان فقوله قولان خبر لمبتدأ محذوف ثم ان قوله أو عرض مفاد غير قوله ان كان عن كهبة لان العرض كان مقبوضاً بيده بخلاف ما كان عن كهبة اه والخاصل ان ما هنا باع الشيء الموهوب أو الموروث أو المأخوذ عن أرض جنابة وآخر قبض الثمن فرار من الزكاة سنيين

وما لم يحصل بيع للشيء المأخوذ من فحوارث أو أرض بل هي عين موهوبة أو موروثة وأخر قبضها فرار من الزكاة فيستقبل قولاً واحداً (قوله وقوله أيضاً) معطوف على قوله في قول الشارح (قوله ولا على معنى القول بعدم أخذه) أى الذى هو القول بالاستقبال ولفظ بهرام يعنى اذا كان الدين مترتباً من اجارة أو كراء أو عرض من عروض الفائدة فانه أخر قبضه فرار من الزكاة أخذ بزكاه لماضى الاعوام وقبل لسنة واحدة (قوله فلو نعتنا عنه بقي على حوله وزكاه ان بقي) أى وكان قبض ما يكمل النصاب وأما لو لم يقبض ما يكمله فلا زكاة (قوله ثم زكى المقبوض وان قل) الرابع كما أفاده بعض شيوخنا أنه متى تلف قبل

امكان ذلك لانه لا يزكى ما بعده الا اذا بلغ النصاب (قوله سوا من النصاب الخ) يرجع لقوله ثم زكى المقبوض وان قل اي زكى المقبوض ولو قل سوا من النصاب الخ (قوله على قول ابن القاسم واشهب) ومقابلته ما لا ينال الموازن انه اذا تلف بغية تفريط لا يزكى حتى يقبض نصابا (قوله بعشرين) فرض مسئلة والمراد باع بما فيه الزكاة وانما فرضها في أقل ما يجب فيه الزكاة ليسهل فهم ذلك على المتسدى ولا مفهوم للترتيب المفهوم من قوله فآخر وكذا الحكم لو اقتضى الدينارين دفعة واحدة لا يختلف (١٩٣) لكن لا يتأتى جميع الصور المذكورة

وانظر ما النكته في الاتيان بالقضاء دون ثم (قوله فالفاء للتعقيب) ليس بشرط وقوله مع أى حالة كونها مصطحبتين في الشراء (قوله فان باعها ما الخ) ثم ان ما ذكره المؤلف من أنه يزكى الاربعين في تسع صور تباع فيه ابن الحاجب والقرافي والبخمي وابن شماس لكن الذي لصاحب السواد وابن يونس واختاره ابن عرفة معترضاه على ابن الحاجب ومن وافقه واستظهر الخطاب ما اختاره ابن عرفة أنه اذا يزكى الاربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشتراهما معا وباعهما معا ما اذا اشترى واحدة قبل الرجعية أو المحرمة قبل الرجعية ما اذا اشترى واحدة من الاثنين زكى احدا وعشرين لكن في الاولى وهي ما اذا باعها معا معا فزكاة الاربعين واضحة وأما الثانية والثالثة فالمراد بكونها ما أنه يزكى ربح ما يبيع ثانيا عند قبض ثمنه ولا يؤخر زكاة عامه من يوم زكى أصله وهو يوم ما يبيع أولا فاذا باع أولا احدا من السلعتين بتسعة عشر ديناراً فإنه يزكىها والدينار الذي اشترى به السلعة الثانية وان باعها بعشرين زكى احدا وعشرين ثم اذا باع الثانية زكى ربح ما فيها ولا يؤخر زكاة لمضى عام من يوم

الوجوب ان كان فيه مع ما بعده نصاب أى ثم بعد تمام النصاب في مرة أو مرات زكى المقبوض ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله سوا من النصاب أو لم يزكه وسواء بقي أو أنفق أو تلف بتفريط أو بغية تفريط على قول ابن القاسم واشهب (ص) وان اقتضى ديناراً آخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين (ش) يعنى أن رب الدين الذي لا يملك غيره أو يملك ما لا يملك به النصاب اذا اقتضى من دينه الذي حال حوله عنده أو عند المدين أو عنده ما ديناراً آخر فالفاء للتعقيب فاشترى بكل منها معا سعة أو بالدينار الاول ثم بالثاني أو بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عنده في الصور الثلاث باع كلاهما بعشرين ديناراً معا أو سعة الاول ثم سلعة الثاني أو بالعكس فصور البيع ثلاثة مضمومة في صور الشراء الثلاث بتسع أو اشترى بالاول وباع قبل الشراء بالثاني أو بالعكس وهما تمام الاحدى عشرة صورة التي صورها ابن عرفة وحرر عزوالاقوال فيها فليكن به واذا علمت شمول كلام المؤلف لها فاصل الحكم فيها عنده وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وابن شماس والقرافي والبخمي أنه في التسع يزكى أربعين وفي الباقيتين احدا وعشرين كما أشار إليه بقوله (فان باعها معا) معافى وقت واحد وتحت ثلث صور لانه ما أن يكون قد اشتراهما معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس (أو) باع (احداهما بعد شراء الاخرى) بحيث اجتماع في الملك وتحت صورتان لان المبيعة ما سلعة الدينار الاول أو سلعة الثاني والشراء في كل من الصورتين بهما معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس فهذه ست صور مع الثلاث أجاب عن التسع بقوله (زكى الاربعين) جملة ان باعها معا ومتفرقة ان باع مفرقاً فزكى عند بيع الاولى عن احدا وعشرين ثم باع ربحه وعن الدينار ثمن الاخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن تسعة عشر ربحها لان الربح يقدر وجوده يوم الشراء خلافاً لأشهب في تقديره يوم الحصول (ص) والا احدا وعشرين (ش) أى وان لم يبعها في وقت واحد ولا باع احداهما بعد شراء الاخرى بل باع الاولى منها ما قبل شراء الاخرى سواء كانت المبيعة مشتركة بالدينار الاول أو الثاني وهما الباقيتان من الاحدى عشرة زكى احدا وعشرين حين بيع الاولى عشرون منها والدينار الذي لم يشتر به ثم اذا اشترى به وباع سلعته بعشرين لا يزكى التسعة عشر الربح لانها ربح مال زكى نعم حوله حول أصلها وبعبارة أخرى زكى احدا وعشرين أى ويستقبل بالثانية حولاً من يوم زكى الاولى لانه ربح مال زكى فيعتبر حوله من يوم زكاة كانه فاذا مضى له حول من يوم زكى الاولى وباع فإنه يزكى عشرون ولا يزكى قبل مضى حوله من يوم زكى الاولى (ص) وضم لاختلاط أحواله آخر الاول (ش) يعنى أنه اذا اختلطت عليه أوقات الاقتضاآت فإنه يضمها للاول يعنى اذا نسي أوقات الاقتضاآت ما عدا وقت الاول منها فإنه يضمها له وسواء علم قدر ما اقتضى في كل واحد من الاقتضاآت أولاً وأما ان علم زمن الاقتضاآت وجهل قدر ما اقتضى في كل واحد منها

(٣٥ - خري ثانی) زكى أصله (قوله أو احداهما) لا يخفى أنه يزكى حين يبيع الاولى احدا وعشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر فيصدق عليه أنه يزكى الاربعين ولكن لا في وقت واحد وحول الجميع من وقت بيع الاولى (قوله خلافاً لأشهب الخ) وعلى كلام أشهب فلا يزكى التسعة عشر (قوله أحواله) أى أعوامه التي تزكى فيها وليس المراد بها الحالات (قوله آخر الاول) ليس المراد بالاول والاخر في كلامه الاول الحقيقي وهو الذي لم يسبقه شيء والاخر الحقيقي الذي ليس بعده شيء بل مطلق المتقدم والمتأخر الاعم من الحقيقي والاضافي وفي عب فان جهل الاول ضم لما بعده المعلوم وقوله وأخر بالصرف قاله اللقاني

(قوله فحكم ما علم وقته الخ) جواب أما الآن هذا الوجه لم يتقدم في المفرع عليه وذلك لأن مدلوله علم وقت جميع الاقتضاآت وأن هذا لهذا وجه كذا وقوله أو علم الخ معناه علم بعض أوقات الاقتضاآت وما فيه ثم لا يمتنع أن الظهور إنما هو ظاهر في الأول وأما الثاني فلم يظهر نعم يقال فيه أنه يجعل الأول أكثر الأول وبه الفتوى كما يؤخذ من كلامه مثلاً لو علم أن زمن الاقتضاآت القعدة ومحرم وبيع الأول وبيع الثاني ورجب وعلم الأول والآخر والمحرم ولم يعلم هل لبيع الأول أربعون وبيع الثاني ثلاثون أو بالعكس فإنه يجعل الأربعين لبيع الأول والثلاثين لبيع الثاني فتدبر في تنبيهه قد عرفت ما إذا نسي ما عدا الأول فإنها كلها تضم للأول فلو علم الأول والاخر دون المتوسط تضم أيضاً الأول (قوله استويا) أي استوي كل وقوله اقتضى أي كل وهو البناء للفعل وقوله في زمنه أي زمن نفسه ويجوز أن يقرأ بالبناء للفاعل أي اقتضاه (قوله فأنظر هل يقدم الأول أو الأقل ٢) الظاهر تقديم الأقل (قوله عكس الفوائد) خبر لبيان محذوف أي وهذا الحكم (١٩٤) عكس الفوائد وبالنصب على الحال أي حالة كون هذا الحكم عكس الفوائد

أي معكوساً فإذا نسي أوقات ما عدا الأول والاخر فإنه يضم الكل أي المجهول للآخر والفرق بين الفوائد والاقتضاآت أن الفوائد لم تجر فيها الزكاة فلو ضم آخرها لأولها كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين فإن الأصل فيه الزكاة لأنه مملوك وإنما منع منها وهو على المدين خوف عدم القبض وانظر إذا نسي وقت آخر الفوائد أيضاً والظاهر أنه يضم لما قبله المعلوم كما ذكره عب في الاقتضاآت (قوله في الحكم لافي التصوير) أي خلافاً للبساطي في قوله في التصوير والحكم (قوله لأن الأول الخ) علة لقوله لافي التصوير لأنه إذا كان الأول والاخر معلومين لا عكس الأفي الحكم وهو وأنه في الاقتضاآت يجعل ما عدا الأول من المجهول مضموماً إليه وفي الفوائد يجعل ما عدا الآخر مضموماً إليه وأنت خير بأن هذا يخالف ما تقدم من أن المعلوم في الاقتضاآت الأول

واختلف قدرها أو علم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض فحكم ما علم وقته أو علم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض ظاهر وأما ما علم وقته وجهل قدر ما اقتضى فيه فينبغي أن يجعل أكثرها لأولها وما دونه لثانيها وما دون ثانيها لثالثها وهكذا في اقتضى في المحرم وفي بيع الأول وفي جمادى الثانية واختلف قدر ما اقتضى كأن يكون بعضها عشرين وبعضها عشرة وبعضها خمسة فإنه يجعل العشرين لأولها والعشرة لثانيها والخمسة لثالثها وفي تقديم الأقل كتر مراعاة جانب الفقراء مع احتمال أن يكون هو المقتضى في الزمن الذي جعل له وتقدم غيره فيه عدم مراعاة جانب الفقراء وان احتمل أن يكون زمن اقتضائه فقد استويا في احتمال أن يكون اقتضى في زمانه أم لا واختص الأقل كتر مراعاة جانب الفقراء دون الأقل فلذا قدم على الأقل فتأمل له وقد يقال يزكي الجميع لأول الاقتضاآت كما إذا جهل وقتها وعلم قدرها وإذا التبت أوقات الفوائد أي نسيها ما عدا وقت الأخيرة منها فإنه يجعل وقت الأخيرة للجميع وسواء علم قدر كل فائدة أم لا وأما إذا علم أوقات الفوائد وجهل قدر ما حصل في كل وقت منها فأنظر هل يقدم الأقل للأول أو يزكي الجميع لحول الأخيرة فقوله (عكس الفوائد) في الحكم لافي التصوير لأن الأول والاخر معلومان في الفوائد والاقتضاآت والنسي ما عداها ما فيضيف مانسي من الاقتضاآت الأول وفي الفوائد يضيف مانسي منها لما بعده بأن يجعل كل فائدة لا يدري حولها الشهر المتقدم أو المتأخر للتأخر وان نسي الجميع إلا الأخير ضم الكل للأخير وفي الاقتضاآت يجعل كل اقتضاء لا يدري حوله الشهر المتقدم أو المتأخر للتقدم (ص) والاقتضاء مثله مطلقاً (ش) أي يضم الاقتضاء الناقص عن النصاب مثله من الاقتضاآت المكمل له مطلقاً أي سواء بقيت الاقتضاآت السابقة أو أنفقت أو ضاعت فخلت بينهما فوائدهم لا وفيه مع هذا نوع تكرار مع قوله ولولف المم (ص) والفائدة للتأخر منه (ش) أي وضمت الفائدة للتأخر من الاقتضاآت سواء بقيت أو أنفقت قبل اقتضائه لا للتقدم المنفق قبل حصولها أو بعده وقبل حصولها أم لا واستمر باقياً حتى حال حولها فإنه يضم إليها (ص) فإن اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقهها بعد حولها ثم اقتضى عشرة

فقط وفي الفوائد لا خرفقط وعليه يأتي كلام البساطي والحاصل أن كلام المصنف يصور بما إذا كان عالماً بالأول والآخر في كل أو عالماً بالأول فقط في الاقتضاآت وبالأخير في الفوائد فليس كلام البساطي متعيناً كما أن حمل غيره ليس متعيناً وعند التحقيق أن المراد العكس في الحكم (قوله وفي الاقتضاآت الخ) لا يمتنع أنه في سياق نسيان ما عدا الوقت الأخير فلا تقدم معلوم يضم ما بعده إليه قال عجب وإذا قلنا بالضم للأول والاخر فلا يضم الا المختلط فقط دون غيره فلو اختلطت عليه الا واسط فقط دون الأول والاخر فإن كان في الاقتضاآت ضم الا واسط فقط للأول ويستمر الاخر على حوله وان كان في الفوائد ضم الا واسط فقط للأول ويستمر الاخر على حاله وهذا قد أشربنا إليه وأما إذا لم يعلم شيء أصلاً فالظاهر أنه يحتاط لجانب الفقراء في الاقتضاآت ولنفسه في الفوائد (قوله نوع تكرار) إنما عبر بنوع إشارة إلى أن التكرار من جهة دون جهة فالتكرار من حيث العموم في الاقتضاآت بقاءاً وتلفاً وعدمه من حيث العموم في الفوائد فخلافاً لعدمه

(قوله زكي العشرين) أي بناء على أن خليط الخليط ليس بخليط والازكي خمسة وعشرين ولا يحتاج إلى اقتضاء خمسة أخرى لأن العشرة الفائدة خليط لعشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط لخسة ولولم يجتمع إلا أن الحول قد حال عليهم عند المدين ولا خلطة بين عشرة الفائدة وخسة الاقتضاء لأنها أنفقت قبل حولها (قوله والاولى إذا اقتضى خسة) أي أنه يزكي الاولى والاخرة فقط إذا كان زكي العشرين قبل اقتضاء الاخرة والازكي الجميع لما علمت أنه يضم بعضها (١٩٥) لبعض (قوله والمحصور فيه قوله فكالدين) سيأتي أنه

جواب لشرط مقدر فلا يكون المحصور فيه قوله فكالدين بل المحصور فيه الشروط (قوله وما دون النصاب الخ) فخرج ما في عينه زكاة كاشية وحرث وحل يزكي أن بلغ كل نصابا فلا يقوم ولو كان ربه مديرا سواء جاء وقت التقويم قبل حوله أو بعده وإذا باعه بعد تزكية عينه زكي الثمن لحول التزكية وإن باعه قبل جريان الزكاة فيه زكاة لحول الاصل كما في ابن الحاجب (قوله بهذه الشروط) أي المشار إليها قوله الا في ملك معاوضة الخ (قوله أي ثمن عرض الخ) أي بقدر ثمن أن فرض الكلام في خصوص المحترق أو بقدر قيمة أن أريد ما هو أعم وقول المصنف الا في أن رصد الخ يقصره على الاول وقوله فيما سيأتي ويبيع بعين يقيد عدم تقدير شيء (قوله ملك معاوضة) ويشترط في المعاوضة أن تكون مالية فلا زكاة فيما أخذ من خلع أو صداق بل يستقبل بثمنه حولاً من يوم قبضه والباء في قوله معاوضة للسببية كما يفيد حل شارحنا وقوله معاوضة هذا هو المقصود وأما ملك فهو عام في كل ما يزكي لانه يشترط في كل ما يزكي أن يكون ملكاً الخ (قوله الا أن يؤخره فراراً) في نفسه شيء بل ولو أخره فراراً (قوله

زكي العشرين والاولى إذا اقتضى خسة (ش) هذا توضيح لما تقدم والمعنى أنه إذا اقتضى من دينه خسة دنائير بعد حول مضي من يوم زكي دينه أو من يوم ملكه وأنفقها كما قاله ابن القاسم ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد مضي حولها وأولى لو أبقاها ثم اقتضى من دينه عشرة فإنه يزكي العشرين أي العشرة التي اقتضاءها وحال حولها والعشرة التي استفادها وحال حولها لا اجتماعهما في الملك حولاً كاملاً ولا يزكي الخمسة الاولى عند ابن القاسم إذا كان أنفقها قبل حصول الفائدة أو قبل حولها لعدم كمال النصاب من الاقتضاء من المذكورين ولذا لو اقتضى خسة أخرى زكي الخمسة الاولى المنفقة قبل حول الفائدة لتتمام النصاب بالاقتضاءات وقد علمت أن حول المتم اسم مفهول من التمام ولا بد من قيد اتفاقها قبل حول الفائدة والاولى بقيت إلى تمام حولها ضمت وربما يرشد للتقييد المذكور قوله قبل أو بفائدة جمعها مع ذلك وحولها ولم يفرغ من الكلام على زكاة الدين أعقبه بالكلام على زكاة العروض لأن أحد قسمي زكاة العروض وهو المحترق يقاس بزكاة الدين كما يأتي وإلى أقسام العرض أشار المؤلف بقوله (ص) وإنما يزكي عرض لازكاة في عينه (ش) هذا هو المحصور والمحصور فيه قوله فكالدين أن رصد به السوق أي أنما يزكي عرض ليس في عينه زكاة كالعييد والسياب وما دون النصاب من الماشية والحرث كالدين أي يزكي لسنة من أصله أن رصد به السوق بهذه الشروط والمراد بالعرض هنا ما قابل الفضة والذهب فقوله وأنما يزكي عرض أي ثمن عرض أو عوض عرض وهو قيمته في المديريت قوم وعنه حيث يبيع كالمحترق (ص) ملك معاوضة (ش) هذا من الشروط أي ومن شروط وجوب الزكاة في العرض المذكور أن يكون ملك معاوضة عليه فمما ملك يارث أو هبة أو نحوه من وجوه القوائد فلا زكاة فيه ولو نوى به التجارة حين الملك حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حولاً من يوم قبضه الا أن يؤخره فراراً كما مر (ص) بنية تجرأ ومع نية غلة أو قنية على المختار والمرجح (ش) هذا من الشروط أيضاً أي ومن شروط الزكاة أن يكون نوى التجارة بهذا العرض الذي عاوض عليه أي أن يكون ملكه بهذه النية احترازاً عن ذلك مما إذا لم ينو شيئاً أو نوى به القنية لأنها هي الأصل في العروض حتى ينو بها غير القنية وكذلك يجب الزكاة في هذا العرض إذا نوى به التجارة والغلة معاً كما إذا نوى عند شرائه أن يكرهه وإن وجد ربحاً باع وكذلك يجب الزكاة في هذا العرض إذا نوى به عند المعاوضة عليه التجرة والقنية معاً ككيفية الاتفاغ بعينه من وطء أو خدمة وهذا هو القنية وإن وجد ربحاً باع وهذا هو التجارة لأن الغلة نوع من التجارة على المختار عند الخمس فيهما والمرجح عند ابن يونس في الثانية ويحتمل في الاولى أيضاً لآخر ويتأيد ذلك لانه إذا لم تؤثر مصاحبة نية القنية في نية التجارة فأولى أن لا تؤثر نية الغلة في نية التجارة (ص) لا بلانية أو نية قنية أو غلة أوهما (ش) لا اسم بمعنى غير ظهر أعربها فيما بعد الكونها على صورة الحرف ونية مجرور بإضافة لاليه والمعنى أنه إذا ملك هذا العرض بلانية لشيء فإنه لازكاة فيه لان الأصل في العروض القنية وكذلك إذا اشتراه

لان الغلة نوع الخ) هذا التعليل لا يظهر الا عند ذكر اجتماع التجارة والغلة (قوله ويحتمل في الاولى أيضاً) عن ذلك الاحتمال يكون قول المصنف وبالترجيح لابن يونس نصاً أو قياساً أي بالنص أو بقياس الاحروية (قوله أوهما) وأصله أو نيتهم ما عذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانه فصل الضمير حيث عذف هو في محمل جر بطريق النيابة لا الاصله قاله الشيخ أحمد (قوله لتكون على صورة الحرف) هذا يقتضي أن نية مجرور بالباء في قوله بعد نية مجرور الخ

(قوله لان الاشتراء للغة هو معنى القنية) هذا التعليل يعكس على التعليل الاول المشار به بقوله لان اللغة نوع من التجارة (قوله وكان كاصله الخ) هذا من عكس التشبيه فقهه أن يكون وكان أصله كهو (قوله أصله عرضا ملك معاوضة) لا يخفى أن أصل ذلك العرض اذا كان عرضا اشترط فيه أن يملك معاوضة وأما اذا كان عينا فاطلق فيها فهو شامل لما اذا جاءته من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فما الفرق قلت فرقا بأن العين الأصل فيها التجارة وهو البيع والشراء بخلاف العرض فان الأصل فيه القنية (قوله سواء كان عرض قنية الخ) إشارة الى أن قوله وكان أصله كهو أى فى الجملة والجملة هو أن يكون ملك معاوضة (قوله على المشهور) راجع لقوله كان عنده عرض قنية أى خلافا لمن يقول انه يستقبل ويخص المصنف (١٩٦) بكون الأصل عرض تجارة (قوله لاعطاء الثمن حكم أصله الثانى) الاول أن

يقول فانه يتركى عنه حلول أصله الثانى لأصله الاول لانه لا يعطى عندهم الا حكم أصله الثانى وتظهر ثمة ذلك فيما اذا مضى حول من أصله الاول ولم يعض حول من أصله الثانى فلا زكاة (قوله لا يشترط فى العرض الخ) لا يخفى أنه يقتضى أنه يعقل فى العرض أن يكون نصابا وليس كذلك (قوله والمدير ولو بدرهم) أى لأقل فلا زكاة عليه ثم المدير اذا نضله شئ ما ولو درهما يخرج عما قومه من العرض ثم على المشهور لا عرضا بقيمة ويكون الحول من يوم تقويم الجميع ويلغى الزائد أى الوقت الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاول أن يقول ولا فرق بين أن يكون البيع الخ ويجوز أن يكون قوله وان لاستهلاك مبالغه فى قوله أيضا ملك معاوضة فقهه وله بيع بعين أى عوض فالمراد البيع اللغوى والا فالاستهلاك لا يقال له بيع (قوله الا أن يفعل ذلك فرارا) حكى الرجز اجماع الاتفاق على ذلك فى المدير وحكام بن جزى فى المحتكر (أقول) أى فرق بين ذلك وبين تأخير دين

بنية القنية فقط أو بنية الغلة فقط كنيته كرائه أو بنية الغلة والقنية مع الان الاشتراء للغة هو معنى القنية فلو قال لا بنية تجر وحذف قوله أو بنية قنية أو غلة أو هبة ما مضى على أن بنية القنية تفهم عما بعدها بالاولى (ص) وكان كاصله أو عينا (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة فى العرض المذكور أن يكون أصله عرضا ملك معاوضة سواء كان عرض قنية أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض ينوى به التجارة ثم باعه فانه يتركى عنه حلول أصله على المشهور لاعطاء حكم الثمن حكم أصله الثانى لأصله الاول أو يكون أصله الذى اشترى به عينا وان كانت دون نصاب اذا باعه بنصاب من العين فأكثر واليه أشار بقوله (وان قل) وفيه رد لما عساه أن يتوهم أن أصله اذا كان عينا لا بد أن يكون نصابا والمبالغة راجعة للعين ورجوعها لقوله وكان أصله كهو لافائدة له لانه لا يشترط فى العرض أن يكون نصابا (ص) وبيع بعين (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة فى هذا العرض أن يبيعه بعين وهذا عام فى المدير والمحتكر كالشروط المتقدمة لكن المحتكر لا بد أن يبيع بعين وهى نصاب باعه فى مرة أو مرتين فأكثر وبعد كمال النصاب يتركى ما بيع به ولو قل والمدير ولو بدرهم ولا فرق بين أن ينضله أول الحول أو وسطه أو آخره ولا فرق بين أن يبقى مانض أو يذهب ولا فرق بين أن يكون المعاوضة اختيارية أو اضطرارية كما اذا استهلك شخص للمدير أو المحتكر سلعة من سلع التجارة ودفع قيمته له واليه أشار بقوله (وان لاستهلاك) واحتراز به من البيع بعرض فن باع العرض بمثله لازكاة عليه الا أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة وقوله (كالدين) كذا فى بعض النسخ باسقاط الفاء فيكون معمول لا يتركى أى وانما يتركى عرض بالشروط المتقدمة كالدين أى زكاة كزكاة الدين وفى بعضها بثبوتها فتكون واقعة فى جواب شرط مقدر أى وان حصلت هذه الشروط فـ كالدين وقال ز جواب شرط مقدر ومدخل الفاء محذوف أى وان حصلت هذه الشروط فز كانه كالدين أى كزكاة الدين فيتركى لسنة من أصله وهذا بالنسبة للمسلم وأما الكافر فى أى الكلام عليه فيه ويستفاد من التشبيه مسئلة ما اذا فر من الزكاة بتأخير البيع والفرار هنا وقياسه لا يعلم الا من جهته وقوله (ان رصده السوق) شرط فى قوله فكالدين ولذا أخره عنده لينطبق عليه ويكون محلا للاخراج الآتى والحاصل أن الشروط السابقة شروط فى وجوب الزكاة سواء كان العرض عرض احتكار أو ادارة وأما هذا فشرط لكون الزكاة زكاة الدين لا لوجوب الزكاة اذا لفرق فى الوجوب كما قررنا بين عرض الاحتكار والادارة بمعنى كونه رصده السوق ان يحسكه الى أن يجد فيه ربحا جيدا قاله فى

التوضيح

المحتكر فرارا حيث جرى فيه الخلاف فان قلت يعارض هذا ما نقله الخطاب من أن من اشترى بماله عرضا قبل الحول فاصدا به الفرار فلا زكاة عليه اجماعا كما حكى ابن رشد قلت لعل الفرق أن ما لا ينشأ فى نقد اشترى به عرض قنية وما هنا فى عرض تجرأ بديل بعرض تجر (قوله وأما الكافر) أى الكافر الذى أسلم ولا حاجة لقوله فيه ولا بد من تقديره مضاف أى وأما عرض الكافر الخ الا انك خير بأن الآتى فى كافر مدير وما هنا فى مسلم محتكر فلا ينظر حينئذ ما قاله فالمحتكر يستقبل من غير خلاف (قوله والفرار هنا وقياسه) لا يخفى انه تقدم فى دين المحتكر انه اذا قصد الفرار بعدم القبض فيه قولان وتقدم أن الذى يفيد به ابن عرفة ترجيح القول بزكاة لعام واحد

(قوله قال في السوق للكمال) أي فقوله ارتفع الثمن تفسير للسوق المعروف (قوله يحترز به عن المدير) فإنه يرصد السوق إلا أنه لا يقصد ارتفاع الثمن (قوله والازكي الخ) أي بأن يبيع بالسعر الخاضع ويختلفه بغيره بل بربح باع بغير ربح خوف كساد (قوله فإن كان عرضا مرجوا) حالا أو مؤجلا وقوله أو نقدا مؤجلا أي مرجوا (قوله ولو طعام سلم) كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن وحكي عدم التقويم عن الأبياني لأنه رأى أن ذلك تقدير بيع وهو ممتنع (قوله ولو بارت) مقابله ما ذهب إليه ابن نافع وسكنون إلى أنه يبطل حكم الإدارة لهذا البوار (قوله لأن لم يربحه) أي بأن كان على معدم أو ظالم فلا يقوم له يزكيه كل عام (١٩٧) وينبغي أن يحجز كانه إذا قبضه لعام واحد

كالعين الضائعة والمعصية فإله الشيخ سالم فإن رجاءه بنقص عن أصله زكي قدر ما رجا أن كان فيه زكاة (قوله وهو كالعدم) أي خلافا لابن حبيب (قوله وكذلك على المشهور إذا كان قرضا) ومقابله من أن ظاهر المدونة أن المدير يزكي جميع دينه من قرض أو غيره (قوله مالم يؤخر قبضه فرارا) أي فيزكيه لكل سنة اتفاقا وانظر هل يزكيه حينئذ قبل القبض كذا في عب ولفظه أو كان قرضا ويرزكيه لعام واحد بعد قبضه إلا أن يؤخر قبضه فرارا من الزكاة فيزكيه لكل سنة اتفاقا قاله عبد الحق في تهذيبه نقلا في توضيحه وانظر هل يزكيه قبل القبض كدين غير المدير قاله الشيخ أحمد وتطهيره فيما إذا أخر قبضه فرارا كما هو ظاهره وأما إذا لم يقصده فيزكيه بعد قبضه لعام واحد كما في الشيخ سالم وغيره اه (أقول) وانظر ذلك مع ما تقدم من حكاية الخلاف في دين المتحكر (قوله زكاة لعامين) هذا آخر كلام المدونة (قوله فأسقط) من كلام الشارح وفاعل أسقط هو الامام أو ابن القاسم (قوله لازكاة فيه الخ) وهو على المقترض (قوله وهذا تأويل منه عليها) أي لأنه لما في

التوضيح انتهى وقوله أي بالعرض السوق أي ارتفاع الثمن قال في السوق للكمال يحترز به عن المدير الآتي (ص) والازكي عينه ودينه النقد الحال المرجو والاقومه (ش) هذا هو الضرب الثاني وهو عرض الإدارة والمراد بالمدير من يبيع عروضة بالسعر الخاضع ثم يخلفها بغيرها ولا يرصد نفاق سوق لبيع ولا كساده ليشتري فيه كما يفعله أرباب الخوانيت والجالبون للسلع من البلدان ولهذا قال وإلا أي وإن لم يرصد بسلعه الاسواق زكي ما عنده من العين ولو حليا ويرزكيه وزنه إن رصع بجوهر كما مر وزكي عدد دينه النقد الحال المرجو المعد للتملح فإن كان عرضا مرجوا أو نقدا مؤجلا مرجوا أقومه بما يبيع به على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد وزكي تلك القيمة لا تهمل التي تملك لو قام غرامؤه وسيأتي غير المرجو دين القرض وانما نص المؤلف على زكاة العين ليستوفي الكلام على أموال المدير والأفلا خصوصية المدير في زكاة العين وسيأتي مفهوم قولنا المعد للتملح في قوله أو كان قرضا (ص) ولو طعام سلم (ش) المشهور أن المدير يقوم طعام السلم ولا يلزم من ذلك بيعه قبل قبضه إذا تلبزم بين التقويم والبيع وانما هذا مجرد تقويم فقط ألا ترى أن أم الولد وشبهها تقوم إذا قتلت ولا يكون ذلك بيعا لها (ص) كسلعة (ش) يعني أن المدير يقوم كل عام سلعة التي للتجارة بعين ويرزك عنها بالتشبيه في التقويم وأشار بقوله (ولو بارت) إلى أن المشهور أن المدير يقوم سلعه ولو بارت سنين كلها أو بعضها ولا يبطل حكم الإدارة بذلك أي لا ينقلها لورائها إلى حكم القنية ولا إلى حكم الاحتكار بل تبقى على ادارتها والفرق بين الاحتكار والبوار أن كان في كل منهما انتظار السوق هو أن المنتظر في الاحتكار الربح الذي له بال وفي البوار ربح ما أو يبيع بلا خسارة (ص) لأن لم يربحه أو كان قرضا (ش) المشهور أن الدين النقد إذا كان غير مرجو فإنه لا يزكيه وهو كالعدم وكذلك على المشهور إذا كان قرضا لعدم التملح فيه لأنه خارج عن حكم التجارة ويرزكيه لعام واحد بعد قبضه مالم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة كما مر في زكاة الدين ولفظ المدونة ومن حال الحول على مال عنده فلم يزك حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاة لعامين فأسقط زكاة عنه وهو على المقترض قال الباجي لا خلاف أن القرض لازكاة فيه وهـ إذا تأويل منه عليها والدين انما يقوم إذا كان للتملح وتأويلها القاضي عياض على تقويم القرض لعموم قولها والمدير الذي لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالخناط واليزاز الذي يجهر الامتعة إلى البلدان فيجعل لنفسه في السنة شهرا يقوم فيه عروضة التي للتجارة فيزكي ذلك مع مامعه من عين وماله من دين يربح قضاها واليه أشار بقوله (ص) وتوالت أيضا بتقويم القرض وهل حوله للأصل أو وسط منه ومن الإدارة تأويلان (ش) أي وهل حول المدير الذي يقوم فيه عينه ودينه وطعامه وسلعه إذا تقدم وقت ملكه المال الذي أدار به أو تزكيته

الخلاف دل على إبقاء المدونة على ظاهرها (قوله لعموم قولها الخ) تعليل لقوله فتأويلها القاضي عياض والظاهر أن التأويل هو نفس قولها المذكور أي بأن أبقاه على ظاهره لا قولها الأول كما هو ظاهره فان ظاهر قولها الأول عدم التقويم فتدبر (قوله وتوالت أيضا) هذا ضعيف والمعتمد الأول (قوله وهل حوله للأصل) أي الحول المنسوب للأصل وهو الظاهر (قوله أو وسط الخ) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي حول المدير وسط من الأصل ومن إدارة أو معطوف على محل الأصل أي أو حوله وسط (قوله وقت ملكه) فاعل بتقديم والمال مفعول مثلك وقوله أو تزكيته معطوف على ملكه

بين هذين الزيادة على تخريص عارف أن القريض يحكم الحاكم (قوله كان بعد ذلك كالعرض) أي المتخذ من التجارة يزكيه لحول من يوم التزكية (قوله كالعرض) الظاهر أنه يقومه لسنة من يوم زكي الأصل (قوله لأن ما كان للتجارة) لعل الأولى أن يقول ولأن ما كان للتجارة الخ تعليل ثان (قوله لاحد الاقوال الخ) هي أقوال ثلاثة قيل يرجع ماذونا وقيل يعود بحجود عليه وقيل يعود منتزع المال (قوله يعجز) يعجز عن الشيء من باب ضرب ضعف عنه مصباح وحكي عن الاصمعي يعجز بكسر الجيم يعجز بفتحها (قوله وانتقل المسد للاحتكار) الأولى حمله على عمومه أي المسد بالنية أو بالفعل لأن الحكم فيها واحد لا أي الاقصاء قراروا فلا ينتقل عما هو عليه ويقوم كل عام على ما تقدم (قوله ثم نوى به الاحتكار الخ) ظاهره ولو قبل الحول بقرب وهو ظاهر الشيخ سالم حيث لم يقيد بزمن وكتب بعض شيوخنا نحوه (قوله في الفرع المسد كور) وهو الانتقال من الاحتكار إلى الإدارة والذي قبله الانتقال من الإدارة إلى الاحتكار (قوله وهما القنية) هل يقيد بغير قصد فرار كما قيدت التي قبلها أولا وهو ظاهر بعض الشراح (قوله فإن ذلك ينتقل إليها على المشهور) مقابله ما رواه الجلاب من عدم النقل وأنه يزكي الثمن (قوله وكذا مال الاحتكار لا ينتقل الخ) هذا هو الراجح كما يعلم من غيره (قوله فإنه لا ينتقل إليها مجرد النية على المشهور) ومقابله ما لا شهيد من أنه ينتقل للتجارة

على وقت إدارته كالأصل نصاباً أو زكاه في محرم وأدار به في رجب لحول الأصل الذي ملك فيه أو زكي وهو المحرم أو حوله وقت وسط من حول الأصل ومن حول الإدارة فيكون على هذا ربيع الثاني ومحل الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه وأما حول ناضه إذا بلغ نصاباً فإنه حول الأصل قطعاً (ص) ثم زيادته ملغاة بخلاف حلي التحري (ش) يعني أن المدير إذا قوم سلعه وقت تقويمها ثم باع بزيادة على ما قومت به فإن زيادته ملغاة لا تزكي لاحتمال ارتفاع سوق أو رغبة مشترفلذالو كانت لتحقيق الخطأ لا في بخلاف حلي التحري المرصع بالجواهر إذا زكي وزنه تحرياً لعدم تبسرتزعه ثم تزعر وزن فزاد على ما تحري فيه فإنه الزيادة تزكي لظهور الخطأ قطعاً (ص) والقمع والمرتجع من مفلس والمكاتب يعجز كغيره (ش) يعني أن القمع وغيره من العشرات يزكي زكاه العرض فيقومها المدير ويوزكيه مضافاً لماعه من النقد وهذا إذا لم يكن نصاباً ولا فالزكاة تجب في عينه فإذا زكاه كان بعد ذلك كالعرض وكذلك الماشية إن لم تكن نصاباً فإنه يقومها وإن كانت نصاباً فالمشهور يزكيها من رقبها ثم إذا باعها فإنه يزكي عنها لحول من يوم زكي عنها وفي نسخة والفسخ بدل والقمع أي ما رجع من سلع التجارة بالفسخ فإنه يبقى على ما كان عليه من إدارة أو احتكار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري فليس فوجد البائع سلعته فإنه يأخذها وهو أحق بها فيكون أخذها لها فسخاً للبيع وترجع لما كانت عليه قبل البيع من إدارة أو احتكار ولا ينقلها بيعاً عما كانت عليه قبل البيع حتى تحتاج إلى نية التجارة به ثانياً لأن لا تبطل الأبنية القنية وكذا من كان عبده ثم عجز فإنه يرجع لما كان عليه قبل الكتابة وليس عجزه عن الكتابة استثناءً ملك لأن الكتابة كالاغتسال لأن ما كان للتجارة لا يبطل الأبنية القنية ويؤخذ من هذا الحجة لاحد الاقوال في العبد المأذون يكتب ثم يعجز أنه يرجع ماذونا كما كان ولو رجعت سلع التجارة بأقالة أو صدقة أو هبة بطلت نية التجارة وكانت قنية إلا أن ينوي بالمقال فيه التجارة ثانياً فقوله كغيره يرد في التقويم والضمير راجع لاحد الثلاثة المذكورة لا بعينه وهي القمع والمرتجع من مفلس والمكاتب يعجز (ص) وانتقل المسد للاحتكار (ش) يعني أنه إذا اشتري عرضاً بنية الإدارة ثم نوى به الاحتكار فإنه ينتقل بمجرد النية إليه وأما عكس هذه المسئلة وهونية الإدارة بما للاحتكار فقال في الشامل هو كذلك وأما في الشرح الكبير فقال فيه لا يبعد أن يكون كالاول لأن كلامهما ضرب من التجارة وهذا القسم لم يذكره الشيخ انتهى وقد يقال فرق بين المسئلتين وذلك لأن الاحتكار قريب من الأصل الذي هو القنية فينتقل إليه بالنية بخلاف الإدارة فإنها بعد ما عنه لا تنتقل إليه بالنية وقد رأيت في تكميل التقييد ما يرشد إلى هذا ويفهم منه أن الحكم في الفرع المذكور لا يوافق الحكم فيما قبله انظر نصه في (ص) وهما القنية (ش) يعني أنه إذا اشتري عرضاً بنية الإدارة أو نية الاحتكار ثم نوى به القنية فإن ذلك ينتقل إليها على المشهور وقوله (بالنية) متعلق بانتقل (ص) لا العكس (ش) يعني أنه إذا كان عنده عرض القنية ثم نوى به التجارة احتكاراً أو إدارة فإنه لا ينتقل بمجرد النية وكذا ما للاحتكار لا ينتقل للإدارة بالنية وأشار بقوله (ولو كان أولاً للتجارة) إلى المشهور وهو أنه إذا كان عنده عرض للتجارة ثم نوى به القنية وقبلت ينتقل إليها بالنية كما مر ثم نوى به التجارة أيضاً فإنه لا ينتقل إليها بمجرد النية على المشهور ونصير كسلع القنية أصالة لأن النية سبب ضعيف تنقل للأصل ولا تنقل عنه والأصل في العروض القنية والحكمة تشبهها بالدوام ذات العرض معها (ص) وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساوا باً واحتكاراً لا كثر في كل على حكمه (ش) يعني أنه إذا اشتري عروضاً للتجارة

(قوله فالمشهور أن كل واحد يبقى على حكمه) ومقابله ما قاله ابن المأجشون من أنه يزكى الجميع على حكم الاحتكار (قوله فانه في جميع عروضه على حكم الادارة) ولعله مراعاة جانب الفقهاء (قوله يزكىهم جميعا مع ما معه من النقد على المشهور) ومقابله يبقى كل على حكمه قال في البيان وهو القياس (قوله ولا تقوم كتابة مكاتب) أي اذا كان عنده عبد من عبيد التجارة كاتبه فلا يقوم كتابته (قوله بخدمة مخدم) أي اذا أخدمه انسان عبدا يعاونه فانه لا تقوم (قوله وفي تقويم الكافر) أي من كان كافرا أي المدير كما قاله الشارح وهذا يفهم من قوله تقويم أي حيث نضله ولو بدرهم كالدير المسلم ابتداء (١٩٩) (قوله أو يستقبل بثمنها حوله) ولا بد أن تكون

نصابا لانه كالفائدة (قوله ان ادارا) قد تقدم ان المدير لا ينفى وجوب الزكاة عليه من أن ينض له ولو بدرهم فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديرا يكتفى بالنضوض من أحدهما اذا ادارا العامل فقط فلا بد أن ينض له شيء وهو ظاهر مما سياتي لابن عبد السلام أم لا قاله ز وقال القاني وبشروط النضوض فيمن له الحكم (قوله أي ومال القراض) لا حاجة له لان القراض يطلق بالمعنى المصدري ويطلق بالمعنى الاسمي كما ذكر ابن عرفة (قوله بل لا بد من تقييده) لا حاجة لذلك التقييد بل الصواب تمسكه المتن على ظاهره وذلك لان المصنف قد قال والقراض الحاضر ولا يخفى أنه صريح في ان التزكية تتعلق بالقراض الحاضر فحينئذ التعميم صحيح سواء كان ما يبيد رب المال أقل أو أكثر وذلك لان رب المال اذا كان مديرا كالعامل فالامر ظاهر وأما اذا كان محتكرا وتساوى فكل على حكمه وأما ان كان رب المال محتكرا وكان ما يبيده الأقل للادارة أو كان ما يبيده الاكثر فكل على حكمه وكأن الشارح نظر الى أن رب المال يزكى جميع ماله مما كان عند العامل

ونوى ببعضها الادارة وبالبعض الآخر الاحتكار فانه يزكى كل واحد على حكم نفسه فيقوم العرض المدار كل سنة والعرض المحتكر يزكىه اذا باعه لعام واحد من أصله فلو كان العرض المحتكرا أكثر من العرض المدار فالمشهور أن كل واحد يبقى على حكمه أيضا فيزكىه كما هو فلو كان العرض المدار أكثر من العرض المحتكر فانه يزكى جميع عروضه على حكم الادارة فيقومها كل عام يزكىهم جميعا مع ما معه من النقد على المشهور واليه أشار بقوله (ص) والا فالجميع للادارة ولا تقوم الاواني (ش) يعني أن المدير لا يقوم الاواني التي يدبر فيها بضاعته كأواني العطار والزبانة وبقر الحث لبقاء عينها فاشبهت القنينة ولا تقوم مكاتب مكاتب وخدمة مخدم والمراد بالاواني غير الذهب والفضة والازكر زنتها والابل المعدة للحمل كالاواني لا تقوم ويزكى عينها حيث كانت نصابا (ص) وفي تقويم الكافر لحول من اسلامه أو استقباله بالثمن قولان (ش) يعني ان الكافر اذا أسلم وكان مديرا هل يقوم عروضه ودونه فيزكىهم ما بيده من العيين لحول من يوم أسلم أو يستقبل بثمنها حولا من يوم قبضه كالفائدة وأما المحتكر اذا أسلم فانه يستقبل بثمن عروضه حولا من يوم قبضه قول واحد فعلم مما قررنا ان كلام المؤلف في الكافر الذي أسلم المدير (ص) والقراض الحاضر يزكىه ربه ان ادارا أو العامل من غيره (ش) يعني ان مال القراض يزكىه ربه من غيره وهو يبيد عامله اذا كان حاضرا أو ما في حكمه مما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه وبمحله لكن ان كان العامل مديرا وربه مديرا أيضا أو محتكرا فان ربه يزكىه كل عام بأن يقوم كل ما جاعته رزق كانه ما بيده ويبيد عامله في الاولى وما يبيد عامله فقط في الثانية ويزكى رأس ماله وقد رخصه من الربح فقط ولازكاة في حصة العامل على واحد منهما ما لا بعد المقاصلة فيزكىهما العامل لسنة واحدة ولو كانا مديرين فقوله والقراض أي ومال القراض وظاهر قوله ان ادارا أو العامل كان ما يبيد العامل أقل مما يبيد رب المال أو مساويا له أو أكثر وليس كذلك بل لا بد من تقييد قوله أو العامل عما اذا كان ما يبيده من مال رب المال أكثر مما يبيد المحتكر أقل ومثله ما اذا كان ما يبيد رب المال أكثر وهو مدير وهذا التقييد بناء على القول بأن ما هنا يجري على مسئلة وان اجتمع ادارة واحتكار الخ وهو ما صدر به ابن محرز وقوله من غيره متعلق بيزكىه أي لانه لثلا ينقص مال القراض والربح يجبره ففيه نقص على العامل الا أن يرضى العامل بذلك وفي كلام الناصر ما يفيد أن له أن يزكىه من غيره وله أن يزكىه منه ويحسبه على نفسه الربح ارجح من عند ربه أو من المال مشكل اذ في اخراجها من عنده زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه قاله ح ويجب أن هذا أمر يسير وربما يكون هذا أحرا مدخولا عليه (ص) وصبر ان غاب (ش) يعني أن القراض اذا كان غائبا غيبة يتقطع خبره فيها من بقاء أو

أو عنده على وجه الادارة وليس ذلك بلازم لان المصنف في المال الذي يبيد العامل فقط فلا موجب للنظر في المال الذي يبيد رب المال (قوله وهو ما صدر به ابن محرز) والذي لم يصد ربه ان كلا على حكمه مطلقا قال ابن عرفة وهو الصواب (قوله نقص منه) أي وكل من النقص والزيادة لا يجوز (قوله بأن هذا) أي ماد كراي من كونه من عند ربه أو مما يبيد العامل وان كان المصنف ذهب الى أنه من عند ربه (قوله بأن هذا أمر يسير) أي يحصل في آخره الامر فلا حكم له بل ربما كان مدخولا عليه أي أمر يجوز الدخول عليه شرعا (قوله وصبر) أي أبيع له الصبر فلو أخرجها جاز فان تبين زيادة المال على ما ذكره عليه أخرجه وان تبين نقصه فالظاهر أنه لا يرجع به

على من دفعه له ولو كان باقيا بيده لانه مفترط شرح شب ومن ذلك ما اذا تلف (قوله فلا ضمان) أي لا يضمن زكاة ذلك (قوله فيؤخذ بالزكاة) أي السلطان يأخذ بالزكاة (قوله وليس المراد بها سنة المفصلة) أي انفصال أحدهما من الآخر (قوله فيزكي ذلك) أي عن ذلك (قوله فلا زكاة فيه بالنسبة الخ) فإذا زكى عن المال بعد إخراج سنة الفصل فإنه يزكى عن العام الذي قبله عن مائتين السنة دينار وربيع دينار أي وعن العام الأول (٣٠٠) عن مائتين وخمسين الاثني عشر دينار ونصف دينار كما يفيد الشرح أجد أي

تفسير يباو الا فاللزم لها اثنا عشر ديناراً وربيع وثلاث ربيع وشي يسير كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله أديزكي) أي من الآن حتى يحصل النص كما هو قياس مسألة التوضيح بل مقتضى القياس عدم التنظير بل الجزم بأخذ سنة الانفصال ثم ينظر لما قبله حتى ينقص النصاب (قوله أول سنة الانفصال خاصة) أقول مقتضى كلام التوضيح سنة الانفصال خاصة **تنبيه** قد علمت أنه يبدأ بزكاة سنة الانفصال ثم ما قبلها وتقدم في الماشية أنه يبدأ بالعام الأول والفرق بينهما أنه هنا معذور وهناك ظالم والظالم أحق بالحمل عليه (قوله وفي مثال الشارح تطر) لانه مثله بقوله قال ابن مكنون عر أبيه وان أقام المال بيده ثلاث سنين فكان في أول سنة مائة دينار وفي الثانية مائتين وفي الثالثة مائة لم يزك الا عن مائة لكل سنة الا ما نقصت الزكاة ولا يضمن ما هلك من الربح وقال عج كما اذا غاب ثلاث سنين وكان في الأولى ثلاثين وفي الثانية خمسة وعشرين وفي الثالثة أربعين فإنه يزكى عن خمسة وعشرين في سنتين وفي الثالثة عن أربعين الا ما نقصه جزء الزكاة وخينئذ فالاحسن حمل قوله وأزيد وأنقص الخ على ما يشمل ما اذا كان أريد وأنقص عن سنة الانفصال

تلف أو ربح أو خسر فإن ربه يصير إلى أن يرجع اليه ماله أو يعلم أمره فان تلف فلا ضمان ولا يزكيه العامل لاحتمال دين ربه أو موته الآن بأمره ربه بذلك أو يؤخذ بالزكاة فيجزئه ويحسب عليه من رأس ماله وضيمه راجع إلى رب القراض ثم بعد حضوره لا تخلو السنون التي قبل سنة المفصلة من وجوه اما أن يكون ما فيها مساوياً بالها أو زائداً أو ناقصاً وقد ذكر المؤلف هذه الاقسام بقوله (فزكي لسنة الفصل ما فيها) من قليل أو كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال أي علمه وليس المراد بها سنة المفصلة ولا سنة النضوض ثم لما يزكى سنة الفصل ما فيها ينظر لما قبلها من السنين فان كان ما قبلها مساوياً بالها زكى ما قبلها على حكمها ولو وضوح هذا تركه وان كان أزيد منها فأشار إليه بقوله (ص) وسقط ما زاد قبلها (ش) يعني ان ما زاد على سنة الفصل تسقط زكاته لان الزائد لم يصل إلى يده فلم ينتفع به كأن يكون في العام الأول أربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث مائتان وخمسون فإنه يزكى العام الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزكى ذلك عن السنتين الأوليين الا ما نقصه جزء الزكاة في التوضيح انتهى ويظهر ان معنى ذلك الا الشئ الذي نقصه جزء الزكاة وهو سنة دينار وربيع دينار في المثال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال وأما لو كان الأخذ بنقص النصاب كالأول كان عنده أحد وعشرون ديناراً وغاب عليها خمس سنين فانظر هل يزكى عن الخمس سنين أو يزكى حتى يحصل النقص ومن هذا أيضاً ما لو كان بيده عشرون ديناراً عليها المدة المذكورة وما أشبهها هل يزكى للسنتين الماضية أو لسنة الانفصال خاصة انتهى المصيري (ص) وان ينقص فليكن ما فيها (ش) يعني ان مال القراض اذا نقص عن سنة الانفصال فإنه يزكى لكل سنة ما كان فيها كما اذا كان مال القراض في السنة الأولى ثلاثين وفي الثانية أربعين وفي الثالثة خمسين فإنه يزكى لسنة الانفصال خمسين وفي السنة التي قبلها أربعين ويزكى في السنة الأولى ثلاثين (ص) وأزيد أو أنقص قضى بالنقص على ما قبله (ش) يعني ان مال القراض اذا كان في بعض السنين أزيد من سنة الانفصال وفي بعضها أنقص منها فإنه يقضى بالنقص على ما قبله كما اذا كان مال القراض في السنة الأولى خمسين وفي الثانية ثلاثين وفي الثالثة أربعين فإنه يزكى لسنة الانفصال أربعين ويزكى عن السنة الثانية ثلاثين وعن الأولى ثلاثين أيضاً لان الزائد لم يصل إلى رب المال ولا انتفع به وفي مثال الشارح تطر وانما يصلح أن يكون مثالا لقوله وسقط ما زاد قبلها (ص) وان احتسب كرا أو العامل في كالدين (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان محتسراً في مال القراض ورب المال محتسراً فيما بقي من المال بيده أيضاً وكان العامل فقط محتسراً ورب المال مسديراً أو ما يبدد العامل مساوياً لما يبدد رب المال أو أكثر كما هو التنبيه عليه فإن ربه لا يزكيه الا لسنة واحدة بعد قبضه ولو طال بيد العامل أما اذا كان ما يبدد العامل هو الأقل فلا يكون كالدين ويكون الأقل تبعاً لا أكثر فقد نص ابن رشد على أن الحكم فيه حينئذ كالحكم فيما اذا كانا مديرين أي فالجميع للإدارة على ما قدمه

المؤلف

وعلى ما اذا كان قبل سنة الانفصال فيه أزيد أو أنقص وهو متأخر عن الأزيد وسنة الانفصال رائدة على

الجميع فان قلت هذا يخالف قوله وان نقص فليكن ما فيها قلت يحمل على ما اذا كان قبل سنة الانفصال مستويا في السنتين فأكثر أو مختلفا وليس الناقص متأخرا عن الزائد **تنبيه** استظهر الشيخ سالم أنه يعمل على قول العامل كان المال كذا في سنة كذا وهكذا اذا سئل لذلك الا كذلك (قوله فان ربه لا يزكيه الا لسنة واحدة) أي ما يبدد العامل أي فأدب قوله فكالدين فائدتين احدهما أنه

لا يزكى قبل رجوعه ليديره بالانفصال ولو نض بيد العامل والثانية (٣٠١) انما يزكى بعد الانفصال سنة واحدة (قوله فالرجوع على

المؤلف وانما يعتبر ما به يدرب المال حيث كان يتجر به والا فاعتبر ما بيد العامل فقط (ص)
وعملت زكاة ماشية القراض مطلقا وحسبت على ربه (ش) لاختلاف ان زكاة ماشية القراض
المستراة به او منه تجل ولا ينتظر بها المفاصلة لتعلق الزكاة بعينها وليست كالعين وحكم الثمرة
والزاع كالماشية وسواء كان العامل مديرا او محتكرا وسواء كان رب المال حاضرا او غائبا
مديرا او محتكرا وانما عملت زكاة الماشية فالشهور وانما يحسب على رب المال وحده من
رأس ماله لان العامل أجير على المشهور ولا تلغى كالتجارة فلو كان رأس المال أربعين ديناراً
اشتري بها العامل أربعين شاة أخذ الساعي منها شاة تساوي ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً
فالرجوع على المشهور أحد وعشرون ديناراً ورأس المال تسعة وثلاثون (ص) وهل عبيده
كذلك أو تلغى كالتفقة تأويلان (ش) يعني أن زكاة فطر عبيد القراض تحسب على ربه ولا
تجبر بالرجوع وهو معنى قوله كذلك وقيل تلغى كالتفقة والخمس وتجبر بالرجوع هذا تقرير كلامه
وهو غير صحيح لقول المدونة وزكاة الفطر عن عبيد القراض على ربه خاصة وأما تفقة فممن
مال القراض فهذا صريح لا يقبل التأويل وانما التأويلان في زكاة ماشية القراض الحاضر
هل يزكى هاربهام نها أو من ماله وعلى هذا فصواب عبارة المؤلف أن يقال وعملت زكاة ماشية
القراض مطلقاً وأخذت من رقابها ان غاب وحسبت على ربه وهل كذلك ان حضر أو من عند
ربه كزكاة فطر عبيده تأويلان (ص) وزكى ربح العامل وإن قل ان أقام بيده حوله
(ش) يعني أن العامل هو الذي يزكى ماله من الربح الحاصل في مال القراض عند المقامة
لسنة واحدة على المشهور ولو أقام بيده أعواماً وسواء كان العامل مديراً او محتكراً
وسواء كان في حصته نصاب أو أقل بناء على أنه أجير لكن بشرط أن يقيم المال بيد العامل
حولا كاملاً من يوم أخذه فقوله وزكى بالبناء للفعول ومعلوم أن فاعله العامل لان المال
انما يزكى به وهو هنا العامل والشارح يقرأ زكى مبنياً للفاعل وضميره رب المال وقد
علمت ضعفه وقوله ان أقام أى مال القراض فالضمير عائده عليه لا على الربح والمعنى يدل على
المراد ولو قال المؤلف وزكى العامل لعام واحد ولو أقام أعواماً بوجه وان قل لكان أظهر
(ص) وكنا نحن من مسلمين بلادين (ش) يعني أن من شروط وجوب الزكاة في حصته للعامل ان
يكونا أى العامل ورب المال حريين مسلمين بلادين على واحد منهما لانهما لا يكونان من أهل
الزكاة عند فقد شرط من هذه فقوله وان قل بناء على أنه أجير وقوله ان أقام الخ بناء على أنه
شريك (ص) وحصته ربه بوجه نصاب (ش) الواو واو الحال أى وزكى ربح العامل وان قل
ان أقام بيده حولا والحال أن حصته ربه بوجه ولو بالضم لما عنده نصاب وهو شرط في زكاة
ربح العامل والمراد بالحصته هنا رأس المال وظاهره انه اذا لم تكن حصته ربه بوجه نصاباً
لا زكاة على العامل ولو كان عند ربه ما يكمل به النصاب وليس كذلك بل يعتبر النصاب ولو
بالضم كما أثرنا اليه وبقي شرط سادس وهو نض وقبض ولا بد من هذا (ص) وفي كونه شريكاً
أو أجيراً خلاف (ش) اعترض بان ظاهراً أن الخلاف في التشهير في كونه شريكاً أو أجيراً
وليس كذلك وانما الخلاف في المبنى عليهما فينبى على كونه شريكاً أنه لا بد من كمال مال
القراض بيد العامل من يوم التجروا انه يضمن حصته من الربح لو تلف ولا يرجع على رب المال
بشيء ولو اشتري من يعتق عليه عتق ولا حد عليه ان وطئ أمه للقراض ويلحقه الولد وتقوم
عليه ويشترط فيه أهلية الزكاة بالنسبة لزكاة حصته وهذا مشهور وينبى على كونه أجيراً
انه لا يشترط في حظه من الربح أن يكون نصاباً اذا كانت حصته ربه بوجه نصاباً وأن ربح المال

المشهور الخ) وعلى مقابلة الربح
عشرون ويجبر رأس المال ويبقى
على حاله الاول أربعين ويلزم
على الاول زيادة في مال القراض
وعلى الثاني النقص منه وكلاهما
لا يجوز ذكره في ك (قوله على
المشهور) ومقابله ما لا شهب من
انه يلغى كالتجارة (قوله كزكاة
فطر عبيده) أى انهم ان عند
ربهم ان حضروا ان غاب أخرجهما
العامل وحسبها على ربهم ذكره شب
(قوله على المشهور) راجع لقوله
يعنى ان العامل ومقابله ما سياتى
في قول الشارح وقد علمت ضعفه
وراجع لقوله وعام واحد على المشهور
ردا على من يقول انه اذا كان هو
رب المال مديرين يزكى به لكل
عام أى بعد القبض (قوله والشارح
يقرأ الخ) لانه قال يعنى أن ما يخص
العامل من ربح يزكى به رب المال
(قوله وكنا نحن من الخ) اشتراط هذه
السلالة في رب المال بناء على أن
العامل أجير وفي العامل بناء على
أنه شريك (قوله ولو بالضم الخ)
فيه تسامح حيث جعل الحصته
شاملة لما عنده فلو نقص منابه
عن النصاب لم يزك العامل وان
نا به نصاب فأكثر ويستقبل حولا
كالفايدة بناء على أنه أجير (قوله
وهو نض) أى يبيع بنقد (قوله وانما
الخلاف الخ) هذا لا يتم الا لو كانت
تلك الاحكام وقع فيها خلاف شهر
ولم يكن ذلك بل انما ذكر ما ينبى
على كل قول وانه معمول فيه الآن
بحاجب بان المراد بالخلاف في التشهير
أى أن بعضهم شهر ما ينبى على
ذلك القول وبعضهم شهر ما ينبى
على الآخر وبعد فالحق قوى

(قوله وليس لك الخ) قال الثاني في التخيير ما يشهد لظاهره فلا حاجة الى جعل الخلاف في المسائل المبينة عليه (قوله لتعلق حق الزكاة) اضافة حق لما به مدعيه سابقة وقوله ولان الحرث الخ هذه العلة كالتمشأ لليلة التي قبلها (قوله أو فقد أو أسر) انظر لو أخرجت زكاة ما شئته أو حرته وهو مفقود أو مأسور هل تجزئه (٣٠٣) أم لا فقدنية الزكاة فيه والظاهر الاجزاء كما هو المفهوم من قول الشارح فحمل

أمرهم على الحياة (قوله بل ولو زاد الخ) هذا يدل على ان المراد بالمساواة أن يكون عليه قدر ما به وليس بمراد وانما المراد بالمساواة كونه من صنفه قال ابن الحاجب بخلاف المعدن والحرث والماشية ولو كان الدين مثل صفتها انما قال بل الخ لانه يفهم من المصنف أن الزيادة ليست كذلك (قوله قفهوم المساواة) أي قفهوم هو المساواة مفهومة بطريق الاحروية أي من الزيادة فورد أن يقال اذن لا ينبغي المبالغة عليه فأجاب بقوله انما لا يخفى على المساواة لئلا يفهم أن المساواة الخ (قوله ولهذا ينبغي أن يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة) خالفه غيره حيث قال وظاهره ولو جاء المفقود وتخلص الاسير فلا يطالب مدة فقده أو أسره ولا يزكى بها بعد زوال المانع لسنة وان كان تعليل سقوطها مدة بازديدها مغلوب على عدم تنميتها فهي كالضائعة يقتضى زكاتها لسنة بعد زوال المانع لانه خلاف ظاهر كلامهم وقد يفرق بينها وبين الضائعة ونحوها بان يرب الضائعة ونحوها عندهم من الثقر يط ما ليس عند المفقود والمأسور وكذلك غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كأنفاده محشى تت التزكية لكل عام إذا كرر النص المفيد لذلك وانظر لو أعطيت زكاة

حوله حول أصله وهذا مشهور أيضا وليس لك أن تقول يلزم من تشهير المبنى تشهير المبني عليه لانه كثيرا ما يبنى مشهور على ضعيف كما في المحرمية والرجعية الآتية (ص) ولا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن بدين (ش) يعني أن الدين باطلا فله أي سواء كان عبدا أو عرضا أو ماشية أو طعاما لا يسقط زكاة الحرث ولا المعدن ومنه الر كذا اذا وجبت فيه الزكاة ولا الماشية لتعلق حق الزكاة بدينها ولان الحرث والماشية من الاموال الظاهرة فهي موكولة الى الامام لا الى أربابهم فإلما تؤمن عليها بخلاف العين فهي موكولة الى أربابها فيقبل قولهم ان عليهم دينها كما يقبل قولهم في دفع زكاتها فكان الدين يسقط زكاتها كما يأتي وأما زكاة الفطرة فلا تسقط بدين ولا فقد ولا أسر لقول المؤلف وان يتسلف وأشار بقوله (أو فقد أو أسر) لقول ابن القاسم ان الأسر أو الفقد بدين الماشية أو بدين المعدن أو بدين الحرث لا يسقط شيأ من زكاة ذلك فيحمل أمرهم على الحياة لا على الوفاة والمراد بالحرث الجيوب والثمار حرثت أم لا (ص) وان ساوى ما بيده (ش) المبالغة في عدم سقوط الزكاة والمعنى أن رب الماشية أو الحرث لو كان عليه دين يساوى ما بيده من الماشية أو الحرث فان ذلك لا يسقط شيأ من الزكاة لتعلقها بدين ذلك بل ولو زاد الدين على ما بيده مما ذكر فان ذلك لا يسقط شيأ من زكاة ذلك ففهوم المساواة مفهومة موافقة وانما لم يبالغ على الزيادة لتكون المساواة مفهومة بطريق الاحروية لئلا يفهم أن المساواة متفق عليها مع أن اللحنى قال فيها القياس سقوط الزكاة لانه فقير أو غارم (ص) الا زكاة فطر عن عبده عليه مثله (ش) هذا استثناء منقطع ابن القاسم لو كان عنده عبد وعليه مثله من قرض أو سلم وليس له ما يقابله فانه لا تجب عليه زكاة فطره (ص) بخلاف العين (ش) يعني أن الدين مطلقا أو الفقد أو الأسر يسقط زكاة العين أي يسقط زكاة القدر المساوى له نهالان المدين ليس ككامل الملك اذ هو بصد الاتزاع كالعبد والمفقود والاسير مغلوبان على عدم التنمية فاشبه ما لهم الاموال الضائعة ولهذا ينبغي أن يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة ودخل في العين عرض التجارة لان المزكى انما هو غنمه أو قيمته وكلاهما عين كما هو مستفاد من التوضيح (ص) ولو دين زكاة أو مؤجلا (ش) يعني أن دين الزكاة يسقط زكاة العين فإذا تجدد عليه دين من الزكاة فانه يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين أو حرث أو ماشية وان كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه حالا أو مؤجلا ولو كان لا يطالب به عند وجوبه عليه لتعلقه بالذمة لانه لو مات أو أفلس حل المؤجل ابن عرفة الدين ولو مؤجلا يسقط زكاة مقداره من العين والمعتبر عدده لا قيمته فلو كان يدينه أحد وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان فان الزكاة تسقط عنه ولو كانت قيمتهما دينارا واحدا (ص) أو كهر (ش) المشهور وهو قول مالك وابن القاسم أن مهر الزوجة يسقط زكاة العين عن زوجها فان كان عنده عشرون دينارا تم حولها وعليه لا امر أنه دينار فلا زكاة عليه وظاهر قوله أو كهر ولو مؤجلا لموت

عين المفقود والمأسور هل يرجع به على الدافع أو لا خذ ان كانت بيده (قوله لانه لو مات) الاولى أن يقول ولانه لو مات أو (قوله المشهور الخ) ومقابله ما لان حبيب فانه قال تسقط الزكاة بكل دين الامهور والنساء اذ ليس شأنهن القيام الا في موت أو فراق أو عند ما يتزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره (قوله ولو مؤجلا الخ) قد يقال هذه بضد الاول فهي أقرب للاسقاط قال الاولى المبالغة على غيرها ويجاب بان الاصل عدم الفراق وشأن ابن آدم أمل الحياة (أقول) أولي نهي في عصمته قد يقال المعطوف عليه الدين لمن هي في عصمته ويجاب بالتغاير باعتبار الوصف العنواني والتأجيل لموت أو فراق مذهب أبي حنيفة لا مذهبنا

(قوله وهو كذلك الخ) أي أن ما ذهب إليه مالك وابن القاسم من سقوطها بذلك مطلقا (قوله اتفق ابن القاسم) بل عبارة تثبت
تقتضي اتفاق أئمة المذهب لا خصوص الشيخين (قوله سواء حكم بها الحاكم) أي حكم بالتجدة لا حكم بالمستقبل ولا فرض كما يأتي (قوله
ان حكم بها) ولو غير مالكي متجدة لان الحكم صيرها كالدين تقدم للولد يسرا أم لا باتفاق ابن القاسم وأشهب وحاصلها أنه ليس
المراد أنه حكم بها في المستقبل لان حكم الحاكم لا يدخل (٣٠٣) المستقبلات كما قاله القرافي ولا فرضها وقدرها

لان فرضه وتقديره ليس احكاما فلا
يسقطان فقول الشارح قد فرضها
عليه فيه نظروا وما صورتهما أنها
تجمدت عليه فيما مضى ثم حكم
بها كما يرى أنها لا تسقط بمضي
الزمن قال القرافي ولا يصح فرضها
الا على هذه الصورة اذ حكم
الحاكم لا يدخل المستقبلات فلو
حكم فيه حكمه باطل واذا مضى
زمنه لا يلزمه المالكي بها لانها
حينئذ مواساة تسقط بمضي زمنها
كذا قاله الاقاني (قوله سواء قلنا ان
تقدم) أي على تأويل الوفاق وقوله
أوقلنا ان لم يتقدم أي على تأويل
الخلاف والاولى أن يزيد الوفاق
فيقول أوقلنا وان لم يتقدم (قوله
فعند ابن القاسم لا تسقط وعند
أشهب تسقط) هذا صريح في أن
ابن القاسم صرح بعدم الاسقاط
وأشهب قال بالاسقاط وأطلق
وهل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق
على الولد شخص غير متبرع وانظر
هل حكم المحكم يقوم مقام حكم
الحاكم في ذلك أم لا فان قلت ما وجه
أن تقدم اليسر موجب لعدم
الاسقاط وتقدم العسر موجب
للاسقاط قلت لانه اذا تقدم للولد
يسر تسقط نفقته بخلاف ما اذا
تقدم عسر لا تسقط نفقته (قوله
مخرج الخ) لا ينبغي أن الانحراج فرع
الادخال فالا حسن أنه معطوف

أوفراق أوليها هي في عصمته وهو كذلك عند مالك وابن القاسم (ص) أو نفقة زوجة مطلقا
(ش) اتفق ابن القاسم وأشهب على أن نفقة الزوجة تسقط الزكاة عن زوجها سواء حكم
بها قاض أم لا لانها عوض عن الاستمتاع وهو مراد بالاطلاق لانه في مقابلة التقييد الا أن
(ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني أن نفقة الولد تسقط الزكاة عن والده ان حكم بها على
الوالد فاذا كان معه عشرون دينارا حل حولها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها
الحاكم عليه قبل الحول بشهر مثلا فيجعل النفقة فيما به تدفست عنه الزكاة وقوله (وهل
ان لم يتقدم يسرا أو بلان) راجع لمفهوم قوله ان حكم بها على كل حال أي سواء قلنا ان تقدم
أوقلنا ان لم يتقدم وشراحه مطبقون على ذلك أي وان لم يحكم بها فعند ابن القاسم لا تسقط
وعند أشهب تسقط فحمل على الوفاق والخلاف فعلى الوفاق صواب كلامه وهل ان تقدم
يسر باسقاط لم يجعل الفعل ماضيا فحل قول ابن القاسم بعدم الاسقاط ان تقدم يسرا فان
تقدم عسر رجع لقول أشهب بالاسقاط ومحل قول أشهب بالاسقاط ان لم يتقدم يسرا أم لا
تقدم يسرا فيرجع لقول ابن القاسم بعدم الاسقاط وعلى الخلاف فصواب العبارة وان لم يتقدم
يسر بزيادة أو قبل ان أي فابن القاسم يقول بعدم الاسقاط مطلقا تقدم يسرا أم لا وأشهب
عكسه ولو قال المؤلف أو ولدان حكم بها والافلا وهل ان تقدم يسرا أم لا مطلقا تأويلان لوفي
بالمسئلة مع الايضاح (ص) أو والد يحكم ان تسلف (ش) يعني أن نفقة الابوين أو أحدهما
تسقط زكاة العين بشرطين الاول أن يحكم ما حكم بها لانها صارت حينئذ كالدين على الولد
في ذمته الثاني أن يتسلفا ما يتفقان حتى يأخذاه من ولدهما فلو أنفقاهما من عند أنفسهما لم
تسقط ولو حكم بها كما وانما كانت نفقة الوالدين أخف من نفقة الولد لان الوالد يساع ولده
أكثر من مساححة الولد لوالده (ص) لا بد من كفارة أو هدى (ش) مخرج من قوله ولودين زكاة
لامن قوله بخلاف العين يعني أن دين الكفارة التي وجبت عليه ودين الهدى الذي وجب
عليه في حج أو عمرة لا يسقط أحدهما زكاة العين والفرق بينهما وبين دين الزكاة أن دينها
توجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف دين الكفارة
والهدى فإنه لا يتوجه فيه ما ذلك (ص) الا أن يكون عنده معسر زكي (ش) أي محل سقوط
الزكاة بالدين اذا لم يكن عند المسلمين معسر زكا ومن باب أولى اذا لم يكن فان كان عنده
فان الزكاة لا تسقط عنه بلعله المعسر في مقابلة ما عليه من الدين (ص) أو معدن أو قيمة كناية
(ش) يعني أن الدين يسقط زكاة العين الا أن يكون عنده ما يركى بالعشر أو بنصفه سواء
وجبت فيه كنيسة أو سبق أو لم تجب كأربعة أو سق من حب ونحوه كما مر أو يكون معه
معدن من العين فإنه يجعل ما ذكر في مقابلة الدين ويترك ما معه من البصاب والمشهور انه
يجعل قيمة كناية مكاتبه فيما عليه من الدين ويترك ما معه من العين فان كانت عروضها
قوت بعين وان كانت عينا قومت بعرض ثم قومت بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته فضل

على معنى ولودين زكاة لانه في معنى كل دين يقضى به أي تسقط زكاة العين بكل دين يقضى به لا بد من كفارة أو هدى (قوله معسر)
أي أو زم ويكون قوله الا أن يكون الخ مستثنى مما أفهمته المخالفة من قوله بخلاف العين وانظر المعسر والنعم غير المزكي هل يشترط
فيه ما يشترط في العرض قاله في ذلك (قوله قيمة الخ) لاقيمته مكاتب ولا عبدا (قوله فان عجز المكاتب الخ) صورتها كان عليه ستون
دينارا ومعه ستون وقومت بكاتبه بأربعين دينارا غير كذا عن أبي يعين فكذا ولا يركى العشرين فلو عجز فستين إن قيمة رقبته ستون

فيزكي عن العشرين الباقية وقوله لانه كعرض أفاده أي الجزء الذي من رقبته يساوي عشرين كعرض أفاده أي حال عليه الحول (قوله فعلى مذهب ابن القاسم) مقابله على ما قاله أشهب من أنه يجعل الدين في قيمته مكاتباً وما قاله أصبغ من أنه في قيمته رقيقاً (قوله سواء كان الخ) هذا ظاهر أن كان الدين سابقاً (٣٠٥) على التدبير وأما لو كان التدبير سابقاً فيقال هذا مراعاة لمن يقول يبيع المدبر كالقن

(قوله لمن مرجعها له) أي بشراء أو اخذام أي وذلك لمن مرجعها له وفي نت وانما يجعل في الدين من تلك رقبته ان مضى لرقبته حول في ملكه (قوله على أن يأخذها المبتاع) أي أو الموهوب له فان قلت فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت يمكن أن ينزل قبض المخدم قبض المشتري (قوله فقومه بعرض) أي ثم قوم العرض بعين (قوله ويمكن الخ) قال محشي نت فيه نظراً لحالته الحول في كلام الأئمة على غير مرادهم لان الخلاف بين ابن القاسم وأشبهب في العرض هل يشترط فيه الحول وهو مرور السنة أم لا ولا حالته التصوير أيضاً لان الحول المذكور في كلام المؤلف وغيره على سبيل الشرط ولم يذكر والطيب في المعشر شرطاً بل فرض مسألة ولذا خرج المازري الزرع قبل بدو صلاحه على خدمة المدبر وأقره ابن عرفة وغيره ولو كان على سبيل الشرط ما أتى بخبر يحبه (قوله وحول كل شيء بحسبه) أي وهو في خدمة المعتق لاجل وخدمة المخدم ونحوهما أن يمر حول للعبد المعتق لاجل أو المخدم في ملك مالكة ومرجعها له أو لغيره فإذا كان الجاعل له في الدين المخدم بكسر الهمزة فلا بد أن يمر له حول في ملكه سواء كان قبل الاخذام أو قبل رجوع مالكة لغيره وان كان غير ربه فلا بد من

فعلى مذهب ابن القاسم القائل بجعل قيمة الكتابة فيما عليه قد كره عن أبي عمران أنه يزكي من ماله مقدار ذلك الفضل ابن يونس صواب لانه كعرض أفاده ولا خلاف في ذلك (ص) أو رقبته مدبر (ش) المشهور أيضاً أنه يجعل قيمة مدبره على أنه رقيق لا تدبير فيه فيما عليه ويزكي مامعه من العين وسواء كان التدبير سابقاً على الدين أو لاحقاً بعده (ص) أو خدمة معتق لاجل (ش) يعني أنه إذا اعتق عبده لاجل فإنه يجعل قيمة خدمته إلى ذلك الاجل على غرضها فيما عليه من الدين ويزكي مامعه من العين (ص) أو مخدم أو رقبته لمن مرجعها له (ش) يعني أنه إذا أخذه شخص عبداً سنين معلومة أو حياته فإنه يجعل قيمة تلك الخدمة فيما عليه من الدين ويزكي مامعه من العين فقوله أو مخدم أي أو قيمة خدمة مخدم وقوله أو رقبته أي أو قيمة رقبته لمن مرجعها له يقال ما تساوي هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة (ص) أو عدد دين حل أو قيمة مرجو (ش) يعني أن دينه الحال المرجو بأن كان على مليء دليل ما بعده يجعل عدده فيما عليه من الدين ويزكي مامعه من العين فان كان على معدوم فهو كالمعدوم فان كان دينه المرجو مؤجلاً بأن كان على مليء سواء كان عيناً أو غرضاً فيجعل قيمته فيما عليه من الدين ويزكي مامعه من العين لكن ان كان عرضاً قوم به بعين وان كان عيناً قوم به بعرض (ص) أو عرض حل حوله (ش) بالرفع أي أو يكون له عرض وبالحذف بتقدير مضاف محذوف أي أو قيمة عرض والمعنى أنه يجعل قيمة عرضه الذي حال حوله عنده فيما عليه من الدين ويزكي مامعه من العين بشرط أن يكون هذا المفعول في الدين مما يباع على المفلس ثم ان كلام المؤلف يقتضي أنه لا يعتبر مرور الحول فيما يجعل في الدين من غير العرض وليس كذلك اذ كل ما يجعل في الدين عيناً أو غيراً لا بد من مرور الحول عليه في ملكه قبل جعله في الدين ويمكن عود الضمير في قوله حل حوله لجميع ما سبق وأفراد الضمير وذكر مراعاة ما ذكر وحول كل شيء بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه واشترط مرور الحول فيما يجعل في الدين يخالفه قوله ومدين مائة الخ وبأني الجواب عنه (ص) ان يبيع وقوم وقت الوجوب على مفلس (ش) الجار والمجرور يتعلق ببيع وقوله قوم وقت الوجوب جملة اعتراضية بين بيع ومعموله وأفادهم هذا أن ما يجعل في الدين لا بد أن يكون مما يباع على المفلس وأن قيمته التي تجعل في الدين تعتبر وقت وجوب الزكاة ولما ذكر ما يجعل في دينه ذكر ما لا يجعل فيه مما فيه مانع شرعي بقوله (لا آتق وان ربحي) لعدم جواز بيعه بحال فلا يرد عليه المدبر لانه يباع في بعض الاحوال وقوله (أو دين لم يرج) لانه حينئذ كالمعدوم بأن كان على معدوم أو ظالم (ص) وان وهب الدين (ش) يعني أن رب الدين اذا وهب لمالك نصاب الدين الذي تسقط زكاة العين بسببه فلا زكاة على المدين فيما عنده لان هبة الدين منشأ الملك النصاب الآن فلا بد من استقبال حول من يوم الهبة (ص) أو ما يجعل فيه ولم يحل حوله (ش) أي وكذلك اذا وهب للمدين عرض يجعل الدين فيه ولم يحل له حول عنده فإنه لا زكاة على المدين على المشهور وهو قول ابن القاسم لانه يشترط في العرض المفعول في الدين أن يحول عليه حول

مرور حول من وقت جعله في ملكه قبل جعله في الدين وان لم يصل اليه حال الجعل (قوله ان يبيع الخ) أي كعرض ودار وسلاح عند وثياب جمعته ان كان لها قيمة لا ثياب جسده (قوله وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو آخر الحول نقصت قيمتها أو زادت (قوله لا آتق) أي ومثله البعير الشارد فلا قال لا كآتق لكان أشمل (قوله لانه يباع في بعض الاحوال) وذلك بأن يكون بعد موت السيد مطلقاً أو في حياته والدين سابق على التدبير (قوله ولم يحل) بكسر الحاء (قوله لازكاة على المدين على المشهور) ومقابله قول أشهب يزركي

(قوله أو مؤخر نفسه) مفهومه لو أجزع عبده أو داره كان له ما يجعله في الدين أو بعضه فزكي ما ينوب العام الأول وهل مجرد مضيه أو بعض شهر من العام الثاني يزكي مناب الشهر الأول من العام الأول وهكذا إلى عام الثاني فستم عشر الأول وهكذا يفعل في العام الثاني في دخول العام الثالث طريقان ثم على الطريق الثاني إذا تمت زكاة العام الأول بغير أغ العام الثاني فإنه يصير حوله في المستقبل بجملة من يومئذ وما ذكره المصنف من سقوط الزكاة عن الستين مشهور وقال ما يترك في العشرين التي حل حولها لأن الغيب كشف أنه كان مالكا لها من أول الحول وفي الواقع ما يفيد أنه الذي (٣٠٥) تجب به الفتوى لا ما اقتصر عليه المصنف الخ

ما في عب ورد ذلك محشئ فت بالنص وحاصل ما في البيان والمقدمات ترجيح كلام المؤلف (قوله لأنها وإن كان مضى لها حول الخ) ظاهر تلك العبارة أن ملك العشرين آخر الحول تجب معه الزكاة ولا يسقطها إلا الدين أي باعتبار ما مضى مع أن ملكها آخر الحول لا يوجب زكاتها بل يوجب الاستقبال فالناسب أن يقول لأن العشرين لا يملكها إلا آخر الحول وزيادة على ذلك أن عليه دين (قوله وليس عنده الخ) فيه أن عنده ما يجعله فيها وهي الأربعون التي عنده ثم أقول مقتضى كون العشرين ملكها آخر الحول أنها كانت عنده وديعة في العام ومقتضى كون الأربعين ديناً أن يكون مالكا لها من أول الحول لا آخر الحول فهذا الكلام مشكل فالأحسن أن يقال وإنما زكي العشرين آخر الحول لأنها عنده بمثابة الوديعة فلا يملكها إلا آخر الحول وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا يملكها إلا آخر الحول الثاني وهكذا (قوله هذا هو المشهور) ومقابلته زكاة المائتين (قوله فالجواب أن ما هنا مشهور) قد تقدم أن حلول

عند المدين فقوله ولم يحل حوله منطبق على هبة الدين وهبة ما يجعل فيه وإنما أفرد لان العطف بأو (ص) أو مؤخر نفسه بستين ديناراً ثلاث سنين حول (ش) يعني أن من أجز نفسه ثلاث سنين بستين ديناراً وقبضها مجزئاً ولا يملك غيرها فزكاة حول من يوم أجز نفسه فإنه لا زكاة عليه في شيء من الستين ديناراً لأنها وإن كان مضى لها حول واستحق فيه عشرين ديناراً من الستين وملكها إلا أن أي آخر الحول فإن الباقي من الستين وهو أربعون ديناراً دين عليه وليس عنده ما يجعله عنها وقوله (فلا زكاة) جواب الشرط راجع للمسائل الثلاث فإذا مر الحول الثاني زكي عشرين وإذا مر الثالث زكي أربعين إلا ما نقصته الزكاة وإذا مر الرابع زكي الستين ولا مفهوم لقوله ستين ولا ثلاث سنين (ص) ومدين مائة لمائة محرمة ومائة رجبية يزكي الأولى (ش) صورتها شخص عليه دين مائة دينار ومعه مائة دينار وابتداء حول أحدهما المحرم وابتداء حول الأخرى رجب فإذا جاء المحرم الثاني جعل المائة الرجبية في دينه وزكي المائة الأولى فقط وهي المحرمة ولا يزكي المائة الثانية وهي الرجبية عند حلولها التعلق الدين بهما هذا هو المشهور فإن قيل تقدم أنه يشترط فيما يجعل في الدين مرور الحول وهنا جعل ما لم يحل حوله في الدين وهي المائة الرجبية فالجواب أن ما هنا مشهور مبنى على ضعف (ص) وزكيت عين وقفت للسلف (ش) أي سواء وقفت على معينين أو على غيرهم وترزكي حيث لم يتسلفها أحد ومن لها حول من يوم ملكها الواقف أو من يوم زكاهما وإن تسلفها إنسان فأنها ترزكي إذا قبضت حول واحد ولو أقامت أعبوا ما يبد المقترض وبزكيه من تسلفها إن كان عنده ما يجعل في الدين وبزكيه التسلف لهما رجباً أيضاً إذا أقام بيده حولاً من يوم صار إليه بخلاف ربح القراض إذا رد رأس المال قبل السنة قاله أبو الحسن (وقوله إن أقام بيده حولاً الخ) أي من حول من يوم تسلف أصل الربح ولورد أصله قبل أن يتم له حول عنده وهذا استفاد من قول المؤلف فيما سبق وضم الربح لأصله ولورد ربح دين لا عوض له عنده وبهذا يتضح قوله بخلاف ربح القراض الخ أي فإنه يستقبل به حولاً من يوم المفاصلة واحترام المؤلف بقوله وقفت أي حبست عن الموصي بتفرقتها فإنه لا زكاة فيها على ما مر في قوله ولا موصي بتفرقتها ويقول للسلف عما لو وقفت أي حبست لتفرق أعبانها في سبيل الله أو على المساكين فإنه لا زكاة فيها كما في المدونة وقوله وزكيت الخ صريح في ضعف التردد الآتي في باب الوقف في قوله وفي وقف قطعاً ترد وقوله وزكيت عين أي زكيت منها وقوله وزكيت عين أي إن كان فيها نصيب والأفلا إلا أن كان عند ربه ما يضمه إليها إن كان من أهل الزكاة وقوله وزكيت الخ أي زكاهما المتولى عليها على ملك الواقف فإذا مر لها حول من حين ملكت

الحول إنما يشترط في العرض (قوله وزكيت عين وقفت للسلف) قال القاني الوقف ما ينتفع به مع بقاء عينه حقيقة أو حكماً كالدرهم والدينار (قوله إذا أقام) أي الربح (قوله أي من حول من يوم تسلف أصل الربح ولورد الخ) فاصله أنه لو مكث المال عنده نصف عام ثم ربح ورد الأصل ثم بقي الربح عنده النصف الثاني فإنه يزكي عند انقضاء النصف الثاني فصدق عليه أنه عند النصف الثاني من حول من يوم تسلف أصل الربح وإن كان الأصل ما مكث النصف عام وكذا ما مكث الربح النصف عام وهذا تفسير معنى وأما العبارة فهي مشككة لأن الضمير في أقام سواء رجع الربح أو الأصل لا يصح لأنه لا يشترط إقامة الأصل حولاً ولا الربح حولاً (قوله حبست لتفرق الخ) هو في معنى الموصي بتفرقتها (قوله صريح في ضعف التردد الخ) فيه شيء وهو أنهم كثيراً ما يبنون مشهوراً على ضعف

(قوله كنبات) أي وقف الحب تحت يد شخص ليزرعه ويشرق ما يخرج كل سنة وتبقى الزرعة فقط ويجب على المتولي أن يتركها خارج كل عام وأما وقف الحب لمن يتسلف منه فلازكاة كما يفيد قوله وزكيت عيين وقتت للسلف ذكره في ذلك عن تقرير وقوله وتبقى الزرعة أي والأرض مستأجرة له أو زرعة للواقف مثلا (قوله أوجب يعطى للفقراء) أي يعطى بعضه للفقراء وبعضه لغيره ليكون بذرا السنة القابلة وليس المراد أنه يعطى جميعه للفقراء لأنه يذهب عينه (قوله أو للمسجد الخ) لأن قوله الآتي على مساجد أو غير معينين راجع لهذه ولقوله أو نسله (قوله وسواء كان الخ) قال في المقدمات وإذا كان الموائى محبة للانتفاع بغلتها في وجهه من وجوه البر فلا اختلاف أن الزكاة تجب في جميع ذلك كل سنة على ملك الحبس كانت موقوفة لمعينين أو في المساكن وابن السبيل فان وقتت للانتفاع بنسلكها وغلتها كان الحكم في زكاة أولادها أنها تترك مع الامهات على حولها وملك الحبس لها ان كانت على غير معينين قول واحد وكذا ان كانت على معينين على مافي المدونة وأما على مافي كتاب محمد بن زكي على ملك الحبس عليه اذا حال الحول على ما يبدل واحد منهم من يوم الولادة وفيه ما تجب الزكاة انتهى اذا علمت ذلك يظهر أنه لا يظهر ذلك في سياق وقف الحيوان لينتفع بغلته والجل عليه انما يناسب ذكره في وقفه لتفرقة نسله (قوله أوله تفرقة نسله) معطوف على محذوف (قوله كعليهم) فيه ادخال حرف جر على حرف جر للاختصار على قول في العربية كما قاله المحلى في شرح جمع الجوامع عن بعض العلماء (قوله والا الخ) أي وان لم يتول تفرقة النبات ولا سقيه ولا علاجه بل تولها الموقوف عليهم (٣٠٦) المعينون وحازوا الحبس اعتبر ما يتوب كل واحد فيزكي ان حصل لكل نصاب

والألم تجب وانظر لوتولى المالك بعض هذه الثلاثة والموقوف عليه بعضها هل يغلب الاكثر ان كان والا فهل يجعل في الزكاة نصفين كل نصف وقف وقوله وحازوا الحبس احترازا عما اذا تولوها ولم يحوزوه بان كانت تحت يد المالك فيزكي على ملك ربه من غير تفصيل فان قيل اذا كان على معينين وتولى تفرقة وسقيه وعلاجه فانه لا يكون الا محوزا ولا يتصور أن يكون غير محوز فالجواب لان تسليم ذلك ادعى ان توليتهم ما ذكر تحت يد الحبس ثم ما ذكره الله نف من قوله على مساجد الخ من التفصيل ضعيف والمذهب

أوزكيت فانها تترك حينئذ وقفها لا يسقط زكاتها (ص) كنبات (ش) تشبيه في الحكم والمراد بالنبات الزروع والحوائط كأن يوقف حوائطه أو زروعه على أن ما يخرج منها من ثمر أو حب يعطى للفقراء أو لله مسجد مثلا ويرى كنبات من عينه وحيث لم يكن في جلته نصاب ضمه الواقف لما يملكه ان كان عنده ما يملكه (ص) وحيوان (ش) أي وقف حيوانا أي أنعاما ينتفع بلبنها وصفها والجل عليها وأولادها تبع لها ولو سكت عنها وسواء كان الحيوان على هذه الصورة موقوفا على مجهولين اتفاقا أو معينين على مافي المدونة وحول أولادها حولها (ص) أو نسله (ش) أي وقف الحيوان لينتفع بغلته أو به من جل عليه في السبيل ونحوه أو لتفرقة نسله وقوله (على مساجد أو غير معينين كعليهم ان تولي المالك تفرقة والا ان حصل لكل نصاب) راجع لقوله كنبات ولقوله أو نسله فهو راجع الى الطرفين لا الى الوسط الذي هو الحيوان اذ ليس في شيء من الانتقال ما يبدله والحاصل أن النبات ونسل الحيوان الموقوف ليعرف ان كان على مسجد أو مساجد أو على غير معينين كالفقراء أو بني زهرة أو بني عيم فالزكاة في جلته على ملك الحبس ان بلغ نصابا وان لم ينب كل مسكين أو مسجدا لا وسق واحد بل لو نقص عن النصاب ضمه الحبس ان كان حيا الى بقية ماله وان كان على معينين كزيد وعمر وقولان الاول قول ابن القاسم عند ابن شاس ونسبه للخمي لابن المواز وابن رشد للمواز به المعتبر

أن النبات كالحیوان يترك جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا أو كان دونه والواقف حي وعنده ما يصير نصابا الإحصاء سواء تولي تفرقة أم لا وقف على معينين أو على غيرهم فان مات زكيت أيضا على ملكه اذا ملك للواقف حيث بلغت نصابا (قوله والا ان حصل الخ) جواب الشرط محذوف أي وان لم يتول المالك تفرقة زكي ان حصل لكل نصاب (قوله لا الى الوسط الذي هو الحيوان الخ) لا يخفى أن الوسط هذا هو المشار اليه في آخر العبارة بقوله وأما الحيوان فان وقف الخ وسأني مافي ذلك (قوله الموقوف) صفة الحيوان فالموصوف بالموقوفة الحيوان الاصل ويوافق قول الشارح أولا وقف الكذا وكذا أو لتفرقة نسله وصرح أيضا في ذلك بقوله ما ذكره المؤلف على مساجد أو غير معينين من التفصيل في ذات الحيوان الذي وقف ليعرف نسله وبعض الاشياخ أفاد أن ذلك على وجهين الاول أن يوقف نفس الامهات ليعرف نسلها مع بقائها الثاني أن يوقف نفس النسل الحاصل من الحيوان ليعرف مع كون مائته النسل غير وقف لكنه حينئذ ليس له التصرف في الاصل لأنه يؤدي الى ابطال الوقف وانظر هل تصير الرقبة حينئذ وقفنا أم لا قلت كلام المصنف في الزكاة يقتضي صحة وقف نسل الحيوان مع كون أصله ملكا هذا حصل مافي عجم في باب العارية (تنبه) ليس له التصرف في الامهات يبيع أو هب الا عند اليأس من نسله وهذا لا يستلزم وقفها لانه لا يلزم من منع التصرف الوقف كذا في بعض الشراح وكأن هذا عند جعل الموقوف النسل لا الامهات (قوله عند ابن شاس) أي انما هو قوله عند ابن شاس وأما غير ابن شاس لا ينسبه لابن القاسم ولذلك قال ونسبه للخمي لابن المواز لابن شاس

(قوله وشهره ابن الحاجب) قال المصنف في التوضيح لم أر من صرح بمشهوريته كما فعله المصنف مع أنه تبع ابن الحاجب هنا (قوله أي وسقيه وعلاجه) أي فليس المراد أن المالك تولى خصوص التفرقة بل تولى التفرقة وغيرها ولذا قال في كذا كان ينبغي أن يقول إن تولى المالك القيام به والفرق أن المالك إذا تولى تفرقة وعلاجه فكان المالك لم يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجساة وإن لم يتول المالك ما ذكر كأنه خرج عن ملكه فصار كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصب كل واحد فلا يقال للمالك للواقف مطلقا ولا زكاة على من لم يحصل له نصاب ما لم يكن عنده ما يكمل النصاب وهذا كله في الحبس المحوز والافلا يعتبر في كمال النصاب جلته اتفاقا اهـ (قوله والثاني قول سمخون والمدينين الزكاة في جلته مطلقا) وهذا هو الراجح كما تقدم (قوله والنسل) بالرفع أي وقيس النسل على النبات بجامع التولد والحاصل أن اللخمي لم يقع تقييده إلا في النبات وقاس بعض الاشياخ النسل (٧٠ ٣) عليه للجامع المذكور إلا أن الشيخ سالم الأفندقي أنه سرح العوفي عن اللخمي بذلك

الانصباء فن بلغ حصته على انفراده نصابا زكاة والافلا وشهره ابن الحاجب قال في توضيحه وقيد اللخمي بما إذا كانوا يسبقون ويأون النظر لانها طابت على أملا كهـ وسواء كان الحبس شائعا أو لكل واحد نخلة بعينها وإن كان ربه يسبق ويولى ويقسم الثمرة كيت بجملة لها انتهى أي ولو لم ينب كل واحد الا وسق واحد واليه أشار بقوله (ان تولى المالك تفرقة أي) وسقيه وعلاجه والا أي وإن لم يتول المالك ما ذكر بل هم يتولونه فلا تعتبر جلته بل يعتبر الحاصل لكل فن حصل له نصاب زكاة والافلا فقوله ان تولى الخ قاصر على ما بعد الكاف وهم المعينون ومثل تقييد اللخمي للراجح في شرحه على المدونة قاله بعضهم والثاني قول سمخون والمدينين أن الزكاة في جلته مطلقا وهـ ومقابل المشهور عند ابن الحاجب وتقييد اللخمي انما هو في النبات والنسل بجامع التولد والنماء عن الغير وأما الحيوان فان وقف اتفرق أعيانه فان كان على غير معين فلا زكاة لا في جلته ولا في كاه لا على المالك لانه خرج عن ملكه لانه أوصى بتفرقة أعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وإن كان على معينين فن بلغت حصته نصابا زكاة والافلا وإن وقف ليفرق أعيانه فلا زكاة كان على معينين أم لا وكأنه أوصى بالثلث وإن وقف لينتفع بثلثه فالزكاة في جلته كان على معينين أو غيرهم (ص) وفي الحاق ولد فلان بالمعينين أو غيرهم قولان (ش) أي وفي الحاق الحبس على ولد فلان كولد زيد وعمرو بالحبس على معينين لأن ولد المعين وإن كان مجهولا لا يخصاره في المعينين كالمعينين فيفصل فيه تنصيصه من تولى المالك العلاج وعدمه أو الحاقه بالحبس على غير المعينين فيزكي في جلته من غير تفصيل لجهلهم وإن انحصروا في معينين قولان وأما الوقف على بنى زهرة أو عقيم فهو من قبيل غير المعينين اتفاقا كالفقراء ولذا قال المؤلف ولد ولم يقل بنى (ص) وانما يزكي معدن عين (ش) أشار بإدانة الحصر إلى أن الزكاة انما تجب في معدن الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فإن حصل من أحدهما أو منهما ما نصاب زكاة كان ربع العشر كالزكاة في الحصر من نصب على قوله عين أي وانما يزكي من المعادن معدن عين دون معدن النحاس والحديد والرصاص كما قاله اللخمي وفهم من قوله يزكي اشتراط ما يشترط في الزكاة ونبي ما ينقي (ص) وحكمه للإمام (ش) الضمير في قوله وحكمه يرجع للمعدن عينا

في النسل كما في النبات وما تقرري تفرقة النسل على كلام المصنف من أنه إذا كان الوقف على معينين فالاعتبار لا نصابا فان بلغ حصته كل نصابا زكاة والافلا وإذا كان على غير معينين ففي جلته الزكاة فان بلغ ذلك نصابا إذا تم فلا ولد حول من وقت الولادة في الوجهين والافلا (قوله فان كان على غير معينين فلا زكاة الخ) يوافقه قول الجواهر إذا وقفت المواشي لتفرق أعيانها في سبيل الله أو على المساكين فترحول قبل تفرقتها فلا زكاة فيها ثم إن هذا ليس متفقا عليه فقد قيل إن الزكاة تجب في جلته إن كانت تفرق على غير معينين وفي حظ كل واحد منهم إن كانوا معينين فإذا كان كذلك فيمكن شمول المصنف له ويكون ذاهبا لذلك القول فكيف يقول السارح لم نجد من الانتقال ما يدل له إلا أن يقال لم نجد من الانتقال بالنظر إلى الشرط

المشار إليه بقوله أن تولى المالك الخ (قوله فن بلغت حصته نصابا زكاة) أي والموضوع أنه مضى حول قبل التفرقة بعد الموت (قوله وإن وقف ليفرق ثمنه) هذا ليس وقفا في الحقيقة كما في شب (قوله وإن وقف لينتفع بثلثه فالزكاة) فان تطوع أحد باخراج الزكاة عنها وكان في اجارة الابل ما يشتري منه شاة أو يشارك فيه ووجه زكاة في هذا القسم أنه باق يخرج عنها سبع منها واحد واشترى منه شاة أو يشارك فيه ووجه زكاة في هذا القسم أنه باق على ملك صاحبه قال الشيخ سالم وأما الحيوان فان وقف لينتفع بثلثه فالزكاة في جلته مطلقا وحول النسل حول الامهات اهـ (قوله وفي الحاق ولد فلان بالمعينين) وهو الظاهر (قوله أو غيرهم) تولى المالك تفرقة أم لا (قوله فيفصل فيه تفصيله الخ) أي فيزكي عليه إن تولاه وإن لم يخص كل واحد نصابا وإن لم يتول فان تاب كل واحد نصابا زكاة والافلا (قوله كالزكاة) أي في غيره (قوله وحكمه للإمام) أي أو نائبه

(قوله بوجه الاجتهاد) أي وجهه هو الاجتهاد أي يقطع على قدر قوته (قوله المقطع) بفتح الطاء (قوله فلا يستقط ملكهم عن أراضيهم) أي فيكون ما فيها لهم إلا أنه يشكك عليه (٣٠٨) قوله ولو بأرض معين لانه لا فرق في المعين بين أن يكون مسلماً أو كافراً قال محشي

تمت ومراد العلماء والله أعلم بما
انجلي عنه أهله وانقرضوا لانهم
مألوكة غير المألوكة لا حد وحيث
فلا فرق بين المسلمين وغيرهم (قوله
في أرض عنوة) لا يخفى أن أرض
الغنوة وقف فيجاب بأن المراد بالملك
في ذلك ملك الامتناع لا ملك الذات
(قوله لان المعادن) علة لقوله
وحكمه للامام (قوله ولو بأرض
معين) سواء كان المعين مسلماً
أو من أهل الغنوة (قوله الاراضى
الثلاثة الباقية) التي هي أرض
القيافي والمألوكة لغير معينين
وما انجلي عنه الكفار بغير قتال
(قوله وقيل بالفرق بين معدن
العين وغيره) أي فان كانت عينا
للامام وان كانت غيره فملكه
هكذا رأيت (قوله لمصالح) بفتح
اللام وكسرها قال في ذلك ومفهوم
مألوكة أن ما وجد في غير المألوكة
من أرض الصلح كالموان لا يكون
حكمه كذلك وحكمه للامام اه
(قوله أشار الاول والثالث) أي وإلى
الاخيرين بقوله ولا عرق لا آخر
(قوله من جنس أو جنسين على
المذهب) أي ولو في وقت واحد
على المذهب وذكر ابن الحاجب فيه
قولين قال في التوضيح والقول بعدم
الضم لسخنون قال في النخبة
وهو المذهب (قوله ولا عرق
لا آخر) وظاهر المصنف عدم
الضم ولو وجد قبل فراغ الاول
وفي المواضع ما يفيد أنه يضم حيث

أو غيرها أي وحكم المعدن لا ينفك العين للامام فله أن يقطعه لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد
حياة المقطع أو مدة من الزمان أو يوجب كل من يعمل فيه للمسلمين وانظر هل تقتصر عطية الامام
الى الخوز كسائر العتبات وهو المشهور وقال ابن الهندي لا تقتصر وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا
حصل للامام مانع قبل الخوز كونه قائماً تبطل على الاول لا على الثاني ثم ان الارض اذا كانت
غير مألوكة لا حد كالقيافي أو ما انجلي عنه أهله حكمه للامام اتفاقاً قال بعض يريده أهل
المذهب ما انجلي عنه أهله الكفار وأما المسلمون فلا يسقط ملكهم عن أراضيهم بانجلاتهم
انتهى وهو واضح وان كانت مألوكة لغير معينين كارض الغنوة فالمشهور للامام وقيل للجيش ثم
لو رثتهم وان كانت مألوكة لرجل معين في أرض غنوة أو اسلام فقال مالك الا امر فيه مال للامام
يقطعه لمن رآه قال لان المعادن يجتمع اليها شراد الناس أي فلو لم يكن حكمه للامام لأدى للفتن
والهرج واليه أشار بقوله (ص) ولو بأرض معين (ش) فأحرى الاراضى الثلاثة الباقية
وقيل للمالك وقيل بالفرق بين معدن العين وغيره (ص) الا لمألوكة لمصالح فله (ش) هذا مستثنى
من قوله يزكى ومن قوله وحكمه للامام أي من الامرين جميعاً أي الا الارض المألوكة لمصالح
معين أو غيره فالمصالح أولورثته وليس للامام فيها حكم فان قلت ما معنى قولكم ان المالك غير
معين مع الحكم لورثته والوارث لا بد أن يكون مورثه معيناً فالجواب أن المراد بعدم التعيين
كونه ليس لشخص معين ولا لاشخاص قليلين بل لجماعة كثيرة كأهل الصلح والجيش فلا
منافاة بين عدم تعيينهم وبين الحكم لورثتهم بالمعدن وربما أشعر قوله لمصالح بزوال ملكه عنها
باسلامه ويرجع حكمه للامام وهذا مذهب المدونة وقال سخنون تبقى له ولا ترجع للامام قاله
تت وبيان الاشعار المذكور أن المؤلف جعل العلة الصلح وقد زال بالاسلام (ص) وضم بقية
عرقه (ش) يعني أن العرق الواحد من معدن واحد ذهباً كان أو فضة يضم بعضه الى بعض اذا
كان ذلك العرق متصلاً ببعضه ببعض ولما كانت الاقسام أربعة بالنظر الى العرق والعمل وهو
اتصالهما وانقطاعهما واتصال العرق دون العمل وعكسه أشار الى الاول والثالث بقوله
(ص) وان تراخي العمل (ش) بانقطاعه والذيل أي والعرق متصل وأجرى لواتصال والمراد
بالعمل الاشتغال بالخراج من المعدن وسواء حصل انقطاعه اختياراً أو اضطراراً كفساد آلة
ومرض العامل (ص) لا معدن (ش) يعني أن المعدن لا يضم بعضها الى بعض ولو في وقت
واحد من جنس أو جنسين على المذهب وقوله (ولا عرق لا آخر) أي في معدن واحد ويعتبر كل
عرق بانفراده فان حصل منه نصاب زكى ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك أن
هذا يغني عما قبله لانه اذا كان لا يضم عرق من معدن واحد فأولى أن لا يضم معدن لمعدن
آخر وأراد بالتراخي الانقطاع لا العمل على الهيئة فان هذا ليس فيه انة طاع (ص) وفي ضم
فائدة حال حولها (ش) يعني لو كان عنده مال دون النصاب من فائدة حال عليها حول عنده
ثم أخرج من المعدن ما يكمل به النصاب هل يضم ذلك بعضه لبعض وجوباً أو يزكى اولاً في
ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد الوهاب البغدادي والقول بعدمه لسخنون قياساً
على المعدنين فقوله وفي ضم الخ أي وفي وجوب ضم الخ (ص) وتعلق الوجوب بالخراج
أو تصفيته تردد (ش) يعني أنه اذا أخرج من المعدن ما يجب فيه الزكاة هل يتعلق وجوب الزكاة

بدا قبل انقطاع الاول وترك العمل فيه حتى أتم الاول وفي بهرام ما يقتضي أنه المعتمد (قوله وفي ضم
الخ) أراد بها هنا أعم مما مر فأراد به مال بيده تصاباً أو لا وفي التعبير بضم اشعاراً بأنها بيده حتى يخرج من المعدن ما تكمل به والقول
بالضم هو المعتمد (قوله أو تصفيته) المراد بالتصفية الحاصلة بسببه كذا في لئ تعلقاً عن عجب

(قوله فعلى الاول الخ) وكذا التلف بعضه حيث كان التلف بعد اتمام الاداء فان كان قبله لم يرك على الاول ايضا (قوله وسواء كانت الاجرة الخ) أى فلا مفهوم لقول المصنف غير نقد (قوله وما يخرج منه يكون للعامل) لا يخفى أن هذا هو الذى يناسب حل المصنف من حيث التقييد بقوله غير نقد ولذلك حمله عليه عب فقال وجاز لب معدن نقد دفعه بأجرة معلومة يأخذها من العامل أى وما يخرج يكون للعامل بشرط كون العمل مضبوطا بمن أو بشئ يتفقان عليه كحرقامة أو قامة تقي الجهالة فى الاجارة وأما معدن غير النقد كنجاس فيجوز دفعه بأجرة نقد ويكون فى اسقاط حقه من اختصاصه به لا فى مقابلة ما يخرج لجهله فان قيل اذا كان الدفع كذلك فلم امتنع حيث كان العوض نقد اقلت نظر الى وقوعه مدفوعا فى الخارج بحسب الصورة ولذلك لم يعير بعوض بل بأجرة لانها ليست فى مقابلة ذات بل فى مقابلة الاستحقاق والاختصاص وأما دفع معدن غير العين (٣٠٩) بنوعه فيمتنع لما فيه من بيع معلوم بجهول

من جنسه (قوله الى التفاضل في
النقدين) أى اذا كانت الاجرة
من نوع المعدن وقوله والى الصرف
الح اذا كان من غير نوعه (قوله
فيغنى عما قبله) أى لكونه أعم منه
والعام يغنى عن الخاص الا انك
خير بأن هذا لا يتأتى الا على حل
عيب ولا يتأتى على حله هو فانه على
حله من عطف المبين (قوله وكذا
فى مسألة كرائه) أى التى يكون
فيها الخارج لرب المعدن (قوله فان
نابه نصاب زكى الخ) فاذا كان رب
المعدن واحدا وما يخرج يكون له
ان جاء فيه نصاب زكى والا فلا
وان كان متعددا ان خص كل واحد
نصاب زكى والا فلا (قوله يجوز قل
أو كثر) أى كسدس ونصف (قوله
أولا يجوز الخ) والفرق بينه وبين
القراض أن ما فى القراض رأس
مال وهو هنا مستف (قوله لا تغرر)
لا يخفى أن هذه العلة جارية فى
القراض والمساقاة الا أن يجاب
بأنها وان كانت موجودة فى
القراض والمساقاة الا أنهم رخص

به بمجرد اخراجه من المعدن قاله الباكي ويتوقف الاخراج على التصفية وقال بعض الشيوخ انما يتعلق وجوب الزكاة به بعد تصفيته من ترابه لاقبله وفائدة هذا التردد لو اتفق شيأ من ذلك بعد الاخراج وقبل التصفية هل يحسب أم لا فعلى الاول يحسب لا على الثاني (ص) وجاز دفعه بأجرة غير نقد (ش) يعني أنه يجوز لرب المعدن دفعه بأجرة معلومة للعامل في كل يوم مثلاً وسواء كانت هذه الأجرة من النقد أو من غيره حيث كان ما يخرج منه لرب المعدن وكذلك يجوز كراء المعدن بأجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون للعامل أما أجرته بنقد فإنه لا يجوز بأن يقول له مثلاً خذ هذا المعدن وادفع لي عشرة دراهم لأنه يؤدي إلى التفاضل في التقدير وإلى الصرف المتأخر وأما وجه الجواز إذا كانت الأجرة غير نقد فلا نهية للثواب وهي تجوز مع الجهالة (ص) وعلى أن المخرج للدفع له (ش) أي وجاز دفعه أيضاً لمن يعمل فيه على أن المخرج للدفع له أعم من أن يدفعه مجباً أو بعوض فيغني عما قبله إلا أن المقصود منه قوله (واعتبر ملك كل) يعني إذا قلتم يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه وما يخرج منه يكون للدفع له ولا شيء عليه لرب المعدن وكان العامل متعدد فإن المعتبر في زكاة ما يخرج من المعدن حينئذ ملك العامل فإن ناب كل واحد نصاب وهو من أهل الزكاة زكي والأفلا وكذلك في مسألة كرائته فإن المعتبر ملك المالك كثرى لأنه يزكي على ملكه فإن نابه نصاب زكي والأفلا (ص) ويجزى كالأقراض قولان (ش) يعني أنه اختلف هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه بجزة قل أو كثر لأن المعدن لما لم يجز بيعها جازت المعاملة عليها بجزة كالمساواة والقراض وهذا قول مالك وأولاً يجوز لأنه غرر ولأنه كراء الأرض بما يخرج منها وهذا قول أصبغ وتشبيهه بالقراض يقتضي أن العامل يزكي ما ينوبه وإن كان دون نصاب حيث كانت حصته ربه مع ربحه نصاباً وليس كذلك لأن العامل هنا كشرى فلا يزكي إلا إذا بلغت حصته نصاباً وإن كانت حصته ربه نصاباً فليس كالأقراض من هذه الجهة (ص) وفي ندرته الخمس (ش) الندره القطعة الخالصة التي لا تحتاج إلى تخليص والمعنى أن ندره معدن العين تخمس على المشهور سواء وجدها حر أو عبد مسلم أو كافر بلغت نصاباً أم لا كالأرض وحكم الخمس للإمام يصرفه في مصرفه كافي خمس الغنime وأفاد بقوله (كلار كاز) القياس عليه وعدم اشتراط شيء من شروط الزكاة ثم فسّر الـ كاز بقوله

(٣٧ - ختمى ثانی) فیہما الشارح فبقی ما عداهما علی الاصل وهو المنع (قوله ولانه كراء الارض بما یخرج منها) فیہ شیء اذ لیس هنا كراء الارض بما یخرج منها (قوله حیث كانت حصۃ ربہ مع ربحة نصابا) فیہ انہ لا یرجع هنا فالاولی أن یقول حیث كان ما ناب ربہ نصابا الا أن یجاب علی بعد أن المراد بالحصۃ ما عنده من المال والربح ما خرج من المعدن (قوله وان كانت حصۃ ربہ نصابا) مبالغۃ فی مخذوف والتقدير الا اذا بلغت حصۃ نصابا أى لأقل وان كانت حصۃ ربہ نصابا (قوله ندرتہ) بنون مفتوحة فبدال مهملة ساكنة (قوله القطعة الخالصة) كانت جامدة أو مبثوثة أى مفترقة (قوله تخمس علی المشهور) ومقابلہ ما رواہ ابن نافع عن مالک لیس فیہا الا الزكاة وانما الخمس فی الزكاة (قوله وحکم الخمس للامام الخ) اللخمی خمس الزكاة من الغنائم هما حلال للاغنیاء أى لا یختص بہ الفقراء فهو لمصالح المسکین ولا یختصان بالاصناف الثمانية ذکرہ فی لک (قوله کالرکاز) ذکر الزكاة عقب الزكاة لانه فی بعض صورہ تؤخذ منه الزكاة (قوله القیاس علیہ) ظاہرہ أن الکاف دأخلة علی المشبہ بہ مع أن قاعدة الفقہاء دخولہا علی المشبہ

(قوله وبالفتح المصدر ولا يراد هنا) أقول يجوز فيه ابن حجر الفتح يعني المدفون كالدرهم شرب الأمير يعني المضروب (قوله ما عدا الاسلام) أي يشمل أهل الكتاب (قوله ومن لا كتاب لهم) الظاهر أنه عطف مرادف لا عطف مغاير لأنهم إذا لم يكونوا أهل فترة لا خلاف بينهم وبين أهل الكتاب (قوله وأما أهل الكتاب) أي الذين هم اليهود والنصارى فلا يقال لهم جاهلية على هذا وأما على كلام التوضيح فيقتضي أنه يقال لهم جاهلية والظاهر أن الحكم واحد وإن كان لا يقال لهم جاهلية ولذلك قال الشيخ سالم ولو قال وهو مان كافر غير ذي لكان أحسن لشموله ما قبل الاسلام وما بعده من مال كل كافر كتابي وغيره بدليل قوله ودفن مسلم أو ذي لقطعة اه وكذا في شرح شب حيث قال والمراد بالجاهلي ما عدا المسلم والذي بدليل ما سيأتي (قوله ولو قال الخ) اعترضه محشي تحت بما حاصله أن تفسير الر كاذب كذا أي بكونه دفن جاهلي تفسير أهل المذهب وغيره لا يقال له ركاز وإن كان فيه الخمس (قوله أو بساحل البحر) معطوف على قوله على وجه الأرض (قوله من تصاوير الذهب والفضة) جمع تصوير بمعنى صورة هذا ما يظهر في تقريره وإذا كان الحال ما ذكر فكون تلك التصاوير من أموال الجاهلية (٣١٠) وانظر لاي شيء خصصها بكونها توجد بساحل البحر ولعله أن الشأن وجودها

بساحل البحر لأنه يقذفها من الأرض فيكون من عطف الخاص على العام إلا أنه بأو (قوله هو من دفن الجاهلية) زائد ويحتمل في أرضه فلا يدري أصلية أو غنوية فلو أجد ويخمس كما قال محنون (قوله لعدم علامة) أي بأن لا يكون عليه علامة أو انطمست أو عابسه العلامة كما قاله سند (قوله لأن الغالب الخ) أي وأما غير المدفون فلا يكون عند الشك ركازا كما يدل عليه التعليل بعد كور كذا في شرح عب إلا أن حكمه حكم الر كاز

(ص) وهو دفن جاهلي (ش) دفن يكسر فسكون المدفون وبالفتح المصدر ولا يراد هنا والجاهلية ما قبل الاسلام والكتزيق عليه وعلى دفن الاسلام قاله في توضيحه قال بعض وهو يقتضي أن الجاهلية ما عدا الاسلام وهو مخالف لما قال أبو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم أن الجاهلية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال لهم جاهلية ولو قال مال جاهلي لشمل المدفون وغيره لقوله فيها ما وجد على وجه الأرض من مال جاهلي أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلو أجد ويخمس اه لكنه جرى على الغالب ومحاذاة لكلام البخاري وغيره (ص) وإن بشك (ش) يعني أن الر كاز يكون لواحد عليه الخمس ولو لم يعلم هل هو من دفن الجاهلية أو من دفن الاسلام لعدم علامة تدل على ذلك لأن الغالب في الدفن أن يكون من أهل الجاهلية فهو ركاز (ص) أو قل أو عرضا (ش) المشهور أن الر كاز يخمس ولو كان دون النصاب وسواء كان عرضا أو عينا كالجواهر والنحاس والرصاص ونحو ذلك وهو مراده بالعرض وشمل العمد والرغام والصخور ما لم تكن مبنية والاختصاص كما حكم جدرها وأما المدفونة من غيرها فبأن أن الأرض لا تناوله ويكون لباثته أو لوارثه إن ادعاه وأشبهه والافهولقطه (ص) أو وجد عيدا وكافر (ش) المشهور أن الر كاز لا يشترط في واحد أن يكون حرا مسلما بل يخمس وإن وجد عبد أو كافر غني أو فقير أو مدين ويجرى هذا في النذرة أيضا (ص) إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط فالزكاة (ش) يعني أن ما تقدم من أن الر كاز الخمس محله إذا لم يحتج لكبير نفقة أو عمل في تخليصه حيث لم يعمل بنفسه أو لكبير عمل بنفسه أو عبيده في تخليصه من الأرض بالحفر فإن احتاج إلى ذلك ففيه حينئذ الزكاة بشرطها وبطل حكم الر كاز عنه وأما كبير نفقة أو عمل في السفر فلا يخرج عنه عن الر كاز بل فيه الخمس وهذا محترز قوله فقط (ص) وكبر حفر قبره والطلب فيه (ش) المشهور أن حفر قبر

الجاهلي

حيث لم يكن لمسلم أو ذي وانظر هل المراد مطلق التردد أو المستوي الطرفين (قوله المشهور

أن الر كاز الخ) وعن ابن محنون أن اليسير لا يخمس (قوله وسواء كان عرضا) وعن مالك لا خمس فيه (قوله أو عينا) الأولى حذفه لأنه ما قبل المبالغة (قوله والصخور) جمع صخرة بمعنى الحجر (قوله والاختصاص كما حكم جدرها) وجدرها ما أن تكون موقوفة كافي أرض العنوة فتكون تلك الأحجار موقوفة وإن كانت مملوكة لاحد فأحجارها كذلك (قوله وأما المدفونة من غيرها) أي من غير أموال الجاهلية أي بأن كان من أموال أهل الاسلام وأهل الذمة (قوله غني أو فقير) أي سواء كان العبد أو الكافر غنيا أو فقيرا وأولى غيرهما (قوله في تخليصه) أي إخراجهم من الأرض لا تصفيته فلا يشترط في الزكاة (قوله يعني أن ما تقدم الخ) وأما النذرة ففيها الخمس لخفة الحفر عليهم إعادة دون الر كاز فلهذا فيه الخمس إلا في الحالتين المذكورتين والحاصل أن النذرة فيها الخمس مطلقا والمعدن فيه الزكاة مطلقا والر كاز فيه الخمس إلا في هاتين الحالتين هذا ما ذكرنا ثم إن محشي تحت رد ذلك لأن المدار على كبير نفقة أو عمل بدون التقيد بقوله في تخليصه هذا هو الموافق للنقول وأن المناسب ترجيعه للنذرة والمراد بالتخليص التصفية وإيست النذرة خاصة بالقطعة من الذهب والفضة لأنه وإن فسرها عياض وغيره بذلك فقد فسرها أبو عمر أن القاسمي بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وليس بينهم اختلاف في ذلك ولا بعضهم يرد تفسير بعض بل يستقادم جميع ما قالوا وهو ظاهر المدونة أن جميع ما نيل من المعدن بسهولة ففيه الخمس وبتكاف الزكاة وعلى هذا قول الشارح وأما كبير نفقة أو عمل في السفر فلا يعول عليه (قوله المشهور الخ) ومقابله

مالا شهب من جواز نبشه وأخذ ما فيه من مال أو حرز أو ثوب وفيه الخمس (قوله لان تراهم نجس) أي من الصديد بل وكذا تراب غيرهم نجس من الصديد (قوله وخوف ان يصادف الخ) فيه ان تلك العلة تقتضي الحرمة فيجاب بأن هذا خوف ضعيف فهو مجرد احتمال (قوله تتابع المطالب) جمع مطالب بمعنى الموضع الذي توضع فيه الدنيا وقوله فيها أي قبور المفهومة من ذكر مفرداتها الذي هو قبر (قوله من المسلمين الخ) أي هل هو من المسلمين أو من أهل الذمة أي الكفر وكذا قبر الذي تحققة فقوله وأما قبر المسلمين فحرام أي المسلمين تحققة وما عدا ذلك مكروه (قوله وحكم ما وجد فيه الخ) ومثله أهل الذمة أي من كان تحت ذمتنا أو شك في كونه ذمياً أو مسلماً (قوله والطلب فيه بلا حفر) ويحمل الأول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر اطلب ما لا يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل بانفراده (قوله وباقيها لمالك الأرض) أي باحياؤه وأما المشتري فليس هو له قال بهرام فرغ اختلاف اذا اشتري رجل أرضاً من أهل العنوة أو الصلح فوجد فيها ركاها هل يكون له أولهم فحكى اللخمي عن مالك أنها تكون للبائع دون المشتري وحكى عن ابن القاسم أن ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها يريد فيكون للمشتري ثم قال وقول مالك أصوب (قوله أو ما في حكمها) وهو ما كان مبشوراً (قوله فحكمه كالمعدن) يكون لمن أعطاه الامام وقوله وما ذكره معطوف (٣١١) على كلامه أي مع كلامه في باب الشركة

ومع الكلام الذي ذكره من تكلم عليها أي على الشركة (قوله ولو جيشا الخ) قال في لـ وجد عندى مانصه وأرض الزراعة وان كانت وقفاً بمجرد الفتح الآن المعادن الموجودة فيها للعيش ونسبة الملكية باعتبار احيائهم لزعمهم فيها (قوله فهو مال جهلت أربابه) أي فوضعه بيت المال (قوله قال مطرف وابن الماجشون) ظاهر العبارة أنه مرتب على قوله مال جهلت أربابه وليس كذلك بل هذا القول مقابل قول المصنف ولو جيشا خلافا لما يظهر من كلام الشارح (قوله أنه كاللقطه) مقابل قوله مال جهلت أربابه والخاصل أنه اذا لم يوجد الوارث فقولان الأول كمال جهلت أربابه فيوضع

الجاهلي لاخذ ما فيه مكره لان تراهم نجس وخوف ان يصادف قبرني أو ولي وكذلك يكره تتابع المطالب فيها لاجل الدنيا لان ذلك محل بالمرءة ونجس ما وجد كالركا ومثل قبر الجاهلي قبر من لا يعرف من المسلمين وأهل الذمة وأما قبر المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيه حكم اللقطه فقوله والطلب فيه بلا حفر كفعل بخوراً وعزيمة (ص) وباقيها لمالك الأرض (ش) أي باقي الركا سواء وجب فيه الخمس أو الزكاة وهو الأربعة الاخماس في الأول والباقي بعد ربع العشر في الثاني لمالك الأرض وأما باقي النشرة أو ما في حكمها فحكمه حكم المعدن كما هو ظاهر كلامه مع كلامه في باب الشركة وما ذكره من تكلم عليها وأراد بالمالك حقيقة أو حكماً بدليل قوله ولو جيشا فان الأرض لا تملك للجيش لانهم بمجرد الاستيلاء تصير وقفاً فان لم يوجد مالك الأرض سواء كان جيشاً أو معيناً فإنه يكون لوارثه فان لم يوجد فهو مال جهلت أربابه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع لواحد وحكى ابن شاس عن معنونة أنه كاللقطه وبعبارة أخرى قوله ولو جيشا مبني على ضعيف لان الجيش لا يملك لقوله فيها يأتي ووقفت الأرض فاشأنا مبني على ان الأرض كالغنمية تقسم على الجيش (ص) والافلواجده (ش) يعني ان الركا اذا وجد في أرض لا مالك لها كموات أرض الاسلام أو فيا في العرب التي لم تفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها فإنه يكون لواحد ومعلوم انه بلا تخمس لان فرض المسئلة أنه خمس لان الكلام في الباقي فلا يحتاج الى تقييده بلا تخمس (ص) والادفن المصالحين فلهم (ش) هذا معطوف على قوله الا لكبير نفقة والمعنى ان ما وجد من الركا مدفوناً في أرض الصلح وسواء كانوا هم الذين دفنوه أو دفنهم غيرهم فهو للذين صالحوا على تلك الأرض والمشهور لا يخمس فان وجد أحد المصالحين في داره فهو له بمفرده واليه أشار بقوله (ص) الا أن يجده رب دار بها فله (ش) أي رب دار من المصالحين فان لم يكن رب الدار منهم فهو لهم لاله فقوله

في بيت المال والثاني تصدق بها على المساكين كما جاء النص به صريحاً عن معنونة وعلل بقوله لان الذي غنموه لم يعرفوا قال ابن رشد معناه لم يبق من ورثتهم أحد يعرف بعينه ولو كانوا قد بادوا ولم يبق منهم أحد ما كان حكمه حكم اللقطه وانما يجعل في بيت مال المسلمين اه وحكى ابن عرفة القولين ولم يعرج على تأويل ابن رشد (قوله كموات أرض الاسلام) وسكت عن أرض الاسلام أي أرض أسلم عليها أهلها ولم تفتح عنوة فحكمها للامام كما يؤخذ مما يأتي عن الشيخ سالم (قوله التي لم تفتح عنوة ولا أسلم) وصف موضع لفيافي العرب أي ان الفيافي التي تحمل فيها العرب وتنقل من موضع لموضع ولم تتصف بالفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها كما بين اسكندرية وبرقة (قوله والمشهور لا يخمس) مقابله ما لابن الجلاب من انه يخمس فان انقرضوا كمال جهل ربه كما في شرح عب أي فيوضع في بيت المال (قوله الا أن يجده رب دار) فان أسلم رب الدار حكمه للامام كما تقدم في المعدن كذا ينبغي لان بابهما واحد قاله الشيخ سالم (قوله فان لم يكن رب الدار منهم) بأن كان اشتراهما منهم أو وهبته (فهو لهم لاله) وكذا في شرح شب وصوبه بهرام وفي شرح عب ان المشهور خلافه وأنه لواحد ولا يخالف ما يأتي في تناول البناء والشجر من أن من اشترى أرضاً أو داراً فوجد فيها فنانة يكون لبناءها أو لوارثه ان ادعاه وأشبهه والا فلقطة لان ما يأتي فيما اذا كان الدفن لمسلم أو ذمي وما هنا في كافر غير ذمي

(قوله فان الذي تجيب به الفتوى) رد ذلك محشئ بت بما حاصله ان المصنف تبع الشيخ وأبا سعيد وقوله الذي تجيب به الفتوى هو تاويل ابن محرز وعبد الحق قال محشئ بت وبهذا يعلم ان اعتراض ح على المؤلف بهذا التعقب وجعل كلامه بخلاف ما تجيب به الفتوى غير ظاهر لان كلام الام محتمل كما قال أبو الحسن فليس تاويل ابن محرز وعبد الحق بأولى من تاويل الشيخ وأبي سعيد حتى يجيب المصير اليه اع (قوله تعرف على سنتها) لكن القياس انها اذا غلب على الظن انقراض صاحبها أو ورثته أن تكون كمال جهات أدبائه فوضعه بيت المال (قوله وما لفظه البحر) بفتح الفاء (قوله كعبر) قال الشافعي حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة مثل عنق الشاة واذن امرها عنبر قال فتركها حتى يكبر قنأخذ فهبته ريح فألقته في البحر قال الشافعي ودواب البحر تبتلع به أول ما يقع لانه لين فاذا ابتلعتة قلما تسلم (٢١٢) الاقتلها فطر الحرارة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجده في بطنها

والادفن المصالحين فيه حذف مضاف أي دفن أرض المصالحين ولو كان الدفن غيرهم ثم ظاهر كلام المؤلف انه انما يكون لرب الدار حيث كان هو الواجد لان كان غيره وليس كذلك فان الذي تجيب به الفتوى انه لربها اذا كان من أهل الصلح سواء وجد هو أو غيره (ص) ودفن مسلم أو ذمي لقطعة (ش) يعني ان ما دفنه المسلمون وأهل الذمة لعلامة تدل على ذلك يكون حكمه حكم اللقطة تعرف على سنتها ولا مفهوم لقوله دفن فلو قال ومال مسلم الخ شمل غير المدفون وقد يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركاز (ص) وما لفظه البحر كعبر فلو واجده بلا تخميس (ش) يعني ان كل ما لفظه البحر مما لم يتقدم عليه ملك لاحد كالغدير والؤلؤ وما أشبه ذلك فانه يكون لواحد ولا يخمس فلوراء جماعة فبادر اليه أحدهم فانه يكون له كالصيد عليك المبادرة فالجار والمجرور في محل الحال أي حال كونه كعبر عما ليس أصله ملك أحد والافان كان لجاهلي أو شك فيه فهو ركاز وان كان لمسلم أو ذمي فهو لقطعة * ولما أنهى الكلام على ما قصد من أجزاء الزكاة الواجبة وما تجب فيه ومن تجب عليه شرع في الكلام على من تجب له وما يتعلق بذلك فقال

فصل ومصرفها فقير ومسكين وهو أحوج (ش) مصرف اسم مكان لا مصدر لان الاصناف اسم محل الزكاة بدليل قوله فقير الخ وفي كلامه لطيفة وهي الاشارة الى أن الام الواقعة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ لبيان المصرف عند المالكية لا للاستحقاق والملك والالكان يشترط تعميم الاصناف وانما كان المسكين أحوج من الفقير لان الفقير من له بلغة لا تكفيه لعيش عامه والمسكين من لا شيء له بالكلية وهذا هو المشهور ابن عرفة ظاهر نقل النخعي والصقلي عن الغيرة عكسه قال أبو عمران وكل أصحاب مالك مع الجلاب على ترادفهما ابن العربي ليس المقصود بطلب الفرق بينهما فلا تصبغ زمانك في ذلك اذ كلاهما محل له الصدقة اه ولا يشك على المشهور وقوله تعالى أما السفينة فكانت لما كين حيث أثبت للمساكين شيئا لان المراد بهم مساكين القهر والغلبة فلا طاقة لهم بدفع الملك عن غصب سفينتهم وهذا لا يتنافى الغنى أو المراد بهم كانوا أبحرا في السفينة (ص) وصدق الاربعة (ش) يعني ان الانسان اذا ادعى الفقر والمسكنة فانه يصدق الاربعة بأن يكون ظاهر كل منهما يخالف ما يدعيه فانه لا يصدق وان ادعى أن له عيالا فأراد الاخذلهم فان كان من أهل الموضع

فيظن انه منها وانما هو غرة نبتت قاله القسطلاني في شرح البخاري (قوله فلو واجده) أي أخذه لأرأيه قال الشارح لان الرؤية لا أثر لها في باب الاستحقاق بخلاف اليد (قوله من أجزاء الزكاة الخ) أي من أنواع الزكاة من ربع العشر والعشر ونصفه واطلاق الاجزاء على الجزئيات مجاز استعارة (قوله وما تجب فيه) أي القدر الذي تجب فيه أي وهو أربعون في الغنم وخمسة في الابل (قوله وهو أحوج) أحوج أفعال تفضيل من احتاج فهو شاذ قياسا لاستعماله لانه لا يبنى الامن ثلاثي فكان ينبغي أن يتوصل الى بانه من المزيد بأشدو يقول وهو أشد حاجة (قوله لا مصدر) أي ولا اسم زمان (قوله والالكان الخ) ظاهر في الملك دون الاستحقاق لانه لا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل (قوله بلغة) بضم الباء ما يبلغ به من العيش ولا يفضل (قوله والمسكين من لا شيء له بالكلية) أي وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم

أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشني في زمرة المساكين فعناء الله عليه الصلاة والسلام انما سأل المسكنة التي يرجع معناها الى التواضع والى استكانة القلب ولا يكون من الجبارين لا المسكنة التي هي نوع من الفقر قال في التوضيح وتظهر غرة الخلاف اذا أوصى للفقراء لا للمساكين اه (قوله والصقلي) هو ابن يونس (قوله ترادفهما) أي بأن يراد بكل منهما المحتاج مطلقا (قوله ولا يشك الخ) قد استدلل بالآية من قال بعكس المشهور (قوله لان المراد بهم مساكين الخ) ومن جملة الاجوبة انه يحتمل ان تكون مستأجرة لهم كما يقال هذه دار فلان اذا كان ساكنها وان كانت لغيره الثالث أنه يجوز أن يعموا مساكين على جهة الرحمة والاستعطاف وينبغي للشخص أن يختار صدقته أهل الفضل والصلاح فان سدخلتهم أولى من سدخله غيرهم (قوله والمسكنة) أي أو المسكنة (قوله فانه لا يصدق) أي بل لا بد من بينة وهل يكفي فيها الشاهد واليمين أو لا بد من شاهدين كاذ كروه في دعوى المدين العدم

وقدر

ودعوى الولد لعدم ثلثه نفقة أبويه وانظر هل يحلف معهما كافي المسئلة الاولى أو لا كافي المسئلة الثانية (قوله والاصدق) ظاهره بلايين وكذا قوله صدق (قوله كف بيان ذهاب ماله) وهل يكتفى فيه بشاهد وعين أو لابد من شاهدين (قوله فادعى كسادها صدق) ويستحسن أن يكشف عن ذلك وان لم يعلم هل فيها كفاية أو لا صدق هذا عام كلام للجمعي قال عجي وظاهره ولو كانت الصنعة تزرى به وتعبيره بصدق أو لا وثانياً يقتضى أنه بغير عين كما هو القاعدة (قوله اثباته الخ) اثباته يحصل ولو بشاهد وعين وإثباته عجزاً عما يكون بشاهدين عدلين (قوله عن مبايعة لا عن طعام) أى لان شأنه أن تظهر وقوله لا عن طعام أكله لان شأنه أن يخفى كذا أفاده شيخنا عبد الله أى فلا يكف اثباته فحاصله أن هذا الطعام لم يكن اشتراه فان تعدى عليه وأكله فلزمه أو اقترضه ثم يقال وأى فرق بين الطعام وغيره في التعدى والقرض حتى قال لا عن طعام أكله وبعد فاقول لعل العبارة عن مبايعة في غير طعام لا عن طعام متخذ لا كل ويكون الفرق ان الطعام المتخذ لا كل ضروري لا يستغنى الانسان عنه كل وقت فلا يتعرض فيه للاشهاد لانه مشقة بخلاف غيره (قوله ان أسلم وتحرر) الاولى ذكر هذين الشرطين بعد الاصناف الثمانية ليعود لجميع الاصناف ما عدا المؤلفه كما فعل في الجواهر في شرط الاسلام فانه بعد الفراغ من ذكره الاصناف قال فهو لا هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بهذه الصفات كافرين ولا يستثنى من ذلك الا ما ذكر في قسم المؤلفه فلو بهم اه لكن المؤلف تبع ابن الحاجب على أن ابن الحاجب أعاد هذين الشرطين بعد الفراغ من الاصناف وكذا يؤخر قوله وعدم بنوة كما أخره ابن الحاجب وابن شاس قال في الجواهر ويشترط خروجهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم أى والضمير في خروجهم لقوله فهو لا هم المستحقون محشى تت (قوله كالزوجة بزوجهما) قال في النوادر عن مالك والمرأة يغيب عنها زوجها غيبة بعيدة ولا تجده مسلفاً تعطى ما تحتاج أى من الزكاة قال بعض (٢١٣) معناه زوجها وموسر ولو كان معسراً أعطيت ولو وجدت مسلفاً لانها لا تنفق عليها ولا يعطى منها في شوار يتيمة لعدم شدة الحاجة الى ذلك ولانه ليس من مصرف الزكاة وقوله والولد بالولد مالم يكن الولد فقيراً ويجزى عن الاتفاق عنه كذا ظهري (قوله ولا يرد المكاتب) أى على قوله لانه غنى بسيدته أى بأن يقال ان المكاتب نفقته على نفسه وحاصل الجواب ان نفقته في الحقيقة على سيده لانه ما كان به بثلاثين ديناراً مثلاً لا لكونه يتفق

وقدر على كشف ذلك كشف عنه والاصدق وان كان طارثاً صدق وان كان معروفاً ييسر كف بيان ذهاب ماله وان كانت له صناعة فيها كفاية فادعى كسادها صدق ويكاف مدعى دين اثباته والعجز عنه ان كان عن مبايعة لا عن طعام أكله (ص) ان أسلم وتحرر (ش) يعنى أنه يشترط في كل من الفقير والمسكين أن يكون مسلماً حراً فلا يعطى كافر الا أن يكون جاسوساً أو مؤلفاً ولا يعطى عبداً لانه غنى بسيدته كالزوجة بزوجهما والولد بالولد ولا فرق بين العبد الفنى ومن فيه شائبة حرية ولا يرد المكاتب لان نفقته كانتما اشترطت عليه بمكاتبته فهي في الحقيقة على سيده أسقط عنه في مقابلتها جانياً من الكتابة وتعطى لذى هوى خفيف كفضل على على سائر الصحابة وتجزى للخارجى والقدرى ونحوهما على القول بعدم تكفيرهم ويعطى أهل المعاصى ما يصرفونه في ضرورياتهم وان غلب على الظن انهم ينفقونها في المعاصى فلا يعطوا ولا تجزى ان وقعت (ص) وعدم كفاية بقليل أو اتفاق أو صنعة (ش) أى ومن الشروط أن يكون عادماً للكفاية اما بسبب مال قليل معه لا يكفيه لعمامة أو اتفاق أى عليه لا يكفيه أو صنعة لا تكفيه

على نفسه ولولاها لكانت به بار بعين العشرة التى أسقطها السيد في مقابلة النفقة ﴿تنبيه﴾ قال تان عجز ساداتهم ببيع منهم من يباع ويجعل عتق غيره اه وكذا لو امتنع ساداتهم وظاهر كلام تان انه لا يؤجر منهم من تجوز اجارته ولو كان في أجرته ما ينفقته وان أم الولد تعتق ولا تزوج وكذا بعضهم انه يؤجر من يؤجر ان كان في أجرته ما ينفقته وان أم الولد تزوج فان تعد ذلك ببيع ما يباع وعتق أم الولد اه (قوله لذى هوى خفيف) أى بدعة خفيفة لا تقتضى الكفر ولا يعطى اجاعاً من يكفر بدعته اتفاقاً كالقائل بنبوة على رضى الله عنه وان جبريل عليه الصلاة والسلام غلط والقائل بأن الأئمة والانبياء يعلمون ما كان وما يكون وهل الاعطاء لذى الهوى الخفيف خلاف الاولى أو مكروه وهو الظاهر وقوله وتجزى للخارجى وقدرى وهل يحرم أو يكره (قوله في ضرورياتهم) أى في الامور التى يضطرون اليها أى يحتاجون اليها وهل المراد ما يلقى بحالته التى هو عليها أو ما يندفع به الحاجة وان لم يكن لاثباته والظاهر الثانى لذل المعصية (قوله وان غلب على الظن) أى زاد على الظن أنهم أى إدراك أنهم أى بأن تقوى الظن فهو انه عند الشك أو الظن الضعيف يعطون والظاهر أن الظن وحده كافى في عدم الاعطاء (قوله إما بسبب مال قليل) لا يخفى ان هذا صريح في كون الباء في قوله بقليل للسببية فيكون المعنى عدم الكفاية بسبب المال القليل فيتنافى قوله بعد وقوله وعدم كفاية بقليل فانه يفيد ان الباء ليست للسببية بل للتعدينية متعلق بقوله كفاية فيصدق بصورتين بأن لا يكون عنده شئ وهو المسكين أو عنده ما لا يكفيه لبقية عامه لان المعنى الكفاية بالقليل ليست موجودة فيصدق بالصورتين فاذا علمت هذا فنقول لا حاجة لذلك الشرط لانه يرجع بصورتيه لحقيقة الفقير والمسكين فعدم وجود شئ أصلاً يرجع لحقيقة المسكين وعدم وجود ما يكفيه العام يرجع لحقيقة الفقير إذ الفقير من له شئ لا يكفيه العام والمسكين من لا شئ له أصلاً كما أفاده الشيخ أجده ان قلت ما وجه صدقه بالصورتين قلت لان السالبة تصدق بشئ الموضوع (قوله أو اتفاق لا يكفيه)

كما لو كان له منفق يتفق عليه كل يوم مثلاً لا ذرهما ولا يكفيه والمراد بالاتفاق ما يشمل الكسوة فمن لم ينفق مثله لا يعطى من الزكاة
ولم يجزها عليه لأنه قادر على أخذها منه بالحكم فلم يعدم الكفاية وينبغي أن يستثنى من هذا ما إذا كان المولى لا يمكن الدعوى عليه
أو يتعذر الحكم عليه كما في الخطاب عن ابن فرحون لكن ذكر بعده عن المازري خلافه وذكر الخطاب أيضاً ما نصه ظاهر ما تقدم عن
المؤرخ أن من له من يتفق عليه ويكسوه لا يعطى من الزكاة ولو احتاج إلى ضروريات أخرى لا يقوم به المنفق والظاهر أنه يعطى ما يسد
ضرورياته الشرعية كذا في عجم **(فائدة)** جرت العادة بذهاب الناس إلى أسكندرية لأخذ الزكاة وفي ذلك خلاف فقيل لا يعطون
وأن أهل البلد أحق وقيل بالنقص بل إن أقاموا أربعة أيام فيعطون والأقلا والصواب الاعطاء مطلقاً كما في البرزلي وكل هذا إذا كانوا
على مسافة القصر وأما إذا كانوا دون مسافة القصر فيحكمهم حكم البلد الواحد **(قوله فن لم يكن الخ)** لا يخفى أنه لا ينفق على كون
عبد المطلب ابن هاشم إن لم يكن ولداً لعبد المطلب لم يكن ولداً لهاشم لجواز أن يكون ابنه الهاشم غير عبد المطلب إلا أن يقال نظر لما
هو معاً يوم خارجاً عنه لم يعقب من هاشم غيره **(قوله لكن لما كان لونه السمرة)** أي الجرمة أي ويرد فيه خافه وبذلك ظهر أنه التسمية **(قوله)**
أولاد عبد مناف في شب خلافه ونصه وهاشم والمطلب ابنا عبد مناف وهما أخوان لاب وعبد شمس ونوفل أخوة لأم وكان عبد
شمس ونوفل في كفالة عبد مناف وإيسا ابنيه وإسماعيل ابنا زوجته وأمه من بني عدي **(تنبيه)** محل عدم اعطاء بني هاشم إذا أعطوا
ما يستحقونه من بيت المال فإن لم يعطوه **(٣١٤)** وأضر بهم الفقر أعطوا منها وأعطوا وهم حينئذ أفضل من اعطاء غيرهم قاله في

وقوله وعدم كفاية بقليل يصدق بعدم القليل من أصله وبوجوده مع عدم الكفاية لكن في الأولى
يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى تمام ما يكفيه **(ص)** وعدم بنوة الهاشم لا المطلب **(ش)**
هكذا الصواب بالنق لان الصحيح أن أمه من اجتمع معه عليه الصلاة والسلام في هاشم والمطلب لم
يجتمع معه عليه السلام في هاشم لان المطلب أخو هاشم ولهما أيضاً أخوان عبد شمس ونوفل
ففرع كل من عبد شمس ونوفل ليس بآل قطعاً وفرع هاشم آل قطعاً وفرع المطلب المشهور
أنه ليس بآل وأما عبد المطلب فابن هاشم فن لم يكن ولداً لعبد المطلب لم يكن ولداً لهاشم وبه
يعلم أن كلام الشارح غير ظاهر لانه فهم أن المطلب عبد المطلب وليس كذلك وعبد المطلب
اسمه شيبة وهو ابن أخي المطلب لا عبده لكن لما كان في لونه السمرة سمي عبد المطلب وهاشم
والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف والأربعة أخوة لاب والمطلب وهاشم شقيقان
وأمه من بني مخزوم وعبد شمس ونوفل شقيقان وأمه من بني عدي والمراد بنوة هاشم
من لهاشم عليه ولادة بلا واسطة أو بواسطة غير أبي فلا يدخل في بني هاشم ولد بناته لأنهم
أولاد الغير وقوله **(كسب على عديم)** شبه في المفهوم أي فإن فقد شرط من هذه الشروط
لم يجز كسب لونه الكائن على عديم من زكاته كأن يقول له أسقطته عنك من زكاة مالي وإذا

الخصائص وظاهره وإن لم يصح
إلى إباحة كل الميتة وقيد الباحي
اعطاءهم بوصولهم لها ولعله الظاهر
أو المتعين لان الانتقال من تحريم
الصدقة عليهم الثابت بالخبر إنما
يكون بحمل الميتة كذا في عب
(أقول) قد ضعف اليقين في هذه
الأصناف المتأخرة فأعطاء الزكاة
لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذي
والفاجر والكافر ويجوز صدقة
التطوع لآله مع الكرامة على
المعتمد ثم بعد كتي هذا رأيت نصاً
في كتاب لبعض علماء المغرب يذكر
فيه ما جرى به العمل عندهم مما

بوافق ما قلناه وأنه يقدم على المشهور ونصه هذا أيضاً مما شاع العمل به لضرورة
الوقت وهو التصديق على الشرفاء أهل البيت وأخذهم من صدقة الصالحين وغيرهم إلى أن ذكر عن ابن غازي في بعض أجوبة
ما نصه الرابع يحل لهم التطوع والفريضة وبه القضاء في هذا الزمان الفاسد الوضع خشية عليهم من الضيعة لمنعهم من حق ذي
القربى فأما الفقراء منهم فتحل لهم على هذه الفتيان الصدقات وأما الغني فلا تحل له صدقة التطوع بوجه ولا تحل له أيضاً صدقة
الفريضة إلا أن يكون فيه صفة من بقايا صفة الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء ثم لا فرق بين القاري
والإحي في كل ما ذكرناه بلقطه والله الحمد **(قوله والمراد بنوة هاشم)** تفسير البنوة في حد ذاتها لا البنوة بقيد هذا المقام لان من له عليه
ولادة بلا واسطة لا يأتي هنا **(قوله كسب على عديم)** لا مفهوم لقوله على عديم لان الدين تأويل القيمة له أوله قيمة دون ودائم الدين قيمته
دون ولو على ملي عوه وحال لانه إنما يقوم بدون لان الدين لا يساوي النقد فقد يكون قيمة العشرة مثلاً خمسة قيمته قد أخرج أقل ثبته
عليه أبو الحسن وكان ينبغي أن يقول كسب على مدين ولا يعارض هذا أقوله فيما سبق والازكي دينه النقد حيث اعتبر عدده لان
الدين هذا يخرج عنه وهما يخرج ذو وفي شرح شب خلافه حيث قال وفهم من قوله عديم أنه لو كان على ملي أو كان للدين دار
أو خادم فإنه يجزئ بحسبه عليه من الزكاة أن كان مما يسوغ له قبولها وكذا في شرح عب الا انك قد علمت أن شارحنا قد نسب ما قاله
لأبي الحسن وقال أشهب بالأجزاء في موضوع المصنف قال الخطاب ثم إن علم من حال من يجب عليه الزكاة أنه إذا لم يحسب ما على
العديم من زكاته لم يزل فإنه ينبغي العمل بما قال أشهب لان إخراج الزكاة على قول أحسن من لزومها له على كل قول

(قوله كما ذكره الخ) أي فانه اذا اراد الراهن أن يرجع بقيمة رهنه فليرجع المرتن بدنه لانه انما وهب الدين ليسقط عنه الضمان هكذا قال أشهب وارتضى الناس كلامه (قوله ولذا جع الضمير) أي ولورجع لهاشم لم يجمع بل لايتأتى (قوله قادر على الكسب) أي ولم يكتسب يؤخذ من قول الشارح لو تكلفه أنه لا بد أن يكون في فعلها كلفة وهو ظاهر المواق وظاهر الخطاب ولو لم يكن عليه في فعلها كلفة ويمكن أن يقال ان الشأن في ذلك الكلفة فلا خلاف (قوله الاولى خلافه) أي الاولى أن لا يعطى لذلك (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما رواه المغيرة عن مالك (قوله لكن يشترط الخ) أي فيعطى ما يكمل به السنة (قوله بشرط أن يكون كفاية سنة الخ) فحينئذ لا يعطى ما زاد على كفاية سنة ولو بدون نصاب (قوله فان قيل فقوله) اشارة الى أن هذا السؤال نشأ عما قيل (قوله فالجواب) انتقال لوجه آخر غير ما كان بصدده فتأمل (قوله ولا يرد هذا ما يأتي الخ) أي لا يرد هذا قول المصنف الا في مدين أي عن أنه يعطى من الزكاة لاجل قضاء دينه وحاصل الجواب انه لا رد لان المدين هتالم بين قيماتي لانه قال هنا (٣١٥) ودفع أكثر منه وهذا الجواب بعيد

(قوله وكفاية سنة الخ) قال في له وجد عندى مانصه ولا يعطى أكثر من كفاية عام حيث كان يرجي له شيء والا أعطى ما يغنيه حيث كان حال الاخذ فقيرا اه (قوله وهذا اذا كانت الخ) يصح أن يقال ليس المراد بالسنة حقيقة او انما المراد بها اعطاؤه بقدر ما يغنيه الى الوقت الذي يعطى فيه ثم يرد أن يقال ان الساعي لا يخرج في العام الامرة واحدة فيجاب بفرض ذلك في العين وفي الحرث كالفتح له أو ان والذرة لها أو ان والارز كذلك (قوله ثم أخذها) فلو أخذ غيرها لاجزا أو أخذ دينه ثم دفعها لاجزا (قوله تزيد الاشياخ الخ) فالجواز رأى ابن عيسى السلام والمنع كما يفهم من كلام الباجي (قوله فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء) المناسب

قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على المعدم فهل يسقط ما يحسبه على العديم من الدين عنه أم لا واستظهر (هـ) في شرحه الثاني لانه معلق على شيء لم يحصل كما يدل عليه المقام كما ذكره في مسألة ما اذا وهب المرتن الدين للراهن وتلف الرهن كما سيأتى (ص) وجاز لمولاهم (ش) أي لمولى بنى هاشم ولذا جع الضمير أي وجاز دفع الزكاة لعتيق بنى هاشم (ص) وقادر على الكسب (ش) أي وجاز دفع الزكاة لقادر على كسب ما يكفيه بصناعة أو بغيرها لو تكلفه لوجود ما يحترف به بالموضع مع الزواج لكن الاولى خلافه (ص) ومالك نصاب (ش) يعني انه يجوز دفع الزكاة لمن ملك نصابا لكثرة عياله ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه وهذا هو المشهور لكن بشرط أن لا يكفيه الذي معه حولا بدليل قوله بعده وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أي يجوز أيضا أن يدفع من زكاة الفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفعه له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تدافع والجواب انه يدفع له أكثر من نصاب بشرط أن يكون كفاية سنة لا أكثر فان قيل فقوله وكفاية سنة يغني عن قوله ودفع أكثر منه لما تقر ر فلم يجمع بينهما فالجواب أنه يمكن أن يقال دفع أكثر من نصاب لاجل وجود دين ونحوه ولا يرد هذا ما يأتي لانا قول انه لم يبين فيه قدر المعطى (ص) وكفاية سنة (ش) أي ويجوز دفع كفاية سنة من الزكاة للفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية ولو كان هذا المدفوع فوق النصاب وهذا اذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الامرة واحدة والا أعطى من كل واحدة ما يبلغه الاخرى (ص) وفي جواز دفعها للمدين ثم أخذها منه تردد (ش) يعني ان من دفع زكاة لمدينه المعدم ثم أخذها منه في دينه من غير تواطؤ على ذلك هل يجوز له ذلك أم لا تردد الاشياخ المتأخرين لعدم نص المتقدمين أما مع التواطؤ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه لم يكن يعطها كما جزم به ابن عرفة والمؤلف في التوضيح ثم ان اتيان المؤلف بتم المقتضية للتراخي يرشد الى انه لو لم يكن تراخ بأن أخذها عقب دفعها لا يكون الحكم كذلك أي والحكم المنع من غير تردد لجلهما حينئذ على التواطؤ (ص) وجاب ومفرق (ش) مرفوعان عطف على فقير والاول مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهـ ما ليعا والتون والثاني بضمه ظاهرة والمراد بالجاي من له مدخلة في الزكاة قد دخل الكاتب والحاشروا أما القاسم فيدخل

لما تقدم أن يقول بالجواز الا أن يقال انما عبر بذلك اشارة الى أن المراد بعدم الجواز الذي هو أحد الشقين أي مع عدم الاجزاء (قوله كما جزم به ابن عرفة الخ) أي قال ابن عرفة الاظهر ان أخذها بعد اعطائه بطوع الفقير دون تقديم شرط أجزاء بشرط كن لم يعطه اه أي الجزم مع تعبيره بالاطهر وأما المصنف فتردد ونصه في توضيحه ابن عبد السلام لانه لو دفع اليه الزكاة جاز له أن يأخذها من دينه فانظر قوله لو دفع هل هو على التواطؤ على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التواطؤ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه كن لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم يجزم بشيء قال محشي نت وتعبير المؤلف بتم يفيد انه لو أخذها من حينه لا يكون الحكم كذلك مع أن الظاهر من كلامهم أنه كذلك ولم أر من شرط التراخي اه محشي نت (قوله والمراد بالجاي الخ) لا يخفى انه على هذا التفسير لا يحتاج لقوله ومفرق (قوله والحاشر) هو الذي يجمع أبواب الاموال لاخذها عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل

في المفرق) ظاهر العبارة ان المفرق كل واحد من افرادهم مع أنه هو (قوله ويخرج الراعي) ومثله الخارص الخ ولعل الفرق ان شأن الزكاة الاحتياج الى الجاني والكاتب والخاشع والمفرق بخلاف الراعي والساقى والخارص فالشأن عدم الاحتياج اليهم لكونها تفرق عند أخذها غالباً (قوله والساقى) من السقى كما قاله محشى نت (قوله والقاضى والعالم الخ) أى قاضى المسلمين وعالمهم ومفتيهم وليس المراد القاضى فى الزكاة والعالم فيها لأنه لا حاجة لذلك بعد قول المصنف فى شروط الساعى عدل عالم (قوله ولذا إذا لم يعطوا منه) ظاهره ولو أغنياء وهو مانص عليه ابن رشد والخمى فقد أجاب سيدي محمد الصالح بن سليم الأوجلى حين سئل عن إعطاء الزكاة للعالم الغنى والقاضى والمدرس ومن فى دعائهم من نفعه عام للمسلمين بما نصه الحمد لله يجوز إعطاء الزكاة للقارئ والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء الدين كما نص على جوازها ابن رشد والخمى وقد عدهم الله سبحانه وتعالى فى الاصناف الثمانية التى تعطى لهم الزكاة حيث قال وفى سبيل الله يعنى المجاهد (٢١٦) لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى

في المفرق ويخرج الراعي والساقى والقاضى والعالم والمفتى لانهم يعطون من بيت المال ولذا لم يعطوا منه اعطوا (ص) حر عدل عالم بحكمها (ش) أى وكل رأى يشترط فى الجاني والمفرق ومن ألحق بهما الحرية والاسلام والعدالة والعلم بحكم الزكاة فيمن تدفع له ومن تؤخذ منه وقد رما يؤخذ ويؤخذ منه ويشترط أيضاً الذكورية كما يؤخذ من تذكير الاوصاف والبسوغ كما يستفاد من كلامه فى باب المفقود فى الساعى ان جعله حاكماً والمراد بالعدالة عدالة كل واحد فيما يفعله فعدالة المفرق فى تفرقتها والجاني فى جبايتها وهكذا وليس المراد عدالة الشهادة والالكان قوله حر وغير كافر مكرراً واقضى أنه يعتبر فيه أن يكون ذا امر وعقبة تترك غير لائق الى آخر ما يعتبر فيه أى مع ان ذلك لا يعتبر ولا عدل رواية والالكان قوله وغير كافر مكرراً أيضاً ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (ص) غير هاشمى (ش) يعنى أنه لا يجوز استعمال أحد من آل النبى عليه السلام على الزكاة وهم بنو هاشم وبنو هاشم لان أخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وعن الاذلال فى الخدمة لها وفى سببها قاله الخمى وهذا يفيد انه لا بد فى المجاهد أن يكون غير هاشمى وكذا فى الجاسوس حيث كان مسلماً وأما الكافر فانه يعطى ولو هاشمياً لحسنه بالكفر (ص) وكافر (ش) يعنى ان الكافر لا يستعمل على جباية الزكاة وتفرقتها ويعطى العامل ولو لم يكن فقيراً واليه أشار بقوله (وان غنياً) لانها أجرة فلا تنافى الغنى وكونها أوساخاً ينافى نفاسة آله عليه السلام (ص) وبدئ به (ش) أى بالعامل قبل كل الاصناف لانه المحصل حتى لو حصلت له مشقة وجاء ييسر لا يساوى مقدار أجرته أخذ جميعه ثم الفقراء والمساكين وفى عبارة وبدئ به أى حتى على العتق لان سدا الخلة أفضل وتقدم المؤلفة ان وجدوا لان الصون عن النار مقدم على الصون عن الجوع كما يبدأ بالغزو اذا خشى على الناس ويقدم ابن السبيل اذا لحقه الضرر على الفقير لانه فى وطنه اه قوله تقدم المؤلفة ان وجدوا أى على الفقراء بدليل التعليل وقوله كما يبدأ بالغزو الخ الظاهر حينئذ يبدأ حتى على العامل (ص) وأخذ الفقير بوصفيه (ش) وصف الفقر

المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه فى عموم النفع وفى هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤتون لان فى ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعظيمه وإداحة القلوب عليه فينخرط ذلك فى سلك قوله تعالى وفى سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الأوجلى وقال الخمى العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا أغنياء ذكره الشيخ محمد القامى فى حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمد هذا كله ما لم يكن لهم راتب فى بيت المال وفى أسئلة محمد بن سلام لمحمد بن سحنون ان الزكاة تجوز للعلماء الفقراء وهى رواية ابن وهب عن مالك اه أى فقيد بالفقراء وربحه بعض شيوخنا فانظره (قوله عدل) فى تفرقتها لا يخفى انه إذا لم يكن المراد عدل الشهادة ولا عدل الرواية بل المراد العدالة فى التفرقة يشمل الفاسق فلو قال غير هاشمى وفاسق لكان أولى لخروج الكافر من باب أخرى

قال السنهورى ولا يستعمل عليها فاسق اذا لماته له قال فى

والعمل

لـ فلا يستعمل علم العبد ولا الكافر ولا المرأة ولا الصبي ولا الفاسق فان استعملوا اعطوا أجر مثلهم من غيرها أى من حيث يعطى العمال والولاية وذلك من النقيض الذى ينبغى أن يفهم الكلام عليه ان هذه شروط لصحة إعطاء الجاني من الزكاة وان كان بعضها شرطاً فى صحة كونه جانياً كالعلم والعدالة والحرية وعدم الهاشمية شرطان فى صحة إعطائه منها لـ (قوله غير هاشمى) فلا يستعمل جانياً أو مفرقاً أو نحوهما مما يعده عاملاً عليها أما فى غير ذلك فيجوز الباجى يجوز أن يستعمل فى الحراسة والسوق الهاشمى والذى لانها أجرة محضة اه (قوله وفى سببها) عين قوله لها (لا يساوى مقدار أجرته) بل وكذلك اذا كان قدر أجرته (قوله وفى عبارة وبدئ) ظاهر العبارة بدئ العامل مع انه لا يناسب قوله لان سدا الخلة أفضل لان هذا لا يناسب الا تقديم الفقير والمساكين على العتق (قوله وتقدم المؤلفة) أى على الفقراء (قوله على الفقير) أراد به ما يشمل المسكين والخلة بفتح الخاء على الفقر والحاجة (قوله وأخذ الفقير بوصفيه) لكن لا يأخذ الا بإعطاء الإمام وكذا لا يأخذ بوصف الغريم اذا كان مديناً الا بإعطاء إمام لانه يقسمها فلا يحكم لنفسه

وقوله وكذا كل من جمع بين وصفين كأن يكون فقيرا ومديانا (قوله وكذا جياتها) أي يعطون بوصف الفقر (قوله فلا يفهم الفطرة) بل كذلك حارس الزكاة لا يعطى منها (قوله ومؤلف كافر الخ) وقيل المؤلف مسلم حديث عهد بالاسلام يعطى لينتفعن اسلامه وبه صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه راجح (قوله وحكمه باق) تبع قول ابن الحاجب والصحيح بقاء حكمهم لانه نصره في توضيحه وابن الحاجب تبع ابن بشير في تعبيره بالصحيح وهو قول القاضي عبد الوهاب والراجح خلافه على ما أفاده ابن عرفة (قوله الا وقت الحاجة اليهم) أي الا وقت الاحتياج اليهم أي ان المؤلف الكافر لا يعطى لعلة الاسلام الا وقت الاحتياج اليه وقوله الحاجة الى دخولهم الاسلام أي احتياجنا الى دخولهم في الاسلام أي اتصافنا بالاحتياج الى ذلك (٢١٧) وقوله أوالى اعانتهم لنا أو المراد بالحاجة اليهم احتياجنا اليهم في الخدمة وقوله

وعلى الاول يعطون ان علم أي أو غلب على الظن وقوله وهذا الثاني أي في التفرع الذي أشار به بقوله وعلى الاول وقوله وهو الملائم أي المناسب لجعله شرطا أي لجعل الاحتياج شرطا في الاعطاء للمؤلف لعلة الاسلام كأنه قال لا يعطون الا بشرط الحاجة وانما كان ذلك مناسبا لانه اذا كان اعطاء المؤلف لعلة الاسلام لا يناسب أن يكون الشرط فيه الا اتصافنا باحتياجنا لدخوله في الاسلام لعلة انما يلقفه فاذا لم نعلم بالتأليف فلا تنصف بالاحتياج لدخوله في الاسلام فصار المنظور له العلم بالتأليف وكأن المعنى ان المؤلف الكافر لا يعطى لعلة الاسلام الا لعلة اننا اذا اعطيناه يسلم فاذا لم نعلم بذلك فلا يعطى ولا يناسب أن يكون الشرط فيه احتياجنا له في الخدمة لان الاحتياج للخدمة لا يترتب عليه لاسلام ولا عدمه (ثم أقول) وبعد ذلك كله فالظاهر

والعمل ان لم يشته حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين أو أوصاف ان كان في المال سعة ولم يكن فيما يأخذه بأحد الوصفين أو الأوصاف ما يكفيه ولا يقصر كلام المؤلف على اعمال (ص) ولا يعطى حارس الفطرة منها (ش) بل يعطى من بيت المال لانه لا مدخل له فيها أما بوصف الفقر فيعطى منها وكذا جياتها أي ولا يعطى أجر ذلك منها فلا يفهم الفطرة (ص) ومؤلف كافر ليسلم وحكمه باق (ش) الصنف الرابع من الاصناف الثمانية المؤلفة فلا يهيم وهم كفار يعطون لبناء الفروع على الاسلام والصحيح ان حكم ذلك باق قال أبو محمد لكن لا يعطون الا وقت الحاجة اليهم اه وانظر هل المراد بالحاجة الحاجة الى دخولهم الاسلام لا نقادهم من الكفر أو الى اعانتهم لنا فعلى الثاني لا يعطون الا ان احتج لاعتنتهم في الخدمة وعلى الاول يعطون ان علم من حال المعطى التألف للاسلام بالا عطاء وهذا الثاني هو الذي يقتضيه كلام الشارح وهو الملائم لجعله شرطا (ص) ورفيق مؤمن ولو بعيب يعتق منها (ش) وهذا هو الصنف الخامس من الاصناف الثمانية وهو الرفيق المؤمن الذي يشتري من الزكاة لاجل العتق وهو المشهور بالمعنى بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه السلامة بل يجوز أن يعتق منها ولو كان معيبا عيبا خفيفا أو ثقيلا كالعمى والزمانة وما أشبه ذلك لانه أحوج الى الاعانة بخلاف الرقاب الواجبة وفي عبارة التنوين في بعيب للتعظيم اذ هو في محل الخلاف وباؤه للبيعة وفي كلام تت نظر حيث عزم في العيب فان الخفيف لا يناسب المبالغة وغاير المؤلف في التعبير حيث عزم هنا بمؤمن وفيما تقدم بقوله ان أسلم نقتلنا لان مراده بالمسلم المؤمن وبني يعتق للمجهول اشارة الى انه لا فرق بين أن يعتقه الامام أو المتصدق كما في المدونة والظاهر انه لا يشترط فيه أن يكون غير هاشمي (ص) لا عقد حرية فيه ولا يؤم للمسلمين (ش) يشير الى أن الرقبة التي تعتق من الزكاة يشترط فيها أن تكون خالية من شوائب الحرية ويكون ولاء ذلك العبد المعتق للمسلمين فلا يصح عتق مدبره ولا مكاتبه ونحوهما فان فعل ذلك فانه يرد على قول مالك الاول وعلى الآخر لا يرد ولا يجزئه (ص) وان اشترطه (ش) ان جعل مبالغة فيما قبله كان الضمير عائدا على الولاء وان جعل مستانفا وجوابه لم يجزه الا في كان الضمير عائدا على العتق بأن قال أنت حر عني وولاؤه للمسلمين لان الولاء انما يعتق فقوله (أو فلك أسيرا) على

(٢٨ - خرشي ثاني) ان المراد بالحاجة الى الاسلام ليس من حيث الانقاذ بل من حيث كثرة سواد المسلمين وأما ونظر لا نقاد فهو أمر دائم لا يعقل جعله شرطا (قوله يعتق منها) أي يعتق بمن يشتري منها فلا يجوز أن يعتقه مالكه بغير شرائه منها الا أن النخعي سوى بين شرائه منها وعتق المالك له بقيمته عن زكاته وارتضاء محشي تت واستظهر الاجراء اذا قال ان اشتريتك فأنت حر عن زكاتي واستظهر بعضهم خلافه وانه لا يجزئ وان اشتري من يعتق عليه بنفس الشراء فلا يجزئ وان دفعها لهما كم فاشترى بهما من يعتق على الدافع بالشراء واعتقه الحاكم جازو يعتق في المصنف صفة أو طال منتظرة وأصله أن يعتق حذف الناصب فارتفع الفعل والشاذ هو بقاء النصب مع حذف الناصب قاله البدر (قوله وهو المشهور) ومقابلته للمالك في المجموعة من أن المراد به اعانة المساكين في آخر كتابتهم بما يعتقون به (قوله لانه أحوج) أي ان ذا العيب أشد احتياجا الى العتق من غيره من حيث انه اذا صار حرا يعطى من الزكاة ومن غيرها ولا يוכל أمره الى سيده (قوله لا يرد ولا يجزئه) وينبغي أن يكون هو المعتمد (قوله كان الضمير عائدا على العتق) وكأنه قال ولان اشترط العتق له وقوله وولاؤه الخ ذكره ليس بلازم قال محشي تت والحاصل ان اعتقه عن نفسه لا يجزئ سواء

أطلق أو قال ولاؤه للمسلمين خلافاً للشبه فيهما وإن اعتقه عن المسلمين واشترط ولاعه فاشترط باطل ويميزه (قوله أي أو أن فك الخ) لا يخفى أن الاتيان بأو بعد جعله مستأنفاً وجعل وإن مبالغة بل الصواب أن قوله وإن أي شرطية وقوله أو فك معطوف عليه وأشعر قوله فك أسيراً أنه لو دفعها لمن اشتراه من الكفار بثمن على أن يكون في ذمة الأسير واشترى نفسه بدين في ذمته لا جزأ فالمراد فك أسير من العدو بالزكاة وظاهره أن الفك لغيره وبه قرره الشيخ سالم وأما فك بزكاة نفسه فانهما تجزئ كذا كره ابن يونس (قوله يحبس فيه) أي شأنه أن يحبس فيه فدخل دين الولد على والده في دفع الزكاة للوالد فيقضى به دين ابنه وفي الفبشي على العزبة لا يعطى والراجح الأول ودخل أيضاً الدين على المعدم فإن شأن كل الحبس فيه وعرض على الحبس عارض الأبوة في الأول والعدم في الثاني (قوله بل قال بعضهم دين الميت الخ) أي لانه لا يرجح قضاؤه (٣١٨) بخلاف الحي (قوله وعنده كفايته الخ) أي أولم يكن عنده كفايته إلا أنه

استدان زبانه على ما به الحاجة فالزكاة لا يعطى لأجل قضاؤه وكذا لا يعطى منها من أنفق ماله فيها لا يجوز لانه يصرفه في مثل الأول إلا أن يتوب أو يخاف عليه (قوله للضرورة ناو يا الخ) في لزوجه ذلك بين وهو أن الأول غنى واحتال ليكون مدياناً فهذا قصد ذميم فيعامل بنقيضه والثاني مقصده صحيح فيوفي له بقصد الظاهر أنه إذا كان في الأصـل من الأغنياء ويضر به أكل اللحم الخشن أنه إذا استدان لا كل الضأن لكونه هو الذي يصلح به لا غيره أنه يعطى من الزكاة (قوله رجعه الشارح وغيره) قال الشيخ أجدوا نظره لا يجوز في الثانية أو يقال التدان لا خذها ليس محرماً حتى يحتاج للتوبة اهـ وعليه فن تدان لأجل أخذها على الوجه المذكور لا يعطى بحال كذا في عب (أقول) والظاهر الجريان وذلك لأن التوبة واجبة في المحرم ومنذوبة في غيره وهو الظاهر وإن لم أره مصرحاً وبعد كتي هذا رأيت فيما نقل عن الثاني أنه

الأول بقدره عامل أي أو أن فك أسيراً وعلى الثاني يكون معطوفاً على شرطه وقوله (لم يجزه) أي والعق والفق ما ضر فيهما (ص) ومدين ولومات يحبس فيه (ش) هذا هو الصنف السادس من الأصناف الثمانية المذهب من قوله تعالى والغارمين والمراد بالمدين هنا الذي عليه دين للغرماء من الأديمين الذين يتخاصون فيه في الفلاس فخرج حق الله تعالى كالأزكاة والكفارات ولا فرق في المدين بين كونه حياً وميتاً فأي أخذ منها السلطان ليقضى به دين الميت بل قال بعضهم دين الميت أحق من دين الحي في أخذه من الزكاة وبعبارة أخرى ويشترط في هذا المدين الذي يأخذ من الزكاة أن يكون دينه مما يحبس فيه كحقوق الأديمين فإن كان الدين مما لا يحبس فيه كالأزكاة والكفارات فإنه لا يعطى من الزكاة شيئاً لو فاع ذلك وعلى هذا فلا يحتاج أن يقيد كلام المؤلف بدين الأديمين (ص) لا في فساد (ش) معطوف على مقدر أي قد استدان ووضعه في مصلحه لا في فساد كزنا وخر وقار وغصب فلا يعطى من الزكاة (ص) ولا أخذها (ش) الجار والمجرور متعلق بمقدم معطوف على ما تقدم أي ولأن استدان لأخذها ومعنى ذلك أن من تدان لأخذ الزكاة وعنده كفايته فأتسع في الاتفاق لأخذ الزكاة فلا يعطى وأما إذا استدان للضرورة ناوياً أدا ذلك من الزكاة فلا منع وقوله (الا أن يتوب على الاحسن) رجعه الشارح وغيره لقوله لا في فساد (ص) أن أعطى ما يبيده من عين (ش) يعني أن المدين لا يعطى شيئاً من الزكاة لو فاع ما عليه إلا بعد دفع ماله من العين للغرماء مثلاً لو كان عليه أربعون ديناراً وبيده عشرون ديناراً فإنه لا يعطى شيئاً من الزكاة إلا بعد إعطاء العشرين التي يبيدها للغرماء فيبقى عليه عشرون فينفذ يعطى ويكون من الغارمين (ص) وفضل غيرها (ش) الضمير يرجع للعين والمعنى أن المدين لا يعطى من الزكاة شيئاً إلا بعد دفع الفاضل مما يبيده غير العين للغرماء مثلاً لو كان له دار تساوي خمسين ديناراً وناسبه دار ثلاثين فإن تلك الدار تباع عليه ويشترى له دار تناسبه ويدفع الفاضل وهو عشرون ديناراً للغرماء ثم يوفي ما بقي عليه من الدين فلو كان هذا الفاضل يساوي ما عليه من الدين فإنه يدفع للغرماء ولا يعطى من الزكاة شيئاً أذ لم يبق عليه شيء من الدين فإن ابن عرفة ويصير فقيراً لا غارماً (ص) ومجاهد وآاته ولو غنيا (ش) هذا هو الصنف السابع من الأصناف الثمانية وهو المجاهد في سبيل الله وهو المذهب من قوله تعالى وفي سبيل

يمكن رجوعه للثانية أيضاً لانه لما تدان وعنده كفايته كان سفيهاً والسفه حرام اهـ (ان أعطى ما يبيده) الله في لزوجه عندى مانعه ليس إعطاء العين وفضل غيرها بالفعل شرطاً لأن الدين قد يكون مؤجلاً بل يكفي أن يقدر أن لو أعطى ما يبيده من العين وفضل غيرها من دار ونحوه يوفي ما عليه فلا يعطى إلا من حيث الفقر وإن لم يوف فيعطى تمام ما بقي عليه لانه غارم (قوله ويشترى له دار تناسبه) في عب ويكفي الاستبدال بما يصلح للسكنى والخدمة وكذا المركوب وإن لم يناسب حاله كما هو ظاهر كلامهم وكذا عبارة غيره حيث قال ويكفيه دار الخ حيث عبر بالكفاية ولم يعبر بالمناسبة وهو أظهر مما قاله شارحنا وفي شرح شب والظاهر أن المدين يعطى منها ولو كان شيئاً أذ لا ماله عليه في ذلك ولأن ماله الدين أعظم من ماله إعطاء الزكاة في دينه ونظر في كلام الشيخ أجدو من المدين المصادر من ظالم أن فكه منه شخص بدين في ذمة المصادق بالفتح

(قوله أي المتلبس به) أي فكان المصنف استغنى عن التقييم بذلك لكونه أتى باسم الفاعل لانه حقيقة في الحال والظاهر أن التلبس به يحصل بالشروع فيه أو في السفر له حيث احتيج له ويدخل فيه المراتب المتلبس بالرباط (قوله ولو كان غنيا على المشهور الخ) ومقابله ما نقل عن عيسى بن دينة أنه إذا كان معه في غزوه ما يغنيه وهو غني ببلده أنه لا يأخذ من الزكاة (قوله وغير ذلك من آتته) كالليل الخ و يبقى ذلك للجاهدين (قوله ولو كان كافرا الخ) أي ولو من بني هاشم بخلاف ما إذا كان مسلما جاسوسا (قوله لا سور) يتحقق به من الكفار ولا مركب بقاتلونهم فيه لان منفعتهم ما أعم عما هو المقصود الآن (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله محمد بن عبد الحكم من أنه ينشأ منها المراكب للغزو ويعطى منها كراء النواتية ويعفى منها حصن (٣١٩) على المسلمين (قوله الفقيه) أي

يدرس أو يفستى أي إذا كانوا يعطون من بيت المال والافيعطون ويعطى الفقيه ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وإن لم تكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه وقوله والامام أي امام مسجد أي حيث أجرى رزقهم من بيت المال والاعطوها كافي عب (قوله وغريب) مسلم غير هاشمي (قوله لما يوصله) أفهم انه غير محتاج لما ينفعه فان احتاج لما ينفعه أعطي له أيضا وهل مطلقا أو يجري فيه قوله ولم يجد مسلفا (قوله في غير معصية) متعلق بغريب لما فيه من راحة الفعل وقوله وهو على وجله حاله من ضمير يجد وهو جزع شرط لا شرط (قوله والمشهور الخ) ومقابله ما قاله ابن عبد البر المشهور ما روى عن مالك أنه الغازي وضعف بعطف أحدهما على الآخر في الآية (قوله لان القصد منه الارهاب) أي ويدفع الزكاة بتقوى بأسه فيحصل للعدو ارهاب (قوله أمالو كان سفره في معصية) أي بأن كان عاصيا بسفره وأما العاصي فيه فلا ينبغي أن يمنع اعطاؤه كافي التيمم

الله والمعنى ان المجاهد في سبيل الله أي المتلبس به يعطى من الزكاة ولو كان غنيا على المشهور ويعطى أيضا لاجل آله الجهاد من سلاح وورخ وغير ذلك من آتته والمراد بالمجاهد هنا من يجب عليه الجهاد بأن يكون حرا ذا كرام مسلما مكلفا قادرا كما أتى في باب ولا بد أن لا يكون هاشميا كما يفيد كلام اللخمي (ص) الجاسوس (ش) يعني أن الجاسوس يعطى من الزكاة ولو كان كافرا لانه ساع في مصالح المسلمين وهو شخص يرسله الامام ليطالع على عورات العدو ويعلم حالهم ثم يعلمنا بذلك لانه يكون على بصيرة (ص) لا سور ومركب (ش) يعني ان الزكاة لا يجوز عمل سور منها ولا مركب على المشهور ومثل السور والمركب الفقيه والقاضي والامام قال في الجلاب ولا يجوز صرف شيء من الصدقات في غير الوجوه المبينة من عمارة المساجد أو بناء القناطر أو تكفين الموتى أو فك الاسارى أو غير ذلك من المصالح (ص) وغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجد مسلفا وهو على ببلده (ش) أشار به الى المصنف الثامن من الاصناف الثمانية المذكورة في الآية وهو آخرها والمشهور ان ابن السبيل الغريب المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان كان غنيا ببلده لكن بشروط ثلاثة الاولى أن يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله الى وطنه فان كان غنيا بما يوصله فلا يعطى لان المقصود انما هو إيصاله الى بلده بخلاف المجاهد فانه يأخذ منها وان كان غنيا في الموضع المقيم فيه لان القصد منه الارهاب الثاني أن يكون سفره في غير معصية أمالو كان سفره في معصية كن خرج لقتل نفس وما أشبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شيئا إلا أن يخاف عليه الموت الثالث أن لا يجد مسلفا له بذلك الموضع الذي هو فيه وهو شرط عديم بوجوده يعنى انما يعطى ان لم يجد من يسلفه بشرط أن يكون غنيا في بلده فان وجد وهو غني انتفى أحدهما فانتفى له الحكم وهو أخذ من الزكاة فان وجد وهو فقير كان وجوده كعدمه فينتفى الحكم لاتفاد شرط ضده فان لم يجد وهو فقير فهو مفهوم موافقة ولو قال ولم يجد مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده لكان أظهر في افادة المعنى وأشار بقوله (وصدق) الى أن الغريب اذا ادعى انه ابن سبيل فانه يصدق اذا كان على هيئة الفقراء لا يجد من يعرفه بذلك الموضع قال مالك وأبن يجمع من يعرفه وظاهره بغير عين (ص) وان جلس تزعت منه كغاز (ش) يعني ان كلام ابن السبيل والغازي اذا أخذ من الزكاة ليغزوه أو ليسافر الى بلده فلم يفعل ذلك بل جلس فانها تؤخذ منه وترد الى محلها إلا أن يسوغ له الاخذ من الزكاة بوصف الفقر أو غيره فلا تؤخذ منه وأما المديان اذا أخذ من الزكاة لاجل ما عليه من الدين فاستغنى عن ذلك

والقصر في الصلاة (قوله إلا أن يخاف عليه الموت) أي والا أن يتوب فقد قال بعضهم ان حصول التوبة منه مسوغ لاعطائه وان لم يخف عليه الموت كذا ينبغي والاحسن ما في شرح شب من أنه اذا خيف عليه الموت فقط ولم يحصل منه توبة لا يعطى حيث خرج لقتل أو هتك حرمة (قوله فينتفى الحكم) المراد به عدم الاخذ واذا انتفى عدم الاخذ ثبت الاخذ فالحكم هنا غير الحكم المتقدم ولو قال فيثبت الحكم وهو الاخذ لوجود شرطه وهو التفر لكان أحسن (قوله لاتفاد شرط ضده) الاولى أن يقول لوجود شرط ضده أي لوجود شرط الاخذ وهو الفقر وحاصله أن الصور أربع أن لا يجد مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده فلا وجود له وهو على عيبه لم يعط (قوله اذا ادعى انه ابن السبيل) أي محتاج لما يوصله ببلده وقوله كغاز أعطي برسم الغزو ولو قبل الشروع وان لم يجز ابتداء

(قوله تردد للخمى وحده) فانه قال وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل ينزع منه لكان وجهها وتقدم في الخطبة أن المراد جنس المناخير فيصدق بالواحد كما هنا وتبين من كلامه انه اختار انها تنزع فلا وجه لحكاية التردد فلذا قال ولا وجه لحكاية التردد لانه مال بعد ذلك الى التراجع (قوله على بعضها) بأن يقدم بعضها على بعضها بأن يقدم هذه البلد على هذه البلد ولو كانا من صنف واحد فقرأ أو مسا كين ويقدم صنف المسا كين على صنف الفقراء والمراد بالاضطرار شدة الاحتياج وقوله وافراد كل صنف الخ فان المسكنة مقولة بالنشك كيك وكذا الفقرو قوله وافراد معطوف على قوله البلدان وقوله على بقيتها متعلق بمحذوف أي بأن يقدم بعضها على بقيتها (قوله ولا يندب أيضا الخ) الا أن يقصد رعي خلاف الشافعي فيمنع لندب مراعاته كما ذكره غير واحد (قوله الذي لا يساوى تعب) ظاهره أنه لو كان يساوى (٣٣٠) تعب أنه لا يأخذ قال في له مانصه قال الخطاب والحاصل انها لو دفعت لصنف

واحد أجزأ أي ويجوز لا العامل فلا يدفع اليه الا اذا كانت قدر عمله اه قلت الذي في كلام التوضيح والشارح وغيرهما ان لا تدفع الا اذا كانت شيئا يسيرا لا يساوى عمله اه المراد منه هذا ما في له والظاهر ما للخطاب من أنه يأخذ ما كان قدر أجره عمله ولو لم يكن يسيرا قوله امثلا يندرس العلم أي يذهب العلم باستحقاقهم انظر ههنا مع ان آية القرآن ناطقة بالمصارف فكيف يأتي التبيان ويحجب بأن المراد ينسى ولو باعتبار بعض المكافين وان كان لا ينسى باعتبار أهل القرآن أو من في معناهم (قوله خوف المحمدة) أي الحمد وقوله والثناء عطف تفسير أي خوف حب المحمدة (قوله وعمل السر أفضل) أي ولان عمل السر أفضل والاستئابة نوع من السر وان كان النائب قد يجهر به لكن سبأني يقول ومن آدابها سترها عن الناس (٢) (قوله اذا جزم بقصد المحمدة)

قبل أن يدفعه للغرماء في دينه فهل يتنزع منه ذلك أولا لانه يأخذ بوجه جائز فيه تردد للخمى وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناسب لاصطلاحه أن يقول واختار أخذها من غارم استغنى ثم ان التعبير بنزع يقتضي أنها باقية فلو ذهبت لم يرجع عليه به او هذا بخلاف الغازي فانما تنزع منه ان كانت موجودة وتكون عليه ان تلفت ولما فرغ من ذكر الاصناف شرع بتكلم على كيفية الدفع اليهم بقوله (ص) وندب ايثار المضطرون عموم الاصناف (ش) يعني أنه يندب للمولى تفرقة الزكاة اماما أو مالكا ايثار المضطر على غيره من البلدان والاصناف على بعضها وافراد كل صنف على بقيتها بأن يزداد في اعطائه وأما عموم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية فلا يجب أن يعها عند وجودها خلافا للشافعية ولا يندب أيضا فيجوز دفع جميعها للصنف واحد مع امكان تعميمهم ولو العامل اذا أتى بالشئ اليسير الذي لا يساوى تعب و لشخص واحد من صنف عند مالك وأبي حنيفة لان اللام في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية لبيان المصروف والاستحقاق أي انما الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل لا للملك أمان لم يوجد الاصناف واحد أو شخص منه أجزأ الاعطائه اجاعا وأوجب الشافعي تعميم الاصناف اذا وجدوا ولا يجب تعميم آحادهم اجاعا لعدم الامكان واستحب أصبح مذهب الشافعي قال امثلا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سد الخلة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك ولما يوجب من دعاء الجميع ومصادقة ولي فيه (ص) والاستئابة وقد تجب (ش) يعني ان الاستئابة في تفرقة الزكاة تستحب ويكره أن يليها بنفسه خوف المحمدة والثناء وعمل السر أفضل وقد تجب الاستئابة على من تحقق وقوع الربا منه ومثله الجاهل بأحكامها ومصرفها وكذا لو كان الامام عدلا مالك وابن القاسم ان طلب فقال قد أخرجتها فان كان الامام عدلا فلا يقبل منه انتهى ومن آدابها دفعها باليمين ودعاء المصدق والامام لدفعها والصلاة عليه وأوجب دأود وقد قال عياض في قواعد من آداب الزكاة ان يسترها عن أعين الناس وقد قيل الاظهار في الفضائل أفضل ونحوه لسبب زرروق قال الا أن يكون الغالب تركها فيستحب

أي جزم الا أن بأنه متى تولاها بنفسه بقصد مدح الناس له أي يجب مدح الناس له وانما أولنا قصده بحجب لان القصد لا يتعلق بالفعل لا بفعل غيره أي جزم بحجب حمد الناس له بحيث يصرفه على العمل لوجه الله تعالى وأما لو كان العمل لوجه الله تعالى الا أنه يفرح بالمدح لذلك فانه لا يمنع لفهوم قوله تعالى ويحبون أن يحمدا وبما لم يفعلوا فان مفهومه انه ان أحب أن يمدح بما فعله أنه يجوز والباعث له على ذلك زيادة الايمان في قلبه للحديث اذا مدح المؤمن في وجهه ربا الايمان في قلبه ويفهم بالطريق الاولى الجواز اذا جزم بأنه اذا تولاها بنفسه لا يقصد مدح الناس له (قوله المصدق) هو الساعي (قوله والصلاة) عطف على الدعاء مرادف (قوله وأوجب دأود) أي أوجب دعاء الساعي ومن معه لدفعها (قوله وقد قيل الاظهار الخ) الفضائل مقابل الفرائض كأنه يريد انه اذا كان اظهرا الفضائل أولى فليكن اظهرا الفرائض أولى وأولى وقوله ونحوه أي ونحو ما قاله عياض

(٢) قوله اذا جزم بقصد المحمدة ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه صححه

(قوله أن يخصص قرابة رب المال) وأما تخصيص النائب قريب نفسه فالظاهر أنه ممنوع لأنه خلاف ما استنباه عليه كما في شرح عب والذي في البدراية يكره مثل قريب رب المال (قوله واليه ذهب ابن القصار) وهو الظاهر (قوله خلاف السحنون الخ) أي القائل بأن اخراج الورق عن الذهب أجوز من عكسه لأن الورق أسرع على الفقراء بخلاف العكس أي لأن نفقته متعددة كما هو ظاهر (قوله فالمشهور الاجزاء مع الكراهة) ومقابلته عدم الاجزاء بناء على أنه من باب اخراج التسمية (قوله الباء متعلقة باخراج) وهي باء الملايسة أي متلبس بصرف وقته (قوله بقيمة السكة) أي في المخرج عنه وأما قيمة السكة في المخرج فلا يعتبر فيما إذا أخرج عن غير مسكوك قال في ك وعلم من قوله بقيمة السكة أن السكة لها (٣٢١) قيمة فلو كانت من السكك القديمة التي

لا قيمة لها لا تعتبر قيمتها وقته اه واعلم أن قوله بقيمة السكة متعلق بمحذوف ليس مرتبطا بقوله وجاز الخ والتقدير ويكون المخرج مطلقا بقيمة السكة وانما قلنا ذلك لأجل قوله ولو في نوع (قوله فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة) لأجل قوله مع قيمة السكة لأن صرف الدينار المسكوك من حيث كونه كذلك يستلزم اعتبار قيمة السكة بتبنيه الباء في قوله بقيمة السكة بمعنى مع لئلا يلزم تعلق حرفي جر منجذى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ولو في نوع) أي خلافا لابن حبيب (قوله أي ولو كان المخرج في نوعه) أي من نوعه (قوله كما إذا أخرج الورق المسكوك الخ) المدار على اخراج صرفه مسكوكا أم لا وحينئذ فيكون صرفه بغير المسكوك أكثر من المسكوك وليس المراد أنه إذا أخرج الدراهم المسكوكة عن الدينار المسكوك أنه يخرج قيمة غير ذلك زيادة على صرفها كما هو المفهوم من العبارة والحاصل أن قوله مع قيمة السكة

الظاهر للاقتداء به (ص) وكرهه حينئذ تخصيص قريبه (ش) الضمير المحرور باللام يرجع للنائب والضمير المحرور بالمضاف يرجع لرب المال والمعنى أن النائب يكره له حين الاستنباه أن يخصص قرابة رب المال بالزكاة وكذا إثاره وأما إعطاؤهم مثل غيرهم فلا كراهة في ذلك أن كانوا من أهلها وللنائب أن يأخذ منها أن كان من أهلها بالمعروف وكذلك يكره لرب المال أن يخصص قريبه الذي لا تلزمه نفقته بالزكاة فإن أعطاه مثل غيره فلا كراهة (ص) وهل يمنع إعطاء زوجة زوجا أو يكره تأويلان (ش) قال في المدونة ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها بخلاف الأشياخ في ذلك فمنهم من جله على المنع وعليه فلا يجوز لها وعلى هذا التأويل جملها ابن زرقون ومن وافقه ومنهم من جله على الكراهة واليه ذهب ابن القصار وعليه فلا فرق بين أن يرجع لها في نفقتها أو لا وأما إعطاء الزوج زكاة لزوجته أو أن يلزمه نفقته فانه لا يجوز به بلا اشكال اللهم إلا أن يكون على أحدهم دين فيكون من الغارمين (ص) وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز اخراج الذهب زكاة عن الورق وكذلك عكسه أي من غير أولوية لأحدهما على الآخر على ظاهر المدونة خلافا للسحنون وقوله وجاز الخ ووجد مسكوكا أم لا وأما اخراج الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور والاجزاء مع الكراهة (ص) بصرف وقته مطلقا (ش) الباء متعلقة باخراج أي المخرج مقدّر بصرف وقته وافق الصرف الشرعي وهو عن كل عشرة دراهم ديناراً وخالفه بنقص أو زيادة فإذا وجب عليه دينار فأراد أن يخرج عنه فضة فليخرج صرفه في ذلك الوقت سواء زاد عن الصرف الشرعي أو نقص (ص) بقيمة السكة (ش) يعني أنه إذا أخرج الورق عن الذهب أو عكسه فانه يراعى السكة فيخرج قيمتها فإذا وجب عليه نصف دينار مثلاً في عشر بن دينار مسكوك فان وجدته كذلك فواضح وان لم يجده مسكوكا وأراد أن يخرج عنه ورقاً فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة وأشار بقوله (ولو في نوع) إلى أن السكة تعتبر ويخرج قيمتها ولو في نوع (واحد) أي ولو كان المخرج في نوعه فالتنوين عوض عن الضمير كما إذا أخرج تبر ذهب عن جزء دينار مسكوك ومن باب أولى إذا كانت السكة في نوعين أنها تعتبر ويخرج قيمتها كما إذا أخرج الورق المسكوك عن جزء دينار المسكوك مثلاً (ص) لاصياغة فيه (ش) صياغة بالجر منون عطف على السكة أي لقيمة الصياغة في النوع الواحد كما إذا كان عنده مصوغ وزنه مائة دينار ولصياغته يساوي مائة وعشرة فانه يخرج عن المائة فقط وفي كتابه بجر صياغة وتنوينه عطفاً على لفظ السكة

لا حاجة لذكره مع قوله بصرف وقته لأنه حيث أريد صرف الدينار المسكوك بوصف سكوته فيلزم من ذلك أن ذلك الصرف متضمن لاعتبار قيمة السكة وبعبارة أخرى فعلم مما مر أنه أن المخرج والمخرج عنه صنفاً كأن يكون كل منهما مسكوكاً فالأمر ظاهر وإن كان المسكوك هو المخرج عنه اعتبر بقيمة سكوته وإن كان بالعكس اعتبر وزن المخرج عنه كن وجب عليه مثقال تبر فلا يخرج عنه ديناراً مسكوكاً وإن كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لأن وزن الدينار أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكوته وكذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتي درهم شربة فيخرج عنها من الفضة المسكوك كوزنها ولا تعتبر زيادة قيمة سكوته اه والظاهر والله أعلم أن معنى قوله بل يخرج عنه وزنه من المسكوك أي إذا أراد أن يخرج مسكوكاً فلا بد من الوزن وهذا لا ينافي أنه أن يخرج غير مسكوك لصح (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهب كما هو رأي

له أن يخرج ربع العشر ذهبا مكسورا والفرق بين المصوغ والمسكوك بعد أن نقول ان كلامه ما زيادة أن المصوغ لصاحبه كسره واعطاء الجزء الواجب بعد الكسر فلم يكن للفقر حق في الصيغة والسكة ليس له كسرها فلم يأخذ الفقير ما نابه بل دونه قاله في توضيحه فان قلت قدم المؤلف ان السكة والصياغة والجودة لاز كانهما قد ذكرهما أنه يخرج عن قيمة السكة مطلقا وقيمة الصياغة فيما اذا أخرج ذهبا عن ورق وعكسه على أحد القولين وهو خلاف ما قبله قلت مراد من تقدم ذكره أنه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد ربع العشر بها فن عند وزنه عشرة دنانير من الذهب وقيمتها بما فيه من السكة عشرون دينارا فانه لا يجب عليه زكاة فان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة ومن عند من الذهب عشرون دينارا ووزن السكة تسعة دنانير فانه يخرج ربع عشر عشرون مثالا وهو نصف دينار لاربع عشر قيمته او هو دينار وحاصله ان الواجب في المسكوك وغيره اخراج ربع عشرون لا اخراج ربع عشر قيمته والفقراء وغيرهم ممن يستحق الزكاة شر كارب المال بربع العشر المذكور على ما هو عليه ان تبرأ فتبرا وان مسكوكا فمسكوكا يأخذونه بصنعتهم (٢٢٢) أو يأخذون قيمته بصنعتهم وحيث ثبث فلا مخالفة (قوله اذا لم يكن فيه صياغة

فأى شيء بقي يعتبر الخ) أى ان الاعتبار وعدمه في الشيء فرع وجوده والقرض ان الصياغة متفية (أقول) على هذه النسخة ليس الاعتبار متعلقا بالصياغة بل بالسكة نعم فيه شيء من حيث انه يقتضى أن السكة تتجامع الصياغة وليس كذلك (قوله وفي غيره تردد) يعنى اذا كان له حل وزنه عشرون دينارا وقيمتها مصوغا ثلاثون دينارا وأراد أن يخرج عن ذلك ورقا فاختلف فيه فقيل يخرج عن الوزن لا عن القيمة وهو قول ابن الكاتب وقيل المعتبر القيمة وهو قول أبي عمران (قوله بأن يجعله حلليا) ليس بشرط كافى عب بل يجوز جعلها سبيكة ويدل على ذلك قوله بعد ولا يشترط شيء زائد على السبك قال في المصباح سبكت الفضة من باب قتل والسبيكة القطعة المستطيلة (قوله عند عزلها) لا يخفى ان

والمعطوف محذوف أى لا بقيمة الصياغة في النوع الواحد فهو من باب العطف لا من باب الاناقية للجنس وصياغة اسمها والجار والمجرور خبرها والجملة صفة خلافا للشارح أى ولو في نوع موصوف بأنه لا صياغة فيه أو بكونه لا صياغة فيه وهذا اعراب فاسد لانه اذا لم يكن فيه صياغة فأى شيء بقي يعتبر أو لا يعتبر (ص) وفي غيره تردد (ش) أى وفي المصوغ غيره أى غير النوع الواحد أى وفي اعتبار قيمة الصياغة الجائزة كالحلى أو المحرمة كالأواني في غيره أى في غير النوع الواحد كاخراج فضة عن ذهب مصوغ جائزا أو حرام أو ذهب عن فضة مصوغة كذلك وعدم اعتبارها وانما يراعى الوزن كفى النوع الواحد ترددين ابن الكاتب وأبي عمران (ص) لا كسر مسكوك الالسبك (ش) هذا معطوف على اخراج أى وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه لا كذا والمعنى أن المسكوك ذهبا أو فضة كاملا أو غير كامل لا يجوز كسره لانه من فساد سكة المسلمين نعم يجوز كسر المسكوك بأن يجعله حلليا بل يجوز له لبسه كزوجه وهذا معنى السبك الجوهرى سبكت الفضة وغيرها أسبكتها سبكا أذنتها والفضة سبيكة والجمع سبائك وقوله الالسبك أى فيجوز ولا يشترط شيء زائد على السبك فقول الشارح أى فيجوز للحاجة الى ذلك بيان للعلة لا الاحتراز كانه قال الالهة (ص) ووجب نيتها (ش) أى عند عزلها أو تفرقتها فأحدهما كافى ولو جمع بينهما كان أتم سدي نوى اخراج ما وجب عليه في ماله ولو نوى زكاة ماله أجزأت وتجب بالتعيين فلو تلفت بعد عزلها أى حال كونه ناويا أجزأت ولو عزلها ناويا لم يحتج لنية عند دفعها وان لم يعزلها أى أو عزلها غير ناو وجبت النية عند تسليمها اه وانما احتاجت الى نية لانها عبادة مشتملة على واجب وغيره فاحتاجت اليها وينسب عن المحنون والصغير وليه ونقل الشيخ كريم الدين الاجزاء فمن نسي النية أو جهلها تأمل فان المؤلف لم يقيد بالذكر والقدرة (ص) وتفرقتا موضع الوجوب (ش) تقدم ان نية الزكاة واجبة

وكذلك

عزلها بوصف أنها زكاة مستلزمة للنية لان النية الحكيمية تكفى (قوله ولو نوى زكاة ماله) أى لاحظ الزكاة بعنوان زكاة ولم يخطر

بباله الوجوب فان ذلك يحزى بمرجوحية (قوله وتجب بالتعيين) فإذا عين للفقراء دراهم فان تلك الدراهم يجب اخراجها بحيث لو أخرج غيرها أتم هذا ظاهره وليس بمراد بل أراد بالوجوب التحقق وثمرة ذلك ما فرعه عليه بقوله فلو تلفت الخ (قوله أى حاله كونه ناويا) فيه ما تقدم (قوله لانها عبادة مشتملة على واجب) أى لان الزكاة التى هي واجبة مشتملة على واجب وغيره كدفعها باليمين ولا يخفى ان فى ذلك اشتمال الشيء على نفسه وغيره ويحاجب بأن الضمير عائد على الزكاة الكاملة ويجعل الاشتمال من اشتمال الكل على أجزائه ويلاحظ فى المشتمل عليه التفصيل وفى المشتمل الاجمال (قوله نسي النية) أى بأن أخرج جزءا من المال قدر ما عليه من الزكاة ولم يتذكر ما عليه من الزكاة حتى دفع ذلك الجزء لتخوفه من هوم أهلها وأما لو عزلها لملاحظ كون هذا زكاة فهو نية وتكفى ولو نسي النية عند الدفع والمعنى ان من ترك النية لنسيان أو جهل ونقل مبتدأ وقوله تأمل خبر أى وهذا النقل تأمله وقوله فاحتاجت تفريع على قوله عبادة وقوله والقدرة الاولى أن يقول والعلم

(قوله على الفور) يؤخذ منه ما قالوا من انه لا يجوز للانسان ان يبقى زكاته عنده يعطيها على التسريح لمن يجتمع به من كان مستحقا (قوله يجبي فيه المال وفيه المالك والمستحقون) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما لو اجتمعت هذه الثلاثة في موضع واحد أو ما اذا اختلفت الموضع كأن يكون المال في موضع والمالك في موضع آخر فسيأتي (قوله وبعبارة أخرى) هذه أحسن من العبارة التي قبلها (قوله فالعبارة بموضعها) أي التي جئنا فيها وهذه العبارة موافقة لعبارة عب (قوله وكلام الارشاد ضعيف الخ) عبارة الارشاد ولا تنقل عن بلد هامة وجود المستحق فان فعل كره وأجزأت والاجرة عليه أي لان عبارته عامة والحاصل أن المصنف فصل بين موضع الوجوب وقربه والبعيد وأن موضع الوجوب وقربه حكمهما واحد دون البعيد وكلام الارشاد (٣٣٣) جعل حكم الكل واحدا (قوله أو أعدم

وكذلك يجب تفرقتها بموضع الوجوب على الفور وهو الموضع الذي يجبي فيه المال وفيه المالك والمستحقون وأشار بقوله (أو قربه) إلى قوله في توضيحه وإذا قلنا أنه لا يجوز نقلها من بلد إلى بلد إلا لعذر فلا بأس أن تنقل إلى ما يقرب مما هو في حكم موضع وجوبها لانه لا يلزمه أن يخص أهل محله وجيرانه بل يجوز ابتداءه على الحاجة من بلد فكذا ما قرب منها اه وبعبارة أخرى المراد بموضع الوجوب موضع المالك وهذا في العين كالحرث والماشية ان لم يكن ساع والا فالعبارة بموضعها وكلام الارشاد ضعيف وأوفي أو قربه تنويعية أي ان تفرقتها على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قربه والمراد بقربه ما دون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون لان هذا في حكم موضع الوجوب فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها اليه ولا تجزئ الا اذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه مستحق أو كان أعدم فان كان مساويا أو دون لا يجوز نقلها عنه لكن في المساوي تجزئ وفي دون لا تجزئ وانظر ردنا ويل الناصر اللقاني لكلام سحنون في شرحنا الكبير (ص) الا لأعدم فأكثرهاله (ش) هذا الاستثناء من مقدرفهم من الكلام السابق أي بموضع الوجوب أو قربه لافي غير ذلك الا لأعدم فينقل أكثرهاله الاقرب فالأقرب بعد صرف أقلها في محلها فهو استثناء منقطع وقوله أعدم له مفهومان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وسأيتان الثاني هو قوله أو نقلت لدونهم والاول هو قوله أو نقلت لمثلهم وفهم من قوله فأكثرهاله أنه لا بد من تفرقة الأقل بموضع الوجوب (ص) بأجرة من التي عاها لا يبعث واشترى مثلها (ش) يعني أنا اذا قلنا بنقل الزكاة إلى البلد المحتاج واحتاجت إلى كراء يكون من التي أي من بيت المال لا من عند مخزنها فان لم يكن في عا أو كان ولا يمكن نقلها فانها تباع الآن أي في بلد الوجوب ويشترى بثمنها مثلها في الموضع الذي تنقل اليه ان كان خيرا ولا يضمن ان تلفت وان شاع فرق عنها (ص) كعدم مستحق (ش) تشبيه في النقل بأجرة من التي عاها لا يبعث واشترى مثلها (ص) وقدم ليصل عند الحول (ش) المشهور ان الزكاة اذا نقلت فانها تقدم وجوبا قبل مرور الحول أي يقدمها الامام بحيث انها تصل إلى تلك الناحية التي نقلت اليها في آخر حولها فقوله وقدم أي وجوبا وهذا في العين والماشية ان لم يكن ساع وأما الحرث فهو قوله وان قدم معشرا الخ وقوله وقدم بالبناء للفاعل أي المزكي أو الامام وبالبناء للفعول أي المال المنقول للزكاة وقوله وان قدم معشرا أي دفعه مستحقه وقوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية أي

أو مثل) أي أو كان القريب أعدم من موضع الوجوب أو مثل أو دون الخ وقوله وانظر ردنا ويل) راجعت له فوجدت عبارة من موفية بالمراد ونصه أو قربه وهو ما دون مسافة القصر على الرابع وقال الناصر اللقاني في قول سحنون ان القريب مقدار ما لا تقصر فيه الصلاة وأما ما تقصر فيه الصلاة فلا تنقل اليه اه المراد ما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه كالبيوت والبساتين المسكونة اه وهو مردود بأنه تأويل العبارة من غير احتياج اليه وفي كلامهم ما يناقيه (قوله الا لأعدم) يعني تنوين أي من غيرهم من مقدرة قاله البدر (قوله فينقل أكثرها) وجوبا كما هو ظاهر المدونة وانظر هل قوله الاقرب عا الاقرب شرط لا بد منه وفي العجاوي فأكثرها ينقل جوازا اه فان نقل كلها أو فرق الكل بموضع وجوبها مع وجوب نقل أكثرها فالظاهر الاجزاء فيما عب (قوله بأجرة من التي) هذا اذا نقلت لمسافة القصر أو ثلاثة

أميال وأما ان نقلت من موضع الوجوب إلى قربه فبأجرة منها اه وتأمل (قوله مثلها) ليس المراد بها حقيقة قبل المراد بالتلبية الجنسية (قوله وان شاع فرق عنها) هذا اذا استوت المصلحة فيهما ولا تعين فعل ما فيه المصلحة واعلم أنه اذا كانت المصلحة في نقلها أو شراء مثلها أو بيعها وتفرق عنها تعين والظاهر انه عند استواء المصلحة في النقل بالأجرة وفي البيع بوجهيه يخير بينهما كما يخير عند استواء المصلحة في تفرقة الثمن وفي شراء مثلها وظهر من ذلك التقرير أن قوله وان شاع فرق عنها أي ان كان خيرا (قوله المشهور الخ) مقابله وهو قول الباكي لا تقدم قبل الحول ولا يرسلها الا بعد وجوبها (قوله اذا نقلت) أي أريد نقلها (قوله وقدم أي وجوبا) وهو للعلی وقال اللقاني جوازا (قوله وأما الحرث فهو قوله الخ) هذا ظاهر اذا اتحد التقديم والا فالقديم هنا تقديم نقل وقوله وان قدم معشرا تقديم اخراج (قوله المنقول) أي الذي أريد نقله

(قوله فالتقديم هنا) أي في قوله أو قدمت بكشهر الخ لا يفتي أن أو قدمت بكشهر يأتي فلا يناسب التعبير بلفظه هنا (قوله قبل القبض) أي قبض الدين وقبض عن العرض أي وبعد البيع وانما يجوز التقديم فيها لاحتمال أن يطول فيكون مما تقدم على الحول بكثير (قوله وتعذر ردها الخ) لا يفتي أنه لا يجزى مطلقا (٣٣٤) تعذر ردها أم لا علم أنه نارة تلفت بسماء وتارة بأكلهم أو صرفهم فيما

يتعلق بهم فيردوا عوضها إن فانت بأكلهم أو صرفهم فيما يتعلق بهم وكذا إن تلفت بسماء أو ان غروا فتؤخذ وتصرف لمستحقها إلا أن لم يغروا وهل يغرمهم ما ربح الفقراء أم لا خلاف وأما عكس المصنف وهو ما إذا دفعت لمن ظن أنه غني أو عبء دفعتين أنه فقير أو حر فأنها تجزى وبأنهم (قوله إلا الإمام) والوصى ومقدم القاضي تجزى أن تعذر ردها أو لا لم تجزى فأقسام الدافع ثلاثة المزكي لا تجزى تعذر ردها أم لا والإمام تجزى مطلقا ومقدم القاضي فيه التفصيل (قوله ومنها إذا قدم زكاة عرض الاحتكار) أي زكاة عن عرض الاحتكار وقوله قبل بيعه هذا يقتضي أن يكون كلام المصنف على حذف عاطف ومعطوف أي وقبل البيع مع أن البيع لا يكفي بل لا بد من قبض عن العرض (قوله العين الخ) وأما إعطاء العرض عن عين أو حرث أو ماشية فلا يجزى وكذا حرث أو أنعام عن عين ولا حرث عن أنعام أو عكسه فتأمل (قوله ويمكن غشمة كلام المؤلف) ولعل الأولى أن يقول أن قوله لم يجز راجع للكل لكن على تفصيل وجواب الشارح بعيد وذلك لأنه يلزم عليه جعل قوله أو بقيمة لا معنى له (قوله فغير ظاهر لما قلناه) فيه أن من قال بالتوطئة يقول يستغنى عنه عما تقدم فلا معنى

دفعت لمستحقها ومفهوم في عين وماشية أنه لو كان حرثا فهو قوله وإن قدم معشرا فالتقديم هنا وفي قوله وإن قدم معشرا تقديم إخراج وفي قوله وقدم ليصل عند الحول تقديم نقل (ص) وإن قدم معشرا أو ديناً أو عرضا قبل القبض أو نقلت لدونهم أو دفعت باجتهاد لغير مستحق وتعذر ردها إلا الإمام أو طاع بدفعها الجائر في صرفها أو بقيمة لم تجز (ش) ذكر المؤلف سبع مسائل وأجاب عنها بجواب واحد وهو قوله لم تجز منها إذا قدم زكاة حبه وثمره قبل إفراكه وطيبه بكثير أو قليل ولو أخرجهما بعد الإفراكه وقبل التصفية أجزأت ومنها إذا قدم زكاة الدين قبل قبضه ممن هو عليه وبعد حوله وهذا في دين المحتكر لأنه الذي لا يزكي حتى يقبض ومثل المحتكر دين المدير على المعسر وكذلك دين القرض وأما دين المدير إذا لم يكن قرضاً وهو مر جوفاً فإنه يدخل في قوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية وسواء كان زكي عينه أو قيمته وهذا مستفاد من قوله قبل القبض وذلك لأنه يدل على أنه في دين يتوقف زكاته على القبض اه ومنها إذا قدم زكاة عرض الاحتكار قبل بيعه وأما المدير فيدخل في قوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية ومنها إذا نقلت الزكاة لدون بلد الوجوب أو قرب به في الحاجة ولمثلهم سيأتي أنها تجزى وهذا إذا نقلها لمسافة القصر وأما دونها فهو في حكم البلد الواحد ومنها إذا اجتهد ودفع زكاة لشخص من أهلها ثم تبين أنه غير مستحقها كعبد أو كافر أو غني وتعذر ردها ممن أخذها أما إن لم يتعذر ردها فأنها تؤخذ وتصرف في أهلها وأما الإمام إذا اجتهد فدفعها لمن يظنه من أهلها ثم تبين أنه ليس من أهلها فأنها تجزى عن ربه إلا أن اجتهد الإمام نافذ لأنه حكم لا يتعقب وظاهر هذا التعايل ولو أمكن ردها وهو ظاهر كلام من في شرحه تبعاً لت ومنها إذا طاع بدفعها الإمام جائر في صرفها أي وجار ولم يعدل فيه لأنه من التعاون على الإثم والواجب بجدها والهروب بها ما أمكن وأما الجائر في أخذها بأن يأخذ أكثر من الواجب ولكن يصرفها في مصرفها فأنها تجزى كما لو كان جائراً في صرفها لكن قدر الله أنه عدل فيه ومنها إذا طاع بدفع القيمة عما وجب عليه من حب أو ماشية أو عين وما مشى عليه المؤلف موافق لما شهروه ابن الحاجب وقد اعترضه في التوضيح بأن غير واحد قال إن المشهور أجزاء إخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة وصوبه ابن يونس انتهى وقوله لم تجز جواب عن السبع مسائل ويمكن غشمة كلام المؤلف على المشهور بأن يجعل قوله لم تجز جواباً عن المجموع وهو لا ينافي أن بعض أفراد المجموع لا يجوز ويجزى (ص) لأن أكره أو نقلت لمثلهم (ش) الأول مفهوم قوله أو طاع بدفعها الجائر أو بقيمة أي فإن أكره في الحالتين أجزأه ولا فرق في ألا كراهة بين الحقيقي والحكمي كخوف أن يخلفه الإمام عليها والثاني مفهوم قوله فيما تقدم لدونهم فهو تصریح بمفهوم ما تقدم مع أنه مفهوم شرط فكان المناسب أن يستغنى عما تقدم عن هذا وأما كونه ذكره توطئة كما قاله بعض الشراح فغير ظاهر لما قلناه (ص) أو قدمت بكشهر في عين وماشية (ش) يعني أن زكاة العين والماشية إذا لم يكن هناك سعة إذا قدمت قبل الحول لا رباها أو وكيل فأنها تجزى بخلاف الحرث كما أشاره قبل بقوله وإن قدم معشرا الخ ومما يدخل في قوله عين وماشية زكاة عرض التجارة وزكاة الدين العين كما تقدم التنبيه على ذلك

لقوله لما قلناه (قوله أو قدمت في عين وماشية) كذا في خط الشارح (قوله أو وكيل) معطوف على لا رباها وفي أي وكيل يفرقها قبل الحول (قوله فأنها تجزى) أي مع كراهة التقديم خلافاً للتشهير ابن هرون جوازها بخلاف مالها ساعة فكما حرث لا تجزى (تنبیه) انما أتى المؤلف بهذه المسئلة مع أنهم مفهوم قوله وإن قدم معشرا لأنه مفهوم لقب وهو لا يعتبره

(قوله سببية) لا تظهر السببية (قوله أو ظرفية) من ظرفية الكل في الجزئ والمقصود ذلك الجزئ وكأنه قال أو قدمت زكاة العين والماشية (قوله على ما في رواية عيسى الخ) لا يوافق رواية عيسى عن ابن القاسم في العتبية من اجزاء التقديم بالشهر فاما ان تسقط الكاف أو هذه النسخة بالكلية ويصير مجعلا لكل قول والاولى جملة على قول ابن القاسم وقال في ك والخلاف في اجزاء التقديم والافلاش ان المطلوب تركها ابتداء في سماع عيسى وأرى الشهر قريبا على زحف وكره وزحف بالزاع والهاء الهـ جملة أي استثنى قال بعض ولا أعلم خلافا في عدم الاجزاء اذا قدمت قبل الحول بكثير (قوله من أقوال سنة) بقية الاقوال وهي الشهران ونحوهما أو اليوم أو اليومان أو العشرة أيام ونحوها أو خمسة أيام أو ثلاثة أيام والخلاف في اجزاء التقديم والافلاش الخ (قوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله للاعدم) فيه انه فعل واجب فقتضاه أنه لا يخرج عن الباقي (٢٣٥) فهذا التقرير غير مرضي كما أفاده عجم وقوله

أو الساعي معطوف على قوله للاعدم لانه معطوف على الرسول لانها اذا ضاعت من يد الساعي لا يلزم ربه شيء وقوله أو الوكيل معطوف على قوله من يد الرسول أي الوكيل في التفرقة وقوله بالزمن اليسير وهو الشهر على ما تقدم وقوله أو الكثير وهو ما زاد عن الشهر على ما تقدم (قوله والوقت الذي الخ) وهو ثلاثة أيام لأكثر وهذا على نقل ابن رشد عنه وأما على نقل اللخمي عنه فليس إلا اليومان كذا قال عجم (قوله ولم يمكن الاداء) لعدم مستحق أو لعدم امكان الوصول اليه أو لغية المال (قوله مما يجزئ الخ) بيان لما والمعنى من الزكاة التي يحكم عليها بانها يجزئ اخراجها قبل الحول ولا يخفى أن تلك القبلية مجعلة لفظا بالغ على أحد فرديها بقوله ولو تلف في الزمن الخ وكأنه قال هذا اذا تلفت قبل الزمن الذي يجزئ اخراجها فيه بل ولو تلفت في الزمن

وفي من قوله في عين وماشية سببية أو ظرفية وبعبارة أخرى في معنى عن أو ظرفية بتقدير مضاف أي في زكاة عين وفي بعض النسخ بكشهوره هي حسنة لان بها يعلم التقييد باليسير وحده وهو الشهر ونحوه على ما في رواية عيسى عن ابن القاسم وهي المشهورة من أقوال سنة (ص) فان ضاع المقدم فعن الباقي (ش) يعني أن المقدم على حوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله للاعدم أو الساعي أو الوكيل الذي دفعت له قبل الحول بالزمن اليسير أو الكثير المنوع تقديمه به قبل انفاذها لاهلها فيخرج عن الباقي ان كان نصابا وضمانا ضاع ساقط عنه قال ابن رشد لان تقديمها تسعة ورخصة فاذا هلكت ولم تصل الى أربابها ولا بلغت محلها زكي ما بقي عند حوله وقيد ابن المواز ذلك بما اذا كان التقديم بالامد الكثير قال وأما لو قدمها باليوم واليومين والوقت الذي لو أخرجهما فيه لاجزأته فانها تجزئه ولا يلزم غيرها لكن قال س وتقيد ابن المواز ضعيف (ص) وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت (ش) أي وان تلف جزء نصاب بعد الحول بدليل قوله ولم يمكن الاداء سقطت اذهو يشعر بأنه قد خوطب وتلف المال كله كتلف جزئه في التفصيل المذكور وهو ظاهر وأما ما تلف قبل الحول فلا تفصيل فيه بين امكان الاداء وعدمه وهو بمنزلة العدم وينظر لما بقي فان كان نصابا وحال عليه الحول زكاة والافلا ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ اخراجها فيه حكم ما تلف بعده ولو تلف في الزمن الذي يجزئ اخراجها فيه كان بعد طلبه بها أو قبله اذهو غير مطلوب بالاخراج قبله فلا يكون حكمه حكم ما هو مطلوب باخراجها الا أن يكون اخراجها قبله باليومين ونحوهما وكلام المؤلف مقيد بما اذا تلف جزء النصاب أو ما عزل من الزكاة بغير تفريط ومفهوم قوله ولم يمكن الاداء انه لو تلف مع الامكان ضمنها وهو كذلك ومنه ما اذا تلف بتفريط حيث لم يمكن الاداء (ص) كعزلها فضاغت (ش) أي عزلها بعد الحول ناويا بها الزكاة فضاغت أي فانها تسقط أيضا حيث لم يمكن الاداء وضاعت بغير تقصير في حفظها والا ضمنها ولو قال تلفت كما في النقل لكان أحسن لان الضياع لا يطلق على التلف وربما يطلق التلف على الضياع فان وجدها بعد ذلك لزمه اخراجها ولو كان حينئذ فقيرا مدينا قاله ابن عرفة وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت ضمنها قاله مالك وقيد ابن المواز بما سبق له بما اذا عزلها قبل الحول بكثير وأما لو عزلها قبل

(٢٩ - خشي ثاني) الذي يجزئ اخراجها فيه وبهذا التقرير لا يقال ان المبالغة عين قوله ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ (قوله الا أن يكون اخراجها الخ) الاولى حذف ذلك الاستثناء (قوله انه لو تلف مع الامكان ضمنها) المحاصل انه ان تلف جزء النصاب قبل الحول فلا ضمان ولا زكاة مطلقا أي فوط أم لا سواء كان قبل الحول بكثير أو يسير ولو كان في زمن بحيث لو أخرج يجزئه الاخراج ويتظر لما بقي فان كان نصابا زكاة والافلا وأما لو كان التلف بعد الحول فان كان بتفريط ضمن مطلقا ويطلب بالزكاة سواء تمكن من الاخراج أم لا وأما لو كان من غير تفريط فان كان مع امكان الاداء ضمن والافلا وتسقط عنه الزكاة (قوله أي عزلها بعد الحول) أي أو قبله حيث يطلب بالتقديم (قوله وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت ضمنها) قال في ك مراده أنها لا تجزئ وتنزل منزلة العدم ويتظر لما بقي بعد الضياع هل هو نصاب أو لا كما تقدم في قوله فان ضاع المقدم ولا يتظر لامكان الاداء ولا لعدم امكانه حيث كان ضياعها في الوقت الذي لا يجزئ اخراجها فيه ولا في الوقت الذي يجزئ اخراجها فيه

(قوله لاجزائه) أي ولا يطالب بركة الباقي لكن تقدم أنه ضعيف (قوله وسواء ضاع الأصل بتقصير في حفظها) كلام غير مناسب لأن المناسب لقوله ضاع الأصل أن يقول بتقصير في حفظه فالكلام في ضياع الأصل وهذا لا يناسب الاضياعها (قوله أو في عدم اخراجها) ظاهره ضاع الأصل بتقصير (٢٢٦) في عدم اخراجها مع أن المناسب لها أنها موضياعها الاضياع أصلها وعلى ذلك فالنائب

أن يقول في اخراجها لا في عدم اخراجها وعبارة عب أحسن ونصه ضاع أصلها بتقصير أم لا أمكن أداؤها قبل ضياعه أم لا فلا تسقط ويجب انفاذها (قوله بأن آخرها) الباعسية متعلقة بضمن (قوله وما في حكمه) هذه عبارة عج وقد قال أردت به العزل قبل الحول باليومين ونحوهما (قوله أو أدخل عشره) وأما الوضاع في الجرين فلا يضمنه (قوله مفترطا) بأن يمكنه الاداء قبل ادخاله أو لا يمكنه وقصر في حفظه حتى تلف (قوله لا محصنا) بأن لم يمكن الاداء وتلف غير تقصير في حفظه فلا ضمان (قوله والاقترد) والظاهر عدم الضمان لانه حيث اتفت القرائن على التحصين والتفريط فلا يعلم حينئذ كون الادخال للتحصين أو عدمه الا من جهته (قوله وأخذت من تركه الميت) هذا كلام مجمل يأتي تفصيله في باب الوصية بقوله ثم زكاة أو وصى بها الا أن يعترف بحصولها ويوصى فن رأس المال كالحرث والمماشية وان لم يوص (ص) وكرها وان يقتل (ش) أي وأخذت كرها من الممتنع عناداً أو تأويلاً وان يقتل سند وان لم يظهر للتمتع مال وهو معروف بالمال فلا امام سبحانه حتى يظهر ماله لانه من حق الفقراء والامام ناظر فيه فان ظهر له بعض المال واتهم باخفاء غيره فظاهر المذهب لا يخلف ماله أخطأ من يخلف الناس من السعاة ولم يصدقوا بغير عين اه ونية الامام نائبة عن نيته وقوله (وأدب) متعلق بكرها وهو بضم الكاف وفتحها (ص) ودفعت للامام العدل وان عينا (ش) يعني أن صاحب الزكاة يلزمه اذا كان الامام عدلاً في اخذها وصرفها أن يدفعها له سواء كانت عينا أو ماشية أو حرثاً (ص) وان غر عبد بحرية جناية (ش) يعني ان العبد اذا غرم مفرقها اماماً أو غيره بحرية وأخذها ثم ظهر رقه وهي معه أخذت أو ما بقي منها وان تلفها أو بعضها جناية في رقبته لا في ذمته على ما صوبه ابن بونس كما أشار اليه بقوله (على الراجح) فللسيد حينئذ أن يفديه أو يسلمه لربها ويباع فيها أو ما غير العبد مما لا يستحق الزكاة لقيام مانع من غنى أو كفر أو كونه من بني هاشم أو لم يوجد شرط استحقاقه فان

الحول بيوم أو يومين وفي الوقت الذي لو أخرجها فيه لاجزائه فلا ضمان قاله في التوضيح (ص) لان ضاع أصلها (ش) يعني انه اذا عزل زكاته ماله بعد الحول لمستحقها وقبل أن يخرجها ضاع الأصل وهو المال المزكى فان الزكاة لا تسقط عنه ويخرجها لا رباها وسواء ضاع الأصل لتقصير في حفظها أو في عدم اخراجها بأن يمكنه الاداء ولم يفعل أو بغير ذلك كأن لم يمكنه الاداء وتلفت بغير تقصير في حفظها وأما لو عزلها قبل الحول وتلف أصلها فإنه لا يلزمه اخراجها كما يفيد ما تقدم عن الجواهر وان كان بعد ما أخرجها فليس له أن يستردها لانها زكاة وقعت موقعها (ص) وضمن ان آخرها عن الحول (ش) أي وضمن الزكاة اذا ضاعت بعد عزلها أو قبله مع المال بغير تفريط بأن آخرها عن الحول مع التمكن من اخراجها عنده فهذا تصريح بفهم قوله ولم يمكن الاداء ثم ان قوله وضمن ان آخرها الخ محله اذا كان التأخير أياً ما كان فان كان يوماً ونحوه لم يضمن الا أن يقصر في حفظها فتلخص من هذا أنه اذا تلف جزء النصاب بعد الحول أو تلف ما عزله من الزكاة بعد الحول وما في حكمه فان كان بتفريط في حفظها ضمن مطلقاً وان كان بسبب تأخيرها مع امكان الاداء ضمن أيضاً لكن فيما اذا أخرها أياً ما لا فيما اذا أخرها أقل من ذلك (ص) أو أدخل عشره مفترطاً لا محصناً (ش) يعني اذا عزل عشره أو نصفه وأدخله في يته مفترطاً في عدم دفعه لمستحقه ثم ضاع فإنه يضمنه وان أدخله محصناً حتى يفرقه على مستحقه فضاع فلا ضمان عليه فيه وان لم يعلم الوجه الذي أدخل عشره فيه الى يته ثم ضاع فهل يصدق في دعواه التحصين لانه الغالب من ادخال البيت أو لا يصدق لان الأصل بقاء الضمان فيه تردد واليه أشار بقوله (والاقترد) أي وان لم يعلم قصده في الادخال وادعى التحصين فهل يصدق أو لا تردد ولا فرق بين ادخال عشره منفرداً أو في جملة زرعه بعد حصده وذروه (ص) وأخذت من تركه الميت (ش) أي وأخذت الزكاة من تركه الميت على تفصيل ذكره في باب الوصية بقوله ثم زكاة أو وصى بها الا أن يعترف بحصولها ويوصى فن رأس المال كالحرث والمماشية وان لم يوص (ص) وكرها وان يقتل (ش) أي وأخذت كرها من الممتنع عناداً أو تأويلاً وان يقتل سند وان لم يظهر للتمتع مال وهو معروف بالمال فلا امام سبحانه حتى يظهر ماله لانه من حق الفقراء والامام ناظر فيه فان ظهر له بعض المال واتهم باخفاء غيره فظاهر المذهب لا يخلف ماله أخطأ من يخلف الناس من السعاة ولم يصدقوا بغير عين اه ونية الامام نائبة عن نيته وقوله (وأدب) متعلق بكرها وهو بضم الكاف وفتحها (ص) ودفعت للامام العدل وان عينا (ش) يعني أن صاحب الزكاة يلزمه اذا كان الامام عدلاً في اخذها وصرفها أن يدفعها له سواء كانت عينا أو ماشية أو حرثاً (ص) وان غر عبد بحرية جناية (ش) يعني ان العبد اذا غرم مفرقها اماماً أو غيره بحرية وأخذها ثم ظهر رقه وهي معه أخذت أو ما بقي منها وان تلفها أو بعضها جناية في رقبته لا في ذمته على ما صوبه ابن بونس كما أشار اليه بقوله (على الراجح) فللسيد حينئذ أن يفديه أو يسلمه لربها ويباع فيها أو ما غير العبد مما لا يستحق الزكاة لقيام مانع من غنى أو كفر أو كونه من بني هاشم أو لم يوجد شرط استحقاقه فان

فلم يحصل تناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لانه المعطوف عليه ظرف لغو الا أن يقال منصوب على نزع الخافض كان وفيه ما فيه (قوله وأدب) أي اذا امتنع وأخذت منه بغير قتال وأما اذا أخذت بالقتال كفي بالقتال أدباً قاله اللقاني ولذلك أشار الشارح بقوله متعلق بكرها أي مرتبط به لا مرتبط بقوله وان يقتل تأمل (قوله ودفعت للامام العدل) طلبها أولاً أي المحقق عدالتها (قوله في اخذها وصرفها) كذا قال الشيخ سالم وان جاز في غيرها (قوله لا في ذمته) ومقابل هذا القول أنها في ذمته

(قوله فان أكله أو أتلفه فكذلك) أي يضمه وقوله والانتزعت منه أي في صورة الغرور وعدمه (قوله ولو قاتله ولا تجزئته) ولعل وجهه انه لما علم بحاله وانه لا يجزئ الدفع له كأنه دفع له ما وهبه له (قوله وزكى مسافر ماعه وما غاب) يشمل الماشية وظاهره ولولم يعلم ما بقي منها ولعج فتوى بصره حيث لم يعلم قدرها في غيبته عب (قوله ماعه في بلده) كذا في نسخة والناسب ماله في بلده (قوله فالذي في أجوبة ابن رشد) وأما ان لم يستوطن بلده سلطان والحال انه مات بغيره (٣٣٧) فهل يعتبر البلد الذي مات به أو الذي به المال

قولان مخرجان واقتصر ابن رشد على الاول (قوله من وكيل الخ) تقدم أن من له عادة بالخراج يجزئ على ما في الاضحية وعليه فالمراد بالوكيل ولو حكما (قوله ولا ضرورة) ضرورة اسم لا وخبرها محذوف أي حاصلة أو موجودة (قوله فان كان محتاجا الخ) وإذا وجدت الضرورة فهل يؤخر الى أن يجد من يسلفه ما يحتاج اليه ويرزى أو الى بلده ومقتضى كلام المواق عن ترجيح الثاني وفي اللخمى ترجيح الاول (قوله والمراد بالضرورة الخ) لا يخفى ان الضرورة أخص من الحاجة فالناسب أن يقول والمراد بالضرورة الحاجة (قوله فقيهل الخ) في العبارة تقديم وتأخير والتقدير فقيهل لتعلقها بالابدان وذلك لان فطر ما نخون من الفطرة وهي الخلقة فظهرت العلة باعتبار كون المضاف اليه مشتقا اشتقا فأكبر من الفطرة وهي الخلقة وفي ك والفطرة بالكسر لفظة مولدة لا عربية ولا معربة حيث كانت بمعنى زكاة الفطر وأما إذا كانت بمعنى الخلقة فهي عربية اه (قوله وأركانها أربعة) بتأمل وجه ذلك فان زكاة الفطر اما اسم للمخرج بناء على أن المراد المعنى

كان الدافع لهم الامام فانها تجزئ وان كان الدافع لهم الوصى أو مقدم القاضي فان تعذر ردّها أجزأت ولا رجوع عليهم وأما ان كان الدافع لها ربها أو وكيله فانها لا تجزئ وحيث أن غر واحد منهم فانه يضمن ما أخذه ولو تلف بسمووى وان لم يغرقان أكله أو أتلفه فكذلك والا فلا ضمان عليه حيث لم تكن قائمة والانتزعت منه وهذا حيث لم يعلم ربها بحاله ويدفع والا فلا رجوع له بها ولو قاتله ولا تجزئته (ص) وزكى مسافر ماعه وما غاب (ش) يعنى ان المسافر اذا حال على ماله حول وبعضه معه وبعضه الاخر في بلده فانه يزكى ماعه بكل حال اتفاقا لاجتماع المال وربه ويرزى أيضا ما غاب عنه في بلده في الموضع الذى هو فيه أيضا ولا يؤخر الاخراج الى أن يرجع اعتبارا بموضع المالك قال مالك وهو أحب الى وقال أيضا يؤخر اعتبارا بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار المالك أو المال لومات شخص لا وارث له الا السلطان ببلده سلطان وماله ببلده سلطان آخر فالذي في أجوبة ابن رشد ماله لمن مات ببلده والخلاف في تركية الغائب مقيد بقيدين أحدهما خاص أشار اليه بقوله (ان لم يكن مخرج) عنه من وكيل أو امام يخرج عما يبلده والا فلا ثلاثين مرتين ويخرج عما معه فقط والثاني عام أشار اليه بقوله (ولا ضرورة) أي ان محل اخراج المسافر عما معه وما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة الى عدم الاخراج في ذلك الموضع الذى هو فيه فان كان محتاجا لما يوصله في عوده الى وطنه فانه لا يخرج حينئذ لا عما معه ولا عما غاب عنه ويؤخر الاخراج عن ذلك جميعه حتى يرجع الى وطنه الا أن يجد من يسلفه في الموضع الذى هو فيه فانه يلزمه أن يخرج الزكاة من غير تأخير لوطنه فقوله ان لم يكن مخرج راجع لقوله وما غاب وقوله ولا ضرورة راجع لما غاب وما حضر والمراد بالضرورة ما يشمل حاجته لما ينقده ^(تنبيه) أراد المؤلف بما غاب المال الذى خلفه عنده ببلده وأما ما دفعه قراضا أو بضاعه أو ودیعة فيجوز على ما تقدم في قوله وتعددت بتعدد في مودعة ومتجر فيها بأجر وفي قوله ومدفوعة على أن الربح للعامل بلا ضمان وفي قوله والقراض الحاضر يزكيه ربه ان أدار الى أن قال وصبر ان غاب الخ فلا يدخل في كلام المؤلف هنا * ولما أنهى الكلام على زكاة الاموال أتبعه بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر وبعبارة أخرى واختلف في وجه اضافتها للفطر فقيهل من الفطرة وهي الخلقة لتعلقها بالابدان وقيل لوجوبها بالفطر فقيهل الفطر الجائز من آخر رمضان وقيل الواجب بفجر يوم العيد أشار الى ذلك ابن العربي وبنى عليه الخلاف الا في وقت الخطاب به او حكمة مشروعتها الفرق بالفقهاء في اغنائهم عن السؤال وأركانها أربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمدفوعة اليه والمؤلف أشار الى هذه فأشار الى الاول بقوله عنه الخ والى الثانى بقوله من مخرج الخ والى الثالث بقوله بأول ليلة العيد الخ والى الرابع بقوله وانما تدفع الحرام لم الخ ولا يقاتل أهل بلد على منع زكاة الفطر وانما قدم المؤلف زكاة الاموال

الاسمى أو أخرجه بناء على أن المراد المعنى المصدري وقد جعل المخرج ركنا من أركانها ويمكن الجواب بأن المراد بالزكاة هنا المعنى المصدري وأراد بالاركان ما يتوقف عليه ذلك الشئ بمعنى ان هذا الاخراج الموصوف بالوجوب لا يتحقق الا مع هذه الامور الاربعة (قوله ولا يقاتل الخ) زاد في ك وانظر الفرق بينها وبين بعض السنن التى يقاتل على تركها وانظر هل يكفر جاحدها أو لا وينبى التفصيل بين ان يجحد مشروعتها فيكفروا بين من يجحد وجوبها فلا يكفر لانه قيل قول بالسنية اه وكذا لا يقاتلون على صلاة العيد بخلاف الاذان والجماعة فيقاتلون على تركها وقيل في الاذان انما قاتل على تركه لانه يشكر ربه ويتوقف الاعلام بدخول الوقت عليه

قوله دعامة) أي ركن من أركان الاسلام (قوله على المعروف) أي صاع من جميع الأنواع على المعروف ومقابله مالا بن حبيب يؤدي من البرمدين وهو نصف صاع كما يفهم من شرح بهرام الكبير (قوله أو صاعا الخ) اقتصر على هذين مع أنها تجب في غيرهما لكونه الموجود اذ ذلك (قوله على العبد والحر) أي حالة كون الصاع كائنا على العبد والحر (قوله كل مدرطل وثلاث) كل مدرطل أي المدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين (٢٢٨) وقد حرر الصاع فوجد أربع حفقات بحفنة الرجل الذي ليس بعظيم الكفين

ولا صغيرهما وذلك قدح وثلاث (قوله ان جل على مسئلة سند) هي انه اذا لم يقدر على كل الصاع بل على جزئه قال سند في الطراز من قدر على بعض الزكاة أخرجه على ظاهر المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله في بيان الوجوب) فيه نظر بل في بيان الوجوب مع بيان كونه بقدر الحصة (قوله ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور بالخ) ومقابله ما قاله عبد الوهاب يخرجها اذا كان لا يلحقه في اخراجها مضرة من فساد معاشه أو جوعه أو جوع عياله يريد ولو فضل عنه أكثر من صاع اذا خشى من ذلك لا يخرج (قوله وهو يرجو قضاءه أو يعلم الخ) أي أو كان لا يرجو قضاءه لكن يعلم من أعلم من يتسلف منه أي يعلم بأنه يخرجها زكاة فاذا بين له أنه يخرجها زكاة فيجب التسلف وان لم يرج القضاء انظر الخطاب فان ذلك فيه والظاهر أن الاعلام واجب والظاهر أن يقال مثل ذلك في الدين (قوله فلو أتى بالخ) وأجاب عنه بت بأنه قد يشير بان المذهب على أنه يقال ان المصنف قد قال وبالأخ أي اني اذا أتيت بلو يكون إشارة الى الخلاف المذهبي لأنه متى كان خلافا مذهبيا أشير له بلو (قوله وهو المذهب) ومقابله مالا بن الحسن

على زكاة الفطر وان كان متعلقها أشرف من متعلق زكاة الاموال وهو الايدان فانها أشرف من الاموال لان زكاة الاموال دعامة من دعائم الاسلام ولما وقع الخلاف في وجوبها وسنيتها والمشهور الوجوب أشار اليه بقوله (فصل) يجب بالسنة صاع (ش) أي يجب على المكلف وجوباً ثابتاً بالسنة صاع من جميع الأنواع على المعروف لخبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكور والانثى والصغير والكبير من المسلمين اه وهو أربعة امداد كل مدرطل وثلاث بالبغدادى وتقدم ان الرطل المذكور مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً (ص) أو جزؤه (ش) ان جل على مسئلة سند فاته الكلام على مسئلة الرقيق وان جل على مسئلة الرقيق فاته الكلام على مسئلة سند والاولى كلام الخطاب لانه جل الكلام على ما هو أعم ولقطه يعني ان الواجب في زكاة الفطر قدر صاع بصاعه عليه السلام أو جزء صاع ولا يجب أكثر من ذلك أما الصاع ففي حق المسلم الحر القادر عليه عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته بسبب من الاسباب الآتية وأما جزء الصاع ففي العبد المشترك والمعتق بعضه وفي حق من لم يجزءه صاع وعلى جملة على مسئلة الرقيق لا يتكرر قوله فيما سأتى والمشارك والمبعض بقدر الملك معه لان كلامه هنا في الوجوب وفيما سأتى في القدر والتخرج أي هل هو على الرأس أو على الحصة فبين أنه على الحصة وعلى جملة على مسئلة سند يكون قوله فيما يأتى والمشارك والمبعض بقدر الملك في بيان الوجوب أي يجب الاخراج بقدر الملك (ص) عنه فضل عن قوته وقوت عياله (ش) الضمير في قوله عنه يرجع للحر المسلم المكلف المفهوم من السياق كما قررنا اذ لا بد للوجوب من مكلف يتعلّق به وقوله فضل صفة صاع ومعطوفه أي انها تجب على من فضل عنده ما ذكر من الصاع أو جزئه عن قوته في ذلك اليوم ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور أو عن قوته وقوت عياله الا ان لم يكن وحده (ص) وان يتسلف (ش) راجع لقوله صاع أو جزؤه أي وان كان الصاع أو جزؤه الفاضل عن قوته أو قوت عياله حاصلاً بتسلف أي وهو يرجو قضاءه أو يعلم من يتسلف منه وقيل لا يجب التسلف فلو أتى بلو المشيرة للخلاف المذهبي لكان أجود ويؤخذ مما هنا عدم سقوطها بالدين لان اذا كنا نتسلف لها فلا يكون الدين السابق عليها مسقطاً لها من باب الاولى وهو المذهب (ص) وهل بأول ليلة العيد أو بفجره خلاف (ش) التثاني أي وهل يتعلق الخطاب بزكاة الفطر على من كان من أهلها بأول ليلة العيد وهو غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ولا يعتد بعده أصلاً ابن يونس وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وشهره ابن الحاجب بناء على أن الفطر الذي أضيفت اليه هو النظر الجائر وهو الذي يدخل وقته بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان أو بفجر يوم العيد ورواه ابن القاسم والاخوان عن مالك وشهره الابهرى وصححه ابن العربي بناء على أن الفطر الذي أضيفت اليه هو الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطاوع الفجر خلاف ولا يعتد

من سقوطها بالدين (قوله وهل بأول ليلة العيد) أي عند غروب الشمس انبه تحصل فرحة الفطر فناسب الوقت الصدقة أو بفجره مغبراً غنوهم في هذا اليوم عن السؤال والطاهر ان من فازت ولادته وقت الغروب أو طالع الفجر ومات حينئذ بمنزلة من ولدته ومات بعده لا بمنزلة من ولدته ومات وان من فقد وقتها مكن فقد قبل (قوله الفطر الجائر) انظر ما وجه كون الفطر عند الغروب جائزاً وبعد الفجر واجباً فان أريد الفطر بالفعل فهو ليس بواجب في الموضعين وان أريد بالنية فهو واجب في الموضعين

(قوله من أغلب القوت الخ) نقل ابن ناجي عن بعض أشياخه والمعتبر في الغالب الغالب فيما يخرج من شهر رمضان لا فيما قبله اه
(قوله من أغلب القوت) لان الذي يغلب اقتياته انما يكون من الاصناف الثمانية وأما القطناني فلا تقتات الا في أوقات الضرورة
واعلم أنه قد أفتى الشيباني بأنه يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع أي غداؤهم وعشاؤهم في ذلك اليوم ولم يرتض البرزلي كلام
الشيباني وقال الصواب أنه يكال أي يوزن قال الخطاب ومأقوله الشيباني ظاهر وهو الموافق لما يأتي في كفارة الطهارة (قوله وقبل تفتنا)
هذا هو الظاهر دون الاول وذلك لان الاغلبية والغلبة مضافة للقوت (٣٣٩) الغالب فلا تعلق لها بتكرار الصاع كل عام وعدمه

(قوله لكنه في معنى المشتق) الذي
يظهر أنه نظير مستقر متعلق
بمحذوف صفة لصاع على ما تقرر
من أن المجرور راتب بعد التكرار
المحضة صفات (قوله أقط) جمعه
افطان الخ حاصله يخرج من واحد
من التسعة ان انفرد ومن غالبه
ان تعدد وغلب واحد ومن أي
واحد ان لم يغلب شيء (قوله خاثر
اللبن) جامده (قوله والقمح
أفضلها) أشبه في المجموعة أحب إلى
أن يؤدي في البلدان من المنطقة
وأدعا السلت أحب إلى من الشعير
والشعير أحب إلى من الزبيب
والزبيب أحب إلى من الاقط اه
ك (قوله فلا يجزئ الاخراج منه
متى وجدت الخ) فيه نظر بل ظاهر
النصوص كما يعلم بالاطلاع على
محشيتهم متى اقتاتوا غير
التسعة يعطى منه اذا كان عيشهم
ولو كانت موجودة أو بعضها
والشارح وغيره تبعوا الخطاب (قوله
وفي كلام المؤلف أمور الخ) عبارته
في ك ثم ان كلام المؤلف ظاهره
مشكل من وجوه منها انه عبر
بالمعشر الشامل للقطناني وغيره
ذلك فيفهم منه أنه يؤدي من
جميع ذلك اذا غلب اقتياته ولو

الوقت على القولين فن قدر في تفسير كلام المؤلف وهل مبدأ الوجوب بأول ليلة العيد أو بفجره
خلاف ففي كلامه تطرأ لاهام المبدأ بالامتداد وتظهر فائدة الخلاف فيمن كان من أهلها وقت
الغروب وصار من غير أهلها وقت الفجر كالزوجة تطلق والعبد يباع أو يعتق وعكسه كن
تزوجها أو ملكها بعد الغروب وقبل الفجر أي وبقيت للفجر ان لو طلقت أو بيعت قبله لم يجب
زكاتها على القولين وبعبارة أخرى فمن ليس من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت الفجر
على الثاني سقطت عنه ولو صار من أهلها بعد فن مات أو بيع أو طلقت بائنا أو أعتق قبل
الغروب سقطت الزكاة عنه وعن البائع والمطلق والمعتق اتفاقا وبعد الفجر وجبت على من ذكر
اتفاقا وفيما بينهما القولان فتجب في تركه الميت وعلى المالك والمعتق والبائع على الاول وعلى
المستترى والعتيق والمطلقة وتسقط عن الميت على الثاني وان ولدا أو أسلم قبل الغروب وجبت
اتفاقا وبعد الفجر سقطت اتفاقا وفيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لا على الاول (ص)
من أغلب القوت (ش) يعني ان زكاة الفطر تخرج من أغلب قوت أهل البلد في جميع العام
من غير تطرأ إلى قوت المخرج * ولما كان الصاع هنا يتكرر في كل عام أتى بأغلب بالهمز بخلاف
الصاع المخرج عن المصراة انما يقع لأفراد الناس فعبّر عنه في باب الخيار بغالب وقيل تفتنا في
العبارة ثم ان قوله من أغلب القوت يصح تعلقه بيجب وبصاع لانه وان كان جامدا لكنه في
معنى المشتق لانه في معنى مقدار أو ميكال ولما لم يكن الاعتبار بالأغلب مطلقا بل بكونه من
أصناف مخصوصة تسعة اذا وجدت لا يجزئ غيرها ولو كان الغير أغلب أشار إلى ثمانية بقوله
(من معشر) ولا يريد كل ما يجب فيه العشر بل القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة
والارز والدخن والى التاسع بقوله (أو أقط) بفتح الهمزة وكسرها وتكسر القاف على الاول
وتسكن على الثاني خاثر اللب الخ يخرج زبدته والقمح أفضلها * ولما أراد بالمعشر الثمانية المذكورة
ونعم التاسع فهذه المراد خرج غيرها فلا يجزئ الاخراج منه متى وجدت ولو غلب اقتياته ذلك
الغير وخالف ابن حبيب في العلس خاصة فأجاز الاخراج منه اذا غلب اقتياته ولو وجدت التسعة
رواه في مختصره الواضحة عن مالك خصه المؤلف بالرد فقال (غير علس) وقوله (الا أن يقتات
غيره) أي غير المعشر والاقط من علس ولحم ولبن وغيرهم فيخرج من ذلك الغير حيث لم يوجد
شي من الاقوت التسع والحاصل انه اذا كان القوت واحدا من التسعة فانه يخرج مما غلب
اقتياته فان لم يقتت شي من التسعة واقتت غيرها فانه يخرج مما غلب اقتياته من غير
التسعة أو مما انفرد بالاقتيات من غيرها وهذا حيث لم يوجد شي من التسعة في المسئتين فان
وجد شي منها أخرج منه ان كان الموجود منها واحدا فان تعدد فانه يخرج في الاخراج من أي
صنف منها وفي كلام المؤلف أمور ينهنا عليها في الشرح الكبير (ص) وعن كل مسلم عونه (ش)

وجدت الاصناف التسعة أو أحدها وليس كذلك وقد خصصناه بالمراد وهو في تقييده بذلك تابع لصاحب الحاروي ومنها أنه
أخرج العلس ولا خصوصية له بالاخراج عما سواه وقد التمسناه وجهاه والرد على ابن حبيب ومنها الاستثناء بقوله الا أن يقتاتوا غيره
قطاؤه الاخراج من ذلك الغير ولو وجد شي من المعشر وليس كذلك اه ثم ان عب جعل الصور خاسبا على ما تقدم مما عرضه
محشيت فت فقال فعلم ان هنا خمس صور احدها وجود التسعة مع اقتيات جميعها سوية فيخرج في الاخراج من أيها شاء فانها وجودها
مع غلبة اقتيات واحد منها فيستعين بالاخراج منه فانها وجودها أو بعضها مع غلبة اقتيات غيرها فيجب منها تحجير ان تعدد ولا يتنظ
لما كان غالب قبل تركها وواحد ان انفرد ولو اقتيت نادرا رابعها فقد جميعها مع غلبة اقتيات غيرها فاما غلب خامسها فقد جميعها مع

اقتنيات غير هامة معددا من غير غلبة شيء منه فيخبر في واحد منه وقد يقال يدل على المراد بالمعشر خصوص الثمانية (قوله عن كل مسلم) من باب الكل الجيبي أي عن كل فرد فردا من باب الكل الجموعي لان هذا لا يقوله أحد (قوله عونه) صفة لمسلم أي مسلم عونه وكان الواجب ابراز الضمير على مذهب البصري فلعله مشى على قول الكوفيين واللبس مأمون لان من المعلوم ان الذي يموت أي يقوم بالاتفاق انما هو المخرج لا المخرج عنه (قوله قال سند ومقتضى المذهب عدم وجوبها) أي بالنظر لعبارتهم وان كان مقتضى خطاب الكفار بفروع الشريعة انما يجب عليه وظاهره ان عدمه هو المعتمد وان كان مقتضى ما ذكره الوجوب (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف) كيف هذا مع قوله ولا يناقيه قول المصنف يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم عونه وذلك لانه لما قال يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم عونه الخ كان ظاهره عدم (٣٣٠) الوجوب كما هو مقتضى قوله ولا يناقيه الخ وذلك لان ذلك فرع توهم المناقاة وأين تتوهم

المناقاة مع انضمام الكلام بعضه ببعضه (قوله ولا يناقيه الخ) كانه توهم المناقاة من كون الكافر ليس من أهل السنة فتأمل (قوله بقراءة الخ) كالاولاد والاباء الفقراء وخرج المستأجر بنفقته ومن عونه بالتزام أو يحتمل كمن طلق بياثنا وهي حامل فانه لا يلزمه فطرتها وهو كذلك (قوله أو زوجية) وكلامه يشمل الزوجة الامة وهو كذلك لان المشهور ان نفقة الزوج على الزوج وظاهره شموله للزوج العبد فقطرة زوجته ولو حرة عليه لوجوب انفاقه عليها من غير خراج وكسب وليست على سيده (قوله ولهذا) أي ولهذا التعميم وهو قوله وسواء كانت غنية الخ (قوله فيشمل القرابة الخ) أي فيشمل كلامه خادم الاولاد والاب والام وخادم زوجة الاب وعليه يتفرع قوله في التبصرة لو كان لكل من أبويه خادم لا يستغنى عنهما وهما فقيران أدى عنهما وعن خادمهما اذا لم تكن الام في عصمة الاب فان كانت في عصمته وكانا

هذا عطف على الجار والمجرور من قوله عنه أي يجب على المكاف صاع عن نفسه وصاع عن كل مسلم عونه أي تلزمه مؤتته شرعا بجهة من الجهات الثلاث الآتية ويكون المراد بالصاع الجنس لا يردان كلامه يوهم أن الصاع الواحد يخرج عنه وعن غيره واحترز بالمسلم عن عونه من الكفار بسبب من الاسباب كزوجة أو أب أو ولد أو عبيد كفار وانظر هل يجب على الكافر عن عونه من المسلمين مثل أن يملك عبدا مسلما فيسأل شوال قبل نزعه منه أو تسلم أم ولده أو يكون له قرابة مسلمون في نفقته كأبويه قال سند ومقتضى المذهب عدم وجوبها على الكفار وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد يجب ولا شافعي قولان لكن ظاهر كلام المؤلف يوافق ما لا جد ولا يناقيه قوله يجب بالسنة صاع الخ لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ثم تعد جهات النفقة الثلاث لخراج ما عداها مشيرا لاولها بقوله (بقراءة) والباقي متعلقة بمونه فدخل الابوان والاولاد الذكور حتى يحتلوا قادرين على الكسب والانات حتى يدخل بهن الزوجات أو يدعوا الى الدخول ولثانيها بقوله (أو زوجية) أي ولو أمة دخل بها أو دعي الى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة رجعية لباثنا ولو حاملا ولهذا جعلها سببا مستقلا ولم يلحقها بالقرابة والالسقطت بيسرها ثم ان المؤلف بالغ في الزوجية فقال (وان لا ب) يعني أنه يلزمه أن يخرج زكاة الفطر عن زوجة أبيه يريدا كان الاب فقيرا والضمير في قوله (وخادمها) للجهة التي وجبت بها النفقة فيشمل القرابة والزوجة ولا تعد نفقة خادم الزوجة وكذا فطرتها الا أن تكون ذات قدر ولثالثها بقوله (أورق ولومكاتب) يعني أنه يلزمه أن يخرج زكاة الفطر عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالمدبر وأم الولد والمعنى الى أجل وكذلك المكاتب على المشهور لانه اذا عجز رجع رقا لسيده ولا بين الذكور والانات للقيسة أو للتجارة كانت قيمتهم نصا با أو دونه أصفاء أو مرضى أو زمني أو ذوي شائبة وخص المكاتب بالذكر لانه لا يملكه غيره مستقر ولا سيده سيدهم لانهم ليسوا عبيدا له وانما يملكهم بالاتزاع ولا يلزمهم أن يخرجوا عن أنفسهم لان نفقتهم على سيدهم (ص) وأبقار جي (ش) هذا عطف على ما في حيزلو مشاركه في الخلاف فان لم يرج لم يجب وحكم المعصوب كذلك أي فيفرق فيه بين من يرجي ومن لا يرجي قاله ابن القصار قال عبد الحق أما في حالة كونه في يد الغاصب

فكما

يستغنيان بخادم الاب عن خادم الام اذا هاجن الجميع لا خادم الام وان استغنيا بخادم الام لم يؤد

عن واحد منهم ليسر الاب بخادمه فعليه بيعها ويؤدي من ثمنها عنه وعن زوجته وعن خادمها والاولاد يكون له الخادم كذلك اه (في تنبيهه) يخرج الاب عن ابنه وان لم يعلم بها ان صغر فان بلغ أي قادر اقل ابد من اعلامه لانه لا بد في الزكاة من النية على المذهب قاله ابن فرحون واعلامه قائم مقامها (قوله ولا تعد نفقة الخ) يوافق قوله غيره ويخرج عن خادم واحد زوجته اذا كان لا بد لها منه فان كان لا بد لها من اثنين فأكثر أخرج عن ذلك اه ولا خصوصية لذلك بخادم الزوجة بل خادم القرابة كذلك (قوله ولومكاتب) اسم كان عائدا على الرقيق لا بقيد كونه عونه وفي كتابة أخرى فان النفقة وان سقطت عنه حاله في متوقعة ما لا قلت والى ذلك يشير الشارح بقوله لانه اذا عجز رجع رقيقا (قوله لان نفقتهم على سيدهم) أي مباشرة

(قوله فكما قال) أي ابن القصار (قوله في ذلك نظر) أي اعتبار التفرقة بين من يربح ومن لا يربح بعد القبض فيه نظر وقوله فقد تقدم أي لانه قد تقدم زكاة أي تقدم الكلام في زكاة الماشية اذا قبضت بعد أعوام وهو أن تترك كل عام أو عاماً على ما في ذلك من الخلاف فالذي رجح إليه مالك ورجحه ابن عبد السلام وصوبه ابن يونس أن النعم المغصوبة تترك لكل عام ولا ينقسم بزكاة لعام واحد فلتكن زكاة فطرة لا تبقى اذا قبض كذلك (قوله صح تهذيب) انظر هذا الترتيب فهل فاعل صح ضمير عائذ على ما ذكر والمعنى صح هذا من تهذيب الطالب لعبد الحق ويكون قوله انتهى أي انتهى كلام الناقل لكلام ابن القصار وعبد الحق قدس بر (قوله وأقر البائع بوطئها) فإن لم يقر بوطئها فيقال لها مستبرأة فنفقتهما وزكاة فطرهما (٢٣١) على مشترئها (قوله على المشهور)

والخلاف جار في المبيع بخيار كما يفيد مبرام في وسطه ومقابله يقول بأن الملك ينتقل بالعقد فيجعل الزكاة على المشتري (قوله حتى يخرج من الاستبراء) المراد حتى ترى الدم لأن المراد الاستبراء الحقيقي لانها فيه من ضمان المشتري بخلاف المتواضعة (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله محمد من أن ذلك على من له الخدمة وما قاله عبد الملك أن طالت فهي على من له الخدمة والافعل على من له الرقبة نقله الباجي (قوله إلا أن يقال مفهومه الخ) فيه شيء وذلك لأن هذا منطوق لا مفهوم وذلك لأن الذي من باب المفهوم الاستثناء ولو قلنا أنه من باب المنطوق فسق الكلام منطوقاً وأقول ولا حاجة لذلك لأن السيد في صورة ما إذا قلنا كان المراجع لشخص آخر علك الرقبة هو الذي علك الرقبة لا الخدم بكسر الدال إلا أن فيه شيئاً من جهة أخرى لأن هذا الذي المراجع له لا يقال له إلا أن يكون قدس بر (قوله المشهور أن العبد المشترك الخ) ومقابله ما روى عن مالك أن على كل واحد منهما زكاة كاملة وقيل

فكما قال وأما ان قبضه بعد سنين في ذلك نظر فقد تقدم زكاة الماشية المغصوبة اذا قبضها بعد سنين من الغاصب فتدبر ذلك صح تهذيب انتهى (ص) ومبيعا بمواضعة أو خيار (ش) يعني أن من باع أمة فيها مواضعة بأن كانت من على الرقيق أو من وضيعه وأقر البائع بوطئها فإن نفقتهما وزكاة فطرهما على بائعهما على المشهور لأن الضمان منه حتى يخرج من الاستبراء وكذلك من باع رقيقاً على الخيار لهما أو لأحدهما فإن نفقته وزكاة فطره على بائعه لأن بيع الخيار منحل (ص) أو مخدماً (ش) يعني أن من أخذ من عبده لشخص مدة معلومة طويلة أو قصيرة فإن زكاة فطره على مالك رقبته لا على مالك منفعتة كنفقته وأشار بقوله (الآخر به فعلى مخدمه) إلى أن من أخذ من عبده مدة معلومة وقال له أنت حر بعدها فإن نفقته وزكاة فطره على من له خدمته على المشهور إذ لم يبق لسيده فيه شيء ثم ان ظاهره أن زكاة الفطر على المخدوم بالكسر كان مرجع الرقبة له أو الموصى له بها بدليل الاستثناء وهو أحد قولين في الموصى له بها أو الراجح أنهما على الموصى له بها فالاستثناء مشكل إلا أن يقال مفهومه أن لم يكن الحرية فلا يكون على مخدومه وبفصل فإن كان مرجع الرقبة للخدم بالكسر فعليه وإن كان مرجعها للموصى له بها فعليه (ص) والمشارك والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد (ش) المشهور أن العبد المشترك زكاة فطره على قدر الحصص فيه فيخرج كل واحد من المشتركين على قدر حصته وهذا معنى قوله بقدر الملك وكذلك العبد المبعض وهو الذي بعضه حر وبعضه رقيق يخرج زكاة فطره على قدر الملك يعني أن صاحب الجزء الرقيق يخرج عن ذلك الجزء وأما الجزء الحر فلا شيء فيه أو كان العبد مشتركين حر وعبد فإن الحر يلزمه أن يخرج زكاة الفطر عن حصته ولا شيء على العبد في حصته وهذا معنى قوله ولا شيء على العبد وكذا لا يلزم العبد زكاة فطر زوجته لأن العبد لا يتفق على زوجته من خراجها وكسبه لأنهم مال السيد ولنا عبد لا زكاة عليه ولا على أحد عنه وهو العبد الموقوف على مسجد (ص) والمشتري فأسد على مشتريه (ش) يعني أن العبد المشتري شراء فأسد زكاة فطره ونفقته على مشتريه حيث قبضه لأن الضمان منه وأخرى منه المعب (ص) وندي إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة (ش) يعني أن زكاة الفطر ينسب للزكاة أن يخرجها يوم العيد بعد طلوع فجره قبل صلاة العيد ولو بعد الغدو إلى المصلي أو بالحسن محل الاستحسان أنما هو قبل الصلاة فلماذا قبل الصلاة بعد الغدو إلى المصلي فهو من المستحب انتهى فأنظره مع قولها المستحب إخراجها قبل الغدو إلى المصلي وبعد الفجر فإن لم يدفها حتى طلعت الشمس

على العدد (قوله لأن العبد لا يتفق الخ) هذا لا ينتج عدم لزوم زكاة فطر زوجته فالأولى أن يقول وكذا لا يلزم العبد زكاة فطر زوجته الآن بفضل عن قوته من غير خراجها وكسبه فضلة فيخرج (قوله من خراجها الخ) كأنه أراد إخراج ما يحصل عليه كل يوم من درهمين أو ثلاثة وبالكسب ما يحصل من ربح في تجارة كأن يعطيه السيد دراهم يتجر بها أو بجها السيد (قوله ولنا عبد الخ) قال عجب ما معناه هذا مبني على ضعف وهو أن الملك ليس للواقف والمعتد أن الملك في الشيء الموقوف للواقف فزكاة العبد المذكور حينئذ على واقفه هذا هو الذي يجب به الفتوى فينبذ يقال ذلك في عبيد العبد لا تقدم (قوله فأنظره مع قولها الخ) المناسب أن يقول مع قوله لأن هذا الكلام أنما هو كلام أبي الحسن فالتناقض أنما هو في كلام أبي الحسن وأما قولها فلم يقع فيه تناقض ونصها ويستحب

أن يؤدي بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغد والى المصلي فإن أداها بعد الصلاة فواسع اهـ والمعول عليه كلام المدونة فقد روى أشهب أنه عليه الصلاة والسلام أمر بأدائها قبل (٢٣٣) الغد والى المصلي ويوافقه نص المواق ونصه فيها استحباب مالك أن تؤدي زكاة الفطر

بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغد والى المصلي لقوله قد أفلح من تركى الى فصلى أى من أخرج زكاة الفطر ثم غدا إذا كراهه الى المصلى فصلى اهـ (قوله وانما استحباب اخراجها الخ) هذا مما يقوى ما فى المدونة وكذا قوله أى يخرج زكاة الفطر ~~في~~ تنبيهه فان لم يوجد مستحق فى الوقت المندوب فعزلها كاخراجها (قوله فما قارب به يسير) لم يبين قدره وقوله كما فى باب القسمة أى أريد ان يقسم شئ من القمح فيه غلت فيجوز فيه ما هنا (قوله كما يفيد النقل) أى فالخامل على هذا التقرير انه موافق للنقل والا فقد قرر المصنف بتقرير آخر ونصه أى ونذير غلبة القمح الذى يخرج منه زكاة عن الفطر الا أن يكون القمح غلثا فيجب غلبته حيث كان غلثه بنقصه من النصاب ولا يتقيد ذلك بالثلاث ولا بغيره اهـ (قوله لزوال فقر) ويجب على سيده اخراجها عنه وبلغزها فيقال زكاة فطر أخرجت عن واحد مرتين فى عام واحد (قوله وجبت عليه) بناء على انها تجب بالفجر (قوله وجبت على المعتق بالفطر) أى بناء على انها تجب بالفجر (قوله أى الزائد بدعة مكروهة) أى حيث تحقق الزائد لا ان شك (قوله أى يؤدي بالمد الا كبر) الذى هو مدهشام وهو مدهشامان (قوله اخراج المسافر) فى الحالة التى يخرج عنه أهله والاوجب عليه الاخراج وانما ندب الاخراج للاحتياط لاحتمال أن لا يخرج أهله عنه (قوله اذا ترك

فقد فعل مكرها فان بينهما متافيا وانما استحباب اخراجها قبل أن يروح الى المصلى لئلا كل منها الفقير فى ذلك الوقت قبل غده الى صلاة العيد لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوههم فى مثل هذا اليوم عن السؤال وقال الله تعالى قد أفلح من تركى وذكرا سم ربه فصلى أى يخرج زكاة الفطر ثم يغدو إذا كراهه تعالى الى المصلى فصلى (ص) ومن قوته الاحسن (ش) يعنى ان من كان يقاتل أحسن غالب قوت البلد فانه يستحب له أن يخرج من قوته الاحسن فاذا كان غالب للقوت الشعير وهو يقاتل القمح فالمستحب أن يخرج من قوته فقوله الاحسن أى من قوت أهل البلد أو من غالب قوتهم (ص) وغلبة القمح الا الغلث (ش) أى ونذير غلبة القمح الذى يخرج منه زكاة عن الفطر الا أن يكون القمح غلثا فيجب غلبته حيث كان غلثه يزيد على الثلث ويستحب حيث كان غلثه الثلث فما قارب به يسير كما فى باب القسمة كما يفيد النقل ثم انه لا مفهوم للقمح بل كل مخرج كذلك قال القرافى ولا يجزئ المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطم عندنا وعند الشافعية (ص) ودفعها لزوال فقر ورقومه (ش) يعنى انه يستحب لمن زال فقره يوم العيد أن يخرج الفطرة وان زال فقره قبل الفجر من ذلك اليوم وجبت عليه ومثله من زال رقه بأن عتق العبد فقوله ودفعها الخ عطف على فاعل ندب وقوله لزوال أى لاجل زوال فقره أو رقه فان عتق بعد غروب الشمس من آخر يوم من رمضان وجبت على المعتق بالفطر ونذير على سيده (ص) وللإمام العدل (ش) أى ونذير دفعها للإمام العدل وظاهر المدونة الوجوب ولعل المؤلف جعلها على الاستحباب ولعل القرق بينهما وبين زكاة الاموال من انه يجب دفعها للإمام العدل مشقة دفع المال على النفس بخلاف الفطر ولأخذها الفقير ثم استغنى بها فله أن يخرجها عن نفسه لانه ملكها لكن ان ملكها قبل الغروب يجب عليه الاخراج وان ملكها بعده يستحب له الاخراج (ص) وعدم زيادة (ش) يعنى انه يستحب عدم الزيادة على الواجب وهو الصاع فان زاد على ذلك فهو بدعة أى الزائد بدعة مكروهة لا ثواب فيه قبل مالك أى يؤدي بالمد الا كبر قال لا بل عد النبي عليه الصلاة والسلام فان أراد خيرا فعلى حدة القرافى ستدلتها المقادير الشرعية (ص) واخراج المسافر (ش) أى ونذير اخراج المسافر أى يتولى اخراجها عن نفسه حيث كان من غالب قوت محله ولا يوكله الى أهله لقوله او يؤديها المسافر حيث هو وان أداها عنه أهله أجزأه واليه أشار بقوله (وجاز اخراج أهله عنه) اذا ترك عنهم ما يخرج منه ووثق بهم وأوصاهم زادنى التوضيح أو كانت عاداتهم والا فالظاهر عدم الاجزاء لفقد النية ~~تنبيهه~~ قال اللخمي وان أخرج عن أهله أخرج من الصنف الذى يأكلونه وان أخرجوا عنه أخرجوا من الصنف الذى يأكله انتهى (ص) ودفع صاع لساكنين وأصح لواحد (ش) يعنى انه يجوز دفع صاع واحد من زكاة الفطرة لجماعة مساكين وكذلك يجوز دفع أصع منها لمسكين واحد وان كان خلاف الافضل (ص) ومن قوته الادون (ش) عطف على صاع من قوله ودفع صاع أى وجاز دفع قوته الادون أى من قوته الآخر وهو مساو لقوت البلد كما اذا كان له قوتان أحدهما مساو لقوت البلد والاخر أحسن لا الادون من قوت البلد لانه يجب عليه الاخراج من الاغلب وليس له الاخراج من قوته الادون الا العجز عن الاخراج من الاغلب

عندهم ما يخرج منه) ليس بشرط بل حيث أوصاهم ووثق بهم يكنى (قوله أخرج من المصنف الخ) واذا لم يعلم المخرج بالكسر وفى صنف ما بأكله المخرج عنه أخر الاخراج حتى يعلم كذا ينبغى (قوله يعنى انه يجوز الخ) بمعنى خلاف الاولى (قوله أى وجاز دفع قوته الادون) كذا فى نسخة اذا كان كذلك فى العبارة حذف أى وجاز الدفع من قوته الادون (قوله وليس له الاخراج من قوته الادون الا العجز)

لا ينبغي أن هذا هو المطابق لقول المصنف سابقا من أغلب القوت (قوله وفي كلام الشارح وح نظر) عبارة مبرام أي إذا كان يقات
أدنى من قوت أهل بلده فلا يخلو أن يكون لشح أو لافان كان يفعل ذلك لضيق وعدم قدرة على اقتيات غيره فانه يجوز له أن يخرج من
قوته وذلك لانه لو كلف أن يخرج من غيره لكان من باب الحرج والمشقة وان كان يفعله شحاً على نفسه وعياله وغيره بقدر على اقتيات
الاعلى فانه يكلف أن يخرج من غالب قوت أهل البلد اه الا انك خير بأن ما قاله الشارح هو المتعين قال محشي تب اذ المسئلة مفروضة
هكذا في كلام الأئمة ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان هذا مفرع على اعتبار الغالب أي اذا قلنا باعتبار غالب القوت فان أعطى الادون
لشح فلا يجوز ولعسر أو عادة أجزأ وعلى هذا مراحه شراحه وأقرره وتبع المؤلف في هذا التقرير على قول ابن الحاجب ويخرج من
غالب قوت البلد وان كان قوته دونهم لا لشح فقولان وهو غير صحيح (٢٣٣) اذ من اعتبر الغالب لا يجزى الانخراج من الادون

الا ليجز كافي ابن يونس وابن رشد
 وغيرهما فان قول باجزاء الادون
 لغير شرح مقابل للقول باعتبار الغالب
 لا مفرع عليه اه (قوله وبعبارة
 أخرى وجزاء الخ) هذه العبارة
 مغايرة للعبارة الاولى وهي موافقة
 للفظ المصنف ولا يخفى ان قول
 المصنف الا لشرح مما يؤدى هذه
 العبارة (قوله أو لعادة كالبدوى
 الخ) ضعيف والمعمد لا يجزى (قوله
 وانظر لواقفاته لكسر نفسه)
 في ك الجزم بعدم الاجزاء نقلا
 عن عجم (قوله تأويلان) والراجح
 الاول (قوله باليوم واليومين) كنا
 نص المدونة وهو الراجح خلافا لزيادة
 الجلاب الثالث فانه لم يعول عليه
 كما قرره شيخنا الصغير (قوله عن
 لزمته) قصر الكلام على حالة
 الوجوب في شرح عب التعميم
 فقال أى لا يسقط طلبها ووجوبها فيما
 يجب ونذبا فيما يندب سند ولا يأثم
 مادام يوم الغطر باقيا فان آخرها
 عنه أى من وجبت عليه أثم مع
 القدرة (قوله والفرق الخ) ولا يقتدح

وفي كلام الشارح والخطاب نظر انظر شرحنا الكبير وبعبارة أخرى وجازاخر اجهامن قوته
الادون من قوت البلدان كان يقتات ذلك لفسقهما اتفاقاً أو لعادة كالبدوى يأكل الشعير
بالخضرة وهو ملي على أحد قولين حكاهما في توضيحه لالشح واليه أشار بقوله (الاشح) على
نفسه مع قدرته على قوت البلد فلا يجزيه وانظر لواقفاته لكسر نفسه (ص) واخر اجه قبله
بكالسيومين وهل مطلقاً أو لفرق تأويلان (ش) يعني انه يجوز للكلف أن يخرج زكاة فطره
قبل يوم العيد باليوم واليومين والثلاثة كما في الجلاب وهل هذا الجواز مطلقاً أي سواء كان
المتولى لتفريقها صاحبها أو الامام أو غيرههما وهو فهم النخعي وشهر وعليه ما لاكثر أو الجواز
المذكور انما هو اذا دفعها لمن يتولى تفريقها كما فعل عمر بن الخطاب وهو فهم ابن يونس وعليه
لو تولى صاحبها تفريقها فانه لا يجوز له ولا تجزئه تأويلان ومحلها اذا تلقها الفقير قبل وقت
الوجوب وأما ان بقيت عنده الى الوقت الذي يجب فيه لأجزأت قولاً واحداً لان لدفعها ان
كانت لا تجزئ أن يتزعمها فاذا تركها كان كمن ابتداء دفعها حينئذ (ص) ولا تسقط غرض
منها (ش) أي ولا تسقط زكاة الفطر عن لزومه غرض من وجوبها وهو أول ليلة العيد وأفعبره
بل يخرجها الماضي السنين عنه وعن تارزعه عنه وأما المضي زمن وجوبها وهو معسر فانها تسقط
عنه وهذا بخلاف الاضحية فلا يخاطب بها بعد مضي زمنها والفرق ان الفطر اسد الخلة وهو
حاصل كل وقت والاضحية للتطافر على اظهار الشعائر وقد فانت (ص) وانما تدفع لحر مسلم
فقير (ش) يعني ان زكاة الفطر تدفع للحر لا للخن ولو مكاتباً المسلم لا الكافر ولو مؤلفاً
أو جاسوساً الفقير اذا لم يكن من بني هاشم وظاهر كلام المؤلف انها لا تدفع لغريم من ذكر وهو
كذلك فلا تدفع لمن يلبها ولا لمن يحرسها ولا تعطى لمجاهداً أيضاً ولا يشتري بها آله ولا للمؤلفة
ولا لابن السبيل الا اذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها
ما يوصله لبلده ولا يشتري منها رقيقاً يعتق ولا لغارم * ولما أنهى الكلام على الصلاة والزكاة
الذين لم يقع في القرآن الاممقرونين شرع في الكلام على الثالث من أركان الاسلام فقال

(باب الصوم)

وهولغة الامساك وشرع الامساك عن شهوتي الفم والفرج أو ما يقوم مقامهما

(٣٠ - خرشي ثانی) في الفرق خبر أغنوههم عن السؤال في ذلك اليوم لاحتمال ان الخطاب بها بعد جبر المأ
 حصل لهم أول بعضهم من ذل السؤال يومها بعدم دفعه عليه فيه (قوله لسد الخلة) بفتح الخاء أي الحاجة (قوله للتطافر) أي التعاون
 وقوله وقد فانت أي الشعائر (قوله فقير) أي فقير الزكاة على المشهور فتدفع لك نصاب لا يكفيه لعامة وقال النجاشي لا تدفع له ويؤيده
 خبر أغنوههم عن طواف هذا اليوم وتدفع للمسكين بالاولى أي فالخسر باعتبار أنها لا تدفع لمن يلبسها وغيره مما عدا المساكين
 (تنبيه) ليس للإمام أن يطلبها كما يطلب غيرها ولا يأخذها كرها وان يقتال (قوله الامقرونين) هنا صفة محدوفة والتقدير أي الذين
 هما الركنان الاولان من أركان الاسلام بدليل قوله شرع في الكلام على الثالث الخ (باب الصوم) شرع الصوم في السنة الثانية
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام كزكاة الفطر (قوله الامسالك) أي مطلق الامسالك والكف عن الشيء ومنه
 قوله تعالى اني نذرت الرحمن صوما أي صمتا وامساكا عن الكلام (قوله وشرعها هو الامسالك) فيه إشارة الى أن الصوم عبادة فعلية

لا عدمية لان الله تعبدناه كالصلاة وأمرنا بما فهو عبادة فعلية كهي وقد علم بالقاعدة الاسولية ان المكلف به فعل أمر كان بلا خلاف أو نهى على المختار في بطل قول من قال عبادة عدمية أه الآن يقال من قال عدمية أراد أنه لا صورة له في الخارج جحسية كالصلاة (قوله مخالفة) أي حالة كون الامسالك ذات مخالفة للهوى وأراد بذلك ما ينبغي أن يكون مراد الصائم لان الصوم يتوقف على ذلك اذ لو خلا عن ذلك لصح صومه (قوله اللبس الموجب للفطر) لا يخفى أنه لا يوجب الفطر على ما سياتي الا المذكي أو المتني فلم يكن اللبس هو الموجب لذاته ولم يكن قائما مقام الفرج الا أن يكون ذاهبا لقول ضعيف (قوله أي تتقرر حقيقته وتوجد) أي وليس المراد الثبوت عند الحاكم نعم الثبوت عند الخاصكم مسهل لتعميمه كذا قرر ثم أقول لا يخفى ان قوله تتقرر حقيقته في الخارج أي بحسبنا لا بحسب ما عند الله والا فعند الله قد يكون الامر على خلاف ذلك لجواز أن لا يكون هناك قروا إذا كان الامر كذلك فلا حاجة لقوله تتقرر حقيقته في الخارج بل يراد ثبت عندنا أي يتحقق وجوب الصوم عندنا (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو تولى الغيم شهورا متعددة وهو كذلك قاله ت و ذكر عجم انه يقيده قوله بكال شعبان بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والاجعل شعبان ناقصا لانه لا يتوال خمسة أشهر على الكمال كما لا يتوال أربعة على النقص عند معظم أهل الميقات ورده شيخنا رحمه الله تعالى بأنه لا يلتفت لكلام أهل الميقات وانه لا بد من كمال شعبان ولو تولى الغيم شهورا وكذا نحشى ت اعتراض على عجم (قوله ويكذبان) أي الشاهدان به سلال شعبان (قوله لما قيل) تعليل للقولين عدم (٣٣٤) الجواز مطلقا والتفصيل فقد حذف القول بعدم الجواز مطلقا والمراد الكراهة

قطعا لدلالة القول بالتفصيل عليه الا انه دليل ظاهر للقول بالاطلاق وأما وجه دلالة القول بالتفصيل فذلك لانه وان كان اسمان أسماء الله الا أن القرينة تفيد عدم ارادة الذات العلية و ارادة الشهور فلا ضرر في عدم ذكر الشهر (قوله ولا يصح أن يكون من أسمائه) قال في لـ ورمضان ان صح أنه اسم من أسماء الله فغير مشتق وراجع الى معنى الغافر أي يحو الذنوب ويعجزها ولا يخفى ان هذا في قوة التعليل لقوله والمذهبان فاسدان والتقدير لانه لا يصح أن يكون من أسماء الله تعالى (قوله من اضافة

مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه ان أمكن فيماعد زمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد قاله في الذخيرة وقوله أو ما يقوم مقامهما أي الفم والفرج فيقوم مقام الفم الانف ونحوه فان الواصل منه للجوف أو للعلق مفطرو يقوم مقام الفرج اللبس الموجب للفطر (ص) يثبت رمضان بكال شعبان (ش) أي تتقرر حقيقته وتوجد في الخارج بكال شعبان أي مع الغيم أي اذا كانت السماء ليلة الحادي والثلاثين مغيبة وأما لو كانت مصيبة فلا يثبت بكال شعبان ويكذبان كما يأتي في كلامه وقوله بكال شعبان أي اذا ثبت أوله وفي كلام المؤلف جواز استعمال رمضان غير مضاف الى شهر وهو الصحيح ومذهب البخاري والمحققين لحسبنا اذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وثالثها يجوز بقريشة كصينا رمضان ويكره بدونها بخلاف رمضان لما قيل انه اسم من أسماء الله تعالى والمذهبان فاسدان قال النووي ولا يصح أن يكون من أسمائه تعالى فقد صنف جماعة لا يحصون في أسماء الله تعالى فلم يثبتوه وما روى فيه من الحديث ضعيف (ص) أو برؤية عدلين (ش) من اضافة المصدر لفاعل وحذف مفعوله أي أو برؤية عدلين هلاله وهما الذكران المكلفان الحران المسلمان فلا يصام برؤية عدل ولا عدل وأمرأة ولا عدل وأمرأتين خلافا لراعيهما ولا فرق بين رمضان وغيره من المواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان وكل ما يتعلق برؤيته

المصدر للفاعل الخ) جواب عما يقال كان ينبغي له أن يذكر مفعول رؤية ليميز بين الرؤية البصرية والعلمية وهذا الجواب للتأني فأجاب بقوله اضافة المصدر لفاعل وحذف مفعوله وهو الهلال لوضوحه وأراد بالعدلين ما قابل المستقيضة وان كانوا ثلاثة فأكثر وفي العبارة حذف والتقدير الحران المسلمان الى آخر ما ذكر في تعريفة في باب الشهادة من كونه غير فاسق تاركا ما لا يليق به الخ (قوله أي أو برؤية عدلين هلاله) أي لصوب واحد أو لا ولكنهما متقاربان ولو اذ عيار رؤيته في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ولم ير رؤيتهما (قوله فلا يصام برؤية عدل) أي لا يصوم الناس برؤية عدل أي خلافا لابن الماجشون وأما هو فيلزمه الصوم (قوله ولا عدل وأمرأة) أي خلافا لاشبه (قوله ولا عدل وأمرأتين) خلافا لابن مسلمة قال بهرام وهو بعيد لان شهادتهن انما يعمل بهما في الحقوق المالية أو ما لا يطلع عليه الرجال (قوله وعرفة وعاشوراء) هذه المواسم المشار لها بقوله وغيره من المواسم وعاشوراء ونصف شعبان موسم من حيث الصوم وغيره مما يطلب فيه والمواسم جمع موسم الزمن المتعلق به الحكم الشرعي ولم يرد بعرفة موضع الوقوف بل أراد به زمنه وهو اليوم التاسع من ذي الحجة وأراد بعاشوراء اليوم العاشر من المحرم وقوله كحلول دين أي كزمن حلول دين وقوله أو كمال العدة أي زمن كمال العدة فمن حلول الدين تعلق به وجوب قضاء الدين وزمن كمال العدة تعلق به حلية النكاح وقوله وأما اذا أريد به الهلال علم التواريخ أي هذا اذا أريد به الهلال الزمان المتقدم وأما اذا أريد به الزمان المتعلق بحلول حادثة كولد أو موت أو غير ذلك مما يبحث عنه في علم التواريخ وبهذا يظهر ان المسألة في عبارة الشارح لانه لم يرد به الهلال نفس العلم المذكور وعلم التواريخ هو العلم المبين فيه حدوث ما يحدث في الأزمنة كما قلنا وقال بعضهم التاريخ تعريف الوقت من حيث

هو وقت وفي الاصطلاح هو توقيت الفعل بالزمان ليعلم مقدار ما بين ابتداءه وبين أي غاية فرضته فإذا قلت كتبت من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وقرئ بعدما كتبه بعد ذلك بسنة علم أن ما بين الكتابة وقراءته سنة واختصت العرب بأنها تؤرخ السنة القمرية دون الشمسية فلذلك تقدم البالي في التاريخ على الأيام لأن الهلال إنما يظهر في الليل (قوله فانه يقبل فيه الواحد) أي العدل الذي ليس بفاسق الذي هو عدل الرواية (قوله لانه خبر) أي لأن الهلال خبر أي ذو خبر أي كلام خبري يحتمل الصدق والكذب أي لانه ليس المتعلق به حكما شرعيا بل المتعلق به كلام خبري كات فلان في الشهر القلاني والحاصل أن مراده أنه يعتمد في ذلك على ما ذكر من العبد والمرأة (قوله ابن فرحون) بفتح الفاء (قوله خلافا للحنون) فيه حل لقول المصنف بمصر على الكبيرة وإن خلافه ممتنعون إنما هو في الكبيرة فإن قلت أي قرينة تدل على أن المراد المصير الكبيرة قلت إن العادة قاضية بأن المصير إنما يكون كبيرا فاستغنى عن التصريح به وإن التنوين للتعظيم والمصير ما احتوت على قاض وحواتيت كما هو معروف والفرق بين ثبوت الأذان الواحد والهلال لا بد فيه من اثنين أن المؤذن يشاركه في معرفة الزوال غيره بحيث لو أذن في غير الوقت لقيم عليه بخلاف مدعى رؤية الهلال (قوله وبيع) أي كل من تحقق عنده كمال شعبان وقوله ولا يعم أي ولا يعم كل من تحقق عنده رؤية العدلين أي بدون سماع منهما وقوله إذا نقل عنهما أي وحكم ما كتم بمقتضى ذلك والحاصل أن الأشخاص ثلاثة أما راء أو سماع من الراي أو سماع من (٣٣٥) السامع من الراي فالاولان يجب عليهما

الصوم ولا يجب على الثالث إلا إذا حكم ما كتم (قوله وصدقهما) المعتمد أنه لا يشترط التصديق حيث كانت عدالتهم ثابتة (قوله لا أو بالحكم) معطوف على محذوف والنقد في نقول في معنى كلام المصنف أو بنفس رؤية العدلين لا نقول أو بالحكم برؤية عدلين (قوله صحوا) حال من بعد أي حال كون البعد صحوا أي ذاهبوا لأن المصدر لا يقع حالا إلا بتأويل لا حالا من ثلاثين لانه يومهم ان يعتبر في الثلاثين أن تكون صحيحة وليس كذلك فإن قلت بقدر مصحبا آخرها قلت لا يصح فإن المصحح إنما هو المجاور للآخر وهو الحادي والثلاثون لا الآخر وهو الثلاثون

حكم شرعي لحلول دين أو كمال عدة وأما أن أريد به الهلال علم التواريخ فانه يقبل فيه الواحد والعبد والمرأة لانه خبر قاله ابن فرحون في الغارز ويثبت بالعدلين في الغيم والبلد الصغير اتفاقا وفي الصحوف المصير الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه وإليه أشار بقوله (ولو يصحوم مصر) خلافا للحنون وبعبارة أخرى قوله بكامل شعبان وبيع وقوله أو برؤية عدلين ولا يعم إلا إذا نقل عنهما وقوله أو برؤية عدلين فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما يخبران برؤيته وصدقهما واجب عليه الصوم لا أو بالحكم برؤية عدلين لأن هذا إنما يشترط في النقل عنهما كإياقي (ص) فإن لم يربعد ثلاثين صحوا كذبا (ش) يعني إذا شهد عدلان برؤية هلال رمضان فمضى ثلاثون يوما بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليلة الحادي والثلاثين فقد بطلت شهادتهما التبين ككذبهما وهذا الحكم أعم من شهادة العدلين في المصير مع الصوم أو غير ذلك وإذا كذبا فلا يصوم الناس إن شهدا على هلال شعبان ولا يفطروا إن شهدا على هلال رمضان فقوله فإن لم ير الخ مفرع على رؤية العدلين ومثلهما ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجماعة المستفيضة فلا تكذب وقوله فإن لم ير أي يره غيرهما وأماهما فلا يقبلان لأنهما هما على ترويج شهادتهما (ص) أو مستفيضة (ش) يعني أن رمضان يتحقق صومه أيضا بالرؤية المستفيضة أي المنتشرة الحاصلة من خبر من يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة ولو كان فيهم العبد والصبيان (ص)

(قوله كذبا) أي بالنسبة لغيرهما وأماهما فيعملان على اعتقادهما قال الزرقاني انظر لوقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكما بتكذيبهما هل يجزئ الصوم الواقع بالنسبة المذكورة أو لا يجزئ لأن النية وقعت في غير محلها وأجاب بعض شيوخنا بالأجزاء المشقة (فائدة) ذكر الناصر في جواب سؤال مانعه أما الهلال إذا رأى عليه إحدى وثلاثين كبيرا ولم يغيب الا عند العشاء وقد كان لم برؤية الثلاثين فهو ولد ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا صغره اه (قوله تبين كذبهما) قال في الجواهر لأن الهلال لا يخفى مع كمال العدة لأنها ليلة إحدى وثلاثين وإنما يخفى ويدركه بعض الناس دون بعض مع نقصان الأشهر اه ابن عبد السلام وعلى هذا يجب أن يقضى الناس يوما إذا كانت شهادة الشاهدين على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوما ولم ير هلال ذي القعدة وكذلك يفسد الحج إذا شهدا بهلال ذي الحجة من ك (قوله وإذا كذبا) أي حكمهم بتكذيبهما أي الشاهدين أي لا يقيد كونهما شهدا على هلال رمضان كما هو الموضوع (قوله أي يره غيرهما) هذا القيد يحتاج له لأن من المعلوم أن الشهادة إذا جرت للشاهد نفعاً ودفعت عنه ضرر منعت (قوله الحاصلة من خبر الخ) الظاهر أن يقال الحاصلة من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وذلك لأن المصنف لما جعل الاستفاضة صفة للرؤية أفاد أن الاستفاضة بالأخبار بأن يقولوا سمعنا أنه رأى الهلال ليست مراده لانه يحتمل أن يكون أصل الخبر خبر واحد (قوله من خبر من يستحيل الخ) لا يخفى أن الخبر الذي بتلك المتابعة هو الخبر المتواتر وهو ما لا ين عبد الحكم وأما المصنف في التوضيح وابن عبد السلام إن المستفيض هو الخبر المفيد للعلم أو الظن القريب منه وهو المعتمد وشهود المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا يتقصون عن خمسة فقد تكون الخمسة مستفيضة إذا أفاد خبرهم العلم الضروري وقد لا يكون إذا لم يقد ذلك (قوله ولو كان فيهم العبد والصبيان)

أي فلو كانوا كلهم عبيدا ونساء فلا يكتفي بهم كافي الخطاب (قوله وعم الحكم) أي وعم الحكم وجوب الصوم كل منقول إليه أي من سائر البلاد قريبا أو بعيدا ولا يراعى في ذلك اتفاق المطالع ولا عدمه ولا مسافة القصر (قوله عن الاستفاضة) والحكم برؤية العدلين ومثله الثبوت عند الحاكما سواء كان الحاكما كالحليفة أو خاصا بناحية وهو كذلك (قوله يشترط فيه شروط النقل) أي لصحة الحكم في البلد المنقول إليها فإذا نقل عن العدلين فينقل عنهم اثنان ليس أحدهما أصلا ولا يكتفي نقل اثنين عن واحد ثم هما عن الآخر (قوله ولا يعم) أي قبل الحكم فإذا نقل اثنان لقاضي بلد آخر وحكم فيعم ولا يعم في نسخة الشيخ ولا يعم وحاصله أنه لو رأى الهلال اثنان ولم يثبت عند الحاكما ولا حكم عنه تضي الشهادة تين ثم أنه نقل عن الاثنين المذكورين اثنان آخران لبلد أخرى وأخبر بأشهادة الشاهدين فلا يجب على أهل تلك البلدة الصيام نعم إذا أخبر الحاكما بثلث الرؤية التي نقلها عن الشاهدين الرايتين وحكم الحاكما بذلك فيعم فكل من سمع ذلك يجب عليه (٢٣٦) الصوم (قوله إلا كاهله) المراد بالاهل الزوجة وأدخلت الكاف ابنته البكر والظاهر أن ربيته كإبنته البكر وبعبارة أخرى وانما أتى بالكاف وذلك لدخول من في حكمهم كالخادم والأجير ومن في عياله (قوله إذا لم يكن معتن) الأولى أن يقول إذا لم يكن الأهل معتنيا (قوله عطف تفسير) أي فالمراد بكاهله من الاعتناء لهم بأمره كانوا أهله أم لا هذا هو المعتمد وخلاصته أن لا يثبت إلا بالنسبة لمن ليس له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يثبت في حق من له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يخفى أنه يصير قوله كاهله لا فائدة له ولا معنى للتقييد به فلو قال المصنف إلا لمن لا اعتناء له لكان أحسن والحاصل أن رؤية الواحد كافية في محل الاعتناء فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبد لكن بشرط أن يكون ممن تثق النفس بخبرهما وتسكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كما أفاده عجم (قوله ابن ميسر) بفتح السين واسمه أحمد أسكندري (قوله وهو أن نقل

وعم ان نقل بهما عنهما (ش) أي وعم الحكم وجوب الصوم ان نقل بالعدلين أو الاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما والا كان نقل شهادته يشترط فيه شروط النقل ولا يعم (ص) لا ينفرد إلا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره (ش) مخرج من الرؤية وان كان مستغنى عنه بفهوم قوله أو برؤية عدلين وانما صرح به ليرتب عليه قوله إلا كاهله أي لا برؤية منفرد فلا يثبت إلا كاهله فيلزمهم إذا لم يكن معتن وقوله ومن لا اعتناء لهم بأمره عطف تفسير وعلى جعله مخرجاً من النقل يكون ما شيعا على ضعيف فان المذهب ما قاله ابن ميسر وهو أن نقل المنفرد يعم سائر الناس أهله وغيرهم (ص) وعلى عدل أو امرجور رفع رؤيته واختيار وغيرهما (ش) يعني ان العدل الواحد الذي يرفع قبول شهادته أو يرفع أن غيره يركبه ولو كان يعلم بجرحة نفسه إذا رأى أحدهم الهلال فإنه يجب عليه أن يرفع شهادته إلى الحاكم ويشهد عنده لعل أن يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعي والمراد بالمرجور من حاله مستور وليس منكشف القسق وأما من حاله منكشف فاختار اللخمى قول أشهب باستحباب رفعه فعلى المؤلف مؤاخذه من جهة إيهامه وجوب الرفع على غيرهما عند اللخمى وليس كذلك وبعبارة أخرى يرفع في غيرهما الجزأى وعلى غيرهما الرفع أى وغيرهما كذلك وقوله وغيرهما أى واختار طلب عدل أو مرجور وغيرهما والطلب في الأول على سبيل الوجوب وفي الثاني على سبيل الاستحباب فهو من باب صرف الكلام لما يصلح أواته استعمال على في حقيقته ومجازها وهو الاستحباب أى وعلى عدل أو مرجور وجوباً وعلى غيرهما استحباباً وبهمذا يندفع الاعتراض (ص) وان أفطروا بالقضاء والكفارة لا تأويل فتأويلان (ش) أى وان أفطروا العدل والمرجور وغيرهما المنفردون برؤية الهلال فإنه يجب عليهم القضاء والكفارة ولو تأويلين لان تأويلهم بعيد كما جزم به المؤلف عند عدم استحباب التأويل البعيد حيث قال كراهم لم يقبل فذكره هنا التأويل بعدم الكفارة مع التأويل ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما يأتي لان ذلك رفع ولم يقبل وورده الحاكما وهو موجب لان يكون تأويله بعيداً وهذا لم يرفع فلذلك جرى فيه قول بعدم الكفارة (ص) لا ينجم (ش) يعني

وعم ان نقل بهما عنهما (ش) أي وعم الحكم وجوب الصوم ان نقل بالعدلين أو الاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما والا كان نقل شهادته يشترط فيه شروط النقل ولا يعم (ص) لا ينفرد إلا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره (ش) مخرج من الرؤية وان كان مستغنى عنه بفهوم قوله أو برؤية عدلين وانما صرح به ليرتب عليه قوله إلا كاهله أي لا برؤية منفرد فلا يثبت إلا كاهله فيلزمهم إذا لم يكن معتن وقوله ومن لا اعتناء لهم بأمره عطف تفسير وعلى جعله مخرجاً من النقل يكون ما شيعا على ضعيف فان المذهب ما قاله ابن ميسر وهو أن نقل المنفرد يعم سائر الناس أهله وغيرهم (ص) وعلى عدل أو امرجور رفع رؤيته واختيار وغيرهما (ش) يعني ان العدل الواحد الذي يرفع قبول شهادته أو يرفع أن غيره يركبه ولو كان يعلم بجرحة نفسه إذا رأى أحدهم الهلال فإنه يجب عليه أن يرفع شهادته إلى الحاكم ويشهد عنده لعل أن يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعي والمراد بالمرجور من حاله مستور وليس منكشف القسق وأما من حاله منكشف فاختار اللخمى قول أشهب باستحباب رفعه فعلى المؤلف مؤاخذه من جهة إيهامه وجوب الرفع على غيرهما عند اللخمى وليس كذلك وبعبارة أخرى يرفع في غيرهما الجزأى وعلى غيرهما الرفع أى وغيرهما كذلك وقوله وغيرهما أى واختار طلب عدل أو مرجور وغيرهما والطلب في الأول على سبيل الوجوب وفي الثاني على سبيل الاستحباب فهو من باب صرف الكلام لما يصلح أواته استعمال على في حقيقته ومجازها وهو الاستحباب أى وعلى عدل أو مرجور وجوباً وعلى غيرهما استحباباً وبهمذا يندفع الاعتراض (ص) وان أفطروا بالقضاء والكفارة لا تأويل فتأويلان (ش) أى وان أفطروا العدل والمرجور وغيرهما المنفردون برؤية الهلال فإنه يجب عليهم القضاء والكفارة ولو تأويلين لان تأويلهم بعيد كما جزم به المؤلف عند عدم استحباب التأويل البعيد حيث قال كراهم لم يقبل فذكره هنا التأويل بعدم الكفارة مع التأويل ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما يأتي لان ذلك رفع ولم يقبل وورده الحاكما وهو موجب لان يكون تأويله بعيداً وهذا لم يرفع فلذلك جرى فيه قول بعدم الكفارة (ص) لا ينجم (ش) يعني

المنفرد يعم أي سواء كان المحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال اتفاقاً أو يعتنى على ما عليه جم غفيرة لكن بشرط أن ينقل عن جماعة مستفيضة أو عن الثبوت عند الحاكما أو عن حكم الحاكما ولا يعتنى نقله عن الشاهدين أنفسهم (قوله الجز) أى عطف على قوله عدل أى فهو من عطف المفردات وقوله والرفع أى فيكون مبتدأ والخبر محذوف أى ويكون من عطف الجمل أفاد ذلك القرافي (قوله أى واختار طلب الخ) أى فقد استعمل على في مطلق الطلب فهو من عموم المجاز وأما قوله بعد وأنه استعمل الخ فقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجازاً وعبر بالاسم لان اللخمى اختار ما لا شهب من نذب الرفع ولم يحتزم إلا ابن عبد الحكم من وجوبه فان قلت أى ثمة في رفع الغير مع أن شهادته لا تقبل قطعاً فالجواب أنه ربما كان سبباً في تشييط من تقبل شهادته للرفع للحاكم (قوله أى وان أفطروا العدل الخ) أى وأما ان أفطروا أهل المنفرد ومن لا اعتناء لهم بأمره فعلمهم الكفارة ولو تأويلوا لان العدل في حقهم غير عدلين في حق غيرهم (قوله لان ذلك في رفع ولم يقبل) أى وما رفع إلا لكونه عند مشددة جزم (قوله فلهذا جرى فيه قول) أى وان كان ضعيفاً (قوله لا ينجم)

هو الخاسب الذي يحسب قوس الهلال ونوره والكاهن هو الذي يخبر عن الامور المستقبلية والعراف هو الذي يخبر عن الامور الماضية أو المسروقة أو الضال أو نحو ذلك (قوله لا يباح له أن يفطر في الظاهر) قال في ك المراد بالظاهر ما قابل النية فيشمل ما لو اختفى عن الناس بدليل المبالغة (قوله عند الله كذلك) أي بحسب ما يقدر من الظهور عند الناس (قوله وصوم العيد حرام) أي نيت النية فيه حرام (قوله لا يباح) استثناء منقطع لأن هذا لم يدخل فيما قبله أي ولا بد أن تقبل دعواه في ذلك المبيع وقوله أو سفر أي ولو أنشاء لقصد السفر في هذه الحالة بخلاف غير الرائي فلا يجوز له أنشاء لقصد فطره فان تلبس به أبيع (قوله والاوجب الاقطار ظاهرا) فیه نظر فقد قرر بعض الشيوخ أن صوابه الجواز قائلا لان الفطر لا يجب بل لو أمسك عن الاكل يوم العيد فلا يحرم ان كان قديت الفطر وعلى كلام السارح فتكون هذه مستثناة من جواز الاكل يوم العيد (٢٣٧) لا وجوبه (تنبيه) مثل المبيع فطر الرائي في وقت

يلتبس بالغروب أو الفجر بحيث لو ادعى ان فطره لطن ذلك لقبول منه وانظر هل يجوز له النظر ويدعي انه نسي لانه يقبل قوله أولا أو لا اذ قبول قوله لا يسوغ له الاقدام على الفطر (قوله أو له الخ) أوله وآخره كل منهما منصوب بنزع الخافض أي بأوله وآخره واطلاق الآخر على مجاوره وهو هلال شوال فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله بشاهد) ظاهره ولو كان غير مقبول الشهادة عندنا كأمة وعبد مقبولين عند حنبلي على ان الحكم يدخل العبادات ويحتمل أن يتفق عندنا على عدم لزوم الصوم بحكمه بغير مقبول الشهادة (قوله صادف محل الاجتهاد) أي محلا يجوز فيه الاجتهاد (قوله لانه افتاء لاحكم) قال اللقاني والراجح عندنا لا صوليين ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات من صلاة وصوم فليس لنا أن نحكم فيها بصحة ولا بطلان وانظر اذا قيل يلزم الصوم في الثانية فصاموا ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه

ان الصوم يثبت بما تقدم لا يقول منجم فلا يثبت به لا في حق غيره ولا في حقه هو لان صاحب الشرع حصر الثبوت في الرؤية أو الشهادة أو كمال العدد فلم يخبر بزيادة على ذلك فاذا قال المنجم مثلا الشهر ناقص أو زائد لم يلتفت الى قوله ولا الى حسابه وقع في القلب صدقه أم لا (ص) ولا يفطر منفرد بشوال ولو آمن الظهور (ش) يعني ان من انفرد برؤية هلال شوال لا يباح له أن يفطر في الظاهر ولو آمن الظهور على نفسه على المشهور لئلا يعرض نفسه للآذي لانه لا يلزم من اعتقاده في نفسه عدم الظهور أن يكون عند الله كذلك لاحتمال الظهور وأما الفطر بالنية فهو واجب لانه يوم عيد وصوم العيد حرام (ص) الإجماع (ش) يعني أن محل منع الفطر للنفرد برؤية هلال شوال اذا لم يكن هناك مبيع للفطر من مرض أو حيض أو سفر والاوجب الاقطار ظاهرا كما يجب بالنية عند عدم العذر لان له حيث أن يعتذر بأنه انما أفطر للعذر (ص) وفي تلفيق شاهد أوله وآخره (ش) يعني انه اذا شهد عدل برؤية هلال رمضان في أول الشهر وشهد عدل آخر برؤية هلال شوال فهل تلقى الشهادة في الافعال فان كان رؤية الثاني بعد تسعة وعشرين يوما من رؤية الاول فشهادته مصدقة للاول اذا يمكن رؤية الهلال بعد ثمانية وعشرين يوما فان كان في رمضان فقد اتفقت شهادتهما على ان اليوم الاول منه فيلزم قضاؤه ولا يفطرون لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا وان شهد الثاني بعد ثلاثين من رؤية الاول فقد اتفقا على ان هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب الفطر ان كان ذلك في شوال ولا يلزم قضاء اليوم الاول لانهما لم يتفقا على أنه من رمضان لان الشهر يكون تسعة وعشرين أو ثلاثين وعليه فلا يجب الصوم برؤية الاول وانما يجب بما يثبت به الصوم شرعا اتم شهادة الواحد في الرؤية كالعدم والصحيح عدم التلقيق (ص) ولزومه بحكم المخالف شاهد ترد (ش) يعني ان المخالف اذا حكم بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم صادف محل الاجتهاد وهذا قول ابن راشد وألا يلزمه صومه لانه افتاء لاحكم لانه لا يدخل العبادات من صلاة ونحوها فليس لحاكم أن يحكم بصحة صلاة ولا بطلانها وانما يدخل حقوق العباد وجزم به تليذه القرافي وتردد فيه ابن عطاء الله وشنيد وقوله ترد في المستثنين (ص) ورؤيته نهارا بالقابلة (ش) يعني ان الهلال اذا رآه الناس في النهار فانه يكون

لا يجوز للمالك الفطر (تنبيه) أو رد على القرافي في قوله الحكم لا يدخل العبادات القضاء بتغسيل أحد الزوجين صاحبه لان غسل الميت بعد وقال الرصاع في شرح حدان عرفة للصوم ان كل ما تعبدنا الله به كان عبادة وأورد عليه أيضا اذا تنازع الزوج مع عصبته الميتة في محل الدفن قال في الطراز يقضي لاهلها (أقول) وأيضا هذا يعكز على قوله فيما تقدم من قوله وعم ان نقل به ما عن حماد عن الحكم بشهادة العدلين وقوله فليس لحاكم الخ فيه ان الحاكم حكم بثبوت الشهر لا بوجوب الصوم وان لم يثبت ثبوت الشهر وجوب الصوم وظاهر قوله ولزومه بحكم المخالف بشهادة ان حكم المخالف بأكثر من شاهد ليس كذلك فيلزم اتباعه وظاهر تعليل القرافي بأن حكم الحاكم هنا خرج مخرج الافتاء لانه لا يدخل في العبادات يقتضي أنه لا فرق بين الواحد والمتعدد فان قيل كيف يكون الحكم قتيامع ان المخالف يحزم بأنه حكم معتبر فالجواب أنه مدر له هذا الحكم لما كان ضعيفا لكونه حكما في العبادات لم يعتبر حكمه (قوله ترد في المستثنين)

أى حذف من أحدهما الدلالة الآخر عليه أو حذف من أولهما الدلالة الثاني وهذا أظهر (قوله لعدم الجزم بالنية) ^{لا تظن هذا التعليل} فانه لا موقع له فلو قال ولو ثبت النية لعدم الجزم بها لكان أحسن بقاء في العبارة تسامحا وذلك لان النية القصد والجزم لا يتعلق به وانما متعلقه الامر بالجزم به ويجب أن مراده بالنية المنوى أى لعدم جزمه بالمنوى أى والجزم به يرجع الى النية فكانت له قال لعدم النية (قوله فصيحته يوم الشك) وعند الشافعي بعكس ذلك يوم الشك صبيحة الثلاثين اذا كان صحو حيث تحدث فيها بالرؤية من لا ثبت به كعبد وامرأة لا صبيحة الغيم ومال اليه ابن (٢٣٨) عبد السلام وينبغي اعتماد تفسير الشافعي للشك (قوله من باب تسمية الخ)

لا تسمية انما ذلك من باب الحكم على البعض بالكل والحكم غير التسمية نعم لو قال من باب تسمية الكل باسم البعض لصح (قوله والاولى) وجهها كون ذلك أوضح معنى (قوله وصيم) أى أذن في صومه أعم من أن يكون على جهة الندب كما في قوله عادة وتطوعا أو الوجوب كما في قوله وقضاء (قوله وتطوعا) أى لا إعادة ولا سرد (قوله وقضاء) ولو تذكر في أثانته انه قضاء فقال ابن القاسم لم يجز الفطر فان أفطر فهل يقضيه أولا قولان لابن القاسم وأشهب وصوب الثاني لانه انما التزمه ظنا أنه عليه (قوله وتطوعا على المشهور) مقابله ما لان مسلبة من الكراهة (قوله وكفارة عن هدى الخ) الاولى أن يقول وكفارة عن ظهار أو قبل أو فدية وذلك لان الصيام من جزئيات الفدية والهدى لانه كفارة عنهم (قوله لا يلزم لكونه نذر معصية) هذا ضعيف والمعتمد أنه يجوز نذره مع العلم بكونه يوم الشك حيث لم يكن على وجه الاحتياط أى انه من رمضان وله الفطر ان نذر صيامه من حيث كونه يوم الشك لاحتياط به أى على انه ان كان من رمضان احتسب به منه وان كان من شعبان كان تطوعا كما في شرح

لليلة المقبلة لاليلة الماضية ولا فرق في رؤيته قبل الزوال أو بعده فيستمر على الفطر ان وقع ذلك في آخر شعبان وعلى الصوم ان وقع في آخر رمضان وقوله ورؤيته أى في رمضان أو غيره خلافا لمن خصه به لال شوال (ص) وان ثبت نهارا أمسا لا كفرا ان انتهك (ش) يعنى ان رمضان اذا ثبت في أثناء النهار بوجه من الوجوه السابقة انه رؤى في الليلة الماضية فانه يجب الامساك وهو المنع والكف عن الكل في حق من أكل في ذلك اليوم وفي حق من لم يأكل فيه ثم يجب عليهم القضاء لعدم الجزم بالنية فان لم يمسك وأفطر متعمدا باكل أو جاع فانه يكفر ان انتهك الحزمة بعلمه بالحكم وان كان غير متأكد بان تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة (ص) وان غيمت ولم ير فصيحته يوم الشك (ش) غيمت بالبناء للفاعل يقال غيمت السماء تغيماء وأغامت السماء تغيم اغيماء اذا غلاها الغيم وقوله غيمت أى ليلة ثلاثين لاليلة الحادى والثلاثين لان العدة كملت وقوله فصيحته يوم الشك من باب تسمية البعض وهو الصبيحة باسم الكل وهو اليوم وهذا لا يحتاج اليه والاولى كونه على تقدير مضاف أى فصيحة صبيحة يوم الشك أى اليوم المسمى يوم الشك فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ولما كان صوم يوم الشك منهيما عنه على وجه دون وجهين وجوه الجواز بقوله (ص) وصيم عادة وتطوعا وقضاء وكفارة ولذا رصاف (ش) أى جاز صومه عادة لمن عادته سرد الصوم أو صوم يوم يعينه فوافقه وتطوعا على المشهور وقضاء عما في الذمة من رمضان أو غيره وكفارة عن هدى وفدية ونذر غير معين فان ثبت كونه من رمضان لم يجزه عنهما على المشهور وقضى يوما عما في ذمته ويوما عن رمضان الحاضر ويجب صومه لنذر صاف كن نذره يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فوافق يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه ان لم يثبت كونه من رمضان والا فلا يجزئ عنهما وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه للنذر لكونه معينا وفات قاله في التلقين وأفهم قوله صاف انه لو نذره من حيث انه يوم الشك لا يلزم لكونه نذر معصية ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز صوم النصف الثاني من شعبان على انفراده كما لا يخفى ولا يرد حديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصله لان القاضي عياضا قال النهى فيه محمول على تحريم التقديم تعظيما للشهر وقد أشار الى ذلك بقوله الا رجلا كان يصوم قبله عادة أو كانت عادته صوم يوم الاثنين ونحوها فوافقه وقوله (لا احتياط) أى لا يصام يوم الشك لاجل الاحتياط فن صامه كذلك فلا يجزئه اذا صاف انه من رمضان لتزلزل النية لخبر أبى داود وغيره من صام يوم الشك فقد عصى أبى القاسم فظاهره التحريم وعليه جعل أبو الحسن وأبو المحقق قول المدونة ولا ينبغى صيام يوم الشك وفي الجلاب يكره ابن عطاء الله الكافة مجمعون على الكراهة (ص) وينبى امساكه ليحقق

شب قلنا بالكراهة أو بالتحريم لان نذره من غير هذه الهيئة بل بجواز التطوع به فيلزمه نذره (قوله) (ش) لا تقدموا في نسخة بعض شيوخنا بالشكل بضمة على التاء (قوله الا رجلا) كذا في نسخته يدل من الواو في تقدموا (قوله فليصله) كذا في نسخته أى فليصل ذلك الصوم (قوله الكافة مجموعون الخ) أى وهو المعتمد وقول النبي صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله غير مراد ظاهره بل كنى به عن شدة الكراهة (قوله امساكه) ظاهر عبارة الشارح ان الضمير عائدا على من يدا الصوم ويحتمل أن يعود على يوم الشك والمصدر مضاف للفعول واستقر به بعض

(قوله لاجل أي يتحقق) أفاد أن اللام في ليحقق للتعليل وهو البناء القاعلي أي ثبت من حق ثبت وبالنسبة للفعول أي يتصور أي يدرك ويحتمل أن تكون الغاية وهو ظاهر قول ابن الحاجب حتى يستبرئ أمره (قوله شهدا عند القاضي نهارا) ظاهره أنه لو شهد عدلان عند القاضي ليلًا وتزكيتهما متأخر إلى النهار لا يكون الحكم كذلك بل يثبت الصوم مع أن ظاهر المصنف العموم المفيد أنه لا يثبت الصوم حينئذ (قوله أي لا يستحب امساك زائد الخ) في ذلك لقائل أن يقول بل يستحب الامساك في هذا الفرع وبتأكد لاجل أن يتحقق الأمر فيه دون الذي قبله لأن الشهادة أثرت فيه رتبة في الجملة (قوله عطف) (٣٣٩) على قوله تزكية) لكن ظاهره أنه في الشك

(ش) يعني أن المكاف يستحب له أن يمسك عن الإفطار في يوم الشك لاجل أن يتحقق الأمر فيه بارتضاع النهار وخبر المسافرين ونحوهم فإن ثبت أنه من رمضان وجب الامساك والقضاء وإن لم يثبت أنه من رمضان فإنه يفطر فقوله امساك أي يوم الشك أي امساك أوله بدليل قوله ليحقق فإن التحقيق يحصل ببعض (ص) لالتزكية شاهدين (ش) يعني لو شهدا ثمان برؤية الهلال واحتاج الأمر فيهما إلى التزكية لهما وفي ذلك تأخير فإنه لا يستحب الامساك حينئذ أي امساك زائد على ما يتحقق الأمر فيه فلا ينافي استحباب الامساك فيه وبعبارة أخرى لا لاجل تزكية شاهدين شهدا عند القاضي نهارا برؤية واحتاج إلى الكشف عنهما وذلك بتأخر فليس على الناس صيام في ذلك اليوم فإنزكيا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وإن كان في الفطرة فلا شيء عليهم فيما صاموا ومن تقدير اللام للتعليل في كلام المؤلف يفهم التقييد بأن في التزكية تأخيرًا وزيادة على الامساك السابق للتحقق أي لا يستحب امساك زائد على ذلك لتزكية الشهود فلم يمهمل المؤلف ذلك القيد كما قيل (ص) أو زوال عذر مباح له الفطر مع العلم بربطه (ش) عطف على قوله تزكية أي لا يستحب الامساك لتزكية شاهدين ولزوال عذر إذا كان عذرًا يباح معه الفطر مع العلم بربطه رمضان كالحيض يزول في أثناءه في رمضان أو السفر أو الصبا ويباح لهم التماس على الفطر وقوله (كضطر) يحتمل أن يكون تشبيهًا ويحتمل أن يكون تشبيهًا لا لعذر المتقدم أي كضطر لجوع أو عطش زال بالآكل أو الشرب وحائض ونفساء طهر أو مرضع مات ولدها ومريض قوى وصبي بلغ ومجنون ومغنى عليه أفاقا فإن هؤلاء يتبادون على الفطر ولو بالجماع واحتذر بقوله مع العلم بربطه رمضان عزم يباح له الفطر مع العلم به كالأكل ناسيًا يتذكر أو في يوم شك ثم ثبت فيجب الامساك وفي كلام المؤلف أمورًا نظرها في شرحنا الكبير (ص) فلقد قدم وطء زوجة طهرت (ش) هذا متفرع على ما قبله من جواز التماس على الفطر أي فيسبب ذلك يباح لمن قدم نهرا من سفر يبيع الفطر وقد يتسه فيه وطء زوجة أو أمة طهرت من حيضها ذلك اليوم واغتسلت أو كانت صغيرة لم يثبت الصوم أو مجنونة أو فادمة مثله أو كتابية ولو غير معذورة على ظاهر المذهب لأنهم غير صائغاة قاله في توضيحه (ص) وكيف لسان (ش) هذا معطوف على قوله ونذب امساك ليحقق والمعنى أن الصائم يستحب له أن يكف لسانه عن الأكل من الكلام غير ذكر الله تعالى أما عن الغيبة ونحوها من المحرمات فواجب في غير الصوم وبتأكد في الصوم ولا يبطله ولا يظهر حمل كلام الرسالة وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كما جله ابن ناجي وجله على النذب كما ذكره ابن عمر عن بعضهم غير ظاهر (ص) وتيجيل فطر (ش) أي يستحب تيجيل

لأن تزكية معطوف على قوله ليحقق مع أنه ليس مختصًا بذلك (قوله كضطر الخ) في ذلك وجد عند مائنه ويجوز للضطر أن يتعاطى أو لا مالم يرجع له الفطر لاجله كضطر لشرب فله أن يأكل أو يطرأ زوجته لكن قال المؤلف أنه إذا أبدأ بغير ما هو مضطر إليه أنه يكفر كما هو منقول تأمل (قوله تشبها الخ) من تشبيه الخاص بالعام ملاحظة كونه فردا مغاير للعام (قوله وصي بلغ) أي بيت الفطر أو الصوم وأفطر عمدا قبل بلوغه أو لم ينوصوما ولا فطرا وأما لو بيت الصوم واستمر صائما حتى بلغ أو أفطر ناسيا قبل بلوغه فيجب عليه بعده الامساك ولا قضاء عليه في هاتين كالصور الثلاث المتقدمة (قوله ومجنون ومغنى عليه الخ) هذان يردان على مفهومه ويرد على منطوقه المكروه فإن من أفطر لا كراه يجب عليه الامساك مع زوال عذر مع أنه يباح له فيه الفطر مع العلم بربطه رمضان وأما الكافر إذا أسلم فينذب له الامساك بقية يومه واجب بأن المكروه غير مكاف ففعله لا يتصف بإباحة ولا غيرها وكذا فعل المجنون والمغنى عليه

لا يتصف بالإباحة وفي شب التصريح بأن فعل الصبي لا يتصف بالإباحة (قوله لم يثبت الصوم) أي أو يثبت وأفطرت قبل البلوغ في شرح عب وانظروا بيته هل له إبطاله نقضه الشيخ عن بعضهم (قوله ولو غير معذورة) أي هذا إذا كانت معذورة بأن حاضت ثم طهرت بل وإن لم تكن كذلك (قوله لأنهم غير صائغاة) هذا يقتضي أنها إذا كانت صائغاة لا يباح له مجامعتها وفي شرح شب ولو صائغاة في دينها على ظاهر المذهب بأن كانت متلبسة بالصوم المطلوب في دينهم اه ولا يعارض هذا عدم منعه لهما من كنيسة أو شرب خمر أو لحم خنزير لأن ترك الوطء مظنة الضرر ثم وجدت الخطاب ذكر في آخر الباب ما وافق شارحنا فقلنا له عن أصبغ من معاج ابن القاسم فراجع (قوله وتيجيل فطر) قال مالك قبل صلاة المغرب وفي الحديث بعدها وجع بينهما يحمل كلام مالك على الفطر الخفيف كتلات

ثمرات أوزييات أو حسيات من الماء والحديث على العشاء (قوله فلا منافاة) أي لان الطريقة تشمل المستحب (قوله وتعين الحكم) أي الحكم الظاهري الذي هو السنة مقابلة المندوب يحتاج لدليل وكأنه قال ولا دليل عليها لان المذهب انه مستحب (تنبيه) بكرة تأخير الفطر اذا كان على وجه التشديد كاليوم والمؤخرين وقت فطرهم على وجه التشديد وأما من أخره لامر عرض أو اختيار مع اعتقاد كمال صومه فلا يكره كذا قالوا والظاهر أن المراد نفي الكراهة فقط فلا ينافي أنه خلاف الأولى (قوله والمذهب أنه يستحب) يطلق المذهب ويراد به الراجح وهو المراد ومقابلة ظاهر الرسالة ونص عياض في قواعد وقدر الجزولي كلام الرسالة على ظاهره من أن تعجيل الفطر وتأخير السحور رستنان ومثله للقياب (قوله على رطبات) بضم الراء وفتح الطاء جمع رطبة كذلك كما أفاده في المختار (قوله فان لم يجد غرات الخ) الأولى أن يقول فان لم يوجد شيء بعد التمر من الحلو والاستعمال بدليل قول الشارح وانما استحب التمر وما في معناه والمناسب لتقديم الرطب أن يقول وانما استحب الرطب وما في معناه (قوله حسا حسوات من ماء) في المصباح الحسوة بالضم ملء الفم بما يحسى والجمع حسا وحسوات مثل مدية ومدى ومديات (٣٤٠) والحسوة بالفتح قيل لغة وقيل مصدر اه اذا علمت ذلك فقوله حسوات يجوز

قراءته بفتح الحاء وضمها والسموع الفتح ولتحرر الرواية (قوله ما زاغ منه بالصوم) أي ما كل وضعف منه بسبب الصوم (قوله لا بد من ثلاث غرات) في شرح عب ولعل الرطب كذلك ولم يتقل عندنا خلافة في علمي (أقول) قضية ذلك أن أقل من ذلك لا يحصل به السبب والظاهر الحصول بالأقل والأولى الثلاث وكلام عب رجا يفيد (قوله ومن كان بمكة الخ) ظاهره أنه أولى من التمر والرطب فيقدم عليهما ولكن الجمع أحسن والظاهر خلافة لانه على الأول يلزم عليه الاستثناء ولم يظهر (قوله وتأخير سحور) هو بالفتح ما يتسحر به وبالضم الفصل وهو المراد هنا بدليل قرنه بالفطر الذي هو الفعل وهو الاكل وقت السحور ويدخل وقت السحور بنصف الليل الاخير وكلما تأخر كان أفضل وأشعر كلام

الفطر بعد تحقق غروب الشمس والواجب الامساك والمراد بالسنة في قول الرسالة السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور والطريقة فلا منافاة وتعين الحكم يحتاج الى دليل والمذهب انه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يجد رطبات فتمرات فان لم يجد غرات فان لم يجد غرات حسا حسوات من ماء وانما استحب التمر وما في معناه من الحلاوات لانه رد للبصر بما زاغ منه بالصوم كما حدث به ابن وهب فان لم يكن فالماء لانه طهور قال الدميري من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر الحديث انه لا بد من ثلاث غرات وبذلك صرح القاضي أبو الطيب ومن كان بمكة استحب فطره على ما عزم لم يركته فان جمع بينه وبين التمر فحسن (ص) وتأخير سحور (ش) أي يستحب ذلك وقد كان المصطفى عليه الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين فراغه من السحور والفجر مقدار ما يقرأ القارئ خمسين آية كما في البخاري (ص) وصوم يسافر (ش) أي ونذبت للشخص المسافر أن يصوم في سفره المبيح للفطر وسبأ في شروطه لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم أي ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من اتمامها لبراءة الذمة بالقصر والسهولة للصوم مع الناس غالبا وأشار بقوله (وان علم دخوله بعد الفجر) الى أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم أنه يدخل بيته أول النهار وانما بالغ عليه لثلاثتهم أنه لو علم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة فدفع ذلك التوهم (ص) وصوم يوم عرفة ان لم يحج وعشر ذي الحجة (ش) يريدان صوم يوم عرفة مستحب في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطره ليتقوى على الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج وأن صيام عشر ذي الحجة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر المذكور هل يعدل شهرا أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع أما الأول فيعدل سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم ان قوله وعشر ذي الحجة من باب تغليب الجزء على الكل اذا المراد بالغير التسعة الايام من أوله وعطفه على ما قبله من عطف الكل على الجزء

المصنف بنسب أصل السحور وهو كذلك في خبر تسحر واو لو يجزعة ماء قال ابن العربي كما أن السنة تعجيل الفطر مخالفة أهل الكتاب كذلك السنة تقديم الامساك اذا قرب الفجر عن محظورات الصيام (قوله خمسين آية) انظر فان الآيات فيها القصير وفيها الطويل ولكن القصد التقريب (قوله لبراءة الذمة بالقصر) أي ولم تبرأ الذمة بالفطر وهذا فرق وقوله ولسهولة الخ فرق آخر وصعوبة الاتمام في السفر ورفق آخر من حيث النقل وهو ان الله تعالى قال في الصوم وأن تصوموا خير لكم وجاءت السنة بالقصر (قوله وصوم يوم عرفة) ويوم التروية وكره الحاج صوم كل منهما ما والفطر في حقه أفضل ونذبت صوم غير عرفة والتروية والحاج (قوله هل يعدل شهرا) وهو للشارح بهرام (قوله أو شهرين) وهو للخطاب (قوله أو سنة) أي كما قال في الذخيرة (قوله وأما الثاني فيعدل سنتين الخ) قال الرسول صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الاقفهسي معناه ان وجد شيئا في التي بعده يكفره والاحصل الثواب وقال في ذلك ظاهره حصول ما تقدم من الثواب ولو صام ما ذكر قضاة لكن وقع في عبارة بعضهم يعني تطوعا وأما قضاء فلا لقوات المندوب وان لم يناف الواجب (قوله من تغليب الجزء على الكل) المناسب

أن يقول من اطلاق اسم الكل على الجزء كما هو ظاهر (قوله مدودان) خبر عاشوراء وتاسوعاء فيثبته لا حاجة لقوله أيضا وقوله لانه يكفر سنة لقوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله رواء مسلم وغيره وقال عليه الصلاة والسلام ان عشت الى قابل لأصوم من التاسع والعاشر فلم يأت القابل حتى توفي فلم يصم التاسع قط كما قاله القرطبي في تفسيره لكن حديث ابن عباس ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصومه فلا احتياط صومه كـ (قوله العاشر من المحرم) أي ان المراد بعاشوراء العاشر من المحرم والمعمدان عرفة أفضل من عاشوراء لان عرفة محمدى وعاشوراء موسى (قوله الاهدل والا قارب) أي الاخوان (قوله لا بد منها) أي طريقة لا بد منها أي كالأمر الواجب أو سنة اصطلاحية مؤكدة فان لم يكن بتلك المثابة فلا هذا نظيره والظاهر ان مثله اعتقادها سنة ولم تكن مؤكدة (قوله والا كتمال) هذا يأتي على أحد القولين من جوارزه والذي مشى عليه في الرسالة الحرمية اذا كان غير ضرورة (قوله ومسح رأس النبي) ذكر بعض أن رأس النبي مسح من وسطه الى ناصيته ومن له أب مسح من ناصيته الى وسطه كما قال عليه الصلاة والسلام (قوله لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة اه وصح انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وأمر بصومه وقال اذا كان العام القابل صمنا التاسع اه أي وما عد ذلك فاستحسن من العلماء (قوله دعار كريا) أي بأن يرزقه الله غلاما كما في الآية (قوله فيه أنزلت الكعبة على آدم) اعلم ان آدم لما وصل الى مكان البيت نزل اليه جبرائيل بياقوتة (٣٤١) حرام من ياقوت الجنة تلتب نور الهايات

شرقي وباب غربي مقابله من ذهب من تبرا الجنة وفيها ثلاثة قناديل من تبرا الجنة تلتب نور اباهم منتظوم من ياقوت أبيض والحجر في الركن ياقوتة بيضاء من ياقوت الجنة فوضعها على البيت بقدره ولم تزل عليه الى أن مات وله من العمر ألف سنة وصلى عليه جبريل والملائكة ودفن بخيف مني كما قيل ورفعت الصخرة بعده وقيل انه بنى البيت على حدودها ثم رفعت وقيل استمرت من غير بناء حتى رفعت في زمن طوفان نوح صلى الله عليه وسلم من النبذة اللطيفة للشيخ شهاب الدين القليوبي وقوله فوضعها

(ص) وعاشوراء وتاسوعاء (ش) عاشوراء وتاسوعاء أيضا مدودان اليوم العاشر من المحرم والمعنى ان صيام يوم عاشوراء ويوم تاسوعاء مستحب وانما قدم المؤلف عاشوراء لانه أفضل من تاسوعاء لانه يكفر سنة ويستحب فيه التوسعة على الأهل والأقارب واليتامى من غير تكلف ولا اتخاذ ذلك سنة لا بد منها ولا كره لاسيما لمن يقتدي به . واعلم ان جلة الخصال التي ذكرناها تفعل في يوم عاشوراء اثنتا عشرة خصلة الصلاة والصوم والصدقة والا كتمال والاغتسال وزيارة عالم وعبادة مريض ومسح رأس النبي والتوسعة على العيال أي ومن في حكمهم وتقليم الاظفار وقراءة سورة الاخلاص ألف مرة وصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة وبقي من الايام المرغب في صومها يوم ثالث المحرم فيه دعار كريا فاستحب له وسابع عشر رجب فيه بعث محمد عليه الصلاة والسلام وخامس عشر ذي القعدة فيه أنزلت الكعبة على آدم ومعها الرجة ونصف شعبان لنسخ الآجال والخمس والاثني عشر للترغيب في ذلك بحديث عرض الاعمال فيهما وعد عياض من المرغب فيه صوم العشر الاول من المحرم وكره بعض صوم يوم المولد أي لانه من أعياد المسلمين (ص) والمحرم ورجب وشعبان (ش) يعني انه يستحب صوم شهر المحرم وهو أول الشهور الحرم ورجب وهو الشهر الفرد عن الاشهر الحرم وشعبان لخبر عائشة مارأيت المصطفى كثر صياما منه في شعبان وعنهما مارأيت الرسول في شهر أ كثر صياما منه في

(٣١ - خشي ثاني) على البيت أي مكانه وعلى هذا فاقوله أنزلت الكعبة أي صورتها وفي تقرير معنى أنزلت هدى الى بنائها في الموضع الذي هو فيه (قوله ومعها الرجة) المعية مجازية أي ومعها الوعد بالرجة لاثريها (قوله ونصف شعبان لنسخ الآجال) أي فيكتب الملك الموكل بذلك من اللوح الوقت الذي يموت فيه الشخص والعام الذي يموت فيه ويسلمه ملك الموت (قوله بحديث عرض الاعمال) قال في المقدمات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس وقال ان الاعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى فيهما وأنا أحب أن تعرض على الله سبحانه فيهما وأنا صائم * (فائدة) قال البدر انظر لو صام يوم عرفة عن قضاء عليه ونوى به القضاء وعرفة معافا ظاهرا أنه يجزى عنه ماعافيا ساعا على من نوى بغسله الجنابة والجمعة فانه يجزى عنه ماعافا وقياسا على من صلى الفرض ونوى النية وانظر النقل في المسئلة وكذلك يقال في عاشوراء وتاسوعاء ونحوهما تأمل اه كلام البدر (قوله لانه من أعياد المسلمين) ينتقض بيوم الجمعة (قوله والمحرم) مذهب شيبويه جواز اضافة جميع اعلام الشهور الى شهر قاله السيوطي وقال بعضهم تجرد كلها الاربعين من رمضان فلما تقدم وأما الربيعة فلالتباسه بفصل الربيع لان العرب كانت تسميه ربيعا أولا والخريف ربيعا ثانيا (قوله وجب) بل يندب صوم بقية الحرم الاربعة وأفضلها المحرم فرجب فذي القعدة فالجدة (ان قلت) هو صلى الله عليه وسلم ما صام شهر مثل شعبان بل كان يصومه كله أو الا قليلا على روايتين فالجواب لاحتمال اشتغاله في محرم أو قبله بفضل محرم (قوله مارأيت المصطفى الخ) في العبارة حذف والتقدير مارأيت المصطفى اذا كان في غير شعبان أ كثر صياما منه في نفسه اذا

كان في شعبان وكذا يقال فيما بعد أي فهو في شعبان أكثر صياما (قوله كان يصومه الا قليلا) منه فلا يصومه وخلاصته أنه يصوم أغلبه (قوله زاد في رواية لمسلم الخ) قد روى أبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوم شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله (قوله تأكيد) أي زائد وعبر به دون زائد تأديبا لأنك خير بأن قوله زاد في رواية لمسلم بل كان يصومه كله يقتضي أنها ليست زائدة وعلى تسليم أنها زائدة فلا وجه لذكرها والاحسن أن المراد بل كان يصومه كله في بعض السنين وهو واضرب انتقال قال في المصباح ويمكن الجمع بطريق أخرى وهي أن يكون قولها وكان يصوم شعبان كله محمولا على حذف أداة الاستثناء والمستثنى أي الا قليلا منه ويدل عليه حديث عبد الرزاق بلفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما منه في شعبان فإنه كان يصومه كله الا قليلا (قوله أو يصومه كله) كذا بأبواب في نسخهته جمع ثان ثم لا يخفى أن هذا مناف لقوله كان يصومه الا قليلا (قوله ٣٤٣) ويستحب له أيضا قضاؤه وهل هو خاص بما إذا أمسك بقيته أما إذا لم يمسك فيجب

القضاء أو فيه وفيما إذا أفطر بقية اليوم وهو الظاهر وإنما لم يجب عليه الامساك أي مع أن الواجب مقتضى القاعدة السابقة في قوله أو زوال عذر مباح لانه لا يباح له الفطر مع العلم بمرضان لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وكذا يقال في قوله ونسب قضاؤه (قوله وبئس ما فعل الخ) لا يخفى أنها صيغة ذم وهو إنما يكون في المحرم لا في خلاف المندوب الذي هو مكروه أو خلاف الاولى (قلت) لعله كنى بذلك عن الكراهة أي أنه مكروه لا خلاف الاولى (قوله وأما الصوم الذي يلزم تتابعه) محترز قول المصنف لم يلزم تتابعه وقوله يلزم تتابع قضاؤه صحيح لأنه لا يناسب مقتضى الاحتراز (قوله وإن كان) الواو للحال (قوله جزئي) أي فرع وذلك لأن الجزئيات إنما تنسب للكل (قوله أي في كلام المؤلف في ذلك

شعبان كان يصومه الا قليلا زاد في رواية لمسلم بل كان يصومه كله وخبر أم سلمة رضي الله عنها ما رأيت الرسول يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وجمع بعض بين رواية كان يصومه الا قليلا وكان يصومه كله بأن لفظ كله تأكيد أو يصومه كله في سنين بأن يصوم في سنة من أوله وفي أخرى من وسطه وفي أخرى من آخره (ص) وإمسالك بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه (ش) يريد أن الكافر إذا أسلم في نهار رمضان فإنه يستحب له الامساك في بقية ذلك اليوم ليظهر عليه صفات الاسلام بسرعة وانما لم يجب عليه الامساك ترغيبا في الاسلام ويستحب له أيضا قضاؤه (ص) ويجوز القضا (ش) أي ونسب تعجيل القضاء لما ترتب في الذمة من كل صوم موسع في قضاؤه رمضان أو غيره لمبادرته للطاعة في أول وقتها كالمسألة المؤداة في الوقت الموسع أما ما مضى في وقته كقضاء ما فات لعذر من كفارة متتابعة كظهار فواجب تعجيله ووصله وأشار بقوله (وتتابعه) إلى أنه يستحب أن يكون القضاء متتابعاً لأن في القضاء متفرقا خلافاً ما ندبنا إليه من المبادرة إلى القضاء لتراخي الآخر عن الاول (ص) ككل صوم لم يلزم تتابعه (ش) يريد أن الصوم الذي لم يلزم تتابعه يستحب تتابعه كصيام كفارة اليمين ثلاثة أيام وقضاء رمضان وصيام الجزاء والمنعة فإن فرقها أجزاء وبئس ما فعل وأما الصوم الذي يلزم تتابعه فإنه يلزم تتابع قضاؤه أيضاً وقوله ككل الخ قاعدة كلية وإن كان المؤلف قد نص في باب اليمين في بحث الكفارة على استحباب التتابع في الثلاثة الأيام إذا كفر بها فهو جزئي من جزئيات هذه القاعدة فليس هنا أي في كلام المؤلف تكرر لأن هذا أعم من ذلك (ص) وبدء بكصوم تمتع إن لم يضق الوقت (ش) معطوف على مرفوع نذب أي أنه ينسب لمن عليه كصوم تمتع وقضاء رمضان أن يبدأ بفعل صوم التمتع ونحوه قبل صوم القضاء إن لم يضق الوقت عن صوم القضاء فإن ضاق الوقت عنه وجب تقديمه (ص) وقدي لهرم وعطش (ش) يعني أن من لا يستطيع الصوم بوجه لهرم أو عطش ينسب له أن يخرج عن كل يوم يفطره مذاً وهذه الكفارة الصغرى وقول المدونة لأفدية جله أبو الحسن أنه لأفدية واجبة

أما

الموضع تكرر) أراد بالتكرار لازمه من الاستغناء أي لا يستغنى عما يأتي عما هنا لان ما هنا

أعم ولا يستغنى بالخاص عن العام فإذا علمت هذا اندفع ما يقال إن التكرار إنما ينسب للثاني لا الاول واعلم أنه لا حاجة لقوله أي في كلام المؤلف لأن المعنى عليه لانه لا يتوهم خلافاً وحاصلاً كما قلنا انه لا يستغنى بالآتي عما هنا فليس هذا تكرر مع ما يأتي لانه لا يستغنى بالخاص وهو الآتي عن العام وهو ما هنا (قوله وبدء بكصوم تمتع) أي أو قرآن وكل نقص في حج أو ظهار أو أصاب فيه فالكاف داخلة على تمتع وانما قدم التمتع لانه مضيق والقضاء موسع إلى رمضان الثاني والقاعدة تقديم المضيق على الموسع (قوله وجب تقديمه) لا يخفى أن هذا وإن كان مراداً لا يفهم من المصنف لأن كلام المصنف في الاستحباب وعدمه وإن كان كلام المصنف مقيداً بما إذا لم يؤخر صوم قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر فإن آخر ذلك فإنه ينسب له أن يبدأ به على صوم التمتع ذكره المواق (قوله لهرم أو عطش) ظاهره بفتح الراء والطاء والاحسن بكسر الراء والطاء لانه مشعر بأن الهرم والعطش ملازم له (قوله وقول المدونة لأفدية) كلام المدونة في الهرم لافي الهرم والعطش كما هو ظاهر العبارة والحاصل أنه نص في الرسالة والجواب على استحباب القدية للهرم وحل

أبو الحسن المدونة عليه وقال زروق في شرح الرسالة هو المشهور وأما قول الأحمي لا إطعام عليه وهذا هو الصواب من المذهب فهو اختيار لا يعول عليه خلافا للمواق وأما العطش فنص ابن حبيب على استحباب الفدية له قال الشارح وهو معنى ما رواه ابن وهب وابن نافع عن مالك لا إطعام عليه واجبا وحكي في النوادر عن ابن وهب عن مالك أنه لا شيء عليه إلا القضاء اه فسقط تورك المواق على المؤلف بأن الأحمي قال لا شيء عليه إلا القضاء ولم يذكر غيره واعتمده الأجهوري فقال مقتضى كلام الأشياخ وكلام المواق أن الراجح لا فدية على المتعطر بحال اه (قوله خليلي) أي الذي امتلأ قلبي من حبه (قوله وان أوتر قبل أن أنام) أي لكون أبي هريرة رضى الله تعالى عنه كان مشغولا بدرس العلم (قوله وكان صيام مالك الخ) انما كان مالك يصوم تلك الأيام لأن اليوم الأول بحسنة وهي عشرة أيام والحادي عشر أول العشرة الثانية والحادي والعشرون أول الثالثة والحكم للغالب فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ثم يقال لا يخفى أن في ذلك تحديدا فيؤدي إلى اعتقاد العamy الوجوب وهو امام (قوله صيام أيام الليالي البيض) أي فقد حذف المضاف إلى الموصوف والموصوف (قوله كسنة من شوال) في خبر أبي أيوب من (٣٤٣) صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فكأنما صام

الدهر الحسنة بعشر فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة القرافي المراد بالدهر عمره وانما قال الشارع من شوال للتخفيف باعتبار الصوم لا تخصيص حكمها بذلك الوقت فلا جرم أن فعلها في عشر ذي الحجة مع ما روى في فضل الصيام فيه أحسن لحصول المقصود مع حيازة فضل الأيام المذكورة بل فعلها في القعدة حسن أيضا والحاصل أن كل ما بعد زمنه كثرت أوابه لشدة المشقة (قوله خوف اعتقاده وجوبها) أي أو كان مقتضى به فتدبر (قوله والا الخ) أي والا بأن اتقى كلها أو بعضها فلا كراهة والظاهر أنه إذا اعتقد سنية اتصالها بكرهه وإن لم تكن متوالية وإن لم يكن مظهرها فتدبر (قوله والدخول على الأهل الخ) أراد به

أما لو قدر على الصوم في زمن آخر إليه ولا فدية عليه لا وجوب ولا ندبا (ص) وصوم ثلاثة من كل شهر (ش) أي زيادة على الخميس والاثني لانهما مستحبان مستقلان أي يستحب صيام ثلاثة أيام غير معينة من كل شهر لخبر أبي هريرة أو صاني خليلي بثلاثة لأدعهن بالسؤال عند كل صلاة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر وان أوتر قبل أن أنام وكان صيام مالك أول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي عشره (ص) وكره كونها البيض (ش) يعني أنه يكره صيام أيام الليالي البيض ثالث عشر الشهر وتاليه وصفت الليالي بذلك لبيانها بالقر وانما كره صيامها مخافة اعتقاد وجوبها وقرار من التحديد وهذا إذا قصد تعيينها أمالو كان على سبيل الاتفاق فلا ثم شبه في الكراهة قوله (كسنة من شوال) خوف اعتقاد وجوبها وهذا إذا صامها متصلة بمرضان متوالية مظهرها معتقد سنية اتصالها والافلا كراهة ويكره الضيف أن يصوم إلا بإذن رب المنزل ومن مكرهات الصوم الوصال والدخول على الأهل والنظر اليهن وفصول القول والعمل وإدخال الفم كل رطب له طعم واكثر النوم منها راقاه عياض وابن جري (ص) وذوق ملح وعلك ثم عجمه (ش) ذوق الطعام اختبار طيبه والعلك اسم يعم كل صمغ يمزج بجمعه علوك وباتمه علوك وقد علك بعلك بضم اللام علكا بفتح العين أي مضغه ولا كدوج الرجل الشراب من فيه إذا رمى به والمعنى أنه يكره للصائم فرضا أو نفلا أن يذوق الملح للطعام ثم عجمه خوف السبق وكذلك يكره ذوق العسل والخل أو مضغ الطعام للصبي أو مضغ اللبان أو العلك وما أشبه ذلك ثم عجمه فقوله وذوق ملح أي وتناول ملح ليصح تسلطه على علك لانه لا يذاق وانما يمزج على حلقه قوله * علفتها بئنا وماء باردا * أي أنلتها وتقدير مضغ لا قرينة عليه (ص) ومداواة حفرة زمنية (ش) الحفرة بفتح الفاء مرض بالأسنان وهو فساد أصولها يعني أنه يكره مداواة الحفرة من الصوم وهو النهار أشهب إذا كان في صبره إلى الليل ضرر كما أشار

الزوجه والسرية ظاهرا أنه لو لم يعتقد السنية وانما اعتقد السب لا يكره وأقل ما هناك أن يكون خلاف الأولى الآن يكون مراده مطلق الطلب وحرر (قوله ثم عجمه) من تمة تصوير المسئلة أي فيقر بأن نصب كما هو مفاد الشارح ويحتمل أن يكون مستأنفا فيقر بالرفع أي عجمه وجوبا فيما يظهر وعليه فان أمسكه بفيه ولم يتلع منه شيئا حتى دخل وقت الغروب هل يأثم لانه مظنة وصول شيء منه إلى حلقه أم لا وعلك من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ يمزج) عبارة المصباح والعلك وزان جل كل صمغ يعلك من لبان وغيره فلا يسيل والجمع علوك وعلك اه والحاصل أنه أراد بالعلك كل شيء وضع تحت الأضراس لا يذوب بل يتصل ببعضه ببعض (قوله إذا رمى به) أي رماه إذا تقرر ذلك علمت أنه لا يعترض على الشارح في تعبيره بصمغ لان الصمغ لا يتناول اللبان ونحوه (قوله والمعنى أنه يكره للصائم فرضا أو نفلا أن يذوق الملح للطعام ثم عجمه) أي ولو اصانع يحتاج لثوقه (قوله أو العلك) تقدم أن العلك عام فلا يناسب عطفه على اللبان (قوله وما أشبه ذلك) لا حاجة له لان العلك يعم ذلك (قوله وتقدير مضغ لا قرينة عليه) أي بخصوصه قد يقال عدم صحة التسلط قرينة على تقدير مضغ (قوله زمنية) مفهوم زمنية جواز مداواته ليلافان وصل منه شيء إلى حلقه منها راقاه هل يكون كهبوط الكحل نهارا أم لا وهو ظاهر لان هبوط الكحل ليس فيه وصول شيء من الخارج إلى الجوف بخلاف دواء الحفرة (قوله بفتح الفاء) أي وسكونها

(قوله ومنه) أي ومن الزيادة بمعنى المزيد التألم بالمرض وان لم يحدث في ذلك المرض زيادة غيره أي غير ذلك المرض (قوله فلا بأس بهنهارا) الظاهر ان المراد ان السبب قال في له فان قلت سيد كوفي الحجة انهم انكروه وظاهره وان خاف ضررهم مع انه ذكره ان مداواة الحفر جائز مع خوف الضرر قلت الفرق ان حجة المريض مظنة الفطر لانه يحصل به امن الوهن ما لا يحصل من مداواة الحفر بخلاف مداواة الحفر هذا ما لم يخف ترك الحجة هلا كأوشديد أذى فتحب اه فلذا كرهه هناك ولومع خوف الضرر (قوله ولا مفهوم ليوم) المصنف يشبهه لانه اقتصر على أقل القليل فكما كثر المكرر كان أولى بالكراهة (قوله أو أسبوع) أي كأن يقول على صوم كل أسبوع من أول كل شهر وقوله أو شهر كان يقول على صوم كل شهر رجب (قوله أو عام) كأن يقول كل عام فيه خصب فعلى صومه (قوله ان علمت السلامة) أراد بالعلم ما يشمل الظن (قوله والشيخ) أي الشخص الشيخ بدليل قوله رجل أو امرأة (قوله أن يقبل زوجته) أي اقصد له لذة أو وجودها لا لإداع أو رجة أي بدون قصد أو وجود فلا كراهة ولكن الظاهر عدم قيد الاعتقاد المتقدم في الوضوء كما أفاده بعض الشيوخ رجه الله تعالى ووجهه ظاهر لان الصوم الامسالك عن هذه المذكورات فلو لم يمسك لم يكن صائما (قوله أو مباشر) قال أشهب ليس اليد أخف من القبلة والقبلة أخف من المباشرة والمباشرة أخف من العتب بالفرج على شيء من الجسد وترك ذلك كله أحب إلينا فيفهم منه ان المباشرة كونه يحضنها (٣٤٤) مثلا والملاعبة أعم من أن تكون مع ليس أو حضن (قوله أو ينظر أو

يفكر على المشهور) لفظه على المشهور راجعة لقوله أو ينظر أو يفكر ومقابله ظاهر الكتاب أنهما ليسا بمكروهين بتخصيص الكراهة بما هو أشد أفاده فت (قوله وانعاط الخ) أي ابن القاسم يقول بالقضاء في الانعاط ورواه ابن وهب وأشهب في المسدوتة عن مالك سقوط القضاء وهو المعتد (قوله أو شك فيها حرم) أي وأما ان توهم عدم السلامة فلا يحزم عليه ذلك عب (قوله وكلام اللحمي يفيد انه لا حرمة مع الشك) قال اللحمي من كان يعلم من عادته انه لا يسلم من الانزال أو يسلم مرة ولا يسلم أخرى كان ذلك محرما عليه ومن كان يعلم من عادته

اليه بقوله (الانحوف ضرر) في الصبر فلا بأس بهنهارا ثم لا شيء عليه ان سلم فان ابتلع الدواء غلبة قضى وفي العمد الكفارة والمراد بالضرر خوف حدوث مرض أو زيادته ومنه التألم به وان لم يحدث فيه زيادة غيره وما تقدم من انه اذا خاف الضرر فلا بأس بهنهارا محله ما لم يخف هلا كأوشديد أذى والاوجب كما يفيد ما يأتي (ض) وينذر يوم مكرر (ش) أي يوم من المكروهات أيضا نذر صوم يوم مكرر كالجسد وغيره بوقته على نفسه كالفرض لانه يأتي به على كسل فيكون لغیر الطاعة أقرب وأيضا التكرار مظنة الترك ولا مفهوم ليوم أي أو أسبوع أو شهرا أو عام وأما يوم أو أسبوع أو عام معين فلا كراهة (ص) ومقدمة جاع كقوله وفكر ان علمت السلامة (ش) يعني انه يكره للشاب والشيخ رجل أو امرأة ان يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو مباشر أو بلاعب أو ينظر أو يفكر على المشهور اذا علم من نفسه السلامة من مذى ومضى وانعاط على قول ابن القاسم وجمع المؤلفين المتأخرين لانه لو اقتصر على القبلة لتوهم أن الفكر لا شيء عليه فيه أو على الفكر لتوهم ان القبلة حرام لانها أشد (ص) والاحرم (ش) أي بأن علم عدم السلامة أو شك فيها حرم وتحوه في الشارح وكلام اللحمي يفيد انه لا حرمة مع الشك ولا شيء عليه ان لم يحصل شيء مما تقدم فان حصل فالقضاء والكفارة في المني والقضاء فقط في المذنى أدام أم لا على قول ابن القاسم خلافا لابن الحاجب (ص) وحجامة مريض فقط (ش) أي وعما يكره أيضا الحجامة والفصد في حق الصائم المريض بخافه التقرير فيؤدي ذلك الى فطره وهذا اذا شك في السلامة وان علمت بخارت وان علم العطب حرم وهذا التفصيل هو المشهور (ص)

وتطوع

السلامة من ذلك وانه لا يكون عنه إنزال ولا مذى كان ذلك مباهيا اه انظره

فانه يفيد الحرمة مع الشك فالأولى أن يقول كلامه يفيد الاباحة مع علم السلامة وأما الحج فسيأتي في قوله كبدع مستطبع به عن غيره وأما الصلاة فقد قدمها في قوله وجب قضاء فاتة مطلقا اه (قوله خلافا لابن الحاجب) ونص ابن الحاجب في فكره ونظره ولم يستند فلا قضاء أعظم أو أمذى للشقة اه أي وأما اذا استدأما فلقضاء (قوله وحجامة مريض فقط) احتراز عن الصحيح فلا يكره له ان شك في ان سلامة وأولى ان علمها فان علم عدمها حرم فيتفق مع المريض في حالتي علم السلامة وعلم عدمها ويختلفان في حالة الشك فيكره للمريض دون الصحيح كذا يفيد ما لخطاب وتبعه الشيخ سالم ثم محل المنع فيها ان لم يخش تأخيرها هلا كأوشديد أذى والاوجب فعلها وان أدت الى الفطر ولا كفارة عليه حينئذ والفصد كالحجامة فتكره للمريض دون الصحيح كما في الخطاب عن الارشاد ويحتمل أن يقال أنها أشد لانها تحجب من جميع البدن بخلاف الحجامة في الرأس فقط (قوله وهذا التفصيل هو المشهور) ويبحث عجم بما خاضه المريض لا يتأتى أن يعلم من نفسه سلامة فهو عن يجهل حاله فيكره له ومقابل المشهور كراهة الحجامة علمت السلامة أم لا وفي شرح شب خلافة وحاصله انها تكره للمريض في حالة الشك وعلم السلامة وتحرم في حالة علم عدم السلامة وأما الصحيح فتكره له في حالة الشك وتحرم في حالة علم عدم السلامة ويجوز في علم السلامة وهو ظاهر

(قوله التطوع بعبادة من صوم) أي صيام غير مؤكّد وأما المؤكّد كعاشوراء ففي ابن عرفة ابن رشد في ترجيح صوم يوم عاشوراء تطوعاً أو قضاءً نالها سواء والراجح الأول (قوله أو صلاة) أي مندورة وأما إذا كان عليه قضاء صلوات فيحرم عليه التنفل وفي شرح شب أن قول المصنف أو قضاؤه خاص بالصوم وأما الذي قبله فهو عام في الصوم والصلاة (قوله فلا يجوز في زمنه غيره وإن فعل الخ) عبارة شب تفيد جريان ذلك في الصوم والصلاة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله تخير شهر أو صامه) هذا إذا تساوت جميع الشهور وعنده في الشك فيها فلا شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان أو رمضان وقطع فيما عداهما (٣٤٥) أنه غير رمضان صام شهرين وكذا لو شك

هل هو شعبان أو رمضان أو شوال فإنه يصوم شهرين أيضاً ولو شك هل هو رمضان أو شوال وقطع فيما عداهما أنه غير رمضان صام شهر واحد إلا أنه إذا كان رمضان فلا إشكال وإن كان شوالاً كان قضاءه حراماً نظراً إلى أنظر ح لو شك هل هو رجب أو شعبان أو رمضان هل يطالب بالثلاثة وكذا يقال في أكثر (قوله اللهم إلا أن يريد بالالتباس) أي والمراد يدفع الإرادة على التحقيق فإن لم يت هذا مجازاً والمجاز لا بدله من قرينة ولا قرينة قلت هذا على مذهب من لا يشترط وجود القرينة فإن قلت ما علاقة المجاز قلت مجازاً من سلا علاقه التقييد لأن الالتباس هو التردد على حد سواء أطلق وأريد به مطلق التردد (قوله لا قبله) أي ولو تعددت السنون فلا يجزئ شعبان الثانية عن رمضان الأولى ولا شعبان الثالثة عن رمضان الثانية وهكذا وظاهر الشارح أنه من عطف الجمل حيث قدرتين والأولى أن المعطوف محذوف أي لا ما قبله موصولة أو موصوفة (قوله عطفاً على متعلق الظرف المنفي) وهو لأن تين ومرا دة مطلق الارتباط

وتطوع قبل نذراً وقضاء (ش) أي ومما هو مكره والتطوع بعبادة من صوم أو صلاة أو غيرها قبل براعة الذمة من واجب عليه من تلك العبادة من نذر غير معين أو قضاء لم عليه منها لا رتبان الذمة بذلك فيسمى في برامتها فإن فعل صح تطوعه لعدم تعيين الزمن لشيء منها يأتي بما عليه وخرج بغير المعين المعين فلا يجوز في زمنه غيره وإن فعل لزمه قضاءه وانظر هل تطوعه صحيح أم لا لتعين الزمن لغيره ولا كراهة في التطوع قبله لعدم اشتغال الذمة به قبل زمنه (ص) ومن لا يمكنه رؤية ولا غيرها كاسير كل الشهور (ش) يعني أن الذي لا يمكنه رؤية الهلال في أول شهر رمضان ولا يمكنه أن يسأل عنه غيره كاسير ومحجوس ونحوهما فإن الواجب في حقه أن يكمل الشهور ثلاثين يوماً كالموغم الهلال أشهراً كثيرة فإنه يكمل كل شهر ثلاثين يوماً وهذا إذا علم الشهر بدليل قوله بعد وان التيسر وظن شهر أصامه واحترز بقوله لا يمكنه رؤية ولا غيرها من الذي يمكنه ذلك فإنه كغيره من المطلقين فيعمل على ما ثبت عنده (ص) وإن التيسر وظن شهر أصامه والاختير (ش) يعني فإن أشكل أمر الشهور عليه بأن لم يعرف رمضان من غيره مع معرفة الأهلة أو التباسها فإن ترجح عنده شهر أنه رمضان بني على ظنه وصامه وإن استوت عنده الاحتمالات تخير شهر أصامه فإن قلت كيف يحصل له الظن مع أن المؤلف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن اللهم إلا أن يريد بالالتباس عدم التحقيق أي فإن لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقيق شامل للظن (ص) وأجزاً ما بعده (ش) يعني أنه إذا عمل على ظنه أو تخير ثم زال الالتباس بوجه فله أحوال أربعة أشار إلى أولها بهذا أي وأجزاً الشهر الذي تين أنه صامه بعد رمضان اتفاقاً ويكون قضاء عنه وأشار بقوله (بالعدد) إلى أنه إذا صام شهر متأخراً عن رمضان لا بد وأن تكون أيامه كأيام رمضان في العدد فلو صام شوالاً أوهما كاملاً أو ناقصاً قضى يوماً والكامل رمضان فيومين وبالعكس لا قضاء وكذلك إن تين أنه صام ذاك الحجة لا يعتد بيوم العيد ولا بأيام التشريق ويعبر بما بقي وإنما أتى بقوله هنا بالعدد مع الاستغناء عنه بما يأتي من قوله والقضاء بالعدد ثلاثين يوماً لهذا حكماً يخصه غير ما يأتي فيجزئ ما تين ولو ناقصاً العذر وعدم تعدد ولثانيه بقوله (لا قبله) أي لأن تين أن الذي صامه قبل رمضان فلا يجزئه لوقوعه قبل وقته ولثالثه بقوله عطفاً على متعلق الظرف المنفي (ص) أو بقي على شك (ش) أي أو لم تين له متى بل بقي على شك ولا طراً عليه شك غيره فلا يجزئ عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرأ الذمة إلا بيقين ويجزئه عند أشهب وابن الماجشون ومحقنون ورجحه ابن يونس لأن فرضه الاحتياط وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وجعل كلام المؤلف عليه يجعله معطوفاً على المتيقن بعيد ولرابعها

فلا ينافي أنه محسب بتقديره الذي قدره متعلق بمحذوف وهو كائن لأن التقدير لأن تين أن الذي صامه كائن قبل رمضان (قوله أو بقي على شك) أي في الظان والمختار لأن الظان شك كإن قوله أجزاً ما بعده لا ما قبله جارقيهما كما يفيد ابن رشد ثم هل فيما إذا بقي على شك يطالب بالصوم أو يصبر حتى يتحقق الأمر وما لا التبدل لأنه لم يطلع على نقل ومن جملة ما يتحقق به الأمر أن تضي مدة يجزئ بعضي شهر رمضان فيها فإن قلت هو في الشك فعل ما أمر به شرعاً ولم يبين خلافه قلت إنما يطلب منه مع الشك لأنه ما دام قائماً عنده لم يتحقق ذهاب وقته قطعاً فطلب منه أولاً لا احتمالاً وجود وقته وثانياً لا احتمال تأخر وقته عن الفعل الأول ولم ينسلسل الجرح (قوله فهو على الجواز) الأولى أن يقول فهو على الأجزاء (قوله معطوفاً على المتيقن) أي المتيقن في قوله وأجزاً ما بعده والنقد يروى أجزاً

فأثبت أنه بعده أو ما بقي على الشك (قوله وفي مصادفته) أي وفي عدم اجزائه عند مصادفته له وهو الذي حكاه ابن رشد عن ابن القاسم
 ووجه عدم الاجماع أنه إذا تبين أنه بعده يجزئ أجاب تت بأن ما صادف من الاداء وما بعده من القضاء يغتفر في باب القضاء
 ما لا يغتفر في باب الاداء واجزائه وهو الذي يجزم به النخعي وفي النوادر الاجراء عن ابن القاسم كذا البعض الشراح وبعض وفي اجزاء الخ
 وهو المتبادر من تقرير شارحنا والاول أقرب لمناسبته للقريب الذي هو قوله لا قبله (قوله وجلت الخ) المناسب العموم من الظن
 والشك كما هو مفاد البيان وان كان وجهه ظاهرا (قوله وعلى اجزاء المصادفة) أي وعلى القول باجزاء المصادفة أي أحد القولين المشار
 لهما بقوله وفي مصادفته (قوله ان حدث له شك الخ) ليس المراد ان حدث شك في مسألة المصادفة بل المراد ان حدث شك لمن كان شك
 وصورة المسئلة أنه شك وصام ثم بعد ان خرج من السجن مثلا طرأ له شك آخر فيه التفصيل الذي قاله وأما على القول بعدم اجزاء المصادفة
 فلا يجزئه في كل صورة من الصورتين وأما على القول باجزاء المصادفة فيجزئه في الصورة الاولى كما صرح به الشارح (قوله وعن هذا
 احتزرت) ووجه تغير الشك أن الشك الاول (٣٤٦) كان عاما في جميع السنة وهذا في بعضها (قوله مطلقا) يجوز بعضهم نصبه

على التمييز ويجوز نصبه على الحال
 لكن يجيء المصدر حال اسماعى
 (قوله نية) أي نية الصوم هذه
 أصل النية وأما النية الكاملة فان
 ينوي القرية الى الله نادعا ما اقتض
 عليه من استغراق طرفي النهار
 للمسالك عن الطعام والشراب
 والجماع ومثل ذلك يقال في نية
 الصلاة قاله ابن رشد ولا يظهر كما قال
 البدر فرق بين الصلاة والصوم في
 أن الاولى ترك التلظظ (قوله بخلاف
 الاغماء والجنون الخ) في عب
 بخلاف الاغماء والجنون في بطلان
 النية السابقة عليهما ان استمر
 لطاوع الفجر والام يضر كما سيأتي
 اه وسياقي ما ثبت صحته (قوله
 وقصد الماضي) أي وقصد صوم
 الماضي وهو الجزء الذي مضى
 من اليوم وفي الحقيقة الحال ليس
 القصد بل المقصود (قوله أو مع
 الفجر) أي وقت مصاحبته

بقوله (وفي مصادفته تردد) يعني أنه إذا تأخير شهر أو صامه ثم علم بعد ذلك أنه رمضان فهل يجزئه
 أم لا تردد للتأخيرين وجلنا كلامه على التأخير وأما الظان فلا ينبغي أن يجزى فيه التردد بل
 يقطع فيه بالاجزاء تبعاً لبعض وعلى اجزاء المصادفة قال النخعي ان حدث له شك هل كان
 ما صامه رمضان أو ما بعده أجزاء وان شك هل كان هو أو ما قبله قضاء اه وعن هذا احتزرت
 بقولي ولا طرأ عليه شك (ص) وصحته مطلقاً نية مبينة (ش) يعني أن شرط صحة الصوم فرضاً
 كان أو غيره النية المبينة وأول وقتها الغروب حتى الفجر ولا يضر ما حدث بعدها من الاكل
 والجماع والنوم بخلاف الاغماء والجنون والحيض والنفاس كما يأتي فلا تنكفي النية قبل
 الغروب عند الكفاية ولا بعد الفجر لان النية المقصد وقصد الماضي محال عقلاً ونص القاضي
 عبد الوهاب على أنه يصح أن تكون النية مقارنة للفجر وعليه نية بقوله (أو مع الفجر)
 وصححه ابن رشد وهو القياس لان الأصل في النية أن تقارن أول العبادة وانما جاوز الشرع
 تقدير المشقة تحريراً لاقتراح ولا بد أن تكون النية جازمة لا تردد فيها فلا تصح نية صوم
 غداً ان كان من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة أو استحباب كاتريوم
 من رمضان أو باجتهاد ككاسير وليس عليه استحباب ذكرها الى الفجر بل أن لا يحدث
 ما يقطعها قبله فاذا طلع الفجر اعتبر ما هو عليه من صوم أو فطر (ص) وكفت نية لما يجب
 يتابعه (ش) المشهور أن النية الواحدة في حق الحاضر تنكفي في الصوم الذي يجب تتابعه
 كصوم رمضان وكفارة وهي صيام شهرين في حق من أبطل صومه متعمداً كما يأتي وكفارة
 القتل وكفارة الظهار والتسذرا المتتابع كن نذر صوم شهر بعينه لان كل عبادة يجب تتابعها
 يكفي فيها النية الواحدة كركعات الصلاة وأفعال الحج وأشعر قوله كفت أنه يندب التبييت
 كل ليلة وهو كذلك أما ما كان من الصيام يجوز تفرقه كقضاء رمضان وصيامه في السفر
 وكفارة اليمين وفدية الانى فلا يكفي في ذلك النية الواحدة ولا بد من التبييت في كل ليلة فقوله

الطاوع الفجر وليس المراد وقته في الجزء من الليل الذي اتصل به الفجر بل المراد وقت مقارنته لطلوعه ويقال مثله
 في قوله كنز مأكول أو مشروب طلوع الفجر قاله عجم عند قوله ووجب ان طهرت (قوله وانما جاوز الشرع الخ) تصرح بأن
 تقدم النية جائزاً وأما المقارنة فلم يبين من المصنف الجواز وكذا المتيين من النقل الا الاجزاء (قوله جازمة) أي مجزوم بها أي بتعلقها
 من الصوم (قوله شهادة) أي لان الشهادة به لال الشهر توجب الظن بحصوله (قوله ليس عليه الخ) ظاهره لا وجوباً ولا ندياً (قوله المشهور
 أن النية الواحدة الخ) خلافاً لابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل هو كالعبادة الواحدة اعتباراً بركعات الصلاة وأفعال الحج أو كالعبادات
 المتعددة لعدم فساد ما مضى منه (قوله كركعات الصلاة) ولا يقال حيث كان الصيام كالصلاة يلزم عليه بطلان جميعه بطلان يوم
 منه لانا نقول انما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها وأما التي لا يتوقف آخرها على أولها فلا تبطل بطلان بعضها لانك
 أن تصوم بعضاً من رمضان وتفطر بعضه ولا يلزمك قضاء ما صمته ولو مع تعدد الفطر في الباقي وأما الصلاة فتتوقف آخرها على أولها ولا يقال
 يرد على هذا الجواب كفارة نحو الظهار فانها تبطل بطلان بعضها لانها شرعت بجزء فشدد فيها ما لم يشدد في غيرها

(قوله وقيدنا كلامه بالحاضر) لا حاجة لهذا التقييد لان كلام المصنف صريح في اخراجه (قوله لا مسرود) أي لا مسرود غير واجب التتابع وهو معطوف على ما من قوله لما يجب تتابعه وانما قدرنا هذا التبع لان شرط العطف بان لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يصح جاء رجل لا زيد قاله السبكي في نيل العلاقي العطف بلا والمسرود يصدق بواجب التتابع فلولم يقدر هذا التبع صدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله أو نذر يوما الخ) أي أو نواه (قوله الابهرى) بفتح الالف وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء هذه النسبة الى أبهر بلدة بالقرب من زنجبار (قوله الموجوبه وتكرره) أي فأشبهه رمضان (قوله لان انقطع) معطوف على مقدر بعده قوله وكفت أي وكفت نية لما يجب تتابعه واستمر لان انقطع وبهذا سقط ما يقال كان المناسب أن يقال ولا ان انقطع بواجب العطف ثم ان التحقيق في هذا ونظائره أن يقال ان المعطوف محذوف وان شرط فيه (قوله لاجل مرض) إشارة الى أن الباء في بكرض سببه وقوله أو سقر الخ إشارة لما دخل تحت الكاف ودخل تحت الكاف أيضا الفطر (٢٤٧) ناسيا أي تبييت فطر أثناء صوم ناسيا

فإن قطع التتابع على المشهور لا فطر ناسيا مع تبييت فلا يقطع تتابعه على المعتمد ومن أفطر عمدا يسقط به وجوب التتابع كما يقتضيه كلام الخطاب (قوله فلا وتعدى على صومه) لا يخفى أن هذا بعده قوله وذكر هنا الخ (١) ان الشارح حل قول المصنف لان انقطع تتابعه على الانقطاع بالفعل فيقتضي الذهاب لكلام المبسوط مع أنه ضعيف فان حمل المصنف على أن المراد لان انقطع وجوب التتابع مع بل يدل عليه قول المصنف أولا لما يجب تتابعه وقوله سابقا في الحيض وجوبهما جعل الحيض يمنع وجوب الصوم الا انك خبير بأنه اذا تبييت الفطر ناسيا في أثناء الصوم ظاناً أنه تمامه يتقطع التتابع مع ان وجوب التتابع لم ينقطع (قوله وفي العتية) هذا هو المعتمد وكلام المبسوط ضعيف وأما المكروه فحكمه عند اللحنى حكم من أفطر ناسيا وعند ابن بونس حكم

لما أي لصوم أو الذي وقوله يجب تتابعه صفة أو صلبة وقيدنا كلامه بالحاضر ليخرج المسافر فلا بدله من التبييت في كل ليلة قاله في العتية والمريض يلحق بالمسافر (ص) لا مسرود ويوم معين (ش) يعني ان من كان يسرد الصوم دائما ونذر يوما معينا يصومه في بقية عمره كالاثني أو الخميس دائما لا بدله من التبييت في كل ليلة قال الابهرى وهو القياس وحكي ذلك في البيان عن ابن القاسم قال وهو الصحيح وهو مذهب مالك في المدونة وقيل لا يحتاج الى التبييت في كل ليلة بل تكفي النية الواحدة من أوله في المسرود واليوم المعين واليه أشار بقوله (ورويت على الاكتفاء فيهما) أما المسرود فلا تن بالتتابع يحصل له الشبه بمرضان لدوامه وأما المنذور المعين فلو وجوبه وتكرره وتعين زمانه (ص) لان انقطع تتابعه بكمريض أو سقر (ش) تقدم ان الصيام اذا كان يجب تتابعه فإنه تكفي فيه النية الواحدة وذكر هنا انه اذا انقطع التتابع بالفطر لاجل مرض أو سفر أو حيض أو نفاس فإنه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم تواليه فلا تعدى على صومه في سفره أو مرضه أجزأه ذلك من غير احتياج الى تبييت نية كما في المبسوط وفي العتية لا بد من التبييت في كل ليلة ولو استمر على الصوم (ص) وببقاء (ش) عطفه على النية التي هي شرط صحة لا ينافي أنه شرط صحة ووجوب لان المؤلف قدم ان كلا من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فالتقاء شرط فيهما فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيض (ص) ووجب ان طهرت قبل الفجر وان لحظت (ش) أي انه يجب الصوم على من رأت علامة الطهر قبل الفجر وان كان ذلك بلحظة ولولم تغتسل الا بعد الفجر بل ولولم تغتسل أصلا فقول المدونة فاغتسلت لا مفهوم له لان الطهارة ليست شرطاً فيه بخلاف الصلاة فلا مفهوم لقوله قبل الفجر بل مثله ما اذا رأت العلامة مع الفجر فإنه يجب عليها الصوم كما استظهره الشيخ كريمة الدين (ص) ومع القضاء ان شككت (ش) يعني ان من شككت هل رأت الطهر قبل الفجر أو بعده فإنه يجب عليها الصوم لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده ولا يزال فرض بغير يقين وسواء شككت حال النية أو طرأ الشك ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤثر بقضاء ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شككت هل طهرت قبل الفجر

المرض (قوله فالتقاء شرط) عدة شرطاً تسامح لانه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد الا أن الفقهاء يستعملون الشرط في عدم المانع (قوله فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيض) حاصل الاعتراض ان كلام المصنف يفيد أنه يجب على الحائض الصوم الا أنه لا يصح الا اذا حصل البقاء وحاصل الجواب ان عطفه على شروط الصحة لا ينافي أنه شرط وجوب كما أنه شرط صحة والدليل على أنه شرط في الوجوب كانه شرط في الصحة ان كلام من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فيكون التقاء شرط فيهما (قوله ان طهرت) أي رأت علامة الطهر ومعتادة القصة لا تنتظرها ههنا بل من رأت العلامة سواء كانت معتادة الجفوف أو القصة وجب عليها الصوم (قوله ومع القضاء ان شككت) المراد من الشك مطلق التردد وهل ترك اللفظ بالنية المعينة أولى من اللفظ كالصلاة والظاهر لافرق بين الصلاة والصوم اهـ (قوله وسواء شككت حال) أي وسواء كان هذا الشك المذكور حال النية فيكون المعنى انه يجب عليها نية الصوم وقوله أو بعده ما يعني انها أولاً فوت الصوم معتقدة انها طهرت قبل الفجر ثم شككت فإنه يجب عليها الصوم بمعنى الامساك لانها ناولت قبل

(١) كذا في الاصل ولعل الناسخ أسقط يفيد أو يقتضي أن الشارح الخ كما هو ظاهر كتبه معصيه

(قوله فلا يجب عليها صلاة الصبح) تقدم ان النص انما هو بالنسبة لعدم وجوب صلاة الليل لا صلاة النهار فلا حاجة لقوله بحيث لم يبق الخ وقوله وهو حاصل أى استحباب وقوله وأما في الصوم أى وأما الحيض بالنسبة للصوم (فان قلت) قد اشترى كافى حصول مانع الاداء فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة فالجواب ان الصلاة متوقفة على الطهارة المائية أو ما يقوم مقامها بخلاف الصوم (قوله وان جن الخ) فالقضاء بأمر جديد فلا ينافى عند العقل من شروط الوجوب والصحة (قوله سنين كثيرة) هذا مذهب المدونة وقيل ان قلت السنون فعليه القضاء وذلك كالخمس الاعوام وان كثرت فلا قضاء كرم اللحم عن ابن حبيب (قوله ولو أبدل الواو الخ) فديقال ما فعله المصنف أحسن لانه لا يتفرع على ما ذكره لعدم الصحة لا القضاء (قوله ست حالات) في أربع القضاء وتقتان لا قضاء فيهما الأولى قوله يوم الاثنين قوله أو حله الثالثة قوله أو أقله نichte نصفه فيه صورتان في أربع القضاء واثنان لا قضاء فيهما وهما المشار لهما بقوله ولو نصفه هذا ما أفاده تت (قوله أو أغنى الخ) والسكر بحرام كالانغماء في تفصيله بل أولى والحلال كالنوم كافي شب (قوله فاقضاء) ولو تقدمت منه في المسئلة الاخيرة نية الصوم إما بخصوص اليوم أو باندراجها في نية الشهر لبطانها بانغمائه قبل الفجر واستمراره لطلوعه (قوله لا ان سلم) أى من الانغماء وقت النية ولو كان قبلها مغنى عليه ولو نصفه فلا قضاء ولو أغنى عليه فيما قبل وقت النية من الليل لبقائها حيث سلم قبل الفجر بمقدار ايقاعها وان لم يقعها على المعتمد حيث تقدمت له نية تلك الليلة قبله أو باندراجها في نية الشهر والافلا بد منها لعدم صحته بدون نية ثم اراجع ان الجنون في يوم واحد يفصل فيه كالانغماء (قوله وهو سكران بالاولى) أى مجرام وأما بالحلال فكالجنون والمغنى عليه فيفصل فيه تفصيلهما وليس السكران بحلال كالنائم كما قد

(٣٤٨)

أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الطهر فلا يجب عليها صلاة الصبح ابن عبد السلام وما قاله بين لان الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه وأما في الصوم فانه يمنع الاداء خاصة ولا يمنع القضاء فلهذا وجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة (ص) ويعقل (ش) هذا شرط في الصحة والوجوب باتفاق فلا يصح الصوم من مجنون ولا مغنى عليه ولا يجب عليه ما على تفصيل يأتي في الانغماء ولما أفهم قوله ومع القضاء ان شكت وجوب القضاء على الحائض أفاد قضاء المجنون والمغنى عليه في بعض أحواله نصاب قوله (ص) وان جن ولو سنين كثيرة (ش) يعنى ان صحة الصوم تتوقف على العقل فلا يصح الصوم من مجنون وعليه قضاء ما جن فيه ولو سنين كثيرة كعشرة ولو أبدل الواو بالفاء لكان أولى ولما كان للانغماء ست حالات أشار إليها بقوله (ص) أو أغنى يوما أو حله أو أقله ولم يسلم أوله فالقضاء لا ان سلم ولو نصفه (ش) والمعنى انه اذا أغنى عليه اليوم كله من فجره لغروبه فالقضاء وكذا لو أغنى عليه جل اليوم سلم أوله أم لا أو ما لو أغنى عليه أقل اليوم وهو ما دون الجمل الشامل للنصف فان لم يسلم أوله بأن طلع عليه الفجر مغنى عليه بحيث لو كان صحيحا ونوى لم يصحت نيته فالقضاء أيضا وان سلم قبل الفجر حتى طلع بحيث لو نوى لصحت نيته فلا قضاء عليه وأشعر وجوب القضاء على من طلع عليه الفجر وهو مغنى عليه بوجوبه على من طلع عليه وهو سكران بالاولى لتسديه نص عليه اللحمى ولم يجز له فطر بقية يومه كما قال تت وفهم من كلام المؤلف عدم وجوب القضاء على النائم مطلقا لانه مكاف ولونه لا تنبه كما قاله ابن بونس وفيه اشارة للفرق بينه وبين الانغماء وانما قال المؤلف كثيرة بعد قوله سنين لان جمع التصحيح مع التشكيك لقلته فلا يصدق على أكثر من ثلاثة ولو عترف سنين لا بطلت الالف واللام معنى الجمعية (ص) ويترك جاع وإخراج منى ومذى وفي (ش) أى شرط الصوم ترك الجماع أى مغيب الحشفة أو قدسرها من بالغ لامن غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا صوم موطأه البالغة حيث لا يوجد منها منى أو مذى واحترز بقوله إخراج عن الاحتلام والمنى والمذى المستنكح والقي غالب ما لم يرجع منه شئ بعد ما كان طارحه وفي المستدعى القضاء الا أن يرجع فالكفارة وتبع ابن الحاجب في عد تركه ما ذكر وما بعده شرط وصرح في الشامل بأنه ركن فقال وركنه امسالك من طلوع الفجر الصادق للغروب عن ابلاغ

يتوهم من كلام عجم وعمن جعله كالمجنون والمغنى عليه عجم في باب الاعتكاف عند قول المصنف وكسكره ليلا حشفة

فظهر من ذلك تساوى حالى السكر (قوله لانه مكلف) أى يصدد التكليف وقوله ولونه كالتعليل وقوله للفرق أى لوجه الفرق (قوله لان جمع الخ) أى فيكون استعمال لفظ سنين في معناه المجازى (قوله فلا يصدق على أكثر من ثلاث) فيه انه يصدق على ما فوق العشرة (قوله لا بطلت الالف واللام الخ) أى ويستغنى عن قوله كثيرة هذا ظاهرا اذا جعلت للاستغراق وأما اذا جعلت للجنس فيحتاج لقوله كثيرة (قوله ويترك جاع) أى بغير ساتر وانظر لو جامع ليلا ونزل بعد الفجر منه والظاهر انه لا شئ عليه كمن اكحل ليلا ثم هبط نهارا لك (قوله مذى) عن فكر أو نظر ولو غير مستدام (قوله ما لم يرجع الخ) فان رجع فالقضاء ما لم يتعدوا لالكفارة (قوله الا أن يرجع فالكفارة) ولو غلبه (قوله وصرح في الشامل بأنه ركن) يمكن الجمع بأنه أراد بالركن ما يتوقف عليه الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية كافي قوله وركنه

ولي الخ (أقول) ان الصوم هو الامساك عن شهوة البطن والفرج مع النية فهو ركن (قوله ايصال الخ) المراد بالايبال الوصول لاحقيقته
المقتضية لفعل ذلك عمدا فيقتضى أن وصوله نسيانا لا يضر مع أنه يضر عند اللحمة الذي نسب المصنف له ذلك (قوله أو حلق الخ) نظايره
شموله لخارجيه كلها أدناها وأوسطها لم ترق ذلك تفصيلا أي أو وصل المتحل فقط الى حلق وأما وصول غيره له وردة فلا يجب القطر
والحاصل أن ما وصل للحلق ويرجع لا يوجب القضاء إلا ان كان ما تعالا جامدا أو رديدا ووصول حلقه فلا شيء فيه (قوله وهو كل ما ينماح
الخ) ولو في المعدة (قوله غير ما بين الاسنان) من نحو حبة فلا توجب قضاء لانه أمر غالب وان كان متعمدا لانه أخذ في وقت يجوز له وهو
بعيد قاله ابن رشد (قوله على ما اختاره اللخمي) عبارة اللخمي اختلاف في الحصة والدرهم فذهب ابن المباحثون في المبسوط ان له في
الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو والقضاء وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن
يكون متعمدا فيقتضى لهما أنه بصومه فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والاول أشبه لان الحصة تشغل المعدة اشغالا ما وتقتضى كلب
الجوع واليه أشار المصنف بالاختار (قوله ما تخسف) أي ما كان تحت التخسف (٣٤٩) لان المعدة بمنزلة الكرش للحيوان (قوله

بسبب حقنة) فيه إشارة الى أن
الحقنة تفسر بصب الدواء فقوله
بعده ما يعالج به الارباح أي صب
دواء وقوله بمعنى من لا ينظهر
والاحسن ان تكون للابسة أي
وصب ملتبس بمائع وفي العبارة
تجريد وقوله من دبر من بمعنى في
وحينئذ في عبارة المصنف حذف
أي وايصال متحل الخ بسبب حقنة
أي أو غيرهما ولما كان قوله بحقنة
شاملا للالتباس بالمائع وغيره
والمراد الاول قال بمائع وكأنه
قال لكن لا بكل ما ذكر بل بمائع
(قوله أوداء) معطوف على الارباح
وبدل على ما قلنا قول شب
بحقنة الباعسية أو بآلة
وهي صب الدواء من الدبر بآلة
مخصوصة لمن به أرباح أوداء في
الامعاء اه (قوله الامعاء) أي
المصارين (قوله ولو قتائل عليها
دهن) أي لحقتها كاذ كرمالات

حشفة ومثلها من مقطوعها ولو بدبر أو فرج ميتة أو جمجمة وأخرج مني ولا أثر لاستسكح منه ومن
الذي (ص) وايصال متحل أو غيره على المختار لبعده بحقنة بمائع أو حلق (ش) أي وصحته
بترك ايصال متحل وهو كل ما ينماح من منفذ عال أو سافل غير ما بين الاسنان أو غير متحل كدرهم
من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره اللخمي وقوله لمعدة متعلق بقوله وايصال أي وايصال متحل
أو غير معدته والباع في بحقنة للسببية وفي بمائع بمعنى من والتقدير وايصال متحل لمعدته
وهي ما تخسف من الصدر الى السرة بسبب حقنة من دبر أو فرج امرأة لا تحليل من مائع
فان فعل شيأ من ذلك فالشهور وجوب القضاء والحقنة ما يعالج به الارباح الغلاظ أوداء في
الامعاء يصب اليه الدواء من الدبر بآلة مخصوصة فيصل الدواء للامعاء وما وصل للامعاء من
طعام حصل به فائدة الغذاء فان الكبد يجذب من المعدة ومن سائر الامعاء عند الاطباء
فصار ذلك من معنى الاكل قاله سند واحتراز بالمائع من الجامد فلا قضاء فيه ولو قتائل عليها
دهن وانظر هل مثله ما يصل من ثقبه تحت المعدة أو فوقها للمعدة أو يجري على ما مر في الوضوء
وقوله أو حلق معطوف على معدة وعطفه على حقنة يقتضى أن الواصل من الاعلى يشترط فيه
ان يجاوز الحلق وهو قول لكنه ضعيف والمذهب ان ذلك لا يشترط (ص) وان من أنف وأذن
وعين (ش) يعني أنه لا فرق فيما يصل الى المنفذ الاعلى بين ان يكون قد وصل من منفذ واسع
كالقلم أو غير واسع كالأنف والأذن والعين بخلاف ما يصل الى المنفذ الاسفل يشترط كونه
واسعا كالدبر لا كالحليل أو جائفة فلا شيء فيه ونقل ابن الحاجب فيه القضاء منكر (ص)
ويحور (ش) كصبور ما يتجر به وهو معطوف على متحل والتقدير وترك ايصال متحل
ويحور قال في السليمانية من تجر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قضى صومه اه
فقول ابن لبابة يكره استنشاقه ولا يفطر بخلاف أو يحمل على من لم يجد طعمه واستنشاق
قدر الطعام بمثابة الجور لان ريح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به ما يحصل بالاكل

(٣٣ - ختمى ثانيا) وعبارته في ذلك ولو قتائل عليها دهن فإنه لا يحصل به غذاء انما يفعل لجذب ثم يخرجها
فالشهور وجوب القضاء ومقابل ذلك ما في الجلاب من أنه يستحب القضاء (قوله وانظر هل مثله الخ) الظاهر أنه مثله وقرره الشيخ أحمد
النفراوى ولا يجري على ما مر في الوضوء لان المدار هنا على الوصول للجوف (قوله وان من أنف وأذن وعين) مقتضى المصنف ان من
نكش الاذن بعود لا شيء فيه وهو خروج خرثا لانه لم يصل به شيء للاذن ولا للحلق والذي يصل من كل نهارا قال أبو الحسن ان تحقق أنه
يصل الى حلقه لم يكن له ان يفعل وان شك كرم وليتماذ وعليه القضاء فان علم انه لا يصل فلا شيء عليه وهذا أصل في كل ما يعمل من حناء
أودهن الشيخ ويختبر نفسه في غير الصوم ومحل وجوب القضاء فيما يصل من هذه المنافذان فعليه نهارا فان فعله ليس فلا شيء عليه في
هبوط ذلك نهارا للحلق لانه غاص في أعماق البدن فكان بمنزلة ما يتجر من الرأس الى البدن (قوله أو جائفة) هو الخرق الواصل للجوف
(قوله من تجر الخ) قال في ذلك بعد ذلك فلو وصل بغير اختياره لم يفطر وفهم منه أن رائحة غير الجور كالسك والعنبر وماله رائحة طيبة
لا تفطر وهو كذلك اتفاقا اه (قوله يكره شم الرياحين بدبر) (قوله يكره استنشاقه ولا يفطر) أي استنشاق الدخان (قوله لان ريح الخ)

وأما ما لا يحصل به غذاء لغيره فكدخان الحطب فلا قضاء في وصوله لحلقه كذا في فتاوى عجم وظاهره ولو استثنى شقة لأنه لا يتكيف
فالدخان الذي يشرب مفطر إذ هو متكيف ويصل إلى الحلق بل إلى الجوف أحياناً ويقصد عب (قوله رقي وبلغم الخ) (تبيينه) لا شيء
عليه في ابتلاعه ريقه ولو بعد اجتماعه خلافاً لعب (قوله معطوف على قوله وإيصال متحمل) أي على متحمل من قوله وإيصال متحمل
(قوله وهو صحيح حكم الخ) لا حاجة لذلك لأن الحديث في الرجوع والامكان صفة انتزاعية نعم قوله يرجع عمداً وسهواً غايته في الفرض
وأما الرجوع سهواً في النفل فلا يوجب شيئاً كما أفاده في ك (قوله أو اللهوات) في المصباح واللهات اللحم المشرقة على الحلق في أقصى الفم
والجمع لهي ولهيات مثل حصاة وحصى (٣٥٠) وحصيات ولهوات أيضاً على الأصل (قوله لكن المختار أنه لا قضاء في البلغم)

بأن يبلغ التخممة ابن رشد روى
أصبح عن ابن القاسم في التخممة
أنه لا شيء عليه في ابتلاعه إياها
عامداً اه (قوله وبلغم مشارك له في
شرطه) أي الذي هو قوله أمكن
طرحه وقوله وإطلاقه أي المشار له
بقوله مطلقاً (قوله خاص بالفرض)
أي وأما النفل إذا وصل شيء من ذلك
غلبة فيه فلا قضاء (قوله فلا بعد في
الادلال به) أي بالزيادة على المجرد
(قوله والقرينة ظاهرة) وهوان
الغلبة تنافي الاختيار (قوله على أي
وجه من عمداً وسهواً) هذا تفسير
للاطلاق (قوله ولا فرق في الفرض
بين كونه الخ) لا يخفى أن هذا عين
قوله رمضان أو غيره (قوله وما أشبه
ذلك) وهو التطوع على أحد قولين
وأنكر ابن عرفة ذلك القول والثاني
لا يجب الإمساك أي وهو الصحيح
(قوله وإن كان مضموناً لم يكن عليه
إمساك) أي لأنه عليه بدله لا وجوباً
ولا ندباً أي لا يجب الإمساك ولا
يندب وإن كانت على لا تقضى إلا
بني الوجوب فقط (قوله فإن كان في
رمضان أمساك) أي لحرمته وإن
كان يقضى ومثله النذر المعين
والتطوع اتفاقاً (قوله وإن كان في

وقوله ويجزئ بشرق بين صانعه وغيره (ص) رقي وبلغم أن أمكن طرحه (ش) هو معطوف على
قوله وإيصال متحمل يعني أن صحة الصوم بترك إيصال في وبلغم أو قل أن أمكن طرحه أي طرح
ما ذكر وقوله (مطلقاً) يرجع لكل منهما فغناء في الشيء كان من علة أو امتلاء تغير عن الطعام
أم لا يرجع عمداً وسهواً زاد بعض أو غلبة وهو صحيح حكماً لا لفظاً إذ لا إمكان مع الغلبة ومعناه
في البلغم كان من الصدر أم من الرأس وسواء وصل لطرف اللسان أو اللهوات أم لا لكن المختار أنه
لا قضاء في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوله إلى طرف لسانه (ص) أو غالب من مضمضة أو
سواك (ش) هذا عطف على في وبلغم مشارك له في شرطه وإطلاقه وبعبارة أخرى ولما طلب
الشارع المضمضة والسواك من الصائم فقد ينوهم اغتفار ما سبق للحلق منهما رفع ذلك بقوله أو
وصول غالب لحلقه من أثر ما مضمضة أو مجتمع في فيه من سواك وهذا خاص بالفرض وتقدير
المضاف وصول لا إيصال المذكور أولى لأن الغلبة تنافي الإيصال المشعر بالاختيار والمصدر المزيّد
فرع المجرد فلا بعد في الادلال به عليه والقرينة ظاهرة (ص) وقضى في الفرض مطلقاً (ش) يعني
أنه يقضى في الصوم الواجب رمضان أو غيره بكل مفطر من كل منفذ على أي وجه من عمداً وسهواً
أو غلبة وجبت عليه الكفارة أم لا ولا فرق في الفرض بين كونه أصلاً أو عروضاً دليل قوله لا
المعين لمريض الخ ثم إن كان عامداً فافتقر الجواب في إمساك بقية ذلك اليوم فإن كان معيّن
كرمضان والنذر المعين وما أشبه ذلك مما ليس مضموناً في الزمة كان عليه إمساك بقية اليوم
وإن كان مضموناً لم يكن عليه إمساك وإن كان غير عامداً فإن كان في رمضان أمساك وإن كان
في قضاؤه كان بالخيار في إمساكه والاستحسان الإمساك وإن كان كالتطهار وقتل النفس بما
يجب تتابعه فافطر أول يوم فيستحب له الإمساك بقية يومه ثم يستأنف العدة شهرين وإن أفطر
في أثناءه فن قال الفطر يسقط حكم الماضي فله أن يفطر وإن كان بجزء الصيد وفدية الذي
وكفارة الأيمان مما لا يجب تتابعه فهو بالخيار بين الإمساك وعدمه قاله الخمي (ص)
وإن بصب في حلقه نائماً (ش) يعني أن الصائم إذا صب أنسان في حلقه ماء أي سكب لسان
الصب هو السكب فوصل إلى جوفه أو إلى حلقه فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا على فاعله
(ص) كجماعة نائمة (ش) يعني أن المرأة النائمة إذا جومت في نهار رمضان فالقضاء في ذلك
فقط بلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها لأنها غير مخاطبة بخلاف من أكره زوجته على الوطء
فإنها لما كانت عالمة لزمه التكفير عنها (ص) وكأ كل ما كافي الفجر (ش) أي فإنه يقضى مع

قضائه أي والفرض أن الفطر نسيان (قوله وإن كان كالتطهار) أي والفرض أنه ناس (قوله فن قال الفطر يسقط
حكم الماضي فله أن يفطر) التعبير به يقتضي أن الأولى الإمساك وهو ظاهر وأما على القول الآخر بأن الفطر نسياناً لا يقطع التتابع وهو
الراجح فيجب الإمساك كالفطر نسياناً في النفل والحاصل أنه لا يجب الإمساك بعد الفطر العمد لغير عذر إلا إذا كان الزمن معيناً كرمضان
الحاضر والنذر المعين والتطوع على أحد القولين وما عدا هذين لا يجب (قوله وإن كان بجزء الصيد) أي والفرض أن الفطر نسياناً (قوله
مما لا يجب تتابعه) في العبارة حذف والتقدير وغير ذلك مما لا يجب تتابعه وقوله فهو بالخيار والظاهر ندب الإمساك قياساً على ما تقدم (قوله
بلا كفارة عليها ولا على فاعله) المعتمدان على المجمع للنائمة الكفارة وأما هي فأنما عليها القضاء فقط (قوله وكأ كل ما كافي الفجر)

المراد بالشك عدم التيقن فيدخل فيه ما لو قال له رجل أكلت بعد الفجر وقال له آخر أكلت قبله (قوله مع حرمة ذلك عليه على المشهور) ومقابلته الكراهة (قوله وأولى في الحرمة الخ) بل الحرمة اتفاقا كما أفاده بهرام (قوله ولا كسارة على المشهور) ومقابلته الكفارة والحاصل أن الحرمة في الفجر تختلف فيها وفي الغروب متفق عليها وعدم الكفارة في الفجر متفق عليه كما في ك ومختلف فيه في الغروب والفرق أن الأصل بقاء الليل (قوله عطف على قوله شا كا) والتقدير و كا كاه في حال كونه شا كا في الفجر و كا كاه في حال كونه طارئا له الشك فهي حال منتظرة (قوله أي وان كان أ كل الخ) المناسب للمتن أن يقول وكان أ كل شا كا أو طرأ الشك وتنبه به النفل مخالف للفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر (قوله أول الصوم وهو أولى) أي لانه لا يجوز أن يتكلف بخلاف الأول فانه يجوز إلى اعتبار ما ذكره والالكان الواجب دليلهما (قوله فانه يقتدى بمن) أي بشخص يستدل بذلك الشخص أي يستند عليه في ذلك وقوله حيث كان أي الشخص الذي استند عليه وهو شامل لما إذا كان مقلدا (٢٥١) أو مجتهدا فصح قوله حيث الخ فإذا علمت ذلك تجد ذلك أهم من كلام المصنف

لأن المستدل في كلام المصنف المجتهد (قوله على ذلك) أي الصوم والدليل هو الفجر والغروب (قوله بخلاف ما قالوه في القبلة) أي أن من كان قادرا على الاستدلال لا يقلد غيره والفرق كثرة الخطأ في القبلة لخلافها دون دليل الصوم فتقليد المجتهد فيه بمنزلة تقليد محراب مصر (قوله لانه لا يلزمه النظر بنفسه وانك قال الخ) لا يخفى أن قضية ذلك أنه أراد بالنظر حقيقة فيخالف تفسير ينظر يعرف فاذن الأولى أن يبقى المتن على ظاهره من كان عارفا بالدليل ولم ينظر مع القدرة استدلال وأولى من لم يعرف فتدبر (قوله ولم يقل ومن لم يقدر) أي ومن لم يعرف يتأق كلامه الأول (قوله ففهوم كلام المؤلف مفهوم موافقة) تفريع على قوله وكذا لو عرف

حرمة ذلك عليه على المشهور ولا كفارة عليه اتفاقا وأولى في الحرمة وجوب القضاء من أ كل شا كا في الغروب ولا كفارة على المشهور وهذا ما لم يبين أنه أ كل قبل الفجر وبعد الغروب والافلا قضاء عليه ولا كفارة وقوله (أو طرأ الشك) عطف على قوله شا كا ويحتمل عطفه على معنى أ كله أي وان كان أ كل شا كا أو طرأ الشك (ص) ومن لم يتطرد دليله اقتدى بالمستدل والاحتياط (ش) الضمير في دليله يرجع للفجر والغروب أو للصوم وهو أولى والمعنى أن من لم يتطرد دليل الفجر أو الغروب أو دليل الصوم أي الدليل المتعلق بالصوم من فجر وغروب لعجزه عن ذلك فانه يقتدى بمن يستدل به على ذلك أي يقلده حيث كان عدلا عارفا ومستندا إلى عارف عدل ابن عبد السلام وظاهر كلامهم وان كان قادرا على الاستدلال بخلاف ما قالوه في القبلة ويمكن أن يتأول كلامهم على العاجز انتهى فان لم يجد المستدل أو وجد فافدا بعض ما يعتبر فيه احتياط بتأخير الفطر وتقديم الصوم وقال ق يتطري يعرف أي ومن لم يعرف دليله وكذا لو عرف لانه لا يلزمه النظر بنفسه ولانك قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر على الدليل ففهوم كلام المصنف مفهوم موافقة لان من في كلامه موصولة لا شرطية وهو لا يعتبر غير مفهوم الشرط وحينئذ فيوافق ظاهر كلامهم (ص) الا المعين لمرض أو حيض أو نسيان (ش) هذا مستثنى من قوله وقضى في الفرض مطلقا والاستثناء متصل والمعنى أن النذر المعين اذا أفطر فيه لعذر مرض أو حيض أو انشاء أو كراه فانه يقوت بقوات زمنه ولا قضاء عليه وأما لو أفطر فيه نسيانا فانه يقضى عليه على مذهب المدونة مع وجوب الامسالة ببقية يومه والشيخ تبع ابن الحاجب في النسيان والفرق على مذهبي النسيان والمرض أن التامى معه ضرب من التقريط وجعل سند خطأ الوقت كالنسيان ويجب القضاء بفطر السقرا اتفاقا قاله ابن هرون (ص) وفي النقل بالغند الحرام (ش) يعني ان الصوم النفل اذا أفطر فيه عمدًا خرا ما فانه يلزمه قضاؤه وخرج بالعمد النسيان وبالحرام غيره كالقطر الخيض أو نفاس أو نحوهما ثم بالغ في القضاء بقوله (ولو بطلاق بت) أي ولو كان فطره مستندا لطلاق

فتدبر (قوله فيوافق ظاهر كلامهم) من ان له ان يقلد غيره وان كان قادرا على الاستدلال (قوله النذر المعين) احتريزه عن النذر المضمون اذا أفطر فيه لمرض ونحوه فيجب فطره بعد زوال المانع لعدم تعين وقته ولا يجب عليه امسالة ببقية اليوم (قوله أو كراه) ربح الخطاب وتبعه عجم ان الاكراه كالنسيان (قوله فانه يقضى عليه على مذهب المدونة) ظاهر العبارة انه يبيت الصوم فيكون جل المصنف على ضرورة واحدة وفي شرح عب مائه وشمل المصنف تأمى ببيت الصوم في المعين ثم تذ كرائعاه والمفطر فيه ناسيا بعد ببيت الصوم وتارك التبيت فيه عمدا معقد انه الذي قبله أو بعده ثم بين في أثنا انه المعين فيجب عليه الامسالة وعدم القضاء على كلام المصنف والراجح وجوب القضاء في هذه الصور الثلاث انظر غب (قوله كالنسيان) أي في وجوب القضاء (قوله فانه يلزمه قضاؤه) وهل يجب فيه الامسالة أو لا قولان (قوله وخرج بالعمد النسيان) ويجب عليه امسالة ببقية يومه لان صومه لم يطل وكذا من أفطر في النفل لشدة جوع أو عطش أو كراه لانه وان كان عمدا فهو غير حرام (قوله ولو كان فطره الخ) اشارة إلى أن الباء في قول المصنف بطلاق بمعنى اللام ويحتمل أن تكون اللام مستوفدة من هذا محل بحسب المعنى

(قوله المقدر) صفة لفطر لان قول المصنف بالعمد الحرام معناه بالفطر العمد الحرام وفي الحقيقة مخرج من محذوف والتقدير بالعمد الحرام في كل حالة الالوجه (قوله لان هذا ليس بفطر حرام) فيه ان عياض يسلم تلك العلة (قوله وشيخ الخ) المراد به الذي أخذ على نفسه العهدان لا يخالفه قاله ابن علاق وبحت فيه البدر بأنه إنما أخذ عليه العهد في فعل العبادة لا في تركها اهـ ويجب ان ترك الصوم عبادة حيث كان ذلك على وجه الحنان والشفقة ابن ناجي وظاهر المذهب انه لا ينزل منزلة الاب شيخه المعلم للعلم والحق به بعض من لقيناه وظاهر العلم الشرعي كذا في عب والظاهر ان آله كذلك (قوله ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد) أي كأمر والدان الوجه ليس نفس الوالد بل أمر الوالد (قوله والكاف لادخال الخ) لاجابة لذلك لدخول السيد تحت الكاف (قوله والام كالأب) أي ويراد بالوالد ما يشمله ما فلذلك قال أي كشخص والد (قوله ٣٥٣) والمراد به المسلم الخ) هذا يخالف ما ساقى من قوله والكافر كغيره في غيره (قوله ولو ترك الخ) هذا خلاف ما تقدم له

من قوله مخرج من تحرير والحاصل ان هذا الكلام بناء على الظاهر من غير تقدير (قوله لكان حسنا الخ) أي فظاهر المصنف غير مناسب الا أن الشارح أجاب بأنه مستثنى من تحرير الفطر الخ (قوله ويحتمل ان يكون تشبيها) هذا هو التعيين لانه الذي يفيد النقل كما يعلم من محشى نت (قوله وثانيها الاختيار) مفاده ان هذا لم يذكره المصنف لانه لم يكن متعمدا وفي بعض الشروح أن قيد التعمد محرز للاختبار فقال فلا كفارة على ناس ولا على غير مختار كن فعل شيئا من موجباتها مكرها أو غلبة لعدم وصف هذه الثلاثة بالتعمد حقيقة الامن استألف يجوز ان يمارا عمدا وابتلعها غلبة عليه الكفارة (قوله الانتها للحرمة) أي عدم المبالاة بها (قوله كحديث عهد بالاسلام) أي قريب اتصاف بالاسلام أو قريب علم بالاسلام من حيث الاتصاف به (قوله لا يدخل باب الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخله أي يصح دخوله (قوله ولكن رمضان حرمة) ودبرها أي فلو فسنا لكان قياسا مع الفارق (قوله هذا معمول تعمدا) فيه اشارة الى أن أو رفع معطوف على جاعا فهو يقرأ اسما ولا يرد عليه ان الرفع متعمدا لان الرفع قد يكون سهوا اهـ والظاهر ان رفع النية نهارا لا يكون الا عمدا (قوله جاعا يوجب الغسل) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطأه البالغة حيث لم تنزل ولا فيمن لا تطيقه فلا كفارة على البالغ الذي وطئها ثم يعتبر بالانتها لئلا الفاعل حيث لم يتبين خلافه فن تعمدا الفطر في يوم الاثنين ثم يبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء (قوله أو رفع نية نهارا) هذا اذا رفع رفعه مطلقا أو معلقا على أكل أو شرب وحصل نهار الا في معاق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا لا قضاء كما صوبه للخمى (قوله وأولى ليلا) انما كان أولى لانه لما رفعها في محلها فكانها لم توجد أي فالمصنف انما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم انه لما أوقعها في محلها وهو الليل وأصبح صائما انه لا أثر لرفعها في النهار (تبيينه) يفهم من المصنف انه اذا قصد الاكل والشرب ولم يفعل فلا شيء عليه

بت وقوله (الالوجه) مخرج من تحرير الفطر في النقل المقدر في الكلام ويكون سا كذا عن القضاء قال ابن غازي ولا بد من القضاء على ما قاله عياض وخالفه الخطاب وأبقاء على ظاهره مستند الماصرح به التادلي من نفي القضاء لان هذا ليس بفطر حرام وكلام عياض ضعيف (ص) كوالد وشيخ وان لم يحلفا (ش) هنا حذف مضاف أي كأمر شيخ ووالد فان له ان يفطر وان لم يحلفا بشرط ان يكون على وجه الحنان والشفقة عليه من الصوم لادامته ومثل الوالد السيد في عبده والمراد بالوالد الدنية لا الجد والجدة ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد الخ تمثيلا للوجه والكاف لادخال الافراد الذهنية وان انحصرت في الخارج فيما ذكر كشمس والام كالأب فقوله كوالد أي كشخص والد والمراد به المسلم كما قاله ق ولو ترك المؤلف قوله الالوجه الخ لكان حسنا لان القطر مع الوجه غير حرام ويحتمل ان يكون تشبيها ويكون المراد بالوجه بان يحلف شخص بطلاق زوجته أو غشق أمته وهو متعلق بحبها فيباح له الفطر ولما قدم أن القضاء واجب في كل واجب بين أن الكفارة واجبة في بعضه بقوله (ص) وكفران تعمدا بلا تأويل قريب وجهل في رمضان فقط (ش) يعني ان الكفارة الكبرى يجب بشروط خمسة أولها العمد وثانيها الاختيار فلا كفارة على ناس ولا على مكره وثالثها الانتها للحرمة فالمتأول تأويل اقربا لا كفارة عليه ورابعها أن يكون عالما بحرمة الموجب الذي فعله فلا كفارة على جاهل وهو من لم يستند لشيء كحديث عهد بالاسلام يظن أن الصوم لا يحترم الجاع وجامع فانه لا كفارة عليه فللمراد بالجهل جهل حرمة الموجب الذي فعله وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم حرمة فلا يسقط عنه الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقا كما اذا أفطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم وخامسها كونه صوم رمضان فلا كفارة في غيره من فضائه أو كفارة أو ظاهرا أو نحوهم إما لان القياس لا يدخل باب الكفارات أو يدخله ولكن لرمضان حرمة ليست بغيره وتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا تعدد بتعدد الاكلات أو الوطآت وسواء أخرج كفارة الاولى أم لا (ص) جاعا أو رفع نية نهارا أو كلاً أو شربا (ش) هذا معمول تعمدا أي وكفران تعمدا جاعا يوجب الغسل أو رفع نية نهارا أو أولى ليلا حيث طلع عليه الفجر رافعاً لها وسواء أفطر الصوم بعد ذلك أم لا أو كلاً لما يقع به الافطار ولو حصة

لا يدخل باب الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخله أي يصح دخوله (قوله ولكن رمضان حرمة) ودبرها أي فلو فسنا لكان قياسا مع الفارق (قوله هذا معمول تعمدا) فيه اشارة الى أن أو رفع معطوف على جاعا فهو يقرأ اسما ولا يرد عليه ان الرفع متعمدا لان الرفع قد يكون سهوا اهـ والظاهر ان رفع النية نهارا لا يكون الا عمدا (قوله جاعا يوجب الغسل) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطأه البالغة حيث لم تنزل ولا فيمن لا تطيقه فلا كفارة على البالغ الذي وطئها ثم يعتبر بالانتها لئلا الفاعل حيث لم يتبين خلافه فن تعمدا الفطر في يوم الاثنين ثم يبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء (قوله أو رفع نية نهارا) هذا اذا رفع رفعه مطلقا أو معلقا على أكل أو شرب وحصل نهار الا في معاق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا لا قضاء كما صوبه للخمى (قوله وأولى ليلا) انما كان أولى لانه لما رفعها في محلها فكانها لم توجد أي فالمصنف انما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم انه لما أوقعها في محلها وهو الليل وأصبح صائما انه لا أثر لرفعها في النهار (تبيينه) يفهم من المصنف انه اذا قصد الاكل والشرب ولم يفعل فلا شيء عليه

(قوله فانه لا يكفر على المشهور) ومقابلها قاله أبو مصعب من أنه يكفر وكأنه يراه معللة بالبعد أو يرى هذا انتهاكا (قوله الذي أخص من العمد) فيه ان الانتهاك عدم المبالاة بالحرمة وهي موجودة (قوله قضى) أي ان ابتلعها ولا يتعد الا أن يتعدا لا يتسلاع (قوله يكفر) أي اذا ابتلعها ولو غلبة بخلاف ما اذا استعملها باليلا وابتلعها من راء غلبة فلا كفارة وأما اذا ابتلعها عمد في هذا الموضوع فانه يكفر (قوله كررها أم لا على مذهب الخ) ومقابلها ما لا شهيد من أنه لا كفارة عليه الا أن تابع القبلة والمباشرة والحاصل ان القبلة والمباشرة والمس والملاعبة فيها الكفارة ولو مرة على المذهب فقوله الا أن يخالف عاده راجع للبانع عليه وأما ما قبل المبالغة ففيه الكفارة وان خالف عاده (قوله أو تنظر) سكت المصنف عنها أخذنا (٣٥٣) لها من مفهوم قوله وان أمني بتعمد نظرة

فناو يلان فان التاء في نظرة للوحدة فيفهم منه أنه اذا أدام النظر كان عليه الكفارة من غيرناو يلان ولا تؤخذ ادامة النظر عما قبل المبالغة لان ما قبلها ان لم يكن بادامة فكر فيصدق بعدم ادامة الفكر فقط وبعدم ادامته وادامة غيره فهو أعم (قوله وفي الانعاط الخ) أي الانعاط من غير مذي ولا مني (قوله والا قرب عدمه) لانه قول مالك في المدونة وهو المعتمد (قوله وهنا اعتراض على المؤلف الخ) هو ان الصواب أن المصنف يقول على الاحسن لانه لابن عبد السلام وليس للخمى في هذين اختيار وانما اختياره سقوط الكفارة في القبلة والمباشرة حيث خالف فيهما عاده والمعتمد خلافه وقول الشارح وهو أنظر غير مسلم والجواب انه اذا قال ذلك في القبلة والمباشرة يقول ذلك في غيرهما بطريق الاولى (فرع) الردة مبطله ولا يلزمه قضاء ما أفطر اذا رجع للاسلام (قوله فكان ينبغي أن يقول الخ) هذا غير مناسب والاو لى أن يقول فكان ينبغي

ودرهما وقلقة طعام تلتقط من الارض أو شربا واحترز بقوله (بفم فقط) مما يصل من نحو الانف والاذن فانه لا يكفر فيه على المشهور لان الكفارة كما علمت معللة بالانتهاك الذي أخص من العمد وأيضا فان هذا لا تنسوق اليه النفوس (ص) وان باستياك (ش) أي وان حصل شيء من ذلك بسبب استيالك برطب مغبر للريق على ما صوبه الباجي أي في تعمد ابتلاعه القضاء والكفارة فلا خصوصية لقوله (بجوزاء) وهو قشر يتخذ من أصول الجوز وأكثر من يستعمله أهل المغرب والهند نعم هي أشد من غيرها لما نقل بعض عن ابن لبابة وغيره ان من استاك به باليلا وأصبحت على فيه نهارا قضى وان استاك به نهارا قضى وكفر (ص) أو مينا (ش) يعني ان من تعمدا خراج المني بلاجماع في الفرج بل بقبلة لا لوداع ونحوه وان في غير الفم في زوجة أو أمة أو غيرها كان من عاده الانعاط أم لا قصد الالتذاذ أم لا كررها أم لا على مذهب ابن القاسم في المدونة فان عليه القضاء والكفارة ومثل القبلة المس والمباشرة وأما النظر والفكر فيشترط اداتهما كما أشار اليه بقوله (وان بادامة فكر) أو تنظر من عاده الاتزال منهما أو السلامة منه تارة دون أخرى أما ان كانت عاده السلامة وان اداهما فقد رخصا فلا كفارة قاله اللخمي واليه أشار بقوله (ص) الا أن يخالف عاده على المختار (ش) من قولين حكاهما ابن الحاجب لكنه في النظر والفكر خاصة كما قررنا كلام المؤلف ونقل بعض كلام اللخمي عاما في جميع مقدمات الجماع وهو أظهر وتقدم ان في المذي القضاء فقط وان لم يستند سببه على المشهور وفي الانعاط قولان الأشهر القضاء والا قرب عدمه ومفهوم قوله بادامة فكر أنه لا كفارة مع عدم الاستدامة بل القضاء فقط الا أن يعسر فلا قضاء أيضا للشقة وهنا اعتراض على المؤلف وجواب عنه انظره في شرحنا الكبير (ص) وان أمني بتعمد نظرة فناو يلان (ش) ظاهر كلامه ان التأويلين في الكفارة وعدمها وهو مخالف للنقل لان المدونة صرحت بأنه ان أمني بتعمد نظرة واحدة لا كفارة عليه لانها قالت وان لم يتابع النظر فأمني أو أمدى فليقض فقط وقال القاسبي اذا قصد بالنظرة الاولى اللذة فأمني فعليه القضاء والكفارة واختلف هل كلام القاسبي وفاق للمدونة أو خلاف فكان ينبغي أن يقول وان أمني بتعمد نظرة فلا كفارة وهل الا أن يلتذتاو يلان ليوافق النقل وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من تعمدا النظر فأمني بمجرد فقيل عليه الكفارة بناء على أن كلام القاسبي وفاق للمدونة وانما محمولة على من لم يتعمد كما قاله عبد الحق وقيل

أن يقول وان أمني بنظرة واحدة فلا كفارة وهل الا أن يقصد بها اللذة أو مطلقا فناو يلان فالاول على الوفاق والثاني على الخلاف وانما كان أولى لان المدونة لم تصرح بالتعمد والقاسبي لم يقل التذبل قال قصد اللذة ولا يلزم من قصد الوجود (قوله محمولة على من لم يتعمد) مفاده ان القاسبي انما الكفارة بالتعمد مع أن القاسبي لم ينطها به بل انما أناطها بقصد اللذة كما قاله نعم هذا الكلام صحيح على نقل آخر عن القاسبي انه قال اذا نظر الصائم نظرة متعمدا فأنزل ان عليه القضاء والكفارة والحاصل ان العبارتين غير ظاهرين على ما نقل الشارح عن القاسبي وأما على نقل غيره وهو صاحب النكت فتصح العبارة الثانية (بتمنيه) التأويل بالكفارة ضعيف والراجح عدمها والحاصل انه اذا أمني بتعمد نظرة واحدة للذة ولو التذمن غير متابعة فلا كفارة عليه وانما عليه القضاء الا أن تكفر منه بمجرد حتى يصير مستنكيا فلا قضاء عليه للشقة كذا قال ابن الحاجب ومن أمني لقبلة وداع أو زوجة فلا كفارة عليه وعليه

القضاء ويحتمل لأقضاء لأنه مستكح (قوله والمعروف أنها على التخيير) ومقابلته أنها على الترتيب ذكر مبرام (قوله ولو عبر به لكان أولى) أي لأنه ليس المراد أن يطعمهم يعني يقدم الطعام لهم ليأكلوا (تتمه) تتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بالنسبة للأعلى في اليوم الواحد ولو حصل موجبها الثاني بعد إخراج الأول سواء كان الموجب الثاني من جنس الموجب الأول أم لا لبطان صومه في ذلك اليوم بالأول وأما بالنسبة للمفعول فتتعدد (قوله وتحريها للكفارة) احتريزه عما إذا اشترى أمة اشترط بأنعهما على مشريها العتق (قوله شهرين متتابعين) ان لم يبدأ بالهلال (٣٥٤) والنية الواحدة كافية (قوله وأن ينوي بهما الكفارة) كذا في نسخة بالثنية

والجمله حاله والتقدير بشرط أن ينوي بهما الكفارة وظاهر أن النية لا بد منها في الثلاثة لا في صوم الشهرين فقط كما هو ظاهره (قوله لتعديه) أي لتعديه ستين مسكينا بخلاف العتق فإنه متعد لواحد وبخلاف الصوم فلا تعدى فيه والحاصل ان التعدى موجود في كل من العتق والاطعام لأن الاطعام أكثر تعديا وقوله وقطعه أي التتابع بما أي بشئ يقطع التتابع في الطهارة (قوله بعد قوله لكل مد) أي لان كفارة الطهارة قال فيها لكل مد وثلاثان (قوله أي قيمة العتق) أي فان كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه بالعتق وإذا كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالاطعام قال عبد الحق ويحتمل بقاؤها في نعمته ان أي الصوم وهو أبين قاله في توضيحه وهو يفيد انه لا يجبره على الصوم وأما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يأتي فيه ما ذكر (قوله وعن أمة الخ) معطوف على مقدر أي وكفر عن نفسه أصالة وعن أمة وزوجة نيابة فعن أمة معطوف على قوله عن نفسه ونيابة على أصالة وهذا من النوع المسمى عند أهل البديع بالاكتفاء (قوله

لا كفارة عليه بناء على انه خلاف كما عند ابن يونس كذا في التوضيح ومحلها ما إذا كانت عادته الامناء بمجرد النظر * ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعروف أنها على التخيير قال (ص) باطعام ستين مسكينا لكل مد وهو الأفضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة (ش) فقوله باطعام متعلق بكفر والمراد بالاطعام التمسك ولو عبر به لكان أولى والمعنى ان كفارة الفطر في رمضان على التخيير فان شاء ملك ستين مسكينا والمراد به ما يشمل الفقير لكل واحد مد بعد عليه الصلاة والسلام فلا يجزئ غداء وعشاء خلافا للشهب وان شاء أعتق رقبة مؤمنة بشرط كمالها وتحريها للكفارة وسلامتها من عيوب لا تجزئ معها وان شاء صام شهرين متتابعين وأن ينوي بهما الكفارة لكن أفضل هذه الأنواع الاطعام لأنه أشد نفعاً لتعديه والذي يظهر ان العتق أفضل من الصوم لأنه متعدد للغير وقيل الصوم أفضل وقوله (كالظهار) التشبيه في شرط التتابع ونبيه وقطعه بما يقطع فيه وفي إيمان الرقبة وكالها وتحريها وسلامتها من عيوب لا تجزئ معها وغير ذلك لافي المقدار في الاطعام والترتيب بين الأنواع فلا تنوهم ارادتهم ما بعد قوله لكل مد والعطف بأو وصح التشبيه بالظهار وان لم يتقدم لشهرته ثم ان التخيير المذكور بين الثلاثة في حق الحر الرقيق أو ما العبد فاعيا يكفر بالصوم فان عجز بقيت ديناً عليه في ذمته ان لم يأذن له في الاطعام وأما السفينة في أمره وليه بالصوم فان لم يقدر عليه أو أبى كفر عنه بأدنى النوعين أي قيمة العتق أو الاطعام (ص) وعن أمة وطئها أو زوجة أكرهها نيابة (ش) يعني ان من وطئ أمة في نهار رمضان كرها أو طوعاً فإنه يكفر عنها نيابة وجوباً عليه لان طوعها كراه لاجل الرق وكذا يكفر عن زوجته اذا أكرهها ولو عبداً أكره زوجته وظاهر النوادر وأوصريجها أو أمة ابن شعبان وهي جناية ان شاء السيد أسلمه أو أفتكه بأقل القيمتين أي قيمة الرقبة التي تكفر بها والطعام وليس لها ان تأخذه وتكفر بالصوم اذا نحن له ولا بد من كون الزوجة عاقلة بالغة مسلمة فان كانت صغيرة أو كافرة أو غير عاقلة لم تجب الكفارة عليه عنها لانه يكفر عنها نيابة وهي اذا كانت بضعة من هذه الصفات لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرهها عنها وكذا يقال في الأمة ولا فرق في الزوجة بين الحرية والأمة (ص) فلا يصوم ولا يعتق عن أمة (ش) يعني ان الزوج أو السيد ليس له أن يكفر نيابة بالصوم عن ذكر لان الصوم لا يقبل النيابة وكذلك ليس للسيد أن يكفر عن أمة بالعتق اذا لا عليها يتحقق استمراره بل يكفر عنها بالاطعام فقط ويكفر عن زوجته الحرية بالاطعام أو بالعتق وانما قلنا يتحقق استمراره ثلاثاً لا يرد علينا أم الولد والمذكرة اذا كان السيد حر يضافان الولاء لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس للسيد انتزاع مالهما لان الولاء وان ثبت لهما في هذه

الحالة

ثيابة) مفعول مطلق أو حال معناه أنه يخاطب بذلك بدلاً عنها لا النيابة المعروفة المقتضية انها مخاطبة بها وقد قام

عنها (قوله طوعاً أو كرها) أي الا أن تطلبه أو تترين (قوله أو أمة) أي لا يقيد الا كراه والمراد طوعاً أو كرهاً وعقاراً عب ولو عبداً أكره زوجته وهي حرة وظاهر النوادر وأوصريجها أو أمة (قوله ان شاء السيد أسلمه) أي فزوجة فان أسلمه له افقد ملكته وانفسخ نكاحها وهل تعتقه حينئذ فيصير ممتاعاً لزمه في الاصل أو لا قولان نقلهما نت (قوله وليس لها ان تأخذه وتكفر بالصوم) أي فتكفر بالاطعام أو بالعتق (قوله وكذا يقال في الأمة) أي فلا بد ان تكون عاقلة بالغة مسلمة (قوله فان الولاء لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس للسيد الخ) ظاهره انه متى انتفى الانتزاع ثبت الولاء وسيأتي ما يرد وقوله لان الولاء الخ للنسب الا ان الولاء موقوف فان الولاء

عنه لقوله وانما قلنا يتحقق مع علته وقوله وان ثبت واوالحال والخبر غير محقق ولكن زائدة وان الخبر محذوف والتقدير الآن الولاء في تلك الحالة معتقد دوامه لكنه غير محقق الاستمرار وأتى به دفعا لما يتوهم من اعتقاد دوامه تحقق دوامه (قوله ولا يرد على ذلك المعقولة لاجل) أي على التعليل المشار له بقوله لانه وان ثبت لكنه غير محقق الخ فانه يقتضي أن المعقولة لاجل اذا قرب لاجل والمبعضة يكفر عنها بالعق لانه اذا قرب لاجل لا ترجع بحيث تكون بعيدة لاجل بحيث يتزع مالها بعد أن كان لا يمكن التزع لقرب لاجل بخلاف أم الولد والمدبر اذا مرض السيد لا يترع مالها لانه يمكن الصحة فاذا حصلت أمكن انتزاع مالها والمبعضة لا يمكن انتزاع مالها أصلا وخلاصته أنه يقال ان مقتضى تلك العلة أن الولاء لهما مستمر لعدم طروما يصادف مقتضاه صحة العتق مع انه لا يصح وحاصل الجواب أن الكلام فيما يحل وطؤه من الاماء والمعقولة لاجل والمبعضة لا يصح وطؤها الا أنك خبير بأن قضية ذلك تسليم استمرار ثبوت الولاء لهما وليس كذلك (قوله كانتا كالأجنبيتين) أي ومن أكرم أجنبية على أن يجامعها كفر عنها نياية كما قال نت والحاصل أن التشبيه من حيث التكفير بالطعام عند الاكراه لا عند الطوع وليس المراد التكفير بالعتق كما هو ظاهر العبارة وأما وطؤه فلا يكفر عنها وأما عكس ذلك وهو مالوا كرهت زوجة أو أمة زوجها أو سيدها على الوطء أو أجنبية أجنبية على وطئها لم تكفر المكروه عنه فيما يظهر نظرا لانتشاره فانه يخرج عنه عن الاكراه وانظرا كراه أحد الزوجين (٣٥٥) يكون بماذا (قوله وكيل الطعام) المناسب

وقيمة الطعام لان الاقلية بين القيمتين والرجوع بنفس الطعام (قوله والافلار رجوع لها) أي صامت فقط أو ضمت له اطعاما أو عتقا بغير اذنه وكذا باذن لها في أحدهما فصامت ثم فعلته نظرا لتقدم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلهما كما اذا فعلته ثم صامت لك (قوله التي أعتقتها) أي حقها أن تعتقها في الكفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل أن التكفير إما بالاطعام أو بالعتق وفي كل امان تشتري ذلك أو يكون من عندها فاذا كفرت بالاطعام وكان من عندها وكانت قيمته أقل ترجع عكيلة الطعام فان اشترته وكان ثمنه أقل

الحالة لكنه غير محقق الاستمرار لانه قد يصح السيد لا يرد على ذلك المعقولة لاجل والمبعضة ادليس للسيد وطؤها فان تعدى ووطئها كانتا كالأجنبيتين (ص) فان أعسر كفرت ورجعت ان لم تصم بالاقبل من الرقبة وكيل الطعام (ش) يعني أن الزوج اذا أكرم زوجته على الوطء في نهار رمضان فانه يلزمه الكفارة عنها ان كان موسرا فان أعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها بالاصالة بأخذ انواع الثلاثة ان كانت موسرة وترجع بذلك على زوجها ولو عبدا وهي جنابة في رقبة فلسيده أن يفديه أو يسلمها لها هذا ان لم تصم والافلار رجوع لها واذا كفرت بغير الصوم ورجعت فانها ترجع على زوجها بالاقبل من قيمة الرقبة التي أعتقتها ومن مكيلة الطعام التي كفرت به يريد بعد تقويمه أي ترجع بالاقبل منهما فان كانت قيمة كيل الطعام أقل من قيمة الرقبة رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقبة أقل من قيمة كيل الطعام رجعت بقيمة الرقبة فقوله وكيل الطعام معطوف على الرقبة أي الاقل من قيمة الرقبة وكيل الطعام فالأقل بين القيمتين والرجوع بكيل الطعام لانه مثلي وهذا اذا أخرجه من عندها فان اشترته رجعت بالاقبل من الثلاثة قيمة الرقبة وكيل الطعام وثمانه الذي اشترته به ولا مفهوم لقوله فان أعسر بل لها الرجوع اذا كفرت عن نفسها مع يسره أيضا (ص) وفي تكفيره عنها ان أكرهها على القبلة حتى أنزلنا أو يبلان (ش) يعني لو أكرم زوجته في نهار رمضان على القبلة حتى أنزلنا أو أنزلت فقط فهل يلزمه أن يكفر عنها ذهب الى هذا ابن أبي زيد وتأول المدونة عليه

من قيمة الرقبة وقيمة الطعام رجعت بثمنه فان كانت قيمة الرقبة أقل منهما رجعت بقيمة الرقبة فان كانت قيمة الطعام أقل من قيمة الرقبة فان كانت قيمة الرقبة أقل من قيمتها رجعت بقيمة الرقبة وان كانت قيمة الرقبة أكثر من قيمتها رجعت بقيمة الرقبة وان كانت قيمة الرقبة أكثر من قيمتها رجعت بقيمة الرقبة وان كانت قيمة الرقبة أكثر من قيمتها رجعت بقيمة الرقبة (١) اشترت الرقبة وكان ثمنها أقل من قيمتها وقيمة الطعام رجعت بالثمن وان كانت قيمة الطعام أقل من ثمنها ومن قيمتها رجعت بقيمة الطعام قال بعض الشيوخ والمراد عن معتادا اذا علمت ذلك تعلم أن الباع في قول المصنف بالاقبل ليست للتعدية بل للابسة والتقدير رجعت رجوعا ملتبسا بالنظر للاقل من قيمة الرقبة وقيمة كيل الطعام ويكون ساكتا عن الرجوع به فتدبر (قوله رجعت بمثل الطعام) هذا ظاهر ان كفرت به بالفعل وأما ان لم تكفر به بالفعل بأن كانت كفرت برقبة وقيمتها تزيد على قيمة الطعام فانها في تلك الحالة لم تعط طعاما فالذي يظهر أن ترجع حينئذ بقيمة الطعام (قوله لانه مثلي) والمثليات يرجع فيها بالمثل ظاهر كما قلنا اذا دفعت طعاما ويدل عليه قوله وهذا اذا أخرجه (قوله رجعت بالاقبل) أي فاذا اشترت طعاما بعشرة دراهم وقيمتها خمسة عشر درهما وقيمة الرقبة عشرون درهما فترجع بعشرة دراهم فلو كانت القيمة عشرة والثلث خمسة عشر رجعت بمثل الطعام فلو كانت قيمة الرقبة خمسة دراهم في الفرض المذكور رجعت بقيمة الرقبة **تنبيه** تعتبر قيمة أقل الامرين يوم ادتها لانها مسلفة لا يوم الرجوع واعلم ان ظاهر كلام المصنف اعتبار تكفير السيد والزوجة على الوجه المذكور وان لم يأذنه بل ظاهره ولو منه ما من ذلك وهو مخالف مقتضى كون تكفيرهما عنها نياية لك أقول قد تقدم ما يفيد الجواب وانما رجعت بالاقبل ولم تكن كالجيل يرجع بما أدى لاشها غير مضطرة الى أن تكفر عن نفسها

(١) اشترت الرقبة كذا في الاصل ولعل هنا سقط الصواب وان اشترت الخ كنهه مصححه

وغير مأخوذة بذلك وانما هي كالأجنبي (قوله أو لا يلزمه أن يكفر عنها) أي ولا كفارة عليها أيضا على هذا الثاني (قوله لان انزالها دليل على اختيارها بوجه) أي بوجه من الوجوه وهو الا نزال أي لا باعتبار الا كراهة فانها غير مختارة وظاهر العبارة أن الوجه غير الا نزال وليس كذلك فتدبر فان قيل الخلاف لا يتقيد بانزالها ماعا كما قررنا بل انزالها فقط كاتزالها فلا شيء لم يقتصر عليها أحجب بأنه ربما يتوهم انه لو تعلقت به الكفارة لاشي عليه عنها فنقص على المتوهم وعلى القول الاول يأتي هنا نحو ما تقدم من قوله وان أعسر كفرت الخ (قوله مطلقا) أي سواء كان رجلا أو امرأة (قوله وكذا لا كفارة على المكروه بالكسر الخ) هذا أحد القولين المشار لهما بقول المصنف وفي تكفير مكروه رجل على قراءة كسر الراء كما هو مفاد شارحنا والحاصل أن مفاد شارحنا قراءة مكروه بكسر الراء وان المعتمد عدم التكفير فقول الشارح لانه يفهم من قوله (٢٥٦) ليجمع أنه لو أكره الخ أن المصنف يقرأ بالكسر ووجه عب على فتح الراء

فانه قال وفي تكفير مكروه رجل أي رجل مكروه بالفتح ليجمع أي هل يكفر عن نفسه نظرا لانتشاره أو لا نظر الكونه مكروها في الجملة قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لانه الذي فيه القولان في الجملة وأما المكروه بالكسر فلا كفارة عليه للمكروه بالفتح اتفاقا اه وهو تابع للخطاب في ذلك وفيه نظر بل في المكروه بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام فائلا والاقرب سقوطها بـ (تبيينه) ان أكره امرأة كفر عنها ان أكرهها لنفسه فان أكرهها لغيره ولم يكروه الرجل كفر ذلك الغير عنها فقط ولو أكره الواطئ أيضا نظر الانتشاره (قوله والفسق) أي بين من أكره غيره على الاكل والشرب عليه الكفارة واذا أكرهه على الجماع لا كفارة (قوله وتقدم عن ابن عرفة) أي قريبا جدا حيث قال كاذ كرهه المواق وابن عرفة (قوله لائى بالشهور) أي من أن من أكره رجلا على الجماع لا كفارة على المكروه بالكسر وقوله مع كونه

أو لا يلزمه أن يكفر عنها بل يكفر عن نفسه حيث أنزل والى هذا ذهب أبو الحسن القاسبي قال عياض وهو ظاهر المدونة لان انزالها دليل على اختيارها بوجه تأويلان على المدونة وعليها القضاء على كل حال اتفاقا ولا مفهوم للقبلة والمراد أكرهها على ما عدا الجماع وأما لو أكرهها على الجماع هو ما مر في قوله أو زوجة أكرهها (ص) وفي تكفير مكروه رجل ليجمع قولان (ش) اعلم أن من أكره غيره على جماعة شخص آخر فانه لا كفارة على المكروه بفتح الراء مطلقا وكذا لا كفارة على المكروه بالكسر ان كان المكروه بالفتح رجلا وان كان امرأة كفر عنها اتفاقا وانما لم يلزم الكفارة المكروه بالكسر فيما اذا كان المكروه بالفتح رجلا لا نظرا لانتشاره وسقطت عن المكروه بالفتح نظرا لا كراهة في الجملة وفهم من قوله ليجمع أنه لو أكره شخص على الاكل أو الشرب لا يكفر عنه وهو كذلك ذكره في شرحه تبعا لبعضهم لان الجماع أشد وفيه نظر فان المنقول فيمن أكره رجلا على الشرب ان عليه الكفارة كاذ كرهه المواق وابن عرفة والا كل مثله فيما يظهر والفرق ان الانتشار دليل على الاختيار في الجملة وتقدم عن ابن عرفة ان المكروه بفتح الراء على الاكل أو الشرب لا يكفر فلو حذف المؤلف قوله وفي تكفير الخ وقال وعن أمة وطئها نياية ككرهه امرأة عليه فلا يصوم الخ لائى بالشهور مع كونه أشمل مما ذكره كما أشاره (هـ) في شرحه (ص) لان أفطرناسيا (ش) الاولى عطفه على قوله بلاتأويل قريب فهو محترزه وجرى عادة انه يذكرا الاحكام ويعطف عليها محترزاتها كقوله وشرط للعقود عليه طهارة لا كزبل وزيت تنجس وعدم نهى لا ككلب صيد أي وكفر ان تعمدا بلاتأويل قريب لان استندالى تأويل قريب كما لو أفطرناسيا ثم أفطرت عمدا طائبا الاباحة فلا كفارة عليه وهذا ما عطف عليه الى قوله فظنوا الاباحة أمثلة للتأويل القريب وان كان شبهة بعض أضعف من الآخر كما سنينه والخصائل أنه ذكر ستة أمثلة منها ما تقدم ومنها من كان جنبا أو حائضا قبل الفجر ولم يغتسل من ذلك الا بعد الفجر فاعتقد أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطرت عمدا فلا كفارة عليه واليه الاشارة بقوله (أو لم يغتسل الا بعد الفجر) ولم يحك المؤلف ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة فيه خلافا لان ابن عبد السلام قال عذر هـ اذا أضعف مما قبله ولهذا يمكن جريان الخلاف فيه ومنها أن من تسحر قرب الفجر فظن أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطرت بعد ذلك عامدا لا كفارة عليه واليه الاشارة بقوله

أشمل لان قوله امرأة أعم من أن تكون زوجة (قوله لان أفطرناسيا) الحاصل ان من أفطرناسيا فعندنا يجب القضاء (أو وعند الشافعي لا يجب القضاء وصومه صحيح ومن اغتسل بعد الفجر فصومه صحيح عندنا وعند الشافعي والذي يقول بعدم صحة صومه أبو هريرة خارج عن الأئمة الاربعة فعذر من أفطرناسيا في الفطر فيه قوة من حيث ان الفطر ناسيا يوجب القضاء فيكون الصوم باطلا وأما من أصبح جنبا عذره أضعف من حيث ان صومه صحيح عندنا وعند الأئمة وما هو باطل الا عند أبي هريرة (قوله الاولى عطفه على قوله بلاتأويل الخ) ظاهره انه يصح أن يكون المعطوف عليه شيئا آخر غير ذلك وهو كذلك لانه يصح عطفه على قوله ان تعمدا وانما كان هذا أولى لان هذا مع ما عطف عليه من التأويل القريب الذي هو محترز بلاتأويل قريب بخلاف عطفه على تعمدا فلا تظهر مقابلته الا لقوله لان أفطرناسيا لا ما بعده فتدبر (قوله ولهذا يمكن جريان الخلاف) أي الجاري في المسئلة الاولى لان فيها أقوالا ثلاثة

القضاء بدون كفارة وقيل بوجوب الكفارة وثالثها أن أفطر لجماع كفر وغيره لا كفارة (قوله والمفاعلة على بابها) فيه شيء ولو جفنا
المفاعلة على بابها لا يوافق سماع أبي زيد (قوله ويؤيد هذا الخ) أي كونه من البعيد وإن كان الخطاب أبقاء على ظاهره والحاصل أن
جل المتن على ظاهره ضعيف (قوله اذ لم يقل أحد أن من تسحر قربه يبطل صومه) بخلاف النظر ناسيا فيبطل الصوم عندنا والمصيح
جنبنا يبطل صومه عند أبي هريرة (قوله أضعف من المستثنين الأولين) اذ لم يذهب (٣٥٧) أحد إلى ما توهمه ظاهر العبارة أنه ذهب

أحد إلى أن من أفطر ناسيا في رمضان

يباح له الفطر وكذا من أصبح
جنبنا ولم تنق على ذلك (قوله لأن
بعضهم قال بذلك) أي باباحة
الفطر وقوله بخلاف ما قبله من
الاعذار هذا يناقض مقتضى قوله
اذ لم يذهب أحد إلى ما توهمه (قوله
فالتظاهر لا اثم عليهم) هكذا نقل
الخطاب عن ابن رشد وفيه عند
قوله وجهل عن الجزولي ما يفيد
خلافه وهو ظاهر اذ لا يحل لأحد
أن يقدم على شيء دون أن يعلم
حكم الله فيه وزيد على ذلك من كل
يوم الشك بعد ثبوت الصوم طائفا
الاباحة والظاهر أنه يلزم الكفارة
من أكرم على الفطر وقتلنا يلزمه
الامساك فأفطر متعمدا معتقدا
جواز الإفطار كذا استظهر والظاهر
أنه لا يلزمه وحرره (قوله ان شئت
أخرجته مما قبله) أي الذي هو
قوله لا أن أفطر الخ ثم فيه مسامحة
لأن مثل هذا لا يقال فيه إخراج
(قوله مما قبله) هو قوله لا أن أفطر
ناسيا الخ (قوله خلافا لا شهاب)
يقول بسقوط الكفارة ابن عبيد
السلام وهو أقرب تأويل من
القادم ليلا ومن تسحر قرب الفجر
قال عج وهو في هذا قد استند في
فطره لوجود فلا يكون تأويله بعيدا
اه أي فانه هنا استند بسبب
موجود وهو عدم قبوله (قوله ومثله

(أو تسحر قربه) أي مقاربه والمفاعلة على بابها يوافق سماع أبي زيد اذ فيه تسحر في الفجر
أي وأما التسحر قربه فن التأويل البعيد ويؤيد هذا قول الخطاب والعذر في هذا أضعف منه
في المستثنين قبله اذ لم يقل أحد أن من تسحر قرب الفجر يبطل صومه ومنها من قدم من
سفره في رمضان ليلًا فاعتقد أن صبيحة تلك الليلة لا يلزمه فيه صوم وإن من شرط لزوم الصوم
أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأصبح مفطرا فلا كفارة عليه واليه الإشارة بقوله
(أو قدم ليلا) وعذره في هذا أضعف من المستثنين الأولين قال ابن عبد السلام اذ لم يذهب
أحد إلى ما توهمه اه ومنها من سافر دون مسافة القصر لرعي ماشية مثلا فظن أن مثل
هذا السفر يبيح الفطر فيبت الفطر وأصبح في ذلك السفر مفطرا فلا كفارة عليه واليه الإشارة
بقوله (أو سافر دون القصر) وهذا عذره قريب لأن بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبله من
الاعذار فلم يقل به أحد ومنها من رأى هلال شوال نهارا صبيحة ثلاثين فاعتقد أن ذلك اليوم
يوم فطر لظنه أن الهلال الليلة الماضية فافطر عامدا فلا كفارة عليه وسواء آراه قبل الزوال
أو بعده واليه الإشارة بقوله (أو رأى شوالا نهارا) فهو على حذف مضاف أي رأى هلال
شوال وقوله (قطنوا الاباحة) راجع لجميع من تقدم من الستة فإن علموا الحرمة أو ظنوها
أو شكوا فيها أو توهموها فكفروا وكفوا أو آمنوا بخلاف من ظن الاباحة ممن سبق فالتظاهر
لا اثم عليهم اه ذكر بعضهم وفي قوله أو توهموها نظر اذ من ظن الاباحة توهم الحرمة
(ص) بخلاف بعيد التأويل (ش) ان شئت أخرجته مما قبله وان شئت أخرجته من قوله
بلا تأويل قريب وقوله بعيد التأويل من إضافة الصفة إلى الموصوف والحاصل أن المؤلف
ذكر التأويل البعيد خمسة أمثلة منها من رأى هلال رمضان فشهد بذلك فلم يقبل لاص
فظن برد شهادته أنه لا يلزمه الصوم في صبيحة تلك الليلة فأصبح مفطرا فانه لا يعذر بذلك وتلزمه
الكفارة على المشهور واليه الإشارة بقوله (ص) كراء ولم يقبل (ش) أي والحال أنه لم
يقبل وهو قول ابن القاسم خلافا لا شهاب ومنها من عاده أن تأتبه الحجي في كل ثلاثة أيام
أو في كل أربعة أيام مثلا فأصبح في اليوم الذي تأتبه فيه مفطرا ثم ان الحجي أتته في ذلك
اليوم الذي أفطر فيه فالمشهور أن عليه الكفارة ولا يعذر بذلك ومثله من عاده الحيض
في يوم معين فأصحت في ذلك اليوم طاهرة فافطرته ثم جاءها الحيض في بقية ذلك اليوم واليه
الإشارة بقوله (أو الحجي ثم حم أو الحيض ثم حصل) وأخرى ان لم يحم أو لم يحصل حيض
ومنها من احتجم أو حجم غيره فافطر طائفا بالاباحة لأجل ذلك فان عليه القضاء والكفارة
لأنه تأويل بعيد وهو قول ابن حبيب وعليه مشي المؤلف بقوله (أو حجمة) خلافا لابن القاسم
أنه من التأويل القريب فلا كفارة على الحاجم ولا على المحتجم كما ذكره الخطاب والمواق
ومنها من اغتاب شخص في رمضان وظن أن ذلك أبطل صومه لأنه كل لحم أخيه فأفطر
عامدا فانه يلزمه الكفارة ولا يعذر بهذا التأويل واليه الإشارة بقوله (أو غيبة) ولما لم يكن

(٣٣ - خشي ناني) الخ وقال ابن عبد الحكم لا كفارة في المستثنين ورأى من التأويل القريب (قوله خلافا لابن
القاسم الخ) والمعتمد كلام ابن القاسم لأن التأويل القريب ما كان مستندا بسبب موجود والبعيد بخلافه والاستناد في مسألة
الحجامة بسبب موجود وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحتجم أي فذلك المؤول سبق اللفظ على ظاهره أي ساء
له الفطر ولكن ليس المراد ذلك إنما المراد فعل سبب الفطر أما الحاجم فلم يصبه الدم وأما المحتجم فلما يلحقه من المرض (قوله أو غيبة)

قال الخطاب ولو جرى في هذا من الخلاف ما جرى في الجملة ما بعد لكن لم أرفها الا قول ابن حبيب بوجوب الكفارة (قوله وكان قد قدم) لانه قال وفي النفل بالعمد الحرام لان المعنى وكل فطر عمد احرام في النفل يجب فيه القضاء وقوله مطرد الخ أي الا اذا كان الفطر بوجه (قوله أي غلبة الخ) تبع في ذلك عجم وهو مخالف للنص اذ ذكر في التوضيح المسئلة وأن كلام ابن القاسم محمول على العمدة أي نزلت في حلقه عدوان ابن القاسم (٣٥٨) خالف أصله في ذلك والحاصل أن كل ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء

في النفل الا في تلك الصورة فيثبت لم يصح قوله وايجاب الكفارة والحاصل أنها اذا نزلت في حلقه عمد اقل الكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل وأولى في النفل اذا كان غلبة وأما في الفرض فبالقضاء فقط أي في حالة الغلبة (قوله ويرد على ذلك) أي ولا يرد مسائل التأويل القريب لان الحق أن مسائل التأويل القريب لا قضاء فيها كما ذكره محشي نت (قوله وبعبوض) أي الناموسة وقوله والذباب بطير أي ومثله البعوض (قوله وغبار طريق) وان لم يكن الغبار وأما غبار غير الطريق فالقضاء في دخوله في حلقه فيما يظهر وانظر اذا كثرت غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع حائل على فيه هل يلزم بوضعه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد كذا في بعض الشراح وانظر اذا احتيج لكس البيت هل يغفر ما وصل للحلق من غبار أو لا (قوله أو دباغ أو كان) ظاهر العبارة أو غبار دباغ أو كان وهو ظاهر وفي عبارة وجهل بعضهم طعم الدباغ كغبار الدقيق اه فهذا ان حمل كلام الشراح عليه يقتدر وطعم دباغ وكذا يقال في كان أي طعم ككتان أن يغزله الآن ابن قدامح أفتي بأن غزالة الكتان اذا وجدت طعم ما لوحتنه

ابن الكفارة ولزوم القضاء تلازم بينهما بقوله (ولزم معه القضاء ان كانت له) يعني أن من لازم الكفارة القضاء حيث كانت الكفارة للكفر لا لغيره من زوجة أو أمة أو غيره مما على ما مر فالقضاء على ذلك الغير لا على المكفر اذا لا يقبل النيابة واللام بمعنى عن والضمير عائدة على المكفر لا الصوم رمضان ولما أنهى الكلام على الكفارة وشروطها وكان قد قدم ضابطا لقضاء التطوع مطردا منعك ساذكره هنا ضابطا بالكفارة بقوله (ص) والقضاء في التطوع بموجبها (ش) والمعنى أن كل ما أوجب الكفارة في رمضان أوجب القضاء في التطوع وتقدم أن الذي يوجب الكفارة هو الفطر عدا بلا جهل ولا تأويل قريب لكن يرد عليه قول ابن القاسم من عبث بنواة في فيه فنزلت في حلقه ان عليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضى في النفل قاله نت قوله فنزلت في حلقه نواة أي غلبة وأما عمد فهو بوجوب القضاء في النفل وايجاب الكفارة في هذا بالغلبة كما يجابها في مسألة الاستيلاء بالجوزاء ويرد على منطوق المؤلف أيضا من أفطر في الفرض لوجه ككوالدوشخ أي فانه يلزمه الكفارة ولا يلزمه القضاء في النفل وكلام المؤلف بحسب مفهومه يفيد أن ما لا يوجب الكفارة في الفرض لا يوجب القضاء في النفل ويرد عليه من أصبح صائما في الحضر ثم أفطر بعد ما شرع في السفر فانه لا كفارة عليه في الفرض ويقضى في النفل (ص) ولا قضاء في غالب في عود ذباب (ش) يعني أن التي اذا غلب على الصائم فلا قضاء عليه حيث لم يرجع منه شيء خرج متغيرا أم لا من علة أو امتلاء وتقدم مفهومه غالب وكذا لا قضاء في دخول غالب ذباب وبعوض للمشقة والاضافة في قوله غالب في عن اضافة الصفة الى الموصوف أي التي الغالب وغير الذباب والبعوض ليس مثلها كما يفيد التعليل من أن الصائم لا بد له من حديث والذباب بطير فيسبق الى حلقه فلا يمكن الامتناع منه فاشبهه ريق الفم (ص) وغبار طريق (ش) يعني أن غبار الطريق اذا دخل في حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه للمشقة ولا خلاف في ذلك (ص) أو دقيق أو كيل أو جيس اصانعه (ش) أي وكذلك لا قضاء في غبار دقيق أو جيس أو دباغ أو كان لصانع ما ذكرناه مال ابن الحاجب قيد الصناعة في التحقيق اعترضه المؤلف وقوله أو كيل أي مكيل من جميع الجيوب وبعبارة أخرى ودخل في قوله أو جيس من يكيله ومن يطحنه ومن يرفعه من محمل لا آخر وهذا ان خص قوله أو كيل بالحنوب كما صنعه بعضهم والا فدخل فيه كيل الجيس (ص) وحقنة من احليل ودهن جائفة (ش) يعني أن الحقنة ولو بمائع من الاحليل والمراد به عين الذكر لا قضاء فيها على المشهور ولا يشمل فرج المرأة لما تقدم في الحقنة أن فيها القضاء من دبر أو فرج امرأة وكذلك لا قضاء في دهن الجائفة لان ذلك لم يصل الى أمعائه أي لم يصل الى مدخل الطعام والشراب ان لو وصل لمات من ساعته (ص) ومنى مستنكح أو مذى (ش) يعني أن المنى المستنكح أي الكثير والمذى المستنكح أي الكثير لا قضاء فيه مما للخرج والمشقة ثم انه يصح قراءة قوله ومنى بالتسوين أي ومنى مستنكح من رجل أو امرأة وبلاضافة أي ومنى شخص

في حلقها بطل صومها ذكره الخطاب واعتمده بعض الشيوخ (قوله في دهن

الجائفة) الجائفة في اصطلاح الفقهاء ما أفضى من الجراحات الى الجوف ولا يكون الا في الظهر أو البطن (قوله أي الكثير) أي بأن يكثر مجيئه بمجرد نظر أو فكر من غير تباع فان قل مجيئه أو تسارى هو وعنده فغير مستنكح وعلى ذلك فيقرأ المصنف بكسر الكاف (قوله وبلاضافة) وعليها الكاف مفتوحة

(قوله ونزعاً كقول) وظاهره عدم القضاء ولو خرج منه منى أو مذي بعده وهو كذلك ان لم يخرج عن فكر مستدام بعده والا فالكفارة في الاول والقضاء في الثاني (قوله في الجزء الملاقي الخ) لا يخفى أن هذا الجزء من الليل فلا يتوهم فيه شيء فالصواب أن المراد في حال طلوع الفجر لا قبله قال في تكميل التقييد في حل قول المدونة وأما بالرطب فيكره ما نصه تفريع ظاهر اطلاقهم في نزع الماء كقول عند رؤية الفجر أنه لا يحتاج معه إلى مضمضة وقال ابن حبيب ان طلع عليه الفجر وهو يأكل فليقلق ما في فيه وينزل عن أسرانه ان كان يبطأ ويجزئه الصوم الا أن يخضخض الواطي بعد ذلك قاله ابن القاسم وغير ذلك فهي ظاهرة في رد حل الشارح التابع فيه لغیره (قوله كان نازعاً في النهار) لا يسلم له لأنه لا يكون نازعاً في النهار الا اذا كان بعد طلوع الفجر وليس مراداً وانما المراد حال طلوع الفجر والحاصل ان المراد بقوله طلوع الفجر نفس الطلوع ولا يحتاج لكلام تن (قوله لا امرتهم بالسؤال) أي أمر وجوب والافامر التذبح حاصل (قوله بضم الخاء) وأما فتحها فهو خطأ وقيل لغة (قوله وذلك لا يذهب السؤال) (٣٥٩) لان العلة موجودة وهي خلو المعدة (قوله وهو

مستسكح رجل أو امرأة ولا يحتاج إلى تقييد المذي بمستنكح لانه معطوف على المقيد والمعطوف على المقيد بقيد يعتبر فيه القيد أيضاً فهو جار على القاعدة الاصولية (ص) ونزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر (ش) يعني أن من أكل قتيلاً ففعله ماذ كره عند طلوع الفجر فإنه يسك عن الأكل والشرب ولا شيء عليه على المشهور ولو لم يتمضمض كما هو ظاهر كلام غيره وهو كذلك وكذلك لا شيء على من طلع عليه الفجر وهو يجمع قنزع فرجه من فرج موطأته على المشهور وبعبارة أخرى قوله طلوع الفجر أي مع طلوع الفجر أي في الجزء الملاقي للفجر سواء قلنا النزح وطء أم لا لانه واقع في الليل ولا يتأني قول تن وهو مبني على أن النزح ليس بوطء الا اذا كان المراد بقوله طلوع الفجر في طلوع الفجر مع انه لا يصح لانه اذا نزع في طلوع الفجر كان نازعاً في النهار فلا يتأني البناء المذكور (ص) وجاز سؤال كل النهار (ش) يعني أن الصائم يجوز له أن يسوّل كل النهار وفا قال في حنفية تخبر لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة فم الصائم وغيره وكرهه الشافعي وأحمد بعد الزوال لخبر الخلو فم الصائم بضم الخاء أطيب عند الله من ريح المسك قال في توضيحه ولا دليل على كراهته لان الخلو هو ما يحدث من خلو المعدة وذلك لا يذهب السؤال انتهى لا يقال وان لم يذهب فيخففه وهو أثر عبادة فلا ينبغي إزالتها ولا تحقيقها كدم الشهداء لا نقول المصلي يسأج ربه فيستحب تطيب فيه بخلاف الشهيد ومعنى طيبه عند الله رضاه به وثناؤه على الصائم والرضا بفعله قال ابن الحاجب والسؤال يباح كل النهار بما لا يتخلل منه شيء ويكره بالرطب لما يتخلل فان تحلل ووصل إلى حلقه فكالمضمضة انتهى وأراد المؤلف بالجواز ما قابل المحرم لان بعض ما ذكره من الجائزات مستحب كالسؤال في بعض أحواله وصوم الدهر وبعضه منكروه كالنظر في السفرة وبعضه خلاف الاولى كالاصباح بالجانبين وبعضه جائز جوازاً مستوى الطرفين كالمضمضة للغش وبعبارة أخرى مصب الجواز في كلام المؤلف قوله كل النهار أي وجاز سؤال لغیر مقتض شرعي وأما مقتض شرعي كالوضوء والصلاة والقراءة

أثر عبادة) لانه أثر الصوم المناسب أن ينظر لكونه أطيب عند الله من ريح المسك فيكون القسم طيباً لانه لا يصح أن يكون خبيثاً مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله كدم الشهداء) أثر عبادة وهي الجهاد (قوله لا نقول المصلي يسأج ربه) أي يسأج ربه فيستحب له تطيب فيه فيه انه اذا كان أطيب عند الله من ريح المسك فيكون القسم طيباً لانه لا يصح أن يكون خبيثاً مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله ومعنى طيبه الخ) جواب عما يقال كيف يكون ذلك مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استجابة الروائح وحاصل الجواب انه ليس المراد استجابته بحيث يحصل له سرور بذلك بل المراد به رضاه ورضاه الله عبارة عن انعامه أو إرادته انعامه فهو صفة فعل أودات هذا عند الخلف وأما عند السلف فيفوض

الامر إلى الله تعالى في معناه مع تنزيه المولى عن استجابة الروائح وقوله وثناؤه على الصائم أي بكلامه القديم وقوله والرضا بفعله أي فعل السؤال يراد بالسؤال المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المضاف إليه المعنى المصدرى على أنه يقال ان مدحه يدل على فضيلته لا أفضليته على غيره ألا ترى أن الوتر أفضل من الفجر وقد قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وكنتم من عبادة أثني الشرح عليها مع فضل غيرها (قوله والسؤال مباح) يعني الفعل (قوله بما لا يتخلل) أي بالآلة لا يتخلل (قوله لما يتخلل) أي بالحصول الذي يتخلل (قوله فكالمضمضة) ابن وصل للحلق عمداً كغيره غلبة قضى فقط (قوله كالسؤال في بعض أحواله) كحصوله قبل الزوال الا أنه يتأكد بوقت صلاة ووضوء وأما بعد الزوال فحائز ولو لصلاة ووضوء فقرر عجم وحاصله انه قبل الزوال ينذب ولكن يتأكد بوقت صلاة أو وضوء أو ما بعد الزوال فهو مباح مطلقاً بوقت صلاة أو وضوء أو غيرهما (قوله مصب الجواز قوله كل النهار) أي أن المصب متعلق بالكلية باعتبار ما بعد الزوال وأما ما قبله فهو حائز (قوله وأما مقتض شرعي الخ) ظاهره ولو بعد الزوال فمنا في ما تقدم ولكن هذا العموم هو الذي قاله الناجوري وظاهره لو طأ وشارحها كما أقامه بعض شيوخنا (فائدة) يجب للسؤال

إذا توقف زوال مبيح يختلف عن جعته عليه (قوله فهو مندوب) أي متأكد (قوله فلا يرد الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأنه يقتضي أن السؤال بجميع جزئياته جائز مع أن بعض الجزئيات مكروه فاجاب بان هذا لو أردنا بالسؤال الآلة فإذا أردنا به الفعل فلا يرد (أقول) وهذا لا يظهر فلا اعتراض باق فالمناسب أنما أراد به الفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل (قوله لأن فيه تغرياً) أي وقوعاً في الغرر باحتمال سبق شيء منه إلى الخلق (قوله ليس على يابه) بل المراد به خلاف الأولى (قوله أفضل من الصوم والفطر) ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً لجملة على أنه بالنسبة لبعض يناسبه ذلك (قوله فإن ضعف فالفطر والصوم) فتارة يفطر وتارة يصوم ولم يذهب أحد إلى جوازهما مستويًا وإنما الخلاف في كراهته ونديه (قوله وما سمعت من ينكر صيامه) كيف هذا مع حديث لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو بعده والجواب أن هذا من تقديم العمل على الحديث كما قاله بعض الشراح (قوله وفطر بسفر قصر) قال الشراح أي تبييته فيه بدليل قوله شرع فيه وأشار إلى أن الفطر بالسفر شروطاً أربعة ثم إن الشروط الأربعة (٣٦٠) منها ما يعي يوم السفر وما بعده وهما قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخصه

دون ما بعده وهما الاوسطان المشار إليهما بقوله شرع فيه وقوله قبل الفجر ولا يغني عن الرابع قوله قبله شرع فيه لأنه ذكره ليرجع له أيضاً (قوله والاقتضى) ومعنى كون الأول شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه لا يبيت الفطر في يوم السفر ولا في غيره إلا إذا كان السفر تقصر فيه الصلاة ومعنى كون الرابع شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه متى بيت الصوم امتنع فطره في اليوم الأول وما بعده وبقي عليه شرط تركه لفهمه من السياق وهو كونه في رمضان فلا يجزى في نحو كفارة ظهار كذا ذكروا (أقول) إذا كان معني قوله وفطر بسفر قصر بمعنى تبيت الفطر فيه صار نفس قوله ولم ينوه فيه فلا معنى لعهده شرطاً فلعل الأحسن أن يراد بالفطر

والذكر فهو مندوب والسؤال يطلق على الآلة والفعل وهو المراد هنا فلا يرد أنه بكرة الاستيلاء ببعض الآلات وأما الاستيلاء المحرم وهو الاستيلاء بالجوراء فقد قدمه فليس في كلامه إطلاق (ص) ومضمضة لعطش (ش) أي وكذلك تجوز المضمضة للصائم لأجل عطش أو حر أصابه أو نحوهما ولغيره كعطش مكروه لأن فيه تغرياً (ص) وإصباح بحجاية (ش) يعني أنه يجوز للإنسان أن يتعمد ترك الغسل من الجنابة في رمضان إلى أن يطلع الفجر ويصح صومه والجواز هنا ليس على يابه (ص) وصوم دهر (ش) الجواز هنا ليس على يابه إذ صوم الدهر مستحب قال مالك سرد الصوم أفضل من الصوم والفطر إذا لم يضعف بسببه عن شيء من أعمال البر فإن ضعف فالفطر والصوم اهـ (ص) وجمعة فقط (ش) يعني وكذلك يجوز صيام يوم الجمعة مفرداً لا قبله ولا بعده كذا روى عن مالك قال ورأيت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة وأراه يتحراه وما سمعت من ينكر صيامه مفرداً اهـ والمراد بالجواز هنا أنه مندوب إذ ليس لصيام جائز جوازاً مستوي الطرفين (ص) وفطر بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينوه فيه والاقتضى ولو تطوعاً ولا كفارة إلا أن ينويه بسفر كقطره بعد دخوله (ش) الضمير المحرور يني في الموضعين عائد على السفر والضمير المنصوب بالفعل في الموضعين عائد على الصيام المفهوم من كلامه والضمير المحرور بإضافته إلى المصدر في الموضعين عائد على المكاف ومعنى كلامه أنه يجوز الفطر في سفر تقصر فيه الصلاة إذا شرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم ينو الصوم في السفر فإن شرع بعد الفجر أو نوى الصوم في السفر قضى ولو كان الصوم تطوعاً ولا كفارة إلا أن ينوى الصوم يريد صوم رمضان في السفر كما لو أفطر بعد أن دخل محل إقامته ولا خلاف أن الفطر يجوز في السفر لكن جوازاً غير مستوي الطرفين إذا الصوم أفضل والفطر مكروه ثم إن كلام المؤلف هذا خاص بـ رمضان

ما يشمل الفطر بالفعل بعدنية الصوم وما يشمل التبيت وأشار الثاني بقوله وفطر بسفر قصر وأشار ولا للأول بقوله ولم ينوه فيه فصار الحاصل أن الفطر بمعنى الفعل مشروط بعدم تبيت نية الصوم وبمعنى النية مشروط بكونه شرع فيه قبل الفجر والحاصل أنه إذا بيت الفطر في الحضر ولم يشرع في السفر إلا بعد الفجر فالكفارة عليه في ثمان صوراً فطر بالفعل أو لا متأولاً ولا عزم على السفر قبل الفجر أولاً وأما إذا بيت الصوم في الحضر وأفطر بعد أن شرع في السفر بعد الفجر فلا كفارة متأولاً ولا عزم على السفر قبل الفجر أولاً فهذه أربعة وتارة بيت الصوم في الحضر ولكن أفطر بعد أن عزم على السفر وقبل الشروع فيه فإن كان متأولاً فلا كفارة عليه عزم على السفر قبل الفجر أولاً لكن بشرط أن يسافر من يومه والا فلا كفارة وإن لم يكن متأولاً كفر فيها فهذه أربعة ولو بيت الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً ولا يشرع في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو بيت الصوم في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا ن أفطر في السفر كفر مطلقاً متأولاً ولا كما إذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً أم لا فهذه أربع وبقي معناه ما أشار له المتن بقوله كفطره بعد دخوله أي نوى الصوم في السفر ثم أفطر بعد دخوله فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً أم لا وهي مفهومة مما تقدم بالطريق الأولى

(قوله والا) بأن تختلف الشروط أو بعضها فاضى وهذا مستغنى عنه لان القضاء لازم على كل حال تختلف الشروط أو بعضها وقد قال المصنف وقضى في الفرض مطلقا لكن أتى به ليرتب عليه قوله ولو تطوعا وفيه بحث اذا ما بالغ عليه لا بد أن يكون ما قبل المبالغه صادقا عليه ولا شك أن قوله وفطر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به (٢٦١) قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع

(قوله فهم منه الخ) فيه أن هذا في الفطر بالفعل فلا يمنع أن يقال الفطر في الكفارة بمعنى التبييت جائز وقوله وأيضا فطر رمضان الخ هذا يظهر في النظر بمعنى التبييت (قوله خاف زيادته) ما يقول طبيب عارف ولو ذم ما عند الضرورة كما قاله البدر أو علم ذلك في نفسه بتجربة أو ممن هو موافق له في المزاج كما تقدم واعلم أن الصحيح إذا خاف بصومه الهلاك أو شدة الأذى يجب عليه الفطر ويرجع في ذلك لأهل المعرفة والجهد يبيع النظر ولو لا الصحيح كما هو ظاهر الخطاب وصرح به بعض الشراح لكن مقتضى ما في المجموعة وما ذكره اللخمي أنه إنما يبيع ذلك للمريض (ثم أقول) ولم أرفق ما يبدى من المواد ما المراد بالخوف هل ما يشمل الشك والظن أو الظن فما فوقه وانظروا أن المراد به الظن فما فوقه (قوله زيادة نوعه) أي صنف من نوعه وأقول وليس ذلك بلازم بل يراد به ما يشمل ذلك حتى يشمل اشتداد ذلك الضعف أو حدوث صنف آخر من نوعه (تنبيه) أفهم قوله بمرض أن خوف أصل المرض ليس حكمه كذلك وهو كذلك على أحد قولين ادخله لا ينزل به والاخر يجوز اه (أقول) حيث كان يرجع لأهل المعرفة أو غير ذلك فيظهر أن الزاج أنه كذلك (قوله حدوث علة) كزمانه

ولا يجري في غيره من نحو كفارة ظهارة أو قتل ويدل عليه قوله والاقضى ولو تطوعا وذلك لأنهم لما أوجبوا القضاء في التطوع على من طرأ له السفر وهو صائم متطوع فأفطر فهم منه أنه لا يجوز للتطوع أن يفطر لأجل السفر فغيره مما ليس بمرضان أولى وأيضا فطر المسافر في رمضان رخصة والمراد بالشروع فيه أن يصل إلى محل بدء القصر المشار إليه بقوله ان عدى البلدى البساتين المسكونة الخ فإذا عزم على السفر ولم يسافر بالفعل أو سافر لكنه لم يصل إلى محل بدء القصر إلا بعد الفجر فهذا لم يشرع فيه قبل الفجر في الصورتين (ص) وبمرض خاف زيادته أو تعاديه (ش) هذا معطوف على قوله بسفر قصر والباء للسببية أي وجاز الفطر بسبب مرض خاف زيادته ومنه حدوث علة أو تعاديه بالصوم وبعبارة أخرى أي زيادة نوعه بأن تحدث له علة أخرى فان خاف على نفسه الهلاك أو أن يلحقه مشقة عظيمة فانه يجب عليه الاضطرار لان حفظ النفوس واجب ما أمكن واليه أشار بقوله (ص) ووجب ان خاف هلاكا أو شديدا ذى (ش) أي مشقة عظيمة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فجزا الخوف كاف في وجوب الفطر ولا يشترط وجود الخوف منه وهو الهلاك أو شديدا ذى (ص) كحامل ومرضع لم يمكنها استئجار أو غيره من خافتا على ولديهما (ش) تشبيه في الجواز والوجوب والمعنى أن الحامل إذا خافت على ولدها هلاكا أو شديدا ذى وجب عليها الفطر وان خافت حدوث علة أو مرض جاز لها الفطر على المعتمد وقبل يجب عليها الفطر حيث خشيت حدوث علة وكذلك المرضع ان خافت على ولدها هلاكا أو شديدا ذى وجب عليها الفطر وان خشيت عليه مرضا أو حدوث علة جاز لها الفطر وهذا بشرط أن لا يقبل الولد غيرها أو يقبل ولكن لا تجب من تستاجر ما وتجد ولكن لا مال هناك ولا تجد من يرضعه مجانا أو لا لوجب عليها الصوم ونبه بقوله على ولديهما ان خوفهما على أنفسهما داخل في عموم قوله سابقا وبمرض لان الحمل مرض والرضاع في حكمه وقوله لم يمكنها صفة لمرضع وقوله أو غيره أي غير الاستئجار وهو رضاء عنها بنفسها أو مجانا أي لا يتكئها واحد منهما على حد قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي لا تطع واحدا منهما وقوله خافتا الخ صفة لهما وظاهر كلام المؤلف أنه لا يباح لهما الفطر لمجرد الجهد من غير خوف وقد صرح اللخمي بجوازه لهما والمشهور أن الحامل لا اطعام عليها بخلاف المرضع (ص) والاجرة في مال الولد ثم هل مال الاب أو مالها تاء أو ميلان (ش) هذا مفهوم قوله سابقا لم يمكنها استئجار وهي الحالة التي يجب عليها فيها الصوم والمعنى أن الاجرة في مال الولد ان كان له مال لانه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن أمه بلزوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها لولا الصوم ثم ان عدم ماله ووجد مال الابوين فهل تكون في مال الاب قاله اللخمي ومال اليه التونسي أو مالها حيث يجب رضاعه عليها وهذا بله قاله سند تأويلان ويفهم من النقل هنا أن محل التأويلين حيث يجب الرضاع على الام والأفتق على أنه في مال الاب (ص) والقضاء بالعدد (ش) معطوف على فاعل وجب المستر طول الفصل ومصب الوجوب قوله بالعدد أي ووجب الفطر ان خاف هلاكا أو الخ ووجب عليه قضاء ما أفطر من رمضان بالعدد سواء صام بالهلال أو غيره على المشهور لقوله تعالى فعد من أيام أخر وروى ابن وهب ذلك ان صام بالعدد وان صام

فهو غير المرض بهذا الاعتبار (قوله والمشهور أن الحامل لا اطعام عليها بخلاف المرضع) وذلك لان الحامل مريضة بخلاف المرضع فانما ذلك لغيرها (قوله تأويلان) اعتبر من المواق على المصنف في ذكر التأويلين بأن اللخمي قد قال اذا كان الحكم الاجارة قيد أعمال الولد فان لم يكن فالاب فان لم يكن فالام ولم يذكر ابن عرفة غيره ولذا قال بعض شيوخنا والراجح أن مال الاب مقدم الذي هو

القول الأول (قوله وقدمه لبيان الحكم) أي بيانه في تلك المسئلة بخصوصها لانه يحتاج اليه في ذلك المقام (قوله يباح صومه) أي تطوعا هذا معناه وفيه شيء لانه لا يباح صومه تطوعا فالاولى للشارح أن يحذف قوله تطوعا ويفسر بأباحة الصوم بعدم وجوبه وعدم النهي عنه (قوله ولا فيما كره صومه) أي فلا يجوز فيه القضاء لكن قال في الشامل فان وقع في يوم عيده لم يجزه كالايام المعدودات على المشهور وصرح في التوضيح بتشهيد مشهوره في الشامل وصرح ابن بشير بتصحيحه (قوله ولا يجزئه عن واحد منهما على الصحيح) ذكر عب في آخر الباب أنه يجزئه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به الفتوى لانه قول ابن القاسم في المسدونة وصوبه في النكت كافي المواق وعليه للخارج اطعام حيث قرط اه أي وقوله الآخر انه يقضى وعليه مالك وأشهب وسحنون وابن حبيب وابن المواز وصححه ابن رشد ورجح بعض شيوخنا ما صوبه (٢٦٢) صاحب النكت (قوله قال ابن المواز الخ) قد اقتصر ابن عرفة عليه فيفيد

بالهلال أجزاء ذلك الشهر سواء وافقت عدة أيامه عدة رمضان أو نقص عدد القضاء عنه ويجب تكيله ان كانت أيام شهر القضاء أكثر وليس قوله والقضاء بالعدد تكرارا مع قوله وأجزاء ما بعده بالعدد لان هذا أعم لان ذلك خاص بمسئلة الالتباس ولا يقال للعام انه تكرار مع الخاص ولو اقتصر على هذا كفي لانه يغني عن ذلك بخلاف العكس وقدمه لبيان الحكم (ص) بمن أبيح صومه (ش) يعني أنه يشترط في قضاء رمضان أنه يكون في زمن يباح صومه تطوعا فلا يجوز في الايام المنهى عن صومها كيومي العيد وتالي النحر ولا فيما كره صومه كربع النحر على المشهور وأوجب كندوره بعينه ورمضان كما قاله (س) ولا يجزئ عن واحد منهما على الصحيح وعليه لماضى كفارة صغرى قال ابن المواز مع الكفارة الكبرى عن كل يوم للثاني لفطره فيه عدة إلا أن يعد بجهل أو تأويل وقال أشهب لا كفارة أي كبرى لانه صامه ولم يفطره أبو محمد وهو الصواب ولما كان ذلك شاملا لرمضان في السفر لانه مباح أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافر رمضان الماضي فيه لانه لا يقبل غيره ولا ينتقض قوله أبيح صومه يوم الثلث فان صومه حرام أو مكروه مع أنه يصام قضاء كما مر لا نقول هو مباح والحرمه أو الكراهة انما عرضت له من حيث الاحتياط (ص) وتعامه ان ذكر قضاءه (ش) أي ولوطن أن في ذمته صوما فشرع فيه وجب بالشروع عند ابن القاسم تعامه ان ذكر قضاءه قبل ذلك أو سقوطه بوجه وجب قضاؤه ان أفطر وكلام المؤلف شامل لما اذا كان ماذكر قضاؤه فرضا أو نفلا وهو ظاهر حل الشارح وحل تت رمضان لا يدفع العموم اذ هو فرض مسئلة (ص) وفي وجوب قضاء القضاء خلاف (ش) يعني انه اذا أفطر في القضاء عمدا أو سهوا وسواء كان الاصل فرضا أو نفلا فان في وجوب قضاءه وشهر فليزمه صيام يومين اليوم الذي كان ترتب في ذمته بالفطر في رمضان أو بالفطر في التطوع ويوم لفطره في القضاء ولو تسلسل وعدم وجوب قضاءه وشهر خلاف فان قبل التطوع اذا أفطر فيه ناسيا لا يقضى فلم يكن قضاؤه كهو بل جرى فيه الخلاف فالجواب أن قضاء التطوع واجب ابتداء بخلافه فلذلك قوى (ص) وأدب المفطر عمدا إلا أن يجيء تأثبا (ش) أدب بضم الباء فيكون معطوفا على فاعل وجب المتقدم بخلاف ما لو قرئ بالفعل فلا يكون صريحا في الوجوب بل يشعر به والمعنى أن من أفطر في رمضان أو نافلة عمدا بآكل أو نحوه فانه يلزمه القضاء والكفارة ان كان في رمضان ويلزمه

اعتماده (قوله إلا أن يعد بجهل أو تأويل) أما التأويل فهو ظاهر وأما الجهل كأن يكون حديث عهد بالاسلام وذكر الخطاب أن ابن عرفة اقتصر على كلام ابن المواز فيفيد أنه أرجح من كلام أشهب (قوله وتعامه ان ذكر قضاءه) ومثل ذلك من شرع في الظاهر يظن اعلمه ثم تميزه صلاتها فانه يخرج عن شفع ولو لم يكن عقد ركعة وفي العصر يخرج عن شفع ان عقد ركعة والافلا والفرق أن العصر لا يتنقل بعدها فان لم يشفع فيها فلا شيء عليه وكذلك من اعتقد أن عليه الحج أو العمرة فشرع فيهما ثم تميز فعلهما فانه يتهما لانهم - ما لا يرتضان (قوله وجب بالشروع عليه تعامه) فالوخالف ما وجب عليه وأفطر لزمه قضاؤه عند ابن شبلون وابن أبي زيد وقال أشهب لا يجب وعليهما فيدخل في قوله وفي وجوب قضاء الخ (قوله عمدا أو سهوا) المعتمد قصره على العمد كما يشهد القراني (فان قلت) القول بعدم وجوب قضاء القضاء

فمن تعمد فطره والاتفاق على عدم وجوب قضاءه بفطره ناسيا كل منهما مشكل على قوله وقضى في الفرض ايضا
مط قائم ان صوم القضاء فرض (قلت) لما وجب قضاء الاصل بغيره والتى اعتبار حصول الفطر فيه عمدا أو سهوا في كونه قضاء عن الاصل وتأثبا عنه لم يطلب قضاؤه وفارق النقل في وجوب قضاءه بالفطر عمدا لانه لم يأت به تأثبا عن شيء وانما قصد لانه بخلاف فطره عمدا في قضاءه فانه غير مقصود لانه بل للنيابة عن غيره اه (قوله عمدا) أي المفطر في حال تعمده يؤدب تأمل (قوله إلا أن يجيء تأثبا) يفيد أنه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه مع أنه لا يجوز تأديبه فالاولى قراءته بالفعل ويصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ (قوله فلا يكون صريحا في الوجوب بل يشعر به) فيه شيء لانه وان كان صريحا في الوجوب يضرب في قوله إلا أن يجيء تأثبا لانه يفيد أنه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه مع أنه لا يجوز تأديبه فالاولى قراءته بالفعل ويصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ

(قوله بقاء عليه مع الادب) الا انه ان كان غير رجم فيقدم الحد في المدونة وان شرب الخمر ثمانين ثم يضرب
 لا فطار في رمضان يعني لا فطار في شهر رمضان وان كان رجا قدم الادب عليه فيما يظهر (قوله لمفرط) اللام بمعنى على أي وجب
 الاطعام على مفراط واللام في مثله بمعنى الى التي لاتنهى الغاية من تبط بمفرط والتقدير لمفرط تقر يطا منتهيا فيه الى دخول مثله وقوله
 عن كل يوم متعلق باطعام أو بوجوب وكل للجميع أي عن كل فرد فرد من أفراد الايام وقوله لمسكين الذي يظهر أنه صفة لمدته متعلق باطعام
 ومملووظ فيه اضافته لمدد ولو عبدا أو سفيها كان التفريط حقيقة (٣٧٣) أو حكما ككسب القضاء لا المكروه على تركه والجاهل

بتقديمه على رمضان التالي له فليسا
 بمفرطين كسافر ومريض واعلم
 أن التفريط الموجب للاطعام
 انما ينظر فيه لشعبان الواقع في
 السنة التي تلي سنة رمضان
 المقضى خاصة فلو لم يفطر فيه
 لا اطعام ولو فطر فيما بعد (قوله
 فلو أطمع مدين من كفارة واحدة
 لمسكين واحد) أي فلا يجوز له أن
 يعطيه مدين عن يومين ولو كان
 أعطاء كل واحد في يومه حيث كان
 التفريط بعام واحد فإراد بالكفارة
 الواحدة ما كان التفريط عن عام
 واحد فاذا كان عن عامين جاز
 وكذا ان تغاير السبب كمرض
 أفطرت وفطرت لمسكين مع الكراهة
 فالمرض تطعم دون الحامل والحامل
 مريضة مادامت حاملا فلا كفارة
 عليها حيث استمر لرمضان الثاني
 (قوله ان أمكن قضاءه بشعبان)
 قال الشيخ أجدا تطرفين عليه
 ثلاثون يوما ثم ضام من أول شعبان
 وكان تسعة وعشرين هل عليه
 الاطعام أي ليوم أم لا والظاهر
 الثاني لان هذا لم يفطر في القضاء
 لشعبان (قوله أو نفست) بفتح
 النون وكسر الفاء (قوله يحتمل
 أن يكون معناه الخ) أي ويحتمل

أيضا الادب بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو بهما ولو كان فطره بما وجب حدا كزنا
 أو شرب خمر فإنه بقاء عليه مع الادب الا أن يأتي ثابا قبل الظهور عليه فلا أدب عليه (ص)
 واطعام مده عليه السلام لمفراط في قضاء رمضان لمثله عن كل يوم لمسكين ولا يعتد بالزائد (ش)
 هو معطوف أيضا على فاعل وجب المتقدم وهذا شروع منه في أحكام الكفارة الصغرى
 والمعنى أن من فطر في قضاء رمضان الى أن دخل عليه رمضان آخر فإنه يجب عليه أن يكفر
 بأن يطعم عن كل يوم بقضيه مدين المسكين ويأتي معنى التفريط فلو أطمع مدين من كفارة واحدة
 لمسكين واحدا وأطمع مدين واحد الاكثر من مسكين لم يجزه ولا يعتد بالزائد على المد و ينبغي أن
 ينزع عنه منه ان بقي بيده وبين (ص) ان أمكن قضاءه بشعبان (ش) هذا شرط في وجوب
 الاطعام المتقدم يعني انما يلزمه اطعام قدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا أمكنه القضاء
 في آخر أيام شعبان بقدر ما عليه فاذا لم يقدر ما عليه من آخر شعبان وهو صحيح مقيم حال من
 الاعتذار وجب الاطعام وان بقي من شعبان بقدر ما عليه فرض أو سافر أو نفست أو حاض
 لم يجب عليه اطعام ولو كان فيما قبله من الايام متمكنا لا عذر له وقوله (لان اتصل مرضه)
 مفهوم قوله ان أمكن قضاءه بشعبان صرح به لزادة الايضاح أي لان اتصل مرضه من
 مبدأ القدر الواجب عليه الى تمام شعبان لان رمضان الى رمضان كما هو ظاهره ولا جميع
 شعبان (ص) مع القضاء (ش) متعلق باطعام أي انه مخير في اطعام مده عن كل يوم لمسكين مع
 القضاء فكلما أخذ في قضاء يوم أطمع فيه أو أطمع بعده هذا وقوله (أو بعده) يحتمل أن يكون
 معناه بعد مضي كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد بعد فراغ أيام القضاء
 وظاهر المدونة أنها لا تفرق قبل الشروع في القضاء ولو بعد وجوبها بمضي رمضان الثاني
 وذكر ابن حبيب أنه ان فرقها قبل القضاء أجزاء وخالف المستحب وكلام المواق يقتضي
 أنه وفاق (ص) وينذره (ش) معطوف على فاعل وجب والضمير عائذ على الصوم أو المكلف
 أي ولزم المكلف الوفاء بمنذوره من أي نوع من أنواع الطاعات من صوم أو صدقة أو نحو
 ذلك وعلى كل فهذه تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها (ص) والاكثر ان
 احتمله لفظه بلانية (ش) أي ويجب الاكثر احتياطا ان احتمل لفظه الاكثر والاقول بلانية
 لشيء والا فيعمل عليها ومثل لما يحتمل الكثير والقليل بقوله (كشهر فثلاثين ان لم يبدأ بالهلال)
 فاذا نذر صوم شهر الصادق بثلاثين وتسع وعشرين فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة أما لو بدأ
 بالهلال لزمه تمامه كاملا أو ناقضا اتفاقا فقوله فثلاثين معمول لفعل مقدر كآثرى والا فالقياس
 ثلاثون أي فاللازم ثلاثون وعورض ما هنا بما في كتاب الحج من أن من قال لله على هدى
 أجزأه شاة وقياس ما هنا أن تلزمه بدنة وقرق بعضهم بان الاصل في الشهر ثلاثون وأما الهدى

أن يكون المراد ما هو أعم وهو أظهر (قوله ان فرقها قبل القضاء) أي وبعد وجوبها كما قال عجم
 وجوبها يمنع اجزاءها وجوبها يحصل بدخول رمضان الثاني ولم يبق من شعبان ما يفعل فيه ما عليه من القضاء (قوله بلانية) حال
 أي حالة كون لفظه ملتصبا بعدم النية ومن ذلك القليل من نذر أن يصوم نصف شهر ولا نية له لزمه خمسة عشر يوما فان نذره بعد
 مضي نصفه كسبعة عشر ولو جاء الشهر ناقضا على المشهور لا احتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوما وأربعة عشر ونصفا
 ومن نذر نصف يوم لزمه اتمامه

(قوله وابتدأ سنة) أي وما صام به بالأهله احتساب به ويكمل ما انكسر (قوله ويلزمه أن يقضى أيام العيدين الخ) وكذا يقضى عن نذره ما وجب صومه منها بالنذر كما (٣٦٤) اذا نذر صوم يوم كل خميس مثلا (قوله في أنه لا يصوم الرابع) مع صحته أن لو صامه

(قوله وهذا بين) لانها سنة لم يعينها فصار اليوم الرابع لم ينذره بعينه ولا دخل في ضمن نذره لكون السنة مهمة واعتمد ذلك محشى تت وبعض شيوخنا اعتمد كلام ابن عرفة وظاهر المصنف صومه لانه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه الا أن يريد صحة كاملة (قوله ما يفيد أنه يصام) أي لانه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من أفراد ورابع النحر لانه في الجملة (قوله وينوي باقيها) وأما ان لم ينو الباقي فيكون كذا سنة مهمة (قوله وكلام الحيض والنفاس) وكذلك ما وجب كرمضان (قوله حيث كان في أثناء السنة) أي أولها (قوله ان قدم ليلة غير عيد) فلو قدم ليلة حيض فلا يلزم النذرة صيام فلو كانت تلك الليلة ليلة الجمعة مثلا وكانت نذره دواما وأصبحت في ذلك اليوم حائضا فانه يلزمها الايام الخالية من الحيض من شرح عب (قوله ولا يلزمه ذلك في الثانية) أي ولا يلزمه ما مثله في الثانية أي التي هي قوله أول ليلة لا تصام صيحتها فاذا كان ليلة عيد وكان يوم الاثنين فلا يلزمه ما بعد ذلك من كل يوم اثنين فالمراد بالمائل يوم الاثنين مثلا لا يوم عيد كما أفاده بعض شيوخنا ثم وجدته عن سند فقال ولو قدم ليلة الاثنين وهي ليلة عيد فلا يصوم صيحتها ولا كل اثنين يوافق ما لا يحل مما يستقبل

فلم يتقرر فيه أصل فأجزأ أدناه وبأن المال يشق فليزله الاقل ولذا لم من قال مالي في سبيل الله ثلاث ماله تخفيفا (ص) وابتدأ سنة وقضاء ما لا يصح صومه في سنة (ش) يصح قراءة ابتداء فعلا أو اسما وهو الأولى لتناسب المعطوفات والمراد بالابتداء الاستئناف والاستقبال لا الشروع من حين النذر أو الخنث أي واستأنف واستقبل سنة أي عليه أن يصوم سنة كاملة في قوله لله على صوم سنة أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فعلى صوم سنة وخنث ولا يجتزئ بباقيها ويلزمه أن يقضى أيام العيدين وأيام التشريق ورمضان وفي اطلاق القضاء تجوز لان ما لا يصح صومه ليست أياما بعينها فانت تقضى انما هي شيء في الذمة وبعبارة أخرى أي أن من نذر صوم سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو من حين خنثه ولا يلزمه متابعتها وقولنا أيام التشريق يشمل رابع النحر وهو ما في الشارح وت الخطاب مع أن صومه مكروه لغیر النذر ولازمه على المشهور وظاهر المدونة أنه يصومه ولا قضاء عليه كما يفيد نقل المواق عنها وذكر عن المختصر ما وافق ما ذكره الخطاب والشارح وت في أنه لا يصوم الرابع ويقضيه قال المواق وهذا بين ولكن في كلام ابن عرفة ما يفيد أنه يصام على المعتمد (ص) الا أن يسميها أو يقول هذه وينوي باقيها فهو ولا يلزم القضاء (ش) هذا مستثنى مما قبله يعني أن من نذر صوم سنة بعينها كسنة ثمانين مثلا فانه يلزمه أن يصومها من حيث نذره ولا يلزمه أن يقضى ما لا يصح صومه كيوم العيد وتاليه وكأيام الحيض والنفاس وما مضى منها في مرضه الا أن ينوي قضاء ذلك وكذا لا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ولا ما مضى اذا أشار الى سنة بأن يقول هذه السنة وقدم مضى بعضها حيث نوى باقيها فقولوه فهو ولا يلزم القضاء راجع للسائلين وقولوه وينوي باقيها راجع للثانية فقط فهو بالاول لا بأمر كذا ابن غازي أي فاللازم له حيث كان في أثناء السنة وسميها أو قال هذه ونوى باقيها صوم ما بقي ولا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ثم انه يلزمه في هاتين صوم الرابع لانه منذور بعينه بخلاف الأولى لانها غير معينة على ما ذكره الخطاب ومن وافقه لا على ما ذكره ابن عرفة أنه المعتمد وانما صرح بقوله ولا يلزم القضاء مع أن الاستثناء يفيد لانه دلالة الاستثناء دلالة مفهوم ودلالة المنطوق أقوى وقوله (بخلاف فطره لسفر) يخرج من قوله ولا يلزم القضاء أي ولا يلزم قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره لسفر أو نسيان أو إكراه فان عليه قضاءه (ص) وصيغة التقديم في يوم قدومه ان قدم ليلة غير عيد (ش) هذا أيضا معطوف على فاعل وجب وما بعده وفيه حذف مضاف والتقدير ووجب صيام صيغة التقديم فيمن نذر صوم يوم قدومه ان قدم ليلة غير عيد ونحوه مما لا يصام شرعا كحيض أو ما تعين لغیر النذر كرمضان وأشار بقوله (والا فلا) الى أنه ان قدم نهارا أو ليلة لا يصام صيحتها فلا يلزمه شيء وسواء في الثانية نذر يوم التقديم فقط أو نذره أبدا أشبه لو نذر يوم قدومه أبدا لزمه الا أن يوافق يوما لا يحل صومه فلا يصومه ولا يقضيه والخاص ان من نذر صوم يوم قدومه زيد أبدا فان قدم نهارا أو ليلة لا يصح صوم يوم صيحتها فانه لا يلزمه صوم يوم التقديم فيه ما لكن يلزمه صوم ما مثله في المستقبل أبدا فيما اذا قدم نهارا ولا يلزمه ذلك في الثانية وقوله عيد لو قال عذر كان أولى أي ان قدم ليلة عذر وقوله والا فلا

ولا يقضيه اه والفرق بين ما اذا قدم ليلة غير عيد مما اذا قدم ليلة العيد لم يقل أحد بجهة صوم صيحتها فلذا لم يلزمه ما قابل يوم العيد بخلاف ما اذا قدم نهارا فعدم صحة صومه انما هو لفوات وقت النية فلذا يلزمه ما مائل وحينئذ فاذا كان يوم حيض وكان يوم الجمعة مثلا فلا يلزمه صيام كل يوم جمعة بعد ذلك وليس المراد اليوم الذي يأتي فيه الحيض في المستقبل

(قوله ما لم ينو مطلق الزمن) أي بأن قصد بقوله يوم قدوم زيد أصوم يوما من الأيام (قوله والظاهر الزوم ولم يعلم) أي بأن كان أخبر بأن زيدا قدم من نحو يومين ولم يدر هل قدم ليلا أو نهارا فإنه يطالب بصوم يوم وأما لو تيقن أنه قدم نهارا فلا يطالب بصوم (قوله هل يلزمه الصوم أم لا) الظاهر أنه لا يلزمه صوم إن كان الحامل له على النذر السرور بقدومه (قوله أن يصوم جميع أيام الجمعة) أي التي أولها يوم السبت وآخرها يوم الجمعة كما أفاده محشى تن وت مقابل المختار قولان أولهما يصوم يوم الجمعة لأنه آخر أيام الأسبوع ثانيهما يصوم أي يوم شاء (قوله ومثله ما إذا نسي اليوم) أي بأن أخبر بقدومه زيدو ليلة القدوم ثم نسي هل قدم زيد ليلة الأحد أو غيره فإنه يلزمه صوم الجمعة بتمامها الظاهر أنه لا يلزمه اليوم واحد لأنه بمثابة من نذر يوم معين وفاته فإنه يلزمه يوم واحد وعلى كلام الشارح يلزمه الابد إذا نذر الابد (قوله وان تعيننا) هذا متفق عليه وما قبل المبالغة مختلف فيه فكان حقه (٢٦٥) أن يبالي على ما إذا لم يكن تعيننا وأجيب

بأنه لا يأتي ذلك إلا لو عبر بلو مع أنه انما عبر بان (قوله لكان أشمل) يشمل القران وكل من لزمه هدى لنقص في شعائر الحج ولم يجده وربما يستفاد من تن أن جزاء الصيد كذلك وكلام غيره يفيد أنه والفدية ليس كذلك كذا في شرح عب وكلامه في الفدية غير ظاهر لنقص المؤلف على أنه يصومها في أيام منى (قوله لا يتابع سنة أو شهرا أو أيام) أي ولو نواه على الشهر وكذا ذكره عج ورد عليه محشى تن بان المعتمد أنه يلزمه المتتابع إذا نواه كما يعلم بالوقوف عليه وتتابع بالرفع عطف على فاعل وجب (قوله أو قضاء الخارج) لو حذفه لكان أولى لأنه داخل في الغير وفي شرح عب أنه لو نوى الحاضر رمضان قضاء

ما لم ينو مطلق الزمن فيلزمه صوم يوم والظاهر الزوم ولم يعلم هل قدم ليلا أو نهارا احتياطا وانظر ما الحكم لو قدم به ميتا ليلا هل يلزمه الصوم أم لا (ص) وصيام الجمعة إن نسي اليوم على المختار (ش) هذا معطوف أيضا على ما تقدم يريد أن من نذر صيام يوم من أيام الأسبوع فتنسيه فاته يجب عليه أن يصوم جميع أيام الجمعة ومثله ما إذا نسي اليوم الذي قدم قبله زيد المنذور صوم يوم قدومه فيما سبق فلا يدرى أي يوم هو منها (ص) ورابع النحر لنادره (ش) هو أيضا معطوف على فاعل وجب أي ووجب صيام اليوم الرابع من أيام التشريق وهو مراده رابع النحر على من نذره إن لم يكن نذره تعيننا كأن نذر صوم شهر الحجة أو كل اثنين أو يوم قدوم زيد فقدم ليلة الرابع بل (وان) نذره (تعيننا) له كعلي صوم رابع النحر أعمال النذر ما أمكن ويكره صومه تطوعا (ص) لاسابقية الالتئع (ش) يعني أن سابق الرابع وهو الثاني والثالث من أيام النحر يحرم صومهما إلا من وجب عليه هدى لنقص في أحرامه ولم يجده فلا يحرم صوم سابق الرابع ولو أدخل الكاف على متمتع لكان أشمل وكلام المؤلف لا يفيد الأعدم وجوب صوم سابق الرابع مع أن الحكم الحرمة وقوله (لا يتابع سنة أو شهرا أو أيام) فلا يجب شيء من ذلك ولكنه مندوب (ص) وان نوى رمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذر لم يجزه عن واحد منهما (ش) يعني أنه إذا سافر في رمضان سفرا يباح له فيه الفطر فصام في سفره ذلك ونوى به التطوع أو النذر أو الكفارة أو نوى به قضاء رمضان الذي خرج وقته أو نوى بصومه فرضه ونذرا أو كفارة أو قضاء أو تطوعا لم يجز في الجميع عن واحد منهما أي لا عن رمضان عامه ولا عن غيره منفردا أو مجتمعا فقوله غيره اندرج فيه النذر والكفارة والتطوع فهذه ثلاث صور وقوله أو قضاء الخارج صورة وقوله أو نواه ونذرا أي أو نواه وكفارة أو نواه وتطوعا أو نواه وقضاء الخارج فهذه ثمان صور في السفر ومثلها في الحضر وهو مة هو سفر وانما خص السفر بالحكم لا حرية الحضر (ص) وليس لامر أنه يحتاج لها زوجه تطوع بلا إذن (ش) يعني أن الزوجة وأم الولد والسرية ليس لواحدة منهن أن تتطوع بالصوم أو غيره وزوجها أو سيدها محتاج إليها فان فعلت فله أن يفطرها بالجماع لا بالاكلا أو الشرب فان استأذنته فقال لا تصومي فأصبت صائفة فله جماعها إن أراد وكذلك دعاها الفراشه فأحرمت بصلاة نافلة أو فريضة متسعة الوقت فله قطعها وضجها إليه بخلاف ما ضاق وقته قاله أبو الحسن قال وفي قطع الفريضة إذا اتسع وقتها نظر لان الصلاة أمرها يسير وقد تلبست بها وتريد براءة ممتها اه ومثل الزوجة في ذلك السرية وأم الولد كما مر بخلاف أمة الخدمة والعبيد الذكور فيتطوعون بلا إذن إلا أن يضرعههم ذلك عن العمل فقوله وليس لامرأة الخ أي حيث علمت

(٣٤ - خرشي ثانی) الخارج الذي في ذمته قبله فاته يجزيه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به الفتوى

لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في التكت كافي (قوله وليس لامرأة) أي يحرم عليها ذلك والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد اه أي حاضر (قوله تطوع) أي فلا تستأذنه في قضاء رمضان كان زوجها أو سيدها وليس له أن يجبر الزوجة على تأخير القضاء لشعبان (قوله بلا إذن) ومثله ما إذا استأذنته فنع ومثله ما أو جبت على نفسها أو وجب عليها لكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله لا بالاكلا أو الشرب) أي فلا يجوز أن يفطرها بالاكلا أو الشرب لان المراد بالاحتياج من جهة الوطء (قوله وفي قطع الخ) قاله أبو الحسن وفيه شيء لأنه لا يناسب ان الانسان يذكر حكما ثم يناقش فيه إلا أن يحمل قوله قاله أبو الحسن عن غيره فيصح ورأيت في بعض الشراح نسبة هذا البحث لابن ناجي فلهذا سقط من نسخة الشارح لفظة ابن ناجي بعد قوله قاله

(باب الاعتكاف) (قوله تصفية مرآة العقل) أي تصفية العقل الشبيهة بالمرآة وفي الحقيقة المصنوع هو النفس إلا أن العقل آلة وقوله التام التشبيه بهم أي صاحبه (قوله في استغراق) متعلق بقوله التشبيه (قوله خص شرعا بالعكوف على الخير) ليس المراد مطلق الخير بل الخير المعهود (قوله قصر اللفظ المشترك) أي المشترك اللفظي الذي هو اللفظ الموضوع بأوضاع متعددة لانه متعدد المعاني المتعددة كالباصرة والجارية في لفظ عين وقوله أو تخصيص العام ببعض محتملانه أراد بالعام المطلق وبالتخصيص التقييد والمطلق هو اللفظ الدال على معنى كلي وأراد بمحتملانه جزئيات مدلوله وانما عبر عنها بمحتملات لانه يحتمل تحقق مدلوله في هذا أو في هذا ولما كانت معاني المشترك دالا عليها اللفظ ابتداء عبر عنها بمحتملات لان اللفظ متناول لها أي أخذ لها أي دال عليها دلالة من غير واسطة والاعتكاف من قبيل المطلق لانه لغة لزوم الشيء من خير أو شر فقول الشارح وخص شرعا أي وفيه شرعا (قوله قاصرة) خرج المتعدية كدريس (٢٦٦) العلم والحكمين الناس ومن لازم ذلك لا يكون معتكفا قاله الرصاع

ولا يعارض هذا أن اشتغاله بالعلم ونحوه مكروه كما يأتي واعتكافه صحيح وهو معتكف للفرق بين من لازم مجرد العبادة المتعدية ومن فعلها مع غيرها فالاول لا يكون معتكفا دون الثاني كما أفاده ابن عرفة (قوله بصوم) أي مع صوم أو ملابس الصوم من ملابسة المشروط للشرط أو الكل للجزء اذا اختلف هل الصوم ركن أو شرط وينبغي على أنه ركن أنه لا يصح في رمضان لان نأذره نأذره بجميع أجزائه وان قلنا شرط يصح (قوله يوما وليلة) متعلق بدوامه وهو أدنى الاعتكاف ويصح تعلقه بالزوم على تقدير لزوم المسجد يوما وليلة معزوما على ذلك الزوم (قوله أولعنه الخ) يصح

أن زوجها يحتاج لها لان علمت عدم الحاجة فلا بأس قال ابن عرفة الاقرب الجواز ان جهلت لانه الاصل اه والمراد بالعلم الظن كما استظهره المؤلف ولما أنهى الكلام على ما أراد من فروع الصوم وكان من حكمة مشروعيه تصفية مرآة العقل والتشبيه بالملائكة الكرام في وقته أتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبه بهم في استغراق الاوقات في العبادات وحبس النفس عن الشهوات وكف اللسان عما لا ينبغي وهو لغة لزوم الشيء من خير أو شر وخص شرعا بالعكوف على الخير ابن العربي جرت الشريعة على عاداتها في قصر اللفظ المشترك على بعض متناولاته أو تخصيص العام ببعض محتملانه اه يقال عكف يعكف بالضم والكسر عكفا وعكفاً أقبل على الشيء موابطا واعتكف واعتكف بمعنى واحد وقيل اعتكف على الخير واعتكف على الشر وعرفه ابن عرفة بقوله لزوم مسجد مباح اقر به قاصرة بصوم معزوم على دوامه يوما وليلة سوى وقت خروجه لجمعة أو لعينه المنوع فيه والمراد بالزوم هنا الإقامة وخرج بقوله مباح مسجد البيت وبقوله لقربة بما كان ملازما لا لقربة وبقوله قاصرة المتعدية لانها لا تكون في الاعتكاف وقوله معزوم صفة الزوم لان الزوم بمعنى الإقامة وهي أعم من أن تكون بنية العزم على الدوام أو لا فلذا خص الزوم قاله شارح الحدود وفيه تطرأ لما يلزم عليه من وصف المعرفة بالنكرة فلو قال ابت بمسجد الخ لسلم من ذلك وسلم من حمل الزوم على الإقامة التي هي خلاف ما يتبادر منه وقوله سوى وقت الخ فيه نظر فان خروجه للجمعة يبطل اعتكافه فتعريفه للاعتكاف انما يجري على الشاذ لا على المشهور وقوله أولعنه المنوع فيه أي الذي يتعين عليه فيه الخروج ويضطر اليه مما هو ممنوع في المسجد كالبول والجنابة اذا احتلم فيجب الخروج للغسل والمرض ونحوه حتى يزول المانع من المسجد ويخرج لشراء طعامه الضروري ولا يبطل اعتكافه لان ذلك كله لا يجوز في المسجد ولم يعرج المؤلف الاعلى ذكر حكم الاعتكاف وأركانه وشروطه ومفسداته وآدابه وأعداره الطارئة وحكمها من بناء أو قضاء أو استئناف فقال

(باب) يشمل على ما ذكر مبتدئا ببيان حكمه فقال

(ص) الاعتكاف نافلة (ش) أي مستحب على المشهور وليس سنية لانه وان فعله عليه الصلاة

أن يقرأ المعنيه بنون ثمانية والاضافة للعتكاف فعليه ما يعنيه أي ما تدعو ضرورته اليه كقضاء الحاجة ويحتمل تقديم الياء على النون والضمير عائد على الخروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف والضمير أيضا للخروج أي معين فيه الخروج فان قلت قد ذكر شارحه أن تعريفه هذا شامل للصحيح والفاسد فالجواب أن شموله لذلك انما هو من جهة تركه في التعريف كقاعن الجماع ومقدماته (قوله من وصف المعرفة بالنكرة) لا ينبغي أن لزوم ليس معرفة لانه وان كان مضافا لانه مضاف لنكرة والمضاف للنكرة نكرة (قوله لان ذلك كله لا يجوز في المسجد) أراد لا يباح فيشمل المحرم كالبول في المسجد والمكروه كالشراء في المسجد زاد في له وأما الاكل الخفيف فلا يخرج له وكذا النوم اه (أقول) ويحمل المرض على ما اذا كان يلزم منه تقدير المسجد (قوله ولم يعرج المؤلف الاعلى أركانه) أي ولم يعرج على تعريفه لانه باتقان الاركان يدرك التعريف لانه ما احتوى على الاركان (قوله مستحب على المشهور) ومقابلته ما قاله ابن العربي من أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي من انه في

والسلام

رمضان سنة وفي غيره جائز (قوله شرط في صحة كل عبادة) مفاد كلامه أن القربة والعبادة شيء واحد بدليل قوله لأن الكافر ليس من أهل القرب وبعض ذكر أن القربة أعم لأنه يشترط في العبادة النية ومعرفة المعبود ولا يشترط في القربة المعرفة المتقرب إليه وان لم يشترط النية كالعتق (قوله المميز) راجع للرفيق والصبي (قوله لأنه إذا دعي أجاب) لأنه يوجد في بعض الحيوانات (قوله واعراب الشارح الخ) لا يخفى أن قوله في أول الحل يعني أن صحة الاعتكاف يشير إلى حل الشارح وهو أن صحة مبتدأ وقوله لمسلم خبر (قوله الاخبار عن الموصول) أي الموصول الحرفي لأن قوله وصحته في قوة قوله أن يصح لأن المصدر لا يعمل في كل موضع إلا إذا كان مؤولا بأن والفعل (قوله الصوم على المشهور) مقابله ما لا ينسب إليه من أنه يصح من غير صوم (قوله وانما لم يقل الخ) أي لأن مطلق الصوم يفيد أن المراد الماهية سواء قيدت أولا والصوم المطلق يفيد أن المراد الماهية (٣٦٧) بقيد الإطلاق والاول أعم من الثاني

وهذا شبه بقولهم مطلق الماء والماء المطلق وإذا علمت ذلك فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه كالرجل الضعيف البنية والشيخ الكبير (قوله يخصه) أي يخصه في نذر أيضا كذا في عب ولم يكن في غيره فظاهره أنه لا بد أن يكون منذورا كالاغتكاف فلا يصح في تطوع وليس كذلك بل المراد من قوله يخصه أنه لا يصح في كفارة ورمضان بسل نذر الاغتكاف نذر الصوم فلا يصح بصوم رمضان ونحوه كصوم كفارة والصوم الذي نذره قبل الاغتكاف وصوم التطوع يصير منذورا بنذر الاغتكاف كذا أفاده عج فعلت صحته في أربعة أقسام اعتكاف وصوم منذوران ومتطوع بهما الاول منذور والثاني متطوع به الرابع عكسه ومعنى نذر الصوم أي قبل الاغتكاف ومعنى تطوعه نيتته قبل نية الاغتكاف فلا ينافي كون صحته بصوم فكأنه صار فرضا غيره من حيث توقفه عليه (قوله أي وصحته بمطلق مسجد) فيه إشارة

والسلام لكنه لم يواظب عليه لأنه تارة يعتكف وتارة يترك فلا يصدق ضابط السنة عليه (ص) وصحته لمسلم يميز (ش) يعني أن صحة الاعتكاف ثابتة لمسلم فالكافر لا يصح اعتكافه لأنه ليس من أهل القرب وان خوطب به إلا أن الإيمان شرط في صحة كل عبادة وكذا لا يصح اعتكاف غير المميز من مجنون وصبي ويصح اعتكاف الرقيق والصبي المميز وهو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسنن بل يختلف باختلاف الأفهام والظاهر أن المراد بفهم الخطاب ويرد الجواب أنه إذا كلم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لأنه إذا دعي أجاب وقوله لمسلم طرف لغو متعلق بصحة ويمطلق صوم غير أي وصحته كائنة أو حاصلة بمطلق صوم واعراب الشارح يلزم عليه الاخبار عن الموصول قبل كمال صلته (ص) بمطلق صوم (ش) يعني أن من شرط صحة الاعتكاف الصوم على المشهور سواء قيد الصوم بزمان كرمضان أو بسببه كنذره وكفارة أو أطلق كتطوع وانما لم يقل بصوم مطلق لئلا يخرج ما قيد بزمانه كرمضان وما قيد بسببه كنذره وكفارة وأشار بقوله (ولونذرا) إلى أن الاعتكاف المنذور لا يتعين له أيضا صوم يخصه بل يجوز أن يفعل في رمضان وغيره كغير المنذور وهو قول مالك وابن عبد الحكم وقال عبد الملك وسحنون لا بد للاغتكاف المنذور من صوم يخصه فلا يجزى في رمضان (ص) ومسجد (ش) أي وصحته بمطلق مسجد لا بقيد كونه جامعاً بدليل الاستثناء لكن بشرط الإباحة كما مر في حد ابن عرفة فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت ولولا امرأة لكن إذا أطلق المسجد فأنما ينصرف للمسجد المباح فيؤخذ منه قيد ابن عرفة ونبيه بقوله (الامن فرضه الجمعة وتجب به فالجامع مما تصح فيه الجمعة) على أن من فرضه الجمعة من ذكر بالغ عاقل على دون ثلاثة أميال من المنار حرم مقسم بالأعذار إذا نذر اعتكافاً يدركه فيه الجمعة قبل خروجه منه لا يجوز له أن يعتكف إلا في الجامع فقوله وتجب به أي وهي تجب به أي في زمن الاعتكاف الذي يريده الآن سواء كان ابتداءً كالونذرا أو فؤى اعتكاف عشرة أيام أو انتهاءً كالونذرا أربعة أيام أو لهن السبت فرض بعد يومين وصح يوم الخميس فالواجب لذلك الابتداء والانتفاء الجامع الذي تصح فيه الجمعة دائماً إلا الصحة في الجملة فتخرج رجبته لأنها لا تصح فيها الجمعة دائماً وإنما تصح فيها مع ضيق الجامع واتصال الصفوف ومافي المدونة من أنه يعتكف في رحبة المسجد فالمراد بالرحبة فيه صحته (ص) والآخر وبطل (ش)

إلى أن ومسجد معطوف على صوم والباء يجوز أن تكون للابسة أي ملتبساً بمطلق صوم وملتبساً بمطلق مسجد وان تكون للعبية ويصح أن تكون في مسجد للطرفية ويكون من باب استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز (قوله فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت) أي ولا في الكعبة خلافاً لابن الحاج وان جاز له دخولها (قوله مما تصح) أي فيما تصح فيه الجمعة وانما عبر عن دون في مع أن في أوضح اختصاراً بادغام النون في الميم فسقط حرف في الخط بخلاف في فان ياءها لا تدغم في الميم (قوله فالمراد بالرحبة فيه صحته) لا يخفى أنه قد تقدم أن المعتمد صحة الجمعة في الزقاق والطرق المتصلة بدون عذر فهل تجرى صحة الاعتكاف على ذلك أولاً ويكون ما عناه مشهوراً بميناء على ضعيف وهو الصواب لأنه موافق للنقل (قوله خرج وبطل) فان لم يخرج حرم عليه ذلك وهل يبطل اعتكافه لارتكابه الذنب أم لا والظاهر عدم البطلان لأنه لم يرتكب كبيرة الأعلى قول من يبطله بالذنب مطلقاً

(قوله الآن بعد ر ٢ مجهول) أي مجهول وجوب الاعتكاف في محل يصح فيه الجمعة وهذا التقييد للفيشي ولم يذكره عجم ولعل قوله قالوا للتبري (قوله ثم رجع يتم الخ) ظاهر ذلك أنه يرجع للجامع الأول فإذا جاءت الجمعة يخرج ويبطل اعتكافه مع أنه تقدم له أن هذه قوله أو انتهت فإلزامه عليه الرجوع إلى المحل الذي تصح فيه الجمعة (قوله تأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى ضعف هذا القول وأن الراجح البطلان كما هو مفاد أول العبارة فتدبر (قوله كرض أبويه) وظاهره الوجوب ولو كان مندورا والمرض خفيفا فان لم يخرج يبطل على أحد التأويلين (قوله المراد الخ) انما قال ذلك لان ظاهر عبارة المؤلف تقتضي انه لا يطلب بالخروج لجنازتهما وهو خلاف المراد أفاده في ك (قوله معا) فيه تجوز وهو انه ليس المراد به المقارنة بل المراد به تمام موتها ما تامعا ومات أحدهما بعد الآخر بأن مات أحدهما ودفن ثم مات الآخر (قوله وهو المشهور) ومقابل يخرج لجنازتهما كما يخرج لزيارتها هكذا ذكره الجزولي وحكي في مثله قولين هل يبنى على اعتكافه أو يبتدئ (قوله ٣٦٨) لا يجوز له الخروج) وان خرج بطل اعتكافه (قوله لاداء الشهادة) أي أو

تحمّلها لان التحمل كالاداء اقتصر اللغوي على الاداء وكذا التكافى والحاصل أن ظاهر كلامهم انه مقصور على الاداء قال البدراد في قول المصنف لا يخرج وان وجب اشعار بأنه في الاداء وأما التحمل فلا يحتاج فيه إلى الخروج (قوله معطوف الخ) هذا على ما في بعض النسخ من العاطف وفي بعض النسخ بدون عطف راجع للنفي في قوله لا جنازتهما أي لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة بطل عليه قوله ولتؤدى المسجد والحاصل أن قوله شهادة ما يغني عن عطف راجع للنفي في قوله لا جنازتهما مع أي لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة بطل عليه قوله ولتؤدى المسجد وعلى العطف فالمعطوف عليه اما قوله جنازتهما كما قال الشارح واما قوله كرض أبويه والمشاركة في أحد حكميه وهو البطلان لاقى مجموع الحكمين من وجوب الخروج والبطلان وقوله

يعني أنه اذا كان فرضه الجمعة ونذر اعتكاف أيام تأخذه فيها الجمعة واعتكف في غير الجامع فإنه يلزمه أن يخرج إلى الجمعة لتعينها عليه واذا خرج يبطل اعتكافه على المشهور ويقضيه قالوا الآن مجهول ذلك كحديث الاسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فلو نذر أياما لاجعة فيها وأراد اعتكافها فرض بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يتم فصادف الجمعة فلا خلاف في هذا انه يخرج اليها ولا يبطل اعتكافه تأمل ثم شبه في وجوب الخروج والبطلان قوله (كرض أبويه) فيه حذف مضاف أي أحد أبويه وأخرى هما فيجب أن يخرج لبرهما لوجوبه بالشرع فهو فوق وجوب الاعتكاف بالنذر ويبطل اعتكافه لان خروجه ذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الخواص الأصلية التي لا انفكاك عنها فهو عارض كالتسريح لتخلص الغرقى والهدى وفي شرح (هـ) تنبيه هذا وما بعده يجري في الابوين الكافرين أيضا ومراده بأبويه أبوامدنية كذا ينبغي (ص) لا جنازتهما معا (ش) المراد انه لا يجوز له أن يخرج لجنازة أبويه معا فان خرج يبطل اعتكافه كافي الموطأ وهو المشهور وأما الجنازة أحدهما فيخرج وجوبه في عدم الخروج من عقود الحي أي انه مظنة ذلك ولا كذلك في موتهم معا معا ويبطل اعتكافه (ص) وكشهادة وان وجبت ولتؤدى بالمسجد أو تنقل عنه (ش) يعني أن المعتكف لا يجوز له الخروج من معتكفه لاداء الشهادة وان تعين عليه ولكن يؤدى ما هو في المسجد بأن يأتيه القاضي لسماعها أو تنقل عنه وان لم تتوفر شروط النقل من غيبة بعيدة أو مرض للضرورة وقوله وكشهادة معطوف على جنازتهما أي ولا شهادة الكاف للتمثيل وهي مدخلة للدين فاذا كان عليه دين يؤديه في المسجد ولا يخرج لا للتشبيه لانه لا فائدة له مع العطف وأشار بقوله (وكرتة) إلى بطلان الاعتكاف بالردة لان الاسلام شرط فيه والردة تحبط العمل ولا يجب استئنافه اذا تاب وظاهره بطلانه بالردة ولو كانت أيامه معينة ورجع للاسلام قبل مضيه فإنه لا يلزمه اتمامها ثم ان قوله وكرتة يغني عنه ما بعده (ص) وكم يبطل صومه (ش) مبطل اسم فاعل منون وفاعله مستتر يعود على المعتكف وصومه مفعوله أي ان المعتكف اذا بطل صومه بفطر الغداء أفسد اعتكافه واستأنفه

وان وجبت مبالغة في عدم الخروج على نسخة عدم العاطف أو على العاطف والمعطوف عليه قوله جنازتهما واما على ان المعطوف عليه قوله كرض أبويه فالمبالغة في البطلان وقوله وكرتة اما أن يعطف على قوله كرض أبويه أو على جنازتهما (قوله فالكاف للتمثيل) أي لتمثيل شيء محذوف والتقدير ولا شيء مثل شهادة (قوله وأشار بقوله وكرتة إلى بطلان الاعتكاف) لا ينبغي أنه اذا كان قوله وكشهادة معطوفا على قوله لا جنازتهما معا يكون المعنى لا يخرج للشهادة وان خرج يبطل فاذا عطف قوله وكرتة على جنازتهما تكون المشاركة في البطلان فمن حيث انه يحصل عند الخروج لجنازتهما البطلان كذلك يحصل عند الردة البطلان (قوله ولا يجب استئنافه اذا تاب الخ) فيه نظر قال في الجواهر الردة والسكر المكتسب مانعان من صحة الاعتكاف فارنا لا ابتداء أو طرأ ويجب استئنافه بطرأ أحدهما اهـ (قوله مبطل اسم فاعل منون) أي وكابطل مبطل صومه لان الكلام في بيان المبطلات للصوم (قوله أفسد اعتكافه واستأنفه) ولو كان تطوعا في الأصل لان من أفسد عبادة لزمه قضاءها ومن باب أولى لو كان مندورا ولو أياما معينة وفانت لانه غير معذور أي أو ثريه متعمدا (قوله واستأنفه) أي من أوله لأنه يبنى لان الذي يبنى هو الغايوب على البطلان

كالحائض والنفساء بينان بعد زوال المانع لقول المصنف وبني زوال اغشاء أو جنون لانهم ما وان خرجا من المعتكف عليهما مرة
 الاعتكاف فلذا يرجع بعد زوال المانع من غير فصل (قوله أما لو أبطل صومه) أشار لهذا عجم فقال ويقضي اليوم الذي حصل له فيه
 ذلك وأصله باعتكافه وهذا إذا كان الصوم فرضا بحسب الأصل أو بالنذر ولو تعينا وأما إذا كان تطوعا فإنه ان أفطر فيه ناسيا فكذلك
 وان أفطر فيه لمرض أو حيض لم يقضه فان قلت ماذا كرهه من قضاء النذر المعين إذا أفطر فيه لمرض أو حيض مخافا لما تقدم في الصوم
 قلت الصوم هنا لما انضم له اعتكاف وهو مشبه بالحج فإنه انما يكون في محل معين وفي منع الجماع ومقدماته فيه لا يتقوى جانب الصوم
 فلهذا وجب قضاؤه وهذا الجواب يجري مثله في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع ناسيا ويجاب أيضا بأن الصوم لما كان شرطا
 في الاعتكاف تقوى جانبه فان قيل لم أوجبتم القضاء على من أفطر ناسيا في التطوع دون من أفطر فيه لحيض أو نفاس مع أنه في كل غير
 متسبب في حصول المانع قلت الناسي معه نوع تقريظ مع ما انضم له من الاعتكاف الموجب لقضائه كما أشرنا إليه انظر عجم والحاصل
 ان مفاد عجم ان من اعتكف في رمضان تطوعا وحصل له المرض أو الحيض أو النفاس فإنه يقضيه متصلا معتكفا لا أن يحشى نت
 قال مانعه وقال في الجواهر قال سحنون اذا اعتكف في رمضان فرض ثم خرج (٣٦٩) رمضان ثم أفاق فعليه قضاء الصوم

وليعتكف فيه اه
 ومراده المندور لان كلامه
 فيه كلام محشى نت
 (قوله كان الصوم ندرا
 معينا) أي وطرا الحيض
 أو النفاس أو المرض بعد
 التلبس والافلا يقضى كما
 يأتي عند قوله وبني زوال
 اغشاء أو جنون (قوله فان
 كان تطوعا) أي والقرض
 انه أفطر ناسيا والحاصل
 أنه اذا أفطرا كل أو شرب
 متعمدا فيبطل اعتكافه
 كان الصوم مندورا معينا
 أو غير معين أو واجبا غيرهما
 كرمضان مثلا أو تطوعا

أما لو بطل صومه بما ليس بسببه كانه ناسيا أو غيره مما عدا الوطء ومقدماته كحيض أو نفاس أو مرض
 قضى متصلا كان الصوم ندرا معينا أو مبهما أو واجبا غيرهما فان كان تطوعا ففي قضاؤه وعدمه
 قولنا عبد الملك مع ظاهرها وعبد الملك أيضا مع ابن حبيب ولو قرئ مبطل صومه بغير تنوين عائد
 ضميره على غير المعتكف دخل فيه الحائض والمرضى والمفطر ناسيا وهو فاسد أما الوطء ومقدماته
 فعمدها وسهوها سواء في الافساد كما يأتي والفرق بينهما وبين الاكل انهما من محظورات الاعتكاف
 بخلافه ولهذا يأكل في غير زمن الصوم (ص) وكسكره ليلا (ش) يريدان المعتكف اذا سكر
 بشيء حرام ليلا وأولى نهارا فان اعتكافه يبطل وان صحا قبل الفجر وأما بحلال فيبطل اعتكاف يومه
 ان حصل السكر نهارا كالجنون والاغشاء فيجوز فيه ما جرى فيه من التفصيل الذي أشار له المؤلف
 بقوله في الاغشاء وأنعمي يوما أو جله أو أقاله ولم يسلم أوله فالقضاء ويدل على أن المؤلف جرى على
 تقييد كون السكر حراما قوله (وفي الحاق الكبائر) غير المفسدة للصوم كقذف وغيبة وغصب
 وسرقة (به) أي بالسكر الحرام بجماع الذنب وهو فهم العراقيين وعدم الحاقها به لزيادته عليها
 بتعطيل الزمن وهو فهم المغاربة (تأويلان) وفهم منه عدم ابطاله بالصغار وهو كذلك اتفاقا في نقل
 الاكثر (ص) وبعدم وطء وقبلة شهوة وليس ومباشرة (ش) هذا معطوف على قوله وصحته غلط
 صوم والمعنى ان صحة الاعتكاف كانه بعدم وطء وبعدم قبلة شهوة فان قصد اللذة أو وجدها يبطل
 اعتكافه فلو قبل صغيرة لا تشتهى أو قبل زوجته لو دأب أو رجعة ولا قصد اللذة ولا وجدها فان ذلك لا يبطل

وأما اذا أفطر ناسيا أو كان ذلك لمرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبنى مع القضاء لكن ذلك في الصوم المندور مطلقا معينا
 أو غير معين أو واجبا غيرهما كرمضان وأما ان كان في التطوع ففي المرض والحيض والنفاس لا قضاء وفي النسيان قولان والمعتمد القضاء
 (قوله قولنا عبد الملك) أي فقد قال عبد الملك عليه القضاء وهو ظاهر المدونة لقولها من أكل يوما من اعتكافه ناسيا يقضى يوما مكانه
 وكذا قال بعضهم ان مذهب المدونة القضاء مطلقا وحل بعضهم المدونة على النذر المعين وأما التطوع فلا يقضى فيه بالنسيان وهو قول
 عبد الملك وابن حبيب وقد تقدم ان الاول هو المعتمد (قوله عائد ضميره الخ) والمعنى وكالشيء العارض الذي يبطل صومه من حيض أو
 نفاس أو فطر ناسيا (قوله وهو فاسد) وإنما كان فاسدا لانه ينتقض بالحيض والنفاس والمرض والعيد فانها لا تبطل الاعتكاف كما سيأتي
 وكلامه هنا في البطلان وأما البناء وعدمه فسيأتيان (قوله أما الوطء ومقدماته) محترز قوله بفطر الغذاء (قوله وكسكره ليلا) قال بعض
 وكل مخدر فلو شرب كل ما يعتريه منه تعيب فسد اعتكافه (قوله غير المفسدة للصوم) لا يفتي انه دخل تحت المفسدة للصوم موالاة النظر
 للاجنية حتى أمضى فينبغي بطلان اعتكافه (قوله في نقل الاكثر) أي لا في نقل الاقل ففيها الخلاف (قوله وبعدم وطء) بينه وبين
 قوله وببطل صومه العموم والخصوص الوجهي فتأمل (قوله وقبلة شهوة) من باب اضافة السبب الى السبب (قوله فلو قبل صغيرة الخ)
 وأما الوطء ليلا فيبطل وظاهره ولو في غير مطيعة وهو كذلك لان أدناء أن يكون قبلة شهوة وليس فهو كالوضوء لا كالصيام المتقدم انه
 لا يوجب كفارة الاجماع يوجب الغسل

(قوله وطء النائة والمكرهة الخ) أي فيبطل اعتكافهما ففي ك عن الخطاب وان الموطوءة نائة والمكرهة يبطل اعتكافهما وأما تقييلها والمس بها مكرهة فيجب أن يراعى وجود اللذة فيها والافلاشي عليها كافي ك وبهذا المعنى وهو ان وطء المكرهة والنائة يبطل اعتكافهما يظهر من قول المصنف وبعدم وطء الخ منع قوله وليس وقلة شهوة فلا يقال يستغنى بذلك عن قوله وبعدم وطء (قوله فقد دخل الخ) لا يظهر ذلك في غير المباح ليلا (قوله ينبغي في غير الفم والافلا تشترط الشهوة) زاد في ك ولا يصدق في أنه لم يرد الشهوة لأنها منبهة الشهوة هذا بحث الزرقاني رده عج وجعله مخالفا لظاهر النقل (قوله المانعة من الصوم) أي كالعبد وقوله أو الاعتكاف كالجنون (قوله أي وان كانت الملابس (٣٧٠) لحائض كانت فاعلا أو مفعولا) أي وقوله ناسية لا يعين أنها فاعلة لا مكان

كون المقبل أو اللامس أو المباشر لها غير ها وهي ناسية وبالغ المصنف لثلا يتوهم أنها لما كانت ناسية كانت معذورة لان الفرض أنها التذت (قوله ولو منعه من التذ الخ) الحاصل أن الاقسام ثلاثة الاذن في المعين فلا منع مطلقا الاذن في غير المعين له المنع مطلقا الاذن في الفعل فقط له ان لم يدخله والافلا ولو تنازعا في أصل الاذن فالقول قول السيد والزوج (قوله وأتمت ما سبق الخ) أي فعلا لا نذرا فيدخل في ذلك ما اذا نذرت اعتكاف شهر بعينه فطلقت أو مات زوجها قبل أن يأتي الشهر فانها تستمر على عدتها ولا تقضى الاعتكاف لانهم يسبق في الفعل لكن تصوم الشهر عند حيثه (قوله أو عدة) فاذا أتمتها فان كان نذرها

اعتكافه أبو عمران وطء المكرهة والنائة كغيرهما بخلاف الاحتلام قوله وبعدم وطء أي مباح ليلا فان كان غير مباح أو نهارا فقد دخل في قوله وبكبطل صومه وقوله شهوة ينبغي في غير الفم والافلا تشترط الشهوة وقوله وليس ومباشرة أي لمس شهوة ومباشرة شهوة فقد حذف شهوة من هنا دلالة ما مر عليه أنزل أم لا عمدا أو نسيانا وهذه ترد على قول ابن الحاجب سهو غير الكل كالا كل (ص) وان لحائض ناسية (ش) مبالغة في المفهوم أي وان حصل شيء مما ذكر لحائض ناسية لعكوفها الذي خرجت منه ولا مفهوم للحيض بل المرض وغيره من الاعذار المانعة من الصوم أو الاعتكاف كذلك ومفهوم ناسية أخرى ثم ان اللام لام الملابس أي وان كانت الملابس لحائض كانت فاعلا أو مفعولا وهذا أولى من جعل اللام بمعنى من (ص) وان أذن لعبد أو امرأة في نذر فلا منع (ش) يعني ان السيد أو الزوج اذا أذن لعبد الذي تضر عبادته بعمله أو امرأة التي يحتاج زوجها لها في نذر عبادة من اعتكاف أو صيام أو حرام في زمن معين فنذرها فليس له بعد ذلك منع الوفا بها وان لم يدخلها فيها الا أن يكون النذر مطلقا له المنع ولو دخلا لانه ليس على الفور وأما لو أذن السيد أو الزوج لعبد أو امرأة في الفعل خاصة دون نذر فلا يقطعه عليهما ان دخلا فيه وهذا معنى قوله (كغيره ان دخلا) أي كذنه في غير النذر بل في الفعل خاصة ان دخلا أي في النذر في الاول وفي الاعتكاف في الثاني ولو منعه من النذر في الاول فقال العبد وقع مني النذر وخالف السيد فالقول قول العبد كما في شرح (ه) بلفظ ينبغي وكذا الزوجة (ص) وأتمت ما سبق منه أو عدة (ش) يعني ان المرأة اذا كانت معتكفة أو محرمة ثم طلقها زوجها أو مات عنها فانها تعضي على اعتكافها أو احرامها ولا تخاطب بالمكث بمنزل العدة فلو كانت معتدة من طلاق أو وفاة ثم نذرت الاعتكاف فانها تعضي على عدتها فاذا أتمتها اعتكفت ان كان مضمونا أو بمانق منه ان كان معينا وان فات فلا قضاء عليها فيه فقوله ما سبق أي الشيء الذي سبق منه أي من الاعتكاف أو الاحرام وقوله أو عدة مجرور عطفا على الضمير المجرور ومن غير إعادة الجار على حذف قوله تعالى واتقوا الله الذي تسالون به والارحام أي أو ما سبق من عدة وأشار بقوله (الا أن تحرم وان بعدة موت فينفذ ويبطل) الى أن المرأة اذا كانت معتدة من طلاق أو من وفاة ثم أحرمت بالحج فان احرامها بالحج ينقض وتذهب اليه ويبطل ان كان بالنحية فضميره للبيت أي ويبطل بحقها في البيت وان كان بالفوقية فضميره يرجع للعدة على حذف مضاف أي يبطل ميتة عدتها ومن تقييد

مطلقا فعلته وان كان معينا ومضى وقته لم تقضه عند محضون قاله

النفوذ

في التكت (قوله الا أن تحرم) الاستثناء منقطع (قوله وان بعدة موت) بالغ عليها لما فيها من الشدة على عدة الطلاق بالاحداد (قوله فينفذ) أي مع العصيان واعلم انه علم من الشارح تقدم الاحرام على العدة والحاصل ان الصورة ستطرأ احرام على عدة وعكسه وطرو اعتكاف على عدة وعكسه وطرو واعتكاف على احرام وعكسه فتم السابق الا في طرو احرام على عدة واذا طرأ احرام على اعتكاف فتم الاعتكاف الا أن تخشى فوات الحج فتقدمه ان كانا فرضين أو نفليين أو الاحرام فرضا والاعتكاف نفلا فان كان الاعتكاف فرضا والاحرام نفلا نعمت الاعتكاف هذا ما استظهر عج ولكن اطلاق أبي الحسن وأبي عمران كما قل محشى تت ينافيه فان ظاهر اطلاقهما أنها تتم الاعتكاف مطلقا أي خشيت فوات الحج أولا ولأن تجعل الصورة ستة عشر لان العدة إما من طلاق أو وفاة وطرأ عليها اعتكاف أو عكسه فهذه أربعة الاحرام اما الحج أو عدة بطرأ على عدة بصورتها أو بطرأ على بصورتها عليه أو بطرأ اعتكاف على احرام بصورتها أو عكسه وقد علم حكم كل وانظر لو تقارن أحمران مما تقدم انه يقدم السابق لورتبا كما اذا قارنت العدة والاحرام

الاعتكاف أي ما يغلب ويقدم كذا نظر عجم (قوله وان منع عبده نذرا الخ) وليس السيد ان يسقطه عنه مطلقا بخلاف الدين لان بقاءه عيب يخص من ثمنه بخلاف النذر كذا قال في التوضيح (قوله وأطاع العبد) وأما لو لم يطعه فانه يستمر لانه اذا أذن له في النذر وكان معينا ونذره ليس له منعه (قوله وهو المذهب) أي فيكون ظاهرا صنيع التوضيح ضعيفا (قوله وأيضا) مرتبط بقوله ويفهم الثاني الخ وكأنه قال ولك أن تجعله خاصا بالاول لسنتين كونه يفهم في الثاني بطريق الاولى وأيضا الخ (قوله فلو أخرجه إلخا كم) هذا انما يكون في الكثير ثم أقول ان إخراج إلخا كم فرع عن منع السيد لأن منع السيد متفرع عليه (قوله لاتهم محل الخلاف) لان هناك من يقول اذا نذر ليلة لا يلزمه شيء لانه نذر ما لا يصح فيه الصوم زاد في ك والليلة التي تلزمه من هذا انما هي ليلة اليوم الذي نذره لا التي بعدها كذا هو ظاهر ما لابن يونس وغيره ويلزم في هذه الدخول قبل الغروب أو معه وكذا في (٣٧١) مسألة المؤلف وسيأتي الكلام على ذلك (قوله لا بعض يوم)

معطوف على ليلة أي فلا يلزمه يوم واذا اتى لزوم اليوم مع أن أقل الاعتكاف يوم وليس له علم أنه لا يلزمه ما نذره وهو بعض اليوم فعلم أن قول الشارع فلا يلزمه شيء أي لا اليوم ولا بعض اليوم إلا أن اتى لزوم اليوم بطريق الصراحة ونفى لزوم البعض بطريق الزوم (قوله هل لا اعتكاف خصوصية) وهو كذلك فقد قال بعض وقد يفرق بأن الصوم والصلاة لا كانا من دعائم الاسلام كان لهما منزلة على الاعتكاف وقوله انظر شرحنا الكبير المناسب امثال كلامه فنقول قال في ك قد يفرق بين الصلاة والاعتكاف بأن الركعة تقع بها التنفل في الجملة وهذا الفرق لا يتجسده فيما اذا نذر بعض ركعة ان قلنا انه يلزمه أن يأتي بركعتين ولا يتم بين الصوم والاعتكاف

انفقوا في الاحرام الطارئ بالعمدة يفهم أن المعتكفة لا تنفذ اذا أحرمت بل تبقى على اعتكافها حتى تتمه اذ لو قيل انها تخرج للحج اذا أحرمت لبطل اعتكافها لكونه لا يصح الا في المسجد بخلاف الاحرام فانه انما يبطل المبيت لأصل العدة وهناك مسائل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتبناه على نت (ص) وان منع عبده نذرا فعليه ان يعتق (ش) أي وان منع السيد عبده الوفاء بنذر نذره بغير اذنه فعليه وفاؤه ان يعتق حيث كان مضمونا عند سجنون وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ولو معينا مضى زمنه ويقضيه وظاهر صنيع التوضيح ان قول سجنون خلاف لا تقيد وقلنا كلام المؤلف على ما اذا نذره بغير اذن سيده تبعا (هـ) في شرحه ونصه كلام المؤلف شامل لما اذا منعه من فعل ما نذره من غير اذنه ولما اذا منعه من فعل ما نذره باذنه وأطاع العبد سيده بان ترك الدخول في نذره ولك أن تجعله خاصا بالاول ويفهم الثاني بطريق الاولى والظاهر أنه في الثاني عليه بدل ما منعه منه ولو كان معينا ولا يجري فيه الخلاف الجاري في الاول وهو ما اذا كان نذره بغير اذن سيده وكان معينا من انه هل عليه بدله وهو ظاهر قول ابن القاسم أو ليس عليه بدله وهو ظاهر قول سجنون وهو المذهب كما يفهم من كلام أبي الحسن وعليه اقتصر ابن عبدوس كافي المواقيت وأيضاً فانه عليه في الثاني ولو لم يعتق وأما ان منعه من نذر ما أذن له في نذره أو من فعل ما تطوع به قبل شروعه في كل منهما فلا شيء عليه (ص) ولا يمنع مكاتب يسيره (ش) أي ليس للسيد منع المكاتب ومثله المرأة يسير الاعتكاف ينبغي والصوم وبقية العبادات وهو ما لا ضرر فيه على سيده في عمله ووفاء بنجومه وينع من كثير يضر بذلك فلو أخرجه إلخا كم عند حلول أجلها وبجزءه فليس سيده ان يمنع من الاعتكاف ويبقى ديناً في نفسه ولو اعتكف باذنه لم يكن له إخراجها ومن بعضه حر يعتكف في يوم خدمة نفسه وان لم يكن بينه وبين سيده مهابة لم يعتكف الا باذنه (ص) ولزم يوم ان نذر ليلة (ش) أي وكذا تلزمه ليلة ان نذر يوماً وانما نص المؤلف على الاولى لانها محل الخلاف (ص) لا بعض يوم (ش) يعني أن من نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء إلا أن ينوي الجوار فيلزمه ما نوى وانظر قول المؤلف لا بعض يوم مع نقل نت عن ابن القاسم من نذر طاعة نافقة كصلاة ركعة أو صوم بعض يوم لزمه كما لها عند خلاف سجنون هل للاعتكاف خصوصية أو هو خلاف وانظر شرحنا الكبير (ص) وتتابعه في مطلقه (ش) أي ولزم تتابع الاعتكاف النذر فيما اذا كان مطلقاً أي غير مقيد بتتابع ولا عدمه قال فيها ومن نذر اعتكاف شهر أو ثلاثين يوماً فلا يفرق ذلك اه وهذا بخلاف من نذر أن يصوم شهراً أو أياماً فانه لا يلزمه تتابع ذلك والفرق أن الصوم انما يفعل في النهار دون الليل فكيف ما أصابه متتابعاً أو مفترقاً اذا أوفى العدة فقد جاء بنذر والاعتكاف يستغرق الزمانين الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التتابع اعتباراً بأجل الاجارة والخدمة والديون والایمان لما كانت

وقد يفرق بأن الصوم لما كان من دعائم الاسلام كان له منزلة على الاعتكاف وأيضاً هو مثل الصلاة في أن كلامه من الدعائم ولحق بها وهذا الجواب يأتي في بعض ركعة (قوله اعتباراً بأجل الاجارة) فاذا استأجر سكنى الدار شهراً فهو شامل لليل والنهار وقوله والخدمة أي وأجل الخدمة وهو من عطف الخاص على العام فاذا استأجر شخصاً للخدمة في شمل الليل والنهار (قوله والديون) فاذا باعه سلعة بثمن لشهر رجب مثلاً فليس له الطلب لافي الليل ولا في النهار وقوله والایمان بفتح الهمزة كما اذا حلف انه لا يكلم زيداً شهراً فهو يستغرق الليل والنهار (قوله لما كانت) أي تلك الاشياء أي لانها لما كانت

(قوله لم يحصل فيه نية تتابع ولا عدمه) فان نوى أحدهما عمل به (قوله وهذا في النذر الملقوظ) الملقوظ وصف كاشف وقوله بدليل ما بعده الذي هو قوله ومنوبه الخ فراده الاحتراز عن الاعتكاف النوى (قوله من تتابع وتفرق) فان لم ينو واحد منهما فينبغي لزوم تتابعه والحاصل أن كلام المصنف في مجرد النية من غير نذر فالعنى أن الاعتكاف النوى من غير نذر لا يلزم الاتيان به إلا ان دخل المعتكف فيلزمه وبأني هامت متابعان نوى المتتابع أو دخل المسجد بنية الاعتكاف غير نوا والمتتابع أو التفرق فيلزمه المتتابع أيضا ونية الاعتكاف المجردة عن النذر تؤثر بالزوم بسبب الدخول بخلاف نية الجوار لا يلزم بسببها شيء إلا في يوم الدخول ففيه تأويلان هذا ما ارتضاه بعض الشيوخ خلاف ما حل به الشارح من أن النية متعلقة بالتتابع أو عدمه لا بأصل الاعتكاف وقوله لان النية مجردة أي نية الاعتكاف (٢٧٣) مجردة لا توجب شيئا هذا هو المناسب لما قلنا (قوله لان كل أحد

تستغرق الزمانين جميعا فوجب تتابعها والشروع فيها عقب عقدها فالمراد بالطلاق الذي لم يحصل فيه نية المتتابع ولا نية عدمه فان حصل فيه نية أحدهما عمل بها ولا شك أن ما فيه نية المتتابع يفهم عما ذكره المؤلف بالاولى وهذا في النذر الملقوظ به بدليل ما بعده (س) ومنوبه حين دخوله (ش) أي ولزم المعتكف منوبه من تتابع وتفرق وقت الشروع وهو حين دخوله فيه ولا يلزم بنيته فقط لان النية مجردة لا توجب شيئا فقول حين دخوله متعلق بلزمه لا بنوبه لان هذا لا يتوهم لان كل أحد يلزمه منوبه حين دخوله أي ولزم المكلف حين دخوله في الاعتكاف منوبه من جمع أو تفرق أو عدد وبعبارة أخرى مقصوده أن الدخول سبب للزوم وبعبارة لا تؤدي ذلك فلو قال بدخوله أو لدخوله لكان أخصر مع تأدية المعنى المراد (ص) كطلق الجوار (ش) الجوار بالضم وقد تنكسر والمراد بالطلاق ما لم يقيد بدليل ولانها روه ذات شبيهه في كل أحكام الاعتكاف السابقة قال فيها الجوار كالاغتكاف فيلزم فيه الصوم لكن في كلام أبي الحسن ما لم ينو في الجوار المطلق الفطروا ما ان نواه فله ذلك ويلزم باللفظ لا بالنية كالقيد ويلزم في مطلق الجوار المتتابع في مطلقة والنوى حين دخوله ويقسده ما يقسده الى آخر ما سبق سند من قال الله على أن أجاور المسجد ليلة أو نهارا عدة أيام فهذا نذر اعتكاف بلفظ الجوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف عشرة أيام أو أجاور عشرة أيام فيلزم في ذلك ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف واللفظ لا يراد لعينه وانما يراد لعناه ولولم يسم اعتكافا ولا جوارا الا أنه نوى ملازمة المسجد للعبادة أياما متوالية وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة الاعتكاف (ص) لا النهار فقط (ش) أي لا الجوار بمسجد بقيد النهار فقط دون الليل فليس في أحكامه كالاغتكاف ولا يلزم بالنية بل باللفظ بنذره واليه أشار بقوله (فباللفظ) وكذا يقال في الجوار المقيد بالليل فقط وفي الجوار المطلق الذي نوى فيه الفطر ولعل المؤلف انما اقتصر على المقيد بالنهار لقوله (ولا يلزم فيه حيث الصوم) اذا المقيد بالليل أو المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه الصوم حتى يحتاج للنص على نفيه أي ولا يلزم فيه أي في الجوار المقيد بالنهار حيث نذر أي حين لفظ بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج لعبادة المرضى ونحوها لان ذلك مناف لنذره المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له المعتكف هذا هو الظاهر (ص) وفي يوم دخوله تأويلان (ش) راجع لفهوم قوله

يلزمه) أي يعرف انه يلزمه الخ وهو غير مسلم (قوله مقصوده ان الدخول سبب للزوم) هذا على سبيل ما تقدم له (قوله سبب للزوم) أي لزوم الاعتكاف على ما قررنا وذلك كما قرر بعض أن التطوعات بعد الشروع فيها تنعین ولا يجوز قطعها أو ما بعد نيتها وقبل الدخول فيها لا يلزمه شيء لانه لم ينذر لها وانما نوى فقط فلا يلزم الا بالشروع (قوله وقد تنكسر) وفي القاموس ما يقيد أن الضم هو الكثير فانه قال والجوار أي بالضم وقد تنكسر والحاصل أن قول المصنف كطلق الجوار تشبيه تام في جميع ما سبق من أحكام الاعتكاف كما في المدونة فيلزمه تتابعه ان نوى ذلك أو لم ينو ولا عدمه وان نوى عدم المتتابع عمل عليه وسواء كان منذورا أو منوبا ويلزم فيه الصوم ويفعل فيه ما يفعل في الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع منه ويبطل ما يبطله ويبني فيه ما يبني في الاعتكاف (قوله والمراد بالطلاق الخ) أي فالمناسب للمصنف أن يقول كل جوار

الطلاق لما تقدم من الفرق بين مطلق الماء المطلق (قوله لا بالنية) المناسب لا بالدخول وذلك لان النية لا توجب ولو في الجوار المطلق وحاصله أن الجوار المطلق اذا نوى فيه الفطر لا يلزمه الا اذا نذر باللفظ لا بالدخول كما أن المقيد انما يلزم اذا نذر باللفظ بأن قال نذر على أن أجاور المسجد نهارا أي أو ليلة وأما اذا نوى بجواره المسجد أيام أو نوى الفطر أو نوى المسجد نهارا أو ليلة فانه لا يلزمه بالدخول (قوله كالقيد) أي أن المقيد انما يلزم باللفظ أي بنذره باللفظ لا بالنية (قوله وانما يراد لعناه) أي وهذا في معنى الاعتكاف (قوله ولولم يسم اعتكافا الخ) حاصله أنه نارة يسمى اعتكافا ونارة لا يسمى شيئا وانما ينوى ملازمة المسجد للعبادة فهذه الثلاثة حكمها واحد في أنه يطالب بنية الاعتكاف (قوله الا أنه نوى) أي ولم ينذر أي وأما لو نذر فيكون كالاغتكاف والجوار المتذوقين (قوله ولا يلزم بالنية) المناسب ولا يلزم بالدخول على ما سيأتي (قوله وفي يوم دخوله الخ)

قال اللغاني المراد باليوم الزمن الذي يدخل فيه لانه قد يدخل الظهر مثلا وقوله تأويلان ذكر عجب أن الاظهر من القولين أنه لا يلزمه
وله أن يخرج متى شاء من يومه ذلك اذ لم يتشبه بعمل يطل عليه بقطعه (قوله فهما في الجواز المقيد) أي بلبيل فقط أو بنهار
فقط لكن بالنية من غير لفظ وأما اللفظ فيه بالنذر فإنه يلزمه مكته اتفاقا لكن نهارا فقط أو قيدا بنهار فقط وليلا فقط ان قيد بالليل
(قوله انما هو فيمن نوى مجاورة أيام) حاصله أن نأوي الجوار المقيد لا يلزمه ما بعد يوم دخوله وفي يوم الدخول تأويلان ومحلها كما
قرر الشارح حيث نوى أياما متعددة وهذا بخلاف نأوي الاعتكاف من غير نذر لا يلزمه شيء قبل الدخول في المعتكف وإنما ان دخل
فيلزمه وهو ما أشاره المصنف بقوله ومنه لکن يلزم التتابع ان نواه أو أطلق (٣٧٣) وان نوى اتفرق بق لا يلزمه التتابع

فالاعتكاف المنسوي من غير نذر
يلزمه ما نواه بمجرد دخوله وأما
الجوار المقيد فلا يلزمه بالنية حتى
يتلفظ الا يوم الدخول ففيه
تأويلان هل يلزمه أن يتم الدخول
المعتكف أولا يلزمه لانه لم يشبه
الاعتكاف (قوله دمياط) بالدال
المهملة وحكى اعجمها قاله السيوطي
في اللب (قوله وانما سمي ما ذكر
ساحلا الخ) الساحل في الاصل
شاطئ البحر الذي يلي فيه البحر
رملة أي فأراد به هنا الثغر من تسمية
الحال باسم المحل قال ابن دريد هو
مقلوب وانما الماء سجده أي بقياسه
مستحول (قوله وسواء كان الصوم
الخ) هذا تفسير الاطلاق في
المصنف وفسر ت الاطلاق
بقوله سواء كان موضعه الذي هو به
أفضل كذا نذر ما أحد المواضع الثلاثة
وهي المدينة أو ابلية أو مكة أو
الذي نذر الاتيان اليه أفضل
(قوله فائدة) هل يحصل فضل الرباط
لمن يسكن في الثغور بأهله أو لاند
أن يكون خرج بنية الرباط هكذا
نظر بعض الشيوخ وهل الرباط
أفضل من الجهاد أو العكس قولان

فباللفظ أي في اللفظ لا بالنية فلا يلزم ولما كان هذا هو عدم اللزوم مطلقا أي في يوم الدخول
وفي غيره قال وفي يوم دخوله تأويلان فهما في الجواز المقيد اذا كان بمجرد النية أي هل يلزمه
اتمام اليوم الذي دخله أم لا وأما اليوم الذي بعده فلا يلزمه اتفاقا وما ذكره ق من أن كلام
المؤلف شامل لمن نوى مجاورة يوم واحد ومن نوى مجاورة أيام تبع فيه ح والشارح مع
أن سندا حكى الاتفاق فيمن نوى مجاورة يوم أنه لا يلزمه اتمامه بالدخول فيه ومقتضى كلام
المواق أن الخلاف انما هو فيمن نوى مجاورة أيام زاد ه في شرحه وهو الذي يجب حمل
كلام المؤلف عليه (ص) واتيان ساحل لنذر صوم به مطلقا (ش) هذا معطوف على ما قبله
وهو يوم من قوله ولزم يوم أي ولزم من نذر أن يصوم بساحل أي بثغر من الاثغار كعسقلان
ودمياط وانما سمي ما ذكر ساحلا لان الغالب أن يكون الثغر على شاطئ البحر وأخرى في
اللزوم الاتيان الى أحد المساجد الثلاثة لنذر صوم بها وسواء كان الصوم الذي نذر فعله بها
فرضا أو نفلا ومثل الصوم الصلاة كما ذكره ابن عمر والسائل في كفاية الطالب وتحقيق المباني
(ص) والمساجد الثلاثة فقط لنذر عكوف بها (ش) هو معطوف على ساحل البحر ورأى ولزم
اتيان المساجد الخ يعني أن من نذر أن يعتكف في أحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة
وبيت المقدس لزمه أن يأتيه وأشار بقوله فقط الى أن هذا الحكم خاص بها لا يتعدى الى
غيرها فلا يأتي السواحل لنذر عكوف ويعتكف بموضعه وهذا معنى قوله (والا فموضعه) لان
الصوم لا يمنع الجهاد والحرم والاعتكاف يمنع ذلك وظاهر كلام المؤلف لزوم الاتيان لأحد
المساجد الثلاثة للاعتكاف ولو كان الموضع الذي هو فيه أفضل بمن كان بالمدينة فنذر
الاعتكاف بمسجد بيت المقدس أو مكة قال الشارح وينبغي أن لا يأتي من الأفضل الى
المفضول كما قال أصحابنا في نادر الصلاة اذ لا فرق بينهما اه والحاصل أن المنذور اما صوم
أو صلاة أو اعتكاف والمحل الذي عينه لفعله أي به اما أحد المساجد الثلاثة واما ساحل من
السواحل واما غير ذلك فان كان المحل أحد المساجد الثلاثة لزمه أن يفعل فيه ما نذر فعله فيه
وهل الآن يكون محل النذر أفضل فيفعله بمحل النذر أو يفعل فيه ما نذر فعله فيه ولو كان محل
النذر أفضل بخلاف يأتي في محث النذر وان كان ساحلا لزمه أن يفعل فيه الصوم والصلاة
لا الاعتكاف فيفعله بموضعه وان كان غير ما ذكر فان بعد فانه يفعل ما نذر من موضع نذره
وان قرب جده فان كان المنذور اعتكافا أو صلاة ففيه قولان وان كان صوما فهل كذلك

(٣٥ خرئى ثاني) (قوله كما قال أصحابنا في نادر الصلاة) لا يخفى أن ذلك أحد قولين ذكرهما المصنف في باب النذر في الصلاة
فقد قال ومشي للمدينة أو ابلية ان لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسمنهما فركب وهل وان كان ببعضهما أو الا لكونه بأفضل خلاف
فالشارح بهرام أجرى أحد القولين في الصلاة هنا أي في الاعتكاف وسيأتي للشارح أنه يجري الخلاف في الثلاثة الصوم والصلاة
والاعتكاف فكأنه رأى الباب واحدا فقام الاعتكاف والصوم على الصلاة في أحد التأويلين (قوله لزمه أن يفعل فيه ما نذر فعله
فيه) أي مطلقا سواء كان صلاة أو صياما أو اعتكافا وقوله وان كان غير ما ذكر أي غير المساجد الثلاثة والسواحل (قوله بموضع
نذره) أي مطلقا سواء كان صوما أو صلاة أو نفلا (قوله ففيه قولان) أي هل يذهب بفعله فيه أم لا قولان محلها ما لم يكن حين
النذر في أحد المساجد الثلاثة أو في ساحل من السواحل والافعله في محله اتفاقا لان محل النذر أفضل من المنذور فيه (قوله فهل كذلك)

أى يجرى فيه القولان كذا عند بعض أشياخ عجم وقوله أو يفعله بموضعه أى من غير قولين كما عند الشيخ كريم الدين فان قلت لم جرى القولان، طلقا في الصلاة والاعتكاف دون الصوم قلت لعل ذلك انه ورد أن في الخطا للمساجد للصلاة الحسنات والاعتكاف محتو على الصلاة أى فلم يكن الصوم مثلها والله أعلم (قوله بل بأكل فيه أو في رحابه) المراد بالرحاب الصحن لا الرحبة المعلومة والافهسي بين يديه كما أفاده ك (قوله أو في المنارة ويغلق عليه) في ك وانما طلب بغلق المنارة عليه زيادة في الستر وحسب أن يتشاغل مع من يأتي بالتحدث ونحوه (قوله فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه) أى عما يكرهه الا كل فيه بطل اعتكافه لانه لا يبطل بالمسكروه فلو قال المصنف وكره أكله بفناء المسجد لم يمايرد عليه لشموله للكل خارج الفناء أيضا أى مع أن الا كل خارج الفناء منوع لا بطلال الاعتكاف والشرب (٣٧٤) مثل الا كل في الكراهة وظاهر النص كالمصنف كراهة الا كل ولو خفف (قوله

واعتكافه غير مكفى) فان اعتكف غير مكفى جاز خروجه لشراء طعامه ولا يقف يحدث أخدا ولا لطلب حد ولا لقضاء دين ولا يكت بعد قضاء حاجته شيئا لا يخرج بذلك عن عمل الاعتكاف وحرمة الاعتكاف عليه فان فعل شيئا من ذلك فسد اعتكافه ويستحب شراؤه من أقرب الاسواق وظاهره أن له الخروج لحاجته ولو وجد من يقوم مقامه في ذلك بغير عوض أو بعوض لا يشق مثله عليه (قوله ودخوله منزله) القريب بونه أهله والابطل في الاول ولم يكره في الثانى (قوله والمراد بأهله زوجته) أى أوسرته (قوله لان المسجد وازع) أى مانع من الجماع ومقدماته ولا وازع في المنزل اه ثم انه اذا خرج لحاجته فلا يجاوز القريب الممكن فعله فيه فان جاوزه بطل اعتكافه (قوله وكاتبه) الواو بمعنى أو وينبغى ما لم يكن لعاشه (قوله ان كثر الخ) فان قلت المصحف لا يكون الا كثيرا فائدة التقيد بالنسبة له (قلت) المصحف اسم مفعول من أصحفت اذا جعت المصحف

أو يفعله بموضعه وهو المتبادر من كلام ح ولما تكلم على شروط الاعتكاف وأركانه ومقتضياته شرع في مكرهاته ثم جائزانه ثم مندوباته فقال (ص) وكره أكله خارج المسجد (ش) أى وكره للعتكف أن يأكل خارج المسجد أى بين يديه بل يأكل فيه أو في رحابه أو في المنارة ويغلق عليه فان خرج من ذلك بطل اعتكافه قاله الباجي لانه مشى في غير محل الاعتكاف (ص) واعتكافه غير مكفى (ش) يعنى أنه يكره للانسان أن يعتكف غير مكفى حتى لا يخرج الحاجة الانسان من بول وغائط (ص) ودخوله منزله وان لغائط (ش) يعنى أنه يكره للعتكف أن يدخل منزله الساكن فيه أى الذى فيه أهله لقضاء حاجته البول أو الغائط مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه نعم ان كان منزله خاليا عن أهله أو كان أهله في علو المنزل ودخل هو في أسفله فلا كراهة حيثئذ والمراد بأهله زوجته ولا ينافى تعليل الكراهة بما ذكره جواز مجي عزوجته اليه أو كلها معه وحديثها لان المسجد وازع ولا وازع في المنزل (ص) واشتغاله بعلم وكتابته وان مصحفا ان كثر (ش) يعنى أنه يكره للعتكف أن يشتغل بالعلم بعلم أو تعلم أو كذلك يكره له أن يشتغل بالكتابة ولو مصحفا وهذا في الكثير أما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الاولى الترك وبالحق على المصحف ثلاثتهم أن كتابته كتلاوته والواو في كتابته بمعنى أو والمراد بالعلم ما لم يجب عينا فان قلت الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة فلم كره في هذا الموضع واستحب فيه صلاة النافلة قلت لعل ذلك لانه يحصل بالنافلة من رياضة النفس وخلوصها من صفاتها المذمومة غالبا المطلوبين في الاعتكاف ما لا يحصل بالعلم وقيد الكثرة يرجع لما ذكر من العلم والكتابة والضمير في كتابته للعتكف بقراءة المبالغة ولو كان الضمير عائدا على العلم ما صحت المبالغة فهو من اضافة المصدر لقاعدة لا لمفعوله ثم أشار الى قانون عبادة المعتكف وكرهاته غيرها مما يدخل فيه ما تقدم بقوله (ص) وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة (ش) يعنى أنه يكره للعتكف أن يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بعلم وكتابة وغيرهما والذي ذكر يشمل التسبيح والتهليل والدعاء والتفكير في آيات الله وفي معنى الصلاة والطواف لمن بالمسجد الحرام ودخول الكعبة فقول تت ان الطواف يدخل في الذكرك فيه تظر وقوله أيضا انه لم يعلم من كلام المؤلف عن الحكم فيه تظر لان حكم المؤلف بالكراهة على فعل غير الثلاثة المذكورة يدل على أن فعلها ليس بواجب اذ لو كان واجبا لجرم فعل غيرها وقد حكم بكرهاته ولو كان فعلها جائزا لكان فعل مقابلها كذلك فلم يبق الاستحباب فعلها ثم شبه في الكراهة

بعضها الى بعض فيصدق حيثئذ بالقليل والكثير فلذلك احتاج الى التقيد (قوله اذلو كان واجبا الخ) فيه تظر اذ قد يجوز أن يكون فعل الثلاثة واجبا وفعل غيرها مكرها وقوله ولو كان فعلها جائزا لكان فعل مقابلها الخ فيه تظر اذ لا يلزم من كون فعلها جائزا أن يكون فعل غيرها كذلك اذ قد يكون حراما ويجب بأن المراد بقوله اذلو كان واجبا أى أن الوجوب متعلق بفعلها بقيد الخصوص وعلى كل حال فالبحث متوجه من جهة أن ما قاله لا ينتج خصوص الاستحباب لانه يحتمل السنة فتدبر وقال في ك قال بعض ولا يعلم عن الحكم في هذه العبادات من كلام المؤلف هل هو الوجوب وهو ظاهر قولها وليقبل على شأنه وقول اللخمي فعلى من دخل معتكفا أن يلتزم ذلك في ليله ونهاره بقدر طاقته ولا يدع ذلك الاغلبية أو الاستحباب لقول التلقين ينبغى له التشاغل بالذكرك والعبادة والصلاة والدعاء

فزاو قراة القرآن دون أن يتصدى لغير ذلك من أفعال القرب اه (قوله ولو جارا أو صالحا) هذا تخصيص قول المصنف سابقا والصلاة أحب من النقل إذا قام بها الغير أي الآن يكون معتكفا (قوله وصعوده لتأذين) وقيدت الكراهة بما إذا لم يرصد الوقت والام يكره هكذا قال عجم وهو وهم والحاصل أنه يجوز له الاذان بصحن المسجد كما نص عليه النخعي فقيدا يجوز بما إذا لم يكن المؤذن يرصد الاوقات فان كان يرصدها كره والمقيد هو عياض (قوله بخلاف الخ) وفرق بأن المنار أشد تعلقا بالمسجد من سطحه لانه بنى للاعلام لدخول وقت ما بنى المسجد لاجل فكان أكل المعتكف فيه أكل في المسجد وهو مطلوب بذلك عند الاظهار ألا ترى أن الجمعة تصح في الصحن لافي المنار ولعل وجهه أن الاكل يطلب فيه الاخفاء وهو موجود في المنارة (قوله لانه يمشی للامام وذلك عمل الخ) زاد شب في شرحه وحينئذ فلا فرق بين أن يكون راتباً أم لا اه ومفاد التعليل أنه لا كراهة إذا لم يمش وهو كذلك على ما أفاده الثاني وعورضت الكراهة بما تقدم من جواز الاذان بصحن المسجد وفرق بأن شأن (٣٧٥) الإقامة المسمى للامام دون الاذان بصحن المسجد

وفيه تكلف ولكن النص متبع كما في شرح عب (قوله ويفسد اعتكافه) هذا أحد قولين والحاصل أن ابن الحاجب صحيح بناء على ما إذا أخرجه الحاكم مكرها وظاهرا كره أخرجه أولا ومفهوما لو خرج طائعا يبطل اعتكافه واعترض ابن هرون تصحيح ابن الحاجب فان ابن الحاجب صحيح رواية ابن نافع في المدونة من استحباب الاستئذان ولا يبطل اعتكافه ورواية ابن القاسم يفسد اعتكافه وأما ان خرج للعكومة اختيارا فيبطل بلا اشكال قال في المدونة وان خرج يطلب حذاه أو دينه أو أخرجه فيما عليه من حذاه أو دين ففسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك ان أخرجه قاض تلصومة أو غيرها كرها أحب الى أن يستدئ اعتكافه وان بنى أجزاء وقال ابن عرفة وخروجه لطلب حذاه يبطله وفي ابتداء من أخرجه قاض الحق واستحبابه رواية ابن القاسم وابن نافع فيها اه وظاهر اطلاقها

التي هي حكم غير ما ذكر ولم يعطف لايها العطف على ما ذكر فقال (ص) كعبادة وجناسة ولو لا صفت (ش) يعني أنه يكره للمعتكف عبادة مريض في المسجد الآن يكون قريبا منه فلا بأس أن يسلم عليه ولا يقوم ليعزى أو لينى وكذلك يكره صلاته على الجنابة ولو جارا أو صالحا ولو قربت منه بأن لاصقت وانتهى زحامها اليه الا أن يتعين عليه الصلاة عليه أو غسلها ولو خرج لشي من ذلك بطل اعتكافه كما يؤخذ من خروج لمرض أبويه فقوله ولو لا صقت راجع للجنابة فقط (ص) وصعوده لتأذين بمنار أو سطح (ش) يعني ومما هو مكرهه في حق المعتكف أن يرفى المنار للاذان أو أن يؤذن فوق سطح المسجد لانه كالتخرج من المسجد وكذا أكله فوق سطحه بخلاف صعوده للاكل بالمنار فلا كراهة فيه وأنهم قوله لتأذين أن تأذنيه بصحن المسجد ليس بمكرهه وهو كذلك اذ هو جائز وكره مالك أن يقيم الصلاة لانه يمشی الى الامام وذلك عمل (ص) وترتبه للامامة (ش) أي ويكره ترتيب المعتكف للامامة لكن قال ابن ناجي المشهور جوازه اه بل استحبابه في كلام المؤلف نظر ولذا قال بعضهم وفي بعض النسخ وترتبه للإقامة وفيه نظر أيضا فان النص عن مالك أنه يكره له إقامة الصلاة (ص) وأخرجه لحكومة (ش) معناه أنه يكره للحاكم أن يخرج المعتكف من معتكفه قبل تمام مدة الاعتكاف لاجل حكومة توجهت عليه ان لم تكن مدة الاعتكاف كثيرة والافلح كما أن يخرج حذاه لان رب الحق يتضرر بذلك وكذلك أن يخرج حذاه ويفسد اعتكافه اذا تبين له حذاه وانما اعتكف فرارا من اعطاء الحق سواء كانت مدة الاعتكاف قليلة أو كثيرة واليه أشار بقوله (ان لم يلتبه) ويلتبه بفتح الياعوضها لانه سمع لدواد (ص) وجازا قرا قرآن (ش) أي جاز له قراة القرآن على غيره وسماعه من الغير ولا يحمل على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بموضعه كما في الجلاب فانه معترض انظر شرحنا الكبير (ص) وسلامه على من يقربه (ش) أي من صحيح أو مريض والمراد بالسلام هنا السؤال عن الاحوال كقوله كيف حالك وحال عيالك أما قوله السلام عليكم فقد دخل في الذكر والمراد بالقرب أن لا ينتقل اليه من محله (ص) وتطيبه وأن ينكح وينكح (ش) المشهور أنه يجوز للمعتكف أن يتطيب بجميع أنواع الطيب نهارا لان المعتكف معه ما يمنع من أن

سواء ألبا اعتكافه أو لا وقال القلشاني في شرح الرسالة ان أخرجه مكرها في حق وكان اعتكافه هر با من ذلك الحق فخرجه يبطل اعتكافه اتفاقا اه ونحوه في الجواهر فقيده كلامها بذلك وبه يعلم قصور قول الاجهوري صحيح ابن الحاجب بناء على ما أخرجه الحاكم مكرها وظاهره سواء كان يكره للحاكم أخرجه أولا أو يعلم أيضا بما تقدم أن قوله ومن تبعه لو خرج باختياره يبطل اعتكافه وانظره قصور محشي نت (قوله سواء كانت مدة الاعتكاف الخ) في شرح شب وعب الآن يبقى يسير من عمل الاعتكاف لا يحصل لرب الدين ضرر بصبره اليه فيكره أخرجه حيث لم يخش خروجه ولم يأت بحميل فأنظره مع كلام الشارح (قوله وجاز له قراة القرآن على الغير) الجواز منصب على القراءة على الغير لا القراءة في ذاتها فانها مندوبة وكذا سماعها (قوله وسماعه من الغير) قال عب لا على وجه التعليم أو التعلم ولا كره على المذهب وكذا في شرح شب فانه قال المراد بقوله اقرا قرآن أي قراة على غيره أو سماعه من غيره لا على وجه التعلم أو التعليم (قوله فانه معترض) أي بأنه تبع الجلاب وهو ضعيف (قوله المشهور أنه يجوز للمعتكف الخ)

ومقابلها ما لحديث من أنه لا يتطيب (قوله ولذا كره الطيب الصائم) لأن الطيب يحصل بسببه هيجان وثوران للشهوة **تنبيه** قال في المدونة ولا بأس أن يتطيب وظاهره كان المعتكف رجلاً أو امرأة قال الفاكهاني لا خلاف أن المعتكف أن يتطيب واختلف في المعتكفة فقال عنه ابن وهب لا يكره للمعتكفة أن تتزين وتلبس الخلى وذكر أنها لا تتطيب وفي المجموعة أن المعتكفة تتطيب (قوله أن يزوج ولده الصغير) وأما لزوج ولده الكبير فهو مكروه لأنه من أفراد قوله وفعل غير ذكر وصلاة وانظره (قوله من غير انتقال ولا طول الخ) أي فإن وجد انتقال أي في المسجد أو طول بدون انتقال كره فلا يغني عنه قوله بمجلسه والفرق بين جواز ذلك للمعتكف ومنعه للحرم أن مفسدة الأحرار أعظم وأبأن الأصل جوازها لما خرج المحرم بالحديث أو أن مع المعتكف وأزواجه والصوم والمسجد أو أن المحرم بعيد عن الأهل بالسفر غالباً فعنده شدة الشوق والتفكير (قوله لغسل الجمعة) ووجهه أن الجمعة واجبة عليه وهو مخاطب بالغسل لها وذلك لا يمكنه في المسجد اهـ (٢٧٦) (قوله أن يحلق شعر رأسه أو عاتيه) كذا في كالأأن المنقول عن أبي الحسن أنه

لا يجوز له حلق الرأس إذا خرج لأنه يشغلها فإن أمكنه إخراج رأسه لم يحلقه جاز وهذا المنقول عن أبي الحسن ظاهر المصنف فتدبر (قوله وتحرم حجامته وفصاده) عبارة الخطاب قال في الطراز ولا يجوز له الحجام في المسجد ولا الفصادة وإن جمعه كما لا يجوز له البول والتغوط فإن اضطر إلى ذلك خرج إلى آخر ما في شارحنا فاذ كره حكاية بالمعنى وعبارة شب وتحرم حجامته وفصاده ولو أخذ الدم في أنامله وألقاه خارجه لكن قال اللقاني فعل الحجامه والفصادة في المسجد ليس بكبيرة وانما هو مكروه فقط وأما الدم فيجب طرحه خارج المسجد لأنه مكث بنجس وما نقله التتائي عن سند غير محرر اهـ (أقول) قد علمت نص الخطاب (قوله فإن اضطر الخ) في شرح شب والظاهر أن خروج وجهه ذلك حيث اضطر لا يبطل اعتكافه لأنه صار من الأمور الحامية ظاهراً أنه لا يطالب

بفعل شيئاً يفسد عليه ما هو فيه وهو المسجد ولذا كره الطيب الصائم فقط ويجوز للمعتكف أيضاً أن ينكح بضم الياء أي يزوج وليته محجورة كانت أو غير محجورة وكذلك أنه أن يزوج ولده الصغير وكذلك أنه أن ينكح بفتح الياء أي يزوج هو بأن يعد لنفسه إذا كان ذلك كله (بجلسه) من غير انتقال ولا طول ومفهوم قوله بمجلسه لو كان بغير مجلسه فإن كان في المسجد كره وإن كان خارجه بطل اعتكافه (ص) وأخذه إذا خرج لم يغسل جمعة ظفر أو شارباً (ش) المراد بالأخذ الإزالة والكاف في الحقيقة داخل على جمعة والمعنى أنه مما يجوز للمعتكف إذا خرج من معتكفه لغسل الجمعة أو غسل الجنابة أو لغسل العيدين أو لحر أصابه وما أشبه ذلك أن يحلق شعر رأسه أو عاتيه وأن يقص أظفاره أو شاربه أو ينتفأ يظه أو يستاك بفعل ذلك خارج المسجد لا داخله فإنه مكروه لحرمة المسجد وإن جمع ذلك في ثوبه وألقاه خارجه قاله في المدونة وتحرم حجامته وفصاده فيه كما لا يبول ولا يتغوط فيه فإن اضطر للفصد والحجام فخرج فإن فعلهما في المسجد بطل اعتكافه بكل منهي عنه أبطلهم هذا ومن راعى كون الذنب كبيرة فلا قاله سند (ص) وانتظار غسل ثوبه وتحقيقه (ش) هذا معطوف على الجائزات والمعنى أن المعتكف إذا خرج يغسل ثوبه من جنابة مثلاً فإنه ينتظر غسله وتحقيقه إذا لم يكن له ثوب غيره ولا وجد من يستنبيه في ذلك كما قاله سند لأنه حينئذ صار من الأمور الضرورية فلا يعترض عليه بقوله فيها ولا ينتظر غسل ثوبه وتحقيقه أي يكره له ذلك لأنه فيمن له غيره (ص) ونسب أعداد ثوب ومكث ليلة العيد (ش) يعني أنه يستحب للمعتكف أن يعد ثوباً آخر يأخذه إذا أصابته جنابة وكذلك يندب أن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم من رمضان مكث ليلة العيد وأما إذا كانت ليلة العيد في أثناء اعتكافه فهل يجب عليه المكث وهو ظاهر المدونة على ما عند بعض الشيوخ أو لا لأنه لا يصوم صبيحة تلك الليلة ولو قال المؤلف وندب له أعداد ثوب آخر لكان أولى إذ كلام المؤلف ظاهر في أنه يستحب للمعتكف أعداد ثوب للاعتكاف وأنه لا يعتكف في الثوب الذي كان عليه قبل الاعتكاف وليس عمداً وإنما المراد ما حلينا عليه أولاً (ص) ويدخله قبل الغروب (ش) أي وندب لمن أراد أن يعتكف أن يدخل معتكفه من الليلة التي

بكونه يخرج رأسه خارج المسجد ويحجمه بل منهي عنه والظاهر الكراهة لاحتمال وصول شيء من النجاسة في المسجد يريد فلذلك قال يخرج **تنبيه** أشعر قول المصنف إذا خرج الخ أنه لا يخرج بمجرد قص الشارب والظفر ولا بأس أن يخرج يده أو يدين رأسه لمن هو خارج المسجد فيأخذ ذلك منه ويصلحه (قوله وانتظار غسل ثوبه) أي عندما يغسله (قوله إذا لم يكن له ثوب غيره) فإن كان له غيره أو وجد من يستنبيه كره له ذلك اهـ من شرح شب (قوله لمن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم) ظاهره كظاهر كلامهم قصر الندب على عيد الفطر لأنه فعله عليه الصلاة والسلام لأنه انما اعتكف العشر الأخيرة من رمضان لا عشر ذي الحجة **تنبيه** أشعر قوله ليلة العيد أنه لو كان اعتكافه العشر الأول أو الوسط من رمضان مثلاً لم يندب له مكث الليلة التي تليه وهو كذلك فيخرج إذا غربت الشمس آخر أيام اعتكافه قاله تت (قوله ودخله قبل الغروب) من الليلة التي يريد منها ابتداء اعتكافه قبل الغروب في اعتكاف منوي ولو يوماً فقط أو ليلة فقط اهـ (قلت) والظاهر أن مثل ذلك ما إذا دخل مع الغروب قياساً على صورة لزوم كائنين

(قوله بناء على أن أقل الاعتكاف يوم) أي أقل ماهيته لأقل كماله الآتي (قوله فإنه يلزمه الدخول قبل الغروب) أي أو معه حاصله ان قول المصنف ودخوله قاصر على الاعتكاف المتوى وأما قوله وصح ان دخل قبل الفجر فشامل للنوى والمنذور مع مخالفة النذب في الاول والواجب في الثاني كذا في عب وفيه شيء وذلك أن قول المصنف وصح ان دخل قبل الفجر مرور على قول عبد الوهاب في رواية المبسوط على أصلهم ان أقل الاعتكاف يوم وان من نذريوما يلزمه يوم وليلة وهو خلاف ما تقدم للمصنف من أن من نذر ليلة يلزمه يومها ومن نذريوما يلزمه يوم وليلة من باب أولى بل حكى بعضهم الاتفاق عليه وما قدمه المصنف هو مذهب المدونة وقول سحنون وعلى مذهب المدونة وقول سحنون لا بد من الدخول عند الغروب كما سرح بذلك والموافق لدرج على القول بالصحة لقوله في توضيحه تبعه الان عبد السلام انه المشهور لان عادته متباعدة المشهور متى وجد ولم يتباعد الى أنه خلاف ما قدمه وخلاف مذهب المدونة قال ابن فرحون في قول ابن الحاجب وأقله يوم وقيل ليلة بداهته بهذا القول ليس يجيد لانه أضعف الاقوال قال ابن راشد ومعناه اذا نذرا اعتكافا مطلقا أو نذرا اعتكاف يوم فهل يكتفي باعتبار النهار أو لا بد من اعتكاف ليلة قبله قولان والقول بالا كتفاء حكماء القاضي أبو محمد قال اذا دخل معتكفه قبل طلوع الفجر أجزأه وهو قول مالك في المبسوط وحكامه سند عن ابن القاسم والقول الآخر حكاه صاحب الباب عن سحنون قال يلزم يوم وليلة ويدخل معتكفه عند غروب الشمس اه كلام ابن فرحون (قوله فإنه قال) لفظ ابن الحاجب أقله يوم وقيل وليلة وأكله عشرة وفي كراهة ما دونها قولان اه فاذا علمت ذلك تعلم ان ابن الحاجب لم يقل ويكره ما فوقها وانما الكراهة من حيث ان الذي يقول أكله عشرة مصرح بأنه يكره ما فوقها وقوله (٣٧٧) وفي كراهة ما دونها القول بالكراهة انما يأتي على القول بأن أقله عشرة كما يؤخذ

يريد أن يتبدى فيها اعتكافه قبل غروب الشمس فان دخل قبل الفجر صح واليه أشار بقوله (ص) وصح ان دخل قبل الفجر (ش) بناء على أن أقل الاعتكاف يوم وأما على أن أقله يوم وليلة فلا بد أن يدخل قبل الغروب وحلنا كلامه على من لم يندرا الاعتكاف أما الناذلة فإنه يلزمه الدخول قبل الغروب الزوم الليالي له وعبر بالصحة دون الجواز ليصير مفهومه لا يصح بعد الفجر وأما مع الفجر فهو بمنزلة دخوله قبله (ص) واعتكاف عشرة أيام (ش) ظاهر كلامه أن ما زاد على العشرة ليس حكمه كذلك فيكره ونحوه لابن الحاجب فإنه قال أكله عشرة ويكره ما فوقها وفي كراهة ما دونها قولان اه والثاني أن أقل المستحب عشرة أيام لانه لم ينقص صلى الله عليه وسلم عنها وأكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره مائة من العشرة كما قاله مالك في المدونة وفائدة الخلاف في الأقل تطهر فمين نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يعين فيلزمه الأقل على هذه الأقوال (ص) وبآخر المسجد (ش) يعني أنه يستحب للعتكف أن يعتكف في عجز المسجد بسكون الجيم وهو مراده بآخر المسجد ولا يعبه كعب برحبته لانها دونه في الفضل لاجل اخفاء العبادة وليعده عن يشغله بالحديث (ص) ويرمضان وبالعشرة الاخير ليلة القدر

أقله عشرة أيام وبه أقول اه ولذا قال ابن عرفة اللخمي ما دون العشرة كرهه فيها وقال في غيرها لا بأس به اه وتعلم انه لا يأتي على قول المصنف فيما سبق المفيد أن أقله يوم وليلة (قوله لانه لم ينقص) يقال أي ولم يزد فقد قال اللخمي أي ولا ينبغي أن يجاوز العشرة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد الناس عبادة وقام حتى تورمت قدماء ولم يجاوز اعتكافه عشرة أيام ولنا فيه أسوة حسنة اه فكيف يكون هذا هو الراجح (قلت) يمكن أنه استند لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول فأتى له جبريل فقال له ان الذي تطلب أمامك فاعتكف العشر الوسط فأتى له جبريل فقال له ان الذي تطلب أمامك فاعتكف العشر الاوخر وقد يقال ان الكلام في الشهر بنية واحدة (قوله وتظهر فائدة الخلاف في الأقل) الخلاف أي الذي هو أي القول بان أقله عشرة والقول بان أقله يوم أو يوم وليلة الداخل تحت القول الثاني المحذوف في قول ابن الحاجب في كراهة ما دونها لان مغناه في كراهة ما دونها وعدم الكراهة والحاصل أنه اختلف في الأقل فقليل يوم وقيل يوم وليلة وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام والمراد أقل مستحب كما صرح به بعض المحققين قال عجم فان قيل من نذرا اعتكافاً أكثر من شهر أو من عشرة أو أقل من عشرة ولو يوم ما فإنه يلزمه مع أنه نذر مكررها قلت أغالز به نظراً للفعل بمجرد (قوله بسكون الجيم) غير متعين فقد قال في القاموس العجز مثلثة وكندس وكف مؤنر الشيء اه واقتصر في المختار على ضم الجيم (قوله لاخفاء العبادة) يفهم من هذا التعليق نذب تصديره عند انعكاس الامر بان يكون الصدر خاليا والعجز مشغولا وهو كذلك (قوله ويرمضان) أي وينذب كونه برمضان أي ينذب الاعتكاف وينذب كونه في رمضان فن اعتكف في رمضان فقد حصل مستحبين (قوله وبالعشرة الاخير) فن اعتكف في العشر الاوخر فقد أتى بثلاث مستحبات

(قوله وليلة القدر التي الخ) هذه العلة ليست هي المشار لها بقول المصنف ليلة القدر لأن هذه العلة تطرلها من حيث نزل القرآن في رمضان والتي أشار لها المصنف من حيث حصول ليلة القدر وليلة القدر بسكون الدال وفتحها جائز وسميت بذلك إما لتقدير الكواثر فيها من أرزاق وغيرها أي أظهارها لللائكة أو لعظم قدرها أو قدر القائم بها (قوله فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين الخ) هذا بناء على أن الشهر يعتبر ناقصا لخواله اصل أنه اختلف هل يعتبر الشهر ناقصا أو كاملا فافترى به الشارح بناء على أن الشهر يعتبر ناقصا وأما على اعتبار كونه كاملا فالتاسعة ليلة الثاني (٣٧٨) والعشرين والسابعة ليلة الرابع والعشرين والخامسة ليلة السادس والعشرين وهو

ما عليه الانصار فانهم قالوا معنى قوله اطلبوها في تاسعة تبقى هي ليلة اثنين وعشرين وعليه فتكون في الاشفاق لكنها أفراد بالنسبة لما بقي واختار ابن رشد اعتبارها ناقصا لان يوم الثلاثين غير متيقن كونه من الشهر ولموافقة الحديث طلب التمسوها في الأفراد فالتاسعة أن يبقى تسع والسابعة أن يبقى سبع والخامسة أن يبقى خمس وهذا القول تفسير مالك في المبدونة والاحتياط العمل بكل من القولين (قوله وانما خص المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا الكلام انما يأتي على أن الواو ليست للترتيب وان السابعة ليلة سبع وعشرين (قوله وبني بزوال انحاء الخ) اعلم أن المانع اما انحاء أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض أو اعتكاف أو ما نذر غير معين أو معين من رمضان أو غيره أو تطوع معين أو غير معين فهذه خمس وعشرون صورة وهذه الموانع اما ان تطرأ قبل الاعتكاف أو بمقارنته أو بعد الدخول فيه فصارت خمسا وسبعين فان كانت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها طرأت قبل الاعتكاف أو قارنت أو بعد

الغالبية به (ش) يعني مما يستحب للعتكف أن يكون اعتكافه في رمضان ليكون سببا للشهور وتضاعف فيه الحسنات وليلة القدر التي أنزل فيها القرآن ليلة إلى سماء الدنيا ثم نزل مفرقا على حسب الوقائع في عشرين أو ثلاث وعشرين سنة وكان عليه الصلاة والسلام اذا دخل العشر الاخير من رمضان يوقظ أهله كل ليلة لاجل طلب ليلة القدر الغالبة به (ص) وفي كونها بالعام أو برب رمضان خلاف وانتقلت (ش) يعني أن ليلة القدر هل هي في جميع العام أي دائرة في جميع لياليه وهو مذهب مالك وابن مسعود وأوهي خاصة برب رمضان كله لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وشهره ابن غلاب والى ذلك أشار بالخلاف وعلى كل فلا يختص بليلة لكن على الاول في جميع العام فتكون في عام ليلة إحدى وعشرين من رجب مثلاً وفي عام آخر تكون ليلة إحدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني فتكون في رمضان فقط في عام ليلة إحدى وعشرين من رمضان وفي آخر ليلة خمس وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين منه وعبر بالفعل إشارة إلى أن ذلك واقع ثم بين معتقده في الحديث على ما ذهب اليه مالك ومن وافقه من قوله عليه الصلاة والسلام التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة أن الاظهر في الواو الترتيب فالعدد من آخر الشهر يدل على قوله في الرواية الاخرى لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى والخامسة تبقى (و) حينئذ (المراد) من الحديث (بكسابعة) وما ذكر معها (ما بقي) من العشر لا ماضى منه فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل العدد من أول العشر والمراد التمسوها في الخامسة والسابعة والتاسعة لان الواو لا ترتب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقوله ما بقي خبر المراد وما فيه واقعة على عدداً والمراد بكسابعة عدد يبقى أي بسبع بقيت في نحو التمسوها في سابعة وهكذا وانما خص المؤلف السابعة بالذكر لان أكثر العلماء يقول الغالب أنها فيها يدل على أن كلمات قوله تعالى انا أنزلناه إلى هي سبعة وعشرون كلمة (ص) وبني بزوال انحاء أو جنون (ش) يحتمل أن تكون الباء للسببية أي وبني بسبب زوال انحاء أو جنون وأن تكون للالصاق أي بني ملاصقا لزال الانحاء والجنون وعليه يتفرع قوله بعد وان أخره بطل ويحتمل أن تكون بمعنى مع أي وبني مع هذه الاعذار أي لا مع غيرها من الاعذار المبطله للاعتكاف كالردة ونحوها والمعنى أن من نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان فحصل له في أثناء تلك المدة انحاء أو جنون أو مرض شتى فلا يجوز زعمه اليكث في المسجد فانه اذا زال عذره بني على ما كان اعتكف وكل ما نذر ويضله والاستئناف وأشار بقوله (ص) كأن منع من الصوم لمرض أو حيض أو عي (ش) إلى أنه لا فرق بين أن يكون العذر الذي يباح معه البناء مما يمنع من

الاعتكاف

الدخول كالمعين من غيره وحصل بعد الدخول لا قبل أو قارن أو كان الاعتكاف تطوعاً يقسمه

والموانع الخمسة مضروبة في أحوال الطر والثلثة فلا بناء هذا حاصل الخمسة والسبعين وبقيت خمسة فيها البناء أيضا وهي الفطر ناسيا في الاعتكاف باقسامه الخمسة فالجملة ثمانون والمراد بالبناء كما قالوا الاتيان ببدل ما حصل فيه المانع سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع صومه كان يأتي به بعد انقضاء زمنه كرمضان والنذر المعين أو لم يكن كالنذر الغير المعين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطر المانع بعد الدخول في ذلك النذر

(قوله الذي طهرت منه نهارا) أي ولم يسترسل جميع النهار فاذا اغتسلت بمجلس في المسجد مع أنها غير صائفة فصديق عليه أن يمنع الصوم فقط لا الميكث في المسجد (قوله ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لاعتكافها) هذا انما يأتي على الراجع من أن قوله وخرج وعليه حرمة قاصر على العذر المانع من الاعتكاف وما قاله الشارح من قوله جواز ضعيف (قوله فليس المراد به مطلق الحيض) أي الشامل للمسترسل جميع النهار (قوله وخرج وعليه حرمة) الوجوب في الانغماء والجنون متعلق بولييه (قوله وجواز الخ) رده عجم بأنه يجب البقاء ويمنع الخروج كافي الرجاء وهو المواق وهو المعتمد ولا يتأفيه قول (٢٧٩) المصنف الآية العيد ويومه لانه كلام على عدم بطلانه

بعد خروجه فلا ينافي قول الرجاء يجب بقاؤه ليلته أي إذا كان قد سبق عليه أيام بعد العيد كما هو الموضوع فلا ينافي قوله فيما مر ومكثه ليلة العيد اه (أقول) قول المصنف الآية العيد يفرض في مانع الاعتكاف (قوله) فان اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم) بناء على أن قوله وخرج وعليه حرمة في العذر المانع من الاعتكاف (قوله وان اشترط الخ) أي قبل دخوله أو بعده وقوله لم يفده شرطه واعتكافه صحيح ومثل اشتراط سقوط القضاء اشتراط غيره كعدم صوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء فالشرط باطل والحاصل أن الشرط يبطل ويصح الاعتكاف على المشهور وقيل بطلان معا وقيل بالفرق ان اشترط قبل الشروع فيه بطلان معا وان اشترط بعد أن دخل بطل الشرط وصح الاعتكاف والله أعلم

باب الحج

(قوله وهو القياس) لأن مصدر حج قياسه الفتح لا أنك خبر بأن المراد بالحج هو الهيئة المخصوصة الموصوفة بأنها دعامة ولعله لاجل ذلك كان الكسرا أكثر سمعا

الاعتكاف جلة كالانغماء والجنون أو الصوم فقط كالارض الخفيف والحيض والعبد أو فطر نسيان فان قلت الحيض مانع من الصوم والمسجد فكيف جعله مما يمنع الصوم فقط قلت مراده بالحيض هنا الحيض الذي طهرت منه نهارا وهو مما يمنع الصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لاعتكافها فليس المراد به مطلق الحيض اذ هو مانع من الصوم والمسجد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) وخرج وعليه حرمة (ش) أي وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار الا المفطر نسيانا الى زوالها ~~لكن~~ وجوب باقي العذر المانع من الاعتكاف وجوزا في العذر المانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف رجلا أو امرأة كما مر من قوله وان لحائض ناسية فتكاه المؤلف على زوالها بقوله وبني زوال انغماء الخ وعلى طرقها بقوله وخرج الخ والواو في قوله وخرج الى آخره للاستئناف لبيان الحكم وكأن قائلا قال له واذا حصل له عذر من هذه الاعذار ما الحكم فقال وخرج الخ (ص) وان آخره بطل (ش) أي وان آخر البناء بعدم رجوعه الى المسجد عند زوال عذره فورا ولولا عذر من نسيان أو إكراه بطل اعتكافه واستأنفه ما لم يكن التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحق عن بعض شيوخه وأشار المؤلف بقوله (الآية العيد ويومه) الى أن المعتكف لو زال عذره ليلة العيد أو يومه وأخر رجوعه الى المسجد حتى مضى يوم العيد وتاليه في عيد الاضحى فان اعتكافه لا يبطل بخلاف ما لو طهرت الحائض أو أصبح المريض وأخر كل الرجوع الى المسجد فان اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرهما بخلاف يوم العيد فان صومه لا يصح لاحد (ص) وان اشترط سقوط القضاء لم يفده (ش) يعني أن المعتكف اذا اشترط ما ينافي اعتكافه بان قال ان حصل له مانع يوجب القضاء لأقضى فان شرطه لا يفده ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشرع ابن عرفة وشرط منافيه لغوا اه * ولما أنهى الكلام على دعائم الاسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق بها شرع في الكلام على الدعامة الرابعة وهي الحج بفتح الحاء وهو القياس والكسرا أكثر سمعا وكذا اللغتان في الحجة وقيل الحج بالفتح المصدر بالكسرا الاسم وقيل الاسم بهما الجوهرى الحج المقصود ورجل محجوج أي مقصود وهذا الاصل ثم تعورف في استعماله في القصد الى مكة المشرفة للنسك تقول حججت البيت أحجه حججا فانا حاج ورجعا أظهر والتضعيف في ضرورة الشعر قال الرازي * بكل شيخ عامر أو حاجج * وانما أضيف الحج والعمرة لله في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولم تضاف بقية العبادات له لانها مما يكثر الربا فيه ما جدا وبدل على ذلك الاستقراء حتى ان كثيرا من الحاج لا يكاد يسمع حديثا في شيء الا ذكره ما انفقه في حجه فلما كانا مظنة الربا قيل فيهما الله اعتناء بالاخلاص والحج في الشرع ما أشار

(قوله وقيل الحج بالفتح المصدر) أي فيراد من الحج بالفتح المعنى المستدري أي الذي هو متعلق القسرة الحادثة بالحركات المخصوصة وقوله وبالكسرا الاسم أي بالكسرا اسم الافعال المخصوصة أي الحركات والسكنات المخصوصة وهو المعنى الحاصل بالمصدر (قوله القصد) وقيل بقيد التكرار وعليه اقتصر صاحب المقدمات وسند ونقله القرافي عن الخليل وهو ظاهر الصحاح لتكرار الناس اليه في كل سنة أو لعودهم الى البيت بعد التفريق والتوديع أو لعودهم اليه في العمرة (قوله ثم تعورف) أي في عرف اللغة (قوله حججا) الذي في صحاح الجوهرى أحجه حججا بزيادة وهي ظاهرة فالمناسب إسقاط ما بعد حجاقوله عامر أي معتمر

قوله ينافي ذلك) لان العطف يقتضي تسليط المزمومة على بقية الاركان والمزمومة خارجة فلا يكون حدا قال بعض وقد يقال انه جرى هنا على طريقة الفقهاء من أن الحد والرسم معني واحد (قوله لا في المقصود الخ) فيه شيء لان قوله ذات بمعنى صاحبة والصاحبة وصف خارج فلا يكون حدا فسميات بالمقصود (٢٨٠) (قوله انه لما ذكر ما ذكره من عسر الحج) أي لما ذكر ما ذكره عن ابن عبد

السلام من عسر الحج فقد قال هو عسر ولا اثر لك ابن الحاجب ابن عرفة يرد بعدم عسر حكم الفقيه بثبوته ونفيه وصحته وفساده ولازمه ادراك فصله أو خاصته كذلك أي دون عسر (قوله على ما فيه) أي من البحث السابق من أن كلامه لا يفيد أنه حد بل رسم (قوله في ذلك نوع من التنكيت على من عسر عليه) وهو ابن عبد السلام (قوله وفيه إشارة إلى أن الحج عبادات) لا يخفى أن فيه إشارة إلى أنه لا بد من الإحرام في جميع أجزائه المذكورة لكونها متفرقة أما كونها عبادات لا عبادة واحدة فلم يظهر إلا أن يقال يفهم من تفرقها أنها عبادات لان شأن العبادة انضمام أجزائها (قوله لكان من طاف) أي لازم (قوله ويحتمل الخ) حاصله أن الاحتمال الأول المعنى على الشرطية فالمعنى أنه لا بد أن يكون الإحرام مصحوبا بالجميع وأما على الاحتمال الثاني فالمعنى على الاخبار أي وذلك الإحرام متعلق بجملة الأجزاء (قوله بعض أحكام الحج) أي الأحكام المتعلقة بالحج والعمرة أي بإحرامهما وقوله وأفعالهما معطوف على الحج والعمرة أي أحكام أفعالهما أي أحكام أفعال تتعلق بهما كالأحكام المتعلقة بالأفعال التي تفعل في حالة الإحرام من قتل صيد وغير ذلك (قوله فرض الحج) ثم انه يقع في

اليه ابن عرفة بقوله ويمكن رسمه بأنه عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشور ذي الحجة وحده بزيادة وطواف ذي طهر أخص بالبيت عن يساره سبعا بعد فجر يوم النحر وسعي من الصفا إلى المروة ومنها إليه سبعا بعد طواف كذلك لا بقيد وقته بإحرام في الجميع فقوله عبادة جنس يدخل فيه الصلاة وغيرها وقوله يلزمها الخ خاصة لها لانها يلزمها ذلك ولا يفارقها فتمتاز عن كل عبادة شرعية بذلك وشمل الرسم الصحيح من الحج والفساد ولا يخفى أن لزوم الوقوف ليس جزأ من ماهية الحج بل هو أمر خارج عنها والذي هو جزؤها فعل الوقوف لا لزومه وبهذا يتبين صحة جعل ما ذكر رسمه لكن قوله بعد وحده بزيادة وطواف الخ ينافي ذلك ولو حده بقوله عبادة ذات وقوف بعرفة ليلة عاشور ذي الحجة وطواف الخ لا في المقصود ولم يرد عليه ما مر فان قلت ما مر كونه عرف الحج بتعريفين وذكر في الثاني جميع لوازمه شرعا وعرف الصلاة تعريفها واحدا قلت ويمكن الجواب بأنه لما ذكر ما ذكره من عسر الحج أراد أن يبين يسره بمحمد بن برم نام ويحده على ما فيه وأن الفقيه العارف بقواعد الشريعة لا يصعب عليه ذلك ففي ذلك نوع من التنكيت على من عسر عليه وقوله ذي طهر أي شخص ذي طهر والمراد بكون الطهر أخص أن يكون من الحدث الأصغر والا كبراً ومما ذكره من البيت وعبارة أخرى والطهر الآخر هو رفع الحدث الأصغر لانه يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوت رفع الحدث الأصغر فلذا قيل ذي طهر أخص لانه لو قال ذي طهر فقط لصدق بالطهارة الكبرى وقد أحدث حدثاً أصغر فيلزم أن يصح الطواف له وليس كذلك وقوله عن يساره بيان أصح الطواف الشرعي ونصب سبعا على المصدر وقوله بعد فجر يوم النحر أخرج به طواف القدوم فانه ليس من الأركان وقوله وسعي معطوف على طواف وقوله ومنها أي من المروة إلى الصفا وقوله بعد طواف كذلك أي مثل الطواف المذكور بصفته وهو طواف ذي طهر أخص الخ وقوله لا بقيد وقته أخرج به خصوص طواف الأفاضة المذكور وان السعي انما يشترط فيه حصول طواف قبله صحيح شرعي لا خصوص طواف الأفاضة ولا يشترط فيه أن يكون طوافاً واجباً وقوله بإحرام في الجميع صفة لعبادة أي عبادة مصحوبة بإحرام في جميع ما ذكر وفيه إشارة إلى أن الحج عبادات مجتمعة وان الإحرام مصحوب بكل منها لانه لو لم يرد هذه الزيادة لكان من طاف بالبيت ثم أحرم بعده أن يكون ذلك الطواف جزءاً من الحج ولا يصح ذلك وكذلك غيره ويحتمل أن يريد أن إحرام الأركان لما كان مندرجاً في إحرام الحج فصار بذلك الإحرام للجميع * وأما العمرة فمعناها لغة الزيارة يقال اعتمر فلان فلانا اذا زاره ويقال الاعتمار القصد وقيل انما قيل للمعتمر بالعمرة معتمراً لانه قصد أن يعمل في موضع عامر وشرعاً عبادة يلزمها طواف وسعي فقط مع إحرام ولما كانت أحكامهما أي الحج والعمرة لا تنحصر أشار إلى ما ظهر له منها فقال

(باب) يذكر فيه بعض أحكام الحج والعمرة وأفعالهما

(ص) فرض الحج وسنة العمرة مرة (ش) يعني أن الحج فرضنا كتاباً وسنة واجتماعاً

غالب النسخ فافرض سنة للمفعول واقامة الحج والعمرة مقام الفاعل ونصب مرة على المفعول المطلق مبين للعدد والعامل فيه العمرة ويقدر مثله بالحج لان الحج والعمرة مصدران بأن والفعل والمعنى فرض أن يحج مرة وسن أن يعتمر مرة ولا يصح أن يعمل فيه فرض وسن لانه انما يفيد أن الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة لان المفعول المطلق قيد في عامله وليس المراد

ذلك ويجوز نصب مرة على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ثم تحول ونصب على التمييز
و يوجد في بعض النسخ فرض الحج مصدر مرفوع بالابتداء وعطف سنة العمرة عليه ورفع مرة على الخبر وعليه فالمصدر بمعنى اسم
المفعول أي مفروض الحج ومسنون العمرة مرة وفيه إخراج مرة عما هو مختار المحققين من أنها جميع أخواتها من طور أو فور أو ذات
مرة منصوبة على المفعولية المطلقة فليكن هنا كذلك إذا التقدير فرض الحج بحجامة وسن العمرة اعتمادا مرة لا يقال المراد من الحج
والعمرة الحقيقة المخصوصة فهما جامدان فلا يعلان لا نقول علمهما نظر الأصلهما من المصدرية اه (قوله مرة في العمر) أي
وما زاد عليها فهو مستحب لكن استحباب العمرة إنما هو في كل سنة مرة ويكره تكرارها في السنة على المشهور وأجاز تكرارها ابن
الساكنون وأول السنة المحرم فيجوز لمن اعتمر في أو آخر ذي الحجة أن يعتمر في المحرم الحاصل إن الحج أول مرة فرض وأما في غير المرة
الأولى فينبغي له قصد إقامة الموسم ليقع فرض كفاية فإن لم يقصد إقامة وقع مندوبا والطاهر جريان مثل ذلك في العمرة سنة عين مرة
في العمر وكفاية إذا قصد بها القيام عن الناس والافتدوب كل عام انظر شرح عب (قائده) في مشروعية الحج قبل العمرة والعكس
قولان اه (قوله والله على الناس حج البيت) قبل نزل سنة تسع وقبل نزل سنة عشر (قوله وصححه الشافعي) أي صحيح كونه سنة ست
(قوله وصححه) أي صحيح كونه سنة تسع (قوله حجة واحدة) أي عام عشرة من الهجرة ولم يجمع من المدينة بعد أن نزل عليه فرض الحج
غيرها وجب بمكة قبل أن يفرض عليه الحج جئين على ما روى وفي البخاري في المغازي أنه حج بمكة حجة واحدة قبل أن يهاجر فرد عليه الشارح
وقال المروى أنه لم يترك وهو بمكة الحج قط (قوله حجة الوداع) أي وداع الناس (٣٨١) بالوصايا قرب موته فقد وصاهم قبل موته بقوله

فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم
عليكم حرام بحرمة يومكم هذا في بلادكم
هذا في شهركم هذا وستة قون ربكم
فبألکم عن أعمالکم الا لا ترجعوا
بعدي ضللا لا يضرب بعضكم رقاب
بعض ألا يبلغ الشاهد منكم
الغائب فله - ل بعض من يبلغه
أن يكون أو عي له من بعض من
سمعه اه وأراد باليوم يوم النحر
والشهر شهر الحجة والبلد مكة
(قائده) اختلف هل شرع الحج
لغير هذه الأمة أم لا فقال بعضهم

مرة في العمر فمن كثر واستتب ومن تركه مستطيعا فانه حسيبه أي لا يتعرض له وأما
العمرة فهي سنة في العمر مرة على المشهور وهي أكد من الوتر وقيل فرض كالحج وبه قال
الشافعي وقيل فرض على غير أهل مكة وعبر المؤلف هنا بفرض وعبر في باب الزكاة بقوله يجب
لكون الفرض غير مرادف الواجب في الحج لأن الواجب يجبر بالدم كطواف القدوم وأما في
بقية العبادات فرادف وهل فرض قبل الهجرة ونزل والله على الناس حج البيت أكيدا أو
بعد هاتسنة خمس أو ست وصححه الشافعي أو ثمان أو تسع وصححه في الأقال أقوال وجمع عليه
الصلاة والسلام بحجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة وسئل أنس كم اعتمر عليه
الصلاة والسلام قال أربع عمرته التي صده عنها المشركون عن البيت في المدينة في ذي القعدة
وعمرته أيضا من العام المقبل حين صالحوه في ذي القعدة وعمرته حين قسم غنائم حنين من
الحجرات في ذي القعدة وعمرته مع حنجره وقد روى عن ابن عباس أن عمره بالحجرات كانت
للبيتين بقيتا من شوال (ص) وفي فورته وتراخيه لحوق القوات خلاف (ش) أي وفي

(٣٦ - خرقي ثانی) كان واجبا من زمن آدم عليه الصلاة والسلام (قائده أخرى) حاصل ما قالوا إن الحج المبرور يسقط الصغار
انتفاها وكذا الكافر على الظاهر وأما التبعات فقال القرافي لا يسقطها الحج وتظاهر كلام ابن حجر وغيره إسقاطه إياها للأحاديث الواردة
في ذلك وأجمعوا على عدم سقوط ما ترتب عليه من الصلوات والكفارات وحقوق الأديمين من دين وغيره أي كودعة ومراعاة بالتبعات
التي قال ابن حجر يسقطها أي التبعات الباطنة كالغيبة والقذف والقتل كما قال بعض شيوخ شيوخنا ولذا قال الخطاب في شرح
المناسك عقب قول القرافي مانعه وما قاله من عدم سقوط الصلوات المترتبة في الذمة والكفارات وحقوق الأديمين من دين وغيرها
أي كالودائع مجمع عليه إذ لم يقل أحد من العلماء أن من حج لا يجب عليه أن يقضي ما في ذمته من ذلك نعم يرجح أن الله يغفر ذلك في الآخرة
لمن عجز عن أدائه في الدنيا ويرضى عنه المحصوم للأحاديث الواردة في ذلك والمبرور هو المقبل وعلامته أن يزداد بعده خيرا فإن قلت لم تأخر
حجه صلى الله عليه وسلم إلى عام عشرة من الهجرة فالجواب أنه من أجل تنزيهه أما كن التسك والطواف عن فعل الجاهلية والطواف
عريانين وإبعاد الكفار عن ذلك ولذلك بعث الصديق حج بالناس وجهه كان تدبوا بعث خلفه ابن أبي طالب ينادي بالناس لا يبقى مشركا
إلى آخر ما هو معلوم وفي هذا دليل على أن الصديق هو الخليفة بعده (قوله عمرته التي صده عنها المشركون) ففكر الهدى وحلق
هو وأصحابه ورجع إلى المدينة لا يخفى أنه إذا صده كيف يصح أن يقال اعتمر فالجواب أن المراد أحرم بالعمرة فلا ينافي أنه لم يكمل والاحسن
أن المراد اعتمر حقيقة أي حصل ثواب العمرة حقيقة لأنه أقهر على عدم كمالها (قوله حين صالحوه الحج) ويقال لها عمرة القضاء والقضية
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاضى قربان في الأولى على أن يأتي من العام المقبل فيدخل مكة بعمره وقيم ثلاثة أيام (قوله وفي فورته)
هذا هو الرابع

(قوله ويعصى بتأخيره) أى مع كونه أداء (قوله لازائد عليه) أى من غير تأخير (قوله أو غيرهما) كوصى (قوله أى ادخاله فى الاحرام) وليس المراد باحرام الولى عنه حقيقة واتمامه عنه أن يجزئه وينوى ادخاله فى الاحرام أى فيكون احرامه عنه فى حال تجزئته لان الحج انما ينقد بنية مع قول أو فعل (٢٨٣) تعلقا به وكانهم جعلوا تجزئته كالتوجه فى حق غيره ولا يشترط أن يكون الولى محرما

ولا أن يتساويا فى الاحرام (قوله ويكون كل الخ) المراد بالحرم هنا مكة علم من ذلك أنه يتجاوز به الميقات حس لا لارتفاعه وخوفه من الضرر عليه فإذا كان يحصل بتجزئته قرب الحرام ماذكر من الضرر فالتظاهر أنه يؤخر الاحرام عنه والتجزيد الى دخول الحرم كما أن الظاهر من كلامهم أنه اذا كان يحصل بتجزئته الضرر فإنه يحرم عنه بغير تجزيد ويقضى كفى شرح شب (قوله لانه وقع لمالك) حاصله انه انما خصه للخلاف فيه (قوله لا معنى عليه) ثم ان لم يبق الا بعد زمن الحج فلا شئ عليه فان أفاق فى زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدركه ولا دم عليه فى عدم رجوعه الى الميقات (قوله أى فيحرم الولى عن المطبق) ولا يجزئه عن الفرض لانه اذا لم يكن الحج فرضا عليه فلا أفاق المطبق بعد ادخاله فى الاحرام فالتظاهر لزومه له وليس له رفضه وتجب ايداع احرام بالفرض لعدم رفضه بالنية ويحتمل أن ما يأتى من عدم رفضه بالنية فيمن أحرم عن نفسه (قوله يرجى زواله بالقرب) أى الشأن ذلك فلا ينتقض بانه قد يكون الانغاء طويلا (قوله فان أفاق) أى المعنى عليه لا المجنون لان المجنون العبد باحرام الولى عنه فلا يرفضه المجنون أن أفاق (قوله بمن لى ما أحرم به) أى ان كانوا تعدوا وأحرموا عنه

وجوب الايمان بالحج فى أول عام القدرة ويعصى بتأخيره عنه ولو ظن السلامة وهو الذى نقله العراقيون عن مالك وشهره القرافي وابن بركة أو لا يجب الايمان به على الفور بل وجوبه على التراخي لخوف القوات وشهره الفا كهاتى ورأى الباجى وابن رشد والتمسانى وغيرهم من المغاربة أنه ظاهر المذهب خلاف فى التشهير أما عند خوف القوات فيتفق على الفورية ويختلف القوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وكثرة أمراض وقتلها أو من طريقها وخوفها أو وجدان مال وعدمه وانظر هل يدخل هذا الخلاف فى العمة كالحج لم أر من تعرض له بنى ولا اثبات كما قاله ح ولا خلاف فى الفورية اذا فسده سواء قلنا ان الحج على الفور أو على التراخي كما يأتى عند قوله ووجب اتمام المفسد وسواء كان الاول فرضا أو نفلا (ص) وصحتم بالاسلام (ش) المشهور أن الاسلام شرط فى صحة الحج والعمرة بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة سواء كان المحرم بهم ماذكر أو أثنى حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا (ص) فيحرم الولى عن رضيع ويجزئ قرب الحرم (ش) أى فبسبب ان شرط الصحة الاسلام لازائد عليه يندب احرام الولى من أب أو كافل أو غيرههما قريب أو غيره عن الرضيع أى ادخاله فى الاحرام بأن ينوى عنه ويجزئ الدكر من الخيط ووجه الاثنى وكفاها كالكبيرة ويكون كل من الاحرام والتجزيد قرب الحرم اذا لا يكون محرما الا بالتجزيد والنسبة ولا يقسم الاحرام عند الميقات ويؤخر التجزيد الى قرب الحرم كما فهمه بعض ولا مفهوم لرضيع وكذا غيره ممن لا يميز بدليل مقابلته بالمميز وانما خص الرضيع بالذكر لانه وقع لمالك لا يحج عن الرضيع (ص) ومطبق لا معنى عليه (ش) معطوف على رضيع أى فيحرم الولى عن المطبق ويجزئ على ماذكر فى الضمى من تأخير احرامه وتجزئته الى قرب الحرم وغيره والمطبق من لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو ميز بين الانسان والفرس فان أفاق أحيانا انتظر ولا ينعقد عليه ولا على المعنى عليه احرام غيره فان خيف على المجنون خاصة القوات فكالمطبق قال فيها والمجنون فى جميع أموره كالصبي لا معنى عليه فلا يحرم عنه أحد ولو خيف القوات ولا يصح ان فعل بفرض أو نفل والفرق بينه وبين المجنون ان الانغاء مرض يرجى زواله بالقرب غالبا بخلاف الجنون فانه شبهه بالصبا الدوامه وصح الاحرام عن الصبي لانه يتبع غيره فى أصل الدين فان أفاق فأحرم عن نفسه بمنشأ ما أحرم به عنه أصحابه أو بغيره فالاحرام ما أحرم به هو وليس ما أحرموا به عنه بشئ ولا دم عليه لتعدى الميقات وان لم يبق حتى طلع الفجر من ليلة النحر وقد وقف به أصحابه لم يجزئه (ص) والمميز بانه والا فلا تحل له ولا قضاء بخلاف العبد (ش) معطوف على ولّى من قوله فيحرم ولّى عن رضيع والمعنى أن المميز وهو من يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ولا ينضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف الافهام هو الذى يحرم عن نفسه من أول الميقات باذن وليه ويأمر لنفسه فان خالف وأحرم بغير اذن وليه فلا لولى تحل له بحسب ما رآه مصلحة ويكون بالنية والحلاق ولا يكتفى برفض النسبة وحدها واذا حاله عليه لا قضاء عليه لما حاله منه ومثله السفية بخلاف العبد البالغ اذا أحرم بغير اذن وليه فحاله منه فانه يلزمه القضاء عن ذلك اذا أذن له سيده أو عتق ويقدمه على

لانهم ليس لهم أن يحرموا عن المعنى عليه وانما هذا بعد الوقوع (قوله لم يجزئه) أى المعنى عليه وأما المجنون فحجه صحيح الفرض لأنه لا يقع فرضا كما تقدم (قوله من أول الميقات) أطلق العبارة وفى عب نقلا عن المدونة أن هذا فى المناهر وأما غيره فقرب الحرم كما تقدم فى غير المميز (قوله بتأخيره) اذا أذن للمميز الجرا والريق بالغا أولا وأراد منه قبل احرامه فى الشامل ليس لسيد منع عبد أذنه

وان لم يحرم على الاظهر ولا على الحسن على المدونة له منعه قبل احرامه لا بعده (أقول) هو الصواب الموافق لما تقدم في الاعتكاف
 واتر محشى نت (قوله المرأة اذا حللها زوجها) أى من حج التطوع الخ (قوله فان لم يقدر على ذلك) أى الميز كما هو ظاهره فقيهه اشارة
 الى أن قول المصنف والانا بغيره في خصوص الميز وفي عب وشب والايك من مقدوره بأن عجز عن شئ أو لم يكن ميّزاً أو كان مطبقاً
 ثم ان في كلام المصنف نظراً فان حقيقة النيابة أن يأتي النائب بالفعل دون المتوب عنه (٣٨٣) وليس كذلك اذا لم يقدر عليه ان

أمكن فعله بدفعه به كطواف وسعى
 ووقوف بعرفة وغيره فهو مشارك
 له لا نائب عنه وان لم يمكن فعله به
 فعليه الولي ان قبل النيابة كرمى
 وذبح كما قاله عجم (قوله لان ذلك
 من الاعمال البدنية) اعترض ذلك
 في حاشيته على نت بأن الصواب
 أن يقول العينية أى التى نظر فيها
 لعين الفاعل وخصوصه والا فالكل
 أعمال بدنية يعنى مقابلة القلبى
 (قوله اذا طرأ اغماؤه) وأما قبل
 الاحرام فقد تقدم انه لا يحرم عنه
 الولي وعلى كل حال المغمى عليه لم
 يتقدم له ذكر (قوله وأما الولي فيجب
 عليه الوقوف) أى بعرفة أى بنفسه
 بخلاف من ذكر فان الوقوف بعرفة
 به واجب الا أنه ليس بالنفس (قوله
 وزيادة النفقة عليه) أى التى
 يحتاج لها المحجور صيباً أو غيره في
 السفر ولو لجله لا خصوص ما يأكله
 أو يلبسه (قوله عليه) أى المحجور
 جمع الضمير فى أحضرهم وأقردها
 والمراد فى المحلين المحجور والشامل
 تقننا (قوله ان خيف ضيعة) انظر
 هل يتأوه للفعل لا لشارة الى أن
 محجور خوف خائف ما كان الولي
 أو غيره حتى لو لم يخف الولي الضيعة
 وخاف غيره من الناس من أرباب
 المعرفة فالعبرة بخوف الغير ولا عبرة
 بخوفه أو بالعكس فالعبرة بخوف

الفرض فان قدم حج الفرض صح ومثل العبد في وجوب القضاء لما حله منه المرأة اذا حللها
 زوجها مما أحرمت به من غيراته والفرق ان الحجر على الصبي والسفيه لحقهما والحجر على
 المرأة والعبد لحق غيرهما (ص) وأمره مقدوره والانا بغيره ان قبلها كطواف لا كتلبية
 وركوع (ش) يعنى ان الولي بأمر الصبي الميز بأن يأتي بجميع أفعال الحج وأقواله من طواف
 وسعى وركوع وتلبية وتجرد ورمى الى غير ذلك ان كان يقدر على ذلك فان لم يقدر على ذلك أو
 على بعضه فان الولي يتوب فيما عجز عنه ان كان ذلك الذى عجز عنه الصبي يقبل النيابة ولا
 يكون الا فعلاً يطوف عنه ويسعى ويرى الجمار وأما مثل ركعتي الطواف أو الاحرام أو
 التلبية أو التجرد وما أشبه ذلك فإنه لا يصح النيابة فيه لان ذلك من الاعمال البدنية (ص)
 وأحضرهم المواقف (ش) أى وأحضر الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز والمغمى عليه اذا
 طرأ اغماؤه بعد الاحرام المواقف عرفة ومن دلفة ومنى وظاهره الوجوب وليس كذلك وانما
 هو على سبيل التنبؤ وهذا بالنسبة لغير عرفة والا فهو واجب وأما الولي فيجب عليه الوقوف
 وانما كانت معنى من المواقف لانه يطلب فيها الوقوف اثر رعى الجسرة الاولى والثانية وبعبارة
 أخرى قوله المواقف فيه تغليب لان الموقف لا يتعدد ولو قال المشاهد كان أحسن أى المشاهد
 التى يطلب فيها الحضور كعرفة ومن دلفة ومنى (ص) وزيادة النفقة عليه ان خيف ضيعة (ش)
 يعنى ان الولي اذا أخذ الصبي الذى في حجره معه الى الحجاز فان نفقة الصبي تكون فى ماله فان
 كانت نفقة السفر مثل الحضر فلا كلام أى لاله ولا عليه وان زادت نفقة السفر على الحضر
 فالزائد فى مال الصبي ان كان يخشى الولي على الصبي الضياع لو تركه لان النفقة حينئذ
 من مصالحه فان كان لا يخشى عليه الضياع اذا سافر وليه وتركه فزيادة نفقة الصبي حينئذ
 على الولي لانه أدخله فى ذلك من غير ضرورة واليه أشار بقوله (والا فولي) أى وان لم يخف
 عليه الضيعة اذا تركه وسافر به فزيادة النفقة على وليه ولا خصوصية للمعج به ذابل حيث سافر
 الولي بصبي أو محجون فيفصل فيه هذا التفصيل وكان الاول ان يقول فى ماله ليسعرب أن هنالك
 مالا والا فعلى وليه ولا تكون فى ذمته خلافا لما يعطيه ظاهر لفظه (ص) كجزاء الصيد وفدية
 بلا ضرورة (ش) التشبيه بما بعد الا والمعنى أن جزاء الصيد الذى صاده الصبي محرم ما فى غير
 الحرم لازم لوليّه سواء خاف الولي على الصغير الضيعة أو لم يخف عليه الضيعة على المشهور
 وكذا يلزم الولي غرم الفدية اللازمة للصبي للباس أو طيب أو غيره وسواء خاف عليه الضيعة
 أم لا على الا شهر عند مالك من أقوال ثلاثة وسدريه ابن الحاجب ولا فرق بين كون الفدية
 لزمت الصبي لضرورة أم لا لان الولي أدخله فى عهده باجتماعه كما هو ظاهرها وحينئذ فلا
 مفهوم لقول المؤلف بلا ضرورة وقولنا الذى صاده الصبي محرم ما فى غير الحرم احترازاً عما اذا
 صاده فى الحرم فانه يفصل فيه تفصيل زيادة النفقة كما قاله اللخمي اذ لا تأثير للاحرام فيه (ص)

الولي ولا عبرة بخوف غيره من الناس أو الاشارة الى أن خوف الولي وحده لا يكتفى ولا بد من موافقة الغير له على الخوف من الناس من
 أرباب المعرفة لم أرفى ذلك نصاً انظر للقائى (قوله ضيعة) المراد الهلاك أو ما يمتثل حاله به ومن ذلك معاشرته أهل الفساد وفرض المسئلة
 أنه لا كفا له سوى من سافر به وهذا يؤخذ من قوله ان خيف ضيعة (قوله على الا شهر عند مالك من أقوال ثلاثة) الاول التفصيل
 وهو انه ان خاف عليه الضيعة فالفدية وجزاء الصيد على الصبي والا فعلى الولي وقيل ذلك على الولي مطلقاً لانه وان خاف عليه الضيعة
 فى تركه فقد أدخله فى الاحرام بلا ضرورة وقيل على الصبي مطلقاً (قوله احترازاً عما اذا صاده فى الحرم) أى سواء كان محرماً أم لا كما صرح به

في عبارة شب (قوله وشرط وجوبه حرية وتكليف) واستطاعة كما يستعمل ووجب باستطاعة فالاستطاعة انما هي شرط في الوجوب لاقى الوقوع فرضا لانه لو تكلفه غير المستطيع لوقع فرضا (قوله حال من المضاف الخ) فيه انه حال من المضاف اليه والشرط ليس بوجوده والجواب انه من قبيل أو مثل جزئه في تنبيهه قال محشي نت استفيد من كلام المؤلف ان شروط الوجوب ثلاثة فقط الحرية والتكليف والاستطاعة وهكذا عدها في الجواهر وابن الحاجب وزاد الاسلام ونوزع فيه وابن عرفة وغيرهم من أهل المذهب فيدخل في كلامه السفيه فيجب عليه وهو (٣٨٤) كذلك ولم أر من اشترط في الوجوب الرشد وقد قال ابن جماعة اتفق الاربعة على

ان المحجور عليه لفسفه كغيره من وجوب الحج عليه لكنه لا يدفع اليه المال بل يعصيه الولي لينفق عليه بالمعروف أو ينصب فيما ينفق عليه من مال السفيه من ينفق انظر محشي نت (قوله أو أطلق الخ) كذا في نسخة بأو المناسب الواو أي وأطلق أي والحال انه أطلق (قوله لم يقع عن الفرض) أي والفرض باق عليه (قوله بشراء أو كراء) لا يخفى أن هذا انما يكون في الرخصة فلا يكون قوله بامكان الوصول بدل كل من كل بل بدل بعض من كل فتدبر (قوله أي ثقبلة عظيمة) أي خرجت عن المعتاد في ذلك المحل بالنسبة للشخص (قوله ونحوه) أي كأن يحمله جان (قوله وحيث فسر الاستطاعة بامكان الوصول) هل يقتضي أن الباع في قوله بامكان الوصول للتصوير فيناقى قوله أو لا يدل كل من كل وقوله دخل فيه أي في قوله باستطاعة وقوله من عطف الخاص أي على قوله باستطاعة (قوله أو عشار) أي مكاس يأخذ العشر الا أنه لا يشترط كونه بأخذ العشر (قوله ويقف عند قوله) أي يقف عند قوله أخذ هذا المقدار لا غيره أي وعلم منه ذلك عادة كائنه عليه

وشرط وجوبه كوقوعه فرضا حرية وتكليف (ش) قد علمت مما تقدم من قوله وصحهما بالاسلام ان الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة وذكر المؤلف هنا أن الحرية والتكليف شرط في وجوب الحج فلا يجب على عبد ولا على من فيه بقية رق من مكاتب ومبعض ولو قبل جزؤه ونحوهما ولا على صبي ولو مرأها أو مجنون وضعيف عقل وهو المراد بالمعتوه في كلام بعض ولا يقع منهم فرضا ولو نوه نعم يصح من جميعهم وقوله (وقت احرامه) وما بعده راجع لما بعد الكافر والمعنى ان الحرية والتكليف انما يعتبران في وقوعه فرضا وقت الاحرام فن لم يكن حرا أو غير مكلف وقته لم يصح منه الفرض ولو عتق العبد أو كاف الصبي بعد ذلك قبل الوقوف وصح نقلا ولا يتقلب فرضا ولا يرتفع احرامه ولا يجزئهم ارداد احرام عليه وقوله (بلانية نقل) قال بعض حال ولم يبين نماذا والتظاهر انهما من المضاف أي احرام أي شرط وقوع الحج فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك الاحرام خاليا من نسبة نقل بأن نوى الفرض أو الحج أو أطلق وينصرف للفرض قاله سند فلونوى النقل لم يقع عن الفرض خلافا للشافعي ويكره تقدم النقل وكذا النذر على الفرض قال بعض ولو قرن نية النقل بنية الفرض لم يجز أيضا قال آخر وهو في عهدة هذه ولم أرها لغيره (ص) ووجب باستطاعة (ش) تقدم ان الحرية والتكليف كل منهما شرط في وجوب الحج وكذلك الاستطاعة شرط في وجوبه ثم أبدل من الجار والمجرور قوله (بامكان الوصول) بدل كل من كل راجعا لأورا كبا بشراء أو كراء وقوله (بلا مشقة عظمت) هو معنى قوله في منسكه من غير مشقة فادحة بالفاء والذال والحاء المهملتين أي ثقبلة عظيمة من فدحه الدين اذا أثقله ولا عبرة بمطلق المشقة فان السفر لا يختلوعنها وذلك رخص للمسافر القصر والفطر وانما لم يقل واستطاعة بالرفع عطف على حرية لاقتضائه انه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما انها شرط في الوجوب وهو فاسد اذا لو تكلفه غير المستطيع وقع فرضا وقوله بامكان الخ أي امكانا عاديا فمن أمكنه الوصول بطيران ونحوه فلا يجب عليه لكن لو فعله أجزاءه وحيث فسر الاستطاعة بامكان الوصول دخل فيه امكان السير وأمن الطريق فقوله (وأمن على نفس ومال) من عطف الخاص على العام من لصوص جمع لص مثل اللام وهو في الاصل السارق لكن المراد به هنا الحارب أما السارق الذي يندفع بالحراسة فلا يقط به الحج قاله بعض (ص) الاخذ ظالم ما قل لا ينكت (ش) مستثنى من مفهوم مال أي فان لم يأمن على المال سقط الاخذ ظالم لص أو عشار ما قل أي لا يجحف ويقف عند قوله ولا يعود الى الاخذ فانيا فلا يسقط الحج على الاظهر من قولين حكاهما ابن الحاجب فقوله (على الاظهر) راجع الى ما أفهمه الاستثناء وهو عدم سقوط الحج كما مر تقريره لا الى قيد عدم النكت لما علمت من السقوط مع النكت بلا خلاف وقوله لا ينكت أي علم

منه

الشارح واحتجز بقوله ظالم من أخذ الدال على الطريق أجره من المسافرين فانما جاز وليس فيه تفصيل الظالم ويكون على عدد رؤس المسافرين دون امتعتهم لئلا من معه دواب ولو كثرت كالمجرد منها في انتفاعهما به والظاهر اعتبار عدد رؤس التابعين لا المتبوعين فقط واذا جرى عرف بشئ عمل به لانه كالشرط انظر عب (قوله لما علمت الخ) لا يخفى انه لم يعلم ذلك ووجه ما قال انه لو كان راجعا لقيد عدم النكت لكان المعنى أي ان أخذ الظالم القليل الذي لا ينكت على الاظهر لا يسقط الحج يكون المعنى أن هناك خلافا لا يظهر بقول بأنه وان كان ينكت لا يسقط الحج مع أنه اذا كان ينكت يسقط الحج اتفاقا

(قوله وأما لو علم أنه ينكث) قال في ك ومثل النكوث إذا تعدد الظالم (قوله أو جهل حاله أو شك) لا شك أن جهل الحال في المقام يرجع
لشك (قوله ولو بلا زاد الخ) أشار بلول رد قول سحنون ومن وافقه بأشراط الزاد والراحلة (قوله وقدر على المشي) تحقيقاً وظناً (قوله
كأعمى بقائد) أي ذكر ويكره المشي في حق المرأة (قوله ولا زاد معه) الأولى أن يقول فإن لم يقدر على المشي ولا صنعة لأن الكلام
في سياق نيابة النائب والمناسب اعتبار العجز في النائبين أو المتويين وقوله أو كان يقدر (٢٨٥) على أحدهما أي المشي أو الزاد

(قوله أي في جانب السقوط) أي
من حيث عجزه أي العجز عنه فإن
اعتباره من تلك الحيثية لا في
جانب السقوط وذلك لأن تعليق
الحكم المشتق يؤذن بعليه مأمنه
الاشتقاق (قوله وإن كان المستحب
خلافه) أي المستحب عدم عتقه
في الرقاب الواجبة (قوله إلا ما يباع
على المفلس) لا يفتي أنه يدخل فيه
ما تقدم من قوله أو بثن ولدزنا
فيكون قوله أو ما يباع من عطف
العام على الخاص وهو أن يكون
بالأو كعكسه لا بأومع أن المؤلف
عطفه بأو وقد يجاب بأن يقيد
قوله أو ما يباع على المفلس بما عدا
ولد الزنا لتقدمه فهو حينئذ من
عطف المغاير ك ولكن جوزه
الدامني بأومع الفال في التصريح
محمياً على ذلك بقوله صل الله عليه
وسلم إلى دنيا يصيبها أو امرأة
ينكحها ومنه قوله تعالى ومن أظلم
من أسترى على الله كذباً أو قال
أوحى إلى (قوله أو بافتقاره) أن
قبل قيدوا هنا بأن لا يفتش هلاكا
عليهم وقالوا في التفليس يؤخذ ماله
ولا يترك له إلا ما يعيشون به الأيام
وان خشي عليهم الضيعة والهلاك
فالجواب أن المال في التفليس مال
لغيره والغرماء لا يلزمهم في نفقة
أولاده إلا الموصاة ببقية المبلغ

منه بحسب العادة أنه لا ينكث وأما لو علم أنه ينكث أو جهل حاله أو شك في ذلك سقط على أحد
قولين في الشك وهو المذهب وقوله ما قل أي بالنسبة للأخوذ منه بكونه لا يجحف به وهو ما عليه
الأكثر ويحتمل أن يريد أن يكون قليلاً في نفسه وهو نحو ما للخمى اطر ح (ص) ولو بلا زاد
وراحلة (ش) أي أن الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه إذا كان له حرفة تقوم به لا ترضى
بحاله ويعلم أو يظن عدم كساده أو إليه أشار بقوله (لذي صنعة تقوم به) وكذلك يجب الحج
عليه وإن كان لا راحلة له إذا كان يقدر على المشي واليه أشار بقوله (وقدر على المشي)
وظاهره كالخمى ولو لم يكن معتاداً واشترط القاضي عياض والباجي اعتباره (ص) كأعمى
بقائد (ش) أي وكذلك يجب على الأعمى القادر على المشي إذا وجد قائداً لأنه كالصير حيث
كان له مال يوصله وبعبارة أخرى كأقطع وأشل وأعرج في يد أو رجل أو فيهما وأصم وأعمى
بقائد ولو بأجرة وكان له مال يوصله للخمى أو كان ينكف (ص) والاعتبار بالمحور عنه من سبما
(ش) تقدم أن الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه ولا راحلة إذا كان يقدر على المشي وله
صنعة تقوم به في سفره لأن قدرته على المشي تقوم مقام الراحلة وصنعتة تقوم مقام الزاد فإن لم
يقدر على المشي ولا زاد معه أو كان يقدر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يجب عليه الحج
حينئذ فقوله اعتبر أي في جانب السقوط والضمير للمشي يرجع للزاد وما يقوم مقامه والراحلة
وما يقوم مقامها (ص) وإن بثن ولدزنا أو ما يباع على المفلس (ش) هذا متعلق بما كان
الوصول فهي مبالغة في وجوب الحج يعني أن المكلف إذا لم يجد معه ما يحج به إلا عن ولد الزنا
من أمته فإنه يجب عليه الحج بذلك ويجوز عتقه في الرقاب الواجبة وإن كان المستحب خلافه
وكذلك يجب عليه الحج إذا لم يجد معه إلا ما يباع على المفلس عند التفليس من ربيع وما شية
وثياب ولو لجمعة إن كثرت قيمتها وخادمه وكتب العلم ولو محتاجاً إليها ومصحف وآلة الصانع على
أحد الترددين وكذلك يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده إلا مقدار ما يحج به
فقط ولا يراعى ما يؤول أمره أو أمر أهله وأولاده إليه في المستقبل لأن ذلك أمر إلى الله واليه
أشار بقوله (أو بافتقاره) أي يصير بعد الحج فقيراً لا يملك شيئاً (أو ترك ولده) أي ونحوه
(للصدقة) وقوله (إن لم يفتش هلاكا) قيد في المسئتين وهذا على القول بأن الحج على الفور
وأما على القول بالتراخي فلا إشكال في تبدل نفقة الولد وحكم نفقة الأبوين حكم نفقة الابن
وأما نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي وتقدم الحج عليها على مقابله ولو خشي التطلق
عليه في غيبته حيث لم يفتش العنت من فراقها فيها أو في غيرها (ص) لا بد من أو عطية أو سؤال
مطلقاً (ش) لما ذكر أسباب الاستطاعة ذكر مقابلهما والمعنى أنه لا يجب الحج بالاستطاعة
بدن أو بقبول عطية أو سؤال أما الدين فحله إذا لم يكن عنده ما يقضيه به أو كان ولا يمكنه
الوصول إليه لبعده والأوجب عليه الحج به وفي كلام تت نظروا أما العطية فلا ن فيها مانية

وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله (قوله ونحوه) أي كأبويه الفقيرين ولو قال المؤلف أو ترك من تلزمه نفقته لكان
أشمل (قوله إن لم يفتش هلاكا) أي أو شديد أذى (تنبيه) لا يجب عليه التوفير والجمع حتى يصير مستطيها (قوله أو عطية) أي
بغير سؤال بدليل قوله بعد أو سؤال الخ أي أعطى لأجل الحج إقاف لم يحج لم يعط وظاهر المصنف ولو كانت له عاتقاً لاخذ من أعطاه وهو
كذلك وهذا حيث لم يقبلها أو أمان أعطى وقبل فإنه يجب عليه الحج سواء أعطى لأجل الحج كما هو الموضع أولاً (قوله وفي كلام تت
تظن) أي لأنه لم يقيد فقد قال لأن الدين يمنع وجوبه وظاهره سواء كانت له جهة أولاً وهو كذلك باتفاق في الأولى وعلى المشهور في الثانية

(قوله وقطع سند الخ) ظاهر شب ترجيحه (قوله عادته السؤال أم لا الخ) هذا معنى الاطلاق الا أنه اذا لم تكن العادة اعطاءه لا خلاف في عدم وجوب الحج عليه وحرمة كانت عادته السؤال أو لا لالقاء نفسه في التهلكة ويكره لمن العادة اعطاؤه ان لم تكن عادته السؤال اتفاقا وكذا لمن عادته ذلك على ما عند المؤلف في توضيحه وابن عبد السلام وقال في منسكه انه ظاهر المذهب وفي الشامل انه المشهور (قوله ولكن المذهب في هذه الحالة الخ) أقره (٢٨٦) محشى تت وقواه فخلافه لا يعول عليه (قوله واعتبر ما يرد به الخ) لا يخفى أن المصنف

انما اعني بمكان الوصول فقط وسكت عن حالة الرد فتكلم عليها هنا (قوله والبحر) أى في وجوب ركوبه لمن تعين طريقه وجوازه لمن له عنه مندوحة (قوله لافائدة في قوله الخ) أى لان عدم غلبة العطب من أفراد الامن على النفس والمال (قوله قلت فائدة الخ) حاصل الجواب تسليم أن عدم غلبة العطب من أفراد الامن الا أن ذلك خفي فأفاد المصنف صريحا أن ذلك من أفراد الامن على النفس والمال برا أو بحرا وهذا هو الجواب الاول (قوله ان ما تساوى فيه) أى السفر الذى تساوى فيه الخ لا فرق بين أن يكون برا أو بحرا وقوله أو نقول الخ حاصل الجواب الثاني أن عدم الغلبة الصادق باستواء الأهلين من أفراد الامن في خصوص البحر لا في البر ولا يخفى ما في ذلك من التعديل قد يتراعى العكس وذكر في ل أن الذى يفيد كلام ابن عرفة سقوط وجوب الحج في البحر حيث استوى السلامة والعطب وذكر أن عجم استظهره في شرحه فليتأمل وهذا الجوابان لعج (قوله وكذا اذا خاف تضييع شرط الخ) لا يخفى أن وجوب ازالة النجاسة مقيد بالذكور والقدرة وهو اذ ذلك ليس بقادر ويمكن

وظاهر كلام المؤلف عدم اللزوم بالعطية ولو كانت من الابن لا يبه وهو الذى جزم به القرطبي في سورة آل عمران وابن العربي عن مالك وأبي حنيفة لان فيه سقوط حرمة الابوة اذ قد يقال قد جزموا وقد وفاء وقطع سند بلزوم ذلك لا والد هو مذهب الشافعي قال لان الولد من كسبه لامن له عليه في ذلك قال بعض وفي كلام ابن رشد ميل الى ذلك وأما السؤال فلا يلزمه سواء كانت عادته السؤال ببلده أو لم تكن كانت العادة الاعطاء أو لا وهو معنى الاطلاق وما مشى عليه المؤلف خلاف ما ارتضاه ابن عرفة ورجع ما لابن عرفة (هـ) في شرحه فقال ودخل في الاطلاق من عادته السؤال في الحضر ويعطى في السفر اذا سافر ما يكفيه ان علم بذلك أو ظنه ولكن المذهب في هذه الحالة الوجوب حيث قدر على الراحة أو ما يقوم مقامها على القول الراجح وقد اقتصر ابن عرفة عليه فقال وقدرة سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (ص) واعتبر ما يرد به ان خشى ضياعا (ش) يعنى انه يعتبر في استطاعة ما يصل به فقط ولا يعتبر ما يرجع به الا اذا خشى ان يضيع فيعتبر حينئذ جوعه الى حيث ينتقى ذلك عنه فقوله اعتبر ما يرد به أى الى أقرب مكان يمكنه التمسك فيه بما لا يترى به من الخوف (ص) والبحر كالبر الا أن يغلب عطبه (ش) يعنى ان السفر الى بيت الله تعالى على مستطاعه لا فرق فيه بين البحر والبر في جميع ما تقدم الا أن يغلب على الظن عطبه في نفس أو مال ويرجع في ذلك لقول أهل الخبرة بهذا الشأن فاطلوا فيه يغلب العطب امتنع ركوبه فان قلت لافائدة لقوله الا أن يغلب عطبه مع قوله سابقا وأمن على نفس ومال ثم قال والبحر كالبر قلت فائدة افادة بيان ان ما تساوى السلامة فيه مع العطب ليس خارجا عن قوله وأمن على نفس ومال بل هو من جملة ما يدل عليه أو نقول فائدته بيان أن المراد بالامن في البحر أن لا يغلب عطبه لان لم يحصل فيه عطب (ص) أو يضيع ركن صلاة لكي لا (ش) معطوف على يغلب يعنى انه اذا خاف أن يضيع ركن صلاة بأن يخشى اذا قام أدركه المبدأى الدوخة فلا يركبه وكذا اذا خاف تضييع شرط كصلاته بالنجاسة لعدم الملبس بضيع بفتح أوله ثلاثا محققا وبضمه وتشديد ثالثه فيرفع ركن الصلاة على الاول بالقاعلية وينصب على الثاني بالمفعولية وقوله لكي لا أوضيق مكان لا يستطيع السجود فيه الاعلى ظهر أخيه (ص) والمرأة كالرجل الا في بعيد مشى وركوب بحرا الا أن يخص بمكان (ش) يعنى ان حكم المرأة في تعلقات الحج حكم الرجل في جميع ما تقدم من وجوب الحج وسنة العمرة مرة والفورية والستراخي وشروط الصحة والوجوب وغير ذلك لدخولها في الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واستثنى من ذلك أمور منها أن تكون بموضع بعيد عن مكة فلا يجب عليها المشى منه بخلاف الرجل واحترز بالبعيد عن القريب مثل مكة وما حولها والخمى مثل مكة والمدينة قال بعض والظاهر اختلافه باختلاف الأشخاص فتساء البادية لسن كنساء الحاضرة وأيضا

الجواب بأن يقال نزل قدمه على السفر في ذلك منزلة اختياره في الصلاة بالنجاسة ولو كان عاجزا وقتها عن ازالها فتسأه
 (قوله) يقضى العالم بالميد ما نرجع وقته في غيبة عقله كالسكران بجماع ادخال ذلك على نفسه ولا يقضى غيره لعذره ويؤمر بالرجوع في الوجه المنوع من أى وجه أمكنه (قوله والمرأة) ولو منجالة (قوله الا في بعيد مشى) أى فيكره لها ذلك وقوله وركوب بحرا أى فيكره لها ذلك (قوله مثل مكة وما حولها) مما لا يكون مسافة قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أى مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه طريقة تالفة

(قوله التي تخص فيها موضع الخ) لا يخفى ان مثل اختصاصها بما كان اتساعها بحيث لا يتخاطب الرجال عند حاجة الانسان (قوله تزيد الخ) أي فأراد المصنف بقوله زيادة محرم أو زوج زيادتهما على ما قدمه في بيان معنى الاستطاعة وليس المراد أن يكون المحرم زائدا أي متعددا (قوله لا يحل لامرأة) نكرة في سياق النفي فتعم المتجالة والشابة وقد قالوا الكل ساقطة لاقطة والظاهر أيضا أنه لا يشترط أن تكون هي وإياه مترافقين فلو كان في أول الرفقة وهي في آخرها أو بالعكس بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كفي ذكره في ك (قوله فلتشيء آخر) وهو خوف ضيعتهما لئلا ينهما من العداوة (قوله ويومين) الأولى ويومان لأن المتبادر قراءة دروي بالبناء للفعول (قوله ففعلوا الخ) أي لما هو مقرر إذا ورد مطلق ومقيدان فأكثر يرجع لرواية الاطلاق وما تقر من جل المطلق على المقيد فانما هو إذا ورد مطلق ومقيد واحد (قوله والمراد) أي مراد المصطفى صلى الله عليه وسلم (٣٨٧) بقوله لا تسافر واعترض بأن ثبت

ليس من قبيل المطلق والمقيد بل من قبيل العام والخاص والراجع في الأصول ان العام لا يخص بذكر فرد من أفراد ذكره القسطاني على أنه إذا كان التقييد واردا على أسئلة كني في الجواب فتأمل (قوله ما يسمى سفرا) أي لغة لاسفرا شرعيا ولا عرفيا (قوله وروايات التحديد) جواب عما يقال إذا كان العمل على رواية الاطلاق فما السرفي روايات التقييد وما الموجب لذكرها (قوله ومواطن) أي ومواقع هي المواضع المسئول عن سفرها كسيرة يوم أو يومين أو غير ذلك وهو كالعطف التفسيري إذ المراد بقوله اختلاف السائلين من حيث المواطن (قوله ولا يشترط بلوغ المحرم) أي ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية وينبغي ان يجري مثل ذلك في الزوج (قوله لزمها) أي ان قدرت عليها وحرم عليها حيثئذ الخروج مع الرفقة المأمونة فان امتنع بكل وجه أو طلبا ما لا تقدر عليه خرجت مع الرفقة المأمونة

ففساه كل منهما ما يختلف بالقوة والضعف ومنها ركوب البحر حيث يباح للرجل فانها ليست كالرجل لما يحتاج اليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في الستر ولهذا قيل ذلك عياض بالسفن الصغار لوجود هذه العلة وأما الكبار التي تخص فيها بموضع لجميع حاجتها فيجب عليها كالرجل (ص) وزيادة محرم أو زوج (ش) معطوف على بعيد مشي والمعنى ان المرأة تزيد في تعلق الوجوب بها على الرجل أن تجد محرما من محارمها يسافر معها أو زوجا لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر يوما ولية الا معها محرم وأطلق في المحرم ليعم القرابة والصهر والرضاع وان كان مالك نص على كراهة سفرها مع ابن زوجها فلتشيء آخر وروى نصف يوم ويومين وثلاثة ولية ويريدا وروى لا تسافر امرأة الا مع ذي محرم ففعلوا روايات التحديد على أنه ليس بمراد رد إلى رواية الاطلاق والمراد ما يسمى سفر الحرمة الاختلاء بالاجنبي وروايات التحديد انما هي واردة على اختلاف السائلين ومواطن بأن سئل عليه الصلاة والسلام هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم فقال لا تسافر مسيرة يوم بغير محرم وكذا باقي الروايات فلا مفهوم لها ولا يشترط بلوغ المحرم بل يكفي بما فيه كفاية وحكم الخلفي المشكل حكم المرأة وقد ورد الزوج في الصحيحين فقول التوضيح قاسه العلماء على المحرم فيه نظر فلو امتنع المحرم أو الزوج من الخروج معها إلا بأجرة لزمها (ص) كرفقة أمنت بفرض (ش) الظاهر انه تشبيه في الوجوب المفهوم من الاستثناء وكأنه قال الا أن تختص بمكان أي فيجب عليها كرفقة أمنت الخ والمعنى ان الرفقة المأمونة يكفي بها وتقوم مقام المحرم أو الزوج في الفرض لا في النقل أي عند عدم الزوج والمحرّم أو امتناعهما أو عجزهما ولا بد أن تكون هي مأمونة على نفسها فقوله بفرض متعلق بمحذوف أي فيجوز لها ان تسافر معها في فرض لا بأمنت لان الامن ثابت مطلقا والفرض يشمل كل فرض كما إذا سلمت ببلد الحرب أو أسرت وأمكنها الهرب ووجج النذر والقضاء والخلف والرجوع الى المنزل لانعام العدة اذا خرجت صمورة فبات أو طلقها أو خرجت للرباط أو زيارة كما يأتي ذلك كله في محله (ص) وفي الاكفاء بنساء أو رجال أو بالجموع تردد (ش) يعني هل يكفي في خروجها انفراد النساء أو انفراد الرجال أو لابد من الجموع تردد الشيوخ في فهم قول الامام تخرج مع رجال ونساء هل الواو على حالها فلا بد من الجموع أو هي للجمع التي يقصدها الحكم على النوعين وظهر لك من هذا ان في قوله أو

ذكره ابن جماعة عن المالكية وظاهره انهما اذا طلبا ما تقدر عليه فليس لها الخروج مع الرفقة المأمونة ولو كثر مطالوبها ولا يتقيد مطالوبها بالقلة كالظام **مسألة** يجوز للرجل اذا وجد امرأة في مفازة أنه يأخذها ويجهت بدليل قصة الافك (قوله كرفقة الخ) ان قلت هو مخالف لعموم الحديث المرفوع قلنا خصه القياس على وجوب هجرة المرأة من دار الحرب ولو مع غير محرم أو زوج (قوله الظاهر انه تشبيه في الوجوب) هذا بعيد والاقرب انه تشبيه بالمحرّم والزوج من حيث قيامهما مقامهما في الزيادة على ما تقدم وبقيده قوله والمعنى الخ (قوله لان الامن ثابت مطلقا) أي لا بد من ثبوت في الفرض والنقل على تقدير جواز سفرها فيه (قوله وأمكنها الهرب) فانها تخرج منها مع رفقة مأمونة فان لم تجد لها وكان يحصل بكل من يقام أو خروجها ضرر فان خف أحدهما ارتكبه وان تساوى باخبرت كذا بقيده كلامهم (قوله التي يقصدها الحكم على النوعين) أي كل واحد من النوعين

(قوله فالتخلص الخ) والجواب انه لما جعل الاكتفاء بالمجموع مقابلا لاكتفاء بأحد النوعين أفاد بمفهومه عدم الاكتفاء بذلك فهو بمثابة ما لو قال وفي الاكتفاء بنفسه أو رجال أو الاكتفاء بالمجموع لأحدهما (قوله وصح بالحرام وعصى الخ) وانظر هل يكون عاصيا بسفره وهو الظاهر أو في سفره (قوله بمعنى سقوط الطلب) ان قيل الصحة تستلزم السقوط لصحته من العبد والصبي فكلامه غير دال على ان الحج يسقط عنه والجواب ان الصحة تستلزم السقوط حيث وجدت الشروط لـ (قوله ودليل العموم الخ) انظر هـ ذامع قوله بمعنى سقوط الطلب فان بينهما تناقيا قائل (قوله وأما حج الفرض فافضل من الغزو) أي من الغزو والتطوع هذا هو الذي يفيد ما يأتي الآن الاستدراك بعده لأنه يمكن أن يقال المراد بفضل ندب أي من حيث التقديم لا من حيث الذات ثم بعد هذا وجدت الخطاب أفاده (قوله اذا لم يكن خوف) فاذا كان خوف يكون فرض كفاية ان قل فان كثر كان فرض عين (قوله والافلاشك) أي بان كان خوف بحيث صار فرض كفاية ان قل الخوف فان كثر صار فرض عين (قوله ينظر الى كثرة الخوف) أي بحيث يصير فرض عين وقوله وقتله بحيث يصير فرض كفاية والحاصل ان الجهاد تارة يكون فرض عين وتارة يكون فرض كفاية وتارة مستحباً هذا ما أفاده عجم قال فتلخيص القول في هذه المسئلة انه اذا تعين الغزو ولحق العدو أو بتعيين الامام أو كثرة الخوف من العدو فانه يقدم على الحج من غير تفصيل فان لم يوجد واحد عماد كرقدم تطوع (٢٨٨) الحج على تطوع الغزو وقدم فرض الغزو على فرض الحج على القول بوجوب

الحج على التراخي حيث لم يخف القوات فان خيف القوات قدم الحج على الغزو كمانه على القول بالفور كذلك انتهى فعلم ان الاقسام أربعة حج وغزو وفرضان ومتطوع بهما وحج فرض وغزو وتطوع وعكسه ثم نقول والغزو الفرض اما فرض عين أو كفاية وقد علمت أحكامها وانظر ذلك مع ما يأتي في الجهاد (قوله وركوب) أي أن يكون الغالب عليه الركوب أو يكون مكرها المركوب متى أراد فلا ينافي أن المشي في الحج فضيلة كافي كلام اللغوي وغيره كما هو مصرح به في ح عند قول المتن وقدر على المشي وهذا يتأمل فيه فان المتبادر الركوب بالفعل وهو الذي يدل عليه فعله

بالمجموع نظرا لانه لم يقل أحدهما لا يكتفي بالمجموع أي فليس من محل الخلاف فالتخلص أن يقول وفي تعيين المجموع أو يكتفي بنساء أو رجال تردد ثم المناسب لاصطلاحه أن يعبر بتأويلان (ص) وصح بالحرام وعصى (ش) يعني ان الحج سواء كان فرضاً أو نقلاً يصح بالمال الحرام بمعنى سقوط الطلب عنه لو جود الشروط والاركان ودليل العموم انه لم يقل وسقط بالحرام لئلا يختص بالفرض ولكن يكون عاصيا في مشيئة الله تعالى ان شاء ساءمه وان شاء عذبه (ص) وفضل حج على غزو والخوف (ش) يعني ان الحج التطوع أفضل من الغزو والتطوع ومن الصدقة في غير الجماعة وأما حج الفرض فانه أفضل من الغزو ولكن تفضل ندب على القول بالتراخي وتفضل وجوب على القول بالفور والصدقة أفضل من العتق وإنما كان الحج أفضل من الغزو اذا لم يكن خوف والافلاشك ان الغزو يقدم وجوباً على حج التطوع وأما حج الفرض قال بعض فان بنيينا على تراخي الحج فيقدم الجهاد وعلى الفورية ينظر الى كثرة الخوف وقتله ولم أرفه نصاً انتهى ثم ان محل تفضيل الصدقة على العتق اذا كانت الصدقة تساوي العتق (ص) وركوب (ش) يعني ان من حج راكبا على الابل أو غيرها أفضل من الحج ماشيا لانه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النفقة ولانه أقرب الى الشكر وكذا العمرة والمناسك كلها حتى في الوقوف بعرفة ولا يعارض هذا ما رواه الطبراني عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام ان الحاج راكب بكل خطوة تخطوها راحلته سبعين حسنة وللماشي بكل خطوة يخطوها سبعائة حسنة انتهى لان المزية لا تقتضي الافضلية (ص) ومقتب (ش) أي ان

صلى الله عليه وسلم فالصواب ابقاء المصنف على حاله وكلام اللغوي مقابل (قوله على المعروف) ومقابله حج ماشيا ركوب وقوله ولما فيه معطوف على قوله لانه فعله وهو يدل على ان المقابل ما ذكر وقوله فعله أي تعلق قدرته به فالركوب بمعنى الحاصل بالمصدر والفعل بالمعنى المصدرى الذي هو التعلق (قوله حتى في الوقوف بعرفة) لا يخفى أن الوقوف بعرفة أعظم المناسك التي يطلب فيها الركوب فلا يناسب الاتيان بحج الغائبه ويمكن الجواب بأنه انما أتى بذلك لقصد الرد على الشيخ سالم فانه قال وكذا سائر المناسك الا الوقوف بعرفة ورمى بجرة العقبة انتهى وانما قلنا ان يطلب فيها الركوب لان الطواف والسعي يطلب فيهما المشي على ما يأتي تفصيله (قوله الراكب الخ) باسناد فيه ضعف ويقال ابن السبعون من السبعائة وهل هناك الا الحسنات ولذلك ذهب اللغوي وسند الى أن المشي أفضل وأما ركوبه صلى الله عليه وسلم فاما للتشريع والجواب الصواب كافي عجم ان خبر جهمه راكبا متواتر وذلك آحاد والمتواتر مقدم على الآحاد (قوله خطوة) الخطوة بالضم وقد تفتح ما بين القدمين والخطوة بالفتح المرة فاذا علمت ذلك فقضية قراءته بالضم على الافصح وان كان الفتح يصح ورأيت مضبوطاً به في نسخة صحيحة من الجامع (قوله لان المزية لا تقتضي الافضلية) هذا يدل على أن المراد الركوب بالفعل (قوله مقتب) بالتشديد والتخفيف على وزن مكرم يقرأ بكل وقد ورد ما يدل لذلك وان كان الذي في الصحاح والقاموس الثاني في النهاية لابن الاثير الاول ذكره ق

(قوله على ركوب المحمل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية والآخر على كراهة المحامل والهواذج الضرورية لانه من زى المتكبرين المترفهين ثم لا يخفى أن هذا أقرب الشكر وعظم النفقة لانه عارض ذلك ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قد جمع على مقتب وفوق المقتب قطيفة وقال اللهم اجعله جبالا رياء فيه ولا سمعة والقطيفة كساع من شعري أو أربعة دراهم والمحمل ما يحمل على ظهر الدابة كحمل الخشب ونحو ذلك وأول من أحدث المحامل الخجاج وأول من أحدث المحفة الطاهر بيبرس شيخنا عبد الله عن شيخه محمد الزرقاني (قوله كصدقة ودعاء) في كذا وإنما كانت هذه الأشياء أولى لوصولها إلى الميت من غير خلاف وبعبارة أخرى وإنما كانت هذه أفضل لقبولها النيابة أي فوقوعها من النائب كوقوعها من المنوب عنه في حصول الثواب له بخلاف ما لا يقبل النيابة كالحج ألا ترى أنه لا يحصل للأصل أجر الحج بل أجر النفقة والدعاء فإن قيل الحج من غير الصحيح يقبل النيابة لكن مع الكراهة كما سأتى قلت ليس في قول المصنف في قوله فيما يأتى والا كره ما يفيد أنه يقبل النيابة وإن سلم فهو لا يقبلها على الوجه الذي يوجب حصول ثوابه للأصل لقوله فيما يأتى ولا يسقط فرض من حج عنه وله أجر النفقة والدعاء وقد ذكرنا أن الصحيح (٣٨٩) عدم قبوله النيابة انتهى (قوله على المذهب)

راجع لثلاثة الصوم والصلاة والقراءة فإن فيها كلها الخلاف قال عبيد وأما ثواب القراءة فيحصل عند مالك وأي حنيفة وابن حنبل لا عند الشافعي ذكره الشيخ عبيد القادر إذا كرر ولا كن ذكر القرافي أن مذهب مالك عدم الوصول ثم إن محل الخلاف حيث لم يخرج مخرج الدعاء كأن يقول اجعل ثواب قراءتي لفلان فإنه يكون له اجتماعا كذا كره صاحب المدخل وانتظر هل يجري في ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما جرى في ثواب القراءة وهو الظاهر أو يكون كثواب الصلاة (قوله ضمان مضمون بذمة الأجير) أي اجارة مضمونة أي متعلقة بذمة الأجير كأن يقول استأجر من يحج عني بكذا وقوله وضمنان معين بذاته كأن يقول استأجر كذا على أن تحج أنت عني بكذا (قوله إلى المضمون بقسميه) أي مضمون

ركوب المقتب مفضل على ركوب المحمل والمحفة والمقتب هو الذي جعل له قتب بفتح القاف والفوقية رجل صغير على قدر السنام (ص) وتطوع وليه عنه غيره (ش) أي وفضل تطوع ولي من قريب أو أجنبي عن الميت وكذا عن الحي بغير الحج كصدقة ودعاء وهدي وعتمر فراده بالغير غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة كذا كولا كصوم وصلاة وقراءة على المذهب وبكره تطوعه عنه بالحج كما يأتى ولما أشعر كلامه بصحة الاستئجار على الحج من قوله وتطوع وليه عنه غيره أخذنا ذكر أنواع الكراء في الحج وهي أربعة ضمان مضمون بذمة الأجير وضمن معين بذاته وبلاغ وجمالة وعلى كل حال فتارة يكون مضمونا في السنة وتارة معيناً ما يأتى في كلامه كل ذلك فأشار إلى المضمون بقسميه بل بأقسامه بقوله (ص) واجارة ضمان على بلاغ (ش) أي فضل اجارة ضمان على بلاغ ومعنى الفضلية أن الضمان أحوط للمستأجر لوجوب المحاسبة للأجير فيما إذا لم يتم لصداً أو غيره لا معنى أنها أكثر ثواباً إذا ثواب في كل لكراهة كل وسواء كانت اجارة الضمان مضمونة بذمته مثل من يأخذ كذا في حجة ويقوم وارثه مقامه وليس بلازم له أو متعلقة بعينه مثل استأجر كذا على أن تحج عني ويلزمه الحج بنفسه عين السنة فيهما أو أطلقها كما يأتى ذلك وقوله على بلاغ أي بقسميه أي كانت بلاغ جعل بأن يجاء له على اتمامه أو بلاغ عن وهي إعطاء ما ينفعه بدأ أو عوداً بالعرف أي على بلاغ مالي أو بلاغ عملي أي على بلاغ في مال أو بلاغ في عمل (ص) فالمضمونة كغيره (ش) أي المضمونة في الحج كغيره يحتمل في الكراهة فضمير غير يرجع للمضمونة وذكره باعتبار النوع أي فالكراء المضمون كغيره مما ليس بمضمون من بلاغ أو جعل في الاستواء في الكراهة ويحتمل في لزوم وفي كون الفضل له والنقصان عليه والصفة وهو العقد على مال معلوم عليك وينصرف فيه بما شاء وغير ذلك وهذا هو ظاهر العبارة ولو قال فمضمونته كغيره لكان أخصر وأظهر (ص) وتعين في الإطلاق (ش) يعني أن الوصي يتعين عليه أن يؤاجر عن الميت اجارة ضمان إذا أطلق في

(٣٧ خرشي ثانی) بذمة الأجير ومضمون بعينه (قوله بل بأقسامه) وهما القسمان مضمونان في السنة ومضمونان معيناً فيها (قوله أحوط للمستأجر) ظاهر بالنسبة إلى القسم الثاني من البلاغ وهو البلاغ المالي لا العمل وتفسير البلاغ هنا يخالف ما سأتى تفسيره في كلام المصنف (قوله وليس بلازم له) أي لانه ليس الخوله أن يؤاجر غيره (قوله بأن يجاء له على اتمامه) أي فإن أتم العمل استحق الأجرة والا فلا (قوله في مال) أي مع مال (قوله كغيره مما ليس بمضمون الخ) لا يخفى أن المشبه به مستومع المشبه في جهالة الحكم فلا وجه لجعل أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به فتدبر (قوله من بلاغ أو جعل) أراد بالبلاغ هنا البلاغ المالي (قوله والصفة) أي الحقيقة وقوله ولو قال فمضمونته كغيره لكان أخصر وأظهر أما الأخصرية فظاهر وأما الظاهرية فلانه نص في الاحتمال الثاني أي والمضمون في غير الحج حاله معلوم بخلاف المضمون في الحج فحالته خفي في ذاته فصح التشبيه (قوله وغير ذلك) أي من أنه لا بد من الشروع أو تعجيل السير من الاجرة (قوله وتعين في الإطلاق) قال بعض وتقدم أن المضمونة مضمونة بذمة الأجير ومتعلقة بعينه فإن عين الوصي أحدهما تعين والا فلا حوط المضمون في الذمة كما يفهم من كلام المنيطى وتقل عن بعض قضاة قرطبة أنه كان

لا يدفع المال الاعلى انما مضمونة وان اوصى الميت بالاستجار في عين الاجير وقال به ابن زرب (قوله لانه تغير بالمال) هذا ظاهر في
 البلاغ المالي لا العمل (قوله كيفات الميت) اصله موقات (قوله يعني ان الميت ان عين للاجير) أي عين بالنسبة للاجير فالعين له الوصى
 لا الاجير وقوله بل أطلق له أي أطلق بالنسبة للاجير فلا ينافي ان المطلق له الوصى ولومات في غير بلده الا أن يكون رفض سكنى بلده
 والا اعتبر ميقات البلد الذي نوى فيه الإقامة على التأييد ولومات في غير بلده والا فميتات البلد الذي مات فيه قاله عجم ومفهوم
 الميت ان ميقات المستاجر الحى لا يجب الاحرام منه وهو كذلك وانما يستحب فقط وذلك لان الحى سكوتة يقتضى الرضا في الجملة بفعل
 الاجير (فائدة) الميقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (قوله وله بالحساب)
 له جار ومجرور وخبر لميتة محذوف أي واستحق الاجرة وهي ثابتة له بحسب حساب ذلك (قوله ردا ربعة أخماس الاجرة الخ) أي
 الواقعة بينهما قليلة أو كثيرة وهذه القيمة (٣٩٠) انما هي ميزان للاخذ من الاجرة المعينة بينهما (قوله وأما في البلاغ الخ) أي اذامات

الاجير وقوله فله بقدر ما أنفق لو
 حذف قدر لكان أحسن أي له
 ما أنفق تأمل وعبرة له فله النفقة
 الى مكان الصد وفي رجوعه منه ثم
 نقول هذه يمكن دخولها في المصنف
 أي لاجير الضمان والبلاغ لكن
 الحساب في اجير الضمان حقيقة
 وفي اجير البلاغ مجاز لانه لا يحاسب
 فيما مضى بحسب الصعوبة والسهولة
 وانما لا بقدر ما أنفق فاستعمل اللفظ
 في حقيقته ومجازه انتهى (قوله أو
 خطأ عدد) ظاهره انه معطوف
 على قوله لمعرض فيكون من أفراد
 الصد والظاهر ان جعله من افراد
 تسمع فلذا ترى بعض الشراح قال
 ومثله خطأ العدد (قوله كالموت) أي
 في ان له من الاجرة بالحساب (قوله
 أو صد) أي قبل الاحرام أو بعده
 (قوله الا ان له هنا البقاء لقابل) أي
 في الصد لا في الموت ويحتمل أي في
 باب الحج خاصة للضرورة اه وهذا
 في اجير الضمان في السنة المعينة

وصيته بأن قال حجوا عني ولم يعين ضمنا ولا بلاغا ولا يستأجر بلاغا لانه تغير بالمال (ص)
 كيفات الميت (ش) يعني ان الميت ان عين للاجير موضع احرامه فلا كلام وان لم يعين له ذلك
 بل أطلق له فانه يتعين على الاجير أن يحرم من ميقات الميت أي الذي كان يحرم منه كالحفصة
 للمصري والمغربي والشامي ويأثم لاهل اليمن الى آخر ما يأتي بيانه (ص) وله بالحساب ان مات
 (ش) يعني ان اجير الضمان اذامات قبل استيفاء ما استؤجر عليه كان العقد متعلقا بعينه
 أو بذمته وأبى وارثه من الاتمام فانه يأخذ من الاجرة بحسب ما سار من المسافة وما بقي على
 قدر صعوبتها وسهولتها وأمنها وخوفها لا بحسب المسافة فقد يكون ربعها يساوي نصف
 البكر الصعوبة ونحوه وعكسه فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجرة من موضع الاستحجار فان قيل
 بعشرة قيل وبكم يحج مثله من مكان الموت فان قيل بثمانية ردا ربعة أخماس الاجرة ان كان
 قبضها بقيت أو ثلثت بسببه أو بغيره وأخذ وارثه خمسها ان لم يكن قبضها وأشار بقوله (ولو
 بمكة) الى رد قول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخولها قال في توضيحه وضعف
 انتهى وأما في البلاغ فله بقدر ما أنفق ولا شيء له في الجملة والصد تعرض أو عدواً وخطأ عدد
 كالموت واليه أشار بقوله (أو صد) الا أن له هنا البقاء كما أفاده بقوله (وله البقاء لقابل) في
 العام المعين وغيره ولا كلام لمستأجره في غير المعين وانما الخيار له هو ان كان يشق عليه الصبر
 وان كان لا مشقة عليه لم تنفسخ قاله ابن راشد وان كان العام معيناً كان القول لمن طلب الفسخ
 منهم ما قلوا تنفقا على البقاء فقولان (ص) واستؤجر من الانتهاء (ش) أي واستؤجر بديل اجير
 الضمان حيث مات أو مرض حتى فاته الحج أو صد واختار الفسخ على ما مر من محل الانتهاء
 لعمل الاول من يكمله كذا كره من في شرحه واعترض بل يتسدى الاجير الحج من حيث
 استؤجر كما يفيد كلامه وغير واحد وهو الموافق لما يأتي في قوله وقام وارثه مقامه الخ ولا
 يكمل على ما سبق انظر ترجمتنا الكبير (ص) ولا يجوز اشتراط كهدي تمتع عليه (ش) يعني ان
 الاجير اذا الزمه هدي لم يؤذن له في سببه لمتنع أو قران لم يشترطه المستأجر أو فساد أو تعدى

فانه قيل بجواز البقاء لقابل فيهما مع وجوده المنع وأما اجير البلاغ فليس له البقاء وانظر له (قوله ان كان يشق عليه ميقات
 الصبر) فان لم يشق تعين البقاء الا أن يتراضيا على الفسخ (تنبيه) كلام المصنف اذا خشى قوت الحج والاتعين البقاء سواء كان العام
 معيناً أم لا (قوله فقولان) المنع لانه فسخ دين في دين أي فسخ الدراهم التي صارت في ذمة الاجير في منافع السنة التي تقع بدلا والجواز
 لانهم لم يعملوا على ذلك ولا ذهبوا الى هذا النوع أخف من الاجارات الحقيقية ولانه قبض الاجرة على الحج وقد صار الامر اليه واختاره ابن
 أبي زيد ومقادير بعضهم انه المعتمد (قوله واستؤجر بديل اجير الضمان الخ) هذا ما اقتضاه كلام المصنف وان كان الحكم واحداً من انه
 مستأجر من الانتهاء في اجارة البلاغ (قوله من حيث استؤجر) أي من المكان الذي استؤجر فيه الاجير الثاني وعبرة الخطاب استؤجر
 من الموضع الذي وصل الاجير الاول ويوافق لفظ المصنف حيث قال من الانتهاء أي انتهاء سير الاول الا أنه مشكل لان انتهاء سير الاول
 يمكن أن يكون بعد الميقات فيقتضى أنه يحرم من الذي بعده مع أنه يحرم من الميقات فيقال قول المصنف واستؤجر من الانتهاء أي
 انتهاء السفر أي اذا كان عند الميقات أو قبل الميقات فاحرص على هذا الكلام ولا تغير فيه ولا تبدل (قوله اذا الزمه هدي) أي اذا قدر

لزم هدى لان المراد الزمه هدى بالفعل بل المراد ما قلنا (قوله والاجل) أى وهو أيام منى فى منى على ما بأتى أوفى مكة (قوله على حد اجتماع البيع والاجارة) أى فالسنة تأجر دفع الدراهم للاجير بعضها فى مقابلته الهدى وهذا بيع أى فالاجير باع الهدى للسناجر (قوله المشهور ان الاجارة على الحج الخ) أى خلافا لقول ابن العطار لا تصح للجهل (قوله على متعلق قوله وفذل الخ) أى الذى هو قوله على غزو وهذا بحسب الظاهر والافق الحقيقة المعطوف هو قوله تعين الحج والمعطوف عليه هو قوله حج (قوله على البلاغ) هى ما تقدم فى قوله على البلاغ لكن يلزم على ذلك الفصل بين المتعاطفين (قوله وعلى الجمالة) لا يخفى أن هذه اجارة بلاغ فيغنى عنها قوله واجارة ضمان على بلاغ قطعاً لان قوله على بلاغ أى بقسمها أى بلاغ عن أو بلاغ حج لكن نص عليها لئلا يغفل عنها وعن تصويرها فى باب الحج لان دخولها فى البلاغ خفى (قوله للجهالة) أى التى فى الجمالة لانه لا يدري (٣٩١) هل يوفى أم لا تكون العمل ليس يلزم (قوله

وفضل عام معين على عام مطلق) أى انه أحوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاذ المال من يده وعدم وجود تركه له (قوله بجميع) أنواعها أى اجارة الضمان بأنواعها الاربعة المتقدمة (قوله على الجمالة الخ) قال فى التبيطة ولا يجوز دفع الحج الجعل بشرط للعجول له ويجوز تطوعاً اهـ (قوله بمعنى انها احسن للسناجر الخ) فيه شئ وذلك لانه يدعى العكس لانه فى الجمالة لا يستحق الاجر الا بتمام العمل ويجب ان يكون الاحوطية من حيث ان المستاجر يكون فى طمأنينة فى التوفية بخلاف الجعل فانه يحتمل التوفية ويحتمل عدمها (قوله وحج) بضم الحاء وفتحها أى وجوباً على الوجهين وقوله على ما فهمهم بالبناء للمفعول أى فهم الناس وفهم الاجير لا عبرة به قاله اللقاني (قوله من ركوب محمل الخ) فان لم يكن قرينة بشئ فينبغى له أن لا يركب الا ما كان يركب المستاجر (قوله والحكم انه يمشى) ضعيف (قوله أى وجنى ان

ميفات أولزمه فدية أو جزاء صيد عمداً أو خطأ فلا يجوز له اشتراطه على المستاجر لما فيه من الضرر ويحتمل أن المعنى ولا يجوز للسناجر اشتراط كهدى تمنع ونحوه على الاجير اذا استأجره على أن يحج متمتعاً وقارنا بل الهدى فى ذلك على المستاجر لا يضمن الى الاجارة لانه مجهول الصفة والجنس والاجل فهو كبيع مجهول ضم الى الاجارة قاله فى الطراز أما لو انضبط صفة وأجل لجازمه على حد اجتماع البيع والاجارة فالضمير فى عليه على الاول يعود على المستاجر وعلى الثانى يعود على الاجير وكلام المؤلف فى اجارة الضمان وأما البلاغ فبأتى الكلام على دمه عند قوله وفى هدى وفدية لم يعتمد موجبها (ص) وصح ان لم يعين العام وتعين الاول (ش) المشهور ان الاجارة على الحج صحيحة وان لم يعين المؤجر العام الذى يحج عنه فيه أجيره وحينئذ يتعين العام الاول فان لم يحج فيه فقيم بعده وبأثم بالناخير حيث تمت ذلك (ص) وعلى عام مطلق (ش) أى وصح أيضاً على عام مطلق بولكل ايقاع الحج فيه الى الاجير وتسمى مقاطعة واجارة ضمان وعلى هذا فليس به تكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام لان حاصل كلام ابن بشير ان السنة تكون معينة ومطلقة ومقاطعة الى مشيئة الاجير فالمطلقة هى قوله وصح ان لم يعين العام والمقاطعة هذه وعطفه الشارح قراراً من التكرار على متعلق قوله وفضل فقال أى وفضل تعين العام على عام مطلق وفعل فيما بعده كذلك فقال أى وفضل الضمان على البلاغ وعلى الجمالة للجهالة وهى أن يستاجر على انه ان وفى بالحج كان له جميع ما دخل عليه والا فلا شئ له وتبع الشارح (هـ) فى شرحه ونصه أى وفضل عام معين على عام مطلق وفضلت الاجارة بجميع أنواعها على الجمالة بمعنى انها احسن للسناجر وأحوط لا بمعنى ان ثوابها أكثر لا ثواب له فيها كما علمت (ص) وحج على ما فهمهم وجنى ان وفى دينه ومشى (ش) يعنى ان أجير الضمان أو البلاغ يجب عليه أن يحج على ما فهمهم من حال الموصى من ركوب محمل ومقتب وجمال وغيرها واذا وفى الاجير بما أخذه دينه فقد جنى على المال والحكم أنه يمشى فقوله ومشى اعطاء للحكم ويحتمل أن يعطف على وفى أى وجنى ان وفى دينه وجنى ان مشى وبعبارة أخرى جنى بالنون فيكون ضامناً له ونسخة جنى بالباء فاسدة لانه لا يلزمه ذلك ومشى معطوف على وفى أى ان وفى دينه ومشى فقد جنى فهو بيان لموضوع المسئلة لبيان الحكم خلافاً للشارح لان مشيه لا يسقط الطلب عنه لانه على خلاف غرض الميت لان المؤلف

وفى دينه) أى اثم واثم ان مشى ظاهره أنه يا اثم اثمين اثمنا بجر دواء الدين واثماً آخر ان مشى وان كان يمكن أن يكون قصد وجهه العطف مع ان الظاهر انه اثم واحد هذا اذا تعذر أخذ المال من أرباب الديون والا فلا فيما يظهر (قوله فاسدة) لانه لا يلزمه ذلك فيه اشارة الى أنه على قراءة جنى يكون بياناً للحكم ثم على هذه النسخة يكون قوله ومشى معطوفاً على قوله وفى دينه أى ان وفى دينه ومشى فيلزمه الجنابة لاجل أن يحج راكباً (قوله أى ان وفى دينه) مرتبط بقوله جنى بالنون بياناً للمسئلة (قوله خلافاً للشارح) أى فكلام الشارح المقيده انه اذا مشى أى بالمطوب الذى هو معنى العبارة الاولى وفيه نظر وبعد اذا كان العام معيناً وفات انفسخت الاجارة ويرجع عليه بما أخذه ولو حج بعد ذلك راكباً وان كان غير معين تعين عليه أن يأتى بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقتب أو غيره ولا يكفي مشيه فان لم يرجع كذلك رجع عليه بما أخذه وأعطى لاهل الميت وكذا ينبغى التفصيل المذكور فيما اذا اطلع عليه بعد الوفاء وقبل

المشي حيث فهم من الميت خلاف المشي وانظر ما الحكم اذا لم يفهم من الميت شي واحتمل أن يكون ما فعله مخالفا لمراده أو موافقا والظاهر أنه لا يرجع عليه بشي وهذا اذا لم يجز العرف بشي والاعمال به لانه بمنزلة الشرط (قوله اعطاء) أي ذات اعطاء الخ فهم منه انه لا بد من الاعطاء بالفعل وانه اذا دخل معه على أن يتفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أنفق أنه لا يكون بلا غا جزاؤه هو كذلك اذ فيه سلف واجارة وسلف جز نفقة فلا تصح تلك الاجارة ^(وتتبعه) ظاهر كلامه أنه يراعى فيما ينفقه العرف ابتداء وقال الخطاب قوله بالعرف هذا بعد الوقوع وأما أولا فينبغي أن سن النفقة واليه يشير الشارح بقوله وتكون تلك النفقة الخ واعلم أن المراد بالعرف ما لا بد منه مما يصلح كافي الشارح وفي الخطاب أنه يتفق نفقة مثله (قوله عرفا أي معروفا) أي احسانا وقوله والعرف أيضا الاسم أي وحيث كان مأخوذا (٣٩٣) من الاعتراف فالمراد به ما اعترف به فهو عين قوله والعرف عرف الناس (قوله

معمول لشرط مقدر) أي لمتعاق جواب شرط مقدر (قوله ليس من أجزاء اجارة البلاغ) هذا هو المشار له بقوله بعد ولا يصلح جعله عطفًا على الخ (قوله لانه يقتضي الخ) ويقتضي انه اذا عين الرجوع بما يصرفه في الهدى والفدية انما ينفقه ذلك اذا لم يعتمد موجهما وليس كذلك اذ في هذه الحالة يرجع به وان تعد موجهما والتفصيل انما هو عند عدم اشتراط الرجوع والمراد بتعدد موجهما فعله اختيارا ففعله عمدا لعذر كالا كراه كفعله ناسيا وهو محمول على عدمه حتى يثبت عليه التعمد قاله سنده (قوله وليس كذلك) نقول لا مانع من ذلك الا أن يكون الشارع تطرعا اصطلاحا عليه (قوله ويرجع بما أنفق الخ) قال الشيخ سالم اعطاء ما ينفقه بدأ وعودا غالبا فلا يجوز أخذه أقل مما يكفيه (قوله وتسقط أجرته عن مستأجره) أمامن صدق ظاهر لانه يمكنه التحلل حيث

قال وجعل على ما فهم فيجوز في عام آخر أو يدفع المال (ص) والبلاغ اعطاء ما ينفقه (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي أن يعطى المستأجر بكسر الجيم قدرا من المال للاجير يتفق منه على نفسه ذهابا وإيابا واذا رجع رد ما فضل من النفقة ويرد الثياب أيضا التي اشتراها من الاجرة وهذا معنى قوله (بدأ وعودا) وهو ما منصوبان على الظرفية وتكون تلك النفقة بالعرف فلا توسع كثيرا ولا يقتصر قليلا بل بين ذلك قواما واليه أشار بقوله (بالعرف) وهو ضد النكر يقال قد أولاه عرفا أي معروفا والعرف أيضا الاسم من الاعتراف والعرف عرف الناس (ص) وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما (ش) معطوفان على مقدر معمول لشرط مقدر أي وان لم يكفه مأخذه يرجع بما أنفق فيما يحتاج اليه وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما أي سيهما وتقدير الشرط لا بد منه فان هذا ليس من أجزاء اجارة البلاغ بل هو اعطاء ما ينفقه بدأ وعودا بالعرف ولا يصح جعله عطفًا على مقدر متعلق بقوله ينفقه أي اعطاء ما ينفقه على نفسه وفي هدى وفدية لم يعتمد موجهما كما ذكره تت لانه يقتضي ان من جملة مسمى البلاغ ما يصرفه في الهدى والفدية بالشرط المذكور وليس كذلك ومفهوم قوله لم يعتمد موجهما أي لم يفعلهما اختيارا بأن فعلهما ناسيا أو مضطرا أنه لو تعد موجهما بانه فعلهما ما مختارا لا يرجع بذلك (ص) ويرجع عليه بالسرف (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي اعطاء ما ينفقه الاجير في ذهابه الى بيت الله الحرام وفي ابابه منه بالمعروف فلا أنفق الاجير غير العرف فانه يرجع عليه بما زاد على العرف والمراد بالسرف ما لا يليق بحاله لا ما لا يليق بحال الموصى (ص) واستمر ان فرغ (ش) التضمير في استمر يرجع لاجير البلاغ والمعنى ان اجير البلاغ اذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده وسواء كان العام معينا أم لا فانه يستمر على ما هو عليه الى تمام الحج ويرجع بما أنفق من عنده على من استأجره لا على الموصى لانه مفترط بتركه اجارة الضمان الا أن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه (ص) أو أحرم ومرض (ش) أي أو أحرم أجير البلاغ ومرض أو صد أو فاته خطأ عد بعد احرامه فانه يستمر وهذا اذا كان العام غير معين في الامور الثلاثة والا فتنفسخ فيه الاجارة في الامور الثلاثة وتسقط أجرته عن مستأجره وفهم من كلام المؤلف انه لو مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج يرجع له النفقة في اقامته مريضًا ورجوعه لا في ذهابه الى مكة قاله اللخمي نقله أبو الحسن (ص) وان ضاعت قبله يرجع (ش) أي وان ضاعت

النفقة

كان وأما المريض ومن فاته الحج فهم ما وان لم يمكنهما التحلل حتى يذهبا الى مكة لفعل

عمرة فان العام الذي اشترطه عليه ذهب وانما تماديا لحق الله فيما يتحللان به من الاحرام فكان ذلك مصيبة وقعت بهما قال معناه اللخمي والظاهر ان حبسه لحق كلريض وحيث وجبت النفقة في مال الميت فانما هي قدر ما كان يصرفه والزائد لدواعي مال نفسه صرح به سند فمين مرض قبل الاحرام ولا فرق بينهما (قوله وفهم من المصنف أنه لو مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج) ولا فرق في ذلك بين العام المعين وغيره فالتفصيل الذي في المصنف مع الشارح انما هو فيما اذا مرض بعد الاحرام ولا فرق بين المعين وغيره شيئا (قوله وله النفقة في اقامته مريضًا) أي اذا لم يمكنه الرجوع في تلك الحالة وأما لو أقام مريضًا ويمكنه الرجوع في تلك الحالة فانه لا نفقة له في حالة المرض بل في حالة الرجوع (قوله وان ضاعت قبله يرجع) أي اذا علم بذلك قبله ومحل قوله يرجع الآن لا يمكنه الرجوع فيستمر الى

أن يصل إلى مكان مستعجب (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) أي وإن ضاعت قبله رجع وليس على الورثة أي حيث لم يوص بالبلاغ أي وفرض المسئلة أنهم أجارة بلاغ فكلام المصنف في أجارة بلاغ بدون وصية من الميت (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) وإلى هذا القيد أشار المصنف بقوله الآن يوصى بالبلاغ (قوله قاله ابن القاسم) راجع لقوله وليس الخ أي وليس على الورثة أن يجعوا غيره إذا كان الخ قاله ابن القاسم خلافاً للشهب (قوله رواه ابن القاسم) ومقابلته أنها على الجير وهو ابن حبيب فتقول الشارح وهو أحسن أي من كلام ابن حبيب المذكور (قوله الآن تكون الخ) هذا القيد ذكره اللخمي مرتباً بقول المصنف وإن ضاعت قبله رجع أي وله النفقة في رجوعه الآن تكون الأجارة على أن نفقته في الثلث فيرجع (٢٩٣) في باقيه فإن كان المدفوع إليه أولاً جيع

الثلث وعليه راضوه فلا شيء عليهم ومعنى هذا القيد الآن يوصى بالبلاغ فهو مكرر مع قوله سابقاً أي حيث لم يوص بالبلاغ بقينا (قوله الآن يوصى بالبلاغ) بما تقدم تعلم أن قوله الآن يوصى بالبلاغ يرجع لقوله وإن ضاعت قبله رجع ولقوله والنفقة على أجره (قوله في بقية ثلثه) فإن لم يبق شيء منه فعلى العاقد وصي أو غيره ما لم يبق في العقد هذا جيع ما أوصى به الميت ليس للبا أجير غيره فهذه أجرة معلومة (قوله بل ولو قسم الخ) رداً على من يقول أنه إذا قسم فليس على الورثة أن يجعوا غيره والحاصل أن محل الرجوع قبل الإحرام والنفقة على الجير بعد أن لم يوص بالبلاغ فإذا أوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه هذا إذا لم يقسم بل ولو قسم رداً على من يقول أنه إذا أوصى بالبلاغ ثم قسم الثلث وضاعت قبله فإنه يرجع هذا ما يؤخذ من عبارة بهرام وأما إذا حصل الضياع بعد الإحرام وقتنا بتمادي وقد كان أوصى بالبلاغ وقد قسم الثلث فلم يظهر من النقل ما يقول ذلك القائل والخلاف

النفقة قبل الإحرام يرجع أن لم يكن بينهم شرط والأعمال به ولا ضمان عليه والقول قوله يمينه في الضياع لتعذر الأشهاد عليه وسواء أظهره في مكانه أو بعد رجوعه وليس على الورثة أن يجعوا غيره إذا كان في الثلث فضلة أي حيث لم يوص بالبلاغ قاله ابن القاسم فإن تمادى بعد التلف فعليه نفقته في ذهابه ورجوعه إلى موضع التلف وعلى المستأجر من موضع الضياع لأنه أوقعه فيه رواه ابن القاسم ابن يونس وهو أحسن انتهى الآن تكون الأجارة على أن نفقته من الثلث فيرجع في باقيه (ص) والنفقة على أجره (ش) أي والبا أن حصل الضياع انفقته أجير البلاغ بعد إحرامه بالحج أو الفراغ مطلقاً فإنه يتمادي على إحرامه إذا الحج لا يرتفع ونفقته في تماديه ورجوعه على الذي استأجره لأنه مقرط في ترك أجارة الضمان ولو كان للميت مال على مذهب المدونة وإذا ضاعت قبل الإحرام وتبين له الضياع بعده فهو بمنزلة ما إذا ضاعت بعده وبهذا ظهر أن الفراغ ليس كالضياع لأن الفراغ مدخول عليه وأشار بقوله (الآن يوصى بالبلاغ) في بقية ثلثه ولو قسم إلى أن الميت إذا أوصى أن يجع عنه على البلاغ فإن النفقة تكون في بقية الثلث أن لم يقسم بل ولو قسم على المشهور (ص) وأجزاً أن قدم على عام الشرط (ش) يعني لو اشترط المستأجر بكسر الجيم على الجير أن يجع عنه في عام بعينه ففي عام قبل ذلك العام فإنه يجزي عن المستأجر لأنه من باب تعجيل دين يجبر به على اقتصائه مع أنه لا فائدة في تعيين الموسم لإرادة التوسعة عليه أي في زمن فعل ما استؤجر عليه فتأخيره حقه فله تركه ويتعجل إن شاء وظاهر كلام المؤلف الأجزاء ولو كان العام الذي عينه فيه غرض ككون وقفته بالجمعة فإن قيل لاشك أن الفرض لا يسقط عن حج عنه فما معنى الأجزاء عن الميت قلنا معناه براءة ذممة الجير عما التزمه ليستحق الأجرة (ص) أو ترك الزيادة ورجع بقسطها (ش) يعني أن الجير على الحج إذا ترك الزيادة أي زيارة النبي عليه الصلاة والسلام أو العمرة المشترطتين عليه بعد الحج أي أو المعتادين فإن المستأجر يرجع على الجير بقسطها من الأجرة ويصنع به ما شاء فقوله ورجع الخ بيان للحكم أي والحكم أنه يرجع بقسطها أي الزيارة ومثلها العمرة (ص) أو خالف أفراد غيره أن لم يشترطه الميت والأفلا (ش) عطف على قوله قدم أي أن الوارث إذا شرط على الجير أن يجع عن الميت مفرداً خالف الجير وحج عن الميت فأرنا أو ممتعاً فإن الحج يجزي عن الميت في المسئلتين

في هذه المسئلة تخرج فقد قال ابن رشد في البيان فإن كان قد قسم فعلى الاختلاف فيمن أوصى بشراء عبد من ثلثه فاشترى ولم يتعده العتق حتى مات العبد وقد اقتسمت الورثة المال فقد قيل يشتري عبد آخر من بقية الثلث وهو ظاهر ما في المدونة وقيل لا قال بهرام وانظر كيف خرج الخلاف من مسئلة الوصية بالعتق وكلام الشيخ يوهم أن الخلاف منصوص انتهى (قوله الإرادة الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه يجوز التقديم على عام الشرط ابتداء وقرره بعض الشيوخ على الكراهة ابتداءً أخذاً من قول المصنف أجزاً ومفهوم تقديم عدم الأجزاء أن أخر عن عام الشرط كما يفيد قوله ونسخه ثم رد على قوله الإرادة التوسعة بأنه قد يكون غرضه الحج في وقفة الجمعة (قوله ككون وقفه بالجمعة) كيف يعلم كون الوقفة بالجمعة في سنة معينة من السنين المستقبلية (قوله بقسطها من الأجرة وصنع بها ما شاء) سواء تركها العذر أم لا وفهم من المصنف أنه لا يرجع لباقيها

(قوله ان خالف الى قران في العام المعين وغيره الخ) الفرق ان عداء في القران خفي اذ صورة القران وصورة الافراد واحدة بخلاف صورة التمتع فهي مغايرة لصورة الافراد فلذا كان الفسخ في صورة المخالفة لقران ثابتا مطلقا لانه يمكن ان يخالف أيضا بخلاف صورة التمتع لو خالف يظهر عداءه (قوله لتعلق غرضه به) فيه أنه اذا كان المشرط المستأجر يقال انه انما اشترط لتعلق غرضه به والجواب أن هذا تعلق كالعدم لان الثواب المترتب انما هو عائد على الميت فتدبر (تنبية) قال في ك يتطرق ما الفرق بين من يخالف افراد الغيرة حيث أجزأ ان لم يشترطه الميت وبين ما اذا اشترط التمتع فقرن وعكسه أو اشترط افاقر من غرمه مطلقا وانظر لونسى الاجير ما اشترط عليه وغاب المستأجر (٣٩٤) وتعذر سؤاله فينبغي أن يأتي بالافضل وهو الافراد وبعد ذلك يتطرق في الاجزاء

وعدمه على هذا التفصيل اه (قوله أو هما) ضمير الرفع استعير لضمير الجر ولا يضرب ارتكاب القليل وهو دخول الكاف على الضمير (قوله لانه أتى بغير المعقود عليه) لا يخفى أن هذه التعاليل المذكورة جارية فيما اذا خالف افراد الغيرة ولم يكن المشرط الميت (قوله وفيه ضعف الخ) العلة تقتضي المنع لا الضعف (قوله ومثل الشرط ما اذا تعين في حالة الاطلاق) أي فيكون قول المصنف شرط أي حقيقة أو حكما (قوله المسائل السابقة) وهي التمتع عن الافراد والقران عن الافراد والتمتع عن القران والقران عن التمتع الى آخر ما تقدم (قوله اذا حصلت المخالفة أو عدم) فعلى كل حال فالعام معين (قوله كاتامسئلتين) والعام معين (قوله وبالواو فمسئلة واحدة) حل عليها عج بقوله وفسخت اجارة ان عين العام وعدم الحج فيه بأن لم يحج الاجير أو فاته الحج أو فسده بوجه أو أتى به على صورة لا تجزئ من الصور السبع السابقة لكن يرد على المصنف انه اذا ترك الحج لغير عذر أو أفسد فان الاجارة لا تنفسخ

وان كان المشرط للافراد على الاجير هو الميت فخالف الاجير وقرن أو تمتع فان ذلك لا يجزئ عن الميت ابن عبد السلام وتنفسخ الاجارة ان خالف الى قران في العام المعين وغيره وان خالف فتمتع أعاد ان لم يعين العام وانما أجزأ التمتع والقران عن الافراد حيث لم يشترطه الميت لاشتمالهما على الافراد وانما لم يجز يا حيث اشترطه الميت لانه انما يشترطه لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه العقد (ص) كتمتع بقران أو عكسه أو هما بافراد (ش) أي وكذلك لا يجزئ الحج عن الميت اذا اشترط على الاجير أن يحج عنه متمتعاً فخالف وحج قارنا لانه أتى بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه القران فخالف وحج متمتعاً لانيانه بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه أن يحج متمتعاً أو قارناً فخالف الاجير وحج مفرداً لانه أتى بغير المعقود عليه وسواء كان المشرط لذلك في هذه الاربع هو الميت أو الوصي فالتمتع في قوله والافلا ولهذا صرح بجهوم الشرط ليشبه به المسائل المذكورة فان قيل لاشك ان الافراد عندنا أفضل من التمتع والقران فلم لم يجز عنهما قلت الاجارة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولا ينظر الى كونه مفضولاً بالنسبة لغيره أم لا ولذا لو استؤجر على العمرة فأتى بالحج لم يجزه (ص) أو ميقناً بشرط (ش) معمول المصدر محذوف معطوف على تمتع أي كتمتع ميقناً شرط وفيه ضعف لان المصدر لا يعمل محذوفاً أي اذا شرط عليه الاحرام من ميقنات فخالف بأن أحرم من ميقنات آخر أو تجاوز الميقنات المشرط محلاً لانهم أحرم بعده فانه لا يجزئه وأما اذا أحرم قبله فانه يجزئه كما قاله سند لانه عمر عليه واذ لم يجزه فان كان العام معيناً وفات رد المال والارجع وأحرم منه ومثل الشرط ما اذا تعين في حالة الاطلاق كما استظهره بعض (ص) وفسخت ان عين العام (ش) أي اذا قلنا بعدم الاجزاء في المسائل السابقة فان الاجارة تنفسخ بشرط أن يكون العام معيناً وقوله (أو عدم) معطوف على مقدراً أي اذا حصلت المخالفة أو عدم أي الحج بان لم يأت به لمرض أو غيره فان الاجارة تنفسخ ويحتمل أن يكون فاعل عدم الاجير أي أو عدم الاجير موت أو كفر أو جنون وعلى كل حال فان فسرئ بأو كاتامسئلتين وبالواو فمسئلة واحدة وفي بعض النسخ وغرم أي واذا فسخت الاجارة غرم المال الذي أخذه (ص) كغيره وقرن (ش) الضمير في غيره يرجع للعام المعين والمعنى أن المستأجر يكسر الجيم اذا اشترط على الاجير الافراد في عام غير معين فخالف الاجير وأحرم قارناً فان الاجارة تنفسخ لانيانه بغير ما اشترط عليه وأما لو اشترط على الاجير القران مطلقاً واشترط عليه الميت الافراد فخالف وتمتع فانه يأتي بما شرط عليه في عام آخر ولا تنفسخ واليه أشار بقوله (وأعاد ان تمتع)

سواء كان العام معيناً أم لا بل يخير الوارث في الصبر لقابل وفي الفسخ وفيما عدا ذلك فان الاجارة تنفسخ ولعل وجه وأشار تخيير الوارث في هاتين الصورتين قصد التشديد على الاجير بما جترمه انظر عج ثم لا يخفى انها وان كانت مسألة واحدة الا انها تحتها مسائل فوذي الواو مؤدى أو (قوله والمعنى أن المستأجر يكسر الجيم اذا اشترط الخ) الاول أن يقول يعني أن الميت اذا اشترط الافراد الخ كما هو ظاهر مما تقدم (قوله فان الاجارة تنفسخ لانيانه بغير ما اشترط عليه) وكذا اذا اشترط عليه الميت أو المستأجر فقرنه فان الاجارة تنفسخ لانيانه بغير ما اشترط عليه ومثله ما اذا اشترط عليه القران أو التمتع فأقرده فانه ينفسخ أيضاً الآن عج تطرق في هذه الصورة لان من خالف التمتع فأقرده عداءه ظاهر فلا وجه للفسخ (قوله وأعاد ان تمتع) تقدم الفرق بين القران والتمتع

(قوله أو صرفه لنفسه) معطوف على قوله وقرن أي والقرض أن العام غير معين أي فيفسخ إن كان العام غير معين وأولى إذا كان معيناً (قوله أو صرفه) أي صرف الأفعال والأحكام لا يرتفع (قوله لا يجوز عن واحد منهما) أي وأما لو أحرم الأجير عن نفسه وفعل الحج عن نفسه فالظاهر أنه لا شك في الإجزاء وغايته أنه فعل أمر محرماً وقد قال المصنف وصح بالحرام ذكره سبحانه بعد الله (قوله كعداء من شرط عليه الأفراد أو التمتع فقرن) لا يخفى أن العداء إنما يظهر فيما إذا خالف من أفراد القران وأما من تمتع لقران فالعداء ظاهر لا اختلاف صورة الفعل ظاهر أو الحكم في الأصل ليس بمخصوص وإنما هو استظهار من الخطاب ووجه العداء في القران أن القران يخفى لأنه يرجع للنية ولا يمكن الإطلاع عليه ففسد يعود له ثانية بخلاف التمتع وقد تقدم ذلك (قوله مرتبط بقوله) ووجه ذلك أن كلام المقامين متعلق بالمخالفة (قوله يحرم من محله) أي ببلده وقوله في القابل أي في العام القابل والمراد يحرم من الميقات في حال كونه آتياً من محله وليس المراد أنه يحرم من ببلده ولو قال يحج (٢٩٥) من ببلده لكان أحسن ويدل على ما قلنا نص

المدونة مع من تكلم عليه (قوله فن قال يحرم من محله في غير المعين) أي يحرم من ميقاته حال كونه آتياً من ببلده في غير المعين بقول يرجع للميقات في المعين وأعلم أن ما قام به شارحنا عن ق المناسب خلافه وهو ما حل به الطنجي كما أفاده نقله ونصه بعد أن ذكر النقل إذا علم هذا فالخامس أن التأويلين في كلام المصنف إنما هو إذا أحرم من الميقات بعد أن اعتسر عن نفسه فن اشترط رجوعه في غير المعين إلى موضع الاستحجار ففسخ في المعين ومن لم يشترط رجوعه إليه أجزاء أحرامه من الميقات ولا تنفسخ أما إذا أحرم من مكة فستفقد على الفسخ في المعين وعلى عدمه في غيره انتهى وهو وجه في ذاته أيضاً أي يقطع النظر عن كون النقل بغيره (قوله انظر ح) زلني له وعلى الإجزاء فإن كان اعتماره عن نفسه في أشهر الحج فهو متمتع والدم في ماله

وأشار بقوله (أو صرفه لنفسه) لقول القراني في ذخيرته إذا أحرم الأجير عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجز عن واحد منهما انتهى ولا يستحق الإجزاء وسواء كان العام معيناً أم لا لأن عداءه خفي كعداء من شرط عليه الأفراد أو التمتع فقرن ثم إن قوله كغيره وقرن أو صرفه لنفسه وأعاد أن تمتع مرتبط بقوله أو خالف أفراداً كغيره الخ والكلام هناك في الإجزاء وعدمه وهناك في الفسخ وعدمه أي حيث قلنا بالإجزاء فلا يستل عنه وجه حيث قلنا بعدم الإجزاء ففسخ إن عين العام وغرم أي في جميع الصور التي لا تجزئ أن عين العام الخ (ص) وهل تنفسخ إن اعتمر لنفسه في المعين أو لا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فيجزئه تأويلان (ش) يعني أن المستأجر يكسر الجليم إذا شرط على أجزائه أن يحج عنه في عام معين فاعتمر الأجير عن نفسه من الميقات وحج عن الميت من مكة أو من الميقات فهل تنفسخ الإجارة في الحالين لأنه باعتماره عن نفسه علم أن غرضه ليس إلا لنفسه أو تنفسخ إلا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فلا تنفسخ حينئذ لأن ذلك يجزئ عنه في ذلك تأويلان فالقاء في قوله فيجزئه للتعليل كما قرناه وقال اللقاني التأويلان إنما هما منصوصان في غير المعين لكن في الإجزاء وعدمه فيبقى لعام قابل وأما الفسخ فلا سبيل إليه قولاً واحداً فأحد التأويلين يقول يرجع للميقات فيحرم منه والآخر يقول يحرم من محله أي في القابل وأما التأويلان في المعين فأنهما مخرجان على التأويلين في غير المعين فن قال يحرم من محله في غير المعين يقول يرجع للميقات في المعين ومن قال يرجع للميقات يقول بالفسخ في المعين ومحله ما في المعين إذا رجع وأحرم بالحج من الميقات وأما لو أحرم من مكة فأنفق فيه على الفسخ وظاهر كلام المؤلف أن التأويلين منصوصان في المعين وليس كذلك فكان ينبغي أن يذكر الأصل والمخرج جميعاً انظر ح (ص) ومنع استنباط صحيح في فرض (ش) يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع للحج لا يجوز له أن يأذن لأحد ويستنيبه في أن يحج عنه حجة الإسلام فقوله استنباط صحيح مصدر مضاف لفاعله والفرق بين الاستنباط والنيابة وقوع الحج عن المحجوج عنه وسقوط الفرض عنه ومعنى الاستنباط جواز الفعل من الغير فقط يريد بالغير المستتيب والأصل فيما منع

لعمدة قال سند وظاهر المذهب أنه لا يرجع عليه شيء لما أدخل في ذلك من نقص التمتع وعن التونسي لو قيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد انتهى (قوله يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع) إشارة إلى أن في العبارة حذف صفة وهو الاستطاعة ولأن أن تقول المراد بالصحيح المستطيع وإن كان من يضاهي جواحهته (قوله في أن يحج عنه حجة الإسلام) أي ولو على القول بالتراخي لخوف الفوات ومحل المنع إذا وقع بأجرة والافهم معروف وفعله حسن قاله في شرح العمدة ومحل كونه حسناً حيث لم يكن المتطوع مستطيعاً وبدأ به والا كره كما أشار له المصنف بقوله كبداء الخ ثم إن محشى نت ردها بقوله ولتعلم أن نقل الخطاب والشيخ سالم عن شرح العمدة وقوله أن هذا كله يعني المنع والكرهية حيث وقع العقد بأجرة وإن كان بغيره حسن لأنه فعل معروف غير ظاهر لأن الخلاف في قبول النيابة وعدمه سواء وقع بأجرة أو لا تأمل انتهى (قوله وسقوط) الواو بمعنى مع (قوله وسقوط الفرض) فيه نظراً وهو يقتضي تخصيص النيابة بالفرض وأيضاً المذهب أن الفرض لا يسقط عنه وقوله في الاستنباط أنهم جواز الفعل عن

المستتيب فيه نظر أيضا لا فعل منه وإن أريد فعل اللسان وهو العقد فبعد مع أنها غير خاصة بالجواز إذ تكون ممنوعة كما قال المصنف اه
 إلا أن يقال من بمعنى عن والاحسن حذف الجواز ويقول صدور فعل عن آخر حيث لا يسقط الطلب عنه كما قلنا وتفسير النيابة
 بصدور فعل عن آخر حيث يسقط الطلب عنه واعتراضه بقوله وأيضا الفرض لا يصح هذا لا يتوجه لأن مراده تفسير النيابة في ذاتها
 بقطع النظر عن الواقع ثم إن قوله وسقوطه تصح قراءته بالفتح مفعولا معه وتصح قراءته بالضم عطفًا على وقوعه وفي العبارة حذف
 والتقدير ذات وقوع الخ وذات سقوط الخ (قوله والا كره) ولو على الفورية ومحل الكراهة إذا كانت الاستنابة بأجرة أو بغيرها
 وبدأهم مستطيع عن غيره كما أشار المصنف بقوله كبده مستطيع الخ وقد تقدم الكلام فيه (قوله بأن كان غير صحيح في فرض)
 اعترض بأن العاجز لا فرضية عليه وإذا كان كذلك فلا يدخل تحت والاما إذا كان غير صحيح في فرض إلا أن يراد بالفرض ما كان
 واجبا بطريق الاصله وإن كان ساقطا للضعف نعم لا يدخل تحت والاما إذا كان مريضًا مريضًا جواحه فانه يحرم في حقه لا يكره وتقدم
 جوابه والاولى أن يقول والابان كان غير صحيح في فرض أو نقل أو عمرة أو كان صحيحًا في نقل أو عمرة كره والمعمد أن غير الصحيح في الفرض
 حرام وبأنى بيانه (قوله كبده مستطيع) مفهومه بدء ان تطوع مستطيع عن شخص بعد سقوط الفرض عن ذلك التطوع لا يكره
 حيث كان بغير أجر ومفهوم مستطيع ان غير المستطيع حيث تكلفه لا يكره إذا كان بغير أجر وقوله به متعلق ببدء عائد على الحج وهو
 شامل لما إذا كان من عنه حج ضرورة (٢٩٦) أو غيرهما ثم ان محشى نت قال قوله كبده مستطيع غيرأت على المشهور من منع

النيابة وعدم صحتها الا عن الصحيح
 ولا عن المريض ولا على القول
 بجوازها اذ لم يعرج عليه ولا على
 ما ذكره من الكراهة على ما فيه
 والا كرهت مطلقا وانما هذا
 متفرع على جواز الوصية فهو
 اشارة لقولها وان أوصى أن يحج
 عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج
 أحب الى وتجويز لابن الحاجب انتهى
 (قوله واجارة نفسه) في لفظ هذا
 فيما عدا ما نصر الشارع على جوازه
 كالإذان أو مع الصلاة وتعليم
 القرآن انتهى (قوله مراعاة الخلاف)
 أي القول الشاذ والاحسن أن

أن لا يكون صحيحًا وقد صرح ابن عرفة بأنه لا يكون صحيحًا وكان الاولى أن يقول ولا تصح
 استنابة صحيح في فرض (ص) والا كره (ش) أي والابان كان غير صحيح في فرض أو كان في حج
 نقل أو في عمرة كره ولو صحيحًا فيهما ثم شبه في الكراهة قوله (كبده مستطيع به عن غيره)
 أي يكره للمستطيع أن يبدأ بالحج عن غيره قبل أن يفعل هو أي بغير أجر بدليل قوله (واجارة
 نفسه) أي وكره اجارة نفسه في عمل الله وهو أعم مما قبله كان مستطيعًا أو غيره لقول مالك لأن
 يؤاجر الرجل نفسه في عمل اللبن والخطب وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عسلا لله بأجرة
 وهذه دار الهجرة لم يبلغنا أن أحدا منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن أحد ولا
 أذن فيه والشاذ جوازه وكما أنه رأى أن ذلك من التعاون على الطاعة وعلى كلا القولين
 يلزمه ان وقعت مراعاة الخلاف وأفهم جوازه للعاجز وهو كذلك وكلام المؤلف مبني على
 القول بأن الحج على التراخي والاحرم (ص) ونفذت الوصية به من الثلث (ش) يعني ان
 من أوصى أن يحج عنه فان وصيته تنفذ من الثلث وان كانت مكرهة على المشهور وهو
 مذهب المدونة ضرورة أو غيره والضمير في به الحج المكروه ويفهم منه أنها لا تنفذ بالمنوع
 (ص) وحج عنه حج ان وسع وقال يحج به لانيه (ش) يعني ان من أوصى أن يحج عنه

يقول وعلى الاول فيلزم مراعاة القول الثاني وأولى في لزوم على القول بالجواز
 بل المكروه يصح الحكم فيه بالزوم ولولم يراع القول بالجواز فتدبر تنبيه محمل كون اجارة النفس مكروهة إذا كان العقد من
 جانب المستاجر مكروهًا فان كان ممنوعًا فلا تكون اجارة نفسه مكروهة إذ لا يتصور كون العقد من جانب مكروهًا ومن جانب حراما
 (قوله وأفهم جوازه للعاجز) هذا مفهوم مستطيع فالاولى تقديمه (قوله وهو مذهب المدونة) ظاهره أن الخلاف في الوصية
 المكروهة وقد تبع الخطاب في ذلك فقد قال يعني إذا ائتمنا الاستنابة في الحج مكروهة على المشهور فان الميت إذا أوصى أن يحج عنه
 فان الوصية تنفذ على المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن كنانة لا تنفذ الوصية به لان الوصية لا تنجز بالمنوع قال وبصرف القدر
 الموصى به في الهديا انتهى فإذا علمت ذلك فانظر المقابله فانه يعمل بما يرى فيفسد أن الخلاف في الاستنابة المحرمة لا المكروهة
 فكلام الخطاب والشارح مشكل ولكن الاشكال انما جاء من المصنف وذلك ان ابن الحاجب قد قال ولا استنابة للعاجز على المشهور
 وثالثها يجوز في الولا انتهى والقول الثاني الجواز مطلقا كما صرح به في التوضيح فالأولف محل قوله ولا استنابة للعاجز على المشهور على
 الكراهة ولكن الصحيح أن المراد الحرمة ثم قال ابن الحاجب وتنفيذ الوصية به على المشهور قال المصنف وإذا فرغنا على المشهور من عدم
 اجازة النيابة فأوصى بذلك فالمشهور تنفذ وصيته مراعاة للخلاف وقال ابن كنانة لا تنفذ وصيته لان الوصية لا تنجز بالمنوع انتهى (قوله
 وقال يحج به) الواو بالهمزة أو بالعطف وهذا إذا أشبه أن يكون ما أوصى به يحج به أكثر من واحدة وأما إذا أشبه أن يحج به واحدة فانه
 يرجع الباقي ميراثا ولو قدر أن يحج به أكثر من واحدة لوجود من يؤجره بأقل

(قوله أو عين مالا) الأولى حذف هذه العبارة لأن هذه ستأتي في قوله كوجوده بأقل وهي محل التأويلين الاتيين وليس في هذا تأويلان (قوله كوجوده بأقل) رجع شارحنا كما ترى لما إذا سمى الموصي قدرا فوجد من يحج عنه بأقل ولما إذا قال ججوا عني بثلاث حجة واحدة وقصره غيره على الأول فقط وهو المناسب ليكون التأويلين قاصرين عليه (قوله أو تطوع غيره) هذا في المسئلتين وصيته بثلته ووصيته بقدر معين من ماله (قوله وهل الآن يقول الخ) رجع شارحنا للمسئلتين والموافق للنقل ترجيعه للأولى وهي وجوده بأقل دون الثانية التي هي أو تطوع الخ فكان ينبغي تأخير قوله أو تطوع غيره لئلا يتصل التأويلان بعلمهما وعلى كلام شارحنا من ترجيعه للمسئلتين فنقول أما في الأولى فواضح وأما الثانية فنقول فالتأويل الأول منها أنه إذا وجد من يتطوع عنه بحجة فان جميع المال يرجع ميراثا والتأويل الثاني منها إذا وجد من يتطوع عنه بحجة حيث كان يسع المال حجة واحدة فان المال يرجع ميراثا أيضا فان كان يسع حجتين أو أكثر ووجد من يتطوع عنه بقدر ما يسع المال فانه يرجع جميع المال ميراثا أيضا وإن وجد من يتطوع عنه ببعض ما يسع المال كما إذا كان يسع أن يحج به ثلاث حجات ووجد من يتطوع عنه بحجة منها فان ما يقابل تلك الحجة من المال يرجع ميراثا ويستأجر بياقيه من يحج عنه ما بقي وأما على الوجه الموافق للنقل (٢٩٧) من ترجيع التأويلين لما إذا وجد بأقل دون التطوع انه في التطوع إذا وجد من

يحج عنه حجة تطوعا فان الكل يرجع ميراثا سواء قال يحج عني بأربعين أو فلانا بأربعين أو ججوا عني واحدة والفرق على الوجه الموافق للنقل ان جهل الموصي بحال الثلث حين موته هل يسع حجة أو أكثر أو لا يسع شيئا مما ذكر عذرله في عدم تعيين الحج ولا عذرله في عدم تعيين العدد فيما إذا وصى بعد دسماء مع كون المتبادر من لفظه عدم التعدد فتركه التعيين المخالف للتبادر من لفظه مع امكانه يقتضي أن مراده عدم التعدد (قوله وهل رجوع الخ) حاصله انه اذا لم يقل حجة فالمعنى واحد سواء قال يحج عني بكذا أو ججوا عني بكذا أو يحج عني فلان بكذا (قوله ودفع المسمى

بجميع ثلته أو عين مالا وقال يحج بهذا عني فانه يحج بذلك حجج متعددة حتى يستوعب جميع الثلث ان كان ذلك المال أو الثلث يحتمل حججا متعددة وأما لو قال ججوا عني من ثلثي فانه يحج عنه حجة واحدة ولا يرا د عليها لان من التبعض (ص) والافراط (ش) أي وان لم يسع الثلث أو المال المسمى واحدة أو قصر عن ثمانية فافوقها أو قال منه ووسع أزيد فان القاصر والباقي يرجع ميراثا (ص) كوجوده بأقل أو تطوع غيره وهل الآن يقول يحج عني بكذا فجج تأويلان (ش) تشبيهه في رجوع الباقي ميراثا أي اذا سمى الموصي قدرا فوجد من يحج عنه بأقل منه سواء عين الشخص أم لا أو قال ججوا عني بثلاث مالي حجة واحدة فأججوا بدونه فانه يرجع الباقي ميراثا وكذلك يرجع الكل ميراثا فيما إذا تطوع عنه أحد وهل رجوع الباقي في الأولى والجميع في الثانية ميراثا مطلقا سواء قال ججوا عني حجة أو يحج عني رجل أو فلان أو يحج عني بكذا أو ججوا عني بكذا وهو ظاهر المدونة أو هو مقيده بما إذا قال يحج عني بكذا حجة وأما ان قال يحج عني بكذا ولم يقل حجة فانه يحج عنه به حتى ينفذ تأويلان (ص) ودفع المسمى وان زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم أعطائه (ش) يعني أن الموصي اذا سمى قدرا معلوما وقال ادفعوه لفلان يحج به عني وفلان غير وارث بالفعل للموصي فان ذلك القدر يدفع للموصي له ليحج به عن الموصي ولو كان ذلك القدر المسمى يزيد على أجرته المثل لذلك الشخص المعين اذا فهم من حال الموصي اعطاء ذلك القدر للموصي له وكان ثلث الموصي يحمله وهذا كله ما لم يرض بأقل والا فالباقي يرجع ميراثا والضمير في أجرته عائد على متأخر لفظا ورتبة فالوقال ودفع المسمى لمعين لا يرث وان زاد على أجرته لمسلم من هذا (ص) وان عين غير وارث ولم يسم زيدان لم يرض بأجرة مثله ثلثها ثم تربص ثم أوجر للصورة فقط (ش) تقدم انه اذا عين شخصا

(٣٨ - خروشي ثاني) الخ) يشمل ما اذا سمى عددا أو جزأ معيناً كثلث مالي أو سدسه (قوله وان زاد على أجرته) الوال للوال (قوله لا يرث الخ) أي وأما اذا كان يرث في دفع له قدرا لأجرة ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية وخلاصته انه اذا أوصى أن يحج عنه وارث فقال العوفي لا يدفع له الا على البلاغ اذا كان فيه كثرة لانه فيه يراد الفضل وفي الضمان لا يرد فتحقق الوصية للوارث وهو يخص قوله فيما مر واجارة ضمان على بلاغ وهذا كله ما لم يعلم ان اجارة الضمان لا يقتضيه من اجارة للوارث ويرضى بها الوارث فينشد فيقع العقد عليها (قوله فهم أعطائه) فلهم يقسم أعطائه الجميع فانما له أجرته مثله ولا يرا د عليها فان أبي فلا شيء له ويرجع ميراثا (قوله عائد على متأخر الخ) لا يظهر لان المعمولات كلها في مرتبة واحدة قرره شيخنا وأما متقدم رتبة لانه متعلق بدفع (قوله ثلثها) يحتمل الرفع على أنه نائب فاعل زيد ويحتمل النصب على أنه مفعول ثان لزيد ومفعوله الأول ضمير مستتر في زيد نائب الفاعل وهو عائد على المعين المفهوم من قوله وان عين غير وارث أي زيد المعين غير الوارث لان زاد تستعمل لازما كزاد المال ومتعديا كزادتهم إيماننا (قوله ثم تربص) أي لعله يرضى وهل سنة أو بالاجتهاد قولان وزيادة الثلث والتربص عام في الصلوة وغيره وحصل التربص ان

فهم منه الطمع في الزيادة فان فهم منه الاباية بالكلية فلا فائدة في التبرص (قوله وليس خاصا بالضرورة قبله) فالضرورة في غير فرض المصنف لا تؤثر له العبد والصبي كما انه في فرض المصنف كذلك وانما يختلفان في غير الضرورة ففي فرض المصنف لا يؤثر له ويرجع المال ميراثا وفي غيره يؤثر له العبد والصبي واذا أوصى بالضرورة أن يحج عنه عبيد أو وصي نفذت وصيته فان قلت لم كان غير الضرورة في مسألة المصنف لا يستأجر له ويرجع المال ميراثا وفي غيرهما يستأجر له عبيد وصغير وأولى غيرهما قلت لما كان الموصي له معيناً ورد فهو بمنزلة رد الوصية من أصلها ولا كذلك غيره (قوله ولو في الجملة) الواو للحال وهو مرتبط بقوله من يخاطب بالوجوب في الجملة أي في بعض الاحوال لما تقدم أن المرأة يشترط فيها (٣٩٨) زيادة على الرجل زيادة محرم أو زوج وخلاصته أن الرجل يخاطب بالحج في

جميع أحوال الاستطاعة والمرأة انما يخاطب به في بعض أحوالها وهو أن يصاحب الأمن على النفس والمال محرم أو زوج ولا يكون مع ذلك بعد مشي (قوله يعني ان الوصي اذا دفع المال) أي حيث كان لا يستأجران فيما اذا كان الموصي ضرورة ولم يأذن في استئجارهما أو كان غير ضرورة ومنع من استئجارهما (قوله ويكون جنابة في رقبته) والصبي ان غتر ففي ماله لان القاعدة ان كل ما يتعلق برقبة العبد فهو في مال الصبي وكل ما يتعلق بذمته فهو ساقط عن الصبي (قوله من مكانه) متعلق بيوحد أو يحج مصدره نائب فاعل يوجد لا يسمى لمنا فانه لقوله ولو سمي قال محشي نت المراد بمكانه محل موته (قوله فالمشهور الخ) ومقابله ما لابن القاسم في العتبية وروى مثله عن أصبغ أنه يرجع ميراثا يريد ولولم يتبين أنه أراد أن يحج عنه الامن ذلك الموضع (قوله ولزمه الحج بنفسه) هذا اذا أطلق وأولى اذا وقع منه نص أو قرينة على ذلك فالنص كقولك استأجرتك

غير وارث ليحج عنه وسمى له قدرا فانه يدفع له بتمامه وتكامل هنا على ما اذا عين أيضا شخصاً غير وارث ليحج عنه إلا أنه لم يسم له قدرا معلوما فان رضى بأجرة مثله فلا كلام وان لم يرض فانه يزداد عليه امثل ثلثها ان كان الثلث يحمل ذلك فان رضى فلا كلام والاتبرص به قليلا لعله أن يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله ان كان الحج غير ضرورة والأو بر غير ضرورة من لم يحج ويطلق على من لم يتزوج لانهم ما قصدوا رادراهم ما ولم ينفقاها واحترز بقوله غير وارث مما اذا عين وارثا فانه لا يزداد على أجرة مثله شيئا كما هو واحترز بقوله ولم يسم عما اذا سمي له قدرا معلوما فانه لا يزداد عليه شيئا فان رضى به فلا كلام أو رضى بدونه يرجع الباقي ميراثا وقوله (غير عبيد وصبي وان امرأة) شرط في كل أجبر خارج عن ضرورة وليس خاصا بالضرورة قبله وانما كان الضرورة لا يستأجر له العبد والصبي بخلاف غيره لانه لما كان الحج واجبا عليه استؤجر له من يخاطب بالوجوب لتزول حجة منزلة حج الموصي ولو في الجملة كالأمر بخلاف غيره (ص) ولم يضمن وصي دفع لهما مجتهدا (ش) يعني ان الوصي اذا دفع المال اجارة للعبد أو للصبي طائبا لو غ الصبي وحرية العبد فجاء عن الضرورة أولم يحجبا وتلف المال ثم ظهر أنهم ماعلى خلاف ذلك فانه لا يضمن شيئا من ذلك المال لانه اجتهد حدد اجتهاده والمقصود حصول الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الصبي وأما لو تلف المال انزع منه ما اذا قلنا بعدم الضمان للوصي فان العبد يضمن ان غتر ويكون جنابة في رقبته (ص) وان لم يوجد عا سمي من مكانه حج من الممكن ولو سماه الا أن يمنع فيراث (ش) صورته انه سمي قدرا من المال وقال ججوا عني به فلم يوجد من يحج عنه به من بلد الذي أوصى فيه فانه يستأجر له من مكان ممكن ولا خلاف في ذلك اذا لم يسم مكانه الذي يحج عنه منه فان سماه بأن قال ججوا عني بهذا القدر من المكان الفلاني فلم يوجد من يحج عنه منه فالشهور انه يستأجر له من يحج عنه من مكان ممكن وهذا قول ابن القاسم ولا يرجع ميراثا الا أن يمنع بنص كالتحجج واعني الامن موضع كذا أو قرينة فيراث اتفاقا (ص) ولزمه الحج بنفسه (ش) أي ولزم الاجير بنفسه الحج ولا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه فقوله بنفسه تو كيد لله في لزمه والاولى ان تكون الباء للاستعانة أي ولزمه الحج مستعينا بنفسه لازائدة كقولك جاء زيد بنفسه (ص) لا الاشهاد الا أن يعرف (ش) أي انه لا يلزمه أن يشهد عند الاحرام انه أحرم عن فلان ويقبل قوله بغير عين الا أن يكون العرف الاشهاد فلا يلزمه وكلام المؤلف

هذا

للحج بنفسك والقرينة ككونه ممن يرغب فيه لعلمه وصلاحه ولا يجوز له استئجار غيره

ولا يقوم وارثه مقامه واعلم أنه يتعلق الفعل بعين الاجير في اجارة الحج عند الاطلاق وأما في اجارة غير الحج فيتعلق الفعل بذمته عند الاطلاق وذلك لان القصد من الاجارة على الحج حصول الثواب وشأنه أن يتعلق الغرض بحصوله من شخص دون آخر فملت الاجارة فيه عند الاطلاق على قصد عين الاجير وأما الاجارة على غيره فالمقصود منه حصول الفعل وشأنه أن لا يتعلق الغرض بحصوله من شخص دون آخر فملت الاجارة فيه على المضمونة (قوله تو كيد الخ) أي فتكون الباء زائدة ونفسه منضوبة بحركة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وقوله والاولى الخ انما كان هذا أولى لما في الاول من التكلف كاتين (قوله الا أن يكون العرف الاشهاد) أي فلا يلزمه ولا يقبل قوله ولو حلف والحاصل انه اذا اشترط الاشهاد أوجب به العرف فانه لا يصدق ولا يستحق

الاجر ولو كان آمينا وحلف وان لم يشترط الاشهاد ولا جرى به العرف فان كان قبض الاجر فانا لا نتعرض له الا اذا ثبتت خيانتة وان لم يكن قبض الاجرة فانه لا يصدق ان كان متهما ولو حلف ولا يتفعه الا الاشهاد وأما ان كان آمينا فانه يصدق ولو تغير عين (قوله وقام وارثه مقامه) ثم اذا قام الخ فانه يبتدىء الحج ولا يكمل على فعل مورثه ويحرم من الموضع المشترط الاحرام منه او من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والافن موضع يدرك فيه (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) بل ولا تقل من حج عنه (قوله ويقع نفلا للاجير) فقد قرر ان ذلك خلاف المشهور ولكن ما قاله شارحنا ذكره الخطاب فقال يقع الحج تطوعا عن النائب وفي شرح شب والظاهر بعد تسليم ان الحج لا يسقط ان لم يتأجر له كج النفل انتهى فانظر هذا فانه ربما عارض ما قاله الخطاب (قوله مع أنه بلانية) أي للاجير لانه يلزم للاجير أي ينوي بحججه حجة الاسلام عن المستأجر حيث كان ضرورة وأنه يقع تطوعا للاجير شيخنا عبد الله (قوله فهو وارد الخ) المناسب العكس فيقول فالحديث وارد عليه ونسخة الشيخ بخطه هكذا (قوله على الاجير) متعلق بالنفقة وتسهيل الطريق معطوف على النفقة أي تسهيل الطريق على الحاجين من حيث انه ترتب على ذلك كثرة المسافرين (٣٩٩) فيسهل السيرة على الناس لوجود الامن بالكثرة

المذكورة (قوله وأما ان تطوع الخ) لا يخفى أن أجر الدعاء لا يختص بقسم التطوع بل أجر الدعاء أيضا في قسم النفقة أيضا (قوله فله أجر الدعاء) لا يخفى أن أجر الدعاء للداعي وانما أجر البعث على الدعاء لكونه أذن له في الحج ثم بعد كني هذا رأيت شب قال مانصه وقوله والدعاء أي وبركة الدعاء لا ثواب الدعاء لان ثوابه للداعي اه وأراد ببركة الدعاء المدعو به وهذا ظاهر اذا كان في دعائه يقول اللهم اغفر لفلان والافلاشي غير ثواب الدعاء والمدعو به يقال له بركة وفي عب والمراد باجر الدعاء في القسمين ثوابه ولو كان الدعاء لنفس الاجير بدنيوى فيحصل لمن حج عنه ثواب خضوعه وتضرعه لله تعالى ومتعلقه وهو مطلوب الاجير اه وفيه شيء بل ثواب خضوعه له فتدبر (قوله اما صدقة) أي على الاجير أي صدقة

هذا حيث كان دفع له الاجرة والافيلزمه الاشهاد وان لم يجز عرف حيث كان متهما والالم يلزمه لانه يقبل قوله وظاهر كلام سند بغير عين الا أن يجري العرف بالاشهاد كما يدل عليه أول كلام سند (ص) وقام وارثه مقامه فيمن يأخذ في حجة (ش) أي قام وارث الاجير مقامه في قول الموصي ادفعوا هذا القدر لمن يأخذ في حجة أي مضمونة في ذمة الاجير واستشكل قيام الوارث مقامه بأن القاعدة ان تلف ما يستوفي منه المنفعة تنفسخ به الاجارة ولا شك ان الاجير يستوفي منه وأجيب بأن المنفعة هي الثواب وهو لا يستوفي من الاجير بل يستوفي بسببه (ص) ولا يسقط فرض من حج عنه (ش) يعني ان الحج الفرض لا يسقط عن صاحبه بحج الغير عنه سواء كان ذلك المحجوج عنه حيا أو ميتا لان الحج لا يقبل النيابة على المذهب وقال ق ويقع نفلا للاجير مع أنه بلانية فهو وارد على قوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات (ص) وله أجر النفقة والدعاء (ش) يعني ان المحجوج عنه انما له أجر النفقة أي ثوابه على الاجير وتسهيل الطريق ان كان أوصى للاجير بشي من ماله وأما ان تطوع غيره عنه بالحج فله أجر الدعاء ويجاب عن استشكل البساطي بأن الابانة كيف تجامع المذكور بان هنا جهتين جهة معاقدة وجهة نفقة فالكرامة من حيث العقد والاجر من حيث النفقة لا تتفاد الاجير بهادون أن ينتفع المستأجر فهي اما صدقة أو هبة ولما شاركت العمرة بالحج في أركان ثلاثة أتى بالضمير فيها مثنى للاختصار فقال فيما يأتي ثم الطواف لهما سبعا ثم قال ثم السعي وذكر هنا الركن الاول بقوله (ص) وركنهما الاحرام (ش) أي وركن الحج والعمرة المتقدم ذكرهما في قوله ففرض الحج وسنة العمرة الاحرام ثم ذكر الركن الرابع المختص بالحج بقوله وللحج حضور جرفة الخ والاحرام لغة مصدر أحرم اذا دخل الحرم أو اذا دخل في حرمة الحج والعمرة أو الصلاة وشرعا عرفه المؤلف في منسكه بأنه الدخول بالنية في أسد التسكين مع قول متعلق به أو فعل كالتوجه على الطريق وانظر تعريفه لابن عرفة مع شرحه في

قصد بها وجه الله وقوله أو هبة أي قصد بها وجه الاجير وليست هبة ثواب لما تقدم أنه لا يقع فرضا عنه ولا نقلا بل نفل للاجير (قوله اذا دخل الخ) الذي يظهر أنه مشترك اشترا كلفظيما بين الدخول في الحرم والدخول في حرمة الحج وقوله بأنه الدخول بالنية ظاهر عبارته أن الاحرام ليس نفس النية فلذا استشكل عز الدين معرفته وأبطل كونه التلبية بعدم ركنيتها أي وهو ركن وكونها النية بانها شرط الحج أي فهي خارجة والاحرام داخل انتهى ثم لا يخلو الحال اما أن يريد بالدخول في أحد التسكين البشري وع في أحد التسكين فيقتضي أنه بعد ذلك غير محرم وهو باطل وان أراد بالدخول الاتصاف بأحد التسكين فبرأ أن الاتصاف بالشيء غير ذلك الشيء كيف والاحرام جزء من أحد التسكين (قوله مع قول) أي كالتلبية وقوله كالتوجه أدخلت الكاف التقليد (قوله وانظر تعريفه لابن عرفة) عرفه بقوله صفة حكيمية توجب لموصوفها حرمة مقدمات الوطء مطلقا والقاعا التفت والطيب وليس الخيط والصيد بغير ضرورية ولا تبطل بما عني (فان قلت) هلا قال مقدمة الوطء وهو مضاف الى محلي بالالف واللام فيع فيقوم مقام الجمع وهو أخصر (قلت) لعله رأى ان في ذلك تراعا نصريح بما يزيل الاشكال في الحد وقوله مطلقا أي في جميع الحالات لبلا ونهارا سرا وجهرا كان في أفعال الحج

أوفي غيرها وقوله والقاء التفت عطف على المضاف اليه والطيب كذلك ولبس الخيط كذلك ومراده بالصيد الاصطياد لا ملك الصيد
لانه اذا كان عنده صيد ثم أحرم ولم يكن حاملة لا يسهط ملكه عنه ولما رأى أن الصيد المطلق لقب على صيد البر فلذا أطلق فيه وقوله
بغير ضرورة راجع للاربعة وقوله لا تبطل بما يمنع صفة للصفة أو حال وزاد ذلك للفرق بين هذه الصفة وغيرها لان احرام غيرها يبطل
بمنوعه كاحرام الصلاة واحرام الاعتكاف واحرام الصوم ومراده بالبطلان قطعها أى لا يجب قطعها بحصول ممنوعها وان كان
الممنوع مما يفسد الحج كالوطء انتهى (٣٠٠) ما ذكره من تكلم عليه (قوله على المشهور) وقيل منتهى عشرة الحج وقيل أيام

التشريق وفائدة الخلاف باعتبار
آخره تعلق الدم أى دم الافاضة اذا
آخره لا آخر الحج فعلى المشهور
لا يلزمه الا اذا آخر الحرم (قوله
وفيه مع ذلك مسامحة) أحاب
اللقاني بقوله للحجة متعلق بالضمير
العائد على الاحرام على القول
بجدة التعلق بضمير المصدر ولعل
في كلام المؤلف حذف عاطف
ومعطوف مع أى ووقت الاحرام
وبقية أعمال الحج من أركان
وغیرها المطلوب ايقاعها فيه شرعا
شوال لا آخر الحج وحينئذ فيكون
قوله لا آخر الحج لا تسفح فيه ولا
يجوز ودليل ذلك من علم النحو قول
ابن مالك والواو اذا لبس بعد قوله
والقاء فقد تحذف مع ما عطف
(قوله فالمشهور أنه ينعقد) ومقابله
ما حكى اللخمي قولا أنه لا ينعقد
(قوله الحج أشهر معلومات) أى
زمن الحج أشهر معلومات أو الحج
ذو أشهر (قوله فالجواب أن الاحرام
بالحج) أقول قضية ذلك أنه لو أحرم
بالطهر قبل وقتها بشئ قليل بحيث
لم يحصل له فصل أن ذلك يجزئ
مع أنه لا يجزئ ويرد أيضا أن يقال
ان النية من جملة الصلاة وجزء
من أجزائها فلا تقدمت النية

شرحنا الكبير (ص) ووقته الحج شوال لا آخر الحج (ش) أى وقت الاحرام الحج الذى اذا تقدم
عليه كان مكرها مفردا أو قارنا شوال ويمتد من الاحلال منه لا آخر الحج على المشهور قال
بعض يمكن أن يكون هذا مراده وفيه مع ذلك مسامحة لان المقصود بيان الوقت الذى يتبدأ
فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه وليس ذوالحجة بكاله وقت الاحرام بالحج بل بعضه والذى
لا آخر الحج إنما هي أشهر الحج لا وقت ابتداء احرامه فانه ينتهى بطولوع الفجر من ليلة النحر
وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير ثم ان الافضل لاهل مكة الاحرام من أول الحج على
المعتمد وقيل يوم التروية وهو قول لمالك أيضا ونحوه للشافعي (ص) وكره قبله (ش) يعنى أنه
يكره أن يحرم مثلاً في رمضان أو قبله فان فعل بان أحرم قبل أشهر الحج فالمشهور أنه ينعقد كما
يكره قبل مكانه أى قبل ميقانه المكاني لا في الحج والعمرة وينعقد واليه أشار بقوله
(مكانه) فان قيل ما الفرق بين الاحرام قبل أشهر الحج مع انها وقت الحج لقوله تعالى الحج
أشهر معلومات والصلاة لا يصح الاحرام بها ولا ينعقد قبل دخول وقتها فالجواب ان الاحرام
الحج لا يلزم اتصاله بأفعال الحج بخلاف الاحرام بالصلاة فيجب اتصاله بأفعالها لانه لو أحرمها
قبل وقتها وشرع فيها فقتلها قبل وقتها بخلاف الحج (ص) وفي رابع تردد (ش) أى وفي
كراهية الاحرام من رابع كما عند سيدي أبي عبد الله بن الحاج لقوله في مدخله وليحذر مما
يفعله أكثرهم من الاحرام من رابع وهو قبل الحففة فيبتدئون الحج بفعل مكره الخ وعدم
كراهته لانه من أعمال الحففة ومتصل بها وقوله (وصح) أى حيث وقع الاحرام قبل ميقانه
الزمانى أو المكاني فانه يصح لكن الصحة معلومة من كونه مكرها وانما صرح بها تبعاً لغيره
(ص) وللعمرة أبداً (ش) أى ووقت الاحرام للعمرة مفردة أبداً في أى وقت من السنة ولو في
أشهر الحج ويوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ويعمل هو عمل العمرة والناس في الوقوف
بعرفة لا امر عمر رضى الله عنه لابي أيوب الانصارى وصبار بن الاسود لما قدم عليه يوم النحر
وقد فاتهم الحج لاضلال الاول راحته ونحطاً الثاني في العدة أن يتحلل من احرامهما بالحج
ويقتضيه قبل لاويهم دياراً كما في الموطأ وكره أبو حنيفة العمرة يوم عرفة وأيام منى لما روى عن
عائشة السنة كلها للعمرة الا خمسة يوم عرفة والنحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف على غير
يوم عرفة قال سند وان صح ذلك عنها يحمل على المحرم بالحج كما أشار اليه بقوله (ص) المحرم
بالحج (ش) مفردا أو قارنا فيمنع ويفسد احرامه بالعمرة (فتحلله) من جميع أفعاله أى فراغه منها
من طواف وسعى وجميع الرمي من آخر أيامه وفي بعض النسخ التحليل بالثنية ومراده الطواف
والسعى لمن آخره والرمي كله لارمى العقبة الذى هو التحلل الاصغر والافاضة الذى هو الاكبر

فقط

لتقدم بعض العبادة فقتضاء البطلان مع أن مقتضاه أن الاصل الصحة فتدبر (قوله لانه الخ) في العبارة

بحذف تقديره فيجب اتصاله بأفعالها أى فلم يسغ الاحرام بها قبل وقتها (قوله وعدم كراهته لانه من أعمال الحففة) وهو للشيخ عبد الله المنوفي
شيخ المصنف عن شيخه الزاوى وهو المذهب كما كتب بعض الشيوخ (قوله لانه من أعمال الحففة ومتصل بها) العلة مجموع الامرين
(قوله في أى وقت الخ) فيه أنه يلزم أن يكون الوقت ظرفاً للوقت ولا يصح فيجاء بأن الظرفية غير مرادة والكلام مبنى على التسامح وكأنه
قال وقت الاحرام للعمرة أى وقت كان (قوله أن يتحلل) أى بفعل عمرة (قوله يحمل على المحرم بالحج) فيه أن المحرم بالحج لا ينفق حاله بأيامها

(قوله كما هو المتبادر الخ) أي ان المتبادر من لفظ التحلل أفرد أو تثنى ربحي جرة العقبة وطواف الافاضة (قوله ويكون خارج الخ) وانظر لودخل في الحرم قبل الغروب ولم يعمل عملا لا بعد الغروب والظاهر على محضه ان دخوله لغو ويؤمر بالعود الى الحل ليدخل منه بعد الغروب ولم أره منصوصا قاله الخطاب (قوله وأتى فيه) أي في الزماني وقوله بما أي بحكم بشارته المكانية الزماني فيه وقوله من المكان متعلق بأتى ومن لا ابتداء للغاية (قوله ومكانه الخ) ظرف لغو وللقيم حال (قوله للحج) (٣٠١) فهو تفسير للضمير (قوله أو آفاق) كان مقبلا فامة تقطع حكم السفر

أولا (قوله ففيه إشارة الخ) أي من حيث العدول (قوله أن يحرم من خوف) في عب والظاهر أن المراد بجوفه ما قابل الباب بدليل المقابل (قوله ولأن يتقدم الى جهة البيت) أي كما قال الشافعي (قوله كنز جرح ذي النفس الخ) أي الداخل مكة بعمره في أشهر الحج (قوله ولها وللقران الحل) أي ولا يجوز الاحرام من الحرم ولكن ينعقدان وقع ولادم عليه (قوله أي بشرط ذلك) لا يخفى ان نكتة التعبير بمكانه المتقدمة لا تأتي هنا الخ ثم لا يخفى ان الشرطية لا تظهر فيه وذلك لانه لو أحرم بالحرم فيهما يصح غاية الامر أنه لا بد في العمرة من أن يخرج الى الحل والافلا يصح طوافه وسعيه وأما في القران فيطلب بالخروج الا أنه اذا لم يخرج يصح لان خروجه لعرفة يكفي فيجاب بأنه لما خرج الى الحل في كل من العمرة والقران كأنه أوقع الاحرام في الحل (قوله والجعرانة الخ) أكثر عبارة المتأخرين أو التنعيم فهما متساويان فالمناسب للمصنف انباعهم الا أنك تفسر بأن تلك التعاليل تقسوى كلام المصنف (قوله ثم التنعيم) سمي

فقط كما هو المتبادر من لفظ التحلل سواء أفرد أو تثنى والاف هو مخالف للنصوص ثم لا مفهوم لقوله يحج فان الحرم بعمره لا يحرم بعمره أخرى الا بعد تحلله منها اذا تدخل عمرة على أخرى كما يأتي (ص) وكره بعدهما وقبل غروب الرابع (ش) الضمير المثنى يرجع الى تحلل الحج وهما جميع الرمي وطواف الافاضة فالاحرام بالعمرة قبل فراغه منهما ممنوع ولا ينعقد ولا يلزمه قضاؤها واحرامه بعد الفراغ منهما وقبل غروب الشمس من آخر أيام الرمي مكروه وسواء كان قد تعجل في يومين أو لم يتعجل وتنعقد سند الا أنه يمنع من فعلها حتى يخرج وقت الحج ثم قدان جهل فأحرم في آخر أيام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان تعجل أو لم يتعجل وقد روي في يومه فان احرامه يلزمه ولكن لا يحل حتى تغيب الشمس واحلاله قبل ذلك باطل يريد لا يطوف حتى تغرب الشمس انتهى فان وطئ بعد ذلك الاحلال أفسد عمرته وليقضها بعد تمامها ويهدى قال في النكته قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا ويكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم يسببها عمل لها وهو ممنوع من عملها قبل مغيب الشمس * ولما أنهى الكلام على الميقات الزماني وأتى فيه من المكانية بما يشاركه من كراهة الاحرام قبله للاختصاص شرع في المقصود منه وقسمه باعتبار الناسكين فقال (ص) ومكانه للقسم مكة (ش) هذا عطف على وقته أي مكان الاحرام الافضل لا الاوجب له الحج مفردا للقسم بمكة من أهلها أو آفاقا مقسم بها ليس عليه نفس من الوقت أو من منزله بالحرم كاهل منى ومن دلفة مكة وان تركها وأحرم من الحرم أو الحل فخلافاً الاولى ولا اثم ولذا لم ينعقد له وميقاته وانما قال ومكانه ففيه إشارة الى عدم وجوب الاحرام من مكة (ص) ونذب بالمسجد (ش) أي ونذب للقسم بالحرم أن يحرم من جوف المسجد على مذهب المدونة وقال ابن حبيب من بابيه وعلى الاول فيحرم من موضع صلاته ويولي وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولا أن يتقدم الى جهة البيت (ص) كنز جرح ذي النفس لميقاته (ش) يعني ان من أراد من أهل الآفاق أن يحرم بالحج فانه يستحب له أن يخرج الى ميقاته ليحرم منه حيث كان في سعة من الوقت وهو المراد بذى النفس (ص) ولها وللقران الحل (ش) الضمير في لها للعمرة والمعنى ان العمرة لا يحرم بها المكي والمقيم بمكة الا من الحل أي يشترط ذلك لان كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم لفعل النبي عليه الصلاة والسلام والمراد بالحل ما جاوز الحرم ومثل العمرة القران لانه لو أحرم بالقران من مكة لم يجمع في احرامه بين الحل والحرم بالنسبة الى العمرة لان خروجه الى عرفة انما هو للحج فقط بخلاف احرامه بالحج من مكة فانه يخرج الى عرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه بالحج من مكة بين الحل والحرم (ص) والجعرانة أولى ثم التنعيم (ش) هذا راجع للعمرة وأما القران فلا يطلب له مكان معين من الحل على سبيل الاولى ولا غيره والمعنى ان المعتمر اذا خرج للحل ليحرم بها منه فان الاولى أن يحرم من الجعرانة موضع بين

التنعيم لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم واسم الوادي نيمان (قوله هذا راجع للعمرة) أي فهو فمين اعتمر من الحرم وأمر بالخروج ليجتمع في احرامه بين الحل والحرم فلم يخرج حتى طاف وأما من أحرم قارنا من الحرم فانه يلزمه أن يخرج للحل كما قال سند وابن عرفة وغيرهما لكنه لا يطوف ويسعى بعد خروجه لان طواف الافاضة والسعي بعده يندرج فيهما طواف العمرة وسعيها فان لم يخرج الى الحل حتى خرج الى عرفة فطاق وسعى فالتظاهر الاجزاء كما قاله الخطاب (قوله على سبيل الاولى ولا غيره) ولكن الافضل أن يعد عن طرفه

(قوله هي مساجد عائشة) انما هي التعميم مساجد عائشة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بأخته عائشة كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله وقرن) يسكون الراء (قوله ماء لبني جشم) لعل المراد موضع ماء (قوله على عشر أو تسع) يحتمل أن تكون أول مكانة الخلاف ولعله الظاهر (٣٠٣) أول الشك (قوله على سبعة أو ستة الخ) أول كناية الخلاف كما أفاده بهرام قهسي

أقوال ثلاثة (قوله قاتل بها الجن) أي قاتل الجن فيها (قوله ومن وراءهم الخ) لا يخفى ان الاندلس محاذية للغرب لا وراءهم - ثم الآن يقال وراء باعتبار ما كان بالجنوب (قوله ان هذا الخ) أي اجماف السيل الباعث على التسمية وأجفها أي أهلكتها (تنبه) ان أريد بيلم الجبل فنصرف وان أريد به البقعة فغير منصرف بخلاف قرن فانه على تقدير ارادة البقعة يجوز صرفه لاجل سكون وسطه (قوله تهامة) بكسر التاء (قوله ويقال قرن المنازل) أي لاقرن الثعالب (قوله قالوا وهي أقرب المواقيت الخ) يناقضه قوله بعد قرية خربت على مرحلتين الخ (قوله والمشرق الخ) المشرق يشمل الكل (قوله ومسكن دونها) أي كفيد وعسفان ومز الظهران أي الميهي الآن بوادي فاطمة أي مسكنه أو مسجده ميقانه ان أحرم مفردا كأن قرن أو أعتمر ان كان مسكنه بالحل فان كان بالحرم أحرم من الحل فان سافر قبل الاحرام من مسكنه دونها الى وراء الميقات ثم رجع مرید الاحرام فكصرى يمر بذي الحليفة وله أن يؤخر منزله فيحرم منه ويفصل في احرامه منه حينئذ كما سبق (قوله بالتكوين) أي ودونه الا أنه بالتكوين صفة لمسكن ويعلمه بقدر مضاف أي ومسكن شخص دونها (قوله لانه

مكة والطائف ثم التعميم وهي مساجد عائشة تلي الجعرانة في الفضل وانما كانت الجعرانة أفضل من التعميم لبعدها عن مكة بينهما وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا عماره صلى الله عليه وسلم منها وكان في ذي القعدة كما في الصحيح حين قسم غنائم حنين وقد قيل انه اعتمر منها اثلاثمائة نبي (ص) وان لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده (ش) يعني انه اذا أحرم للعمرة من الحرم ولم يخرج الى الحل فانه ينعد احرامه فان طاف وسعى فانه يعيد طوافه وسعيه بهد أن يخرج الى الحل واليه يعود الضمير من قوله بعده وانما كان يعيد هما لانهم اوقعوا بغير شرطهما وهو الخروج الى الحل فلو أنه لما طاف وسعى حلق رأسه فانه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه الى الحل ويفتدى لانه كمن حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه واليه أشار بقوله (وأهدى ان حلق) وقد تسامح في اطلاق الهدى على القدية لان الحلاق لا هدى فيه لان القدية فيما يترفع به أو يزيل أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى (ص) والافلها ذوالخليفة والخفصة ويلم وقرن وذات عرق (ش) لما ذكر أن الميقات المسكن لمن عكة وما في حكمها في الحج مكة وفي العمرة الحل أشار به هذا الكلام الى أن من أراد الاحرام بحج أو عمرة من أهل الافاق ميقانه فيهما ما ذكر أي وان لم يكن مقيما عكة وما في حكمها فالحج والعمرة هذه المواقيت ذوالخليفة لاهل المدينة ومن وراءها وهي بضم الحاء المهملة وفتح اللام والفاء تصغير حلقه ماء لبني جشم بالجيم والشين المعجمة وهو أبعد المواقيت من مكة على عشر أو تسع مراحل منها ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال ويسمى مسجده بمسجد الشجرة وقد خرب وبها أثر يسمونها العوامير على ترغم أنه قاتل بها الجن وهذه النسبة اليه غير معروفة ولا يرى بها حجر ولا غيره كما تفعله الجهلة والخفصة لاهل الشام ومصر وأهل المغرب ومن وراءهم من أهل الاندلس وكذا الروم والتكرور وهي بضم الجيم واسكان الحاء المهملة وبالفاء قرية خربت بين مكة والمدينة على نحو خمس مراحل من مكة وثمان من المدينة وسميت بذلك لان السيل أجفها قال بعض وهذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم سماها بذلك في زمانه وانما أجفها السيل سنة ثمانين من الهجرة قال آخر والظاهر ان هذا الجحاف قبل هذا ويلم لاهل اليمن والهند وهو بفتح المثناة التحتية واللام الاولى والثانية وبينهما ميم ساكنة وآخر ميم ويقال ألم بهمزة بدل الياء ابن عبد السلام وهو الاصل ويقال برهم برأين بدل اللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وقرن لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز ويقال قرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء وهي تلقاء مكة على مرحلتين منها قالوا وهي أقرب المواقيت لمكة وذات عرق لاهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم وهو بكسر العين قرية خربت على مرحلتين من مكة يقال ان بناءها تحول الى جهة مكة فيتحري القرية القديمة عن الشافعي من علاماتها المقابر القديمة (ص) ومسكن دونها (ش) يعني ان من مسكنه بين مكة والمواقيت ميقانه منزله والافضل ان يحرم من الابعد لمكة من داره أو المسجد وتأخير احرامه منه كتأخير الميقات في لزومه الدم كما يأتي ومسكن بالتكوين ودونه اصطفاه مبقى على الفتح في محل رفع لانه ظرف غير منصرف لا بالاضافة وقوله دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف مسكنه لا الى جهة الذهاب

الطرف الخ) تعليل لقوله مبنى الخ وفيه أن هذا التعليل لا ينتج البناء على الفتح بل ينتج التصب على الظرفية ولذلك عبر بعض الشراح بقوله منصوب على الظرفية (قوله لا الى جهة الذهاب) معطوف على قوله أي لجهة الخلف التي هي جهة الاقطار لجهة مكة ولو قال لا الى جهة الاقطار لكان أوضح

(قوله ونخيث حاذي واحداً أو متر) وشمل كلامه المكي اذا خرج الى وراعي ميقاته ثم عاد اليها يريد نسكاً فريقات أو حاذاه فان تعداه قدم وليس كالمصري يمر بالخليفة يجوز تأخير ميقاته فيحرم على المكي تأخير الاحرام لمكة ثلاثاً يدخلها حالاً مع ارادته النسك (قوله نظرف متصرف) أي يقع فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك والصحيح ان حيث لا تخرج عن الطرفية فيقدر له عامل والتقدير وان يحرم حيث حاذي الخ (قوله الذي حاذي فيه) أي سامت من بعد بقابلة أو ميامنة أو مياسرة ان لم يكن من أهله أو متر كان من أهلها أم لا (قوله اذا حاذي الميقات الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ولو يحرم مبالغة على قوله حاذي واحداً فقط كما قاله الزرقاني (قوله عذاب) بفتح العين وبعدها ياء ثم ذال موحدة ثم ألف ثم باء كذا في بعض التقارير وفي خط الشارح رحمه الله عذابان بنون بعد الالف وليس فوق الدال نقطة ولكن في البدر بالدال المهملة فقال عذاب بجملة (قوله خلافاً لتفصيل سند) (٣٠٣) مقتضى كلام جمع منهم ابن عرفة ان المعتد

كلام سند وهو تقييده ببحر القلزم وهو من ناحية مصر حيث يحاذي الخفة فيجب عليه الاحرام منه فان ترك الاحرام منه الى البر لزمه الهدى وأما بحر عذاب وهو من ناحية اليمن والهند فلا يلزمه الاحرام منه بمحاذاته الميقات أي الذي هو الخفة لان فيه خوفاً وخطراً من أن ترده الريح بخلاف الاول فليس مثله ولا هدى عليه بتأخير الاحرام الى البر في البحر قاله الخطاب (قوله من لهم) في خبر الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهـل الشام الخفة ولاهـل نجد قرن المنازل ولاهـل اليمن يلم وقال من لهم ولن أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة قال القاضي كذا جاءت الروايات في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة يعني بالتأنيث في لهم ووقع

الى مكة (ص) وحيث حاذي واحداً أو متر (ش) مدخول الواو معطوف على المبتدأ وهو ذومن قوله ذوا الحليفة وهذا بناء على انها ظرف متصرف كافي قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فانها مفعول وقوله حاذي أي سامت والمعنى ان مكان الاحرام ذوا الحليفة الخ والمكان الذي حاذي فيه واحد من هذه المواقيت أو متر به ولا يلزمه ان يذهب الى الميقات الا أن يكون منزله قريباً منه فالاولى له أن يأتي الميقات فيحرم منه (ص) ولو يجر (ش) يعني أن من سافر في البحر فانه يحرم اذا حاذي الميقات ولا يؤخر الى البر وظاهره سواء كان ببحر القلزم أو ببحر عذاب على ظاهر المذهب خلافاً لتفصيل سند ولما أوجب الجمهور احرام من متر بغير ميقاته منه عموماً لقوله صلى الله عليه وسلم من لهم ولن أتى عليهم من غير أهلهم واستثنى أهل المذهب من ميقاته الخفة يمر بنى الحليفة فلا يجب احرامه منها لمروره على ميقاته بعد اشارة الى ذلك بقوله (ص) الا كمصري يمر بنى الحليفة (ش) يعني أنه اذا كان ميقاته بين يديه كالشامي والمصري فانه اذا مر بنى الحليفة فالأفضل له أن يحرم منه لان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم منه ويجوز له أن يؤخر احرامه الى ميقاته الذي هو الخفة واليه أشار بقوله (فهو أولى) وبعبارة أخرى وانما اختص المصري وشبهه بذلك لانه يمر بميقاته أو يحاذيه ولهذا اذا لم يرد أن يمر به ولا أن يحاذيه فانه يجب عليه الاحرام من الحليفة كما يجب احرام النجدي والعراقي واليمني وسائر أهل البلد أن سوى المصري والمصري والشامي اذا مر بالخليفة ان يحرم منها اذا لا يتعدونها الى ميقات لهم (ص) وان لم يضر ربحي رفعه (ش) مبالغة في قوله فهو أولى أي واحرام المصري وشبهه من الحليفة أولى من التأخير وان لذات حبض أو نفاس ربحي رفعه عند الوصول الى الخفة ولا تؤخر رجاء ان تغتسل لان الاحرام عند الحليفة أفضل اجماعاً لانها تقيم في العبادة أياماً قبل الخفة فلا يني غسلها بفضل تقديم احرامها من ميقاته عليه الصلاة والسلام (ص) كاحرامه أولاً (ش) يعني انه يتدبر لم يرد الاحرام من أي ميقات أن يحرم من أولاً ولا يؤخره لا آخره لان المبادرة للطاعة أولى وكذلك الأفضل لم يرد الاحرام رجلاً أو امرأه أزاله شعته كقلم ظفر وسبخ وحلق شعره أذن فيه والى هذا أشار بقوله (وازالة شعته) أي ما عدا الرأس فان الأفضل بقاء شعته في الحج ابن بشير وبلبد بصمغ أو غاسول ليلتصق

في بعض روايات الصحيحين من لهم يعني بالتدكير وكذا رواه أبو داود وغيره وهو الوجه لان ضميره أهل هذه المواضع والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد أي هذه المواقيت هذه الاقطار والمراد لاهلها فخذ المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فهو أولى) الاولى الواو لان قوله الا كمصري معناه لا يجب الاحرام عليه وما وراء ذلك فالحكم شيء آخر منه بقوله وهو أولى (قوله رجاء ان تغتسل الخ) فيه ان الحائض تغتسل غسل الاحرام فالاحسن أن يقول ولا تؤخر رجاء أن ترك ركعتي الاحرام الخ الا أن يقال أراد الغسل الواجب لانه أقوى (قوله من أي ميقات) أي اذا الحليفة فان الأفضل الاحرام من مسجد هاء أو فائه لامن أولاً بخلاف غيره قال عجم ويدخل في أوله الاحرام من رابغ على ما حكاه المنوفي ويحتمل عدم دخوله للاختلاف فيه (قوله كقلم ظفر) أي واكتحاله وادهانه بغير مطيب (قوله ويلبد بصمغ) قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم لبد رأسه بالعسل كافي أبي داود قال الحافظ ابن حجر وبناء في سنن أبي داود بجملة انتهى قال في القاموس العسل صمغ العرط بالضم شجر العضاة بالكسر أعظم شجر

وشجره شوك (قوله والوسخ) عطف تفسير (قوله والقشف) كذا في ك قال في المصباح قشف الرجل قشفا من باب تعب لم يتعهد
التطافة انتهى والحاصل أن المراد منها واحد فلو أخر الوسخ بعد الدرن والقشف لكان أحسن لأجل أن يصير عطف تفسير لانه أظهر من
الدرن والقشف فتأمل (قوله ولفظه واسع) في العبارة حذف والتقدير كما تقدم في قول المصنف ولفظه واسع وقوله لكن الأفضل
الح استدراك على قوله ولفظه واسع في حد ذاته (٣٠٤) أي بقطع النظر عن ذكره هنا أي أن قول المصنف فيما تقدم ولفظه واسع

ربما يفهم منه التساوي لكن
الاولى ترك اللفظ به وقوله أيضا أي
كما قلنا في الحج الآن الكلام فيه
ركعة من جهة أنه أول جعل الصلاة
مشبهها بالحج مشبهها وفي الآخر
العكس فتدبر (قوله إلى أربعة
أقسام) هي خمسة لا أربعة (قوله
ترتيب الحج) الاول تقسيم بدل
ترتيب (قوله ومفهوم كلام المؤلف
الح) هذا لا يناسب من الشارح
لأن المصنف سيأتي بفصل في
مفهوم الماروا إذا كان كذلك فلا
يقال ومفهوم الحج وقوله وفي كلام
ابن عرفة ما يفيد ذلك سيأتي ما يفيد
قوته في كلامه (قوله أو كان كعبد)
في الحقيقة المعطوف هو ما أفاده
أولا بقوله أو أرادوه وكان كعبد
(قوله ما هو) هل هو الشرط أو الجزاء
أو هما وهو الأرجح وفي ذلك نظر لأن
الخلافا المذكور فيما إذا كان
اسم الشرط هو المبتدأ وهما ليس
كذلك أفاده شيخنا عبد الله (قوله
الا الصرورة المستطيع الحج) وهما
فمن أحرم في أشهر الحج والا فلا
دم عليه اتفاقا وهما كما علمت فمن
أحرم بعد تعدية الميقات حلالا
فإن شبلون تأولها على أن
الصرورة يلزمه الدم وتأولها الشيخ
ابن أبي زيد على أن الصرورة وغيره
سواء وإنه لا يلزمه الدم إلا إذا

بعضه ببعض ويقل دوابه والشعث الدرن والوسخ والقشف (ص) وترك اللفظ به (ش) أي
بالاحرام أي والأفضل ترك اللفظ بالاحرام ما يحرم به والاقتصار على النية كالأحرام للصلاة كما
تقدم ولفظه واسع لكن الأفضل ترك اللفظ به أيضا ولما أنهى الكلام على الميقات وأهله شرع
في تقسيم المار به من وجوب الاحرام وعدمه إلى أربعة أقسام لأن المار بالميقات إما أن يكون
مريدا لمكة أولا والمريد لها إما أن يتردد أولا وعلى كل حال إما أن يكون مخاطبا بالحج أولا وهو
ترتيب يبيع لم يسبق به أشار إلى ذلك بقوله (ص) والمار به أن لم يرد مكة أو كعبد فلا أحرام عليه
ولادم وأن أجزم (ش) يعني أن من مر بالميقات غير مريد مكة بأن كانت حاجته دونها أو في جهة
أخرى أي وهو ممن يلزمه الاحرام أن لو أرادها أو أرادها إلا أنه ممن لا يخاطب بالحج أو ممن
لا يصح منه كعبد وجارية وصبي ومجنون ومغنى عليه وكافر فلا أحرام عليه في هذه الوجوه كلها
ولادم لمجاوزة الميقات حلالا وإن أحرم واحد منهم بفرض أو نقل بعد المجاوزة حلالا بأن بدله
الدخول لمكة بعد مجاوزة الميقات أو أذن للعبد والصبي أو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أفاق
المجنون أو المغمى عليه أو أسلم الكافر لأنهم جاوزوا الميقات قبل توجه الحج عليهم ومفهوم كلام
المؤلف أن من أراد دخول مكة ممن يلزمه الاحرام وتركه فإن عليه الدم وإن لم يقصد النسك
وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك وقوله أو كعبد قال ز المعطوف محذوف فحذف العامل وأبقى
معموله أي أو كان كعبد وهو معطوف على لم يرد وقوله فلا أحرام عليه جواب إن وقرنه بالقاء
لكونه جملة اسمية انتهى وعليه فيختلف في خبر المبتدأ وهو قوله والمار ما هو وقوله ولادم
عطف عليه وقوله وإن أحرم مبالغة في ولادم كما هو ظاهر (ص) الا الصرورة المستطيع
فتأويلان (ش) هذا راجع للبالغ عليه فحل الخلاف فيمن أحرم بعد الميقات وقد كان حال
مروره غير مخاطب لعدم ارادة دخول مكة وهو صرورة مستطيع فإن انتفى واحد
من هذه فلا دم عليه قطعاً على ما لعبد الحق والتأويل بعدم لزوم الدم نظر إلى حال مروره
والثاني القائل باللزوم نظر إلى أنه باحرامه صار بمنزلة المريد حال المرور إذ تبين به أنه كان مريدا
دخول مكة أو النسك حال المرور بالميقات (ص) ومريدها أن تردد أو عاد إليها أم لا فكذا
(ش) هذا مفهوم قوله سابقا أن لم يرد مكة وإنما أتى به مع أنه مفهوم شرط لأن فيه تفصيلا
والمعنى أن من تردد إلى مكة كالتسعين بالقواصك والطعام والخطب أو عاد لمكة من قريب
بعد أن خرج منها لا يريد العود لا من عاقبه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب
ولم يقم فيه كثيرا فإنه لا أحرام عليه ولادم وإن أحرم وهذا لا يخالف ما ذكره اللخمي
من استحباب الاحرام للتردد في أول مرة فقوله كذلك أي كلما الذي لا يريد فاته لا أحرام
عليه ولادم وإن أحرم وانظر هل يدخل في التشبيه والاشارة قوله في التي قبلها الا الصرورة
المستطيع فتأويلان يتوقف على نقل يساعده لكنه لازم لتأويل ابن شبلون لأنه إذا

جاوز الميقات وهو مريد الحج وقال ابن يونس وقول أبي محمد هو الصواب (قوله عليه) الاول حذف عليه (قوله فان) أوجب
انتفى واحتمن هذه) أي هذه الصفة أي جنس الصفة المتحقق في أمرين وهما الصرورة والاستطاعة (قوله القائل باللزوم الحج) هذا
التعليل جار في غير الصرورة (قوله أو عاد لمكة من قريب) أقام فيه كثيرا أم لا (قوله ولم يقم فيه كثيرا) أقام في ذلك الموضوع كثيرا أولا (قوله)
والحاصل أنه إن بعد محرم مطلقا وإن قرب فإن خرج لا يريد العود فاته لا أحرام عليه مطلقا سواء أقام في ذلك الموضوع كثيرا أولا (قوله)
وهذا لا يخالف الحج) المشاره مضمون ما تقدم من أن المتردد بالفعل لا أحرام عليه (قوله لازم لتأويل ابن شبلون الحج) أي الذي هو

أحد التأويلين المشار لهما بقول المصنف إلا الصلوة المستطیع فتأويلان الذي هو الثاني منهما (قوله أي لا امرأته كفتنة ونحوها أي وعاد عن قرب الخ) هذا ذكره الخطاب في الذي خرج على أن لا يعود وحاصل ما أفاده الخطاب أنه ان رجع عن بعد يرجع باحرام مطلقا أقام كثيرا أم لا أراد العود أم لا رجع لامرأته عن السفر أم لا فهذه ثمانية وأما ان رجع عن قرب فإن كان يريد العود فيرجع بغير احرام حيث لم يقم كثيرا سواء رجع لامرأته عن السفر أم لا وأما لو أقام كثيرا فيرجع باحرام مطلقا أي سواء رجع لامرأته عن السفر أم لا فهذه أربعة وأما ان كان لا يريد العود فإنه ان رجع لامرأته عن السفر فإنه يرجع بغير احرام أقام كثيرا أم لا وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فإنه يرجع باحرام أقام كثيرا أم لا قال الخطاب بعد ان أفاد ما قلنا ويلحق به أيضا على ما قاله صاحب الطراز من كل خائف من سلطان ولا يمكنه أن يظهر أو خائف من جور يلحقه بوجه قال فهذا لا يكرهه (٣٠٥) دخولها حلالا في ظاهر المذهب لان ذلك

يجوز مع عذر التكرار فكيف بعذر الخافة وقاله الشافعي وغيره انتهى (قلت) وما قاله ظاهر واقع أعلم بفرع (ع) إذا أجزأه الدخول بغير احرام كافي الرواية فان ذلك اذا لم يرد الدخول بأحد النسكين وأما ان أراد ذلك فيتعين عليه الاحرام من موضعه الذي خرج اليه ان كان دون الميقات بكدة وعسفاً وان جاوز به بغير احرام مع ارادته لأحد النسكين ثم أحرم من دونه لزمه الدم انتهى كلام الخطاب ويبقى النظر فيما اذا خرج ولانية له بشي فلم يقع نص عليه أي والقرض انه يرجع عن قرب وأما عن بعد فإنه يرجع باحرام كما يعلم مما قررنا (قوله وانظر حد القرب الخ) حد القرب مسافة القصر على ما يظهر من الرواية (قوله بل أرادها لحاجة الخ) أي ولا عاد عن قرب بل عن بعد بأن زاد على مسافة القصر سواء خرج منها بنية العود أو عدمه عادنا وبالأقامة وترك

أوجب الدم على الصلوة الذي لم يرد لها فإرى الذي يرد لها قوله أو عاد لها امرأته كفتنة ونحوها أي وعاد عن قرب وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فإنه لا يدخل مكة الا بحرم ما يقيده قوله لا امرأته كذا وبأن يرجع عن قرب قاله ح وانظر حد القرب من البعد وحاصل المسئلة في شرحنا الكبير (ص) والواجب الاحرام وأساء تاركه ولا دم ان لم يقصد نسكا (ش) يعني ان يريد مكة اذا لم يكن من المتردين اليها ولا ممن عرض له أمر أعاده اليها بل أرادها الحاجة من تجارة أو نسك أو لانه بالدم فإنه اذا لم يبق من المواقيت وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له دخول مكة بغير احرام لانه من خصائصه عليه الصلاة والسلام فان جاوز الميقات بلا احرام منه فقد أساء ولا دم عليه الا أن يقصد نسكا وقت مجاوزته فظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق أو من مكة وهو كذلك على مذهب المدونة قاله بعض وقيل بالدم مطلقا وقيل غير ذلك ثم ان قوله وأساء تاركه أي ثم ولا يغني عنه قوله وجب لان الوجوب قد يستعمل في التأكد كقوله الوتر واجب والاذان واجب أي متأكدا لا فيما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فلما كان قوله وجب لا يلزم أن يستعمل فيما يعاقب على تركه بل يستعمل أيضا في التأكد صرح به فقال وأساء تاركه أي ثم (ص) والارجع وان شارفها ولا دم ولو علم ما لم يخف فوثاق الدم (ش) هذا يخرج من قوله ان لم يقصد نسكا أي وأما ان قصد من يريد مكة أحد النسكين أي الحج أو العمرة ولم يكن مترددا وتعدى الميقات جاهلا به أو عالما به ولم يحرم منه فإنه يلزمه أن يرجع اليه ويحرم منه ولو دخل مكة ما لم يحرم وأولى لو شارفها أي قاربها ولا دم عليه في رجوعه الى الميقات لانه لما رجع اليه وأحرم منه فكأنه أحرم منه ابتداء ولو علم أو لانه لا يجوز له أن يتعدى الميقات بلا احرام ويحمل رجوعه ما لم يغلب على ظنه أنه اذا رجع يفوته الحج أو الرفقة التي لا يجدها والا أحرم من موضعه الذي هو به ولا يرجع وعليه الدم أي الهدى لان محظورات الاحرام تستباح بالاعذار بالهدى والقوات والقوت بمعنى واحد وما في قوله ما لم يخف فوثاق مصدرية ظرفية متعلقة برجع أي ورجع للميقات ان جاوز حلالا لم يرد لأحد النسكين أو لدخول مكة

(٣٩ - خشي ثانی) السفر أولا (قوله فظاهر الخ) أي وحيث قلنا لا دم عند عدم قصد النسك وقت مجاوزته فنقول فظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق (قوله وقيل بالدم مطلقا) تفسير الاطلاق يؤخذ من معرفة بقية الاقوال (قوله وقيل غير ذلك) هو ثابت الاقوال ورابعها الدم على الصلوة وان لم يحرم وخامسها ان أحرم فالدم مطلقا ضرورة أولا والافلام مطلقا والى هذه الاقوال أشار ابن الحاجب بقوله وان لم يقصد فتأثيرها المشهور ان أحرم وكان ضرورة قدم ورابعها ان كان ضرورة وخامسها ان أحرم والمشهور ثالثها وهو لزوم الدم ان أحرم وكان ضرورة (قوله هذا يخرج) أي محتزلا حقيقة الانحراج (قوله أو عالما به) أي بالميقات أي بذاته (قوله ولو دخل مكة الخ) فيه إشارة الى الاعتراض على المؤلف بأن الاولى أن يقول وان دخل الخ يدل وان شارف لان مبالغة المصنف تقتضي أن الدخول ليس كذلك (قوله وأولى لو شارفها) أي أولى من الدخول (قوله يفوته الحج) أي والقرض انه أدرك وأما لو خاف فواته وفاته بالفعل وتحلل منه فلا دم عليه كما أشار به بقوله لافات (قوله بالاعذار) أي بسبب الاعذار وقوله بالهدى أي مع الهدى (قوله أو لدخول مكة

(الخ) لا يناسب هذا فالناسب أن يقول واءلم أن ما أفاده المصنف من أنه لا دم إذا لم يقصد نسكا أي والقرض أنه ناود دخول مكة غير ما أفاده ابن عرفة لأن مفاد ابن عرفة أن قصد دخول مكة كقصد أحد النساكين وقد تقدم هذا للشارح في قوله ومفهوم كلام المؤلف أن من أراد دخول مكة من يلزمه الأحرام وتركه فإن عليه الدم وإن لم يقصد النسك وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك خلاصته أن كلام المصنف ضعيف والمعتمد كلام ابن عرفة وصدق عجم التابع له شارحنا وعب وشب في كون مفاد ابن عرفة ما ذكر (قوله واعترض الخ) وجه الاعتراض أن تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي بحب الدم لرجوعه (قوله كحرم) أي من حيث أحرامه أو على تقدير مضاف أي أحرام محرم (قوله ولو أفسد) قال عجم ليست هنالوللخلاف لأن هذا الحكم متفق عليه نعم الخلاف فيما إذا فاق (قوله وصورتهما الخ) أفاد أنه مرتبط عن جاوز الميقات وأحرم وليس (٣٠٦) المراد ظاهر العبارة من أنه متعلق بالراجع وليس كذلك (قوله لرجوعه إلى عمرة) أي

فلا بد في سقوط الدم من كونه يتحلل بفعل عمرة فلو بقي على أحرامه لقابل فعليه الدم لأنه حينئذ بمنزلة من لم يفقه (قوله فقد انقلب وجهه لعمرة) فهو بمثابة من لم يحرم أصلا الحاصل أن قوله فقد انقلب وجهه الخ في قوة تعليلين حاصل الأول أنه لما انقلب وجهه لعمرة صار بمثابة من لم يقصد نسكا ثم بدله العمرة فلا دم عليه وحاصل الثاني أنه لم يتسبب في القنات حتى يكون كالإفساد فيلزمه الدم وقوله أو لا غير مريد العمرة الأولى أن يقول غير مريد نسكا أي ثم بدله الأحرام بالعمرة فيكون حاصله أنه ترقى فقد كر التعليلين بعد أن ذكر واحد فقط وبهذا التقرير ساوت عبارته عبارة عب حيث قال لأن يتحلل صار بمنزلة من لم يحرم أصلا ولأنه لم يتسبب فيه انتهى (قوله بشرطه) أي بشرطه الذي قلناه وهو كونه يتحلل بفعل عمرة وإن كان المصنف لم يتكلم على الشرط لأن كلامه عام (قوله ذكر ما يعتقده) أي ما يتحقق به من تحقق المسبب بالسبب وهذا ما يفيد ابن عرفة حيث قال صفة حكيمة توجب لموصوفها حرمة مقدمات الوطاء مطلقا والقله التفث والطيب

مدة كونه لم يحجب رجوعه للميقات فوتا والأحرام من مكانه وعليه هدى (ص) كراجع بعد أحرامه (ش) التشبيه في وجوب الدم والمعنى أن من جاوز الميقات وهو حلال ثم أحرم فإنه يلزمه الدم ولا يسقط عنه رجوعه إلى الميقات لترتب في ذمته لأن الدم لم يجب لمجاوزة الميقات بانقراضه وإنما وجب لأحرامه بعد الميقات وهو لا يقدر على إزالته واعترض بعض كلام المؤلف بأن ظاهره أن الموجب للدم رجوعه وانما هو أحرامه بعد الميقات وأشار بعضهم لجوابه بأن في الكلام حذف أي كحرم بعد الميقات رجع إليه بعد أحرامه وانما قال المؤلف كراجع بعد أحرامه لأن غير الراجع أولى (ص) ولو أفسد لاقات (ش) هذا مبالغة في لزوم الدم وصورتهما أنه جاوز الميقات وهو حلال ثم أحرم بالحج ثم أفسده بجماع مثله فإنه يلزمه الدم وهو باق على عمل وجهه متمادا عليه فيلزمه جبرانه بالدم قاله أبو عمران لأنه لما تسبب في إفساد العبادة لزمه التماذي فيها لأنها باقية بحالها لم تنفد فوجب جبران خللها بالدم أما إذا تعدى الميقات ثم أحرم ثم فانه الحج فإنه لا يلزمه دم لرجوعه إلى عمل عمرة فكأنه تعدى الميقات غير مريد العمرة ثم أحرم بها فقد انقلب وجهه لعمرة ولم يتسبب في فواته فقد سقط عنه تمام العبادة التي نقصها بترك الميقات وانقلبت لغيرها ولا فائدة في جبران عبادة قد عذمت من أصلها إذ لا بد من قضاء ثم على الكمال (تبيينه) تكلم المؤلف على سقوط دم التعدى في القنات بشرطه ولزومه في الفساد ولم يتكلم على دم القنات والفساد معالما يأتي في إنشاء فصل محرمات الأحرام وفي فصل الحصر ولما قدم أن الأحرام ركن في النسكين ذكر ما يعتقده فقال (ص) وانما يعتقده بالنية وإن خالفها لفظه ولا دم (ش) يعني أن الأحرام لا يعتقده إلا بالنية مع قول أو فعل تعلقا به وإن خالف لفظه عقده والعبرة بالنية لا باللفظ فلو نوى الحج مفردا فغلط فلفظ بالقران أو بالمتعة لم يضره ذلك والعبرة بالنية ولا دم عليه لهذه المخالفة حيث تلفظ بما فيه دم ولو أراد العمرة أو القران فلفظ بالحج فقط فالعبرة بما نواه وهو العمرة أو القران وحينئذ يترتب على ذلك مقتضاه فالحصر مصلبه قوله مع قول أو فعل تعلقا به كما هو القاعدة من تعلق الحصر بالآخر والضمير في يعتقده راجع للأحرام لا للحج لئلا يكون ساكتا عن العمرة كما أشيرنا لذلك وقوله (وإن بجماع) مرتبط بقوله وانما يعتقده بالنية لا بقوله ولا دم أي وانما يعتقده بالنية وإن مع جماع ويكون فاسدا يجب اتعانه فإن قيل ما الفرق بين هذا وبين الصوم فإنهم جعلوا التزاع عند طلوع الفجر غير مضر فاجواب أنه لما كان يمكنه التزاع والأحرام بعده لم يغفر له الأحرام معه بخلاف الصوم ولا يقال فعل الوطاء فيه اختيارا لأننا نقول الأصل بقاء الليل لجوز له ذلك ثم أنه يمكن الجماع مع

وليس الذكور الخيط والصيد لغير ضرورة لا تبطل بجماعه وعدم نقضه بأحرام الصلاة وحرمة الاعتكاف واضح انتهى قول (قوله فغلط) ظاهره أنه لو تعدى ضروري عب وإن خالفها لفظه عمد القوته (قوله فالحصر مصلبه الخ) تفريع على قوله يعني أن الأحرام لا يعتقده إلا بالنية مع قول الخ (قوله وإن مع جماع) والظاهر أنه يجب عليه التزاع كما في الصوم ولم أر من نص عليه قاله الخطاب (قوله فإن قيل ما الفرق) هذا السؤال لا يرد إلا لو اتحد الموضوع مع أنه مختلف لأن مسألة المصنف أحرم في حالة الجماع ومسألة الصوم حالة التزاع (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يمكنه التزاع والنية بعد لكون الفجر طلع (قوله ولا يقال فعل الوطاء الخ) حاصله أنه يقول الباحث أنه وإن كان لا يمكنه التزاع والنية بعده فهو معذور من تلك الحيثية إلا أنه غير معذور من حيثية أخرى وهي فعله الوطاء اختيارا (قوله لا نأقول الخ)

حاصل الجواب أنه انما يؤخذ بهذا الفعل الاختياري لكونه أوقع في الليل والاصل بقاء الليل (قوله وبهذا التقرير الخ) أي وهو أن مصب الحصر قوله مع قول أو فعل حاصل الكلام أن ابن غازي اعترض على المصنف بأنه سلم هذا القرع أعنى قوله وأن يجماع مع أنه يقول لا ينبغي مجرد النية انتهى كلامه اذا علمت ذلك فقول شارحنا بنى كلامه على الطريقة المرجوحة أي في قوله وأن يجماع مع أنه يقول بعدم مع قول أو فعل الخ وحاصل الجواب أن مصب الحصر قوله مع قول أو فعل فالمعنى وانما ينبغي في حالة الجماع بالنية مع قول كالنية بأن ينوي ويلبي وهو يجماع أو مع فعل كأن يكون في محفة وهو سائر متوجه الى مكة فينوي الاحرام في حالة الجماع وهو متوجه واذا تأملت تجد هذا التقرير بصورة المصنف لا غير فابن غازي التفت الى قوله وأن يجماع ولم يتظر لكون قول المصنف مع قول أو فعل مصب الحصر (قوله حين الاحرام) ظرف لقوله يجماع أي وجامع بالفعل كذا في لُ والمعنى نوى أن يجماع حين الاحرام أي نوى قبل الدخول فيه أنه يحدث نية الاحرام حال الجماع فإنه لا ينبغي كذا في طرر التلقين هذا قضية ما أورد عب من السؤال والجواب ويأتي (قوله فان الاحرام لا ينبغي) أي لم يكن عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الاحرام بهما شي انتهى فان قلت قد قارن المانع الاحرام في المسائل فلم انعقد في الاولى دون الاخرى قلت كان نية الدخول على المقارنة مع وجود الفعل عند استحباب نية أشد من حصول المقارنة بالفعل من غير نية دخول لانه اجتمع فيما لا ينبغي (٣٠٧) شيان نية الاحرام في الجماع قبل دخوله فيه ونية الاحرام وقته وأولى منه

قول بأن يجماع وهو يلبي أو فعل بأن يجماع على دابته وهي متوجهة وهو يلبي وبهذا يدفع اعتراض ابن غازي أن المؤلف بنى كلامه على الطريقة المرجوحة وهي انعقاد الاحرام بمجرد النية وحلنا كلام المؤلف على أنه أحرم وهو يجماع احترازاً عما لو نوى حين الاحرام أن يجماع فان الاحرام لا ينبغي انظر ح (ص) مع قول أو فعل تعلقه (ش) أي انما ينبغي بالنية حال اقترانها بقول كالنية والتلبيس أو فعل كالتوجه والتقليد والاشعار بالضمير في به راجع للاحرام فقوله مع الخ حال من النية أي لا يجزئها عند الحمى وابن بشير وابن شام قالوا وهو المنصوص وقال في منسكه على المشهور لكن قال صاحب التلقين وصاحب المعلم وسند وصاحب القبس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وبعبارة أخرى قوله مع قول أو فعل الخ متعلق بالنية وان لم يزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها والضمير في به يرجع للحج والعمرة مقبسة عليه أو لتسك لا للاحرام لان الفعل والقول لا يتعلقان بالاحرام أي لانه لا ينبغي الا بذلك وطابق النعت بقوله تعلقه به مع ان العطف باو واحترز به من غير المتعلق بالاحرام كالبيع ونحوه (ص) بين أو أيهم وصرفه للحج والقياس لقران (ش) يعني انه اذا أحرم مطلقاً فانه يجوز ويصح ويخير في التعيين ويندب له أن يصرفه للحج والقياس أن يصرفه للقران لانه أحوط لاشتماله على النسكين وأما ما بين ما أحرم به من حج أو قران أو عمرة فيفعل على ما بينه قوله بين الخ حال وهو على اضمار قد والواو جميعاً أي والحال انه قد بين أو أيهم أي حالة كونه بين أو أيهم أي حالة كونه مبيناً أو مبهماً لكن صورة

فيه ونية الاحرام وقته وأولى منه أن ينوي أن لا يحرم الا حين الجماع والحق أن قوله حين الاحرام ظرف لقوله نوى فلا موقع لفرق عب ونص الخطاب قال في طرر التلقين وشرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوي عند الدخول فيه وطأ أو انزالاً فان نوى ذلك مع احرامه لم ينبغي انتهى (قوله فالضمير في به عائد على الاحرام) سيأتي رده في العبارة لا نية (قوله لكن قال صاحب التلقين) وهو القاضي عبد الوهاب والتلقين كتاب في الفقه صغير (قوله وصاحب المعلم) بكسر اللام للآزري على مسلم (قوله وصاحب القبس) شرح للموطا لابن العربي وما قاله هؤلاء الجماعة

هو المعتمد (قوله متعلق بالنية) فيه تسامح بل متعلق بمحذوف تقديره كأنه مع الخ كما أفاده أولاً بقوله حال من النية (قوله كالبيع) تمثيل للقول الذي ليس بمتعلق ومثال الفعل الذي ليس بمتعلق كأن يحرم وهو يكتب (قوله أو أيهم) أي كأن يقول أحرم متلله ولا يفعل شيئاً الا بعد التعيين (قوله وصرفه للحج) وجوباً ان طاف قبل التعيين كان في أشهر الحج أولاً ويقع هذا طواف القدوم وانما وجب صرفه للحج لان طواف العمرة ركن فيها فلا يصلح وقوعه بغير نية وهذا وقع بغير نية والقدوم ليس بركن تخف شأنه ويؤخر سعيه الى افاضته وانظر لوطاف وسعي قبل التعيين ثم صرفه للحج والذي للذاكرين إعادة السعي احتياطاً هكذا أفاده سند قال الخطاب وتأمل قوله ويؤخر سعيه الى افاضته والذي يظهر أنه لما كان السعي لا يصح الا بعد طواف ينوي به القدوم وهذا الطواف لم ينو به القدوم ولكنه لما كان أول طوافه جعله بمنزلة طواف القدوم فقات محل طواف القدوم أخر سعيه الى ذلك وهذا تكلف والله أعلم انتهى كلام الخطاب وأما ان لم يطف فان كان في أشهر الحج صرفه استحباباً وان لم يكن فيها صرفه لعمرة ويكرمه صرفه للحج قال الشيخ سالم ولما لم يكن تعيين ما يحرم به من حج أو عمرة أوهما شرطاً في الاتعاق بل مندوباً كما قال سند قال بين الخ (قوله مطلقاً) بكسر اللام حال من فاعل أحرم (قوله لانه أحوط) ولو نوى الحج من غير نية فرض ولا تفل انعقد وانصرف للفرض عند الجميع ان كان ضرورة قاله سند (قوله على اضمار قد والواو الخ) فيه تطراد الجملة الماضية المتلوة بالواو ولا ترتبط بالواو ونحو لا ضربه ذهب أو مكث (قوله أي حالة الخ) احتاج لها لان أصل الحال أن لا تقترب بالواو وقوله أي حالة كونه مبيناً أو مبهماً احتاج لذلك لان أصل الحال الأفراد

(قوله فالاولى الحج) أى وتكون أو بمعنى الواو (قوله وقسم الشيء لا يكون قسماً) أى والمصنف جعله قسماً للحج حيث قال الحج والقياس لقرآن (قوله ونوى الحج) أى وجوب الاحتياط فإن كان أحرامه الأول حجاً أو قرآن لم يضره ذلك وإن كان عمرة ارتدف الحج عليها انتهى وقوله أى يحدث له إلا نية الحج أى ليتم القرآن أن كان الواقع في نفس الأمر هو العمرة فيكون على هذا التقدير قد أردف الحج على العمرة قبل الطواف (قوله أو بعده وقبل الركوع) لأن هذه الصور الثلاث التى يصح فيها الإرداف (قوله وكذلك إن كان أحرامه بعد السعي) المناسب وكذلك إن كان شكاً وانما فصلها بذلك لكونها ليست من كلام مسند ولا يخفى انها مفهومة بالاولوية (قوله لخوف تأخير الحلاق) وجه ذلك انه لم يتحقق أن ما أحرم به عمرة لانه يحتمل أن يكون الذى أحرم به حجاً وإذا كان حجاً فلا تأخير في هذه الحالة لانه لكونه أردف حجاً على حج (٣٠٨) فالعمرة بالاول فلا عبرة بالخوف (قوله ولا يتوقف عليها) أى على نية الحج

(قوله بل عمل القرآن الحج) أى وبراءته من الحج انما تكون اذا نوى الحج كفى لك (قوله هل أحرم بعمرة) أى فيكون في عبارة المصنف مجاز الاول أى فعل ما يصير متمتعاً وذلك الفعل هو الاعتبار (قوله فانه ينوى الحج) أى وجوباً على المذهب كما قاله مالك وابن القاسم وجعل عب ذلك مندوباً وإن كان فيما تقدم واجباً وجعل التشبيه في أصل نية الحج ومحل كونه ينوى الحج حيث كان يرتدف على العمرة فإن كان لا يرتدف كان يكون شكاً بعد ركوع الطواف فانه لا ينوى الحج وإن نوى لم يعمل بينه بل يصبر حتى يسعى ثم يحرم بالحج وانظر حيث نزل يبرأ من العمرة والاله لم يفعل الطواف على وجه الجزم بركنيته لها ولو شك هل أفرد أو قرن ثم ادعى على نية القرآن وحده قال اللخمي ويرأى من الحج فقط للعلّة المتقدمة وظاهر كلام اللخمي أنه يبرأ من الحج ومن العمرة ولعله لأن

التبيين لا تقومهم فهي ضائعة فالاولى انه على حذف همزة التسوية ولفظة سواء والجمله حال أى سواء أباين أو أبهم أى ان الاحرام يعقد ويستوى في انعقاده التبيين والابهام أى حالة كون التبيين والابهام مستويين في انعقاده والاولى أن يقول لا قرأ بديل الحج لأن القرآن لا يغير الحج لانه قسم منه لأن الحج شامل للقسام الثلاثة وقسم الشيء لا يكون قسماً (ص) وإن نسي فقرآن ونوى الحج وبرئ منه فقط (ش) صورته أنه أحرم بشئ معين ثم نسي ذلك فلم يدركه حج مفرد أو عمرة أو قرآن فانه ينوى الحج أى يحدث له إلا نية الحج ويعمل على القرآن للاحتياط فيطوف ويسعى ويمشي بناء على انه فارق ويرأى من الحج فقط وأما العمرة فلم يبرأ منها الاحتمال أنه أحرم أولاً مفرداً فيأتي بالعمرة بعد ذلك ونية الحج محلها اذا كان الشك في زمن يصح فيه الإرداف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع أما لو وقع بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج اذ لا يصح إردافه على العمرة اذ لا يستر على ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وكان متمتعاً إن كان في أشهر الحج وكذلك إن كان أحرامه بعد السعي وينبغي أن يهدى احتياطاً لخوف تأخير الحلاق قاله سند ثم ان مفاد النقل أن نية الحج للبراءة منه ولا يتوقف عليها عمل القرآن بل عمل القرآن لازم له سواء نوى الحج أم لا (ص) كشكاً مفرداً وتمتع (ش) أى كشكاً هل أحرم بعمرة أو أحرم بحج فانه ينوى الحج الآن ويعمل عمل القرآن ويرأى من الحج فقط لاحتمال أن يكون أحرامه أولاً بحج فهو تشبيه لا تمثيل لانه في الاول نسي ما أحرم به من كل الوجوه وفي هذه جزم بأنه لم ينو قرآناً وانما شك في الحج المفرد والعمرة المفردة ولذا كان الاول أن يقول كشكاً مفرداً واعتبر لكنه تبع ابن الحاجب وانما سمي المحرم بعمرة متمتعاً لأن الغالب أن المحرم بعمرة يحرم بعدها بحج (ص) ولغا عمرة عليه كالثاني في حجتين أو عمرتين (ش) يعنى ان العمرة لا ترتدف على الحج لضعفها وقوته وكذلك لا ترتدف العمرة على مثلها وكذلك لا يرتدف الحج على مثله لأن المقصود من الثاني حاصل بالاول وأما إرداف الحج على العمرة فانه يصح لقوته وضعفها ولانه يحصل منه ما لا يحصل منها فالقسمة رباعية صح منها المسئلة الاخيرة ومعنى اللغو عدم الانعقاد فلغا فعل لازم فلذا يتعين رفع عمرة ولم يذكر الحكم ابتداءً فيما ذكرانه يلفظ وهو الكراهة في الجميع قاله

الشك أمر ضعيف فاكفى بذلك حصول العمرة في ضمن القرآن وانظر لو شك هل قرن أو تمتع أو اعتمر والظاهر ح انه يعنى على القرآن أيضاً (قوله ويعمل عمل القرآن) أى لاحتمال أن يكون أحرامه أولاً بعمرة وهو لا ن قد نوى حجاً وصار قارناً (قوله ولغا عمرة عليه) أى بطل وأمامه فقارن (قوله كالثاني في حجتين) اجتماعاً أو تعاقباً أى من حجتين فهي أربع لانها إما افرادان أو قرآنان اجتماعاً أو انفراداً (قوله أو عمرتين) اجتماعاً أو انفراداً لكن ان أردف احدهما على الاخرى البقي الثانية وان كانتا معاً البقي احدهما لا بعينها فصور المصنف سبع ويبقى إرداف حج على عمرة أو تعاقباً فهو صحيح وان اعتبر كون الحجتين واجبتين كفرض ونذر أى معين وتطوعين وفرض وتطوع اجتماعاً أو انفراداً زادت الصور ولا يلزمه قضاء ما يلقي ثم اذا كانا فرضين أو تطوعين فظاهر وأما اذا كان أحدهما فرضاً وآخر نذراً فقياس ما تقدم في الصوم الاجزاء عن واحد منهما ما هنا وما قلناه لا ينافي قول الشارح فالقسمة رباعية لانها باعتبار ما قسم

(قوله ولم يؤثّر عامل لغا) كذا في نسخة والاولى فاعل لغا أي لم يؤثّر الفاعل أي بأن يلحق فعله علامة التانيث ونحوه يجعل
 الاضافة للبيان وقوله لان تانيثه أي تانيث فاعله (قوله على المشهور) في الموضعين ظاهر ان الخلاف جاركان في الاشياء أو بعد
 الفراغ (قوله فهل يجري ذلك هنا أم لا) حاصله أن قول المصنف ورفضه انه لا فرق بين أن يكون رفض بعد الفراغ أو في الاشياء ولكن
 ان كان في الاشياء هل يجدد الخ (أقول) الصواب انه لا يحتاج لنية تجديد في الحج ومثله العمرة فيما يظهر وذلك لان حاصل ما في المواق
 انه اذا وقع من الانسان رفض لا يخالو من أن يكون ذلك واقعا في حال فعل من الافعال أو لا فاذ لم يكن واقعا في حال فعل من الافعال
 فلا يضر الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعا في حال فعل من الافعال كالطواف ونحوه فيحتاج لنية التجديد ونحو المواق ناقله
 من التكت فرفض احرامه ليس رفضه بمضار لمهوفه لانه انما في مواضع يأتيها فاذا رفض احرامه ثم عاد الى المواضع التي يخاطب بها
 ففعلها لم يحصل لرفضه حكم وأما اذا كان في حين الافعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فهو رفض بعد
 كالتارك لذلك انتهى (قوله ويصح) تصريح بما علم التزاما لان من لوازم الجواز الصحة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الصحة ظاهر
 لانه لا يلزم من نفي الجواز عدم الصحة وان كان الاصل والمذهب الصحة (٣٠٩) كما قاله القاني (قوله تردد في النقل عن المذهب)

أي عن أهل المذهب فيه شيء فان
 المنقول عن أشهب الجواز وعن
 مالك المنع فليس هذا من تردد
 المتأخرين في النقل عن المتقدمين
 لان معنى ذلك ان اختلف المتأخرون
 في النقل عن واحد أو أكثر فينقل
 جماعة عنه الجواز وآخرون المنع
 وما عدا ذلك كذا فان قيل ما هنا
 وقع خلاف وفي الصلاة لم يقع قال
 المصنف وجاز له دخول على ما أحرم
 به الامام بناء على التعميم فالجواب
 ان الابهام هنا أشد لاحتمال أن
 يكون ما أحرم به حجاً وعمرة والحج
 يحتمل الافراد والقران والتمتع
 بخلاف الصلاة معلوم انها فرض
 وانما الشك في عين الصلاة تخف
 الابهام واشتد في الحج (قوله حج
 وعمرة) المراد عمرة التمتع لان المحرم
 بعمرته يقال له تمتع لان الغالب

ح ولم يؤثّر عامل لغا لان تانيثه مجازي فيجوز تانيث عامله وعدمه (ص) ورفضه (ش) عطف
 على عمرة أي لغا رفض الحج وقدم ان رفض الرضوء والحج لا يضر على المشهور بخلاف الصوم
 والصلاة على المشهور وتقدم انه اذا حصل الرفض في أثناء الرضوء فانه يجدد النية للباقي على
 المعتمد فهل يجري ذلك هنا أم لا والاولى انه يرجع الضمير في قوله ورفضه الاحرام للحج لئلا
 يكون ساكتا عن العمرة (ص) وفي كاحرام زيد تردد (ش) يعني لو أحرم شخص بما أحرم به
 زيد مثلاً والحال انه لم يعلم ما أحرم به زيد فهل يجوز له ذلك ابتداء ويصح احرام ذلك الشخص أولا
 يجوز له ذلك ابتداء ولا يصح احرامه لعدم الجزم في النية في ذلك تردد أي وفي صحة احرام من
 أحرم كاحرام زيد وعدمها تردد في النقل عن المذهب سند فان تبين عدم الاحرام لزيد وقع
 احرامه مطلقاً ويجري على ما مر انتهى قال بعض فلو مات زيداً ووجدته محرماً بالاطلاق لم أرفيه
 نصاً والظاهر انه يقع احرامه أيضاً مطلقاً ويخبر في تعيينه ولما كان أوجه الاحرام ثلاثة حج
 وعمرة وقران والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها بين الافضل منها بقوله (ص) وندب
 افراد (ش) يعني أن الافراد وهو أن يحرم بالحج مفرداً ثم اذا فرغ يسئل له أن يحرم بعمره
 أفضل على المنصوص من التمتع والقران كما قاله المؤلف في منسكه وظاهر جعله العمرة سنة
 مستقلة أن الافراد أفضل ولو لم يعتمر بعده فاذا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليس
 داخله في حقيقة المحكوم لها بالافضلية وهو ظاهر كلام غيره من أهل المذهب كان عرفة
 وأضربه وانما كان الافراد أفضل من القران وان كان يسقط به عنه الطلب بالتسكين والافراد
 انما يسقط به الطلب بالحج فقط لانه قد يكون في المفضل ما لا يكون في الفاضل (ص) ثم قران
 (ش) أي ثم يلي الافراد في الفضل قران لانه في عمله كالمفرد والمفرد أفضل فاقارب فعله كان

عليه أن يحرم بعدها بالحج الا أنه يشك على ذلك قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع الخ لان هذين لا يختصان بعمره التمتع
 (قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها) أقول وان يرجع اليها الآن مرتبة الاطلاق مرتبة رابعة كما نص عليه المصنف
 في مناسكه (قوله أفضل على المنصوص الخ) وخلاف المنصوص ما رواه أشهب عن مالك في المجموعة أنه قال من قدم من اهلها فالافراد
 أحب الي وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان يشتد عليه فيه الاحرام ويخاف على صاحبه فله الصبر فالتمتع وما قاله اللخمي من أن
 التمتع أفضل من الافراد والقران وما قاله أشهب وأبو حنيفة القران أفضل من الافراد لان عبادتين أفضل من عبادة واحدة (قوله ان
 الافراد أفضل ولو لم يعتمر بعده) لا يخفى ان صدر حله يقتضي أن لا يكون الافراد أفضل الا اذا اعتمر بعده وليس كذلك (قوله في حقيقة
 المحكوم لها) بالاضافة التي للبيان (قوله وانما كان الافراد أفضل من القران الخ) لا يخفى ان هذا لا يثبت به افضلية الافراد بالنسب
 أن يقول انما كان الافراد أفضل لانه لا هدى فيه اذا الهدى للنقص وعبادة لا تنقص فيها أفضل ولا ينتقص ذلك بالصلاة المرفوعة لان السجدة
 فيها المقتضى لفضلها انما هو لترغيم الشيطان ولان المصلى يدخل عليه السهو من غير قصد بخلاف ما هنا فانه فعل قصد ما يوجب الهدى
 (قوله لانه) أي القيان وقوله والمفرد أفضل أي بعمل المفرد أفضل

(قوله ان صحت) وهو شرط في صحة الارداف مطلقا في جميع صورته فان فسدت لم يصح الارداف ولم ينعقد احرامه ولا قضاء عليه فيه وهو باق على عمرته اقطر عب (قوله وجوبا) أراد بالوجوب ما يتوقف عليه صحة العبادة ولا شك ان صحة العمرة متوقفة على تقديمها فان تأخرت فلا تصح وانما قلنا ذلك لما تقدم ان ارداف العمرة على الحج مكروه (قوله ويصير قارنا ويلزمه الهدى لكن الخ) كذا في نسخة وفي بعض النسخ زيادة لم تكن موجودة في نسخة (قوله ان يقع بعد احرام العمرة) أراد ما عدا صورة الاحرام بهما مرتبتين مع تقديم العمرة وخلصته ان صورة الاحرام بهما مرتبتين وتقديم العمرة لم يحصل فيها فاصل وصورة الارداف ما عداها (قوله أو بعد عمل شيء الخ) أراد بالعمل المشي لها وان لم يكن العمل من أركانها لان أركانها طواف وسعي واحرام (قوله خلافا لا شبه) فعند أشبه متى شرع في الطواف فات الارداف كما يعلم من كلام (٣١٠) غيره (قوله لكان أين) أي لشمله الثلاث المذكورة (قوله وجوبا

على ظاهر المدونة) وهذا مذهب اليه الشيخ سالم وهذا هو المعتمد كما أفاده بعض المحققين وبواقفه ما تقرر من أن العبادة الغير الواجبة تجب بالشروع ومقابله قولان قيل مندوب وقيل جائز وهذا في العمرة الصحيحة ومقتضى التكميل انه يأتي ركعتي الطواف وهو كذلك وكذا لو أرف بعد الطواف وقبل الركوع فركعه ويسعى بعد الافاضة (قوله وكان تطوعا) لانه خرج عن كونه للعمرة بارداف الحج عليها ولا يطلب من أجزء من الحرم بطواف القدوم (قوله فلا يبقى لها فعل ظاهر) أي لا من طواف وسعي وحلق (قوله ولا يلزم الحرم القارن الخ) أي فلا يستحضر الاستحضار المذكور ما ضر كما أفاده في ك وقوله أن يستحضر أي في مدرسته (قوله بل اذا نوى طواف القدوم الواجب عليه) لا يفتي ان طواف القدوم لا اشتراك فيه لان الاشتراك انما يظهر فيما هو ركن

أفضل بعده وترك المؤلف تعريف الافراد لعدم غموضه ولغموض ذلك في القرآن والتمتع تعرض لتعريفهما بقوله (ص) بأن يحرم بهما معا وقتها أو يردفه بطوافها ان صحت (ش) أشار بهذا الى أن القرآن له كفتان الاولى أن يحرم بالحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصد القرآن أو التمكن أو بنية مرتبة ويقدم العمرة على نية الحج في هذه وجوب اليرتد الحج عليها وفي الاولى يقدمها في التسمية استجابة لولو عكس صح الثانية أن يحرم بالعمرة مفردة ثم يردف الحج عليها فيرتد ويصير قارنا ويلزمه الهدى لكن في ارداف الحج على العمرة صور جواز وكراهة مع صحة وكراهة لا مع صحة فمن الاول أن يقع بعد احرام العمرة وقبل أن يعمل من أعمالها شيئا أو بعد عمل شيء وقبل طوافها اتفاقا أو بطوافها قبل تمامه عند ابن القاسم خلافا لا شبهة فلو قال المؤلف ولو بطوافها لكان أين ولكن مشير الى الخلاف في الارداف في الطواف (ص) وكذا ولا يسعي (ش) يعني أنه اذا أرف الحج في أثناء طواف العمرة الصحيحة كحل الطواف وجوبا على ظاهر المدونة وكان تطوعا لان حكم من أنشأ الحج من مكة أو الحرم أن لا قدم عليه ولهذا السعي عليه بعد هذا الطواف بل بعد الافاضة لوجوب ايقاع السعي بعد طواف واجب وهذا الطواف تطوع كما قد علمته وأشار بقوله (ص) وتدرج (ش) أي العمرة في الحج فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها بالرد على مذهب أبي حنيفة في ايجابه على القارن طوافين وسعين انتهى ولا يلزم المحرم القارن أن يستحضر عند آتياته بالافعال التي يشترك فيها الحج والعمرة أنها لا حرام بهما بالحج والعمرة بل اذا نوى طواف القدوم الواجب عليه أجزاء وكذلك السعي وغيره بل لو لم يستشعر العمرة أجزاء كما يأتي فيمن طاف للعمرة بغير وضوء ثم أحرم بالحج انه يصير قارنا (ص) وكره قبل الركوع (ش) يعني انه يكرهه أن يردف الحج على العمرة بعد الفراغ من طوافها وقبل أن يركع ركعتي الطواف ويصير قارنا وعليه دم القرآن ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون الوقت مختصا للعمرة وقوله (لا بعده) راجع لقوله أو يردفه أي فلا يصح الارداف والكراهة ناسبة بالاحرى لانه اذا كره الارداف قبل الركوع فأحرى بعده وفي أثناء السعي وبعد السعي (ص) وصح بعد السعي (ش) يعني أن الاحرام يصح بعد سعي العمرة ولا يجوز الاقدام عليه لاستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه كما قال (وحرم الحلق) للعمرة حتى يفرغ

وهو السعي وطواف الافاضة (قوله لم يستشعر) أي بأن لم يكن في حافضته (قوله مختصا للعمرة) كذا في نسخة فاللام بمعنى البناء (قوله لا بعده) أي وأما في أثناء الركوع فهو بمثابة ما قبل الركوع (قوله راجع لقوله أو يردفه) أي راجع بحسب المعنى أي لا راجع لقوله وكره الخ ثم محتمل بعد أن يكون مخرجا من مقدر بعد قوله قبل الركوع والتقدير وكره قبل الركوع وصح لا بعده ويدل على ذلك قوله وصح أي الاحرام لا الارداف بعد سعي ولا قضاء عليه فيما لم يصح أو مغطوف على بطوافها والضمير على المذكور من الطواف والركوع أي ولا يرتد بعد ما ذكر من الطواف والركوع وكذا لو أرف في أثناء السعي ولا دم عليه لانه كالعدم ووجب ابتداءه بعد ذلك ان كان ضرورة وسقط ان كان تطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وبعبارة عب وغيره يصح لانه لا يجوز الاقدام عليه الخ وكذا في شرح شب والمتبادر منه الحرم (قوله لاستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة بأو أي فالتأخير على تقدير أن يكون الحلق الذي يأتي به بعد جرة العقبة للحج والعمرة وقوله أو سقوطه أي على تقدير أن يكون للحج فقط الا أنك خير بأن قول المصنف وأهدى لتأخير معنى الطرف الاول الذي هو قوله لاستلزامه تأخير حلق العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه

فلا يظهر حينئذ قوله كما قال (قوله لوجوب تأخير) بسبب إجماع بالحج ولو لم يكن بين إجماع بالحج وبين عرفته زمن طويل بل لو أتم سعيها في يوم عرفته ثم أحرّم قبل حلقها بالحج لم يحلق حتى يصل إلى منى وعليه دم (قوله ثم تمتع) ظاهر المصنف أن بعد التمتع مرتبة أخرى وهو كذلك وهو الإطلاق فأوجه الأحرام أربعة أفراد وقرآن وتمتع وإطلاق وهي على هذا الترتيب في الأفضلية كما سرح بذلك في المناسك فلا حاجة لتكلف جعل ثم تمتع من عطف الجمل وظاهر ابن عرفة والمؤلف أنه يحصل التمتع بإجماع بالحج بعد العمرة وإن فسدت وهو كذلك بخلاف القرآن والفرق أن إجماع بالحج في التمتع بعدم مضي النسك الفاسد ولذا صرح وأما في القرآن فهو في أثناء النسك الفاسد فسرى له الفساد فصار كالعدم كما أشار إليه ابن الحاجب (قوله على المشهور) أي خلافاً للقاضي عبد الوهاب والجمهور من أن التمتع أفضل من القرآن (قوله بعد إيقاع ركن أو بعضه) أي من العمرة ولو قبل (٣١١) الحلاق كانت العمرة صحيحة أو فاسدة بخلاف

الارداف ولعل الفرق أن إجماع بالحج في التمتع بعدم مضي النسك الفاسد فلذا صرح وأما في القرآن فهو في أثناء النسك الفاسد فسرى له الفساد فصار كالعدم (قوله لانه تمتع بإسقاط أحد السفرين) أي لانه كان يسافر سفرين سفر الحج وسفر العمرة فلما تمتع أسقط عنه أحد السفرين ثم لا يجزئ أن من أحرّم بالحج ثم فرغ منه ثم أتى بالعمره يصدق عليه أنه تمتع بأحد السفرين مع أنه ليس بتمتع والجواب أن عملة التسمية لا تقتضي التسمية وفي عبارة مانصه فان قيل لا يصح التعليل الأول لانه لو أحل منها في غير أشهر الحج ثم أقام بمكة من عامه يلزم عليه أن يكون متمتعاً لانه أسقط أحد السفرين مع أنه ليس متمتعاً بإجماع والجواب أنه إنما راعى إسقاط أحد السفرين في أشهر الحج وكذا على التعليل الثاني (قوله وقيل لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب) فيه أن كل معتمر يتمتع حين يحل منها بالنساء

من حجه ولم يكن قارناً اتفاقاً ولا متمتعاً إلا أن يحل من عمرته في أشهر الحج وأهدى لوجوب تأخير الحلق الحاصل بإجماع الحج فلو فعله قبل زمه هدى وفدية معا ولذا قال (وأهدى لتأخير) أي لوجوب تأخير وقوله (ولو فعله) مبالغة في أنه يهدى إذا فعله من غير تأخير وعليه حيث فعله هدى ولا يسقط فعله هدى التأخير وعليه فدية أيضاً (ص) ثم تمتع بأن يحج بعدها وإن بقرآن (ش) أي ثم يلي القرآن في النذر على المشهور تمتع وهو أن يحج من عامه بعد إيقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج ولا فرق بين أن يحرم بعد العمرة بحج فقط أو بقرآن ويصير متمتعاً قارناً وعليه دمان واحد للتمتع وآخر للقرآن ولو تكرّر منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجزئه قاله في النواذر وسمى المتمتع متمتعاً لانه تمتع بإسقاط أحد السفرين وقيل لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب وغير ذلك (ص) وشرط دمهما عدم إقامة بمكة أو ذي طوى (ش) أي شرط دم القرآن والتمتع أن لا يكون فاعلهما مقيماً بمكة أو ما في حكمها مما لا يقصر المسافر حتى يجاوز المراد بالإقامة الاستيطان وهو الإقامة بنية عدم الانتقال وقوله (وقت فعلهما) أي وقت الأحرام أي بالقرآن والتمتع والمراد وقت الأحرام بالعمره فيهما من كان مقيماً بمكة أو ما في حكمها وقت الأحرام بهما أو بأحدهما وان كان غير مقيم وقت الأحرام بهما أو بأحدهما فعليه دم ولا شك أن الأحرام بالعمره قد يكون مقدماً على الأحرام بالحج وذلك في التمتع دائماً وفي القرآن في بعض صورته وقد يكون الأحرام بهما مقارناً للأحرام بالحج وذلك في بعض صور القرآن وقوله (وان بانقطاعها) أي بمكة أو ذي طوى مبالغة في المفهوم والتقدير فان وجدت الإقامة المذكورة بأحد المسكنين سقط الدم وان من غير أهل بل بسبب انقطاعها عن غيرها أو رفض سكناها ونية عدم الانتقال منها والرجوع إليه وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه إلى ما ذكر باعتبار البقعة وأفرده مع رجوعه إلى مكة أو ذي طوى لان العطف بأو ويصح عوده لمكة خاصة تنبهاً على أن حكمهما مع ذي طوى حكم البلد الواحد (ص) أخرج للحاجة (ش) يعني أن من خرج من أهل مكة أو غيرهم من أسوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم لحاجة من غزو أو تجارة أو أمر عرض له سوا عطلت أقامته بغيرها أو قصرت ثم قدم مكة بعمره في أشهر الحج فانه لا يكون متمتعاً ولا دم عليه لانه ليس على أهل مكة متعة فقوله خرج عطف على ما في حيزان والتقدير فلا دم على من أقام بمكة أو ذي طوى وان بانقطاعها أو خرج منها لحاجة ثم عاد إليها

والطيب والجواب ما تقدم (قوله أو ذي طوى) مثل الطاء موضع بين الطريق التي يهبط منها إلى مقبلة مكة المسماة بالمعلقة والطريق الأخرى التي جهة الزاهر وتسمى عند أهل مكة بين الجوتين وأما التي في القرآن فنضم الطاء وكسرها وقرئ بهما في السبع (قوله وقت الأحرام بهما) أي بالقرآن والتمتع أي وقت الأحرام بالعمره فيهما فإنا قدّم آفاقاً بعمره في أشهر الحج ونية السكنى ثم حج في عامه فانه ليس كالمقيم بل يجب عليه دم التمتع على الأصح لانه لم يكن وقت فعل العمرة من الحاضرين (قوله وان كان غير مقيم وقت الأحرام بهما أو بأحدهما) المناسب حذف أحدهما ويقتصر على قوله وان كان غير مقيم وقت الأحرام بهما أي بالقرآن والتمتع أي وقت الأحرام بأي واحد منهما (قوله وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه إلى ما ذكر باعتبار البقعة) لاجتماع ذلك لان الضمير مائد على مكة أو ذي طوى فالرجوع مؤث

(قوله وان وجدت منه نية أي الإقامة فقد بدوله عدمها) لا حاجة لذلك لأنه حيث اشترط الإقامة بالفعل فعند عدمها يلزمه الدم ولو نوى الإقامة بداله عدمها أولا (٣١٢) الآن يقال ان المعنى ولو فرض أنا أعطينا نية الإقامة منزلة الإقامة لانية الإقامة يصحبها

الإقامة إلا أنه بدوله عدم الإقامة فصارت نيتها كالعدم (قوله أو القارن) أي أوفات القارن الحج أي بأن يفوته بمحصر أو مرض (قوله وللمتتع) من عطف الجمل أي ويشترط للمتتع أي لوجوب دمه مع ما تقدم عدم عوده لبلده أو مثله ولا يشترط ذلك في القارن (قوله ولو كان مثل أفقه) إشارة إلى أن قوله ولو بالجواز مبالغة في المثل وأما لو عاد لبلده مطلقا أو مثله بغير الجواز فلا خلاف فيه (قوله لعدم العود متلبسا بأقل) أي ان عدم العود متلبسا بأقل لا نقول بشرط أي في وجوب الدم أي بحيث اذا عاد لأقل لادم عليه لأنه اذا عاد لأقل يلزمه الدم (قوله أي لعدم العود متلبسا بالحج) قضيته أن قول المصنف لا بأقل راجع لقوله عدم عوده لبلده أو مثله فيلزم عليه تكرار بالنظر الأول لأنه فهم من قوله أو مثله أن رجوعه لأقل من بلده لا يكفي ووجه ما قاله الشارح أنه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره فلذلك صرح به (قوله ولم يعتبره المؤلف) قلت قد يقال بل اعتبره إذ قد اشترط في الدم الحج من عامه (قوله وفعل بعض ركنها في وقته) يدخل الوقت بغروب الشمس من آخر رمضان (قوله يشترط في وجوب دم المتتع) إشارة إلى أن هذا الشرط خاص بالمتتع ولا يتأني في القارن لقوله من دخل مكة قارنا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ثم حج من عامه فعليه دم القارن ولا يكون طوافه إلا في مكة لعمرته لكن له ما يجيء ولا يحمل من واحدة دون الأخرى لأنه لو جامع فيهما قضاها

بعمره (ص) لا انقطع بغيرها (ش) يعني أن المكي أو من استوطنها اذا انقطع بغير مكة ورفض سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم المتعة والقارن أما ان لم يرفض سكنها فهو قوله أو خرج لحاجة لان معنى أو خرج لحاجة نية العود وقوله لا انقطع بغيرها أي ثم رجع إليها قارنا أو متمتعا (ص) أو قدم بها نوى الإقامة (ش) يعني أن من قدم بالعمره في أشهر الحج بنوى الاستيطان يلزمه الدم لأنه ليس من الحاضرين للمسجد الحرام لأن إقامته بالفعل معدومة وقت العمره وان وجدت منه نية فقد بدوله رفضها فقوله أو قدم أي للمتتع والضمير في به العمره أي في أشهر الحج أو أشهر الحج لكن البقاء على الأول للملازمة أي ملتبساً بعمره وعلى الثاني يعني في أي في أشهر الحج ومعلوم أنه لا يكون متمتعا الا اذا قدم بعمره وأما لو قدم بعمره في غير أشهر الحج فلا يكون متمتعا (ص) وننبذ أي أهله وهل الآن يقيم بأحدهما أكثر فيعتبر تأويلان (ش) أي وننبذ هدى القارن والمتتع لمن له أهل بمكة وأهل ببعض الآفاق وهل محل النذب اذا استوت إقامته بهما أما اذا كانت إقامته بمكة أكثر فلا دم عليه لأنه من أهل المسجد الحرام وان كانت إقامته في غير مكة وما في حكمها أكثر فيجب عليه الدم لأنه ليس من أهله أو النذب مطلق من غير اعتبار إقامته في أحد الحرمين أو بيلان والمذهب ما جزم به أو لا بقوله ونذب لذي أهله أي مطلقا (ص) وجج من عامه (ش) أي وشرط دم القارن والمتتع حج من عامه فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل أوفات المتتع الحج أو القارن وتحمل بعمره كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على إحرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (ص) وللمتتع عدم عوده لبلده أو مثله ولو بالجواز لا بأقل (ش) يعني أن ما تقدم من الشرطين السابقين يشترك فيهما القارن والمتتع ويختص المتتع بشروط آخر منها أن لا يعود إلى بلده أو مثله في البعد بعد أن يحل من عمرته بمكة فان عاد إلى مثل ذلك بعد أن حل من عمرته بمكة ودخلها محرما يحج في ذلك العام فانه لا يلزمه دم المتتع لأنه لم يتمتع بأسقاط أحد السفرين بخلاف لو رجع لأقل من أفقه أي بلده فيلزمه الدم لان رجوعه لما ذكر كالعدم وبخلاف لو أحرم بالحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد فعليه الدم لان سفره لم يكن للحج وحيث رجع إلى مثل أفقه أي بلده في البعد فلا دم عليه ولو كان مثل أفقه في الجواز على المشهور خلافا لابن المواز القائل بعدم سقوط الدم عن أفقه في الجواز لا بالعود إلى نفس أفقه لا إلى مثله الا أن يخرج عن أرض الجواز بالكلية وباء لا بأقل بقاء الملازمة والمعطوف محذوف أي لعدم العود ملتبسا بأقل من بلده أو مثله أي يكون مسافته أقل مما ذكر **تنبيه** قال المؤلف أطلق المتقدمون في هذا الشرط أعني قوله وعدم عوده الخ وقيد أبو محمد بن كان أفقه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه وأما من أفقه أفر بنية فان رجوعه مصر بمنزلة رجوعه لبلده وقبله ابن عرفة وغيره انتهى ولم يعتبره المؤلف (ص) وفعل بعض ركنها في وقته (ش) هذا الشرط الرابع مما يختص به المتتع أيضا والمعنى أنه يشترط في وجوب دم المتتع أن يفعل أركان العمره أو بعضها ولو السعي في أشهر الحج فلو سعى لعمرته في رمضان مثلاً وآخر بعض السعي إلى أن دخل شوال فكمله فيه ثم حج من عامه فهو متمتع ولو حل من عمرته في رمضان مثلاً ثم حج من عامه ذلك فلا يكون متمتعا ولا هدى عليه لأنه لم يفعل بعض أركان العمره في أشهر الحج وذلك شرط في وجوب دم المتتع ووقوع الخلق في شوال لا يوجب شيئا لان الخلق ليس من أركان العمره (ص) وفي شرط

(قوله لا في تسمية الفعل قرانا) لان تسميته قرانا ظاهرة من حيث كونه قرن بهما حقيقة أو حكما (قوله انها شروط في وجوب الدم) أي لان المصنف قال وشروط دمهما عدم إقامة بركة أو ذي طوى الخ وأما تسميته تمتعا فيحصل بأن يحج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج (قوله شروط في تسميته تمتعا) أي والدم لازم لذلك التمتع والظاهر أن عمرة الخلاف تطهر فيما اذا حلف لا يحج تمتعا فاتفق أنه حج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج واختل شرط من شروط وجوب الدم فان قلنا شروط في وجوب الدم يحث وان قلنا شروط في تسميته تمتعا فلا دم عليه (قوله ان رمى العقبة) أي أوفات وقتها وطاف طواف الافاضة (قوله فلا اعتراض الخ) أي وذلك لانه اعترض بأن قول المصنف ودم التمتع الخ بأنه مخالف لقوله فيما سياتى (٣١٣) وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى

العقبة أي فان لم يرم العقبة فلا يلزمه هدى أصلا لان رأس ماله ولا من ثلثه وحاصل الجواب أنه لا مخالفة لان كلامه هنا في مبدء وجوب الدم وعمرة ذلك أنه اذا ذبح قبل احرامه بالحج لا يجزئ ولا يجوز كما صرح به في كذا واذا مات بعد احرامه بالحج وقبل الرمي لا يلزمه شيء وما سياتى في بيان التقرر في الذمة فاذا رمى العقبة ومات فالهدى من رأس المال ولا يسقط هذا وقد اعترض ابن عرفة القول بأنه انما يجب برمي جرة العقبة بقوله قلت ظاهره لو مات يوم النحر قبل رميه لا يجب وهو خلاف نقل النوادر عن كتاب محمد عن ابن القاسم وعن سماعة عيسى من مات يوم النحر ولم يرم فقد لزمه الدم اه (قوله أي أجزأ جعله هديا الخ) أي وقد ارتكب خلاف الاولى كما في كذا (قوله وانما أعاد لهما الخ) جواب عن قوله لا يحتاج اليه (قوله للترتيب الذكري) أي في الذكروا الاخبار ثم لا يخفى أن الترتيب الذكري يكون في الجمل فانما أراد الترتيب الربني (قوله أي لكل واحد منهما الخ)

كونهما عن واحد تردد (ش) أي هل يشترط في وجوب دم التمتع كون العمرة والحج عن واحد بأن يكونا وقعان نفس الفاعل لهما أو عن شخص غير بطريق النيابة عنه فلو كانا عن اثنين كل واحد عن واحد وذلك بأن يفعل أحدهما عن نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة أو يفعل أحدهما عن زيد والاخر عن عمرو بطريق النيابة عنهما لم يجب الدم أولا يشترط فيجب الدم في فعلهما عن اثنين كل واحد عن واحد أي والفاعل لهما واحد والقول الثاني هو الرابع كما يفيد كلامه في التوضيح (تنبية) لاشك أن شروط القران شروط في وجوب الدم لا في تسمية الفعل قرانا وأما شروط التمتع فظاهر كلام المؤلف وابن الحاجب أنها شروط في وجوب الدم وصرح غيرهما كعبد الوهاب وعياض أنها شروط في تسميته تمتعا قال الفقيهان من الشافعية وهونص الشافعي وبه جزم الرازي (ص) ودم التمتع يجب باحرام الحج (ش) يعني ان مبدء وجوب دم التمتع انما هو باحرام الحج لا قبله ومنتهاه الذي يتقرر به ويتخلد في الذمة هو رمي جرة العقبة فكلامه هنا في بيان مبدء الوجوب وقوله أو اخر فصل حرم بالا حرام وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة في بيان تقرر وتخلد في الذمة فلا اعتراض وانظر الكلام بأوسع من ذلك في شرحنا الكبير (ص) وأجزأ قبله (ش) ظاهره أن فاعل أجزأ دم التمتع ولا يكون دما الا اذا فحره ولم يقبل أحد ان فحره قبل الاحرام بالحج مجزئتين أن يكون الفاعل التقليد والاشعار أي أجزأ جعله هديا وهو تقليده واشعاره قبل الاحرام بالحج ولو عند احرام العمرة بل ولو ساقه فيها تطوعا ثم حج من عامه كما سياتى له (ص) ثم الطواف لهما سبعا (ش) هذا معطوف على الاحرام أي وركنهما الطواف وحينئذ لا يحتاج لقوله لهما قيل وانما أعاد لهما الطول الفصل فرما يغفل عنه وأسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وثم هنا للترتيب المذكور والرتبي جميعا والمراد ان رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام وأما الطواف في أي وقت فشيء آخر سياتى وقوله سبعا تميز موزع أي الطواف للحج سبعا وللعمرة سبعا فقوله لهما أي لكل واحد منهما سبعا والاقطار العبارة ان لكل واحد منهما ثلاثة ونصفا فان نقص شوطا أو بعضه يقينا أو شك من الطواف الركني رجع له على تفصيل سياتى في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة الخ وفي قوله وابند أن قطع لخازة الى قوله أو نسي بعضه ان فرغ سعيه (ص) بالطهرين والستر (ش) الباء للعبارة أي ثم الطواف لهما بشروط أولها كونه أشواط سبعا وكونه مع الطهرين والستر للعمرة ولو قال بالطهارتين لكان أحسن أي من

(٤٠ - خشي ثانی) لا يخفى انه اذا كان المعنى هكذا فليس فيه توزيع فالتوزيع بحسب ظاهر العبارة فان زاد على السبع فيه أو في السعي عمدا ولو قلت كبعض شوط بطل وكذا ان زيادة مثله عليه سهوا أو جهلا هذا مقتضى قول تن والعدد شرط باتفاق كعدد ركعات الصلاة كن واجبا أو غيره (فائدة) قال عجب تبعا لقرافي وأفضل أركان الحج الطواف لاشتماله على صلاة وطهارة قال اللقاني والظاهر ان أفضل أركان الحج عرفة لان الحج يقف بقواته قال عجب وأما السعي وعرفة فانظر أيهما أفضل وينبغي أن يكون السعي أفضل لانه تابع ومتوقف على طواف الافاضة الذي هو أعظم أركان الحج (قوله بالطهرين) فان شك في أثناة ثم بان الطهر لم يعد (قوله والستر) أي ستر العورة على ما تقدم في الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة اذا كانت بادية الاطراف وتعبدا استحبابا مادامت بركة أو حيث يمكنها الاعادة وقال والظاهر لا يستحب إعادتها ولو كانت بركة لان بالفراغ منه خرج وقته

(قوله فالطهارة) الاولى والطهارة بالواو (قوله للعهد المتقدم في الصلاة) أي المشاركة بقوله شرط لصلاة طهارة حدث وخبث (قوله وفي التعليل بأن الطهر هو الفعل تطراخ) أي فكلام المصنف صحيح باعتبار ما ينشأ عنه (أقول) ان هذا المعترض سلم كلام المصنف بهذا الاعتبار لأنه يقول الاولى الافصاح بتلك الصفة (قوله لان الفعل ينشأ عنه الصفة) أي والملاحظ ذلك الناشئ لان الفعل منقوض وزائل وانما عبر بأحسن لصحة العبارة بالنظر لذلك الناشئ وتعبيره بالطهر أعم من الوضوء والتيمم أي أحد الطهرين والطهر الثاني من الخبث (قوله فهو مكن لم يطف عند (٣١٤) ابن القاسم) هو ما أشار إليه أولاً بقوله على المشهور فيما يظهر

فيكون مقابله ما لا ينحجب فقد نقل عن مالك اذا أحدث في الطواف فليتوضأ وبين قال الخطاب وظاهر كلام ابن يونس انه أن يفعل ذلك ابتداء على رواية ابن حبيب وظاهر كلام ابن الحاجب أن كلام ابن حبيب انما هو بعد الوقوع وهذا هو الظاهر اه (قوله ويعيد الطواف) أي وجوباً أي وذلك للزوم الدم على تركه (قوله والظاهر أن تعذر الرجوع الخ) اذا كان كذلك فقوله أو قرياً منها أي مما لا يتعذر الرجوع (قوله وجعل البيت عن يساره) حكمه ليكون قلبه الى جهته (قوله فلو جعله عن يمينه) أي ولا بد أن يحشى مستقبلًا فلو مشى القهقري لم يصح طوافه (قوله وهذا هو المشهور) أي كونه يرجع اليه من بلده هو المشهور ومقابله انه اذا رجع الى بلده لا يلزمه إعادة قال المصنف في التوضيح ولعل قائل ذلك لم ير شرطاً في الصحة وهو بعيد اه وبعبارة أخرى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد رضى الله عنهم أجمعين لطوافه صلى الله عليه وسلم هكذا وقوله خذوا عني مناسككم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه التيامر سنة ففي

الحدث والخبث أي لان الطهر هو الفعل فالطهارة صفة قائمة بالفاعل وتعبيره بالطهر أعم من الوضوء والتيمم ولما له للعهد المتقدم في الصلاة فان طاف محدثاً عداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه ويرجع له كما ساقى وانما اشترط في الطواف ذلك لانه عند مالك كالصلاة الا أنه يباح فيه الكلام وبعبارة أخرى ولو قال بالطهارتين كان أحسن لانه كثرة في لسان الفقهاء استعمال الطهرين في الحدث والصغر والا كبر في صير الخبث مسكوناً عنه وكثرة في لسانهم استعمال الطهارتين في الحدث والخبث وفي التعليل بأن الطهر هو الفعل الخ نظر لان الفعل ينشأ عنه الصفة (ص) وبطل بحدث بناء (ش) يعني أنه اذا حصل في أثناء الطواف حدث عدا أو سهواً أي ساهياً عن كونه في الطواف أو غلبة فانه يبطله وينع من البناء على ماضى من الاشواط على المشهور وكان الطواف واجباً ونطوقاً وينتدئ الواجب بعد الطهر دون التطوع إلا أن يتمم الحدث فلو بني كان مكن لم يطف عند ابن القاسم خلافه لابن حبيب ولو قال فان أحدث فلا بناء كان أحسن فان ظاهر العبارة ان هنا بناء بطل مع أنه لا بناء هنا لكن المراد بالبناء البناء الحاصل مع الخروج على تقديره (تمة) لم يذكر المؤلف حكم من انتقض وضوءه قبل أن يصل الى الركعتين والحكم فيه انه يتوضأ ويعيد الطواف فان توضأ وصل الى الركعتين وسعى فانه يعيد الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة أو قرياً منها فان تباعد من مكة فليركعها ما عوضه ويغتسل ويهدى ابن المواز ولا يجزئه الركعتان الاوليان اه من ابن يونس وظاهر كلامه سواء انتقض عداً أم لا قوله فان تباعد الخ انظر ما عدا التباعد والظاهر أن تعذر الرجوع مع القرب تباعد (ص) وجعل البيت عن يساره (ش) بالجر عطف على الطهرين يعني ان الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه عن يساره دائراً من جهة يباه ليصح طوافه فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره فكانه لم يطف ويرجع اليه ولو من بلده ان كان ذلك الطواف ركناً وهذا هو المشهور لطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا وقوله خذوا عني مناسككم وانما جل فعله عليه الصلاة والسلام هنا على الوجوب دون الوضوء مع أن كليهما عبادة فعلاهما ورتبها فكان فعله بياناً لمحمل القرآن لثبوت الطواف كذلك اجماعاً فلم ينقل عن أحد من الصحابة فمن بعدهم جواز تنكيسه وورد عن علي وابن عباس في الوضوء لانبأى بأى عضو يداناً يمشى أو يساراً (ص) وخروج كل البدن عن الشاذروان (ش) هذا وما بعده مجرور بالعطف على الطهرين والمعنى انه يجب على الطائف بالبيت أن يجعل بدنه في طوافه خارجاً عن الشاذروان وهو البناء المحدد وبني أساس البيت وذلك شرط في صحة طوافه والمعتمد عند المؤلف ان الشاذروان من البيت معتمداً على ما قاله سند وابن شاس ومن تبعهما كابن الحاجب

تركه الدم ان خرج لبلده (قوله لثبوت الطواف كذلك) أي لثبوت الطواف عن اليسار اجماعاً أي أجمعت القرافي الامة على انه لا يكون الا على اليسار بحيث لو كان على غير جهة اليسار كان باطلاً وكأنه قال وانما جل على الوجوب لاجماع الامة على انه لا يكون الا على اليسار ولم يحتمل على الوجوب في الوضوء لان الامة لم تجمع على انه لا يكون الامر تباً (أقول) يرد أن يقال لم أجمعت الامة على ان الحج لا يكون الامر تباً والوضوء لم يكن كذلك مع ان كلامهم عبادة فعلاهما ورتبها فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يناسب لما تقدم من النقل عن أبي حنيفة ولما عرفت من مقابل المشهور (قوله وخروج كل البدن عن الشاذروان) وهو بفتح الذال المعجمة وسكون الراء على ما حكى النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقال ابن رشد هو لفظة معجمة مكسورة الذال

بغيره وانما وجب القطع لان الطواف بالبيت صلاة ولا يجوز ان في المسجد ان يصلي بغير صلاة الامام المؤتم به اذا كان يصلي المكتوبة لانه خلاف عليه فان كان قد صلاها جماعة فيه واقامت الراتب فهل يقطعه ويخرج لان في بقائه طعنا عليه كما هو في الصلاة أولا لان تلبسه بالطواف يدفع الطعن (قلت) والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا الثاني ومثل الفريضة المقامة فريضة حاضرة قد كرها وخشي خروج وقتها ولو الضروري لو اتم الطواف الفرض كذا ذكره الخطاب بحثا وأما طواف التطوع فلا اشكال في قطعه لا تذكر الفائتة فلا يشطعه لها وظاهره ولو كان ذلك الطواف مندوبا وانظر ما للفرق بينه وبين الصلاة وفرق بعض شيوخنا بان الترتيب بين يسر الفوائت مع الحاضرة مطلوب ومنه فهم قوله للفريضة انه لا يقطعه ركنا أو واجبا لغيرها كركعتي الفجر والوتر والضحي فان كان مندوبا فله قطعه لركعتي الفجر ان خاف أن تقام (٣١) الصلاة عليه فلا يقدر ان يركع ركعتي الفجر انظر عب (قوله من عند الجهر) أي الجهر

الاسود (قوله وينبغي حمله على الوفاق) أي بان يحمل قوله يدخل من موضع خرج أي يؤذن له في ذلك لأن المراد يطلب منه ذلك والاذن لا ينافي استحباب ابتداء الشوط (قوله بشرط أن لا يمشي على نجاسة) أي وبشرط أن لا يبعد المكان جدا على ما يظهر كافي الخطاب وأن لا يبطأ نجسا (قوله ولا يتعدى موضعا) أي موضعا ممكنا أو ما استقبال القبلة وعدم الكلام بغير معتبرين لعدم اعتبارهما هنا (قوله أو علم بنجس) بفتح الجيم المعتمده لا ينبغي بل يتبدى (قوله فانه ينزعها) أي ان امكن نزعها وقوله أو يغسلها أي ان لم يمكن نزعها (قوله لخروج الوقت بالفراغ منهما) مقتضى ذلك أن لا إعادة عليه أصلا (قوله وعلى الأقل الخ) معطوف على المعنى أي بني على ما طاف قبل رعاها أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل (قوله ويعمل باخبار غيره) أي الشاك لا يقيد كونه مستسكحا كما أفاده بعض شيوخنا لكن بشرط أن يكون ذلك الواحد طائفا معه كافي سماع ابن القاسم نقله ابن عرفة

كمال الشوط (ش) أي وقطع الطواف وجوبا فرضا أو نفلا لصلاة الفريضة أي لا فائتها ويبنى لكن يندب له قبل خروجه كمال الشوط بأن يخرج من عند الجهر وان خرج من غيره فقال ابن حبيب يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة والموازية واستحب ابن حبيب أن يتبدى ذلك الشوط قال بعض وينبغي حمله على الوفاق كما هو ظاهر الطراز اه وبنى قبل تنقله قاله في الموازية ابن الحاجب فان تنقل قبل ان يتم طوافه ابتداء قال بعض وكذلك ان جلس بعد الصلاة طويلا ذكر أو حديث لترك الموالاة (ص) وبنى ان رعى (ش) يعني ان الطائف اذا حصل له رعاها فانه يقطعه ليغسل الدم ثم يبنى بشرط أن لا يمشي على نجاسة ولا يتعدى موضعا كافي الصلاة ولو قال وبنى كأن رعى لا فاد البناع في القطع للفريضة وهو المطابق للنقل ويكون التشبيه في قوله بني لاني استحباب كمال الشوط لان الباني في الرعاها يخرج بمجرد حصوله (ص) أو علم بنجس (ش) يعني ان من طاف بنجاسة في بدنه أو ثوبه ولم يعلم بها الا بعد فراغه من طوافه فلا إعادة عليه كالصلاة وان علم بها في أثناء طوافه أو سقطت عليه في طوافه فانه ينزعها أو يغسلها ويبنى على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والابطال لعدم الموالاة (ص) وأعاد ركعتيه بالقرب (ش) يعني انه اذا صلى ركعتي الطواف بالنجاسة ثم ذكر فانه يعيدهما استحبابا ان كان الامر قريبا فان طال الامر بعد ذلك أو انتقض وضوءه فلا إعادة عليه لخروج الوقت بالفراغ منهما ويعتبر بالقرب بالعرف (ص) وعلى الأقل ان شك (ش) معطوف على المعنى أي يبنى على ما طاف قبل رعاها أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل أي المحقق ان شك في عدد الاشواط ما لم يكن مستسكحا والابني على الأكثر ويعمل باخبار غيره ولو واحدا وانظر هل المراد بالشك مطلق التردد حتى يشمل الوهم كافي الصلاة أو الوهم هنا لا يعتبر كافي الوضوء (ص) وجاز بسقائف لزجة والا أعاد ولم يرجع له ولادم (ش) أي وجاز الطواف بسقائف ومن وراعه من وقبة الشراب ولا يضر حيلولة الاسطوانات وزمنه والقبة لاجل وجود زجة انتهت اليها لان الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت كاتصال الزحام بالطرقات يوم الجمعة فان طاف فيما ذكره لا لزجة بل لحر أو برد أو نحوهما أعاد الطواف ولو تطوعا على ما يظهر مادام عكة وان خرج منها لم يرجع للطواف من بلده ولادم عليه وكانت السقائف في الصدر

وبغيره (قوله هل المراد بالشك مطلق التردد) وهو الظاهر كافي شرح عب وشب (قوله لزجة) فان ذهبت أثناء مكله الاول بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه فيما بقي من أشواطه لانه كان لضرورة وقد زالت فان طاف في السقائف حين زوالها فانظر هل يعيد ما طافه بها ان كان قريبا أو لا أعاد الجميع أو يعيد الجميع لفصله عما طافه بها حين الازدحام والظاهر أنه اذا كان قليلا لا يعيد الا ما طافه بها ولا يعيد الجميع (قوله ولادم) المعتمد لزوم الدم (قوله لان الزحام الخ) هذه العلة تقتضي ان الطواف لا يكتفي فيه بان يكون بالمسجد فقط بل لا بد من اتصاله بالبيت وهو خلاف اطلاق قول المصنف داخل المسجد (قوله كاتصال الزحام بالطرقات) أي كاتصال الزحام الذي في المسجد بمن في الطرقات يوم الجمعة (قوله أو نحوهما) كطار (أقول) الظاهر ان يكون الحرا والبردا الشديد كالزجة (قوله ولو تطوعا) وبعضهم قال أعاد في الواجب لا في غيره (قوله لم يرجع للطواف من بلده) مفهومه لو كان أقل من بلده يرجع له وهو يعارض مفهوم قوله مادام عكة والحواب ان المراد مادام عكة أو قريبا منها لا يتعذر فيه الرجوع (قوله وكانت السقائف في الصدر)

الاول) أي فالمراد ما كان مسبقا في الزمن الاول وأما السقائف الموجودة الآن فلا يجوز الطواف فيها لزجة ولا غيرها وقال في له وقوله وجاز بسقائف الخ محمول على غير زمانها هذا فان السقائف كانت من المسجد الحرام وأما في زماننا فالسقائف خارجة عنه لأنها من بدة فيه فالطواف فيها خارج المسجد وهو باطل سواء كان لزجة أو غيرها اهـ من كبره (أقول) إذا كانت السقائف من المسجد الحرام فلا شيء اشترط في الطواف فيها الزجة فهذا لا يظهر الا اذا كانت تلك السقائف التي في الازمنة السابقة بمكة بالحجاب والطرق المتصلة فتأمل (قوله واجب على المشهور) ومقابلته قولان قيل سنة وقيل ركن كطواف الافاضة (قوله ووجب) فاعل ووجب ضمير مستتر عائدا على طواف القدوم فان قيل لم يتقدم للقدوم ذكر فكيف يعود (٣١٧) الضمير عليه فالجواب ان ذلك معلوم من قوله قبل

عرفة لانه ليس هناك طواف الحج قبل عرفة الا طواف القدوم وأما طواف الافاضة فهو مؤخر عن عرفة كطواف الوداع (قوله وهذا يفيد وجوبه الخ) أي فأما المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه لاسنيته وجوب قبلته لعرفة الذي هو وجه الشبه هكذا قال بعضهم وفيه شيء اذا مانع من أن يقال انه سنة كما قيل ويجب تقديمها إلا أن يقال لم يعد ترتيب واجب بين واجب وسنة (قوله وليس تشبيها تاما) فيه ان غاية ما يفهم من التشبيه وجوب القبلة فلا يعقل تمام حتى يتقيد بـ (تنبه) انما يجب طواف القدوم في حق غير حائض ونفساء ومجنون ومغصى عليه وناس الا أن يزول مانع كل ويتسع الزمن فيجب (قوله ان أحرم من الحل) أي أحرم منه بالفعل كان الاحرام منه واجبا كالأحرام القادم من بلده أو مندوبا كالقيم في مكة اذا كان معه نفس من الوقت وخرج للبيقات وأحرم منه فإنه يجب عليه طواف القدوم أو طيب منه الاحرام على سبيل الوجوب لكن اقضم النهي وأحرم من الحرم (قوله فان أحرم من

الاول ثم شاء الاروام عقودا كما هو الآن * ولما أنهى الكلام على شروط الطواف مطلقا شرع في بقية أقسامه وهي في الحج ثلاثة طواف قدوم وهو المذكور هنا وافاضة وقد تقدم ووداع وسيأتي فالاول واجب على المشهور كما قال (ص) ووجب كالسعي قبل عرفة (ش) أي انه يجب أن يكون طواف القدوم قبل عرفة وهذا يفيد وجوبه وكذا يجب كون السعي قبل عرفة فقوله كالسعي تشبيه في وجوب القبلة فقط وليس تشبيها تاما ان طواف القدوم ليس بركن والسعي ركن (ص) ان أحرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم (ش) يعني أن شرط تقديم طواف القدوم والسعي قبل عرفة أن يحرم من الحل وأن لا يراهق وأن لا يردف الحج على العمرة بحرم فان أحرم من الحرم أو أوردف فيه الحج على العمرة أو يراهق أي ضاق الزمن عليه بحيث يخشى الفوات ان اشتغل بالطواف فلا طواف قدوم على من ذكر ويسقط عنهم قبلية السعي أيضا لوجوب ابقائه عقب أحد طوافي الحج وقد سقط عنهم طواف القدوم واذا سقط عنهم قبلية السعي فانهم يسعون بعد طواف الافاضة لانه الواجب الباقي من طوافيه الى هذا أشار المؤلف بقوله (والاسعي بعد الافاضة) أي وان انخرم شرط مما تقدم فلا طواف قدوم عليه وحينئذ يسعي بعد الافاضة ولادم قوله والاسعي بعد الافاضة فيه حذف الواو مع ما عطف أي والاسعي بعد الافاضة وترك الطواف والسعي حينئذ وقوله ان أحرم الخ شروط لما بعد الكاف ولما قبلها أي كما يجب طواف القدوم والسعي قبل الوقوف بعرفة بالشروط المذكورة ويصح في يراهق كسر الهاء ونقصها أي يقارب الوقت بحيث يخشى الفوات ان اشتغل بالطواف أي ولم يضق زمانه (ص) والافدم ان قدم ولم يعد (ش) تقدم انه اذا اختل شرط مما مر بأن أحرم بالحج من الحرم أو أوردف فيه فإنه يؤخر السعي بعد طواف الافاضة وذكر هنا انه لو خالف وقدم السعي ولم يؤخره بل أوقعه بعد طواف تطوع أو فرض بأن نذره والحال انه لم يعد بعد طواف الافاضة حتى يرجع الى بلده فان عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيره ثم انه لا يدخل في قوله والافدم الخ المراحم اذا تحمل المشقة وطاف وسعي قبل عرفة فان هذا الاعادة ولادم عليه لانه أتى بما هو الاصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أوردف به فإنه لم يشرع له طواف القدوم * ولما كان من شرط الركن الثالث تقدم طواف كما يأتي عطفه عليه بما يفيد الترتيب من حروف العطف فقال (ص) ثم السعي سبعة بين الصفا والمروة منه البدء مرة والعود أخرى (ش) أي ثم الركن الثالث السعي للحج والعمرة بشروط كونه سبعة لا نقص وكونه بين الصفا والمروة وكون البدء من الصفا الى المروة ومن المروة الى

الحرم) أي لكونه مقبلا بمكة (قوله والاسعي بعد الافاضة) من ذلك ناس وحائض ونفساء ومجنون ومغصى عليه لم يزل عذرهم حتى حصل الوقوف أي أو قبل الوقوف لكن لا يمكنهم الطواف والسعي قبله (قوله أي كما يجب الخ) لا يخفى انه لم يبق شيء يكون قبل الكاف (قوله أي يقارب الوقت) هذا راجع لقراءة الكسر وأما على قراءة الفتح فتفسر بأنه لم يراجع الوقت (قوله فان هذا الاعادة الخ) ولعل المصنف لوح لهذا بقوله ان قدم اذ هذا لم يقدم بل أوقعه في محله الذي خوطب به في الاصل (قوله البدء مرة) حال فكانه قال البدء في حال كونه مرة وقوله والعود أخرى العود مبتدأ وأخرى خبر كذا قيل والتاخر أن يكون أخرى حالا والخبر محذوف أي والعود اليه في حال كونه مرة أخرى كانه يحوم بهذا على افادة حكيم أحدهما ان الابتداء من الصفا والثاني ان البدء شوط والعود شوط آخر وقال

اللقائي ونصب مرة على الحال مخالف لما قاله ابن الخاجب من أنها وجميع أخواتها من طوراً وفوراً وقارة (١) منصوبة على المفعولية المطلقة وسبعة مفعول مطلق وبعبارة أخرى وقع خلاف في مرة وتارة وطورا هل هي منصوبة على الظرفية أو المصدرية أي فعلى الظرفية يكون مرة خبراً والتقدير البدع في حال كونه منه كائن في مرة وعلى المصدرية فالعنى البدء كائن منه كينونة مرة الخ (تمة) من شروط السعي موالاة في نفسه ويغتفر التفريق السير كصلاته أشاعه على جنازة أو بيعه أو اشتراؤه شيئاً أو جلس مع أحد أو وقف معه محدثه ولم يطل فينبى معه ولا ينبغي شئ من ذلك كما في المدونة فإن كثرة التفريق لم يبين وأبتداءه فإن أقيمت عليه الصلاة وهو فيه لم يقطع بخلاف الطائف لانه بالمسجد وعدم قطعه فيه طعن على الامام وأما الموالاة بينه وبين الطواف ففي الخطاب أن اتصاله بالطواف شرط وفي شرح الرسالة سنة والصفا أفضل من المروءة لان السعي منه أربع ومن المروءة ثلاث وما كانت العبادة فيه أكثر فهو أفضل (قوله ونوى) الواو والاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذي قال فيه وصحته بتقديم طواف وهي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلاً سأله ما حال هذا الطواف فقال أكل أحواله (٣١٨) ان كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم والافادم لا للعطف ولا للحال كما يظهر بالتأمل

(قوله فرضيته) المراد به ما يشمل الواجب قال في ذلك والجواب ان المؤلف أطلق عليه الفرض أي الواجب تبعاً للمدونة ولم يلتفت الى هذا الاصطلاح الحادث وهو تخصيص الواجب بما يجبر بالدم والفسر في الركن (قوله وان وقع بعد طواف تطوع) أي أراد ايقاعه بعد طواف تطوع بقرينة قوله فانه لا يسعي بعده (قوله وهو ممن يعتقد الخ) مفهومه انه لو كان ممن يعتقد لزوم الاتيان به فانه لادم عليه ينتج من ذلك انه متى نوى وجوبه أو فرضيته أو لم ينو الا أنه ممن يعتقد وجوبه أو فرضيته فانه يصح بعده السعي ولادم وكذا لو نوى سنيته بمعنى انه غير ركن بل واجب يجبر بالدم أو لم يستحضر ذلك لكنه ممن يعتقد انه واجب يجبر بالدم فانه يصح بعده السعي أيضا ولادم وأما لو نوى سنيته بمعنى انه

الصفا ومن الصفا الى المروءة سبعا فلو بدأ من المروءة ألغى ذلك الشوط والاصار تارة كما لشوط منه وانما قلنا انه معطوف على الطواف ولم نجعله معطوفاً على الاحرام وان كانت المعطوفات اذا تعددت انما تكون على الاول على الصحيح لتخصيص بعضهم ذلك بمعطوف غير الفاعل ثم (ص) وصحته بتقديم طواف ونوى فرضيته والافدم (ش) أي وشرط صحة السعي في الحج والعمرة أن يتقدمه طواف أيا كان واجبا كطواف القدوم للأفراد والقارن أو ركنا كطواف الافاضة والعمرة أو تطوعا كطواف الوداع وطواف الهرم من الحرم والمردف فيه فلو سعى من غير طواف لم يجزه ذلك السعي بلا خلاف ابن عرفة والمذهب شرط كونه بعد طواف ولكن ان وقع بعد طواف فرض فيسن ان ينوي به الفرض وان وقع بعد طواف تطوع أو فرض ولم ينو به الفرض وهو ممن يعتقد عدم لزوم الاتيان به ولا يتأق ذلك الالبعض الجهة في طواف القدوم فانه لا يسعي بعده فان سعى أعاده بعد طواف ينوي فرضيته أي وهو طواف القدوم ان لم يكن وقف بعرفة والافات طواف القدوم فيعيد طواف الافاضة ان كان قد فعله ويسعى بعده مادام بمكة أو قربا منها فان تباعد عنها قدم فقول المؤلف ونوى فرضيته أي على سبيل السنة لا على سبيل الشرطية بدليل قوله والافدم وقوله ونوى فرضيته أي ان كان من الاطواف الفرض ولا يريد أن غير الفرض ينوي به الفرض وفي قوله والافدم تسامح لان ظاهره عدم الامر بالاعادة ولو كان قريبا وليس كذلك * ولما قدم المؤلف شروط الطواف على العموم لا بقيد كونه طواف مرة أو حج أو غيرهما شرع بذ كحكم ما اذا فسد الطواف لفقد شرط من طهارة أو غيرها وان الرجوع يجب لفساد أحد أطوفاً ثلاثة لا غير فقال مشيراً الى الاول بقوله (ص) ورجع ان لم يصح طواف عمره حرماً (ش) يعني أن المعتمر اذا طاف لعمرة طوافاً غير صحيح بأن كان على غير وضوء أو ترك الطواف كله أو بعضه عمداً أو نسياناً فانه يرجع محرم البقاء على احرامه فيطوف ويسعى وان كان حلق رأسه

تركه وفعله أو لم ينو شيئاً وكان ممن يعتقد ذلك كان من الطواف النفل الذي لا بد في السعي الواقع بعده من دم حيث تباعد من مكة أو رجع لبلده ولم يعده (قوله فان سعى أعاده بعد طواف الخ) حينئذ لو كان طواف القدوم وكان من الجهلة الذين لا يعتقدون وجوبه وسعى بعده فانه يعيد طواف القدوم ناوياً وجوبه ويعيد السعي بعده (قوله بدليل قوله الخ) هذا لا ينتج السنة بل ينتج الوجوب ثم بعد ذلك وجدته ذكر في له مانعه وصرح السوذا في بأن حكم نية الفريضة واجب بدليل ان في تركها الدم اذ لو كان سنة لما وجب تركها الدم ونوى فرضيته أي فرضية ذلك الطواف لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقوي ذلك محشى تب تائلا اذ السنة لا تجبر بالدم الا بالتسامح في اطلاق السنة على الواجب المنجبر بالدم (قوله حرماً) حال من فاعل رجع وهو اسم مصدر يراد منه اسم الفاعل أي محرماً وكان ينبغي له أن يعبر به (قوله أو ترك الطواف كله) هذه يصدق بها المصنف لان السالبة تصدق بنفي الموضوع

(قوله وينبغي الخ) أى وأما التطوع بطواف بعد أن تبين له فساد الطواف الر كى وسعى بعد ذلك الطواف التطوع فإنه إذا بعد يلزمه الدم ولا يطالب بالرجوع (قوله وينبغي أن يقال مثل ذلك في القدم) قال في ك فقهه فيما يأتي إلا أن يتطوع بعده غير خاص بالأفاضة أى أنه إذا كان طواف القدم غير صحيح ولكن قد سعى بعده ثم طاف تطوعا وسعى بعده فيجزئ وعليه دم إن تباعد عن مكة كما تقدم (قوله وإن أحرم بعد سعيه) مفهومه أحرم (قوله ويكون متمعا) أى إن حل من عرفة في أشهر الحج (قوله لكان تحلله من الثانية تحللا من الأولى) أى لأن الثانية لم تنعقد لكن لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الثانية انعقدت فيخالف ما تقدم (قوله تشبيهه في الرجوع لافي صفته) أى الرجوع لأن الأول يرجع حرما وهما يرجع حلا (قوله بل أعاده بعد طواف الأفاضة) أى قدر أنه أوقعه بعد طواف الأفاضة مع اعتقاده أنه أوقعه بعد طواف القدم وأولى إذا تذكر أن طواف القدم فاسد فإن لم يعد بعد طواف الأفاضة فإنه يجب عليه أن يطوف طوافها ثم يسعى فيتم تحلله من الحج قال بعض وينوي بطوافه الذي يأتي به (٣١٩) قبل السعي طواف الأفاضة لأن

فانه يقتدى واليه أشار بقوله (واقضى حلقه) وأعاده إن لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخيره وإن كان قد أصاب النساء فسدت فيتهما ثم يقضيها من الميقات الذي أحرم منه ويقتدى وعليه لكل صيد أصابه الجزاء قاله في المدونة وعليه فدية للبسه أو طبيبه ويجزئ الانحداد والتعدد على ما يأتي في قوله ولا تحلت إن ظن الإباحة الخ وينبغي أن يقيد قوله ويرجع الخ بما إذا لم يتطوع بطواف بعد طواف العمرة والافيجزئ ولا يرجع كما قيل في الأفاضة كما يأتي ولكن عليه هنادم إن تباعد عن مكة لأنه سعى بعد طواف غير فرض كما تقدم في قوله وصحته بتقديم طواف ونوى فرضيته والافقدم وينبغي أن يقال مثل ذلك في القدم (ص) وإن أحرم بعد سعيه بمحج ففارق (ش) أى وإن أحرم بعد سعيه الواقع بعد الطواف غير الصحيح فهو فارق لأن الطواف الفاسد كالعدم فالأحرام حينئذ واقع قبل الطواف وحيث وقع قبله يكون قارنا وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين ما مر من أنه يصح بعد السعي ويكون متمعا ومفهوم قوله بمحج لو أحرم بعمرة لكان تحلله من الثانية تحللا من الأولى وقوله سند (ص) كطواف القدم (ش) هذا تشبيهه في الرجوع لافي صفته والمعنى أن طواف القدم ذاتين فسادا وقد أوقع السعي بعده ولم يعد بعد الأفاضة فإنه يرجع حلالا لكن الرجوع هذا في الحقيقة ليس لطواف القدم بل للسعي فلهذا قال (إن سعى بعده واقتصر) عليه ولم يعد بعد طواف الأفاضة فإن لم يقتصر على السعي بل أعاده بعد طواف الأفاضة أى أو بعد طواف تطوع لم يرجع للطواف على ما مر في قوله ونوى فرضيته (ص) والأفاضة إلا أن يتطوع بعده (ش) يعني أن من طاف طواف الأفاضة على غير وضوء أو نسيه أو بعضه حتى وصل إلى بلده فإنه يرجع له وجوباً حلالاً إلا أن يكون طاف بعده تطوعاً فإنه يجزئه ولا يرجع له من بلده لأن تطوعات الحج تجزئ عن واجب جنسها ولادم عليه واليه أشار بقوله (ولادم) لما ترك من النية لأن أركان الحج لا تحتاج لنية وكذا بقية أفعاله لأن الأحرام ينسحب عليها كما ينسحب أحرام الصلاة على أفعالها وظاهر كلام المؤلف سواء وقع منه نسياناً أو عمداً وعليه حله ح واستظهر بعض حله على النسيان أقول الجزولي في باب جل من الفرائض لا خلاف فيما إذا طاف للوداع وهو إذا كرر الأفاضة أنه لا يجزئه اه قوله ولادم راجع لقوله كطواف القدم إن سعى بعده واقتصر الخ وأقوله والأفاضة وكذا قوله (حلالا من نساء وصيد وكره الطيب) أى من طاف طواف القدم على

طواف القدم فات محله بالوقوف بعرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الأفاضة فلما لم يعد بعد طوافها بطل طوافها قال أبو إسحق التوماني وصار كمن فرق بين طواف الأفاضة والسعي فيعيد طواف الأفاضة ويسعى بعده (قوله إلا أن يتطوع بعده) ظاهره اجزاء التطوع عن الفرض سواء رجع لبلده أم لا وقيد بعضهم بالأول قال فإن كان مكة طلب بالاعادة كما يفهم من ابن تومس وغيره وظاهر المصنف أيضا أن اجزاء التطوع عن غيره خاص بالحج قال بعض الشراح وأتطهر هل ينوب طواف التطوع عن طواف العمرة اه (قوله ولادم لما ترك من النية) أى إن هذا التطوع هو في الحقيقة

طواف الأفاضة ولا يضر كونه لم يلاحظ أنه فرض بل لاحظ أنه تطوع (قوله إذا طاف للوداع) أى ملاحظاً أنه وداع (قوله ولادم راجع لقوله كطواف القدم) هذا خلاف ما أفاده أولاً من رجوعه لقوله والأفاضة هذا إنما يظهر فيما إذا أعاد السعي بعد طواف الأفاضة لا بعد طواف تطوع (قوله حلا) فيكمل ما بقي عليه بأحرمة الأول ولا يجزئ إذا حراماً لأنه باق على أحرامه الأول فيما بقي عليه ولا يلبى في طريقه لأن التلبية قد انقضت والحاصل أن الذي لم يصح طواف قدره بعد طواف الأفاضة إن كان طوافها ثم سعى بعده والذي لم يصح طواف أفاضته يطوف للأفاضة فقط ولا يحلق واحد منهما لأنه حلق عني فإن قيل الرجوع حلالاً يلزم عليه دخول مكة حلالاً وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب أن هذا حل حكماً لأنه تحلل التحلل الأصغر ولم يتحلل الأكبر لأن الأفاضة عليه فهو حلال حكماً وغير حل حقيقة بدليل أنه لا يجوز له الوطء والصيد وكره الطيب (قوله الامن نساء وصيد) فإنه يجتنبهما وجوباً لأنه لا يخلهما إلا التحلل الأكبر الذي هو طواف الأفاضة (قوله وكره الطيب) لأنه حصل منه التحلل الأصغر وهو رمي بجرة العقبة وتحلله لا يخرج عنه الأحرام بالكلية

(قوله أي يرجع المقدر بعد الكاف) أي يرجع من فسد طواف قدومه وقد سعى بعده أو فسد طواف إفاضة وجوب أي وليس راجعا لقوله يرجع المصرح به لما فاته لقوله قبله حرما (تنبية) ظاهر قوله ويرجع إلى هنا أنه لا فرق في المسائل الثلاث بين من وقع منه ذلك عمدا أو سهوا وأنه لا قضاء نسكه في العمد (قوله زاد ويهدى الخ) أما إذا أصاب النساء كما هو مفروض في المدونة قال الهدى ظاهر ولذا نصت على الهدى وإن لم يصب النساء قطاها عدم الدم وفي الموازية عليه الهدى إلا أن يفعل ذلك وهو مكة بعد فراغه من سعيه قبل دخول الحرم وهو ظاهر لأن تأخير الإفاضة للحرم موجب للهدى وهذا أمر تضي الخطاب (قوله لأن العمرة لأجل الخلل) اعترض بأن العمرة توجب لنفسها طوافا أيضا فلا يقع الجبرها وأجيب بأنهما كانا الانبان بها لأجل الخلل الواقع في طواف الحج فكأنهم لم توجب طوافا لنفسها وفي مراعاتهم هو خارج المذهب نظر لأننا لا نحكم على من هو خارج (قوله وفي كلام المؤلف شيء) وجه الشيء أن الخلاف إنما هو إذا وطئ وأما أن لم يطأ فليس هناك (٣٣٠) من يقول أنه يأتي بعمره فقول المصنف واعتمر ظاهره أنه يأتي بعمره سواء

وطئ أم لا وليس كذلك وقوله والاكثر أن وطئ ظاهره أن الأقل قال بعدمها وليس كذلك فلو قال واعتمر أن وطئ والاكثر عدمها لوافق المذهب قال الخطاب وجل الناس هم سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد وعطاء كما قال أبو الحسن فالمراد بالجل خارج المذهب والحاصل كما قال محشي نت أن الخلاف في العمرة مع الوطء مذهب المدونة إثباتها وسعيد بن المسيب ومن معه نفيا أما أن لم يحصل وطاء فلا موجب للعمرة ولا قائل به فيما نعلم (قوله أي والركن) فيه إشارة إلى تقدير مبتدا والجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وهي وركنهما الأحرام أو مستأنفة (قوله وإنما أكثر استعمالهم الوقوف) أي وإن كان المراد منه مطلق الكونية (قوله فضل على غيره) أي مقتضى لوجوب المكث فيه (قوله أي أي جزء منها) (قوله وإضافة حضور إلى جزء الخ) ولولا جعلها بمعنى في لورد

غير وضوء فإنه يجب عليه أن يرجع حلالا حتى يطوف بالبيت ويسعى لأنه لما بطل طوافه بطل سعيه وكذلك إذا طاف للإفاضة على غير وضوء فإنه يرجع وجوبا حلالا حتى يطوف طواف الإفاضة الأمن النساء والصيد فيجب عليه أن يجتنب ذلك لأنه لا يحلله من ذلك إلا التحلل الأكبر وهو طواف الإفاضة كما يأتي عند قوله وحل به ما بقي وأما من الطيب فيكره ولا فدية عليه في مسه فقوله حلالا من فاعل يرجع أي يرجع المقدر بعد الكاف (ص) واعتمر والاكثر أن وطئ (ش) يعني أن من لم يصح طواف قدومه أو إفاضة ورجع حلالا وأكمل كل إحرامه فإنه يخرج ويأتي بعمره سواء حصل منه وطاء أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب زاد ويهدى وقيل لا عمرة عليه إلا أن وطئ لأن العمرة لأجل الخلل الواقع في الطواف بتقديم الوطاء فأمر أن يأتي بطواف صحيح لا وطاء قبله وهو حاصل في العمرة بخلاف ما إذا لم يطأ وفي كلام المؤلف شيء أنظر وجهه في شرحنا الكبير * ولما أنهى الكلام على الأركان المشتركة بين الحج والعمرة شرع في الركن الرابع المختص بالحج فقال (ص) والحج حضور جزء عرفة (ش) أي والركن الرابع المختص بالحج خاصة دون العمرة وقوف بعرفة ولما لم يكن المراد من الوقوف معناه لغة بل مطلق الطمأنينة والكون بها سواء كان واقفا أو جالسا أو مضطجعا وكيفيات صور عبر عن ذلك بقوله حضور وإنما كثر استعمالهم الوقوف لأنه الأفضل في حق أكثر الناس ولما لم يكن لموضع منها فضل على غيره إذا وقف مع الناس عبر بما يشمل جميعها فقال جزء عرفة الدال على الاكتفاء بالحضور في أي كان منها وإضافة حضور إلى جزء على معنى في وإضافة جزء إلى عرفة على معنى من أي الكون في جزء من عرفة أي جزء منها لكن المستحب أن يقف مع الناس ويكره البعد عنهم وإن يقف على جبال عرفة والقرب من الهضاب حيث يقف الإمام أفضل والهضاب جمع هضبة بوزن نغرة قال في القاموس هو الجبل المنبسط على الأرض أو جبل خلق من بخره واحدة أو الجبل الطويل المتمتع المنفرد قال ابن معلى واستحب العلماء الوقوف حيث وقف الرسول عليه الصلاة والسلام وهو عند الصخرات الكبار المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة ثم إن الواو في قوله وللحج للاستئناف وللحج

على المصنف أنه يقتضي أن الواقف في الهواء في عرفة غير متصل بالأرض أو ما اتصل بها أو شاهد عرفة وهو في متعلق الحرم بجزئه لأن الحضور ضد الغيبة فعناء المشاهدة وليس كذلك (قوله على معنى من) اعترض بأن الصواب أنها بمعنى اللام لا بمعنى من لعدم صحة الأخبار عن المضاف بالمضاف إليه كيد زيد (قوله ويكره البعد عنهم) لأن الشاة المنفردة أكلة السبع (قوله وأن يقف على جبال عرفة) منعطوف على قوله أن يقف مع الناس أي يقف على جبال عرفة لا في أرضها (قوله والقرب الخ) هذا يكون مستحبا ثالثا (قوله قال في القاموس هو) أي الهضبة لا يعني أن هذا معنى لغوي والظاهر أن أول حكاية الخلاف وانظر ما الواقع هنا وأخبرني بعض أهل مكة أنهم كانوا في مكة (قوله وهو عند الصخرات الكبار) ظاهر العبارة أنه غير الهضبات فيتعارض الحال حيث أنه أولاً جعل القرب من الهضبات أفضل وهنا جعل المستحب القرب من الصخرات الكبار لأنه المكان الذي وقف فيه الرسول ومن المعلوم أن الموضع الذي وقف عنده أفضل

(قوله ساعة ليلة النحر) القرطبي في سورة الفجر جعل الله لكل يوم ليلة قبله الا يوم النحر لم يجعل له ليلة قبله ولا بعده لان يوم عرفته
 ليلتان ليلة قبله وليلة بعده فمن أدرك الموقف ليلة بعد يوم عرفه فقد أدرك الحج لطلوع فجر يوم النحر (قوله التثوين) فيه شيء لانه
 يقتضى أن المراد بالساعة ليلة النحر بتمامها فلا يكتفى بعضها (قوله لكن السنة) أى الطريقة (قوله أجزاء) أى اذا عرفها وعليه الهدى
 لعدم الطمأنينة (قوله كالوقوف ليلا) أى فى الطلب المحتم (قوله لغير عذر) أى (٣٣١) لا عذر كراهق (قوله بخلاف من وقف) أى

ففعله يشبه فعل الحاج بل فعله
 فعل الحاج أى غيره والافهم وحاج
 أى فلا يحتاج لنية وقوله لان نية
 الاحرام تعليل للمعذوف الذى هو
 قولنا فلا يحتاج وقوله لان نية
 الاحرام اندرج فيها أى ولم يندرج
 فيها ما لا يشبه فعله فعل الحاج
 (قوله أى ولو حصل) أى الحضور
 ومثل الانغماء النوم كذا فى الخطاب
 وقوله والنوم أى قبل الليل وانظر
 هل يقيد بما اذا كان يعلم انه
 لا يستغرق اولاً لانه نائم فى عرفة
 ويكتفى بذلك وهو الظاهر (قوله
 وانظر لو شرب مسكراً) كلام تن
 يقيد أن هذا النظر ولو فعل ذلك
 بعد الزوال (قوله أو أخطأ الجهم
 بعاشر) أى فى عاشر فالباء بمعنى
 فى لأنها سببية لان الوقوف فى
 العاشر مسبب عن الخطا لاسببه
 أى وتبين ذلك بعد الوقوف بالفعل
 لان تبين ذلك قبل الوقوف هذا
 هو الصواب كما يفيد نقل الشيخ
 أحمد لا كما قال عجم ومن تبعه
 أى وعلى كل الدم (قوله بأن غم الخ)
 أى أو كانت السماء مصحبة ولم يروا
 فأكلوا عدة ذى القعدة ثلاثين
 ثم وقفوا فى التاسع فى ظنهم فتبين
 أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة ثلاثين
 فى عدهم امالوا أخطوا فى العدد بأن
 علموا اليوم الاول من الشهر ثم نسوه
 فوقفوا فى العاشر فانه لا يجوز لهم

متعلق الخبر أى وحضور جزء عرفة ركن للحج (ص) ساعة ليلة النحر (ش) المراد بالساعة
 الزمانية أى لحظة من الزمان لا الساعة الفلكية ثم يصح فى ساعة التثوين والاضافة وهى
 على معنى اللام أى ساعة منسوبة ليلة النحر ولا فرق فى الاجزاء بين أن يدفع بعد دفع الامام
 أو قبله لكن السنة أن يدفع بعد دفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى
 غابت عليه الشمس أجزاء وعليه الهدى وأفهم قوله ليلة النحر أن من وقف فيها رادون الليل لم
 يجزه وهو مذهب مالك وبعبارة أخرى أما وقوفه فيها مع الامام فواجب فيجب بالدم اذا تركه
 وفى عبارة لبعضهم والوقوف فيها أى جزء منه كالوقوف ليلا وهو واجب فيجب بالدم أى حيث
 تركه عند الغير عذرو وقت من الزوال للغروب (ص) ولو مران فواء (ش) هذا بالغة
 فى حضور والضمير المستتر فى مرعائد على الحاضر المفهوم من حضور وبعبارة أخرى ضمير فواء
 المستتر عائداً على الحاضر والبارز على الحضور أى اجزاء (١) المار مشروط بأن ينوى المار الحضور
 وهنا شىء مقدر يدل عليه ما يأتى من قوله لا الجاهل أى ان نوى الحاضر العارف لا الجاهل
 فقوله لا الجاهل معطوف على هذا المقدر وانما طلبت النية من المار دون غيره ممن وقف
 لانه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج فى الوقوف احتاج الى نية بخلاف من وقف لان نية
 الاحرام اندرج فيها الوقوف كالطواف والسعى (ص) أو باغماء قبل الزوال (ش) معمول
 لمقدر معطوف على مر فهو داخل فى حيز المبالغة ولذلك قيد بكونه قبل الزوال وهو صادق
 بما بعد الاحرام الى الوقت المذكور أى ولو حصل مع انغماء قبل الزوال أمالوا حصل بعد الزوال
 فالأجزاء اتفاق قال بعض وانظر لو شرب مسكراً حتى غاب أو أطعمه له أحد وفاته الوقوف
 لم أرفيه نصا والظاهر أنه ان لم يكن له فيه اختيار فهو كالغنى عليه والمجنون وان كان له فيه
 اختيار فلا يجزئه كالجاهل بل أولى (ص) أو أخطأ الجهم بعاشر فقط (ش) أى وكذلك يجزى
 اذا أخطأ فى رؤية الهلال الجهم أى جماعة أهل الموسم بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من القعدة
 فأكلوا العدة ووقفوا فوق الوقوف بعاشر من ذى الحجة وتقلب جميع أفعال الحج ويكون
 كن لم يخط وقوله فقط قيد فى المسئلتين أعنى قوله الجهم وقوله بعاشر فاحترزه فى الأولى عن
 خطا الجماعة الكثيرة وأولى المنفرد فلا يجزئه ويلزمه اذا فاته الوقوف ما يلزم من فاته الحج واحترز
 به فى الثانية عن أن يقع وقوفهم فى الثامن فلا يجزئهم (ص) لا الجاهل (ش) يعنى
 أن من مر بعرفة جاهلاً بها ولم يعرفها فانه لا يجزئه أى ولو نوى الوقوف لعدم اشعاره بالقرب
 والفرق بينه وبين المغنى عليه أن مع الجاهل ضرباً من التضييق والانغماء أمر غالب واعلم
 أن الجهم بل بعرفة انما يضرب المار وأما من وقف بها فانه لا يضرب جهلها وهذا يفيد كلام
 ح و ز (ص) كبطن عرنة (ش) تشبيهه فيما قبله فى بطلان الوقوف والمعنى أن من وقف فى بطن
 عرنة وهى بضم العين وفتح الراء على الصواب وهو واديين العليين الذين على حد عرفة والعلين

(٤١ - ختمى ثانى) وأما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف فى وقته كالصوم فانه سندا وانظر هل يجزى
 فيه ما تقدم فى الصوم من قوله لا بمنفرد الا كأهله ومن لا اعتناء لهم بأمره (قوله عن أن يقع وقوفهم فى الثامن الخ) ولم يذكر أخطأهم
 فى التاسع ليعيدوا فيه (قوله لعدم اشعاره بالقرب) أى بموضع القرية لا يفتق أن هذا التعليل موجود فى صورة الأجزاء وهو ما اذا كان غير
 مار (قوله بضم العين وفتح الراء على الصواب) ومقابله ما قاله عياض من ضمها وما حكاه بعضهم من ضم العين وسكون الراء

(١) المار هكذا فى التسخير ولعلها محرفة من المرور كما هو ظاهر كنهه

(قوله على المشهور) ومقابلته انهم من الحرم (قوله للشك الخ) لا يخفى ان هذا التعليل ينتج عدم الاجزاء (قوله وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم) قال القرافي اختلف في ابراهيم ف قيل هو الخليل وقيل ابراهيم الخياط (قوله يقال ان حائط الخ) هذا هو الموجب للشك (قوله لسقط في عرنة) بضم العين وبالنون وهكذا النقل عن محمد في الجواهر والتوضيح وابن عرفة وغيرهم وقوله القبلي المراد القبلي بالنسبة لمكة والحاصل ان المسجد كله من عرفة وينتهي آخره لحد عرفة وأول عرنة كما أفاده بعض المحققين (قوله لاحتمال الخ) هذا بناء على انهم من الحرم الذي هو القول الضعيف (قوله ٣٣٣) وصلى) العشاء والمغرب اذا خشي عدم ادراك ركعة منها أو من الاخرة بعد صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرنة

(قوله وصلى) العشاء (ولوفات) لا فرق في ذلك سواء قيل بالتراخي أو قيل بالفور (قوله وجل أقوال أهل المذهب) أي أقواله المتساوية وجعلها باعتبار القائلين (قوله وأما الفاتنة) اذا تذكرها ووقتها وقت تذكرها (قوله ولو كحرام زيد) انظر وجه المبالغة فانه لم يظهر (قوله من تمت السنة) الاولى أن يقول شرط في السنة (قوله وكذا لو اغتسل غدوة الخ) الظاهر أن العبرة في ذلك بالعرف فابعدته العرف فصلا كثيرا ضر والافلا (قوله وجعله بعض الخ) الصواب الاول دون هذا كما قاله محشي متن وهذا البعض هو البساطي قال سند ولو اشتغل بعد غسله بشد رحله واصلاح بعض جهازه أجزاء ويجزئ عنه وعن الجنابة غسل واحد كما في غسل الجمعة وفهم من قوله غسل عدم التيمم عند فقد الماء هو كذلك (قوله وأشار بقوله الخ) لا يخفى ان ترك السنة لادم عليه فلا حاجة لقوله ولادم الآن يقال ان بعض السنن لما كان فيه الدم كالتلبية نص على أن ذلك ليس فيه دم (قوله ويندب بالمدينة) هذا

الذين على حد الحرم فليست عرنة من عرفة ولا من الحرم على المشهور ولما كان بطن عرنة قد يفسر بالوادي كما مر وقد يفسر بالمسجد كما فسره في الجلاب وليس الحكم فيه مما سواه أشار الى مغايرة حكمهما بقوله (ص) وأجزأ مسجد هابكره (ش) أي وأجزأ الوقوف بمسجد عرنة بكرة للشك هل هو من عرفة أم لا قال في منسكه وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم عليه السلام محمد يقال إن حائط مسجد عرنة القبلي على حد بطنها ولو سقط لسقط في عرنة وبعبارة أخرى وانما كره الوقوف في مسجد عرنة مع أنه في الحل لاحتمال ادخال جزء من الحرم فيه فان حائطه القبلي وهو الذي من جهة مكة اذا سقط سقط في عرنة بالنون وبالفاء الضعيف (ص) وصلى ولوفات (ش) يعني أن الحاج اذا كان مرأها قامكيا أو آفاقيا اذا قرب من عرفة وعليه عشاء ليلته ان ذهب الى عرفة لا يدرك منها ركعة قبل الفجر وان ترك الذهاب الى عرفة أدرك ركعة قبل الفجر صلى الركعة قبل الفجر لتقع العشاء أداء لان ما بعد الوقت تبع لما فيه ولو فات الوقوف على المشهور وصدر به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره واختار الحمي تقديم الوقوف لان من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولان ما لا يقضى الا من بعد ينبغي أن يقدم على ما يقضى بسرعة وبعبارة أخرى وما مشى عليه المؤلف قول الاقل وجل أقوال أهل المذهب تقديم الوقوف على الصلاة ولوفات ومحل الخلاف في الحاضرة وأما الفاتنة فيقدم الوقوف عليها ولما أنهى الكلام على الاركان شرع فيما يسن للحج والعمرة وابتدأ بسنن أولها وهو الاحرام فقال (ص) والسنة غسل (ش) يعني أن السنة لكل احرام حج أو عمره أو بهما أو مطلق ولو كاحرام زيد أربع أحدها غسل للرجل والمرأة والكبير والصغير والحائض والنفساء وجعل أكثر الشراح قوله (متصل بالاحرام) كغسل الجمعة في اتصاله بالرواح من تمت السنة قبله وقد افهنا لو اغتسل في أول النهار وأحرم من عشيته لم يجزه قاله في المدونة وكذا لو اغتسل غدوة وأخر الاحرام الى الظهر وجعله بعض سنة ثانية أي يسن الغسل ويسن اتصاله فلا يفصل بينهما بفعل لا تعلق له بالاحرام قال وجعله قيداً في الغسل يصير السنة منصبة على الاتصال فلا يقيد كلامه بحكم الغسل من أصله اه وأشار بقوله (ولادم) الى أنه لو ترك الغسل عدلاً ونسياناً أو جهلاً فانه يغتسل بعد ذلك ولادم عليه (ص) وندب بالمدينة للحلي (ش) يعني أن من يلزمه الاحرام من ذي الحليفة أو يستحب له الاحرام منها فانه يستحب له أن يقدم غسله من المدينة ثم يمضي ذاهباً على الفور ولا يسأل شيا به الى أن يصل الى ذي الحليفة فاذا أحرم منها نزع ثيابه وتجرى منها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) ولدخول غير حائض مكة بطوى والوقوف (ش) يعني أنه يندب الغسل لدخول مكة متصلاً بدخولها أو في حكم المتصل فلو اغتسل ثياباً خارجها لم يكتف بذلك ولطوبية اتصاله بدخولها

بدخولها

كالاستثناء من قوله متصل وكأنه قال ومن غسل متصل الا في حق من يلزمه الاحرام

أو يندب من ذي الحليفة فلا يطلب في حقه الاتصال بل المستحب أن يغتسل في بيته قبل أن يخرج كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (قوله فاذا أحرم منها الخ) أي اذا أراد أن يحرم الخ وذلك لان نزع الثياب والتجرد قبل الاحرام (قوله ولدخول الخ) ولا يتبدل في هذين بخلاف الاول كذا في عب وفيه نظير بل يتبدل الآن الدلك يكون خفيفاً كما أفاده شيخنا الصغير (قوله بطوى) بفتح الطاء (قوله لم يكتف بذلك) فان آخره واغتسل بعد دخوله لم يجزه (قوله ولطوبية الخ) حاشاه أن ابقاعه بطوى يفيد اتصاله الذي هو مطلوب مع أنه

لا يلزم من إيقاعه بطوى اتصاله بطوى أن يغتسل بطوى ويجلس فيها ويجاب بأنهما كانت من أرباض مكة كافيهم - رام الوسط أى البيوت التى خلف السور وثأن من كان فيها الدخول ظهر أن إيقاعه بطوى يفيد اتصاله (قوله على المشهور) ومقابله ماروى عن مالك أنهم ما يغتسلان لدخول مكة (قوله ورداء) يجعل على كتفيه ولا يضر المتر الفلقان الخيط سواء وضعه على كتفه أو وسطه (قوله الهيئة الاجتماعية) أى فان فعل غيرها كالتصاف برداء أو كساء أجزأ إلا أنه خالف السنة (قوله فلا ينافى أن التجرد من الخيط واجب) فيه ان المناسب لقوله الهيئة الاجتماعية أن يقول فلا ينافى أن بعضها واجب لكنك لا ترى بعضها واجبا فالمناسب أن يقول أى أن السنة ليس ما ذكر فلا ينافى أن التجرد واجب ثم انه تطرفى كلام الشارح بأنها اصطلاحات اذ يعبرون عن هذه الخصال بثلاث عبارات فتمهم من يقول واجبة ومنهم من يقول وجوب السن ومنهم من يقول سنة مؤكدة (٣٣٣) كذا فى التوضيح وقوله والمداس

بكسر الميم وهو عطف مرادف (قوله كالقبقاب) أى لان سيره عريض فان رق جاز لبسها والظاهر أن الرقيق ما كان قد رسي النعل والكثير ما فوق ذلك (قوله وليس شئ من ذلك من سنن الاحرام) أى مطلقا بل من سنن الاحرام لمن معه هدى كما ذكره الزرقاني ويحتمل أن المعنى خلافا لبعضهم حيث جعله من سننه بل هما من سنن الحج (قوله تنبيهها على أن السنة للحرم الخ) ليس مناقيا للصدر والعبارة كما قد ينوهم ولذا قال محشى تن لا خفاء أنه ليس مراد المؤلف افادة حكم التقليد والاشعار بالسنة لان ذلك يأتى فى محله وانما مراده كيف يفعل من أراد الاحرام وكيف يطلب فى حقه ترتيب الامور الكائنة عند الاحرام فعنى كلامه كما قال الخطاب يسسن لمن أراد الاحرام وكان معه هدى أن يقلده بعد غسله وتجريده ثم شعره اه فالسنة منصبة بكونه بعد الغسل والتجريد وبكونه التقليد قبل

بدخولها يستحب إيقاعه بطوى ان مر بها والا ففى مقدار ما بينهما وما كان الغسل فى الحقيقة للطواف على المشهور فلا يثمر به الا من يصح منه الطواف لاحاطة ونفساء ويندب أيضا الغسل للوقوف بعرفة متصلا بوقوفه ووقته بعد الزوال مقدما على الصلاة ويطلب به كل واقف ولو حائضا ونفساء سند ولو اغتسل أول النهار لم يجزه وما قررناه كلام المؤلف من أن كلام الغسل لدخول مكة وللوقوف مستحب هو الراجح على ما يظهر من كلام ح ودرج عليه ز فى تقرير كلام المؤلف مقتصر عليه وقيل كل منهما سنة ودرج عليه الشارح وتنت وفى كلامهما شئ ثم انه على كلامهما يكون قول المؤلف ولدخول مكة الخ عطف على مقدار رأى والسنة غسل متصل للاحرام ولدخول مكة الخ وعلى الراجح فهو عطف على بالمدينة هذا ولا يفهم من كلام المؤلف على أن الغسل لدخول مكة مستحب أن وقوعه بطوى مستحب فان فلو قال ويطوى بحرف العطف لافاد هذا (ص) وليس لازار ورداء وتعلن (ش) معطوف على الخبر فى قوله والسنة غسل أى والهيئة الاجتماعية سنة فلا ينافى أن التجرد من الخيط واجب والازار ما يشد بالوسط بدليل قوله ورداء لا ما قاله صاحب القاموس الازار المحقة ويؤت وتعلن عياض فى قواعد كنعال التكرور التى لها عقب يستتر بعض القدم وقال ز المراد بالتعلن الحدوة والمداس وأما الزر موجه والصراحة فالبعضهم وهى التاسومة فلا يجوز لبسها الا للضرورة وحينئذ يفقدى اه وينبغى أن يقيدهما اذا كان عرض الساتر فيها كالقبقاب كما يأتى (ص) وتقليد هدى ثم اشعاره (ش) أى ومن السنة لمن أراد الاحرام أن يقلد الهدى الذى معه تطوفا أو لما مضى وأما ما يجب بعد الاحرام فلا يقلد الا بعده كما قال ودم التمتع يجب باحرام الحج ثم اشعاره ولم يذكر التجليل لانه مستحب كما يأتى وليس شئ من ذلك من سنن الاحرام خلافا لبعضهم حيث جعله من سننه وقال ان هذه سنة من كبة من ثلاثة أشياء تقليد واشعار وركوع بل انما ذكر ذلك المؤلف تنبيه على أن السنة للحرم تقديم التقليد على الاشعار وتقديمهما على الركوع كما هو مذهب المدونة خلافا لما فى المبسوط من تأخيرهما عنه قوله وتقليد هدى أى ماشانه التقليد وهو الابل والبقر لا الغنم كما يأتى فيحمل أول كلامه على ما يطابق آخره (ص) ثم ركعتان (ش) ظاهر كلامه أن السنة الاحرام عقب نقل ولذا قال (والفرض مجز) والذى يدل عليه ما فى

الاشعار وبكونه ما قبل الاحرام وتبعه على ذلك من لكن يحتاج لمن نص على أن الترتيب المذكور سنة كما فعل المؤلف وقبله شراحه اه المراد منه والحاصل أن المعتقد أن الترتيب مستحب وان كلام المصنف فيه (قوله ولذا قال والفرض مجز) أى ولا يل كونه السنة إيقاعه عقب نقل قال والفرض مجز أى فى تحصيل المطلوب لكن لم يعلم المطلوب بل المراد من المصنف أن السنة إيقاعه عقب مطلق صلاة ولكن إيقاعه عقب نقل أفضل والفرض كافى فى تحصيل السنة والحاصل أن الاحرام بعد صلاة النقل يحصل به سنة وفضيلة وبعد صلاة الفرض يحصل به السنة دون الفضيلة وتظهر المراد بالفرض العنى أو لولا بالعروض بكنانة تعينت وتندر نقل وانظر السنن المؤكدة كالفرض الاصلى أم لا وقوله ركعتان أى فأكثرا فلا مفهوم لقوله ركعتان والاقطاهم أن السنة ركعتان فقط وليس كذلك الا أن يقال هو اقتصار على الأقل والا فليس للاحرام صلاة تنحصر كما قال سند وما مشى عليه المؤلف مشى على ما فهمه فى توضيحه والنص أن الركعتين مقدمتان على التقليد والاشعار

(قوله) وأما بالنسبة إلى من قلده وأشعره في السنة الرابعة) مفاده أن التقليد والأشعار كالأهامة واحدة ومثل ذلك عبارة سراج حيث قال وهذا هي السنة الثالثة ثم محل سنة ركعتي الأحرام إن كان وقت جواز والانتظار بالأحرام إلا الخائف والمراهق فيحرم ولا يركعهما وكذا غير الخائف والمراهق لا يركعهما بوقت نهى حال إحرامه به (قوله يحرم الراكب) أي مرید الركب (قوله إذا استوى على دابته) أي استوى على دابته فاعة السير (قوله والمشي) أي مرید المشي والمراد الرجل (قوله على المشهور) وقال الأئمة عقب سلامه (قوله إلى البيداء) موضع بعد الحليفة كافي (٣٣٤) محشى نت والفرق بين الراكب والمشي أن الراكب لا يركب دابته إلا

للسير بخلاف الرجل قد يقوم لحوائجه فشروعه في المشي كاستوائه على دابته (قوله بيان للوقت الذي يحرم فيه) أي يقع الإحرام فيه وذلك لأنه لا يتم إلا بالتعلل المتعلق به (قوله وما تقدم بيان لما يعقده) تقدم أن المراد بالفعل التوجه على الطريق (قوله السنة مقارنتها) أي اتصالها أي حقيقة فإن فصلها لم يكن آتيا بالسنة ثم إن كان الفصل طويلا لزمه الدم لترك السنة وانضمام الطول له وإن كان يسيرا فلا دم إذ لم يحصل منه سوى ترك السنة ويسير الفصل وهو لا يوجب دما وإذا لزمه الدم في فصلها كتركها أولى في تركها بالكسبية فالتلبية واجبة كما أن قلة فصلها واجب بدليل لزوم الدم في تركها فيلي الأعمسمى بلسانه التي ينطق به (قوله أجبته في هذا) أي في هذا الحج كما أجبته في ذلك المشارة

التوضيح أن أصل السنة يحصل بالأحرام عقب الفريضة والمستحب أن يكون إثر نافلة ليكون للأحرام صلاة تخصه وقال ز ثم ركعتان هذه السنة الثالثة بالنسبة إلى من لم يقلده ولم يشعر وأما بالنسبة إلى من قلده وأشعره في السنة الرابعة (ص) يحرم الراكب إذا استوى والمشي إذا مشى (ش) أي وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الراكب إذا استوى على دابته ولا يتوقف على مشي راحلته على المشهور والمشي إذا مشى ولا ينتظر أن يخرج إلى البيداء ثم إن قوله يحرم إذا استوى بيان للوقت الذي يحرم فيه وما تقدم بيان لما يعقده والظاهر أن هذا على جهة الأولوية وأنه لو أحرم الراكب قبل أن يستوى وأحرم المشي قبل مشيه كفاه ذلك (ص) وتلبية (ش) السنة مقارنتها للأحرام أي وإن كانت واجبة في نفسها وتجديدها مستحب ومعنى التلبية الإجابة أي إجابة بعد إجابة وذلك أن الله تعالى قال ألسن بركم قالوا بلى فهذه إجابة واحدة والثانية إجابة قوله تعالى وأذن في الناس بالحج يقال إن إبراهيم عليه السلام لما أذن بالحج أجابه الناس في أصلاب آبائهم فمن أجابه مرة حج مرة ومن زاد زاد فالتعني أجبته في هذا كما أجبته في ذلك وأول من لبى الملائكة وكذلك أول من طاف بالبيت (ص) ووجدت لتغير حال وخلف صلاة (ش) يحتمل أنه من تمام السنة قال بعض وهو الظاهر أو السنة التلبية ولو مرة وهو الذي تقدم لابن فرحون أي فيكون تجديدها مستحبا بعض البغداديين ويكنى فيها مرة وما زاد على ذلك مستحب أو التجديدهو سنة كما قاله ابن شاس وعليه تكون التلبية من أصلها واجبة واللام في تغيره معني عند كقيام ونزول وملا فامرفاق ونحو ذلك ونكر الصلاة ليشمل النافلة وتكره الإجابة بالتلبية في غير الأحرام وأما إجابة الصحابة للنبى عليه الصلاة والسلام فمن خصائصه (ص) وهل لمكة أو للطواف خلاف (ش) يعني أن من أحرم بحج مفرد أو قارنا هل يستمر لبي حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فإذا طاف وسعى غاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها هذا مذهب الرسالة وشهره ابن بشير أو لا يزال لبي حتى يتبدئ بالطواف وهو مذهب المدونة خلاف وجلنا كلامه على المحرم بحج احترازا ممن أحرم بعمره وسيد كرم المؤلف بعد بقوله ومعتبر الميقات الخ (ص) وإن تركت أوله فقدم أن طال (ش) يعني أن من ترك التلبية لما أحرم قليلا ناسيا لها ثم تذكره فأنه يلبى ولا شيء عليه وإن تطاول ذلك لزمه دم ولورجع ولبي لا يسقط عنه خلاف لابن عتاب وابن لبابة ومفهوم أوله لو أتى بها أوله ولو مرة على ما لا ي الحسن ثم ترك لادم عليه وقوله وإن تركت أي عمدا ونسيا أو مثل الطول ما إذا تركها جلة (ص) وتوسط في علوصوته وفيها (ش) يعني أن الملبى يسن له أن يتوسط في علوصوته فلا يرفعه جدا حتى يعقره ولا يخفضه حتى لا يسمعه من يلبه وكذلك يسن له أن يتوسط في التلبية فلا يكثرها جدا حتى يلحقه الضجر ولا يتركها جدا حتى يفوت المقصود منها وهو الشعيرة وهذا في حق الرجل وأما المرأة فأنها تسمع نفسها لأن صوتها عورة يخاف منه الفتنة (ص) وعادها بعد سعي (ش) أي وعادها بعد سعي أي وطواف

واشار

الاجابتان المتعلقتان (قوله فمن خصائصه) فيه نظر فليس من الخصوصيات كما أفاده بعض المحققين (قوله وهل لمكة) قال بعض انظر لو أقيمت عليه الصلاة وهو في أثناء الطواف فقطعه للصلاة وصلّى هل يلبى بعد تلك الصلاة أم لا لأنه لم يكمل السعي وهو الظاهر (قوله على ما لا ي الحسن) ومقابل ما يشهره ابن عرفة من وجوب الدم ومقادير بعض المحققين اعتمادا لما شارحنا وأما لو تركها أثناء فلا شيء عليه (تبيينه) قال ابن الفاكهاني ولو أتى عوضها بتسييح أو نحو ذلك لم يكن عليه دم بخلاف ما إذا تركها جلة أو ما لو أتى عوضها بعناها كإجابة فظاهر أن ذلك كالعدم لأنه لم يأت بها وإنما أتى بلفظ أجنبي فله بعض شيوخ الزرقاني (قوله يعني أن الملبى يسن له أن يتوسط) المعتمد الاستحباب كما أفاده محشى نت (قوله وعادها) استحبابا المعتمد أن أعادتها واجبة

(قوله لان ذلك يكثر فيهما) أي لكونهما موضعهما **تبيينه** أنا أحرم بالحج من عرفة لي حتى يرمى بجره العقبة قاله ابن الجلاب
 أي إذا أحرم منها بعد الزوال وأما من أحرم منها قبل الزوال فإنه يلبي الزوال بمنزلة من أحرم من غيرها (قوله على ما رجع إليه مالك)
 أي رجع إلى أنه لا بد من الأمرين الخ وكان مالك يقول قبل ذلك يقطع إذا راح إلى الموقف وكان يقول يقطع إذا راح إلى الموقف (قوله
 ومعتبر الميقات مدرلة الحج) حاصل كلامه أن من كان أحرم بحج سواء كان من الميقات أو من مكة ثم فاته الحج لمرض أو عذر فاته يحرم
 بعمرته من الميقات يلبي للحرم ولكن ليس ذلك بلازم بل المراد أن من (٣٣٥) فاته الحج يخرج للعمل من أي جهة

كانت ويحرم بعمرته وفي بعض
 الحواشي قوله وفاتت الحج المعطوف
 محذوف وفاتت بالرفع صفة له أي
 ومعتبر فأتت الحج وسماه معتبرا
 لأنه تحلل بفعل عمرته وفاتت على
 هذا صفة مشبهة وأما جره على أنه
 معطوف على الميقات فيستم على
 أن الإضافة بيانية ومعنى كلام
 المصنف أن من فاته الحج لمرض أو
 نحوه فاته تحلل بفعل عمرته ويقطع
 التلبية أوائل الحرم (قوله وان
 لقوات الحج) يقتضي أن فوات
 الحج علة للأحرام من الميقات
 وليس كذلك كما تقدم (قوله وشمل
 قوله الحج) هذا يقتضي أن قول
 المصنف فيما تقدم كخروج الحج
 في الحرم مطلقا كان محرما بحج
 أو بعمرته وليس كذلك بل انما ذلك
 في الحرم بالحج فقط (قوله للبيوت)
 الذي في المدونة وهو الذي رجع
 إليه يقطع إذا دخل بيوت مكة
 أو المسجد كل ذلك واسع (قوله
 معطوف على المعنى أي والمعتبر
 الحج) الأولى أن يقول انه متعلق
 بمحذوف معطوف على معنى ما تقدم
 أي والمعتبر من الميقات يلبي الحرم
 والمعتبر من الجعرانة أو التنعيم يلبي
 للحرم (قوله أي من سنن الطواف)

وأشار بقوله (وان بالمسجد) إلى أنه يرفع صوته بالتلبية وان كان بالمسجد الحرام ومسجد منى
 لان ذلك يكثر فيهما فلا يلزم اشتراط الملبى بذلك وأهل مكة في التلبية كغيرهم بخلاف غيرهما من
 المساجد فيسمع نفسه بها ومن يلبه ثلاثا يشتر بذلك (ص) لرواح مصل على عرفة (ش) أي
 ولا يزال يلبي بعد السعي لرواح مصل على عرفة بعد الزوال فيقطع ولا يعود إليها على ما رجع إليه
 مالك وثبت عليه وكان ينبغي أن يقول لو صوله أي لو وصل مصل على عرفة وللزوال أيضا ولا بد من
 الأمرين فلو وصله قبل الزوال لي الزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لي لو صوله فيعتبر
 الأقصى منهما ما وصل على عرفة هو الذي يقال له مسجد إبراهيم ومسجد عرفة بالنون ومسجد غرة
 فهي أسماء لمسمى واحد وهو الذي على عين الذهاب إلى عرفة ولما بين مبدأ التلبية لحرم الميقات
 بحج ومنتهاه بين مبدأ المحرم به من مكة لمخالفته له دون منتهاه لما وافقته له فقال (ومحرم مكة يلبي
 بالمسجد) أي ومحرم مكة سواء كان من أهلها أو مقيما بها ولا يكون إلا بحج مفردا كما تقدم في
 قوله ومكانه للقيم مكة يلبي بالمسجد في ابتداء أمره ثم هو في انتهائه كما سبق في غيره
 وهو رواح مصل على عرفة قال فيها وحكم من أفسد الحج في قطع التلبية وغيرها حكم من لم يفسده
 ولما نوع محرم الحج المتمادي عليه إلى قسمين نوع محرم العمره إلى قسمين أيضا بحسب طول
 المسافة وقصرها فقال (ص) ومعتبر الميقات وفاتت الحج للحرم (ش) الواو بمعنى أو وهو منصوب
 معطوف على مقدرا أي ومعتبر الميقات مدرلة الحج أو فأتت الحج يلبي الحرم قاله في المدونة لا إلى
 رؤية البيوت خلافا لابي الخطاب وفي هذا من التكلف ما لا يخفى فلو قال ومعتبر الميقات وان
 لقوات الحج للحرم لسلم من هذا وشمل قوله ومعتبر الميقات المقيم الذي معه نفس حيث فعل
 ما يندب له (ص) ومن الجعرانة والتنعيم للبيوت (ش) معطوف على المعنى أي والمعتبر من
 الميقات ومن الجعرانة والتنعيم فإنه يلبي إلى دخول بيوت مكة لقرب المسافة (ص)
 وللطواف المشي والاقدم لقادر لم يعد (ش) أي ومن سنن الطواف المشي فلوركب أو حمل
 في الطواف وهو قادر على المشي ولم يعد فإنه على دما وأما العاجز لادم عليه قال مالك الآن
 يطبق فأحب إلى أن يعيد بخلاف المصلي جالس فلا شيء عليه لأنه باشر فرضه بنفسه بقدر طاقته
 والطائف نحو لا انما طاف حمله ولكن اكتفى به لأنه غاية مقدوره والسعي كالطواف في
 جميع ما ذكر فلو قال المؤلف والطواف والسعي المشي الخ لوفى بالسائلين قال مالك في الموازية
 من سعي راكبا من غير عذر أعاد سعيه ان كان قريبا وان تباعد وطال أجزأه وأهدى نقله ابن
 يونس ونقله الباجي عن ابن القاسم (ص) وتقبيل حجر بقم أوله (ش) هذه هي السنة الثانية
 من سنن الطواف وهو تقبيل الحجر الأسود بالفم في الشوط الأول وتقبيله في ما عداه

الراجح انه واجب بخير بالدم (قوله ولم يعد) أي فان أعاده ما شيا بعد رجوعه لبلده فلا دم عليه وأما ان كان بمكة فيطلب بأفاده ما شيا ولو
 مع البعد ولا يجزئه الدم وقوله وللطواف شامل للواجب وغيره خلافا للشيخ أحمد في تخصيص ذلك بالواجب وأما قوله والاقدم فخاص
 بالواجب (قوله لوفى بالسائلين) فلوركب في السعي والطواف معا فالظاهر أن عليه هديا واحدا للتداخل ويحتمل هديان قاله الخطاب
 (قوله وتقبيل حجر بقم أوله) من سنن الطهارة لانه كالجزم من الطواف المشترط فيه الطهارة ويسن استلام اليماني بيده أوله ويضعها
 على فيه من غير تقبيل ويندب تقبيل الحجر فيما بعد الأول وليس اليماني بيده بعد الأول والمس بالعود خاص بالحجر فان لم يدركه على
 استلام اليماني بيده كبر فقط

(قوله ولا بأس باستلامه بغير طواف) أي بتقبيله بغير طواف (قوله ليس ذلك من شأن الناس) أي فهو خلاف الأولى (قوله والمعتمد أن أمتهاته مكروه) ولو بوضع الرجل عليه (قوله وفي إباحته) ورجحه غير واحد ويمكن جعل كلام المصنف عليه بأن يقال قوله ثم كبر معطوف على قوله وتقبيل حجر أوله ثم كبر وهكذا يقال في قوله وللزجة لم يسجد أي ثم كبر وقوله ثم عود أي ثم كبر فإن لم يمكن العود كبر فقط فالتكبير مطلوب في حال القدرة وعدمها (قوله من غير تقبيل) أي من غير تصويت (قوله على مذهب المدونة) المعتمد أنه يكبر مع تقبيله بغيره أو وضع يده أو العود ثم ما ذكره المصنف من المراتب كما يجري في الشوط الأول يجري فيما عداه وإذا جمع بين التكبير والاستلام فظاهر (٣٣٦) المدونة أو صريحهما أن التكبير بعد التقبيل وهو ظاهر المصنف وظاهر ابن

فرحون أنه قبل التقبيل ويجري ذلك في اللس بيد ثم عود (قوله بلاحد) أي في الدعاء والمدعوية جميعا فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخرته ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يعمم في الجميع (قوله ومثله الذكرو والصلاة على النبي الخ) ظاهره أن ذلك سنة كالدعاء وهل الدعاء والصلاة سنة واحدة أو كل واحد سنة أو الدعاء والذكرو والصلاة كل ذلك سنة واحدة (قوله والمستحب) لا يفتي أنه جعل الذكرو سنة ثم ذكر هنا أن ذلك مستحب فهو تناف والظاهر أن خصوص الدعاء سنة وأما الذكرو والصلاة فهو مستحب فقوله ومثله أي في مطلق الطلب وهذه العبارة التي ذكرها الشارح نقلها عن معج لانها عبارته (قوله الباقيات) أي الباقيات فواجب (قوله ولا يقرأ الخ) لا يفتي أنه ذكر في التوضيح أن مما يستحب أن يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأجيب بجوابين أن يراد بقوله ولا يقرأ أي غير هذه أو أن يأتي بذلك لا على أنه قرآن (قوله ويرمل رجل) إذا طاف عن نفسه أو عن

مستحب ولا بأس باستلامه بغير طواف ولكن ليس ذلك من شأن الناس وقوله بفهم صفة كاشفة ألا يكون التقبيل الإبه ويكره تقبيل المصنف وكذا الخبر والمعتمد أن أمتهاته مكروه (ص) وفي الصوت قولان (ش) أي وفي إباحته وكرهه قولان (ص) وللزجة لم يسجد ثم عود ووضع على فيه ثم كبر (ش) أي فإن لم يقدر على تقبيل الحجر فإنه يحسه بيده إن قدر ثم يضعها على فيه من غير تقبيل على المشهور فإن عجز فإنه يحسه بعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فلا يكتفى العود مع إمكان اليد ولا اليد مع إمكان التقبيل بالقسم ثم إن عجز عن اللس بمذاكر كبر فقط ومضى بغير إشارة إليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة واختار عياض في قواعد الإشارة مع التقبيل والاكترون على عدمها وما قررناه كلامه من أنه لا يأتي بالتكبير إلا بعد العجز عما قبله هو ما نسب في توضيحه لظاهر المدونة معترضه على ظاهر كلام ابن الحاجب (ص) والدعاء بلاحد (ش) أشار بهذا إلى السنة الثالثة من سنن الطواف ومثله الذكرو والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك بلاحد قال في شرح العمدة والمستحب أن يطوف بالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وبغير ذلك من الأذكار ولا يقرأ وإن كان القرآن المجيد أفضل الذكرو لأنه لم يرد أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الطواف فإن فعل فليس بالقراءة فلا يشغل غيره عن الذكرو (ص) ويرمل رجل في الثلاثة الأولى (ش) هذه هي السنة الرابعة من سنن الطواف يعني أن من أسرم من الرجال من الميقات بحج أو عمرة يسر في حقه الرمل في الأشواط الثلاثة من طواف القدوم أو من طواف العمرة الركني ولا دم على تاركه ولو عد على المشهور والرمل أن ينسج في مشيه وثبا خفيفا بهز منكبيه وليس بالوثب الشديد ولا رمل على النساء في طوافهن ولا هرولة في سبعين ولا فيما بعد الأشواط الثلاثة الأولى ولولا تاركه من الأول عامدا أو ناسيا ولا يكون آتيا بالسنة أن فعل كن قرأ بالسورة في آخر ركعانه فلا يجزئه عن الأولين (ص) ولو مر بضاً وصياحلا وللزجة الطاقة (ش) أي ويسر الرمل ولو كان الطائف مريضاً وصياحلا كل على دابة أو غيرها فيرمل الحامل ويحرك الدابة كما يحركها يطن محسر والمطلوب في الرمل للزجة الطاقة فلا يكلف فوقها ويكره الطواف مختلطاً بالنساء والسجود على الركن واستلام الركنين اللذين يليان الحجر وكثرة الكلام وقراءة القرآن وإنشاد الشعر إلا ما خف كاليتين أنا اشتلا على وعظ والشرب والبيع والشرا وتغطية الرجل فيه وانتقاب المرأة والركوب لغير عذر وحسر المنكبين والطواف عن الغير قبل الطواف عن نفسه ابن راشد وفي بعضها خلاف * ولما أنهى الكلام

رجل لا عن امرأة واحترز رجل عن المرأة فلا ترمل ولو نابت عن رجل لانتها عورة أي كالعورة لأن المعتمد أنها على ليست بعورة (قوله من طواف القدوم) وأما طواف الأفاضة فالرمل فيه مستحب قال ابن رشد الطائفتون في الرمل ثلاثة أقسام فيرمل الرجل المحسر بحج أو عمرة من الميقات اتفاقاً ولا ترمل المرأة والمتطوع والمودع اتفاقاً وفي فعل محسر من مكة ومن الجعرانة ومن التهميم والمراهق والصبي والمريض خلاف اه (قوله أن ينسج) من وثب كوعدي بعد أي يقفز (قوله ولا رمل على النساء في طوافهن) الظاهر أنه مكروه (قوله والسجود على الركن) أي على الحجر (قوله يليان الحجر) بفتح الحاء (قوله والركوب لغير عذر) هذا ضعيف لما تقدم أن المشي واجب ينجز بالدم (قوله وفي بعضها خلاف) فقد قيل بأنه يقرأ أو بأنه يمس الركنين اللذين يليان الحجر

(قوله حكم الطواف فيه) أي فيما ذكر من الدم وعدمه (قوله الحجر) إذا كان على وضوء أو لا يقبله إلا متوضئ ويجزئ في حقه التفصيل المتقدم من أنه للزجة لمس يده ثم عود ووضع على فيه ثم كبر وجعل هذه السنة السعي مع تعلقها بالحجر لكونه بعد ركعتي الطواف (قوله ورقبه عليهما) كلما يصل أحدهما لأعليهما مرة فقط ولا على أحدهما فإنه بعض سنة والسنة تحصل بالرقى ولو على سلم واحدة ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة فالسنة تحصل بطلاق الرقي (قوله ثم يمر بمنزلة) أي على جهة الاستحباب (قوله في شرب منها الخ) أي وينوي بشربه ما أراد فإن ما من من لم يشرب به وإن لم يصح به الحديث فقد جرت بركته فله سيدى زروق وسياق رده (قوله أن خلا الموضع من الرجال) أي من مناجاة الرجال فليس المراد (٣٣٧) الخلو عن مطلق الرجال بل عن مناجاتهم (قوله ولو قال) لا حاجة لذلك لأن القيام

على سنن الطواف شرع في سنن السعي وهي على ما ذكرهنا أربع ولا دم في تركهين وتقدم أن من سننه المشي وحكمه في الدم وعدمه حكم الطواف فيه فقال (ص) والسعي تقبيل الحجر ورقبه عليهما كمرأة أن خلا (ش) أي ومن سنن السعي تقبيل الحجر الأسود حين فراغه من الطواف وركعتيه ثم يمر بمنزلة في شرب منها ويدعو بما أحب ثم يخرج من أي باب شاء ويستحب من باب بني مخزوم وهو باب الصفا القربة ومن سننه الرقي على الصفا والمروة للرجل لاستيعابه ما بينهما والمرأة أيضا أن خلا الموضع أيضا من الرجال والوقوف أسفلهما وقوله أن خلا أي كل منهما وإذا لم يقل أن خلا وأي بالكاف ليرجع الشرط لما بعدهما ولئلا يلزم على العطف الجر مع عدم الجار ولو قال وقيامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الرقي القيام كما هو المستحب (ص) وأسراع بين الأخضرين فوق الرمل (ش) السنة الثالثة من سنن السعي الأسراع في حق الرجال فقط بين الميادين الأخضرين فوق الرمل في الطواف قال سند سعيد بن جابر وأما الميادين في جدار المسجد الحرام على يسار الذهاب إلى المروة وأولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده قبالة رباط العباس وثمان على بين الذهاب في مقابلة الميادين الأولين وما ذكره المؤلف من أن ابتداء الخلب من عند الميل في ركن المسجد نحو في المواق وابن عرفة وبه يرد اعتراض ح من أن ابتداء قبل الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع الخ والميل في الأصل اسم للروء وسما ميادين لأنهما يشبهان المرودين (ص) ودعاء (ش) يعني أن السنة الرابعة من سنن السعي الدعاء عند الرقي على كل منهما وبعبارة أخرى والسنة الرابعة دعاء ولم يحكم مالك فيه حدا وهذه السنة عامة في حق من يرقى عليهما ومن لا يرقى خلا فالما ذكره بعضهم (ص) وفي سنة ركعتي الطواف وجوبهما تردد (ش) اتفق المذهب على عدم ركنيتهما ولا خلا في مشروعيتهما واختلاف في ذلك بالسنة والوجوب سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا والقائل بالاول عبد الوهاب والثاني البايع ولم يعتبر القول بتبعيتهما للطواف من وجوب وندب وهو قول الأبهري وابن رشد ولو اعتبره لقال وفي سنة ركعتي الطواف وجوبهما والتبعية للطواف وكأنه إنما يقول عليه لأن غرضه الإشارة بالتردد والأبهري ليس من المتأخرين أي فليس ممن يشير به بالتردد ووجه وجوبهما على القول به مع ندب الطواف إنهما لما كانتا تابعتين له فكأنهما من تنته وبالشروع فيه كأنه شارع فيهما فلذلك وجب الاتيان بهما (ص) وندب كالاحرام بالكافرون والاخلاص (ش) يعني أن القراءة

قد رزائد على السنة فقوله كما هو المستحب يدل على دفع ذلك الاعتراض وذلك لأن الكلام في السنن لا في المستحبات (قوله وأسراع الخ) اعلم أن ظاهر ما ذكره سند وما ذكره المواق يقتضي أن الأسراع المذكور خاص بالذهاب إلى المروة ولا يكون في العود منها إلى الصفا وهو خلاف ظاهر كلام المصنف وحكمة الأسراع بينهما أنه محتمل الانصباب أي الأسماء وهذه الحكمة تقتضي سنية الأسراع ذهبا وإياها في جميع الأشواط وهو خلاف ما يفيد النقل (قوله ودعاء الخ) لو قدم المؤلف قوله ودعاء عند قوله ورقبه كان أحسن لأن هذه السنة إنما هي مطلوبة عند الرقي عليهما (قوله ولم يحكم مالك فيه حدا) أي لا في المدعوبه ولا في المدعوه ولا في صبغة من الصبغ (قوله خلافا لما ذكره بعضهم) أي من أنه عند الرقي عليهما أي الذي هو مفاد العبارة الأولى (قوله وفي سنة ركعتي الطواف) والمشهور وجوب ركعتي الطواف الواجب ظاهرة أن

التردد على حد سواء في التطوع والظاهر أنه أراد بالواجب ما يشمل الركن وآخر الكلام على ركعتي الطواف إلى فراغ سنن السعي مع تقدمهما عليه فعلا لا خلا في حكمهما فقدم السنة قطعا المتعلقة بالطواف والسعي وآخر المختلف فيها وأفهم قوله ركعتي الطواف أنه لا يجزئ عنهما غيرهما (قوله فتبينه) فان ترك الركعتين حتى تباعد أو رجع لبلده فعليه ما مطلقا وأهدى أن كانتا من فرض فقط فان لم يتباعد ولا رجع لبلده ركعتيهما فقط من فرض أو نقل أن لم تنتقض طهارته والأعاد الطواف ولو غير فرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي إن تعمد النقص والأعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي فان كان نقلا صلى ركعتيه وخبر فيه قاله اللخمي وقوله ابن عرفة (قوله وندب كالاحرام) أي وندب قراءتهما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واتصل بالفعل وليس لك أن تقول هذا ضمير والضمير لا يجوز ترك التأنيت منه وإن كان غير حقيقي لأن ذلك في الضمير المستتر وأما البارز فهو كالتظاهر لا يمنع حذف التأنيت منه في غير الحقيقي

(قوله اعتقاد على) الاولى توحيد على وكذا يقال فيما بعده (قوله ما بين الباب الخ) أى من حائط الكعبة وقوله وفي الموطأ الخ عليه يكون الحطيم اسم الفراغ (قوله والمتعود) أى المتعود به أو فيه (قوله فيحطم) بالبناء للمفعول من حطمه (قوله بقدر لقوله واستلام الخ) كلام فيه تسامح فالاولى أن يقول استعمل استلام في حقيقته ومجازة بالنظر للحج وهو التقييل (قوله والنعمة) المشهور في النعمة النصب على العطف غياض يجوز فيها الرفع على الابتداء (٣٢٨) والخبر محذوف ابن التبارى وإن شئت جعلت المحذوف خبر إن كذا قيل وهو فاسد لان

النصب متعين في النعمة على مذهب البصريين لان هذا ليس بعد استكمال عملها وصوابه والأشهر في الملك الخ (قوله وعنه كراهة الزيادة) مغاير للذي قبله وذلك لانه لا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة لجواز أن يكون ذلك خلاف الاولى فان قلت الزيادة المروية عن عمر وابنه كما قال الابي في شرح مسلم انه اغسير مرفوعة ولذا قال غيره ومتابعهم له صلى الله عليه وسلم والوقوف عند أقواله وأفعاله وشدة ورعهم معلومة فامعنى زيادتهم على المرفوع حتى كرهها مالك مرة وأباحها أخرى قلت قال الابي لعلمهم فهموا عدم القصر على أولئك الكلمات وإن الثواب يضاعف بكثرة العمل واقتصار الرسول صلى الله عليه وسلم بيان لا قبل ما يكفي أو أن الزيادة على النص ليست نسخا له وإن الشئ وحده هو كذلك مع غيره فالزيادة لاتنافي الاتيان بتلبية الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وعنه اباحتها) الظاهر

تستحب في ركعتي كل طواف بسورة قل يا أيها الكافرون بعد أم القرآن في الركعة الاولى وسورة الاخلاص مع الفاتحة في الثانية كما تستحب القراءة بذلك في ركعتي الاحرام وانما استحبت القراءة بها بين السورتين لاشتغالهما على التوحيدين العملي والعلوي فان السورة الاولى اعتقاد على فان معنى قوله لا أعبد إلا فعل كذا والاخلاص اعتقاد على فقوله كالاحرام تشبيه في القراءة بالكافرون في الاولى وبالاخلاص في الثانية لافي مطلق القراءة وذ كر الكافرون بالواو على الحكاية (ص) وبالمقام (ش) يعنى انه يستحب ايقاع ركعتي الطواف في المقام وظاهره داخله أى البناء المحيط به وهو قول ضعيف وانما المراد خلف البناء الذي على المقام فان المقام هو الحجر بفتح الحاء والجيم أى الحجر الذي قام عليه سيدنا ابراهيم حين أمر الله أن يؤذن للناس بالحج وقال في التنبيه وفي سبب وقوف ابراهيم عليه السلام على الحجر قولان أحدهما أنه وقف عليه حين غسلت له زوجته ابنة رأسه في قصة طويلة وهذا امر روى عن ابن مسعود وابن عباس والقول الثاني انه قام عليه لبناء البيت وكان اسمعيل يناوله الحجارة قاله سعيد بن جبير (ص) ودعا بالملتزم (ش) أى ونادى بدعاء بلاحد بالملتزم بعد الطواف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الاسود وفي الموطأ ما بين الركن والمقام فيلتزمه ويعتقه واضعاصد رده ووجهه وذراعيه عليه باسقاط كفيه كما كان ابن عمر يفعل ويقول رأيت المصطفى يفعل كذلك ابن حبيب سمعت مالك الكا يستحب ذلك مالك وهو المتعود أيضا ابن عباس هو الملتزم والمدعى والمتعود ابن فرحون ويسمى الحطيم لانه يدعى فيه على الظالم فيحطم (ص) واستلام الحجر واليماني بعد الاول (ش) أى ونادى في كل طواف واجب أو تطوع استلام الحجر الاسود أى تلبيةه وليس الركن اليماني الذي يشوسط بينه وبين الحجر بفتح الحاء ككنان في آخر كل شوط بعد الشوط الاول وهي الاطواف الستة واستلامهما في الشوط الاول سنة كما تقدم لأولئك لكن في الحجر الاسود ويؤخذ الحكم في اليماني من هنا لانه عنده الاستحباب فتعين السنة اذا لايتوهم الوجوب ومن اقتصراره على الركنين يفهم عدم استلام الشاميين والتكبير عندهما وقول ابن الحاجب يكبر اذا حاذاهما أنكره ابن عرفة قال بعض لكن نقله أبو الفرج في حاويه وبعبارة أخرى يقدر لقوله واستلام الحجر عاملا أى وتقييل الحجر الاسود واستلام اليماني فيما عدا الاول مستحب وفي الشوط الاول سنة (ص) واقتصار على تلبية الرسول عليه السلام (ش) يعنى انه يستحب الاقتصار على تلبية المصطفى وهي ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال مالك والاقتصار عليها أفضل وعنه كراهة الزيادة وعنه اباحتها فقد زاد عمر ليبيك ذا النعما والفضل الحسن ليبيك ليبيك مر هو بامنك ومر غويا اليك وابن عمر ليبيك ليبيك وسعديك والخير كله بيدك ليبيك والرغبة اليك وليبيك وأخواته مصادر عند سيبويه مثناة لفظا معناها التكثير والتكرير الدائم كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أى ارجعه دائما فلا ترى في السماء شقوقا لان التنبيه أول مراتب التكرار فدل به عليه ومذهب يونس انه اسم مفرد فليت ألفه ياء كعليك ولديك والمختار

أن المراد بها الاذن لان هذا ذكر ولا يعقل فيه استواء الطرفين فيكون القصد انهما مندوبة (قوله ومر غويا اليك) كسر أى فبك أى في احسانك وبركتك (قوله والرغبة) يقال بفتح الراء مع المدو بقصرها مع الضم وحكى أبو علي الفتح والقصر وقوله وأخواته كسعديك ودواليك (قوله معناها التكثير) وأما على انه اسم مفرد فعنى ليبيك اجابة لك (قوله لان التنبيه أول مراتب التكرير) علة لقوله مثناة لفظا معناها التكثير (قوله ومذهب يونس الخ) رده عليه تلبية سيبويه لانه لو كان مثل ليدك وعليك لم يقلب مع الظاهر كالم يقلب مع ليدى وعلى اذا دخل على الظاهر لانك تقول ليدى زيد ودخلت على عمرو ويخلاف ليدى لانهم قالوا * ليدى فليدى مسور *

(قوله لانه ثناء) فالمعنى ان الحمد لك على كل حال وأما على الفتح فالمعنى لبيك لهذا المعنى (قوله أى اجابة بعد اجابة) أى بعد اجابة هذا على الاول وهو أنها مشاة لفظا وقوله أى اجابة بعد اجابة قال عب فالاجابة الاولى اشارة الى قوله تعالى ألسنت بربكم قالوا بلى والثانية لقوله تعالى وأذن في الناس انتهى وهو غير ظاهر والظاهر أن المعنى أجبناك اجابة بعد اجابة ان كان حج مرة واحدة وان كان حج مرتين وهو في ثانيتهما فعناه أجبناك اجابة وهي الا أن بعد اجابة أى في الحجة الاولى بعد اجابة في اجابة سيدنا ابراهيم بعد اجابة أى حين قيل ألسنت بربكم (قوله الزوم) فعنى لبيك لزوما طاعتك لزوما وقوله والاقامة فعنى لبيك أقنعا على طاعتك (٣٣٩) (قوله ودخول مكة نهرا) أى ضحى

(قوله من الثنية العليا) أى الطريق العليا (قوله والبيت) ثم مقتضى كونه ستة أذرع من الحجر من البيت أن من دخل في ذلك المقدار قد أتى بهذا المستحب قاله الخيزي (قوله ومن كداء لمدنى) أى ان لم يؤد لزجة أو ضيق أو أذية أحد والاتعين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة (قوله لمن أتى من طريق المدينة) أى ولا يندب لآت من غيرها وان مسدنيا (قوله كما أنت) أى على ما أنت أى على الحالة التى أنت عليها (قوله لانه الموضوع الذى) أقول تلك العلة تقتضى الدخول لكل حاج وان لم يكن آتيا من طريق المدينة ولذلك قال الفاكهاني المشهور أنه يندب لكل حاج أن يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لانه الموضوع الذى دعا فيه ابراهيم ربه ومقاد عجم اعتماد ما قاله الفاكهاني (قوله ألا ترى أنه قال يا توك) أى يا توك الى موضعك ولم يقل يا توني فلو قال يا توني لكان المدار على الوصول للبيت من أى طريق كانت (قوله والمسجد) وان لم يكن في طريق الداخل (قوله ويعرف بباب بني سهم) انظر ذلك فإنه نسبته أولا للمسجد ثم خالفه هنا فنسبه الى باب الحارة والظاهر أن

كسران على فتحهما من ان الحمد لانه ثناء واخبار مستأنف والفتح تعليل لما قبله ومعنى لبيك الاجابة أى اجابة بعد اجابة أو الزوم والاقامة على الطاعة من لب بالمكان أقام به (ص) ودخول مكة نهرا (ش) قال سيدى زروق يستحب للآتى مكة أربع نزول بذى طوى وهو الوادى الذى تحت الثنية العليا ويسمى الزاهر واغتساله فيه ونزوله مكة من الثنية العليا ومبيتته بالوادى المذكور فأتى مكة ضحى (ص) والبيت (ش) معطوف على مكة أى ويستحب دخول البيت لا وأن أتى البيت كما فهمه المواق وظاهره جواز دخوله ولو لاسلا وافرار النبي عليه السلام المفاتيح بيد من هي معه حيث اعتذر للنبي بقوله بأنه لم يفتحها لبالا في الجاهلية ولا في الاسلام الخ جبر وتطبيب لحاظه فلا يكون فيه دليل على كراهة دخوله لاسلا (ص) ومن كداء لمدنى (ش) أى ويستحب دخول مكة من كداء لمن أتى من طريق المدينة كان من أهلها أم لا وهو مراده بقوله لمدنى لا لمدنى فقط وكداء هي الثنية أى الطريق الصغرى التى بأعلى مكة التى يهبط منها الى الابطح والمقبرة تحتها عن يسارك وأنت تازل منها فاذا نزلت أخذت كما أنت الى المسجد قاله في توضيحه والمقبرة عن يسارك لعله في الزمن المتقدم وأما اليوم فبعضها على اليسار وبعضها على اليمين وكداء بالمذوق الكاف وانما استحب لمن أتى من طريق المدينة أن يدخل من كداء لانه الموضوع الذى دعا فيه ابراهيم ربه بأن يجعل أئمة من الناس تهوى اليهم فقبل له أذن في الناس بالحج بأنوك رجالا الآية ألا ترى أنه قال بأنوك ولم يقل يا توني (ص) والمسجد من باب بنى شيبه (ش) أى ومما يستحب دخول المسجد الحرام من باب بنى شيبه وهو المعروف الآن بباب السلام ويستحب الخروج منه من باب بنى سهم (ص) وخروجه من كدى (ش) كدى بضم الكاف والقصر وهي الثنية التى بأسفل مكة أى ومما يستحب الخروج للمدنى من مكة من كدى فقد خرج منها النبي عليه السلام الى المدينة ويعرف بباب بنى سهم وبعبارة أخرى وخروجه يعنى المدنى أيضا وهو ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضا من كدى وهي الثنية الوسطى التى بأسفل مكة مضموم الكاف منون مقصور كما ضبطه الجمهور (ص) وركوعه للطواف بعد المغرب قبل تنقله (ش) أى وندب لمن طاف بعد العصر أن يؤخر الركوع لحل النافلة بالغروب فإنه يستحب أن يركع ركعتي الطواف بعد صلاة المغرب قبل تنقله للمغرب فلا استحباب منصب على كون الركوع للطواف قبل التنقل وأما كونه بعد المغرب فاستحبابه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وليس في كلام المؤلف أنه يؤخر الطواف للغروب وقد نص محمد أن الاحب لمن جاء بعد العصر أن يقيم بذى طوى حتى يمسي ليصل بين طوافه وركوعه وسعيه فان دخل فلا بأس أن يؤخر الطواف حتى تغرب الشمس أى ويصلى المغرب فيركع ويسعى الى آخر ما تقدم عند قوله ودخول مكة نهرا الخ وظاهر كلام المؤلف يشمل من

(٤٣ - خشي نافي) باب بنى سهم اسم لباب الحارة فقط وهو باب شبيكة ولذا قال بعض الشيوخ على قوله باب بنى سهم وهو المعروف بباب شبيكة (قوله ومن جهة المعنى أيضا) أى لانها طريقه فكانها من جهة ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضا (قوله كما ضبطه الجمهور) قال ابن عبد السلام كداء الاول مفتوح الكاف مدودهموز غير منصرف لانه علم والثاني مضموم الكاف منون مقصور كذا ضبطه الجمهور وهو الصحيح وقال بعضهم العكس انتهى وفي بعض الشراح أن الاول يفتح الكاف والمد والادل المهملة منون والثاني بضم الكاف منون مقصور (قوله وركوعه للطواف) (٢) بعد العصر حين دخول مكة مخالف الاولى من اقامته للغروب بذى طوى (٢) قوله بعد العصر لعله ظرف للطواف والتقدير الطواف بعد العصر الخ اه معجمه -

(قوله وبالمقام) إشارة إلى أنهم ما مستحبان أي كونه في المسجد وخلف المقام إلا أن كونه خلف المقام عرف مما تقدم فلا حاجة لذكره
(قوله من الجعرة أو التنعيم) ظاهر في العمرة وأما المحرم بالحج فهو اتفاق لأن الجعرة والتنعيم ليسا ميقاتين معروفين للمحرم بالحج
سواء كان مفرداً أو قارناً على أنه إذا كان محرماً بعمرة فبأي شيء من الطواف لا يقال فيه أنه طواف القدوم بل طواف العمرة الركني
(قوله وبالأفاضة) معطوف على من (٣٣٠) كالتنعيم والتقدير ورمل محرم ملتبس بطواف الأفاضة أو المعطوف محذوف والتقدير

أو طائف ملتبس بالأفاضة ويكون المعطوف عليه قوله محرم وقوله لمراهق خبر مبتدأ محذوف أي وذلك بالنظر لمراهق (قوله فلو أدخل الكاف) أي بأن قال الكسراهق وقوله أو قال كمن الأولى حذف الكاف ويأتي بدلها باللام (قوله لا تطوع ووداع) في شرح عب والظاهر كبراهته في هذين انتهى (قوله وحديث الباذنجان بكسر الهمزة أي الباذنجان لما أكل له) (قوله ويستحب أن يتزود منه) أي يأخذه زاداً بأن يشربه في الطريق وإنما جعله يتزود به لأنه يغذي فيقوم مقام الزاد فهذه غير قوله قبل نقل ما زعمتم (قوله لعدم إمكانه) أي فقول المصنف شروط الصلاة أي الممكنة (قوله واحدة) يجوز رفع واحدة صفة خطبة ونصبه على الحال منها وإن كان نكرة لوصفها بالطرف قاله البدر (قوله أي ويندب خطبة) هذا ضعيف والراجح أنها سنة (قوله بعد ظهر يوم السابع) فلو قد قبل ظهر يوم السابع لم يكن آتياً بالمستحب (قوله ولا يجلس في وسطها) أعلم أن الوحدة تستلزم عدم الجلوس فمن رآها واحدة نفي الجلوس ومن رآها اثنتين أثبتة لا ما هو ظاهر العبارة من أنها واحدة والخلاف في الجلوس كما أشار له

طاف قبل الغروب ومن طاف بعده وإن كان المستحب أن يدخل قبل الغروب أن يؤثر الطواف حتى يصل المغرب (ص) وبالمسجد (ش) أي وما يستحب أن يوقع ركعتي الطواف بالمسجد الحرام وأن يكون ذلك خلف المقام (ص) ورمل محرم من كالتنعيم (ش) الكلام السابق في سنية الرمل فحين طاف للقدم وقد أحرز من الميقات وهذا فحين لم يحرم من الميقات أو لم يطف للقدم فقوله من كالتنعيم متعلق بمحرم لا برمل والمعنى إن الرجل إذا أحرم بحج أو عمرة أو بهما من الجعرة أو من التنعيم فإنه يستحب له أن يرمل في طوافه للقدم في الأشواط الثلاثة الأولى وكذلك يستحب لمن رآه أي أضافه الوقت ونحوه ممن لم يطف للقدم كناسله ومحرم من مكة مكياً أو أفاقياً أن يرمل إذا طاف طواف الأفاضة في الأشواط الثلاثة الأولى وإلى ما سبق قوله (أو بالأفاضة لمراهق) أي ونحوه فلو أدخل الكاف أو قال كمن لم يطف للقدم لكان أحسن ليعلم من فقد شرطه أو نسيه أو تعدى تركه أو طاف للقدم وترك الرمل نسياناً أو عداً فلا يرمل لأفاضته (ص) لا تطوع ووداع (ش) يعني أن من طاف طوافاً تطوعاً أو طاف للوداع لا يستحب الرمل في حقه لعدم الوارد فيه أي بركه الرمل فيهما وعطف الوداع على التطوع من عطف الخاص على العام (ص) وكثرة شرب ماء زمزم ونقله (ش) أي وما يستحب لكل من بمكة أن يكثر من شرب ماء زمزم ويتوضأ ويغتسل به ما أقام بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه وليقل اللهم اني أسألك علماً نافعاً وشفاء من كل داء وصحياً ماء زمزم لما شرب له ابن عيينة من المتقدمين والحاظ الدمياطي من المتأخرين وقال فيه الحاكم صحيح الإسناد وقال الحافظ ابن حجر بعد ذلك طرقه أنه يصلح للاحتجاج به على ما عرف من قواعد الحديث وحديث الباذنجان باطل لأصله ويستحب أيضاً نقل ماء زمزم من مكة لغيرها من بلاد الإسلام ويستحب أن يتزود منه إلى بلده لما في الترمذي عن عائشة أنها كانت تحمل ماء زمزم وتخبر أنه كان عليه السلام يحمله (ص) والسعي شروط الصلاة (ش) هذا معطوف على المندوب قبله أي ويندب للسعي شروط الصلاة ما عدا الاستقبال لعدم إمكانه ولوانتقاض وضوءه أو نذر حدثاً أو أصابه حق استحبابه أن يتوضأ ويبنى فإن أنتم سعيه كذلك أجزاء واستغف واستغف اشتغاله بالوضوء ولم يره مخلاً بالموالاة الواجبة في السعي ليسارته (ص) وخطبة بعد ظهر السابع بمكة واحدة (ش) أي ويندب خطبة بعد ظهر يوم السابع بمكة واحدة ولا يجلس في وسطها على المشهور يفتحها بالنسبة إن كان محرماً وباقي الخطب يفتحها بالكبير قاله بعضهم وقبل اثنان ويجلس بينهما وهو أرجح من القول الذي مشى عليه المؤلف انطرح (ص) يخبر بالناسك (ش) أي يخبر في الخطبة بالناسك التي تفعل منها إلى الخطبة الثانية من خروجهم إلى منى وصلاتهم بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ومبيتهم ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتها على غدا وهم إلى عرفة بعد طلوع الشمس وتحريضهم على النزول بنمرة (ص) وخروجه إلى قدر ما يدرك بها الظهر (ش) أي ويندب خروجه يوم الثامن ويسمى يوم التروية إلى

محشى نت (قوله يفتحها الخ) وفي الشارح وتنت الأقتصار على افتتاحها بالكبير وذكرهما الخطاب قولين والظاهر أن ويكره محل الخلاف إذا كان الإمام محرماً والافتيين التكبير كما في شرح شب (قوله وهو أرجح) قال محشى نت ولم أر من شهره فقاده أن الرجح الأول (قوله يخبر بالناسك) أي يذكر من كان عارفاً ويعلم الجاهل فهو شامل لهذين القسمين ثم إن إخباره بالناسك يتوقف عليه تحقيق هذه الخطبة فإن لم يخبر بذلك لم يكن آتياً بها (قوله ويسمى يوم التروية) أي ويوم النقلة لما كانوا يحملون فيه من الماء إلى عرفة

(قوله وبكره الخروج إليها) إلى آخر يوم منى الثامن من ذي الحجة ويوم عرفة هو التاسع من ذي الحجة فيذكره الخروج لكل قبل يومه (قوله وأما المقيمون) الذين يريدون الحج (قوله ليلة عرفة) أراد بها ليلة التاسع (قوله على ثبير) بوزن أمير اسم جبل (قوله خباء) الخباء ما يعمل من وبر أو صوف وقد يكون من شعر والجمع أخبية بغير همز مثل كساء (١٣٣) وأكسية ويكون على عمودين أو ثلاثة وما فوق ذلك فهو بيت قاله في المصباح (قوله

وبكره الخروج إليها قبل يومها وإلى عرفة قبل يومها ولو بتقديم الأثقال والمستحب أن يخرج بعد زوال الثامن ومن به أو بدابته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك قدر ما يدرك بها الظهر في آخر المختار إذا لا يجوز له تأخيرها إلى الضرورى وظاهر قوله قدر ما يدرك بها الظهر ولو وافق يوم جمعة وهو كذلك عند الجمهور فإنه الأفضل للمسافرين وأما المقيمون فتجب عليهم انتهى ابن الحاجب فيصلى الصلوات لوقت أقصر أو بيت بها ولا دم في تركه وهو معنى قوله (وبياته بها) ليلة عرفة وصلاة الصبح بها (ص) وسيره لعرفة بعد الطلوع ونزوله بنمرة (ش) أى ونذب سيرة لعرفة بعد طلوع الشمس ولا يجاوز بطن محسر حتى تطلع الشمس على ثبير لأن محسرا في حكم منى ولا بأس أن يقدم الضعيف ومن به علة قبل الطلوع ويندب للامام وغيره النزول بنمرة وهي بفتح النون وكسر الميم وهو مكان بعرفة فيضرب بالامام خباءه أو قبعة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) وخطبتان بعد الزوال (ش) هذا معطوف على المندوب قبله والمشهور أن الخطبة الثانية من خطب الحج وهي التي تقع يوم عرفة بمسجد هاتم تكون بعد الزوال لأقبله يجلس في وسطها يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمزدلفة وجمعهم بها بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالشعر الحرام واسراعهم وادى محسرورى جرة العقبة والخلق والتقصير والتحر والذبح وطواف الأفاضة فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أجزأه ابن عرفة لو صلى بغير خطبة أجزأ أبو عمران إجماعا فقوله وخطبتان أى خطبتان يجلس بينهما والخطبة الثالثة لم يذكرها المؤلف ولعله ترك الناس اليوم لها في الحادى عشر من ذي الحجة بعد الظهر واحدة يعلمهم فيها حكم مبيتهم عنى وكيفية الرمي وما يلزم تركه أو بعضه وحكم التجيل والتأخير وتجيل الأفاضة والتوسعة في تأخير وطواف الوداع ونحو ذلك (ص) ثم أذن (ش) أى ثم بعد الخطبتين أذن لا عند جلوسه ولا قبلها ولا فيها أو بعدها ولا في آخرها بحيث يفرغ منه مع فراغ الخطبة خلافا لما عني ذلك ويقوم والامام جالس على المنبر (ص) وجمع بين الظهرين أثر الزوال (ش) أى ثم أذا أذن بعد الخطبة يوم عرفة يجمع بين الظهرين أى الظهر والعصر بعرفة جمع تقديم بأذان ثان وإقامة للعصر كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ابن حبيب لا ينبغي لأحد ترك جمع الصلاتين بعرفة ويصلى الظهر ولو وافق جمعة انتهى قال في النخبة جمع الرشيد مالك وأبا يوسف فسأله أبو يوسف عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز لأنه عليه السلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف قد صلاها لأنه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك أجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم وفي عبارة أخرى وفي تغيير المؤلف الأسلوب بقوله ثم أذن وجمع الخ إشارة إلى أن تحكم الأذان والجمع مخالف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك أنا الحكم في كل منهما السنية لا الاستحباب (ص) ودعاء وتضرع للغروب (ش) يعنى أنه إذا فرغ من الجمع بين الظهرين بعرفة فإنه يقف للدعاء مبالا كبا والمأشى واقفا والتسليم

ذلك فهو بيت قاله في المصباح (قوله أوقبة) قال في المصباح القبة من البنيان معروفة وتطلق على البيت المدور وهو معروف عند التركان والاكراذ والجمع قباب مثل برمة ورام أفاده في المصباح ولكن المراد هنا ما قاله في النهاية من أن القبة من الخيام بيت صغير (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) راجع للقبة كما يعلم من مسلم (قوله وخطبتان بعد الزوال) الراجح السنية (قوله والمشهور يكون بعد الزوال) ومقابله ما حكاه التوسى من الاجزاء ان وقعت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعده وما في النوادر عن ابن حبيب من أنه يخطب بعد الزوال أو قبله بيسير (قوله ثم أذن) بالبناء للفعول (قوله ولا قبلها) هو عين قوله عند جلوسه فقد نقل عن مالك أن الأذان قبل الخطبة في حال جلوس الامام على المنبر كالجمعة (قوله ولا فيها أو بعدها) أو للتفسير أشاره في كتاب الحج من المدونة ان شاء أذن في الخطبة أو بعد فراغها وقوله ولا في آخرها إشارة إلى ما حكى عن مالك من أنه يؤذن في آخر الخطبة عني يكون فراغه من الأذان مع فراغ الامام من الخطبة (قوله ويقوم والامام جالس) أى ويقوم والامام جالس على المنبر كالأذان بعد خطبته (قوله وجمع) جمع تقديم

من غير نقل بينهما ولم يمنع (قوله أثر الزوال) أى بعده والاتبان يتم يدل على تأخير الأذان مع الجمع على الخطبتين وأظهر منه أن لو قال أثر الزوال فإن فاته الجمع مع الامام جمعهما واحدة فإنه تركه جملة فعليه دم كما في الجمع قال البدر يستغرب الدم في ترك سنة فلعله ضعف (قوله وقيل بأذان واحد) أى والأقامة متعددة في كل حال أى فلا خصوصية للدعاء (قوله وتضرع) أراد به اظهار شدة الرغبة في طلب الاجابة بأن يدعو بتلهف ويظهر التكريب والحاجة والافتقار والذل والافتقار إلى وجه الترفه والكسل أو الألفة والعظمة

(قوله أفضل الدعاء يوم عرفة) أي الدعاء في يوم عرفة أي دعاء كان أو الدعاء المنسوب ليوم عرفة وقد ذكره في شرح شب بقوله ويبدأ دعاءه بالحمد لله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بالغاظ القرآن وما جرى مجراها من ألفاظه عليه الصلاة والسلام كقوله تعالى ربنا ظلمنا أنفسنا (٣٣٣) وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

خسنة وقنا عذاب النار رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري رب زدني علما رب أنزلي منزلا مباركا وأنت خير المنزلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين الخ ما ذكره في شرح شب والاول أولى (قوله ووقوفه بوضوء) أي حضوره (قوله به) أي فيه أي الوقوف (قوله قيام) أي للرجال فقط وكره للنساء (قوله الاتعب) من قيام أولاد به أو من ركوبها أو من وضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله ويحمل النهي) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا ظهور الدواب كراسي (قوله بمزدلفة) سميت بمزدلفة من الازدلاف وهو التقرب لان الحاج اذا أقاضوا من عرفات ازدلفوا اليها أي تقربوا ومضوا اليها قاله النووي وأيضا جمع لاجتماع آدم وحواء فيها وقبل لاجتماع الناس فيها ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث (قوله قال فيها ومن دفع الخ) هذه العبارة لا تفيد أن المكث بعرفة بعد غروب الشمس مطلوب مع أنه مطلوب فليحمل على أن المعنى ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس أي ومكث بعض المكث (قوله وبيانه بها) قال في القاموس هو الإقامة ليلا سوا غمام أم لا (قوله ولو جاء) مبالغته في قوله فلا شيء عليه وقوله عند ابن القاسم راجع

والتحميد والتلليل والصلاة على النبي عليه السلام متضرعا الى الغروب ثم دفع الى المزدلفة هكذا فعل النبي عليه السلام وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء يوم عرفة (ص) ووقوفه بوضوء وركوبه به ثم قيام الاتعب (ش) أي وما يندب ووقوفه على وضوء ليكون على أكمل الحالات وركوبه به لوقوفه عليه السلام كذلك وليكونه أعون على مواصلة الدعاء أقوى على الطاعة ويحمل النهي عن اتخاذ ظهور الدواب كراسي على ما اذا حصل للدابة مشقة ولذلك لو حصل لها ضرر أو عذمت استحباب القيام مع القدرة على الاقدام للرجال دون النساء (ص) وصلاته بمزدلفة العشاءين (ش) قال فيها ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس ولم يكن به علة ولا بداهته وهو يسير يسير الناس فلا يصلي المغرب والعشاء الا بالمزدلفة فان صلى قبلها أعاد اذا أناها لان النبي عليه السلام قال الصلاة أمامك قيل لما لا فان أتى المزدلفة قبل الشفق قال هذا مما لا أظنه يكون ولو كان ما أحببت له أن يصلي حتى يغيب الشفق انتهى وهكذا قال ابن القاسم وابن حبيب لا يصلي حتى يغيب الشفق انتهى ولا يشتغل قبل الصلاة بشيء ولو شيئا خفيفا ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن صلاته بمزدلفة مستحبة مع أنه خلاف المذهب من أنه سنة لا يقال انما حكم بالنسبة على صلاتها بالمزدلفة غير مجموعتين فلا ينافي ان جمعها سنة لا نأقول صلاتها غير مجموعتين بخلاف السنة فيكون مكروها ولا يكون مندوبا وهذا اذا وقف مع الامام وسار مع الناس أو لم يسر معهم لغير عجز فان لم يقف معه بان لم يقف أصلا أو وقف وحده فانه لا يجمع بالمزدلفة ولا يغيرها ويصلي كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالكلية وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لعجزه صلاهما بعد الشفق أي في أي محل أراد وسيأتي (ص) وبيانه بها (ش) يعني ومما يستحب المبيت بالمزدلفة فان تركه فلا شيء عليه وأما النزول بها فهو واجب ان تركه لزمه الدم واليه أشار بقوله (وان لم ينزل فالدم) قال المؤلف في منسكه والظاهر لا يكفي في النزول ان اخذ البعير بل لابد من حط الرحال قال ح وهذا ظاهر اذا لم يحصل لبث امان حصل ولو لم تحط الرحال أي بالفعل فالظاهر أنه كاف كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم فينزولون ويصلون ويتعشون ويلقطن الجمار وينامون ساعة وشفا ففهم على الدواب نعم لا يجوز ذلك لما فيه من تعذيب الحيوان انتهى ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه الدم ومن تركه لعذر فلا شيء عليه ولو جاء بعد الشمس عند ابن القاسم فيهما كما هو حاصل كلام سند فقوله وبيانه بها أي القدر الزائد على الواجب مستحب لان النزول بقدر ما تحط الرحال واجب سواء حطت بالفعل أم لا (ص) وجمع وقصر الا أهلها (ش) يعني أنه يسن لكل حال بمزدلفة أن يجمع بين صلاة المغرب وصلاة العشاء في أول وقت الثانية ولو من أهلها ويقصر العشاء فقط للسنة اذ ليس هناك مسافة القصر في حق المكي ونحوه وتقدم في باب قصر الصلاة أنه قال الا كفي في خروجه لعرفة ورجوعه قاهنا تكرر معه والاستثناء في قول المؤلف الا أهلها راجع للقصر فقط أي وقصر الا أن يكون من أهل مزدلفة فانه يتم العشاء (ص) كفي وعرفة (ش) أي كمال في منى

لقوله لزمه دم ولقوله فلا شيء عليه (قوله وجمع وقصر) فعلا ماضيا يفيد أن كلامهما بانفراد سنة وهذا كالتفسير يجمع لقوله وصلاته بمزدلفة العشاءين وان كان جعله له كالتفسير يفيد أن يقرأ كل من القطين اسما ويعطف على المنسوب كما فعلت وقد علمت أن كلامهما سنة (قوله أي كمال في منى) حاصل كلامه أن من كان حالا يعني فيسن في حقه الجمع بين المغرب والعشاء وبين الظهرين مطلقا كان من أهلها أم لا والحال في عرفة كذلك والحال أن المراد بالجمع بين الظهرين هو الجمع يوم عرفة والجمع بين

العشائين هو الجمع ليلة المزدلفة وهذا غير مراد لانه لا صحة فالتناسب أن يكون هذا تشبيها في قول المصنف وقصر الأهلها بمعنى أن كل حال في منى وعرفة بقصر الأهلها فالججاج حين يكونون في أيام التشريق يقصرون الأمن كان من أهلها ولو كان حاجا (قوله أو وان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع) هذا هو المتعين كما أفاده محشى نت (٣٣٣) (قوله ووقوفه الخ) المعتمد أنه سنة كما أفاده محشى نت

قال الاجهـ ورى وهل النـدب يحصل بالوقوف وان لم يكبر ويدع فهما مستحب آخر أو لا يحصل الا بالوقوف معهما أو مع أحدهما والثاني ظاهر كلام المؤلف لكن لا يتوقف النـدب على التكبير والدعاء بل يكفي مقارنته لأحدهما انتهى (قوله للاستسفار) بإخراج الغاية (قوله والمشرع عن يساره) ينافي التعسير بقوله أولا واقفا به ويجب أن المراد واقفا بقربه وقوله وقزح هو جبل (قوله معان الدين والطاعة) أى محل علم الدين أى ما يندى به وهو الطاعة من التهليل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك أى محل الدين المعلوم (قوله أى الذى يحرم فيه الصيد) فهو يقرأ بكسر الراء ونسبة التحريم له مجاز أو يقرأ بالفتح أى الذى يحرم فيه الصيد (قوله على أحد الأقوال) أى لأنه قيل بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وقيل المشعرين جبل المزدلفة قاله ابن حبيب وبعبارة أخرى وهل بطن محسرواد بين مزدلفة وبين منى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما قاله النووي والطبراني أو هو من منى وهو ما يدل عليه خبر الصحيحين عن ابن عباس أو بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وهو ما نقله صاحب المطالع وصوته أقوال (قوله لحسـر قيل أصحاب القيل فيه) الحق

يجمع الظهرين والعشائين مطلقا ويقصر الأهلها والحال في عرفة كذلك يجمع مطلقا ويقصر الأهلها ولما كان الجمع بمزدلفة خاصا بمن دفع بدفع الإمام من عرفة وهو يسير يسير الناس أمان به أو بداته على أشار إليه بقوله (ص) وان عجز بعد الشفق ان تفر مع الإمام (ش) أى وان عجز عن لحاق الناس بالسير بعد وقوفه معهم فيجمع بعد الشفق في أى محل ان وقف وتفر مع الإمام فقوله ان تفر عبارة ان الحاجب ان وقف وكذا في المناسك وهو الصواب ومن لم يقف معه صلى كل صلاة لوقتها على المشهور وإليه أشار بقوله (ص) والافضل لوقته (ش) أى وان لم يقف مع الإمام بعرفة بل وقف بعده فإنه لا يجمع بل يصلى كل صلاة في وقتها المختار لان الجمع انما شرع لمن وقف مع الإمام (ص) وان قدمنا عليه أعادهما (ش) الضمير في عليه يرجع للشفق أو محل الجمع أى وان قدم المغرب والعشاء على الشفق كان عاجزا أم لا وقف مع الإمام أم لا تفر معه أم لا أعاد المغرب والعشاء بعد الشفق لكن أعاد المغرب استحبابا في الوقت والعشاء وجوبا بأبد الوقوعها قبل وقتها أو وان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع وهو المزدلفة من يجمع فيه وهو من تفر مع الإمام ولا عجز به أعادهما استحبابا فيهما مخالفته السنة في حقه (ص) وارتجاله بعد الصبح مغالسا (ش) أى ونـدب ارتجاله من مزدلفة بعد صلاة الصبح أول وقتها فالمراد بالصبح صلاة ومغالسا حال منه وليس مفعول ارتجاله (ص) ووقوفه بالمشرع الحرام يكبر ويدعو للاستسفار واستقباله به (ش) أى يرتحل قبل الضوء لبأنى المشرع الحرام وهو في المزدلفة فيستمر واقفا به مستقبلا بالدعاء والتهليل والتحميد وبالصلاة على النبي عليه السلام بالتذلل والخضوع مثل ما فعل في عرفة الى الاستسفار الاعلى وهو في ذلك كله مستقبل القبلة والمشرع عن يساره ويرفع يديه بالدعاء رفعا خفيفا والمشرع بفتح الميم أشهر من كسرها وهو ما بين جبل المزدلفة وقزح بقاف مضمومة قرأى مفتوحة فهملة تسمى مشعر المافيه من الشعائر وهى معالم الدين والطاعة ومعنى الحرام المحرم أى الذى يحرم فيه الصيد وغيره فإنه من الحرم (ص) ولا وقوف بعده (ش) أى ولا وقوف مشروع بعد الاستسفار الاعلى كما في الجلاب لمخالفة المشركين فانهم كانوا يقفون لطول الشمس ابن القاسم فان أخر عنه فلا شئ عليه عندما كفى الشارح أن الضمير راجع للإمام أى ولا وقوف بعد الإمام وهو أحسن من الاول اذ تنفى الوقوف بعد الاستسفار مستفاد من جعل الاستسفار غاية الوقوف (ص) ولا قبل الصبح (ش) أى ولا وقوف قبل صلاة الصبح لمخالفة السنة فهو ممن لم يقف (ص) واسراع بطن محسـر (ش) يعنى أنه يستحب الاسراع في بطن وادى محسـر السنة راكباً أو ماشياً لان النبي عليه السلام فعل ذلك وهو وادى المزدلفة ومنى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما على أحد الأقوال وهو بيم مضمومة ثم حاء مفتوحة ثم سين مشددة مكسورة ثم راء مهملة سمي بذلك لحسـر قيل أصحاب القيل فيه أى أعبائه وقيل نزل فيه عليهم العذاب (ص) ورميه العقبة حين وصوله (ش) أى ونـدب حين وصوله الى منى قبل خط رحله رعى جرة العقبة فلا استحباب منصب على الرعى حين الوصول لانها تحية الحرم وأما رميها في نفسها فواجب وبالغ على تعجيل رميها بقوله (وان راكبا) وبأنى أنه يستحب رميها

ان قضية القيل لم تكن وادى محسـر بل خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ورميه العقبة) ولا يقف للدعاء بل يرجع من حيث شاء (قوله وبالغ على تعجيلها بقوله وان راكبا) أى فيرميها على حاله التى هو عليها من ركوب أو مشى وصريح بذلك بعضهم وفى عبارة المصنف حذف والتقدير ويرميها ولو راكبا فليس من متعلقات النـدب

(قوله غير نساء وصيد) أفهم ان الحاج زحل ومثله المرأة فيقال وحل برميها العقبة غير زحل وصيد (قوله وعقد نكاح) فان عقد فهو فاسد كما في الطراز (قوله مع كل حصاة) أي لا قبل ولا بعد ويفوت المنسوب بمفارقة الحصاة ليده قبل النطق به كما هو الظاهر ولو قبل وصولها لمحلها (قوله تكبيرة) أشعر بانه (٣٣٤) لا يسج بدليها وهو كذلك (قوله باصبعيه) ويكون الرمي باليد اليمنى الا ان يكون

أعسر في اليسرى (قوله أن نوالى بين كل حصاتين) أي ويتبع الثانية بالاولى وهكذا من غير ترصير الاعتدال يتميز به كونهما رمتين وتصل الحصاة للجمره لا في الارض من حولها (قوله ويستحب أن يكونا قطه من المزدلفة) ظاهر عبارته لفظ جميع الجمار وليس كذلك بل المراد لفظ جمره العقبة يوم النحر فقد قال الاشياخ وله أن يأخذها من منزله بنى الارمى جمره العقبة فان ابن القاسم وابن حبيب وغيرهما استحبوا أخذها من المزدلفة (قوله على المذهب) ومقابله ما ذكره ابن الحاج من أنه يستحب أخذها من وادي محسر (قوله وطلب بدنته) أي بان ضلت أو اشتري ان لم يكن عنده والبدنة تطلق على الابل والبقر وقال به عطاء وجابر وغيرهما في قوله تعالى والبدن الآية وقال النووي حيث أطلقت البدنة في كتب اللغة والحديث فالمراد به البعير ذكرًا كان أو أنثى (قوله ليخلق) أي قبل الزوال بعد نحرهما فكلاهما مستحب قبل الزوال مكروه بعده (قوله ثم خلقه) الخلق انما هو أفضل في حق غير المتمتع وأما هو فالتقصير في حقه أفضل استبقاء الشعث في الحج واطلاق الخلاق يتناول الاقرع وهو كذلك فيجوز موسى على رأسه لانه عبادة تتعلق

طلوع الشمس فاذا وصل قبل الطلوع أخر حتى تطلع ويأتي أن وقتها يدخل بطلوع الفجر ويمتد وقت أدائها الى غروب الشمس والليل قضاء على المشهور (ص) والمشي في غيرها (ش) يعني أنه يستحب له أن يمشي في غير جمره العقبة في يوم النحر فيشمل المشي في رمي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر العقبة وغيرها (ص) وحلها غير نساء وصيد وكره الطيب (ش) أي وحل رمي جمره العقبة غير قربان نساء بجماع ومقدماته وعقد نكاح وغير صيد فحرمتهما باقية وسيأتي الواجب فيهما ويكره الطيب فلا فدية فيه على المشهور ومثل رمي جمره العقبة فوات وقتها فانه محل به غير نساء وصيد وكره الطيب والمراد بوقتها وقت أدائها (ص) وتكبيره مع كل حصاة (ش) يعني أنه يستحب له أن يكبر مع رمي كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدونة أنه سنة ويستحب له أن يرمي الحصاة باصبعيه لا بقبضته (ص) وتتابعها ولقطها (ش) أي ويستحب له أن نوالى بين كل حصاتين في رمي كل جمره من الجمرات الثلاث وليس المراد أن نوالى بين الجمرات وكذلك يستحب له لفظ الحصيات التي يرمي بها ويكره أن يأخذ جمرًا ويكسره ويستحب أن يكون لقطها من المزدلفة على المذهب وأما الرمي يرمي به فسيأتي وسبب الرمي تعرض ابليس لامعق في المواضع الثلاثة التي هي محل الرمي الآن وان الخليل أمره بحضبه في كل منها بسبع حصيات (ص) وذبح قبل الزوال وطلب بدنته له ليخلق (ش) أي ونذبح ذبح قبل الزوال ولو قبل الشمس سند بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيد على أهل منى فلذلك جاز نحر الهدى قبل الشمس قال بعض مؤرخين قوله في التوضيح تأخير الخلق الى بعد الزوال بلا عذر مكروه أن الذبح بعده مكروه لان الذبح مقدم على الخلق انتهى لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فلو فرضنا أن بدنته ضلت منه فانه يندب له أن يطلبها الى الزوال أي لقربه بحيث يسبق له قدر ما يخلق فان لم يصبا وخشى الزوال خلق لثلايفوته الفضيلتان فليس المراد حقيقة الزوال والالوقع حلقه بعد الزوال ولو قال الى أن يبقى له قدر حلقه لطابق المنقول (ص) ثم حلقه (ش) أي ثم بعد الذبح حلقه ولو بنورة ان عمر رأسه بكل من يل فيه ضعه كالعدم والترتيب المفاد به ما أن يرجع الى تقديم الخلق على التقصير وسيأتي لذلك تيمم في قوله والتقصير مجزئ أو الى ايقاع الخلق عقيب الذبح أما الخلق نفسه أو التقصير فواجب واعلم أن تأخير الخلق عن الرمي واجب ينجر بالدم كما أن تأخير الافاضة على الرمي كذلك وأما تأخير الذبح عن الرمي وتأخير الخلق عن الذبح فمستحب كتأخير الافاضة عن الذبح وسيأتي للؤلؤف الإشارة لهذا ولما كان الخلق بالحديد أفضل اتفاقاً أشار للحلاق بغيره بقوله (ولو بنورة) فهو مبالغة في الجواز لا في الافضل وقوله (ان عمر رأسه) قيد في الخلق أي ان عمر الخلق رأسه ولو بنورة لا قيد في قوله ولو بنورة لثلايوهم أن الخلق مستحب ولو لم يرم الرأس (ص) والتقصير مجزئ (ش) أي والتقصير لمن له الخلق أفضل مجزئ عن الخلق لخبر اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصيرين يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين ثم قال في الرابعة والمقصيرين ويكره الجمع بين الخلق والتقصير لغير ضرورة ابن عرفة وحلق متعذر التقصير

لقلته

بالشعر فينتقل للبشرة عند فقد كالمسح في الموضوع ومن

برأسه وجع لا يقدر على الخلاق أهدي قال بعض فان صح فالتظاهر أنه يجب عليه الخلق (قوله والترتيب المفاد به ما أن يرجع الخ) هذا لا يظهر ولا يظهر الا الثاني المشار به بقوله أو الى ايقاع الخ (قوله ولو بنورة) بضم النون تردا على أشهب القائل بأنه لا يجز به ذلك لان الحل محل تعبد فيقتصر على ما ورد منه

(قوله أو ضفر أو عقص) الضفر أن يضفر شعر رأسه إذا كان ذاجة ليمنع من الشعث والعقص أن يعقص شعره في قفاه إذا كان ذاجة ثلاث شعث (قوله فانه يحرم الخ) ظاهر بالنسبة للبالغ وأما غيرها فالحرمة تتعلق بوليها (قوله فان لبدت) أي بان جعلت الصمغ في الفاسول ثم يبلطخ به الرأس عند الاحرام ليمنع ذلك من الشعث (قوله ما لم تصغر جدا) (٣٣٥) وهي بنت أقل من تسع (قوله ورواية

لقلته أو ذى تليد أو ضفر أو عقص متعين وحلق غيره أفضل من التقصير في الحج ابن حبيب ويستحب البدأة بالشق الايمن انتهى (ص) وهو سنة المرأة (ش) أي التقصير يتعين في حقهن ولو كانت بنت عشر سنين أو تسع وأما الصغيرة فيجوز لها أن تحلق بخلاف الكبيرة فانه يحرم عليها أن تحلق رأسها لانه مثلهن نعم ان كان برأسها أذى فانها تحلق لانه صلاح لها قال في المدونة وليس على النساء الا التقصير انتهى فان لبدت شعرها فانه تقصره بعدز وال تليده بالامتناسط ونحوه وبعبارة أخرى معنى قوله وهو سنة المرأة أنه ليس للمرأة الا هو لانه في حقها سنة ولها أن تفعل غيره وقوله المرأة أي التي ما لم تصغر جدا ولما كانت صفة التقصير مختلفة بالنسبة للرجل والمرأة يتنه بقوله (تأخذ) المرأة من أطراف شعرها (قدر الاغلة) من جميعه طوله وقصره ولو أدخل الكاف على الاغلة لكان أحسن لقول ابن عرفة روى ابن حبيب قدر الاغلة أو فوقها ييسر أو دونها به ورواية الطراز قدر الاغلة لا أعرفها وقوله (والرجل من قرب أصله) معطوف على الضمير في تأخذ أي ويأخذ الرجل في تقصيره من جميع شعره من قرب أصله وان أخذ من أطراف شعره أخطأ ويجزئه فقوله من قرب أصله استحبابا وبه وفق بين كلام الموازية والمدونة (ص) ثم يفيض (ش) أي بتم المقتضية للترتيب إشارة منه الى انه اذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر ومن النحر والذبح والحلق والتقصير فالأفضل له أن يأتي الى مكة في ذلك اليوم فيطوف بالبيت طواف الافاضة سبعاً من غير تأخير الا بقدر ما يقضى حوائجه ويستحب طوافه في ثوبي احرامه وهذا هو التحلل الا كبر فيحل به كل ما كان حراما عليه أو مكروها فيطأ النساء ويصطاد ويستعمل الطبيب ولا يضرب بقائه ولا المبيت بئى بلا خلاف والى هذا أشار بقوله (ص) وحل به ما بقى (ش) أي وحل بطواف الافاضة ما بقى وهو حرمة قربان النساء بوطء أو مقدمانه أو عقد والصيد وكر اهة الطبيب (ان حلق) أي ورمي جرة العقبة قبل الافاضة أو فوات وقتها وقد كان قد قدم السعي فان لم يكن فعل السعي فلا يحل ما بقى الا بفعله وفعل الافاضة وقولنا ورمي جرة العقبة قبل الافاضة أو فوات وقتها احتراز عما اذا أفاض قبل رميها فانه اذا وطئ حينئذ عليه هدى ان وطئ قبل فوات وقتها أو أمان وطئ بعد الافاضة وبعد فوات وقت رمي جرة العقبة فلا دم عليه كما لو وطئ بعد فعلها وتستثنى هذه ما يأتي في قوله ان وقع قبل الافاضة وعقبة يوم النحر والافهدي (ص) وان وطئ قبله قدم بخلاف الصيد (ش) أي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الحلق وهو مرجع الضمير فعله دم وأمان صاد فيما بينهما فلا دم عليه لخفة الصيد عن الوطء (ص) كتأخير الحلق لبلده (ش) التشبيه في لزوم الدم والمعنى أن من أخر الحلق الى أن يرجع الى بلده فانه يلزمه الدم ولو كانت الحجاة باقية وبكفي الطول في لزوم الدم فيمن بلاده بعيدة فلوزاد أو طولا بعد قوله لبلده لا فاد المسئلتن (ص) أو الافاضة للمحرم (ش) قد علمت ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة فلو أخر طواف الافاضة وحده أو مع السعي أو السعي وحده الى أن مضت هذه الأشهر ودخل المحرم فانه يأتي بالافاضة في الاولى وبه مع السعي أو بالسعي في الاخيرتين وعليه هدى واحد في الجميع قاله سند

الطراز قدر الاغلة الخ) أي حيث اقتصرت على الاغلة (قوله وبه وفق) اعلم ان الموازية قد قالت جردك جزاوان أخذ من أطرافه أخطأ ويجزئه وقالت المدونة اذا قصر الرجل فليأخذ من جميع رأسه وما أخذ من ذلك أجزاء فحملنا على الخلاف والوافق بأن المبالغة في الاخذ وقرب الاصل على الاستحباب قال الخطاب وهو الحق (قوله ثم يفيض) وينحل وقته بطاوع الفجر من يوم النحر فانه البدر ولكن يلزم في تقديمه على ما تقدم عليه دم (قوله في ثوبي احرامه ازار ورداء) أي ويفعله عقب حلقه (قوله يستثنى من قوله والافهدي) أي وذلك لان قوله والافهدي صادق عما اذا وقع بعد الافاضة وقبل رمي جرة العقبة فيقتضي أن عليه الدم ولو فوات وقتها فيستثنى ما اذا فوات وقتها فانه ينزل منزلة فعلها (قوله بخلاف الصيد) وأولى الطبيب فلا دم لخفته ما عن الوطء وأمان وطئ قبل السعي فيهدى أو صاد فعلية الجزاء (قوله كتأخير الحلق لبلده) أي عامدا أو جاهلا أو ناسيا (قوله ويكفي الطول الخ) بان يحلق بعد أن يرمي الثلاث كما تقيد المدونة أي أن ذكر بالقرب فلاشئ عليه وهل يعيد الافاضة استحبابا أم لا قولان والخاصل انه اذا ذهب لبلده قبل الحلق

لزمه دم ولو كانت أيام منى باقية ومثله ذلك ما اذا ذهبت أيام منى (قوله أو بالسعي) أي فقط أي في الاخرة ان قرب السعي من الطواف وان بعد الايام بعد طواف الافاضة لاجل السعي لان السعي يكون بعد تقدم طواف ويجب اتصالهما ولو فعل الطواف قبل غروب آخر يوم من ذى الحجة وفعل الر كعتين بعد الغروب كان كن فعلهما معه في الحجاة ولو وقع السعي عقب الر كعتين في الفرض المذكور فان سعيه صحيح لاتصاله بطواف الافاضة وعليه الدم لفعل السعي في الحرم ثم ان فعل بعض السعي في الحرم كفعل كله فيه فساو

آخر الحلق ببلده والافاضة للمعزم فعليه (٣٣٦) دمان وهذا بخلاف ما اذا أخر الطواف والسعي مع المهرم فان عليه دما واحدا

(قوله لصغير) أي من صغير أي من ولي صغير (قوله وأما المغني عليه فكل المريض الخ) أي المشارة بقول المصنف أو عاجز الخ (قوله أو عاجز الخ) أي أو تأخير رمي عاجز بنفسه لكبر أو مرض ولو انما طرأ وانما وجب عليه الدم دون الصغير ومن الخلق به لانه مخاطب بسائر الأركان بخلاف الصغير فان مخاطب بالرمي في الحقيقة هو الولي كذا فرق البابي ولان الولي هو الذي أدخله في الاحرام قال عجم وما ذكرنا من أن المبالغة راجعة لمن أخر الرمي هو ظاهرا كلام المؤلف ونحوه للشيخ عبد الرحمن ومن وافقه ويرد عليه أنه يقتضي ان لزوم الدم للعاجز الذي استتاب موجب التأخير للرمي وليس كذلك وانما موجب النيابة بشرطها وهو أن لا يصح المريض ويرمي قبل الغروب وان رمي النائب عن العاجز في غير وقته فدمان واحد للنيابة عن المستتيب وأخر للرمي في غير وقته على النائب الالعذر في تأخير فعله المستتيب أيضا فيما يظهر ويجوز للعاجز الاستتابة في أيام الرمي الثلاث ولورجى الصحة فيها وليس له ذلك يوم النحر حيث رجح الصحة والفرق كونها يحصل بها التحلل الأصغر (قوله لكان أولى) أقول فيه أنه لا يعرف منه هل الاستتابة مطلوبة أم لا مع أنها مطلوبة ويمكن توجيه كلام الشارح بان الباعث على الحذف أن المعنى وتأخير من نائب عاجز موصوف بالاستتابة ونحيث كان المعنى على

في تأخيرهما وأخرى أحدهما (ص) ورمي كل حصاة أو الجميع ليل (ش) عطف على الحلق أي وتأخير رمي كل حصاة واحدة من العقبة أو غيرها فيه دم وكذلك تأخير حصيات جرة كاملة أو الجمار الجميع عن وقت الاداء وهو النهار لليل وهو وقت القضاء كما يأتي وأولى في وجوب الدم لوقت الوقتان (ص) وان لصغير لا يحسن الرمي (ش) هذا مبالغة في وجوب الدم والمعنى أن الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمي عنهما من أحدهما كما أنه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله والائتاب عنه ان قبلها كطواف لا كتلبية وركوع فان لم يرم عنه وعن المجنون وإيهما إلى أن دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما ولو رمي عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه فري الولي كرميه بخلاف رمي النائب عن العاجز فان فيه الدم ولو رمي عنه في وقت الرمي إلا أن يصح قبل الغروب ويرمي عن نفسه فيسقط عنه الدم وأما الصغير الذي يحسن الرمي فانه يرمي عن نفسه فان لم يرم إلى الليل فعليه الدم فعلم من هذا أن المجنون مثل الصغير فلا وقال وان لك صغير لكان أحسن وأما المغني عليه فكل المريض (ص) أو عاجز ويستتيب فيتمري وقت الرمي ويكبر (ش) هذا داخل في حيز المبالغة في وجوب الدم على العاجز وفي حكمه المغني عليه والمعنى أن العاجز عن الرمي أو المغني عليه يرمي عنهما غيره ما فان قدر المريض على الرمي فانه يحمل ويرمي عن نفسه فان لم يوجد من يحمله أو وجد من يحمله ولا قدر على الرمي فانه يرمي عنه غيره نيابة ويتمري المريض وقت الرمي أي وقت رمي الغير عنه ويكبر لكل حصاة تكبيرة واحدة وليقف الراعي عنه عند الجمرتين للدعاء وحسن أن يتمري المريض ذلك الوقوف ويدعو ويستتيب جملة مستأنفة لبيان الحكم أي وحكمه أن يستتيب ولو أسقط الواو لتكون الجملة صفة كان أولى وفائدة الاستتابة وعدمها الاثم وعدمه أي الاثم ان لم يرم عنه وليه وقت الاداء وعدمه ان رمي عنه وقت الاداء والافاد الدم عليه استتاب أم لا (ص) وأعادان صح قبل الفوات بالغروب من الرابع (ش) أي واذا صح المريض أو المغني عليه فان كل واحد منهما بعيد وجوب ما كان رمي عنه في الأيام الثلاثة الماضية أو في بعضها ويكون ذلك قبل الفوات الحاصل بغروب الشمس من اليوم الرابع بالنسبة إلى يوم النحر وعليه دم لانه لم يرم وانما رمي عنه غيره فلا يرمي عن المريض جرة العقبة ثم صح فانه يرميها ولا دم عليه اذا صح وأعادها نهارا وان صح ليلا ورماها فعليه الدم فقوله وأعاد ان صح الخ لكن ان صح وأعاد ما رمي عنه في وقته لادم عليه وان أعاد ما رمي عنه في غير وقته فعليه الدم ونحوه في الشرح وح فالدم مرتب على النيابة وعلى عدم حصوله من المرمي عنه في الوقت (ص) وقضاء كل اليه والليل قضاء (ش) أشار بهذا وبما قدمه وما يأتي من كلامه إلى أن الجمار لها أوقات ثلاثة وقت اداء ووقت فوات ووقت قضاء ووقت استدراك الرمي لحصول الترتيب وسيأتي آخر المسئلة عند قوله وأعاد ما حضر الخ فوق الفوات هو الذي لا يرمي فيه شيئا من الجمار أشار إليه فيما تقدم بقوله قبل الفوات بالغروب من الرابع ومعناه أن الشمس اذا غربت من اليوم الرابع من أيام منى فان الرمي بقوت بكل وجه ووقت القضاء هو الذي لا يجوز التأخير اليه ومن رمي فيه يلزمه الدم أشار اليه بقوله هنا والليل قضاء أي والليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم يجب فيه الدم على المشهور مع الرمي إلى غروب الرابع ووقت الاداء هو الذي يجوز فيه التأخير ولا يلزمه فيه دم فوقت اداء جرة العقبة من طلوع فجر يوم النحر إلى غروب الشمس منه لكن الافضل في ذلك أن يكون رميها من طلوع الشمس يوم النحر إلى الزوال كما سيأتي عند قوله ورمي العقبة أول يوم

ذلك فالناسب حذف الواو (قوله والليل قضاء) لذلك اليوم يجب به الدم لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله

طلوع

وقضاء كل اليه ولا شك في دخول الليل في هذا الوقت لاننا نقول لما كان النهار وقت اداء الرمي فرعايتوهم أن لا يقضى الا في مثل

وقت الاداء هو النهار فنبه على أنه يقضى ليلاته البدر (قوله مع الاجراء على المشهور) قال بعض واكثر هل يسقط عنه الهدى باعادة الافاضة بعد الرمي والظاهر لا يسقط انتهى ومقابل المشهور ما نقل (٣٣٧) عن مالك من أنه لا تجزئ الافاضة قبل الرمي وان وطئ بعد الافاضة وقبل

الرمي فسد ربه له (قوله وعاد للمبيت بمعنى) ٣ ترسم بالياء لانها واوية بخلاف المناسبات الميم فانه يرسم بالالف لانه يائي بدر (قوله ثلاثا) حذف التامس ثلاثا لانها ليل ل (قوله ويجوز له أن يتأخر) يائي قوله يلزم والمعول عليه هو قوله ويجوزوا لاحسن عبارة بعض ونصه وعاد للمبيت بمعنى أي فيها فلا يجب فوراً بل يجوز التأخير نهراً بعد الافاضة والفور أفضل ولا يعنى من منى الى مكة في أيام منى بل يلزم مسجد الخيف للصلاة أفضل (قوله فانه يسن له أن يبيت فيها) هذا يائي قوله يعنى أنه يلزم الحاج أن يعود الخ لان ذلك العود انما هو للبيات فيها ولكن هي عبارات ففهم من يعبر بالسنية ومنهم من يعبر بالزوم فتأمل (قوله من ناحية) بيان لفوق العقبة وازافة ناحية الى منى للبيان (قوله وان ترك جل ليلة) أي أوليلة أو الثلاث الواجب دم فقط ولا يتعدد وقوله فوق العقبة أي فوق جرة العقبة والصواب اسقاط جرة ويقول فوق العقبة لان الجرة من منى كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على المشهور) ومقابله لا هدى عليه الا أن يبيت الليلة كلها وقد فهم من قوله جل ليلة أنه لو بات بمنى نصف ليلة فحادون لا يجب عليه الدم وهو ظاهر المدونة انتهى

طلوع الشمس الى الزوال هذا هو الافضل فيها وقت ادائها من الايام الثلاثة بعد يوم النحر من الزوال الى غروب الشمس كما سيأتى عند قوله ورعى كل يوم من الثلاث من الزوال لغروب فلورعى في واحد قبل الزوال لم يجزه والافضل في ذلك أن يكون الرمي في كل يوم من أيام منى بعد الزوال قبل صلاة الظهر كما يأتى عند قوله والاثر الزوال أى والابان كان في غير يوم النحر فلا يصح الرمي الا بعد الزوال الى الغروب والافضل فيه أن يكون قبل صلاة الظهر فقول المؤلف وقضاء كل اليه أى قضاء جميع الجمار العقبة وغيرها ينتهى الى غروب الشمس من اليوم الرابع فان غربت منه فلا قضاء لفوات الوقت فعلى هذا القضاء اليوم الرابع لان غروب الشمس منه يخرج أيام التشريق وعليه دم واحد للجميع ما لم يكن أخرج أو لاواتكر (ص) وجل مطبق ورعى ولا يرى في كف غيره (ش) تقدم عن المدونة أن المريض أو الصغير اذا كان بقدر على الرمي محمولا ووجد من يحمله فانه يحمله ويرعى عن نفسه ولا يرى الحصة في كف غيره ليرعى بها عنه لان ذلك لا يعد رمياً فقوله وجل مطبق أى وجوباً وقوله ورعى أى بيده وقوله ولا يرى الخ أى لا يجزيه ذلك (ص) وتقديم الخلق أو الافاضة على الرمي (ش) هذا بالجر معطوف على ما يوجب الدم وهو قوله فيما مر كنا خير الخلق لبلده والمعنى أنه اذا قدم الخلق على رمى جرة العقبة فانه تارزمه القدية لو وقوعه قبل شئ من التحلل كما في المدونة لا هدى كما يعطيه كلام المؤلف لان الدم انما ينصرف للهدى فاذا رمى العقبة أمر المومى على رأسه لان الخلق الاول وقع قبل محله وكذلك يلزمه الهدى اذا قدم طواف الافاضة على رمى جرة العقبة مع الاجزاء على المشهور وكلام المؤلف يصدق بتقديم الافاضة على يوم النحر وليس بمراد لان فعل الافاضة قبل يوم النحر كلافعل لانه فعل اهسا قبل وقتها ولو قدم كلام من الافاضة والخلق على الرمي لوجب فيهما قدية وهدى ثم ان الترتيب بين كل منهما وبين الرمي واجب انلو كان مستحباً لما وجب فيه شئ وهو ظاهر لان الرمي هو التحلل الاصغر (ص) لان خالف في غير (ش) أى لان خالف عمداً أو نسياناً أو جهلاً في غير ما تقدم بان خلق قبل أن يذبح أو فخر قبل أن يرى أو قدم الافاضة على النحر أو على الخلق أو عليهما فانه لادم (ص) وعاد للمبيت بمعنى فوق العقبة ثلاثا (ش) يعنى أنه يلزم الحاج بعد طواف الافاضة أن يعود الى منى على الفور ويجوز له أن يتأخر في مكة بحيث يدرك المبيت بمعنى فاذا عاد الى منى فانه يسن له أن يبيت فيها فوق العقبة من ناحية منى لامن أسفلها من ناحية مكة فانه لا يجوز لانه ليس من منى ثلاث ليل ان لم يتجمل أوليتين ان تجل كما يأتى قال بعضهم لا خلاف أن من سن الحج المبيت بمنى ليل الى التشريق الا لرعاية أو من ولي السقاية أو المتجمل وصرح عياض بسنية ذلك فلو وقع أنه طاف للافاضة يوم الجمعة فالافضل له أن يرجع الى منى ولا يصح الى الجمعة وقوله فوق العقبة أى فوق جرة العقبة بيان لقوله منى لا لقوله في منى وانما قلنا ذلك ليقيد أن منى هو ما فوق العقبة لأن فوق العقبة بعض منى وهو ظاهر ويدل عليه ما يأتى من أن العقبة هي حدى منى من جهة مكة (ص) وان ترك جبل ليلة قدم (ش) أى وان ترك المبيت فوق العقبة وبات دونها جهة مكة جعل ليلة فانه يلزمه الدم على المشهور وظاهره ولو كان الترك لضرورة كخوف على متاعه وهو الذى يقتضيه مذهب مالك على حسب ما روى عنه ابن نافع فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هدياً (ص)

(قوله ان تعجل) كان يعني أو غيرها ككفة لكن ان كان يعني فيشترط نية التعجيل والخروج منها قبل الغروب من الثاني وان كان من غيرها لا يشترط الخروج منها قبل الغروب من الثاني وانما يشترط نية الخروج فقط قبل الغروب من الثاني ومن تعجل وأدركته الصلاة في الطريق فهل يتم أم لا لم أر من نص عليه والاعتماد أحوط ومن أدركته الصلاة من الحاج وهو في غير مواضع التسك كالرعاة اذ ارموا الجرة وتوجهوا للرعي فالظاهر من كلامهم أن لهم حكم الحاج لك (قوله أو مكيا) أي أو كان مكيا معطوف على قوله بات أي ولو بات بمكة أو كان مكيا فقدر (قوله ومن تأخر الخ) فان قيل عدم الاثم في التأخير لا يتوهم حتى ينفيه والجواب أنه رد على الجاهلية الذين كانوا يقولون بالاثم على التأخر مع تعجيل (٣٣٨) غيره وجواب آخر أنه انما انفاء للتأخير أنهم أنه بآثم بترك العمل بالرخصة التي هي التعجيل

(قوله وكلام الشارح يفيد أنه مباح) أي مستوى الطرفين انظر كيف يكون ذلك مع كثرة العمل المتقتضية لترجيح عدم التعجيل فقدر (قوله ورخص لراع) كالاستثنى من قوله وعاد للمبيت بمعنى الخ ومن قوله أوليتن ان تعجل وهذه الرخصة جائزة كما ذكر الشيخ عند الرحمن وت (قوله في حق رعاة الابل) أي لا غيرهم وأهل السفاية يرخص لهم في ترك المبيت يعني فقط لا في ترك اليوم الاول من أيام الرمي فيبيتون بمكة ويرمون الجار نهارا ويعودون لمكة فاه في الطراز فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوما بل في ترك المبيت وكلامه في مناسك يقتضي أنهما سواء ولكنه معترض بقول الشارح وقوله لراع وصاحب سقاية فيه نظير فالمناسب أن يحذف قوله وصاحب سقاية ^{وتنبيه} يجوز الرعاة أن يأثروا لافيرمون ما فاتهم رمية نهارا وبه قال محمد قال الخطاب والظاهر أنه وفاق لأنه اذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فسرهم ليلا أولى ورد ذلك بالاولى في الرخصة والاعتراض صواب لانهم ينزعون

أوليتن ان تعجل ولو بات بمكة أو مكيا قبل الغروب من الثاني فيسقط عنه رمي الثالث (ش) يعني أنه اذا طاف للافاضة فإنه يلزمه الرجوع الى منى لاجل أن يبيت بها ثلاث ليال ان لم يتعجل أوليتن ان تعجل فيسقط عنه رمي اليوم الثالث ومبيت ليلته ولا فرق في جواز التعجيل بين أن يبيت بغير مكة أو بها على المشهور وسواء كان المتعجل آفيا أو مكيا على الاصح لقوله تعالى فن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه أي لفوائده الرخصة ومن من صبح العموم ومقابل المشهور أنه يلزم من بيت بمكة أن يعود للرمي لخروجه عن سنة التعجيل والدم ان لم يعد ومقابل الاصح أنه لا يتعجل أهل مكة وشرط التعجيل مجاوزة جرة العقبة قبل غروب اليوم الثاني من أيام الرمي فان لم يجاوزها لا بعد الغروب لزمه المبيت بمعنى ورمي الثالث وكأنه التزم رمية ولأنه لا يصدق عليه أنه تعجل في يومين وانظر هل عدم التعجيل أفضل من التعجيل لما فيه من كثرة العمل أم لا وكلام الشارح يفيد أنه مباح وكذا كلام الرسالة وهذا في غير الامام وأما هو فيكره له التعجيل كما صرح به ابن عرفة (ص) ورخص لراع بعد العقبة أن ينصرف وبأق التالت فيرمي اليومين (ش) وردت الرخصة من قبل الشارع في حق رعاة الابل أنهم اذا رموا جرة العقبة يجوز لهم أن ينصرفوا الى رمي مواشيهم ثم يأثروا في اليوم الثالث بالنسبة ليوم النحر وهو صبيحة ثاني عشر الحجة وهو الثاني من أيام التشريق فيرمي مواشيهم في الماضي وهو ثاني النحر لليوم الذي حضر وافيته وهو ثالث النحر ثم ان شأوا تعجلوا وان شأوا أقاموا لليوم الرابع فيرمي مواشيهم مع الناس وقوله لراع وصاحب سقاية وقوله بعد العقبة متعلق بينصرف وهو ماش في تقديم معمول صلة الحرف المصدرى عليه على مذهب الشيخ سعد الدين القائل بجوازه اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها (ص) وتقديم الضعفة في الرد للزلفة (ش) متعلق الرد محذوف واللام من المزلفة بمعنى من أي ورخص تقديم الضعفة كالرعي والنساء والصبيان في الرد من المزلفة لاني ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره وان ورد لانه غير معروف عند أهل المذهب وكما رخص لهم في التقديم رخص لهم في التأخير أيضا ونما خص المؤلف الكلام بالتقديم قصد الموضوع النص ولو قال وتقديم الضعفة أو تأخيرهم من المزلفة لاني لكان أحسن لافادته المستثنين وتأدية المعنى المراد ثم ان الرخصة في التقديم من المزلفة لا بد أن تقيدها بأن تكون بعد القدر الواجب من النزول بها ويكون وقفهم بالشعر ليلا ومن أتى منى قبل الفجر أخر رمي جرة العقبة الى الفجر (ص) وترك التحصيص لغير مقتدي به (ش) أي ورخص في ترك النزول

الماء من زهرم ليل او يفرغونه في الحياض محشيت (قوله ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة بالمحصب يردون من عرفة للمزلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزلفة) أي فلا يرتحلون بعد الصبح من المزلفة عقب صلاة الصبح ولا يقفون بالمسعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن لم يبين حدا التأخير ولعله الى وقت يسهل عليهم السير فيه (قوله ثم ان الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم انما هي في ترك ما زاد على النزول الواجب وهي هنا مستحبة فلا يقال انهم تركوا مستحباً وهو المبيت بل فعلوا مستحباً في حقهم قال عجم وانظر هل يحصل لهم ثواب المبيت كما ذكره في الجمع الصوري للريض ونحوه من حصول فضيلة أول الوقت له دون الصبح وهو الظاهر ام لا وقوله من ثواب المبيت أي زيادة على ثواب الرخصة (قوله أي ورخص في ترك النزول بالتحصيص)

هذه الرخصة خلاف الأولى لما يأتي للصنف من قوله عطفاء على المنسوب وتخصيب الراجع (قوله والابطاع منه) انظره مع قول عياض وهو البطحاء انتهى أي فهو عينه لا بعضه (قوله فلا رخصة في تركه) أي (٣٣٩) فيكره له ان يتركه بخلاف غيره بخلاف الأولى

(قوله إلا أن يكون متجلا) تقدم معنى التجلي (قوله أو يوافق نفره يوم الجمعة) أي لأن مالكا قال لأحب للإمام أن يقيم بالمحصب وليدخل مكة ليصلي الجمعة بأهل مكة انتهى (قوله ورمى كل يوم) عطف على عاد فهو فعل ماض أي رمى بادئا بالتي تلي مسجد منى ثم الوسطى التي بالسوق وختم بالعقبة (قوله وفيه بحث الخ) أقول البحث ظاهر لكن الظاهر أن الحكم مسلم (قوله أو برام) يكبال جمع برمة بالضم قدر من الحجارة قال في القاموس وفي النهاية البرمة القدر مطلقا وجمعها برام وهي في الأصل المتخذة من الحجارة المعروفة بالحجاز واليمن محشى نت (قوله وهل هو كالقول) بيان لأقل ما يجزئ (قوله والزلط) فيه نظر بل الزلط من الحجر (قوله استعمل الرمي في مطلق الايصال) الأولى في مطلق الوصول أي اللفظ الأول وأراد بالرمي الثاني الطرح فالعبارة الثانية تفسر هذه (قوله لكنه يكره) ونذب اعادته بظاهر (قوله وهي البناء وما تحتها) أي من موضع الحصباء وان كان المطلوب الرمي على الثاني كما يفيد قوله في منسكه ولا ترم في البناء بل ارم أسفله بموضع الحصباء أي وسيقول المصنف وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد فالمطلوب ابتداء أنه لا يرمى في البناء فان رمى فيه ووقع الرمي أسفله في بطن الوادي أجزاء فان

بالمحصب ليلة الرابع عشر وهو ما بين الجبلين للقبرة أي منتهيا لها منى بذلك لكثرة الحصباء فيه من السيل والابطاع منه حيث المقبرة التي بأعلى مكة تحت عقبة كداء بالفتح والمسمى بذلك لابطاعه ومحل الرخصة لغير المقتدى به فلا رخصة في تركه لمقتدى به لحياته السنة إلا أن يكون متجلا أو يوافق نفره يوم الجمعة وانما كان النزول بالمحصب مشروعا لنزوله عليه الصلاة والسلام به وصلاته به الظهر والعصر والمغرب والعشاء (ص) ورمى كل يوم الثلاث وختم بالعقبة (ش) تقدم أن يوم النحر يختص برمي جرة العقبة فقط يرميها بسبع حصيات وأشار بهذا إلى أن أيام منى وهي الأيام المعدودات أي ثاني النحر وثالثه ورابعه يرمى في كل يوم منها الثلاث جرات يرمى كل جرة بسبع حصيات وذلك ثلاث وستون حصاة ان لم يتجمل وتقدم أنه يرمى العقبة بسبع حصيات فالجولة سبعون حصاة (ص) من الزوال للغروب (ش) أي ووقت أداء كل يوم من الزوال منه للغروب قال الخطاب وتبعه بعضهم المختار من الزوال إلى الاصفرار ومنه للغروب ضروري انتهى والظاهر كراهة الرمي فيه ولو كان حراما للزمه فيه الدم وفيه بحث اذ وجوب الدم ليس بلازم لفعل كل محرم كما يفيد ما يأتي في محرمات الاحرام (ص) وصحته بجهر كحصى الخذف (ش) أي وشرط صحة الرمي مطلقا أمورا أربعة كونه بجهر أي جنس ما يسمى حجرا من رخام أو برام وفي القدر كحصى الخذف بمجتمعين وفاهو هو الرمي بالحصباء بالاصابع وبالبناء المهمة الخذف بالحصباء ابن هرون هو البناء المهمة وكانت العرب ترمي بها في الصغر على وجه اللعب فجعلها بين السبابة والابهام من اليسرى ثم تقذفها بسبابة اليمنى أو فجعلها بين سبابتيه وهل هو كالقول أو النواة أو دون الاثنية طولا وعرضا أقوال فلا يصح الرمي بغير الحجارة كالطين والزلط كما يأتي ولا يجزئ الصغير جدا كالقمحة لانه كالعديم ويجزئ الكبير عند الجميع ويكره لثلاثي الناس (ص) ورمى (ش) أي وصحة الرمي برمي وفيه شيء اللهم إلا أن يقال استعمل الرمي في مطلق الايصال وبعبارة أخرى الرمي المشروط هو الوصول إلى الجرة والذي هو شرط فيه هو الرمي بمعنى الطرح فلا يرد أن الشيء لا يكون شرطا في نفسه وقوله ورمى أي لكل حصاة بانفرادها ولا بد من هذا ويشترط أن يكون الرمي بيده لا بقوسه أو رجله أو فيه كما هو الظاهر ويستحب كون الرمي بالاصابع لا بالقبضة وكونه باليد اليمنى إلا أن يكون لا يحسن الرمي باليمنى (ص) وان تجتمعت (ش) يعني أنه يجزئ الرمي بالحجر النجس لكنه يكره وقوله (على الجرة) متعلق برمي أي رمي على الجرة وهي البناء وما تحتها ولما أوهم قوله على الجرة أنه لا بد من اصابتها أو لادفعه بقوله (ص) وان أصابت غيرها ان ذهبت بقوة (ش) أي وان أصابت الحصاة غير الجرة ابتداء من محل وغيره فلا يمنع ذلك الاجزاء ان ذهبت إليها بقوة من الرمي لا اتصال الرمي بها وشمل كلامه ما لو وقعت دونها ثم تدرجت لان من فعله أما ان تدرجت إلى الجرة من عال غير بناء الجرة فلا سند لان رجوعها ليس من فعله وللشافعية فيه قولان وأما ان وقعت الحصاة دون الجرة ولم تذهب بقوة الرمية أو جاوزتها بالبعد منها فلا تجزئ لان رميه لم يتصل بالجرة وان أطارت الرمية غيرها عما وقعت عليه للجدة واليه الإشارة بقوله (ص) لادونها وان أطارت غيرها لها (ش) ولا يجزئ الرمي بالطين والمعادن بأنواعها متطرفة كالذهب والفضة والرصاص أو غير متطرفة كالزرنج والكبريت والمائعات بأسرها واليه الإشارة بقوله

رمى فيه ووقف في شقوق البناء في اجزائه تردد ولا يجزئ ما وقع في ظهرها قطعاً وقال ابن فرحون ليس المراد بالجرة البناء القائم فان ذلك البناء علامة على موضعها ونحوه قول البابي وغيره الجرة اسم لموضع الرمي سميت بذلك باسم ما يرمى فيها والحجارة انتهى (قوله لانه من فعله) أي وان لم يبلغ الرأس كما في المدونة فان شك في وصولها فاستظهر الشيخ سالم عدم الاجزاء (قوله متطرفة) أي قابلة

(ص) لاطين ومعدن (ش) وأجاز وأهنا الرمي بالرخام بخلاف التيمم عليه على ما فيه (ص) وفي
 اجزاء ما وقف بالبناء تردد (ش) يعني لورمي الحصة على الجرة فوقع في شقوقها ولم تنزل الى أرض
 الجرة هل يجزئ الرمي وهو الذي كان يعمل اليه سيدي عبد الله المنوفي شيخ المؤلف وهو
 المناسب لعمل الجرة اسم البناء وما تحتها أولاً يجزئ وهو الذي كان يفتي به سيدي خليل
 الذي بمكة شيخ المؤلف أيضاً ويرام ولعل الجرة عنده اسم للكان المجتمع فيه الحصار تردد لهذين
 الشيخين المتأخرين لعدم نص المتقدمين (ص) وبترتيب (ش) معطوف على قوله يجزئ من
 قوله وصحته يجزئ وبترتيب وفي بعض النسخ من غير باء فهو عطف على حجر يعني وما يشترط
 أيضاً في صحة الرمي فيما بعد يوم النحر أن يرتب بين الجرات الثلاث في الرمي بان يبدأ بالجرة
 الكبرى التي تلي مسجد منى ثم يثنى بالوسطى وهي التي في السوق ثم يختم بجرة العقبة
 فالأخلال بالترتيب مبطل ولو سهواً وعليه يتفرع قوله (وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها
 في يومها فقط) مثال ذلك لو نسي الجرة الأولى من فاني النحر ثم رمى ثالث النحر بتمامه ثم رمى
 رابع النحر بتمامه ثم ذكر فانه يرمي الجرة المنسية وما بعدها في يومها وجواباً وهي الجرة الوسطى
 ثم جرة العقبة لانه رمى باطل لعدم الترتيب ثم يرمي اليوم الرابع بتمامه استحباباً وهو مراده
 بقوله ما حضر فاموصولة محلها نصب وانما أعاد رمي الرابع لأجل الترتيب بين المنسي وما حضر
 وقته لانه واجب مع الذكر لامع النسيان فلذا استحباب اعادته بخلاف ترتيب المنسيات في اليوم
 الواحد لانه واجب ولو مع النسيان وأما اليوم الثالث فان رميته صحيح وقد خرج وقته ومثاله في
 الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم ذكر فانه يصلي الصبح والمغرب
 والعشاء لبقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها وفي قوله في يومها فائدة لانه لو اقتصر
 على قوله وما بعدها لنهزم في المثال المفروض أن يعيد جرات اليوم الثالث فقوله وأعاد ما حضر
 وهو اليوم الرابع وقوله بعد المنسية أي بعد فعل المنسية وبعد فعل ما بعدها في يومها فقط وفي
 معنى من وهو بيان لما وليس متعلقاً بأعاد لفساد المعنى إذ لا يتأتى الاعادة في يومها لانه فات (ص)
 ونذب تنابعه (ش) أي تنابع رمي الجرات بان يرمي الثانية عقب الأولى بكالها والثالثة عقب
 الثانية بكالها وبهذا علمت أن هذا غير قوله وتنابعها فان معنى ذلك تنابع الحصيات في كل جرة
 ثم فرغ على قوله وصحته بترتيب (ش) وعلى قوله ونذب تنابعه قوله (ص) فان يرمي بخمس خمس اعند
 بالخمس الاول (ش) أي فلاجل أن التتابع مندوب فقط لا تبطل الخمس الاول ولاجل أن الترتيب
 واجب بطل ما بعدها لعدم الترتيب برمي الثانية والثالثة قبل اكمال الاولى وكذا قوله وان لم يدر
 موضع حصة الخ (ص) وان لم يدر موضع حصة اعتد بست من الاولى (ش) أي وان رمى
 الجرات الثلاث ثم لم يدر موضع حصة أو أكثر تركت من أيها يتقن تركها أو شك بقيت بيده
 حصة أم لا اعتد بست من الجرة الاولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصة ثم يرمي الوسطى
 والعقبه بسبع سبع لعدم الترتيب ولا تبطل الاولى على احتمال كون المنسي من الثانية أو
 الثالثة ومفهوم قوله وان لم يدر مفهوم موافقة فكذلك الذي أدري أنها من الاولى أو ما بعدها كملها
 بحصة ولا يستأنفها على المشهور واستأنف ما بعدها وما ذكره مبني على نذب التتابع وعلى
 مقابله لا يعتد بشئ ثم ان قوله اعتد بست من الاولى محله ما لم يتحقق اتمام الاولى والاعتد
 بست من الثانية وان شك مع ذلك في كونهما من الجرة الاولى من اليوم الاول أو الثاني فانه
 يعتد بست من الاولى من كلا اليومين ويكمل عليها (ص) وأجزأ عنه وعن صبي (ش)
 صورتها أنه رمى الجرة بسبع حصيات عن نفسه ثم رمى بتلك الحصيات عن الصبي أو غيره عن
 يرمي عنه أو رمي عن ذكر أو لا ثم رمى بتلك الحصيات عن نفسه فان ذلك يجزئ أما لورمي

للتطريق بالمطرفة (قوله
 ولعل الجرة الخ) قال اللقاني
 مذهب الطراز أن الجرة اسم
 للجميع البناء وما حوله وعليه
 فما وقف بالبناء يجزئ قال ح وهو
 القياس فكان ينبغي للمؤلف أن
 يقطع بالاجزاء فيقول ويجزئ ما
 وقف بالبناء ويرمي على الكومة
 أو البناء (قوله في يومها) انما لم
 يستغن بمفهوم الطرف عن قوله
 فقط لانه ليس بمفهوم شرط بخلاف
 فقط لان الفاء داخلة في جواب
 شرط مقدر (قوله وعلى قوله ونذب
 تنابعه) فيه نظر فالظاهر التقرير
 على قوله وتنابعها أي الحصيات
 لا تنابع الجرات (قوله اعتد
 بالخمس الاول) وسواء كان ذلك
 عمداً أو سهواً بناء على أن الفور
 ليس بواجب ولا هدى عليه ان
 ذكر في يومه وعليه الهدى ان
 ذكر من الغد (قوله ثم رمى بتلك
 الحصيات) ليس بشرط بل ولو
 بحصيات أخر

(قوله ولو حصة حصة) أي حصة بعد حصة أي حصة له وحصة عن الصبي وهذا حكمه تكرار الحصة وليس المراد حصة بعد حصة وكل منهما له ما فان ذلك كالأري وأما الأري عنه حصتين أو أكثر وعن الآخر مثله أو دون أو أكثر وعكس ذلك فالتأخير الأجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضاً ولا وما قبل المبالغة أن يرى جرة كاملة عن نفسه ثم يرميها عن الصبي فهذا يجوز بلا كلام (قوله يستحب له أن يرميها بعد الزوال) أي قبل صلاة الظهر وهذه داخلة تحت قوله والآخر الزوال (قوله أنه لا معنى الخ) أقول له معنى لأن المستحبين بوجهين متغايرين (قوله وانظر الوجه الثاني) (٣٤١) عبارته في له والثاني أن ظاهر كلامهم أنه ينتهي وقت استحبابها بالزوال وبه صرح

نت عقب قوله طلوع الشمس وان فعلها بعد الزوال ولو اثره فعل لها في غير وقتها المستحب وجعل بعضهم قول المؤلف شاهداً للاحتمالين السابقين فقال والابان فأت الرمي أي رمي العقبة عند طلوع الشمس إلى الزوال أو كان الرمي في غير أول يوم فالمستحب الرمي اثر الزوال انتهى وفيه نظراً وقت أداء العقبة في اليوم الأول من الفجر للغروب والمستحب منه من طلوع الشمس الزوال ويكره الرمي منه للغروب وأما من الفجر للطلوع فيحتمل أن يكون مكروهاً وخلاف الأولى وقد صرح الجزولي بالأول واقتصر عليه وما وقع لابن القاسم من قوله إذا زالت الشمس فأت وقت رميها محمول على وقت الفضل فإله في التوضيح وقوله قبل الظهر أي قبل صلاته انتهى عبارة كبيرة (أقول) يبقى ما إذا لم يكن الرمي قبل الزوال لعذر أو الظاهر أنه يتدب بعد الزوال وقبل الظهر قياساً على الجران في بقية الأيام ويحوم لهذا ما قاله الشارح أولاً (قوله كما كان يفعله ابن القاسم) شيخ مالك أي عبد الرحمن بن

الحصة الواحدة عنه وعن غيره لم يجز عن واحد منهما وأشار بقوله (ولو حصة حصة) إلى المشهور وهو أنه لأري حصة عن نفسه ثم رعى حصة عن معه ثم فعل كذلك في جميع الجمار الثلاث فإنه يجزئه (ص) ورميه العقبة أول يوم طلوع الشمس (ش) تقدم أنه قال ورميه العقبة حين وصوله وان راكباً وأشار به إلى وقت أدائها وتقدم أنه من طلوع فجر يوم النحر إلى غروب الشمس وأشار بما هنا إلى وقتها الأفضل وأنه يتدب له أن يرميها من طلوع شمس يوم النحر إلى الزوال منه يريد إذا كان لا عذره وأما أن كان له عذر من مرض أو نسيان فإنه يستحب له أن يرميها بعد الزوال وقوله طلوع الشمس أي بعد الطلوع لا عنده لأنه يصدق بالمقارنة (ص) والآخر الزوال قبل الظهر (ش) أي والابان لم يكن الرمي أول يوم بل كان في غير يوم النحر يتدب اثر الزوال قبل صلاة الظهر فالتنفي في قوله والآخر الزوال قبل صلاة الظهر طلوع الشمس وعلى هذا درج الشارح ولا يصح أن يكون المعنى والابان لم يرم العقبة أول يوم عند طلوع الشمس فيندب رميها اثر الزوال في اليوم الأول قبل صلاة الظهر واندرج عليه نت تبعاً للبساطي لوجهين الأول أنه لا معنى للابان بالانما قبلها مستحب وما بعدها كذا وانظر الوجه الثاني مع ما في كلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) ووقوفه اثر الأولين قد راسر البقرة (ش) معطوف على المندوب والمعنى أنه يتدب له أن يقف عند الجرة الأولى التي تلي مسجد منى وعند الجرة الوسطى اثر رميها للدعاء والتلليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة مقدار ما يقرأ القارئ المسرع سورة البقرة كما كان يفعله ابن القاسم وسالم وأما جرة العقبة فإنه إذا رماها ينصرف عنها ولا يقف عندها لعدم الوارد في ذلك أو لوسع موضع الأولين دون جرة العقبة فقوله اثر الأولين أي اثر رمي كل واحدة لأن الحكم على العام حكم على كل فرد (ص) وتيسره في الثانية (ش) أي وعمما يستحب له أنه إذا رمى الجرة الثانية وهي الوسطى أن يتيسر عنها أي يقف عنها ذات الشمال ووجهه إلى البيت ولا يجعلها خلف ظهره وبعبارة أخرى والمراد أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره حال وقوفه للدعاء بعد رميها لأنه يجعلها مقابلة يساره وأما الأولى وهي التي تلي مسجد منى فإنه إذا رماها لا يستحب له أن يتيسر عنها للدعاء بل يجعلها خلف ظهره ويقف للدعاء مستقبل القبلة وأما جرة العقبة فإنه يرميها من أسفلها في بطن الوادي ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف عندها للدعاء (ص) وتخصيب الراجع ليصلي أربع صلوات (ش) يعني أن الحاج غير المتجمل يستحب له إذا رجع من منى إلى مكة أن ينزل بالمحصب وتقدم أنه حيث المقبرة من مكة تحت كداء الثنية ليصلي بها أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء لفعل النبي

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله وسالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله دون جرة العقبة) أي فإنه ضيق فليس فيه سعة للقيام لمن يرمى زاد في له وهذا لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لأنه يمنع الذي يأتي للرعي وإنما ينصرف من أعلى الجرة وضعف ما للشرع البدين في جميع المشاعر والاستسقاء وقد روى رافعيه في الاستسقاء وقد جعل بطونهم إلى الأرض وقال إن كان الرفع فهكذا انتهى وبعبارة شب وفي رفع يديه قولان قال الموضح مذهب المدونة عدم الرفع انتهى (قوله ليصلي) اللام للعاقبة أي يؤل نزوله إلى أن يصلي أربع صلوات للام التعليل أي لأن النزول انما هو لاجل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لا لاجل الصلاة وسواء كان مكياً أو مقيماً بمكة أم لا ويقتصر الصلاة لأنه من تمام المناسك

(قوله وتقدم ان النزول به ليس بنسك) أي ليس بمنى كد على وجه السنة أو الوجوب حتى يلزم فيه الدم بتركه انتهى محشى تن والمحصب هو الموضع الذي تحالفت فيه قريش على أن لا يبايعوا بني هاشم ولا يبايعوا منهم ولا يعطوهم فتركه النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله فيه شكره حيث ظفروا الله ونصره على أعدائه فكان مجلسا سوء جعله الله مجلسا خيرا (قوله قبل دخول وقت الصلاة) أي قبل انتهاء وقتها بأن وصل قبل العصر بقدر ما يفعل صلاة الظهر والابان ضاق الوقت عليه جدا بحيث يدخل وقت العصر قبل أن ينزل به فإنه يصلي الظهر حالا ولا يؤخر ولا تفهم أن المراد الدخول الحقيقي وهو ابتداء وقت الظهر لأن فرض المسئلة أنه لا يخرج من منى إلا بعد رمي الرابح والرعى (٣٤٣) انما يكون بعد الزوال أو أن المراد وقت دخول الصلاة الثانية شيئا عابدا لله

(قوله بغير المتعجل) أي وأما المتعجل فلا يندب له وظاهره ولو مقتدى به من شرح عب (قوله الوداع) بكسر الواو مصدر وادع وبفتحها اسم مصدر (قوله قدم بنسك أو تجارة) لا يفتي أن النسك أما الحج أو العمرة والقادم بتجارة لا يدخل مكة الا محرما وأقبلها عمرة إلا أن يجاب بان المقصود له ابتداء ما النسك أو التجارة فلا ينافي انه اذا قصد التجارة لا يدخل مكة الا محرما باحسان النسكين (قوله حتى يكون آخر عهده) آخر اما اسمها مرفوع والطواف خبرها منصوب أو بالعكس (قوله آخر نسك يفعله الحاج) أي آخر عبادة يفعلها الحاج (قوله أولا احدا للنسكين) أي بان كان آفاقا وعليه نفس من الوقت فاراد أنه يذهب الى ميقاته يحرم منه فيطالب حينئذ حين يتوجه للخروج أن يطوف طواف الوداع فهذا لا يتصور الا في الحج ولا يتصور في عمرة لأن من كان بمكة وأراد أن يعتمر فيخرج اما الجعرانة أو التنعيم وقد ذكر المواق أن العرفى اذا أحرم من عرفة بالحج فإنه يأتي بطواف الوداع اذا رجع

عليه الصلاة والسلام وتقدم ان النزول به ليس بنسك وهذا كله اذا وصل للمحصب قبل دخول وقت الصلاة أما اذا أدركه وقت الصلاة وهو في غير المحصب فإنه يصلها حيث أدركه الوقت ولا يؤخر للمحصب فيعيد كلام المؤلف بغير المتعجل وبما اذا لم يكن رجوعه يوم الجمعة وتحصيص مصدر حصب كفتح مضعفا اذا نزل المحصب مثل غريب وشرق (ص) وطواف الوداع ان خرج لك الحففة لا كالتنعيم وان صغيرا (ش) يعني انه يندب لكل خارج من مكة لموضع بعيد كالحففة وبقيّة المواقيت ميكا أو غيره قدم بنسك أو تجارة وان صغيرا أو عبدا أو امرأة كانت بنته العود أم لا أن يطوف طواف الوداع قبل خروجه لانه خرج الى مكان بعيد في الحل ولقوله عليه السلام لا يتفرق أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف ولهذا كان طواف الوداع هو آخر نسك يفعله الحاج وسواء خرج للحاجة أولا احدا للنسكين ومحل كون من خرج للتنعيم وهو المسمى بمساجد عائشة أو الجعرانة لا يطلب بوداع حيث لم يخرج ليقم بموضع آخر أو لم يسكنه ولا طلب منه ولو قرب ما خرج اليه ويستثنى من كلامه المتردد مكة بالخطب ونحوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا الى مكان بعيد كذا يستثنى منه المتعجل وظاهر قوله وان صغيرا ولو غير ميمز فيفعله عنه ولبه ابن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى تباعد أو بلغ بلده ركعتهما ولا شيء عليه وان قرب وهو على طهارته رجع لهما وان انتقض وضوءه ابتداء الطواف وركعتهما وان كان بعد العصر ركعتهما اذا حلت النافلة في الحرم أو خارجه ولم يذكروا انه يقبل الحجر بعد طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قالوه عند خروجه للسعي وهو حسن انتهى (ص) وتأدى بالاقاضة والعمرة (ش) يعني أن طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده الطواف فلذلك يتأدى بطواف الاقاضة أو بطواف العمرة يعني انه لا يستحب لمن طاف للاقاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع فعنى تأدى سقط الطلب بما ذكر ويحصل له فضل طواف الوداع ان نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (ص) ولا يرجع القهقري (ش) يعني انه اذا طاف للوداع أو لغيره وخرج باثر ذلك فإنه لا يستحب له أن يرجع ووجهه الى البيت وظهره خلف كما تفعله الاجماع لعدم الوارد في ذلك عن النبي عليه السلام بل يرجع وظهره الى البيت والنهي عن ذلك نهى كراهة أو خلاف الاولى (ص) وبطل باقامة بعض يوم لا يشغل خف (ش) يعني ان من طاف للوداع ثم أقام بعده بمكة أو بعمل دون ذي طوى يوما أو بعضه فإنه يبطل كونه وداعا لا ثوابه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود

لهامن مكة وهو واضح لانه رجع لمسكنه فيطلب ولو قرب وأما المسكى اذا خرج من مكة لعرفة فهل يطلب به أم لا ان لانه ليس ببعيد ويستحب له اذا فرغ من طواف وداع أن يقف بالمترم للدعاء (قوله رجع لهما) أي وفعلهما في المسجد (قوله في الحرم أو خارجه) انظر هذا لم يؤمر بالركوع في الحرم فيوافق قوله رجع لهما والظاهر انه أراد بالحرم المسجد الحرام (قوله وهو حسن) المقاد من ثبوت ان الضمير عائدة على عدم التقبيل فافى عب غير مناسب ولعل وجه الحسن أن التقبيل من متعلقات السعي ولا سعى هنا (قوله والعمرة) ولا يكون سعيه طولا حيث لم يقم بعدهما اقامة تبطل حكم التوديع (قوله ولا يرجع القهقري) وكذا يقال في القهقري في زيارته عليه الصلاة والسلام (قوله نهى كراهة أو خلاف الاولى) الظاهر الكراهة قال في مناسكه ولا يرجع في خروجه القهقري لانه خلاف السنة (قوله دون ذي طوى) فان أقام بنى طوى أو بالابطح لم يبطل وداعه (قوله أو بعضه)

وهو ما فوق الساعة الفلكية (قوله ان لم يخف فوات أصحابه) أي أو منع من كرى (قوله قدره) سواء علم الكرى بحملها أم لا حلت عند الكراء أو بعده وليس عليها شيء من نفقته ولا نفقة دوابه قال ح ويستحب لها في النفاس أن تعين بالعلف لافي الحيض أي لقصر زمنه (قوله أو نفست) قال المصباح نفست المرأة بالبناء للنعول فهي تفسأ والجوع نفاس ومثله عشر وعشار وبعض العرب يقول نفست تنفس من باب تعب فهي نافس مثل حائض والولد منقوس والنفاس بالكسر اسم (قوله مقدار حيضها واستظهارها) فيجب في حيض المبتدأة خمسة عشر يوما (قوله وقيدان أمن الخ) فإن لم يؤمن كافي هذا الزمن يفسخ الكراء تفاقا كالعياض ولا يجبس هو ولا ولي لأجل طوافها ومكثت وحدها للطواف أن أمكنها المقام بمكة والارجعت لبلدها وهي على حالها ثم تعود في المقابل وهذا هو الظاهر وطواف العمرة كطواف الأفاضة قاله والد عب ثم فسح الكراء في عدم الأمن يعارض ما سياتي من أنه لا تنسخ الأجرة بتدليس ما استوفى به الأفي مسائل ليس هذا منها والقياس أن الكسرى جميع الأجرة أن لم يجد من يركب مكانها وقال تدت عن عياض أن في مثل هذا الزمن الذي لا يمكن السير إلا مع الركب تصير كالحصر بالعدو أي فلها التحلل بنجر هدي أو ذبح يجزئ ضحية وهذا كله حيث لم ينقطع عنها الدم أصلا أو انقطع بعض يوم وعلمت أنه يأتيها قبل انقضاء وقت الصلاة لأن حكمها حكم الحائض اذ هو يوم حيض فلا يصح طوافها بل تحلل وأما ان انقطع عنها يوما وعلمت أنه لا يعود قبل (٣٤٣) انقضاء وقت الصلاة أو لم تعلم بعوده ولا بعدمه فيصح طوافها لأن المذهب أن النقاء أيام

التقطع طهر فيصح طوافها في هاتين الحالتين وبعبارة أخرى وأما إذا حصل الحيض ونحوه بعد الإحرام بالعمرة فإنه يجبس وأما قبل الإحرام بها فتفق كلام ابن عرفة والتوضيح على عدم جبس الكسرى واختلاف في فسح الكراء فقال ابن عرفة يفسح وقال في التوضيح لا يوضع من الكراء شيء هذا تقرير المذهب وفيه من المشقة ما لا يخفى والمناسب للمسألة الحنفية السهولة أن المرأة لو حاضت قبل طواف الأفاضة وإذا انتظرت الطهر تعذر عليها العود لبلدها أنها أمان تقلد ما رواه البصريون المالكيون عن مالك أن من طاف للقدم

أن ينقر من البيت بأثر طواف وأما ان فعل فعلا خفيفا بعد الوداع من بيع أو نحوه فإن ذلك لا يضر وهو باق لم يبطل (ص) ورجع له ان لم يخف فوات أصحابه (ش) يعني أنا إذا قلنا يبطلان طواف الوداع وان كان صحيحا في نفسه أو تركه لجهل فأنه يرجع له في فعله ما لم يخف فوات أصحابه الذين يسير بسيرهم والامضى ولا شيء عليه (ص) وجبس الكرى والولي لحيض أو نفاس قدره (ش) يعني أن المرأة إذا كانت مبتدأة أو معتادة حاضت أو نفست قبل أن تطوف طواف الأفاضة فإن كرىها ووليها محرما كان أو زوجا يجبس أي يجبر على إقامة معها مقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها إلى زوال المانع فتطوف فتقوله وجبس الخ أي لطواف الأفاضة لا للوداع لأنه يسقط عن الحائض والنفاس (ص) وقيدان أمن (ش) أي قيد جبس الكرى أن أمن الطريق وأما الولي فذكر س في شرحه بعد أن نقل نقولا ما نصه قلت فهذه النقول كلها بالنقيض انما هي في الكرى ولم أرهم يذكرونه في الولي إلا أنه يؤخذ من قوله في التوضيح وعلى الجبس فيجب عليها أيضا من كان معها إذا محرم إلى أن يمكنها السفر قاله الباجي وغيره اه (ص) والرفقة في كيومين (ش) أي ونجس الرفقة مع كرىها ان كان عذرهما يزول في كيومين قال بعض وأعله مع الأمن كما سبق ولا يجبسون فيما زاد على ذلك بل الكرى وحده (ص) وكثر رمي بجرمي به (ش) أي أنه يكره أن يرمى بما وقع الرمي به ويجزئه ذلك وسواء رمي به في يومه أو في غيره وسواء رمي به هو أو غيره وسواء رمي به في مثل ما رمي به أم لا في حج وحج مفرد أو فيهما أو في أحدهما فقط أو غيره كحج وعمرة لأنه أدبت به عبادة كما توضح به ولأنه لو جاز

وسى ورجع لبلده قبل طواف الأفاضة جاهلا أو ناسيا أجزاء عن طواف الأفاضة وهو خلاف ما رواه البغداديون عنه من عدم الأجزاء وهو المذهب ولا شأن أن عذر الحائض والنفاس أشد من عذر الجاهل وأما بأحقيقة القائل بأنه يصح الطواف من الحائض ولا يشترط عنده في الطواف طهارة الحدث والنجس وكذا هو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ويلزمها ذبح بدنة ويتم حجها الصحة طوافها وان كانت تأثم بدخول المسجد حائضا اه وقال بعض شيوخنا العمل بالراجح واجب فيقدم خارج المذهب على القول الضعيف (قوله ولم أرهم يذكرونه) أي التقييد (قوله إلا أنه يؤخذ) أي التقييد في الولي يؤخذ بالاولى لأن الكرى أخذ عوضا دون الولي (قوله من قوله في التوضيح) أي الذي هو قوله إلى أن يمكنها السفر لأن إمكان السفر انما يكون مع الأمن فيعلم أن الموضوع في الأمن (قوله وعلى الجبس) أي وعلى القول بالجبس في الحائض والنفاس أما النفاس فإنه نقل عن مالك في الموازية بعدم جبس الكرى في النفاس أصلا لأنه يقول لم أعلم أنها حامل بخلاف الحيض فن شأن النساء وأما الحائض فظاهر عبارة ابن عرفة والجواهر أن فيها خلافا أيضا (قوله في كيومين) مقتضى ما في الذخيرة عن مالك أن الكاف استقصائية ومقتضى ما في الموازية عنه إدخال ما زاد عليها من شراحه ولم يبينوا قدر الزائد (قوله أو غيره كحج وعمرة) أي وهو القارن والكاف تمثيل للغير فالصور ثلاث إما مفرد فيهما أو قارن فيهما أو مفرد في أحدهما وقارن في الآخر فالواو في قوله وعمرة بمعنى مع عمرة والمحرّم بالحج مع العمرة انما هو القارن وظاهر الكراهة ولو ثاب عام وهو قضية

قوله لانه أدت به عبادة (قوله أوزرنا قبره) (٣٤٤) عليه السلام لا يقال استعمال لفظ الزيارة حيث قال أترك الزيارة ورجع بقسطها

لا تافق قول لم يذكروا بصيغة التكلم ولا يرد بجديث من زار قبري وجبت له شفاعتي لانه لا دليل فيه لا طلاق لفظ زيارة من غيره (قوله بنعل أو خف) ويحرم وضع المصحف على واحد منهما لحرمه القرآن (قوله في جزئه) الجزء بالضم معقد الأزار (قوله والاضافة لادنى ملابسة) لا يخفى أنه بعد أن فسر الرقي بالدخول وعال بما قاله لا يظهر قوله والاضافة لادنى ملابسة نعم لو قال بعد قوله مرتفع فلما كان دخوله مستلزما للرقي عبر به لكان أحسن (قوله كحمله فيهما) ثم إن المعتبر في طوافه عن المحمول طهارة الحامل وحده إذا كان المحمول غير مميز فان كان مميزا فالطهارة شرط في المحمول لا في الحامل (قوله على الماهية) أي ماهية الاحرام وظاهره أن ماهيته ذات أجزاء وليست كذلك (قوله ومتعلقه) ما أفعال الرجل (ظاهره أنها خارجة عن أفعال الرجل والمرأة مع أنها من جزئياتها لا أن يكون أراد بالمتعلق ذلك المعنى

فصل حرم بالاحرام (قوله على المرأة) ولو صغيرة وتعلق بوليها (قوله أي وحرم بسبب) إشارة إلى أن الباء تصح أن تكون السببية وأن تكون بمعنى في لكن جعلها سببية أولى لافادته أن ذلك من أول الاحرام (قوله بسببها) المراد باليدين الكفان كما في عبارة التوضيح (قوله للخلاف فيه) أسند في هذا الخطاب والذي رأيته فيه الخلاف في القدية

الرمي بالرمي به لانه نزع الناس إلى الرمي بما رمى به النبي عليه السلام ولم يقع ذلك (ص) كأن يقال للأفاضة طواف الزيارة (ش) التشبيه في الكراهة يعني وكذلك يكره أن يسمى طواف الأفاضة بطواف الزيارة لان الزيارة لفظ يقتضي التحجير مع أن طواف الأفاضة ركن فكأنه تكلم بالكذب وقد كرمه مالك أيضا أن تسمى أيام منى أيام التشريق والعشاء العتمة لان الله تعالى قال من بعد صلاة العشاء وإذا كروا لله في أيام معدودات (ص) أوزرنا قبره عليه السلام (ش) أي وكذلك يكره أن يقال زورنا قبره عليه السلام أوزرنا النبي عليه السلام لان الزيارة تشعر بعدم ترجيح الفعل مع أن زيارته من أعظم القرب التي يرجح فعلها على تركها بل انما يقال قصدناه أو حججنا إلى قبره عليه السلام (ص) ورفى البيت أو عليه أو على منبره عليه السلام بنعل (ش) يعني أنه يكره دخول البيت بنعل أو خف محقق الطهارة وكذا الصعود على ظهره أو الرقي على منبره عليه السلام بذلك وكذلك جعل نعله في البيت إذا جلس للدعاء وليجعلها في جزئه فالمراد برقي البيت دخوله لأرقى درجه وسمى دخوله رقي لان بابه مرتفع والاضافة لادنى ملابسة وقوله أو عليه أي على ظهر البيت وقوله بنعل متعلق بالمسائل الثلاث (ص) بخلاف الطواف والجبر (ش) يعني أنه لا يكره الطواف بالنعلين الطاهرين وكذا بالخفين وكذلك لا يكره الدخول للجبر بذلك كما في المدونة وان كان بعضه من البيت لعدم توازنه على رأي وكرهه أشهب (ص) وان قصد بطوافه نفسه مع محمله لم يجز عن واحد منهما (ش) أي وان طاف حامل شخص طوافا واحدا وقصد الحامل بطوافه نفسه مع محمله صبي أو مجنون واحد أو متعددا أو مريض فالشهور رانه لا يجزئ عن الحامل ولا عن محمله لان الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين فان قلت يرد هذا اجزاء الطواف عن المحمولين فأكثر قلت الفرق أن المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد (ص) وأجزأ السعي عنهما (ش) يعني أنه إذا جمل من يضا أو صحبها أو صيافا ابتداء سعيه ونوى بذلك السعي عنه وعن محمله فإنه يجزئ عنهما خلفه أمر السعي إذ لا تشترط فيه الطهارة ولان الطواف بمنزلة الصلاة فلا يصح الاشتراك فيه (ص) كحمولين فيهما (ش) تشبيه في الأجزاء والمعنى أن من حل صبيين أو مجنونين أو نحوهما فافا كثر في الطواف أو السعي ينوي ذلك عنهما أو عنهما فإنه يجزئ عنهما أو عنهما في العبادتين وسواء كان المحمول معذورا أم لا لكن الدم على غير المعذور في الطواف إذا لم يعدد كما مر في قوله والاف قد دم لم يعدد أي بان طاف غير ماش وكذا غير المعذور في السعي عليه دم ولما فرغ المؤلف من الكلام على أركان الحج والعمرة وما انضاف إلى كل ركن من مسنون ومنسحب تكلم على محظورات الاحرام لانها طائفة على الماهية بعد كمالها وهي على قسمين مفسد وغير مفسد ومتعلقهما أفعال الرجل والمرأة فبدل المفسد وبالمراة عكس صنيع ابن الحاجب فيهما قيل ولعله انما بدأ بالمرأة وان كان الأولى البدء بالرجل كما ورد بذلك القرآن في أي كثيرة والسنة لقلة الكلام على ما يختص بهما فقال

فصل (ص) حرم بالاحرام على امرأة لبس قفاز (ش) أي وحرم بسبب الاحرام بحج أو عمرة أو في الاحرام على المرأة حرة أو أمه أو خنتي مشكل لبس محيط بيديها نحو قفاز على وزن رمان شيء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسه المرأة للبرد وخصه المؤلف بالذكر للخلاف فيه والاف غيره مما تعدد المرأة الستريديها مخيطا أو مربوطا كذلك وكذلك كل ما يعدد لستر اصبع من أصابعها ولبس مصدر قال في القاموس هو بضم اللام انتهى ما ضمه لبس

(قوله وستروجه) أى أوبعضه ولولم يلاصقه (قوله الاستر) أى الاقصى ستر أى حيث علت أو ظنت انه ينظر لها بقصد سدا كذا قرر
أى ولومع ملاصقة وانظر فى حالة الشك والتظاهر أنه فى حالة الشك يحرم الستر لان الحرمة محققة فلا ينتقل عنها إلا بأمر قوى ولا يكون
الانظر الفتنه أو تحققها لا شكها وانظر اذا خشي الفتنة من وجهه الذى كره هل يجب عليه ستره ان كان بالغاً وعلى وليه ان كان غير
بالغ أولاً والظاهر الاول لان الذى كره أشد (قوله أوستره لحر أو برد) من جزئيات قوله اغبر ستر (قوله ان طال الخ) لان المصنف يقول
وشرطها فى اللبس انتفاع من حر أو برد ان طال (قوله فالاستثناء منقطع) أى بحسب ارادة المعنى المراد فلا ينافى انه متصل من حيث
تناول المستثنى للمستثنى منه كما هو معلوم فتدبر وذ كر بعض شيوخنا انه (٣٤٥) انما كان منقطعاً لان المعنى على الاتصال الاستر

عن أعين الناس فلا يحرم وهو
صادق بالجواز مع أن المراد الاستر
فيجب وهذا انما يتم مع الانقطاع
والانقطاع كما يكون بمبانة
الماصدق يكون بمبانة الحكم
فجاء القوم بالزيادات كالامام
القرا فى (قوله وعلى الرجل الخ)
جاء فى ما فى المقام ان الاحرام
يطبق بمعنى التعرية عن كل شئ
ولاشك ان فى المرأة تعرية وجهها
ويدها وفى الرجل تعرية وجهه
ورأسه ويطلق بمعنى التعرية عن
المحيط بعضه ولا عن التعرية
المذكورة (قوله بسبب ٣ نسج)
كدرع حديد فان العرب تسميه نسجاً
أولصق لبد على صورته أو جلد
حيوان سلخ بغير شق لبدنه أو أعضائه
(قوله ماأ حاط بنسج) أى بسبب
نسج (قوله وعليه يقدر لقوله)
هذا لا يتفق وذلك لان موضوع
المسئلة هو المحيط فلا تنافى المبالغة
فتدبر (قوله كخاتم) ولو فضة ووزنه
درهمان (قوله وان لم يدخل كما)
فى كلام المصنف قلب أى وان
لم يدخل يديه كما أو منصوب بنزع
الخافض ومفعول يدخل محذوف
أى وان لم يدخل يده فى كه (قوله

بكسر الباء مضارعه يلبس بفتح الباء هذا فى لبس الثياب وأما مصدر اللبس الذى هو من
تخليط الامور فهو بفتح اللام ماضيه يلبس بفتح الباء مضارعه يلبس بكسر الباء قال تعالى
واللست اعلمهم ما يلبسون (ص) وستروجه الاستر بلا غر زور يبط (ش) هذا معطوف على لبس
فجاز والمعنى انه يحرم على المرأة ان تستر وجهها فى احرامها كما يحرم عليها ان تستر يديها الخبر
احرام المرأة فى وجهها وكفيها معناه تكشفهما الا ان تريد بذلك الستر عن أعين الناس فانه
يجوز لها ان تستر بان تسدل على وجهها رداء أو لا تربطه ولا تغرز بآبرة فان فعلت المرأة شيئاً
مما حرم عليها بأن لبست القفازين أو سترت وجهها أو بعضه لغبر ستر أو لستر وغر زت أو ربطت
أوستره لحر أو برد لزمها الفدية ان طال واليه أشار بقوله (والافقديّة) فهو راجع الى مسئلة
القفازين ومسئلة الوجه فقوله وستروجه أى ترفها بدليل قوله الاستر فالاستثناء منقطع
(ص) وعلى الرجل محيط بعضه وان بنسج أو زراً وعقد (ش) يعنى وكذلك يحرم على الرجل
بسبب الاحرام ان يلبس المحيط فلا واردي شوب محيط أو شوب مرقع برقاع أو بازار كذلك فلا
شئ عليه وهو جاز لانه لم يلبسه ولا فرق فى حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطاً بكل البدن
أو ببعضه ولا فرق بين ما أحاط بنسج أو زينة فقله عليه أو عقدير بطة أو يخالعه بعود والمراد
بالرجل الذكر حراً كان أو عبداً بالغاً كان أو غير بالغ وعلى وليه أن يجنبه المحيط محيطاً أو غيره
وقوله محيط بالخاء المهملة بقرينة المبالغة بعده وعلى قراءته بالخاء المعجمة تنافى المبالغة
وعليه ان يقدر لقوله بعضه ما مل يتعلق به أى محيط بعضه (ص) كخاتم (ش) تشبيه فى المنع
وجوب الفدية أى وكذلك يحرم على الرجل فى حال احرامه أن يلبس الخاتم بخلاف المرأة
فيجوز لها لبس الخاتم ونحوه (ص) وقباء وان لم يدخل كما (ش) القباء بفتح القاف والمد والقصر
ما كان مفرجاً مثل القفطان فيحرم على الرجل المحرم ان يلبسه ونجيب عليه الفدية وان لم
يدخل يديه فى كفيه ولا زركه عليه لانه فى معنى اللباس هذا هو المشهور فانكس القباء بان
جعل أسفله على منكبيه فانه لا فدية عليه لانه لا يلبس على هذه الهيئة وظاهر كلام المؤلف
حرمة لبس القباء وان لم يدخل يديه فى موضعهما من القباء وليس كذلك فيقيد كلامه بما اذا
أدخل كفيه فى القباء (ص) وستروجه أو رأس (ش) يعنى وكذلك يحرم على الرجل أن يستر
وجهه ورأسه فى حال احرامه كلاً أو بعضاً ولما كان وجه الرجل ورأسه فى حال احرامه
مخالفين لسائر بدنه حرم تغطيتهما مطلقاً فلذا قال (بما بعد سائر كطين) لانه يدفع الحر ويدخل
غيره من باب أولى كالعمامة وأما غيرهما من سائر البدن فانما يحرم تغطيته بنوع خاص وهو

(٤٤ - نرسى ثانى) (لانه لا يلبس الخ) ظاهر تعليله عدم الفدية فى لبسه يجعل بطنه على ظهره وظاهره داخل جسده مع ادخال
منكبيه ولعله غير مراد بل فيه الفدية أيضاً كما اذا جعل رجله فى كفه حين جعل أعلاه فى أسفله ان ترفه بذلك أو أزال أذى والا فلا
(قوله كطين) ومثل الطين ما يجعل على وجهه دقيقا أو جيرا لانه جسم أى لان الطين يدفع الحر (قوله وما فى معناه) أى من كل محيط
بالبدن أو بعضه فان قيل ما الفرق بين الوجه والرأس وغيرهما من الجسد فالجواب أن الوجه والرأس لما كانا غير عورة من الرجل
كلوجه والكفين من المرأة والمحرم مأمور بالتجرد حرم سترهما بكل شئ وما عداهما من الجسد عورة فى الجملة فلا حرم ستره بكل شئ
كالرأس والوجه لانه لزم عليه الوقوع فى معصية وربما توصيل فى ذلك الى الفساد فلذا جاز ستره بغير المحيط والمحيط وحرم سترهما

فقط كذا أفاده بعض شيوختنا (قوله بقرينة قوله كطين) فالكاف للتشيل (قوله وذلك لأنه لا يعد ساترا) أي عرفا وان عدساتر الغنة
فيراد بقول المصنف بما يعد ساترا أي عرفا وقوله يحتمل أن يكون تمثيلا بناء على أنه يعد ساترا في هذا الباب أي بأن يكون المراد
بالساتر في هذا الباب المعنى اللغوي (قوله ولا فدية في سيف) تقلد به في عنقه عربي أو رومي كما هو ظاهره والاولى قصره على الاول اذ
الرومي علاقته عريضة ومتعددة فهي حرام والظاهر أن السكين ليست كالسيف أي قصر الرخصة على موردها (قوله المشهور أن
المحرم الخ) المشهور به متوجهة على قوله وسواء تقلده لعذر أم لا ومقابلته لزوم الفدية لغير عذر وأما مع العذر فلا فدية اتفاقا كما في تن
(قوله وزاد) أي مالك (قوله وهو مفاد قول ح) وجه ذلك أن الخطاب حكم بأنه ممنوع أي وما كان ممنوعا فيجب نزعها (قوله يريد أن ما ذكر
جائز للمحرم الخ) لما كان ذلك غير مفاد من المصنف وذلك لأن كلام المصنف في الفدية لا في الجواز عبر بقوله يريد الخ (قوله اذا
فعله للعمل) وأما الغير العمل ففيه الفدية (قوله ومعنى الاحتزام بثوبه) الاول أن يقول وسواء كان الاحتزام بثوبه الخ (قوله
على ظاهرها) أي من العموم أي وبعضهم (٣٤٦) قيد ذلك بما إذا كان الاحتزام بالثوب فقط أي وأما الاحتزام بعمامة

الخط وما في معناه وقوله بما يعد ساترا أي عرفا وألغة بقرينة قوله كطين وقوله كطين جعله
الشارح في الصغير تشبيها وذلك لأنه لا يعد ساترا ويحتمل أن يكون تمثيلا بناء على أنه يعد ساترا
أي في هذا الباب (ص) ولا فدية في سيف ولو بلا عذر (ش) المشهور أن المحرم اذا تقلد
بسيف في حال احرامه فإنه لا تلزمه فدية لذلك وسواء تقلده لعذر أو لغيره وظاهر كلام المؤلف
سواء نزعها مكانه أم لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر ابن المواز فحسب لمالك وزاد
ولينزعها مكانه أي الآن يلبسه لا يمر بجوز وظاهر المدونة وجوب نزعها حيث لبس لغير عذر
وهو مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففيه الفدية ما لم يصرح بأن لا فدية
فيه كسئلة السيف لغير ضرورة اه (ص) واحتزام أو استنفار لعمل فقط (ش) يريد أن
ما ذكر جائز للمحرم اذا فعله للعمل ومعنى الاحتزام بثوبه أو بعمامة أو جبل أو نحو ذلك كما هو
ظاهر المدونة وأبقاها أبو الحسن وصاحب تكميل التقييد على ظاهرها وكلام ابن عرفة
موافق لهما والاستنفار أن يدخل ازاره بين فخذه ملويا كما في القاموس أي لا معقودا والا
افتدى فاني تن مما يخالف ذلك فيه نظر وقوله لعمل فقط راجع لهما (ص) وجاز خف
قطع أسفل من كعب لفقد نعل أو غلوه فاحشا (ش) يعني أن المحرم اذا لم يجد النعلين عند
احرامه أو وجدتهما لكن بشئ فاحش جدا أي زائدا على الثلث فإنه يجوز له حينئذ أن يلبس
الخفين بشرط أن يقطعهما أسفل من الكعبين لورود الخبر بذلك فلو لم يفقد النعل لكن احتاج
إلى لبس الخفين لضرورة اقتضت ذلك وقطعهما أسفل من الكعبين فإنه تلزمه الفدية ورواه ابن
القاسم عن مالك والمعتبر من الفقد والغلو عند الاحرام فلا يجب عليه اعداد النعلين قبله اذا
علم يفقدهما عنده وفي الطراز يجب عليه ذلك قبل المقات اذا وجد عنهما وظاهر قوله قطع
كان القاطع له هو أو غيره وهو رأي بعض شراح الرسالة والظاهر أن مثل القطع لوثنى أسفل
من كعب (ص) واتقاء الشمس أو ريح يبيد (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتقي الشمس
أو الريح بيده لأنه لا يعد ساترا في العتبية لأبأس أن يجعل يديه فوق حاجبيه يستترهما وجهه

أوجب أو خيط ففيه الفدية
ولو احتزم بما ذكر للعمل (قوله
أن يدخل ازاره) أي طرف ازاره
بين فخذه ملويا بظاهره بدون
رشق في حجرته قال محشي تن
وقيد مختصر الوقار الاحتزام
بكونه بلا عقد واعتمد الخطاب
مقتصرا عليه وتبعه الاجهوزي
ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب
ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف
في توضيحه ولا ابن عرفة فانظر
هل يقيد كلام المؤلف به أو يطلق
كما أطلقوا على التقييد فهل
يقيد بالاستنفار بذلك أيضا وهو
الظاهر لأن العقد له تأثير وأما
تفسير تن له بالعقد فتبع فيه
ابن غازي وفيه نظر اذ لم يفسره
صاحب الصحاح والقاموس ولا ابن
الاثري في نهايته بالعقد وانما قالوا
الاستنفار أن يدخل ازاره بين
فخذه ملويا وقول ح الاستنفار
لا يمكن وجوده بلا عقد غير ظاهر

الا ان يرد عادة فتأمل اه (قوله فاني تن مما يخالف ذلك) أي لان تن قال أن يجعل طرف
متره بين فخذه ملويا معقودا في وسطه كالسراويل اه (قوله وجاز خف) ومثله جرموق وجورب والخف اسم الزوج والالقال
خفان (قوله أو غلوه) أي النعل كان ينبغي أن يقول أو غلوه لان النعل مؤنثة ولكن أطلق النعل على الزوج (قوله لورود الخبر
بذلك وهو قوله الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين) (قوله لضرورة اقتضت) أي كشقوق برجليه
(قوله واه ابن القاسم عن مالك) وقد يقال وجود النعل حينئذ كعدمه ويجب عليه شراء النعل ولو مع حاجة لنفسه فليس كالوضوء
لان الوضوء له بدل وهو التيمم وأما الفرق بأن له هنا سدوحة وهو الخفاء فردد بأن الخفاء لا يطبقه أحد على تقديره فمشفقة
وهما منفيان من الدين ويؤخذ من اضافة الغلو إلى النعل عدم النظر إلى قلة مال المشتري وكثرته أي أن يكون الغلو في خذاته (قوله
وهو رأي بعض شراح الرسالة) ومقابلته أنه انما يغتفر لمن قطعه لان اشتراء ذلك قاله د ولعله تعبد والاول هو الظاهر (قوله
أن يتقي الشمس أو الريح) واتقاء البرد كالحر عند مالك لا عند ابن القاسم

(قوله بطرف ثوبه) أي بان يقسم طرف الثوب على عصا (قوله ومثل المطر في ذلك البرد) يسكون الرء إشارة إلى عسفة بقوله وفي رفع ما يقبه البرد رواية ابن أبي أويس وقول ابن القاسم فعلى هذا الحر ليس كالبرد ولو قال المصنف واتقاء شمس أوزيح أو مطر يبدأ وبناء أو خباء أو محارة لأنها كثوب بعصا لا المطر به لسلم من التشبث مع ما يقبه من الاختصار والحاصل أن الأفراد التي يتق بها المطر أكثر من الأفراد التي يتق بها الشمس والريح (قوله وتقليم ظفر) الجواز مقيد (٣٤٧) بان يتأذى بكسره والالم يجوز قلمه فان قلمه جرى فيه قوله لا آتى وفي الظفر الواحد

وفي الموازية نواري وجهه بطرف ثوبه ولو وضع يديه جميعا على رأسه وأمكنهما بعض المكث كان خفيفا فقوله يدمقه صوده الرد على ابن الموازي لان اتقاء بالثوب سيأتي أنه لا يجوز وقوله يبدأ ولا يلصقها على رأسه والافعليه القديمة اذا طال (ص) أو مطر يرتفع (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتق المطر بشئ مرتفع عن رأسه من ثوب ونحوه وأما الخيمة فيجائز الدخول فتحبتها من غير عذر كما يأتي ولا يلصق المظلل برأسه ومثل المطر في ذلك البرد وانظروا أن مثل الشمس في جواز اتقائه بالبناء والخباء والمحارة الزيح ويفهم من كلام المؤلف جواز اتقاء المطر بالبدن والبناء والخباء لا ولي لنصه على جوازه بالمرتفع مع أنه يمنع اتقاء الشمس والريح به (ص) وتقليم ظفر انكسر (ش) هذا معطوف على الجائز قبله والمعنى أن المحرم اذا انكسر له ظفر واحد قلمه فلا شئ عليه ومثل الواحد الاثنان والثلاثة سند ويقتصر على ما كسر منه عملا بقدر الضرورة فان أزال جميع ظفريه كان ضامنا كمن أزال بعضه ابتداء من غير ضرورة فانه بعض جملة مضمونة فيكون مضمونا قال بعض وما قاله ظاهر ومراعاة أنه يقطع المنكسر ويساوي الباقي حتى لا يبق عليه ضرورة فيما بقي في كونه يتعلق بما يمر عليه اهـ وانظر ما زاد على الثلاثة ما حكمه هل في تقليمه القديمة أم لا وأما ان لم ينكسر فان قلمه لا ماطة الاذي ففيه القديمة والاغتنة كما يأتي وهذا في الواحد وأما ما زاد عليه ففي تقليمه القديمة مطلقا وأما تقليم ظفر الخيف فهو لغو (ص) وارتداء بقميص (ش) يعني أنه يجوز للمحرم أن يرتدى بالقميص والجبة ونحوهما مما لا يعدل بالمال خيطه وان عدوا الارتداء لبساقى باب الايمان لضيقها (ص) وفي كره السراويل روايتان (ش) يعني أن المحرم هل يكرمه أن يرتدى بالسراويل لقيح الري كما كره لغير المحرم لبس السراويل مع الرداء ولا يكرمه ذلك بل يباح روايتان عن مالك وأما لبس السراويل فانه لا يجوز ففي كلام المؤلف حذف مضاف أي وفي كره ارتداء السراويل للمحرم وغيره وان ساقه المؤلف في المحرم وعدم الكراهة روايتان (ص) وتظلل ببناء وخباء (ش) البناء آلة أي وجاز تظلل ببناء من حائط وسقف وخباء خيمة ونحوها مما ثبت (ص) ومحارة (ش) أي وكذلك يجوز له أن يتظلل بجانب المحارة وهي الحمل نازله أو سائرة ومثل ذلك الاستظلال بالبعير كان نازلا أو سائرا أو باركا على المشهور وأما الاستظلال وهو في الحمل باعواد يرفعها فنه مالك قال في توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل اقتدى وأجازه أبو حنيفة والشافعي وغيرهما اللخمي وان لم يكشف ما على المحارة اقتدى ولا يستظل تحتها ان كان نازلا فان فعل اقتدى ولا بأس أن يكون في ظلها خارجا عنها ولا يمشى تحتها واختلف ان فعل ذلك وله هذا قال مالك اذا كان الرجل عبد لا امرأة لا يستظل هو وتستظل هي وقاله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز لعادل امرأه أو مريض ابن الحاج عن مالك يفتدى المريض فعديله أخرى ابن الحاج وفي الاستظلال بشئ على الحمل وهو فيه باعواد قولان ابن فرحون احتج بقوله باعواد عما لو كان الحمل مقبيا كالمحارة فانهما

قوله قوله لا آتى وفي الظفر الواحد لا لاماطة الاذي حفنة (قوله وانظر ما زاد على الثلاث) عبارة التونسي وعلى هذا لو انكسر ظفران أو ثلاثة فقلهما ما كان عليه شئ اهـ والظاهر أن المدار على الحاجة ولو أزيد من ثلاثة (قوله وارتداء الخ) قال محشي نت قالو ارتدى بقميص أو اشتبهه لا فدية فيه وهذا واضح (قوله وأما لبس السراويل) أي فلا يجوز ولولم يجدا زارا (قوله بالبعير) أي بجانب البعير (قوله باعواد يرفعها) أي ويضع سائر عليها (قوله وان لم يكشف ما على المحارة اقتدى) أي وهو الذي وضع على الاعواد (قوله ولا يستظل تحتها) محترز قوله أو لا بجانب (قوله واختلف ان فعل ذلك) انظره فانه اذا كان نازلا وجلس تحتها فيه الفدية قطعاً وأما الاستظل تحتها وهي سائرة فجعل في ذلك خلافا وانظر الفرق وعبارة غيره تقتضي التساوي ونصه وأما التظلل بظلها الذي تحتها فلا يجوز سائرة أم لا وان فعل اقتدى كما يقيد كلام اللخمي ولكن المعول عليه أنه يجوز الاستظلال بما تحتها أيضا وقوله ولا بأس أن يكون في ظلها خارجا عنها هو عين قوله أو لا أن يتظلل بجانب المحارة هذا والمعتمد

أنه يجوز الاستظلال بما تحتها فقد قال عجم المعتمد جواز الاستظلال تحتها فليعول عليه ثم انه لا فرق بين النازل والساير في الاستظلال ويعسر الفرق بين الاستظلال فيها نازلا وبين الخيمة (قوله ولهذا قال مالك) أي ولا جمل ما قلنا من أنه اذا لم يكشف ما على المحارة يفتدى (قوله وروى ابن شعبان) مقابل لما قبله (قوله فعديله أخرى) أي ويحرم عليه (قوله ابن الحاج وفي الاستظلال) هو عين قوله فيما تقدم وأما الاستظلال وهو في الحمل باعواد الخ (قوله مقبيا) أي كالقبيب

(قوله قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا فيها) لا يمتنع أنه على هذا يكون قوله لا فيها سواء كان مقبلاً أم لا (قوله ولا يجلس تحتها) هذا تقدم فهو تكرار وقوله فلا يجوز راجع لقوله لا فيها (قوله وفي عبارة) هذه العبارة تخالف قوله قال بعض الخ (قوله على ما قاله ابن فرحون) أي أن ابن فرحون قال ولا يدخلها الخلاف وكلام ابن فرحون هو الراجح والحاصل على هذا أن تقول قول المصنف لا فيها أي لا التظلل بشئ زائد طال كونه فيها وأما لو كان يتظلل فيها مقتصر على ما سمر عليها فإنه يجوز وهو ما قاله ابن فرحون ويجوز التظلل بالقلاع (٣٤٨) ويستثنى من جواز التظلل للمحرم ما قاله في الشامل من أنه يكره التظلل

في يوم عرفة أي زمن الوقوف ولعله لتكثير الثواب كما استحب القيام به دون الجسوس (قوله كثوب بعضا) الباء بمعنى على أي أن يجعل الثوب على العصا ويتظلل به أو على أعواد فلا يجوز سائر اتفاقاً ولا تارة عند مالك لأنه لا يثبت بخلاف الخباء والبناء قال الخطاب وتعليقهم هذا يقتضي أنه إذا ربط الثوب بأوتاد وجبال حتى صار كالحباء الثابت أن الاستظلال به جائز (قوله كأن لا يجرد الخ) فيثبتون كان غنيا وجعل بخلا باجرة فلا يجوز ذلك وانظروا كأن لا يخلل لكسر نفسه ويشيئ المنع كما في شرح عب ولكن كلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه في حمله لضم نفسه مع قدرته على أن يحمله على غيره اه والحاصل كما ذكره بعضهم أنه إذا كان الجمل لعاشه فإنه لا فدية فيه وإن لم يكن لعاشه فإنه كان لعدم وجود ما يستأجره فكذلك وإن وجد من يحمله مجاناً أو بأجرة يقدر عليها فعليه الفدية إن خجل اه (قوله ولو قتل آذاه) وأما إذا نقل الهوام من ثوبه أو جسده الذي عليه إلى الثوب الذي يريد طرحه فيكون كطرحه (قوله ولا

كالبناء والاختية فيجوز قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا فيها ولا يجلس تحتها لا سائر ولا تارة فلا يجوز حتى يكشفها كما قاله اللخمي والظاهر أن المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها لأنه حينئذ من باب الاستظلال بجانب المحمل وهو جائز كما مر وفي عبارة ما نصها وقوله لا فيها هذا في غير محاجر زمانها وهي المحاجر التي ليس لها سقف من خشب وأما محاجر زمانها فهي أثبت من الخيمة بل كالبيت ولا فدية فيها ولا يدخلها الخلاف على ما قاله ابن فرحون (ص) كثوب بعضا في وجوب الفدية خلاف (ش) تشبيهه بقوله لا فيها والباء بمعنى على وهو أن يجعل الثوب على العصا ويتظلل به فإن استظلل داخل المحارة أو تحت الثوب المرتفع على الأعواد قلنا بعدم الجواز فهل تلزمه الفدية أو لا تلزمه ويستحب له إخراجها في ذلك خلاف (ص) وجل الحاجة أو فقر بلا تجر (ش) يعني أن المحرم إذا كان ما شياً واحتاج إلى حل شيء على رأسه لاجل الحاجة أي الضرورة كأن لا يجد من يحمل خرجه مشلاً بالجرة ولا يغيرها جازاً لذلك وكذلك إذا كان فقيراً كأن يحمل جرمة حطب يبيعها أو يخرج أو حراب غيره ليمتدح بما يأخذه من ثمن أو جرة فالأولى بمعنى أو لا للعطف التفسيري أي فاحد الأمرين كافي وكل ذلك إذا كان لغير التجارة والأفلاو يقتدى ما لم يكن لعيشه كالعطار فقوله بلا تجر زائد على عيشه (ص) وأبدال ثوبه أو يبعه (ش) يعني أن المحرم يجوز له في حال إحرامه أن يبدل ثوبه الذي أحرم فيه أزاراً أو غيره بغيره ولو قتل آذاه بمثابة من ارتحل من بيته وأبقاه بيقه حتى مات حتف أنفه وكذلك يجوز أن يبيع ثوبه الذي أحرم فيه ولو لا ذابة القمل له على المشهور (ص) بخلاف غسله إلا نجس في الماء فقط (ش) أي أن غسل المحرم ثوبه مكروه كما في الموازية إلا أن يكون فيه نجاسة جنابة أو غيرها أي أو وسخ فإنه يغسله بالماء من غير حرض وهو الغاسول ولا صابون ولا أشنان خشية قتل الدواب فقوله بخلاف غسله أي فإن فيه الفدية إذا لم يأمن قتل الدواب هذا هو المراد والأقل نقل في المسئلة الكراهة قال ح بعد ذكر الانتقال فتحصل من هذا أنه إذا تحقق أنه لا قل في ثوبه جازله غسله بما شاء وإن لم يتحقق ذلك جازله غسله للنجاسة بالماء فقط ولا شيء عليه وإن قتل بعض قمل كما تقدم عن الموازية وقال في الطراز يطعم استجاباً أو ما غسله الوسخ فظاهر المدونة أنه مكروه وقال في الموازية جازراً وما غسله لغير النجاسة والوسخ فاتفق لفظ المدونة والموازية على كراهة ذلك وقال ابن عبد السلام والمؤلف أنها على بابها وظاهر كلامه في الطراز أن غسله لغير النجاسة لا يجوز وهو الموافق لظاهر كلام المؤلف فتأمل والله أعلم اه ولم يتكلم على ما إذا غسله لنجاسة بصابون ونحوه حيث لم يتحقق ثبوت القمل وظاهر كلام المؤلف أنه لا يجوز والأصل فيما لا يجوز الفدية وصرح به تحت (ص) وبطرحه (ش) يعني أنه يجوز للمحرم أن يبطرحه

أشنان) بضم الهمزة وكسر هاء وظاهر عب أنه غير الغاسول وليس كذلك (قوله والا أي فالتنقل في المسئلة الكراهة) الحق أن الموازية والمدونة وإن عبرت بالكراهة إلا أن المراد بها التحريم فقد نص سنده على المنع قال الباجي في المنتقى ولو جهل فغسل رأسه أو ثوبه حتى يتفقد بذلك كان عليه الفدية فوجب الفدية دليل على المنع ثم لا يمتنع أن ما قاله الشارح هنا في صدر عبارته (قوله وإن لم يتحقق ذلك) أي بل شك وحينئذ إن قتل بعض القمل أخرج ما فيه فإن تحقق قتل لم يجز غسله لثوبه ولا الوسخ فإنه يغسل ويقتل به أخرج ما فيه أيضاً

(قوله اذا احتاج الى ذلك) وأما اذا لم يحتج فيكره كما يأتي في قوله وفصل من انه اذا كان لغير حاجة يكره (قوله ثم ان قوله وفصل من) المناسب أن يقول ثم ان قوله ان لم يعصبه غير ضروري الذي كرمع قوله كعصب (٣٤٩) جرحه فتأمل (قوله وشدة منطقة) هي الهميان

وهي مثل الكيس يجعل فيها الدراهم ولا فرق بين كونها من جلد أو خرق كما قاله الباقي (قوله وإضافة نفقة) أي بان يودعه رجل نفقة بعد شدة ما لنفقة نفسه فيجعلها معها من غير مواطاة على الإضافة فيما يظهر كما في شرح عب (قوله فان شد نفقة الغير ابتداء) ودخل تحت الاما اذا شد منطقه فارغة أو لتجر ونفقه أو شدها مجردة عن قصد وقوله أو شدها للتجارة أي أو شد المنطقة للتجارة أي تجارته أو تجارة الغير (قوله لان العصب مظنة الكبر) علامة لمخدوف والتقدير وانما وجبت في الخرق الصغيرة مع أن الشأن عدم الوجوب فيها لان العصب مظنة الكبر (قوله أولصق خرقه كدرهم) يعني بموضع أو مواضع لو جعت كانت درهما وظاهر التوضيح وابن الحاجب لا شيء عليه في جمعه مواضع وهو المعول عليه واعلم أن العصب والربط أشد من اللصق اذا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق (قوله أولفها على ذكر) لا يقيد درهم فيما يظهر (قوله ويؤخذ العلم من قوله ترك) وذلك لانه لا يقال له ترك الامع العلم (قوله عطقا على ذي المضاف اليه) أي على القول المرحوح في المعاطيف اذا تكررت أي فلا يحتاج لتقدير مضاف وجعله ابن غازي معطوفا على عصب وهو القول الراجح واحتج

أي يشقه اذا احتاج الى ذلك ويخرج ما فيه بعصر ونحوه أو ما في حكم ذلك كوضع لثقة عليه ومثل الجرح الدم ونحوه (ص) وحك ما خفي برفق (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يحك ما خفي من بدنه مثل رأسه وظهره وما أشبه ذلك برفق خشية قتل شيء من الدواب ومفهوم برفق انه لو كان بشدة فيكره أو ما يراه فله حكمه وان أدامه (ص) وفصل ان لم يعصبه (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يفصل اذا احتاج الى ذلك اذا لم يعصبه فان عصبه اقتدى وان اضطر لتعصبه كما يفيد كلام ابن عرفة وأما الفصل لغير حاجة فينبغي أن يكره كما في الجملة ثم ان قوله وفصل الخ ليس ضروري الذي كرمع قوله كعصب جرحه (ص) وشدة منطقة لنفقه على جلده (ش) يعني أنه يجوز للمحرم شد منطقة بكسر الميم وفتح الطاء على جلده تحت ازاره لاجل نفقته والمراد بشدها ادخال خيوطها في أثقابها أو في الكلاب أو الابزيم مثل اسواء كان من جلد أو غيره أو ما لو عقدها على جلده اقتدى (ص) وإضافة نفقة غيره (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يضيف نفقة الغير الى نفقته التي شدها أو لا على جلده لا ابتداء فان شد نفقة الغير ابتداء أو شدها للتجارة أو كانت نفقته تبعا أو فوق منزله فعليه الفدية واليه الإشارة بقوله (والا فدية) واحترز بقوله على جلده مما اذا شدها فوق منزله ثم شبه في وجوب الفدية أمورا جائزة فقال (ص) كعصب جرحه أو رأسه (ش) أي وكذلك تجب الفدية عليه في عصب جرحه لضرورة أو غيرها بخرقه كبيرة أو صغيرة لان العصب مظنة الكبر لو وقع على الجرح والصحيح وكذلك تجب الفدية في عصب رأسه من صداع أو غيره (ص) أولصق خرقه كدرهم (ش) أي على جرحه أو رأسه وظاهره انه لا فدية فيما اذا كانت الخرقه أقل من درهم وقوله أو قرطاس بصدغيه ظاهره ولو كان أقل من درهم ولعل نكتة ذكره كون الحكم فيه لا يتقيد بخلاف الخرقه فان الحكم فيها مقيد بالدرهم فكثر والمراد به البغلي (ص) أولفها على ذكر أو قطنه بآذنيه (ش) يعني أن المحرم اذا لف ذكره بخرقه لاجل البول أو لاجل المنى أو المذي فانه يفتدى وهذا بخلاف ما لو جعله في خرقه من غير لف عند النوم فانه لا فدية عليه وكذلك تلزمه الفدية اذا جعل قطنه كبيرة أو صغيرة بآذنيه لعله لا أولفها مطيبة أو غير مطيبة وكذلك الاذن الواحدة (ص) أو قرطاس بصدغيه (ش) أي أو بصدغ واحد والمعنى أن المحرم اذا جعل على صدغيه قرطاسا لضرورة أو لغيرها فانه يفتدى لكن لا ثم عليه مع الضرورة (ص) أو ترك ذي نفقة ذهب أو ردها له (ش) ترك مصدر مجرور ومعطوف على عصب من قوله كعصب رأسه مشارك له في الفدية أي تجب الفدية بترك ذي النفقة ذهب وهو عالم به وقد نفدت نفقته التي ضمها اليها فان لم يعلم به فلا شيء عليه ويبقى نفقة الغير معه ولا يخرجها الى غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله أو ردها مجرور عطفا على ذي المضاف اليه ترك أي أو ترك ردها له مع تمكنه منه وهو قول النخعي رد الاخرى الى صاحبها وان تركها اقتدى (ص) ولمزأخر وحلى (ش) المشهور انه يجوز للمرأة أن تلبس في حال اجرامها الخرز والحلي وجميع الثياب لان حكمها بعد الاحرام في اللباس حكمها قبله الا في ستر الوجه والكفين والخرز ما سداه خير ولجته خلافه ويدخل في الحلي الخاتم (ص) وكره شد نفقته بعصده أو فخذ (ش) يعني أن المحرم يكره أن يشد نفقته بعصده أو فخذ أو ساقه ابن القاسم ولا فدية ولم يوسع مالك أن يشدها الا في الوسط ابن عرفة وظاهر قول ابن الحاجب الفدية في العصد والفخذ لا أعرفه

لتقدير مضاف أي ترك ردها ولا يخفى ان قوله أو ترك ذي نفقة ذهب يعني عن قوله أو ردها (قوله المشهور انه يجوز الخ) ومقابلته لا يجوز وعليها الفدية (قوله وكره شد نفقته بعصده) أي ما لم يكن عادته يقوم فلا يكره

(قوله وكب رأس) لا يختص بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه ثم الكفار وأهل النار والشیاطین (قوله اسم العضو بتمامه) أي اسم لما فوق العنق كما أفاده شرح شب (قوله من تسمية الكل باسم الجزء) المناسب أن يقول من تسمية الجزء باسم الكل (قوله لانه من أ كب) والصواب كلام المصنف لان أ كب متعدد وكب لازم ٣ وهو من القليل كما في المصباح وغيره (قوله لمن يقتدى به) أي لا لغیره فلا يكره (قوله وهو) أي المورد (قوله وألذي صبغ بالورد) أي وليس كالورد لان الورد من الطيب المؤث بخلاف الورد لان الورد الطاهر أن الذي صبغ بالورد يفصل فيه كما فصل في المعصر (قوله والمعصر غير المقدم) بل والمقدم كذلك وبعبارة عب وتقييدنا الكراهة بالاحرام مخرج لغير حالة الاحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصرا أي على نقل البرزلي عن ابن العربي عن مالك وأبي حنيفة جوازه وظاهر الطراز كراهته مطلقا ويؤيده حديث ابن عمر لما لبس المعصر نهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ان ذلك من لباس الكفار وصرح الخطاب بكراهة المقدم دون غيره (٣٥٠) كما أفاده بعض شیوخنا والورد نبت باليمن صبغه بين الصفرة والحمرة

(قوله ومثلها المعصر) أي فاته يحرم على المشهور للرجال والنساء وفيه القدية كالطيب ومقابلته رواية أشهب عن مالك الكراهة من غير قدية ولم يره من الطيب المؤث (قوله هو القوى الصبغ) أي الذي صبغ في المعصر مرة بعد أخرى حتى صار ثخينا (قوله فيجوز الاحرام به) يعني خلاف الاولى لانه يستحب للمحرم لبس البياض بل وغير المحرم لقوله عليه الصلاة والسلام البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم وفي الحديث الا تخر البسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكفوا فيها موتاكم (قوله ويحتمل أثره) أي تعلقه بعماسه من جسد أو ثوب تعلقا غير شديد والمؤث ما يظهر لونه وأثره أي تعلقه بما منه تعلقا شديدا وقيل المذكر ما ظهر لونه ونفقت رائحته والمؤث ما خفي لونه وظهورت رائحته كالسك (قوله ولا قدية فيه) أي

نصا (ص) وكب رأس على وسادة (ش) يعني انه يكره للمحرم أن يكب رأسه على وسادة لانه من باب الترفه وأما وضع خداه على عند النوم فلا يكره ثم ان الرأس في اللغة اسم للعضو بتمامه فعلى هذا فهو من باب تسمية الكل باسم جزئه أي وكب وجهه وكان ينبغى أن يقول واكباب لانه من أ كب (ص) ومصبوغ لمقتدى به (ش) أي انه يكره لمن يقتدى به أن يلبس في حال احرامه المصبوغ الذي لا طيب فيه اذا أشبه لونه لون المصبوغ بالطيب كالورد وهو المعصر غير المقدم أو المقدم اذا غسل أو الذي صبغ بالورد أقوال في تفسيره وانما كره للمقتدى به من امام وعالم ما ذكر سد الذريعة لتلايطرق الجاهل بفعله الى لبس غير الجائز وتقييدنا الكراهة بالاحرام مخرج لغير حالة الاحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصر غير المقدم وهو المورد وتقييدنا الكراهة بمصبوغ غير المطيب مخرج للمصبوغ المطيب فانه حرام في الاحرام كالزعفر والمورد ومثلها المعصر المقدم للرجال والنساء والمقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة هو القوى الصبغ وتقييدنا المكروه بما يشبه لونه لون المصبوغ مخرج لغيره من الالوان فيجوز الاحرام فيه ولو للمقتدى به خلافا لظاهر كلام التلسماني والقرافي من كراهة ما سوى البياض للمقتدى به (ص) وشم كريحان ومكث بمكان به طيب واستصحابه (ش) يعني انه يكره للمحرم أن يشم في حال احرامه الطيب المذكور وهو ما يظهر ريحه ويحتمل أثره كالباسمين والريحان ونحوهما لما فيه من الترفه ولا قدية فيه ولا في مسه وكذا يكره شم الطيب المؤث كالسك والورد ونحوهما ولا قدية أيضا بخلاف مسه ولا يكره شم ولا لمس الشج والعصر ونحوهما وكذا يكره للمحرم أن يمكث مع رجل من طيب أو بمكان غير البيت الشريف لان القرب منه قربة وكذا يكره له أن يستحب الطيب معه أو مع رفيقه ولا قدية (ص) وحجامة بلا عذر ونغمس رأسه (ش) أي وعماهو مكروه فعلة للمحرم أن يحتجم لغير عذر خشية أن يقتل شيئا من الدواب حيث لم يزل يسبيها شعر والا فلا يجوز الا أن يضطر اليها فيجوز ويقتدى على المعروف ومفهوم بلا عذر الا باحة لعذر وهو كذلك وكذلك يكره للمحرم أن يغمس رأسه في الماء مخافة قتل شيء من الدواب زان في المسدونة فان فعل أطمع وقيل ذلك اللحمي بما اذا كانت له وفرة

في شمه (قوله بخلاف مسه) أي لمس المؤث والحاصل ان أقسام المؤث أربعة اثنان مكروهان وهما مكثه بمكان وهو استحبابه كاذ كره المصنف هنا وواحد حرام وهو مسه وسيد كره واحد مكروه وهو شمه ولم يذكره المصنف لانه لا هنا ولا فيها يأتي ولكن تفهم الكراهة فيه من كراهة شم المذكور التي ذكرها المصنف بالاولى وكذلك أقسام المذكور أربعة واحد مكروه وهو شمه وثلاث مجازة وهي مكثه بمكان به واستصحابه ومسه بدون شم في الجميع (قوله خيفة أن يقتل شيئا من الدواب) فان تحقق نفيها لم يكره بلا عذر أي فليس تعليل بالمنطقة (قوله والا فلا يجوز) أي ويقتدى (قوله على المعروف) ومقابلته ما قبل من سقوطها حكاية ابن بشر والقرض الاضطرار (قوله فان فعل أطمع) أي خفته مل عبدا واحدة (قوله بما اذا كانت له وفرة) هي في الاصل الشعر الطويل ولكن المراد هنا مطلق شعر يمكن أن تحتمل فيه القلة كما قرر شيخنا ٣٣ قوله المحتمل أ كب متعدد وكب لازم سهو والصواب العكس اه مصححه

(قوله لان فعله مكروه الخ) اعلم أن عبارة ابن الحاجب ولا يغمس رأسه في الماء وظاهر المنع وذكر المؤلف بالكرهية أخذنا بظاهر قولها وأكرهه غمس رأسه في الماء وقولها بآثره فإن فعل أطعم شيئا من طعام يدل على أن المراد بالكرهية المنع إذا طعام في كراهية التنزيه والظاهر أن الاطعام واجب وقول صاحب الطراز باستحبابها بخلافها كما أفاده (٣٥١) محشى تن (قوله لانه يصفهن) أى

لان القفطان لما كان مفرجا محجب أن تضم أطرافه لجسدها فيحصل الوصف (قوله أى مع غير زوجها) راجع لقوله وكذلك يكره أى يكره أن تلبسه المرأة أى مع غير زوجها (قوله وعلى الرجل والمرأة) الأولى أن يقول الاثنى والذكر ليسهل الصغير والصغيرة والمخاطب بذلك الولي قرره شيخنا (قوله وسواء كان الخ) ينافي ما قبله (قوله وحينئذ) أى حين كان جعبا بأن يقرأ بضم الصاد وسكون اللام أى ويراد جنس الرأس والايانم الاخبار بالجمع عن المفرد ويصح أن يقرأ بفتح الصاد المهملة واللام أى ذاصلح وقوله جعبا أى لا مفردا بأن يقرأ بفتح الصاد وسكون اللام والمدنايت الاصلح لان الورود انما يكون اذا قرئ مفردا (قوله والاشنان) بضم الهمزة وكسرهما وقوله بضمين ويقرأ أيضا بسكون الراء وقد فسر الحارثي بالغاسول فتكون الثلاثة الفاظ مترادفة (قوله لما فيه) أى الغسل (قوله) فان كان محالوا استعمال (أى بأن كان المخالط للاشنان ما هو ورد ونحوه من كل طيب مذكر (قوله فكذلك اذا خلطه) لافدية فيه (قوله لوضوء) أى أو غسل واجبين أو مندوبين أو مستنون الغسل ولا شيء عليه فيما قتل في واجب وكذا في مستنون ومندوب فيما يظهر ولو كثروا وكذا يجوز الظاهر لتبرؤوا وتساقط فيه

والافلا كراهية والظاهر كما قاله (هـ) في شرحه أن الاطعام مستحب لان فعله مكروه لا محرم ولم يذكر الاطعام المذكور في الحجة ولا في تحفيف الرأس مع ان العلة فيه ما خيفة قتل الدواب (ص) وتحفيفه بشدة ونظر بمرأة وليس امرأة قبالة مطلقا (ش) أى وكذلك يكره للمحرم أن يحفف رأسه بشدة بثوب أو غيره اذا غسله خشية أن يقتل شيئا من الدواب وليس المراد تحفيفه في الهواء وكذلك يكره للمحرم أن ينظر في المرأة حال احرامه والمرأة بكسر الميم بعد هاء راء ساكنة ثم همزة ثم مدة التي ينظر فيها وانما كره ذلك مخافة أن يرى شعنا فيزيله وكذلك يكره في حق المرأة أن تلبس القباء بالمد وهو ما كان مفتوحا حرة أو أمة محرمة أو غير محرمة وهو مراده بالاطلاق لانه يصفهن أى مع غير زوجها (ص) وعليهما مذهب الحجة والرأس (ش) هذا معطوف على قوله حرم بالا حرام على المرأة الخ وعلى الرجل الخ والمعنى انه يحرم على الرجل وعلى المرأة في حال احرامهما أن يدهن شعرهما رأسا أو لحية أو غيرهما بالدهن مطلقا أى مطيبا أو غيره مطيب لما فيه من الزينة وسواء كان لهما شعر أم لا ولهذا قال (وان ضلعا) وهى المنخسرة شعر المقدم وبعبارة أخرى وعليهما مذهب الحجة ان وجدت للمرأة وموضعها لهما والرأس وان ضلعا جمع أصلح وحينئذ فلا يرد أن الرأس مذكر فكيف يصفه بصفة المؤنث والمراد شعر الرأس وشعر اللحية وأما دهن البشرة فهو من دهن الجسد (ص) وإبانة ظفر أو شعر أو ومنخ (ش) يعنى وما يحرم على المحرم في حال احرامه رجلا كان أو امرأة أن يبين ظفره أى يقلبه لغير عذرو باقى أن فيه خفة ان لم يكن لاماطة الاذى والافدية وتقدم انه يجوز له اذا انكسر ظفره أن يقلبه وأما ظفر غيره فقال ابن عرفة وإبانة ظفر غيره لغواه وكذلك يحرم عليهما أن يزيل شعرهما أو شيئا منه لغير عذر ينتف أو خلق أو فورة أو قرص بأسنان لكن ان كان شيئا يسيرا فانه يطعم خفنة من الطعام وان كان كثيرا بان زاد على العشرة فانه يقتدى كما يأتى وكذلك يحرم على المحرم رجلا أو امرأة في حال احرامه أن يزيل الوسخ عنه لان المقصود من المحرم أن يكون شعنا وفيه الفدية ولا بأس للمحرم أن ينقى ما تحت أظفاره من الوسخ ولا فدية رواه ابن نافع عن مالك كما قاله ابن الحاج فيفيد كلام المؤلف بما عدا ما تحت الاظفار (ص) الاغسل يديه بجزيله (ش) أى من غير طيب كحرض بضمين آخره ضاد سندوهو الغاسول والاشنان والصابون وكل ما ينقى الزفر ويقطع ريحه أو خطمي وهو بزرا الخيزي سندويحجب ما كان من قبيل الرياحين والفواكه المطيبة التي تبقى في اليد رائحة المانيه من التشبيه بالتطيب فان خلط مع الاشنان وشبهه شيء مما له ريح فان كان محالوا استعمال مفردا لم يفتد منه فكذلك اذا خلطه هـ وأخرج بيده رأسه في غسله بما ذكر الفدية وأفهم الغسل أن الازالة بغير الغسل أخرى وأفهم الزيل ان الغسل بغيره أخرى أيضا والضمير في يزيله للوسخ (ص) وتساقط شعره لوضوء أو ركوب (ش) أى وكذلك لا شيء على المحرم اذا توضأ بغيره على وجهه أو نحوه فسقط منه شعر أو ركب دابته خلق ساقه الا كاف ونحوه فهو منصوب معطوف على المستثنى وانظر تفصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) ودهن الجسد ككف ورجل بطيب أو لغير علة ولها قولان اختصرت

شعر فان قتل فيه كثيرا اقتدى فان قل كالأحادية ونحوها فعليه قبضات بصاد مهملة لجمع قبضة وهى تناول باطراف الاغاسل وعلى هذا فيقيد قوله الاثنى أو قل أو قللات بغير ما قتل في غسل تبرؤا وأراد قبضات قبضة واحدة فليس الجمع على حقيقته كما قرره شيخنا (قوله بطيب) أى بما فيه طيب وهو متعلق بمذوف أى واقتدى بطيب ولا يخالفه قوله الاثنى ولم يأت ان فعل لعذر لان الكلام

هنا في الفدية وعدمها لا في الحرمة (٣٥٣) وعدمها وقوله أو لغيره أي أو بغير مطيب لغيره بل للتحسين والتزين وقوله ولها

أي والعلامة من شقوق أو شقوى أو قوة على عمل (قوله بمطيب مطلقا) تحتها أربع صور وهي ما إذا اقتدى بمطيب كان لعله أو لا فعل بجسد كذا أو بعضا أو بطن كف أو رجل وقوله كغيره أي كغير مطيب لغيره تحت ذلك صورتان هما ما إذا كان بجسد كذا أو بعضا أو بطن كف أو رجل وقوله لالهيا بطن كفيه هذه سابعة وقوله وفي جسده هي الثامنة (قوله ما يظهر ريحه وأثره) أي يظهر أثره فيما يتعلق به (قوله والعود) كون العود من المؤث فيه وقفه قرره شيخنا (أقول) وجعله من المؤث لعله باعتبار دخانه الذي يصعد منه بعد وضعه في النار (قوله مع كراهة تماديه) أي بحيث يشبه باختباره (قوله ويحكي أثره) أي فيما يتعلق به (قوله أو لضرورة كحل) معطوف على ما تضمنته الحرمة من وجوب الفدية فيما قبل المبالغة أي حرمة ما سبق أي واقتدى أن فعله لغير ضرورة أو لضرورة كحل وليس معطوفا على ما قبله من المنوع إذا منع مع الضرورة وأما لغير ضرورة فيجوز مع الفدية (قوله ولغيره ما فيه الفدية) أي بان كان للزينة فقط أولها ولدواعها فيجب (قوله الاقارورة) ومثل القارورة في عدم الفدية جل فارة المسك غير مشقوقة عند ابن الحاجب وابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة لشدة ريحه فيها قريسا من المشقوقة (قوله أماته الطبخ) والظاهر أن المراد بأماته

عليهما (ش) أي ونما يحرم على المحرم ولو أمر أنه أن يدهن جسده لغير عذر والافلا ثم بدليل قوله وأثم الالعذر والمراد بالجسد ما عدا باطن الكفين والقدمين بدليل ما بعده ويقتدى في دهن الجسد أو بعض كفه أو رجله بمطيب لعله أو لغيره وكذلك في دهن ما ذكر لعله بغير مطيب وإن دهن ما ذكر بغير مطيب لعله فيفضل فيه فقي دهن باطن الكفين والرجلين لا شيء عليه وفي دهن الجسد قولان فقوله ولها قولان في دهن الجسد بغير مطيب لعله قالوا قال واقتدى في دهن الجسد ولو بعضا كبعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقا كغيره لغيره لالهيا بطن كفيه ورجليه وفي جسده قولان اختصرت عليه ما لوفى بالمقصود ثم إن ظاهر الكفين والرجلين من جملة الجسد (ص) وتطيب بكورس (ش) هذا منه إشارة إلى حرمة التطيب بالطيب المؤث وهو ما يظهر ريحه وأثره كالورس والزعفران والعود والمراد بالتطيب به استعماله أي الصاقه بالبدن أو ببعضه أو بالثوب فلا يعقب على جالس بمخافون عطار من غير أن يمس شيء منه فلا فدية مع كراهة تماديه على ذلك واحترب بقوله بكورس عن الطيب المذكر وهو ما يظهر ريحه ويحكي أثره فإنه لا يحرم استعماله ولكنه يكره والورس نبت كالسمنطيط الرائحة صبيغة بين الحرة والصفرة يبقى بنسبة عشرين سنة (ص) وإن ذهب ريحه أو لضرورة كحل (ش) يعني أن المطيب لا يجوز استعماله وإن ذهب ريحه لأن حكمه المنع وقد ثبت له والاصل استحبابه ولا فدية عليه وكذلك يقتدى إذا فعل الكحل المطيب لضرورة من غير أن لا فدية في الكحل الغير المطيب لضرورة حر أو برد أو غيره ولغيره ما فيه الفدية فقوله وتطيب بكورس تضمن حكمن الحرمة ووجوب الفدية فقوله وإن ذهب ريحه مبالغة في الحكم الأول وقوله أو لضرورة كحل مبالغة في الحكم الثاني فهو من الكلام الموزع وبه سدا يطل قول من قال كل ما يحرم نجس فيه الفدية (ص) ولو في طعام أو لم يتعلق (ش) أي ويحرم التطيب ولو وقع ما يتطيب به في طعام أو كل من غير طبخ ولو قال في طعام ليدخل الماء كان أحسن وكذلك لا يجوز للمحرم أن يمس الطيب المؤث بيده ولو لم يتعلق منه شيء فيه فاقوله أو لم يتعلق بفتح الباء واللام من علق بالكسر معطوف على الفعل المقدر بعد لودا دخل في حيز المبالغة أي أن لمس الطيب يحرم ولو لم يتعلق به وقوله (الاقارورة سدت) استثناء منقطع أن قدر من أي ويحرم من الطيب لكن قارورة سدت أي لكن مصاحبا قارورة سدت ومتصل أن قدر ملابسة أي ويحرم ملابسة الطيب الاقارورة سدت لأن الملابسة أعم من اللبس وغيره والمعنى أن المحرم إذا حل في حال إحرامه قارورة أو خريطة أو نحوهما مسدودة سدوا وثيقا محكما بحيث لم تظهر منها رائحة فإنه لا فدية عليه في ذلك إذا لا رائحة لها حينئذ ثم عطف على المستثنى قوله (ومطبوخا) أي والاطيبا مطبوخا مع طعام أماته الطبخ فلا فدية إن لم يصبغ الفم اتفاقا وكذا إن صبغه على المشهور قاله ابن بشير وقيدنا الطبخ بالامانة إذ لو لم يمتعه فالفدية (ص) أو باقيا مما قبل إحرامه (ش) يعني لو استعمل الطيب قبل إحرامه ثم أحرم ورائحته عليه فإنه لا فدية فيه مع الكراهة بناء على أن الدوام ليس كالبتداء وهذا في البسير وأما الكثير ففيه الفدية وإن لم يترأخ في نزعها كما يفيد كلام ح (ص) ومضيا من القاهر مع أو غيره (ش) يعني أن المحرم إذا ألقى عليه الريح شيئا من الطيب فإنه لا فدية فيه بشرط أن يطرحه بسرعة فان تراخى في طرحه لزمته الفدية كما سيأتي في قوله والاقتدى أن تراخى وكذلك لا فدية على المحرم فيما ألقاه عليه غيره من الطيب وهو نائم أو من غير علمه بشرطه السابق (ص) أو خلق كعبة (ش)

أي

كالسك أو أثره كزعفران بارز (قوله أو باقيا)

أي والاطيبا بسيرا باقيا أثره أو ريحه في ثوب أو بدنه

(قوله وخير في تزعم يسيره) انظر ما حذر اليسير والكثير (قوله ان تراخي) فان لم يتراخ فلا فدية مع وجوب تزعمه فوراً الكثير فان قدر على ازالته بمجرد صب الماء فحسن وان لم يقدر على تزعمه الا بمباشرة يديه فعل (٣٥٣) ولا فدية عليه مع الفور لانه فعل ما أمر به (قوله

هذا ما يفيد النقل) الصواب ان المصيب من القاء الرمي أو الغير يجب تزعمه قليلاً أو كثيراً وان تراخي اقتدى والباقي مما قبل الاحرام فيه الفدية وان قل ولا يتأني فيه والاقتدى ان تراخي لانه مهم ما بقي ما يجب باتلافه أو لمسه الفدية اقتدى كما تقدم عن الباقي فجعل الزرقاني والخطاب رجوع التخيير في اليسير أيضاً واستدل لهما بكلام الباقي غير ظاهر لان الباقي لم يقل ان بقي اليسير خيراً في تزعمه وانما قال الا أن يكتر بحيث يبقى منه ما يجب الفدية باتلافه أو لمسه كما تقدم فتبقى ما يجب باتلافه أو لمسه اقتدى فكيف يصح أن يفهم منه التخيير في تزعم اليسير الذي يمكن اتلافه ولمسه بل النص في خلوق الكعبة أنه بخير في تزعمه ان كان يسيراً أو ما الكثير فانما يؤمر بغسله على وجه الاحية فكلام المصنف غير مستقيم أفاده محشى نت (قوله كنعطية رأسه نائماً) أي واذا كان من فعل غيره ولم تلزمه الفدية فانها تلزم المغني لرأسه على الاظهر وعورضت بوجوب الفدية على من غطي رأسه ساهياً والجزاع على من انقلب في نومه على فراخ الصيد فقتلها وأوجب بأن الساهي متفجع دون النائم وان الصيد من باب الانسلاف لا من باب الترفه كما لو تخرج النائم على طيب ولو انقلب النائم على نوره فالتخلق رأسه فانه يقتدى ببقاء أثره بعد المقلقة

أي وكذلك لا فدية على المحرم فيما أصابه من الطيب من خلوق الكعبة ولو كثيراً اذا تزعمه في الحال والاقتدى وخلوق بفتح أوله كصبر وضرب من الطيب ولا يفسر بما فسر به سند وهو العصفير لانه ليس بطيب ويرده قوله (وخير في تزعم يسيره) أي وخير في كل ما ذكر من الباقي قبل الاحرام وما بعده في تزعم يسيره وتركه ولا شيء عليه ص والاقتدى ان تراخي ش أي والابان كثر بحيث يجب الفدية باتلافه أو لمسه فانه يقتدى ان تراخي في تزعمه وارجاع التفصيل لجميع ما ذكر أتم فائدة كما في شرح الشارح خلافاً لمن خصه بالخلوق ويدل على العموم تقييد الباقي قبل احرامه باليسير وارتضى (هـ) في شرحه أن قوله وخير في تزعم يسيره خاص بما أصابه من خلوق الكعبة ومثله يسير الباقي مما قبل الاحرام وأما يسير المصيب من القاء رمح أو غيره فيجب تزعم يسيره ككثيره وان تراخي اقتدى فيهما فقوله وخير الخ شامل لما أصاب من خلوق الكعبة والباقي مما قبل احرامه وقوله والاقتدى الخ خاص بالاول والحاصل انه يجب تزعم ما أصابه من القاء رمح أو غيره وان قل فوراً فان تراخي في ذلك وجبت عليه الفدية ومثل ذلك ما أصابه من خلوق الكعبة ان كثر وأما الباقي مما قبل احرامه فان كثر وجبت فيه الفدية ولو تزعمه بعد احرامه فوراً وان قل خير في تزعمه كما يخير في تزعم ما أصابه من خلوق الكعبة ان قل هذا ما يفيد النقل (ص) كنعطية رأسه نائماً (ش) التشبيه لفائدة الحكم المتقدم وهو انه اذا غطي انسان رأس المحرم وهو نائم ثوب أو غيره فانه اذا انتبه من نومه حكمه حكم ما مر من القاء الطيب على المحرم فان تزعمه عن رأسه في الحال فلا فدية عليه وان تراخي في تزعمه لم تلزمه الفدية (ص) ولا تخلق أيام الحج ويقام العطارون فيها من المسمى (ش) يعني أن الكعبة يكره أن تخلق أيام الحج لكثرة ازدحام الطائفتين لئلا يؤدي الى أن الطائفت يستعمله وذلك يستحسن أن يقام العطارون في أيام الحج من المسمى من الصفا والمروة (ص) واقتدى الملقى الحل ان لم تلزمه (ش) يعني أن المحرم اذا ألقى عليه انسان ثوباً وهو نائم أو طيباً فانه اذا انتبه فترعه في الحال فلا فدية عليه والفدية على الحلال الملقى فقوله واقتدى وجوباً وقوله ان لم تلزمه أي لم تلزم الفدية المحرم الملقى عليه بأن تزعم ما ألقى عليه بسرعة فالضمير البارز عائداً على المحرم المفهوم من السياق فان لم تلزمه بأن تراخي فلا شيء على الملقى الحل وقوله واقتدى الملقى الحل ان لم تلزمه هو وان صدق بوجوب الفدية على ملقى اليسير لان الفدية غير لازمة للمحرم لكن قوله وان لم يجد الملقى الحلال ما يقتدى به فليفتد المحرم بمنع هذا الصدق وقوله (بلاضوم) متعلق باقتدى والمعنى أن الحل الملقى اذا لم تلزمه الفدية فانما تكون بغير الصوم لانه نائب عن المحرم ولا يصح الصوم عن أحد فهو مخير بين أن يذبح شاة تجزئ أضحية أو يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين وظاهر قوله (وان لم يجد) أي الحل ما يقتدى به (فليفتد المحرم) ولو بالصوم وقوله فليفتد المحرم وجوباً وقيل نداء الاول هو الراجح (ص) كأن حلق رأسه (ش) يعني أن الحل اذا حلق رأس محرم بلائنه فان على الحل الفدية فان لم يجد فليفتد المحرم وأما اذا حلقه بآذنه ولو حكماً فيأني في كلامه (ص) ويرجع بالاقول ان لم يفتد بصوم (ش) يعني أن المحرم اذا أخرج مع عسر الحلال الملقى أو يسره فانه يرجع على الحلال بالاقول من قيمة النسك أو كبل الطعام أو ثمنه كما مر في الصوم ومحل الرجوع ان لم يفتد بالصوم والاقول رجوع وانما يرجع على الحلال الملقى لان المحرم انما اقتدى بطريق النيابة عن الملقى لانها عليه بطريق الاصاله

(٤٥ - خشي ثاني) بخلاف ما يزول بازائه (قوله هو وان صدق على ملقى اليسير) أي بناء على أن قول المصنف أولاً وخير في تزعم يسيره راجع لقول المصنف أيضاً ومصياً من القاء رمح أو غيره وقد تقدم أن الصواب خلافه (قوله ويرجع عليه بالاقول) ثم رجوعه

عليه بالاقل حيث أعسر الملقى أو الخالق الحبل أو أيسر واذن للمحرم وكذا إن لم يأذن (قوله وفي هذا التعليل) أي الذي هو قوله لأن المحرم إنما اقتدى بطريق النيابة الخ ووجه النظر أنه لو كان بطريق الاصلية عن الملقى والنيابة عن الملقى عليه لصح الصوم من الملقى دون الملقى عليه مع أن الواقع العكس وحاصل ما يقال إنه على الملقى عليه بحسب الاصلية وإنما لم يمتد الملقى لتعديده فلهذا لم يفرع فلذلك صح الصوم من الملقى عليه دون الملقى فالملقى نائب من حيث الاصلية والملقى عليه نائب لا بطريق الاصلية بل باعتبار لزومها للملقى باعتبار تعديده (قوله وعلى المحرم الملقى) أي وأما اللقاء محرم على حل فعلى الملقى فدية إن لمس والاقلا (قوله على ما رجحه ابن بونس) ومقابلته فدية واحدة كما لو طيب نفسه (قوله فعلى المحرم) أي ولو أعسر ولا يلزم الحبل (قوله والافعليه) مكرر مع قوله فيما مر كأن حلق رأسه وأعادها لكونها مفهومة قوله هنا بأذن (قوله حفنة أو فدية) يجوز رفعها ونصها ما أي وهل اطعمه حفنة أو عليه فدية أو هل يطعم حفنة أو يخرج فدية (قوله قال) (٣٥٤) مالك إذا حلق محرم رأسه حلال يقتدى به هذا يعلم أن المناسب للمصنف أن يقول

وان حلق محرم رأسه حل اقتدى أي لاحتمال أن يكون قتل في حلقه له دواب (قوله حفنة من طعام) الحفنة لغة ملء الكفين ولكن المراد به هنا ملء اليد واحدة وينبغي أن يراعى البدل المتوسطة (قوله هل مراده بالفدية حفنة من طعام) أي فيكون وفاقا لقول ابن القاسم أو حقيقة الفدية فيكون خلافا واختلاف في تعليلها فقال بعض البغداديين الحلاق وقال عبيد الحق للدواب وإلى الأول ذهب صاحب البيان ووجهه حل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله على عمومته من رأسه أو رأس غيره وليعلم أن من علل بالحلاق لا فرق عنده بين أن يقتل قلا كثيرا أو قليلا أو يتحقق نفيه كما قال س وهو الصواب فقول الخطاب أطعم يريد الآن يتحقق نفي القمل قاله اللخمي فان قتل قلا كثيرا فعليه الفدية واقتصره على ذلك كآلة المذهب

لا بطريق التحمل عن المحرم وفي هذا التعليل تطرأ نظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وعلى المحرم الملقى فديتان على الأرجح (ش) يعني أن المحرم إذا كان هو الملقى على محرم مثله طيبا أو نحو فانه تلزمه فديتان فدية لمس الطيب وفدية لتطيب المحرم وهذا على ما رجحه ابن بونس وهذا حيث لا فدية على المفعول به بأن لم يترأخ أما لو ترأخ المحرم المفعول به في نزاع الطيب عن نفسه فانه تلزمه الفدية وليس على الفاعل حيث لا فدية واحدة لمس الطيب فقوله وعلى المحرم الخ هذا إذا لمس الطيب ولم تلزم الفدية المحرم الملقى عليه وان لم يمس ولزمت الملقى عليه فلا شيء على الملقى وان لمس ولزمت الملقى عليه فعلى الملقى فدية واحدة وكذلك ان لم يمس ولم تلزم الملقى عليه بأن لم يترأخ وإنما لم يمتد الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لانه كلقاء الحل على محرم حيث لم تلزمه الفدية (ص) وان حلق حل محرم بأذن فعلى المحرم والافعليه (ش) يعني أن الحلال إذا حلق رأس المحرم أو قلم أنفاره أو طيبه فاما أن يكون ذلك بأذن المحرم أو لا فان كان بأذنه حقيقة أو حكما بأن رضى بفعله فالفدية عليه وان كان بغير إذنه بأن فعله ما ذكر في حال نومه أو مكرها فالفدية على الفاعل لا على المفعول به وان لم يجد فليفتد المحرم ورجع عليه بالاقل إلى آخر ما سبق (ص) وان حلق محرم رأسه حل أطعم وهل حفنة أو فدية تأويلان (ش) تقدم إذا حلق الحلال رأس المحرم وهذه عكسها وهو ما إذا حلق محرم شعره حل من محل يتحقق نفي القمل عنه كساقه أو أزال عنه أذى كقلم ظفره فلا شيء عليه قاله التونسي وان حلق رأسه حل فانه يطعم إذا لم يتحقق نفي القمل كما قاله اللخمي قال مالك إذا حلق محرم رأسه حلال يقتدى باختلاف هل مراده بالفدية حفنة من طعام أو فدية حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسل بشاة فأعلى (ش) تنبيه على ما سكت المؤلف عما إذا حلق محرم رأسه محرم والحكم أنه إذا حلقه برضاه فالفدية على المحلق رأسه فان أعسر فهل تبقى في ذمته أو تكون على الخالق ويرجع بها على الآخر وأما ان حلق رأسه بغير رضاه فعلى الخالق (ص) وفي الظفر الواحد لا لامطة الأذى حفنة (ش) يعني أن المحرم إذا قلم ظفرا من أنفاره فان كان فعل ذلك لغير ما طة الأذى ولغير كسر فيه حفنة من الطعام وان كان فعل ذلك لامطة الأذى

بوجه من الخلاف وليس كذلك وفلده ح في ذلك فقال محل الخلاف في كلام المصنف إذا لم يتحقق نفي فدية أو لم يتحقق كثرة بحيث يجب فيه الفدية فان تحقق نفيه فلا شيء عليه على واحد منهما وان تحقق كثرة فعليه الفدية حيث لا وهو غير صحيح كيف واللخمي يقول فان لم يكن برأس الحلال قل فلا شيء عليه وان كان يسيرا أطعم شيئا من الطعام وان كان كثيرا فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم يتصدق بشئ من طعام هكذا في التوضيح وت في كبره عن اللخمي وإنما قال اللخمي إذا تحقق نفي القمل لا شيء عليه فيه لانه علل الفدية بقتل الدواب وإنما ذكر الخلاف في الكثير لان أصل ابن القاسم في القمل الكثير الاطعام فكلامه كله جار على تعليله وينبع سند اللخمي في تفصيله والله الموفق اه كلام محشى نت (قوله حفنة من طعام) وفيها ما تقدم قريبا (قوله فالفدية على المحلق رأسه) أي من حيث الخلق فلو حصل قتل قل من الخالق جرى على تفصيله (قوله فعلى الخالق) فلو أعسر فهل تبقى في ذمته أو يخرجها المحلق رأسه ويرجع بها على الخالق والظاهر أنها تكون على الخالق في الأولى وعلى المحلق في الثانية (قوله لا لامطة الأذى) أي بل قلم ظفره عنها أو نرفها كما هو ظاهر

(قوله ان قلم ظفره) أي ظفر نفسه جاهلا أو ناسيا هذا هو المناسب خلافا لما في عب وقوله أو قلمه بأمره أي قلمه الغير بأمره حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما اذا رضى بفعله (قوله والافقي كل واحد حفنة) أي ان أبان الثاني بعدما أخرج ما وجب في الاول والا ففدية هذا ما يفيد عجب وينبغي أن يجري مثل هذا فيما اذا قتل قلة وأخرى (قوله) (٣٥٥) وما قاربها) وهو الاحد عشر والاثنا عشر كما قرر شيخنا رحمه الله (قوله لا لاماطة الاذي) أي وأما لو كان لاماطة الاذي فيلزم الفدية كما اذا زاد على العشرة وما قاربها وكذا يقال في القتل (قوله بالجرح) وجعله بعضهم مبتدأ محذوف الخبر أي وطرحها كذلك وهو مبني على جواز القطع عن العطف الى غيره وقد تعرض لهذه المسئلة الرضى وحاصل ما عنده فيها أنه يجوز القطع عن العطف الى غيره ان كان المعنى الاصلى يشهد مع ذلك من غير لبس ويمتنع ان حصل لبس (قوله وتقر يدعيه) ظاهره في اليسير والكثير وهو قول ابن القاسم وكلام بعضهم يقتضي أنه الرابع وقال مالك يقتضي في الكثير ويطم في اليسير وكلام البادر القرافي يقتضي اعتماده والنفس أميل لقول ابن القاسم قال بعض وانظر ما حد الكثرة قلت الظاهر أن الكثرة هنا كالكثرة فيما تقدم في القتل لافرق (قوله وأخرى بعير غيره) أي فالمصنف نص على التوهم لانه ربما يتوهم أن بعير لما كان يحتاج اليه والقراد يضعفه لاشئ عليه في تقريره (قوله لا كطرح علقه) أي عنه أو عن بعيره لانهم من دواب الارض وقوله أو برغوث أي طرح برغوث (قوله وفهم من قوله طرح الخ) وبعضهم صرح بأن قتل البرغوث فيه

ففيه فدية فان قلمه لكسره أو أزال وسخه أو قلم ظفر حلال غيره فلا شئ عليه وانظر لو قلم ظفر مثله لكن في الذخيرة قال في الكتاب ان قلم ظفره جاهلا أو ناسيا أو قلمه بأمره افتدى وان فعل به مكرها أو ناسيا فالفدية على الفاعل من حلال أو حرام اه ومفهوم قوله الواحد أن ما زاد عليه ليس حكمه كذلك وهو كذلك اذ فيما زاد على الواحد الفدية سواء كان ذلك لاماطة الاذي أم لا ولو أبان واحدا بعد إبانة آخر فان كان في فور واحد ففيهما الفدية والافقي كل واحد حفنة (ص) كشيرة أو شعرات أو قلة أو قلات (ش) التشبيه في اطعام حفنة من طعام والمعنى أن المحرم اذا أزال من جسده شعرة واحدة أو شعرات الى عشرة وما قاربها لا لاماطة الاذي فانه يطم حفنة من طعام وتقدم ما اذا سقط شئ من شعره لوضوء أو ركوب أو غسل وما أشبه ذلك فانه لاشئ عليه ومثله ما اذا أزال وسخ نفسه أي الوسخ الذي على يديه للضرورة كما مر وكذلك يلزم المحرم حفنة اذا قتل قلة أو قلات كما تقدم في الشعر ومثل قتل القمل طرحه لتأديته الى القتل بخلاف البرغوث ونحوه كما يأتي فقوله (وطرحها) بالجرح عطف على قتل المقدور (ص) كخلق محرم لثله موضع الخامة الآن يتحقق نفي القتل (ش) تشبيهه في وجوب الحفنة أي ان المحرم يجب عليه حفنة لخلق موضع الخامة لحرمة آخر وكلام المؤلف شامل لما اذا فعل ذلك للضرورة أم لا وهو كذلك وأعاد حرف التشبيه في الحفنة وان أغنى عنه العطف على ما قبله ليرجع اليه الاستثناء في قوله الآن يتحقق الخالق نفي القتل عن رأس الخالق فلا حفنة على الخالق وعلى الخالق في الخاليتين الفدية (ص) وتقر يدعيه (ش) يعني وكذلك يطم المحرم حفنة من طعام بيد واحدة اذا قر يدعيه أي أزال عنه القراد ولم يقتله لانه عرضه للقتل وأخرى بعير غيره وأما اذا قتله فعليه فدية في كثيرة وحفنة في قليلة ومثل القراد فيما ذكر سابقا يتولد من جسد البعير ويعيش فيه كالخلم ونحوه (ص) لا كطرح علقه أو برغوث (ش) حوت عادته أنه يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف اليه أي ولا شئ في طرح ما لا يتولد من جسد غيره كعلقه وبرغوث وغل وذر وبعوض وذباب وسائر الحيوانات الا القمل عن جسده والقراد وما ذكر معه عن دابته وفهم من قوله طرح ان قتل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فتجب فيه الفدية ان كثرت (ص) والفدية فيما يترفع به أو يزيل أذى كقص الشارب أو ظفر أو قتل قمل كثير (ش) يعني ان الفدية المنصوص عليها في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك يكون سببا منحصرا في أمرين الترفه وإماطة الاذى ومعنى كلام المؤلف ان كل شئ فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى فانه يلزمه فيه الفدية كما اذا خلق طائفة أو قص أنظفاره أو شارب أو تنف إبطه أو أنفه أو قتل قلا كثيرا بان زاد على العشرة وما قاربها وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يقتله في غسل الجنابة والا فلا شئ عليه فيه ولو أكثر كما مر فقوله يترفع أي يتنعم به وفي بعض النسخ ويزيل أذى بالواو وهي بمعنى أو وأولى لواجتماع قوله كقص الشارب أو ظفر مثلا لان صاحب الامر ين وكذا قوله وخضب بكفائه وانما عطف الشارب لانه لا يحده ونكر الظفر لتعدد (ص) وخضب بكفائه وان رقعة ان كبرت (ش) الخناء بكسر الخاء والتشديد والمد والمعنى أن المحرم تلزمه الفدية اذا خضب بالخناء رأسه أو لحيته

قولان قبل يطم وقيل لاشئ فيه (قوله يترفع به) أي يتنعم به (قوله مثلا ان صاحب الخ) فيه نظر لان الظفر اذا لم يكن لاماطة الاذي بل للترفه فليس فيه فدية وانما فيه حفنة (قوله لا تحاده) أي فصار متعينا في الاذهان فلذلك عطفه (قوله وخضب بكفائه) مثال صالح للامر ين وأدخل بالكاف الوسم بكسر السين وتسكينها كما في الصالح نبت من شجرة كالكربرة يدق ويخلط مع الخناء سميت وسمه من الوسامة وهي الحسن لانها تحسن الشعر

(قوله والمراد بالرقعة موضع الحناء) أى من العضو لا كل العضو (قوله صب الماء الحار الخ) وانظر لو صب الماء البارد في الحمام والتظاهر أنه لا شيء فيه (قوله وان يكون غسل) الاولى أن يقول وان يكون صب (قوله حتى يعرق) من باب تعب كما في المصباح قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع (قوله أو كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً) هذا الحل غير مرضي والمرضى حل الخطاب بحل آخر وتبعه عب ونصه ان ظن الاباحة كالذي يطوف في عمرته ثم يسعي ويحل أى أولاً فاضة ويطن أنه فيهما على طهارة فيتين خلافه أو يعتقد رفض احرامه واستباحة مواعنه أو يفسده بوطء فتأول أو جهل ان الاحرام يسقط حرمة بالفساد فيفعل منه ولداً بوجوب كل واحد فدية من هذه الصور الثلاثة فتجده عليه الفدية في الثلاث وأما من ظن اباحه ما فعله على الحاج أى ظن أن الاحرام لا يمنع من محرمانه أو ان كلا بوجوب الفدية اذا انفرد وعند التعدد تجب الفدية بالاول فقط كما قرره الشارح فان هذا لا يوجب الاتحاد كما قرره عليه الشارح والبساطي أى وت قال محشي تت فاني لم أر من ذكر (٣٥٦) أن ذلك من صور الاتحاد فقول المصنف ان ظن الاباحة أى في شيء خاص

وهو المسائل الثلاث المذكورة والاولى منها لا يتصور فيها شك الاباحة والثانية والثالثة يتصور فيهما ذلك وظاهر كلامهم أن الفدية تتعد فيهما في حالة الشك (قوله كما اذا لبس وتطيب) محل ذلك اذا لم يخرج الاول قبل فعل الثاني والاتعددت وقوله بفور هو على حقيقته أى من غير فصل بأن تكون تلك الافعال في وقت واحد (قوله لكنه عند الفعل الاول) أى أو قبله كما يفسيده الخطاب والموافق (قوله ونوى تكرار التداءى لها) أى كلما احتاج للدواء (قوله ونيته فعل جميعها) أى في المستقبل انما قال ذلك ليدفع التكرار (قوله أن

أوجسده وهي عند مالك من الطيب وسواء عم العضو أو لم يعمه بل كانت رقعة ان كبرت كدرهم فان صغرت فلا شيء عليه والمراد بالرقعة موضع الحناء وأفهم قوله خضب أنه لوجهه في فم جرح أو استعماله في باطن الجسد كما لو شربه أو حشاه فوق رجله لا شيء عليه ولو كثر وان الفدية تجب ولو نزع مكنه وان الرجل والمرأة في ذلك سواء هو كذلك (ص) ومجرد جام على المختار (ش) المشهور عند اللخمي من روايات ثلاث حكاهما أن الفدية تلزم المحرم بمجرد صب الماء الحار على جسده بعد جلوسه فيه وعرقه لانه مظنة إزالة الوسخ سواء عدل أم لا أنقى الوسخ أم لا والثانية ان ذلك والثالثة وأنقى الوسخ وهو ظاهر المدونة وبما قررنا يكون في كلام المؤلف أمور الاول قوله بمجرد جام لا بد فيه من تقدير مضاف وهو يحتمل أن يكون دخول وان يكون غسل والمراد الثاني الثاني أنه لا بد عند اللخمي من جلوسه فيه حتى يعرق كما ذكره الشيخ كريم الدين ومن صب الماء الحار عليه الثالث ما ذكره اللخمي خلاف مذهب المدونة من أنه انما تجب الفدية على من دخل الحمام اذا عدل وأنقى الوسخ وحينئذ على المؤلف الاعتراض في عدوله عن مذهب المدونة ومشييه على ما لللخمي واعتذر الشارح عنه بأنه انما ذكر ما اختاره اللخمي لاختيار عدة من الاشياخ لما اختاره للمافيه (ص) واتحدت ان ظن الاباحة أو تعدد موجبها بفور ونوى التكرار أو قدم الثوب على السراويل (ش) الاصل في الفدية أنها تعدد بتعدد موجبها الا في هذه المسائل فانها تتحد وان تعدد موجبها الاولى اذا ظن الاباحة أو كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً له وصورته لبس ثوباً مثلاً فزمنه الفدية ثم لبس ثانياً فان فعله الثاني لا يوجب غير ما أوجب الاول وسواء كان الفعل الثاني على الفور من الاول أو على التراخي منه فليس عليه في ذلك كله الفدية واحدة الثانية أن يتعدد موجب الفدية بفور كما اذا لبس وتطيب وقلم وقتل القمل وحلق الشعر دفعة من غير تراخي لانه كالفعل الواحد الثالثة أن يتراخي ما بين الفعلين لكنه عند الفعل الاول نوى التكرار من جنس أو أجناس ففدية واحدة ولا يضرب بعد ما بينهما كما لو تداءى افرحة عطيب ونوى تكرار التداءى لها أو لبس وتطيب وحلق وقلم ونيته فعل جميعها فعليه فدية واحدة وان بعد ما بين تلك الافعال الرابعة أن يقدم مانعه أعم على مانعه أخص كان يقدم في لبسه الثوب أو القلنسوة أو القميص على السراويل أو العمامة أو الجبة ابن الحاجب ففدية وان تراخي ولو عكس الامر أى في الثوب والسراويل خاصة وتراخي تعددت قال في توضيحه وينبغي أن يقيد الاول

يقدم مانعه أعم (قوله على السراويل) راجع للثوب وقوله أو العمامة راجع للقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفيه الغنة ثانية وهي القلنسبة بضم القاف وفتح اللام وكسر السين وفتح الياء وحاصله انك اذا فتحت القاف ضمنت السين وان ضمنت القاف كسرت السين وقلت الواو ياء فاذا جعلت أو صغرت فأنف بالخيار لان فيه زيادتين الواو والنون ان شئت حذف الواو وقلت فلانس وان شئت حذف النون وقلت فلاس راجع صراح الجوهرى وقوله أو الجبة راجع للقميص وانما كانت القلنسوة أعظم من العمامة لانه بحسب العادة القلنسوة أعظم في الاتساع على العضو من العمامة وكذا يقال في الجبة مع القميص بأن يكون القميص أطول من الجبة (قوله وان تراخي) الواو والالحال (قوله أى في الثوب والسراويل) لاداعي هذا التقييد بل المناسب التعميم لما علمت أن القلنسوة أعظم من العمامة والقميص أعظم من الجبة

(قوله بما اذا لم تفضل السراويل (١) على العمامة) أي واما اذا فضلت السراويل على العمامة أي بكثير فتتعدّد الفدية ومثّل ذلك اذا حصل بالسراويل انتفاع من دفع ردّة تعدّد بلبسها (قوله في مسألة القلتسوة والعمامة) أشار في تلك المسئلة الى أنه اذا عظمت العمامة على القلتسوة بأن زالت تحت القلتسوة أي بكثير فإن الفدية تتعدد والى ما ذكرنا أشار في الشامل بقوله وان لبس قلتسوة ثم عمامة أو بالعكس ففدية واحدة ان لم يفضل أحدهما عن الآخر قال محمد بن أنتر بنزرق فوق بنزرق عليه قديتان إلا أن يبسطهما ويترجمهما وأما رداء فوق رداء ففدية واحدة اه قال شيخنا والحال أنه عقد كلام من تلك المآزر وطال ما بين المآزر الاول والثاني واستشكل ذلك بأنه لا يظهر فرق بين الرداء وغيره وانظر في ذلك (وتنبه) اذا تعدد موجب الحفنة جرى فيه مثل ذلك أيضا فتتحدان ظن الاباحية (قوله انتفاع من حر) أي باعتبار العادة العامة لا باعتبار الأشخاص (قوله أو دوام كالיום) كالموليس ثوبا رقيقا لا يبق حرا ولا بردا وتركه المصنف لأنه لا يتفك عن الانتفاع غالباً لا يحنى ان مسألة الدوام يمكن (٣٥٧) دخولها في كلام المصنف بأن يراد انتفاع ولو في الجملة فتدخل تلك الصورة في المصنف (قوله فإعي مرة حصول المنفعة في الصلاة) أي من حيث الستر في الصلاة (قوله ومرة نظراً الى الترفه) الذي يرجعه الى الانتفاع من الحر أو البرد (قوله حيث لم ينتفع) أي بالفعل (قوله وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة) والظاهر خروج سجود التلاوة أو سجدة السهو من القولين وظاهر المصنف جاري في الحضر والسفر (قوله فان طول فيها طولا زائداً على المعتاد) ولذلك قال الشارح لم يطول فيها أي وأما لو طول فيها فالفدية انما فاوإذا الشارح أن المراد بالطول ما زاد على المعتاد أي بأن كان كالיום لا ما زاد على المطلوب فعليه في الصلاة وهذا كله ما لم يحصل انتفاع من حر أو برد والا فالفدية قطعاً وهذا أحسن من كلام عب (قوله ولم يأثم ان فعل لعذر) فان زال العذر واستمر تعددت لأن نيته كانت بلبسه حال العذر فقط (قوله وهو ظاهر نقل

بما اذا لم تفضل السراويل على الثوب والى ذلك أشار اللخمي في مسألة القلتسوة والعمامة أما اذا نزل فتتعدد الفدية لأنه انتفع ثانياً بغير ما انتفع به أولاً اه قال بعض وجزم به في الشامل (ص) وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد لان نزع مكانه (ش) يعني ان الفدية لا تجب فيما لا ينتفع به إلا بعد طول الأبعد الانتفاع به كما اذا لبس قيصاً أو خفاً وانتفع به من دفع إداية حر أو برد أو دوام كالיום فلا يلبسه ونزعه مكانه لقياس ونحوه فلا تجب فيه فدية وأما ما لا يقع الانتفاع به كخلق الشعر والظيب فان الفدية فيه من غير تفصيل (ص) وفي صلاة قولان (ش) أي وفي انتفاعه باللبوس في صلاة لم يطول فيها قولان من رواية ابن القاسم عن مالك سند فراعى مرة حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل إلا بالطول ابن القاسم وقوله بالفدية ليس بالبين قال بعض فقيه ترجيح القول بعدمها وهو الظاهر وعليه ففهوم قوله مكانه غير معتبر بل ما تقدم عن الجواهر فيعيدان لبسه دون اليوم لاشي فيه حيث لم ينتفع وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة وهذا ما لم يطول فيها فان طول فيها طولا زائداً على المعتاد فعليه الفدية (ص) ولم يأثم ان فعل لعذر (ش) يعني ان المحرم لا اثم عليه اذا فعل ما يوجب الفدية لأجل عذر من مرض أو حر أو برد أو ما ان فعل ذلك لعذر عذراً فانه تلزمه الفدية ويأثم وظاهر كلام المؤلف أن جواز الاقدام على فعل الموجب انما يكون عند حصول العذر بالفعل وهو ظاهر نقل المواق وقال التاجوري ان خوف وجود العذر كاف في ذلك ولما كانت دماء الحج على ضربين هدى وهو ما وجب لنقض في حج أو عمرة كدم التمتع والقران والفساد والقوات وجزاء الصيد وما نوى به من النسك الهدى كما سيأتي ونسك وهو ما وجب لالقاء التفت وطلب الرفاهية ويعبر عنه بفدية الاذى كما أفاد التسمين بقوله (ص) وهي نسك يشاة فأعلى أو اطعام ستة مساكين لكل مدان كالكفارة أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام مني (ش) يعني ان الفدية هي النسك أي العبادة مخبراً بين أحد أمور ثلاثة إما أن يذبح شاة فأكثر لسانها من بقره أو بعير لكن الشاة أفضل لان طيب اللحم هنا أفضل كالضحايا واما أن يطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان بمد عليه السلام ومن غالب عيش ذلك البلد وإما

المواق لا يحنى أن مثل هذه معناه ولم يأثم ان فعل لخوف عذرو بعد كتب هذا رأيت عب قال ما نصه ولم يأثم ان فعل لعذر حاصل بالفعل أو مترقب لخوف العذر كاف (قوله وجزاء صيد) معطوف على قوله كدم التمتع وكذا قوله وما نوى به الخ وهو موافق لابن الحارث في جعله جزاء الصيد من أفراد الهدى (قوله التفت الخ) هو تخوف قص الانظار والشارب كما في المختار (قوله التسمين) هي نسك وفدية الاذى (قوله نسك) مثل التون مع سكون السين وبضمين العبادة وكل حق لله تعالى (قوله يشاة) حل الشارح يقتضي أن الباطل تصوير وان المعنى وهي نسك مصوراً إما بشاة واما اطعام ستة مساكين واما بصيام (قوله شاة) ويشترط فيها من السن ما يشترط في الضحية والظاهر لا بد من ذبحها ولا يكفي اخراجها غير مذبوحة وانظر هل يجري فيها ما يجري في الضحايا الا في قوله وضأن مطلقاً ثم معز الخ وهو ظاهر قول الشارح لان طيب اللحم هنا أفضل الخ ولكن المذهب ان الابل أفضل ثم دونها البقر ثم دونها الغنم كما أفاده محشي تن (قوله لكل مدان) فان حصل لبعض أكثر من مدين وبعض أقل منه بما كلفه بقيته ما يثبت في أنه نزع الا أكثر من هو بيده اذ بين والظاهر أنه

لا يتبعه إذا لم يجزئه كالحكم الآتي في كفارة اليمين كما في بعض الشراح وقوله كالكفارة قال البدر والظاهر أن المشبه بها كفارة اليمين (قوله ولو أيام منى) رديه على القائل بالمتع (قوله لكن الشاة أفضل) المذهب أن الأبل أفضل ثم دونها البقر ثم دونها الغنم كما أفاده محشي نت (قوله مدان بعده عليه السلام) أشار به إلى أن هذا معنى قوله كالكفارة وسيأتي لذلك تنبيه (قوله ولم يختص) أي النسك إطلاق النسك على غير الشاة خروج عن الاصطلاح كما قال محشي نت ولذلك قال بعض ومقتضاه إطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى الآية تخصيصه بالذبيحة والحاصل أن كلام هذا الشارح يقتضي أن قوله أو اطعام الخ عطف على شاة وإن نسك مسلط على الثلاث وكلام غيره يقتضي أن أو اطعام عطف على نسك فلا يكون الاطعام والصيام من أفراد النسك ولذلك قال في حل قول المصنف ولم يختص أي ولم يختص الفدية بأنواعها الثلاثة من الذبح والنحر أو الاطعام أو الصيام اه وقال البدر والظاهر أن الذبح نهاراً أفضل والاطعام أفضل أنواعها كالصوم (قوله أو اطعاما) (٣٥٨) أو صياما) انظر هل يتوهم تخصيص ذلك بزمان أو مكان حتى ينفيه (قوله هذا

ان لم ينو بالمذبح) إشارة إلى أن ذبح في المصنف يقسم بالكسر (قوله فان نوى به ذلك) بأن يقلده أو يشعره فيما يقلد أو يشعر ولم ينو تقليداً لا يقلد كالغنم كالعدم فيذبحها حيث شاء في أي زمن ولو نوى به الهدى ونية الهدى فيما يقلد أو يشعر بدون تقليد وأشعار كالعدم كذا ذكر شراحه ورد ذلك محشي نت وإن الحق أن النية كافية (قوله وترتيبه) سيأتي أن الهدى مرتب (قوله ودخول الصوم فيه نيابة) فيه نظر لأنه لا يصح تصويره (قوله ولا يجزئ غداء وعشاء) لا يخفى أن الأجزاء مع بلوغ مدين لا يتأق أن الأفضل خلافه كما يدل عليه قوله في الظهار ولا أحب الغداء والعشاء كفدية الأذى والفرق بين أجزاءهما في كفارة اليمين وعدم أجزاءهما هنا وفي الظهار أن لم يبلغ مدين أن كفارة اليمين لكل مدو هو الغالب في أكل كل شخص في يوم والكفارة

أن يصوم ثلاثة أيام ولو أيام منى (ص) ولم يختص بزمان أو مكان إلا أن ينوي بالذبح الهدى فكبحه (ش) أي لم يختص النسك ذبحاً ونحراً أو اطعاماً أو صياماً بزمان أو مكان كاختصاص الهدى بأيام منى وبمكة أو منى هذا ان لم ينو بالمذبح الذي هو أحد أنواع النسك الهدى فان نوى به ذلك فكبحه في الاختصاص بمعنى أن وقف به بعرفة والافكة والجمع فيه بين الحبل والحرم وترتيبه ودخول الصوم فيه نيابة وأفضلية الأكرهية لهما ولا يدخل في قوله فكبحه إلا كل فلا يأكل منها بعد الحبل ولو جعلت هدياً كما يأتي وقوله كالكفارة أي أن حكم الاطعام هنا مثل الحكم في كفارة اليمين ويأتي حكمها عند قوله في باب اليمين ولا تجزئ ملفقة ولا مكررة لمسكين وناقص كعشرين لكل نصف وقد علمت أن العبرة في كفارة اليمين بغالب قوت أهل البلد لا غالب قوته هو وإن المديعتبر بعده عليه السلام أنه تؤدي جميع الكفارات ما عدا كفارة الظهار فانها بعد هشام على المشهور وهو مدو ثلثان بعده عليه السلام (ص) ولا يجزئ غداء وعشاء (ش) تقدم أن من جلة أصناف فدية الأذى اطعام ستة مساكين يأخذ كل مسكين مدين فلا يطعمهم غداء وعشاء لم يجز لأنه عليه السلام سمي مدين اللهم إلا أن يبلغ اطعام كل مسكين مدين فانه يجزئ واليه أشار بقوله (ان لم يبلغ مدين) أي ان لم يتحقق أنه بلغ مدين فان تحقق أن كل واحد بلغ ما ذكر أجزاء ولو حصل لبعضهم مدان وأكثر وأقل فانه بكل لمن لم يحصل له مدان بقيتهما (ص) والجماع ومقدماته (ش) هذا معطوف على الممنوع وهو قوله فيما مر وعليهما دهن اللبنة والرأس أي وحرم بالأحرام على الرجل والمرأة الجماع ومقدماته ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبلة لوداع أو رجعة ما لم ينزل وظاهره حرمة المقدمات ولو علمت السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم فتكره فقط مع علمها بالسارة الصوم (ص) وأفسد مطلقاً (ش) يعني أن الوطء إذا وقع قبل التحلل فانه يفسد مطلقاً أي سواء كان عدا أو نسباً أو جهلاً في قبل أو دبر آدمي أو غيره أنزل أو لا مباح الأصل أو لا كان موجبا للهرو والحد أم لا وسواء وقع من بالغ أم لا وقوله (كاستداعني وإن بتطر) تشبيه في قوله والجماع أي كما يفسد الجماع بالجماع كذلك يفسده استدعاء المتى سواء كان ذلك بيده أو ينظره المستدع أو بتدكر

هنا لكل مدان وهما قدراً كل الشخص في يومين فلذلك لم يجز قيم ما الغداء والعشاء لانهما حتى

أكل يوم فقط (قوله ان لم يبلغ مدين) يوهم أنه المذهب وليس كذلك وانما هو كلام أشهب ونص المدونة ولا يجزئ غداء وعشاء وكان ينبغي له أن يقول ولا يجزئ غداء وعشاء وقيد بما إذا لم يبلغ مدين وهل وفاق تأويلان (قوله ما لم ينزل) في قوة الاستثناء المنقطع (قوله وأفسد مطلقاً) في شرح عب وشب تبعاً لعج وظاهر إطلاقهم أنه إذا جعل البالغ على ذكر مخرقة كسيفه أو غيره في هواء الفرج أنه يفسد وإن لم يوجب الغسل كوطء الصغير وهو الإحوط (قوله سواء كان ذلك بيده) اعلم أن استثناء الشخص بيده حرام خشى الزنا أم لا لكن ان لم يندفع عنه الزنا لانه قدومه عليه ارتكاباً لا خف المفسدين وفي استثنائه بيد زوجته خلاف والراجح الجواز وهو ما دخل تحت قول المصنف وتمتع بغير دبر ولو أكره على الزنا يحرم أو أجنبية قدم الأجنبية لأنها تباح في الجملة ولو أكره عليه في رمضان أو غيره وفي ليلة الجمعة أو غيرهما قدم الغير في تنبيه محل كون الاستدعاء موجباً للفساد ان وقع قبل إقاضة محل حيث كان الغالب الانزال عن

الاستدعاء أو تردها هل يكون أولا

يكون وأما ان كان الغالب العدم
فأنزل فإنه لا يفسد بذلك نسكه
وعليه هدى ذكره نت عن
الخمى وقال قبله وظاهر اطلاق
المصنف خلافه اه ولم يذكر عن
أهل المذهب ما يوافق ظاهرا اطلاق
المصنف (قوله فيسب الووقوف)
متعلق بمحذوف أى ان وقع ذلك
قبل الوقوف وبعض جعله ظرفا
لأفسد واستدعاء وقوله مطلقا
مفعول مطلق لأفسد واستدعاء
(قوله وهذا معنى الاطلاق) وهو
في مقابلة التقيد الآتى في الجملة
لان الافاضة ركن وجرة العقبة
واجب والسعي ركن وطواف
الافاضة واجب (قوله والافهدى)
الفرق بين وطئه قبلهما يوم النحر
أو قبله وبين وطئه قبلهما بعده
انه لما خرج يوم النحر صارت جرة
العقبة قضاء وصار الطواف
كالقضاء لخروجه عن وقته الفاضل
المقدر له شرعا والقضاء أضعف من
المقضى (قوله كاتزال ابتداء)
سواء كان في محل يفسد الحج
بحصوله فيه على غير هذا الوجه
أم لا (قوله وإدامه كل) منصوب
على أنه مفعول معه التقدير اذا
كان كل منهما للسنة مع إدامه الحج
وكذا قوله وخروج الحج (قوله
وامذاته) سواء خرج في حاله لو
خرج فيها المذى لأفسد أم لا لكن
أوجب الهدى (قوله ان كانت بقم)
أى على قم (قوله وأما ان لم تكتر
الحج) أى وأما النظر الطويل والفكر
الطويل فلاشئ فيهما حيث لم يحصل
مذى (قوله لان أمرها أخف)
أى من حيث انها ليست فسرنا

حتى أنزل أو علاعبة حتى أنزل وقوله كاستدعاء منى عددا أو جهلا أو نسيانا لا إجماع وقوله منى
أى وحصل والافالهدي بأن حصل مذى والافلاشئ عليه وقوله وان ينظر أى وان حصل منى
بإدامة نظر أو فكر فان لم يدم فالهدى ندى من غير افساد كما قاله المواق عن الابهرى وفى ح ما يفيد
ان كلام الابهرى هذا خلاف الراجح وان الراجح وجوب الهدى وهو ظاهر كلام المؤلف وما
عداهما من المباشرة والامس والقبلة لا تشترط الإدامة أى حيث حصل انزال والافلاشئ
عليه الا القبلة فالهدى ان كانت للذة لا للدواعى (ص) قبل الوقوف مطلقا وبعد ان
وقع قبل إفاضة وعقبة يوم النحر أو قبله (ش) يعنى أن الوطء أو المنى المذكور يفسد الحج ان وقع
قبل الوقوف بعرفة سواء فعل من أفعال الحج شيئا كطواف القدوم والسعى أو لا وهذا معنى
الاطلاق وان وقع ما ذكر بعد الوقوف بعرفة فإنه يفسد أيضا بشرط أن يقع قبل طواف الافاضة
وقبل رمى جرة العقبة في يوم النحر أو قبل يوم النحر وهو يوم الوقوف فقط (ص) والافهدى
(ش) أى وان لم يقع ما ذكر قبل الوقوف بعرفة ولا بعده وقبل طواف الافاضة وقبل رمى جرة
العقبة يوم النحر أو قبله بل وقع ما ذكر من الوطء أو الانزال بغيره بعد رمى جرة العقبة وقبل
طواف الافاضة أو بعد طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة أو بعدهما معا يوم النحر أى
حيث لم يخلو والافلاهدي عليه ولو كان ذلك يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد
على المشهور وعليه هدى (ص) كاتزال ابتداء (ش) أى من غير استدامة في الفكر والنظر فان
عليه هدى ولو قصد اللذة بهما اذا الفساد انما يكون عنهما ان كان كل منهما للذة وإدامة كل منهما
لها وخروج المنى عنه وأما ان خرج بلا لذة أو لذة غير معتادة فلاشئ فيه (ص) وامذاته (ش) أى
فيه الهدى وسواء خرج ابتداء أو بعد مدة أو مدة النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة أو غيرها
(ص) وقبلته (ش) أى فيها الهدى ان كانت بقم وأما ان كانت على الجسد فحكمها حكم
الملاسة قاله ح وذكرك قبل ذلك ما يفيد أن الملاسة فيها الهدى اذا خرج معها مذى وكذلك
ان لم يخرج بشرط أن تكتر وأما ان لم تكتر فلاشئ فيها ولو قصد اللذة أو وجدها (ص) ووقوعه
بعد سعى في عمرته والافسدت (ش) أى وان وقع مفسد الحج بعد تمام سعى العمرة وقبل حلقها
فانه يلزمه الهدى من غير فساد لانه قضاء أركانها وان وقع قبل اتمام سعيها ولو بشروط فانها تفسد
ويجب قضاؤها وعليه هدى وأما لو فعل في العمرة غير المفسد للحج مما يوجب الهدى في الحج
ويمكن أن يأتي مثله في العمرة كالذى والقبلة وطول الملاسة والملاعبة فالظاهر كما قاله ح في
شرحه أن الحج والعمرة فيه سواء ولكن ظاهر كلام الشارح وغيره أن الذى يوجب الهدى في
العمرة انما هو ما يوجب الفساد في الحج في بعض الاحوال من وطء وانزال وانما يوجب الهدى
في الحج لا يوجب الهدى في العمرة وهو واضح لان أمرها أخف (ص) ووجب اتمام المفسد والإ
فهو يأتى عليه وان أحرم (ش) لا خلاف بين العلماء الا اذا ودأن المحرم اذا أفسد حججه أو عمرته أنه
يجب عليه اتمامه لبقائه على إحرامه قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولان حكم الفساد فيه
حكم الصحيح فان لم يتمه فطامنه انه خرج منه بافساده وتعدى الى السنة الثانية وأحرم بحجة
القضاء أو عمرته فانه لا يجزئه ذلك عن الفاتت وإحرامه الثانى لغول يصادف محلا وهو على
إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه ثم انه انما يجب اتمام المفسد اذا أدرك الوقوف
بالعام الواقع فيه الفساد فان لم يدركه فيؤمر ان يتحلل منه بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء
على إحرامه اتفاقا لان فيه عمدا على الفاسد مع تمكنه من الخلوص منه (ص) ولم يقع قضاؤه
الا في الثانية (ش) يعنى أن المحرم اذا أفسد حججه فلم يتمه وأحرم لقضائه في العام الثانى فانه
لا يجزئه ولا ينقذه هذا الثانى وهو على إحرامه الاول الذى أفسده ولم يقع قضاؤه ان كان عمرة

كالحج أو انما يشترط فيها وقوف (قوله ولان حكم الفساد فيه حكم الصحيح) فيه مصادرة (قوله ولا يكون الحج) وليس عليه قضاء ما جدد

(قوله والا امر وجوباً بالتحلل بفعل عمرة) لا يخفى انه تقدم له أنه يجب اتمام المفسد وتمامه انما يكون اذا أدرك الوقوف في عام الفساد وحينئذ لا يظهر ذلك الحل وانما الذي يظهر أن يقال ولم يقع قضاؤه الا في الثالثة أي اذا كان لم يتم حجه الا بعد فوات الوقوف في العام الثاني ولا يجوز له تأخير فعل ما يخرج به من عهدة الاول عن زمن يمكنه فعله منه الا لعذر وأما اذا فاته الوقوف في عام الفساد فانه يؤمر بالتحلل بفعل عمرة فيفصل فيه فان كان (٣٦٠) لم يتحلل الا بعد فاته الوقوف في عام القضاء فانه لا يقع قضاؤه الا في ثالثة

وان تحلل قبل فوات الوقوف فانه يقع القضاء في العام الثاني فهو شبه بالذي أدرك الوقوف فتحصل أن قول المصنف ولم يقع قضاؤه الا في ثالثة يصدق بالصورتين بقطع النظر عن قول المصنف ووجب اتمام المفسد (قوله وقضاء القضاء) قال المصنف والفرق بين الحج والصوم أن الحج كلفته شديدة يشترط فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لئلا يتهاون فيه وأما من أفسد قضاء صلاة فليس عليه الا صلاة واحدة قولاً واحداً وهل له تقديم القضاء الثاني على الاول أم لا (قوله وهذا هو المشهور) مقابله انه ينجره في الحجة الفاسدة والعمره الفاسدة (قوله ليتفق له الجابر النسكي) الذي هو حجة القضاء والجابر المالكي الذي هو الهدى (قوله أي نجر هدى الفساد في القضاء) أي نجر هدى الفساد الذي يجب أن يكون في زمن القضاء (قوله فائدة) نص الشيخ سالم في قوله كفر بضة قبل الميقان على أن القضاء ينوب عن حجة الاسلام ونصر عجم في قول المصنف كفر بضة قبل الميقان آخر الباب أن من حل زوجته من حجه الفرض فليس عليه قضاء ما حلها منه بل حجة الاسلام بخلاف ما اذا أفسده عليها

أو حجة الا في العمرة الثالثة أو السنة الثالثة ان لم يطلع عليه حتى فات الوقوف في العام الثاني والا امر وجوباً بالتحلل من الفساد بفعل عمرة ولو دخلت أشهر الحج وقضاء في العام الثاني (ص) وفورية القضاء وان تطوعا (ش) يعني أن المحرم اذا أفسد حجة الفرض أو التطوع أو أفسد عمرته فانه يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخ فيقضي الحج في العام القابل ويقضى العمرة بعد التحلل من فاسدها فان أخر ذلك ولم يفعله فوراً فقد أثم قال بعض وظاهر كلام الموضح وابن عبد السلام أن قضاء فاسد التطوع قبل حجة الاسلام وفورية القضاء واجب ولو على القول بالتراخي لانه بالدخول فيه وجب (ص) وقضاء القضاء (ش) يعني أن المشهور وهو قول ابن القاسم أن من أحرم قضاء عما أفسده ثم انه أفسد القضاء أيضاً فانه يلزمه أن يحج حجتين احدهما عن الاصل والاخرى عن القضاء الذي أفسده لانه أفسد حجه أولاً وثانياً وعليه هديان وظاهر قوله وقضاء القضاء ولو تسلسل (ص) ونجر هدى في القضاء (ش) هذا معطوف على فاعل وجب أي وجب على من أفسد حجه أو عمرته ان ينجر هدياً في زمان قضاء حجه أو عمرته لا في زمان فسادهما وهذا هو المشهور ليتفق له الجابر المالكي والجابر النسكي قاله المؤلف في مناسكه لان هدى الفساد جابر للفساد فيكون في القضاء الجابر للفساد أيضاً فالجواب في كلام المؤلف منصب على كونه في القضاء ولذلك قال وأجزأ أن يحل أي نجر هدى الفساد في القضاء وظاهر العبارة تعطى ان الهدى للقضاء فالقول ونجر هديه فيه ويكون الضمير في هديه عائداً على الفساد وفيه عائداً على القضاء كان أحسن (ص) وانحدر وان تكررانساء (ش) ضمير وان تكررانساء على موجب الهدى وطأ كان أو غيره والمعنى أن من أفسد حجه أو عمرته بغير الوطء أو بالوطء مراراً في نساء أو في امرأة واحدة فاعلم عليه هدى واحد في ذلك كله لاجل الفساد الواقع بالوطء الاول لان الحكم له فقط (ص) بخلاف صيد وفدية (ش) المشهور أن الجزاء يتكرر بتكرار الصيد لان جزاءه عوض عما أتلف والأعواض تتكرر بحسب تكرار الاتلاف وسواء فعله جهلاً أو نسياناً أو عمداً كما يأتي عند قوله والجزاء بقتله وان الخمسة وجهل ونسيان وكذلك فدية الاذى تتعدد أيضاً بتعدد موجباتها يريد اذا فعلها عمداً لانها عوض عن الترفة وهو يقبل التكرار الا في أحد الوجوه الاربع السابقة في قوله وانحدرت ان ظن الاباحة الخ (ص) وأجزأ ان يحل (ش) يعني أن هدى الفساد اذا عجل قبل حجة القضاء أي قبل قضاء المفسد فانه يجزئه ثم ان هذا مكرر مع ما سيأتي في الفصل الآتي في قوله وأخر دم الفوان للقضاء وأجزأ ان قدم (ص) وثلاثة ان أفسد قارناً ثم فاته وقضى (ش) صورته انه أحرم بالحج والعمره حل كونه قارناً ثم انه أفسد حجه هدياً بان وطئ ثم فاته ذلك الحج بأن طلع الفجر ولم يقف بعرفة أو فاته الحج أو لا ثم أفسده كما يأتي عند قوله وان أفسد ثم فاته أو بالعكس وانما أتى بنم النص على الصورة المتوهم فيها عدم تعدد الهدى فانه يقضيه وجوباً وعليه ثلاثة هدايا هدى

فيجب اتمامه وقضاؤه ويجب عليها أيضاً حجة الاسلام اه وهو يدل على أن قضاء المفسد لا يسقط حجة الاسلام بخلاف الفائت المتحلل منه بفعل عمرة فقضاؤه كاف عنها وجعل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لنساء) اللام بمعنى في ونساء فرض مسئلة (قوله وفدية) المناسب لقوله وصيد الذي هو سبب في الجزاء أن يقول وموجب فدية فيجعل على حذف مضاف (قوله اذا فعلها عمداً) المناسب أن يقول اذا فعله عمداً (قوله ثم ان هذا مكرر الخ) لا تكرار لان ما يأتي في الفوات وهذا في القضاء على ان التكرار انما ينسب الثاني (قوله المتوهم فيها عدم تعدد الهدى) لا يخفى أن كلامنا

للفساد

الفساد والفوات أمر مغل بالعبادة فلا فرق فيهما في أنه يتوهم من حصول أحدهما أنه لا يترتب على الثاني منهما شيء على أنه يتوهم عدم التعدد في تقدم الفوات بالطريق الأولى لكون العبادة لم تتم بخلاف الفساد فإن مع التمام (قوله لأن شرط دمه الخ) فيه شيء لأن قول المصنف وج من عامه انما هو في التمتع (قوله وعمرة الخ) قال الخطاب وانظر اذا أراد أن يحرم بحجة قبل أن يأتي بهذه العمرة هل يصح إجماعه أم لا اه قال عج ومقتضى جعلها كالجزء من النسك أنه لا يصح (قوله ان وقع وطؤه قبل تمام سعي) يصور بما اذا كان أخر سعيه بعد الوقوف بعرفة وقوله أو بعده محمول على ما اذا قدم السعي على الوقوف بعرفة والحاصل أن قول المصنف قبل ركعتي الطواف يصدق بما اذا وقع في أثناء الطواف وبما اذا وقع قبل الطواف وبغير ذلك من الصور غير المفسدة وظهر من ذلك التقرير أن في مفهوم قوله قبل ركعتي الطواف تفصيلا واذا كان المفهوم فيه تفصيل لا اعتراض به (قوله (٣٦١) واجاج مكرهته) ولو صغيرة

وقوله أو كرها أي ما لم تتزين له أو تطلبه قال في ك وانظر لو أكره صيا ولاط به هل يلزمه إجماعه أم لا ولومات المكروه قبل ذلك تخصص بأجرة الحج وبقيمة الهدى فلو ماتت قبل الحج ترد الأجرة وينفذ الهدى اه وبقي ما اذا كان المكروه بالفتح رجلا فلا يلزم المكروه بالكسر إجماعه وانظر هل على المكروه بالفتح قضاء أو هدى أم لا وانظر لو تعددت المكروه ولم يكن عنده إلا ما يكفي حجة واحدة ما الحكم (قوله ان أعدم ورجعت) لا مفهوم لقوله أعدم كما تقدم في الصوم شيخنا عبد الله (قوله ترجع بالاقول الخ) في العبادة إجماعه والاحسن عبارة غيره ورجعت عليه اذا أيسر في الكراء بأقل

للفساد وهدى للفوات وهدى للقران الثاني وأما القران الاول فالشهور انه لا شيء فيه لانه لم يتم بل آل أمره الى فعل عمرة لأن شرط دمه أن يحج من عامه كما مر وكونه عليه ثلاثة يرشد أنه لا شيء عليه في القران أ والتمتع الاول اذ لو كان عليه فيه هدى لكان عليه أربعة هدايا (ص) وعمرة ان وقع قبل ركعتي الطواف (ش) هذا عطف على هدى أي من قوله والانه هدى ولو وصل به لكان أحسن لتلايتوهم وصله بما قبله كما فعل بعض وانما هو متعلق بالاقسام الثلاثة الداخلة تحت قوله والانه هدى أي حيث قلنا لافساد فهدى ويجب مع الهدى عمرة يأتي بها بعد أيام منى ان وقع وطؤه قبل تمام سعي أو بعده وقبل تمام الطواف أو بعده وقبل ركعتي الطواف يأتي بطواف وسعي لا تلزم فيه ما وان وقع وطؤه بعد السعي والطواف بركعتيه وقبل الرمي أو بعده وقبل الخلق فهدى فقط لسلامة السعي والطواف من التلم وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة (ص) واجاج مكرهته وان نكحت غيره (ش) يعني أن من أكره زوجته المحرمة فجامعها فإنه يلزمه أن يحج بها بعد ذلك ويهدى عنها أو سواء كانت في عصمته أو طلقها وترتوحت غيره ويجوز الزوج الثاني على الاذن لها في الخروج الى الحج فان طأ وعنته فذلك عليها دونه وأما أنه اذا أذن لها في الحج فلما أحرمت وطأها طوعا أو كرها فإنه يلزمه أن يحج بها بعد ذلك ويهدى عنها وقوله وان نكحت غيره أي أو باع الأمة ويجوز بيعها فان بين والافعيب (ص) وعليها ان أعدم ورجعت (ش) يعني أن المكروه بالكسر اذا أعدم عن إجماع مكرهته فإنه يجب على المكروه أن تحج وتمهدى وتقضى من مالها ثم ان أيسر ترجع عليه بالاقول من أجرة المثل وما أنفقت في سفرها على غيره وجه السرف وبالاقل في القدية من قيمة النسك وكيل الطعام أو عنته وفي الهدى بالاقول من عنته أو قيمته وبعبارة أخرى وبالاقل في الهدى من قيمته وعنته كما ذكره ابن عرفة وفي القدية بالاقول من النسك والطعام أي حيث أطعمت وأما حيث اقتصدت بشاة فأعلى فهل ترجع بالاقول من قيمتها وعنتها كما في الهدى أو ترجع بالاقول من قيمتها وقيمة الطعام كما اذا اقتصدت بالطعام وهل يراعى الاقل يوم الاخراج أو يوم الرجوع والنظائر الاول لانها كالمسلفة وأشار بقوله (كالتقدم) في الحل يلقي طيبا على المحرم ولم يجد المني فليقتد المحرم ويرجع بالاقول ان لم يفتد بصوم المشار اليه بقول المؤلف هناك ورجع بالاقول ان لم يفتد بصوم (ص) وفارق من أفسد معه من إجماعه لتجلبه (ش) يعني أن من أكره زوجته أو أمته أو غيرها على الجماع أو فعل ذلك طوعا حال الاحرام وقلنا يلزمه أن يحج بها من قابل فإنه يجب عليه أن يفارق التي أفسد حجها بالوطء من وقت الاحرام لحجة القضاء الى أن

(٤٦ - خشي ثاني) من كراء المثل ومما كترت به وفي النفقة ترجع بالاقول مما أنفقته ومن نفقة

مثلها في السفر على غيره وجه السرف وبالاقل في القدية من النسك وكيل الطعام أو عنته وفي الهدى بالاقول من عنته أو قيمته ان اشتريه وبقيمته ان لم تشتريه وان صامت لم ترجع بشيء وقوله وكيل الطعام أو عنته اذا اشتريه وأما اذا لم تشتريه فبالاقول من قيمة النسك وكيل الطعام وقوله أو ترجع الخ هذا هو الموافق لتلك العبارة وما تقدم ويمكن أن في العبارة احتياكا حذفت في الاولى الطرف الثاني وحذفت في الثانية الطرف الاول والتقدير ترجع من جهة الاجرة بالاقول من أجرة المثل ومما كترت به ومن جهة النفقة بالاقول من نفقة المثل ومما أنفقت في سفرها (قوله أو ترجع في الاول بالاقول من قيمتها) هذا اذا لم تشتريه وأما اذا اشتريه فترجع بالاقول من الثمن والقيمة وقيمة الطعام (قوله من وقت الاحرام) مفاده ان عام الفساد ليس كذلك كما هو ظاهر الطراز وهو ظاهر اذا الفساد حصل في عامه إلا أن يقال وجوب الاتمام بوجوب أن يكون صورة ليس فيها إفساد ظاهرا ولعل ذلك كراين رشد أن عام الفساد كذلك وهو واضح بل

ربما كان عام الفساد أولى لكثرة التماون منه في الفساد الواجب إتمامه (قوله بطواف الأفاضة) أي وري جرة العقبة والسعي والخلق (قوله لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره) أي مع ان المفارقة لا تكون إلا لمن معه أي ولو علقناها بفارق لاقتضي ذلك مع انه لا يصح ثم أقول وهذا انما يتم لو أمكن تعلقه بفارق مع انه لا يصح تعلقه بفارق (قوله فالمعية الخ) قال النجاشي لا فرق بينها وبين غيرها زوجة كانت أو سرية إذا لا يؤمن أن يفعل كفعلة الأول قاله ت (قوله وتأوله النجاشي الخ) أي ويحمل ذلك على انه كان مقبلا بمكة ولم يذهب ببلده والالزমে الاحرام (٣٦٣) من الميقات (قوله وأجزأت عن افراد) ويشعر بعدم الجواز ابتداء

وهو كذلك (قوله لان المطالب في القضاء التساوي في الصفة) أي وهذا زاد في الصفة فالاجزاء بالطريق الأولى (أقول) الا أنه يعارض ذلك أفضلية الافراد (قوله والتمتع الخ) فيه أن العمرة سالمة فلا حسن أن يقول فهو بمثابة قران عن افراد وهو لا يجزئ الا أن يقال لما أفسد الحج كان ذلك الفساد للعمرة المفعولة قبل (قوله فأنسده) أي وقع الفساد في الحج بعد تمام العمرة (قوله ثم قضاء مفردا) أي لنقصه من حيث الكيفية وقوله أو متمم أي لنقصه من حيث الكيفية أي الصفة لكونه مفضولا بالنسبة للقران (قوله أي وينوب عن القضاء) أي أن من أحرم بتطوع قبل حجة الفرض ثم أفسد تطوعه ولزمه قضاء التطوع فج ناو يا الفرض وقضاء التطوع فإنه يجزئ عن

يحمل منها بطواف الأفاضة والسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وانما وجب عليه المفارقة لئلا يعود الى ما كان منها أو لا فقله معه متعلق بأفسد لا بفارق لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره من معه وبعبارة أخرى لفظ معه معمول لأفسد أي فارق من وقع الفساد معه لا غيره فالمعية مفيدة لعدم وجوب مفارقتها من لم يفسد معها فلا يجب عليه مفارقتها (ص) ولا يراعى زمن احرامه (ش) يعني انه في حجة القضاء لا يراعى زمن الاحرام في الحجة الأولى أي لا يلزمه ان يحرم ثانيا في زمن الاحرام الأول بل له في الثانية ان يحرم في زمن الأول وقبل ذلك أو بعده فليكن أحرم من شوال مثلا وأفسد أن يحرم بالقضاء من ذي القعدة مثلا (ص) بخلاف ميقات إن شرع فان تعدد قدم (ش) يعني أن الميقات المكاني الذي أحرم منه في الحجة الأولى اذا كان مشروعا فإنه يراعى ويلزمه أن يحرم منه فن أحرم مثلا من الحجة أو غيرها من الميقات فليس له أن يحرم ثانيا من غيره فان تعدد ذلك الميقات المشروع وأحرم بعده بالقضاء فإنه يلزمه الدم ولو تعدد بوجه جائز كالواقف بعد كمال الفساد بمكة الى قابل وأحرم منها بالقضاء قاله ابن فرحون في منسكه وهذا يفيد ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة واجب اذا يجب الدم في تركه مندوب ولا سنة وهذا يخص قوله فيما مر ومكانه للمقيم مكة ونسب المسجد كخروج ذي النفس لميقاته واحترز بقوله شرع عمالو كان أحرم أو لا قبله قال فيها فليس عليه أن يحرم ثانيا الا من الميقات وعمالو كان تعدد أو لا فلا يتعدا ثانيا الا بحرما وظاهر قول مالك انه يحرم من المكان الذي كان أحرم منه وتأوله النجاشي على أنه كان أحرم منه بوجه جائز كالذي تجاوزه غير من يدخل مكة وأما من تعدد أو لا لغير عذر فهو من الا أن لا يتعدا الا بحرما ونحوه للباحي والتونسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع العذر مشروع (ص) وأجزأت عن افراد وعكسه (ش) يعني انه اذا أحرم مفردا بالحج فأفسده ثم قضاة متمتعافاته يجزئه لان التمتع افراد وزيادة لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة وأما عكس هذه المسئلة وهو أن يحرم متمتعافا ففسد أي وقع الفساد في الحج بعد أن فرغت العمرة ثم قضاة مفردا فإنه يجزئه أيضا في الحقيقة اجزاء افراد عن افراد وعليه هذان هدى للتمتع بجعله وهدي للفساد يؤخره للقضاء (ص) لا قران عن افراد أو تمتع (ش) يعني لو أحرم مفردا فقضاء فارنا فإنه لا يجزئه على المشهور لان حج القارن ناقص عن حج المفرد وكذلك لو أحرم متمتعافا ففسد فقضاء فارنا فإنه لا يجزئه أيضا لان القارن يأتي بفعل واحد للحج والعمرة والتمتع يأتي لكل واحد منهما بعمل على حدته (ص) وعكسهما (ش) معناه انه أحرم فارنا فأنفسه ثم قضاة مفردا أو متمتعافاته لا يجزئه وعليه دمان دم للقران ودم للتمتع ويقضى أيضا قارنا وعليه هذان هدي للقران الثاني وهدي للفساد (ص) ولم ينب قضاء تطوع عن واجب (ش) أي وينوب عن القضاء قاله البساطي وهو ظاهر بمثابة من حج ناو يأنذره وفرضه فإنه يجزئه عن التذكري يأتي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الحج اللازم بالاصالة ليشمل التذكري أيضا فاذا قوى القضاء والتذكري لا ينوب عن التذكري أنه لا ينوب عن حجة الفرض (ص) وكره حملها للحمل ولذلك اتخذت السلام ورؤية ذراعيها لا شعرها (ش)

القضاء ولا يجزئيه عن الفرض فقول الشارح أي وينوب عن القضاء أي فاذا شرك فلا ينوب
الا عن القضاء ولا ينوب عن الفرض وقيل لا ينوب الا عن هذا ولا عن هذا وأما لو قوى بمفاعله الواجب فقط فإنه يجزئ عنه ويكون قضاء التطوع باقيا في ذمته ثم انه يفهم من قوله قضاء التطوع أن قضاء الواجب بالتذكري اذا قوى به الحج الواجب عليه بطريق الاصاله مع قضاء التذكري المفسد انه يجزئ عن الواجب أصالة (قوله ورؤية ذراعيها) ظاهرهما ولا يلبس ذراعيها التذكري وينبغي الحرمة (قوله لا شعرها) وأما مسكه فمتفق على كراهته

(قوله وهو الظاهر) متبادر النقل خلافه وأنه يجوز الفتوى في أمورهن (قوله أربعة الخ) الأوجه رفعه وما بعده من الأعداد على تقدير مبتدأ محذوف أي وحده كذا فهي معترضة بين الفعل والفاعل ويجوز نصبها على الطرف لحرم وجوها على البدلية من الحرم وعليه يكون بدل بعض أو بدل اشتغال بناء على أن وجود الضمير على طريق الأولوية (٣٦٣) (قوله المقطع) ضبطه ابن خليل بضم الميم

وفتح الطاء المشددة وفي خط الطبري بفتح الميم واسكان القاف وفتح الطاء وسمى بذلك لأنهم قطعوا منه أبحار الكعبة في زمن سيدنا إبراهيم عليه السلام (قوله ثم قرئ الخ) هؤلاء أظهروا ما بعده سيدنا إبراهيم بعد درسه لأنهم أحذوا حدودا من عند أنفسهم ذكره شيخنا عن شيخه ابن عب (قوله وقيل خمسة) والخلاف في أن أقل الأميال أربعة أو خمسة مبني على الخلاف في قدر الليل وفي قدر الذراع هل ذراع آدمي أو ذراع البر المصري والتنعيم خارج عن الحرم قطعا (قوله وأن حده من جهة عرفة من البيت) أي وينتهي للجعرانة ومن جهة اليمن سبعة بتقدير السنين إلى موضع يسمى أضنة على وزن فواء قاله في منسكه (قوله لا آخر الحديبية المراد آخرها من جهة الحل والافا الحديبية من الحرم) (قوله بينها وبين مكة مرحلة) فيه نظر لأن المصنف قال عشر لا آخر الحديبية ومعنا أن المرحلة أكثر من عشرة أميال ٨ لكن المشاهدة والعيان مع من قال بينها وبين مكة مرحلة شيخنا عبد الله (قوله والحدة ما ولي البحر الخ) حاصله أن الحدة في الأصل ما ولي البحر ولما كانت تلك القرية موالية للبحر جعل عليها هذا العلم (قوله والنهر ما ولي البر) أي كنهر مصرفاته موال للبر

الحل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية هو ما يحمل فيه على ظهور الابل أو غيرها وبالعكس علاقة السيف والمعنى أنه بكره للرجل المحرم من محرم بفتح الميم أو زوج أن يحمل محرمه أو امرأته إلى الحمل كما أنه بكره له أن يرى ذراعيها ولا يقلب أمة للشراء مخافة أن تعجبه فيتلذذ بهم فربما آل لنقص أجر أو واجب هديا أو أفسد ولاجل كراهة الحل المذكور اتخذت السلام إلى النساء عليها للعمل ولا كراهة في رؤية شعرا أمر أنه المحرمة لخفته ولم يحك في منسكه إلا الكراهة وقولنا من محرم أو زوج مخرج اللاجني فيحرم عليه ذلك وظاهره ولو محرم صهرا أو رضاعا وقوله (والفتوى في أمورهن) يحتمل أنه معطوف على المتى والمعنى أنه يجوز للحرم أن يقضى في أمور النساء من أمر حيضهن ونفاسهن وما أشبههما ويحتمل أنه معطوف على المكروه وهو الظاهر ولما أنهى الكلام على محرمات الاحرام خاصة شرع في محرماته مع الحرم على أنها امرأان من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وهو المتمدن عند الفقهاء بجمع أو عورة لأحدهما دون الآخر كما قال بكل من الأقوال طائفة من المفسرين فقال (ص) وحرم بهو بالحرم من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم ومن جهة العراق ثمانية للمقطع ومن عرفة تسعة ومن جدة عشرة لا آخر الحديبية (ش) الضمير في به للاحرام الصادق بأي فرد من أفراده والباع في بالحرم ظرفية أي وحرم بسبب الاحرام بحجة أو عورة وحرم في الحرم تعرض يرى إلى آخر ما يأتي ولما كان الحرم حدودا حديبية سيدنا إبراهيم عليه السلام ثم قرئ بعد قلعه لهم لها ثم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم معاوية ثم عبد الملك بن مروان وكان في بعضها اختلاف بين المؤلف المتمدن من ذلك بالأميال ومركزها البيت فذكر أن حده من جهة المدينة المشرفة أربعة أميال وقيل خمسة وكل ينتهي والتنعيم المسمى الآن بمساجد عائشة فأول الإشارة للخلاف في قدر أميالها وإن اتفقا على أن الغاية للتنعيم وأن حده من جهة العراق ثمانية أميال وقيل سبعة للمقطع أي على ثنية جبل بمكان يسمى المقطع فهو اسم مكان وأن حده من جهة عرفة من البيت تسعة أميال وأن حده من جهة جدة بضم الجيم وتشديد الميم ملة موضع على ساحل البحر غربي مكة بينهما مرحلتان عشرة أميال لا آخر الحديبية معناه بعضهم مقطع الأعشاش جمع عش والحديبية بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتشديد الياء عند أكثر المحدثين وضبطها الشافعي بالتخفيف وهي في الحرم بينها وبين مكة مرحلة واحدة وسميت جدة لأنها حاضرة البحر والحدة ما ولي البحر والنهر ما ولي البر قاله في التنبيه وأصل الحدة الطريق الممتد قاله البكري في المعجم (ص) ويقف سبل الحل دونه (ش) يعني أن الحرم يعرف أيضا بأن سبل الحل إذا جرى إليه لا يدخله وسيله إذا جرى يخرج إلى الحل ويجري فيه وهذا تحديد للحرم بالامارة والعلامة والأول تحديد له بالمساحة (ص) تعرض يرى (ش) هو فاعل حرم وما قبله جل اعتراض بينهما أي ومما يحرم على المحرم وإن لم يكن في الحرم وعلى من في الحرم وإن لم يكن محرما أن يتعرض لحيوان يرى فيحرم اصطيداه والتسبب في اصطيداه يريد ما لم يكن صاده خلال الحلال في الحل

لأن البر أعظم منه فلا ينسب إلى البحر بخلاف النهر لقلته أضيف إليه وقيل ما ولي البر (قوله وأصل الحدة الطريق الممتد) يخالف ما تقدم إلا أن يقال إنها في الأصل السيل أي الطريق الممتد ثم نقلت إلى ما ولي البحر ثم نقلت للقرية المأهولة (قوله ويقف سبل الحل دونه) أي لأن الحرم أعلى من الحل قررره شيخنا الصغير رحمه الله (قوله تعرض يرى) وانظر ما قبله من أنسى ووحشي ومن بحري ويرى والاحتياط الحرم في جميع ذلك قياسا على ما تقدم في الزكاة

(قوله على ما فيه) أي من التفصيل أي لأن الحلال إذا اصطاد في الحل ودخل به الحرم فإن كان من أهل الآفاق وجب عليه إرساله ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر فإن ذبحه حرم عليه سواء ذبحه وهو بمكة أو خرج به عن الحرم وإن كان من أهل مكة جاز له ذبحه وأكله ولو اشتراه من آفاق صاد في الحل وفي تن أن من أقام بمكة طويلاً كاهلهما والمراد بعد إحلاله من الأحرام (تبيينه) يعتبر التحريم وقت الإصابة لا وقت الرمي فلورى على صيد وهو حلال ثم أحرّم قبل وصول الرمي إليه وأصابته الرمية بعد إحرامه فعليه جزاؤه ونقله ابن عرفة وأما الجزاء الذي يوجب به الحرم فيه تبرّفه كون (٣٦٤) الصيد بالحرم وقت الإصابة أو مرور السهم بالحرم (قوله ومنه الضفدع وترى الماء) يوهّم أنه لا يوجد منهما برى مع أنه يوجد منهما برى وهو ما قرره البروان كان يعيش في الماء بخلاف البحري فإنه ما قرره البحر وإن كان يعيش في البر (قوله وليس منه الكلب الانسي) أي لأنه يجوز قتله بل يندب قتله وهو المشهور وأيضاً الكلام في صيد الوحش (قوله أولم يؤكل) أي وفيه الجزاء على أن لو جاز بيعه فتدبر (قوله يلزم الماء) أي ويعيش في البر وأما الطير الذي يألف الماء ولا يعيش في البر كالغطاس فلا يحرم التعرض له لأنه بحري وأما الطير الذي يتولد من الماء فهو سمك (قوله كله) أي بقتله وقوله لبعضه أي كقطع جناح (قوله جملة مستأنفة) لأنهم معطوفة لثلاث يلزم عطف الانشاء على الخبر وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قائله أنت قد ذكرت حرمة التعرض للحيوان البري إذا لم يكن معه فحكمة إذا كان معه فقال وليس له الخ (قوله أي وليس له حال كونه) هذا ينافي عطفه على الضمير كما هو ظاهر وعطفه على الضمير يناسب حلّ تن فإنه جعل قوله بيده شاملاً لما إذا كان بيده يقوده أو في قفص معه وقوله أو رفقته أي بأن يكون مع الجماعة المرافقين له انتهى أي وهو ملكه وكان مراده بالمرافقين له أتباعه كما في لـ

فانه يجوز للحلال أن يذبحه في الحرم بدليل ما يأتي عند قوله وذبحه بحرم ما صيد بحل على ما فيه وأما الحيوان البحري فلا يحرم على الحرم أن يصطاده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ومنه الضفدع وترى الماء بخلاف السمك لانه لا يكون في البراري والاضافة في قوله تعرض برى على معنى اللام أي تعرض لبرى وليس منه الكلب الانسي ويدخل في البري الجراد (ص) وإن تأنس أو لم يؤكل (ش) يعني أنه يحرم بالأحرام وبالحرّم التعرض للحيوان البري وإن تأنس أي صار كالحيوان الانسي قال في الجواهر وأما البري فإنه يحرم اتلافه جميعه ما أكل لجه ومالم يؤكل كل كان متأنساً ومتوحشاً مملوكاً أو مباحاً فقوله أولم يؤكل معطوف على ما في حيزان أي وإن لم يؤكل كقرد وخنزير وفيه رد على الشافعي الفائل بأنه انما يحرم التعرض للمأكول (ص) أو طير ماء وبيضه وجرثه (ش) طير بالنصب عطف على خبر كان المحذوفة المعطوفة على فعل الشرط قبله ويجوز جزمه عطفاً على برى كأنه غير داخل في سماء والمعنى أن طير الماء مما يدخل في البري وهو حيوان برى يلزم الماء وليس المراد به ما يطير من حيوان البحر وكما يحرم التعرض لكليه يحرم لبعضه وضبط ابن غازي بطروءه بالراء والواو أي أولاده يعني عنه قوله وبيضه لانه إذا حرم التعرض لبيضه فأحرى جزمه فدعواه أن نسخة جزئه بالرأى المجعّلة والله من تصحيف ممنوعة ولا شيء على الحرم في شرب لبن الصيد حيث وجدته محلوياً كما يجرد من لحم قد ذككي ولا يجوز له أن يحلّسه لانه لا يسكه ولا يؤذيه فإن حلّسه فلا ضمان عليه ولا يشبه البيض (ص) وليس له بيده أو رفقته (ش) جملة مستأنفة وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قائله أنت قد ذكرت حرمة التعرض للبري إذا لم يكن معه فحكمه إذا كان معه فقال وليس له الخ والمعنى انه يجب على الحرم أن يرسل الصيد الذي هو ملك له إذا كان بيده أو مع رفقته فضمير يرسل المستتر عائداً على الحرم كالضمير البارز في رفقته وملكه وقوله أو رفقته معطوف على الضمير المجرور بالمضاف أي وليس له حال كونه كأنثافي بيده أو في رفقته أي مرافقه ومصاحبا وهذا نحو قول المدونة ومن معه صيد بيده يقوده أو في قفص معه فليس له (ص) وزال ملكه عنه (ش) الواو للاستئناف لا للعطف لثلاث يلزم عطف الخبر على الانشاء والضمير في ملكه يرجع للحرم أو الحلال في الحرم والمشهور وهو مذهب المدونة والمبسوط أن ملكه يزول عنه بنفس الأحرام وأنه يجب عليه إرساله فلورى أرسله صاحبه فأخذه غيره قبل لحوقه بالوحش ولم يزل بيده حتى حلّ صاحبه ليس له أخذه ممن أخذه وهو لا أخذه فلورى أرسله صاحبه بل أبقاه بيده حتى حلّ لوجب عليه أن يرسله فلورى رفع صاحبه بيده عنه حتى مات فإنه يلزمه جزاؤه وكذلك يلزمه جزاؤه إذا أبقاه بيده حتى حلّ رفقته أي بأن يكون مع الجماعة المرافقين له انتهى أي وهو ملكه وكان مراده بالمرافقين له أتباعه كما في لـ

وترى الماء) يوهّم أنه لا يوجد منهما برى مع أنه يوجد منهما برى وهو ما قرره البروان كان يعيش في الماء بخلاف البحري فإنه ما قرره البحر وإن كان يعيش في البر (قوله وليس منه الكلب الانسي) أي لأنه يجوز قتله بل يندب قتله وهو المشهور وأيضاً الكلام في صيد الوحش (قوله أولم يؤكل) أي وفيه الجزاء على أن لو جاز بيعه فتدبر (قوله يلزم الماء) أي ويعيش في البر وأما الطير الذي يألف الماء ولا يعيش في البر كالغطاس فلا يحرم التعرض له لأنه بحري وأما الطير الذي يتولد من الماء فهو سمك (قوله كله) أي بقتله وقوله لبعضه أي كقطع جناح (قوله جملة مستأنفة) لأنهم معطوفة لثلاث يلزم عطف الانشاء على الخبر وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قائله أنت قد ذكرت حرمة التعرض للحيوان البري إذا لم يكن معه فحكمه إذا كان معه فقال وليس له الخ (قوله أي وليس له حال كونه) هذا ينافي عطفه على الضمير كما هو ظاهر وعطفه على الضمير يناسب حلّ تن فإنه جعل قوله بيده شاملاً لما إذا كان بيده يقوده أو في قفص معه وقوله أو رفقته أي بأن يكون مع الجماعة المرافقين له انتهى أي وهو ملكه وكان مراده بالمرافقين له أتباعه كما في لـ

وهذا الحل هو الحل الأول للشارح الذي أشار به بقوله إذا كان بيده أو مع رفقته فكلام الشارح فيه تليق فإن قبل الأحرام مانع من الصيد ومانع من النكاح وأوجبتم إرسال الصيد ولم توجبوا إطلاق الزوجة السابقة على الأحرام فالجواب إن الصيد يحرم لذاته فهو مقصود بالتحريم والنكاح يحرم لأجل الوقت فلم يتساوا في التحريم فافتقر أي فامر النكاح أخف من أمر الصيد لأن ما حرم لذاته أشد مما حرم لشيء آخر وأقول جواباً آخر وهو أن النكاح انما ينهي عن استعدائه لا عما سبق بخلاف الصيد فالنهي عنه عام بدليل حرم عليكم صيد البر وظاهره ولو كان مصيداً قبل الأحرام

(قوله فيه نظر) أقول لا نظرا إذا ترددت في فيه المغيرة بين المعنيين المتلازمين كما هنا (قوله وهل وإن أحرم منه) أي من يئنه أو مريبه (قوله لأنه لا معنى لكونه التناكيد) نقول بل هي للتأكييد ويرجع التأكييد للنهي والمعنى فينبى نهيا مؤكدا عن التجديد على حد قوله تعالى وما ريك بظلام للعبيد (قوله والمردود بعيب الخ) هذا إذا كان الصيد حاضرا أو أما إذا كان غائبا فيجوز شراؤه وقبوله بهنه وصدقته (قوله ثبت عند الحالكه) أي وأما لو لم يثبت العيب عند الحالكه فليس له أن يقبله ولو قبله أرسله كما أفاده بعض الشيوخ (قوله أن يستودع صيدا) أي لا يقبله هذا على قراءته بالبناء للمفعول ولذا قال بعض من شرح قوله ولا يستودعه بالبناء للمفعول أي لا يقبله من الغير وديعة وبالبناء للفاعل أي لا يجعله عند الغير وديعة وعليه فهو من غرات قوله وزال ملكه عنه وجعله اللقاني بالبناء للفاعل وقسمه بقوله أي لا يقبل وهو غير ظاهر لأن استودع كافي اللغمة معناه استخفظ (٣٦٥) الغير عنه (قوله فان قبله رده لربه) أي الحلال

ان كان حاضرا وقوله ووجد من يحفظه أي حلالا يحفظه وقوله وضمن قيمته لربه الحلال حين الايداع ولو طرأ أحرامه بعد مفارقتة المودع بالفتح لأنه ليس الصنيد حينئذ يدر فقتة وأما ان كان ربه حين الايداع محرما فان المودع بالفتح يرسله ولو مع حضوره لزوال ملكه عنه ولا يطلب برده ليرسله بخلاف ما إذا أحرم بعد ايداعه وحضر مع المودع بالفتح وأبى من قبوله فقول الشارح وأرسله بحضرته محمول على ما إذا كان ربه أحرم بعد الايداع وأما إذا كان حين الايداع محرما فيرسله أي ربه من القبول أم لا (قوله أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل أحرامه) فان أبى من قبوله حلالا أو محرما أرسله المودع بالفتح ولم يضمنه لأبائه ربه من أخذه له ولعله حيث تعذر جبره بما كم ونحوه على أخذه والحاصل أن من عنده صيد وديعة ثم أحرم وهو معه بحيث لو كان ملكه لوجب عليه إرساله فانه يجب عليه رده لربه ان وجده ويجب على ربه إرساله ان كان

محرما (ص) لا يئنه (ش) عطف على قوله بيده أي ويرسله من يده لا من يئنه ويحتمل عطفه على زال ملكه على تقدير الكون أي وزال ملكه عنه في حال كونه بيده لا في حال كونه يئنه وبعبارة أخرى هذا مخرج من قوله ويرسله ومن قوله وزال ملكه عنه فقول نت يحتمل أنه مخرج من قوله يئنه أو من زال ملكه الخ فيه نظر لان التردد انما هو بين أمرين متناقضين وهذا ان غير متناقضين وظاهر قوله فيها ومن أحرم وفي يئنه صيد فلا شيء عليه ولا يرسله انتهى سواء أحرم من منزله أو من ميقاته والفرق بين يئنه وبين القفص أن القفص حاصل له وينقل بانتقاله فهو كالذي يئنه وما يئنه من تحلل عنه وغير مصاحب له والى هذا التأويل أشار بقوله (ص) وهل وإن أحرم منه (ش) أي وهل عدم وجوب إرساله وعدم زوال ملكه مطلق وإن أحرم منه أي من يئنه أو مريبه أو مقيد بمن لا يحرم منه ولا يبر عليه والاوجب إرساله وزوال ملكه تأويلان على المدونة والمذهب الاول (ص) فلا يستجد ملكه (ش) مفرع على قوله حرم تعرض برى لا على قوله ويرسله يئنه ولا على قوله وزال ملكه عنه لأنه لا فائدة فيه لان الارسال وزوال الملك كاف والسبب زائدة وليست للتوكيد لانه لا معنى لكونها للتوكيد وليست للطلب لانه لا معنى له لان المراد النهى عن تجديد ملكه والمعنى أنه لا يجوز للحرم أن يجد ملكا صيدا فلا يقبله بشراء أو هبة أو صدقة أو إقالة ممن اشتراه منه قبل الأحرام وأما ما يدخل في ضمانه جبرا كالميراث والمردود عليه بعيب ثبت عند الحالكه فانه يدخل في قوله ويرسله يئنه وأما جل كلام المؤلف على معنى فلا يستجد ملكه بعد إحلاله فهذا يغنى عنه قوله وزال ملكه عنه (ص) ولا يستودعه (ش) يعنى ان الحرم لا يجوز له أن يستودع صيدا من أحد فان قبله رده الى ربه ان كان حاضرا فان غاب ووجد من يحفظه استخفظه عليه وان لم يجد أرسله وضمن قيمته ولو أبى ربه من أخذه وهو محرر أرسله بحضرته ولا شيء عليه بخلاف ما لو أرسله بغيبته فانه يضمنه لان الأحرام لا يزيل الملك عما غاب من الصيد قاله سند ونحوه لان عرفة عن الخمي (ص) ورد ان وجد مودعه والا يئ (ش) أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل أحرامه ان وجد مودعه ويرسله ربه ان كان محرما وان كان حلالا جاز له حبسه فان لم يجد ربه ولا وجد حلالا يحفظه أبقاه في يده للضرورة ولا يرسله لانه قبله في وقت يجوز له وان أرسله ضمنه لربه أو مات في يده أدى جزاءه لان الحرم يضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ مفرعا على

محرما وان لم يجد ربه فانه يودعه له عند حلال يحفظه ان وجد والا يحبه ولا يرسله وان أبى ربه من قبوله أرسله بحضرته ولا ضمان عليه ولو كان ربه حلالا لانه أبى قبوله ولعل هذا حيث تعذر جبره على قبوله من الحاكم أو من يقوم مقامه وحكم من قبل وديعة بعدما أحرم كذلك الا فيما غاب ولم يجد حلالا يحفظه وديعة عنده فانه يرسله ويضمن لربه قيمته والحاصل أن المودع والمودع تارة يكونان محررين وتارة يكون المودع بالكسر محررا والمودع بالفتح حلالا وعكسه فان كان المودع بالفتح محررا أو طرأ أحرامه بعد قبوله ففي هاتين الصورتين يجب رده لربه وان لم يجد أودعه عند حلال ان وجد وان لم يجد ففي الصورة الاولى يجب إرساله ويؤدى الى صاحبه قيمته والصورة الثانية يبقى تحت يده فان مات أدى جزاءه ولا قيمة عليه لصاحبه وهذا كله ان كان صاحبه حلالا وقت الايداع وأما لو كان صاحبه محرما حين الايداع الخ وجب على المودع إرساله ولا ضمان عليه لزوال ملكه اه

(قوله اذا اشترى صيداً من حلال) أي بعد الوقوع لانه تقدم أنه يحرم استحداث ملك الصيد (قوله قاله سند) ويلغز به فيقال بيع صحيح بمضى بالقيمة (قوله وقيل يغرم عنه واستظهر) أي استظهره الخطاب ووجهه ظاهر لان القيمة انما تلزم في الفاسد المتفق عليه كذا كتب بعض الشيوخ الا أن الاول قوي من جهة النقل وحل بعض الشراح يقتضي أنه المعول عليه ولو ابتاعه بالخيار وهما حلالان ثم أحرم قبل مضي أمد الخيار فان اختار المبتاع الامضاء (٣٦٦) غرم الثمن وأرسله والا فلا ثمن عليه ووجب على البائع إرساله وان كان الخيار

للبيع وقف فان لم يخسر فهو منه ويسر حبه وان أمضى فهو من المشتري ويسر حبه فان سرحه قبل ايقاف البائع ضمن قيمته لانه لا فقه في ملك البائع ولم يمس البيع كذا في شرح شب وانظر اذا كان الخيار لهما (قوله والحبة) ويدخل فيها الاقعي وهي حبة رقيقة دقيقة العنق (قوله وحداة) بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة كعنية (قوله بنت عرس) الاولى أن يقول ابن عرس والجمع بنات عرس (قوله والزبور) بضم الزاي (قوله فلا يقع فرد لا يخصص) أي لانه غير مناف بشرط التخصص أن يكون منافياً (قوله أمال وقتله بقصد الذكاة) المناسب أن يقول محل الجواز اذا قتله لا بقصد الاصطياد لصدق الجواز بصورتين (قوله والظاهر أن عليه الجزاء) قال بعض وهو بين فانه اذا لم يحرم أكلها فهي صيد تؤثر فيها الذكاة ويظهر جلدوه والمحرم ممنوع من ذكاة الصيد ومن قتله اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) هذا الحديث حسنه الترمذي (قوله في عتية) بالتصغير كذا في نسخة شيخنا عبد الله وفي بعض النسخ عتية وصوابه عتية وأما عتية ومعنى المكبران فقد أسما وصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبولهب له أولاد أربعة عتية ومعنى وقد أسما وعتية بالتصغير ولهب وقد ماتا كافرين نقله شيخنا عن شيخه الزرقاني (قوله وقيل

ما قبله لتغاير التصوير لان ما قبله قبله وهو محرم ولما قدم منع استحداث ملكه وممن منا الكلام على ما يتعلق به هذه كرحم شرائه فقال (ص) وفي صحة شرائه قولان (ش) يعني ان المحرم اذا اشترى صيداً من حلال فهل هذا العقد صحيح وهو قول ابن حبيب أو هو فاسد كما في الموازية قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري إرساله ويغرم قيمته له بدون غنه قاله سند وقيل يغرم عنه واستظهر وعلى القول بالصحة لو لم يرسله ورد له به فعليه جزاؤه وعلى القول الآخر يرد له به لانه يبيع فاسد لم يفت فان لم يجدر به فقياس ما حرمانه اذا لم يجد حلالاً لا يودعه عنده أن يرسله ويضمن له به قيمته كما قاله الشيخ كريمة الدين وقولنا من حلال احتراز عما اذا كان البائع محرماً فانه لا يصح على كلا القولين لان البائع قد باع ما لا يصح غلكه ولما ذكر حرمة التعرض للبري عموماً أخرجه من أقراداً ورد بجواز قتلها الخبر فقال (ص) الا الفأرة والحبة والعقرب مطلقاً وغراباً وحداة وفي صغيرهما خلاف (ش) يعني ان هذه الامور تقتل في الحل والحرم منها الفأرة بهمزة ساكنة وقد تسهل ويلحق بها بنت عرس وما يقدر من الثياب من الداب والتاء في الفأرة للوحدة وكذلك في حبة لالتأنيث ومنها الحية ولما ورد في الحديث باسقاط العقرب وذكاة الحية وبالعكس جبع بينهما بقوله والعقرب ويلحق بها الريلا وهي دابة صغيرة سوداء ربما قتلت من لدغته والزبور وهو ذكاة النحل ولا فرق في هذه الاجناس الثلاثة بين الصغير والكبير لان صغيرها يؤذى كما يؤذى كبيرها وسواء بدأت بالاذابة أم لا ومنها الغراب ولم يقيد بالابقع كما في بعض الروايات لقول ابن عبد السلام هل لقط الغراب عام فلا يقع فرد لا يخصص أو مطلق فلا يقع مبينه والاول أقرب وعليه غالب أهل المذهب انتهى والابقع هو الذي فيه بياض وسواد والبقع في الطير والكلاب بمنزلة البلق في الدواب كما في الصحاح ومنها الحدأة وهذا اذا وصل كل من الغراب والحدأة حد الايذاء فان لم يصل لذلك وهو المراد بالصغير فاختلف في جواز القتل نظر اللفظ غراب وحداة وشهره ابن راشد وغيره ومنعه نظر اللفظ وهو الايذاء وهو منتفح حالاً وشهره ابن هرون خلاف وعلى القول بالمنع لاجزاء فيه مراعاة للقول الآخر وما استثنى من ان المحرم قتله انما هو بقصد دفع الاذابة أمال وقتله بقصد الذكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر أن عليه الجزاء تأمل (ص) وعادى سبع (ش) يعني ان المراد في الحديث بالكلب العقور هو عادى السباع من أسد وفهد ونمر على المشهور لقوله عليه السلام في عتية بن أبي لهب اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فعادى عليه السبع فقتله وقيل الانسي المتخذ وهو شأن وقوله (كذذب) تمثيل للعادي ونسبه به على المشهور من الروايتين بقتله وقوله (ان كبر) شرط في كل عاد لا بخصوص الذئب ولا يرد أن القاعدة في كلامه رجوع الشرط لما بعد الكاف لانها في كاف التشبيه لا فائدة حكم في غير جنس المشبه به لا كاف التمثيل ببعض أفراد فان منغركه قتله ولا جزاء على المشهور (ص) كطير خفيف الا بقتله (ش) يعني وكذلك يقتل الطير اذا عادى عليه وخيف على نفسه أو ماله أو نفس الغير أو ماله ولا يندفع عما ذكر

الا
الانسي المتخذ) وذلك لانه يجوز قتله بل يسدب (قوله كذذب) أي اذا قتله لاجل الايذاء فان قتله بنية الذكاة فلا يجوز وفيه الجزاء (قوله ان كبر) بكسر الباء ومضارعه بقصها لان المراد الكبر في السن وأما في الجسم والمعنى فالضم ماضياً ومضارعاً ومن ذلك قوله تعالى كبر مقتاً عند الله (قوله وخيف على نفسه الخ) أي خفف المتعلق للعموم (قوله أو ماله) ينبغي تفسيده بأن يكون له مال كما في شرح عب

(قوله مستثنى من مقدر) ظاهر العبارة أن المقدر هو قوله ولا يندفع مع أنه في الحقيقة ليس مستثنى مما ذكر بل من محذوف والنقد لا يندفع عما ذكر بأي شيء كان لا يقتله وقوله ويصح استثنائه من خيف أي من متعلق خيف والمعنى لا يؤمن معه بأي وجه لا يقتله (قوله ووزع الخ) جمعه أو زاع ووزعات (قوله وأما المحرم فأن يكره له قتله) أي يحرم فالمراد بالكرهية الحرمة وقوله فليطعم شيئا من الطعام الأوضح أن يقول فليطعم حقة كسائر الهوام وهذا مع أن القاعدة أن ما جاز قتله في الحرم جاز قتله للمعصية في الحل إلا أن مالكاً رحمه الله رأى أنه لو تركها الحلال في الحرم لغلبت في البيوت وحصل منها الضرر بإفساد ما اتصل به ومدة الإحرام قصيرة (قوله ثم شبهه في عدم الجزاء) أنما يجعله مشبهاً في الجواز كما هو السياق لأن فعل المجتهد من القتل (٣٧٧) أنما يكون خطأ ولا يتصف بما كان خطأ

لا يجوز ولا بحرمة (قوله ولا مانع من عوده الخ) أقول بل فيه مانع وذلك لأن الوزع بالنسبة للمعصية إنما فيه طعام حقة لا قيمة بدليل قوله قال مالك وإذا قتله محرم أطعم كسائر الهوام (قوله كدود) ظاهره أو صريحه أنه تشبيه في الحقة كما مر مع أن النى في الموازية قبضة بضاد مبهمة وهي دون الحقة وأجيب بأنهم ما استقار بأن كما أفاده محشى نت (قوله وذو) هو النمل الصغير فعطف النمل عليه من عطف العام على الخاص (قوله ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف) فيه شيء لأنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ثم إن تلك الجملة معطوفة على قوله وحرم به وبالحرمة تعرض لبري وكأنه جواب عن سؤال مقدر فإن تعرض فالجزاء بقتله وبعبارة والجزاء بقتله جملة اسمية معطوفة على مثلها من قوله وفي الواحدة حقة (قوله وان الخمسة) في كذا ويجوز الاصطلاح للخمسة وعليه الجزاء وحديثه فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما أنه لا منافاة بين الحرمة ونفي الجزاء (قوله المشهور) إشارة للخلاف

لا يقتله فقوله لا يقتله مستثنى من مقدر كما ترى ويصح استثنائه من خيف لنقصه معنى لا يؤمن منه أي لا يؤمن منه لا يقتله (ص) ووزع الحل يحرم (ش) يعني أن الوزع يجوز قتله للحلال في الحرم لأن شأنها الأذى وأما المحرم فأن يكره له قتله فأن فعل فليطعم شيئا من الطعام كسائر الهوام ثم شبهه في عدم الجزاء المفهوم من الاستثناء فقال (ص) كأن عم الجراد واجتهد (ش) فكانه قال ولا جزاء في هذه المستثنيات كأن عم الجراد بحيث لا يستطاع دفعه حيث اجتهد وتحفظ المحرم من قتله فما أصاب منه بعد هذا فهو ذروا وفي واجتهدوا والحال أي والحال أنه اجتهد في عدم أصابته (ص) والافقيته (ش) راجع لمسئلة الجراد أي وإن لم يعم الجراد أو عم ولم يجتهد في التحفظ من قتله فعليه قيمته إن قتله وكذا حل الشارح وغيره ولا مانع من عوده لمسئلة الوزع أيضاً أي وإن كان قتل الوزع لمحرم فقيمه مالك وإذا قتله محرم أطعم كسائر الهوام وقوله فقيمه طعاماً مما تقول أهل المعرفة ابن رشد وظاهر المدونة أن ذلك بغير حكومة وقال محمد بحكومة والأعاد (ص) وفي الواحدة حقة (ش) أي وفي الجزاء الواحدة حقة من طعام بيد واحدة وتنتهي الحقة إلى العشرة وما زاد عليها فيه القيمة (ص) وإن في نوم (ش) يعني وكذلك الحكم إذا انقلب على الجراد في نوم أو نسيان فقتله وقوله (كدود) وذو غل وذباب تشبيه في وجوب الحقة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها (ص) والجزاء بقتله (ش) مبتدأ وخبر أي كائن وحاصل بقتله والجملة مستأنفة وهي جواب عن سؤال مقدر تقديره فإن تعرض له فتارة يقتله وتارة لا يقتله ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل محذوف أي ويجب الجزاء بقتله (ص) وإن لمخمصة وجهل ونسيان وتكرر (ش) المشهور أن الجزاء يلزم في قتل الصيد وإن وقع ذلك لأجل مخمصة أي مجاعة عامة أو خاصة تلبيح الميتة وتقدم الميتة عليه كما يأتي أو وقع لأجل جهل بحكم قتل الصيد أو وقع ذلك لأجل نسيان أو وقع ذلك لأجل تكرار فإن الجزاء يشكر عليه بتكرار قتل الصيد وسواء نوى التكرار أم لا فقوله وتكرر داخل في حيز المبالغة لقوله ولها ومن قتل صيداً فعليه بعدد كفارات (ص) كسهم من الحرم (ش) التشبيه في لزوم الجزاء وصورة المسئلة رمي بالسهم وهو في الحل صيداً في الحل إلا أن السهم من بعض الحرم فقطعه وخرج إلى الصيد في الحل فقتله فهو ميتة وفيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم قرب أو بعد (ص) وكب تعين طريقه (ش) يعني أن من أرسل كلباً من الحل على صيد في الحل إلا أن الكلب ليس له طريق إلا الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد في الحل فهو ميتة وعليه جزاؤه وجوباً لأنه حينئذ منتكز حرمة الحرم (ص) أو قصر في ربطه (ش)

في ذلك فقد حكى اللخمي في اصطنياده وقتله للضرورة ثلاثة أقوال قيل لا يجوز قتله وقيل يجوز وعليه الجزاء وقيل لا جزاء عليه وحكى في الجواهر عن ابن شبيب أنه حكى عن محمد بن عبد الحكم أنه قال لا جزاء في غير العمد ولا فيما تكرر (قوله عند ابن القاسم) إشارة للخلاف في ذلك فكل من ابن القاسم عرفته ومخالفه أشهب وعبد الملك فاشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه وعبد الملك يوافق أشهب بشرط البعد والمراد بالبعد أن يكون بين الرمي وبين الحرم مسافة لا يقطعها السهم غالباً فوافق من مقدور الله أنه قطعها ومن بطرف الحرم لقوة حصلت للرأي (قوله تعين طريقه) مفهومه لو كان الكلب طريق غير الحرم لم يكن عليه جزاء لعدم انتهاك حرمة الحرم وهو كذلك نص عليه ابن الحاجب

(قوله صورته انسان محرم أوفى الحرم الخ) الدليل على هذا اللفظ قصر في ربطه لأن الذي يطلب معه ربط الكلب أو الباز انما هو من يمنع من الصيد بخلاف قوله كسهم من الحرم وقوله وكتب تعيين طريقه وما بعدهما من قوله أو أرسل بقربه فإنه حلال وانما الزمته الجزاء لانها كالحرمه (قوله ولو قتله خارجة قبل (٣٦٨) أن يدخله الحرم الخ) أي مع القرب هكذا ترى الشارح حكى الخلاف ولم يذكر

عج قوله على المشهور والمقابل يقول ما قرب من الحرم فله حكم الحرم وهو قول ابن عبد الحكم (قوله وهو لا يجوب نفسه) راجع للجميع من قوله فصاده الخ أي وأما لو كان يجوب بنفسه فلا جزاء على طرده ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد لان طرده لا أثر له (قوله من عطف الخ) راجع إلى العام المناسب أن يقول من عطف العام على الخاص (قوله على المشهور) أي عند ابن القاسم خلافاً للشهاب وعبد الملك (قوله إرسال الكلب) أي من الحل على صيد في الحرم وفيه الجزاء ولا يؤكل (قوله وتعرضه للتلف) فاعل التعرض من يحرم عليه الصيد وهو الحرم أو من في الحرم ولو حالاً (قوله ولم تحقق) راجع لقوله وطرده وما بعدهما من قوله ورعى منه أوله وقوله وتعرضه للتلف (قوله كما لو تنفر ريشه) أي الذي لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء وإذا تنفر ريشه ثم أمسكه عنده حتى نبت وأطلقه فلا جزاء عليه قاله البدر (قوله ولو ينقص) فكما لا تجب الكفارة في أبعاض الانسان كذلك لا تجب في أبعاض الصيد (قوله لشك) أي مطلق تردد مع وجوب الإخراج حينئذ فلو بقي على شك لم يكرر وكذا إن تحقق بعد الإخراج موته قبل الإخراج لم يجب التكرار (قوله

صورته انسان محرم أوفى الحرم ومعه كلب أو جرح يصطاد به فقصر في ربطه فانفلت منه فقتل صيداً في الحرم أوفى الحل فإنه ميتة لا تؤكل وعليه جزاءه لتقصيره في ربطه فان لم يقصر في ربطه فلا شيء عليه (ص) أو أرسل بقربه فقتل خارجة (ش) يعني أنه إذا أرسل الكلب أو الباز على صيد في الحل قرب الحرم فأدخله الحرم فقتل الصيد فيه أو أخرجه منه وقتله خارجة فإنه ميتة لا يؤكل وعليه جزاءه وأما لو أرسله من مكان بعيد من الحرم بحيث يغلب على الظن أن الكلب يأخذ الصيد قبل وصوله إلى الحرم أو يرجع عنه فقد دخل به الحرم وقتله فيه أو أخرجه منه فقتل الصيد خارجة في الحل فإنه لا جزاء عليه الباسي ولا يؤكل في الوجهين يعني في القرب والبعد لأنه محرم بمجرمة الحرم ولو قتله خارجة قبل أن يدخله الحرم فلا جزاء ويؤكل على المشهور وظاهر قوله بقربه سواء تعين الحرم طريقه أم لا وهو ظاهر لأنه لما قرب الحرم جاز دخوله إياه (ص) وطرده من حرم (ش) تقدم أنه قال والجزاء بقتله ثم عطف هذا عليه والمعنى أن الانسان إذا طرد الصيد من الحرم وأخرجه إلى الحل فصاده صائداً في الحل أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم أو شك في هلاكه وهو لا يجوب بنفسه فإنه يلزم الطرد الجزاء لأن هذا من التعريض للتلف فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (ص) ورعى منه أوله (ش) الضميران المجروران راجعان للحرم أي أن من رمى من الحرم صيداً في الحل فقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل على المشهور ونظر الابتداء الرمية وكذلك لا يؤكل الصيد اتفاقاً وعليه الجزاء فيما لو رمى شخص من الحل صيداً في الحرم لأنه يصدق عليه أنه قتل صيداً في الحرم ولو أصابه في الحل فلا شيء عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور (تنبية) ومثل الرمي في أوله إرسال الكلب ثم أنه يستغنى عما تقدم من قوله كسهم من الحرم عن قوله ورعى منه لأنه لا راعى في هذا كله حلال (ص) وتعرضه للتلف وجرحه ولم تحقق سلامته ولو ينقص (ش) عطف على بقتله أي وكذلك يجب الجزاء بتعرضه للتلف كما لو تنفر ريشه ولم تحقق سلامته وكذلك لو جرحه ولم تحقق سلامته فإن تحققت سلامته فلا شيء عليه ولو ينقص على المشهور وهو مذهب المدنة فقوله ولم الخ قيد فيهما أي ولم يغلب على الظن حتى يوافق كلام النخعي انظر التوضيح وقوله ولو ينقص مبالغة في المفهوم والباء بمعنى مع أي فلو تحققت سلامته فلا جزاء ولو كان مع نقص خلافاً لقول محمد يلزمه ما بين القيمتين كما لو كانت قيمته سليماً ثلاثة أمداد ومعيها مدين فيلزمه مد وهو ما بين القيمتين (ص) وكران أخرجه لشك ثم تحقق موته (ش) قد علمت أن الجزاء لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد فإذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات أم لا فأخرج جزاءه على شك من موته ثم تحقق أنه مات بعد الإخراج فإنه يلزمه أن يخرج جزاءه تأييداً ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله لأنه أخرج قبل الوجوب ولا شك متعلق بأخرج واللام بمعنى عن أو على التعليل وليس تعليل لا يكرر بخلاف البعضهم وقوله تحقق موته أي حصول موته لا الخيار بموته لأن الخيار بموته قد يكون بموت متقدم وقد يكون بموت متأخر والمراد بالتحقق غلبة الظن كما قاله ق (ص) ككل من المشتركين (ش) تشبيهه في قوله وكرر

لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد) فيه نظر لما علمت من قول المصنف وتعرض للتلف وجرحه ولم تحقق سلامته (قوله لأنه أخرج قبل الوجوب) أي بحسب نفس الامر لا بحسب الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف الغيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج ولا بد من هذا التقدير واللام ينفع هذا شيء (قوله قد يكون بموت متقدم) أي مع أنه إذا تحقق موته قبل الإخراج لا يكرر

(قوله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عاقته) أي بأن يكون ضربه أولا عاقه عن كونه بنحو نفسه ثم ضربه إنسان بعد ذلك ضربة مات بها فكل واحد منهم عليه جزاء بمثابة المشتركين (قوله أي في ظنه الخ) هذا إشارة إلى حل آخر غير ما أشار له أولا بقوله فأصاب صيدا غيره مما يحرم عليه وهذا الذي أشار له أولا هو الموافقة للنقل قال فيها ومن أرسل كلبه على ذئب في الحرم فأخذ صيدا فعليه الجزاء وقال أشهب لا جزاء فيه (قوله فإنه يلزمه جزاؤه على المشهور) ومقابله لا جزاء عليه وهو قول سمخون وقال أشهب إن كان موضعها يتخوف فيه على الصيد داء والافلاشي عليه (قوله غلام) ومثله الولد الصغير قاله والد عب (قوله أمر باقلاته) أي بالقول كما هو ظاهر قوله أمر وكذا لو أشار له بما ظن منه القتل وإن كان ما أشار له لا يظن غيره منه القتل (قوله فظن القتل) ومفهوم ظن القتل أنه لو شك في القتل لكان الجزاء على العبد وحده كما يفيد اللخمي (قوله فعليه جزاء آخر) أي على العبد (قوله أمره السيد بالقتل) أي أوبالاصطياد (قوله تشديد الواد) أي ويكون المعنى في حالة الصيد (قوله وبسبب ولواتفق) يؤخذ منه ما لو فتح شخص بابا وكان مستندا عليه جرة عسل فأنكسرت أنه يضمها لأن الفعل قارن الاتلاف على قول ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق نارا في محمل فأحرق دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن التلاف

يعني أن الجماعة من المحرمين إذا اجتمعوا على قتل مسيد ولم يكونوا في الحرم أو كانوا في الحرم ولولم يكونوا محرمين فإنه يلزم كل واحد منهم جزاء كامل فقوله من المشتركين بالتثنية وهو بيان لا قتل ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وأل للجنس وهو يصدق بالاثنتين فأكثر وفي شرح الأجهوري مانصه ولو عمدا لا جماعة على قتله فقتله واحد منهم بجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم ونظاهر كلام المؤلف أنه لا ينتظر لمن فعله أقوى في حصول الموت ويدل له قوله أو أمسكه ليرسله فقتله محرم والافعليه وأما لو تميزت ضرباته وعلم أو ظن أن موته عن ضربة معين فالظاهر أن عليه الجزاء وحده لأنه اختص بقتله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عاقته عن الجماعة ولو اشتراك حل ومحرم ليس بالحرم فعلى المحرم جزاؤه فقط (ص) وبارسال لسبع (ش) يعني أن المحرم أو من بالحرم إذا أرسل كلبه أو يارزه على سبع ونحوه مما يجوز للحرم قتله مما فاصاب صيدا غيره مما يحرم عليه فإنه يلزمه جزاؤه ولو قال لك سبع لكان أحسن أي في ظنه ثم تبين أنه غيره من بقر وحش أو طيئة مثلا وليس المراد أنه أرسله على سبع فقتله كما هو ظاهره لأنه يمنع منه قوله فيما سبق وعادى سبع فماتت قرية على المراد (ص) أو نصب شركته (ش) الضمير في له يرجع لسبع والشرك بالتحريك بحالة الصائد والمعنى أن المحرم إذا نصب شركته كما يجوز له قتله فوقع فيه صيد فإنه يلزمه جزاؤه على المشهور (ص) وبقتل غلام أمر باقلاته فظن القتل (ش) يعني أن المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام أن يرسله فظن الغلام أنه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا أن يكون محرما فعليه جزاء آخر ولا ينفعه خطأ الغلام ويلزم السيد المحرم بقتل غلام محرم أمره السيد بالقتل فقتل طائعا أو مكرها جزاء أن عنه وعن الغلام وواحد إن كان المحرم أحدهما (ص) وهل إن تسبب السيد فيه أو لا تأويلان (ش) يعني هل وجوب الجزاء على السيد مشروط بأن يكون تسبب في الصيد أي بأن يكون هو الذي اصطاده ثم أمر العبد باقلاته أو بأن يأذن للسيد فلا شيء على السيد والجزاء على العبد إذا لم يفعل السيد إلا خيرا انتهى عملا يحل له وهو تأويل ابن الكاتب أو بالجزاء لازم للسيد مطلقا أي سواء تسبب في اصطاده أم لا وهو تأويل ابن حجر وتأويلان فقوله المؤلف أو لا تنفي راجع لقوله إن تسبب السيد أي أو لا يشترط تسبب السيد فيه وجوز ابن غازي تشديد الواو فيه بصاعلي الطرفية أي حالة الاصطياد وعليه فقد حذف التأويل الثاني والمذهب هو التأويل بالاطلاق (ص) وبسبب ولواتفق كفر عنه فمات (ش) المشهور وهو قول ابن القاسم في المدونة أن الجزاء يلزم المحرم بالتسبب الاتفاق ومعناه أن المحرم لم يقصد قتل الصيد بوجه وإنما اتفق أن الصيد رآه ففرغ منه فعطبت فمات فإنه يلزمه جزاؤه لأنه نفر من رؤيته وكذلك يلزمه الجزاء إذا ركز رجلا فطعن فيه صيدا فقوله وبسبب عطف على قوله بقتل أي والجزاء بسبب الخ يعني لافرق بين المباشرة والتسبب وقوله وبسبب أي إن كان مقصودا كما إذا نصب له شركا فوقع فيه بل ولواتفق كفر عنه فمات (ص) والظاهر الأصح خلافه (ش) أي والظاهر عند ابن عبد السلام والمؤلف وابن فرحون لا ابن رشد كما هو بهمه كلامه والأصح عند التونسي وابن المواز خلاف قول ابن القاسم وأنه لا جزاء على المحرم في التسبب الاتفاق وهو قول أشهب والمذهب الأول وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني لا يؤكل وكذا يقال في قوله كفسطاطه وما بعده من قوله وبئر الماء ودلالة المحرم أو حل كما هو ظاهر كلام ح في الفرع الثاني عند قوله ودلالة المحرم (ص) كفسطاطه وبئر الماء (ش) هذا معطوف على قوله والظاهر والأصح خلافه فالتشبيه في عدم لزوم الجزاء والمعنى أن

(قوله ولا على حافر البئر) ولو حفر البئر على الطريق فليس كالأدعي في هذا ولعل الفرق أن الصيد شأنه أنه ليس له طريق معينة بخلاف الأدعي ثم رأيت أنه ذكر ذلك بعينه في كذا بعد ما قاله هنا (قوله فالصور ثمانية) لأن الدال إما محرم أو حلال والمدلول كذلك والصيد في الحل أو الحرم وهذه الثمانية حاصلة على إضافته للفاعل وعلى إضافته للمفعول (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تعين أن المصدر مضاف للفاعل أي لأنه الأصل والمفعول محذوف والصورة عليه ثمانية (قوله وبعبارة أخرى) هذه الثالثة أحسنها والصورة أربعة فقط لأن الدال عليها المحرم فقط الذي الكلام فيه (٣٧٠) قال في الأكل إذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يؤول الصيد انتهى وهذا ما لم

يكن المأمور عبداً أو ولداً لا أمر من يلزمه اطاعته فالجزاء على الأمر وليس على العبد ضمان بخلاف من أحرم ويده صيد فأمر عبده فذبحه فعليه ما للجزاء (قوله أصله بالحرم) أي وهو خارج عن جدار الحرم ويؤكل وأما لو كان الفرع مسامتا لجدار الحرم والطير فوقه فالتظاهر أن فيه الجزاء كالأكل كان الطير على الجدار نفسه أو على غصن بالحرم وأصله في الحل وأولى في الحرمة والجزاء وعدم الأكل إذا كان الغصن والأصل في الحرم (قوله المشهور أيضاً) ومقابله ما قاله عبد الملك من وجوب الجزاء (قوله وهو فاسد) إنما كان فاسداً لأنه يقتضي أنه إذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورعى على الصيد الذي فوق الفرع أنه لا جزاء عليه مع أنه عليه الجزاء **فائدة** لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم ففيه الجزاء وقاله الشافعي انتهى قال الأجهوري وظاهره كانت قوائمه في الحرم أو رأسه كان فائتاً في الحل ورأسه في الحرم أولاً (قوله وكذا أن لم ينفذ على المختار) ويؤكل في هذه أيضاً اعتباراً بأصل الرمي

المحرم إذا نصب له خيمة وهي المراد بالفسطاط فتعلق بأحد أطرافها صيد فقات أو حفر بئراً للماء فقات فيه صيد فاته لاجزاء على صاحب الخيمة ولا على حافر البئر قاله ابن القاسم وأشهب وذلك فعل الصيد بنفسه كن حفر بئراً ووضع يجوز له فيه فقات فيه رجل فلا فدية له على الحافر فلامفهوم لبئر الماء (ص) ودلالة محرم أو حل (ش) أي فلا جزاء على المحرم وهو من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والصيد المدلول عليه في الحل أو في الحرم فالصور ثمانية وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل كان المدلول محرماً أو حلالاً وقوله أو حل كان المدلول محرماً أو حلالاً وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله المحرم أي لاجزاء على المحرم بسبب دلالة على الصيد محرماً أو حلالاً إذا قتله المدلول على المشهور وكذلك لو أغان المحرم محرماً أو حلالاً على الصيد بعناوة سوط أو رمح لاجزاء على المعين بل على المدلول أو المغان إذا كان محرماً (ص) ورميته على فرع أصله بالحرم (ش) المشهور أيضاً أنه لا جزاء في هذه الصورة وهي شجرة ثابتة أصلها بالحرم ومنها فرع في الحل وعليه طائر فرماه الحلال بسببه فقتله لأنه في الحل وهو مذهب المدونة فقوله على فرع حال من المضاف إليه (ص) أو يحل وتحامل فقات به إن أنفذ مقتله (ش) معطوف على قوله على فرع وليس معطوفاً على بالحرم والالاقتضى أن يكون المعنى على فرع أصله يحل وهو فاسد والمعنى أنه إذا كان الصائد والمصيد في الحل وضربه فتحامل الصيد فقات في الحرم فلا جزاء عليه وسواء أنفذ مقتله أم لا لكن في حال أنفاذها يؤكل ولا جزاء على الضارب بلا خلاف وكذلك يؤكل ولا جزاء عليه إذا لم ينفذ مقتله على المشهور وإليه أشار بقوله (وكذا إن لم ينفذ على المختار) عند اللجمي (ص) أو أمسكه ليرسله فقتله محرم والأفعليه وغرم الحل له الأقل (ش) يعني أن المحرم إذا أمسك صيداً ليرسله لا يقتله فعليه عليه غيره فقتله فإن كان القاتل له محرماً أو حلالاً في الحرم فجزأؤه على القاتل ولا شيء على المحرم الذي أمسكه وإن كان القاتل له غير محرم في الحل فجزأؤه على المحرم الذي أمسكه لئلا يخلو الصيد عن الجزاء ولا شيء على القاتل لكن إن صام المحرم فلا شيء على الحلال وإن أطعم أو أخرج المشرك رجع على الحلال بالأقل من قيمة الصيد طعاماً ومثله وينبغي على ما حرر أو غنم الطعام أن يشتريه كما قاله من في شرحه (ص) وللقتل شريكان (ش) يعني أن المحرم إذا أمسك الصيد لاجل أن يقتله فقتله محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل نظر إلى التسبب والمباشرة وأما أن قتله حلالاً فاما أن يقتله في الحل أو في الحرم فإن قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزأؤه على المحرم الذي أمسكه ويغرم الحلال له قيمته (ص) وما صاده محرم أو صيده ميتة (ش) يعني أن المحرم إذا صاد صيداً مما يحرم عليه

صيده

لا بوقت الانفاذ بل اختيار اللجمي من الخلق إنما هو للقول بأكله

لا للقول بعدم الجزاء فإن القولين اللذين اختار اللجمي أحدهما متفقان على عدم الجزاء (قوله ومثله) قال في كذا وجد عندى مانعه وغرم الأقل أي الأقل من القيمة طعاماً ومن المشرك بأن يقوم المشرك كالشاة مثلاً في التعلب وينظر للأقل منهما وإن لم يكن للصيد مثل قيمة الصيد (قوله ويغرم الحلال له قيمته) أي قيمته طعاماً أي إذا كانت أقل مما تقدم قريبا والحاصل أنهم إذا كانوا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرماً والآخر حلالاً لا بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل كصورة المصنف فإن كان أحدهما حلالاً أو بالحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على المحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وإن كان كل منهما غير محرم وليس بالحرم فلا شيء عليه

(قوله أو أعان على صيده بإشارة) هذا إذا كان المعان والمأمور غلاما للمعين أو الأحرار فإن الجزاء على الأحرار والمعينين والا كان على المعان والمأمور كما تقدم عند قوله ودلالة محرم ان الاعانة لا توجب جزاء على المعين وكذا الأمر حيث لم يكن غلامه (قوله وذبح في حال إحرامه) أي أو ذبحه شخص لأجل أن يضيف به المحرم (قوله احتراز الخ) وأما ما صاده فهو ميتة ولو ذبح بعد إحلاله وهذا واضح ان ذبحه هو أو أذن في ذبحه كان الأذن في حال الإحرام أو بعد وأما إذا ذبحه غيره بغير إذنه فلا يكون ميتة عليه ولا على غيره هذا ووجه كون ما صاده محرم وذبحه (١) بعد إحرامه ميتة أنه لما وجب عليه إرساله ولم يرسله وزال ملكه عنه كان بمنزلة ما ذبحه حال إحرامه وبحث فيه بأن هذا يجري فيما إذا ذبحه غيره بغير إذنه فالقياس أنه لا يكون ميتة وان وجب عليه إرساله وجزاؤه ولكن قد تقرر أن المعقول لا يرد المنقول فإذا علمت ذلك فنقول قول المصنف وما صاده محرم أي مات بصيده بسهمه أو بغير ذلك أو لم يمت بصيده ولكن ذبحه بعد ذلك أو أذن في ذبحه ولو بعد الإحلال (قوله ويرشح هذا) أي الوجه الثاني نقول لا ترشح (٣٧١) لأن جعله في البيض الذي لا يكون لهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين أو لاحتمال أن يكون فيه جنين فان قلت يرجع اسم الإشارة للأمرين قلت لا معنى للترشح (قوله حكما) لا حاجة له (قوله ومن هنا) أي من كونهم جعلوا البيض حكم الميتة (قوله أذهو بمنزلة المذر) أي أذهو حين جعلوه حكم الميتة بمنزلة المذر أذما خرج بعد الموت (قوله صيد من أجله) أي مات بالصيد من أجله أي بأن صاده حلال (قوله أو محرم آخر) بالجرم عطف على الضمير أي أو صيد من أجل محرم آخر (قوله إذا أكل من لحم صيده) أي مات بصيده (قوله أو صيده) أي و كان عالما (قوله إذا أكل منه ثانيا) لا حاجة لذلك فيما إذا مات بصيده لأنه إذا مات بصيده عليه

صيده أي مات بصيده أو سهمه أو كلبه أو ذبحه وان لم يصد أو أمر بذبحه أو أعان على صيده بإشارة أو منأولة لسوط أو نحوه فإنه يكون ميتة وعليه جزاؤه وكذا إذا صاده حلال في الحرم يكون ميتة لكل أحد وكذا إذا صاده حلال أو حرام لأجل محرم معين أو غير معين بأمره أو بغير أمره ليبيعه أو يهديه وذبح في حال إحرامه ولو لم يأكل منه المحرم فيكون ميتة على كل أحد عند الجمهور وقولنا وذبح في حال إحرامه احتراز عما إذا ذبح بعد فاته بكرة أو كاه ولا جزاء عليه ان فعل (ص) كبيضه (ش) أي ان بيض الطير غير الأوز والدجاج انا كسره محرم أو شواه أو شوى له ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لانهم جعلوا البيض هنا بمنزلة الجنين لأنه لما كان ينشأ عنه نزل منزلته أو لاحتمال أن يكون فيه جنين ويرشح هذا ما يأتي من أن من أفسد وكرطير فيه فراح وبيض عليه في هذا البيض الدية وبعبارة أخرى جعلوا البيض له حكم الميتة حكما لا فقد الذكاة بل تغلظا على المحرم ومن هنا كان القشر نجسا أذهو بمنزلة المذر وأما خرج بعد الموت فبحث سند خلاف المذهب حيث قال أما منع المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لان البيض لا يفتقر إلى ذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حكم الغير على فعل الجوسي وهو إذا شوى البيض أو كسره لا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر إلى ذكاة مشروعة والمحرم ليس من أهلها انتهى (ص) وفيه الجزاء ان علم وأكل (ش) الضمير في وفيه الجزاء يرجع لما صيد أو لما شوى لأجل المحرم لا لما صاده المحرم والمعنى ان المحرم اذا علم أن هذا الصيد صيد من أجله أو صيد من أجل محرم آخر أو أكل منه فإنه يلزمه جزاؤه ففاعل علم وأكل هو الذي صيد من أجله أو محرم آخر والضمير في قوله (لا في أكلها) يرجع للميتة والمعنى ان المحرم اذا أكل من لحم صيد صاده أو صيده فأخرج جزاءه فإنه لا يلزمه جزاؤه ثانيا إذا أكل منه ثانيا لأنه ميتة ولا يلزمه شيء لا كل الميتة على المشهور وبعبارة أخرى قوله وفيه الجزاء الخ فيما صيد للمحرم فقط يعني أن ما صيد من أجل المحرم لا يأكل منه محرم ولا حلال لكن على الأكل منه الجزاء إذا كان محرما وعلم أنه صيد للمحرم سواء كان المحرم الأكل هو الذي صيده أو غيره وعلى هذا فضمير علم راجع للمحرم الأكل مطلقا وانما وجب الجزاء عليه من حيث أكله عالما لان حيث كونه ميتة ومقتضى كلام المصنف أن ما صاده محرم وأكل منه محرم آخر مع علمه بأنه صاده محرم أنه لا جزاء على الأكل وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر قول المؤلف أيضا لا في أكلها وذكر المؤلف ما يفيد

الجزء فإذا أكل منه فلا شيء عليه كان أول مرة أو ثانيا مرة (قوله ما صيد من أجل المحرم) أي صاده حلال لأجل المحرم والخاص بالكل قال شيخنا عبد الله ان الجزاء مقيد بقتل أو أن يكون الأكل محرما وأن يعلم أنه صيد للمحرم وأما حرمة الأكل فلا تقتيد بمحرم بل الإحلال كذلك ويتعدد في هذا الجزاء وقولهم لا يتعدد الجزاء معناه لا يتعدد على صائد بأكله صيده ولا بأكل كل محرم آخر منه لان صاده حلال للمحرم فإنه في هذه الحالة يتعدد الجزاء على كل من أكل عالما انتهى أي إذا أكلوا في زمن واحد وأما إذا أكلوا في كل الأول فإنه لا يلزمه الجزاء على الأكل ثانيا (قوله أن ما صاده محرم) أي مات بصيده (قوله وهو ظاهر قوله لا في أكلها) أقول إذا علمت ذلك تعلم أنه يدخل تحت قوله لا في أكلها صور وهي ما إذا صاده حلال لأجل المحرم أي مات بصيد الحلال المذكور وأكل منه محرم كان

(١) بعد إحرامه كذا في النسخ والظاهر بعد إحلاله كذا في ما مش بعض النسخ كتبه رحمه الله

هو المصيد من أجله أم لا ولم يكن عالماً أو كان عالماً وكل منه ثانياً فان صورته ان صورته ان
ثانياً على آكله كان هو المصيد أو محرم آخر فهي صور أربع تدخل تحت قول المصنف لافي أكلها وقول الشارح وأكل منه محرم
آخر أقول وكذا لو أكل منه نفس الصائد فلا شيء عليه في ذلك إلا كل لازم الجزاءه بالاصطيد (قوله وجاز مصيد حل حل) قال اللقاني
متعلق جاز محذوف أي جاز لمحرم أكل مصيد حل حل من حل (قوله وان سيجرم) اعترض عليه في اتيانه بالسبب من وجهين الاول اقتضاؤها
التوسعة في الزمن وعند اتساع الزمن بين الاحرام والا كل لا خلاف في جواز الاكل وانما الخلاف اذا ضاق الزمن بين الصيد والاحرام
وكلام المصنف يقتضي أنه من محل الخلاف وليس كذلك والعذر للمصنف في الاتيان بالسبب أنه لو لم يأت به بالصدق بالحال مع أنه لا يجوز
الا كل تخف الاعتراض وان لم يرتفع والثاني أن لا تقترب بعلم استقبال وأجاب هذا الشارح عن هذا الثاني بأن ان داخله على كان
المحذوف أي وان كان الصائد (قوله أي ويجوز للحلال المقيم بالحرم) يدخل فيه من كان من أهل مكة أو الألفاق القائم بها بعد طوافه
طواف الافاضة ورمية جرة العقبة ولذا قال شيخنا عبد الله قول المصنف وحل بطواف الافاضة ما بقي من صيد ونساء وطيب ظاهره جواز
الاصطيد سواء أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر أم لا انتهى (قوله وأني بصيده منه) أي سواء كان ذلك الصيد صاده حلال أو صاده محرم
فان قلت ما صاده المحرم لا يملكه ويجب عليه ارساله فاصوره وصوله لساكن الحرم منه فانه لا يصح بيعه ولا هبته قلت قد يتصور فيما اذا
أسلمه لا على وجه المعاوضة ولا على وجه (٣٧٣) العطية بل ليرسله مثلاً فذبحه وفيما اذا أخذه من الحرم من هو من أهل مكة من رجليه

بغير إذنه وبمذايعلم أن ما هنا
لا يعارض ما من أن ما صاده محرم
فهو ميتة على كل أحد ما من مات
بصيد المحرم وما هنا ذبحه كذا
ذكروا (أقول) بل ولو كان قد
تعدى الحرم ووجهه الحل في الحرم
فأخذه الحل وذبحه في الحرم وأما
ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه
لساكن الحرم ولو كان الصائد
حلالاً (قوله وأما عابر السبيل) أراد
أن لا تفتي الداخل في الحرم بصيد
معه من الحل فلا يجوز ذبحه
ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر
ويجب عليه ارساله بمجرد دخوله
الحرم كان محرماً أو حلالاً (قوله فان
أكله) أي فان ذبحه وأكله (قوله
وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح)
أي وذلك ان الشارح جعل قول

(ص) وجاز مصيد حل حل (ش) يعني ان المحرم يجوز له أن يأكل من لحم مصيد صاده حلال
في الحل لنفسه أو لحلال آخر قال الباجي اتفاقاً والضمير في قوله (وان سيجرم) يصح رجوعه
لصائد وللحل المصاد له أو له ما بناه ويل من ذكر وهو مباغاة في جوازاً كل المحرم من لحم الصيد
المذكور أي وان كان الصائد أو المصيد من أجله سيجرم بعداً كله وهذا اذا تمت ذكائه قبل
الاحرام والافهوميته لا يحل أكله لاحد لانه صدق عليه أن الذي صيده محرم (ص)
وذبحه بمحرم ما صيد بحل (ش) أي ويجوز للحلال المقيم بالحرم اذا خرج للحل وأني بصيد
منه أن يذبحه في الحرم ويباح أكله لكل أحد وأما عابر السبيل فلا يذبحه فيه ويجب عليه
ارساله فان أكله بعد دخوله من الحرم وداه كان محرماً أو حلالاً أما المحرم فواضح وأما الحلال
فلانه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح من النظر (ص)
وليس الاوز والدجاج بصيد بخلاف الحمام (ش) يعني أنه يجوز للحرم أن يذبح الاوز والدجاج
وبما كانه أصله لا يطير والدجاج جمع دجاجة للذكور والانثى مثلث الاول ويجوز له أيضاً أن
يأكل بيض الاوز والدجاج وكذلك يجوز للحرم أن يذبح الغنم والبقر والابل لا البقر الوحشي
لانهم اصيد وأما الحمام جمع حمامة للذكور والانثى فانه صيد فلا يؤكل ولا يبيضه وحشياً أو
رومياً يتخذ للفراخ أم لا لانه من أصل ما يطير قاله مالك في كتاب محمد وفي كتاب المدونة وكره
مالك أن يذبح المحرم الحمام الوحشي وغير الوحشي والحمامة الرومية التي لا تطير وانما يتخذ للفراخ
لانهم من أصل ما يطير قال في توضيحه هذه الكراهية يحتمل أن تكون على بابها فان فعل فلا جزاء
وهو قول مالك في الواضحة ويحتمل المنع فيجب الجزاء وهو قوله في كتاب محمد ولما أنهى الكلام

المصنف وذبحه بمحرم ما صيد بحل شامل لما اذا كان الصائد حراماً أو حلالاً وليس كذلك بل يقصر على الحلال هذا معناه والله
الموفق (قوله وليس الاوز) يكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي والوز لغة في الاوز وهو اسم جنس الواحدة اوزة وقد يجمعونه بالواو والنون
فقالوا اوزون له (قوله جمع دجاجة) هذا مذهب الفراء ومذهب سيبويه أنه اسم جنس (قوله مثلث الاول) كذا قال في له
والدجاج جمع دجاجة للذكور والانثى مثلث الاول انتهى فهل قوله مثلث الاول راجع للجمع والمفرد أو خاص بالمفرد ففي القاموس
الدجاجة معروف للذكور والانثى ويثلاث ثم بعد ذلك ذكر في له ما نصه والدجاج البووي بفتح الدال وكسرها والفتح أفصح والواحدة دجاجة
تقع على الذكور والانثى قاله الجوهري واشتقاقه من الدج وهو المشي الرويد سميت بذلك لاقبالها وادبارها (قوله وأما الحمام الخ) قال أشهب
لابأس أن يأكل ما ذبحوا منه لانفسهم وهو محرم إيه أي ما ذبحوه من الحمام قال سنده ويختلف في دجاج الحبش فقال الشافعي في دجاج
الحبشة الجزاء لانها وحشية وعن أحمد لا جزاء ومقتضى المذهب أن يتطرق ان كانت مما يطير كانت حكم حمام الدور انتهى والحاصل أنها ان
كانت مما يطير فهي صيد (قوله وحشياً أو رومياً) حصر الحمام في اثنين وحشياً ورومياً وقوله بعد الوحش وغير الوحش والحمامة الرومية بفتح
عدم الاتحصار في الوحش والرومي فحماهما الذي في بيوتنا على الاول يكون من افراد الرومي وسحر المقام (قوله ويحتمل المنع فحب الجزاء)

أى وهو المعتمد (قوله وحرم به قطع ما ينبت) ولولا احتشاش البهائم والسنى أحد المحققات لما ورد في الحديث استثنائه وهو الاذخر يكسر الهمزة وكسر الحاء فافتصار المصنف على السنى لشدة الحاجة اليه والاف المحققات بالاذخر سنة السنى والهش أى قطع ورق الشجر بالمحجن وزان مقود والعصا والسوال وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه وقطعه لاصلاح الحوائط والبساتين وقولنا قطع الورق بالمحجن وهو العصا المعوجة من الطرف وهو يكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم والجمع (٣٧٣) المحاجن بأن يضعه على الغصن ويحركه ليقع

الورق وأما ضبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام (قوله لأن الكفارة) أى والجزاء كفارة فلا يقاس الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة (قوله بين الحرار الاربع) فيه شئ إنما ذلك حران والجواب عن ذلك انه لما كان لكل حرة طرفان اعتبر كل طرف حرة وقوله المحيطة بها أى تقديرا لانهم ما يستأجرون محيطة بها لانهم ما في صوب واحد وحيث قد فاعل بقوله بين الحرار أى بين وسط البلد والحرار من كل جانب (قوله فيكون نصف بر يد) قضية التفسير ان يكون ربع بر يد من كل جانب (قوله والجزاء) مبتدأ ومثله خبر وقوله يحكم اما حال من المبتدأ أو من الخبر ويصح أن يكون الجزاء مبتدأ وخبره يحكم لان الجزاء اسم أى المجازى أو المكافئ مثله وعلى الاعراب الثانى يكون مثل بدلا وظاهر المصنف لايمن لفظ الحكم فى الكل من الثلاثة خلافا لابن عرفة من أن الصوم لا يشترط

على ما يتعلق بالصيد وكان بينه وبين النابت مشاركة لحرمته بالحرم على الحلال والمحرم شرع في ذلك فقال (ص) وحرم به قطع ما ينبت بنفسه الا الاذخر والسنى (ش) الضمير المحرور وبالباء عائد على الحرم يعنى انه يحرم بالحرم المتقدم ذكره على كل أحد ان يقطع ما ينبت بنفسه من غير علاج كالقل البرى وشجر الطرفا وأم غيلان ولواستندت نظر الجنبه كما يأتى في عكسه وسواء أخضره ويابسه الا الاذخر والسنى لشدة الحاجة اليه في الادوية والاذخر بالذال المججمة نبت معروف كالحفاء طيب الريح واحد من اذخرة وجع الاذخر اذا خر كفاعل والسنى بالقصر الذى يتداوى به ويطلق على البرق وأما بالمد فالرفعة قاله توفى القاموس السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبغم وبعد (ص) كما يستنبت (ش) أى كعدم حرمة قطع ما شأنه ان يستنبت من كخس وبقل وحنطة وبطيخ ونحو ذلك سواء استنبت أو نبت بنفسه ولذلك قال (وان لم يعالج) فيجوز قطعه نظرا الى الجفس (ص) ولاجزاء (ش) أى لاجزاء فى قطع جميع ما ذكرناه لا يجوز قطعه لانه قدر زائد على التحريم يحتاج الى دليل بل يستغفر الله (ص) كصيد المدينة (ش) التشبيه في تحريم قطع شجر حرم مكة وعدم الجزاء فيه والمعنى ان المدينة شرفها الله تعالى يحرم الصيد في حرمها ولاجزاء فيه ولا يؤكل حيث نبت وكذلك لا يجوز قطع شجر حرم المدينة وما نبت فيه بنفسه كافي حرم مكة وما استثنى هنالك يستثنى هنا وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لان الكفارة لا يقاس عليها أولان حرمة المدينة عندنا أشد كاليمين الغموس قولان (ص) بين الحرار (ش) بين هنا تحريم المدينة بالنسبة للصيد والنسبة لقطع الشجر وبين انه مختلف فهو بالنسبة للصيد ما بين الحرار الاربع المحيطة به اجمع لحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة داخله في حريم الصيد والنسبة لقطع الشجر بر يد من كل جانب كما أشار اليه بقوله (وشجرها بر يد في بر يد) من طرف المدينة وهى خارجة عن حريم الشجر فقطع الشجر الذى بها غير حرام ويعتبر بر طرف البيوت التى كانت في زمنه عليه السلام وسورها الآن هو طرفها في زمنه عليه السلام وما كان خارجا عنه من البيوت يحرم قطع ما ينبت به وبعبارة أخرى فى عبارة المؤلف قلق لان البر يد في البر يد يبر يد فيكون نصف بر يد من كل جهة لان البر يدان اذا تقاطعا تقاطعا صليبيا نصفيا هكذا + يكون نصف بر يد من كل جهة ففى معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا فى أمم أى مع أمم أى بر يد امصاحب البر يد حتى تستوفى جميع جهاتها (ص) والجزاء يحكم عندلن فقيم بن ذلك (ش) يعنى ان جزاء الصيد ليس كالقديبة والهدى بل لا بد فيه من حكم الحكيم كما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم واشترط العدالة يستلزم الحرية والبلوغ ومعرفة ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر بالجزاء ولا تنكفى الفتوى ولا يحتاجان الى اذن الامام ولا يشترط أن يكونا عالين بجميع أبواب الفقه لان كل من ولى أمر ايشترط فى حقه أن يكون عالما بذلك الباب فقط ولا تنكفى الإشارة لان هذا حكم والحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ (ص) مثله من النعم أو إطعام بقيمة الصيد يوم

فيه حكم وانظر هل يشترط فى العدلين أن لا يكونا متما كدى القرابة (قوله ومعرفة) معطوف على قوله حكم الآن بعض الشيوخ قال ما يدل على خلاف ذلك حيث قال واشترط العدالة يستلزم الحرية والبلوغ ومعرفة ما يحكم به لان الحكم بغير علم مناف للعدالة (قوله والامر بالجزاء) أى المحكوم عليه يأمرهما بالجزاء أى بالحكم عليه لا بخصوصية لفظ الجزاء فى المدونة فان أمرهما بالحكم والجزاء من النعم فكما وأصابا الخ وقال ابن كنانة قال عمر لعثمان ونافع بن عبد الوارث احكما فحكما عليه اه (قوله مثله) أى فى غير ما ورد فيه شئ معين مما سنبذ كرهه فلا يكون فيما ذكره نابل ما سنبذ كرهه قريبا لما يحكم أو بلا حكم كمام مكة والحرم وقيامه فقوله والجزاء قضية مهمة لا كلية فالحكم فيها على بعض الافراد لا كلها (قوله اطعام بقيمة الصيد) مفهومه لودفع قيمته دراهم أو عرضا لم يجزه ويرجع به ان كان

باقيا ولو قوم الصيد بنقد واشترى به طعاما لا يخرأ على المشهور ومحصل ذلك ان أخرج الجزاء هديا لخص بالحرم أو صيا ما حيث شاء أو طعاما لخص بعمل التقويم على ظاهر الكتاب والحاصل أن الصوم اذا نظر اليه أولا لا بد فيه من الحكم وأما لوقر الحكم بالطعام ثم أراد أن يصوم فلا يحتاج لحكم هذا هو الصواب (قوله أخرج طعاما يعدل قيمته) ظاهر العبارة أن للصيد قيمة والطعام يكون بقدرها وليس ذلك مراد ابل المراد ان ذات الصيد يقوم بالطعام (قوله لا يوم التعدي) أي لان التلف أي الموت قد يتأخر عن يوم الضرب الذي هو يوم التعدي (قوله والمراد بالنعم واحد الانعام) أي فالنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله متعلق بقوله اطعام) أي مرتبط به فلا ينافي انه متعلق بمحذوف والتقدير كائنة يوم التلف (قوله وبقية الصيد) ولو كان غير ما كول كخزير وينظر لقيمته على تقدير جواز بيعه والحاصل أن المطلوب ان يقوم الصيد من أول الامر بالطعام ولو قوم بالدراهم ثم اشترى به طعاما أجزأ (قوله من التقويم) أراد أثره وهو ما يقوم به والا فذات التقويم ببلدنا (قوله بغير محل التلف) عبارة غير أولى ونصه ولا يجزئ التقويم أو الاطعام بغيره أي بغير المحل الذي ذكرناه انه يقوم أو يطعم فيه مع الامكان الشامل (٣٧٤) محل التلف أو قربه وانظر أجرة نقله ان احتاج لاجر على من (قوله وهل له نزع الزائد بالقرعة) لا تتأق هنا قرعة نعم تتأق

القرعة فيما اذا كان أعطى العشرة الامداد لعشرين مسكينا وأمرناه بأن يكمل عشرة فان القرعة تمكن في هذه (وقوله وهل الآن يساوي سعره تأويلان) نسخة تأويلان وهي ظاهرة ونسخة فتأويلان فالقاء زائدة اعلم أنه قال في المدونة ولا يجزئ الاخراج بغير محل التلف وقال ابن المواز ان أصاب الصيد بمصر فخرج الطعام بالمدينة أجزأه لان سعرها أعلى وعكسه لم يجزه الا أن يتفق سعرهما واختلف الشيوخ هل كلامه خلاف للمدونة أي لانه حق تقرير المساكين فكان اصابة الصيد وهو

التلف بمحله (ش) قد علمت أن جزاء الصيد على التخيير فان شاء الانسان أخرج مثله من النعم وان شاء أخرج طعاما يعدل قيمة الصيد يوم تلفه من جل عيش مكان التلف لا يوم التعدي ولا يوم القضاء ولا الاكثر منهما وان شاء صام عن كل مديوم ما فالضمير في مثله يعود على الصيد أي مثل الصيد أو مقاربه في القدر والصورة فان لم يوجد فيهما فالقدر كاف والمراد بالنعم واحد الانعام يذكرو يؤثف الابل والبقر والغنم والضمير في قوله بمحله للاتلاف وهو متعلق بقوله اطعام وبقية الصيد أي ويعتبر كل من الاطعام والتقويم بمحله أي محل التلف فيقال كم يساوي هذا الطيب مثلا من طعام غالب عيش هذا المحل فيقال كذا فيلزمه (ص) وإلا بقربه (ش) أي وان لم تكن له قيمة في محل الاتلاف أو لم يجده بمساكين فيقوم أو يطعم بقرب محل التلف من الاما كن فان لم يكن حكم عليه حتى يرجع لاهله فأراد الاطعام حكم اثنين ممن يجوز تحكيمهما ووصف لهما الصيد وذكر لهما سعر الطعام عوضا عن الصيد فان تعذر عليه ما تقويعه بالطعام قوماه بالدراهم وبيعت بالطعام الى موضع الصيد كما يبعث بالهدي الى مكة وقوله (ولا يجزئ بغيره) أي ولا يجزئ شيء من التقويم أو الاطعام بغير محل التلف مع الامكان به كما في شرح س (ص) ولا زائد عن مدلسكين (ش) قد علمت انه يدفع لكل مسكين مسد فقط فان دفع له أكثر من ذلك فان الزائد على المد لا يعتد به ككفارة اليمين فاذا وجب مثلا خمسة أمداد فأطعمها لاربعة أشخاص فقراء فلا بد من أطعام شخص آخر وهل له نزع الزائد بالقرعة ان بين كافي كفارة اليمين أم لا وكما لا يجزئ الزائد لا يجزئ الناقص الا أن يكمل وهل يقيد بما اذا بقي على أحد التأويلين أم لا (ص) وهل الا أن يساوي سعره فتأويلان (ش) هذا خاص بمسئلة الاطعام بغير المحل الذي يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجزئ فيه وفي التقويم كالذي قبله كما يفيد كلامهم والمعنى الا أن يساوي سعر الاطعام ببلد الاخراج سعره ببلد التلف أو قربه ففي اجزائه تأويلان وما قلناه من انه مما لا يجزئ ان في التقويم واضح اذ مع تساوي القيمة في المحلين لا يصح القول بعدم الاجزاء (ص) أول كل مدصوم يوم وكل لكسره (ش) يعني أنه

الظاهر أو وفاق فهو تقييد لها انتهى وكان الأولى للمصنف أن يقدم هذا عقب قوله ولا يجزئ بغيره لئلا يتوهم رجوعه لقوله وزائد فيقول وهل مطلقا أو الا أن يساوي سعره تأويلان وحاصل ايضاح المسئلة انه اذا كان الصيد يقوم بعشرة أمداد وأراد أن يخرج الامداد بغير محل التلف فان كانت قيمة الامداد في محل الاخراج مساوية لقيمتها في محل التلف كأن تكون القيمة في المحلين عشرة دراهم أي أو تكون قيمتها في محل الاخراج أكثر أي والفرض انه أخرج العشرة الامداد فهاتان صورتان محل الخلاف وأما اذا كانت قيمة العشرة الامداد في محل الاخراج أقل والفرض انه يريد أن يخرج العشرة الامداد فهذا باتفاق لا يجزئ هذا هو الصواب بخلاف ما في شرح عب وشب تبعا لعم (قوله اذ مع تساوي القيمة) وحيث نذروا قال المصنف وأجزأ التقويم بغيره ان ساوى سعره والا فلا كالاطعام الا أن يساوي سعره فتأويلان لكان أن ظهر وكان يقدم هذا عقب قوله ولا يجزئ بغيره لئلا يتوهم رجوعه لقوله وزائد فيقول وهل مطلقا أو الا أن يساوي سعره فتأويلان (قوله أول كل مدصوم يوم) لو قال أو صوم يوم لكل مد كان أحسن اذ جعل كلامه على ما وافق هذا يجعل صوم يوم عطا

على مثله وقوله لكل الخ مقدم من تأخير متعلق بالمصدر فيه تكلف وفيه تقديم معمول المصدر لكن أجاز به بعضهم إذا كان جاراً ومجروراً (قوله فالنعامة) بفتح النون تذكروا وتوث والنعام اسم جنس مثل حمامة وحمام لك والقاع في قوله فالنعامة السيئة مسبب عن قوله مثله من النعم ولو قال إلا النعامة فبدنه والفيل جزاء وبدنه ذات سنمين لقربه من خلقه المكان أحسن لثلاثتهم أنه يخير في النعامة وما بعدها بين إخراج البدنة التي هي مثلها وإخراج المائل الماسند كره وبين إخراج بقية الصيد أو عدله صياماً مع أن النقل أنه يتعين ذكرها هنا في تلك الأشياء ولا يجوز فيها الإطعام (قوله وبهذا يدفع الخ) لا يخفى أن الاعتراض باق ولا اندفاع (قوله وانظر تفصيل ما يفيد النقل) والذي يفيد النقل أنه إذا لم يوجد ما ذكره المصنف في الفيل يخرج قيمته طعاماً فإن لم يجد فيصوم عدله وكذا يقال مثل ذلك في النعامة ولا يتطرق في قيمة الفيل إغلاء عظمه وإذا لم توجد البقرة في جوار الوحش وبقره فقيمة طعاماً فإن عدم فصوم عدله وكذا يقال في قوله والضبع الخ والتاء في بقرة واحدة لصدق (٣٧٥) البقرة على الذكر والأنثى وقوله فالقيمة طعاماً أي حين الاتلاف وليس ذلك

إذا أراد أن يصوم في جزاء الصيد فإنه يصوم عن كل مد بعد النبي عليه السلام يوماً فلو كان في الإمداد كسراً فإنه يصوم له يوماً كاملاً فإذا قيل ما قيمة هذا الطير فإذا قيل خمسة أمداد من الحنطة ونصف مد فإنه يصوم ستة أيام (ص) فالنعامة بدنه والفيل بذات سنمين (ش) يعني أن الحرم ولو كان في غير الحرم أو كان في الحرم ولو كان غير محرم إذا قتل نعاماً أو فـيـلـاً فإنه يلزمه إكل واحد منهما بدنه من الإبل إلا أن بدنه الفيل تكون خراسانية ذات سنمين لقرب الفيل من خلقها فإن لم توجد فقيمته طعاماً ونحوه في التوضيح وفي الذخيرة فقيمته وقوله فالنعامة بدنه مبتدأ وخبر به حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي جزاء النعامة بدنه وقوله والفيل الخ مبتدأ وخبر به حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وحذف المتعلق أي وجزاء الفيل بدنه كائنه ذات سنمين وبهذا يدفع الاعتراض بأن الأولى إسقاط أحد أمرين إما الباء أو لفظة ذات لأن أحدهما كافٍ أي والفيل بدنه ذات سنمين أو والفيل بدنه بسنمين وفي كلام المؤلف إجمالاً انظر تفصيل ما يفيد النقل في الشرح الكبير (ص) وجار الوحش وبقره بقرة (ش) يعني أن الحرم أو من الحرم إذا قتل جوار وحش أو بقرة وحش فإنه يلزم في كل منهما بقرة (ص) والضبع والثعلب شاة (ش) يعني أن الحرم أو من الحرم إذا قتل ضبعاً أو ثعلباً فإنه يلزمه في كل واحدة منهما شاة لكن اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في الثاني والشاة من الغنم يذكروا ويؤث وظاهر قوله والضبع والثعلب شاة ولو خيف منهما ما بحيث لا ينجو منهما ما لا يقتلهما وحينئذ يشكل هذا على قوله كطير خيف لا يقتله ويجب أن التحريم منه ما لا يعسر كعسره من الطير وقد يحصل منه ما يصعد نخلة ولا يحصل بذلك التحريم من الطير (ص) حكماء مكة والحرم وقيامه بلا حكم (ش) يعني أن من قتل شيئاً من حمام مكة أي ما صيده منه بمكة وقيامها أو من حمام الحرم أو من قيامه فإنه يلزمه في كل واحدة من ذلك شاة بلا حكم فإن لم يجدها صام عشرة أيام لتنزيله منزلة الهدى ولا يخرج طعاماً وإنما كان فيه شاة لأنه يألف الناس فشدد فيه ثلاثاً تسارع الناس إلى قتله والمراد بحمام

فيه وقوله وللعل وضب بيان لما لا مثل له ثم قال فقول المصنف القيمة طعاماً يعني أو عدله صياماً كما قاله س وهو الصواب قال في الجواهر والواجب في الصيد مثله من النعم أو مقاربه في الخلقة أو الصورة أو طعام بمثل قيمة الصيد أو صيام يعدل الطعام وهو على التخفيف أن لم يكن له مثل كالعصافير وغيرها فعديل قيمته من الطعام أو عدل ذلك صياماً إلى أن قال والواجب في المثل في النعامة بدنه ثم ذكر المثليات التي ذكرها المؤلف وقال الباقي في المتنق والذي ذهب إليه مالك أن كل ما صغر عن أن يكون له نظير من النعم يهدى فليس فيه إلا الصيام أو صدقة وقال أيضاً ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام أو الصيام (قوله حكماء مكة) ولو حذف مكة لكان أولى بمرامه بون الاختصار (قوله بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين وقرق بينه وبين النعامة ونحوها بأنه لما كان بين الجزاء والاصل بين عظيم في القدر لم ينظر إلى التفاوت بين أفراد الاصل وليس ذلك موجوداً بين النعامة والبدنة فلذا طلب الحكم فيها وبأن التفاوت بين أفراد الحمام يسير فجعل كالعديم بخلاف النعامة ونحوها (قوله صام عشرة أيام) أي ولا يطعم خلافاً لصيغ

(قوله لا ما تولد لهم ما الخ) أى فقط أى فالمراد ما يصيدهم ما سواه تولد لهم ما أم لا (قوله يعنى أن الصغير فيما وجب من مثل الخ) أى أن الصغير كالكبير فيما وجب من مثل أى الصغير الذى لم يمتثل مما يصح ضحية كالكبير أى الذى يجزى ضحية أى بحيث أنه يجزى فيه أقل ما يصح ضحية وقوله وان المريض كالسليم أى المريض الذى لا يصح أن يكون ضحية كالسليم أى فإنه لا بد أن يكون جزاؤه صحيحا يجزى ضحية (قوله وان الجميل فى منظره كالشنيع) المراد أنه يقطع النظر عن جماله وقوله وان الانثى كالأذكر أى يقطع النظر عن أنوثته وقوله وان المعلم الخ المراد أنه يقطع النظر عن تعلمه وقوله فيقطع النظر عن ذكوره أى وعن تعلمه وجماله وقباحتها وقوله ولا يقوم الخ المراد أنه يقوم قاطعين النظر عن ذكوره وأنوثته (قوله والالقال والانثى كالأذكر) أى لو كانت الانثى تقوم على أنها ذكر لقال والانثى كالأذكر مقتضى تلك العبارة أن قوله والجميل معناه أن الجميل يقوم على أنه قبيح مع أن المراد يقطع النظر عن جماله (قوله يقوم على أنه قبيح) لا يخفى أن هذا ليس (٣٧٦) بمراد بل المراد يقوم مقطوعا النظر عن جماله وقباحتها (قوله والفراهة) قال

فى المصباح فراه الدابة وغيره يفره من باب قرب وفى لغة من باب قتل وهو التشاؤم والخفة (قوله ولحق الله بالطعام كبيرا صحيحا) أى إذا كان صغيرا لم يصل لدرجة الاجزاء ضحية يقوم على أنه كبير يجزى ضحية فإذا كان الثعلب صغيرا لم يكمل سنة يخرج شاة كبيرة أى كملت سنة قاله الكبير مقول بالتشكيك وإذا كان مريضاً أضناه المرض بحيث لا يجزى ضحية يجب اخراج شاة مثلا صحيحه بحيث تجزى ضحية (قوله كالسمن والصغر) أى أن الاجتهاد يكون فى السمن وضده أى الضد الذى معه الاجزاء والذى لا اجزاء معه خارج عن الموضوع (قوله والصغير) فيه أنه قدم تقدم أن الصغير كالكبير فكيف يكون الاجتهاد والجواب أن الصغير مقول بالتشكيك مثلا الثعلب الذى لم يكمل سنة يكون جزاؤه شاة كملت سنة ودخلت فى الثانية

ويعام مكة والحرم ما يصاد به ما لا ما تولد لهم ما ولا ما تولد لهم ما (ص) والحل وضرب وأرباب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما (ش) اللام يعنى فى خبر مقدم مبتدؤه القيمة بعده والمعنى أن الحرم إذا قتل جاما فى الحل فإنه يلزمه قيمته طعاما وتقدم إذا قتله فى الحرم وأما إذا قتل ضبا فى الحل أو فى الحرم فإنه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل يربوعا فى الحل أو فى الحرم فإنه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل جميع الطير ولو بمكة والحرم خلاف ما مر فإنه يلزمه قيمته طعاما (ص) والصغير والمريض والجميل كغيره (ش) يعنى أن الصغير من الصيد فيما وجب من مثل أو أطعام أو صيام كالكبير وان المريض فيما ذكر كالسليم وان الجميل فى منظره كالشنيع وان الانثى كالأذكر وان المعلم ولولمفعة شرعية كغيره فتقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكوره وأنوثته ولا تقوم الانثى على أنها ذكرا ولا الذكرا على أنها أنثى والالقال والانثى كالأذكر مثلا وانما لم يقل والقبيح بدل والجميل مع أنه مناسب لما قبله لاقتضائه خلاف المنصوص فان المنصوص أن الجميل يقوم على أنه قبيح لا العكس القرافى والفراهة والجمال لا تعتبر فى تقويم الصيد لان التحريم كان للذكرا وانما يؤثر كل اللحم (ص) وقوم له بذلك معها (ش) أى قوم الصيد المملوك لشخص بذلك الوصف الذى هو عليه من صغر ومرض وغيرهما مع القيمة التى هى الجزاء فىقوم له به بدراهم على الحالة التى هو عليها فإذا كان معلما قوم بذلك وكذلك إذا كان صغيرا أو مريضا ولحق الله بالطعام كبيرا صحيحا (ص) واجتهاد وان روى فيه فيه (ش) أى حيث كان الحكمين دخل فأنه ما يجتهدان وأما ما لا يحتاج الى حكم فلا دخل له ما فيه فان قيل قد تقرر أن النعمة فيها بدنة والقبيل أيضا فيه شئ معين وكذلك غيرهما فاعمل الاجتهاد فيما روى فيه فالجواب ما قاله الشيخ أبو الحسن ان الاجتهاد فيه بالنسبة للسمن والهزال فخص الحكم النبوى الجنس ومصب الاجتهاد الاغراض والجزئيات اللاحقة كالسمن والصغر والصحة والجمال وضدها بأن يراى أن فى هذه النعمة بدنة صمينة أو هزيلة مثلا لسمن النعمة أو هزالها مثلا وهكذا فقوله واجتهاد أى

لا يزيدو ثعلب كل سنتين وتعلب كل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك فراجع الاجتهاد وجوبا لما ذكرناه وقس وقوله والجمال لا يعتبر فهذا لا يسلم (قوله بأن يراى أن فى هذه النعمة بدنة صمينة أو هزيلة) أى هزال لا يمنع الاجزاء وأما الهزال الذى يمنع الاجزاء فخرج عن الموضوع وقوله وهكذا أى بأن يراى أن فى هذه النعمة بدنة صغيرة أو كبيرة تقدم توضيحه وبأن يراى أن فى هذه النعمة بدنة صمينة أو ضعيفة لصحة النعمة وضعفها يراى ضعفها بجزء أو يراى أن فى هذه النعمة بدنة جميلة أو قبيحة لجمالة النعمة وقبحها تقدم رده ثم ذكر محشى نت ما ردهما قاله الشيخ أبو الحسن فقال قوله واجتهاد أى الحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهله لان هذا الكلام لما لك وزمانه زمن اجتهاد قال فى المدونة ولا يصحكتان فى الجزاء يروى وليست بدنة بالاجتهاد ولا يخرجها بالاجتهاد هما عن آثار من مضى اه ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى الارنب بعناق وفى البربوع بحفيرة وهى دون العناق وخالفه مالك محتجا بأن الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة فلا يصح أن يخرج ما ليس بهدى لصغره وهو معنى قول المدونة وان روى فيه ونحوه قول ابن الحاجب باجتهادهما لا يمارى ابن عبد السلام يعنى عن السلق وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح

العدول عنه كما في الضبع انه قضى فيه بكبش وقال الشافعي يكتفيان بحكم من حكم بذلك من السلف فان قلت قد تقر في أصول الفقه ان مذهب مالك ان قول الصحابي حجة واذا كان كذلك فلم يكتف الحكمان بما روى عن الصحابة في هذا الباب قلت لم يخرج عن أصله لان معنى قوله باجتهاد هما لا بما روى انما هو اذا وقع بين الصحابة أو من بعدهم خلاف وأما اذا اتفقوا على شيء فلا يحل العدول عنه في هذا الباب ولا في غيره ألا ترى الى قوله في المدونة لا يكتفيان في الجزاء بما روى وليتدنا الاجتهاد ولا يخرجان باجتهادهما عن أثر من مضى وكذلك في الموازية والعينية من رواية أشهب لا يكتفي في الجزاء ولا في غيره أو النعامة أو البقرة فنادونها بالذي جاء في ذلك حتى باتفاقه الحكم ولا يخرجان عما مضى انتهى كلام ابن عبد السلام وبهذا تعلم ان اجتهادهما فيما يجب لافي السمن والهزال كما قاله أبو الحسن ان ظاهر كلامهم ان الحكمين لا يتعارضان لذلك وانما عليهم ما أن يأتي بما يجزئ في الضحية وهنا أمران أحدهما الحكم لا بد منه على مذهب مالك حتى في المروي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو اتفق عليه كلام السلف خلافا للشافعي لان الله تعالى قال يحكم به فأتى بالمضارع الدال على الحال والاستقبال ووقع في الآية (٣٧٧) جواب الشرط فيخلص للاستقبال ثانيا ما اذا

حكما لا بداهما من الاجتهاد في محله فقد قال الساجي في قول مالك في الموطأ ولم أزل أسمع في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة يريد ان ذلك شائع قديم قد تكرر حكم الأئمة به وقد روى العلماء ومع ذلك فلا يجوز اخراجها الا بعد الحكم بها وتكرر الاجتهاد في ذلك انتهى انظره فتجد قوله ثانيا ما يضارب ما تقدم له قوله فان اختار أحدهما قال فيها ان حكما عليه بالجزاء فأراد بعد حكمهما أن يرجع الى الطعام أو الصيام فحكما عليه به عما أو غيرهما فذلك له قوله إلا أن يعرفه ويلتزم به قال بعض الشراح والظاهر ان الالتزام على القول بالاجزاء انما يكون باللفظ (قوله بجفرة) الاثنى من المعز التي بلغت أربعة أشهر (قوله تحكما) فيما احتراز عما لو حكما في الارتب عناق وهي الاثنى من المعز التي لم تكمل سنة كما فعل عمر بن عبد

وجوبا وقوله فيه فيه لف ونشر مشوش ولو أسقط أحدهما كان أحسن ويكون من باب التنازع (ص) وله أن ينتقل الآن يلتزم فتأويلان (ش) يعني ان الحكمين لا يحكمان عليه بالجزاء الا بعد تخيير في أحد الأنواع الثلاثة اما المثل أو الاطعام أو الصيام فاذا اختار أحدهما حكما عليه به ثم بعد ذلك له أن ينتقل عما حكما عليه الى غيره ولحكما عليه بهما أو غيرهما واذا كان ذلك له بعد الحكم فأحرى قبله واختلف هل له الانتقال مطلقا سواء عرف ما حكما عليه به أو لا التزمه أم لا وعليه الاكثر وهو المعتقد أوله الانتقال الآن يعرفه ويلتزم به فلا ينتقل وهو تأويل ابن الكاتب وصوبه ابن محرز تأويلان للشيوخ على المدونة (ص) وان اختلفا ابتدئ (ش) أي وان اختلف الحكمين في قدر ما حكما عليه به بأن قال أحدهما حكما عليه بجفرة مثلا وقال الآخر بعنز كبيرة مثلا أو في نوعه فان الحكمين يتدأ ثانية وثالثة حتى يقع الاجتماع على أمر لا خلف فيه وسواء وقع الحكم ثانيا وثالثا منهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غيره صاحبه ولذلك بنى المؤلف ابتداء للجهول (ص) والاولى كونهما مجلسا (ش) يعني انه يستحب أن يكون الحكمين وقت الحكم في مجلس واحد ليطلع كل منهما على حكم صاحبه (ص) ونقض ان تبين الخطأ (ش) أي ونقض حكم الحكمين ان انضح وظهر خطوهما فيما حكما فيه تحكما في شيء فيه بدنة بشاة وبالعكس (ص) وفي الجنين والبيض عشر دية الأم ولو تحرك وديتها ان استهل (ش) تقدم انه قال فالنعامة بدنة وعطف هذا عليه والمعنى ان المحرم أو من في الحرم اذا ضرب بطن طيبة فالقت جنينا ميتا لا حركة فيه أو تحرك ثم مات قبل ان يستهل صار خافا فان الواجب فيه عشرة قيمة أمه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وكذلك في بيض الحيوان الوحش مطلقا نعم كان أو غيره كان فيه فرخ أم لا ولو خرج منه الفرخ ولم يتحرك أو تحرك ومات قبل أن يستهل صار خافا عشر عن أمه والمراد بالبيض غير المذر وأما المذر فانه لا شيء فيه اذا كسره فقوله وفي الجنين أي والواجب في كل فرد فرد من أفراد الجنين

(٤٨ - خرشي ثاني) العزيز لا أقول في شيء قضى به عمر انه يرد وقال مالك في غير موضع اذا قضى قاض يختلف فيه مضى ولم يرد وفي البرقع بجفرة انتهى كورد محشي تتبعا حاصله ان المعتمد النقض لانه يشترط ان الجزاء لا بد أن يبلغ سن الاضحية انتهى (قوله وفي الجنين) أي ان في كل جنين عشر دية أمه ولو تعدد كالتوأمين بضربة أو ضربات في فور واحد (قوله والبيض) ولو أتلقت اثنتين معا فأكثري فور أو في ضربة ولو وصل لعشرة وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بيضات في كل بيضة واجبا لاشاة عن جلته لان الهدي لا يتبعض يكن قتل من البراسع ما يبلغ قدر شاة فلا يجمع فيها (قوله ان استهل) والظاهر ان مثل الاستلال سائر ما يتحقق به الحياة ككثرة الرضع فيما يرضع وظاهر قوله والبيض ان فيه العشر من غير حكومة كان بيض حمام حرم أو غيره وذكر سنة انه لا بد من حكم عدلين قال لانه من باب الصيد انتهى ولعل الفرق بينه وبين أصله الذي هو حمام الحرم ان الأصل في الجزاء الحكومة لو روده في القرآن وانما خرج عنه حمام الحرم لقضاء عثمان فيه بالاشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الأصل (قوله وأما المذر) وكذا فيما يظهر ما اختلط صفاره ببياضه أو وجد في صفاره نقطة دم لعدم تخلق فرخ في جميع ذلك ورد ما قاله شب في مسألة الاختلاط

(قوله أي عشر قيمتها من الطعام) فسر الدية بالقيمة الخ هذا ظاهر فيما إذا كانت الدية القيمة من الطعام كما أشاره المصنف بقوله وللحل وضرب وأرنب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما وأما مثل حمام مكة مما كان الدية شاة فيقال فيه عشر قيمة جزاء الام طعاما وكذا يقال في النعامة والبدنة ولو وقع التقويم بالدرهم ثم اشترى بها طعاما جاز فيقطع ذلك (قوله أو عدله من الصيام) أي إذا عجز عن الاطعام أي فاذا تعذر الطعام في حمام مكة صام يوما عن الجنين أو البيض وان تعذر في غيره من الطير صام يوما أيضا وان وجب في أمه مد أو أكثر إلى عشرة فان وجب فيها أكثر من عشرة إلى عشرين صام يومين وان وجب فيها أحد وعشرون إلى ثلاثين صام في جنينها أو بيضها ثلاثة أيام وهكذا وأما ان وجب فيها دون مد (٣٧٨) كنصفه ووجب صوم يوم فيه لو جوب تكيل الكسر فيجب في جنينها أو بيضها

مثل ذلك فهو في هذين مساو لأمه في الصوم عند تعذر ما يجب فيه ابتداء وان تعذر في غير هذين سواء كان مما يخير في أمه بين اطعام وصوم أو بينهما وبين مثله فانه يصوم أيضا وان تعذر فيما يتعين في أمه المثل كالتعامة فالظاهر أنه يجري فيه ما جرى في أمه على ما تقدم (قوله من طائر) أي كان البيض من أي طائر (قوله بشرط أن يزايله أو هي حية) الحاصل ان الصور أربع وهي اما أن يستل أولا وفي كل اما أن يتفصل عنها حية أو ميتة فان استل وماتا فديتان فان استل ومات أحدهما فدية الميت فقط كما اذا لم يستل وماتت هي فان لم تمت هي ففيه العشر (قوله ابل فبقر) أي فضان فحز ولو زاد فضان لكان أولى لتدعيه على المعز فحذف المصنف مرتبتين (قوله وألحق العلماء بذلك) في العبارة إيجاف والمناسب أن يقول كما قال غيره وهذا وان جاء في التمتع إلا أن العلماء قاسوا عليه كل نقص حصل في الحج (قوله وصام أيام

عشر دية الام أي عشر قيمتها من الطعام أو عدله من الصيام بسبب ضرب محرم أو حلال في الحرم أمه فتلقبه ميتة فلا يؤبقن انه مات قبل الالتقاء راثمة ونحوها فلا شيء عليه فيه وفي كل فرد فرد من أفراد البيض اذا كسرهما من ذكر من طائر كان فيه فرخ وخرج ميتا بعد كسره أولا عشر دية أمه وقوله وفي الجنين الخ بشرط أن يزايله أو هي حية وهو ميت بجنين الا دمية فلا وقتها ميتا وهي ميتة فلا شيء عليه فيه وانما وجب في البيض العشر كان فيه فرخ أم لا لا احتمال أن يفرخ وفي جنين حمام مكة وبيضه عشر قيمة الشاة أو عدل ذلك صياما لكن بحكومة ورد بقوله ولو تحرك قول أشهب ان الواجب في المتحرك جزاء أمه ولو لم يستل صار خا وتجب ديتها ان استل الجنين أو الفرخ صار خا (ص) وغير الفدية والصيد مربي هدى (ش) تقدم ان فدية الاذى على التخيير عند قوله وهي نسك بشاة الخ وتقدم ان جزاء الصيد على التخيير حيث قال مثله من النعم الخ على تفصيل يناه في الشرح الكبير وغيرهما هو الهدي وذكره لأنه على الترتيب هدى ثم صيام ان لم يقدر على الهدي ولا مدخل لا طعام في ذلك والهدي ما وجب لنقص في حج أو عمرة كعدم القران والقوات والمتعة وتعدية الميقات أو ترك الجمار أو ترك البيت ليالي منى وما أشبه ذلك وأل في الفدية للعهد كما قاله ت أي لان الفقهاء قد يطلقون الفدية على الثلاثة أي على فدية الاذى وجزاء الصيد والهدي وقوله هدى بخير غير ومرتب خبر لم يتدا محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير الفدية والصيد هدى وهو مرتب أي واجب ترتيبه (ص) ونسب ابل فبقر ثم صوم ثلاثة من احرامه (ش) قد علمت أن الهدي على الترتيب فاذا وجب فالأفضل فيه أن يكون من الابل لان النبي عليه الصلاة والسلام كان أكثر هداياه الابل وضحي بكبشين ثم البقر ثم الغنم لان الأفضل في باب الهدايا كثرة اللحم عكس باب الضحايا وانما سكت المؤلف عن ذكر الغنم للعلم بانحصار الهدي في الثلاثة بل يتعين حذفها اذا لاندب فيها لفقد الاعظمية منها فان عجز عن الهدي ولم يجد من يسلفه فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج أي من حين احرامه به الى يوم النحر وينسب عدم تفرقتها وسبعة أيام اذا رجع من منى وألحق العلماء بذلك كل نقص وجب فيه هدى وهذا اذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة كعدم التمتع والقران والفساد والقوات وتعدى الميقات فان آخر الصيام الى يوم النحر فانه يصوم أيام التشريق وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر وان نهى عن صيامها في غير هذا الى هذا أشار بقوله (ص) وصام أيام منى بنقص حج

منى) وجوبه لا لأنه عليه ان آخر الصوم اليها العذر وأما ان آخره لغير عذر فانه يأثم مع الاجزاء كذا قال الشراح ان ولكن المعتمد جواز التأخير وان كان تقديمها أفضل وقد وقع تردد في صومها أيام منى هل هو قضاء أو أداء وجمع بأن من قال بالاداء يحصل على من فاته الحج ويحصل من قال بالقضاء على من قرن أو تمتع أو أفسد حجه أو تعدى الميقات حلالا أو نحو ذلك وان صام بعضها قبل يوم النحر كلها في أيام التشريق فان آخرها عن أيام التشريق صام متى شاء وصلها بالسبعة أم لا (قوله بنقص حج) متعلق بصام فقط ليكون كلامه شاملا للحج والعمرة ويكون قوله من احرامه بيان للبدء بصيام الثلاثة الايام في الحج والعمرة ويكون قوله بنقص حج بيان لا غاية المفصلة بين الحج والعمرة أي ان كان النقص في حج صام أيام منى وان كان في عمرة أخر صوم الثلاثة عنها والفرق بينهما ان الحج واجب والعمرة سنة فافعله أقوى ثم نقول أما الحج فظاهر وأما العمرة فبان يكون قنيد أحرم أو لا بعمره وحصل فيها

نقص ثم أحرم بعدها وإن بقران (قوله أن تقدم على الوقوف) لا يغني عنه قوله بحق لأن النقص المتقدم على الوقوف قد يكون في عرة أيضا كما إذا كان متمتعاً أو قارناً (قوله ومفهومة أن تأخر النقص) وسكت عما وجب في يوم الوقوف ولكن حكمه ما وجب بعده (قوله وسبعة إذا رجع) أي وإن لم يصلها بالرجوع ويستحب تأخيرها إلى الرجوع للأهل ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى إذا رجعتن ليأتين بجمع عليه فإذا رجع لاهله استحب له التجيل (قوله وهل يجتري منها بثلاثة أيام) قال مالك التونسى الثلاثة حتى صام السبعة فإن وجد هدياً فأحب إلى أن يهدي والأصام وقوله فيه كلام للتونسى أي لأنه قال أي التونسى فسر كلام مالك بأنه لا يجتري منها بشئ وهو المعتمد وقوله وابن يونس يقول يكتفى منها (٣٧٩) بثلاثة كذا يفهم من الشيخ سالم وأما الوصام

العشرة قبل رجوعه فانه يجتري منها بثلاثة كما يفهم من كلام التوضيح والفرق بينهما وبين السبعة على المعتمدان الثلاثة جزء العشرة فتندرج فيها وقسمة السبعة فلا تندرج فيها (قوله كصوم أبيسر قبله) أي قبل الشروع فيه أي أو بعده وقبل كمال يومه فلا يجز به الصوم بل يرجع للهدى لأنه صار واجباً ولا يجوز له فطر بقية يومه (قوله لمال) اللام بمعنى مع متعلق بوجد أي أو وجد مسلفاً مع مال أو أن لمال متعلق بمسلف وقوله يبلده أما صفة لمال أي مال كائن يبلده أو متعلق بمحذوف أي ويصير ليأخذه يبلده (قوله وإنما لم يرجع) أي لم يطالب بالرجوع فلا ينافي أنه لو رجع لصح ولذا قال ابن رشد لو وجد الهدى بعد صوم الثلاثة لم يجب عليه إلا أن يشاء اه واعلم أن اتصال الثلاثة ببعضها وبعض واتصال السبعة ببعضها وبعض واتصال السبعة بالثلاثة مستحب (قوله ووقوفه به المواقف) هذا فيما ينجر أو يذبح بني وأما ما ينجر أو يذبح بمكة فالشرط فيه أن يجمع

أن تقدم على الوقوف (ش) ومفهومة أن تأخر النقص عن الوقوف بعرفة كثر من دلالة أورى أو حلق أو مبيت منى أو وطء قبل الإفاضة لا يطلب بصوم ذلك وهو كذلك في المدونة أنه يصوم متى شاء (ص) وسبعة إذا رجع من منى (ش) سبعة يجزى وعطف على ثلاثة أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى وبه فسر مالك في المدونة قوله تعالى إذا رجعتن وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع إلى الأهل الآن يقسم بمكة واختاره اللخمي ابن عبد السلام والمشهور أظهر لأن المذکور في الآية الحج لا السفر فالرجوع إذا من الحج لأمن السفر فصول الشارح وتبعه نت في قوله وسبعة الحج ولو أقام بمكة الحج ولو لم يقم بمكة لأنه إذا أقام بمكة فهو محل اتفاق وإنما الخلاف إذا لم يقم بمكة والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى أو من أقام بها (ص) ولم تجز أن قدمت على وقوفه (ش) يعني أن السبعة الأيام إذا صامها قبل الوقوف بعرفة لم تجز لأنه صامها قبل الوقت المدة لها شرعاً ولا تجزى أيضاً أن قدمت على رجوعه من منى وهل يجتري منها بثلاثة أيام أو لا فيه كلام للتونسى وابن يونس (ص) كصوم أبيسر قبله أو وجد مسلفاً لم يبلده (ش) التشبيه في عدم الاجزاء والمعنى أن الإنسان إذا أيسر قبل الشروع في الصوم فانه لا يجزئه الصوم وكذا لو وجد من يسلقه ثم هدى وهو مسلم يبلده فلم يجز له مسلفاً أو لا مال له يبلده صام ولا يؤخر لبلده ولا مال يرجوع بعد شروج أيام الحج لأنه مخاطب بالصوم فيها فلا سعة له في التأخير (ص) ونذب الرجوع له بعد يومين (ش) ضميره يرجع للهدى يعني أنه إذا أيسر بعد أن صام يوماً أو يومين من الثلاثة فانه يجز به الصوم ولو كان يستحب له أن يرجع إلى الهدى ولو قال ونذب الرجوع له قبل كمال نالته لكان أوضح لأن كلامه يوهم أنه بعد يوم يجب الرجوع ولو قال بعد يوم لا يقتضى أنه بعد أكثر لا يندب الرجوع وليس كذلك وإنما يرجع بعد أن صام الثلاثة الأيام لأنها جاع فهي قسمة السبعة في العشر فكانت كالنصف (ص) ووقوفه به المواقف (ش) تقدم أنه قال ونذب أبل الخ وعطف هذا عليه والمعنى أنه يستحب للحاج أن يوقف هديه معه المواقف التابعة لعرفة كالزلفة والمشعر الحرام وأما وقوفه بعرفة جزاً من الليل فواجب وإن شئت حلت المواقف على معنى الجمعية أي إن الجمع بينها مستحب فلا ينافي أن الوقوف بعرفة واجب وإنما عدت منى من المواقف لأنه يقف فيها عقب الجريتين الأوليين كما مر (ص) والنحر بني أن كان في حج ووقف به هو أو نائبه كهو بآياهما (ش) التحريم مبتدأ وبمعنى متعلق الخبر أي والتحريم مندوب بني بشرط ثلاثة الأول أن يكون الهدى مشوقاً في أحرام حج سواء كان نقصه

بين الحل والحرم ويكتفى ووقوفه به في أي موضع من الحل وفي أي وقت (قوله كالزلفة) رده بعض الشراح بل المزلفة ليست من المواقف وإنما هي مبيت وشارحنا تبع بهرام وت (قوله وأما وقوفه به جزاً من الليل فواجب) فيه نظر بل مستحب كما أفاده المحققون (قوله والنحر بني) ويشترط كونه نهراً ولو عبر بالذكاة لكان أشمل (قوله أن كان في حج) أي مع حج (قوله كهو) أي فهو كهو وأحواله كونه كائناً كهو وهو زيادة بيان وذلك لأن المراد بالنائب النائب الشرعي ولا يكون نائباً شرعياً إلا إذا وقف به جزاً من ليلة النحر ويجوز أن يراد به مطلق نائب ويكون المراد بقوله كهو أن يقف به جزاً من ليلة النحر فيحتاج له واحترز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار لأنهم ليسوا نائبين عنه إلا أن يشترطه منهم وبأن لهم في الوقوف به عنه (قوله أي والتحريم مندوب) ذكرته أن الذبح بني مع

استيفاء الشرط واجب وهو الراجح كاذ كره تحشيه ونصت واذا اجتمعت هذه الشرط لم يجز النحر بمكة الخ لم يجز بضم الجيم من الجواز واذا وقع أجزأه على المشهور وهو مذهب المدونة وما ذكره من عدم الجواز صرح به عياض في الاكمال وغيره كما نقله عنه الشارح فقول الخطاب يستحب النحر يعني عند (٣٨٠) اجتماع الشرط الثلاثة غير ظاهر اهـ (قوله والافكة) أى وجودها فان لم يرد الذبح بها

صبر لقابل وذبحه بنى قاله الزرقاني (قوله وما يليها من منازل الناس) أى ما كان خارجا عنها الا أنه متصل بها الا أنه يناقيه قوله بعد فان نحر خارجا عن بيوتها وكأنه هنا مشى على مقابل المشهور (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام في المروة هذا المنحر) مفعول بفتح الميم والخاء وقوله وكل فجاج مكة بكسر الفاء جمع فجع وقوله وطرقها عطف تفسيرا أى الطرق الداخلة فيها الا الموصلة اليها وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك يفيد أن قوله هذا المنحر أى الافضل (قوله أو نائبه) ظاهره أنه لو خرج به شخص آخر غير نائبه لا يجزئ (قوله كأن وقف به) بفتح أن أى كوقوفه به تشبيهه في الاجزاء فكاف التشبيه داخلة على اسم تأويلا والحاصل أنها لا تدخل الاعلى اسم صريحاً أو تأويلا وأما قرأتها بكسر همزة ان على أنها شرطية والجواب ما في الكاف من معنى التشبيه فلا يظهر لما قلنا فلم يقف به بعرفة وفضل مقلدا ثم وجده مذكى بنى فلا يجزئه كما اذا ضل قبل الجمع فيه بين الحبل والحرم ووجد مذكى بمكة فانه لا يجزئ (قوله فانه لا يجزئ) تقديمه على سعيها أى ولا يجوز تأخيرها عن سعيها (قوله أى وفي الهدى) المناسب أن يقول أى والهدى المسوق في احرام العمرة (قوله لا يحل

الذى تشاء عنه في حج أو عمرة وبعبارة أخرى ان كان الهدى سيق في احرام حج سواء وجب لنقص فيه أو في عمرة أو تطوعاً أو جزاء صيد فان سيق في احرام عمرة فحجلمكة الثاني أن يقف به صاحبه أو من أقامه صاحبه مقام نفسه بعرفة ساعة ليلة النحر الثالث أن ينحر أو يذبح بأيام منى وهي يوم النحر واليومان بعده فتجوز المؤلف في أيام منى فانها تشمل اليوم الرابع وليس محل للنحر ولا للذبح في الضحيا والهدايا فلو خرجت أيام منى وجب النحر بمكة ولا يجزئ بنى والافضل فيما ذبح بنى أن يكون عند الجرة الاولى ولا يجزئ النحر دون جرة العقبة مما يلي مكة لانه ليس من منى (ص) والافكة (ش) أى والابان انخرمت الشرط الثلاثة أو بعضها بان لم يكن ساقه مع احرام حج بل باحرام عمرة سواء كان نذراً أو جزاء صيداً أو تطوعاً أو ساقه لامع احرام أو فاته الوقوف بعرفة أو خرجت أيام النحر فحجلمكة البلد وما يليها من منازل الناس وأفضلها المروة لقوله عليه الصلاة والسلام في المروة هذا المنحر وكل فجاج مكة وطرقها من نحر فقول مكة محله لا غيرها فان نحر خارجا عن بيوتها الا أنه من لواحقها فالمشهور عدم الاجزاء ونص ابن القاسم على أنه لا يجزئ به بنى طوى (ص) وأجزأ ان أخرج لحل (ش) قد علمت أنه لا بد أن يجمع في الهدى بين الحل والحرم فاذا فات الهدى الوقوف بعرفة فانه ينحره أو يذبحه بمكة وحينئذ لا يحلوا ما أن يكون اشترا من الحل أو من الحرم فان كان اشترا من الحل فلا بد أن يدخله الحرم وان كان اشترا من الحرم فلا بد أن يخرج به الى الحل ثم يدخله الى الحرم ولا فرق فيما ذكر بين الهدى الواجب والتطوع ولا بين أن يكون الخارج به صاحبه أو نائبه ولا يشترط في المبعوث معه أن يكون حراماً ولا بنى قوله أخرج للمجهول (ص) كأن وقف به فضل مقلدا ونحر (ش) تشبيهه في الاجزاء والمعنى أن من ضل هديه بعد أن وقف به هو أو نائبه بعرفة فوجده رجل فحرمه بنى لانه رآه هدياً ثم وجده ربه منحوراً أجزأه فقول كأن وقف بالبناء للمجهول يشمل ما أوقفه به وغيره وقوله مقلدا حال من الضمير الراجع للهدى فيتنازع فيه الفعلان قبله ونحر معطوف على وقف أى وجده بمحل يجزئ نحره فيه على ما مر فان وجده بمحل لا يجزئ إذ كان فيه كأن وجده ما يجب نحره بمكة بنى فانه لا يجزئ وأما ان لم يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك هل نحر في محل يجزئ نحره فيه أم لا قطاها كلام المؤلف أنه يجزئ ولو ضل قبل الوقوف به ووجد بمكة مذكى أجزأ حيث جمع فيه بين الحل والحرم (ص) وفي العمرة بمكة (ش) أى وفي الهدى المسوق في احرام العمرة سواء وجب لنقص حج أو كان جزاء صيداً أو نذر أو ساقه تطوعاً ينحر أو يذبح بمكة بعد سعيها فلا يجزئ تقديمه على سعيها كما أن الهدى المسوق في الحج لا يجزئ إذ كانه لا بعد الوقوف وأعاد هذه المسئلة وان دخلت في قوله والافكة لا حل قوله (بعد سعيها) وأشار بقوله (ثم حلق) الى أن الحلق يؤخر عن ذكاة الهدى المسوق في العمرة (ص) وان أردف لحوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقراه (ش) المشهور أن الهدى يجب بالتقليد أو الاشعار فاذا أحرم الانسان بعمره وساق معه هدياً تطوعاً وقد قلده أو أشعره ثم خاف أن تشاغل بمحل العمرة فانه الحج أو حاضت وخافت فوات الحج فانهم ما يردون الحج على العمرة

قوله بعد سعيها) أى فهو محط الفائدة (قوله وأشار بقوله ثم حلق) أى بنى الترقيبية لان الحلق في العمرة يكون بعد الذبح (قوله ويصير يؤخر عن ذكاة الهدى) أى استحباً باقوله قدمه على ذكاة الهدى لكان مكرراً والاختلاف الاول كما ذكرنا (قوله وقد قلده أو أشعره) أى ولو للعمره وأولى ان لم يقلده ولم يشعر خلافاً لقول البساطي ان الاجزاء ظاهراً اذا لم يقلده أو يشعر للعمره قبل الازداف ويستحب للمردفة لحيض أن تعتمر بعد فراغها من القران (قوله أو حاضت الخ) أقول لو حذف المصنف أو لحيض لكان أخصراً لدخوله في الفوات

(قوله فيها) أي العمرة لا بالمعنى المتقدم ففيه استخدام وانما قلنا لا بالمعنى لقوله وتوالت أيضا (قوله وتوالت أيضا بما اذا سبق للتمتع) أي ساقه ليحمله عن تمتعه الا انه لما قلده وأشعره قبل الاحرام بالحج سماه تطوعا لذلك فهو تطوع حكمافاته يجزئ عن تمتعه فان لم يسبق له لم يجزه فان قلت لم أجزأ التطوع المحض عن القران ولم يجز عن التمتع على التأويل الثاني اذا لم يسبق (٣٨١) له قلت لان القران لما كانت العمرة فيه

ويصير كل منهما قارنا ويجزئه هذا الهدى الذي قلده أو أشعره قبل الارداق عن دم القران وهدى التطوع هو ما سبق لغير شيء وجب أو يجب في المستقبل ولو حذف المؤلف لخوف فوات لكان أشمل وأخصر اذ لو اُردف لا لحوف فوات ولا لعذر كان الحكم كذلك وكلام المؤلف يوهم خلافه (ص) كأن ساقه فيها ثم حج من عامه وتوالت أيضا بما اذا سبق للتمتع (ش) ضمير فيها عائدا على العمرة والتشبيه في الاجزاء والمعنى أن المعتمر اذا ساق هدى التطوع في عمرته فلما حل من عمرته ووجب فخره الا أن فخره ليس يوم النحر ثم بداله فأحرم بالحج وحج من عامه ذلك وصار متمتعاً فان هدى التطوع يجزئه عن تمتعه كما أجزأ عن قرانه وهو أحد قولي مالك في المدونة ابن القاسم هو أحب الي وتأولها عبد الحق ومن واقفه على ان الهدى ساقه بنية أن يجعله في تمتعه ولو كان قلده وأشعره قبل وجوبه الذي هو احرام الحج وعليه لو ساقه للتطوع فإنه لا يجزئه وتأولها سنده بالاجزاء مطلقا ولذا قال أيضا وتأويل سنده هو ظاهر الكتاب وهو المذهب (ص) والمنسوبة بمكة المروة (ش) يعني أن الهدى الذي ينحر أو يذبح بمكة والمراد بها البلد وما حولها من منازل الناس لا جميع الحرم ينسب أن يكون ذلك في المروة وتقدم أن ما ينحر بمكة ينسب أن يكون عند الجرة الاولى وهي جرة العقبة بالنظر للمكي (ص) وكره نحر غيره كالأضحية (ش) لا اشكال انه اذا ذبح أو نحر غيره عنه هديه أو أضحيته أنه يجزئه اذا استنابه وكان النائب مسلما لان الكافر ليس من أهل القرب وكره مالك للرجل أن ينحر هديه أو أضحيته غيره وان خالف مع القدرة أجزأه ولو قال المؤلف وكره ذلك لغيره لكان أشمل (ص) وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رعى العقبة (ش) يعني أن المتمتع اذا مات عن غير هدى أو عن هدى غير مقلد فالهدى واجب اخراجه على الورثة من رأس ماله ولو لم يوص وهذا ان رعى العقبة لمحصل أكثر الاركان وهو الوقوف بعرفة مع أحد التحلين وهو رعى جرة العقبة وان مات قبل ذلك لم يجب على ورثته شيء أما ان قلده الهدى تعيين ذبحه ولو مات صاحبه قبل الوقوف وبعبارة أخرى ومثل رعى الجرة لو مات بعد فوات وقتها أو بعد فعله طواف الافاضة فان مات قبل فعل شيء من ذلك فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال والدليل على ما قررناه قولهم في تعليل وجوب الهدى من رأس المال لانه حصل له معظم الاركان مع حصول أحد التحلين فكان كمن أشرف على فراغ العبادة فيلزمه الهدى لذلك (ص) وسن الجيع وعيبه كالأضحية والمعتبر حين وجوبه وتقليده (ش) ونسجة المواق كالضحية والمعنى ان سن جيع دماء الحج من ابل ويقروغم نسكاً أو جزاء أو هدى عن نقص أو نذر أو تطوع وعيبه مما يجزئ معه وما لا يجزئ كالأضحية الآية في بابها والمعتبر في مساواة الدماء بالضحايا في السن والعيب انما هو من حين وجوبه وتقليده لا يوم نحره على المشهور وليس المراد بالوجوب أحد الاحكام الخمسة وانما المراد تعيينه وتيسيره من غيره ليكون هديا والمراد بالتقليد هنا أعم منه فيما يأتي لان المراد به هنا انما هو تهيته للهدى واخر اوجه سائر الى مكة ألا ترى أن التمتع بعمها هذا الحكم ما يقلد وما لا يقلد فالمراد بالوجوب

تندرج في الحج فتعلقها بالحج أقوى من تعلقها به في التمتع فكان الذي سبق فيها في الحج (قوله وما حولها من منازل الناس) أي بما لم يكن من بيوت مكة ولعل ذلك بناء على القول الضعيف والا فلا يجوز بنى طوى ولذلك قال عب والمراد القرية نفسها فلا يجوز النحر بنى طوى بل حتى يدخل مكة كما قاله ابن القاسم (قوله بالنظر للمكي) أي الاولى بالنظر للمكي (قوله وكره نحر غيره) تخصيص الكراهة بالنحر يفهم منه حوازا استنابه في السج وتقطيع اللحم وهو كذلك قاله سنده (قوله اذا استنابه وكان النائب مسلما) قضيه أنه لو ذبح الغير بغير استنابه أنه لا يجزئ مع أنه يجزئ ولا كراهة فلذا قال بعض الشراح فان ذكى الغير بغير استنابه لم يكره لربه وسيأتي بقول المصنف آخر الباب وأجزأ أن ذبح غيره عنه مقلدا وقوله وكره مالك الحج فالخاسل أنه يطلب منه ان يذبح بنفسه صاغرا متواضعا لله تعالى ولو لم يهتد للذبح الا بوقوفه الا أن لا يحسنه جلة ويحضر ذلك رجاء الرجعة (قوله فالهدى من رأس ماله) أي ولو لم يوص (قوله وهو الوقوف) المناسب أن يقول وهو الوقوف بعرفة والسعي والاحرام أو يبدل أكثر بأعظم بناء على ان الوقوف بعرفة أعظم الاركان (قوله فان مات قبل فعل شيء الخ)

اعلم أنه ذكر المواق عن ابن عرفة ما يفيد أن المعتمد ما نقله في النوادر من انه يجب الهدى من رأس المال اذا مات يوم الرمي ولا شك أن موته بعدمضى وقتها أولى بهذا الحكم لانه بمنزلة رميها بالفعل كما صرحوا به فلو قال المصنف يدل قوله ان رعى العقبة مانعه ان مات يوم النحر لطابق ما لابن عرفة اه وأما اذا مات القارن فالهدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات اه (قوله واخر اوجه سائرا) أي سواء قلده وأشعره أو لا ظاهره انه لو لم يقلده ولم يشعره ولم يخرج به بل قصدا أن يكون هديا أن ذلك لا يكفي

والحاصل أن المستفاد من عباراتهم أنه لا بد من تعيينه وتميزه عن غيره ففادان مجرد النسبة ليس كافيا وإذا قلنا لا يباع في الدين
اللاحقة ويباع في الدين السابقة ما لم يذبح (قوله متقارب) المناسب أن يقول متحدان (قوله فلا يجزئ مقلد بعيب الخ) التعبير بلا
يجزئ يدل على أنه من الهدى الواجب ومنه النذر المضمون إذ المتطوع به وما في حكمه كأنه نذر المعين لا يحسن التعبير فيه بالأجزاء
(قوله ولا فرق بين التطوع والواجب) أي خلافا لظاهر المصنف من أن قوله إن تطوع به شرط في قوله بخلاف عكسه المقيد أنه لا يجزئ
في الواجب (قوله وإنما هو مستأنف) (٣٨٣) هذا جواب الثاني أن قوله إن تطوع به مقدم من تأخير الأصل وأرشد عنه في هدى

أن يبلغ ولا تصدق به أن تطوع به
وفي الفرض الخ (قوله وهذا القدر
الخ) استشكل ما ذكره في هدى
التطوع بقاعدة من تصدق بعين
ثم استحق فلا يلزمه بدله ولو اشترى
شيأ وبه ثم استحق فإن الثمن
الذي يرجع به على بائعه يكون
للواهب وأجاب اللخمي بأن ما هنا
نذر الثمن أو تطوع به ثم اشترى به
هديا ولو كان انما تطوع بالهدى
لم يلزمه البديل قال الغرياني وجوابه
ظاهر في الفقه بعيد في لفظ الكتاب
(قوله فيستعين به في غيره) أي
يجعله في البديل الواجب أن يبلغ
أن يستعين به في ذلك البديل
الواجب (قوله واقتصر على
كلامه الخطاب) اقتصار الخطاب
يفيد أن ذلك هو الراجح (قوله
اشعار سنمها) جمع لتعدد
الهدايا (قوله من الأيسر) أي في
الأيسر هذا مستحب قطعا كما
أفاده ابن عرفة (قوله وأشار
بقوله للرقبة) الظاهر أن هذا
مندوب إذا علمت ذلك فلا حاجة
لتنظير عب حيث قال وانظر ما
حكم البدء من ناحية الرقبة وما
حكم كون الأشعار في الأيسر وفي
نت أنه يحتمل أن السنة تلك

والتقليد هنا متقارب ثم فرع المؤلف على ذلك قوله (ص) فلا يجزئ مقلد بعيب ولو سلم بخلاف
عكسه (ش) يعني أنه إذا قلنا الهدى معيبا أو صغيرا فلا يجزئه ولو سلم بأن زال عيبه أو بلغ
السن بعد ذلك بخلاف ما إذا قلنا سليما ثم تعيب فانه يجزئه ولا فرق بين التطوع والواجب على
المشهور وقوله (أن تطوع به) ليس شرطا في قوله بخلاف عكسه وإنما هو مستأنف راجع
لقوله فلا يجزئ مقلد بعيب والواو في قوله (وأرشد) مؤخر من تقديم وإنما محلها قبل أن تطوع
ويؤتى قبل أرشده بقا ويصير الكلام هكذا فلا يجزئ مقلد بعيب ولو سلم وأن تطوع به فأرشد (ص)
(وعنه في هدى أن يبلغ ولا تصدق به وفي الفرض يستعين به في غير (ش) وبهذا يوافق قول ابن
الحاجب ولو قلنا هدى باسما ثم تعيب أجزاءه وباله كمن لم يجزه على المشهور وفيهما وأقره في
توضيحه والحاصل أن أرش عيب الهدى وعنه أن استحق يجعل في هدى أن يبلغ عن هدى وهذا
القدر يشترك فيه هدى التطوع وما في حكمه والهدى الواجب وأما أن لم يبلغ عن هدى فانه
في التطوع وما في حكمه وهو النذر المعين يتصدق به وأما في الفرض فيستعين به في غيره والمراد
بالفرض ما هو فرض بطريق الأصل وما هو نذر مضمون ثم أن ما ذكرنا في حكم أرش هدى
التطوع وما في حكمه يجزئ في أرش عيب يمنع الأجزاء وفي أرش عيب لا يمنع وأما ما ذكرنا في
حكم أرش الفرض بالمعنى الذي بيناه فهو في أرش عيب يمنع الأجزاء وأما ما لا يمنع الأجزاء فانه
يجب جعله في هدى أن يبلغ ولا تصدق به كما أرش هدى التطوع كما هو ظاهر المدونة وقال
اللخمي يستحب له في هدى الفرض جعل أرش ما لا يمنع الأجزاء في هدى أن يبلغ ولا تصدق
به واقتصر على كلامه ح (ص) وسن اشعار سنمها (ش) يعني أن الهدى من سنته أن يقلد
ويشعر فإن كان الدليل أسمة فانه يشعر فيها وإن لم يكن لها أسمة فالشهور وعدم الأشعار وظاهر
كلامهم أن ماله سنام يشعر في سنام واحد وقوله (من الأيسر) هو محل الأشعار أي أن
الأشعار يكون في الجانب الأيسر وأشار بقوله (للرقبة) إلى أن الأشعار يبدأ به من جهة
الرقبة إلى جهة المؤخر لا من المؤخر إلى جهة الرقبة قال ابن رشد السنة أن يستقبل بها القبلة
ويشعر بيمينه وخطام بعينه بشماله اه فاللام في الرقبة بمعنى عند أو بمعنى من بشق الجلد
ويقطع قدر الأغلة والاعلتي بحيث يسيل منه الدم ويفعل الأشعار من حين إحراره بالحج إن
كان الهدى معه أو من الموضع الذي اشتراه فيه بعد الميقات وليس فيه تعذيب لأن السنام
لا يؤلها شقه بخلاف سائر جسد ها وذلك لم تشعر الغنم ولا البقر التي لا سنام لها لأن فيه
تعذيبا لها ويشق السنام طولاً وقيل عرضاً وقيل لا خلاف بين القولين فإذا قيل طولاً فهو
بالنظر إلى طول البدنة وهو من ذنبها إلى رأسها وعرضاً من الأرض إلى أعلى سنامها وإذا قيل

الكيفية أو مطلق الأشعار والكيفية مندوبة اه وهذا غير حكمة كونه في الأيسر
ليكون يميني المشعر مستقبلاً ووجهها للقبلة أيضاً كما وجه به الأيسري وغيره أخذه بيده اليسرى زمامها اه قال شيخنا إلا أن تلك
المناسبة متأخرة إذا كان في الأيمن (قوله السنة) أي الطريقة فلا ينافي أن ذلك مندوب (قوله بمعنى عند أو بمعنى من) المناسب
الثاني وهو كونها بمعنى من لأن المراد بيان المبدأ والدليل على أنها تأتي بمعنى عند قوله تعالى أقم الصلاة فادلوك الشمس أي عند
دلو كها وعلى كونها بمعنى من قول الراجز لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل (قوله والاعلتي) الواو
بمعنى أو والظاهر أن المراد التخيير في كلام بعضهم أنهم ما قولان ويحتمل أن تكون أول حكاية الخلف (قوله ويفعل الأشعار من حين الحج) الخ
الظاهر أن هذا مندوب (قوله وعرضاً الخ) المناسب أن يقول وأما عرضه عن الأرض إلى أعلى سنامها لكن حاصل ما في حدود ابن

غرفة وشرحها أن الطول في الابل وفي الحيوان من ظهرها لاسفلها وان العرض فيها من رأسها لذنبها (قوله مسميا) أي فائلا باسم الله
 ويزيد والله أكبر (قوله ونذب نعلان) أي ويجزئ الواحد في تحصيل السنة (قوله بنبات الارض) هذا مندوب آخر (قوله فان قلت
 قد قدم المؤلف) أقول لم يكن مفاد المصنف فيما تقدم ذلك بل افادته حكم الترتيب لاحكام ذات التقليد (قوله والجواب ان كلامه هنا
 الخ) أقول لا تفصيل هنا في كلام المصنف ومن اشعارهما وتفصيل التقليد يأتي بعد (قوله ان تجلل الهدايا) مراده بالهدايا الابل
 خاصة ويندب تأخير تجليلها الى وقت الغد ومن منى الى غرفة قال في المبسوط والتجليل أن يجعل عليها شيئا من الثياب بقدر وسعه
 والبياض أولى (قوله كالدرهمين) مفاد بعضهم ان الكاف استقصائية لا تدخل شيئا وفي كلام آخر أنها تدخل الثلاثة لأنه قال ان لم
 يرتفع بأن يكون الدرهمين ونحوهما وهو أظهر (قوله لا يشقها) أي ندبا وان (٣٨٣) كان مقتضى العلة التحريم (قوله ولان فيه)

عطف على معلول (قوله وكل
 ذلك) أي من التقليد والاشعار
 والتجليل واسع أي ليس بواجب فلا
 ينافي أن التقليد والاشعار سنة
 والتجليل مندوب (قوله فقط)
 الاولى ان قوله فقط راجع لكل من
 قوله قلدت وقوله البقر وقوله الابل أسمة
 راجع للاول أي قلدت لا أشعرت
 الابل أسمة وقوله لا الغنم راجع لقوله
 فقط باعتبار البقر أي البقر فقط
 لا الغنم (قوله وانظر هل تجلل)
 النصر لا تجلل (قوله ولم يؤكل الخ).
 ولا يجوز دفع الهدى للمساكين
 حيا فان دفعه لهم ونحوه أجزأ
 والافلا وعليه بدله واجبا كان
 أو تطوعا أما الواجب فظاهر وأما
 التطوع فهو كمن أفسده بعسده
 الدخول فيه فيجب قضاؤه واعلم أن
 نذر المساكين المعين اذامات أو
 سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل
 فيه على صاحبه لان حكمه حكم
 هدى التطوع اذامات أو سرق
 أو ضل قبل محله فانه لا يدل على
 صاحبه (قوله مطلقا) أي قبل

عرضا قبل النظر الى السنام وهو الحدية وطوله من أسفله في ظهرها الى أعلاه وقدره قدر
 امتداد أعلامه فمما راجع ان إلى شيء واحد (ص) مسميا (ش) أي على جهة الاستحباب وكان
 الاولى تقديم قوله وتقليد لان السنة تقديمه في الفعل على الاشعار خوفا من نفورها لو أشعرت
 أولا وكأنه اعتمد على قوله فيما مر وتقليد هدى ثم اشعاره (ص) ونذب نعلان بنبات الارض
 (ش) أي يستحب لمن قلده هديه أن يعلق في عنقه نعلين ويستحب أن يعلقا بحبل من نبات
 الارض فلا يجعل من الاوتار ولا من نحو الشعر ونحوهما مخافة أن تحبس في غصن شجرة
 عند رعيها فيؤذي ذلك الى اختناقها وما كان من نبات الارض يمكنها قطعه وفائدة التقليد أن
 يعلم بذلك المساكين فيجتمعون له وقيل لثلاث صيغ فيعلم أنهم من الهدايا اقترده ولم يكنف بالتقليد
 لأنه يصدد الزوال فان قلت قد قدم المؤلف أن التقليد من سنن الاحرام حيث قال وتقليد
 هدى ثم اشعاره ثم ركعتان فخاف فائدة اعادته هنا والجواب بان كلامه هنا مفصل لما أجله هناك
 اذ تكلم هنا على ان الهدى منه ما يقلد ويشعر ومنه ما يقلد فقط ومنه ما لا يقلد ولا يشعر
 (ص) وتجليلها وشقها ان لم ترتفع (ش) هذا معطوف على المندوب والمعنى أنه يستحب أن تجلل
 الهدايا لان ذلك أبهى لها ويكون ذلك كله للمساكين ويستحب له أيضا أن يشق الجلال عن
 الاسمة مخافة السقوط ان لم ترتفع أعلامها بأن قل غنمها كالدرهمين أما ان ارتفعت أعلامها فانه
 لا يشقها لئلا يفسدها على المساكين ولان فيه اضاءة لما لهم والتجليل بأن يجعل عليها شيئا
 من الثياب بقدر وسعه وفي المدونة وأما من أراد الاحرام ومعه هدى فليقلده ثم يشعره ثم
 يحمله ان شاء وكل ذلك واسع وفي الموطا والبياض أحب الى انتهى والتجليل خاص بالبدن (ص)
 وقلدت البقر فقط الابل أسمة لا الغنم (ش) تقدم ان الابل تقلد وتشعر وتجلل ويأتي أن الغنم
 لا تقلد ولا تشعر وأشار هنا الى أن البقر تقلد فقط الا أن يكون لها أسمة فانها تشعر أيضا
 لشبهها بالابل وانظر هل تجلل وحكم تقليد الغنم الكراهة واشعارها التحريم لانه تعذيب
 فأصله المنع في غير ما ورد النصر فيه (ص) ولم يؤكل من نذر مساكين عين مطلقا
 عكس الجميع فله اطعام الغنى والقريب وكرهه لئلا يندثر الميعين والفدية والجزاء بعد المحل

المحل وبعده أما عدم أكله منه قبل المحل فلا ثم غير مضمون وأما بعد المحل فلا ثم قد عين أكله وهم المساكين ومثله هدى التطوع
 اذا جعل للمساكين بالنسبة أو باللفظ عين أم لا والفدية ان لم تجعل هدبا كذا في شرح عب أقول أما هدى التطوع اذا جعل
 للمساكين فعدم الاكل منه مطلقا ظاهر لانه قيد بالمساكين وان الفدية اذا لم تجعل هدبا فلا ثم اعوض عن الترفه فالجميع بين الاكل
 منها والترفه كالجميع بين العوض والمعوض (قوله عكس الجميع) اما خبر مبتدأ محذوف أي وذلك عكس الجميع أي فالجميع يجوز منه
 الاكل قبل وبعده فقوله بعد الانذار الخ مستثنى من ذلك المحذوف الذي قدرناه لانه مستثنى من نفس قوله عكس الجميع (قوله بعد
 المحل) أي فلا يأكل بعد المحل والمرا اذا عطي بعد المحل فلا يأكل منها لا بعد المحل ولا قبله أما بعد فلا مر ظاهر وأما قبل فبان يرجح
 بمسافرا أما عدم الاكل في العطب بعد المحل ففي الفدية أي التي جعلت هدبا فلا ثم اعوض عن الترفه كما قلنا وأما النذر الذي لم يكن
 معينا فانه للمساكين وأما جزاء الضيد فلا ثم قيمة متلف فلا يستحق أن يأكل منه شيئا لانه لا استحقاق له فيه لانه بذلك الاعتبار يكون للغيره

وأما إذا عطبت قبل المحل فبأ كل منه بعد وقبل لأن عليه البدل فان قلت الفدية التي لم تجعل هدياً قد قلت بأنه لا يأ كل منها مطلقاً والتي جعلت هدياً بأ كل قبل لا بعد قلت التي لم تجعل هدياً لا يتقيد بزجها بموضع فأى موضع ذبحت فيه أجزأ وقد قلنا إنها عوض عن الترفه وأما التي جعلت هدياً فإنه صار لموضع ذبحها بموضع معلوم وهو مكة أو منى فإذا عطبت قبل المحل يكون عليه البدل فجأزه إلا كل قبل المحل لا بعد (قوله وهدي تطوع) أى والأهدى تطوع فلا يأ كل منه ان عطب قبل محله فقوله قبل محله متعلق بعطب وأما عدم إلا كل فهو مطلق (قوله عند ابن القاسم) في تت ما يتقيد أن مقابله للخمى القائل بالجواز (قوله فتطوع) أى فحكمه حكم هدى التطوع فإذا عطب بعد المحل بأ كل منه وإذا عطب قبل لا يأ كل منه وقوله وأما غير المعين لغير المساكين فعكس الجميع المناسب أن يقول فهو من الجميع أى الذى يأ كل منه قبل وبعد وإن كان يأ كل منه قبل لأن عليه بدله وبأ كل منه بعده لأن آكله غير معين فهو على سنة الهدايا (قوله ولم يجعلوه عاماً في كل ممنوع) (٣٨٤) لأن ما عدا مخصوص بالمسلم الفقير) قال عج هذا ما عليه جمهور الشارحين وهو

ما للشافعي في التوضيح وأما ما سئل
فخص هدى التطوع بالمسلم الفقير
وإذا مشيئاً على كلامه فالمراد
بالناس المسلم الفقير (قوله هو
مقصود) أى ليس المقصود اللقاء
القلادة فقط بل المقصود الأمران
معاً (قوله وذلك علامة) أى الالتقاء
بالدم علامة لكونه هدياً وقوله
ولا باحة معطوف على قوله لكونها
هدياً أى وعلامة لا باحة أكلها
وقوله ولثلاث باع أى بعلامة لعدم
البيع لها ولا يخفى ان عدم البيع
مما يفرع على ما قبله من كونه هدياً
(قوله تشبيهه في أنه ينجره الخ) أى
أن رسوله أى صاحب هدى التطوع
الذى عطب قبل محله مثل صاحبه
في أنه لا يأ كل قبل المحل وبأ كل
بعد قال عجب تشبيهه في أنه يزكبه
ويبقى قلالته ويختل بين الناس
وبينه ولا يأ كل منه قال في المدونة
الآن يكون مسكيناً قاله تت قال
محشبه هذا الاستثناء غير صحيح
حكاهم وعزوا أما الأول فلا أن هدى
التطوع إذا عطب قبل محله غير
مختص بالفقير وقد صرح حوايان

وهدي تطوع ان عطب قبل محله (ش) أشار به هذا إلى جواز ألا كل من الهدى وعدم
جوازه وجعله على أربعة أقسام قسم لا يؤ كل منه مطلقاً أى قبل المحل وبعده وقسم يؤ كل
منه مطلقاً وقسم يؤ كل منه قبل المحل لا بعده وقسم عكسه فالأول نذر المساكين المعين لهم
باللفظ أو بالنية بأن قال هذه البدنة نذر للمساكين كقوام معينين أم لا فيحرم على المتقرب
به ورسوله ومأموره مما يمن ليس مستحقاً إلا كل منه سواء باع المحل وهو مكة أو منى أم لا
والثاني كهدي الفساد أو المتعة أو القران أو تعدي الميثاق أو ترك التزول بعرفة نهاراً
أو عرفة ليلة أو مبيت منى أو رمى الجمار أو طواف القدوم أو تأخير الحلاق أو تبعض
المشي فبأ كل مما ذكر قبل المحل وبعده وإذا قلنا ذلك فله اطعام الغنى والقريب ممن
يجوز له الزكاة أولاً تلزمه نفقته أم لا والتصدق والاهداء بالكل والبعض بلاحد على
المذهب قاله سنده ويكرهه الاطعام أو التصديق بشئ منها الذى عند ابن القاسم والثالث
نذر المساكين غير المعين لهم بلفظ ولا نية كعلى هدى أو بدنة للمساكين والقدينية المنوى
بها الهدى والجزاء للصبي فلا يأ كل من هذه الثلاثة بعد المحل لبراغته منه منها وبأ كل
قبل محله لأن عليه البدل والرابع هدى التطوع وهو الذى لم يجب لشيء فبأ كل منه بعد
المحل لأن ان عطب قبله لأنه غير ضامن له إلا أن يمكنه ذبحه فيتركه حتى يموت فيضمنه لأنه مأمور
بذبحه مؤتمن عليه قاله سنده فمع من الا كل لاتهمه على عطبه وقيل المنع تعبداً فقوله
عين سياقاً في مفهومه صرح به لأنه مفهوم غير شرط وأما النذر المعين لا بقيد المساكين
فتطوع وأما غير المعين لغير المساكين فعكس الجميع (ص) فتلقى قلالته بدمه ويختل للناس
(ش) يعنى إن هدى التطوع إذا عطب قبل محله فإن صاحبه ينجره ويلقى قلالته وخطامه
وجلاله ويختل بين الناس وبينه بأ كلونه وانما خص هدايا هدى التطوع لعموم قوله
وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما ولم يجعلوه عاماً في كل ممنوع لأن ما عدا
مخصوص بالمسلم الفقير وقوله بدمه هو مقصود ذلك علامة لكونها هدياً ولا باحة أكلها
ولثلاث باع وقوله (كرسوله) تشبيهه في أنه ينجره أو بذبحه ويلقى قلالته بدمه ويختل بين
الناس وبينه ولا يأ كل منه ويحتمل التشبيه في جميع ما مر من الأفعال والأحكام وهو أظهر
قال فيها والمبعوث معه الهدى بأ كل منه إلا من الجزاء والقدينية ونذر المساكين فلا يأ كل منها

الرسول حكمه حكم غيره في منعه من الا كل فلا وجه لجوازه أكله ان كان مسكيناً أو ليس للمساكين فقط
وأما الثاني فلا أن المدونة قالت ذلك فيما هو للمساكين فقط ونصها والمبعوث معه الهدى بأ كل منه لا من الجزاء والقدينية أو نذر
المساكين فلا يأ كل منه شيئاً الآن يكون الرسول مسكيناً فأنزأ أن يأ كل منه هـ ووجهه حينئذ ظاهر وأما هدى التطوع فلم تقل
فيه ذلك وانما قالت وان بعث بهما مع رجل فعطبت فسيل الرسول سيل صاحبها لو كان معها ولا يأ كل منها الرسول وما ذكرناه من أن هدى
التطوع غير مختص بالفقير صرح به المؤلف في توضيحه تبعاً لابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله قال فيها) دليل لما قاله لأنه دليل للبعض
فقط أى الذى هو قوله الانذار المعين والقدينية والجزاء بعد المحل (قوله والقدينية) أى التى قصد بها الهدى وقوله ونذر المساكين

أى غير المعين (قوله إلا أن يكون الرسول مسكيناً) حاصل ذلك ما استفاد من قوله ويحتمل الخ المفيد أن قوله قال فيها دليل لما قال من هذا الاحتمال أى دليل لبعضه لا كله اذ هذه الثلاثة لاياً كل منها الرسول بعد المحل كرهها إلا أن يكون الرسول مسكيناً فإنه با كل منه بعد المحل ولكن المعنى ليس كذلك بل المعنى ان هذه الثلاثة وان كان ربهياً كل منها قبل المحل إلا أن الرسول لاياً كل منها قبل المحل ويجزئ مثل ذلك فيما يجوز له الا كل منه مطلقا والحاصل ان حكم الرسول في الاكل وعدمه حكم ربه الا فيما اذا عطي الواجب قبل محله فلاياً كل منه لثبوت ان يكون عطي بسببه ومثل ذلك من المستقيبات الثلاثة اذا عطي قبل المحل على ما ذكرنا فثبت ان لو قامت بينة على ذلك أو علم ان ربه لا يهتمه أو وطن نفسه على الغرم ان اتمه جازله الاكل والحاصل ان اكله منه لا يمنع فيما بينه وبين الله تعالى حيث لم يكن العطب منه وأما بحسب الظاهر فقد علمته وكل هذا اذا كان الاكل غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً فإنه يجوز له الاكل فقول الشارح إلا أن يكون الرسول مسكيناً راجع للثلاثة فاذا كان الرسول مسكيناً جازله الاكل قبل المحل (قوله وضمن الخ) هذه جملة مستأنفة استئنافاً بما يجاب لسؤال اقتضته الجملة الاولى لانه قد علم انه يمتنع الاكل من الهدى على صاحبه وعلى رسوله ابتداء وما الحكم لو وقع وأكل رب الهدى أو رسوله أو امر واحد منهما انساناً بأخذشى أو بالاكل (قوله ولو فقيراً بأخذشى من هدى تطوع) أى وأما غير هدى التطوع اذا امر انساناً بأخذشى فإنه يضمن بدله هدياً كاملاً اذا امر غير مستحق وأما ان امر مستحق فلا شئ عليه والحاصل ان رب الهدى اذا امر في هدى التطوع فإنه يضمن بدله مطلقاً سواء امر مستحق أم لا وأما ان امر في غير التطوع فان امر مستحقاً فلا شئ عليه وان امر غير مستحق ضمن البدل (قوله بدله هدياً كاملاً) أى ويصير حكم البديل حكم مبدله من المنع فان اكل ايضاً من ذلك البديل فالتطوع هل يضمن بدله هدياً كاملاً ايضاً لتزيله منزلة البديل منه أو قدراً كله فقط لانه دونه في الرتبة اذ هو منزل فقط منزلة الاول (قوله وضمنه البديل في غير صورة) انما (٣٨٥) عبر بذلك دفعا لاعتراض البساطي

من أن الصواب لو قال المصنف وضمن غير الرسول ويسقط لفظة في لان كلام المصنف في رب الهدى لافي الرسول وحاصل الجواب أن المراد في غير مسألة الرسول وغير مسألة الرسول هي مسألة رب الهدى (قوله فلا ضمان عليه اذا امر) أى سواء امر مستحقاً أم لا وقوله وانما عليه الاثم فقط أى اذا

شياً إلا أن يكون الرسول مسكيناً فإثر أن يأكل (ص) وضمن في غير الرسول بأمره بأخذشى كاً كله من ممنوع بدله (ش) أى وضمن رب الهدى بأمره واحداً مينا ولو فقيراً بأخذشى من هدى تطوع عطي قبل محله وأكله منه بدله هدياً كاملاً لان اكله منه أبطل اراقة الدم فيه فوجب أصل الهدى لانه لا يتبع بعض اذ لا يثبت بعض هدى وضمنه للبديل في غير صورة الرسول وهي الصورة المتعلقة بصاحبه أى في غير موضع يستقل فيه الرسول بالتعدى وأما موضع يستقل فيه الرسول بالتعدى فلا ضمان على صاحبه وأما الرسول فلا ضمان عليه اذا امر وانما عليه الاثم فقط وان اكل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم الا أن يكون مستحقاً فلا ضمان ولا اثم وانظر ايضاً هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص)

(٤٩ - خرش ثاني) أمر غير مستحق وأما اذا امر مستحقاً فلا اثم عليه وقوله وان اكل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم الا اذا كان مستحقاً أى ففرق بين الامر والاكل فالامر لا ضمان عليه مطلقاً والاكل يضمن اذا كان غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً فلا يضمن وهذا خلاف ما عليه عجم فإنه قال وأكله مما عليه حرماً * يوجب هدياً كاملاً فلتعلموا ومثله اطعام من لا يستحق * وأمره بالاكل منه يلحق كأمره ولو لم يستحق * بالاكل ضمن تطوع فاستثنى ويغرم الرسول قدر ما أكل * كذا اذا أخذ بأمره حصل وكان كل ليس أهلاً فاعرفا * وان يكن أهلاً فغرمه اتق (قوله إلا أن يكون الرسول مستحقاً فلا ضمان ولا اثم) فيه نظر وان قاله عجم لانه مخالف لنص المدونة فإنها قالت وان بعث بهما مع رجل فعطبت فسيبيل الرسول سبيل صاحبه ولو كان معها ولاياً كل منها الرسول اه قطا هو الاطلاق وهو المعول عليه كما يفيد بعض المحققين (قوله وانظر ايضاً الخ) حاصله ان كل ما منع ربه من اكله قبل بلوغ محله وبعد أو قبله فقط أو بعده فقط اذا اكل منه شيئاً فإنه يضمن بدله هدياً كاملاً الا في المنذور المعين للساكن فهل هو كذلك أو يضمن قدراً كله وهو المعتمد واذا امر ربه غيره بأخذشى مما يمنع منه أو بأكله منه فأخذ أو اكل وكان المأمور غير مستحق فان ربه يضمن هدياً كاملاً الا في المنذور المعين للساكن فينبغي أن يتفق على ضمان قدراً كله فقط لان امره المذكور أخف منه ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاريان في اكله وأما اذا كان المأمور بالاكل أو بالاكل مستحقاً بان كان مسلماً فقيراً لا يلزمه نفقته فان كان ذلك من غير هدى التطوع فلا شئ عليه وأما ان كان من هدى التطوع فهل هو كذلك وهو ما عليه الخمي وسندون وفاقهما أو يلزمه بدله هدياً كاملاً وهو المرتضى عندهم وما ذكرنا من أن هدى التطوع الذي عطي قبل محله مخالف لما في ما يمنع من اكله فيما اذا كان المأمور بالاكل منه أو منها مستحقاً فإنه يضمن في هدى التطوع ولا يضمن في غيره يحتاج للفرق بينهما على القول بأن منع الاكل من هدى التطوع معلل لا على القول بأنه تعبد وقد أشار ابن عرفة للقولين ولعل الفرق ان هدى التطوع متمم في عطيه لحصوله

قبل محله بخلاف النذر المضمون والفدية التي جعلت هديا والجزاء لان العطب الحاصل في جميعها بعد المحل وقد جرى خلاف في المنع من الاكل أي علمته من هدى التطوع الذي عطب قبل محله هل هو تعبد أو للثمة اه والخلاف المذكور كما يجري في المنع من الاكل يجري في أمر الممنوع بأكل شيء منه أو يأخذه (قوله هل الاندراخ) مثل ما قبل الاستثناء في كلام المؤلف النذر المعين الذي لم يجعله للساكنين وحينئذ فلا يجري فيه الخلاف بل يلزم في أكله هدى ويطلب الفرق بينه وبين ما جرى فيه الخلاف ولم يتعرض له أبو الحسن وانما تعرض للفرق بين ما فيه الخلاف على القول بأنه يضمن قدراً كله فقط وبين المضمون فقال قال أبو عمران ان قيل لم كان عليه في النذر المضمون البدل وفي المعين قدراً ما كل وكلاهما حصل فيه تعد على حق المساكن وظاهر الحال ان يكون عليه فيهما مثل ما كل فالجواب أنه في المضمون انما يريد أن يطعم المساكن لئلا يمان هدى جوزهم فانما أكل منه شيئاً كان عليه أن يأكل بطعم مثله من هدى وجب لهم ولا سبيل الى ذلك الا من هدى (٣٨٦) آخر ينحر لهم وأما المعين فلما نذر هدياً وأوجب للمساكن فكأنه أوجب لهم أكل

ولم يعينه فانما أكل منه شيئاً كان عليه مثله لانه أراق الدم الذي كان وجب عليه وما عدل به من لجهان وجهه فهو قد أتى به ولذلك أجزأ عنه (تنبية) لو أخذ أو وكيله قدراً مما يمنع الاكل منه أو أمر غيرهما بالاخذ منه ثم رد كل عين ما أخذوا مطبوخاً لا ينبغي ان لا ضمان عليه في شيء من ذلك لانه رد لهما ما ذبح لهم قال ذلك كله ع (قوله اذ الخطم الانف) علة لاتناسب وحاصل ما في المصباح خلاف ما قاله السارح لان الذي فيه أن الخطم مقدم الانف والفم ثم قال والخطم الانف (قوله لا قبله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليد لا يضر أن العيب من الله لا يصنع لاحد فيه وأيضاً لان العيب ينتفع به الفقراء بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي وله المطالبة بقيمته وصرفها للمساكن لانه كان تحت يده (قوله ومن قول المؤلف أجزأ عنهم الخ) فيه شيء لقول المؤلف وأجزأ اذ كروا الله

وهل الاندراخ مساكن عين قدراً كله خلاف (ش) أي وهل ضمان البدل عام في نذر المساكن المعين وغيره أو هو عام الا في نذر المساكن المعين فانما يضمن منه قدراً كله اذ هو الممنوع فقط وهو المعتمد وهو قول ابن القاسم في ذلك خلاف وعلى الثاني يضمن مثله ان علم وزنه والافقيته وظاهر قول المؤلف فقدراً كله عدم جريان الخلاف المذكور فيما اذا أمر بأخذه فلا يضمن هدياً كاملاً فيها باتفاق (ص) والخطام والجلال كاللحم (ش) الخطام الزمام وفي المصباح وخطام البعير معروف وجعه خطم ككتاب وكتب سمي به لانه يقع على خطمه أي أنفه اذ الخطم الانف والجمع مخاطم كمسجد ومساجد اه والجلال قال الجوهري الجلل بالضم واحد جلال الدواب وجمع الجلال أجلة والمعنى ان خطام الهدايا وجلالها حكم ذلك حكم لجهان في المنع والاباحة فالهدى الذي لا يجوز لصاحبه أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئاً من خطامه ولا من جلالة فان أخذ شيئاً من ذلك أو أمر أن يؤخذ شيء منه وأنلفه كلاً أو بعضاً لزمه قيمته للفقراء وان لم يتلفه كلاً ولا بعضاً رد له فعمل بما قررنا ان التشبيه ليس تاماً لان في إعطاء اللحم ربه الممنوع من أكله والأمر بأخذ شيء هدياً كاملاً بخلاف الخطام والجلال كما عرفت (ص) وان سرق بعد ذبحه أجزأ لاقبله (ش) يعني ان الهدى الواجب الذي وجب لنقص في حج أو عمرة كجزاء الصيد وفدية الاذى أو نذر مضمون اذا ذبحه صاحبه ثم سرقه انسان فانه يجزئه ولا بدل عليه لانه انما عليه هدى بالغ الكعبة وقد بلغ ووقع التعدي في خالص حق المساكن لان ضل قبل الذبح فلا يجزئ ومن قول المؤلف أجزأ عنهم ان الهدى واجب أما النذر المعين وهدى التطوع فلا يدل على صاحبه ولو سرق قبل الذبح ومثل ما سرق من هدى التطوع والنذر المعين ماضل منهما أو مات فلا يدل على صاحبه فيه وأما الواجب فعليه بدله (ص) وجل الولد على غير ثم عليها والا فان لم يكن تركه ليشترط فكاك التطوع (ش) يعني ان الانسان اذا أهدى بدنة وقد هادوا شعرها ثم ولدت فانه يلزمه أن يحمل ولدها وجوباً معها الى مكة اذ لا محل له دون البيت فان لم يجد غيرها يحمل عليه فانه يحمله على أمه ان كان فيها قوة وان نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجهه فعليه هدى بدله فان لم يكن حمله عليها العجزها عن ذلك اما الضعفاء أو الخوف موتها فانه يتركه عند من يحفظه حتى يشترط فان لم يكن تركه عند من يحفظه بأن كان في قلا من الارض مثلاً فانه يصير حكمه كهدى التطوع وان كانت من الهدى

بذكركم (قوله وجل الولد على غير) أي ولو بأجرة ان لم يكن سوقه كما يحمل رحله لا (قوله فان لم يجد غيرها) الواجب الحاصل أن حمله الى مكة من حيث هو واجب وحمله على غير الام ولو بأجرة ان لم يكن سوقه أفضل من حمله عليها (قوله فانه يصير الخ) في كلامه اجحاف كما يدل عليه كلام ع (وتبعه ع) وشب أن قوله فكاك التطوع أي يعطى قبل محله فان كان في مستعجب أي آمن نحره في محله وخلي بينه وبين الناس ولا يأكل منه كانت أمه عن تطوع أو واجب فان أكل منه فعليه بدله وكذا ان أمر بأخذ شيء منه وان كان في محله غير مستعجب كطريق فانه يبذره هدى كبير ولا يجزئه بقرة يريد في نتاج البدنة كما في الخطاب فان لم يمكنه بدله ذكاه وتركه اه ولو قال المصنف بعد قوله ثم عليها والا تركه ليشترط ان أمكن والا فكاك التطوع لسكان أظهر

(قوله فلا يشرب من لبنها) أي يكره حيث لم يضر والامنع حمله بعضهم على الإطلاق وهو ظاهر كلام شارحنا وقيد بعضهم بما منع من أكله وأما غير المنوع من أكله فيجوز شربه وفضل بكسر الصاد وقبحها إلا أنه إن كان بمعنى زاد فهو من باب قتل فقط وإن كان بمعنى بقي ففي مضارعه ثلاث لغات اتظر ع (قوله وإن فضل عن ربي فصليها) فإن لم يفضل أو أضر منع (قوله فإنه يحلبه ويتصدق به) أي ندبا وقوله لأن شربه نوع من العود في الهبة أي وهو مكروه أي إذا عاذاختيارا (قوله بشربه) أي أو حلبه وإن لم يشربه أو بقاءه بضرعها (قوله وإا الحال) أي لأنها إن جعلت للبالغة والحال إن معنى قول المصنف (٣٨٧)

الواجب قاله عبد الملك اه وهدي التطوع إذا عطي قبل محله فإنه ينكره ويتركه للناس يأكلونه ولا يأكل هو منه فإن أكل منه شيئا أبده وكذلك هذا لأنه غير مضمون عليه فلو وجد بالأم عيبا لا تجزئ معه لم يكن له أن يتصرف في ولدها وكان معها في حكم الهدى قاله سند وأما ذبح ولد الهدى قبل التقليد فستحب كوله الاضحية قبل الذبح (ص) ولا يشرب من اللبن وإن فضل (ش) يعني أن البدنة الهدى إذا قلدها صاحبها وأشعرها خرجت عن ملكه وخرجت منافعتها أيضا فلا يشرب من لبنها وإن فضل عن ربي فصليها لكن إن أضر بقاءه فيها فإنه يحلبه ويتصدق به لأن شربه نوع من العود في الهبة فإن شرب لبن هديه وحصل للام أو الولد نقص فعلبه الارش وإن حصل لما ذكره لاله فعلبه البذل واليه أشار بقوله (ص) وغرم إن أضر بشربه الام أو الولد موجب فعله (ش) أي من أرش أو بدل كما هو موجب بفتح الجيم والواو في قوله وإن فضل وإا الحال وقوله الام معمول أضر وموجب فعله معمول غرم أي ما أوجبه (ص) وندب عدم ركوبها بلا عذر (ش) يعني إن الهدى يندب لصاحبه عدم ركوبه إذا كان لا عذره ولا يحمل عليها زاده ولا شيئا يتعبها وأما مع العذر فإنه يجوز له أن يركبها ولو تلفت في هذه الحالة فإنه لا شيء عليه وقوله (فلا يلزم النزول) مفرع على مفهوم بلا عذر كما يدل عليه قوله (بعد الراحة) والمراد بالعذر الاضطرار كما يفيد كلامه تت فإنه قال فإن اضطرور ركب فلا يلزم النزول بعد الراحة أي ويطلب به كما يفيد كلام الجلاب وفسر الخمي الاضطرار بأن لا يجد ما يكثر به أو لا يجد ما يكثر به اه وإذا ركبها الغير عذرت وتلفت ضمنها وأما إذا ركبها العذر وتلفت فهل يضمنها أم لا وفي تت ما يفيد أنه لا يضمن إلا إذا حصل منه تعد عليها وإذا نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانيا إلا إذا اضطر كالاول (ص) ونحوها فائدة أو معقولة (ش) أي يستحب له أن ينحر بدنة فائدة على قوائها الأربع مقيدة أو معقولة البذل اليسرى أي يثنى ذراعها اليسرى إلى عضدها (ص) وأجزأ أن ذبح غيره عنه مقلدا (ش) يعني إن الهدى المقلد أو المشعر إذا نحره شخص عن صاحبه فإنه يجوز له إذا كان الذي نحره مسلما لا كافرا لأنه ليس من أهل القرب وعلى صاحبه بدله وقوله أجزأ يدل على أنه في الواجب كما قاله البساطي وردت عليه في غير موضعه قوله عنه متعلق بأجزأ وكان الابق تقديعه فيقول وأجزأ عنه أن نحره غيره مقلدا أو مشعرا ولو بغيرانه ويرجحه قوله (ولو نوى عن نفسه) أي ولو نوى السائب عن نفسه فإنه يجوز عن ربه (ان غلط السائب) لأنه نوى القربة لأن تعمد فلا يجوز عن واحد منهما على المشهور ويضمن قيمته لربه (ص) ولا يشترك في هدي (ش) أي لا يجوز الاشتراك في الهدى لافي غنمه ولا في أجره ولو كان تطوعا والاقارب والاجانب سواء ومثل الهدى في ذلك الجزاء والفدية فلا يقال في دم لكان أشمل فهو مخالف للاضحية من أنه يشترك فيها في الأجر

شعيرة الاسلام طلب فيها الامتنابة حيث لم يذبح ولم يجز مع عدمها والهدى لما منع مهيده من أكله أما مطلقا أو في بعض الحالات فكان كل أحد كائنه مخاطب بذكائه لا يصاله للفقراء فلذا أجزأ فعل غيره بغيرانه والفرق في الأمر الاول منهما أن الضحية لما افتقرت لآبانه أجزأت عن ربه مع نية السائب عدا عن نفسه لأن نيته خلاف نية المنيب والهدى لما افتقر لآبانه لم يجز عن ربه إن تعمد الغير نبحه عن نفسه (قوله أي لا يجوز الاشتراك في الهدى) أي يحرم

(قوله بحران قلد) أي ويصير تطوعا لان البذل ناب عن الواجب الموجود أيضا (قوله ويتصرف في الاخراج) فلا مفهوم لقول المصنف بيع واحد وانما قال بيع وان كان لا مفهوم له لانه أقوى في الدلالة على جواز التصرف بأي وجه بخلاف الاكل اذ الهدى يؤكل منه في بعض الحالات (قوله كالطاري) هو طاري وتأمل قوله على الماهية (فصل الحصر) (قوله أوجب) يحتمل أن يكون اسما فهو معطوف على عدو ويحتمل أن يكون فعلا فهو معطوف على منعه والحبس يستلزم المنع غالبا فيفيد المنع والاول أحسن (قوله لا يحق) أي بل ظلما فان حبس في حق من دين أو قصاص فلا يتحلل اذا عذر له اذا كان يقدر على أدائه وان كان لا يقدر على أدائه فحكمه حكم المحبوس ظلما وما يأتي فيمن حبس بحق انما ذكره المصنف فيمن حبس بحق عن الوقوف وأما من حبس بحق عنه وعن الافاضة أو عن الافاضة فقط فليس في كلامه الا في ما يفيد أنه لا يتحلل أصلا كما يفيد كلامه هنا وهل يعتبر في كون الحبس ظلما في ظاهر الحال وان لم يكن ظلما في نفس الامر وهو ظاهر ما لابن رشد وأعتبر كونه ظلما في نفس الامر وهو ما بحثه ابن عبد السلام ذكر ذلك الشارح وقال اللقاني والمنقول ان العبرة بالحق وغيره في نفس الامر (قوله حج أو عمرة) الباء للابسة أي حالة كونه أي المحرم لمنساجح أو عمرة واحتمال أن تكون (٣٨٨) الباعث عن أي عن كمال حج أو عمرة يردده قول الرضي اذا أمكن بقاء

الحرف على معناه فالاولى أن يسبق على حاله بل هو الواجب ولما كان الحصر مطلقا لثلاثة أقسام عن البيت وعرفة معا وعن البيت فقط وعن عرفة فقط بدأ بالاول والحبس المتعلق بالعمرة يكون عن البيت أو السعي (قوله من الكفار) انما قال من الكفار لاجل قوله أوفتته ولو كان المراد بالعدو مطلق المانع ما احتاج لقوله أوفتته لانه في مطلق المانع والريح اذا عذر على أصحاب السفن لا يكون تعذره كحصار العدو بل هو مثل المرض لانهم يقصدون على الخروج الى البر فيمضون لجهنم (قوله مثلا) أي أو عن الوقوف ثم ان في الكلام شيئا وذلك لان الموضوع أنه حصر فيهما معا (قوله فان له أن

بالشروط الا تية في بابها والفرق ان الهندي خرج عن ملثربه ولم يبق له فيه تصرف حتى في الاشتراك بالاجر بخلاف الضحية (ص) وان وجد بعد نحر بدله نحران قلده وقبيل نحره نحران قلده او لا يبيع واحد (ش) يعني ان الانسان اذا ضل أو سرق هديه الواجب أو جزاء الصيد فأبدله ونحر البذل ثم وجد هديه فانه يجب عليه نحره ان كان مقلدا لانه تعين بالتقليد ولا يرد في ماله فلو وجد قبل أن ينحر بدله فان كانا مقلدين وجب عليه نحرهما لانهم ماتعينا بالتقليد وان كانا غير مقلدين أو كان أحدهما مقلدا والاخر غير مقلد فانه يارزعه نحر واحد منهما في الاولى ونحر الذي قلده في الثانية ويتصرف في الاخراج يبيع أو غيره والاشعار كالنقل يد ولما أنهى الكلام على ما أراد من مسائل الحج والعمرة شرع في الكلام على موانعها ولما كان المانع كالطاري على الماهية والاصل عدمه حسن الفصل بينه وبين أفعال الحج وما يترتب عليها بقوله

(فصل) وان منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمرة فله التحلل ان لم يعلم به وأيسر من زواله قبل فوته ولام (ش) يعني ان الانسان اذا أحرم بحج أو عمرة فحصر عن مواضع النسك الذي أحرم به بعد ومن الكفار أوفتته بين المسلمين كفتنة ابن الزبير والحجاج بأن منع من الوصول الى البيت مثلا أو منع بحبس ظلما ويأتي مفهومه فان له أن يتحلل بالنسبة على المشهور عما هو محرم به حيث كان بشرطين وله البقاء لقابيل ان كان على بعد ويكره ان قارب مكة أو دخلها كما يأتي الاول من الشرطين أن لا يعلم بالمانع بأن طرأ العدو أو سبق ولم يعلمه أو علمه وظن عدم منعه والثاني ان يعلم أو يظن أن المانع لا يزول الا بعد فوات الحج

يتحلل) بل هو في حقه أفضل من البقاء على احرامه قارب مكة أو دخلها أم لا دخلت أشهر الحج أم لا كما هو ظاهر وكان اطلاقهم كذا قال عجم ومحل كونه التحلل اذا كان العذر قائما أما لو تراخي حتى زال فلا يحل الا البيت وظاهر كلام المؤلف جواز تحلل المحصر بعد افساد احرامه لكن يجب على هذا القضاء وهدي للفساد ولا هدي عليه للحصر (قوله ويكره الخ) فيه نظر لان هذا في الحصر عن الوقوف فقط لا عنهما معا (قوله أن لا يعلم بالمانع) شامل لصورة الشك والنقل أنه ليس له التحلل عند الشك اتفاقا لان الشك في المانع لغو قال ابن عرفة نعم له فيه ترك الاحرام ابتداء كما في كلام الخطاب والمناسب أن يرجع الضمير للعدو أي أن لا يعلم بالعدو فان علم به فليس له التحلل الا أن يظن أن لا ينعنه فنعنه فله التحلل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به قال بعض ولكن الاولى عوده على المنع لانه أعم لانه يشمل العدو والفتنة والحبس لا يحق ولا ترد صورة الشك لانه يعلم حكمها لان الأصل في الاحكام التيقن أي أو ما قرب منه كالظن (قوله ان يعلم أو يظن) لان شك (قوله أن المانع لا يزول الا بعد فوات الحج) هذا يدل على أن قول المصنف قبل فوته متعلق بقوله زواله أي أن الزوال قبل زمن الفوت مأيوس منه وبعضهم جعله متعلقا بالتحلل أي له التحلل قبل فوته وأما بعد فوته فيتحلل ففوات بفعل عمرة وعليه الهدى والقضاء لا تحلل الا حصار لان تحلل الحصار بالنية ولا هدي فيه مالم يكن معه هدي فينحر ولا قضاء وبعضهم جعله متعلقا بأيسر ففيه اشارة الى أنه يتحلل اذا أيسر من زوال العدو قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت

مالو زال العدو ولا درك فيه الحج وهو ظاهر قال البدر والاحسن تعلقه بقوله فله التحلل قبل فواته ليكون رداعلي قول اشهب لا يتحلل
 الا بعد الفوات (قوله وكان احرامه الخ) هذا الشرط يؤخذ من قول المصنف وأيس من زواله كما هو ظاهر (قوله وتأوله ابن القاسم
 على المحصر بمرض) أي فان حصل له منع بسبب المرض لان أحصر الرأى في المرض وحصر في العدو (قوله انما كان بعضهم ساقه
 تطوعا) فيه شيء من وجهين الاول ان هذا على غير مساقهم لانه فهم أن المراد الحصر بمرض الثاني أنه رتب استيسار الهدى على
 الاحصار وتعلق الحكم بمشتق يؤذن بعليته المأخذ فكيف يأتي هذا القول مع ذلك القاعدة خصوصاً وقد قال في الاستيسار أي ما تيسر
 فدل على أنه غير معين (قوله والمحصر بعدو يخلق الخ) قد يقال المحل في كل شيء (٣٨٩) بحسبه (قوله بنحر هديه وحلقه) في شرح عب
 مثل حصره عن البيت وعرفة
 الذي كلامه فيه هنا في التحلل بنحر
 هديه وحلقه من حصر عن أحدهما
 فقط وكان حصره بمكان بعيد فيتحلل
 بنحر هديه وحلقه كما يفيد الخطاب
 فيستثنى هذا بما يأتي اه ويحمل
 هذا والله أعلم على أنه لم يكن وقف
 بعرفة بالفعل وسيأتي لذلك تنبيه
 (قوله ان كان ساقه عن شيء مضى)
 أي بدليل قوله ولادم ويعد ذلك
 فان كان غير مضمون فلا ضمان
 وحكمه في الأكل حكم ما بلغ
 محله لا ما عطف من هدى التطوع
 قبل محله وان كان مضمونا جرى
 على حكم المضمون فان قلنا يسقط
 عنه الفرض أجزأ والا فلا يسقط
 الهدى (قوله أو أخر الحلاق) أي
 أو تحلل وأخر الحلاق إلى أن يرجع
 إلى بلده كذا قال سند قطهر أن
 الرجوع إلى البلد في أخر الحلاق وأما
 تأخر التحلل فليس له غاية معينة
 وانما المراد أخره لكن لا لدخول
 أشهر الحج بدليل قول المصنف
 ولا يتحلل ان دخل وقته (قوله طريق
 مخيفة) أي على نفسه أو ماله
 الكثير كالسير مع عدو ينكت
 ولم يسنوا ما المراد بالخوف هل هو

وكان احرامه في وقت يدرك فيه الحج لولا الحصر أما ان حصر بعد ما أحرم وكان لا يمكنه
 الحج وان لم يكن حصر لم يتحلل ويسبق على احرامه الى قابل حتى يحج لان العدو ليس الذي
 منعه من الحج ولا هدى على من تحلل للحصر لان المحصر لا هدى عليه عندنا خلافا للائحة
 الثلاثة وبعبارة أخرى ولادم لفاته من الحج بحصر العدو على المشهور وأوجه أشهب
 لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض ورده
 اللخمي بأن الآية نزلت في الحديبية وكان حصرها بعدو ولقوله تعالى فاذا أمنتكم والامن انما
 يكون من عدو اه وأجاب التونسي وابن يونس لابن القاسم بأن الهدى في الآية لم يكن
 لأجل الحصر انما كان بعضهم ساقه تطوعا فأمره وانذبحه واستضعف قول أشهب بقوله
 تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يخلق أين كان (ص) بنحر هديه
 وحلقه (ش) هـ ذامتعلق بقوله فله التحلل لكن ظاهره أن التحلل لا يحصل إلا بخلق
 رأسه وبنحر هديه ان كان معه ساقه عن شيء مضى أو تطوع حيث كان ان لم تيسر له ارساله
 لمكة وليس كذلك والمشهور أنه يكفي في التحلل نية وصرح سند بأن الحلق من سنته وليس
 بشرط وكذا بنحر الهدى ليس بشرط ولو على قول أشهب القائل بوجوب الهدى على المحصر
 فأولى على المشهور بعدم وجوبه قال ولا خلاف أنه لو خلق أو نحر ولم يقصد به التحلل لا يتحلل
 (ص) ولادم ان أخره (ش) الضمير يرجع للحلاق أو للتحلل والمعنى أن المحصر الذي يجوز له أن
 يتحلل اذا أخر التحلل أو أخر الحلاق إلى أن يرجع إلى بلده فإنه لا يلزمه دم بسبب ذلك لان الحلاق
 لما يقع في زمانه ومكانه لم يكن نسكاً بل تحللاً (ص) ولا يلزمه طريق مخيفة (ش) يعني ان العدو
 اذا أحصر الحاج ومنعه من تمام النسك فليس عليه أن يسلك طريقاً مخيفاً لا يسلك فيها بالحريم
 والاثقال وهو محصور حينئذ فان وجد طريقاً مأمونة فإنه يسلكها ولو كانت أبعد اذا كان
 يدرك الحج قوله ولا يلزمه أي لا يجب عليه وما وراء ذلك شيء آخر وينبغي الحرمة لقوله تعالى ولا
 تلقوا بأيدكم إلى التهلكة وقوله ولا يلزمه الخ هو في المحصر مطلقاً لا في المحصر عن الوقوف والبيت
 فقط وقوله ولا يلزمه الخ أي وهو يدرك الحج منها والا فلا يلزمه اتفاقاً والقياس مخوفة بالواو
 لان الطريق ليست مخيفة وانما الخيف قاطعها والحاصل أن الشيء الذي يخيف من تطرعه يقال
 فيه مخيف والذي يحصل فيه الخوف يقال فيه مخوف فيقال جرح مخيف وطريق مخوف (ص)
 وكراهية ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها (ش) هذا فحين يتحلل بفعل عمرة وهو ممنوع من
 البيت وفاته الحج بأمر من الامور غير الحس ظمناً أي ان من يتحلل بفعل عمرة اذا دخل مكة أو

التحقق أو الظن مطلقاً وهو الظاهر أو غلبته (قوله فإنه يسلكها) إذا لم تعظم مشقتها والالم يلزمه أيضاً (قوله والا فلا يلزمه اتفاقاً) ظاهره
 أن مسألة المصنف فيها خلاف (قوله والقياس مخوفة) أي حينئذ فقوله مخيفة فيه مجاز في الاستدلال الأصل مخيف الحال فيها من استناد
 ما لا يحال للمحل (قوله وكراهية ابقاء احرامه) أي لقابل أي وأما ابقاءه لدخول مكة وفعل العمرة فأمر لازم اذا لا يتحلل الا بفعل عمرة وهو
 انما يكون بالطواف والسعي ع (قوله وفاته الحج بأمر الخ) أي الوقوف (قوله غير الحس ظمناً) أقول هذه العبارة التي ذكرها الشارح
 عبارة عجم واتفق كلامه أولاً وأخراً على أن المحبوس عن الوقوف حسب الظن لا يتحلل بالنية ولو تمكن من البيت (قوله أي ان من
 يتحلل) أي ان من يطلب منه التحلل بفعل عمرة (قوله اذا دخل مكة) شرطية أو أنها ظرفية متعلقة بقوله يكره وليس ظرفاً لقوله يتحلل

(قوله كالمحصر الذي لم يفته الحج) أي بأن أدرك الوقوف وفيه ان هذا حجة ثم لا يتم الا بالافاضة كما يقوله المصنف (قوله أو فاته بجبسه ظلمًا) أي أو فاته الوقوف بجبسه ظلمًا أي فاته يتحلل بالنية في أي موضع كأن قارب مكة أو دخلها أم لا (قوله أولم يتمكن من البيت) أي ولا من الوقوف هذا صحيح صريح في أنه يتحلل بالنية قارب مكة أم لا حاصل ما في محشى نت أن قول المؤلف وكره بقاء حرامه ان قارب مكة أو دخلها انما يكون فيمن فاته الحج بخطا عدداً أو عرض أو بجبس بحق ولا يتأتى فيمن حصر بعدد ولا بفتنة ولا بجبس ظلمًا وان الثلاثة الاول يكره لهم البقاء على الاحرام ان قاربوا مكة أو دخلوها فيتحللون بفعل عمرة وأما اذا لم يقاربوا مكة ولم يدخلوها فان لهم أن يتقوا على الاحرام الى قابل وأما المحصر اذا زال المانع وتمكن من البيت أولم يحصر عن البيت لم يحل الا بفعل عمرة ان قرب وان بعد فتحل بلا فعل عمرة وعزاه هذا التفصيل للخمى ويظهر من محشى نت أن الفتنة من العدو ومثله المحبوس ظلمًا (أقول) اذا علمت ذلك تعلم أن ما قاله عجم من ان المحبوس ظلمًا اذا فاته الوقوف وتمكن من البيت فانه يتحلل بالنية ولا يتحلل بغيره من العمرة بخلاف غيره من العدو والفتنة يتحللان بفعل عمرة (٣٩٠) غير مناسب لانه يقال له أي فرق وسيأتي حاصل ما ذكره عجم نذكره عند قول المؤلف وان حصر عن الافاضة

أوفاته الوقوف بعرفة لتتم الفائدة (قوله ولا يتحلل ان دخل وقته) ولا فرق بين بقاء المانع وعدمه خلافاً لقول الزرقاني والمنايع باق (قوله اذا ارتكب المكروه الحج) ليس خاصاً بتركب المكروه بل هو في كل باق على احرامه الى أن دخل وقت الحج نعم هذه أيضاً كاتى قبلها فيمن فاته الحج لا في المحصر اذا المحصر يتحلل كما قال بعضهم في أي وقت وليست المسئلة مفروضة كما قال في التوضيح وتبعه الخطاب أنه أراد البقاء على احرامه ثم بدله قال في المدونة ولا ينبغي لمن فاته الحج فأقام على احرامه الى أشهر الحج من قابل أن يحل فيها بعمرة اه ثم ذكر الاقوال الثلاثة محشى نت (قوله فانه لا يجوز له حينئذ) ظاهره التحريم بل في شرح شب ولا يتحلل

قاربها بكرهه البقاء على احرامه للعام القابل لانه لا يأمن أن يدخل على نفسه فساداً من حاجته الى النساء أو يصيب صيداً فكان احلاله أولى وأسلم وأما من يتحلل بلا فعل عمرة كالمحصر الذي لم يفته الحج أو فاته بجبسه ظلمًا أولم يتمكن من البيت فليس حكمه كذلك وتقدم أن التحلل في حقه أفضل سواء قارب مكة أم لا وانما ذكرنا دخولها وان كان أخرى لئلا يتوهم تحريم ابقائه على احرامه ان دخل (ص) ولا يتحلل ان دخل وقته (ش) يعني انه اذا ارتكب المكروه ببقائه على احرامه ولم يتحلل منه بل استمر مقبلاً عليه الى أن دخل وقت الحج من العام القابل فانه لا يجوز له حينئذ أن يتحلل ليسارة مابق وبعبارة أخرى ولا يتحلل من فاته الحج بأي مقوت غير الحبس ظلمًا فهو فيمن يتحلل بفعل عمرة وهو المتمكن من البيت الذي فاته الحج بغير الحبس ظلمًا أما من يتحلل بالنية فظاهره ما مر ان له التحلل في أي وقت كان كالذي فاته الحج بالحبس ظلمًا وقوله ان دخل وقته أي من العام القابل (ص) والافئاثاها بمعنى وهو متمتع (ش) أي وان أحرم بجمع بعد دخول أشهر الحج وتحلل بفعل عمرة ففقيه ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة فقيل بمعنى تحله أي يصح وقيل لا بمعنى تحله وهو متمتع فعليه دم المتعة بتحلله ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً الا انها ومحلها كما مر فيمن أحرم بالحج في العام الثاني بعد التحلل بفعل عمرة في أشهره والافئاثاها بمعنى متمتع قطعاً ووجهه في توضيحه الاول بقوله بناء على أن الدوام ليس كالانشاء ولا يكون متمتعاً وهو الاقرب لان المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا تمتع من حج الى حج ووجه الثاني بناء على أن الدوام كالانشاء ولعل معنى قول التوضيح لان المتمتع الحج أن العمرة هنالست بعمرة حقيقة اذ من أركانها الاحرام وهو مفقود هنا لان المراد أنه لم يحصل منه التحلل بالعمرة لان احرامه بالحج غير منعقد (ص) ولا يسقط عنه الفرض (ش) يعني ان من أحصر عن الحج أو العمرة بعد الاحرام بما ذكر فلم يأت به وتحلل منه بغيره من حلاق أو عمرة لا تسقط عنه عمرة

تحريراً وألفظ المدونة قد علمته ولذلك ذكر عجم في شرحه فقال أي بكره فيما يظهر (قوله أما من يتحلل بالنية) الاسلام حاصل كلام الشارح في ذلك أن التحلل بالنية من حصر عنهم ما معاً وعن الوقوف فقط ولكن بجبس ظلمًا فيتحلل بالنية ولا يؤثر بفعل عمرة لكن يخالفه كلام الشارح قريباً لان حاصل المتن قريباً ان من لم يقف بعرفة بأي وجه كان ولو بالحبس ظلمًا فانه يتحلل بفعل عمرة وهو الحق (قوله ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً الا هنا) أي وأما ما لك فقد اختلف قوله فيها ثلاثاً في مواضع شتى (قوله أن الدوام ليس كالانشاء) أي ان دوام الاحرام لدخول أشهر الحج ليعن كانشائه بعد دخول أشهر الحج ومن أنشأه بعد أشهر الحج لا يجوز له التحلل بفعل عمرة (قوله اذ من أركانها الاحرام) وهو مفقود هنا عبارة عجم ان من أركانها ايها وهي مفقودة هنا اه أقول كيف يعقل عدم النية مع أنه ينوي قطعاً التحلل من احرامه بالحج بفعل عمرة فهو ناو عمرة قطعاً ولذلك لما قال المصنف فيما يأتي الا بفعل عمرة بلا احرام قال شارحنا وغيره أي بلا احرام بالمعنى السابق والافلا بد من النية وقال عجم بلا احرام بالمعنى السابق فلا يتأتى أنه لا بد من نية التحلل بها واعلم أنه تقدم أن المعتمد أن الاحرام ينعقد بالنية وحدها الا أن يقال ان هذا الكلام مبني على أن الاحرام لا ينعقد الا بالنية مع القول أو الفعل المتعلق به

(قوله من حجة الاسلام أو من نذر مضمون) أى وأما التطوع من حج أو عرفة فلا قضاء على من صدفيه ومثله المندور المعين من حج أو عرفة لفوات وقته (قوله وهم لا يقولون به) حكى المازرى عن أبى بكر التعالى ان (٣٩١) الفريضة تسقط وان صدق قبل الاحرام وحكامه

الاسلام ولا الفرض المتعلق بذمته من حجة الاسلام اذ لم يأت به أو نذر مضمون عند الأئمة الاربعة خلافا لعبد الملك وأبى مصعب وابن سحنون قالوا لانه فعل مقدوره وبذل وسعه واعترض بلزوم الاسقاط قبل الاحرام وهم لا يقولون به الى آخر ما نقله الشارح وقوله واعترض الخ قد يفرق بأن المشقة التى تحصل بعد الاحرام أعظم من المشقة التى تحصل قبله أى انها مظنة ذلك فيسقط بها الفرض دونها (ص) ولم يفرد بوطء ان لم ينو البقاء (ش) يعنى أنه اذا أحصر وقتنا يجوز له أن يتحلل فتارة ينو البقاء على احرامه الى العام القابل وتارة لم ينو ذلك فان نوى البقاء ثم انه أصاب النساء فقد أفسد حججه ويلزمه اتمامه ويلزمه قضاءه على الفور كما مر وان لم ينو البقاء على احرامه الى العام القابل بأن نوى التحلل من احرامه أو لم ينو شيئا الا أنه في هاتين لم يتحلل حتى أصاب النساء فانه لا يكون حكمه حكم من أفسد حججه ولا قضاء عليه هكذا حمله تت ولكن النقل أن من لا نية له كن نوى البقاء لانه محرم والاصل ابقاها ما كان على ما كان فلو قال المؤلف ان نوى عدم البقاء كان مطابقا لهذا ولما أنهى الكلام على من أحصر عن جميع أماكن النسك من البيت وعرفة شرع في القسم الثانى وهو الحصر عن البيت فقط فقال (ص) وان وقف وحصر عن البيت فحجه تم ولا يحل الا بالافاضة وعليه الرى ومبيت منى ومن دلفة هدى كنسيان الجميع (ش) يعنى أن من وقف بعرفة وتمكن منها الى غروب الشمس وحصر بعد أو مرض عن البيت فان حججه تم أى أدركه لكن بتوقف كمال حله على طواف الافاضة فيبقى محرما ولو أقام سنين ويلزمه هدى واحد تركه الرى ومبيت لىالى منى ومن دلفة كما اذا نسي جميع ذلك حتى ذهبت أيام منى فانه يلزمه هدى واحد ولا مفهوم للنسيان بل التعمد كذلك عند ابن القاسم مع الائم وعند أشهب بتعدد عليه الهدى وهو المفهوم من كلام المؤلف هنا وفي مناسكه وتوضيحه ثم لا يخفى أن الهدى في المزدلفة انما يكون بترك نزوله بها قدر ما يحيط بالراح لا بترك مبيته به فاقوله ومن دلفة أى وتزول من دلفة فزدلفة يحتمل عطفه على مبيت بتقدير مضاف ويحتمل أن يكون المعطوف بالواو على مبيت مقدر أى وتزول ولم يذكر مع هذا ناخرا لخلق لبلده أو للمحرم لانه قد يفعله ذلك قبل ما ذكر وظاهر قوله عن البيت أنه لم يمنع عن غيره وقوله وعليه الرى الخ يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وحصر عما بعده لا فادامنع من ذلك فالجواب ان مراده بقوله وحصر عن البيت سواء حصر عما قبله مما بعد الوقوف أولا وقوله وعليه الرى الخ أى حيث منع من ذلك ولما أنهى الكلام على ثنائى أقسام الحصر شرع في الثالث وهو الحصر عن عرفة فقال (ص) وان حصر عن الافاضة أو فوات الوقوف بغير كرمض أو خطأ عددا أو حبس بحق لم يحل الا بفعل عرفة بلا احرام ولا يكتفى قدومه (ش) يعنى ان من تمكن من البيت ثم حصر بما سبق من الامور الثلاثة عن الوقوف بعرفة وهو مراده بالافاضة لم يحل الا بفعل عرفة بلا تجديد احرام ولو أنشأ الحج أو أوقف في الحرم اجماعا كما قاله ابن عرفة خلافا لابن الحاجب وكذا لا يحل الا بفعل عرفة من فاته الوقوف بعرفة عرض أو خطأ عددا ولو لم يجمع أهل الموسم بعاشرا وخفاء هلال لغير الجمل بعاشرا أو حبس بحق ولا يكتفى طواف القدوم والسعي بعده قبل الفوات عن طواف وسعى ينو به ما التحلل بعد الفوات واعل هذا مبنى على القول بأن احرامه لا يتقلب عرفة من أصله بل من وقت ينو فعل العرفة وقد ذكر الخلاف في هذا ومفهوم قوله بحق أنه لو حبس ظلما أنه يحل بالنية في أى موضع

القاضى عن ابن القرطبي وأبو بكر التعالى هو تليد ابن شعبان ففيه مصر في وقته (قوله الا أنه في هاتين لم يتحلل) هذا يظهر في الذى يتحلل بفعل عرفة ولا يأتى في الذى يتحلل بالنية (قوله فحجه تم) معنى تمامه أمنه من الفوات لان ما بقي عليه لا يتقيد بزمن وحينئذ فلا يشكلى على قوله تم قوله بعد ولا يحل الا بالافاضة ويسقط عنه الفرض في هذه كاذ كره المواق (قوله أو حبس بحق) أى في نفس الامر لا والحاصل أن المنقول أن العبرة بالحق وغيره بما في نفس الامر وهو ما يحسنه ابن عبد السلام خلافا لظاهر ابن رشد أن المعتبر في كون الحبس ظلما في ظاهر الحال وان لم يكن ظلما في نفس الامر (قوله وهو مراده بالافاضة) أى فسماء افاضة لكون طواف الافاضة يأتى بعده ويترتب عليه أو ان المعنى وان حصر عن مبدأ الافاضة (قوله أو أوقفه في الحرم) أى أوقفه على العرفة (قوله خلافا لابن الحاجب) القائل بأنه اذا أنشأ الحج أو أوقف الحج لابد من تجديد الاحرام (قوله أو خطأ عدد) صورتها ما قاله ابن عبيد السلام انهم علموا أول الشهر ثم نسوا فوقفوا الثامن (قوله وقد ذكر الخطاب الخلاف في هذا) قال في العتبية عن ابن القاسم ان أتى عرفة بعد الفجر فليرجع الى مكة ويطوف ويسعى ويقصر وينو بها عرفة وهل يتقلب عرفة من أول الاحرام أو من وقت ينو فعل

العرفة مختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وأن محله حيث نوى العرفة وذكر الخطاب عن سند قبله الخلاف ولم يبين أن محله حيث نوى العرفة اه (قوله ومفهوم قوله بحق الخ) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أو لا ثم حصر بما سبق من الامور الثلاثة التى من جملتها الحبس

ظلمة الآن عجب بعد ان قال ما قاله الشارح قال مانصه و يشكل عليه قولهم ان من فاته الحج وهو متمكن من البيت انما يتحلل بفعل عمرة وهذا متمكن من البيت وقد فاته الحج فيخص قولهم بغير هذه ثم انه قد بان ان من فاته الوقوف والافاضة بعد أو وجس ظلمة يتحلل بالنية ومن فاته الوقوف فقط ظلمة يتحلل بالنية أيضا وهذا لا يستفاد من قول المؤلف أو لا وجس لا بحق كما يوهمه كلام الشارح فتأمل له وحاصله ان كل من فاته الحج وتمكن من البيت يتحلل بفعل عمرة لا من فاته الحج بالحبس ظلمة فاته يتحلل بما يتحلل به المحصر عن البيت والوقوف واعلم أن ح ذكرهنا ما حاصله أن المحصر على قسمين الاول أن يكون محصر قبل دخول مكة وفيه صورتان لانه تارة يحصر بمحل بعيد من مكة فهذا يحل مكانه بنحر الهدى والخلق كما ذكره المؤلف أو بالنية على المشهور كما ذكره الشامل وسواء محصر عن البيت والوقوف معا أو عن أحدهما وتارة يكون بمحل قريب منها فإن محصر عن البيت فقط أو عنه وعن عرفة حل مكانه أيضا لما تقدم وان محصره عن عرفة فقط فظاهر المدونة أنه يحل مكانه أيضا بما تقدم ولكن ذكر اللخمي أنه لا يحل الا بفعل عمرة كما اذا حصر وهو بمكة القسم الثاني أن يكون المحصر بعد ما خرج منها ولا يخلو ما أن يحصر عن الوقوف خاصة فهذا يحل بفعل عمرة عند اللخمي وغيره ولا يجزى فيه الخلاف فحين حصر بمحل قريب قبل دخول مكة وأما أن يحصر عن البيت خاصة بأن لم يكن طاف قبل خروجه بمحصر عنه أو عنه وعن عرفة فهل يحل مكانه بنحر الهدى والخلق أو بالنية على ما تقدم هذا ما ذكره الخطاب عن اللخمي على وجه يقتضي اعتماد فقول المؤلف بنحر هديه وحلقه يجزى فحين حصر بمكان (٣٩٣) بعيد من مكة قبل دخولها مطلقا أو فحين حصر بمكان قريب منها قبل

دخولها أيضا عن البيت والوقوف معا أو عن البيت فقط وأما أن حصر به عن عرفة فقط فهل يتحلل بما تقدم وهو ظاهر المدونة أو بفعل عمرة وهو ما ذكره اللخمي ودرج عليه المؤلف وأما أن حصر بعد الخروج من مكة فاته يتحلل بما تقدم ان حصر عن البيت وحده أو مع الوقوف وأما أن حصر عن عرفة فقط فاته يتحلل بفعل عمرة عند اللخمي وغيره كما قدمناه وعلى هذا فقول من قال ان قول المؤلف أول الفصل وان منعه عدو الى قوله بنحر هديه وحلقه فحين أحصر

قوله بلا احرام أى احرام بالمعنى السابق والافلا بد من النية أى نية التحلل وقوله لم يحل الا بفعل عمرة أى ان شاء التحلل وله أن يبقى على احرامه فيجزئه ولا دم وقيل ما لم يدخل مكة فان لم يحل ففي الهدى قولان ثم ان الأئمة للمؤلف تأخير قوله وكره ابقاء احرامه ان دخل مكة أو قاربها الخ الى هنا اذ لا تعلق له بالحصر مادام حصره وانما هو فحين فاته الوقوف وتمكن من البيت وقد تقدم منا محاولة لذلك في تقريره * (ص) وجس هديه معه ان لم يخف عليه (ش) فاعل حبس المريض كافي المدونة رجا أن يتخلص من المرض فينحر هديه اذ يبلغ محله فان خاف عليه لطول زمان مرضه فاته بيعته الى مكة ان أمكن لينحر بها فان لم يجد من يرسله معه ذكاه بأى موضع كان وأما غير المريض فيبعث هديه ان أمكن أى ولو لم يخف عليه اذا حبسه فان لم يمكن ارساله فخره فى أى موضع (ص) ولم يجزئه عن قوات (ش) يعنى أن المحصور اذا كان عنده هدى تطوع قلده وأشعره قبل قوات الحج فاته لا يجزئه عن دم القوات سواء بعث به الى مكة أو تركه حتى أخذه بصحبته لان الهدى بالتقليد والاشعار وجب لغیر القوات فلا يجزى عنه بل يلزمه هدى للقوات مع حجة القضاء فان قلبت تقدم وان أردف لحوف قوات أو لحوض أجزاء التطوع لقراءة وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الازداف وهو ظاهر كلام الشارح هناك وهو

مخالف

عن البيت وعن عرفة غير ظاهر لما علمت من أنه يجزى فحين حصر عن

أحدهما فيما اذا كان المحصر بمكان بعيدا اتفاقا أو بمكان قريب فحين حصر عن الافاضة أو عنها وعن عرفة وكذا من حصر عن الوقوف فقط على ظاهر المدونة وذكر اللخمي في هذا أنه انما يحل بفعل عمرة وكل هذا فحين حصر قبل دخول مكة وأما من حصر بعد ما دخلها أو قاربها فاته يتحلل بالنية أو بالنحر والخلق اه لنظ عجب ذكرناه لان الفائدة لا تتم الا بالاطلاع عليه (قوله أى احرام بالمعنى السابق) أى المصاحب للقول أو الفعل المتعلق به (قوله وله أن يبقى على احرامه) أى مع الكراهة (قوله وقيل ما لم يدخل مكة) أى يبقى على احرامه ما لم يدخل مكة فاذا دخلها فلا يبقى على احرامه فان لم يحل ففي الهدى قولان (قوله اذ لا تعلق له بالحصر) أى المحصر عن البيت والوقوف (قوله فاعل حبس المريض) أى ومن في حكمه كن حبس بحق كذا في عب وانظر ما وجه كون الحبس بحق كالمرض أقول وعلى قياسه الخطأ بعدد كذلك (قوله وأما غير المريض) شامل للمحصور بعد ومن الكفار أو فتنة أو حبس ظلمة أو قال عجب فالذى يتحصل على هذا أنه اما أن يمكن ارساله أولا وفي كل اما أن يخاف عليه أم لا فان خيف عليه وأمكنه ارساله أرسله مطلقا أى سواء كان المحصر بمرض أو غيره وان خيف عليه ولم يمكن ارساله فاته يذبح أو ينحر بأى محل وان لم يخف عليه فهدى المريض وحبس معه ولو أمكن ارساله وهدى غير المريض يذبحه أو ينحره بمحله ان لم يمكن ارساله وكل من الحبس والارسال حيث قيل به فهو فى هدى التطوع مندوب كما يدل عليه ما ذكره الخطاب عن سند وأما فى الهدى الواجب فواجب وجعل ز الحبس واجبا وأطلق فيجعل على الهدى الواجب فلا يخالف ما للسند

(قوله أو كان محبوسا في حق الحج) لا يفتي أن المدار على كونه مخاطب بعمره (٣٩٣) التحلل (قوله أو أخطأ في العدد فوقف بعمره)

مخالف لما هنا وكذا قوله كأن ساقه فيها ثم حج من عامه الحج فإنه يفيد أن ما ساقه في العمرة
يجزى عن التمتع على ما صدر به هناك وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الإحرام بالحج قلت قد
يجلب بأن إحرام العمرة والحج لما كانا مندرجين تحت مطلق الإحرام لم يكن بينهما من
المخالفة ما بين الحج وفواته فلذا أجزأ ما سبق في العمرة عن التمتع والقرآن ولم يجز ما سبق في الحج
عن فواته وبأن ما سبق في الحج حيث فات بمنزلة ما لم يسبق في نسك بخلاف ما سبق في العمرة فإنه
سبق في نسك قطعا (ص) وخرج للعل أن أحرم بحرم أو أردف (ش) قد علمت أن كل
إحرام لا يذفيه من الجمع بين الحل والحرم فالمحصر والمتقدم ذكره وهو من أحصر بمرض
أو كان محبوسا في حق أو أخطأ في العدد فوقف بعمره في ثامن الحجة مثلا وقلتم إن هذا المحصور
لا يحل من إحرامه إلا بفعل عمرة فإنه بدلا من خروجه إلى الحل من غير إنشاء إحرام إن كان
أردف الحج على العمرة في الحرم أو كان أحرم من الحرم لكونه مقيما بمكة أو آفاها دخلها بعمره
وأحرم بالحج من الحرم سواء أردفه على العمرة بحيث صار قارنا أو لا فلا بد من خروجه للحل
قبل أن يفعل شيئا من أفعال العمرة ليحصل له في إحرامه الجمع بين الحل والحرم وما فعله من
طواف أو سعى أو هما قبل خروجه للحل لا يعتد بهو ويعيد بعد خروجه كما مر في قوله وإن لم
يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده وأهدى أن حلق وعليه فها هنا فيه نوع تكرار مع ما مر
(ص) وأن عدم الفوات للقضاء وأجزأ أن قدم (ش) يعني أن من عليه هدى للفوات
يجب عليه أن يؤخر لعام القضاء ليجمع الجبار النسكي والمالي ولا يقدمه في عام الفوات وإن
خاف الموت فلو قدم الهدى في عام الفوات أجزأه وتقدم ما قد يغني عن هذا عند قول المؤلف
ويشره في القضاء وأجزأ أن يحل لكن ذلك في الفساد وهذا في الفات لكن يؤخذ من
قول المؤلف (ص) وإن أفسد ثم فات أو بالعكس وإن بعمره التحلل تحلل وقضاء دونها
وعليه هديان (ش) يعني أنه إذا اجتمع الفوات مع الفساد فإنه يغلب الفوات سواء كان
الفساد سابقا أو لاحقا للفوات وسواء حصل الفساد قبل عمرة التحلل أو فيها بأن شرع فيها
وفعل بعضها فلم يتمها حتى أفسدها فإنه يتحلل في صورتين بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء
على إحرامه اتفاقا لأن فيه تماديا على الفساد ويخرج إلى الحل إن أحرم بحرم أو أردف فيه
على ما مر ويقضي الحج من قابل دون العمرة الفاسدة في الصورة الثانية لأنها ليست عمرة
في الحقيقة وإنما هي تحلل بطواف وسعى بدليل ما مر من عدم تجديد إحرام لها وعليه في
الصورتين هديان هدى للفساد وهدى للفوات وهذا الحكم واضح فمن أحرم بالحج مفردا
وأفسد ثم فات أو بالعكس قوله تحلل أي بقي على تحلله بالعمرة الصحيحة فيما إذا حصل موجب
الفساد قبل فعلها وبالعمرة الفاسدة حيث حصل موجب الفساد في أثانها فليس عليه إذا
فسدت أن يفعل عمرة غيرها وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك فلا أحرم أو لا بقرآن أو تمتع
ففاته وأفسده ثم قضاء قارنا أو تمتع فعليه هدى للفساد وهدى للفوات وهدى لقرآن القضاء
أو تمتعه ولا شيء عليه في القرآن أو التمتع الفات واليه أشار بقوله (لادم قرآن ومتعة
للفات) سواء حصل مع الفوات فساد كما قيمنا نحن فيه أو انفرد الفوات عنه وانما لم يجب
للقرآن الفات دم لأنه آله أمر إلى عمرة ولم يتم القرآن فإله الخمي ويقال مثله في التمتع (ص)
ولا يفيد مرض أو غيره نية التحلل بحصوله (ش) يعني أن الإنسان إذا نوى عند إحرامه أنه متى
حصل له مرض أو حيض أو حصر من عدو أو غيره مما يمنعه من تمام نسكه كان متحلا من غير

هذا كلام ظاهر خلافا لقول بعض
الشارح وانظر لو وقف بعمره في
الثامن ولم يعلم حتى فاته الوقوف
ووقف به انهارا ولم يعد لها حتى فاته
والظاهر أنه يجزى به ذلك الخروج
ولا يؤمر به ثانيا (أقول) أما لو أحرم
من مكة ثم خرج للحل لحاجة ثم فاته
الحج وهو بمكة فالظاهر أن خروجه
ذلك لا يكفي به لأن المقصود أن
يخرج للحل لأجل الحج وهذا كلام
ظاهر فتدبر (قوله أو سعى الحج)
تأمل فاته لا يعقل سعى بدون تقدم
طواف (قوله فيه نوع تكرار)
انما عبر بقوله نوع لأن ما تقدم في
العمرة الحقيقية ولما كانت
العمرة هنا ليست حقيقية
بالمعنى المتقدم إلا أنها لمحققة بما عبر
بقوله نوع (قوله الجبار النسكي)
هو حجة القضاء والمالي هو الهدى
(قوله لكن يؤخذ من قول
المؤلف) السابق أي بطريق
القياس (قوله وعليه هديان)
يقدم أحدهما وهو هدى الفساد
ويؤخر الآخر وهو هدى
الفوات (قوله أي بقي على تحلله)
فيه إشارة إلى أن قوله تحلله لم
يستعمل في حقيقته (وأقول)
المراد أنه مستعمل في حقيقته
ومجازه معافوه باعتبار قوله وإن
أفسد ثم فات اللفظ مستعمل في
حقيقته وكذا في العكس إذا وطئ
مثلا قبل أن يشرع في عمرة التحلل
وفي مجازه فيما إذا حصل الفساد
في عمرة التحلل انما معنى تحلل عليه
بقي على تحلله (قوله وقد أشار
الشارح إلى ما يفيد ذلك) أي فاته

(٥٠ - خرشي ثاني) قال في تعليل قوله دونها لأنها ليست عمرة في الحقيقة وإنما هي تحلل بطواف وسعى بدليل عدم تجديد الإحرام
لها الحاصل في القضاء (قوله متى حصل له مرض) أي متى حدث له مرض أو متى زاد المرض أو اشتد ولا مفهوم لقوله نوى بل وكذا

لا يفيد اشتراط ذلك باللفظ قبل وجوده بالفعل (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما استظهره ابن عرفة من جواز الدفع له فائلا وهذا الرجوع بصدده أشد من إعطائه قال ح وقد لا يسلم له بحته هذا قلت بل الظاهر ما ذكره ابن عرفة لأنه إذا اجتمع ضرر وان يرتكب أخفهما قاله عج (قوله على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سبند) أقول المتبادر من المصنف الحرمة وهو الظاهر والامر بالرجوع يدل على أنه على التحريم (قوله وبه قال ابن هرون) وهو الظاهر ولا يرد عليه خبرنا أحلت لي ساعة من نهار وما في معناه من الأخبار الدالة على المنع لانها (٣٩٤) محمولة كما قال النووي عن الشافعي على القتال بما يعم كالتجنيق إذا أمكن

اصلاح الحال بدونه والاجاز وجاز حل السلاح بمكة حينئذ وبعبارة أخرى بعد قول المصنف تردد ابن عرفة والصواب الجواز ان كان الحاصر بغير مكة وان كان بها فالظاهر تقل ابن شاس أي المنع لخبرنا أحلت لي ساعة من نهار قال الخطاب قوله والصواب الجواز ان كان الحاصر بغير مكة يريد وهو بالحرم وأما ان كان بغير الحرم فلا يختلف في جواز قتاله انتهى والساعة من أول النهار للزوال وفي ابن حجر في شرح البخاري ان الساعة مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر (قوله فلوليه أن يمنع من السفر) أي حيث كانت المصلحة في ذلك (قوله قاله ابن جماعة الشافعي) أي وقواعد مذهبه بالتأباه (قوله يعني أن المرأة إذا حرمت بالحج) المناسب حذف ذلك لان التشبيه إنما هو في المنع قبل الدخول لا في التحلل (قوله وأما حجة الاسلام فليس لزوجهما) أي اذا كانت وشيلة (قوله وهو محتمل الوفاق) أي بأن يحتمل قول مالك وابن القاسم على ما إذا لم تعلم وقوله وبه أي وبالفراق (قوله على أن يحج بها لم يجز لانه فسح دين) أي فسح

فعل عمرة فان تلك التبعة لا تقيد ولو حصل له ذلك المانع وانما كان ذلك لا يفيد له لانه شرط يخالف السنة الاحرام وهذا هو المذهب ولا يحل الإيفاع عمرة فالباء في قوله بحصوله للسيبية وقصر الشارح كلام المؤلف على المرض غير ظاهر وقوله بحصوله متعلق بتحلل (ص) ولا يجوز دفع مال الحاصر ان كفر (ش) يعني ان الحاصر عن الحج اذا كان كافرا لا يجوز دفع المال اليه كثيرا كان أو قليلا لاجل أن يمكن الحاج من الوصول الى مكة أو غيرها لما فيه من المذلة للمسلمين وتقوية ما هو فيه وهذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب ان كان قليلا كدفعه للظالم كما مر عند قوله الا لاخذ ظالم ما قل لا ينكت والنهي في قوله ولا يجوز الحج على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سبند (ص) وفي جواز القتال مطلقا تردد (ش) أي وفي جواز القتال للحاصر سواء كان مسلما أو كافرا بمكة أو بالحرم وهو مراده بالاطلاق وبه قال ابن هرون ومنعه مطلقا وبه قال ابن شاس وتبعه ابن الحاجب تردد لهؤلاء المتأخرين ومحل الخلاف اذا كان بالحرم ولم يفجأ الحاصر بالقتال والاجاز بلا خلاف (ص) ولولي منع سفيه (ش) السفيه محجور عليه فلوليه أن يمنع من السفر الى الحج فان أذن له ولبيه في السفر الى الحج وكان تطرا ومصلحة في حق السفيه فان ذلك جائز وان لم يأذن له وخالف وأحرم فلوليه ان يحمله من احرامه وليس على السفيه بعد ذلك قضاء ما حاله منه ولبيه واذا أذن له فلا يدفع له المال بل يصحبه لينفق عليه بالعود بالمعروف أو ينصب من يتفق عليه من مال السفيه قاله ابن جماعة الشافعي في منسكه (ص) كزوج في تطوع (ش) يعني أن المرأة اذا حرمت بالحج التطوع بغير اذن زوجها فله ان يحلها لانها من جملة المحاجير كالسفيه وتحلل كالحاصر وهذا ما لم يكن الزوج محرما ولا فلا يحلها لانها لم تقوت عليه الاستمتاع وأما حجة الاسلام فليس لزوجهما من الخروج لهما ان قلنا ان الحج على الفور وكذا على القول بالتراخي ~~هو فرع~~ لو تركت له المهر على أن يأذن لها في حجة القرض فقال مالك وابن القاسم لهما أن ترجع عليه به لانه يلزمه أن يدعها وابن القاسم في رواية أبي جعفر ان العطية لازمة ان كانت عالمة أن لها ان تفج وان كره زوجها وان كانت جاهلة رجعت واختاره يحيى بن عمرو ابن يونس وهو محتمل الوفاق وبه جزم ابن رشد قال ولو أعطته مهرها على أن يحج بها لم يجز لانه فسح دين في دين قاله ابن القاسم في سماع أصبغ في كتاب السلم وفي سماع عيسى من كتاب الصدقات والهبات ما يخالف ذلك قاله الشارح (ص) وان لم يأذن فله التحلل وعليها القضاء (ش) أي وان أحرم السفيه والزوجة من غير اذن من الولي والزوج فلولي والزوج تحللها مما أحرماه كتحلل المحصر وعلى الزوجة القضاء لما حلها منه اذا أذن لها أو تأميت بخلاف السفيه والصغير اذا حلها ما لوليه ما فاته لا قضاء عليه ما كاد منه المؤلف أول

الباب

الصدقات التي يتفقها عليها في السفر (قوله ما يخالف ذلك) أي من الجواز لكن

حله ابن رشد على ما إذا أعطته مهرها ليخرج معها فكان ما دفعت له على دفع المخرج لخروجه معها لا تنضي مفردة دورته لا على أنه يحلها أو يتفق عليها من ماله سوى النفقة الواجبة عليه والحاصل ان محل المنع اذا كان الصدقات في الذمة وكانت نفقة السفر تزيد على نفقة الحضر وأما اذا كانت قد قبضت منه الصدقات ثم بعد ذلك ردتها على السفر بها فلا منع أو كانت نفقة السفر مساوية لنفقة الحضر أو أنقص ~~فائدة~~ اذا أحرمت الزوجة بحجة الاسلام أو بغيرها بآبائه سقط من نفقتها ما زاد على نفقة الحضر على المذهب اه

(قوله ولكنه خلاف ما في البيان) مفاد المواق ترجيح كلام سندلانه اقتضرا عليه (قوله فانظر هذا مع لفظ خليل) أي لان خليل قال وعليها القضاء ظاهره ان هذه الحجة لو كانت حجة الاسلام تقضيها وحجة (٣٩٥) الاسلام باقية عليها مع أنه لا قضاء عليها انما

الذي عليها حجة الاسلام (قوله كالعبد) ولو بشائبة ولو مكاتبان أضرا حرامه بنجوم الكتابة فليس له تحليل ولا يكون التحليل بالباسه المحيط لكن بالشهاد على أنه حله من عذا الاحرام فحل بنيته أو بحلاق رأسه اه وظاهره أن التحليل انما يكون به سدين والظاهر أن الشهاد كاف سواء امتنع العبد من التحلل أم لا كما أن تحليله بالنيسة والحلاق كاف من غير اشهاد (قوله فله تحليلها وافساد حها) أي التحليل بما تقدم وافساد حها أي بالوطه الا أنه في التحليل بما تقدم لم يلزمها غير حجة الفرض وأما ان أفسده أي بوطه فأنها تتمادي عليه وتقضيه وتخرج حجة الاسلام على ما قاله عجم ولكن الشيخ سالم أفاد ان الحجة الثابتة تكفي عن حجة الاسلام فليس عليها ثالثة (قوله والا فلا) ان دخل فلورجع السيد ولم يعلم العبد برجوعه حتى أحرم هل عليك تحليله يخرج على القولين في تصرف الوكيل بعبد العزل وقبل العلم (قوله لان منافعها لمشتريه) أي لالبائع حتى يلزم بيع معين بتأخر قبضه وليس للعبد أن يحلل نفسه فيما يظهر فان تحلل فليس للمشتري رده كذا ينبغي وظاهر قوله للمشتري سواء كان احرام الرقيق ذكرا أو أنثى بأذن سيده البائع أو بغير اذنه ثم اذا رده فالبائع تحليله ان لم يعلم به قبل بيعه

الباب وهو الموافق لما ذكره سند كما نقله في التوضيح ولكنه خلاف ما في البيان من أن السفية والزوجة عليها القضاء اذا حالها من خج التطوع ولا قضاء عليها ما اذا حالها من حج الفريضة حيث أتيا به ومثل التطوع النذر المعين فية قضيه بعد أن يأتي بحجة الاسلام وكذلك النذر المضمون ونص المراد من المواق وأما المرأة فلا يحلوا حلال الزوج زوجته من أربعة أوجه اما أن يحللها من حجة الاسلام أو من التطوع أو نذر معين أو نذر مضمون فاما حجة الاسلام فليس عليها أن تقضى ما حالها منها وحجة الاسلام عليها وأما التطوع فتقضى على قول ابن القاسم وكذا تقضى أيضا النذر المعين عند ابن القاسم خلافا لا شهب وأما النذر المضمون فليقتض قول واحد ان انتهى من اللحمي فانظر هذا كله مع لفظ خليل انتهى وعلى أن السفية كالرأة تجري فيه هذه الاقسام الاربعة أيضا فان قلت ما يفيد كلام البيان والمواق من أن للزوج أن يحللها من حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تطوع فانه يفيد أنه ليس له منعها في الفريضة فليس له تحليلها قلت يحمل كلامهما على الزوجة السفية وهو واضح لانه اذا كان له تحليل الذكر السفية في الفريضة فزوجته السفية كذلك أولى فقول المؤلف كزوج في تطوع أي لا في فرض محمول على ما اذا كانت رشيدة (ص) كالعبد (ش) أي في أنه يقضى ما حاله منه سيده اذا أعتق أو أذن له بخلاف السفية ومثله المير اذا حاله وليه والفرق بين السفية والزوجة أن السفية انما جبر عليها لمحق نفسه فلا أجرنا فعلة أدى ذلك لتضييع ماله كله والزوجة انما جبر عليها لمحق غيرها وهو الزوج فكان عليها القضاء دون (ص) وأثم من لم يقبل وله مباشرتها (ش) يعني ان السفية والعبد والزوجة اذا أمر وابعدهم الاحرام فخالفوا وأحرموا فان الاثم عليهم لعدم قبولهم ما أمر وابه والزوج أن يباشر زوجته ولو مكرهة والاثم عليها دونه لعدمها على حقها وينوي بمباشرتها التحليل ويكفي نية الزوج عنها وان لم ينو تحليلها بالمباشرة فسد عليها وعليها انعامه وهدي ويجب على الزوج تمكينها من انعام المفسد (ص) كفريضة قبل الميقات (ش) تشبيهه في أن للزوج تحليلها وله مباشرتها او المعنى أن المرأة اذا أحرمت من الميقات المسمى قبل أشهر الحج أو في أشهره قبل الميقات المذكاني فله تحليلها وافساد حها وهذا حيث كان معها ولم يحرم معها وكان يحتاج لها كما يفيد كلام المواق وت قوله (والا فلا) راجع لفهم قوله وان لم يأذن أي وان أذن السيد أو الزوج فيما له المنع منه ثم أراد الرجوع عن اذنه فلا رجوع لواحد منهما ان دخل المأذون له فيما أذن له فيه بالاحرام ان أذن له فيه من غير نذر أو ان دخل في النذر ان أذن له في النذر (ص) وللمشتري ان لم يعلم رده لا تحليله (ش) اللحمي ان أذن لعبد في الاجرام فأحرم ثم أراد بيعه فأجاز ذلك في المدونة لان منفعه لمشتريه قال وليس لبيئته تحليله ولله رده به ان جهله ما لم يقرب احلاله انتهى أي وان قرب فليس له رده والظاهر ان المراد بالقرب ما لا ضرر فيه على المشتري (ص) وان أذن فأفسد لم يلزمه اذن القضاء على الاصح (ش) ابن يونس وان أفسد حجه فلا يلزم سيده أن يأذن له زاد القرافي لانها عبادة ثانية محمد وهذا هو الصواب انتهى (ص) وما لزمه عن خطأ أو ضرورة فان أذن له السيد في الاخراج والاصنام بلامنع وان تعمد له منعه ان أضربه في عمله (ش) يعني ان مالزم العبد المأذون له في الحج من هدى صدر عن خطائه كأن فاته الحج خطأ العدد أو

وباعه ولو قرب زمن احلاله بخلاف المشتري كما مر لانه انما ثبت له رده بعيب وهو مع قرب زواله كالعيب وأما البائع فله رده لو وقع بغير اذنه (قوله على الاصح) أي خلافا لا يصح قائلا لانهم آثارا ذنه وظاهر الموازية أن القوات كالافساد ثم ان مثل العبد السفية اذا أذن له وليه فأفسد والزوجة اذا أذن لها زوجها فأفسدت

(قوله كما يفيد كلام أبي الحسن)
 أي من أن مال العبد يحتاج فيه
 لأذن أيضاً خـ لا فالظاهر قول
 المدونة لا يحتاج في ماله لأذن من
 سيده في الإخراج (قوله فالسيد
 منعه من الإخراج ومن الصوم) أي
 وله أن يأذن له في الإخراج أو الصوم
 وإن أضربه في عمله (قوله فإن
 اتهمه على عدم العود) أي
 والقرض أنه لا يحل في غيبته كما
 أفاده بعض شيوخنا رحمهم الله
 تعالى (قوله وليس له تحليله) إشارة
 إلى أنه إنعاله المنع من السفر ولكن
 على تقدير إذا أحرم ليس له أن يحلله
 ولا هو أن يحلل نفسه (قوله وهو
 يقيد المنع في التطوع لا في
 الفرض) أي وهذا هو المتعين

الهلال أو لخطا في الطريق أو من جزاء قتل صبي خطأ أو من فدية صدرت عن ضرورة كأن
 لبس أو تطيب لضرورة فإن أذن له السيد في الإخراج بنسك أو اطعام فعل والاصمام بلا منع وإن
 أضرم الصوم بعمله وأعلم أنه لا فرق بين مال العبد ومال السيد في احتياجه إلى الأذن في الإخراج
 كما يفيد كلام أبي الحسن على المدونة وأما لو تملك العبد المأذون له في الحج موجب الهدى
 أو الفدية فليس يملكه من الإخراج ومن الصوم أن أضرم الصوم به في عمله لا دخاله على نفسه
 على المشهور وبقي على المؤلف من الموانع الدين الحال أو الذي يحل في غيبته وهو مؤسرفينع
 من الخروج الآن بـ كل من يقضيه عند حلوله فإن اتهمه على عدم العود حلقه وليس
 له تحليله أن أحرم ولله هو التحليل وقد يقال استغنى المؤلف عن ذلك بما ذكره
 في الفلس في قوله وسفره أن حل في غيبته وبقي من الموانع أيضاً لا بؤة فلهما
 منع الابن من التطوع ومن الفرض على أحدي الروايتين لكن
 سيبأني في الجهاد كوالدين في فرض كفاية وهو يفيد
 المنع في التطوع لا في الفرض ولما أنهى الكلام
 على الحج والعمرة وما يتعلق بهما وكان مما
 يتعلق بهما الصيد وعقره المبيع
 لا كله هو أحد أنواع الذكاة
 أتبع ذلك بالكلام
 عليها فقال

٢

﴿ثم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله باب الذكاة﴾

﴿فهرست الجزء الثاني من شرح العلامة الخرمي على مختصر سيدي خليل﴾

صفحة	صفيه
٢	فصل في بيان صلاة النافلة وحكمها
١٦	فصل في صلاة الجماعة
٤٩	فصل في صلاة الاستخلاف
٥٦	فصل في صلاة المسافر
٧٢	فصل في بيان شروط الجمعة وسننها الخ
٩٣	فصل في صلاة الخوف
٩٨	فصل في صلاة العيد
١٠٥	فصل في صلاة الخسوف والكسوف
١٠٩	فصل في صلاة الاستسقاء
١١٣	فصل في صلاة الجنائز
١٤٧	باب زكاة نصاب النعم
٢١٢	فصل مصرف الزكاة
٢٢٨	فصل يجب بالسنة صاع الخ
٢٣٣	باب الصوم
٢٦٦	باب الاعتكاف
٢٨٠	باب أحكام الحج والعمرة وأفعالهما
٣٤٤	فصل في حرم بالاحرام على المرأة لبس
قفاز	
٣٨٨	فصل الحصر

﴿تمت﴾

